مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٩١



القاهرة ١٩٩٢

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

○ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الاهرام .

○ انشىء عام ١٩٦٨ .

○ تغطى انشطة المركز : ـ تطورات النظام الدولى واهم القضايا والمشكلات الدولية ، خاصة ما يؤثر منها على الشرق الاوسط والوطن العربى ـ القضايا الاقليمية والعربية وتطورات النظام العربى وكذلك التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الاقطار العربية ـ الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر والعلاقات الخارجية وامن مصر القومى .

○ يتكون المركز من وحدات ، هى : وحدة العلاقات الدولية ـ وحدة النظم السياسية ـ وحدة الدراسات العربية ـ وحدة الدراسات الاقتصادية ـ وحدة الدراسات العسكرية ـ وحدة الدراسات الاجتماعية ـ وحدة الدراسات التاريخية ـ وحدة الدراسات الاعلامية .

○ أهم المنشورات العامة للمركز هى : ـ

التقرير الاستراتيجى العربى (سنوى ـ منذ عام ١٩٨٥)

ـ مجلة السياسة الدولية (ربع شهرية ـ منذ عام ١٩٦٥) .

ـ سلسلة كتب المركز (منذ عام ١٩٧١) .

ـ سلسلة كراسات استراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .

ـ المقالات والدراسات بجريدة الاهرام .

○ ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ت : ٥٧٤٧٠١١ ـ ٥٧٤٧٢١١ ـ ٥٧٤٧٣١١ ـ ٥٧٤٧٤١١ ـ ٥٧٤٧٥١١

فاكس : ٥٧٤٧٠٢٣ ـ ٥٧٤٧١٢٦



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٩١

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩٢

المشاركون فى التقرير

المشرف ورئيس التحرير : **السيد يسين**
نائب رئيس التحرير : **د . أسامة الغزالى حرب**
المنسق العام ومدير التحرير : **د . محمد السيد سعيد**

مستشارو التقرير

د . سامى منصور — **د . على الدين هلال**
د . أحمد يوسف أحمد — **د . عبدالمنعم سعيد**

مجموعة النظام الدولى والأقليمى

(أ) وحدة العلاقات الدولية بالمركز
رئيس الوحدة : حسن أبوطالب
الأعضاء : عماد جاد
راجية صدقى

(ب) خبراء وباحثون من خارج المركز
السيد عوض عثمان
خالد السرجانى
محمد ابوالفضل
محمد مصطفى شحاتة

مجموعة النظام العربى

(أ) وحدة النظم العربية بالمركز
رئيس الوحدة : وحيد عبدالمجيد
الاعضاء : هانىء رسلان

(ب) خبراء وباحثون من خارج المركز
د. سارة بن نفيسة
سمير حسنى عطيه
أحمد حجى
عمر عز الرجال
سلوى عبد اللطيف

مجموعة جمهورية مصر العربية

(أ) وحدة النظم السياسية بالمركز
رئيس الوحدة : د . اسامة الغزالى حرب
نائب رئيس الوحدة : هالة مصطفى
الاعضاء : احمد السيد النجار
عمرو هاشم ربيع

(ب) وحدة الدراسات الاجتماعية بالمركز
رئيس الوحدة : نبيل عبدالفتاح

(جـ) وحدة الدراسات الاعلامية بالمركز
رئيس الوحدة : د . الفت حسن أغا

(د) خبراء وباحثون من خارج المركز
د. محمد السيد سليم
د. امانى قنديل
د . نجوى خليل
محمد شومان
أيمن السيد عبد الوهاب
خالد زغلول
خالد صلاح
خليفة أدهم

مجموعة البحوث الاقتصادية

(أ) وحدة الدراسات الاقتصادية بالمركز
رئيس الوحدة : د . طه عبدالعليم
نائب رئيس الوحدة : عبدالفتاح الجبالى
الاعضاء : مجدى صبحى

(ب) خبراء من خارج المركز
إبراهيم نوار

مجموعة البحوث العسكرية

وحدة الدراسات العسكرية بالمركز
رئيس الوحدة : العميد أ . خ متقاعد
مراد ابراهيم الدسوقى

الاعضاء : محمد عبدالسلام
احمد ابراهيم محمود

قسم المعلومات والإشراف الفنى

قسم المعلومات بالاهرام
رئيس القسم : ابوالسعود ابراهيم

الأشراف الفنى
حسين ابو زيد

باحثون مساعدون

أحمد مصطفى العملة ـ أمانى الطرابيشى ـ إيمان محمود عارف ـ حسن عبدالفتاح ـ سحر سلام ـ علاء سالم ـ غادة رجاء الطنطاوى ـ محمد عبدالمتعال سالم ـ محمد نور الدين ـ محمود حسين جمعة ـ نجوى نظمى مينا ـ همام سيد محمد.

المحتويـــــات

مقدمة تحليلية

الثـورة الكونيـة
وبداية الصراع حول المجتمع العالمى
تحليل ثقافى

السيد يسين

مقدمة

لا نبالغ أدنى مبالغة لو قلنا أن الإنسانية تنتقل الآن ، عبر عملية معقدة ومركبة ، صوب صياغة مجتمع عالمى جديد ، تحت تأثير الثورة الكونية . وهذه الثورة الكونية تأتى – فى التعاقب التاريخى للثورات المتعددة التى شهدتها الإنسانية – عقب الثورة الصناعية . وكانت البدايات الأولى تتمثل فى بزوغ ما أطلق عليه « الثورة العلمية والتكنولوجية » ، والتى جعلت العلم – لأول مرة فى تاريخ البشرية – قوة أساسية من قوى الإنتاج ، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل(1) . وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير ، ليس فى بنيتها التحتية فقط ، ولكن أيضا فى أسلوب الحياة ، وأنماط التفكير ، ونوعية القيم السائدة ، وأساليب الممارسة السياسية . ومنذ الستينات ذاع مصطلح جديد ، أطلقه بعض علماء الإجتماع الغربيون ، من أبرزهم « دانيل بل » لوصف المجتمع الجديد ، وهو « المجتمع ما بعد الصناعى »(2) غير أنه مع مرور الزمن تبين قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغير الكيفى الذى حدث ، ومن هنا صك العلماء الاجتماعيون مصطلحا آخر رأوا أنه أوفى بالغرض ، وأكثر دقة فى التعبير ، وهو مصطلح « مجتمع المعلومات » . وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساسا على انتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هى الحاسب الآلى ، الذى أدت أجياله المتعاقبة إلى أحداث ثورة فكرية كبرى ، فى مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية . فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى فى تكنولوجيا الإتصال ، وبخاصة فى مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة ، وخصوصا فى مجال البث التلفزيونى الكونى ، الذى بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية ، وينفذ إلى مختلف الأقطار ، التى تنتمى إلى ثقافات مختلفة ، مما من شأنه أن يؤثر – خلال الرسائل الإعلامية المتعددة على – القيم والإتجاهات والعادات ، لأدركنا أننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق ، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتى مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة ، تقصر كثيرا عن وصف أثر التغيرات التى يتعمق مجراها كل يوم .

فى ظل هذه التطورات الكبرى فى مجال المعرفة والإتصال ، وانتقالنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، أخذ يتشكل ببطء – وإن كان بثبات –"ما يمكن أن نطلق عليه « الوعى الكونى » ، والذى سيتجاوز فى آثاره ، كل أنواع الوعى السابقة عليه كالوعى الوطنى ، بكل تفريعاته من وعى اجتماعى ووعى طبقى ، والوعى القومى . سيبرز الوعى الكونى متجاوزا كل أنماط الوعى السابقة ، لكى يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة ، تشتد فى الوقت الراهن المعركة حول صياغتها ، واتجاهاتها ، ولا بد فى مستقبل منظور ، أن ينعقد الإجماع العالمى عليها .

وفى ضوء ذلك كله ، نستطيع أن نفهم سر المعركة التى تدور فى الوقت الراهن حول « النظام العالمى الجديد » ، الذى تريد الولايات المتحدة الأمريكية – بعد انهيار النظام العالمى الثنائى القطبية – أن تهيمن عليه مستندة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية ، بالرغم من التآكل التدريجى لقوتها الاقتصادية العالمية ، كما تنبأ بذلك بول كنيدى فى كتابه الشهير « صعود وسقوط القوى العظمى(3) » والذى أثار جدلا أمريكيا حادا ، بين أنصاره وخصومه .

وهكذا يمكن القول أننا بصدد رصد التغيرات العميقة التى ألمحنا إليها ، لا بد أن نقف قليلا أمام ظاهرة بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه . « مجتمع المعلومات الكونى » .

مجتمع المعلومات الكونى :

١ مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى ، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها . شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ، ثم تكنولوجيا الزراعة ، وبعدها تكنولوجيا الصناعة ، ثم وصلنا أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات(4) .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها ، والتى يمكن إجمالها فى ثلاث :

أولها أن امعلومات غير قابلة للإستهلاك أو التحول أو التفتت ، لأنها تراكمية بحسب اتعريف ، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها ، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع ، والإستخدام العام والمشترك لها بوساطة المواطنين .

وثانيها أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد ، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية .

وثالثها أن سر الواقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات ، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى (أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء) ، وتعميق العمل الذهنى (من خلال إبداع المعرفة ، وحل المشكلات ، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان) ، والتجديد فى صياغة النسق ، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى .

ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات فى الملامح التالية :

١ – المنفعة المعلوماتية(من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) فى صورة شبكات المعلومات المختلفة ، وبنوك المعلومات ، والتى ستصبح هى بذاتها رمز المجتمع .

٢ – الصناعة القائدة ستكون هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى .

٣ – سيتحول النظام السياسى لكى تسوده الديمقراطية التشاركية ، ونعنى السياسات التى تنهض على أساس الإدارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون ، والمبنية على الاتفاق ، وضبط النوازع الإنسانية ، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .

٤ – سيتشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز ، ومتكاملة بطريقة طوعية .

٥ – ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الإستهلاك المادى ، إلى اشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف ..

٦ – أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات ، ستتمثل فى مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة ، والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى .

وقد يبدو أن هذه الصورة التى رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام ، غير أن مجتمع المعلومات الكونى ، ليس فى الواقع حلما ، بقدر ما هو مفهوم واقعى ، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات . وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول :

أولها أن الكونية GLOBALISM ستصبح هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات القادم . ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية ، وتدمير البيئة الطبيعية ، والإنفجار السكانى ، والفجوات العميقة الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب .

وثانيها أن تنمية شبكات المعلومات الكونية ، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها عالميا ، وكذلك الأقمار الصناعية ، ستؤدى إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات ، وتعمق الفهم ، مما من شأنه أن يتجاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة .

وثالثها أن انتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز انتاج السلع المادية ، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الاجمالية ، وسيتحول النظام الاقتصادى من نظام تنافسى يقوم على السعى إلى الربح إلى نظام تأليفى ذا طابع اجتماعى يسهم فيه الجميع .

غير أنه لا ينبغى أن يقر فى الأذهان ، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكونى عملية هينة ،ذلك أنه يقف دونها

تحديات عظمى ، ينبغى مواجهتها . وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول « ديمقراطية المعلومات » والتى هى الشرط الموضوعى الذى لا بد من توفره ، وذلك لتفادى الشمولية والسلطوية .

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات . أولها حماية خصوصية الأفراد ، وتعنى الحق الإنسانى للفرد لكى يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين . والمقوم الثانى هو الحق فى المعرفة ، ونعنى حق المواطنين فى معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية ، التى قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرا جسيما . ونأتى بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات . وتعنى بذلك حق كل مواطن فى أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات ، بسعر رخيص ، وفى كل مكان ، وفى أى وقت . وأخيرا نصل إلى ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام ، ونعنى حق المواطن فى الإشتراك المباشر فى إدارة البنية التحتية للإعلام الكونى ، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية .

وثانى التحديات التى تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكونى ، هو تنمية الذكاء الكونى ، وهو يعنى القدرة التكيفية للمواطنين فى مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة . والذكاء يمكن تعريفه – بشكل عام – بأنه القدرة على الإختيار العقلانى للفعل الإنسانى لحل المشكلات . ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصى لدى الأفراد ، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعى . وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصى للأفراد سيتآلف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الإجتماعية ، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعى . وهو بذاته الذى يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيا ، والذى سيتشكل من خلال الفهم الكونى المتبادل ، الموجه لحل المشكلات الكونية ، كما ظهر أخيرا فى الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الانسانية ، التى تشارك فيها مختلف الدول فى الوقت الراهن . ويصلح موضوع البيئة مثالا نموذجيا لإبراز تبلور الوعى الكونى ، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة . ومن المؤكد أننا سنشهد فى وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة ، تشريعات دولية ، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائدة . ومن هنا يحق لنا القول ، أنه وعلى عكس ما يبدو حديثا نظريا ، فإننا نشهد فى الوقت الراهن بدايات تشكل الوعى الكونى والذى لم يبرز فقط فى موضوع البيئة ، وإنما وربما أهم من ذلك ، ظهر فى موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيماوية وتدميرها ، خلاصا من سيناريو فناء البشرية ، والذى كان سائدا فى عصر توازن الرعب النووى . هذا الوعى الكونى الذى يتعمق كل يوم ، ليس فى الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى .

كيف نفهم عملية تغيير العالم ؟

العالم يتغير تحت أبصارنا بعمق ، والنظام العالمى يتحول تحولات كيفية غير مسبوقة . كيف نفهم الآثار التى ستنجم عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى ، وكيف نحلل الصراع المحتدم فى الوقت الراهن حول النظام العالمى الجديد ؟(٥) .

هذا سؤال جوهرى ، وهو لا يطرح مجرد قضايا منهجية مجردة يشتغل بها العلماء الاجتماعيون ، ولكنه يثير موضوع قدرتنا كمواطنين وبشر معنيين فى العالم المعاصر ، حيث تنهمر علينا الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل ساعة ، عبر شاشات التليفزيون ، بكثافة عالية ، وبطريقة عشوائية لا يجمعها نسق . هل تصلح المناهج السياسية والاقتصادية بمفردها لأن تقدم لنا إطارا يسمح لنا بالفهم؟ فى تقديرنا أن هذه المناهج – التى عجزت عجزا تاما عن أن تتنبأ بما حدث – تقصر عن أن تكون مرشدنا فى فهم ما يحدث . ومن هنا قناعتنا المؤكدة فى أننا بحاجة إلى تبنى منهجية التحليل الثقافى لكى يساعدنا على أن نفهم ونفسر التغيرات العالمية الكبرى ، والتى ربما كان رمزها عام ١٩٨٩ ، حين سقطت الأنظمة الشمولية سقوطا مدويا ، وانفتح بالتالى باب جديد من أبواب التاريخ الإنسانى .

التحليل الثقافى :

يمكن القول أن التحليلات المعاصرة للشئون الإنسانية مؤسسة عل هدى التجربة التاريخية الخاصة ببعض البلاد ، كما كان الحال حين سيطرت نزعة المركزية الأوروبية على اتجاهات ونظريات العلم الاجتماعى الغربى ،

بحيث كانت أوروبا هى المقياس والمعيار فى الحكم على تقدم المجتمعات ورقى الثقافات ، أو على أساس مصالح بعض القوى العظمى كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الراهن .(٦)

وهذا الوضع فى حد ذاته يضع تحديا أمام هؤلاء الباحثين الذين يحسون بالحاجة إلى منظور أكثر شمولية وقدرة على أن يسع الحياة السياسية المعاصرة . وهذا التحدى يمكن مواجهته بالإعتماد على مفهوم « الثقافة » ومايستدعيه من مفاهيم تنتمى لنفس الفضاء مثل مفاهيم « التمركز حول السلالة » أو « القومية » ، أو على مفهوم « الأيديولوجية » والذى يثير العلاقة المركبة بين خطابات محددة وأشكال معينة من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية .

فالدعوة الأمريكية مثلا لنظام عالمى جديد ، لا يمكن – فى تقديرنا – فهم دواعيها واتجاهاتها وأهدافها ، بغير تحليل ثقافى شامل ، يقوم بتفكيك خطاب الهيمنة الجديد ، فى ضوء الايديولوجية التى يصدر عنها ، والثقافة التى نبع من بين جنباتها .

ويمكن القول أن منهجية التحليل الثقافى لم تتبلور إلا فى العقود الأخيرة ، نتيجة إسهامات مجموعة من كبار المنظرين فى العلم الاجتماعى الغربى ، أبرزهم ميشيل فوكو الفرنسى ، وهابر ماس الألمانى ، وبيتر برجر الأمريكى ، ومارى دوجلاس الإنجليزية الأصل ، ويمكن أن يضاف إليهم أيضا دريدا الفرنسى(٧) . غير أن أهمية التحليل الثقافى لم يبرز فقط نتيجة هذه الإبداعات النظرية والمنهجية ، ولكنها ظهرت لأن عديدا من المشكلات التى تجابه العالم الآن ، عجزت المناهج السياسية والاقتصادية السائدة عن سبر غورها ، وتفسير تجلياتها المتنوعة . ومن أبرزها حركات الاحياء الدينى ، ومن بينها الصحوة الإسلامية التى تقلق عديدا من الدوائر الغربية ، وإنبعاث القومية من جديد ، وتأثيرها المباشر على تغيير خريطة الدول ، والإهتمام العالمى بحقوق الانسان فى إطار ثقافات مختلفة ، وكذلك نقد احتكار وسائل الإعلام العالمية ، إلى غير ذلك من مشكلات تحتاج إلى منهج تحليل ثقافى شامل .

ويشهد على أهمية التحليل الثقافى ما يتردد فى الوقت الراهن من دعاوى تتعلق بإنهيار الحضارة الغربية ، وتقلص هيمنتها الثقافية على العالم ، وبروز حضارات أخرى كالحضارة اليابانية والصينية مرافقة لنهضة اقتصادية كبرى حققتها اليابان فعلا ، وتشق الصين طريقها إليها ، بالإضافة إلى بروز الحضارة الإسلامية على المسرح العالمى مرة أخرى ، من خلال الصحوة الاسلامية من جانب ، ومشكلة الجمهوريات الإسلامية التى كانت جزءا من الإتحاد السوفيتى ، والتساؤلات الغربية القلقة حول توجهاتها فى المستقبل ، وهل ستلتحم بالعالم الإسلامى مما يشكل خطورة عظمى على المصالح الغربية ، أم سيتم استقطابها فى إطار المشروع الغربى ؟

ومن ناحية أخرى ، لم يكن غريبا أن تتردد فى وصف حرب الخليج أوصاف من قبيل أنها الحرب الثقافية الأولى فى العصر الحديث (٨) ، والتى تتنبأ بعض الأصوات الاستراتيجية العنصرية الأمريكية بأنها الحلقة الأولى من سلسلة الحروب الثقافية المقبلة ، والتى ستتوجه - فى رأى بعضهم - إلى الصدام مع الحضارة الإسلامية ، بعد انهيار الشيوعية التى كانت العدو التقليدى للغرب(٩)

وأياما كان الأمر ، فيمكن القول أن التحليل الثقافى ، بالرغم من أهميته القصوى لفهم ظواهر العالم المعاصر ، إلا أنه سيدخلنا – شئنا أو لم نشأ – فى عالم نظرى معقد ، ما زالت تتصارع التيارات المنهجية المختلفة فى رحابه . ويشهد على ذلك تعدد المداخل السائدة فى الميدان ، والتى ما زال تطبيق بعضها فى مرحلة التجريب والإختبار .

ويمكن القول – بإيجاز شديد – أن هذه المداخل المتعددة ، يمكن حصرها فى أربعة مداخل رئيسية : المدخل الذاتى ، والمدخل البنيوى ، والمدخل التعبيرى ، والمدخل المؤسسى(١٠) .

المدخل الذاتى :

يركز هذا المدخل على المعتقدات والإتجاهات والآراء والقيم التى يعتنقها أفراد المجتمع . والنظرة للثقافة هنا تقوم على أساس أنها صياغات ذهنية يصنعها أو يتبناها الأفراد المختلفين ، وهى تمثل الحالات الذاتية للفرد ، مثل « رؤيته للعالم » ، أو مشاعر القلق التى قد تصيبه ، أو حالات الإغتراب التى قد يمر بها . ومشكلة المعنى

محورية فى هذا المدخل . فالثقافة تتكون من معانى ، وهى تمثل تأويل الفرد للواقع ، وهى تعطى الفرد المعنى الذى يضمن له الإتساق فى إدارك الواقع وفهمه .

المدخل البنيوى :

ويركز على الأنماط والعلاقات بين عناصر الثقافة ذاتها . ومهمته هى التعرف على العلاقات المنتظمة والقواعد التى تسبغ التجانس على الثقافة وتسمها بميسم خاص . مثل محاولة التعرف على العلاقات والقواعد التى تقوم عليها الثقافة العربية أو الثقافة الغربية على سبيل المثال . ويؤكد هذا المدخل على الحدود الرمزية للثقافة ، وفئات الخطاب التى تعرف هذه الحدود ، والآليات التى من خلالها يحافظ على الحدود أو يتم تغييرها . ولو طبقنا هذا المدخل على الثقافة العربية الاسلامية ، فقد نهتم بفكرة الحق والباطل ، أو الحلال والحرام ، أو الملوث والطاهر ، ونوعية الخطابات المتعلقة بكل قيمة من هذه القيم ، وتغير معانى هذه القيم عبر الزمن . وهذا المدخل ينظر للثقافة باعتبارها موضوعا قابلا للملاحظة . وهى بالتالى تتشكل فى خطابات يمكن سماعها أو قراءتها ، وقد تتجلى فى حركات أو موضوعات أو أفعال أو حوادث ، يمكن رؤيتها ، وتسجيلها وتصنيفها ، وهى – على عكس المدخل الذاتى – لا تتشكل من ، ولا تعكس الحالات الذاتية للأفراد .

المدخل التعبيرى :

وهو يركز على السمات التعبيرية أو الإتصالية للثقافة . وبدلا من إدراكها باعتبارها مجرد وحدة مستقلة ، فهى تدرك من زاوية تفاعلها مع البناء الاجتماعى ، ليس كمظهر من مظاهر المشاعر والتجارب الفردية ، كما هو الحال فى المدخل الذاتى ، وانما كبعد تعبيرى عن العلاقات الاجتماعية . فالأيديولوجية مثلا ، تصور باعتبارها نسقا من الرموز تحدد كيف يمكن تنظيم العلاقات الاجتماعية . فى الأيديولوجية الإسلامية مثلا يحتل الحجاب مكانة هامة كوسيلة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة ، وكذلك منع الإختلاط ، وبطريقة عامة فالثقافة هنا تعرف باعتبارها البعد الرمزى – التعبيرى للبناء الاجتماعى . وهى تقوم بتوصيل المعلومات للأفراد عن الإلتزامات الملزمة أخلاقيا ، وهى بدورها تتأثر ببنية هذه الإلتزامات .

إن المدخل التعبيرى لا يركز على المعلومات التى يتم نقلها للأفراد مباشرة ، بقدر تركيزه على الرسائل messages التى قد تكون مضمرة فى الطرق التى تنظم بها الحياة الاجتماعية ، وفى اختيار كلمات الخطاب (يمكن الرجوع هنا مرة أخرى إلى حالة الخطاب الإسلامى المعاصر فى مجال حركات الإسلامى الإحتجاجى السائدة فى كثير من البلاد العربية الآن) .

المدخل المؤسسى :

وينظر هذا المدخل للثقافة باعتبارها تتشكل من فاعلين Actors ومنظمات تتطلب موارد ، وتؤثر بالتالى فى توزيع هذه الموارد . ويتم التركيز هنا على الحقيقة التى مؤداها أن الثقافة لا يتم إنتاجها فقط ، أو يتم تدعيمها ببساطة من خلال إضفاء التعبيرية أو الدرامية على الإلتزامات الأخلاقية ، ولكنها بدلا من ذلك تنتج بواسطة فاعلين لهم قدرات خاصة ، ويتم استمرارها من خلال منظمات تعبىء الموارد من أجل طقوسية وتقنين ونقل المنتجات الثقافية . (يرجع هنا إلى مثال المؤسسات الإسلامية التى تنتج المواد الثقافية – بالمعنى الواسع للكلمة – وتبيعها بأسعار رخيصة ، كالزى الإسلامى للمرأة ، والكتب الإسلامية ، وشرائط الكاسيت) وهذه المنظمات – أيا كان نوعها – عادة ما تنمى علاقات مع الدولة وغيرها من مصادر القوة ، وقد تتحدى الدولة أحيانا ، كما هو الحال بالنسبة لحركات الإسلام الإحتجاجى ومنظماتها .

ولكن نبرز – بشكل مركز – الفروق بين المداخل الأربعة ، يمكن أن نأخذ مثالا العلم باعتباره أحد عناصرالثقافة البارزة . فإذا ركزنا أساسا على القيم العلمية ، أو كيف تتأثر رؤى العالم لدى الأفراد بمعتقداتهم حول العلم ، فإن بحثنا يقع داخل إطار المدخل الذاتى .

ومن ناحية أخرى ، إذا اهتممنا بأنماط الخطابات بين العلماء ، التى تحافظ على حدود تخصصاتهم العلمية ، أو تلك التى تتعلق بتقييم النتائج الصحيحة أو الشاذة ، فإن بحثنا يقع داخل المدخل المؤسسى . أما إذا اهتممنا بالطرق التى يحاول بها الأكاديميين إضفاء التعبيرية أو الدرامية على قيم العقلانية أو الحداثة ، فإن بحثنا يقع داخل المدخل التعبيرى . وعلى عكس ذلك كله ، فالمدخل المؤسسى ينظر للعلم باعتباره أحد عناصر الثقافة ، ليس باعتباره مجموعة أفكار ، بقدر ما هو نتاج لتركيبة كاملة من العلماء والمنظمات العلمية ، ومصادر التمويل وشبكات الإتصال التى تدخل فى صميم عملية انتاج هذه الأفكار .

* * *

فى ضوء هذا العرض الوجيز لمجتمع المعلومات الكونى الذى يعبر بشكل عام عن إتجاه تطور المجتمع الإنسانى فى الوقت الراهن ، وللتحليل الثقافى باعتباره المنهجية الملائمة لدراسة وتحليل وتفسير التغيرات الكبرى التى حدثت فى العالم ، يمكننا القول أن ما أطلقنا عليه منذ البداية الثورة الكونية ، للتعبير عن مجمل حركة الإنقلاب فى الأوضاع العالمية ، ليست ثورة وحيدة البعد ، ولكنها ثورة مثلثة الجوانب فى الواقع . فهى أولا ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية على السواء ، ويمكن تلخيصها فى عبارة واحدة ، فى أنها تحوّل من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية ، ومن صراع الفناء إلى إرادة البقاء ، وهى ثانيا ثورة فى القيم ، وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية ، وهى ثالثا وأخيرا ثورة معرفية تنطوى على الإنتقال من الحداثة إلى عالم ما بعد الحداثة .

أولا : الثورة السياسية

ليس هناك من شك فى أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التى تجتاح العالم فى مجال النظم السياسية ، فى عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية[11] . والديمقراطية الحديثة التى تبلورت فى القرن الثامن عشر ، وطبقت جزئيا وفى عدد صغير من الأقطار ، ظهر وكأنه قد تم اغتيالها فى القرن العشرين . فقد ظهرت النازية والفاشية ، وهى مذاهب سياسية وممارسة فى نفس الوقت قضت على القيم والممارسات الديمقراطية ، كما أن الشيوعية التى قامت على أسسها نظم شمولية أدت أيضا إلى الأضعاف الشديد للتيار الديمقراطى فى العالم .

غير أنه ، فجأة ، وحوالى منتصف الثمانينات ، حدث تحول ملحوظ لصالح الديمقراطية ، فى مجال الأفكار وفى مجال الوقائع على السواء ، فى سياق الحساسيات الشعبية ، وكذلك فى نظر المفكرين والقادة السياسيين .

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة : كيف ولماذا حدث التغير ؟ وهل مقدر له الدوام ، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديموقراطية فى العالم ؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة ، وهل ستطبق بجدية ونزاهة ، أم أن الديمقراطية ترتكز على أفكار غامضة ، غير متماسكة وزائفة ، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية فى حبائل عبودية من نوع جديد ؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون ، وهم يرصدون اتساع نطاق الديمقراطية فى العالم ، ليس فقط فى بلاد أوروبا الشرقية ، والتى كانت ترزح تحت وطأة النظم الشمولية ، وتحررت منها تماما ، ولكن أيضا فى بلاد العالم الثالث ، والتى شرعت فى الإنتقال من السلطوية إلى الديموقراطية بخطوات متدرجة[12] . ومن بين القضايا الهامة التى تثار فى هذا الصدد : هل يمكن تصدير الديمقراطية ؟ أن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن ما زالوا يعتقدون - تحت تأثير أفكار المركزية الأوروبية - أن الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة ، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب ، يقعون فى خطأ جسيم . ذلك أنه ليست هناك نظرية وحيدة

للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلي ، ويمكن بالتالي نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي وفي أي مرحلة تاريخية . ذلك أن الديمقراطية - كما نشأت تاريخيا فى المجتمعات الغربية - تأثرت فى نشأتها وممارستها تأثرا شديدا بالتاريخ الاجتماعى الفريد لكل قطر ظهرت فيه . فالديمقراطية الإنجليزية - على سبيل المثال - تختلف اختلافات جوهرية عن الديموقراطية الفرنسية ، وهذه تختلف اختلافات جسيمة عن الديموقراطية الأمريكية .

ولذلك إذا اتفقنا على أنه هناك مثال ديمقراطى ينهض على مجموعة من القيم ، أهمها سيادة القانون ، واحترام حقوق الإنسان ، وحرية الفكر ، وحرية التعبير وحرية التفكير ، وحرية تكوين الأحزاب السياسية فى إطار التعددية ، والإنتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية فى اختيار ممثلى الشعب ، وتداول السلطة فإن هذا المثال بما يتضمنه من قيم ، سيختلف تطبيقه من قطر إلى آخر، وضعا فى الإعتبار التاريخ الاجتماعى ، والثقافة السياسية ، ونوعية الطبقات الاجتماعية ، واتجاهات النخبة السياسية .

ومن ثم نحتاج - فى العالم الثالث بشكل عام ، وفى الوطن العربى بوجه خاص - ونحن ما زلنا نمر الآن فى مرحلة الإنتقال من السلطوية إلى التعددية ، إلى أن نفكر فى النموذج الديمقراطى الذى علينا أن نتبناه ، والذى يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة فى الوطن العربى . وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربى بكل ما يتضمنه من تخلف ، أو الإستنامة إلى حالة الركود السائدة ، التى هى من خلق النظم السلطوية ، التى جمدت المجتمع المدنى العربى بمؤسساته المختلفة ، ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعى لصياغة نموذج ديموقراطى يستجيب إلى أقصى حد ممكن ، إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة فى إتخاذ القرار على كافة المستويات .

ونجد فى هذا الصدد اتجاهين رئيسيين : اتجاه الأنظمة السياسية العربية ، واتجاه المثقفين العرب ، الممثلين للتيارات السياسية المختلفة . أما اتجاه الأنظمة العربية - على وجه الإجمال - فهو الإنتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة ، وبخطى وئيدة ومتدرجة . وتساق فى هذا السياق حجج شتى ، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومى ، كما تعرفه هذه الأنظمة ، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعى ، والاستقرار السياسى .

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه المثقفين العرب - على وجه الإجمال أيضا - يميل إلى توسيع الدائرة ، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أى حدود ، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود ، وتمارس الصحافة حريتها بغير رقابة ، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدنى بغير تعقيدات بيروقراطية .

غير أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فى الوقت الراهن فى الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة ، مع أهمية هذا الصراع ، ولكنها تتمثل فى الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المدنى ذاته ، بين رؤيتين متناقضتين : رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة ، تريد الغاء الدولة العربية العلمانية ، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية ، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية ، وتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية . أما الرؤية المضادة فهى الرؤية العلمانية بكل تفريعاتها ، والتى تؤمن بفصل الدين عن الدولة ، وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغى أن تكون هى أساس البنيان الدستورى والقانونى ، مع الحرص على الا تتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية ، كل ذلك فى إطار التعددية السياسية ، والتى لا ينبغى أن تفرض عليها قيود .

وقد أثارت أحداث الجزائر الأخيرة خلافات شتى بين المثقفين والمفكرين العرب ، حول خطأ أو صواب الإجراءات التى اتخذها النظام الجزائرى بعد الجولة الأولى من الإنتخابات ، التى فازت فيها جبهة الإنقاذ بأغلبية ساحقة .

وذهب رأى إلى أنه فى مجال الديموقراطية ، ينبغى التفرقة بين اجراءات الديموقراطية وقيم الديمقراطية . وفى ضوء ذلك يصل هذا الرأى إلى نتيجة محددة ، هى أن ما حدث فى الجزائر ، كان ممارسة لإجراءات الديمقراطية ، تمثلت فى اجراء انتخابات عامة ، فى غيبة إعمال حقيقى لقيم الديمقراطية وأهمها الإيمان بالتعددية السياسية . فإذا جاء تيار سياسى من خلال اجراءات ديموقراطية ، سبق له أن أعلن أنه لا يؤمن بالتعددية ، وأنه إذا استلم الحكم ، فإنه سيلغى التعددية ، بما يعنى انشاء نظام سياسى شمولى دينى ، محل نظام سلطوى علمانى ، فإن إتاحة الفرصة له لكى ينفذ مخططه يعد فى ذاته مخالفة واضحة للقيم الديموقراطية .

غير أن هذا الرأى لو أخذناه على علاته ، يمكن أن يوصلنا إلى نتائج خطيرة ، مفادها أنه بغير ترسيخ القيم الديموقراطية فإن الإجراءات الديموقراطية ، والتى تتمثل أساسا فى الإنتخابات العامة ، تصبح عبثا لا معنى له ، وأخطر من هذا ، إنها يمكن أن ترد المجتمع إلى الوراء فى مجال الممارسة الديموقراطية . كيف الخروج إذن من هذه المشكلة ؟

فى تصورنا أنه فى مرحلة الإنتقال من السلطوية إلى التعددية ، لا بد من اجراء حوار وطنى واسع ومسئول ، بين كافة الفصائل والتيارات السياسية ، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديموقراطية ، وينص على تراضى كافة الأطراف بالإحتكام ، ليس فقط لإجراءات الديموقراطية ، وإنما لقيمها أيضا . غير أن هذا الميثاق لكى يطبق بصورة واقعية ، ينبغى أن يتضمن من الآليات ، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية ، إذا ما أتيح لتيار سياسى معين أن يحصل على أغلبية فى الإنتخابات . ويمكن التفكير فى هذا الصدد ، فى إنشاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التى تراقب العملية الديموقراطية ، وتمنع الخروج على قواعدها ، بل أن الجيش نفسه ، والذى هو - بحسب التعريف - يحمى الشرعية الدستورية ، يمكن أن يكون له دور فى هذا الصدد ينص عليه الدستور ويحدد نطاقه بكل دقة ، حتى لا يتحول إلى مؤسسة عسكرية تتدخل فى الحياة السياسية .

بعبارة مختصرة نحتاج فى الوطن العربى إلى إبداع فكرى لصياغة نموذج ديموقراطى صالح للتطبيق ، لا يكون نقلا آليا لقواعد الديمقراطية الغربية من ناحية ، ولا يخضع من ناحية أخرى للمواضعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد . نموذج ديموقراطى يتجه إلى المستقبل ، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة ، حتى نضمن أوسع مشاركة جماهيرية فى عملية إتخاذ القرار .

* * *

الشق الأول من الثورة السياسية الراهنة ، هو التحول من الشمولية إلى الديموقراطية ، غير أن الشق الثانى الذى لا يقل عن أهمية ، هو الإنتقال من صراع الفناء إلى إرادة البقاء فى العلاقات الدولية(١٣) .

ولسنا فى حالة إلى أن نفيض فى التغيرات العميقة التى لحقت بالنظام الدولى ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، وسقوط العالم الثنائى القطبية ، بكل ما يتضمنه من صراعات ايديولوجية ، ومعارك سياسية ، وتوازنات للقوى . غير أن النتيجة البارزة لكل هذه التطورات ، فى بروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الرئيسى المهيمن على السياسة العالمية فى الوقت الراهن . وفى ظل هذه التطورات الخطيرة ، وفى سياق حرب الخليج ، أعلن الرئيس بوش قيام النظام العالمى الجديد ، وأعتبر الممارسة الأمريكية فى الحرب ، التطبيق الأمثل لقواعد واتجاهات ومعايير هذا النظام .

ومن سوء الحظ ، إن الدعوة الأيديولوجية الأمريكية الصارخة لهذا النظام العالمى الجديد ، والتى صاحبت حرب الخليج ، أخفت حقيقة ثقافية واجتماعية بالغة الأهمية ، هى أنه فى العقود الأخيرة بدأ يتخلق مجتمع عالمى جديد ، بتأثير تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية فى البلاد الصناعية الغربية المتقدمة بالإضافة إلى التغيرات الكبرى التى كانت تحدث بهدوء وعمق داخل بنية المجتمعات الاشتراكية ، وكذلك التحولات البنائية فى مجتمعات العالم الثالث .

وقد أدى ذلك إلى نشوء جدل - على الصعيد العالمى - حول النظام العالمى الجديد : اتجاهاته ، ومبادئه ، وآلياته ، وأهم من هذا مخاطرة ، وغيبت فى هذا الجدل الحقائق الموضوعية المتعلقة بالتغيرات التكنولوجية الكبرى ، والتغيرات الثقافية التى لحقت بأنساق القيم فى العالم ، وبروز صور جديدة من المشاركة السياسية .

ولعل سبب ذلك كله ، الخطاب الذى أعلن من خلاله الرئيس بوش قيام النظام العالمى الجديد ، والذى تضمن نوعا من أنواع تصفية الحسابات التاريخية بين الرأسمالية والشيوعية ، ودعوته إلى تسييد نسق من القيم ، تؤمن به الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى تركيزه على عصر المعلومات وتأثير تكنولوجيا الإتصال . وهذا النسق القيمى يمكن فى الواقع أن يتم الإتفاق على كثير من مبادئه ومن أهمها الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان غير أن بعض المبادىء الأخرى مثل اعتبار الرأسمالية هى الطريق الأمثل لتطور البشرية ، وخصوصا الرأسمالية كما هى فى المفهوم الأمريكى ، قد لا يكون محل اتفاق حتى الآن . وأهم من ذلك أن انتداب الولايات المتحدة

الأمريكية نفسها ، باعتبارها هى صاحبة الدعوة للنظام العالمى الجديد ، والقادرة على فرضه وحمايته ، مسألة خلافية ، وخصوصا فى ظل سياق دولى تطمح فيه قوى كبرى مثل اليابان وألمانيا والصين ، إلى أن تلعب دورا أساسيا فى النظام العالمى فى الحقبة القادمة . أما فيما يتعلق بعصر المعلومات وثورة الاتصال فقد كان الرئيس بوش فى الواقع يرد على مطالب الجنوب بصدد إنشاء نظام اعلامى عالمى جديد ، ويدعو إلى صيغة أكثر محافظة فيما يتعلق بالإعلام من أجل الإنسانية .

ويشهد على ما ذكرناه خطاب الرئيس بوش نفسه الذى آلقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩١[١٤] .

فقد جاء فيه فى معرض تصفية الحسابات التاريخية التى تحدثنا عنها « ... لن أركز اليوم على تنافس الدول العظمى ، ذلك التنافس الذى ميز السياسة الدولية لنصف قرن مضى . بدلا من ذلك سأتحدث عن تحديات بناء السلام والإزدهار فى عالم يمر بنهاية الحرب الباردة واستئناف التاريخ . لقد احتجزت الشيوعية التاريخ لسنوات طويلة ، وعلقت نزاعات قديمة وأخمدت تنافسات أثنية وقمعت طموحات قومية وتحيزات قديمة . بعد أن بدأت الشيوعية تتحلل ، تبرعمت من جديد تلك الأحقاد القديمة ، وبدأ الناس الذين حرموا من ماضيهم لسنوات ، فى البحث عن هوية لهم ، وكان ذلك يحدث فى الغالب عبر وسائل سلمية بناءة ، رغم أن ذلك يحدث فى أحيان أخرى ، عبر صراعات تسيل فيها الدماء .. »

وفى سياق دعوته لتسييد نسق القيم الرأسمالى قرر الرئيس بوش : « .. من جهة أخرى تعلم العالم أن السوق الحرة توفر مستويات من الإزدهار والنمو تعجز الاقتصادات المخططة مركزيا عن توفيرها . وحتى أكثر التقويمات مراعاة لاقتصادات الدول الشيوعية ، تشير إلى أن اقتصادات دول العالم الحر نمت بمعدل بلغ ضعفى نمو اقتصادات الدول الشيوعية سابقا .. » وأضاف « .. نسمع هنا فى هذه القاعة أحاديث عن مشاكل الشمال والجنوب غير أن التجارة الحرة المفتوحة ، بما فى ذلك حرية الوصول التى لا يعوقها عائق إلى الأسواق والقروض ، توفر للدول النامية الوسائل والإكتفاء الذاتى والكرامة الاقتصادية » .

وقرر الرئيس بوش بصدد ثورة المعلومات والإعلام « أن ثورة المعلومات أدت إلى تدمير أسلحة العزلة والجهل المفروضين بالقوة لقد تغلبت التكنولوجيا فى العديد من أنحاء العالم على الطغيان مثبتة بذلك أن عصر المعلومات يمكن أن يصبح عصر التحرر » .

ويتحدث فى نهاية الخطاب عن الدور الأمريكى فيقرر : « وأخيرا ، لعلكم تتساءلون عن دور أمريكا فى العالم الجديد الذى وصفته . دعونى أؤكد لكم أن الولايات المتحدة لا تنوى النضال من أجل سلام يتحقق وفقا للتصور الأمريكى إلا أننا ننوى أن نبقى عاملين ولن نتقهقر وننسحب وننعزل . إننا سنقدم صداقة وقيادة ، ونسعى باختصار إلى سلام عالمى قائم على المسئوليات والتطلعات المشتركة » .

غير أنه وبالرغم من تأكيد الرئيس بوش على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تفرض تصورها على العالم ، وإن كانت ستتقدم لقيادته بصريح عباراته ، الا أن الرسالة أدركتها دول الجنوب بمعناها الحقيقى ، المستتر وراء الصياغات الدبلوماسية ، وهى أن النظام العالمى الجديد ، يمكن أن يكون صورة جديدة من صور الهيمنة ، مما سيؤدى إلى مزيد من تبعية الجنوب للشمال ، وإخضاعه سياسيا بل وعسكريا لتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية . ويدعم هذه المخاوف أمثلة بارزة من أزدواجية المعايير . ففى الوقت الذى مارست فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها القوة المسلحة الفائقة بأحدث تكنولوجيا السلاح ضد العراق لإجباره على الإنسحاب من الكويت ، فإنه لوحظت معاملة مختلفة لإسرائيل الرافضة للسلام ، والتى تتحدى قرارات الأمم المتحدة المتعددة ، والتى تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والتى لا يمكن التصرف بها . كل ذلك بالإضافة إلى تطبيق انتقائى لمعايير حقوق الإنسان ، حيث يتم التركيز على مخالفتها فى الدول التى تتعارض مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى الوقت الذى يتم تجاهل خرقها فى دول أخرى لا ترى السياسة الأمريكية – وفقا لتقديرها لمصالحها – ضرورة أو مصلحة فى إدانتها . وقد عبرت دول الجنوب عن اتجاهاتها ومطالبها فى مواجهة النظام العالمى الجديد من خلال اعلان « أكرا » الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة والصادرة فى السابع من شهر سبتمبر ١٩٩١ والذى يحمل عنوان « عالم يتحول من انحسار المواجهة إلى تنامى التعاون »[١٥] والذى ورد فى البند الثانى عشر من البيان هذه الفقرة ذات الدلالة :

« إن حركة عدم الإنحياز تحيى وتؤازر المطالبة بالديموقراطية وباشاعة التعددية السياسية . فنحن نشهد اهتماما متزايدا بحقوق الإنسان فى العالم كله . وقد آلينا على أنفسنا أن نحترم هذه الحقوق . إلا أننا نؤكد من جديد أنها يمكن أن تصان على نحو أكمل فى مناخ من العدالة الاقتصادية والاجتماعية » وهكذا أكدت دول عدم الإنحياز على أن حد الديموقراطية الحقيقى هو العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتى لا يمكن أن تتحقق الا إذا حدث تغير جوهرى فى شروط التبادل الاقتصادى فى النظام العالمى ، وهى الدعوة القديمة للجنوب ، إلى انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ، والتى تعثرت ، ثم تجمدت ، نتيجة مقاومة ورفض الدول الصناعية الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ناحية أخرى أبرزت دول عدم الإنحياز رفضها لإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة توجهات النظام العالمى الجديد وفرضها بالقوة ، فى البند الخامس عشر من بيان أكرا حيث قرر البيان :

« وفى هذا السياق ، يتعين على حركة عدم الإنحاز التى تمثل أغلبية دول العالم ، وأغلبية شعوبها ، أن تضطلع بدور أكثر أهمية وفاعلية فى تشكيل النظام الدولى الجديد ، إذا ما أريد لهذا النظام أن يتمتع بالشرعية أو القبول » .

وبالرغم من أن الرئيس بوش لم يطنب فى تحليل البعد الإعلامى ، الا أن عددا من الملاحظين والاخصائيين الأمريكيين - على ما يرى د . مصطفى المصمودى فى بحث هام له غير منشور عن البعد الإعلامى للنظام العالمى الجديد - يرون أن اللائحة التى تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان « الإعلام فى خدمة الإنسانية » فى أوساط ديسمبر ١٩٩٠ ، تتماشى تماما مع رأى الرئيس الأمريكى ، ويمكن اعتبارها امتدادا طبيعيا للفقرة التى خص بها موضوع تدفق المعلومات وتطور تكنولوجيا الإتصال ، فى الخطاب الذى قمنا بتحليله .

والخلاصة أن هذا البيان الخاص بالإعلام فى خدمة الإنسانية هو - فى رأى المصمودى -[١٦] الرد على دعوة الجنوب لإنشاء نظام إعلامى عالمى جديد ، لأنه يتضمن تخفيفا من حدة لهجة هذه الدعوة ، ورفضا لبعض توجهاتها التى كانت تهدف أساسا إلى التوازن فى الإعلام العالمى لصالح دول الجنوب .

ومجمل القول إن الثورة السياسية التى تجرى فى العالم الآن ، والتى تدور حول محور الديموقراطية تحمل فى طياتها صراعات بالغة الحدة والضراوة بين النظم السياسية السلطوية وتيارات المعارضة من ناحية ، وبين التيارات الإيديولوجية المتصارعة داخل كل مجتمع مدنى من ناحية أخرى . أما النظام العالمى الجديد الذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بدأت بوادر التحفظات التى أبدتها إزاء صياغته وتوجهاته بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان وألمانيا ، أما دول الجنوب فقد أحست مبكرة فى الواقع باحتمالات الأخطار التى يمكن أن تلحق مصالحها الأساسية من جراء تطبيقه ، ومن هنا الأهمية الكبرى لبيان أكرا فى بلورة وعى نقدى إزاءه . وهو يمثل دعوة جادة ليس فقط لدراسته وتحليله ، وإنما فى المطالبة بأن يكون لها دور فى صياغته ، حتى يصبح نظاما عالميا جديدا ، يقوم على المشاركة وليس على الهيمنة ، وعلى الرضاء وليس على الفرض بالقوة .

ثانيا :الثورة القيمية

هناك إتفاق بين الباحثين على أنه حدثت فى بنية المجتمعات الصناعية المتقدمة « ثورة هادئة » فى القيم لو استخدمنا تعبير الباحث الأمريكى البارز انجلهارت . وهذه الثورة لها شقان : الأول يتعلق بالإنتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية . والثانى يتعلق بالتحول الجوهرى فى العلاقة بين النخب السياسية والجماهير ، من صياغة النخب لإتجاهات الجماهير وتعبئتها سياسيا لتحقيق الأهداف السياسية التى ترسم لها ، إلى تحدى الجماهير للنخب السياسية ، من خلال المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية ، والتدخل فى عملية صنع القرار .

لقد أدت هذه الثورة التى يطلق عليها انجلهارت فى كتابه الذى صدر حديثا « التحول الثقافى »[١٧] إلى تغيير جوهرى ليس فقط فى « أجندة » الموضوعات السياسية التى يدور حولها الجدل السياسى بين الحكومة والمعارضة وفى فترة الإنتخابات الدورية ، ولكن فى بلورة اتجاهات جماهيرية واسعة المدى أثرت على أسلوب الحياة فى المجتمعات الغربية المتقدمة . ومن هنا ظهرت قائمة بموضوعات جديدة من أهمها نوعية الحياة ، وحماية البيئة ، وظهور تيارات ثقافية تدعو للإحياء الدينى .

ويقرر بعض الباحثين أن هذا التغير فى الإتجاهات والقيم فى المجتمعات الغربية ، يرد أساسا إلى آثار الثورة العلمية والتكنولوجية ، التى مكنت الدول الصناعية المتقدمة من إشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، مما سمح لها أن تولى بصرها تجاه الجوانب المعنوية فى الحياة . أصبح البحث عن المعنى ، هاجسا أساسيا لجماهير عريضة فى هذه المجتمعات ، وما دمنا انتقلنا من الإشباع المادى ، إلى مجال الإشباع الروحى ، فلا بد أن يؤدى ذلك إلى حركة إحياء دينية ، برزت معالمها فى كثير من هذه المجتمعات المتقدمة . وهذه الحركة يفسرها بعض علماء الإجتماع مثل دانيل بل الأمريكى ، بأنها ترد إلى أن الحداثة وصلت إلى منتهاها ، بمعنى أنها وصلت إلى نهاية الشوط التاريخى ، ولم تتحقق السعادة للبشر ، بالرغم من شيوع السلع وتوافرها فى مجتمعات الإستهلاك ، وتحت تأثير ثقافة تحض الفرد أساسا على الاستهلاك الدائم ، حتى أصبح ذلك غاية فى حد ذاته . وقد أدى ذلك إلى شيوع الإغتراب فى المجتمعات ، مما أدى فى النهاية ، إلى « عودة المقدس » إلى الحياة مرة أخرى ، إذا استعرنا عنوان مقالة شهيرة لدانيل بل نشرها فى المجلة البريطانية لعلم الإجتماع .

وإذا كانت المجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد انتقلت من مرحلة القيم المادية بعد أن أشبعت إلى مرحلة القيم ما بعد المادية ، إلا أنه فى مجتمعات العالم الإشتراكى والعالم الثالث ، فإنها تمر أيضا بنفس المرحلة ، وإنما لأسباب مختلفة تماما . فقد تبين فى هذه المجتمعات أن مقايضة الديمقراطية بإشباع الحاجات الأساسية المادية ، أدى فى التحليل الأخير ، إلى الفشل فى إشباع هذه الحاجات ، فى ظل القهر المعمم ، والحرمان من الديموقراطية . فى المجتمعات الإشتراكية – وحالة الإتحاد السوفيتى تعد نموذجية - أصبح الحصول على السلع الأساسية يمثل مطلبا بالغ الصعوبة للجماهير العريضة ، وتسود أوضاع مشابهة فى مجتمعات العالم الثالث ، نتيجة لتذبذب السياسات الاقتصادية وجمود التخطيط المركزى ، ومحاولة قهر الطبيعة الإنسانية ، والقضاء على الحافز الفردى ، والإعتماد على الدولة فى كل شيء لسد الحاجات الأساسية ، مما أدى إلى نقص الإنتاجية ، وتعاظم الديون ، والتضخم ، والإنخفاض المستمرلمستوى المعيشة ، والإنهيار فى نوعية الحياة .

وهكذا يمكن القول أن التحول الثقافى الذى لحق بالمجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد لحق أيضا – وإن كان لأسباب أخرى – المجتمعات الإشتراكية ومجتمعات العالم الثالث . بحيث يمكن القول – بدون مبالغة – أن هناك بوادر تخلق وعى كونى أصبحت مكوناته لا تفصل بين القيم المادية والقيم المعنوية ، ولا تعزل المادة عن الروح ، ولا ترى تناقضا بين العلمانية والاحياء الدينى .

ثالثا : الثورة المعرفية

إذا كنا تحدثنا عن « الثورة الهادئة » التى حدثت فى مجال القيم والإتجاهات لدى الجماهير فى مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، فيمكننا أن نضيف إليها ثورة معرفية بالغة الأهمية . ورغم أهميتها ، الا أن المعارك الفكرية التى تنطوى عليها ، لم تصل بعد آثارها إلى الجماهير ، لأنها – أساسا – تدور بين النخب الفكرية فى مختلف الأقطار . بعبارة أخرى ما زال الحوار الفكرى محصورا فى الدوائر الأكاديمية والفكرية .

وأيا ما كان الأمر ، فإن هذه الثورة المعرفية يمكن – فى تقديرنا – ان تلخص فى عبارة واحدة : الإنتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة .

ونعنى بذلك على وجه التحديد ، أن مشروع الحداثة الغربى الذى بدأ أساسا عصر التنوير الأوروبى – على

ما يرى بعض الباحثين – قد انتهى ، وأننا ننتقل الان إلى مرحلة جديدة من تاريخ الإنسانية هى مرحلة ما بعد الحداثة . ومشروع الحداثة الغربى قام على أساس عدة عمد رئيسية ، أهمها على الإطلاق الفردية والعقلانية والإيمان بفكرة التقدم الإنسانى المطرد ، والحتمية فى التاريخ وفى الطبيعة[١٨] .

وقد أسهم فى صك مفهوم ما بعد الحداثة مجموعة من أبرز الباحثين الطليعيين ، فى مجال النقد الأدبى والعمارة والفلسفة وعلم الاجتماع . ومن بينهم الناقد الأمريكى المصرى الأصل ايهاب حسن ، الذى يجمع المؤرخون لحركة ما بعد الحداثة ، على أنه أحد الرواد المعتمدين فى هذا المجال ، وقد جمع ايهاب حسن اسهاماته المتعددة عبر عشرين عاما فى كتاب جامع نشره عام ١٩٨٧ بعنوان « التحول ما بعد الحداثى : مقالات فى نظرية وثقافة ما بعد الحداثة[١٩] .

غير أن المؤلف البارز الذى أصدر « المانيفستو » الخاص بما بعد الحداثة والذى نعى خبر موت عصر الحداثة هو الفيلسوف الفرنسى ليوتار فى كتابه الشهير « الظرف ما بعد الحداثى : تقرير عن المعرفة » ، والذى نشره بالفرنسية عام ١٩٧٩ ، ثم ترجم إلى الإنجليزية بعد ذلك[٢٠] . وقد قرر ليوتار فى هذا الكتاب أن أهم معالم المرحلة الراهنة من معالم المعرفة الإنسانية ، هو سقوط النظرية الكبرى وعجزها عن قراءة العالم ، ويقصد بها أساسا الإنساق الفكرية المغلقة التى تتسم بالجمود ، والتى تزعم قدرتها على التفسير الكلى للمجتمع ، ومن أمثلتها البارزة الأيديولوجيات ، وربما كانت الماركسية – فى رأيه – هى الحالة النموذجية . ومن ناحية أخرى سقطت فكرة الحتمية سواء فى العلوم الطبيعية – كما عبرت عن ذلك فلسفة العلوم المعاصرة – أو فى التاريخ الإنسانى . فليست هناك – كما أثبتت الأحداث – حتمية فى التطور التاريخى من مرحلة إلى مرحلة ، على العكس – كما تدعو إلى ذلك حركة ما بعد الحداثة – التاريخ الإنسانى مفتوح على احتمالات متعددة ، ومن هنا رفض فكرة « التقدم » الكلاسيكية التى كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطى صاعد من الأدنى إلى الأعلى . على العكس ترى حركة ما بعد الحداثة ، أنه ليس هناك دليل على ذلك ، فالتاريخ الإنسانى قد يتقدم ولكنه قد يتراجع ، وتضرب لذلك مثلا على عجز فكرة التقدم ، بالحرب العالمية الأولى التى كانت بربرية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ، ثم ظهور النازية والفاشية ، واشتعال الحرب العالمية الثانية بكل ما انطوت عليه من فظائع وجرائم وحشية وخسائر مادية وبشرية .

ويضيق المجال عن الإفاضة فى الجدل العنيف الذى يدور فى الوقت الراهن حول حركة ما بعد الحداثة . غير أنه يمكن الإشارة الموجزة إلى أن أولى المعارك دارت بين ليوتار وهابرماس الفيلسوف الألمانى الشهير وريث تقاليد المدرسة النقدية (الشهيرة بمدرسة فرانكفورت والتى كان أعلامها ادورنو وهور كهيامر وماركوز وايريك فروم) . فقد نشر هابرماس مقالة شهيرة بعنوان « مشروع الحداثة لم يكتمل بعد » . وهو يريد بذلك أن ينسف الفكرة المحورية لحركة ما بعد الحداثة ، والتى تزعم نهاية عصر الحداثة . ومن ناحية أخرى فهناك نقاد ماركسيون جدد يقفون موقفا نقديا عنيفا من هذه الحركة ، ومن أبرزهم ثلاثة : الناقد الأدبى الأمريكى الشهير فريدريك جيمسون ، والناقد الأدبى الفلسطينى الأصل ادوارد سعيد ، والناقد الإنجليزى المعروف تيرى ايجلتون . وقد صاغ جيمسون نقده العنيف لحركة ما بعد الحداثة فى كتاب ظهر حديثا بعنوان « ما بعد الحداثة : أو المنطق الثقافى للرأسمالية فى مرحلتها الراهنة » .

وهو يقصد بذلك أن هذه الأفكار التى تدعو لها حركة ما بعد الحداثة ، أشبه ما تكون ببنية فوقية – لو استخدمنا المصطلح الماركسى – التى تقوم على بنية تحتيه هى علاقات الإنتاج الرأسمالية الإحتكارية ، وأن رؤيتها العدمية للحياة ، ليست إلا تعبيرا عن الإفلاس السياسى والثقافى والاقتصادى للرأسمالية المعاصرة .

لقد مرت حركة « ما بعد الحداثة » فى عديد من الأطوار . فقد ظهرت أولا فى مجال العمارة ، ثم انتقلت إلى النقد الأدبى ، ثم إلى الفلسفة ، غير أن التطور البالغ الأهمية لها ، هى أنها انتقلت الآن إلى مجال العلوم الاجتماعية ، وظهرت تطبيقات هامة لأفكارها فى علم السياسة [٢١] وعلم الاجتماع[٢٢] وبدأت تظهر مساهمات نظرية ومنهجية ، بل ودراسات تطبيقية تستوحى المبادىء الأساسية والقواعد المنهجية للحركة ، مما يدعونا إلى ضرورة الإهتمام بالتأصيل النظرى النقدى لها .

إن « حركة ما بعد الحداثة » أشبه ما تكون بفعل رمزى بارز ، يشير إلى سقوط النماذج النظرية التى سادت الفكر والعلم الاجتماعى فى القرن العشرين ، لأنها عجزت عن قراءة العالم وتفسيره والتنبوء بمصيره . وجاءت

أحداث الإنهيار السريع المروع للإتحاد السوفيتى . لكى تؤكد عجز هذه النماذج عن الوصف والتفسير والتنبوء . وهناك احساس عام يسود بين الباحثين فى الوقت الراهن على أن العالم يسوده التعقيد وعدم التأكد . وليس هناك اليوم مفكر يدعى أنه يمتلك الحقيقة المطلقة . ضاع زمن اليقين ، ودخلنا فى عالم الشك العميق ، ليس فقط فى النظريات الجاهزة ، بل حتى فى البديهيات والمسلمات . ومن هنا لا بد أن نلتفت فى الوطن العربى إلى حركة التفكيك التى تأخذ طريقها بعمق الآن فى صميم النظرية الغربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتى تهدف إلى حركة كبرى للتجديد النظرى فى النماذج الأساسية ، وفى المناهج وأدوات البحث ، تمهيدا لصياغة نظريات جديدة ، أكثر قدرة على قراءة نص العالم المعقد(٢٣) .

وإذا أردنا أن نشير إشارة موجزة إلى المبادىء الأساسية التى تدعو لها حركة ما بعد الحداثة ، بعد نقدها العنيف لمبادىء الحداثة ، فيمكننا أن نوجزها فى ستة مبادىء رئيسية ، لها آثار عميقة على النظرية ومناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ويشهد على ذلك الخلافات العميقة التى تدور حولها فى الوقت الراهن .

١ - سعت حركة ما بعد الحداثة إلى تحطيم السلطة الفكرية القاهرة للانساق الفكرية الكبرى المغلقة ، والتى عادة ما تأخذ شكل الأيديولوجيات ، على أساس أنها فى زعمها تقديم تفسير كلى للظواهر ، قد ألغت حقيقة التنوع الإنسانى ، وإنطلقت من حتمية وهمية لا أساس لها . ومن هنا لم تقنع الحركة بمجرد إعلان سقوط هذه الانساق الفكرية المغلقة ، بل أنها انطلقت - فى دراستها لثلاثية المؤلف والقارىء - إلى اعلان يبدو مستفزا للكثيرين ، وهو أن المؤلف قد مات ! وتعنى الحركة بموت المؤلف ، إنه - وعلى مبادىء حركة الحداثة - نحن لا يعنينا تاريخ حياة المؤلف أو المفكر أو ميوله الفكرية أو اتجاهاته السياسية ، أو العصر الذى عاش فيه ، ذلك أن دوره ينتهى بكتابة النص ، والعبء يقع بعد ذلك على القارىء ، والذى من خلال تأويل النص يشارك فى كتابته فى الواقع ، لاهمينة من المؤلف إذن على النص ، وليس من حقه أن يصدر بيانا يحدد فيه المعانى التى قصدها ، ولا نياته من كتابته ، النص يصبح ملكا للقارىء . بل أن النص نفسه ، فيما ترى حركة ما بعد الحداثة لا يكتبه فى العادة مؤلف واحد ، ذلك أن أى نص هو عملية تفاعل بين نصوص متعددة يستشهد بها أو يستحضرها المؤلف ، بكل ما تترتب عليه كلمة التفاعل من نفى لبعض النصوص ، أو المزاوجة بينها ، أو إزاحتها ، وهى الظاهرة التى يطلق عليها التناص Inter-textuality وبالإضافة إلى ذلك تهتم حركة ما بعد الحداثة بالعوامل التى تحدد عملية القراءة ذاتها ، وهى التى شغلت ما يسمى علم اجتماع القراءة ، بالإضافة إلى المناهج التأويلية الحديثة .

غير أنه أهم من قلب العلاقة بين المؤلف والنص والقارىء ، هو ما تدعو إليه ما بعد الحداثة ، من أن المؤلف لا ينبغى أن يقدم نصا مغلقا ، محملا بالأحكام القاطعة ، زاخرا بالنتائج النهائية ، والتى عادة ما تقوم على وهم مبناه أن المؤلف يمتلك اليقين ، ويعرف الحقيقة المطلقة ! بل إن عليه أن يقدم نصا مفتوحا ، بمعنى تضمنه لكتابة قد لا تكون واضحة تماما ، بل يستحسن أن تكون غامضة نوعا ما ، حتى يتاح للقارىء أن يشارك بفعالية من خلال عملية التأويل فى كتابة النص .

فى إطار مشروع الحداثة الغربى لعب المؤلف دور المشروع فى المجتمع ، بمعنى طرح القيم والأفكار والمعايير التى على الناس أن يتبعونها . وترى حركة ما بعد الحداثة أن موت المؤلف الذى أعلنته ، بمعنى زوال سلطته الفكرية ، لا يعادله إلا انهيار دور المشروع فى المجتمع فقد انتهى الزمن الذى كان يقوم فيه المشروع بتحديد أهداف المجتمع وغاياته من خلال نسق فكرى مغلق ووحيد . فنحن الآن نعيش فى عصر التنوع الذى لا ينبغى الغاؤه بأسم الوحدة ، ونحيا فى عصر التعددية السياسية ، والتى لا يجوز حصارها باسم ضرورة الاستقرار .

وهناك نتائج نظرية ومنهجية عديدة ، يمكن أن تؤثر فى ممارسة العلوم الاجتماعية ، إذا ما ساد مبدأ موت المؤلف ، وصعود دور القارىء .

٢ - هناك فى مشروع الحداثة الغربى تقابل شهير بين فئتين : الذات والموضوع . وتدعو حركة ما بعد الحداثة - فى جانبها التشكيكى - إلى الغاء الذات الحديثة ، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل : أولها أن هذه الذات من اختراعات عصر الحداثة ، وثانيها أن أى تركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية يعارضها المفكرون ما بعد الحداثيون ، وثالثها أنه لو قلنا بوجود الذات ، فذلك يفترض وجود موضوع ، وما بعد الحداثة ترفض

هذه الثنائية بين الذات والموضوع . وترتبط حركة ما بعد الحداثة بين الذات والحداثة . ويرون أن الذات من اختراع المجتمع الحديث ، وهى ربيبة عصر التنوير والعقلانية . ذلك أن العلم الحديث حين حل محل الدين ، فإن الفرد العقلانى (ونعنى الذات الحديثة) حل محل الله ، كما كان يرى مشروع الحداثة الغربى . ومن هنا فالمفاهيم الحديثة سواء كانت علمية (مثل الواقع الخارجى ، أو النظرية ، أو السببية ، أو الملاحظة العلمية) أو سياسية (مثل سياسة حقوق الإنسان ، أو التمثيل الديمقراطى ، أو التحرر) كلها تفترض ذاتا مستقلة . وإذا ألغينا الذات ، فمعنى ذلك إلغاء تلقائى لكل المفاهيم الحديثة المرتبطة بها . فمثلا بغير ذات ، تختفى الأهمية الكبرى التى كان يعطيها الماركسيون والليبراليون للمفاهيم الفكرية الحديثة مثل الوضع الاجتماعى ، والجماعة ، والشخص ، والطبقة . فإذا ألغينا مقولة الذات ، تماما مثلما استبعدنا المؤلف ، فإن الأدوات الرئيسية للبحث بصورته الحديثة ، مثل السببية أو إرادة الفاعل ستختفى بالإضافة إلى أن إنكار الذات يؤكد نزعة التشاؤم ما بعد الحداثية فيما يتعلق بفعالية التدخل الإنسانى ، والمخططات الإنسانية ، والعقلانية ، والعقل فى العالم الحديث . لذلك كله تنقد الحركة الدور المركزى الذى تلعبه الذات فى تحليلات العلوم الاجتماعية ، والتى تصور الإنسان باعتباره قادرا وفاعلا ويستطيع الإختيار ، مع أنه فى الواقع ليس سوى عنصر يخضع لوقع النسق الاقتصادى والسياسى والثقافى على وجوده .

وهناك خلافات عديدة داخل حركة ما بعد الحداثة حول قضية إلغاء الذات أو ابقائها مع تحديد دائرة فعلها ، لإنه لا يتصور أى ممارسة فعلية للعلوم الاجتماعية إذا اختفت الذات من إطار التحليل .

٣ - لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة وجديدة حول التاريخ والزمن والجغرافيا . فيما يتعلق بالتاريخ كعلم مستقل ، أو كمدخل لعديد من العلوم الاجتماعية ، فإن الحركة تريد أن تنزله من موقعه ، وتقلل من أهميته ، ومن كثرة الاعتماد عليه . ولا يرون له أهمية سواء فى كونه شاهدا على الاستمرار ، أو دليلا على فكرة التقدم ، أو وسيلة للبحث عن الجذور ، أو أساسا للفهم السببى للوقائع . التاريخ بالنسبة للحركة هو مجال للأساطير والأيديولوجيات والتحيز . إن التاريخ - فى رأى هؤلاء المفكرين - اختراع للأمم الغربية الحديثة ، قام بدوره فى قمع شعوب العالم الثالث ، والمنتمون لحضارات أخرى غير غربية . والتقليل من أهمية التاريخ ، يرد إلى فكرة أساسية مفادها إن الحاضر الذى نعيشه باعتباره نصا ينبغى أن يكون هو محور اهتمامنا ، هذا الحاضر الذى يتشكل من « سلسلة من الحواضر » الإدراكية المشتتة . وليس التاريخ مهما إلا بالقدر الذى يلقى فيه الضوء على الأحوال المعاصرة .

ولا يتسع المجال لتعقب كافة المناقشات الفلسفية حول تقليص دور التاريخ .

ومن ناحية أخرى فإن حركة ما بعد الحداثة لها مفهومها عن الزمن . ويرفض أصحاب الحركة أى فهم تعاقبى أو خطى Linear للزمن . وهذا الفهم للزمن يعتبرونه قمعيا ، لأنه يقيس ويضبط كل أنشطة الإنسان . وهم يقدمون مفهوما آخر للزمن يتسم بعدم الإتصال والفوضوية . ورفض الرأى ليس سهلا ، لأن هذا المفهوم للزمن الذى تدعو له حركة ما بعد الحداثة قريب مما توصل إليه العلم الحديث . يقول مثلا عالم الطبيعة الشهير ستيفن هوكنج فى كتابه « تاريخ موجز للزمن » ، أن « الزمن الخيالى هو حقا الزمن الحقيقى ، وما ندعوه الزمن الحقيقى ليس سوى صورة من صنع خيالاتنا » .

هذا موضوع معقد ، ولن نستطيع الإفاضة فيه . غير أنه بالإضافة لذلك فلهم مفاهيم أخرى عن الفضاء ، من ناحية توسيعة أو تضيق مجاله والتحكم فيه ، فالجغرافيا بالنسبة لهم ليست شيئا ثابتا راسخا لا يتحرك .

ويستخدم الباحثون من أنصار ما بعد الحداثة هذه المفاهيم عن الزمن والجغرافيا ، لكى يلغوا الفرق بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية . وهم يضعون العلاقات الدولية ما بعد الحداثية فى حدود السياسات الداخلية والدولية ، فى موضع يطلقون عليه « اللامكان » ، كما تحدث آشلى[٢٤] وهو من أبرز باحثى العلاقات الدولية الذين يطبقون أفكار ما بعد الحداثة فى مجال العلاقات الدولية .

٤ - هناك لحركة ما بعد الحداثة أفكار عن دور النظرية ، وعن نفى ما يطلقون عليه « ارهاب الحقيقة » . وهم يعتبرون السعى إلى الحقيقة كهدف أو كمثال أحد سمات الحداثة التى يرفضونها . والحقيقة - كما صورها عصر التنوير الغربى - تحيل فى فهمها والوصول إليها إلى النظام والقواعد والقيم والمنطق والعقلانية والعقل ، وكل هذه مقولات مرفوضة .

الفكرة الجوهرية هنا أن الحقيقة يكاد من المستحيل الوصول إليها ، فهى إما أن تكون لا معنى لها أو تعسفية . والنتيجة واحدة ، فليس هناك فى الواقع فرق بين الحقيقة وأكثر الصياغات البلاغية أو الدعائية تشويها للحقيقة . ومن هنا ترفض الحركة أى زعم باحتكار ما يسمى « الحقيقة » ، لأن فى ذلك إرهابا فكريا غير مقبول .

ومن ناحية أخرى ترفض حركة ما بعد الحداثة النظرية الحديثة ، فى زعمها إمكانية أن تسيطر نظرية واحدة على مجمل علم أو تخصص بأسره ، الزعم بأن بعض النظريات الاجتماعية أو السياسية يمكن أن تطبق مقولاتها فى أى سياق مهما اختلفت الثقافات أو اللحظات التاريخية زعم باطل لا يقوم على أساس .

وتريد حركة ما بعد الحداثة تقليص دور النظرية واستبدالها بحركة الحياة اليومية ، والتركيز على ديناميات التفاعل فى المجتمعات المحلية ، تلافيا لعملية التعميمات الجارفة التى تلجأ إليها النظريات ، مما يؤدى - عمليا - إلى تغييب الفروق النوعية ، وإلغاء كل صور التعددية الثقافية والاجتماعية والسياسية .

وهناك مناقشات بهذا الصدد تدخل فى مجال الابستمولوجيا لا مجال لها فى دراستنا .

٥ - ترفض حركة ما بعد الحداثة كل عمليات التمثيل Representation سواء أخذت شكل الإنابة Delegation بمعنى أن شخصا يمثل الآخرين فى البرلمان ، أو التشابه Resemblenace حين يزعم المصور أنه يحاكى فى لوحته ما يراه فى الواقع . والتمثيل فى كل صوره مسألة محورية فى ميدان العلوم الاجتماعية ، ومن هنا اهتمت حركة ما بعد الحداثة بنقده نقدا عنيفا فى كل صوره .

وقد استمدت حركة ما بعد الحداثة نقدها للتمثيل من رواد كبار سابقين أهمهم نيتشة وفيتجنشتين وهيدجر ، ومن فلاسفة معاصرين أهمهم بارت وفوكو .

ونقنع بهذه الإشارة ، لأن نقد ما بعد الحداثة للتمثيل يحتاج إلى دراسة موسعة .

٦ - لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة فى مجال الابستمولوجيا ومناهج البحث . وتشمل هذه الأفكار عديدا من المقولات عن الحقيقة ، والسببية والتنبؤ ، والنسبية ، والموضوعية ، ودور القيم فى البحث العلمى ، وعن منهجية التفكيك ودور التأويل الحدسى ، وعن مستويات الحكم ومعايير التقييم .

وخلاصة ما سبق ، أن لحركة ما بعد الحداثة ، بالرغم من التناقضات الفكرية الواضحة بين مختلف أجنحتها ، أفكار محددة حول المبادىء التى تريد إرساءها فى ممارسة العلم الاجتماعى ، بعدما قامت بدورها فى محاولة هدم المبادىء التى قام عليها مشروع الحداثة الغربى .

وليس هناك مجال للإستماع إلى انتقادات المشككين الذى يرددون : وهل دخلنا حقا عالم الحداثة حتى نهتم بحركة ما بعد الحداثة ؟ ذلك أننا وكما أكدنا فى صدر هذه المقدمة التحليلية ، - شئنا أم لم نشأ - سنحيا فى العقود القادمة ، فى إطار مجتمع المعلومات العالمى ، ومن لا يشارك فى إنتاج المعلومة واستعمالها والاستفادة منها سيسقط ويموت . ونحن أيضا - بالإضافة إلى ذلك ، لن نستطيع ، حتى لو أردنا ، أن ننفصل بوعى محلى منغلق ، أو وعى قومى محاصر ، عن الوعى الكونى الذى يتخلق الآن ، والذى سيتعمق فى المستقبل المنظور .

لتكن الأفكار المتعددة التى طرحناها عن الثورة الكونية وبداية المجتمع العالمى ، دعوة للمثقفين والباحثين العرب للمشاركة فى صياغة عالم المستقبل ، عن طريق المتابعة النقدية للحوار الفكرى فى العالم . ليس فقط من أجل أن نعيش روح العصر ، ولكن بهدف محدد ، هو الإسهام فى تشكيل النظام العالمى الجديد ، من خلال صياغة مبادرات خلاقة فى مجالات التنمية والسلام العالمى والديموقراطية وحوار الحضارات ، حتى نواكب تحولات العالم من إنحسار المواجهة إلى تنامى التعاون .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

القاهرة ، أول مارس ١٩٩٢ .

الهوامش والمراجع

(١) انظر فى ذلك :
السيد يسين ، الايديولوجية والتكنولوجيا ، ثلاث دراسات نشرت تباعا فى مجلة **الكاتب** ، أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ١٩٦٩ .

(٢) — Bell, C., The Coming of Post- Industrial Society,a venture in social forcasting, New York: Basic Books, 1977.

(٣) — Kennedy, p., The rise and fall of the great powers, New York: Random House 1987.

(٤) نعتمد فى هذا الموضوع أساسا على :
— Masuda, Y., Vision of the global information society, in: Bannon, L. etal. (Editors), Information technology impact on the way of life, Dublin: Tycooly International publishing Ltd., 1982, 55- 58
— Macbride S., Perspetives on the Information society, Ibid., 80- 85.

(٥) انظر دراستنا لهذا الموضوع :
السيد يسين ، تغيير العالم : جدلية الصعود والسقوط والوسطية ، المقدمة التحليلية للتقرير الإستراتيجى العربى ، عام ١٩٨٩ .
ونشرت بعد ذلك فى الفصل الأول من كتابنا : الوعى القومى المحاصر ، أزمة الثقافة السياسية العربية ، القاهرة : الأهرام : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٩٢ .

(٦) انظر فى هذا الموضوع دراسة هامة :
—Walker, R.B.J, East wind, west wind: Civilization Hegemonies, and World Orders, in: Walker, (Editor), Culture Ideology and World order, Boulder & London: Westview press, 1984.

(٧) Wuthnow, R. etal., Culture Analysis, London: Routledge & Kegan paul, 1984.

(٨) انظر على سبيل المثال العدد الخاص الذى صدر عن حرب الخليج من مجلة إسيرى ، وكراسات الشرق :
Esprit & Les Cahiers de L'Orient, Contre La Guerre de Cultures, Juin, 1991.

(٩) Lind, W.S. Defending WesternCulture, Forign policy, no 84, Fall 1991, 40- 50.

(١٠) انظر فى ذلك :
Wuthnow, R., Meaning and Moral Order, Explorations in Cultural Analysis, Berkely: U. of California press 1987, 1- 17 -

(١١) أنظر فى ذلك
Muravchik, J., Advancing Democratic Cause, in Dialogue, 4, 1991, 20- 24.

(١٢) انظر : السيد يسين ، الوعى القومى المحاصر ، أزمة الثقافة السياسية العربية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٢ ، ١٥١ – ١٦٢ .

(١٣) راجع الكتاب الأخير لشومسكي :

Chomsky, N., Deterring Democracy, London: Verso, 1991.

(١٤) انظر : بوش يرى فرصة تارخية لتعاون دولي (نص خطاب الرئيس أمام الجمعية العامة ، ٢٣ / ٩ / ٩١ وكالة رويتر ، ترجمة غير رسمية .
(أود أن أشكر بهذا الصدد د . مصطفى المصمودي وزير الإعلام التونسي السابق الذي زودني بالنص ، وبنص إعلان أكرا لدول عدم الإنحياز)

(١٥) إعلان أكرا الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة : عالم يتحول من إنحسار المواجهة إلى تنامي التعاون .

(١٦) مصطفى المصمودي ، البعد الإعلامي للنظام العالمي الجديد ، دراسة غير منشورة قدمت في ندوة معهد الشئون الدولية في تونس عن « الإعلام والعلاقات الدولية » .

(١٧) Inglehart, R., Culture Shift in Advanced Industrial Societies, Princetion: Princeton University press, 1990.

(١٨) انظر في ذلك

Nous, A., la modernité, Paris, Grancher, 1981.

(١٩) Hassan, I., The Postmdern Turn, Essayes in Postmodern Theory and Culture, The Ohio State University, 1987.

(٢٠) Lyotard, J.F. La Condition Postmoderne, Rapport Sur Le Savoir, Paris: Minuit, 1979.

(٢١) انظر بهذا الصدد :

Edelman, M., Constructing the Political Spectacle, Chicago: U. Chicago Press, 1988.

(٢٢) انظر بهذا الصدد :

Game, A., Undoing the Social, Towards a Deconstuctive sociology, Toronto, U. of Toronto press, 1991.

(٢٣) انظر مرجعا أساسيا بهذا الصدد :

Docherty, T., After Theory, post modernism, post marxism London: Routledge, 1990.

(٢٤) Ashley, R. K., Living on Border Lines, poststructuralism, and war, in: derian, J.D., Shapiro, M.J., International/ Intertextual relations, postmodern Readings of World politics, Lexingten, Books, 1989, 259- 322.

ملحق (١)

نص خطاب الرئيس الأمريكى بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
٢٣ سبتمبر ١٩٩١

شكرا لك سيدى ، حضرة الأمين العام ، حضرات المندوبين لدى الأمم المتحدة ، أنه لشرف عظيم لى أن أخطب فيكم فيما تفتتحون الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

أود أولا أن احيى الرئيس السابق للجمعية ، غيدو دى ماركو ممثل مالطا ، وأن أحيى الرئيس الجديد سمير الشهابى ، ممثل العربية السعودية .

وأود أن اوجه تحية خاصة للأمين العام خافير بيريز ديكويار ، الذى سيترك منصبه خلال فترة تزيد قليلا عن ثلاثة أشهر .لكن اسمحوا لى أن أقول أن الامين العام ديكويار أدى مهامه بامتياز كبير خلال فترة شهدت تغيرات واضطرابات كبيرة ولمدة تنوف على العشر سنوات ، حظينا بقيادة رجل السلام هذا ، رجل اشعر ، ويشعر العديد منكم ، بالفخر لأن نعتبره صديقا . إذن اسمحوا لنا اليوم أن نهنيء صديقنا وأن نثنى على خدمته للأمم المتحدة ولشعوب العالم ، السيد الامين العام .

واسمحو لى أن ارحب بالاعضاء الجدد فى الأمم المتحدة ، وفدين يمثلان كوريا ، وأرحب بالخصوص باصدقائنا الديمقراطيين ، جمهوريات كوريا ، أستونيا ، لاتفيا ، وليتوانيا ، كما بالبعثات الجديدة التى تمثل جزر مارشال وميكرونيسيا .

قبل عشرين سنة ، حين كنت الممثل الدائم للولايات المتحدة هنا ، كان عدد الدول الأعضاء فى هذه المنظمة مئة واثنتين وثلاثين . وقبل اسبوع واحد فقط ، بلغ عدد الدول التى تتمتع بالعضوية فى الأمم المتحدة مئة وتسعا وخمسين ، ويبلغ العدد الآن مئة وستا وستين دولة . ان خطابى اليوم لن يكون شبيها بأى خطاب سمعتموه من رئيس الولايات المتحدة . فلن أركز اليوم على تنافس الدول العظمى ، ذلك التنافس الذى ميز السياسة الدولية لنصف قرن مضى .

بدلا من ذلك سأتحدث عن تحديات بناء السلام والازدهار فى عالم يمر بنهاية الحرب الباردة واستئناف التاريخ . لقد احتجزت الشيوعية التاريخ لسنوات طويلة ، وعلقت نزاعات قديمة وأخمدت تنافسات إثنية وقمعت طموحات قومية وتحيزات قديمة . وبعد أن بدأت الشيوعية تتحلل ، تبرعمت من جديد تلك الاحقاد القديمة ، وبدأ الناس ، الذين حرموا من ماضيهم لسنوات ، فى البحث عن هوية لهم ، وكان ذلك يحدث فى الغالب عبر وسائل سلمية بناءة ، رغم أن ذلك يحدث فى أحيان أخرى عبر صراعات تسيل فيها الدماء .

ان احياء التاريخ هذا يدخلنا إلى حقبة جديدة محفوفة بالفرص والأخطار على حد سواء . دعونا نبدأ بمناقشة الفرص . أولا ، ان تجدد التاريخ يمكن الناس من اتباع فطرتهم الطبيعية المتمثلة فى القيام بالمشاريع الخاصة ، وكانت الشيوعية قد جمدت ذلك التقدم إلى ان اصبح فشلها أكثر ما يستطيع المدافعون عنها احتماله . وهكذا فان المواطنين فى انحاء العالم المختلفة يفضلون المشاريع الخاصة على مشاعر الحسد ، والمسؤولية الشخصية على اغراءات الدولة ، والازدهار على فقر التخطيط المركزى .

ان ميثاق الأمم المتحدة يشجع هذه المغامرة لاستخدام آلية دولية لترويج التقدم الاقتصادى والاجتماعى لجميع الشعوب ، ولا أستطيع ان افكر فى وسيلة أفضل لتحقيق هذه المهمة من تشجيع التدفق الحر للسلع والأفكار . وبصراحة يمكن للسلع والأفكار ان تنتقل حول العالم بمساعدتنا وبدونها . ان ثورة المعلومات ادت الى تدمير اسلحة العزلة والجهل المفروضين بالقوة . لقد تغلبت التكنولوجيا فى العديد من انحاء هذا العالم على الطغيان مثبتة بذلك أن عصر المعلومات يمكن ان يصبح عصر التحرر اذا ما عمدنا بحكمة إلى تحديد قوة الدولة وحررنا شعوبنا لكى تتمكن من استخدام الافكار والاختراعات والمعلومات الجدية خير استخدام .

من جهة أخرى تعلم العالم ان السوق الحرة توفر مستويات من الازدهار والنمو والسعادة تعجز الاقتصادات المخططة مركزيا عن توفرها . وحتى اكثر التقويمات مراعاة لاقتصادات الدول الشيوعية ، تشير إلى أن اقتصاديات دول العالم الحر نمت بمعدل بلغ ضعفى نمو اقتصادات الدول الشيوعية سابقا . ان النمو يفعل اكثر من مجرد ملء واجهات المحال التجارية بالبضائع انه يسمح لكل شخص بالاستفادة ، لا على حساب الاخرين ، بل لمصلحة الآخرين ، فالازدهار يشجع الناس على العيش كجيران ، لا كلصوص ، وان النمو الاقتصادى يمكن ان يساعد العلاقات الدولية بالطريقة ذاتها .

ان العديد من الدول الاعضاء هنا هى اطراف فى اتفاقية الغات ، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وجولة اورغواى ، وهى احدث جولة فى سلسلة المفاوضات التجارية فى فترة ما بعد الحرب ، توفر املا للدول النامية ، التى عانى الكثير منها من التقسيم الذى لا يرحم ، تلك الدول التى وقعت فريسة الوعود الكاذبة للأنظمة التوتاليتارية .

نسمع هنا فى هذه القاعة احاديث عن مشاكل الشمال والجنوب . غير ان التجارة الحرة المفتوحة ، بما فى ذلك حرية الوصول التى لا يعوقها عائق إلى الأسواق والقروض ، توفر للدول النامية الوسائل والاكتفاء الذاتى والكرامة الاقتصادية ، واذا ما فشلت جولة مفاوضات اوراغواى ، فان موجة جديدة من الحمائية يمكن ان تقضى على آمالنا بمستقبل أفضل . ان التاريخ يظهر بكل وضوح ان الحمائية يمكن ان تدمر الثروة داخل الدول وتسمم العلاقات بينها . وهكذا فانى ادعو جميع اعضاء الغات إلى مضاعفة جهودهم للوصول إلى نهاية ناجحة لجولة مفاوضات أوروغواى ، واعد ان تقوم الولايات المتحدة بنصيبها .

أننى لا استطيع ان أؤكد هذا بما فيه الكفاية . ان التقدم الاقتصادى سيلعب دورا حيويا فى العالم الجديد . انه سيوفر التربة التى تنمو فيها الديموقراطية على أفضل نحو . ان الشعوب فى كل مكان تسعى إلى تشكيل حكومات من الشعب بواسطة الشعب ، وتريد ان تتمتع بحقوقها غير القابلة للتصرف المتمثلة فى الحرية والملكية وقيمة النفس البشرية .

لقد فشلت التحديات التى استهدفت الديمقراطية . فمنذ شهر فقط ، حاول المتآمرون مدبرو الانقلاب فى الاتحاد السوفياتى ان يحرفوا قوى الحرية والاصلاح عن طريقهما ، ولكن المواطنين السوفيات رفضوا ان يسيروا خلفهم . وقد وقفت معظم الدول فى هذه القاعة مع قوى الإصلاح التى يقودها ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسن ضد المتآمرين الذين دبروا الانقلاب .

ان التحدى الذى يواجهه الشعب السوفياتى الآن ، هو بناء نظم سياسية تقوم على أساس الحرية الفردية ، وحقوق الاقليات ، والديمقراطية ، والاسواق الحرة تعكس مسؤولية كل دولة فى تشجيع الاصلاح الديمقراطى السلمى . ولكنه يشهد أيضا على القوة الهائلة لفكرة الديمقراطية . وبازدهار الديمقراطية ، تزدهر الفرصة لتحقيق انجاز تاريخى .
ثالثا : التعاون الدولى . فقبل عام ، انضم الاتحاد السوفياتى إلى الولايات المتحدة ومجموعة من الدول فى الدفاع عن دولة صغيرة جدا ضد العدوان وفى معارضة صدام حسين . ولأول مرة حل التعاون الدولى محل التنافس بين الدولتين العظميين فى قضية مهمة جدا .

ووضعت الأمم المتحدة ، فى لحظة من أروع لحظاتها ، ردا مدروسا صريحا وشجاعا يستند إلى المبادىء على ما قام به صدام حسين . فوقفت الأمم المتحدة ضد الخارج على القانون الذى غزا الكويت ، وهدد كثيرا من الدول داخل المنطقة ، والذى سعى إلى ارساء سابقة خطرة لعالم ما بعد مرحلة الحرب الباردة . وقد وضعت دول التحالف نموذجا لتسوية المنازعات بطريقة جماعية . وحددت الدول الاعضاء الهدف وهو تحرير الكويت ، ووضعت وسائل شجاعة وموحدة لتحقيق ذلك الهدف .

والآن ، ولأول مرة لدينا فرصة حقيقية لتحقيق طموحات ميثاق الأمم المتحدة « بالعمل لانقاذ الأجيال القادمة من بلاء الحرب ، ولتأكيد الايمان بحقوق الانسان الأساسية ، وكرامة وقيمة الانسان ، وفى تساوى حقوق الرجال والنساء فى الدول الكبيرة والدول الصغيرة على حد سواء ، ولدفع التقدم الاجتماعى لوضع ومعايير أفضل للحياة فى حرية اعظم » . تلك هى كلمات من الميثاق .

ولن نحيي هذا المثل اذا لم ندرك التحدى الذى يقدمه التاريخ الذى يعيد نفسه . ففى أوروبا وآسيا ، التهب الشعور القومى من جديد متحديا الحدود ، فاصاب النسيج الدولى بالتوتر . وفى الوقت نفسه ، مازالت هناك نزاعات قديمة تزداد تدهورا فى جميع انحاء العالم ، وترون علامات هذا الاضطراب هنا فى هذا المكان . لقد قامت الأمم المتحدة بمهمات لحفظ السلام فى الـ ٣٦ شهرا الأخيرة أكثر مما قامت به خلال الـ ٤٣ سنة التى مضت منذ انشائها . وعلى الرغم من أننا نبدو متحررين من الخوف من الابادة بالأسلحة النووية ، فان تلك النزاعات الصغيرة الخبيثة يجب ان تزعجنا جميعا .

ويجب علينا ان نواجه هذا التحدى صراحة : اولا باتباع حل سلمى للنزاعات التى نراها الآن تتطور . وثانيا ، وهو الأمر الأكثر أهمية ، بمحاولة منع نزاعات اخرى من الانفجار ولا يستطيع أحد هنا ان يعد ان حدود اليوم ستبقى ثابتة طوال الوقت ، ولكن يجب علينا ان نسعى لضمان تسوية سلمية لمنازعات الحدود عن طريق التفاوض .

كما يجب علينا ايضا ان نشجع قضية الانسجام الدولى بمعالجة الخصومات القديمة . ويجب علينا أن نأخذ على محمل الجد تعهد الميثاق « بممارسة التسامح والعيش فى حسن جوار » .

ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ ، ما يسمى قرار « الصهيونية ضد العنصرية » ، يسخر من هذا التعهد ، والمبادىء التى قامت على أساسها الأمم المتحدة وأدعو الآن إلى الغائه .

ان الصهيونية ليست سياسة ، أنها الفكرة التى أدت إلى اقامة وطن للشعب اليهودى ، دولة اسرائيل . ومساواة الصهيونية بخطيئة العنصرية التى لايمكن تحملها ، انما هو تشويه للتاريخ ونسيان للمعاناة القاسية التى عاناها اليهود فى الحرب العالمية الثانية ، وما عانوه في الواقع عبر التاريخ . ان مساواة الصهيونية بالعنصرية هو رفض لإسرائيل نفسها ، وهى من الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة .

ان هذه الهيئة لا يمكنها ان تدعى بأنها تسعى إلى تحقيق السلام وتتحدى فى نفس الوقت حق اسرائيل فى الحياة وستعزز الأمم المتحدة مصداقيتها وتخدم قضية السلام بالغائها هذا القرار بدون قيد أو شرط .

وفيما نعمل لمواجهة التحدى الذى نواجهه عندما يعيد التاريخ نفسه ، يتعين علينا ايضا ان ندافع عن تأكيد الميثاق لحقوق الانسان التى لا يجوز التصرف فيها .

فالحكومة تفشل الحكومة اذا لم يتمكن المواطنون من التعبير عن ما يدور بذهنهم ، واذا لم يتمكنوا من تشكيل احزاب سياسية بحرية ، واذا لم يستطيعوا ان ينتخبوا حكوماتهم دون اكراه ، وأذا لم يستطيعوا ان يمارسوا شعائرهم الدينية بحرية ، واذا لم يستطيعوا رعاية اسرهم فى سلام ، واذا لم يستطيعوا ان يتمتعوا بعائد عادل لعملهم ، واذا لم يستطيعوا أن يتمتعوا بعائد عادل لعملهم ، واذا لم يستطيعوا ان يعيشوا حياة مثمرة وينظروا بفخر فى نهاية يومهم الى منجزاتهم وما أحرزه مجتمعهم من تقدم .

والسياسيون الذين يتحدثون عن الديمقراطية والحرية ولكنهم لايوفرون ايا منهما سيشعرون فى نهاية المطاف لذع الاستياء العام وقوة توق الشعب للعيش حرا .

وبعض الدول مازالت تنكر على شعوبها حقوقها الأساسية بينما ترتفع اصوات كثيرة جدا مطالبة بالحرية . فشعب كوبا ، على سبيل المثال ، يعانى من القمع على يدى دكتاتور لم يدرك ما يحدث - فهو الوحيد الباقى الذى بدونه يكون نصف الكرة الارضية الغربى ديمقراطيا بكامله - وهو رجل لم يتكيف مع عالم لم يعد فيه مكان للاستبداد الدكتاتورى . وفى اماكن اخرى ، يتجاهل طغاة الحقيقة المشجعة ، ان بقية العالم قد ولجت عصر حرية جديدا .

وتجدد التاريخ يفرض علينا التزاما بان نبقى يقظين بالنسبة إلى التهديدات الجديدة والتقليدية معا . ولذى يتوجب علينا ان نوسع نطاق جهودنا الرامية إلى ضبط انتشار الأسلحة النووية . ويتوجب علينا ان نمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ القاذفة لها . وهذا هو السبب الذى من أجله عرضت مبادرتى الخاصة بتوريد الأسلحة إلى الشرق

الأوسط - وهى طريقة معالجة شاملة هدفها وقف تراكم الاسلحة ، وحيثما هو ممكن ، عكس اتجاه هذا التراكم فى ذلك الجزء من العالم الأكثر تعرضا للعنف .

ويتوجب علينا ان نتذكر ان المصلحة الذاتية تشد الدول فى اتجاهات مختلفة وان النضال من اجل تحقيق مصالح متوخاة ينفجر بعض الأحيان على هيئة اعمال عنف .

وليس بوسعنا ان نحدد ابدا بثقة المكان الذى قد ينشب فيه النزاع التالى . وليس بوسعنا كذلك ان نعد بسلام أبدى - خاصة فى حين يوزع الديماغوجيون وعودا كاذبة على الناس المشبعين بالأمل ، وفى حين يستخدم الارهابيون مواطنينا كرهائن ويدمر تجار المخدرات شعوبنا . ونتيجة لذلك يجب علينا ان نرص صفوفنا كى نقهر التحديات التى تواجه كرامة الانسان الاساسية .

ولم يعد من المقبول ان نهز اكتافنا ونقول ان الارهابى بالنسبة إلى رجل ما هو مناضل من أجل الحرية بالنسبة إلى رجل آخر . دعونا نضع القانون فوق ممارسة احتجاز الرهائن السيئة والجبانة .

وفى ظل عالم يحدده التغيير ، يتوجب علينا ان نكون ثابتين على المبدأ بقدر ما نحن مرنين فى الاستجابة إلى الأحوال الدولية المتغيرة . وهذا ينطبق حاليا بصورة خاصة على العراق . فبعد ستة أشهر من اصدار مجلس الامن الدولى لقراريه ٦٨٧ و٦٨٨ يواصل صدام حسين اعادة بناء اسلحة الدمار الشامل التى يملكها ويخضع الشعب العراقى لقمع وحشى .

وازدراء صدام لقرارات الأمم المتحدة ثبت أول مرة خلال آب/ أغسطس ١٩٩٠ ، وهو متواصل حتى اثناء القاء كلمتى امامكم . فحكومته ترفض ان تسمح باستخدام طائرات الهليكوبتر غير المشروط فى عمليات التفتيش وأنيا يرفض ان يسمح للمفتشين الدوليين بان يغادروا المبانى التى تم تفتيشها وهم يحملون وثائق ذات صلة ببرنامج العراق الخاص بالاسلحة النووية . ووجهة نظر الولايات المتحدة هى أنه يتوجب الابقاء على العقوبات الدولية سارية المفعول طالما هو باق فى السلطة . وهذا يظهر ايضا ان ليس بوسعنا ان نقبل وللحظة واحدة فقط اى حل وسط لعزمنا على ان نتأكد من ان العراق يدمر جميع اسلحة الدمار الشامل التى يملكها ووسائل قذفها . اننا لن نقبل حلا وسطا .

وهذا لا يعنى اننا نقول ، واسمحوا لى بان اكون صريحا فى قولى هذا ، انه يجب علينا ان نعاقب الشعب العراقى . واسمحوا لى ان أكرر القول ان خلافنا لم يكن ابدا مع شعب العراق ، فانه كان ومازال مع الدكتاتور الوحشى الذى يجلب غروره العار على الشعب العراقى . لقد اوجد قرار مجلس الامن ٧٠٦ آلية مسؤولة لارسال اغاثة انسانية إلى المواطنين العراقيين الابرياء . وينبغى علينا الاخذ فى تطبيق هذه الآلية .

علينا ألا نتخلى عن موقفنا القائم على المبادىء ضد عدوان صدام . وقد حرر هذا الجهد التعاونى الكويت ويمكنه الآن ان يفضى إلى قيام حكومة عادلة فى العراق ، وعندما يحصل ذلك يمكن للشعب العراقى ان يتطلع قدما إلى حياة أفضل وحرية فى الداخل وحرية التعاون مع عالم يتجاوز حدوده .

ويسمح ايضا استئناف التاريخ للأمم المتحدة ان تستأنف العمل المهم الرامى إلى تعزيز القيم التى بحثتها اليوم . ويمكن لهذه الهيئة ان تعمل كأداة يمكن من خلالها ان تسوى الاطراف الراغبة نزاعات قديمة .

واتطلع خلال الشهور التالية إلى العمل مع امين العام بيريز ديكويار ومن يخلفه فى سعينا إلى تحقيق السلام فى بلدان متفرقة ومضطربة مثل افغانستان وكمبوديا وقبرص والسلفادور والصحراء الغربية . ويمكن للأمم المتحدة ان تشجع تطوير اقتصاد حر من خلال مؤسسات الاقراض والمعونة الدولية التابعة لها . الا انه ينبغى على الأمم المتحدة ان لا تفرض اشكالا معينة من الحكم ينبغى على الدول الأخذ بها ، ولكن بوسعها ، وينبغى عليها ، تشجيع القيم التى اقيمت عليها هذه المنظمة . وينبغى ان نصر معا على أن تفى الدول التى تسعى إلى نيل قبولنا بمعايير الحياة الانسانية الكريمة .

وحيثما تستلقى مؤسسات الحرية فى سبات ، تستطيع الأمم المتحدة ان تمدها بحياة جديدة . وهذه المؤسسات تلعب دورا خطيرا فى بحثنا عن نظام عالمى جديد ، نظام ينبغى على اية دول فيه الا تتنازل عن ذرة واحدة من سيادتها ، نظام يتسم بحكم القانون لا اللجوء إلى القوة ، التسوية التعاونية للنزاعات لا الفوضى وسفك الدماء ، وايمان لا حد له بحقوق الانسان .

وأخيرا ، لعلكم تتساءلون عن دور أمريكا فى العالم الجديد الذى وصفته . دعونى اؤكد لكم ان الولايات المتحدة لا تنوى النضال من اجل سلام يتحقق وفقا للتصور الامريكى . الا أننا ننوى ان نبقى عاملين . ولن نتقهقر وننسحب وننعزل اننا سنقدم صداقة وقيادة ، ونسعى ، باختصار ، إلى سلام عالمى قائم على المسؤليات والتطلعات المشتركة .

أيها المجتمعون هنا ، امامنا فرصة لتجنيب ابنائنا وبناتنا خطايا واخطاء الماضى . وبوسعنا ان نقيم مستقبلا أكثر مدعاة للرضا من اى مستقبل عرفه عالمنا . ان المستقبل يمتد غير محدد امامنا ، حافلا بالوعود ، محفوفا بالمخاطر . وبوسعنا ان نختار العالم الذى نرغبه ، عالم تشوهه قروح نيران الحرب ويخضع لنزوات الاكراه والمخاطرة ، وآخر يتحقق فيه مزيد من السلام نتيجة للتفكير والاختيار . واجهوا هذا التحدى بجدية . الهموا الاجيال القادمة لكى تمجدكم وتبجلكم ، لكى تقول على خرائب النزاع ان هؤلاء الرجال والنساء الشجعان اقاموا عهدا من السلام والتفاهم . لقد دشنوا نظاما عالميا جديدا ، نظاما جديرا بالبقاء دهورا .

(انتهى النص) .

ملحق (٢)

اعلان أكرا

الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة

عالم يتحول من انحسار المواجهة الى تنامى التعاون

أكرا ، فى ٧ سبتمبر ١٩٩١

١ - ان الاجتماع الوزارى العاشر لحركة البلدان غير المنحازة المنعقد فى أكرا علامة بارزة فى تاريخ منظمتنا ، فقد أتاح لنا هذا الاجتماع الذى يأتى فى حقبة مصيرية ان نرجع إلى الوراء ثلاثين عاما عندما كانت الدولتان العظميان وحلفاؤهما تندفعان نحو تدمير كل منهما الأخرى ، وعندما ساعد رفض البلدان الاعضاء فى الحركة الانضمام لأى منهما ، فى الفصل بينهما . ويأتى احتفالنا بالعيد الثلاثين لحركتنا وقد وضعت الحرب الباردة أوزارها ، ليفتح آفاقا جديدة وغير مسبوقة للسلم والتعاون الدوليين .

٢ - ولقد مكن الموقف المبدئى الذى انتهجته حركتنا وتصميمها على مقاومة الظلم برغم الثمن الباهظ الذى كان عليها ان تدفعه لقاء ذلك - مكن حركات التحرير من القضاء تقريبا على الاستعمار والسيطرة السياسية والاحتلال الاجنبى . ان سياسة الفصل العنصرى على وشك ان تلفظ أنفاسها الأخيرة ، وتعهد حقوق الانسان بالرعاية فى سبيله إلى أن يصبح من الأصول المرعية عالميا . وان التحول الأساسى الذى يشهده عالمنا ليس وليد الصدفة ، ولقد كان لحركة عدم الانحياز نصيبها فى احداث هذا التحول ، وهو ما أكد سلامة أهدافنا الأصلية . ومع هذا لم يتم بعد القضاء التام على سياسة الفصل العنصرى وكافة الاشكال العنصرية الأخرى . وبالتالى فان العالم لايزال مكانا لا ينعم بالأمان .

٣ - لقد كانت الحركة مصدر قوة جماعية لبلدان كانت ستلوذ بالصمت على مسرح الأحداث العالمى ولم تكن قد اجتمعت تحت مظلة الحركة ، ولا غرو ان تصبح الحركة أكبر تجمع سياسى فى التاريخ يمثل أغلبية البلدان . وفى واقع الأمر فان حركة عدم الانحياز تعد اليوم **مجلس الأغلبية** .

٤ - ان حركة عدم الانحياز التى انشئت فى ظروف مغايرة وفى عقد مختلف ، وتحملت العناء وتصدت للتحديات التى شهدتها طوال ثلاثة عقود ، تقف اليوم على مشارف حقبة جديدة مؤكدة مجددا أهمية استمرار مبادئها ومقاصدها وأهدافها الأساسية ، وفى نفس الوقت تقر بالظروف المتغيرة التى تمر بها الحياة الدولية ، واحتمال ان تؤدى هذه التغيرات إلى عالم يسوده مزيد من العدل والسلام .

٥ - سوف تطرأ تحديات جديدة تستوجب استراتيجيات جديدة . وان حركة عدم الانحياز على استعداد لتقوم بدور طليعى فى هذا الصدد . وحيث ان حركتنا لاتزال تمثل اتحادا يضم دولا مستقلة ذات سيادة ، فانها ستتصرف بصورة تمكنها من تقديم الغوث للمغبونين والمحرومين فى العالم ، والتضامن معهم .

٦ - لقد شهدت العلاقات القائمة بين حكومات وشعوب الشرق والغرب تغيرات غير عادية . وان ليل المواجهة الطويل بين الشرق والغرب على وشك ان ينجلى . وأننا نرحب بهذا التطور ونشجع المبادرات الجديدة التى تستهدف المزيد من التعاون المثمر بين الشمال والجنوب حيث انتهت المواجهة بين الشرق والغرب . وباتت حركة عدم الانحياز على استعداد لتوسيع نطاق التضامن الحقيقى ولاشراك العالم المتقدم فى التعاون الشامل . ولسوف نفى بكل انصاف بما يستوجبه منا هذا التعاون اذ أننا لا نطلب سوى ما يخوله لنا العدل والانصاف من حقوق .

٧ - تنظر حركة عدم الانحياز إلى مشاكل التخلف والفقر على أنها المصدر الرئيسى للصراعات التى يمكن ان تهدد السلام والامن الدوليين . وبدون السلام يصبح السعى من أجل التنمية ضربا من ضروب المستحيل . تحقيق السلام المشرف والحقيقي والفعال للجميع . لذى يجب ان نركز على الوقت الراهن على القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية والأمية ويجب ان نجعل من ارادتنا وتصميمنا ومواردنا سدا منيعا فى مواجهة أعداء خير الانسان . وواجبنا المشترك فى هذا الصدد هو انشاء آليات قد تستوجب منا ان نولي لموازين العناء البشرى نفس الاهتمام الذى نوليه لموازين المدفوعات . وينبغى الا يقاس ما أمكن تحقيقه من حد أدنى للتنمسة بالاداء الاقتصادى وحده .

٨ - ان افريقيا التى تمثل مساحتها ربع مساحة العالم ، والتى سيبلغ عدد سكانها نحو خمس سكان العالم مع حلول نهاية هذا القرن ، بحاجة لان تحظى باهتمام خاص . وسوف تؤثر مشاكلها الجسيمة على البشرية جمعاء ان آجلا أو عاجلا . وان عالما يدير ظهره لقارة تزخر بمثل هذه الامكانات الهائلة سوف يظل عالما فقيرا .

٩ - ويعتبر تأثير وسائل الاعلام الدولية عاملا اساسيا فى تكوين الرأى العام العالمى ، ويجب الاستفادة منه تماما فى تنوير الوعى بقضايا البشرية الأكثر إلحاحا .

١٠ - إننا أعضاء حركة عدم الانحياز مصممون على أن نأخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب مأخذ الجد . وفى اعتقادنا ان الجنوب بحاجة لبذل المزيد لكى يساعد نفسه .

١١ - أننا نلتزم بأن نولى حماية البيئة أولوية كبيرة ، وأن نشارك الدول الصناعية كافة المسؤوليات المتضمنة فى جدول أعمال دولى مشترك من أجل تحقيق التنمية المتواصلة .

١٢ - ان حركة عدم الانحياز تحيى وتؤازر المطالبة بالديمقراطية وباشاعة التعددية السياسية . فنحن نشهد اهتماما متزايدا بحقوق الانسان فى العالم كله ، وقد آلينا على انفسنا أن نحترم هذه الحقوق الا أننا نؤكد من جديد انها يمكن ان تصان على نحو أكمل فى مناخ من العدالة الاقتصادية والاجتماعية .

١٣ - أننا على يقين من أن منظمة الأمم المتحدة تشكل المحفل الرئيسى لمعالجة المشكلات الخطيرة التى تؤثر على الجنس البشرى . ونحن نساند عملية تنشيط المنظمة واضفاء الصبغة الديمقراطية عليها ، التى يجب ان تقوم على أساس من احترام قواعد القانون الدولى ومبدأى المساواة فى السيادة بين الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

١٤ - ينبغى ان يقوم النظام الجديد للعلاقات الدولية على أساس من احترام مبادىء ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وما تتسم به هذه المنظمة من طابع متعدد الأطراف .

١٥ - وفى هذا السياق ، يتعين على حركة عدم الانحياز التى تمثل أغلبية دول العالم ، وغالبية شعوبها ، ان تضطلع بدور أكثر أهمية وفاعلية فى تشكيل النظام الدولى الجديد ، اذا ما اريد لهذا النظام ان يتمتع بالشرعية والقبول .

١٦ - والاجتماع الوزارى لحركة عدم الانحياز ، الذى ينعقد فى العيد الثلاثين للحركة ويتطلع بأمل إلى قمة جاكارتا فى ١٩٩٢ يلتزم بأن تعمل الحركة من أجل ايجاد عالم تنحسر فيه أخطار المواجهة ويتنامى فيه التعاون الدولى .

موجز التقرير

النظام الدولى والاقليمى

١ ـ اعادة هيكلة علاقات القوة العالمية :

سوف يسجل عام ١٩٩١ كأحد أبرز المنعطفات فى التاريخ السياسى للعالم بفضل حدثين كبيرين جاء أولهما فى مطلع العام ، وهو نجاح الحشد الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى هزيمة العراق عسكريا وإجباره على الخروج من الكويت بعد سبعة أشهر من احتلالها . أما الثانى فتجلى خلال العام وتبلور رسميا فى نهايته بإلغاء الصيغة الفيدرالية للاتحاد السوفيتى وحله . ولكم ساهم الحدثان معا فى إعادة هيكلة السياسة الدولية برمتها ، وانطلاق مجموعة من العوامل التى تصوغ منظومة دولية جديدة من حيث الشكل والمضمون .

وثمة مناظرة كبرى بين فريقين من المحللين حول توصيف النمط الجوهرى لعلاقات القوة المتميزة للحقبة الجديدة فهناك فريق يؤكد انفراد الولايات المتحدة بالقيادة ، أما الفريق الآخر فيرى أن المنظومة الدولية تتجه نحو الانشقاق إلى ثلاث كتل كبرى هى الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية بقيادة المانيا الموحدة .

وفى ضوء القراءة اليومية للأحداث وتضارب المؤشرات ، فإنه يصعب حسم أوجه الحقيقة أو ترجيح أحد الفريقين على الآخر ومع ذلك فمن الصحيح القول أن المنظومة الدولية تتعرض لعملية اعادة صياغة سواء فى مواقع مفرداتها أو فى علاقات الجغرافيا السياسية للعديد من أقاليم العالم كأوربا وشمالى ووسط آسيا والشرق الأوسط ، وكذلك فى الرابطة الثلاثية التى كانت تجمع من قبل بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية .
ان اعادة الهيكلة للجغرافيا السياسية تبدو أكثر وضوحا فى مشكلة وراثة الاتحاد السوفيتى السابق ، والذى كان يوفر رابطة جغرافية سياسية بين القارتين الأوربية والآسيوية وبتفكك هذه الرابطة حدث الانفصال الجغرافى والحضارى بين القارتين ، كما أنه فرض قائمة أعمال دولية وإقليمية فى وسط آسيا تحديدا ـ جديدة .

ومن مظاهر اعادة الهيكلة الدولية الجديدة ، ماشهدته يوغسلافيا حيث تفككت بدورها إلى عدد من الجمهوريات المستقلة . ومن الممكن تصور أن وحدة يوغسلافيا فى السابق كانت إحدى التوازنات الدولية بين الاتحاد السوفيتى السابق وأوربا . ومع اختفاء القوة السوفيتية اللاحمة ، انهارت العوامل التى كانت تقوم عليها وحدة يوغسلافيا ، وصار عليها أن تعبر عن الاتجاهات الجديدة فى المنظومة الدولية الآخذة فى التشكل .

ونستطيع أن نلحظ فى الحالة اليوغسلافية صعود القوميات ، وماينتج عن تصارعها ـ من أجل البقاء أو الهيمنة أو فى سبيل الحصول على أكبر رقعة جغرافية ممكنة ، من دمار وتخريب واختلال فى التوازن ، وبداية بلورة جديدة لم تستقر ملامحه بعد .

٢ ـ نحو رابطة ثلاثية جديدة :

لقد نجم عن زوال الاتحاد السوفيتى ، أن ظفر الغرب عموما بوضع مهيمن فى المنظومة الدولية ، غير أن هذا العامل ذاته قد أزال احدى القوى اللاحمة للتحالف بين الكتل الثلاث الكبرى فى السياسة الدولية التى يغطيها مصطلح الغرب كتغيير ايديولوجى اذ لم تعد أوربا الغربية واليابان بحاجة للدعم الدفاعى الأمريكى ، بعد أن زال الخطر السوفيتى ، بغض النظر عما إذا كان هذا الخطر حقيقيا أو متصوراً . وفى نفس الوقت كانت تطورات أكثر من أربعة عقود منذ أن تأسس هذا التحالف الثلاثى قد أدت إلى تبدلات هامة فى مراكز القوى بين هذه الأطراف الثلاثة ، بل وغيرت جزئيا من مضمون العلاقات فيما بينها وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى . غير أن تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى لم يفض إلى نتيجة بسيطة واحدة فيما يتصل بمستقبل الرابطة الثلاثية بين المراكز الغربية المتقدمة وعلى حين أدى هذا التطور إلى إمكانية استغلال أوربا الغربية دفاعيا عن الولايات المتحدة ، فإنه قد غير بصورة جذرية من موازين القوى داخل مجموعة دول أوربا الغربية ، ومن هنا تجددت حاجتها لاستمرار الاعتماد على الولايات المتحدة لضبط التوازنات فى أوربا الغربية ذاتها .

لقد تبلورت رغبة أوربا الغربية فى الاستقلال فى اتخاذ خطوات أكبر ناحية الوحدة السياسية كما جسدتها اتفاقية ما ستريخت ، وكذلك فى محاولة انشاء نظام دفاعى موحد لغرب أوربا ، وتكوين نواة فرنسية المانية لخلق جيش أوربى مشترك ، الأمر الذى أثار اشكالية مستقبل العلاقة بين هذا النظام الأمنى وبين حلف الناتو .

العلاقة الثلاثية تثير من جانب آخر موقف اليابان وانعكاسات سعيها لتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية ، ومستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة . ويبدو من الممكن تصور أن تتحول اليابان إلى قوة عسكرية كبيرة فى ظل نفس النمط من الارتباط القوى بالولايات المتحدة ، بل وبمباركتها أيضا . والمعروف أن الولايات المتحدة كانت قد ضغطت كثيرا من قبل على اليابان لكى تزيد من الانفاق الدفاعى ، وأن تتحمل عبئا أكبر فى حماية نفسها ، وأن هذه الضغوط كانت ترفض فى السابق . الا أن سعى اليابان لمواكبة تلك الضغوط من ناحية ، إلى جانب الفراغ الاستراتيجى الذى خلفه زوال الاتحاد السوفيتى أسيويا ودوليا من ناحية ثانية ، فضلا عن تعاظم القوة الاقتصادية اليابانية ونموها المتصاعد ، يجعل من دخول اليابان حلقة الانفاق الدفاعى المتزايد مدخلا لتغيرات ارحب فى العلاقة اليابانية مع كل من أوربا الغربية والولايات المتحدة ذاتها .

٣ ـ صعود الدور الأمريكى ومفارقاته .

لقد ابرزت حرب الخليج الدور الجوهرى الذى تلعبه الولايات المتحدة فى السياسة الدولية ، وقد بدأ هذا الدور مصاغا برفعة المكان والنفوذ خاصة بالمقارنة مع تراجع القوة السوفيتية واستسلامها ثم تفككها .

وكما سبق القول فهناك من يرى أن النظام الدولى يعانى حالة تفرد بالقيادة تدين للولايات المتحدة . ومع ذلك فإن هذا الاستنتاج لايعنى أن الولايات المتحدة باتت مطلقة اليد فى الشئون الدولية . صحيح أنها تتمتع بدرجة أكبر من النفوذ والتأثير ، إلا أن هذه المساحة لها حدودها . والحدود هنا لاتتعلق بإمكانيات بروز ونمو قوى دولية كبرى أخرى ولكنها تتعلق بالداخل الأمريكى ذاته ، ففى هذا الداخل تموج تيارات من المشاكل الحادة اقتصاديا واجتماعيا ، يستقيم وجودها مع كونها قائدة للنظام الدولى .

والسؤال الذى يفرض ذاته هو الى أى مدى يمكن أن تتربع الولايات المتحدة على قمة النفوذ الدولى ؟ ولاشك أن الاجابة مرتبطة بأحوال القوى الدولية الأخرى ، وأيضا بتطورات الوضع الداخلى الأمريكى ذاته والذى يتعرض لأزمة كبرى فيما يتعلق بعلاقة الأقليات الاثنية ورغبتها فى الاندماج والانصهار فى المجتمع الجديد مثلما كان الحال طوال المائتى عام الماضية . والأوضاع الاقتصادية من جانب آخر تضع قيودا على نمو النفوذ الأمريكى عالميا . وإذا ماأمكن التغلب على هاتين المشكلتين الحادتين فإن انفراد الولايات المتحدة بالنفوذ الدولى يبدو مبررا فى نظر الكثيرين .

٤ ـ التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى : صراع الارادات .

يحتل انعقاد مؤتمر مدريد فى الثلاثين من أكتوبر ، أحد أبرز مراحل تطور القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى .

وإذا نظرنا إلى حدود الدور الذى لعبته القوى الكبرى ، في دفع عملية التسوية السياسية للأمام ، نجد أن الدور الأمريكى كانت له الهيمنة على العملية السلمية فبعد إنتهاء حرب الخليج بدأ ان ثمة اختبارا جديدا يواجه ادارة الرئيس بوش ، وهو الخاص بحل القضية الفلسطينية ، كخطوة فى طريق طويل لتسوية القضايا المختلفة . وقد بدا الاهتمام الأمريكى بأحداث تسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى مقرونا بتحولات كيفية فى المنطقة الشرق أوسطية برمتها .

الا أن هذا الاهتمام واجهته الكثير من المصاعب من قبل بعض أطراف الصراع لاسيما اسرائيل - فى ظل حكم الليكود - التى وجدت فى نتائج حرب الخليج ، مايبرر لها التمسك الحرفى والمتشدد برؤيتها الكلية للتسوية والسلام فى المنطقة واستبعاد المنظمة والتمسك بشروط اجرائية تنفى أى طبيعة دولية للمفاوضات التى يقبل بها العرب ، ومثل ذلك أحد أهم الأسباب وراء ماواجهه جيمس بيكر من خيبة أمل وعثرات فى جولاته الثمانى .

وقد قابل الدور الأمريكى النشط والرئيسى فى عملية التسوية دورا هامشيا ، بالنسبة للاتحاد السوفيتى - السابق - نظرا لما كان يواجهه من مصاعب داخلية وانطبق نفس الأمر على الدور الأوربى الذى ظل محصورا فى تقديم التأييد المعنوى والسياسى لعملية التسوية السياسية ، دون المشاركة فى صياغة أى من مستوياتها المختلفة .

وبناء على الخطوات التى تمت فى عام ١٩٩١ ، فقد وضح أن عملية التسوية كانت ذات ثلاث مستويات وهى : افتتاح المؤتمر فى مدريد واقتصر الأمر فيه على كلمات رؤساء الوفود فى اليوم الأول ، وردود وتعقيبات فى اليوم الثانى ، الأمر الذى جسد صفة الافتتاحية الانتقالية ، دون أن يكون له صفة الاطار التفاوضى الأولى وعلى مستوى المفاوضات الثنائية ، عقدت فى واشنطن احدى جولاتها بين الأطراف المعنية ، ولم تتوصل فيها إلى شىء يعطى قوة دفع كبيرة لعملية السلام . أما مستوى المفاوضات المتعددة فهى لم يقدر لها أن تبدأ الا فى ١٩٩٢ .

وقد كانت التسوية من أهم القضايا داخل اسرائيل ، التى انقسمت الأحزاب السياسية حول تناول عناصرها وآلياتها . وفى ضوء ذلك تعددت الاستجابات الرسمية تجاه الجهود الأمريكية . ويمكن الاشارة إلى ثلاث مشاكل اجرائية طرحتها حكومة الليكود ، اعترضت بدء مسار التسوية ، الأولى . وهى عدم تدويل التسوية ، عن طريق عدم اشراك الأمم المتحدة والجماعة الأوربية فى المؤتمر واستهدف ذلك اجراء مفاوضات سلام من وجهة نظر اسرائيل ، غير مقيدة بأية اطر مرجعية دولية . الثانية : ان الموقف من ديمومة المؤتمر الدولى ، عن طريق المطالبة بعدم استمرار انعقاد جلساته بعد الافتتاح ، والتأكيد على مقولة ان الانعقاد المتجرد للمؤتمر سوف يوجد نفس النتائج السلبية لتدويل التسوية ، ويبعد المفاوضات عن الاطار الثنائى . الذى تطالب به اسرائيل . الثالثة : التمثيل الفلسطينى ، فقد رفضت حكومة شامير مشاركة منظمة التحرير فى جميع مراحل عملية التسوية ، وطرحت العودة إلى خيار الوفد الأردنى - الفلسطينى .

٥ - توترات وطموحات دول الجوار - الجغرافى :

لم يختلف كثيرا الخط العام للعلاقات العربية مع دول الجوار الاقليمى فى عام ١٩٩١ عن الأعوام السابقة له . وتبدو أحد جوانب الاختلاف القليلة فى تلك التغيرات المكثفة التى لحقت بدول الجوار سواء على صعيد نظام الحكم - كالحالة الأثيوبية - أو فى سياسات وطموحات دول كإيران وتركيا . وإذا كانت حرب الخليج ومانتج عنها من تغيير فى التوازن الاقليمى لصالح ايران وتركيا يعد العامل الرئيسى وراء طموحاتها للقيام بدور أكبر فى سياسات المنطقة الشرق أوسطية ، فإن العوامل الذاتية الداخلية كان لهاالدور الأكبر فيما لحق بأثيوبيا من تحول درامى انتهى بسقوط نظام الرئيس السابق منجستو على يد ضربات قوى وحركات المعارضة المختلفة .

وبسقوط النظام الماركسى الأثيوبى تغيرت الخريطة السياسية فى القرن الافريقى . وسقوط النظام فى حد ذاته كان أمرا متوقعا ومنتظرا منذ فترة غير بعيدة ، وبسقوطه تغيرت المعادلات السياسية الخاصة بالصراع فى جنوب السودان وحوله ، ودخلت قضية اريتريا ومستقبلها إلى طور جديد ، ولم تعد قضية أثيوبية داخلية ، وصارت قضية شعب يسعى إلى تجسيد حقه فى تقرير المصير . وامتدت التأثيرات إلى جيبوتى ، حيث برزت قضية لم تكن ظاهرة من قبل وهى مستقبل العفر - وسعيهم إلى بلورة كيان خاص بهم - واثار ذلك بدوره قضية الاستقرار السياسى - والاصلاح فى ظل حكم الرئيس حسن جوليد .

اذا انتقلنا إلى الشمال من النظام العربى حيث إيران وتركيا ، فقد تركزت تفاعلاتها العربية من زاوية ترتيبات الأمن المستقبلية فى الخليج . ولاشك أن طموحات البلدين فى التأثير على عملية بناء الأمن فى الخليج تعود بالأساس إلى مالحق الخريطة الاستراتيجية من تغيير جوهرى نتيجة هزيمة العراق واستمرار محاربته سياسيا واقتصاديا

وعسكريا . الا أن طبيعة العلاقة بين أى من هاتين القوتين الاقليميتين والغرب لعبت دورا هاما فى صياغة تصوراتهما الذاتية لمستقبل الأمن فى الخليج . وفى حين طرحت إيران ضرورة رفض التدخل الأجنبى فى أى ترتيبات مستقبلية ، وضرورة أن يقوم بالجهد الرئيسى دول المنطقة أنفسهم ، فإن تركيا ونظرا لكونها جزء من تحالف الأطلنطى ، ومرتبط عضويا بالمنظومة الغربية سياسيا وعسكريا ، فلم تعترض على المشاركة الغربية فى أمن الخليج ، واهتمت بالمقابل بتوسيع دائرة الدول المشاركة فى أى ترتيبات مستقبلية ، كما ركزت على أهمية التعاون الاقتصادى الاقليمى كجزء مكمل من تلك الترتيبات .

ان طموحات الدول الاقليمية فضلا عن التدخلات الدولية فى أمن الخليج تبرر من ناحية أخرى الاهتمام ببناء رؤية أمنية عربية خالصة تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن ، رؤية تعتمد على الامكانيات العربية - وماأكثرها - لاحياء نظام الأمن الجماعى العربى سواء من خلال الجامعة العربية أو من خلال التجمعات الاقليمية العربية وكل مايلزم لتحقيق ذلك هو قرار سياسى شجاع يؤدى إلى تجاوز الخلافات ويضع اللبنات الأولى لبناء مشروع للأمن العربى الجماعى قابل للتطبيق المتدرج .

٦ - الاقتصاد العالمى : الركود واضطراب السياسات

وصلت حالة الركود فى الاقتصاد العالمى إلى أسوأ حالاتها منذ بداية الثمانينات ومن المرجح أن تكون دورة الركود الحالية ممتدة نسبيا بالرغم من وجود ظروف إيجابية مثل انخفاض أسعار الطاقة الوفرة فى مدخلات الطاقة والمواد فى الانتاج الصناعى العالمى . ولاشك أن استمرار الموجة الانكماشية فى الولايات المتحدة هى السبب الرئيسى وراء الركود العالمى ، وهو مايعود بدوره إلى تراخى الاستثمارات وهبوط معدل الادخار . وأمام واقع الركود الشديد تبدو السياسات الاقتصادية العالمية عاجـزة ومضطربة . والمفتاح الرئيسى لهذه السياسات هو العمل على تخفيض أسعار الفائدة بهدف تشجيع الادخار . ومع ذلك فإن هذه الأداة لم تثبت فعاليتها لأسباب عديدة منها القيود المفروضة على التوسع فى رفع سعر الفائدة بسبب العوامل الأيديولوجية فى عدد من الدول الغربية الكبرى التى تتخوف من التضخم بأكثر مما تخشى انبطالة . ومن ناحية ثانية فإن اشتداد المنافسات الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة لايزال يحول دون تنسيق حقيقى فيما بينها لدفع الانتعاش العالمى ولاشك أن أسوأ مظاهر هذه المنافسات تظهر فى تعثر مفاوضات دورة أوروجواى لمنظمة الجات وفوق ذلك فإن الأنانية الفردية والجماعية للدول الرأسمالية المتقدمة تمنعها من اتباع سياسات اصلاحية من منظور عالمى حقيقى ويظهر ذلك واضحا فى سياسات الهدنة الخارجية للدول النامية ولدول أوربا الشرقية ودول الكومنولث (السوفيتية السابقة) فرغم تركيز البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على دعم اقتصاديات أوربا الشرقية ودول الكومنولث فإنها قد فشلت فى منع مواصلة الانهيار الاقتصادى ، خاصة فى روسيا وأوكرانيا ودول البلطيق ويضاعف من هذا العامل زيادة مظاهر الركود فى ألمانيا الشرقية وفى ألمانيا عموما وهو مايضاعف من قوة الركود فى الاقتصاد العالمى . وقد

أدت السياسات التقييدية حيال التدفقات المالية إلى الدول الفقيرة وخاصة فى أفريقيا - سواء كانت تدفقات معونة خارجية امتيازية أو تدفقات مصرفية إلى حدوث إنكماش شديد فى صافى التدفقات الخارجية من أجل دفع التنمية فى العالم الثالث ، بما فى ذلك الدول متوسطة الدخل . ويفاقم من قوة الركود أن برامج الإصلاح الهيكلى التى فرضها الصندوق على هذه الدول تقوم على تخطيط الإنكماش الاقتصادى وليس على التوسع والإنعاش .

ويلاحظ فى هذا السياق أن السياسات الاقتصادية العالمية قد أصبحت إحتكارية بدرجة أشد ، إذ استبعدت المؤسسات الاقتصادية لدول العالم الثالث من المشاركة الجادة فى صنع السياسات الاقتصادية العالمية . وكان ذلك موضع شكوى مجموعة دول ال ٢٤ التى اتهمت الدول الغنية باتباع سياسات حمائية إلى جانب سياسات التقييد المالى ضدها . وفى الوقت نفسه فإن هناك اتجاها لنقل القدرات الرئيسية الخاصة بالسياسات والأوضاع الاقتصادية الدولية إلى منتديات العالم المتقدم وخاصة مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع . وقد عقد المؤتمر هذا العام فى لندن وكرس مناقشاته لاسعاف الاقتصاد الروسى والاقتصاديات الأوربية الشرقية الأخرى فى الوقت الذى تجاهل فيه القضايا والمصالح الاقتصادية للعالم الثالث تماما تقريبا .

وتضاعف الاتجاه نحو تهميش العالم الثالث بسبب تفاقم عجز منظمة الأوبك عن ضبط سوق النفط . وقد أدى ذلك بدوره إلى انخفاض السعر المتوسط لبرميل النفط هذا العام بنسبة تصل إلى ١٦,٥ ٪ . كما أدى هذا العجز إلى تفاقم النزاعات بين الدول الأعضاء وخاصة المنتجين الكبار حول السياسات النفطية .

الأمن العربى

شهد الصراع العربى الاسرائيلى خلال عام ١٩٩١ تحولا نوعيا بارزا فى مسيرته ، وارتبط هذا التحول النوعى فى واقع الأمر بثلاثة انهيارات عميقة فى مكونات البيئة الاستراتيجية المحيطة بالصراع ، أولها انهيار القوة العسكرية العراقية ، وثانيها بروز مؤشرات قوية على تفكك النظام الاقليمى العربى وانهيار مفهوم الأمن القومى العربى ، وثالثها انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وقد أدت هذه العناصر الثلاثة إلى تحول المسار العام للصراع فى اتجاه بدء عملية تسوية شاملة ، الا أن الأشكال التقليدية للصراع المسلح استمرت وفق نفس مسارات الأعوام السابقة ، بل انها اكتسبت سمات جديدة ، وإن كانت التسوية قد ألقت بظلالها أيضا على تلك الأشكال .

وتتمثل الأشكال العسكرية للصراع العربى الاسرائيلى خلال عام ١٩٩١ فى ثلاث عمليات رئيسية : استمرار عمليات التسلل المسلحة عبر الحدود العربية - الاسرائيلية ، لاسيما عبر خط وقف إطلاق النار بين الأردن واسرائيل بهدف تحقيق مكاسب وأهداف محدودة من الناحية العسكرية ، وتصاعد العمليات العسكرية المحدودة فى جنوب لبنان ، وتطور أساليب الانتفاضة والعنف الاسرائيلى فى الأرض المحتلة حيث قلت كثافة عمليات الانتفاضة ، إلا أنها اتخذت أشكالا جديدة أكثر حدة تركزت فى تصاعد حوادث استعمال الأسلحة النارية والزجاجات الحارقة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلى فى الأرض المحتلة ، كما استمرت خلايا المقاومة فى تنفيذ هجماتها بالقنابل اليدوية والاضرابات المتواصلة والمظاهرات وعمليات الطعن والدهم بالسيارات . وبشكل عام فإن عمليات الانتفاضة تطورت فى اتجاه تخفيض مستوى العنف فى الشارع ، مع زيادة كثافة الهجمات المسلحة واستخدام الأسلحة النارية والقنابل اليدوية .

ومن ناحية أخرى ، فإن بدء عملية التسوية قد أفرز ابعادا عسكرية للتفاوض حول الأرض ، وقد اقتصرت هذه الأبعاد على مجرد الاعلان العام عن المواقف الأولية للأطراف المعنية ، دون أن يرقى الأمر خلال عام ١٩٩١ إلى مناقشة جوهر العلاقة بين أمن الأطراف وحقوقها أو مطالبها الخاصة بالأرض . وتتركز هذه الأبعاد حول (الأراضى العربية المحتلة) و(امن اسرائيل) ، وتتمثل الأرض التى يتم التفاوض حولها فى مرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والشريط الحدودى فى جنوب لبنان الذى تطلق عليه اسرائيل اسم (الحزام الأمنى) والقدس الشرقية .

وبالاضافة إلى ماسبق فإن ميزان القوة العسكرية لأطراف الصراع العربى - الاسرائيلى شهد خلال عام ١٩٩١ تطورات كمية ونوعية هامة . وبينما تتركز التطورات الكمية فى زيادة عناصر تسليح القوات المسلحة للكثير من دول المنطقة ، فإن التطورات الكيفية فى الموازين العسكرية تتمثل فى حصول الكثير من الدول على أنظمة تسليحية متطورة لم تدخل أى إقليم آخر فى العالم . ويعتبر هذان التطوران بمثابة نتيجة مباشرة لأزمة وحرب الخليج ، حيث شهدت المنطقة خلالها استخدام أنظمة تسليحية وذخائر متطورة للغاية تستخدم لأول مرة فى تاريخ الحروب ، الأمر الذى دفع بعض الدول إلى إعادة صياغة مفاهيمها العسكرية فى ضوء هذا الواقع الجديد ، مما أدى إلى عقد عدد كبير من الصفقات عبر سلسلة من التفاعلات . وبصورة أكثر تحديدا ، فإن أزمة وحرب الخليج أبرزت معضلة الأمن فى الخليج بما دفع دول الخليج الست إلى عقد صفقات تسليحية هامة ، وأدى ذلك بدوره إلى دفع اسرائيل إلى طرح مقولة أنه لايجب أن تسمح عملية إمداد دول الخليج بالأسلحة المتطورة إلى الإخلال بالتوازن القائم فى إطار الصراع العربى الاسرائيلى . وحصلت بذلك على صفقات تسليحية متطورة أيضا ، وتضاعف حصولها على الأنظمة التسليحية المتطورة بدون أعباء اضافية على ميزانيتها العغسكرية تقريبا .

ويشير استعراض الشكل العام للقوة العسكرية للدول الأطراف فى الصراع العربى الاسرائيلى إلى أنه لم تطرأ زيادات كمية هامة على حجم القوات النظامية فى تلك الدول ، الا أنها استمرت فى أعمال ميكنة القوات وتحديثها . وبالنسبة لاسرائيل يلاحظ أن هناك استمرار فى محاولات تطوير أنظمة تسليحية متطورة بجهودها الذاتية ، كما استمرت فى خطط إعادة هيكلة الجيش ودعم قواتها الجوية وتطوير قواتها البحرية ، علاوة على توسيع التعاون العسكرى مع الدول الأخرى . أما بالنسبة لمصر ، فإن هناك تركيزا واضحا على تدعيم قواتها الجوية ودفاعها الجوى ، جنبا إلى جنب مع خطة تحديث القوات المسلحة . وفى نفس الوقت فإن سوريا اتجهت إلى تدعيم تسليحها التقليدى بصورة واسعة النطاق رغم العقبات الهائلة التى تواجهها فى هذا الشأن ، ويتركز ذلك على المقاتلات الهجومية المتطورة وصواريخ الدفاع الجوى المتطورة وقواتها المدرعة والصواريخ أرض - أرض . أما فيما يتعلق بالعلاقة بين ميزان القوة والتسوية ، فانها تتضح أساسا فى أن المفاوضات

الاقليمية الخاصة بالتسلح تضم أطرافا تتجاوز أطراف الصراع ذاته ، كما تتضح فى أن الولايات المتحدة طرحت خلال عام ١٩٩١ مبادرة لضبط التسلح فى الشرق الأوسط لخلق مناخ ملائم للتفاوض حول تسلح الشرق الأوسط ، علاوة على أن اسرائيل سوف تطالب بضرورة خفض الأسلحة التقليدية فى المنطقة أولا قبل التفاوض حول أسلحة التدمير الشامل .

وبالاضافة إلى ماسبق ، فإن القوات المسلحة لدى دول الجوار الجغرافى خلال عام ١٩٩١ شهدت العديد من التطورات ، حيث اهتمت تركيا وإيران بدفع أعمال البناء العسكرى والتسليحى بدرجة كبيرة ومكثفة واستهدفت اقامة هياكل أكثر تطورا وتقدما للقوة العسكرية فيهما ، ويتمثل الاتجاه الرئيسى لتحقيق هذا الهدف فى العمل على تطوير العقائد العسكرية والاستراتيجيات العسكرية فيهما ، علاوة على توسيع وتوطيد دائرة العلاقات العسكرية مع القوى الموردة للسلاح ، فضلا عن الاهتمام بتطوير القدرات النوعية للقوات المسلحة فى كل منهما . أما بالنسبة لأثيوبيا ، فإن التطورات الداخلية خلال عام ١٩٩١ جعلت السياسة الدفاعية الأثيوبية تتجه إلى المزيد من التمركز نحو الداخل ، سواء بهدف الحفاظ على التكامل القومى للأقاليم التى مازالت باقية تحت حكم السلطة المركزية أو بهدف اعادة الاستقرار ومعالجة المشكلات الاقتصادية الآخذة فى الاستفحال بصورة متزايدة .

وعلى هذا الأساس ، فإن التطورات التسليحية التى حدثت فى القوات التركية والايرانية قد اتسمت بالكثافة والتنوع ، الا أنها تركزت على مجالات التسليح الجوى والبرى والبحرى فى حالة تركيا ، فى حين كان هناك تركيزا واضحا فى حالة إيران على محاولة امتلاك قدرة نووية ما ، جنبا إلى جنب مع دفع أعمال التسليح الجوى والصاروخى . أما فى حالة أثيوبيا فإن التطورات الداخلية أدت إلى احداث تحولات هيكلية حادة فى بنية القوات المسلحة الأثيوبية ، وأصبحت القوات البرية تتألف من حوالى ٦٠ ألف جندى ، بدلا من القوات البرية الضخمة التى كانت تقدر بحوالى مليون جندى .

وتأتى أعمال تطوير القوات المسلحة التركية فى إطار السعى التركى العام لاكتساب مكانة القوة الاقليمية العظمى فى المنطقة ، بينما تنصب الجهود التسليحية الايرانية فى اتجاه مايمكن تسميته تعزيز المركز التفاوضى الايرانى فى المنطقة ، سواء بالنسبة لترتيبات الأمن أو تسوية المنازعات المختلفة . وفى كلتا الحالتين ، ينتظر أن تؤدى التطورات التسليحية الحادثة فى الدولتين إلى حدوث اختلال كمى وكيفى فى الميزان العسكرى فى غير صالح الدول العربية المجاورة لهما .

النظام الاقليمى العربى

شهد النظام العربى عام ١٩٩١ استمرار التطورات السلبية البالغة الخطورة التى ترتبت على أزمة الخليج فى العام السابق ، وقادت إلى تراجع الضوابط والمعايير التى تحكم الروابط بين أعضاء هذا النظام وفقدان الايمان بوجود مصالح ومهام مشتركة . ويعكس ماحدث فى تاريخ التفاعلات بين الأقطار العربية عندما تعرضت تلك الضوابط والمعايير والادراك الخاص بوجود مصالح مشتركة لأزمات شديدة لم تؤثر جوهريا على مشروعية ومرجعية النظام العربى ، أدى الانقسام الحاد ازاء أزمة الخليج سياسيا وعسكريا إلى نشوء معايير ومرجعيات متعددة ومتعارضة .

ويمكننا إيجاز أهم التطورات التى لحقت بالنظام الاقليمى العربى عام ١٩٩١ فيما يلى :

١ - اضمحلال النظام العربى وعدم مقبولية بدائله :

بدا خلال العام أن تعبير النظام الاقليمى العربى لم يعد صالحا للتعامل مع البيئة السياسية العربية ومحتواها . لكن هذا لايعنى أن كافة الضوابط والقيم والمعايير الخاصة بالعلاقات بين الدول والمجتمعات العمرانية قد انتهت . فالمجتمعات العربية تشكل عند مستوى معين جماعة ثنائية موصلة / مما يوفد أساسا موضوعيا للانتماء المجتمعى لهوية موحدة تمثل أحد الضغوط على نظم الحكم بأشكال ودرجات متفاوتة . رغم أنها لاتتسم بالثبات الا بمعنى عام للغاية . فالتواصل الثقافى العربى ينطوى على عملية تركيبية تتم بشكل سلبى أو إيجابى أو كليا ، ويحمل الخبرة السياسية للنخب والقوى الاجتماعية التى تتكون فى ظروف استجابات متفاوتة للمتغيرات . وهذا التفاعل بين المعطيات المستترة والتطورات المتغيرة قد يسفر عن أزمات حادة بين الدول العربية تعكس فى أبعادهما فجوة التوقعات المتبادلة : من ناحية أخرى . وكانت أزمة الخليج تعبيرا عن هذه الفجوة .

وفى هذا الاطار يمكن القول بأن النظام العربى القائم منذ ١٩٤٥ اضمحل وارتد إلى قاعدته الأولية كجماعة . وأصبح عليها أن تبحث عن شكل سياسى خاص بها فى بيئة دولية عاصفة وغير مواتية . وبأخذ مجمل الاعتبارات المؤثرة على تشكيل العلاقات العربية ـ العربية ، نستطيع أن نتحدث عن أربعة احتمالات كبرى للترتيبات السياسية الاقليمية هى :

أ ـ استمرار اضمحلال النظام العربى مع استيعاب بعض أقاليمه فى أنظمة اقليمية بديلة .

ب ـ تطوير النظام العربى وفقا لأيديولوجية بديلة ، أى إقامة نظام إقليمى ـ اسلامى ، أو اسلامى قومى ، فى اطار تحولات داخلية كبرى فى عدة دول عربية رئيسية .

جـ ـ اصلاح وتحديث النظام العربى القائم ، انطلاقا من طفرة اصلاحية فى نظم الحكم العربية .

د ـ حدوث فوضى اقليمية جزئية أو شاملة . *

والواقع أن حالة السيولة الماثلة فى الساحة الاقليمية العربية والشرق أوسطية وكذا غرب ووسط آسيا تجعل جميع الاحتمالات واردة . لكن تحقق قدر من العقلانية والحركية فى آداء نظم الحكم فى الأقطار العربية الرئيسية يرجح اختيارات معينة وخاصة احياء وتحديث النظام العربى .

٢ ـ قضايا السياسة العربية بعد أزمة الخليج :

تعلقت أهم القضايا المطروحة على جدول الأعمال العربى خلال العام بنتائج وتداعيات أزمة الخليج ، سواء التداعيات الجارية أو المؤجلة على النحو التالى :

أ ـ مستقبل العراق بعد الحرب :

انقسم النظام العربى خلال أزمة الخليج إلى معسكرين ركز أحدهما على تحرير الكويت بأى ثمن ، وركز الآخرين على تجنب تدمير العراق . ولم يمكن ايجاد تراضى عربى بالجمع بين الهدفين أو بين أقصى ما يمكن تحقيقه منهما بهدف صيانة تماسك النظام العربى وتمهيد الطريق أمام احيائه وتحديثه . وكان ذلك يتضمن أن يتبنى المعسكر المناهض للغزو العراقى على امتيازات رئيسية : أولهما السعى النشط لتجنب الحرب مع تحرير الكويت فى نفس الوقت ، ثانيهما : حصر هدف الحرب فى تحرير الكويت دون تدمير العراق ، وثالثهما السعى إلى تخفيف ويلات الحرب على الشعب العراقى وتسوية نتائجها بما يسهم باعادة دمج العراق فى السياسة العربية والدولية ولو بشروط معينة . لكن هذا المعسكر لم يستطع إعلان تلك الاختيارات بوضوح لا يقبل اللبس ووضعها موضع التطبيق فى المراحل الرئيسية لتطور الأزمة ، كما اتهمت دول الخليج فى النموذج الذى فرضته الولايات المتحدة لانهاء الحرب مع العراق ، وهو نموذج يضاعف من صعوبة عودة التراضى العربى أو احياء النظام العربى بشكل عام . وارتبط جانب كبير من تشدد هذه الدول بشأن شروط أنهاء الحرب واستمرار العقوبات الاقتصادية بأستمرار صدام حسين وبقية السلطة البعثية بعد الحرب رغم مسئوليتهم عنها . ومن المستبعد أن تشعر بالطمأنينة طالما ظلت هذه النخبة فى السلطة بالعراق . ومع ذلك فهى لم تظهر حماسا للبدائل الجذرية للنظام البعثى ، وانما ظلت ـ ومعها معظم الاطراف المؤثرة على المستقبل السياسى للعراق ـ تأمل فى ظهور بديل من داخل نفس الدولة وخاصة الجيش العراقى ، والعمل على تحفيز هذا البديل من خلال مواصلة الضغط الخارجى والعمل السياسى والدبلوماسى لكن فى مقابل هذا التوجه تفتقد أغلبية الرأى العام العربى أن التشدد فى شروط إنهاء الحرب مع العراق وإذلاله ومواصلة معاقبة يسبب ضررا للشعب العراقى ولقطر عربى أكثر مما يحدثه النظام الحاكم فيه . وهذا الاعتقاد يعمق القطيعة النفسية والسياسية على الصعيد العربى ويضاعف احياء وتحديث النظام العربى .

ب ـ قضية أمن الخليج :

فجر الغزو العراقى للكويت معضلة أمن الدول العربية فى الخليج ، وعصف بالصياغات السابقة لأن التهديد الفعلى لهذا الأمن جاء من دولة عربية ، مما شكل صدمة هزت الانتماء الخليجى للنظام العربى ، وفرض اعادة النظر فى استراتيجية أمن دول الخليج . ولأنه من المحتم دمج أمن الخليج فى نظام اشمل للأمن ، فقد ثار صراع مكتوم من البداية بين منظورين أحدهما عربى والآخر غربى ـ أمريكى . وبدا الوهلة أن المنظور العربى له فرصة معقولة فى ظل التحالف العربى المناهض للغزو العراقى ، أى دول الخليج مصر وسوريا التى صدر عنها اعلان دمشق فور توقف الحرب فى الخليج . لكن الأشهر التالية أحبطت الآمال ، نتيجة اتجاه دول الخليج إلى مراجعة موقفها عن هذا الاعلان فى محتواه الأمنى والاقتصادى . ورغم رفض مصر وسوريا فى البداية لتعديل الاعلان ، فقد سلمت بذلك وتم الاتفاق عليه ورفع النص الخاص بإنشاء قوة سلام عربية .

ولم يكن الاعتبار المالى والاقتصادى هو الجانب الأهم فى تراجع دول الخليج ، وانما كانت هناك اعتبارات استراتيجية أكثر أهمية ، وفى مقدمتها معارضة ايران ومراجعة دول الخليج لسياساتها العربية بوجه عام بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، باتجاه تخفيض سقف التزامها على الساحة العربية .

كما أن ماأسفرت عنه هذه الحرب من تدمير شديد لقدرات العراق العسكرية والمدنية دفع دول الخليج لاعادة تقييم حجم التهديد الذى تتعرض له وخلصت إلى أنها ليست فى حاجة لدعم دفاعى مصرى وسورى مقيم واتجهت لاقامة خططها الأمنية على أساس ضمانات غربية وأمريكية تحديدا ، مما يضيف إلى مصاعب احياء النظام العربى وتحديثه .

جـ - التسوية السياسية للصراع العربى - الاسرائيلى :

أدت أزمة الخليج إلى فتح الطريق أمام هيمنة مايسمى بخط الاعتدال حيال تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وتقديم تنازلات عربية كبيرة بهدف تحريك آلية هذه التسوية . ورغم حدوث قدر كبير من التشاور بين الأطراف العربية المشاركة فى المفاوضات الأولية التى قام بها وزير الخارجية الأمريكى بيكر عقب موقف حرب الخليج وحتى انعقاد مؤتمر مدريد ، فقد تم هذا التشاور على صعيد ثنائى . وفى إطار شبكة المشاورات الثنائية هذه ، برز وزن كبير للتنسيق المصرى - السورى ، مما ساعد على قبول دمشق صفقة دبلوماسية كانت تعارضها من قبل . كما جرت مشاورات ثنائية بين منظمة التحرير وكل من سوريا والأردن ومصر . كما سعت مصر إلى توزيع مسئولية القبول بعملية التسوية الجديدة بين عدة أطراف عربية رئيسية ، وعلى رأسها دول الخليج ودول المغرب العربى . وبذلك شاركت أغلبية أطراف النظام العربى على نحو أو آخر فى العملية التفاوضية ، وبالتالى فى إنجاح صفقة بيكر التى انتهت إلى مؤتمر مدريد . لكن تم ذلك على أساس مشاورات ثنائية يؤدى الاعتماد عليها عند تحديد الموقف العربى من التبعية المركزية التى شغلت هذا النظام منذ بدايته بسلبه طبيعته الكلية العامة .

كما أتاح مدخل المشاورات الثنائية لأمريكا وإسرائيل أن تفرض وجهات نظرها بالنفاذ عبر التوازن بين مواقف الأطراف العربية من التسوية . كما أن جوهر صفقة بيكر تمثلت فى الاطار الثنائى للمفاوضات بين اسرائيل وكل طرف عربى على حده ومن شأن هذا كله أن يضعف من احتمالات احياء وتحديث النظام العربى ، وإن كان شمول المشاورات الثنائية لعدد كبير من الأطراف العربية قد يترك أثرا إيجابيا فى هذا المجال . ويتوقف الأمر إلى حد بعيد على المسار المقبل للمفاوضات حول التسوية .

د - التكيف العربى مع المتغيرات الدولية :

ترتبط القضايا الكبرى للنظام العربى والمجتمعات العربية بالعلاقة المتوترة مع الغرب فى غياب فلسفة واضحة للتأقلم الإيجابى الخلاق من جانب العالم العربى مع المتغيرات الدولية ، التى تتضمن أقسام كبيرة من الرأى العام والنخبة السياسية العربية فى الشعور إزاءهما بالتهديد الداهم والعجز عن دوره ، ومن ثم الشعور بمحنة شديدة وإن إشكالية رئيسية هى أن التأقلم مع هذه المتغيرات ينطوى على صراع متعاظم بين تيارين عربيين : أولهما : يظهر نوعا من التأقلم السلبى بالاذعان للضغوط والتفاوض من موقع ضعف وتدهور المكانة ، وثانيهما يطرح الاصطدام العنيف بالقوى الدولية والاقليمية المتفوقة عبر تحولات جذرية فى البنى السياسية الداخلية والعربية . وقد عبرت أزمة الخليج عن الفشل المتجدد للتيار الثانى وعن خيبة الارتطام بين التيارين الذين انقسم إليهما العالم العربى . لكن هذا الفشل لم ينه الصراع بينهما ، وإنما ضاعف حدته على المستوى التحتى للسياسات العربية لأنه لم يؤد إلا إلى تصعيد الشعور الحاد بالمحنة العربية فى مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية وتتشابك هذه المحنة الناشئة عن العلاقة مع الغرب مع تطور أزمة التشكيلات السياسية العربية الراهنة . ويكاد يصل هذا التشابك إلى درجة يصعب معها التمييز بين السبب والنتيجة .

هـ اداء الجامعة العربية فى ظروف الأزمة والمحنه العربية :

حكم اداء الجامعة العربية خلال ١٩٩١ عاملان : أولهما تداعيات حرب الخليج الثانيه التى استمرت تأثيراتها السلبية بأشكال مختلفة طوال العام : فكانت الجامعة أهم ضحايا الأزمة على المستوى المؤسسى العربى . وثانيهما اصطدام المحاولات العربية للتاقلم مع النظام الدولى بالتباين الواسع والخلافات العميقه بين مواقف الدول الاعضاء من قضايا الخلافات العربية مع النظام الدولى والقوى الغربية المهيمنة عليه . وترتب على هذين العاملين عدد من المؤشرات برزت فى نشاط الجامعة خلال العام ، وأهمها :

- عزوف دول مجلس التعاون الخليجى عن المشاركة الفاعلة فى اعمال الجامعة العربية ومؤسساتها .

- محاولة مصر وسوريا بوجه خاص مع عدد أخر من الدول الاعضاء وضع مقترب حذر للنهوض التدريجى بالعمل العربى المشترك من خلال الجامعة عن طريق البدء بتناول موضوعات يمكن حصر الخلافات حولها إلى اتفاق ممكن .

- تأجيل البت فى القضايا الكبرى المعلقة فى الساحة العربية ، وخاصة مشروع تعديل الميثاق والانظمة المرتبطة به .

- حدوث تحول غير ظاهر فى توزيع مواقف الدول الأعضاء ، مع ميل التحالفين المرتبطين بأزمة الخليج إلى التفكك قرب نهاية العام .

٣ ـ دور الجمعيات التطوعية فى التحويل الديمقراطى للمجتمعات العربية :

قطعت بضعة أقطار عربية أشواطاً متفاوتة على طريق التحول الديمقراطى خلال السنوات الاخيره عبر حزمة من إجراءات الانفتاح السياسى . لكن تظل هناك صعوبات هائلة فى اتمام التحول الديمقراطى فى المجتمعات العربية ، بعضها هيكلى والبعض الآخر كامن فى طبيعة الموقف السياسى الانى للدول . وفى هذا السياق يشق العالم العربى نهاية حالة الاستقرار الممتد للنظم السياسية . ومن ابرز مظاهر التحول فى الساحه السياسية للاقطار العربية هو عملية الاستقطاب المتعاظمة التى تنفجر احيانا فى بروز ظاهره العنف المدنى أو المسلح . وتؤكد التطورات السياسية خلال ١٩٩١ هذه الظاهرة . فإلى جانب الحروب الأهلية الدائرة فى ٤ أقطار عربية هى السودان والصومال وجيبوتى ولبنان ، انفجرت ثورة مارس فى جنوب وشمال العراق واستمر الوضع السياسى مشتعلا طوال العام . واقتربت حالة اليمن الموحده من ظروف تنذر بحروب أهلية صغيرة وفى تونس شهد العام تدهورا إضافيا بين الدولة وحركة النهضة الاسلامية . أما فى الجزائر فكانت المواجهة الأكثر عنفا بين الدولة والجبهة الاسلامية للانقاذ ، التى ما إن فازت فى الجولة الأولى للا نتخابات العامة حتى بادر الجيش بقطع الطريق على سيطرتها على الدولة . وفى مصر انتقل الصراع بين الدولة والجماعات الاسلامية المتطرفة إلى مستوى أعلى من العنف .

ويواجه الانتقال إلى الديمقراطية صعوبات أشد فى ظروف الاستقطاب المتعاظم والعنف المتنامى فى الساحة السياسية لهذه الاقطار العربية ، مما يرجح استمرار ركود أو انكماش حركة الانتقال إلى الديمقراطية فى مستوياتها الأعلى . ومن ثم يبرز التساؤل عن امكانية استئناف هذا الانتقال من خلال تطوير المستويات الدنيا للممارسة الديمقراطية التى تشمل النقابات والجمعيات والروابط التطوعية والخاصة . ويمكن أن نرى امكانية لتطوير نظرية عربية للديمقراطية تقوم فيها الجمعيات التطوعية بدور ارتكازى هام لكن هذه النظرية لن تتطور إلا فى سياق مناقشات مكثفة وعلى ضوء التجربة العملية فى اكثر من قطر عربى . وقد دلت المقارنة بين الجمعيات التطوعية فى مصر وتونس على صغر حجم البعد الاجتماعى فى نشاط الجمعيات فى تونس مقارنة بمصر . وتبين أن حالة التوجس لدى السلطة فى كل من البلدين تجاه نشاط الجمعيات التطوعية تعود فى الاساس إلى انغماس بعض هذه الجمعيات فى انشطة تصب فى النهاية فى المجال السياسى .

٤ ـ تدهور أوضاع الشعب الفلسطينى فى اطار النظام العربى :

شهد عام ١٩٩١ اتساع نطاق معاناة الشعب الفلسطينى على الصعيد العربى لتمتد إلى بعض دول الخليج العربية ، بعد أن كانت هذه المعاناة مركزه تاريخيا فى الدول المحيطة بفلسطين التاريخية وخاصة الاردن ولبنان فقد تعرض فلسطينيو الكويت لظروف قاسية بدأت منذ الغزو العراقى واستمرت بعد التحرير . كما واجه الفلسطينيون فى لبنان المزيد من الشكوك خلال العام تواكبت مع إنهاء الوجود المسلح الفلسطينى بينما بقيت اوضاعهم فى سوريا كما هى رغم التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع منظمة التحرير . وفى الوقت نفسه تزايدت معاناة فلسطينيى الأرض المحتلة نتيجة تداعيات ازمة الخليج عليهم . وانعكس ذلك فى مزيد من تراجع الانتفاضة على نحو لايمكن اغفال مسئولية النظام العربى عنه . وكشفت عدة تقارير لمنظمات دولية عن مدى التدهور الذى بلغه مستوى معيشة الفلسطينين تحت الاحتلال / الامر الذى فرض اعطاء الاولوية لتأمين استمرار الحياة وانصراف شعبى متزايد عن الاسهام فى اعمال المقاومة المدنية ، مما أنهى جوهر الانتفاضة كحركة شعبية واسعة النطاق ، وعادت المقاومة إلى حالها قبل ديسمبر ١٩٨٧ أى عمليات المجموعات الصغيرة المسيسة المرتبطة بتنظيمات متنافسة غالبا ومتقاتلة فيما بينها أحيانا . وبذلك لم يعد لتعبير الانتفاضة مضمونه السابق كما شاع استخدامه فى الاعلام العربى كمرادف لتعبير الاراضى المحتله . ومع ذلك فقد واصل هذا الاعلام ومجمل الخطاب العربى فى الواقع ، تجاهله للاوضاع الحقيقية فى الاراضى المحتلة ، وبقى مفعما بالعواطف والشعارات ، فى الوقت الذى كان مثقفو الضفه والقطاع يبداون تجربة اعادة تقييم ونقد ذاتى شجاعة .

وكان تراجع الانتفاضة على هذا النحو فى مقدمة العوامل التى فرضت على الفلسطينين المشاركة فى عملية السلام التى قادتها الولايات المتحدة . فلم يكن أمامهم خيار أخر بعد ان أدى ما آلت اليه الانتفاضه لغياب بديل استراتيجى للتفاوض . ولذلك كان القرار الفلسطينى بالمشاركة فى هذه العملية يستهدف بالاساس السعى إلى تجنب المزيد من الخسائر إلى جانب الأمل فى امكان تحقيق بعض المكاسب . ومع هذا ظل الخلاف قائماً فى الاوساط الفلسطينية داخل

وخارج الاراضى المحتلة سواء حول جدوى هذه المشاركة أو حول مبدائيها . كما اثرت المشاركة فى عملية السلام على التفاعلات فى الساحة الفلسطينية ، رغم غلبة الاتجاه المؤيد لهذه المشاركة . وأدى تزايد دور قيادات الداخل من خلال تلك العملية إلى طرح قضية علاقاتها مع منظمة التحرير من ناحية ، والعلاقات فيمابين هذه القيادات من ناحية أخرى .

٥ ـ المصارف العربية فى الخارج تأقلم مع بيئة متغيرة أم اعادة التوجه نحو السوق العربى

تواجه المصارف العربية فى الخارج تحولات هامة فى بيئة العمل المصرفى والمالى والاقتصادى عموما فى الدول الغربية المتقدمة . وبعض هذه التحولات ذات طبيعة عامة . وعلى رأسها قرارات لجنة بال الخاصة التى بيدأ تطبيقها فى بداية عام ١٩٩٣ . وأهم هذه القرارات يتعلق برفع نسبة كفاية رأس المال المصرفى . حيث تلزم هذه القرارات جميع المصارف العاملة فى المجال الدولى بوجوب رفع نسبة رأسمالها إلى موجوداتها المعرضة للمخاطرة إلى ٨ ٪ مع نهاية عام ١٩٩٢ . وتضع قرارات بال نظاما محاسبيا دقيقا ومعقدا لحساب نسبة الموجودات المعرضة للمخاطرة على أساس فكرة الأوزان المرجحة . وعلى أساس هذه الفكرة تقسم دول العالم إلى مستويات متباينة للمخاطرة . وتقع الدول العربية بين أكثر دول العالم مخاطرة وذلك باستثناء دولة واحدة فقط هى السعودية . وتفرض هذه القرارات عملية تأقلم صعبة على المصارف العربية العاملة فى الخارج . ويضاعف من صعوبة عملية التأقلم اصرار الجماعة الأوربية على ترتيب معاملة مختلفة للمصارف تبعا لحصول دول الجماعة الأوربية على ترتيب معاملة مختلفة للمصارف تبعا لحصول دول الجماعة الاثنى عشر على شرط المعاملة بالمثل فى الدول العربية الأم لهذه المصارف .

وتقدر الدراسة أن عددا كبيرا من المصارف العربية فى الخارج سوف تواجه صعوبات كبيرة فى التأقلم مع التحولات العامة فى البيئة المصرفية الجديدة التى أحدثتها قرارات لجنة بال .

وهناك إلى جانب ذلك تحولات سلبية هامة فى البيئة المصرفية فى الدول الغربية المتقدمة تخص المصارف العربية دون غيرها . وهناك نظريتان شائعتان لتفسير هذا التحول السلبى . الأولى ترى أن بعض المصارف العربية فى الخارج قد تورطت فى أعمال مصرفية مشبوهة وغير قانونية مثل غسل الأموال القذرة والتعامل مع أجهزة المخابرات والمدفوعات السرية والقروض التى تخرق القوانين المنظمة للأعمال المصرفية ... الخ . وبهذا وضعت هذه المصارف نفسها تحت طائلة قوانين الدول الغربية المتقدمة ، ويضاعف من ذلك أن بعض هذه المصارف تتولاها ادارات غير مهنية وغير أخلاقية .

أما النظرية الثانية فتقوم على الاعتقاد بوجود مؤامرة من جانب حكومات الدول الغربية المتقدمة أو المصارف العملاقة عابرة القومية العاملة فى هذه الدول لتصفية العمل المصرفى العربى فى الخارج . وينظر لهذه المؤامرة باعتبارها جزءا من التعصب ضد العرب والمسلمين عامة فى الغرب .

وقد تراوحت التفسيرات الخاصة بانهيار بنك الاعتماد والتجارة الذى تسيطر عليه العائلة الحاكمة فى إمارة أبو ظبى بين هاتين النظريتين والواقع أن جانب المؤامرة يتضح من إعاقة السلطات البريطانية للبرنامج المقترح من جانب المساهمين الكبار لاصلاح البنك . ولكن سوء الإدارة وعدم قانونية تصرفاتها قدم حجة قوية للموقف الحاسم الذى اتخذته هذه السلطات والذى يخلو من اللياقة السياسية والحكمه المالية فى وقت واحد .

وازاء الأوضاع الجديدة فى البيئة المصرفية الدولية العامة بالمصارف العربية يصبح أمام هذه المصارف أحد توجهين ، الأول هو دفع الضريبة المالية والتنظيمية والسياسية لتكيف صعب مع هذه البيئة . أما الثانى فيقوم على إعادة توجيه العمل المصرفى العربى من الساحة الدولية إلى الساحة العربية التى هى فى أمس الحاجة لهياكل تمويلية - مصرفية أفضل مما هو متاح الآن فى أغلب الدول العربية .

جمهورية مصر العربية

يعالج هذا القسم كالعادة كلا من النظا م السياسى ، السياسة الخارجية المصرية ، الدفاع والقوة العسكرية ، الاقتصاد المصرى .

١ ـ النظام السياسى :

ويشمل خمسة موضوعات هى نظام الحكم ، والأحزاب والقوى السياسية وجماعات المصالح ، واتجاهات الصحافة المصرية ، والعنف السياسى .

فيما يتعلق بنظام الحكم ، يتطرق التقرير إلى سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية . فبالنسبة للسلطة التنفيذية شهد عام ١٩٩١ عددا من التطورات الهامة فى أدائها ، إلى جانب استمرار عدد آخر من السمات التقليدية مثل الدور المهيمن لرئيس الدولة . وقد بذلت جهود لتطوير أداء النظام ككل ، وأن تعلق معظمها بالمشاكل التنظيمية والادارية ، فضلا عن ملامح اتجاه نحو الاستقلال النسبى للعمل الوزارى كما يتبدى من رصد القرارات الصادرة لرئيس الحكومة بشأن الإصلاح الاقتصادى الذى حظى باهتمام خاص .

كما ركز التقرير هذا العام فى استعراضه للأداء الحكومى على قضية تطوير التعليم خلال عام ١٩٩١ بعد أن قفزت هذه القضية إلى بؤرة الاهتمام العام .

أما بشأن السلطة التشريعية ، فقد ألقى التقرير الضوء هذا العام على أداء مجلس الشعب إبان دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعى السادس (١٩٩١ ـ ١٩٩٢) وأداء مجلس الشورى إبان دور الانعقاد الحادى عشر (١٩٩١ ـ ١٩٩٢) . وكالعادة فقد تطرق التقرير فى عرضه لأداء مجلس الشعب إلى أربع نقاط هى الإجراءات السياسية البرلمانية (بيانات رئيس الجمهورية ـ برنامج الوزارة ـ مناقشة حول حالة الطوارىء) ، والإجراءات التشريعية البرلمانية ، سواء ما تعلق منها بالسلطة التنفيذية كتقديم الاتفاقيات ومشروعات القوانين أو ما تعلق منها باقتراحات الأعضاء بمشروعات القوانين ، ووسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية كالسؤال وطلب الإحاطة والاستجواب .. إلخ ، والسياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية . أما بالنسبة لأداء مجلس الشورى فقد استعرض التقرير تقارير اللجان النوعية بالمجلس وطلبات المناقشة العامة فيه .

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية ، تناول التقرير السياسة القضائية من خلال أربعة جوانب هى أزمة السياسة التشريعية ، وعلاقتها بهيبة القضاء ومكانته ، والسياسة الأمنية واختلالاتها الهيكلية التى تمس السياسة القضائية بشكل مباشر ، وثالثا مكونات أزمة السياسة القضائية المتمثلة فى محدودية عدد القضاة ومعاونى القضاة ، والنقص فى البنية الأساسية للمحاكم وغياب التخصص فى جماعة القضاة . وأخيرا دور القضاء فى إعادة رسم الخريطة السياسية المصرية من خلال دورها فى حماية الحريات العامة وإجازة بعض الأحزاب السياسية التى ترفض لجنة الأحزاب طلبات تأسيسها . وقد أشار التقرير إلى أهمية الدور الذى يلعبه كل من مفوضى المحكمة الدستورية العليا ، وهيئة مفوضى الدولة ، فى بلورة المبادىء القانونية فى مجال تنظيم الحريات العامة .

أما بالنسبة للأحزاب والقوى السياسية ، يلاحظ أنه لم تطرأ خلال عام ١٩٩١ تغيرات هامة على صعيد الأحزاب السياسية التى مازالت تعانى من بعض المشكلات الأساسية الداخلية وأهمها نقص الممارسة الديمقراطية بداخلها وضعف العلاقة بين الأجيال المختلفة وعدم التجديد وضعف التماسك الداخلى ، إلى جانب عوامل الخلل الهيكلى . وبطبيعة الحال ، فإن هذه المشكلات تحد كثيرا من الفاعلية السياسية للأحزاب القائمة وتقلل كثيرا من العائد المتحقق من نشاطها السياسى والجماهيرى .

ففيما يتعلق بالحزب الوطنى الديمقراطى كان هناك توجه متعاظم خلال عام ١٩٩١ نحو التغيير ومراجعة السلطة التنفيذية فى العديد من خططها المقترحة ، سواء فى المجال الاقتصادى أو فى مجال ترشيد العمل فى القطاعات الحيوية بالدولة . وقد نبعت رغبة التغيير الداخلى فى الحزب خلال العام من محاولة علاج الترهل والركود والانقسام الذى بدا واضحا فى صفوف الحزب خلال الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ١٩٩٠ .

أما بالنسبة لحزب الوفد فإنه لم يحدث فى الأداء السياسى لحزب الوفد عام ١٩٩١ ما يمكن معه القول بحدوث تغيرات كبيرة سواء فى ممارساته ومواقفه السياسية أو فى خطابه السياسى ، كما استمر فى ترديد نفس المقولات والمواقف الرئيسية له ، والتى تطالب بالإصلاح السياسى وإطلاق الحريات وتحرير الاقتصاد .

وقد استمر التحالف والقوى الإسلامية خلال عام ١٩٩١ فى العمل وفقا لصيغة التحالف التى جرى إرساؤها عام ١٩٨٧ ، إلا انه لم تطرأ تغيرات عضوية أو بنائية على حزبى العمل والأحرار بمقتضى هذه الصيغة ، كما أن

الأخوان المسلمين لم يتخلوا عن مطلبهم الآساسى بتشكيل حزب سياسى مستقل لهم ، الأمر الذى عكس الطبيعة الجزئية لمثل هذا النوع من التحالفات ، والذى ارتبط بمبررات ودوافع وقتية تمليها المرحلة التى تشهدها الحياة السياسية .

وبالإضافة إلى ما سبق اهتم التقرير الاستراتيجي بتناول جماعات العنف الإسلامية ، لاسيما الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية فى بنى سويف وجماعة الشوقيين ، علاوة على التعرض لبعض الجماعات الصغيرة الأخرى .

ومن ناحية أخرى ، أكدت تطورات عام ١٩٩١ على الأزمة الهيكلية التى يمر بها اليسار المصرى بكافة فصائله (حزب التجمع والتيار الناصرى والحركة الشيوعية) . وقد اقتصرت الأنشطة التنظيمية والتثقيفية لحزب التجمع خلال عام ١٩٩١ على الإعداد للمؤتمر العام الثالث للحزب .

وتطلب ذلك تكثيف الجهود الداخلية على إعداد ومناقشة وثائق المؤتمر العام الثالث وتطوير بنيته التنظيمية وأدواته فى العمل السياسى . أما بالنسبة للناصريين ، فإن هناك العديد من التطورات التنظيمية التي طرأت على الجماعة الناصرية خلال عام ١٩٩١ ، إلا أنها لم تسفر عن تغير نوعى ولكن الحكم القضائى غير المتوقع بشرعية الحزب الديمقراطى الناصرى فتح الطريق للناصريين للدخول فى مرحلة جديدة . وأخيرا ، فإن الأنشطة التنظيمية والتثقيفية لفصائل الحركة الشيوعية تراجعت على نحو ملحوظ . وقد برزت حلال عام ١٩٩١ درجة ملموسة من التشابه بين مكونات الخطاب السياسى لفصائل اليسار المصرى على اختلافها ، حيث بدا واضحا فيه التركيز على قضايا الإصلاح الديمقراطى والدفاع عن القطاع العام .

أما بشأن القسم الثالث من التقرير ، فهو يتناول دور جماعات المصالح إزاء كل من أزمة المشاركة السياسية وأزمة التوزيع ، واثر التماسك الداخلى على العمل النقابى ، وعلاقة هذه الجماعات والنقابات بالدولة ، وخاصة فى ضوء التغيرات التى وقعت على الصعيد الداخلى وهى السعى لمزيد من تخصيص الاقتصاد والدعوة لدعم المسيرة الديمقراطية والاهتمام بكافة الأمور المتعلقة بممارسة المهنة . فضلا عن الاهتمام بكثير من قضايا السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ . وقد تعرض التقرير في هذا الشأن لبعض الجماعات وعلى رأسها جماعات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية والنقابات العمالية والمهنية ونقابات المهندسين والأطباء والمحامين والتجاريين والمعلمين والصيادلة ، إضافة إلى تطرقه إلى عدد من الجمعيات التطوعيه البارزة أو الجديدة .

وأخيراً يعرض التقرير اتجاهات الصحافة المصرية ، من خلال تحليل مضمون الصحافة المصرية القومية والحزبية إزاء بعض القضايا الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شغلت الرأى العام المصرى عام ١٩٩١ . فعلى الصعيد السياسى تتبع التقرير معالجة الصحافة لقضايا الممارسة الديمقراطية ، واتهام بعض اعضاء مجلس الشعب بالاتجار فى المخدرات والآثار الداخلية لأزمة الخليج والحديث عن تعديل الدستور وفتح الحدود مع ليبيا ودعاوى الفساد السياسى وقانون الطوارىء والجماعات الدينية والإصلاحات السياسية داخل الحزب الوطنى . أما أهم القضايا الاقتصادية المثارة فكانت ارتفاع الأسعار والتخصيصية وشركات توظيف الأموال والإصلاح الاقتصادى ، والعلاقة بين المالك والمستأجر ، والسياسة المالية ، وصندوق النقد الدولى ، أما القضايا الاجتماعية ، فقد تطرق التقرير بشأنها لمشكلات تلوث البيئة والعنف والبطالة والإدمان والزيادة السكانية ، وأخيرا ، وعلى الصعيد الثقافى ناقش التقرير قضايا « التدهور الثقافى » ومشروع القراءة للجميع وجوائز الدولة .

وقد اختتم هذا الجزء من التقرير بجدول يرصد أحداث العنف السياسى التى وقعت فى مصر عام ١٩٩١ من إضرابات ومظاهرات وأحداث شغب وملاحقة وضبط واعتقال ومحاولات الاغتيال السياسى استنادا إلى المصادر المختلفة .

٢ - السياسة الخارجية المصرية

اثرت التحولات الهيكليةالتى شهدتها البيئة الدولية والإقليمية خلال عام ١٩٩١ بصورة بالغة على السياسة الخارجية المصرية ، حيث دفعتها إلى التركيز على تطوير صيغة ملائمة للتأقلم والتكيف مع تلك التحولات . وقد بدا ذلك واضحا فى تعزيز التحرك الخارجى المصرى وفقا لما يمكن وصفه بـ (استراتيجية التوازن) ، والتى استهدفت تحقيق اكبر قدر من التوازن فى العلاقات الدولية لمصر ، بحيث تزيد كثافة التفاعلات مع القوى الكبرى البازغة ، لا سيما فى القارة الاوربية ، جنبا إلى جنب مع الابقاء على الروابط القوية مع الولايات المتحدة فى شتى المجالات .

وفى هذا الاطار ، عملت السياسة الخارجية المصريةخلال عام ١٩٩١ على بلورة رؤية متكاملة بشأن كيفية تشكيل وارساء دعائم نظام دولى جديد ، وعادة ترتيب اوضاع الامن والسلم فى الشرق الاوسط . فعلى المستوى العالمى ، دعت السياسة المصرية إلى البحث عن صيغ جديدة على الجانبين السياسى والاقتصادى لضمان درجة اكبر من العدل والمساواة بين الدول فى ظل نظام دولى

جديد ، وذلك من خلال ثلاثة اجراءات : أولها اجراء مراجعة شاملة للاوضاع الاقتصادية الدولية بروح الواقعية والحوار والمشاركة والجهد الجماعى لاعادة النمو المتوازن للاقتصاد العالمى وانعاش التنمية فى الدول النامية ، وثانيها اعطاء الاولوية لاعمال تسوية المنازعات الدولية لا سيما فى اقاليم العالم الثالث ، بما يساعد على الانتقال بالعالم إلى مستويات جديدة من السلام والاستقرار والامن المكفول للجميع من خلال كافة الادوات المتاحة ، وثالثها الدعوة إلى تقديم الدعم الحقيقى والعملى لدور الامم المتحدة فى العلاقات الدولية الجديدة من خلال زيادة فاعليتها التنفيذية وتطوير الياتها كجهاز لحفظ السلام والامن والدوليين ووضع قراراتها المعبرة عن الشرعية الدولية موضع التنفيذ .

أما على مستوى العالم الثالث ، فقد عملت السياسة المصرية على تحقيق اكبر قدر من التقارب فيما ببين تلك الدول للتحرك معا بصورة جماعية لتفادى حدوث المزيد من التهميش فى ظل التحولات الدولية الجارية . وفى هذا السياق ، اكدت مصر على ضرورة الاتفاق على اليات تنظيمية جديدة تتواءم مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، لا سيما عبر تدشين محفل مشترك يضم حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعين ، بحيث تصبح الحركة اكثر تركيزا على الابعاد والاقتصادية فى اعمالها . بما يزيد من قدرتها التفاوضية ووزنها النسبى عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الجديدةالتى نشأت فى اوربا وامريكا الشمالية .

ـــــ ومن ناحية آخرى ، اهتمت السياسة المصرية ببلورة مواقف محددة ازاء كافة القضايا الإقليمية خلال عام ١٩٩١ ، لا سيما قضايا التسوية السلمية للصراع العربى ـ الإسرائيلى والامن الإقليمى والحد من التسلح . فقد ارتأت السياسة المصرية أن الشرعية الدولية التى وقفت ضد الغزو العراقى للكويت ينبغى أن تعمل إيضا على استيعاب باقى مكونات الموقف الإقليمى فى الشرق الاوسط بكل ابعاده ، وفى مقدمتها الصراع العربى ـ الإسرائيلى . اضف إلى ذلك ، أن مصر حاولت مع سوريا ودول الخليج ارساء بنية جديدة للامن عقب حرب الخليج ترتكز على التكافل الاقتصادى ، جنبا إلى جنب مع التكامل الأمنى من خلال اعلان دمشق ، الا أن قيودا عديدة ادت إلى شل هذا الاعلان فى النصف الثانى من عام ١٩٩١ أبرزها المعارضة الايرانية لهذه الصيغة الامنية واتجاه دول الخليج ذاتها نحو مراجعة مجمل علاقاتها العربية . اما فيما يتعلق بالحد من التسلح ، فقد اهتمت مصر ببلورة موقف متكامل إزاء عملية الحد من التسلح ، لا سيما إزاء نزع اسلحة الدمار الشامل ، ويشتمل ذلك على ضرورة تبنى اطار متكامل وشامل يطبق على الجميع دون استثناء ، بما يصحح الخلل ويزيل الفوارق التسليحية القائمة ، مع التأكيد على ضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى .

ــــ وفى نفس الوقت ، جرى الاهتمام بتطوير تحديث الجهاز الدبلوماسى المصرى ، بهدف مواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية ، والاسهام فى مواجهة التحديات التى تجابه المجتمع المصرى ، وتحقيق المزيد من التخصص فى العمل الدبلوماسى . والافادة من التطورات الحادثة فى مجال الاتصالات ، وترشيدعملية صنع قرار السياسة الخارجية ، وزيادة قدرات الدبلوماسى المتخصص . وقد اشتمل التحديث على انشاء ادارات عديدة يختص كل منها بالتعامل مع نوعيةمحددة من القضايا الجديدة والهامة التى اصبحت تدخل فى نسيج العلاقات الدولية فى المرحلة الراهنة ، بالإضافة إلى الاهتمام بفصل الادارات القائمة على اساس جغرافى دقيق ، علاوة على انشاء ادارات متخصصة لخدمة مصالح المواطن المصرى . وقد ترافق هذا التطوير التنظيمى إيضا مع بروز عدد من الدلائل على حدوث تطور فى القيم الحاكمة للعمل الدبلوماسى المصرى ، لا سيما فيما يتعلق بالعمل على الخلاص من الطابع البيروقراطى الجامد لعملية صنع وتنفيذ قرار السياسة الخارجية المصرية ، والنزوع للابتعاد عن المثالية السياسية ، والاستناد بدلا من ذلك على اكبر من الواقعية والعملية فى السلوك الخارجى المصرى .

ــــ ومن خلال هذه المنطلقات ، ركز السلوك الخارجى المصرى على مراجعة بعض استراتيجيات التحرك فى دوائر جغرافية معينة ، لا سيما على الساحة العربية ، حيث حفلت هذه الساحة بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لازمة الخليج ، مما دفع السياسة المصرية إلى العمل على تحقيق مجموعة من الاهداف أبرزها تنقية الاجواء العربية وارساء صيغة جديدة للعلاقات العربية ـ العربية ترتكز على منطقة المصالح والاعتدال بلورة موقف موحد ازاء عملية التسوية السلمية مع إسرائيل .

ــــ وقد ركزت السياسة المصرية فى هذا السياق على اعادة بناء العلاقات العربية ـ العربية على اساس مبادىء المصارحة والالتزام وتوازن المصالح ، علاوة على الاهتمام بصيانة مكانة مصر على الخريطة العربية ، والعمل على تنقية الاجواء العربية ، مع الاهتمام ببلورة مفاهيم جديدة اكثر تكاملا للامن والتعاون العربى . وفى نفس الوقت ، بذلت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩١ جهدا ملحوظا فى اتجاه دفع العمل العربى المشترك إلى الامام فى اعقاب حرب الخليج ، وساعدها فى ذلك عودة الجامعة العربية إلى القاهرة وتعيين د . عصمت عبد المجيد اميناً عاماً للجامعة ، بالإضافة إلى عودة الكثير من المنظمات العربية المتخصصة إلى القاهرة .

أمافيما يتعلق بالعلاقات المصرية - الإسرائيلية ، فقد حفلت بالعديد من التوترات التى نجمت فى معظمها بفعل الموقف الإسرائيلى المتشدد حيال عملية التسوية ، الامر الذى خلق سلسلة متلاحقة من الازمات السياسية الجانبين . والملاحظ على وجه العموم أن اغلب التفاعلات السياسية بين مصر وإسرائيل انصب على الجانب المتعلق بعملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى ، بينما استقطبت العلاقات الاقتصادية حيزا محوريا فى التفاعلات الثنائية بينهما ، لا سيما فى مجالات التجارة والسياحة .

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الأفريقية ، شهد عام ١٩٩١ نشاطا ملحوظا ودعما متناميا لاواصر التعاون بين الجانبين فى مختلف المجالات ، الامر الذى يعكس تميز واستقرار السياسة الخارجية المصرية إزاء افريقيا منذ اكثر من عقد من الزمان . وقد تركزت العلاقات المصرية - الأفريقية على خمس محاور رئيسية هى : قضايا العمل الافريقى المشترك ، والتنسيق السياسى الإقليمى متعدد الأطراف ، والتنمية فى افريقيا ، والوساطة المصرية لحل المنازعات الافريقية ، والتنسيق السياسى على المستوى الثنائى .

وقد تكثفت ايضا خلال عام ١٩٩١ العلاقات المصرية مع دول العالم الثالث ، وذلك فى اطار المساعى المصرية الرامية إلى بلورة اكبر قدر ممكن التقارب فى المواقف مع تلك المجموعة من الدول فى مواجهة التحولات العاصفة الحادثة فى هيكل النظام الدولى ، وماصاحبها من محاولات لاعادة ترتيب مجمل الاوضاع على امتداد الساحة الدولية . والواضح بصفة عامة أن السياسة المصرية فى هذه الدائرة ارتأت أن احداث التغيرات المطلوبة فى النمط القائم للعلاقات الدولية يستلزم فى البداية ارساء ارضية مشتركة من التلاقى السياسى والمصلحى داخل دائرة العالم الثالث ، بما يمكن أن يولد قوة ضغط مناسبة فى اتجاه تحقيق الاهداف المطلوبة لا سيما فيما يتعلق بالعمل على الحد من عملية تهميش العالم الثالث فى ظل التحولات الدولية الحادثة .

كما استقطبت الدائرة الاوربية حيزا محوريا من اهتمامات وانشطة السياسة الخارجية المصرية بهدف الافادة من الدور الاوربى فى مساندة الموقف العربى من عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى ، علاوة على دعم جهود التنمية الاقتصادية فى مصر من خلال المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ، علاوة على تعزيز مركز مصر التفاوضى مع المؤسسات الاقتصادية الدولية . وقد ارتكزت هذه الجهود من ناحية أخرى على أن الدول الاوربية ذاتها أظهرت اهتماما ملحوظا بمنطقة الشرق الاوسط بصفة عامة بحكم اعتبارات الجوار الجغرافى ، الامر الذى يخلق ارتباطا حقيقيا بين الامن الاوروبى والأمن فى الشرق الاوسط ، فضلا عن أن المنطقة مازالت تمثل مصدرا هاما للنفط بالنسبة لاوروبا ، كما تعتبر سوقا رئيسية لمنتجاتها .

أما العلاقات المصرية - الامريكية ، فقد حفلت خلال عام ١٩٩١ بالعديد من القضايا ، حيث عززت التطورات الإقليمية موقع مصر فى المنطقة باعتبارها ركيزة اساسية من ركائز الامن والتوازن الإقليمى فى الشرق الاوسط ، بالإضافة إلى التأكيد على امكانية قيام السياسة المصرية بدور الوسيط الإقليمى ، فى القضايا الشائكة فى المنطقة ، وفى مقدمتها الصراع العربى - الإسرائيلى . وعلى هذه الاسس ، ازدادت كثافة المشاورات والتفاعلات المصرية - الامريكية على كافة المستويات ، السياسية والاقتصادية والعسكرية . وبالنسبة للعلاقات المصرية - السوفيتية ، فأن التطورات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى تركت انعكاساتها البارزة على العلاقات الثنائية ، لا سيما من حيث انها ادت إلى اعادة صياغة توجهات واهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية للدول المستقلة التى نشأت عقب انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه رسميا فى اواخر عام ١٩٩١ . ومع ذلك ، فان حركة التفاعلات المصرية - السوفيتية خلال فترة ما قبل الانهيار كانت فى معظمها بمثابة امتداد للاتجاه الرامى إلى تكثيف وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ، والذى كان قد بدأ منذ عدة سنوات ، واشتمل هذا الاتجاه خلال عام ١٩٩١ على تكثيف اعمال التنسيق السياسى والتعاون الاقتصادى بين الدولتين .

وعلى صعيد القضايا الرئيسية فى السياسة الخارجية المصرية ، يلاحظ أن قضيتى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى والعلاقات المصرية - الليبية قد استحوذتا على اهتمام مكثف من جانب السياسة المصرية . فقد احتلت عملية التسوية موقع الصدارة فى قائمة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية خلال فترة ما بعد وقف اطلاق النار فى حرب الخليج الثانية ، بل أن السياسة المصرية كانت قد بدأت التمهيد لجهود التسوية منذ فترة ما قبل وقف اطلاق النار ، ودعت بصفة خاصة إلى معالجة القضية الفلسطينية فور انتهاء حرب الخليج . اما فيما يتعلق بالعلاقات المصرية - الليبية ، فمن الملاحظ أن هناك كثافة غير عادية فى لقاءات القمة بين البلدين ، بما يفوق كثيرا معدلاتها المعتادة فى السياسة الخارجية لكلا الدولتين ، ربما باستثناء سوريا . وقد شهدت العلاقات المصرية - الليبية ثلاث أزمات رئيسية منذ استئنافها ، الا أن الدولتين حرصتا على الحيلولة دون أن تترك هذه الازمات انعكاساتها السلبية على مجمل العلاقات ، والملاحظ بصفة عامة أن القضايا الفنية غلبت على العلاقات الثنائية بين الدولتين .

٣ ـ الدفاع والقوة العسكرية

كانت مشاركة القوات المصرية فى حرب تحرير الكويت بمثابة التطور الاكثر بروزا فى السياسية الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩١ . وقد ارتكز هذا التطور على مجموعة من الأسس ابرزها : تحقيق هدف مشروع اقليميا وعالميا ، وتهيئة الرأى العام العالمى والاقليمى والمحلى ، واستنفاذ كافة الوسائل والطرق السلمية لحل النزاع قبل اللجوء إلى القوة العسكرية ، والتوافق مع الظروف السياسية الدواية والمحلية ، وتكاتف كافة قوى الدولة فى تحقيق الاهداف الموضوعة . وعلى هذا الاساس ، فان السياسة الدفاعية المصرية حرصت عند تنفيذ اعمال المشاركة فى حرب تحرير الكويت على الالتزام الكامل ـ تخطيطا وتنفيذا ـ بمباديء الحرب الا أنه كانت هناك فى المقابل مجموعة من جوانب القصور التى تكشفت خلال هذه المشاركة ابرزها : تواضع امكانات النقل الاستراتيجى المصرى ، وعدم توافر نظام مضاد لصواريخ الباليستيكية ، وعدم الارتباط بشبكة معلومات استراتيجية .

وعلى وجه العموم ، فان الاستراتيجية العسكرية المصرية والمهام الرئيسية للقوات المسلحة المصرية لم تشهد تغيرا ملحوظا فى خطوطها العريضة خلال عام ١٩٩١ ، وأن كانت قضايا الحد من التسلح قد شهدت اهتماما واضحا من القيادة المصرية فى هذا المجال . وقد عبرت السياسة المصرية عن اهتمامها بقضايا الحد من التسلح خلال العام المذكور ، حيث رحبت بالمبادرات المطروحة فى هذا المجال ، كما عبرت عن تصورها الخاص للكيفيه التى تنبنى عليها برامج الحد من التسلح فى المنطقة ، واكدت بصفة خاصة على ضرورة توافر عنصرى الشمول والمساواة .

وفى نفس الوقت ، استمرت القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ فى الاعتماد على نظام التجنيد ، مع الحرص على تحسين نسب الاداء الكيفى على حساب الكم وصولا إلى الحجم الامثل للقوات ، جنبا إلى جنب مع الاستمرار فى سياسة الترشيد الرامية إلى تحقيق أقصى عائد استهلاك سعيا إلى تحسين الأداء .

وقد طرحت عام ١٩٩١ قضايا التعاون العسكرى العربى والامن الإقليمى بكثافة غير مسبوقة فى أعقاب حرب الخليج ، الا أن معدل التقدم الفعلى فى هذا المجال شهد تراجعا ملموسا لا سيما خلال النصف الثانى من العام ، على الرغم من أن الازمة كشفت عن الحاجة الملحة إلى بناء نظام جديد للأمن العربى من منظور شامل .

وفيما يتعلق بالسياسة التسليحية المصرية ، فان عام ١٩٩١ شهد تباطؤ فى عمليات توريد الاسلحة والمعدات إلى القوات المسلحة المصرية ، علاوة على غموض الموقف بالنسبة لبعض برامج التصنيع الحربى الوطنى ، فضلا عن انخفاض الاهتمام وقوة الدفع فى الصناعة الحربية الوطنية عموما ، تضاءل وانكماش مصادر وتوريد الاسلحة والمعدات بفعل التطورات الحادثة فى النظام الدولى . وقد ترتب على هذا الوضع أن أصبحت السياسه التسليحية المصرية تجابه ظرفا بالغ التعقيد .

أما فى مجال النشاط التدريبى ، فان ظروف حرب الخليج ادت إلى تقليص الاعلان عن الجهود المبذولة فى هذا المجال ، حيث كان مجمل ما اعلن عنه خلال عام ١٩٩١ أقل بكثير مما يعلن عنه فى العادة ، مع العلم أن القوات المسلحة لاتنشر اصلا كل المعلومات عن تدريبها . وقد انحصرت التدريبات الرئيسية التى أعلن عنها حتى عام ١٩٩١ على المجالات التالية : المشروعات ، التربيية ، البيانات العملية ، المناورات ، التدريبات المشتركـة . والملاحظ ، بشكل عام ، أن النشاط التدريبى للقوات المسلحة المصرية استمر يعانى خلال العام المذكور من مجموعة من الصعوبات التقليدية ابرزها : انخفاض نسب الاستكمال ، والضعف النسبى فى المستوى الثقافى للافراد ، ومشكلات الحالة الادارية للوحدة ، وانخفاض معدلات تحديث الوسائل التدريبية فى القوات المسلحة .

واخيرا ، فقد اهتم التقرير الاستراتيجى العربى بمواصلة التركيز على سياسة الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ، والتى ترمى هذه القوات من خلالها إلى دعم باقى اجهزة الدولة باستغلال فائض القدرات المتاحة لديها ، لا سيما فى مجال دفع جهود التنمية الاقتصادية للدولة . وقد اهتم التقرير بتغطية النشاط المبذول فى هذا المجال طيلة الفترة ٨٧ ـ ١٩٩١ ، وبدا واضحا من خلال هذه التغطية أن جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة حرص على تصويب وتعديل المسار الذى ينتهجه بوصفه أحد أجهزة وزارة الدفاع ذات الطبيعة الاقتصادية الخاصة ، حيث اصبح أكثر حرصا على التركيز فى نشاطه على القيام بالمشروعات ذات الصبغة القومية ، والتى تنأى بالقوات المسلحة عن منافسة القطاعات المدنية ، علاوة على المشروعات التى تتقدم بطلبها الوزارات والهيئات ثقة منها فى دقة التنفيذ ومستوى الاداء . ومن هذا المنظور ، تتركز انشطة الخدمة الوطنية التى تقوم بها القوات المسلحة فى ثلاث أتجاهات : جهاز الخدمة الوطنية ، وحدات الخدمة الوطنية المتخصصة ، فائض الامكانات الفنية والبشرية والعلمية للقوات المسلحة . وبشكل عام فإن القوات المسلحة نجحت فى تقديم مساهمة متميزة فى مجال التنمية بمفهومها الشامل ، الا أن ظروف الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد قد قللت من قدرة القوات المسلحة على توسيع دائرة اسهاماتها فى مجال الخدمة الوطنية ، بالاضافة إلى وجود بعض الانشطة

المجراه فى هذا المجال التى تثير بعض التساؤلات حول مدى انطباقها مع مفهوم الخدمة الوطنية أو حول مدى رشاده الاسلوب الذى تدار به .

٤ ـ الاقتصاد المصرى

شهد عام ١٩٩١ إعلان انعطاف استراتيجي فى مجرى تطور الاقتصاد المصرى . وحددت اتفاقية المساندة Stand By-Arrangement بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى (للفترة من مايو ١٩٩١ حتى اكتوبر ١٩٩٢) إطار ومضمون هذا الانعطاف . ويكشف خطاب نوايا الحكومة إلى صندوق النقد الدولى فى أبريل ١٩٩١ عن غايات وسياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادى الليبرالى للأجل المتوسط بدءا من فترة الاتفاقية المذكورة .

وفى رصد تطورات ومتابعة قضايا الاقتصاد المصرى خلال عام ١٩٩١ ، نركز فى هذا القسم من التقرير على تحليل إشكاليات الإصلاح الاقتصادى الليبرالى فى إطار ماوصفناه بإعلان انعطاف استراتيجى فى مجرى تطور اقتصاد مصر .

ويتلخص جوهر هذا الانعطاف فى جذرية التحولات الاقتصادية الليبرالية ، التى سجل عام ١٩٩١ بداياتها ، فى اتجاهات ثلاثة ، هى : إطلاق آليات السوق فى تسيير الاقتصاد وتخصيص الموارد وتحديد الأسعار ، وتنفيذ برنامج واسع للتخصيصية Privitization فى قطاع الأعمال العام ، وتحرير القطاع الخارجى وخاصة بإطلاق حرية الاستيراد وتقويم الجنيه المصرى .

● ● ●

إن إجراءات الإصلاح وتطورات الاقتصاد خلال عام ١٩٩١ لاتسمح لنا بأكثر من الحديث عن « إعلان» و « بدايات » و « اتجاهات » ما أسميناه انعطافا استراتيجيا على طريق التحول الاقتصادى الليبرالى في مصر . بيد أن هذا الاستنتاج نرى صحته فى تقديرنا أن أوضاع الاقتصاد المصرى والمتغيرات العالمية والإقليمية لاتترك فرصة بديلة أو تفرض ثمنا باهظا . للتهرب من التوجه الأساسى نحو تنفيذ برنامج هذا التحول .

ولذا ، فان بؤرة الاهتمام هنا ، هى تحليل أهم إشكاليات التحول فى أتجاه الهدف الأساسى لبرنامج الاصلاح الليبرالى كما حددته وثيقة هامة لصندوق النقد الدولى مؤرخة ٢٦ ابريل ١٩٩١ حول اتفاقية المساندة مع الحكومة المصرية . وهذا الهدف ـ كما لخصته الوثيقة ـ هو « إقامة اقتصاد سوق حرة ذى توجه خارجي خلال الأجل المتوسط ، يشجع فيه نشاط القطاع الخاص بتوفير بيئة حرة ، تنافسية ، مستقرة ، مع نشاط لقطاع عا م متقلص يعمل فى بيئة تنافسية ومستقل عن التدخل الحكومى » .

● ● ●

النظام الدولى والاقليمى

القسم الأول :

التطورات الرئيسية فى السياسة الدولية

- تفكك الاتحاد السوفيتى وتداعياته الاستراتيجية .
- صعود الدور الأمريكى : المظاهر والمفارقات .
- التحولات الاستراتيجية فى العالم الغربى .
- الأمم المتحدة وتسوية الصراعات الإقليمية .

رؤية عامة :

سوف يسجل عام ١٩٩١ كأحد أبرز المنعطفات فى التاريخ السياسى للعالم بفضل حدثين كبيرين جاء أولهما فى مطلع العام ، وهو نجاح الحشد الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى هزيمة العراق عسكرياً وإجباره على الخروج من الكويت بعد سبعة أشهر من احتلالها . أما الثانى فتجلى خلال شهور العام وتبلور رسمياً فى نهاية العام بإلغاء الصيغة الفدرالية للاتحاد السوفيتى وحله ، وبذلك انتهت الدولة العظمى التى نافست الولايات المتحدة على قمة النظام الدولى طيلة أربعة عقود ونصف . وساهم الحدثان معاً فى إعادة هيكلة السياسة الدولية برمتها ، وإنطلاق مجموعة من العوامل التى تصوغ منظومة دولية جديدة من حيث الشكل والمضمون .

وقد اتخذت حرب الخليج كنموذج لعمل جماعى دولى ضد قوة إقليمية مزقت قواعد القانون الدولى ، وكدلالة على إنفراد الولايات المتحدة بالسطوة والنفوذ على قمة المنظومة الدولية ، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية الحالية ، وعلى زيادة مساحة الحركة الفاعلة للأمم المتحدة ، وخاصة فى مجال الأمن الجماعى . وبالفعل أسهمت حرب الخليج إسهاماً كبيرا فى تغيير مدركات قواعد العلاقات والتفاعلات الدولية ، مما أجبر عددا كبيرا من الدول والقوى الدولية على إعادة حساباتها تبعاً للنتائج المباشرة وغير المباشرة لحرب الخليج . غير أن دلالات الانتصار الأمريكى فى حرب الخليج لاتقتصر على أثر الردع الاستراتيجى الذى أسفرت عنه أمام احتمالات استخدام القوة من جانب قوى إقليمية . كما أنها قد لاتنصرف فى الحقيقة إلى توفر القوة المادية للتطبيق المنسجم والمتجانس للقانون الدولى وتمكين الأمم المتحدة من تجسيد مبادىء الأمن الجماعى وفقاً لهذا القانون ولميثاقها ذاته . هناك من الشكوك ما يحيط بالانسجام والنزاهة التى أستدعى بها دور الأمم المتحدة أو قواعد القانون الدولى لتبرير التدمير الشامل للقوة العسكرية للعراق . فالدوافع السياسية الصرفة - بغض النظر عن القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة - شكلت المحدد الحقيقى للموقف الأمريكى والغربى والدولى عامة ، من خرق العراق لقواعد القانون . ولاتقتصر هذه الدوافع على إجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وإنما تشمل هذه الدوافع توجيه رسالة عامة لدول العالم الثالث بخصوص حدود فرصتها فى تنمية قواها العسكرية ، واستخدامها ضد المصالح الغربية والمصالح الأمريكية بصفة خاصة ، أو حتى استخدام هذه القوة بصورة مستقلة عن إرادة القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة . وبمعنى أكثر شمولاً ، فإن نتائج حرب الخليج تنصرف فى الحقيقة إلى إعادة هيكلة علاقات القوة عالمياً ، وبالذات فيما بين دول العالم الثالث من ناحية ، والولايات المتحدة ، ومعها ماقد تتمكن من الفوز بولائه من الأقطاب الغربية الأخرى ، من ناحية ثانية وتعد عملية إعادة هيكلة علاقات القوة بين الاقطاب الكبرى فى المنظومة الدولية والقوى الفاعلة فى العالم الثالث أحد جوانب عملية أوسع بكثير ، وهى إعادة هيكلة علاقات القوة على الصعيد العالمى ويمثل انهيار الاتحاد السوفيتى والغاؤه فى النهاية أهم العوامل وراء هذه العملية الأخيرة . وعلى حين يمثل إلغاء الاتحاد السوفيتى وانهياره كقطب مواجه للولايات المتحدة والغرب عموماً نهاية لحقبة كاملة من التفاعلات الدولية ، وهى الحقبة الى أطلق عليها مصطلح القطبية الثنائية ، فإنه لا يمثل سوى بداية لحقبة جديدة يتم فى سياقها تبلور منظومة دولية جديدة .

ويختلف المراقبون والمحللون السياسيون حول توصيف النمط الجوهرى لعلاقات القوة المميزة للحقبة الجديدة من تطور المنظومة الدولية . فهناك فريق يؤكد انفراد الولايات المتحدة بالقيادة ويكمن خلف هذا التصور

إفتراض قدرة الولايات المتحدة والمراكز الكبرى الأخرى للقوة على تحجيم المنافسات فيما بينهما بما يؤدى إلى صعود هيكل هرمى للقوة ، تعد فيه الولايات المتحدة قطباً وحيداً . وهناك فريق آخر يرى أن المنظومة الدولية تتجه إلى الانشقاق إلى ثلاث كتل كبيرة هى : الولايات المتحدة ، وأوربا الموحدة بقيادة ألمانيا الكبرى ، واليابان . ويكمن خلف هذا التصور إفتراض مؤداه أن استمرار التعاون فيما بين هذه الأقطاب الثلاثة الكبرى لايكاد يخفى التناقضات فيما بينها ، وميلها للاستقلال عن بعضها البعض ، والتوسع المتوازى لكل منها فى الهوامش الاقليمية أو القارية التى تمثل إمتداداتها الجغرافية .

ومن المفيد أن نقرأ التطورات الكبرى فى النظام الدولى على ضوء المناظرة بين هذين الفريقين وهذا هو ما يقوم به بالفعل معظم المحللين والمراقبين للساحة الدولية . غير أن القراءة اليومية للأحداث والتطورات على ضوء هذه المناظرة قد اتسمت بسيادة ثنائية الأدلة . فالفريق الأول الذى يؤكد واحدية القطبية يركز على الأحداث والتفاعلات السياسية التى يظهر من معظمها الصعود الصاروخى للدور والنفوذ الأمريكى . والفريق الثانى الذى يؤكد وجود نزعة لتعددية القطبية ، يشير بصفة خاصة إلى المؤشرات الاقتصادية أساساً . وتبدو هذه الثنائية زائفةإلى حد بعيد .

وإذا كان من الصعب أن نحسم أوجه الحقيقة فى المناظرة حول القطبية فى المنظومة الدولية ، فإننا لانستطيع أن نكتفى بالحديث العام والمبهم عن مرحلة إنتقالية تشهد إختلاطاً بين مؤشرات متعارضة . فمن الضرورى أن نستشرف طبيعة المنظومة الدولية التى فى طريقها إلى التبلور بدءاً من رصد التطورات الانتقالية التى تتم بالفعل ، فى مجالات متعددة .

وتفرض التطورات فى مجال إعادة صياغة الجغرافيا السياسية لأوربا وشمال آسيا بتأثير انهيار الاتحاد السوفيتى كقوة قارية ثقيلة نفسها على مساحة السياسة الدولية . غير ان هذه التطورات ليست المجال الوحيد للتناقضات والتحولات المميزة للحقبة الانتقالية الراهنة . فالى جانب تحولات الجغرافيا السياسية ، هناك عملية تعديل لولاءات أو التوجهات الاستراتيجية للقوى الاقليمية والعالمية المؤثرة . ومن المفيد أن نرصد بدقة فى هذا المجال الجدل المثير حول مستقبل حلف شمال الأطلنطى باعتباره الرابطة الاستراتيجية التى لحمت أوروبا فى علاقة تبعية مع الولايات المتحدة . ومن المفيد فى هذا السياق أن نستكشف دلالات النمو التراكمى للدور والقوة العسكرية لليابان ، وأن نتابع تطورات مشروع أوروبا ١٩٩٢ كأساس موضوعى لوحدة واستقلال أوروبا . وإذا كان انهيار الاتحاد السوفيتى قد طرح إمكانيات كبيرة لإعادة صياغة الجغرافيا السياسية لشرق أوروبا وشمال وغرب آسيا ، فإنه قد حتم أيضاً عملية تعديل للتوجهات الاستراتيجية للقوى الاقليميةوالدولية . وتظهر هذه العملية على نحو جلى فى سلسلة التسويات الدبلوماسية للصراعات الأقليمية الكبرى التى زعزعت استقرار توازنات عصر القطبية الثنائية وخاصة فى جنوب شرق أسيا . ويبدو أن عملية التعديل هذه تترافق مع - أو تعبر عن نفسها أحياناً فى شكل - روابط تجارية وإقتصادية وتجمعات إقليمية جديدة .

ومن هذا المنظور فسوف نتناول تطورات السياسة الدولية خلال عام ١٩٩١ بالتركيز على أربعة مجالات رئيسية وهى كالآتى :

* إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية بتأثير انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى . ولاشك أن مشكلة وراثة الاتحاد السوفيتى هى أهم مظاهر عملية إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لهذا الامتداد الأوروبى الآسيوى الكبير . ولذلك فإنها تحتاج لمعالجة مستقلة فى الحدود التى طرحت بها هذه المشكلة خلال عام ١٩٩١ . غير ان هذه المشكلة ليست المظهر الوحيد . فقد كان الاتحاد السوفيتى يوفر رابطة جغرافية سياسية بين القارتين الأوروبية والآسيوية . وبتفكك هذه الرابطة لايحدث فقط انفصال جغرافى سياسى ، وحضارى بين القارتين . ذلك أن هذا الانفصال يفرض على قائمة الأعمال عملية إعادة « ربط » أقاليم الاتحاد السوفيتى وجمهورياته بهياكل ونظم إقليمية بديلة . ولاشك ان قائمة الأعمال هذه هى محل اهتمام وفير من جانب القوى الاقليمية الآسيوية ، والأوروبية . وهى كذلك ليست بعيدة الصلة عن تصور الولايات المتحدة لمصالحها العالمية ، وخاصة مصلحتها فى تأكيد ذاتها باعتبارها القوة العالمية الأولى ، وهو الأمر الذى يعنى تأكيد مرجعيتها فى نهاية المطاف فيما يتصل بطبيعة الروابط والترتيب الجديدة فى القارتين الأوروبية والآسيوية .
* وهناك مظهر ثالث لعملية إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية بتأثير انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى وهى انفجار وتفكك يوغسلافيا . فمن الممكن أن نتصور وحدة يوغسلافيا باعتبارها احدى نتائج التوازنات الدولية وخاصة بين الاتحاد السوفيتى والغرب عموما فى الساحة الاوروبية . وباختفاء الاتحاد السوفيتى تضمحل هذه التوازنات

وتختفى الوظيفة اللاحمة لقوة مركزية كبرى ، مما يسفر عن عملية إعادة ترتيب واسعة النطاق للجغرافيا السياسية للمناطق « الرخوة » بين الاتحاد السوفيتى السابق والكتلة الاستراتيجية الأوروبية ومن المرجح أن يكون تفكك يوغسلافيا مجدداً نموذجا واحداً لعملية إعادة الترتيب

الجغرافى السياسى لهذه المنطقة الرخوة . وقد يعقبها عمليات تفكك وإعادة تسكين القوميات والجماعات العرقية / للثقافية من النطاق الراهن لدول شرق ووسط وجنوب أوروبا إلى نطاق جديد . وهذه العملية هى بطبيعتها عملية صراعية تعكس التبدلات فى مراكز القوى لا بين أوروبا الغربية ككل وغيرها من الكتل الدولية فحسب بل وداخل أوروبا الغربية ذاتها .

إعادة صياغة الرابطة الثلاثية بين أمريكا وأوروبا الغربية واليابان . ويمكننا أن نؤكد أن مصير العالم سوف يتوقف على اتجاهات إعادة صياغة هذه الرابطة . وقد انتظمت هذه الرابطة فى صورة تحالف ثلاثى بين مراكز القوة الثلاثة المؤثرة فى السياسة الدولية باعتبارها العالم الحر تحت تأثير أوضاع الحرب الباردة . ومال هذا التحالف إلى أن يتخذ لا صيغة استراتيجية فحسب ، بل وصيغة حضارية أيضاً . فأطلق على هذا التحالف تعبير الغرب بالرغم من أن اليابان ليست جغرافيا بلدا غربياً . وبنهاية الحرب الباردة وصعود المنافسات التجارية واتجاه تلك المراكز إلى البحث عن تعبيرات حضارية وثقافية جديدة عن نفسها ، من المحتمل أن يتعرض هذا التحالف للتصدع .

ويتوقف مصير هذا التحالف الثلاثى فى الحقبة الانتقالية الراهنة على اعتبارات كثيرة . غير أننا سوف نتوقف أمام ثلاثة مظاهر رئيسية هى : صعود الدور السياسى للولايات المتحدة ، وتطورات مشروع أوروبا ١٩٩٢ ، والنمو البطيء للقوة العسكرية اليابانية . ففى داخل كل من هذه المظاهر محددات قد تكشف عن عوامل التفكك أو عن عوامل إرتباط جديد أقوى ومختلفاً . وكذا ، فإن مصير هذا التحالف هو فى الوقت الراهن موضوع لمفاوضات مثيرة . وربما يكون التفاوض حول وضع تصور جديد لدور حلف الأطلنطى وهيكله هو أهم المحددات لمستقبل الجانب الاستراتيجى من التحالف . أما التفاوض حول مصير نظام التجارة الدولية فى إطار الدورة الحالية المعروفة باسم دورة أورجواى لمنظمة الجات ، فهو أهم المحددات لمستقبل الجانب الاقتصادى من هذا التحالف .

* وأخيرا فسوف نتناول بسرعة تأثير التنقلات فى مراكز القوى بتأثير نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى على التطور الراهن لمنظمة الأمم المتحدة . والأرجح أن كامل انعكاسات الأوضاع السياسية الدولية المتغيرة على هذه المنظمة لن يتضح قبل بعض الوقت . غير أنه من المفيد أن نوصف المدى الذى تم فيه بالفعل التأثير على الأدوار المحتملة للأمم المتحدة والتوجهات المرجحة لعملها فى المستقبل المباشر . وفى هذا السياق سوف نتناول بسرعة المناظرات الساخنة الخاصة بالاطر القانونية والفلسفية فى مقابل الأطر السياسية الصرفه للتغير الذى لحق بأداء هذه النظم الدولية ، تاركين التحليل المفصل لهذه المناظرات للتقرير المقبل .

أولا : تفكك الاتحاد السوفيتى وتداعياته الاستراتيجية

لايعد تفكك الاتحاد السوفيتى حدثا بارزا وحسب ، بل الحدث الابرز فى نصف القرن الحالى ، فبعد تجربة سبعين عاما من تطبيق مفاهيم وافكار سياسية وصفت بالاشتراكية ، وربطت بالنظرية الماركسية وبالصراع مع الغرب وبقيادة الطبقة العاملة وطليعية الحزب الشيوعى فى التغيير والتطوير وغير ذلك من الافكار والسياسات ، انهار البناء السوفيتى تحت وطأة افكار الاصلاح والعلانية والابتعاد التدريجى عن الافكار اللينينية والسياسات التقليدية التى ارتبطت بالتجربة طوال السبعين عاما الماضية .

وما حدث طوال العام وانتهى الى اختفاء الصيغة الفيدرالية لم يكن فى واقع الامر الا استمرارا لاتجاه سابق اصاب كافة تجارب التطبيق الاشتراكى فى بلدان اوربا الشرقية ، وهو الاتجاه الذى دفع بتلك البلدان إلى التخلى التام عن تجربتها السابقة فى الحكم والدخول المندفع الى مسار التحول الرأسمالى والتعددية السياسية . والواقع ان خبرة التفكك السوفيتى وما انبثق عنها من خريطة سياسية واستراتيجية جديدة فى وسط آسيا والبلقان ، تثير الكثير من الدلالات . فعلى سبيل المثال هناك العلاقة بين الاعباء الخارجية التى يفترضها دور الدول العظمى وبين التماسك الداخلى عرقيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وكيف ان الاولى لا تستقيم دون ان تساندها الثانية . وهناك العلاقة بين القوميات والاقليات العرقية وكيف ان الافتقاد الى اسس صحيحة لدمج تلك القوميات والاقليات فى اطار اوسع يظل دائما سببا فى التفكك والانفصال . وهناك ايضا دور العوامل الدينية ، التوازن فى السياسات ، ودور النظرية الماركسية والشروحات التى اتت عليها من قبل ساسة ومنظرين اخرين ، ودور الحزب ومدى تحوله إلى بيروقراطية جامدة وليس إلى إطار حركى يدفع إلى التغيير ويعبر عن مصالح الطبقة او مجموع الافراد الذين ينضمون تحته . ولايمكن الحديث عن التفكك السوفيتى دون الاشارة إلى العوامل الخارجية ، والتى تمثلت فى دفع الاتحاد السوفيتى إلى سباق تسلح وصراعات اقليمية ومنافسة تكنولوجية لم يقدر البناء الداخلى السوفيتى سابقا على اللحاق بها او مواكبة تغيراتها المذهلة . ومن ثم لعبت الدور الاكبر فى دفع القيادة السوفيتية إلى التحلل من التزاماتها الخارجية والانتهاء إلى قبول العودة الى صفوف الدول التابعة .

وتشير الملاحظة السابقة الحديث عن نتائج تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار الاشتراكية فى جمهورياته . والواقع أنه يمكننا حصر هذه الآثار فى فئات ثلاث ، وهى بإيجاز كالتالى :

أولا : إحداث تغيير حاسم فى الحقل الثقافى والايديولوجى العالمى : فلم يكن الاتحاد السوفيتى تجسيداً لقوة عظمى فحسب ، بل ولأيديولوجية عالمية كانت قادرة لحقبة طويلة على مخاطبة جوانب معينة من كل الأنظمة الثقافية الكبرى فى العالم ، أيضاً . ويعنى انهيار الاشتراكية والشيوعية فى الدولة الأم لها تعويضا لمصداقيتها . ومع ذلك فقد تثار تساؤلات هامة فى هذا الصدد مثل : هل يعنى سقوط الصيغة السوفيتية أن الاشتراكية نفسها كنسق من الأفكار والقيم قد دفنت إلى الأبد وهل يعنى ذلك انتصاراً كاملاً للرأسمالية ؟ . وهل يعنى ذلك نهاية التاريخ الواقع ؟ أن الاجابة على هذه التساؤلات ينطوى على مصالح سياسية مباشرة مثلما ينطوى على اجتهاد فلسفى ومن الصعب بالتالى أن نقبل بحكم نهائى مسبق ، وإلا حكمنا على الفكر الانسانى بالجمود .

على أنه مهما كانت الاجابة على هذه التساؤلات . فإن النتيجة المباشرة التى نستطيع أن نخرج بها باطمئنان هى أن الحقبة الراهنة من التطور العالمى تشهد تغييراً حاسماً فى الحقل الثقافى والايديولوجية الذى يعد مجالا جوهرياً للتعاملات الدولية .إذ تختفى الاشتراكية باعتبارها تحدياً مباشراً وداهما لهمينه الثقافة السياسية الغربية . وتبرز تحديات أخرى .

ثانيا : إحداث تغيير حاسم فى توزيع وعلاقات القوة فى

العالم . ولاينطوى هذا القول على المعنى المباشر لانهيار الاتحاد السوفيتى كقوة مقابلة للولايات المتحدة فحسب ، بل إنه يتضمن كذلك ظهور علاقات قوة جديدة فيما بين المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، وفيما بينها مجتمعة والعالم الثالث . كما ينطوى هذا القول أيضا على بروز معضلات مؤسسية جديدة بصدد تنظيم علاقات القوة فيما بين هذه المراكز ، وبينها وبين الأطراف ، وكذلك فيما بين النظام الدولى والأنظمة الاقليمية المختلفة فى العالم .

على أن هذا الجانب لايعد جديداً بالقياس إلى حقيقة أن القوة السوفيتية كانت تنهار بالفعل منذ فترة طويلة ، وأن هذا الانهيار تسارع بشدة مع تولى الرئيس جورباتشوف للحكم فى الاتحاد السوفيتى المنحل . وبالتالى ، فإن الجديد حقاً يتمثل فى التداعيات الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية لحل وتفكك الاتحاد السوفيتى .

ثالثا : إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لأوربا الشرقية ووسط آسيا : ونود أن نلفت النظر هنا إلى أن التداعيات الجغرافية السياسية للانهيار السوفيتى تنشأ عن سببين : الأول : بسبب مباشر ، وينصرف إلى إعادة تسكين جمهوريات الاتحاد السوفيتى فى روابط جغرافية وسياسية اقليمية جديدة . أما السبب الثانى فيحظى بقدر أقل من الاهتمام بحكم أنه غير مباشر ، وأن مظاهره ونتائجه قد لاتكون بالضرورة مقصودة ولكنها أصبحت تفرض فرضا على قائمة الاهتمامات الأوروبية والآسيوية والدولية عموما . ونعنى بذلك التغييرات الجغرافية السياسية الناشئة عن اهتزاز التوازنات الاستراتيجية فى أوربا بصورة خاصة . وهى التوازنات التى مكنت أوروبا عموماً أو أوروبا الشرقية والجنوبية خاصة من الحصول على حقبة استقرار طويلة . ويتركز الاهتمام هنا على استقرار نظام الدول state system فى تلك المنطقة والذى ظهر مع نتائج الحرب العالمية الثانية . ويرجع الفضل الأساسى فى هذا الاستقرار إلى القوة العسكرية السوفيتية الضخمة ، التى أغلق مع بروزها الهائل منذ نهاية الحرب الثانية باب البحث فى إمكانية تعديل الحدود واعادة تسكين الجماعات القومية المختلفة بين الدول . فإذا كان الردع النووى الثقيل قد جعل الحرب الشاملة مستحيلة فى أوربا ، فإن استحالة هذه الحرب ذاتها ، على المسرح الأوروبى ، قد مثل حقيقة جوهرية ظللت ودعمت الوضع القائم فى أوربا الشرقية ، وهو الأمر الذى اعترفت به الدول الغربية بدورها فى ميثاق هلسنكى لعام ١٩٧٥ . ومن هذا المنظور فقد كان للقوة العسكرية السوفيتية الضخمة دور مشهود فى دعم استقرار أوروبا ، وخاصة أوروبا الشرقية والوسطى حيث مثل الغليان القومى والفوضى العنيفة لحركة القوميات المتصارعة قاعدة عدم الاستقرار التى أفضت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية إضافة إلى سلاسل لم تنته طوال عشرة قرون من الحروب الاقليمية الصغيرة إلا مع بروز التوازن العسكرى بين الاتحاد السوفيتى والغرب . أى أن الاتحاد السوفيتى قد مثل قوة جاذبة مركزيةForce فى الساحة الأوروبية عموماً ، وساحة أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية بأعتبارها البؤرة المتفجرة لمستودع هائل للقوميات المتصارعة ، على نحو خاص .

باحتضار هذه القوة الجاذبة المركزية ، من المرجح أن تنقلت القوة الطاردة المركزية Centrifugal Forces التى تتركز حول المسألة القومية ، بما يؤدى إلى تمزقات كثيرة فى أكثر من دولة واحدة من دول شرق ووسط وجنوب أوروبا . وبذلك يفتح من جديد ملف المطالب القومية المتعارضة التى تبدأ بالانفصال فى شكل دول مستقلة ، مروراً بإعادة ضم مناطق معينة إلى دول أخرى ، أو مطالبة هذه الدول بمناطق فى دول أخرى .

وفى أكثر الحالات قد لاتكون هناك قاعدة قانونية أو سياسية صالحة للتطبيق بهدف إيجاد حل سلمى للصراعات القومية داخل دول أوربا الشرقية والوسطى والجنوبية أو فيما بينها . وربما تصبح القاعدة الوحيدة المتوقع تطبيقها هى علاقات القوة المادية ، وما قد تسفر عنه الصراعات من تحالفات دولية لابد أن تمتد إلى دول أوروبا الغربية . وفى هذا السياق لن يمكننا النظر إلى مجموعة دول أوروبا الغربية التى تناضل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ثم السياسية فيما بينها كوسيط متآلف ، ذلك أن صراع القوميات المعقد فى هذه المنطقة الحساسة قد يمزق نسيج التوازنات الدقيقة داخل أوروبا الغربية ذاتها . وهنا تبرز المخاوف العميقة من جانب معظم دول أوروبا الغربية من إحياء النزعة الامبراطورية الجرمانية . إننا لانستطيع أن نؤكد احتمال عودة نمط السياسات التقليدية فى أوروبا بتأثير عواصف التناقضات والصراعات القومية فى أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية . غير أننا لا نستطيع إلا أن نلمح إمكانية كبيرة لذلك فى المستقبل الوسيط .

وتمثل حالة يوغسلافيا مقدمة طليعية لنتائج إنهيار التوازنات التى حققت استقرار أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية منذ الحرب العالمية الثانية ومن المؤكد تقريباً أن تتلوها حالات أخرى . ومن المثير هنا أن نتعرف على الآليات التى يتم عن طريقها البحث فى أساليب التحكم فى هذه الصراعات أو الفشل فى ايجاد هذه الأساليب خاصة من جانب أوروبا الغربية التى تبقى القوة الجاذبة المركزية الرئيسية والقادرة على ضبط إيقاع عملية إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية فى أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية . وبالتالى فسوف نبحث أيضاً حالة تفكك يوغسلافيا والحرب الأهلية التى دارت خلال عام ١٩٩١ هناك .

ومن هنا سوف ينقسم هذا العرض للنتائج الجغرافية السياسية لانهيار الاتحاد السوفيتي إلى قسمين : الأول يعرض لعملية تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي ذاته ، والثاني يعرض لعملية تفكيك يوغسلافيا كمقدمة لعملية انهيار محتملة لنظام الدولة في أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية .

١ - تفكك الدولة السوفيتية ، العوامل والمسار :

شهد نهاية العام تفكك الاتحاد السوفيتي كدولة فيدرالية مترامية الاطراف عبر قارتي آسيا واوروبا . واختفى اسم الاتحاد السوفيتي ، تاركا وراءه اثنتي عشرة جمهورية اتحادية مستقلة لم تستقر بعد على نمط محدد يحكم علاقاتها وتعاملاتها فيما بينها ومع العالم الخارجي .

والواقع ان نهاية الاتحاد السوفيتي جاءت محصلة لمجموعة من التطورات التي أخذت تتحسس طريقها منذ مجيء اخر رئيس سوفيتي إلى السلطة في مارس ١٩٨٥ وطرح برنامجه للتغيير والاصلاح والذي أدى إلى مجموعة من التداعيات قادت مع نهاية العام ١٩٩١ إلى تفكك الهياكل الاتحادية للدولة .

أ - البيريسترويكا وبداية عملية التفكك :

بدأت عملية تفكك الاتحاد السوفيتي مع تولي ميخائيل جورباتشوف - آخر رئيس للاتحاد - مقاليد السلطة في مارس ١٩٨٥ ، اذ سرعان ما تم الاعلان عن سياسة للاصلاح والتغيير اطلق عليها « بيريسترويكا » أو « اعادة البناء » حيث تم اعتماد هذا المصطلح كاستراتيجية جديدة للبلاد في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ابريل ١٩٨٥ . ورأى جورباتشوف ان عملية اعادة البناء تستمد مبادئها من اعمال وتراث الاشتراكية وتمتد إلى كافة المجالات الداخلية والخارجية .

على الصعيد الداخلي كانت تعني - نظريا - تجديد دقيق لكافة جوانب الحياة السوفيتية لاعطاء الاشتراكية اكثر الاشكال تقدمية في التنظيم الاجتماعي واضفاء الطابع الانساني على الجوانب الاساسية للنظام في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فاعادة البناء جاءت كضرورة ملحة من اجل انقاذ الاتحاد السوفيتي من ازماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي عانت منها البلاد وأدت إلى الركود في مطلع الثمانينات .

وأدى طرح جورباتشوف لبرنامج التغيير واعادة البناء إلى اتجاه الشعوب السوفيتية ذات الاعراق المختلفة للتعبير عن مطالبها الخاصة بضرورة التراجع عن الاثار المترتبة على سياسات ستالين في مرحلة ما قبل واثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، حيث كان ستالين قد اتخذ عدة سياسات أدت إلى حدوث اختلاط وتداخل بين القوميات المختلفة دون تحقيق انصهارها ، اذ حافظت كل قومية على تميزها وذاتيتها ، كما أدى الضم القسري لبعض الجمهوريات الصغيرة ذات القوميات والاعراق المختلفة إلى تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي . ومن هنا برزت المطالب القومية سواء بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي (جمهوريات البلطيق) ، أو المساواة الاقتصادية والاجتماعية (جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية) ، أو العودة الاقليمية للوطن الأم (اقليم ناجورنو - كاراباخ) أو العودة الديموجرافية للوطن الام (التتار ، الالمان والترك) .

ومن هنا يمكن القول ان بيريسترويكا جورباتشوف ، كانت بمثابة رياح عاتية ازالت الرماد واظهرت جمرات النار التي تكمن تحت السطح ، فاشتعلت عديد من بؤر التوتر القومي نشير اليها كما يلي : -

□ جمهوريات البلطيق :

تضم منطقة البلطيق ثلاث جمهوريات هي استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا ، وتبلغ مساحتها مجتمعة نحو ١٧٥ ألف كيلو متر مربع أو اقل من ١٪ من مساحة الاتحاد السوفيتي ، ويبلغ عدد سكانها نحو ثمانية ملايين نسمة أو أقل من ٣٪ من سكان الاتحاد . وكانت هذه الجمهوريات مستقلة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الى ان اقدم الاتحاد السوفيتي على ضمها اثناء الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاق سري بين ستالين وهتلر في ٢٢ أغسطس عام ١٩٣٩ .

واستمرت هذه الجمهوريات كجمهوريات اتحادية سوفيتية دون مشاكل خطيرة نظرا لبطش ستالين وخلفائه في التعامل مع أي حركة انفصالية أو حتى معارضة وما ان جاء جورباتشوف وطرح برنامجه الذي تعهد فيه بعدم استخدام القمع في التعامل مع مطالب الشعوب ، حتى بدأت هذه الجمهوريات في المطالبة بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي والعودة الى الوضع الذي كان سائدا قبل الضم عام ١٩٤٠ .

وبدأت المطالب الانفصالية بتشكيل جماعات واتحادات وحركات تطالب بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي على أساس أن ضم هذه الجمهوريات للاتحاد جاء قسرا ودون استفتاء شعوبها . وشيئا فشيئا بدأت قيادات هذه الجمهوريات في التجاوب مع المطالب الشعبية وابتداء من عام ١٩٨٨ أخذت برلمانات هذه الجمهوريات في اصدار اعلانات « السيادة على أراضيها والحق في الاعتراض على أي قانون يصدر في الاتحاد السوفيتي » مؤكدة الحاجة الى السيطرة على أراضيها .

وبعد ذلك اتجهت جمهوريات البلطيق لإتخاذ اجراءات عملية لتأكيد استقلالها ، فأصدر برلمان ليتوانيا اعلانا بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتي في ١١ مارس ١٩٩٠ ثم اصدر برلمانا استونيا ولاتفيا نفس القرار في ١٩ مايو ١٩٩٠ واتجه قادة الجمهوريات الثلاث الى تنسيق تحركاتهم فأعلنوا في ١١ مايو ١٩٩٠ قيام تعاون اقتصادي وثيق فيما بينهم تمهيدا لانشاء سوق مشتركة بين الجمهوريات الثلاث عام ١٩٩٣ ، ووقع رؤساء الجمهوريات الثلاث اتفاقا يقضي بتشكيل جبهة واحدة تهدف إلى التغلب على مقاومة موسكو لمساعيهم في الاستقلال ، وإحياء التحالف السياسي الذي كان قائما فيما بينهم في اطار مجلس البلطيق الذي تأسس عام ١٩٣٤ عندما كانت الجمهوريات مستقلة .

وفي هذا الاطار اتسم نهج السلطات المركزية في موسكو في التعامل مع الاتجاهات الانفصالية لدى جمهوريات البلطيق ، بالدعوة الى الحوار واجراء استفتاء حول الانفصال كما ينص القانون السوفيتي . وعندما اصرت ليتوانيا على المضي قدما في تحقيق الاستقلال التام ، اتجهت العاصمة الى فرض عقوبات اقتصادية لاجبارها على التراجع عن قرار الاستقلال . واكد جورباتشوف استحالة اللجوء الى القوة للتعامل مع المطالب الانفصالية . ونجحت الضغوط الاقتصادية ، مع حد أدنى من استخدام القوة في تحجيم الاندفاع نحو الاستقلال . حيث اعلنت ليتوانيا تجميد قرار الاستقلال انتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات مع الكرملين .

وهنا اتجهت جمهوريات البلطيق الى اجراء استفتاء عام حول الاستقلال ، فأيد ذلك ٩٠٪ من سكان ليتوانيا في الاستفتاء الذي جرى في فبراير ١٩٩١ ، كما أيد ٧٩٪ من سكان استونيا و٧٧٪ من سكان لاتفيا الانفصال عن الاتحاد السوفيتي في الاستفتاء الذي جرى في الجمهوريتين في ٣ مارس ١٩٩١ . كما رفضت الجمهوريات الثلاث المشاركة في الاستفتاء العام الذي اجراه جورباتشوف في ١٧ مارس ١٩٩١ حول مستقبل الاتحاد . واستغلت جمهوريات البلطيق الانقلاب الفاشل ضد جورباتشوف في ١٩ اغسطس لتؤكد موقفها المطالب بالاستقلال ، حيث رفضت الجمهوريات الثلاث الاعتراف بلجنة الطوارىء التي قامت بالانقلاب . وفي ٢٥ اغسطس - وبعد فشل الانقلاب - أقر جورباتشوف بحق الجمهوريات الثلاث في الافصال عن الاتحاد السوفيتي ، وهو ما تم الاعتراف به رسميا في ٩ سبتمبر ١٩٩١ ، وبذلك اصبحت جمهوريات البلطيق الثلاث جمهوريات مستقلة وتقلص عدد الجمهوريات الاتحادية السوفيتية الى اثنتى عشرة جمهورية .

جمهوريات آسيا الوسطى :

تعاني جمهوريات آسيا الوسطى الخمس ـ كازاخستان ، قرقيزيا ، اوزيكستان ، طاجيكستان ، وتركمانستان ـ من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة بباقي جمهوريات الاتحاد السوفيتي . وعلى الرغم من ذلك ، كانت هذه الجمهوريات ـ ومازالت ـ من أبرز

جدول رقم (١)
الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي

الجمهورية	المساحة (كم ٢)	٪ من مساحة الاتحاد السوفيتي	عدد السكان (مليون نسمة)	٪من سكان الاتحاد السوفيتي
كازاخستان	٢,٧١٧,٣٠٠	١٢,٥	١٦,٥٣٨	٥,٨
تركمانستان	٤٤٨,١٠٠	٢,٢	٣,٥٣٨	١,٢
اوزبكستان	٤٤٧,٤٠٠	٢,١	١٩,٩٠٦	٧
قرقيزيا	١٩٨,٥٠٠	٠,٩	٤,٢٩١	١,٥
طاجيكستان	١٤٣,١٠٠	٠,٨	٥,١١٢	١,٨
اذربيجان	٨٦,٦٠٠	٠,٥	٧,٠٢٩	٢,٤
الاجمالي	٤,٠٨١,٠٠٠	١٨,٣	٥٦,٤١٤,٠٠٠	١٩,٧

الجمهوريات الاتحادية المطالبة باستمرار الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية ، ووضح ذلك فى تصويت أكثر من ٩٠ ٪ من ناخبى هذه الجمهوريات لصالح بقاء الاتحاد وذلك فى الاستفتاء العام الذى جرى فى ١٧ مارس ١٩٩١ . وشاركت الجمهوريات الخمس بالإضافة إلى أذربيجان فى صياغة المعاهدة الاتحادية الجديدة التى دعا إليها جورباتشوف والتى كان مزمعا توقيعها فى ٢٠ أغسطس أى قبيل الانقلاب بيوم واحد .

وفى أعقاب فشل الإنقلاب أعلنت ثلاث من هذه الجمهوريات استقلالها عن الاتحاد السوفيتى وهى أوزربكستان وأذربيجان وقرقيزيا ، والواقع أن هذه الإعلانات جاءت فى محاولة للتجاوب مع التحولات الجارية وبهدف تغيير صيغة الاتحاد وليس الخروج الفعلى والاستقلال عن الاتحاد السوفيتى ، وهو ما أكده رئيس أوزربكستان إسلام كيريموف بقوله « .. إن قرار الاستقلال لا يعنى أن أوزبكستان ترفض بصورة نهائية توقيع معاهدة اتحادية جديدة مع جورباتشوف ، وإنما لا بد من تحويل الاتحاد السوفيتى إلى كونفيدرالية . كما أن هذه الجمهوريات أعربت عن تخوفها من تزايد نفوذ روسيا الاتحادية وإعادة بروز الروح القيصرية من جديد بعد تهديد الرئيس الروسى بوريس يلتسين بإعادة رسم الحدود مع الجمهوريات التى ستخرج عن الاتحاد . وقد عبر عن هذه المخاوف رئيس أوزربكستان « إن الدور المميز لروسيا فى قمع الانقلاب لا يعطيها الحق فى أن تمنح نفسها دورا قياديا فى الاتحاد وتجعلها فوق باقى الجمهوريات » . ودخلت الجمهوريات الست فى إطار الكومنولث الجديد .

ب - الابعاد السياسية للأزمة السوفيتية :

منذ أن جاء ميخائيل جورباتشوف الى قمة هرم السلطة فى مارس ١٩٨٥ ، وطرح برنامجه للتغيير واعادة البناء ، ادرك ان استمراره فى السلطة ، ودفع برنامجه إلى الامام يعتمدان بالاساس على تدشين صيغة توازنية بين الجناحين المحافظ والراديكالى . فالأول يعارض برنامج جورباتشوف ويراه خروجا على الماركسية اللينينية ، أما الثانى فيرى ان البرنامج غير كاف ويسير بوتيرة بطيئة ، ومن ثم طالب بتسريع وتيرة التغيير والتعجيل بإعادة بناء الاتحاد السوفيتى على النمط الغربى . ومن خلال مراعاة التوازن الدقيق بين هذين الجناحين تمكن جورباتشوف من تمرير العديد من التغييرات المطلوبة . وفى هذا الاطار حرص على عدم المساس بأى من الجناحين بشكل يخل بهذا التوازن . فقد ادرك جورباتشوف منذ البداية ان الاجهاز المبكر على الجناح المحافظ سوف يقود إلى مواجهة مفتوحة وربما إلى حرب أهلية فى البلاد نظرا لسيطرة انصار هذا الجناح على المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات ووزارة الداخلية . كما ادرك ان القضاء على نفوذ الجناح المحافظ سوف يعظم من مطالب الجناح الليبرالى بتسريع وتيرة التغيير واتمام التحول إلى النمط الليبرالى . ومن ناحية اخرى ادرك جورباتشوف اهمية الحفاظ على الجناح الليبرالى لموازنة نفوذ الجناح المحافظ ولممارسة الضغوط على هذا الجناح حتى يسلم ببرنامج الجناح المعتدل الذى يقوده جورباتشوف . ووفقا لهذه الصيغة استمر جورباتشوف فى ادارة الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى دون حدوث ازمات كبرى على مستوى النخبة .

(١) اختلال التوازن والانقلاب الفاشل :

تمكن جورباتشوف من ادخال التغييرات على كافة المستويات بوتيرة هادئة من خلال نجاحه فى الموازنة بين نفوذ الجناحين المحافظ والراديكالى ، الا ان هذه الصيغة التوازنية الدقيقة سرعان ما اختلت للعديد من الاخطاء التى وقع فيها جورباتشوف على الصعيدين الخارجى والداخلى الأمر الذى أدى فى النهاية إلى الانقلاب الفاشل الذى وقع فى ١٩ أغسطس ١٩٩١ والذى شكل بداية النهاية للاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية . فالانقلاب الفاشل جاء وليد النمط اللامتكافىء الذى ارتضاه جورباتشوف فى علاقات موسكو بواشنطن . كما جاء كرد فعل رافض لما رآه تفكيكاً للدولة السوفيتية وفقا للمعاهدة الاتحادية الجديدة التى كان مقررا توقيعها فى اليوم التالى .

* على الصعيد الخارجى :

أدت ادارة جورباتشوف لعلاقات موسكو الخارجية - لا سيما مع الولايات المتحدة - إلى دفع موسكو لتقديم تنازلات ضخمة فى الوقت الذى كان فيه الاسلوب الامريكى فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى ، اقرب إلى ادارة نظام دولى أحادى القطبية ، أى التعامل من منطلق الهيمنة الامريكية على النظام الدولى . ومن هنا كان التعامل مع موسكو باعتبارها دولة من الدرجة الثانية . وبرز ذلك فى قضيتى الحد من التسلح وتقديم المساعدات لموسكو .

فعلى صعيد الحد من التسلح ، حرصت الولايات المتحدة على إبرام الاتفاقات الخاصة بالحد من الاسلحة التقليدية فى أوروبا والاسلحة الاستراتيجية ، بشكل دفع موسكو إلى الاستجابة لكافة المطالب الامريكية . هذا فى الوقت الذى اتسم فيه موقف جورباتشوف بالمرونة الشديدة والاستجابة السريعة لمعظم مطالب واشنطن ، الامر الذى أدى إلى توقيع اتفاقية الحد من الاسحلة التقليدية والاسلحة الاستراتيجية - ستارت - بشروط اثارت استياء الجناح المحافظ - لا سيما المؤسسة العسكرية - حيث عبر بعض

رموز المؤسسة عن استيائهم من هذه المعاهدات التى قلصت القدرات العسكرية السوفيتية بدرجة أكبر كثيرا ممافعلت بالقوة العسكرية الامريكية . وازداد استياء قادة المؤسسة العسكرية بعد تخفيض ميزانية الدفاع السوفيتية فى عام ١٩٩١ بنسبة ٦ ٪ حيث وصلت إلى ٦٦,٥ مليار روبل (أو ١٢١,١ مليار دولار بالسعر الرسمى للروبل) - مقابل ٧٠,٩ مليار روبل (أو ١٢٩,١ مليار دولار) لعام ١٩٩٠ كذلك بدأت موسكو فى تحويل ٦٠٠ مصنع حربى للانتاج المدنى . ووضح استياء المؤسسة العسكرية فى توقيع ١٢ قائدا عسكريا - على رأسهم النائب الأول لوزير الدفاع بوريس جروموف وقائد القوات البرية فالنتين فارينيكوف - على مذكرة تضمنت هجوما شديداً على الحالة التى وصلت اليها البلاد فى وقت « .. لم ينته فيه الخطر العسكرى على موسكو » .. كما ابدى قائد القوات البحرية الجنرال قسطنطين ماكاروف استياءه من الاتفاقات التى وقعها جورباتشوف مع الولايات المتحدة بشأن الحد من التسلح مؤكداً « أن التنافس العسكرى بين القوتين العظميين سيستمر لفترة طويلة ، وأن انهاءه ما زال مهمة شاقة لأن هناك تهديدا متناميا للأمن القومى السوفيتى » .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، حرصت الادارة الامريكية على اخضاع موسكو بشكل تام قبل السماح بتدفق أى نوع من المساعدات الاقتصادية على نحو ما كان يأمل جورباتشوف لاصلاح الاوضاع الاقتصادية المتردية . وتبلور ذلك بشكل واضح فى قمة الدول الصناعية السبع الكبرى بلندن فى ١٥ - ١٧ يوليو ١٩٩١ حيث احتوت رسالة جورباتشوف - التى حملها يفيجينى بريماكوف - على ما يشبه استجداء المساعدات من زعماء دول القمة مؤكدا ان التغييرات التى تطلبها الولايات المتحدة والبلدان الغربية ستتم ولكن بوتيرة هادئة حتى لا ينفجر الموقف فى حال تسريع وتيرة هذه التغييرات . واكد بريماكوف من جانبه لزعماء الدول الصناعية السبع « .. ان عدم تقديم المساعدات يمكن أن يؤدى إلى تدهور خطير فى الاتحاد السوفيتى ونشوب اضطرابات اجتماعية تستغلها القوى اليمينية والمحافظة . كما عبر وزير الخارجية - آنذاك - الكسندر بسمرتنيخ عن استيائه من موقف الولايات المتحدة مؤكدا « .. أن موسكو ليست رهينة للولايات المتحدة ولا تطلب مساعدتها ، ولكنها ترحب بالدعم اذا ادرك الجانب الامريكى ان ذلك فى مصلحته .

وقد أدى اسلوب « الاستجداء » الذى اتبعه جورباتشوف ، والشعور بالتفوق الذى ساد نمط التعامل الامريكى إلى تصاعد غضب الجناح المحافظ حيث اتهم جورباتشوف بالوقوع تحت نفوذ المخابرات الامريكية . واعلن زعيم كتلة « سويوز » المحافظة فى البرلمان - يورى بلوخين - « ان الرئيس جورباتشوف لم تكن لديه الشجاعة الكافية لانقاذ البلاد من الازمة » . ودعا يفجينى توجان إلى عقد اجتماع طارىء للبرلمان من اجل سحب الثقة من الرئيس جورباتشوف لان سياسته « حولت الاتحاد السوفيتى من دولة عظمى إلى متسول يستجدى » .

□ على الصعيد الداخلى :

أعتمد جورباتشوف فى تنفيذ برنامجه لإعادة البناء على صيغة توازنية دقيقة بين مكونات النخبة السوفيتية ، وبالتحديد بين الجناحين المحافظ والراديكالى . غير أنه بدأ فى الخروج على هذه الصيغة منذ نهاية عام ١٩٩٠ حيث بدأ فى الاستجابة للعديد من مطالب الجناح المحافظ لاسيما ابان أزمة الخليج الثانية ، الأمر الى صعد من نفوذ هذا الجناح إلى الدرجة التى دفعت وزير الخارجية آنذاك - ادوارد شيفر نادزه لتقديم استقالته فى ديسمبر ١٩٩٠ محذرا من انقلاب تدبره العناصر اليمينية واتجاه نظام الحكم نحو نمط جديد من الديكتاتورية .

ومع مطلع العام ١٩٩١ ، بدأ جورباتشوف فى المناورة من جديد لاستعادة التوازن الدقيق بين الجناحين المحافظ والراديكالى وأخذ فى تقليص نفوذ الجناح المحافظ حيث عزز من سلطاته فى مواجهة رئيس الوزراء فالنتين بافلوف الذى كان يعد أحد رموز الجناح المحافظ . واسفرت انتخابات الرئاسة التى جرت فى روسيا الاتحادية فى ١٢ يونيو عن فوز زعيم الجناح الراديكالى بوريس يلتسين على ابرز رموز الجناح المحافظ وهو رئيس الوزراء الأسبق نيكولاى ريجكوف على الرغم من دعم المؤسسة العسكرية له .

هنا بدأ جورباتشوف فى إعداد العدة للاجهاز التام على نفوذ الجناح المحافظ واندفع فى هذا الاتجاه بعد قمة الدول الصناعية السبع الكبرى فى ١٥ - ١٧ يوليو وذلك من أجل الاستجابة لمطالب هذه الدول فى اسراع وتيرة التغيير .

وبدأ ذلك بالاعداد لاجتماع كامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى من أجل تصفية بقايا الجناح المحافظ ، ومهد أحد مستشارى جورباتشوف - جورجى شاهنزاروف - لذلك بقوله « ان الفكرة الشيوعية لم تعد تصلح راية للعمل السياسى ، وبالتالى فإنها لايمكن أن تصبح هدفا لحزب يريد أن يكون حاكما » .

وتم فى ٢٦ يوليو عقد اجتماع طارىء للجنة المركزية ، حيث تم اقرار العديد من التغييرات السريعة ، على رأسها تبنى الحزب الشيوعى السوفيتى لبرنامج ينص على التخلى عن الشيوعية والماركسية اللينينية ، حيث أعلن جورباتشوف الفشل النظرى والعملى لنموذج الاشتراكية « مؤكدا ان « الستالينيين فرضوه على الحزب بالقوة »

كذلك بدأ جورباتشوف الاعداد لاقرار معاهدة اتحادية جديدة تحل محل القانون الاتحادى الصادر عام ١٩٢٢ ، ونص المشروع الجديد على إقامة نظام كونفيدرالى يعطى الجمهوريات سلطات أكبر على حساب المركز ، مع حق الجمهوريات فى السلطة السياسية الكاملة على أراضيها . كما تم اسقاط النص على الاشتراكية فى اسم الاتحاد الذى أصبح « اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة » وأخيرا أعطت المعاهدة الجديدة للجمهوريات الحق فى الانفصال عن الاتحاد السوفيتى برفض الانضمام إلى المعاهدة والبدء فى اتخاذ اجراءات الانفصال .

ودعا جورباتشوف إلى عقد اجتماع موسع للجنة المركزية للحزب من أجل اقرار كافةالتحولات المطلوبة .

(٢) الانقلاب الفاشل :

وجد أنصار الجناح المحافظ أن الخطوات السريعة التى أقدم عليها الرئيس جورباتشوف سوف تقود فى النهاية إلى تحويل الاتحاد السوفيتى إلى دولة ليبرالية على النمط الغربى ، كما انها سوف تؤدى إلى تفكك الاتحاد ، اذا ماتم توقيع المعاهدة الجديدة ، والتى كان مزمعا توقيعها فى ٢٠ أغسطس من هنا جاء تحرك فريق من الجناح المحافظ ، قبيل توقيع المعاهدة بنحو ٢٤ ساعة فقط بمحاولة الانقلاب ، فأعلنوا عزل الرئيس جورباتشوف لأسباب صحية وتعيين نائبه جينادى يانايف رئيسا للدولة وتشكيل لجنة طوارىء أعلنت فى بيانها أنها « تحمل الرئيس جورباتشوف وسياسة البيريسترويكاتبعة الحالة التى وصلت إليها البلاد » وقد ضمت هذه اللجنة كلا من :

١ - جينادى يانايف ، نائب الرئيس
٢ - فالنتين بافلوف ، رئيس الوزراء .
٣- بوريس بوجو ، وزير الداخلية .
٤ - ديمترى يازوف ، وزير الدفاع .
٥ - فلاديمير كريوتشيكوف ، رئيس جهاز المخابرات .
٦ - اوليج باكلافوف ، مسئول الصناعات العسكرية .
٧ - الكسندر بترياكوف ، رئيس اتحاد مشروعات الدولة .
٨ - ستادو بتشيف ، رئيس اتحاد المزارعين .

ولم تدم محاولة الانقلاب أكثر من ٦٠ ساعة ، اذ سرعان ماانهار قادة الانقلاب فى ٢١ أغسطس ، أمام المقاومة الشديدة التى قادها الرئيس بوريس يلتسين ، بالاضافة إلى الأخطاء العديدة التى وقع فيها قادة الانقلاب .

(٣) عودة جورباتشوف وتفكك الصيغة الفيدرالية :

فى أعقاب فشل الانقلاب واعادة البرلمان السوفيتى تنصيب جورباتشوف رئيسا للدولة ، بدا الجناح الراديكالى بزعامة الرئيس بوريس يلتسين ، أكثر قوة فى وقت انهار فيه نفوذ الجناح المحافظ فى أعقاب اعتقال قادة الانقلاب - أعضاء لجنة الطوارىء - الذين كانو يشكلون ابرز رموز هذا الجناح ، فضلا عن اقالة العديد من المسئولين السوفيت فى مواقع عامة مختلفة بسبب تعاطفهم مع الانقلاب مثل وزير الخارجية الكسندر بسمرتنيخ . واندفع الرئيس بوريس يلتسين فى اصدار قرارات تعظم من موقعه وتجهز تماما على نفوذ الجناح المحافظ فأصدر فى ٢٣ أغسطس قرارا بوقف نشاط الحزب الشيوعى فى روسيا وأغلق مقر اللجنة المركزية للحزب فى موسكو ، ومنع نشاط الحزب فى الجيش وجهاز المخابرات . وتدعم ذلك باستقالة الرئيس جورباتشوف من رئاسة الحزب والتوصية بحل اللجنة المركزية ومصادرة كل ممتلكات الحزب وحظر نشاطه داخل القوات المسلحة فى ٢٤ أغسطس . ثم أصدر الرئيس الروسى قرارا بالاستيلاء على جميع وثائق كل من الحزب الشيوعى وجهاز المخابرات فى روسيا .

وتسارعت هذه التطورات فى وقت بدا فيه جورباتشوف وقد فقد قدرته على ضبط ايقاع هذه التحولات المتسارعة ، ولم يجد فى وسعه سوى أن يهدد فى ٢٧ أغسطس بالاستقالة من منصبه إذا ماتم تفكيك الاتحاد فى أعقاب تزايد اعلانات الاستقلال . وفى محاولة أخيرة لاستعادة نفوذه المفقود فى الداخل والخارج لصالح الرئيس الروسى بوريس يلتسين ، اقر جورباتشوف باستقلال جمهوريات البلطيق ، ودعا الى اجراء تغييرات جذرية فى الدستور تسبقها مفاوضات من اجل اقرار معاهدة اتحادية جديدة ، وقد وافقت على ذلك احدى عشرة جمهورية اتحادية حيث امتنعت جورجيا عن الاشتراك فى المفاوضات التى جرت لاعداد المعاهدة الجديدة .

جـ الكومنولث الجديد .. رابطة الدول المستقلة :

فى الوقت الذى بدا فيه أن الرئيس جورباتشوف يجاهد عبثا لإستعادة بعض نفوذه المفقود ، لاسيما بعد إعادة ادوارد شيفرنادزه لتبؤ منصبه كوزير للخارجية بعد مرور نحو العام على استقالته - اتفق قادة الجمهوريات السلافية الثلاث - روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء واوكرانيا - على تشكيل كومنولث جديدا فيما بينهم بالاضافة إلى كازاخستان ، يحل محل الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية .

وقد أعلن زعماء الجمهوريات السلافية عن الكومنولث الجديد فى أعقاب الاجتماع الذى عقد فى مينسك - عاصمة روسيا البيضاء - فى ٨ ديسمبر ، وجاء فى الاعلان ان الهدف من الكومنولث هو « اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية جذرية وتعزيز الأمن والسلام فى العالم

مع تنفيذ كافة التعهدات الدولية المترتبة على المواثيق التى ابرمها الاتحاد السوفيتى فى السابق ».

وعلى الرغم من ان الاعلان اكد أن الكومنولث الجديد مفتوح « امام الدول الأعضاء فى الاتحاد السابق والبلدان الأخرى التى تؤيد اهداف ومبادىء الإعلان » ، الا انه أكد فى نفس الوقت على ان الانضمام الى الكومنولث يظل رهنا بإدارة الجمهوريات الثلاث المؤسسة .

ومن الناحية الواقعية ، نجد أن الكومنولث الجديد سعى بالأساس إلى ضم كازاخستان فقط لسببين أولهما وجود أقلية روسية كبيرة تشكل نحو ٤٠ ٪ من سكان الجمهورية . وثانيهما ، وجود اسلحة نووية على أراضى كازاخستان . والواقع أن ذلك جاء محصلة لرغبة اوكرانيا فى عدم الارتباط باتحاد جديد يضم كل الجمهوريات السوفيتية الاتحادية . فأوكرانيا سعت منذ الانقلاب الفاشل الى الاستقلال بقدراتها الاقتصادية الضخمة لإحداث تقدم اقتصادى يمكنها من الوصول إلى مصاف الدول الصناعية الغربية ، ورأت فى الارتباط بإطار اتحادى جديد يحل محل معاهدة ١٩٢٢ مايشكل عائقا أمام نهضة اوكرانيا . هذا فى الوقت الذى كانت فيه روسيا تؤيد الحفاظ على اطار يجمع كل الجمهوريات الاتحادية الراغبة فى ذلك كجمهوريات تربطها روابط صداقة وتعاون بصرف النظر عن الشكل الاتحادى الذى يحكم علاقاتها .

ومن هنا حرص زعماء الجمهوريات الثلاث المؤسسة للكومنولث الجديد ، على تأكيد انتهاء الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية والغاء الهياكل والمؤسسات الاتحادية بما فيها مؤسسة الرئاسة الأمر الذى عنى الغاء أى دور للرئيس جورباتشوف .

ومن جانبه سعى الرئيس جورباتشوف الى حشد الجهود ضد الاعلان الجديد ، وركز فى البداية على الطعن

فى دستورية الاعلان على أساس أنه صادر من رئيس جمهوريتى روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء ، ورئيس برلمان اوكرانيا ، دون أن يصدر عن برلمانات هذه الجمهوريات ، هذا بالاضافة إلى التأكيد على أن قرارا من هذا النوع لابد أن يصدر عن البرلمان الاتحادى - مجلس نواب الشعب - وفى نفس الوقت سعى جورباتشوف الى استقطاب المؤسسة العسكرية لتأييد موقفه ومعارضة الاعلان الجديد ، الا أن زعماء الكومنولث الجديد نجحوا فى سحب البساط من تحت اقدام الرئيس جورباتشوف وذلك من خلال الحصول على موافقة برلمانات الجمهوريات الثلاث على الاعلان ، كما تصدى يلتسين لرغبة جورباتشوف فى عقد جلسة للبرلمان الاتحادى أو الدعوة لاستفتاء عام على حل الاتحاد ، مؤكدا ان البرلمان الاتحادى من المؤسسات التى حلها الكومنولث الجديد ، ومن ثم لايمكن عقد اجتماع له على الأراضى الروسية . كما نجح قادة الكومنولث الجديد فى استقطاب المؤسسة العسكرية لسببين . الأول : هو حركة التصفية الكبيرة التى قام بها الرئيس بوريس يلتسين لرموز المؤسسة العسكرية فى أعقاب فشل الانقلاب والتى أطاحت بالقيادات المحافظة وتعيين روس يتسمون بالبراجماتية بدلا منهم ، والثانى : الاستجابة المسبقة لمطالب القيادة العسكرية حيث سارع الناطق الصحفى باسم الرئيس الروسى يلتسين بالتأكيد على أن « رؤساء الجمهوريات الثلاث تفاهموا على عقد اتفاق ملحق بشأن تمويل القوات المسلحة بالتكافل فيما بينهم . وقد جاء ذلك تعقيبا على إعلان أحد كبار المسئولين فى وزارة الدفاع » .. ان القوات المسلحة سوف تكون فى النهاية الى جانب الطرف الذى يمولها » .

ونجح يلتسين فى دفع وزير الدفاع الماريشال يفجينى شابوشينكوف الى اعلان تأييده للكومنولث الجديد الأمر الذى أنهى الحديث عن محاولات جورباتشوف لاستقطاب المؤسسة العسكرية .

واضطر جورباتشوف ازاء هذا الوضع الى التسليم بالأمر الواقع لاسيما بعد أن أعلنت جمهوريات آسيا الوسطى الخمس تأييدها للكومنولث الجديد ، كما ايدته كل من ارمينيا واذربيجان ، وأصبحت جورجيا هى الجمهورية الاتحادية الوحيدة خارج اطار الكومنولث ، ومن هنا أعلن الناطق الرسمى باسم الرئيس جورباتشوف ... ان العملية التى بدأها الرؤساء الثلاثة فى مينسك أخذت تشمل جميع أعضاء الاتحاد السابق مما يشكل عنصرا مهما يتيح تفادى المواجهة » . ومع تأييد جورباتشوف للكومنولث الجديد ، كان لابد من الاستقالة وانهاء وجود الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية ، فأقر جورباتشوف بذلك فى أعقاب اجتماع آلما - آتا - عاصمة كازاخستان فى ٢١ ديسمبر ، وهو الاجتماع الذى حضرته أحدى عشرة جمهورية اتحادية ولم يسفر عن اتفاقات بشأن طبيعة وهياكل الكومنولث الجديد .

د - الأسلحة النووية السوفيتية بين الضبط والانفلات :

لقد أثار التفكك السوفيتى كثيرا من التداعيات التى نالت قسطا كبيرا من الاهتمام الدولى ومن ابرزها مصير الأسلحة النووية السوفيتية ، خاصة فى ظل غياب السلطة

المركزية . وبرز التساؤل حول من يملك حق السيطرة على عمل هذه الترسانة الهائلة من أسلحة الدمار الشامل ، وزاد من صعوبة الموقف انتشار الأسلحة النووية فى أكثر من جمهورية سوفيتية . ومع استقلال تلك الجمهوريات وبروز سلطات محلية فيها أصبح هناك أكثر من جهة تملك امكانات السيطرة والتأثير على حركة وعمل تلك الأسلحة . وتبدو أهمية القضية فى ضوء الحقائق الخاصة بالترسانة النووية السوفيتية ، والتي تصل إلى ٢٨ ألف رأس نووى موزعة طبقا للجدول الاتى على الجمهوريات التى كانت تشكل عصب الاتحاد السوفيتى قبل تفككه .

جدول رقم (٢)
توزيع الرؤوس النووية للاتحاد السوفيتى السابق على الجمهوريات

اسم الجمهورية	عدد الرؤوس النووية لديها
روسيا	١٩٠٠٠
اوكرانيا	٤٠٠٠
كازاخستان	١٨٠٠
بيلو روسيا	١٢٥٠
ليتوانيا	٣٢٥
جورجيا	٣٢٠
اذربيجان	٣٠٠
استونيا	٢٧٠
ارمينيا	٢٠٠
لاتفيا	١٨٥
تركمانيا	١٢٥
اوزبكستان	١٠٥
مولدافيا	٩٠
كرغيزستان	٧٥
طاجكستان	٧٥

المصدر : Jane's Defense Weelely April 1992

وتمثل مسألة السيطرة على هذه الأسلحة مصدرا للقلق البالغ الذى انتاب الولايات المتحدة ودول أوربا بدرجات مختلفة فبينما تعتبر فرنسا ان السيطرة على الأسلحة النووية السوفيتية مسألة وقت ولن تلبث أن تحل بعد استقرار الأوضاع ، فإن الولايات المتحدة لديها أسباب أكثر موضوعية ، من وجهة نظرها ، تدفعها للقلق ، منها :
- الخوف من زوال أو تعدد السيطرة على الأسلحة النووية .
- وقوع بعض الأسلحة النووية فى أيدى جهات معادية للولايات المتحدة .
- خروج العلماء والخبراء السوفيت فى المجال النووى إلى دول أخرى فى الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ، وخاصة إلى أطراف أو قوى اقليمية مستقلة عن أو معادية للسياسات الأمريكية .

وليس من المنتظر أن تطمئن الولايات المتحدة ، مالم يتم التوصل إلى إطار يمكن من خلاله ضمان نظام السيطرة على الأسلحة النووية فى الجمهوريات التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى القديم ، خصوصا وان بعض هذه الجمهوريات يريد أن يتمسك بما لديه من رؤوس نووية وعلى رأس هذه الجمهوريات جمهورية كازاخستان التى أعلن رئيسها نور سلطان نزار باييف قبل أن ينتهى العام (١٩ / ١٢ / ١٩٩١) عزم حكومته التمسك بالسلاح النووى السوفيتى المنشور فى أراضيها مهما كان موقف الجمهوريات الأخرى .

وبرغم اعلان الجمهوريات الثلاث (روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا) عن اتفاق يقوم على تجميع السلاح النووى الموجود لديهم كله فى أراضى روسيا على أن يخضع للسيطرة المشتركة للجمهوريات الثلاث ، فإن هناك مشاكل شائكة فيما بين هذه الجمهوريات وبينها وبين الجمهوريات الأخرى قد تعيق تطبيق هذا الاتفاق حيث أكدت اوكرانيا وآذربيجان ومولدافيا قبل أن ينتهى العام بيوم واحد وفى اجتماع مينسك عن رغبتها فى تكوين قواتها المسلحة الخاصة بها ورفضت جميعها بحزم فكرة قيام جيش موحد ، وكانت اوكرانيا هى أولى الجمهوريات التى أعلنت عن تكوين قواتها المسلحة الخاصة بها اعتمادا على ما كان لديها من وحدات سوفيتية سابقة برغم أن الرئيس الروسى بوريس يلتسين اقترح فترة انتقالية لتشكيل بنية جديدة للقوات المسلحة الروسية تمتد من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٥ ، مع استبعاد الأسلحة النووية من هذا الاقتراح ، من منطلق أن « الجيش » هو أهم وأعقد ما ورثته دول الكومنولث من الاتحاد السوفيتى المنحل ، ومن حتمية وجود تركيبة جديدة له .

ومع رغبة يلتسين الانفراد « بالزر النووى » طلب الرئيس الأوكرانى تحكما جماعيا فى هذا الزر ، ومن المرجح أن قنوات تسرب السلاح التقليدى والسلاح النووى الى الأقاليم المحيطة بالاتحاد السوفيتى القديم سوف تتزايد ، حيث تسعى العديد من الأطراف إلى الحصول على اما سلاح نووى جاهز لتحقيق أهداف اقليمية معينة أو استقطاب بعض علماء الذرة السوفيت لتطوير مشاريع نووية خاصة بهذه الأطراف .

ويمثل ذلك حلقة جديدة من حلقات الصراع فى منطقة الشرق الأوسط الذى ينتظر أن تنعكس عليه كل التطورات التى يشهدها ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى سلبا وإيجابا .

هـ - مستقبل الكومنولث :

مع اتساع نطاق الكومنولث الجديد ، بدأت أوكرانيا فى التراجع عن تأييدها للكومنولث ، فإذا كانت قد أيدت

الكومنولث من قبل فإن ذلك جاء على أساس اقتصاره على الجمهوريات المؤسسة الثلاث بالإضافة إلى كازاخستان فقط ، أما وقد اتسع نطاق الاتحاد وأصبح يشمل كل الجمهوريات الاتحادية أعضاء الاتحاد السوفيتي الملغى – باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث التى حصلت على استقلالها وجمهورية جورجيا الرافضة للكومنولث – فقد بدأت أوكرانيا فى التراجع عن حماسها للكومنولث وعادت لطرح استقلالها التام من جديد ، وقد بدأ ذلك بقرار الرئيس الأوكرانى ليونيد كرافتشوك بوضع القوات المسلحة السوفيتية على الأراضى والمياه الاقليمية الأوكرانية تحت قيادته وتنصيب نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة على أراضى الجمهورية . ومن هنا بدأت الخلافات بين الروسية والأوكرانية تشتعل ، الأمر الذى أصبح معه الكومنولث الجديد مهددا بالانفراط أو فقدان القيمة والجدوى بسبب النزاعات الاستقلالية والروح الوطنية المتزايدة لدى جمهوريات الكومنولث لا سيما أوكرانيا ، فضلا عن الخلافات العميقة المتفجرة بين العديد من الجمهوريات الأعضاء حول قضايا شائكة مثل الحدود والمواطنة والأعباء الاقتصادية ...الخ .

ويقودنا ذلك فى النهاية إلى التأكيد على أن الكومنولث الجديد لم يستقر بعد على شكل محدد والأرجح أن يستمر ذلك لفترة قبل أن تتحدد ملامحه النهائية مع إدراك أن عوامل انفراط عقد الكومنولث مازالت أقوى من عوامل بقائه واستمراره .

٢ ـ تفكك يوغسلافيا : الأزمة السياسية والحرب الأهلية

تداعت عملية تفكك يوغسلافيا بسرعة وعنف شديدين خلال عام ١٩٩١ . وتصدت أحداثها قمة جدول الأعمال الأوربية ، بعد نهاية حرب الخليج ، وخاصة أنها قد تمت عبر حرب أهلية ضروس .

وتكمن أهمية عملية تفكيك يوغسلافيا فى أهمية هذا البلد على الساحة الدولية ، وفى أنها قد تكون البداية السلسلة من الأزمات ، التى قد تنزلق إلى حروب متعددة فى ساحة أوربا الشرقية والوسطى والجنوبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه . فالفشل فى احتواء الحرب الأهلية فى يوغسلافيا يزيد من خطر الاشتباك بين الامتدادات القومية والدينية والحدودية فى هذه المنطقة ، مما يعنى إمكانية انتقال عدوى التفكك والصراعات القومية العنيفة والمسلحة إلى دول أخرى ، فيوغسلافيا هى محور ارتكاز الاستقرار فى الخريطة البلقانية . وانفراط عقد الاتحاد اليوغسلافى يجعل كل هذه الخريطة معرضة للانهيار حيث تتزايد المخاوف من فتح ملف القوميات وإعادة ترسيم الحدود القومية والحدود بين الدول . ومن المفارقات المثيرة فى هذا الصدد أن بدايات الأزمة فى يوغسلافيا قد أثارت بشدة المخاوف من تفكك الاتحاد السوفيتى . غير أن التفكيك السلمى الذى تم للاتحاد السوفيتى قد تم قبل استكمال تفكك يوغسلافيا ، وصار نموذجا ألهم القوميات اليوغسلافية وعزز دوافعها للاستقلال الذى صار أمرا ممكنا بدون خسائر كبيرة فى نظر هذه القوميات وسوف نعرض لعملية تفكك يوغسلافيا بإيضاح البنية السياسية والتركيبة القومية التى جسدتها يوغسلافيا ، ثم مقدمات الأزمة وتداعياتها على الصعيدين الداخلى والخارجى وتطور المواقف الاقليمية والدولية حيال الأزمة بمراحلها المختلفة ، وأخيرا انهيار الهيكل الدستورى والسياسى ليوغسلافيا فى سياق الحرب الأهلية ، والأزمات السياسية

أ ـ البنية السياسية والتركيبة القومية :

تعتبر اتفاقية أفنوى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٥ صك ولاده « اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية الاشتراكية » وجاء هذا الكيان السياسى ، والذى لعبت فيه رابطة الشيوعيين اليوغسلاف دورا محوريا وهاما ، خلاصة اتفاقات أوربية وتوازنات دولية فى أعقاب الحربين العالميتين . وتكون هذا الاتحاد من ست جمهوريات مستقلة وإقليمين متمتعين بالحكم الذاتى وهما كوسوفو وفويفودينا . وقد نص دستور عام ١٩٤٦ على المساواة الكاملة بين كافة القوميات والأعراق والديانات والثقافات . كما منح الجمهوريات فى نطاق الاتحاد الفيدرالى الحق فى اصدار كل منها لدستور خاص بها ، هذا بالاضافة إلى الحكم الذاتى لاقليمى كوسوفو وفويفودينا بحيث تمتع كل منهما بقانون أساسى خاص به . كما أكد دستور عام ١٩٧٤ على المساواة التامة بغض النظر عن حجم الجمهورية أو عدد سكانها ، كما وضع تيتو فى هذا الدستور الجديد نصا بإلغاء منصب رئاسة الجمهورية من بعده على أن يخلفه مجلس رئاسة جماعية يضم ممثلا واحدا عن كل جمهورية وإقليم وذلك لفترة زمنية مدتها سنة ، تنتهى المدة عادة فى منتصف مايو من كل عام بحيث يحتل نائب الرئيس تلقائيا المنصب الأول .

وقد نجحت المبادىء الفيدرالية فى فرض حكومة مركزية قوية قادرة على احكام قبضتها على الدولة الجديدة . وقد دعم ذلك أخذ يوغسلافيا بسياسة التسيير الذاتى كنظام مخطط دفع الجمهوريات الى الانهماك فى معارك التعمير

والبناء . اضافة إلى المكانة الدولية التى اكتسبتها يوغسلافيا على الساحة الدولية كدولة مؤسسة ورائدة لحركة عدم الانحياز .

وعلى مساحة ٢٨٨ ألف كيلو متر مربعا يعيش أكثر من ٢٧ مليون نسمة هم الشعب اليوغسلافى موزعا على أكثر من ٢٠ جماعة وأقلية عرفية ، ويتحدثون أكثر من ١٤ لغة ولهجة ويتمتعون بخلفيات ثقافية ودينية وتاريخية متباينة ، الأمر الذى يجعلهم أكبر تجمع عرقى وثقافى تجمعهم دولة واحدة فى العالم بالقياس لحجمها . ومشكلة هذا التجمع للخليط العرقى والدينى هو تداخله على جانبى الحدود بين بعض الجمهوريات الست وإقليمى الحكم الذاتى .

وحسب الأرقام الرسمية للحكومة الفيدرالية لعام ١٩٨٩ ، فإن المؤشرات والأرقام للكيان الفيدرالى اليوغسلافى ، تظهر الحقائق التالية :

□ جمهورية الصرب :

ويبلغ عدد سكانها - بدون اقليمى كوسوفووفويفودينا - ٨,٧٥٤ مليون نسمه ، وهى كبرى القوميات والجمهوريات ، حيث تمثل ٤٢ ٪ من مساحة يوغسلافيا ، وتنتمى إلى الوسط ، وعاصمتها بلغراد ، وهى أيضا العاصمة الفيدرالية وينتمى الشعب الصربى الى الأصول السلافية ويدين بالديانة المسيحية الأرثوذوكسية وتشترك مع الصرب فى هذه الأصول كليا أو جزئيا جمهورية الجبل الأسود ، وإقليم فويفودينا ، ومقدونيا والبوسنويون . وتتحدث اللغة الصربية - الكرواتية ، وهى إحدى اللغات الرسمية الثلاث .

□ جمهورية كرواتيا :

ويبلغ عدد سكانها ٥,٦٦٧ مليون نسمة ، وتنتمى لجمهوريات الشمال المتقدم ، وعاصمتها زغرب ، وتعتبر مع سلوفينيا أغنى الجمهوريات والأكثر تقدما فى الحقل الصناعى بفضل تركيز الصناعات الرئيسية فيها . وقد ظل شعب كرواتيا أكثر التصاقا وارتباطا بالامبراطورية الرومانية أو الجرمانية وخضعت لتأثير المسيحية الكاثوليكية وثقافتها الروحية والسياسية وتتحدث اللغة الصربية - الكرواتية . وتتواجد فى كرواتيا اقلية صربية قوامها ٦٠٠ ألف نسمة تشكل ١٢ ٪ من عدد السكان ، وتشكل المناطق الصربية ومعظمها ريفى نحو ٢٥ - ٣٠ ٪ من مساحة كرواتيا .

□ جمهورية البوسنة - الهرسك :

ويبلغ عدد سكانها ٥,٤٢٩ مليون نسمه وعاصمتها سارايبفو ، وقد أقامها تيتو عام ١٩٧١ لتقليص حجم مساحة صربيا ، وكانت مقسمة منذ عام ١٩٣٩ بين صربيا وكرواتيا ، كمنطقة عازلة جغرافيا بين الجمهوريتين . ويشكل المسلمون فيها ٥٥ ٪ من إجمالى عدد السكان ، فى حين تبلغ نسبة الصرب ٢٥٪ والكروات ١٥٪ ، والباقى من قوميات صغيرة : البان ، اتراك ، روم ، مجريون . وتتباين التوجهات السياسية للأقليات فيها ، حيث يؤيد الكرواتيون حاليا انفصال الجمهورية عن الاتحاد اليوغسلافى على حين يرفضها الصرب ويطالبون بغزو الجيش الاتحادى لها بهدف منع الاستقلال بينما يؤيد المسلمون المسار الديمقراطى فى يوغسلافيا ويرفضون الدعوات المتطرفة لاقامة « الصرب الكبرى » . ومن المرجح أن تتجه أغلبيتهم الساحقة لطلب الاستقلال كرد فعل لهذه الدعوات .

□ جمهورية سلوفينيا :

ويبلغ عدد سكانها ٢,١١٥ مليون نسمة ، وعاصمتها لوبليانا ، وبدرجة أقل من كرواتيا ظل شعبها أكثر التصاقا وارتباطا بالامبراطورية الرومانية أو الجرمانية وخضعت لتأثير المسيحية الكاثوليكية وثقافتها الروحية والسياسية ، وتعد اللغة السلوفينية احدى اللغات الرسمية . وهى جمهورية صغيرة ولها حدود مع النمسا وايطاليا والمجر .

وتنتمى للشمال الأكثر تطورا اقتصاديا وتستأثر بربع عائدات صادرات يوغسلافيا بالعملة الصعبة ونحو خمس انتاجها الاقتصادى ، وتتمتع بسمات خاصة متميزة من حيث الثقافة ونمط البناء والفن الشعبى والتضاريس الطبيعية المشابهة لتضاريس النمسا وتنظر بعين شغوفة لاستعادة روابطها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية مع دول غرب القارة الأوربية ، وتعد أكثر الجمهوريات تماسكا وانسجاما فى نسيجها الاجتماعى والقومى .

□ جمهورية مقدونيا :

ويبلغ عدد سكانها ٢,٥٦ مليون نسمة ، وعاصمتها سكوبيا وتتواجد بها أقلية مسلمة من أصل البانى تمثل ٢٣,٣ ٪ من عدد السكان . ويتحدث الشعب المقدونى اللغة المقدونية ، ويدين بالمسيحية الأرثوذوكسية وتطالب بمناطق فى شمال اليونان وفى جنوب غرب بلغاريا . وقد أنشأ تيتو هذه الجمهورية ايضا للحد من مساحة صربيا وتقليص حجمها .

□ **جمهورية الجبل الاسود :**

ويبلغ عدد سكانها ٨٠٠ ألف نسمة ، ويشكل المسلمون منهم ٢٣,٣ ٪ من اجمالى عدد السكان ، وعاصمتها تيتوجراد ، ويدين سكانها بالمسيحية الأرثوذكسية وتشترك مع الصرب بدرجات مختلفة ، فى التأثر بالثقافة والحضارة البيزنطية .

□ **اقليم كوسوفو :**

ويبلغ عدد سكانه ٢,٥٨٤ مليون نسمه ، يشكل المسلمون من أصل البانى نحو ٩٠ ٪ منهم ، ويقع جنوب غرب يوغسلافيا فى محاذاة الحدود مع البانيا غربا ، وجمهورية مقدونيا فى الشمال الغربى منه . ويتواجد فى الاقليم اقلية صغيرة من الصرب . وتتمتع طبقا لدستور ١٩٧٤ بالحكم الذاتى ، وتعرض عام ١٩٨١ لعدة اضطرابات ، وفى مارس ١٩٩٠ ادخلت جمهورية الصرب قوات الجيش الاتحادى اليه وأخضعته لسيطرتها وأنهت استقلاله . وتعتبر برستينا عاصمة له

□ **اقليم فويفودينا :**

ويبلغ اجمالى عدد سكانه ٢,١٥١ مليون نسمة . يشكل الصرب ثلث سكانه . اضافة لأقليات صغيرة أخرى . وقد أقامه تيتو ايضا ضمن سعيه لتقليص مساحة صربيا غير أن الصرب قد فرضت سيطرتها عليه حاليا .

ومما تقدم يتضح مدى تعدد القوميات والمجموعات العرقية فى يوغسلافيا ، اضافة إلى توزع هذه القوميات داخل جمهوريات يوغسلافيا وإقليمى الحكم الذاتى فيها ، وامتدادها خارج الحدود إلى دول الجوار الجغرافى . وقد عاشت الأقليات العرقية فى خنادق متحاربة لقرون طويلة ، ورغم كل محاولات الرئيس تيتو ، فإن عمليات التوحيد فشلت فى صهر الأقليات والقوميات فى بوتقة الدولة العصرية .

ب - مقدمات وعوامل الانفجار القومى فى يوغسلافيا :

برحيل زعامة تيتو التاريخية عام ١٩٨٠ بدأت تطفو على السطح تفاعلات أزمة تفكك ويمكننا أن نحلل هذه الأزمة الى التداخل المعقد بين ثلاث مجموعات من العوامل ، وهى :

(أ) **العوامل القومية :** فإضافة إلى رصيد الشكوك والتوترات القومية القديمة فى يوغسلافيا شهد عقد الثمانينات صعودا صاروخيا للمشاعر القومية فى شرق وجنوب اوربا ولم تكن يوغسلافيا بمعزل عن التيار الجارف لهذه المشاعر ومع ذلك فقد كانت هناك مقارنة بين حالة يوغسلافيا وحالة دول أوربا الشرقية فعلى حين مثل انفجار المشاعر القومية فى دول أوربا الشرقية وجهة من أوجه النضال ضد الهيمنة السوفيتية ، كانت يوغسلافيا حرة إلى حد بعيد من هذه الهيمنة . وبالرغم من أن انفجار المشاعر القومية فى دول أوربا الشرقية الخاضعة للهيمنة السوفيتية قد عمق عموماً من مستوى تأزم العلاقات بين الجماعات القومية فى كل منها ، الا أن جانبها الاستقلالى الخارجى قد طغى فى البداية على نتائجها الداخلية . أما فى يوغسلافيا فإن انفجار المشاعر القومية كان منذ البداية محسوما على صعيد العلاقات الداخلية بين القوميات . ومن ناحية ثانية ، فإنه على حين يكشف النسيج الاجتماعى لدول أوربا الشرقية الست الأعضاء فى حلف وارسو سابقا عن هيمنة عنصر قومى غالب أو توازن نسبى بين جماعتين قوميتين كبيرتين ، فإن يوغسلافيا قد اتسمت بتعقد وهشاشة التوازن فى الخريطة القومية والعرقية ، الأمر الذى أسهم فى سرعة التهاب المسألة القومية فيها .

(ب) **العوامل الاجتماعية والثقافية :** وهى عوامل كامنة فى الفوارق الكبيرة فى مستويات النمو والتطور الاقتصادى بين الجنوب الفقير من ناحية (بغالبيتة الصربية ذات الأصول ؟ والشمال الغنى (بغالبيتة من الكروات والسلوفينيين ذات القاعدة الصناعيـة والخدمية المتطورة نسبيا) . ولم تتمكن الاشتراكية من سد الفجوة الكبيرة بين مناطق وجمهوريات يوغسلافيا ، بل ربما تكون قد عمقتها . ولذلك اكتسب الصراع القومى بعدا طبقيا فى النهاية ، وامتد إلى مناظرة واسعة النطاق حول تجديد اصول بناء الفيدرالية . حيث اشتكى الشمال الغنى من أعباء الفقراء الجنوبيين الواقعة عليه ، على حين طالب الجنوب الفقير بتحمل الأغنياء للعب الدور الأساسى فى بناء فدرالية جديدة تقوم على تذويب فوارق التطور والدخل بين الجمهوريات .

(جـ) **العوامل الايديولوجية والثقافية :** اذ تعلق الشمال الغنى بالانتماء إلى الغرب عموما والثقافة الجرمانية بصفة خاصة ، فإن الجنوب لايزال يؤكد على ذاتية يوغسلافيا وصربيا على وجه الخصوص . ولهذا السبب انتشرت الأفكار الليبرالية الغربية وترافقت مع

المشاعر القومية فى المناطق الشمالية ، ومع ذلك لازال الشيوعيون يحتفظون بقدر كبير من النفوذ وسط الصرب .

وقد نجم عن تفاعل هذه المجموعات الثلاث من العوامل ارهاصات قوية للأزمة الراهنة وبصفة عامة ، يمكن رصد ثلاثة تفاعلات أساسية على الساحة اليوغسلافية تمثل مقدمات رئيسية للأزمة الراهنة :

(١) التحركات القومية الصربية :

حرصت جمهورية الصرب فى أواخر عام ١٩٨٩ على فرض قيود على تنامى الاتجاهات السياسية الليبرالية ووضع يوغسلافيا كلها تحت سيطرتها المركزية . ومع بروز ظاهرة زعامة سلوبودان ميلو سيفيتش فى الصرب كداعية للاصلاح السياسى والاقتصادى والمناداة بإعادة توزيع الدخل والثروات توزيعا عادلا بين الجمهوريات وعلى قاعدة اقتصاد اتحادى بأسس جديدة واتباع سياسة تركز على السلطة المركزية وتقلل من استقلالية الجمهوريات ويظهر ذلك فى تشدد زعامة ميلو سيفيتشى ومطالبته بإعادة الحاق اقليمى كوسوفو وفوسفودينا الى الصرب . وتطور ذلك للدعوة إلى إحياء الصرب الكبرى وكتجسيد عملى قمعت الصرب اضطرابات اقليم كوسوفو . وعندما أعلن برلمان الاقليم فى يوليو ١٩٩٠ استقلاله عن جمهورية الصرب ليكون جمهورية مستقلة ومتساوية فى الوضع مع الجمهوريات الأخرى داخل الفيدرالية ، والغاء صفة الأقلية عن القومية الالبانية ، سارعت صربيا الى حل برلمان كوسوفو وحكومته المحلية وتعطيل الحياة السياسية . وفى ٢٨ / ٩ / ١٩٩٠ ، أقر برلمان الصرب دستورا جديدا يقلص أكثر من ذى قبل صلاحيات الحكم الذاتى ودور البرلمان والحكومة المحلية . وعلى الجانب الآخر اعلنت الأقلية الصربية فى جمهورية كرواتيا أوائل اكتوبر ١٩٩٠ استقلالها الذاتى عن الجمهورية وناشدت جمهورية الصرب المساعدة فى مواجهة « الحكومة الكرواتية الفاشية »

(٢) تزايد النزعات الاستقلالية فى سلوفينيا وكرواتيا :

اثارت طموحات الصرب قلق جمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا ، ودفعت بنزعتهما نحو الاستقلالية . ففى أواخر سبتمبر ١٩٨٩ صادق برلمان سلوفينيا بأغلبية ساحقة على الانفصال عن الاتحاد اليوغسلافى ، وهو مارفضته صربيا وتوترت العلاقات بينهما ، حيث قطعت الصرب فى أواخر العام نفسه جميع العلاقات خاصة الاقتصادية والتجارية مع سلوفينيا . وفى ٤ فبراير ١٩٩٠ ، أعلن الحزب الشيوعى فيها انشقاقه عن الحزب الشيوعى الحاكم فى يوغسلافيا . وقرر برلمان سلوفينيا فى ٩ مارس ١٩٩٠ ، الغاء صفة الاشتراكية من اسمها ، وجرت فى مايو من نفس العام أول انتخابات تعددية أسفرت عن فوز يمين الوسط وهزيمة الشيوعيين . واسفر استفتاء شعبى أجرى قبل نهاية العام ذاته ، عن تفضيل اختيار الاستقلال غير أن سلوفينيا أوضحت أن هذا الاستقلال لايعنى الانفصال نهائيا وفوريا عن الدولة الاتحادية ، بل انها ترغب فى البقاء داخل يوغسلافيا ، وان القطيعة الكاملة لن تأتى الا إذا فشلت الجمهوريات اليوغسلافية فى صياغة اطار سياسى جديد (كونفيدرالية دول ذات سيادة) فى غضون منتصف ١٩٩١ .

وقد تماثلت هذه الدعوات مع مسعى جمهورية كرواتيا ، والتى شهدت مظاهرات حاشدة تطالب بإضفاء الشرعية على حركات المعارضة وتبنى صيغة التعددية الحزبية واجراء انتخابات عامة ديمقراطية ودفع المجال أمام الرأسمال الخاص والتطوير السياسى والانفتاح الاقتصادى فى يوغسلافيا .

جـ - جهود ومحاولات الاصلاح الاقتصادى والسياسى :

طبقت السلطة المركزية فى يوغسلافيا أواخر عام ١٩٨٩ ، وخلال عام ١٩٩٠ عدة اجراءات لتجاوز واقع الأزمة السياسية والاقتصادية فى البلاد . فقد سعت بداية لتطوير دستورها ليؤمن توازنا بين السلطة المركزية والتطلعات المحلية للجمهوريات خاصة فى كرواتيا وسلوفينيا واجراء اصلاحات دستورية واقتصادية غير أن هذه التغيرات الليبرالية فى الحياة الاقتصادية والسياسية علقت على شرط اعادة البناء على أساس اعادة توزيع الثروة وإنشاء البنى الاقتصادية والتحتية لكل الجمهوريات . وبالفعل أصدرت رابطة الشيوعيين اليوغسلاف - اكتوبر ١٩٨٩ - وثيقة هامة تبرز تأييد تطوير التعددية السياسية وحقوق الأفراد وحرياتهم واعتماد الانتخابات الديمقراطية الحرة وضمان استقلال القضاء وحق الأفراد فى تشكيل التنظيمات السياسية والنقابية (دون اشارة لتشكيل احزاب معارضة وهو مااتفق مع رأى المؤسسة العسكرية فى رفضها التعددية الحزبية على النمط الغربى لتشكيل أحزاب معارضة) ومع مطلع عام ١٩٩٠ اعلنت رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ، بعد ٤٥ عاما من احتكار السلطة الموافقة على

تخليها عن هذا الاحتكار ، وافساح المجال لإقامة نظام متعدد الأحزاب . وفى مارس ١٩٩٠ تفكك استقطاب الحزب الشيوعى لعموم يوغسلافيا الى عناصره القومية ، التى ابدلت الشيوعية « بالاشتراكية » « والاصلاح الديمقراطى ».

وبالفعل شهد النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، اجراء انتخابات على أساس تعددية الأحزاب اسفرت عن ازاحة الشيوعيين عن السلطة فى جمهوريات : كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة – الهرسك ومقدونيا نتيجة فوز اليمين القومى الليبرالى ذى التوجهات الغربية (يمين الوسط) ، فى حين حقق الشيوعيون فوزا كاسحا فى جمهوريتى الصرب والجبل الأسود .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، وفى مواجهة أزمة اقتصادية حادة كانت يوغسلافيا سباقة فى ادخال الاصلاحات ، حيث دعت حكومة انتى ماركوفيتش – والتى تشكلت فى مارس ١٩٨٩ ، إلى نظام اقتصادى جديد يضمن فاعلية الأداء الاقتصادى واعتماد نظام السوق الحرة مقترنا بإقامة النظام التعددى والاصلاح السياسى . وقد واجه هذا البرنامج الاصلاحى معارضة شديدة من القيادات الشيوعية التقليدية خصوصا تلك التى لاتزال تحتفظ بالسلطة فى جمهوريتى الصرب والجبل الأسود ، والتى ترفض مبدئيا تحرير السوق واقامة النظام التعددى .

د . تداعيات الأزمة وانعكاساتها الاقليمية والدولية :

شهد عام ١٩٩١ مرحلتين أساسيتين للأزمة : الأولى : تشمل نصفه الأول تقريبا ومحورها تباين التوجهات نحو اصلاح الفيدرالية والحفاظ على وحدة يوغسلافيا . والثانية : تستغرق النصف الثانى من العام وشهدت الانزلاق إلى الحرب الأهلية الشاملة وبلوغ الطريق المسدود للحل السلمى ، وبالتالى تدويل الأزمة السياسية .

المرحلة الأولى : فشل محاولات الحفاظ على الفيدرالية اليوغسلافية وتمتد هذه الفترة زمنيا من يناير وحتى مايو ١٩٩١ وتتمحور حول عدة مفاصل رئيسية ابرزها :

(١) تزايد حدة النزعات القومية الاستقلالية :

شهدت هذه المرحلة تزايدا حادا للنزعات القومية الاستقلالية خاصة فى كرواتيا وسلوفينيا . ومع هذا التزايد برز خلاف حول مستقبل الاتحاد الفيدرالى اليوغسلافى . وفى هذا السياق اتخذ البرلمان السلوفيينى فى ٢٠ فبراير ١٩٩١ أول خطوتين للانفصال عن يوغسلافيا وهى الغاء مفعول القوانين الفيدرالية فى الجمهورية بتعديل للدستور السلوفينى يؤكد فيه أولوية قوانين الجمهورية على القوانين الفيدرالية .

وتزامن ذلك مع سلوك مماثل فى كرواتيا ، اضافة الى تصويت البرلمان الكرواتى بأغلبية ساحقة ـ على حصر صلاحية استعمال القوات المسلحة فى أراضى الجمهورية ، فى حالة السلم ، ببرلمان كرواتيا ورئاسة جمهوريتها . وفى ٧ مارس ١٩٩١ اقر برلمان سلوفينيا قانونا يقضى بإلغاء الخدمة العسكرية الاجبارية فى الجيش الاتحادى والاستعاضة عن ذلك بالخدمة فى صفوف قوات الشرطة الخاضعة لوزارة الداخلية المحلية أو فرق الدفاع المحلى الخاضعة لوزارة الدفاع السلوفينية . كما سعت كل من كرواتيا وسلوفينيا نحو التوسع فى اقامة التنظيمات المسلحة المحلية للدفاع عن مسعى الانفصال .

(٢) الدور السلبى لهيئة الرئاسة اليوغسلافية :

تكشف هذه المرحلة عن بدايات عجز الرئاسة الجماعية عن التوصل لحل بشأن مستقبل البلاد وكيفية التعامل مع المستجدات الجديدة فى الواقع اليوغسلافى وادارة الأزمة بالأساليب الديمقراطية والسلمية وتجنيب البلاد الانزلاق نحو الحرب الأهلية .

وفى سياق تحركات هيئة الرئاسة الجماعية ، طلبت مع مطلع العام من كافة المواطنين والمجموعات المسلحة غير المنتمية للجيش الفيدرالى أو قوى الأمن الداخلى تسليم الأسلحة والذخائر التى بحوزتها .

وقد هدد مجلس الرئاسة باستخدام القوة اذا لم يتم هذا التسليم طواعية وحدد مهلة تنتهى فى ٢١ يناير وقد امتثلت الأقلية الصربية فى غرب كرواتيا للقرار ، ورفضه الألبان فى اقليم كوسوفو وتحدته كرواتيا وسلوفينيا ، ونسقت فيما بينها واتخذتا التدابير الأمنية واعتبرتا ان قضية التنظيمات المسلحة هى من شأن وزارتى الداخلية فيهما وأن أى تدخل للجيش الاتحادى يعنى انتهاك حقوقهم الدستورية . وقد زاد من حدة الأزمة اعتبار القرار قوات شرطة كرواتيا وسلوفينيا واحتياط الأمن الداخلى بهما فى عداد التنظيمات المسلحة « غير المشروعة » وبالتالى ضرورة تجريدها من السلاح اذا رفضت كل من كرواتيا وسلوفينيا بعد انتهاء المهلة المقررة القبول بدخول الجيش لحل هذه التنظيمات وجمع أسلحتها . وفى محاولة لتجاوز هذه الأزمة ، توصلت هيئة الرئاسة الجماعية وجمهورية كرواتيا فى ٢٦ يناير الى اتفاق ينص على تسريح احتياط قوات كرواتيا الأمنى الذى استنفرته خلال الأزمة فى مقابل خفض حالة التأهب لوحدات الجيش الفيدرالى ، وتعهد الجيش بعدم التحرك ضد حكومة كرواتيا والافراج عن المعتقلين بتهمة حيازة السلاح . وقد انسحب

الدور المتزايد للمؤسسة العسكرية مستقبلا الى التقليل من فاعلية هيئة الرئاسة فى وضع حد لحالة التدهور التى تعيشها البلاد مع الانحياز الواضح لتحقيق طموحات الصرب . وقد ظهر ذلك من خلال هجومه على مدينة كراتشى فى وسط كرواتيا وانهاء وجود قوات الأمن الكرواتية فى المدينة – فى ٤ مارس ـ وكذلك احتوائه احداث بلغراد الدامية واعادة الهدوء الى المدينة فى ٣٠ مارس بعد المظاهرات العنيفة والدامية التى نظمتها المعارضة احتجاجا على سيطرة الشيوعيين على الجهاز الاعلامى بجمهورية الصرب ، وأخيرا مساندة الجيش الاتحادى للأقلية الصربية فى كرواتيا المطالبة بالانفصال بعد تجدد العنف فى ٢٠ مارس .

وعلى امتداد هذه المرحلة فشلت هيئة الرئاسة اليوغسلافية من خلال اجتماعاتها المتعاقبة فى التوصل إلى اتفاق فى الرأى حول المستقبل السياسى ليوغسلافيا . على الرغم من تأكيد رؤساء الجمهوريات على ادارة الأزمة بالحوار والأساليب الديمقراطية واحترام النظام الديمقراطى داخل جمهورياتهم وفيما بينها ، واحترام النظام الدستورى لحين التوصل إلى اتفاق نهائى على مستقبل البلاد .

ويمكن رصد اتجاهين رئيسيين بخصوص مستقبل يوغسلافيا :

الاتجاه الأول يقوم على الفيدرالية : وتزعمته جمهورية الصرب وحلفاؤها والجيش الاتحادى حيث قدم رئيسا جمهوريتى صربيا والجبل الأسود ، الى اجتماع قمة رؤساء الجمهوريات ، فى ١١ ابريل مشروعا يتضمن :

١ – المحافظة على يوغسلافيا ، دولة اتحادية (فيدرالية) موحدة وديمقراطية .
٢ – تتألف يوغسلافيا من جمهوريات متعددة تتمتع بالاستقلال والسيادة الداخلية .
٣ – جميع الجمهوريات الأعضاء والشعوب فى اطار الدولة الموحدة متساوية فى الحقوق والواجبات وفى المصالح المشتركة .

٤ – يمكن لكل جمهورية ولكل شعب داخل هذه الدولة أن تكون له نشاطات خارج اطار الاتحاد وفق المصالح الذاتية بشرط الا يضر بالأعضاء الآخرين .

٥ – أجهزة الدولة الاتحادية تقوم بوظائفها ومهامها وتتخذ قراراتها فى صورة فعالة وحرة لخدمة مصالح جميع الشعوب والجمهوريات .

٦ ـ المصالح المشتركة للجمهوريات والشعوب فى اطار يوغوسلافيا الاتحادية تتجسد فى الحقوق التالية : حرية وحقوق الانسان ، المواطن والشعب ، الاقتصاد الموحد ، الامن والدفاع المشتركان (جيش فيدرالى واحد وشرطة واحدة) ، العلاقات الخارجية موحدة (السياسة الخارجية للدولة اليوغوسلافية واحدة) .

وتجدر الاشارة إلى ان قمة رؤساء الجمهوريات اتفقت فى هذا الاجتماع على اجراء استفتاءات فى كل جمهورية قبل نهاية مايو ، يقرر فيها سكان كل جمهورية الاستمرار فى الصيغة الاتحادية أو تفكيك البلاد الى دول مستقلة . فى حين اعلنت سلوفينيا انها ستمضى نحو تحقيق سيادتها الكاملة على اراضيها فى أواخر يونيو بغض النظر عن مجرى التصويت فى استفتاءات الجمهوريات .

مشروع البوسنة ـ مقدونيا : ويطرح صورة اخرى لكيفية الحل سبق تقديمه لقمة رؤساء الجمهوريات فى ٢٤ فبراير ، ويقترح اقامة « الفيدرالية المتناسقة » أى ان تلتئم جمهوريتا صربيا والجبل الاسود فى اتحاد فيدرالى خاص بهما ، وجمهوريتا كرواتيا وسلوفينيا فى اتحاد كونفيدرالى خاص بهما ، وجمهوريتا البوسنة ومقدونيا فى اطار اتحادى خاص بهما يتفقان على شكله . ثم يتم ايجاد اطار يوغوسلافى موحد يضم هذه الاتحادات الثلاثة بشرط ان تتمتع جميع الجمهوريات فى داخله بالسيادة والاستقلال وان يضمن مشروع الاتفاق الجديد مستقبل وحدود وسيادة كل الجمهوريات ، وان يضمن كذلك بقاء الكيان اليوغوسلافى .

أما الاتجاه الثانى فيقوم على الكونفيدرالية : وتزعمته سلوفينيا وكرواتيا ، وينصرف إلى التفكيك الكامل للنظام الفيدرالى ، واقامة كونفيدرالية لدول ذات سيادة . وتقدمت سلوفينيا بتصور لتقسيم يوغسلافيا ـ بالتراضى ـ إلى دولتين مستقلتين أو اكثر ، على ان تضم احدى الدولتين الجمهوريات الراغبة فى الحفاظ على صيغة مركزية (فيدرالية) للاتحاد . وتضم الأخرى الجمهوريات الطامحة إلى نظام كونفدرالى يتمتع اعضاؤه بالاستقلال والسيادة . وان تتبادل الدولتان الاعتراف ، وتطلبان الاعتراف الدولى المنفصل بهما . وأن لاتشمل العملية أى تغيير فى حدود الجمهوريات أو الحدود الدولية . وفى هذه الحالة ، فيتوجب على كل الجمهوريات أن تدفع قطعا من الدين الخارجى المترتب على يوغسلافيا ـ والذى يقدر بنحو ١٨ مليار دولار .

هـ . سلبية المواقف الدولية والانزلاق نحو الحرب الأهلية الشاملة :

استقطبت وقائع وتداعيات الأزمة خلال هده المرحلة اهتماماً متزايداً على الصعيدين الاقليمى والدولى حول مصير ومستقبل يوغسلافيا . فقد فرضت مصالح دول الجوار العمل على منع تفكيك يوغسلافيا فجأة خوفاً من انعكاس ذلك على أوضاع هذه الدول واستقرارها .

كما أيدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سيادة يوغسلافيا على أراضيها داخل حدودها المعروفة وعدم تشجيع أو مكافأة الانفصال أو الاستقلال ، والتقت المصالح الأمريكية والسوفيتية فى الحيلولة دون تشرذم يوغسلافيا .

وتمثلت الثوابت الاساسية للمواقف الاقليمية والدولية فى ابداء التخوف والقلق من المنازعات العرقية وصراع القوميات فى يوغسلافيا ، وحث قادة البلاد على بذل اقصى المساعى من اجل ايقاف التدهور فى اوضاع يوغوسلافيا والحيلولة دون انهيارها ، واعتماد الحوار والتفاهم والسبل السلمية والديمقراطية فى تحقيق المصالحة الداخلية ، وابداء التشدد فى المعارضة الحازمة للجوء إلى العنف واعتماد القوة فى حل الازمة ، والحرص على بقاء وحدة دولة يوغوسلافيا وبالتالى رفض الاعتراف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا .

ومع الانزلاق اليوغوسلافى العام نحو الحرب الاهلية الشاملة فقد تجسدت بقوة معضلة بدائل التسوية ، وبصفة عامة تمتد هذه المرحلة من منتصف مايو وحتى نهاية العام ، ويمكن تناول وقائع هذه المرحلة من خلال المفاصل الرئيسية التالية :

(١) قمع النزعات الاستقلالية فى كرواتيا وسلوفينيا :

كشفت جمهورية الصرب وحلفاؤها عن تحديها لأية محاولة تستهدف تفكيك وحدة الدولة اليوغوسلافية ، لاسيما مع تسريع سلوفينيا وكرواتيا لاعلان استقلالهما رسميا فى ٢٥ يونيه ١٩٩١ . ويمكن فى هذا السياق ابراز الوقائع التالية :

□ الأزمة السياسية والدستورية :

وتعود إلى معارضة جمهوريتى الصرب والجبل الأسود والاقليمين التابعين لها (كوسوفو وفويفودينا) ، فى منتصف مايو ١٩٩١ السماح لممثل جمهورية كرواتيا بتولى منصب الرئاسة الفيدرالية خلفاً لممثل جمهورية الصرب ، وفق مبدأ التناوب السنوى الذى ينص عليه الدستور اليوغسلافى ، وقد فشل مجلس الرئاسة نتيجة هذا الرفض فى التوصل إلى قرار يجنب البلاد أزمة دستورية حادة ويزيد من اضعاف دور هيئة الرئاسة ، خاصة وأن أهمية المنصب تنبع من كون الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة الفيدرالية وسيطرتة على المؤسسة العسكرية التى تأتمر بأوامره ، وقد ساعد ذلك فى دفع كرواتيا لاتخذ المزيد من الاجراءات نحو الانفصال .

□ الاعلان الفعلى لاستقلال كرواتيا وسلوفينيا :

صادق برلمان الجمهوريتين بأغلبية ساحقة على استقلالهما فى ٢٥ يونيه من جانب واحد ، والغاء سريان كافة القوانين الاتحادية على اراضيهما واحترام حدودهما الحالية . وقد رفضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الاعتراف باستقلالهما استمرارا لدعمهم مبدأ الحفاظ على وحدة دولة يوغوسلافيا . وعلى الفور رفض البرلمان الاتحادى خطوة الاستقلال ، وخول الحكومة الفيدرالية استعمال « جميع الوسائل لوقف تفكك الدولة اليوغوسلافية ، وبالفعل تحركت قوات الجيش ، المتمركزة فى سلوفينيا والتى تقدر بنحو ٢٠ ألف جندى تدعمهم الدبابات والطائرات ، اضافة إلى التعزيزات الاتحادية المستمرة وقامت بعملية انقضاض واسعة على سلوفينيا وانتشرت داخل اراضيها ، بهدف الاستيلاء على كل المراكز الحدودية وتمكنت من ذلك مما دفع الجيش للاعلان فى ٦/٢٨ عن وقف عملياته فى سلوفينيا .

وازاء تصاعد حدة الاشتباكات بين الجيش الاتحادى وقوات سلوفينيا ، تحركت جهود الوساطة الأوروبية مجددا فى أكثر من اتجاه . فقد طلبت اللجنة السياسية للبرلمان باجتماع عاجل لوزراء خارجية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى . وفى خطوة غير مسبوقة استعملت حكومة النمسا « آلية الأزمات » التى ينص عليها ميثاق المؤتمر حين طلبت رسميا من الحكومة اليوغوسلافية توضيح اهداف التحركات العسكرية غير العادية . ومن جانب آخر ، قررت القمة الأوروبية فى لوكسمبورج تجديد ايفاد الترويكا إلى يوغوسلافيا واصدرت نداء إلى جميع الاطراف المتنازعة فى يوغوسلافيا يتضمن :

١ - اعتماد ثلاثة أشهر كمهلة لمزيد من المفاوضات وجهود السلام .
٢ - سحب قوات الجيش الاتحادى وعودتها إلى الثكنات ووقف اعمال العنف المتبادل .
٣ - احترام الشرعية فى يوغوسلافيا .

وبالفعل نجحت الوساطة الأوروبية فى وقف اطلاق النار ، وتعليق استقلال كرواتيا وسلوفينيا ثلاثة أشهر وعودة قوات الجيش لثكناتها . ولم تصمد هذه الهدنه لوقف اطلاق النار إلا ليوم واحد نتيجة رفض سلوفينيا شروط الجيش الاتحادى لوقف النار والتمسك باعلان الاستقلال .

وازاء ذلك لوَّحت الجماعة الأوروبية بتجميد المساعدات التى تقدم لسلوفينيا وتقدر بنحو مليار دولار . وأنتهت الوساطة الأوروبية بتعيين ممثل كرواتيا رئيسا ليوغوسلافيا أول يوليو ، ولكنها لم تنجح فى تثبيت وقف اطلاق النار بين سلوفينيا والجيش الاتحادى .

(٢) تجديد الوساطة الأوروبية :

قرر وزراء خارجية المجموعة الأوروبية فى ٧/٥ إعادة ايفاد وفد الترويكا لبدء وساطة جديدة بين أطراف النزاع . كما قررت ايفاد مراقبين من دول المجموعة للسهر على تنفيذ الاتفاق السابق ونقاط الاتفاق الجديدة التى سيتوصل اليها الوفد الأوروبى مع سلطات جمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا من جانب والسلطات الاتحادية من جانب آخر . وقد استندت المجموعة الأوروبية فى ضغطها على الأطراف على قرار تجميد المساعدات ومنع تصدير السلاح ليوغوسلافيا .

وقد نجحت الترويكا الأوروبية بعد مباحثات مكثفة إلى توصل الأطراف المتنازعة إلى اتفاق على وقف شامل للقتال بين القوات الاتحادية وقوات جمهورية سلوفينيا ، وحل مشكلة السيطرة على المراكز الحدودية الخارجية لسلوفينيا ، وعلى أن تبدأ فى اغسطس محادثات مائدة مستديرة فى شأن مستقبل يوغوسلافيا وهو ما عرف باتفاق بريونى الذى نص على أن تتولى شرطة سلوفينيا الاشراف على حدودها الدولية مع سريان القوانين الفيدرالية وقيام الجيش الاتحادى بدوريات حدودية واقتسام ايرادات الجمارك مناصفة مع الحكومة الاتحادية ، وفى المقابل ، يستعيد الجيش الاتحادى بعد ثلاثة اشهر من الاتفاق « الحدود الخضراء » أى الحدود الدولية التى تقع وراء النقاط الحدودية ، على ان يتم خلال هذه المدة التفاوض أيضا على نقل السلطة على أراضى سلوفينيا من الجيش الفيديرالى إلى القوات السلوفينية .

وشمل الاتفاق عودة الجنود إلى ثكناتهم والافراج عن جميع الاسرى من الجانبين ورفع الحصار المفروض على وحدات الجيش الاتحادى وسحب جميع القوات الاتحادية والسلوفينية - على السواء - إلى قواعدها وإعادة جميع المعدات والمنشآت التابعة للجيش الاتحادى .

وقد وافق برلمان سلوفينيا فى ١٠ يوليو وبغالبية ساحقة على الاتفاق - رغم الاعتراض على بعض نقاطه وخاصة النص الخاص بتسليم مراكز الحدود الدولية جزئياً ومرحلياً للسلطات الفيديرالية . وأدت الاتهامات المتبادلة بعد ذلك بين مجلس الرئاسة وسلطات سلوفينيا إلى خلق جو من التوتر ، حيث قاطعت سلوفينيا مجدداً اجتماعاً لمجلس الرئاسة وأمرت نوابها فى البرلمان الاتحادى بالانسحاب الفورى . وفى ٧/١٩ رحبت سلوفينيا بالقرار التاريخى الذى اتخذته السلطات الاتحادية بسحب الآلاف من جنود الجيش الاتحادى ، واعتبرته اعترافا عملياً باستقلالها . ونتيجة ذلك ساد الهدوء فى سلوفينيا وتم الالتزام باتفاق بريونى .

ومن الأهمية بمكان رصد الملاحظات التالية :

نجم عن انقضاض الجيش الاتحادى على سلوفينيا وقسوته فى سحق عملية استقلالها عدة نتائج هامة أبرزها تصاعد دور المؤسسة العسكرية وبروزها كقوة حاكمة منفردة ومنغلقة عن السلطة السياسية المدنية . وأدى ذلك التطور وضغط الأحداث فى مجرى الأزمة اليوغوسلافية إلى تغير فى الاجماع الدولى فقد بدأت الدول الغربية تنظر بنوع من التوجس إلى استمرار الجيش الاتحادى فى حسم النزاع عسكرياً وانتهاكه القواعد الدستورية ، مما يهدد بانفجار شامل فى منطقة البلقان ووسط وشرق أوروبا .

التجاوب الفعلى لأوروبا مع التطورات اليوغسلافية من خلال جهود الوساطة التى قامت بها الترويكا ونجحت بالفعل من خلال اتفاق بريونى فى اقرار السلام بين سلوفينيا والجيش الاتحادى والحكومة الفيديرالية . وقد يرجع ذلك إلى :

١ - قناعة أطراف النزاع المحلية بصيغة الحل الوسط وتوفيرها الارادة السياسية لتجسيد القبول بهذه الصيغة .

٢ - توظيف الوساطة الأوروبية لأدوات ضغط تمثلت فى تعليق وتجميد المساعدات المالية ليوغوسلافيا . على الرغم من ظهور تباين فى موقف دول الجماعة الأوروبية ، حيث دعمت المانيا تعليق هذه المساعدات وعارضته فرنسا . اضافة لقرار المجموعة بفرض حظر على بيع وتصدير الأسلحة والتجهيزات العسكرية والمعدات التكنولوجية المتطورة والتزام عدد كبير من دول المجموعة بتنفيذ ذلك عمليا .

٣ - سبب ثالث ويتعلق بموقع سلوفينيا فى أطار المشاعر القومية الصربية . فعلى الرغم من أن التحالف

الصربى قد اعطى اولوية للمواجهة مع سلوفينيا التى اعلنت أن قرارها بالاستقلال نهائى ولا رجعة عنه ، فان موضوع القتال فى سلوفينيا أقل تعقيدا منه بالنسبه للوضع فى كرواتيا . فالاقلية الصربية فى سلوفينيا محدودة للغاية ، حيث تتمتع سلوفينيا بدرجة عالية من التجانس والتضامن الداخلى .

٤ - غياب دور واضح لحركة عدم الانحياز ، وللأمم المتحدة . فقد استبعد الأمين العام للأمم المتحدة فى ٣ يوليو ، وفى أول اشارة للمنظمة الدولية أى دور للأمم المتحدة فى محاولة تهدئة الأزمة اليوغوسلافية ، واعتبر أن مثل هذا العمل قد يبدو تدخلا ويشكل ازدواجية مع جهود الجماعة الأوروبية .

(٣) طرح مشروع الصرب الكبرى :

فى هذا السياق يمكن رصد عدة تطورات هامة تتعلق بالقتال بين الصرب والكرواتيين وانعكاساته على صراع القوميات اليوغوسلافية .

(أ) القتال من سلوفينيا إلى كرواتيا :

مع الهدوء الذى ساد الوضع فى سلوفينيا ، تصاعد التوتر على حدود جهورية الصرب مع كرواتيا ، حيث قامت وحدات الجيش الاتحادى بفتح نيران دباباتها لوقف اشتباك فى قرية تيتيا - حيث الأقلية الصربية - كما عبرت إلى كرواتيا ومن داخل جمهورية الصرب قوات من تنظيم « تشتنيك » - القومى الملكى - الذى عاد إلى مزاولة نشاطه لمساندة القومية الصربية فى كرواتيا .

وقد أعلن أن هدفه يتمحور حول ضم أراضى الأقلية الصربية إلى جمهوريتهم الأم ، وتجددت الاشتباكات اثر اعتراض كرواتيا على أمر مجلس الرئاسة كل المجموعات شبه العسكرية - باستثناء الجيش والشرطة والميليشيات النظامية بحل نفسها وتسليم أسلحتها وتهديده باستخدام كل الوسائل لتنفيذ ذلك بما فيها القوة . وتصاعدت الاشتباكات فى ٢٥ يوليو عندما قصف الجيش الاتحادى كرواتيا من داخل أراضى جمهورية الصرب عبر نهر الدانوب . ومع أجواء هذا التدهور اجتمعت المجموعة الأوروبية فى امستردام لتدارس طلب المانى بارسال مراقبين إلى كرواتيا لوقف الاشتباكات فيها . وقررت الجماعة الأوروبية فى ١٨ يوليو تجديد ارسال وفد الترويكا الأوروبية إلى يوغوسلافيا ، كما أعلنت استعدادها لتوسيع حجم ونطاق عمل قوة المراقبين التى تشرف على الهدنة فى سلوفينيا لتشمل كرواتيا عندما يتم التوصل إلى إتفاق وقف اطلاق النار فيها .

(ب) محاولات التسوية الأوروبية :

عكس اجتماع وفد الترويكا فى بروكسل مع رئيس الوزراء الاتحادى ، ووزير الخارجية اليوغوسلافى ورئيسى جمهوريتى مقدونيا والبوسنه - الهرسك مؤشراً سياسيا قوياً يؤكد تمسك المجموعة الأوروبية بوحدة الاتحاد اليوغوسلافى ، فى حين اعتبرته بعض الأطراف فى المانيا غير متوازن نظرا لعدم دعوة ممثلين عن سلوفينيا وكرواتيا . وفى ٢ أغسطس صرح رئيس وفد الترويكا ، بعد تعثر المباحثات مع الأطراف المحلية أن المجموعة الأوروبية ستكون مستعدة للبحث فى خيار نشر قوة أوروبية لحفظ السلام فى يوغوسلافيا . وساعد على هذا التعثر ما شهدته الساحة اليوغوسلافية من تطورات منها اعلان كرواتيا التعبئة العامة لقواتها نتيجة تصاعد الاشتباكات الداميه ورفضها التنازل عن أى أجزاء من أراضيها ، وتواكب ذلك مع تزايد النزعات القومية المتطرفة داخل جمهورية الصرب .

وازاء هذه التداعيات ، دعت المانيا إلى فرض عقوبات اقتصادية على جمهورية الصرب مع تحميلها مسئولية فشل جهود التسوية ، وإلى دراسة مسألة الاعتراف بجمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا ، فى حين طالبت فرنسا بإرسال قوة عسكرية إلى يوغسلافيا ودعوة مجلس الأمن للنظر فى أوضاع يوغوسلافيا . فى حين رفض وزير الخارجية اليوغوسلافى أى دور للأمم المتحدة فى أزمة بلاده .

(جـ) جهود الأطراف المحلية :

اسفرت مباحثات رئيس جمهورية الصرب ورئيس جمهورية الجبل الأسود ، ورئيس برلمان البوسنة - الهرسك ، عن صدور وثيقة فى ٨/١٢ لانقاذ يوغسلافيا ، كدولة مشتركة لجمهوريات متساوية الحقوق ، وأن الجمهوريات والشعوب ستدير مصالحها الاقليمية والفردية باستقلالية تامة فى حين ستدار المصالح المشتركة مثل الحريات وحقوق الانسان والسوق والعملة الواحدة والشئون الخارجية والدفاع والأمن ، بانصاف فى اطار الدولة المشتركة وقد رفض رئيس البوسنةحضور هذا الاجتماع لعدم توجيه الدعوة لرؤساء جمهوريات كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا .

وفى السياق ذاته ، وجه زعماء يوغوسلافيا ، فى ٨/١٨ النداء من أجل السلام . وتوصلوا فى ٢٠ من الشهر نفسه

إلى اتفاق من أربع نقاط لانهاء الاضطرابات ، تضمنت :

١ - الاعتراف بحق الجميع فى تقرير المصير ، بما فى ذلك الانفصال .
٢ - احترام ارادة جميع الشعوب والتى يتم التعبير عنها بطريقة ديمقراطية .
٣ - معاملة جميع الخيارات السياسية معاملة واحدة من دون استخدام القوة والعنف .
٤ - تنفيذ الاتفاق بطريقة شرعية .

وقد اتفقت الأطراف المجتمعة على أن الشرط الاساسى فى الاتفاق على مستقبل البلاد يتمثل فى وقف النار بشكل فورى وغير مشروط فى كرواتيا . وفى تطور لاحق توصل الزعماء اليوغوسلافيون إلى اتفاق للابقاء على الاتحاد اليوغوسلافى ، بصورته الراهنة ، ولفترة محدودة تمتد لأشهر ثلاثة إلى حين الاتفاق على الصيغة النهائية لمستقبل يوغوسلافيا السياسى . وقد رفضت كرواتيا الموافقة على الجزء المخصص للدفاع فى الموازنة الاتحادية ، خاصة وانها قد توقفت فعلا عن دفع حصتها للخزانة الفيدرالية بهذا الصدد . والحقيقة أن مساهمة التحالف الصربى فى هذه الاتفاقات لا تعدو أن تكون سوى مناورة تكتيكية لاعطاء الانطباع بقدرة الأطراف المحلية ومسعاها نحو التوصل إلى حلول تمس شئوونها الداخلية لسد الطريق أمام الدعوات الرامية إلى ضرورة التدخل لوقف التردى فى يوغوسلافيا وما يعنيه من تهديد مباشر لأمن البلقان واوروبا . أما كرواتيا ، فقد أدى ضعفها العسكرى وعدم مقدرتها على الحسم العسكرى إلى تفاعلها مع هذه الجهود توطئة لحدوث تحول أكثر ايجابية فى الاعتراف الدولى باستقلالها من جانب واحد .

(د) تنامى موجة الانفصال .. وتجدد القتال فى كرواتيا :

أعلنت مقاطعة سلافونيا الغربية - وهى أحدى المناطق التى يسكنها الصرب فى كرواتيا - فى ١٨/١٦ استقلالها ورفضها الخروج عن الاتحاد اليوغوسلافى . واعتبرت أن حدودها مع كرواتيا حدودا دولية فور انسحاب جمهورية كرواتيا من الاتحاد اليوغوسلافى . وقد جاءت هذه الخطوة مماثلة لما حدث فى اقليم كراينيا وسلافونيا الشرقية (شرق كرواتيا) ومناطق بارانيا وسريم (غرب كرواتيا) . من ناحية أخرى ، شن الجيش الاتحادى وبالتعاون مع القوميين الصرب بداية هجوم واسع النطاق على مدينة فوكوفار الاستراتيجية فى ٢٦ أغسطس .

وفى مواجهة ذلك ، حذر وزراء خارجية المجموعة الأوروبية فى اجتماعهم ببروكسل (٨/٢٧) جمهورية الصرب من « عمل دولى » ضدها إذا لم توافق على وقف النار فى كرواتيا تحت اشراف مراقبين أوروبيين . وقدمت فرنسا مبادرة تمثلت فى تشكيل بعثة تحكيم أوروبية - تتألف من خمس شخصيات أوروبية - للعمل على وضع حد للحرب الأهلية بين الصرب والكرواتيين . وقد وافق رئيس كرواتيا على هذه المبادرة ، فى حين رفضها مجلس الرئاسة اليوغوسلافى .

(هـ) خطة السلام الأوروبية :

فى محاولة لتفعيل الوساطة ، حددت الجماعة الأوروبية مهلة للأطراف المتحاربة - كان لها أن تنتهى مع مطلع سبتمبر للاتفاق على الدخول فى مباحثات سلام جديدة والموافقة على إرسال مراقبين محايدين للاشراف على وقف النار . ونجحت الضغوط التى مارستها الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة بتهديد الصرب بعزلها دبلوماسيا فى جميع المحافل الدولية وفرض عقوبات اقتصادية عليها ، فى دفع جمهورية الصرب والحكومة الاتحادية ، ومن قبلها كرواتيا ، إلى القبول بخطة سلام أوروبية تضمنت الاتفاق حول النقاط التالية :

١ - فى اعقاب الاتفاق على مساهمة الجماعة الأوروبية فى تحقيق وقف النار - عمليا - فى كرواتيا ، ستوجه الدعوة إلى مؤتمر سلام يعقد فى أقرب وقت ممكن ، يواكبه الاتفاق على ايجاد أجهزة التحكيم المطلوبة لذلك .
٢ - يجتمع مؤتمر السلام المشار اليه بحضور هيئة الرئاسة والحكومة الاتحادية ورؤساء الجمهوريات اليوغوسلافية الست ، إلى جانب ممثلين لدول الجماعة الأوروبية وآخرين عن الجهاز التنفيذى الأوروبى (المفوضية) .
٣ - ستضم لجنة التحكيم التى ستشكل لاحقا رؤساء الهيئات القضائية والدستورية فى الجماعة على أن تضم ايضا عضوين تعينهما الحكومة الاتحادية اليوغوسلافية ، إلى جانب ثلاثة اعضاء آخرين تعينهم الجماعة الأوروبية .
٤ - فى حال عدم توصل هيئة الرئاسة اليوغوسلافية إلى اتفاق حول تعيين العضوين التابعين لها فى لجنة التحكيم يعود للاعضاء الأوروبيين الثلاثة فى لجنة التحكيم حق تعيين هذين العضوين .

٥ - تمنح لجنة التحكيم فترة شهرين من تاريخ تأسيسها للتوصل إلى حكم الزامى على جميع الفرقاء .

وبالفعل وقع الزعماء اليوغوسلاف فى ٩/٢ على هذا الاتفاق والذى أكد الزام كرواتيا حل شرطة الاحتياط مع السماح لها بالاحتفاظ بالشرطة النظامية والحرس الوطنى ، مع وجوب انسحاب قوات الجيش الاتحادى من كراينيا وتجريد الميليشيات الصربية فيها من السلاح . ويمكن اعتبار موافقة كافة الأطراف على هذا فى حد ذاته انجازا ديبلوماسيا للجماعة الأوروبية .

وعلى الرغم من تجدد القتال فى كرواتيا فى ٩/٤ ، بعد فترة قصيرة من الهدوء الحذر ، حددت الجماعة الأوروبية عقد مؤتمر السلام المقترح فى لاهاى فى ٩/٧ وعينت لرئاسته اللورد كارينجتون - وزير الخارجية البريطانى الأسبق ، والأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسى - كمنسق للمؤتمر ومنحه صلاحية التوسط بين الأطراف المتنازعة ، وتوجيه الدعوة إلى دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لحضور المؤتمر .

(و) استمرار القتال فى كرواتيا :

طبقت الأقلية الصربية ، بمساعدة مباشرة ومؤثرة من قوات الجيش الاتحادى ، استراتيجية قتالية استهدفت العزل التدريجى للعاصمة زغرب والمناطق الوسطى عن بقية أنحاء كرواتيا . واتفقت كرواتيا من جانبها مع قيادة جمهورية البوسنة - الهرسك على عدم السماح لأى من الأطراف المتنازعة باستخدام أراضى الجمهوريتين للقيام بعمليات ضد أى منهما . ورفض وزير الدفاع الاتحادى أوامر رئيس يوغوسلافيا باعادة قوات الجيش إلى ثكناتها فى كرواتيا خلال ٤٨ ساعة ، الأمر الذى أعتبره رئيس يوغوسلافيا بمثابة انقلاب من الجيش على السلطة الدستورية ، ويستدعى طلب المساعدة الخارجية لضبط حركة الجيش الاتحادى .

(ز) تدخل مجلس الأمن الدولى :

فى محاولة لتجاوز فشل الجماعة الأوروبية فى الاتفاق على موضوع ارسال قوة حفظ السلام أوروبية إلى يوغوسلافيا طلبت كندا واستراليا فى ١٩٩١/٩/١٩ من مجلس الأمن الدولى الاجتماع للنظر فى ارسال قوة لحفظ السلام ، الأمر الذى ايدته المانيا وفرنسا وعارضته ايطاليا وبريطانيا وتحفظت عليه الولايات المتحدة وطلبت معلومات اضافية حول تصورات أصحاب الدعوة بخصوص ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن لاحتواء الوضع . وبالفعل اجتمع المجلس فى ٢٠ من الشهر نفسه وسط معارضة عدد من أعضائه لأى تدخل فى الشأن اليوغوسلافى وأصدر المجلس فى ٩/٢٦ قراراً بفرض حظر شامل وفورى على تصدير السلاح ليوغوسلافيا ، وتدعيم جهود الجماعة الأوروبية ودول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، حض الاطراف كافة على احترام اتفاقات وقف النار ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة لعرض مساهمته على جميع الذين يحاولون وضع حد نهائى للحرب الأهلية فى يوغوسلافيا .

و - انهيار الهيكل الدستورى فى يوغوسلافيا :

واكب هذه الأجواء بروز تطور مهم تمثل فى حدوث انهيار الهيكل الدستورى على صعيد مؤسسة الرئاسة الفيدرالية نتيجة سيطرة التحالف الصربى الرباعى - واستلامه صلاحيات اتخاذ قرارات نيابة عن المجلس الرئاسى فى ظل غياب الأعضاء الأربعة الآخرين . وقد أطلق المجلس الرئاسى بهذه الوضعية العنان للجيش الاتحادى للسيطرة على أراضى الأقلية الصربية فى كرواتيا والحاقها بما تبقى من الاتحاد . وأدى ذلك إلى إنهيار الهدنة السادسة فى مطلع أكتوبر .

وتوازت هذه التطورات مع تصعيد كل من كرواتيا وسلوفينيا لاجراءات الاستقلال حيث أعلنت الأولى قرابة مائة قانون أبرزها الخاص بانشاء جيش وطنى ، كما أعلنت سلوفينيا عن اصدار عملة خاصة بها .

أما الجماعة الأوروبية فقد أرجأت فى ١٠/٨ تطبيق عقوبات اقتصادية على يوغوسلافيا لاتاحة الفرصة لمراقبى الجماعة لترتيب وقف اطلاق نار أخر ، وهو ما حدث بالفعل وتزامن مع قرار برلمان كرواتيا الاستقلال النهائى عن الاتحاد اليوغوسلافى . وشمل الاتفاق فك الحصار الذى تضربه القوات الكرواتية على منشآت وثكنات الجيش الاتحادى داخلها والسماح للمحاصرين بالخروج بكامل معداتهم مقابل رفع الحصار الذى يضربه الجيش على موانى كرواتيا على الأدرياتيك . ويلاحظ أن الاتفاق لم يتضمن الانسحاب الكامل للجيش الاتحادى من جميع اراضى كرواتيا « المستقلة » وعدم ترك القوات المحاصرة معداتها خلفها عند الانسحاب ، مما يعد تنازلا كرواتيا فرضه ضعفها العسكرى فى ميدان القتال . وسط هذه الأجواء بدأ الرئيس (السوفييتى السابق) جورباتشوف جولة مفاوضات ووساطة مع رئيسى جمهوريتى الصرب وكرواتيا بالكرملين ، صدر فى اعقابها

بيان مشترك اعلن فيه وقف القتال وبدء مفاوضات بين صربيا وكرواتيا خلال شهر ، يراعى فيها مصالح جميع الشعوب اليوغوسلافية وتستهدف احلال السلام الوطيد وحسن الجوار بين جمهورياتها . غير أن أجواء التفاؤل التى صاحبت هذه الوساطة سرعان ما إنهارت بعودة القتال بشراسة فى ١٠/١٧ ، وتعثرت عملية اغاثة مدينة فوكوفار فى أكثر من محاولة .

(١) تدخل مجلس الأمن :

حيث بدأ تحركا فعليا عبر اختيار سيروس فانس - وزير الخارجية الأمريكى الأسبق - للقيام بمهمة استطلاعية كمبعوث شخصى للأمين العام للمنظمة الدولية وتوازى ذلك الجهد مع محادثات مؤتمر السلام برعاية اللورد كارينجتون - ممثلا للجماعة الأوروبية - فى لاهاى ، والتى حضرها أعضاء مجلس الرئاسة اليوغسلافى وسيروس فانس ، والتى انتهت إلى وقف اطلاق النار فى ١٠/١٨ ، وفك الحصار الذى تضربه قوات كرواتيا على ثكنات الجيش الاتحادى ، مقابل وقف الجيش عملياته وفتح الطريق لتموين القرى والمدن المعزولة إلا أن هذه الهدنة سرعان ما انهارت بعد أربعة أيام وترافق ذلك مع رفض رئيس صربيا لمقترحات السلام الأوروبية وطرحه لصيغة بديلة لمستقبل يوغوسلافيا بعد خروج سلوفينيا وكرواتيا منه ، كما عاد القتال بقوة إلى دوبرفينيك ، واشتدت هجمات الجيش الاتحادى عليها على مدن كرواتية أخرى .

وتفاعلا مع هذه التداعيات أعرب مجلس الأمن الدولى فى ١٠/٢٩ عن قلقه لتدهور أوضاع يوغوسلافيا وناقش اقتراحا بريطانيا نمساويا بفرض الأمم المتحدة حظرا نفطيا على يوغوسلافيا . وانتهى لاقرار مواصلة فانس لمهمته فى جولة جديدة . ومع تزايد الضغوط الدولية واحتمالات فرض عقوبات على الصرب وافقت الأطراف المتنازعة على الهدنة رقم (١١) فى ١١/٥ لوقف النار ، غير أن صربيا جددت رفضها للخطة الأوروبية بشأن مستقبل يوغوسلافيا ، مما دفع الجماعة الأوروبية إلى إدانة سياسة العنف التى تنتهجها جمهورية الصرب .

(٢) فرض العقوبات الاقتصادية :

على هامش قمة حلف شمال الأطلسى فى روما ، وبعد مباحثات لوزراء خارجية الجماعة الأوروبية فرضت الجماعة فى ١٩٩١/١١/٨ عقوبات اقتصادية علــى يوغوسلافيا وطلبت من مجلس الأمن الدولى تعزيز الحظر على تصدير الأسلحة وفرض حظر جديد على النفط ليوغوسلافيا .

وبالرغم من استمرار العمليات العسكرية شاع إدراك عام بأن الحل العسكرى لن ينقذ وحدة يوغوسلافيا ولذلك دعا مجلس الرئاسة اليوغوسلافى والذى يقوده التحالف الصربى لأول مرة إلى تدخل دولى فى كرواتيا فى رسالة بعث بها إلى الاعضاء الدائمين بمجلس الأمن لدعوته لكى يرسل فورا قوات الأمم المتحدة إلى المنطقة الحدودية فى كرواتيا للفصل بين المناطق التى تقطنها غالبية صربية وبقية كرواتيا . وقد رحبت كرواتيا بارسال قوات دولية اليها ، وجدد دعوته للورد كارينجتون لارسال قوات أوروبية لحفظ السلام ، وعضد ذلك برفع غير مشروط للحصار الذى تفرضه القوات الكرواتية على ثكنات قوات الجيش الاتحادى فى أراضى جمهوريته . واعلن كارينجتون فى ١١/١٤ أن الأطراف المتقاتلة أكدت له موافقتها المبدئية على نشر قوة دولية لحفظ السلام والعمل على تدعيم وقف النار فى كرواتيا . وأدى ذلك إلى هدوء حدة القتال ، ونجح كارينجتون فعلا فى توقيع الهدنة رقم (١٣) فى ١١/١٦ ، وبدأت لجنة كرواتية - اتحادية مشتركة محادثات فى زغرب للاتفاق على تفاصيل هذه الهدنة . واعترفت كرواتيا بهزيمتها فى فوكوفار بعد حصار دام ٨٦ يوما وعرضت فى بيان رسمى على الجيش الاتحادى تسليم المدينة فى مقابل تعهده حماية سكانها وأن يعلن المدينة « منطقة عازلة » بين قوات الأقلية الصربية وقوات كرواتيا وأن يكون التسليم فى حضور الصليب الأحمر .

بيد أن الهدنة لم تصمد طويلا ، حيث تواصلت عمليات الجيش الاتحادى الرامية للاستيلاء على أكبر جزء ممكن من أراضى كرواتيا ، وذلك قبل وقف اطلاق النار ، بصورة نهائية ، وهو أمر كانت كل الأطراف تدرك حتميته بناء على الضغوط الدولية .

وسط هذه الأجواء بدأ سيروس فانس جولة محادثات جديدة مع الأطراف المتنازعة وفى حضور ممثلين عن الأقلية الصربية فى كرواتيا ثم بمشاركة اللورد كارينجتون ونجحت هذه المفاوضات فى التوصل إلى الهدنة الرابعة عشرة التى جددت الاتفاق على مغادرة القوات الاتحادية ثكناتها فى زغرب والثكنات المحاصرة فى موانى سبليت وسبنيك وبولا وربيكا والتوجه إلى مناطق أخرى فى يوغوسلافيا . كما أكدت الأطراف موافقتها على نشر قوة دولية فى يوغوسلافيا . وشمل الاتفاق للمرة الأولى الفرق غير النظامية ، أى قوات الأقلية الصربية والتنظيمات

الكرواتية غير التابعة للحرس الوطنى . وبتحديد ممثل يوغوسلافيا فى مجلس الأمن مطلبه بنشر قوة حفظ سلام دولية ، اتخذ المجلس فى ١١/٢٧ قرارا مهد لهذه الخطوة حيث تم تكليف سيروس فانس للتوجه ثانية ليوغوسلافيا لتثبيت هذه الهدنة بعد تجاوز معارضة كرواتيا فى نشر هذه القوة فى مناطق القتال داخل وليس على حدودها مع الجمهوريات الأخرى . وواصل الجيش الاتحادى فى ١١/٢٩ الانسحاب من ثكنات رئيسية وهامة فى العاصمة زغرب بعد ما تعهدت كرواتيا بعدم التعرض للوحدات المنسحبة والسماح لها بالاحتفاظ بكامل أسلحتها ومعداتها .

ز ـ معضلة بدائل التسوية فى يوغوسلافيا :

تمكنت جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة من توقيع ١٤ اتفاقا للهدنة ولوقف القتال فى كرواتيا منذ اندلاعه فى منتصف يونيه ، تميزت جميعها بأنها اتفاقات « هشة » لم تدم طويلا ، ولم تتمكن حتى نهاية عام ١٩٩١ من التوصل إلى اتفاق نهائى لوقف دائم للنار فى مناطق القتال داخل كرواتيا ، كما أن جهود الوساطة أخفقت أيضا فى الاتفاق على صيغة مقبولة حول شكل مستقبل يوغوسلافيا السياسى . وقد ساعد على حدوث هذا الاخفاق عدة عوامل من أبرزها :

(١) خصوصية الأزمة :

على الرغم من الانعكاسات الاقليمية والدولية فقد ظلت الأزمة فى يوغوسلافيا أزمة داخلية وصراعا داخليا ، وانطلاقا من خصوصية الأزمة تحددت مهمة الوساطة السلمية فى مساعدة الأطراف المتنازعة والمتقاتلة على التوصل إلى أسلوب لضمان بقاء يوغوسلافيا دولة موحدة فى صيغة جديدة تتمكن من التوفيق بين الخواص القومية والاهداف المشتركة فى جو من الحرية وبالأساليب الديمقراطية . وارتكزت قدرة هذه الجهود على تحقيق نتائج ايجابية بالاساس على مدى المرونة التى تبديها الفعاليات المؤثرة فى الساحة اليوغوسلافية واستعدادها للاقتراب من صيغة الحل الوسط . وقد تحقق ذلك فى سلوفينيا وتعذر فى كرواتيا ، لتباعد مواقف الأطراف وبخاصة التحديات التى يفرضها النسيج الاجتماعى والقومى اليوغوسلافى بخصوص كيفية تجسيد حق تقرير المصير للقوميات .

(٢) الدور الأوروبى .. وأزمة التوافق :

أظهرت الأزمة اليوغوسلافية مدى الخلاف فى وجهات نظر دول الجماعة الأوروبية خاصة عندما يتعلق الامر بمصالحها السياسية والاقتصادية والقومية ، ورغبة كل منها فى أن يلعب دورا قياديا على الرغم من احاديث الوحدة الأوروبية وارتباط المصالح المشتركة بين دولها المختلفة . وبرز عدم التوافق بجلاء فيما يتعلق بالاعتراف بالجمهوريات الانفصالية ، إذ لم تستطع دول الجماعة الأوروبية الوصول إلى اجماع حول ما إذا كانت تريد يوغوسلافيا موحدة أم أنها تعترف بالأجزاء التى تكونها . ففى الوقت الذى طالبت فيه فرنسا وبريطانيا الابقاء على شكل من العلاقات بين الجمهوريات اليوغوسلافية كحد أدنى للحل ذهبت المانيا إلى تأييد الانفصال والاستقلال فى كرواتيا وسلوفينيا . ومع وضوح مشروع الصرب الكبرى وتزايد دور المؤسسة العسكرية الموالية له ، حدث تحول بارز فى الاجماع الأوروبى والدولى للاعتراف باستقلال كرواتيا وسلوفينيا من جانب واحد ، حيث بدأت ايطاليا والنمسا والبرتغال والدانمرك وبلجيكا ولوكسمبورج تتحول باتجاه تأييد الموقف الألمانى .

ويمكن تفسير خصوصية الموقف الألمانى وتمايزه بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

١ ـ ان التفسير الرسمى للموقف الألمانى الأكثر تأييدا لاعلان استقلال كرواتيا وسلوفينيا ينطلق من الاحتجاج على تدخل المؤسسة العسكرية اليوغوسلافية فى التطورات السياسية وانفلاتها تمام عن السيطرة السياسية المدنية . وان عدم الاعتراف يعنى مكافأة الصرب والجيش الاتحادى على سياساته العدوانية وتشجيعه على تصعيد حربه ضد الانفصاليين . من ناحية أخرى فان تأكيد المانيا على عدم التدخل فى شؤون يوغوسلافيا لا يدفع المانيا للتخلف عن الدفاع عن حقوق الانسان وحق تقرير المصير وحقوق الأقليات . ولكن حقيقة الدوافع الألمانية تتمثل فى التزام المانيا حيال الجماعات القومية المتأثرة بالثقافة الجيرمانية فى أوروبا ، وهو أمر يتفق مع طموح ألمانيا للهيمنة على أوروبا بصورة عامة :

٢ ـ الاعتبارات الداخلية التى تدفع المانيا إلى عدم التفريط فى حقوق سلوفينيا وكرواتيا ، خاصة التعاطف الشعبى مع ارادة شعب كرواتيا وسلوفينيا ، اجماع الفعاليات السياسية الالمانية (معارضة وحكومة) ، وجود أكثر من نصف مليون يوغوسلافى فى المانيا اضافة إلى مليون تركى ، والتخوف من احتمال انتقال آثار الحرب الأهلية اليوغوسلافية إلى المانية ذاتها .

٣ ـ ان تأييد المانيا لاعادة تغيير الحدود يتفق مع رغبتها فى تغيير شروط التسوية الجائرة فى الحرب العالمية الثانية

والتى كانت المانيا أكبر ضحاياها . وقد تحمل الرغبة الالمانية غير المعلنة أحلاما أيقظتها من جديد وحدة شطريها ، والتى تدغدغ طموحاتها فى توحيد الأمة الالمانية المنتشرة فى أكثر من بلد أوروبى مجاور . وثمة اتهامات وجهت حاليا لالمانيا الموحدة بالسعى لاعادة امبراطوريتها مرة أخرى من خلال ضمها « الامبراطورية النمساوية » التى كانت تشمل النمسا وسلوفينيا وكرواتيا، والحديث عن إقامة « الرايخ الرابع » .

٤ ـ والخلاصة فان طبيعة المانيا كأكبر دولة قومية متجانسة فى أوروبا يفسر عدم تخوفها من إعادة فتح ملف القوميات بل على العكس فان ذلك يعزز مكانة المانيا ومركزها وطموحاتها . وفى المقابل تنبع مواقف بعض الدول الأوروبية فى تشديدها على الوحدة اليوغوسلافية من أوضاعها الداخلية (فى اشارة إلى مشكلات ايرلندا الحرة ـ بريطانيا ـ كورسيكا ـ فرنسا ـ الباسك ـ أسبانيا وغيرها) .

ويمكن القول أن سيناريو الاعتراف يتيح مخرجا لتجاوز عقبة التدخل فى الشئون الداخلية ليوغوسلافيا ، حيث يتدرج بداية بالاعتراف باعلان استقلال كرواتيا وسلوفينيا ، ثم يتوسع لامكانية اقامة بعض الدول المؤيدة للاعتراف معاهدات واتفاقات دفاع مشترك وترتيبات أمنية مع كرواتيا وسلوفينيا « كدول مستقلة » كاملة السيادة ، مما يعطيها الحق فى التدخل العسكرى المباشر لمواجهة الجيش الاتحادى ، والحد من حرية حركته وتضييق نطاق عمله ، واظهاره بمظهر المعتدى وإدانته .

(٣) محدودية حركة مجلس الأمن :

ونبعت هذه المحدودية من خصوصية الأزمة واستبعاد الأمين العام للأمم المتحدة أى دور للمنظمة الدولية باعتبار ذلك « تدخلا » ويشكل ازدواجية مع جهود الجماعة الأوروبية . وقد وضح ذلك فى معارضة الاتحاد السوفييتى ورفض دول العالم الثالث وتحفظ الصين ، اضافة لعدم التوافق الأوروبى لسابقة التدخل وعدم اقحام مجلس الأمن فى الشئون الداخلية لدولة لم تطلب منه التدخل . وبالتالى اقتصر دور المجلس على اعمال الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذى ينص على اجراءات عقابية تدريجية تصل إلى حد استخدام القوة لفرض حظر فورى وشامل على تصدير السلاح والنفط ليوغوسلافيا . ويمكن رصد عدم فعالية ذلك نتيجة أن الجيش الاتحادى لديه مخزون ضخم من الاسلحة وعدم الالتزام الكامل بهذا الحظر من جانب عدد من الدول .

ورغم موافقة أطراف النزاع على قوة حفظ سلام عسكرية دولية نتيجة جهود المبعوث الدولى سيروس فانس ، فقد اعترضت ذلك ثلاث عقبات :

* عدم قدرة أطراف النزاع على إحترام وقف دائم للنار .
* تفرع عن ذلك التساؤل بخصوص طبيعة عمل هذه القوة فيما إذا كانت قوة « لفرض » السلام ، أى التدخل العسكرى للفصل بين المتحاربين أم أنها « لحفظ » السلام .
* ما يتعلق بمنطقة انتشار هذه القوة ـ حال ارسالها ـ حيث ذهب التحالف الصربى إلى ضرورة نشر هذه القوة لحفظ السلام فى المناطق الساخنة وفى « عمق » مناطق النزاع بين الاقلية الصربية والقوات الكرواتية فى كرواتيا ، أى أن تحل محل الجيش الاتحادى فى حماية السكان الصرب من خطر « الابادة » على يد القوات الكرواتية ، فى حين أصرت كرواتيا على نشر هذه القوة على خطوط التماس ، أى على الحدود بين كرواتيا والجمهوريات الأخرى ، وبخاصة جمهورية الصرب ، ونتيجة ضعف كرواتيا عسكريا فقد رضخت أخيرا لمطالب التحالف الصربى والجيش الاتحادى .

خاتمـــــة :

يمكن القول بأن الشرعية القديمة لنظام الحكم والعلاقات فى يوغوسلافيا قد تعرضت لهزة عنيفة وقوية ، بل ان الاجماع الدولى الوحيد بخصوص يوغوسلافيا ينصب على أن يوغوسلافيا الفيديرالية لم تعد موجودة وقد تجاوزتها التطورات والتداعيات خاصة بعد أن انتصرت الديبلوماسية الالمانية باستصدار قرار للمجموعة الأوروبية ينص على تحديد منتصف يناير ١٩٩٢ موعدا للاعتراف باستقلال كرواتيا وسلوفينيا والجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى . ويأتى ذلك فى سياق تجميد المانيا من جانب واحد لاتفاقات النقل مع جمهوريتى الصرب والجبل الأسود ومنع طائرات شركة الطيران اليوغوسلافية من دخولها مجالها الجوى ، ثم اعترافها فعليا فى ١٩٩١/١٢/٢٣ باستقلال كرواتيا وسلوفينيا واعلانها تبادل التمثيل الدبلوماسى معهما فى الموعد الذى حددته الجماعة الأوروبية للاعتراف « بالدول الجديدة » .

ويشكل هذا القرار بالاعتراف معضلة جديدة للأزمة اليوغوسلافية ، لاسيما مع جهود جمهوريتى البوسنه

والهرسك ومقدونيا للحصول على الاعتراف الدولى بهما . فعلى الرغم من الشروط التى وضعتها الجماعة الأوروبية لهذا الاعتراف والتى تتمثل فى التزام هذه الدول باحترام ميثاق الأمم المتحدة واعلانى هلسنكى وباريس خصوصا البنود المتعلقة بدولة القانون والديمقراطية وحقوق الأقليات ، وعدم جواز تغيير الحدود بالقوة وانما بالوسائل السلمية وبالاتفاق المشترك ، فقد أعلنت الأقلية الصربية فى البوسنة ـ الهرسك والتى يبلغ تعدادها ١,٢ مليون نسمة ، أى ضعف عدد الصرب فى كرواتيا ، استقلالها وتأسيس جمهورية خاصة بها وتأكيد ارتباطها بجمهورية صربيا ، مما يعنى خطر امتداد لهب الحرب الأهلية فى هشيم هذه الجمهورية بنسيجها الاثنى والطائفى الخطير . وبالفعل دعت فرنسا وبريطانيا وبلجيكا لمد نشاط قوة حفظ السلام الدولية ـ حال ارسالها ـ ليشمل البوسنة ـ الهرسك ، تحسبا لتدهور الوضع فيها والذى سيكون أكثر ضراوة منه فى كرواتيا . وبالنسبة لمقدونيا ـ فقد توصلت اليونان إلى اقناع شركائها داخل الجماعة الأوروبية بادخال فقرة خاصة إلى وثيقة المبادىء الخاصة بالاعتراف بالجمهوريات اليوغوسلافية تلزم مقدونيا باصدار دستور وضمانات سياسية تؤكد عدم وجود مطالب اقليمية لديها ضد دولة مجاورة عضو فى المجموعة الأوروبية . أى اليونان ، وان تتحفظ على القيام بالدعاية لأغراض اقليمية .

وهكذا أصبح من شبه المؤكد إنهيار يوغوسلافيا وإنقسامها إلى عدة دول على أسس قومية .

ثانيا : صعود الدور الأمريكى : المظاهر والمفارقات

تقديـــم :

مع تراجع القوة السوفييتية بدا أن الدور الأمريكى فى السياسة الدولية يحقق صعودا فى المكانة والنفوذ توازى حجم التراجع السوفييتى دوليا . وجاءت حرب الخليج لتضيف بعدا آخر فى مسألة الصعود الأمريكى فى السياسة الدولية . ولكم ساهم هذان الحدثان البارزان فى بلورة استنتاج أولى مؤداه أن الولايات المتحدة صارت القوة الوحيدة على قمة النظام الدولى . إلا أن هذا الاستنتاج الأولى لا يعنى أن الولايات المتحدة قد أصبحت مطلقة اليد فى الشئون الدولية . صحيح أنها صارت تتمتع بمساحة أكبر من النفوذ والتأثير فى الشئون الدولية عما كان الوضع عليه إبان وجود الدولة السوفييتية إلا أن هذه المساحة مازالت لها حدودها . والحدود هنا ليست وحسب فى قوة أطراف أخرى داخل العالم الغربى ذاته . واحتمالات نمو هذه القوة بما ينافس الدور الأمريكى . وانما أيضا فى داخل البنية الأمريكية ذاتها ، والتى تموج بالكثير من المشاكل الحادة التى لا تتناسب فى نظر الكثيرين من دارسى العلاقات الدولية بكون الولايات المتحدة قوة عظمى تبدو وحيدة ودون منافس حقيقى فى غضون المدى الزمنى المنظور . ومن هنا فان التساؤل الأهم هو إلى متى ستظل الولايات المتحدة قوة منفردة بقمة المنظومة الدولية . وشرعية التساؤل تكمن فى أن دورة الحضارات لم تعرف أبدا استمرار طرف ما بذاته على القمة إلى ما لانهاية ، فضلا عن أن المنافسين المحتملين كثيرون ، ولدى البعض منهم الطموحات والامكانيات ومصادر القوة كذلك فان الحقائق الخاصة بالداخل الأمريكى تبدو متناقضه فى كثير من خطوطها مع ما يفترضه موقع الدولة العظمى الأولى فى النظام الدولى .

وفى الجزء التالى سوف نعالج الأسباب التى أدت إلى تفرد الولايات المتحدة فى تلك المرحلة بقمة النظام الدولى ، وأثر أزمة الخليج على صعود الدور الأمريكى فى الشئون الدولية وملامح الرؤية الأمريكية لمفهوم النظام الدولى الجديد وأعبائه . وكيف يرى الأمريكيون دور بلدهم وموقعه فى هذا النظام الدولى الجديد . كما سندرس عددا من المفارقات النابعة من حقائق الواقع الداخلى الأمريكى ، وما يموج به من مشكلات على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى ، ومدى انعكاس ذلك على الأعباء الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة كقوة عظمى أولى فى المرحلة الراهنة .

١ ـ حرب الخليج ودلالاتها :

أثار تراجع القوة السوفييتية العديد من التساؤلات عن طبيعة النظام الدولى البازغ واحتدم الجدل بين دارسى العلاقات الدولية ، حيث ذهب فريق إلى أن النظام الدولى اصبح ـ فى ظل التنازلات السوفييتية المتكررة ـ يخضع لشبه انفراد أمريكى . هذا بينما عارض فريق آخر هذا الاستنتاج ، مؤكدا أنه سابق لأوانه ، فضلا عن اغفاله القوى الدولية الصاعدة والتجمعات الاقليمية الكبرى . وذهب انصار هذا الفريق إلى التأكيد على أن النظام الدولى يمر بمرحلة مخاض ولا يمكن تحديد ملامح الوليد ، ومن ثم يجب الانتظار حتى يمكن تلمس ملامح النظام الدولى الجديد .

واستمر هذا الجدل حتى اندلاع أزمة الخليج الثانية ـ احتلال العراق للكويت ـ حيث نجحت الولايات المتحدة فى إدارة الأزمة سياسيا وعسكريا بشكل اضعف نسبيا حجج

الفريق الثانى ودعم نسبيا أيضا من موقف الفريق الأول . على الأقل كما عكسته أحداث العام . إذ نجحت الولايات المتحدة فى استغلال أزمة الخليج الثانية لحسم الجدل حول دورها القيادى فى السياسة الدولية الراهنة . فعلى الصعيد السياسى نجحت الولايات المتحدة فى شن حملة قوية لادانة السلوك العراقى وتمكنت من استصدار بيان مشترك مع الاتحاد السوفييتى يدين الغزو ويطالب العراق بالانسحاب على الرغم من العلاقات الودية التى كانت تربط موسكو ببغداد . ونجحت الولايات المتحدة أيضا فى تحييد الموقف الصينى وذلك من خلال التلويح بتحسين صورة الصين لدى الرأى العام العالمى لاسيما الغربى بعد التشوه الذى أصاب تلك الصورة بسبب المبالغة فى وصف القمع الحكومى للحركة الطلابية الصينية فى وسائل الاعلام الغربية .

وفى هذا الاطار نجحت الولايات المتحدة فى تمرير أحد عشر قرارا من مجلس الأمن دون اعتراض ـ أو حتى امتناع عن التصويت ـ من جانب أى من الدول الأربع الأخرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن . أى أن الدبلوماسية الأمريكية نجحت فى إدارة الأزمة من خلال استصدار ما أرادت من قرارات من مجلس الأمن .

وعلى الصعيد العسكرى ، نجحت الولايات المتحدة فى استصدار قرار من المجلس يخول القوات الدولية ـ الأمريكية أساسا ـ حق استخدام القوة لتحرير الكويت . ويلاحظ هنا أن الدول الأخرى ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن لم تعارض التوجه الأمريكى ، وكل ما استطاعته كان الضغط من أجل اضافة بعض اللمسات على شكل الصيغة الأمريكية دون ان تعدل من الجوهر .

ومن هنا نجحت الولايات المتحدة فى ادارة أزمة الخليج الثانية والوصول بها إلى تحرير الكويت والتزام العراق رسميا بكافة قرارات مجلس الأمن ، كما احتفظت الولايات المتحدة بحق معاودة الهجوم على العراق استنادا إلى القرار الثانى عشر الذى يخول القوات الدولية حق اللجوء إلى القوة من جديد حيث نص على « انتهاء الحرب يسرى رسميا بعدا الاستجابة العراقية الكاملة للشروط الخاصة بالغاء قرار العراق بضم الكويت وقبول تحمل المسئولية عن الخسائر التى نجمت عن الغزو وإعادة جميع الممتلكات الكويتية التى استولت عليها قوات الغزو العراقى » . وبقبول العراق للقرار الثالث عشر (٦٨٦ فى ٣/٣) يكون العراق قد استجاب لكافة مطالب قوى التحالف التى صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية .

إذا كانت أزمة الخليج الثانية قد انتهت بصعود الدور الأمريكى فى إدارة النظام الدولى بما يموج به من صراعات ومشاكل اقليمية ، فإن انهيار الاتحاد السوفييتى وتحلله كدولة فيدرالية ساهم بدوره فى تدعيم هذه النتيجة . حيث أدى تفكك الاتحاد السوفييتى ـ فضلا عن المشاكل الخطيرة والصعوبات التى تعانى منها الجمهوريات إلى تسابقها من أجل كسب ود الولايات المتحدة والغرب .

وواقع الحال أن حرب الخليج لم تكن مختبرا لأحدث أنواع الأسلحة الأمريكية والغربية وحسب ، بل مثلت إختبارا معنويا وسياسيا لا يقل أهمية وضرورة من وجهة النظر الأمريكية . ولكم شغل الرأى العام الأمريكى وكثير من مراكز البحوث المدنية والعسكرية بتقييم الحدث ونتائجه وانعكاساته على الدور العالمى للولايات المتحدة ، وعلى احتمالات نشوء « نظام دولى جديد » تصبح فيه الولايات المتحدة أكثر قدرة وقوة على قيادته ، وأكثر صلابة فى مواجهة منافسيها من القوى الراهنة أو المحتملة فى المستقبل .

وبإعادة قراءة التقويم الأمريكى المتضمن فى مطبوعات لمراكز بحوث ودراسات استراتيجية وسياسية أمريكية بدت حرب الخليج ونتائجها على النحو التالى :

* ان حرب الخليج كانت حربا امريكية إن لم تكن مائة فى المائة ، فعلى الأقل تسعين بالمائة . وهى ولا شك انتصار باهر لتكنولوجيا السلاح الأمريكى المتطور .
* ان ما يزيد من أهمية هذا الانتصار بالمقاييس السياسية والعسكرية والاستراتيجية هو أن العراق قبل الحرب كان يمثل « قوة عسكرية جبارة وضعته فى مصاف القوة العسكرية السادسة فى العالم » .
* ان الحرب اثبتت مدى الحاجة إلى وضع نظام شامل لضبط التسلح فى المنطقة ، على أن يكون هذا النظام دوليا تشارك فيه إلى جانب الولايات المتحدة الدول الكبرى الأخرى وخاصة التى تعد مصدرا اساسيا للسلاح إلى دول المنطقة .
* ان تجربة الحرب اثبتت مدى الحاجة إلى تضافر جهود العمل العسكرى جنبا إلى جنب مع العمل النفسى والدعائى المدروس جيدا .
* ضرورة العمل فيما بعد الحرب على وضع ترتيبات أمنية شاملة فى المنطقة تتضمن اسرائيل .

وبالطبع فإن هذه الرؤية تتعمد إغفال أدوار القوى الأخرى

التى ساهمت فى إنجاح حملة الحشد الدولى السياسى والعسكرى تحت القيادة الامريكية . وتتجاهل هذه الرؤية الأمريكية مساهمات حربية رئيسية فرنسية وبريطانية ومصرية وسعودية ، اضافة إلى التأييد السياسى والمعنوى من قبل الاتحاد السوفييتى - قبل تفككه - فضلا عن المساهمات المالية الضخمة من المانيا واليابان وكوريا الجنوبية .

ولما كان قرار الحرب شأنا أمريكيا متميزا فقد كانت له عدة نتائج هى كما ذكرها أل برادوس المتخصص فى شئون الشرق الأوسط فى وحدة بحوث الكونجرس الأمريكى كالتالى :

١ - التأييد الجارف للرئيس بوش من قبل الرأى العام والكونجرس ، وهو ما لم يحدث فى حالات كوريا وفيتنام .
٢ - تحديد واضح ومعقول للأهداف من الحرب .
٣ - اعتماد مبدأ حرية القادة فى الميدان من خلال وضع فريق ممتاز فى ميدان المعركة لهم الحرية الكاملة فى كيفية تنفيذ القرارات الصادرة اليهم .
٤ - تجنب الوقوع فى شرك المفاوضات والاقتراحات السلمية التى قدمها الرئيس السوفييتى جورباتشوف مرارا اثناء تطور الأزمة .

وفى المحصلة الأخيرة فان الانتصار الخارجى الذى حققه الرئيس بوش - كما يقول برادوس - قد يتعرض لبعض التآكل ، خاصة وان طبيعة الرأى العام الأمريكى سريعة التناسى ، ومن هنا فإن الرئيس بوش سيسعى إلى ترجمة هذا الانتصار العسكرى إلى حقيقة بعيدة المدى سواء فى ذهن المواطن الأمريكى العادى أو على الأرض فى منطقة الشرق الأوسط ذاتها ، وهو ما يعنى اندفاعا أمريكيا ناحية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، ولكن وفق شروط معينة وليس من بينها فرض الضغوط على اسرائيل أو توقع تكرار حشد دولى جديد لهذا الغرض .

بقيت الاشارة إلى أن دروس حرب الخليج لم تقتصر على المسائل السياسية فحسب فهناك جوانب أخرى فنية وعسكرية محضة ذات أهمية كبيرة ومن بين هذه الدروس تطوير أسطول النقل العسكرى الاستراتيجى الأمريكى بما يلبى الحاجة إلى ارسال قوات أمريكية إلى مناطق بعيدة - عند الضرورة - دون تأخير ، كذلك تم الاستفادة من اداء بعض نظم الأسلحة فى الحرب لتطويرها فى المستقبل . وفى هذا الاطار فان بعض محللى النظم العسكرية فى البنتاجون يرون ان أداء صواريخ باتريوت « الايجابى نسبيا » لم يكن كافيا . لانه وان كان قد عمل على حماية بعض المناطق المحدودة من الهجمات الصاروخية ، إلا أنه اثبت مدى الحاجة إلى وضع نظام شامل للدفاع عن الدولة ككل فى مواجهة هجمات صاروخية ، ومن هذا أخذت فكرة الدفاع الاستراتيجى - من وجهة نظرهم - دعما معنويا هائلا لأنها الوحيدة التى تؤدى مثل هذا الغرض الدفاعى الضرورى والحيوى .

٢ - الولايات المتحدة والنظام الدولى الجديد :

مع تصاعد مؤثرات تفكك الاتحاد السوفييتى تزايد الحديث عن نظام دولى « جديد » ، ومغاير للنظام الدولى السائد منذ الحرب العالمية الثانية . وكان الحديث عن النظام الجديد قد بدأ منذ بروز البرنامج الاصلاحى للرئيس السوفييتى جورباتشوف ، حيث استخدم مصطلح النظام الدولى الجديد لأول مرة وذلك فى اطار الحديث عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب ، وقصد به بالاساس النظام الذى يخلف الحرب الباردة ، ويستند إلى الوفاق وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب . ولم يصبح هذا المصطلح متداولا إلا فى اعقاب نشوب أزمة الخليج الثانية واتجاه الرئيس الأمريكى جورج بوش إلى تكرار الاشارة اليه والتأكيد عليه ، لا سيما بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية بتحرير الكويت ، ففى خطابه فى ٣/٥ ، خاطب الرئيس الأمريكى بوش الكونجرس قائلا « إننا أمام نظام دولى جديد يبرز فى الأفق ، عالم جديد حيث تتحرر فيه الامم المتحدة من ورطة الحرب الباردة ، وتكون قادرة على تحقيق أحلام مؤسسيها الأوائل ، عالم تجد فيه الحرية وحقوق الانسان موطنا لها فى كل الأمم » ، وإذا كانت كلمات الرئيس بوش قد طرحت مفهوما مثاليا للنظام الدولى الجديد الجارى تشكله ، فان الأمر بدا مختلفا لدى المحللين وبعض مراكز صنع القرار الأمريكى .

وتجدر الاشارة إلى أنه لا يوجد فهم أمريكى واحد لمعنى « النظام الدولى الجديد » ، وهناك العديد من الاتجاهات والافكار بعضها يمكن وضعه فى اطار الافكار المحافظة التقليدية التى حكمت النظرة الأمريكية للعالم حتى فى أكثر لحظات الحرب الباردة حدة وصرامة . والبعض الآخر يدخل فى عداد الاجتهادات التى تحاول ان تلتمس أسلوبا جديدا وفكرا جديدا بالفعل بعيدا عن الادعاء أو التزييف . وبين هذين المنظورين الكليين وجدت تعبيرات وتفسيرات متشائمة من غموض التعبير ودلالاته ، وأخرى ذات نبرة استعلائية انطوت على تجاهل تام لأدوار وأوزان قوى كبرى

كثيرة فى عالم اليوم سواء على الصعيدين الاقتصادى أو السياسى ، أو حتى فى الاطار الاقليمى .

إن « النظام الدولى الجديد » من وجهة نظر أحد أعضاء مجلس السياسة الخارجية فى نيويورك (وهو جماعة بحثية معروف عنها توجهاتها المحافظة) يتطلب الاختيار بين بدائل يقوم كل منها على افتراض محدد . وهذه الافتراضات هى كالتالى :

الافتراض الأول : انه فى المستقبل ومهما كانت امكانيات أية دولة عظمى فانها لن تستطيع بمفردها ان تؤمن العالم ، ومن ثم ، فانها مجبرة على التعاون مع دول وأطراف أخرى لتحقيق أهداف الأمن والاستقرار العالميين .

الافتراض الثانى : ان هناك فرصة أمام الولايات المتحدة لتعديل النظام الدولى بإرادتها المنفردة ـ وهذه فرصة ايجابية يجب استغلالها .

الافتراض الثالث : انه لا توجد أسباب ضرورية لأن تعمل أمريكا على تعديل النظام الدولى ، وان عليها ان توجه جهودها إلى قضايا الداخل .

الافتراض الرابع : ان الولايات المتحدة مرتبطة بدرجة أو بأخرى بقضايا وهموم العالم ، وان العالم سواء رضيت أمريكا أم لم ترضى ، متجه إلى أن يكون عالم متعدد الاقطاب لأسباب موضوعية بحته ، وان على أمريكا التعامل مع هذه الحقيقة بقلب بارد وعقل أكثر برودة .

الافتراض الخامس : انه مهما كانت الصعوبات التى يواجهها الاتحاد السوفييتى ـ قبل تفككه ـ فإنه مازال يحتفظ ببعض مقومات الدولة العظمى ولا سيما فى شق القدرات النووية والتى تسمح له بتهديد امريكا واجزاء أخرى فى العالم .

وتعكس هذه الافتراضات طبيعة الجدل الذى شهدته الولايات المتحدة حول مسئوليتها فى سياق جهود ايجاد نظام دولى جديد . ولكن أين الأمن الأمريكى فى هذا الجدل ؟ . هنا نجد اجتهادات عديدة منها الاجتهاد القائل بأن الأمن القومى هو فقط القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والقدرة على استمرار الحكومة ومواجهة تهديد القيم ، وانه إذا نظرنا إلى التهديدات الى تحيط بالولايات المتحدة فى الوقت الراهن سنجدها أقل عما كانت عليه فى الماضى ، وبالتالى فان النظام الجديد وفق هذا المنظور هو عالم أكثر أمنا للولايات المتحدة ، ولكنه لا يعنى بالضرورة أكثر أمنا لباقى المناطق فى العالم . وهذا لايعنى ـ لدى المؤمنين بهذا الرأى ـ بالضرورة قيام الولايات المتحدة بمسئوليات خاصة ازاء الأمن القومى للآخرين . بعبارة أخرى يحاول هؤلاء الاكتفاء بتعظيم درجة الأمن الأمريكى وحسب ومن خلال طرح المفهوم التقليدى للأمن والذى اعترته تغيرات كبرى بفعل الترابط الدولى والذى أصبح من المستحيل الفكاك منه .

ومن وجهة أخرى يرى البعض أن العالم الجديد فى المستقبل ـ كما يقول دافيد اوكمنيك ـ احد كبار المحللين للشئون الدولية فى مؤسسة راند ـ هو عالم متعدد المخاطر ، ومهما كانت نزعة الانعزالية عند بعض الأمريكيين ، فانهم لن ينجحوا فى ممارسة هذه العزلة فى المستقبل . ويرى ان تعبير « عالم اقل فوضوية » هو التعبير الأسلم وليس تعبير النظام الدولى الجديد الأكثر شيوعا ، وان المقارنة هنا ليست بين عالم قادم وعالم سابق ، بل هى مقارنة بين عالمين محتملين فى المستقبل ، وانه يجب الاهتمام بأن يكون العالم القادم أقل فوضوية عما يمكن أن يكون عليه إذا ترك لتداعياته الذاتية ودون تحكم مسبق ، ولذلك فإن الدفاع الجماعى سيكون فى المستقبل أكثر حيوية عما كان عليه الأمر فى السابق ، وهذا الدفاع الجماعى يجب أن يكون مؤسسيا وليس مجرد امكانية قيام وتكوين تحالف تجاه تهديد معين ، ثم ينفض هذا العمل الجماعى بمجرد انتهاء التهديد . وفى هذا الاطار لابد أن تكون هناك قوة متعددة وملتزمة وتقوم بمسئوليتها تجاه مصادر التهديد المحتملة للأمن العالمى كله ، ولا سيما ازاء المناطق الأكثر قابلية لعدم الاستقرار ومنها الشرق الاوسط . وفى نفس السياق يمكن الاشارة إلى تغير معانى التهديد . والمثل الواضح هنا ان الخوف من الاتحاد السوفييتى فى السابق حل محله الخوف من عدم الاستقرار هناك فى المستقبل . على ان مواجهة عدم الاستقرار المحتمل فى تلك البقعة يحتاج إلى نظرة وأسلوب مختلف عن أساليب الحرب الباردة ، ومن هنا تبرز بعض معانى النظام الدولى الجديد ، وتبرز أيضا ملامح المسئولية الأمريكية سواء تجاه نفسها وأمنها ، أو تجاه امن واستقرار الآخرين .

على أن التغير فى الوضعية السوفييتية ، والتى انتهت إلى تفكك صيغته الفيدرالية ـ وهوايجابى من المنظور الأمريكى ـ يقابله تحديات أخرى لاتقل أهمية وتؤثر مباشرة على الوضع الاستراتيجى للولايات المتحدة ومن هذه التحديات كما أشار اليها محللو كلية الحرب فى كارليل بولاية بنسلفانيا :

* نشوء مراكز جديدة للقوة فى العالم (المانيا الموحدة) ، أوروبا الموحدة ، واليابان وكذلك الصين

بامكانياتها الهائلة ، ونفوذها المعنوى فى بلدان العالم الثالث .

* تزايد حدة الصراعات الاقليمية فى المناطق المختلفة ودخول مصادر جديدة لهذه الصراعات مثل الموارد المائية المحدودة والأسباب العرقية والثقافية وشدة سوء الاوضاع الاقتصادية فى العديد من الدول والتى تدفع ببعض القيادات المغامرة إلى افتعال الأزمات الاقليمية .

* التغير السلبى فى أوضاع حقوق الانسان فى العالم الثالث .

وفى مواجهة هذه التحديات الكبرى حدد رئيس وحدة سياسة الأمن المستقبلى فى كلية الحرب عناصر المواجهة الأمريكية كما يلى :

- استمرار العمل بسياسة الردع النووى .
- احياء وتكثيف العمل بسياسة الأمن الجماعى .
- بلورة مبدأ المساعدة الأمنية .
- توقعات بزيادة الارهاب المضاد للمصالح الأمريكية وضرورة الاستعداد الجدى لمواجهة هذا الارهاب .
- ضرورة الاستعداد لنمط جديد من الحروب وهو « حرب المخدرات » .
- أهمية العمل بسياسة ضبط التسليح فى العالم وفق عمل جماعى تقوده الولايات المتحدة .
- أهمية دعم التغيرات « الديمقراطية والاقتصادية » الجارية فى بلدان أوروبا الشرقية « سابقا » .

على الصعيد الخاص بالاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط فى التسعينات ووفقا لحديث انجليهاردت المسئول عن بحوث الشرق الأوسط فى وزارة الدفاع (وقد عمل

سابقا ملحقا عسكريا فى مطلع الثمانينات) ، فان هناك قضايا أساسية بات على الولايات المتحدة الكفاح من أجلها على حد قوله وهى :

نشر السلام مع اسرائيل ، بلورة علاقات جديدة بين دول المنطقة والقوى الكبرى ، إعادة صياغة التوازن الأقليمى فى المنطقة ، والعمل على تحرير الأقتصاد فى دول المنطقة وربط ذلك بالمساعدات ، والعمل على نشر المشاركة الشعبية ، إلا أن السلام مع إسرائيل ونشره كواقع فى المنطقة يواجه بصعوبات جمه ، ويزيد من هذه الصعوبات أن التوازن الأقليمى بعد حرب الخليج تغير تماما لصالح اسرائيل ، الأمر الذى حررها بعض الشىء من بعض ضغوط معنوية ومادية كانت مؤثرة فى السابق .

ويشير هذا التقييم إلى أن الولايات المتحدة فى ظل دورها العالمى الجديد ، باتت أكثر أهلية لدفع جهود التسوية فى الشرق الأوسط ، وهو ما حدث بالفعل ، وفى قسم تال سنشير إلى الدور الأمريكى فى هذا المجال ، ومدى التقدم الذى أحرزه ، والعقبات والصعوبات التى واجهها ، والتى مازالت تنتظر نوعا من المواجهة فى المستقبل .

وعلى وجه العموم ، فان الرؤى الأمريكية حول النظام الدولى الجديد ، والدور العالمى للولايات المتحدة حاضرا ومستقبلا وعلاقة ذلك بالأمن الأمريكى ، تتباين تبايناً هائلا إلا أن القاسم المشترك يمكن بلورته فى ضوء الآراء المنشورة فى الولايات المتحدة كالتالى . إن إختفاء التهديدات للأمن الأمريكى ، ليس أمرا مطلقا فهناك تحول من التهديد العسكرى المباشر ذى البعد النووى ، إلى التهديد الناشىء عن عدم الاستقرار واحتمالات حروب أهلية ، وانتشار نووى افقى ، وزيادة رقعة النفوذ لقوى بعيدة عن هيمنة النفوذ الغربى . هذا إلى جانب أكبر وأهم التهديدات كما يراها الأمريكيون ممثلة فى تهديد مستويات الرفاهية المحققة فى الولايات المتحدة بسبب تدهور الأداء الاقتصادى فيها وصعود قوى إقتصادية عملاقة جديدة وخاصة ألمانيا واليابان .

٣ ـ الصناعات العسكرية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة :

شهدت الدوائر العسكرية السياسية جدلا هاما حول مستقبل القاعدة الصناعية العسكرية الأمريكية فى ضوء الحقائق الدولية التى تبلورت فى غضون العام ، وأخذ هذا الجدل محاور عدة منها أثر القرار الخاص بتخفيض الميزانية الدفاعية بنسبة ٢٥٪ خلال السنوات الخمس القادمة على قوى الردع الأمريكية ، وكيفية الأستفادة من دروس حرب الخليج عسكريا ، وأثر انزواء التهديدات السوفيتية السابقة على تحديث القوى الأمريكية والعلاقة بين سياسة التسويات الأقليمية وتحديث الصناعات العسكرية والأمن القومى الأمريكى .

وواقع الحال أن المشكلة ليست عسكرية فحسب ولكنها ذات جوانب عديدة ، منها ما هو مالى / اقتصادى ، وما هو سياسى ، وما هو إدارى / قانونى ، وما هو صناعى / تكنولوجى ، وأيضا ما هو متعلق بالمنافسة مع الصناعات

الحربية فى البلدان الأخرى . ومن هنا لايبدو الحديث منقطع الصلة عما يسمى بالدور العالمى الجديد للولايات المتحدة ، بل هو أحد جوانبه الرئيسية .

وفى إحدى الدراسات المتعلقة بالموضوع ، وهو التقرير الخاص بمشروع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن - والذى تم لحساب إحدى اللجان العسكرية المتخصصة بالكونجرس - حول قاعدة الصناعات الدفاعية

والصادر فى مطلع العام والمعنون بـ « الردع فى تدهور : مستقبل القاعدة الصناعية العسكرية الامريكية » ، خلص التقرير إلى أن إيجاد حل لمشكلات الصناعات الدفاعية الامريكية لايحتل أولوية عالية فى قائمة الاهتمامات القومية الامريكية فى الوقت الحالى . وان إدارة الرئيس بوش والكونجرس الامريكى الحالى يركزون على قضايا أخرى مثل إعادة تقييم استراتيجية الأمن القومى الامريكى وإيجاد الطرق المثلى لخفض ميزانية الدفاع ، والدفاع مع الشكوك والفرص فى العلاقات الامريكية السوفيتية . ومراجعة الاجراءات والسياسات لاصلاح العملية الادارية فى وزارة الدفاع . وانه بالرغم من أن هذه القضايا لها علاقة بالصناعة العسكرية إلا أنها لاتركز على مستقبل هذه الصناعة الحيوية بطريقة مباشرة وواضحة .

ويضيف التقرير المشار اليه ، إلى أن قوة الصناعة العسكرية تعد مسألة حاسمة للأمن القومى الامريكى ومكونا حيويا لاستراتيجية الردع . وإنه لكى تستمر الولايات المتحدة فى وضع يسمح لها بردع أعدائها ومنافسيها ، فعليها أن تحتفظ بقاعدة صناعية عسكرية كفًا ، ولها القدرة على المنافسة ، ومرنة بدرجة عالية ، وان تستجيب للبرامج الدفاعية سواء فى وقت السلم أو وقت الحرب وبتكلفة اقتصادية مناسبة ، وبحيث تؤكد تفوقا تكنولوجيا على الاعداء المحتملين فى المستقبل - بما فيهم الاتحاد السوفيتى - وأى أعداء اخرين يهددون المصالح الامريكية . ويرى التقرير ان هناك خطوات ملحة للحفاظ على قاعدة صناعية امريكية وهى إعادة النظر - تشريعا وتنفيذا - فى الطريقة التى تتدخل بها الحكومة فى الصناعة الدفاعية ، وثانيا أن يكون صانعو القرار مزودين بنظم معلومات جيدة تمكنهم من اتخاذ القرار فى مثل هذه القضايا الشائكة . وثالثا تخفيض التكلفة بالنسبة للتعاملات مع وزارة الدفاع . ورابعا على الحكومة أن تمول بعض البرامج الخاصة لجذب افضل المهارات الصناعية المتاحة .

ويمثل التقرير على النحو السابق وجهة نظر تبدو متوازنة بعض الشيء بين فريقين ، أحدهما يرى ضرورة تدعيم الصناعات العسكرية الامريكية بلا قيود ، ويحذر من أثار سلبية على قوة الردع الامريكية فى المستقبل ، اذا ما تم تقييد الميزانية لسبب أو لآخر . أما الفريق الثانى ، فعلى العكس من ذلك يدعو إلى تقليص الانفاق الدفاعى ليس فقط لاسباب اقتصادية والعجز الكبير الذى تعانى منه الموازنة الامريكية ، بل لأسباب سياسية واستراتيجية شتى ، ويسوق هؤلاء مبرراتهم على النحو التالى :

١ - ان هناك تغيرات حقيقية وهيكلية جارية على النظام الدولى وفى العلاقات بين الشرق والغرب ، وهذه بدورها تحتم إعادة النظر فى طبيعة وعملية التصنيع العسكرى الامريكى والتى استقرت طوال ٤٥ عاما هى أعوام المواجهة مع الاتحاد السوفيتى . بعبارة أخرى أن سنوات بناء الثقة تستدعى تفكيرا عسكريا وصناعيا جديدا يتفق مع هذا الجوهر ويختلف بالتالى مع المنهج الذى ساد فى سنوات الحرب الباردة .

٢ - إن هناك صعوبات اقتصادية كبرى تحتم تخفيض الانفاق الصناعى العسكرى الذى لم يعد مبررا وذلك من خلال عملية تدريجية وعلى سنوات ، إذ أن تجاهل هذا الأمر لعدد قادم من السنوات يؤدى إلى استفحال المشكلة بما قد تستلزم حينذاك تخفيضات كبيرة فى الانفاق الدفاعى قد لا تحتمله الصناعات العسكرية وبالتالى قد يسبب لها وللأمن الامريكى مشاكل هائلة .

٣ - إن هناك اتجاها عالميا لحل المشكلات الاقليمية بالطرق السلمية مما سيخفض الطلب الخارجى على السلاح الأمريكى ، ومن ثم يجب مواجهة هذا الأمر بأساليب مختلفة .

٤ - إن الولايات المتحدة يموج فيها تيار قوى يدعو إلى أمرين متلازمين وهما : الدعوة إلى الحد من التسلح فى العالم ، وأن يكون ذلك أولوية فى السياسة الامريكية ، والاهتمام بالمشكلات الداخلية الحادة فى التعليم والصحة العامة والنقل العام والاسكان . وانه لابد من التجاوب مع هذا التيار لأنه قوى ويزداد قوة مع الأيام .

٥ - إن حركة الحد من التسلح فى العالم تستدعى أن يكون للولايات المتحدة دور قيادى وان تعطى للأخرين المثل والقدوة .

وهذه الأسباب الخمسة تمثل فى الواقع الاطار العام الذى بات يبرر وبقوة أهمية تخفيض الانفاق الدفاعى وبالتالى تقليل ما هو مخصص لشراء الاسلحة والمعدات الحربية التى تبتكرها الصناعات العسكرية الأمريكية . وكما هو معروف فإن الكونجرس الأمريكى قرر تخفيض الانفاق الدفاعى بنسبة ٥٪ لمدة خمس سنوات قادمة ، أى باجمالى ٢٥٪ .

وهو الأمر الذى تراه الصناعات العسكرية بمثابة مأزق كبير .

اما الذين يدافعون عن زيادة الانفاق الدفاعى وليس تخفيضه فلهم رؤية مختلفة ، إذ يرون أن الاستقرار العالمى لم يعد بعد حقيقة مجسدة للعيان بل هى مجرد حلم ، وإن أزمة الخليج تبرر الحفاظ على قوة متزايدة ، وان دعوة الحد من التسلح هى ايضا حلم يستدعى تحقيقه جهودا كبرى يجب الا تقتصر على الولايات المتحدة وحسب ، بل يجب أن تكون جهودا شاملة لكل الدول الكبرى المنتجة للسلاح فى العالم ، وانه ليس هناك مايدل على تجاوب هذه الدول مع هذه الدعوة .

ولكن كيف ترى الصناعات العسكرية الخروج من هذه الورطة ؟ . فى البداية يحسن الاشارة إلى أن الصناعات العسكرية تنقسم إلى قسمين كبيرين أحدهما **الصناعات العملاقة** وهى مجمل الشركات الكبرى التى تقوم بابتكار وتطوير وتصنيع معدات وأسلحة ونظم تسليح متكاملة ، والتى يزيد فيها العاملون عن ٥٠٠ عامل ، وتتراوح ميزانياتها ما بين ١٠ ، ١٥ مليار دولار أو أكثر سنويا ، ومن امثلة هذه الشركات العملاقة ماكدونل دوجلاس وجنرال ديناميكس ونرثروب . وهذه جميعها تدخل فى فئة منافسة واحدة وتطبق عليها معايير صارمة .

أما القسم الثانى فهو **الصناعات العسكرية المحدودة** أو الصغيرة الحجم والتى لاتزيد عدد عمالتها عن ٥٠٠ عامل ، وهذه تدخل فى فئة منافسة أقل من الفئة الأولى ، وهى أشبه بالمصانع الصغيرة أو الورش الكبيرة المتطورة التى تقتصر فى انتاجها على أعداد محدودة من المنتجات العسكرية وعادة ماتكون منتجات ثانوية أو نظم مساعدة . وفى الغالب تعمل هذه المصانع لحساب وزارة الدفاع مباشرة ومن خلال الأمر المباشر بتوريد منتج بذاته وبأعداد معينة فى فترة معلومة ، وهى بهذا أشبه بورش ملحقة مباشرة بوزارة الدفاع الأمريكية ، وإنما تدار بعقلية القطاع الخاص . والواقع أن حجم المشكلة يختلف من صناعة عسكرية لأخرى بحسب الحجم والميزانية وعدد العاملين فيها . وهؤلاء العاملون فى المصانع العملاقة يظهرون تخوفا كبيرا إلى حد المبالغة على مستقبل الصناعات العسكرية الامريكية وعلى الأمن الامريكى حتى نهاية العقد ومابعده ، ويرون ان الخفض المتوقع فى ميزانية الدفاع الامريكية للسنوات الخمس القادمة بنسبة ٢٥٪ سوف تكون له اسوأ الانعكاسات ، ذلك أن هذا التخفيض سيؤثر بنسبة تصل إلى ٧٠٪ على صناعة الطائرات الحربية الامريكية ، ولاسيما القاذفة أ ـ فى ٨ ، وأف ١٥ وأف ١٨ وتى ٤٥ .

وان أعدادا كبيرة من العمال سوف يسرحون ، أما على **الصعيد القومى دفاعيا** فسوف يؤثر الخفض على النحو التالى :

* تقليص المهارات الفنية فى هذا المجال الصناعى الهام .
* خفض القدرة على تأمين خوض الحرب فى المستقبل .
* احتمال أن تخفض أو تفقد كلية خطوط انتاج المقاتلات التكتيكية .
* ارتفاع اسعار الطائرات الحربية سواء للولايات المتحدة نفسها أو المشترين الخارجيين .
* ربما لاتتوافر خطوط انتاج الطائرة اف ـ ١٥ (وهى افضل مقاتلة تكتيكية فى العالم لما يتوافر فيها من أجهزة ومعدات حديثة) الا فى اليابان بما يخلق صعوبات فى الحصول على قطع الغيار وعمليات الصيانة لما هو متوافر لدى الولايات المتحدة من هذا النوع من الطائرات .

أما على **الصعيد القومى صناعيا** فالتأثيرات السلبية ستكون على النحو التالى :

* ان الصناعة العسكرية الامريكية ربما لن تكون قادرة فى المستقبل على الحصول على نسب انتاج وتكلفة صناعية معقولة لهذا النوع من الطائرات الحربية .
* ان الخفض سيؤثر حتما على برامج البحوث والتطوير .
* ستكون هناك صعوبة شديدة فى المنافسة الصناعية فى الخارج .
* انه ستنتج صعوبات فى الاقتصاد الداخلى .

والخلاصة لكل ذلك ـ حسب رؤية الصناعات العسكرية الكبيرة ـ ان القاعدة العسكرية الدفاعية الأمريكية سوف تتقلص بدرجة ملحوظة فى السنوات القادمة ، وان الأمن القومى سوف يتأثر سلبا . على أن هذه النظرة المتشائمة ليست شائعة لدى الصناعات العسكرية خاصة تلك التى تنضوى تحت قسم الصناعات الصغيرة الحجم ، والتى ترى أن هناك مخارج عديدة لمواجهة الخفض فى ميزانية الدفاع الامريكية ومنها تحويل جزء من الانتاج إلى إنتاج مدنى ، والبحث عن اسواق فى الخارج ، والبحث عن شركاء انتاج فى دول أجنبية ، وأخيرا ، الترشيد الأمثل للنفقات

والمصروفات الكلية ، وهو الأمر الذى تفتقر اليه نظرة العديد من الشركات الكبرى .

٤ ـ مفارقات الصعود الأمريكى داخليا : العنف الجماعى والعنصرية الجديدة :

صعود الدور الأمريكى فى السياسة العالمية ، لم يقابله فى الواقع صعود مماثل على مستوى الأوضاع الداخلية ، وثمة مفارقة كبيرة أوضحتها تطورات العام ، وهى أن الواقع الداخلى الامريكى ليس بالقوة التى بدت عليها السياسة الخارجية ، وساعد على ذلك ان السياسة الداخلية اقتصاديا واجتماعيا لم تؤت ثمارها ، إذ ظل ركود الاقتصاد الامريكى على حاله ، ولم تفلح السياسات الخاصة بخفض اسعار الفائدة فى انعاشه . وتظهر الأرقام مدى المأزق الاقتصادى الامريكى ، اذ وصل عجز الميزانية ٣٥٠ مليار دولار ، ووصلت الديون الخارجية إلى ٣,٥ تريليون دولار ، وزادت ديون الأفراد بنسبة ١٢٪ سنويا ، فى حين لم يرتفع دخل الفرد الا بنسبة ٧٪ فقط . كما ارتفعت معدلات البطالة الى ٦,٦٪ . وهبطت معدلات البيع فى اسواق العقارات والسيارات هبوطا حادا . وأدى ذلك فى الواقع الى التأثير على شعبية الرئيس بوش ، فبعد ان وصلت شعبيته إلى ٩٠٪ فى اعقاب حرب الخليج ، وصلت إلى أقل من ٤٠٪ فى نهاية العام .

ولايقف التدهور الداخلى عند حد المظاهر الاقتصادية ، بل شمل أيضاً ظواهر اجتماعية أخرى ، وكلها ظواهر سلبية كالعنف الجماعى ، والتقوقع العرقى / القومى ، وتبلور نزعات عنصرية كامنة . وكان من المثير أن يصوت ٧٠٠ ألف أمريكى من مواطنى ولاية لويزيانا لصالح ديفيد ديبوك ، وهو زعيم سابق لجماعة ''كوكلوكس كلان'' العنصرية ، فى انتخابات حاكم الولاية التى جرت فى شهر نوفمبر ، وتصل نسبة مؤيدى المرشح العنصرى إلى ٣٩٪ ، وهى نسبة عالية ، ويمثل هذا المرشح تيارا يمينيا صاعدا فى البيئة الامريكية ، وتقوم افكاره على المعارضة الشديدة لنظام الخدمات الاجتماعية ويدعو إلى تبنى اجراءات حازمة لمكافحة الجريمة وخفض الضرائب بشدة .

وقد توازت ظاهرة الافكار العنصرية مع ظاهرة العنف الجماعى بين الأقليات وبعضها . وقد شهدت العاصمة واشنطن حظرا للتجول لعدة أيام فى شهر مايو ، فى أجزاء كانت مسرحا لاعمال عنف جماعى بين السود والامريكيين من ذوى الاصل اللاتينى ، كما شهدت نيويورك اعمال عنف جماعية فى شهر أغسطس بين جماعات من السود واليهود . وقد اجمعت التفسيرات على أن التدهور الاقتصادى العام كان من الاسباب الجوهرية وراء ظواهر العنف الجماعى .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن التجربة الأمريكية تتعرض فى الواقع لاختبار قوى فيما يتعلق بعلاقة الأقليات الأثنية ورغبتها فى الأندماج والأنصهار فى المجتمع الجديد وما يعنيه ذلك من الرغبة والمقدرة معا على التخلص من قيم وسلوكيات سابقة واكتساب قيم وسلوكيات أخرى . ومن الطبيعى أن يجد المرء مطاعم ومحلات يديرها صينيون أو كوريون أو من جنسيات أخرى وتقوم باستيراد كل ماتقدمه أو تبيعه من سلع من بلادها الأصلية فى محاولة للتعبير والتأكيد على استمرار العلاقة مع الأوطان الأولى ، وذلك على الرغم من ان كثيرا من تلك السلع أو على الأقل مكوناتها الأصلية متوافرة فى الأسواق الأمريكية ، وإنما من بلاد ومصادر أخرى . والدلالات التى يمكن ان يخلص اليها المحللون الأجتماعيون لظواهر كهذه كثيرة ، ولكن ابرزها ، شيوع الرغبة لدى عديد من الاقليات فى عدم قطع العلاقات والروابط مع بلادها الأصلية ، وبروز حالة من حالات التقوقع الذاتى لهذه الاقليات وتفضيلها التماسك الداخلى عن الذوبان كأفراد فى المجتمع الامريكى . بعبارة أخرى تفضيل تكوين اقلية متماثلة فى الاصول والعادات والتعامل مع باقى مكونات المجتمع الامريكى كأقلية عرقية واجتماعية وثقافية ايضا وليس كأفراد متناثرين ، الأمر الذى قد يخلق على المدى البعيد مجتمعا من الاقليات المتباعدة وليس نسيجا اجتماعيا واحدا . ويعد ذلك بثقافة بديلة هى ثقافة التقوقع الذاتى وليس ثقافة الانصهار والاندماج . وتبدو خطورة المشكلة فى ضوء الحقائق الخاصة بالتكوين العرقى للمجتمع الامريكى ، وحسب بيانات مكتب الاحصاءات الامريكى ، فإن السود يمثلون ١٢٪ من جملة السكان ويصلون إلى ٣٠ مليون نسمة ، أما ذوو الأصول الاسبانية فيشكلون ما نسبته ٩٪ ، ويصل عددهم إلى ٢٢ مليونا ، أما الأسيويون فيصلون إلى ٧ ملايين وما نسبته ٣٪ والأمريكيون الهنود فهم حوالى ٢ مليون وما نسبته ٠,٨ ٪ . واجمالا فتشكل هذه الاقليات حوالى ٢٥٪ من إجمالى السكان فى الولايات المتحدة . وهى نسبة عالية بكافة المقاييس .

وهكذا يمكن القول أننا امام حالة ممتدة بعض الشىء فى الماضى القريب ولكنها تعمل فى نفس الوقت على تكوين وتشكيل ثقافة اجتماعية سلبية هى ثقافة التقوقع الذاتى ، والتى هى نقيض ثقافة الانصهار والاندماج والتى ميزت تكوين المجتمع الامريكى خلال المائتى عام الماضية .

ان الاحساس بأهمية وخطورة مثل هذه القضايا لاينفصل بالطبع عن مجمل الظواهر والقضايا الاجتماعية الاخرى التى يعانى منها المجتمع الامريكى فى المرحلة الراهنة والتى ينادى البعض باعتبارها قضايا ذات صلة مباشرة بالاستقرار الداخلى للبلاد ، وبقدرتها على القيام بأعباء الدولة العظمى كالوضع المتدهور فى التعليم وعدم وجود فلسفة عامة لتعليم عام يجمع العملية التعليمية وينظمها فى طول الولايات المتحدة وعرضها ، وشيوع ثقافة العنف بين الافراد وبين جماعات من الاقليات والبعض الأخر ، وانتشار المخدرات فى العديد من الأوساط ولدى مختلف الأعمار ، وانتشار ظاهرة الذين بلا مأوى .

وقد ابرزت الحوارات التى تواترت فى وسائل الاعلام الامريكية ان مظاهر مثل هذه الثقافة الجديدة الممتزجة بالعنف والعنصرية والتقوقع الذاتى قد وصلت إلى مرحلة حرجة من حيث الشيوع والانتشار ، وانه لابد من برنامج قومى مكثف يحاول التعامل مع القضية من جذورها . فعلى صعيد الجريمة مثلا وكما تضمن تقرير مكتب الاستخبارات الفيدرالية حول تطور الجريمة فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٩ ، ان عدد الجرائم وصل إلى ١٤,٢٥ مليون جريمة ، وان معدل الزيادة الاجمالية للجرائم فى عام ١٩٨٩ عن العام الأسبق وصل إلى ١,٤٪ . واللافت للنظر فى التقرير ان معدل الزيادة فى جرائم العنف (التى يستخدم فيها اسلحة وذخائر مختلفة) قد سجل معدل زيادة بنسبة ٥٪ ، فى الوقت الذى سجلت فيه جرائم القتل معدل زيادة ٣,٦٪ فقط . أما السرقة فقد حققت معدل زيادة ٥,٥٪ ، وهى النسبة الأعلى مما يعكس قدرا من كثافة الضغوط الاقتصادية على المواطن الأمريكى .

وازاءالبحث عن كيفية مواجهة مثل هذه الثقافة ـ ثقافة العنف ـ المتزايدة كان التساؤل : هل يجب على الأمريكيين أن يتجهوا لاستصدار مزيد من التشريعات التى تحمى وتؤكد حقوق الانسان ، أم أن الأمر يجب أن يعالج بوسائل أخرى ؟ . ومن البيانات التى نشرتها جريدة « الولايات المتحدة اليوم » يو أس توداى والتى اعتبرتها دليلا على وجود عمليات تمييزية واسعة النطاق فى المجتمع الامريكى ، ان الاقليات تشغل فقط ١٢,٥٪ من المواقع العليا فى البرامج الرياضية لـ ٦٣ قسم رياضى فى الكليات الجامعية فى مختلف الولايات . وانه بينما يصل عدد التلاميذ من الاقليات فى المدارس الابتدائية والثانوية إلى ٣٠٪ ، فان عدد المدرسين من الاقليات لايتعدى ١٠٪ . وانه لابد من ايجاد حوافز لكى تزيد نسبة المدرسين من الاقليات . ومن النقاش العام يمكن بلورة اتجاهين كبيرين ، أحدهما يدعو إلى وجوب العمل من خلال الوسائل القانونية لتحقيق العدالة فى الفرص أمام الجميع ولكل الأقليات ولمنع العمليات التمييزية التى تجرى فى الكثير من المناسبات والمواقع ، ولوضع العقوبات الصارمة ضد المخالفين . أما الاتجاه الثانى فيرى ان هناك قوانين موجودة بالفعل تؤدى هذا الغرض ولكنها معطلة التنفيذ ، وانه من الأفضل تنشيط مثل هذه القوانين وليس استصدار تشريعات جديدة وأنه فى حالة الاتجاه إلى استصدار تشريع يمس « الضمير العام » ، فإنه قد يخضع إلى مساومات سياسية تفقده معناه وإزاء تفاقم مظاهر الخلل فى المجتمع الامريكى ، طرحت القضية باعتبارها قضية اجتماعية/ اقتصادية بالدرجة الأولى ، وليست مجرد قضية خارجين عن القانون ، أو مجرد افراد شواذ لسبب نفسى أو لآخر . وفى هذا السياق تتكون الجمعيات التطوعية التى تحاول ان تبرز جوانب القصور سواء فى علاقة الاقليات بعضها ببعض ، أو فى غياب البرامج القومية المخصصة لتطوير التعليم والنقل العام والخدمات الصحية العامة ، وكيفية مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات وخاصة بين الاحداث وصغار السن وما يترتب عليها من شيوع ظواهر اجتماعية اخرى مثل السرقة والقتل وغيرهما وهنا تجدر الاشارة إلى أن الرئيس بوش فى خطابه الذى القاه فى الخامس من مارس الماضى ، والذى تحدث فيه عن الانتصار فى الخليج وبدايات نظام دولى جديد ، قد طلب من الكونجرس العمل على الانتهاء من التشريعات الخاصة بتطوير النقل ومواجهة الجريمة وتطوير التعليم فى خلال مائة يوم ، الأمر الذى أبرز مدى الحاجة لمواجهة هذه التحديات فى اسرع وقت . ومدى العلاقة بين قوة الجبهة الداخلية ومناعة المجتمع والدولة فى مواجهة مختلف التحديات الخارجية . مع الاشارة إلى أن هذه التشريعات قد تعثرت فى أروقة الكونجرس .

٥ ـ أولويات التسعينات :

تجدر الاشارة الى قائمة الأولويات السياسية التى تعتقد الادارة الأمريكية ان التطورات السياسية الدولية قد فرضت العمل بها للسنوات العشر القادمة ، وفى التقرير الخاص باستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة ، والصادر عن البيت الأبيض فى شهر أغسطس تحددت تلك الأولويات على النحو التالى :

١ ـ تقوية دور الأمم المتحدة ـ بعد ان تحررت من قيود الحرب الباردة ـ كمنظمة دولية فى المجالات السياسية مثل

تسوية النزاعات الاقليمية سلميا ، وفى نشر القيم الديمقراطية ، وتحسين الأوضاع البشرية فى المناطق المختلفة من خلال برامج التنمية والتعليم والصحة واللاجئين .

٢ ـ النضال من أجل الديمقراطية ونشرها ، باعتبار ان ذلك هو أحد المداخل الأساسية للتفاهم بين الشعوب والثقافات والأديان واشكال الحكومات المختلفة .

٣ ـ ضبط التسلح باعتباره أحد أدوات تحقيق الأمن الأمريكى ، وأمن الحلفاء ولتأكيد الاستقرار الدولى ، وذلك من خلال تخفيض القدرات العسكرية التى يمكن ان تثير النزاعات لدى بعض الدول ، وتعظيم القدرات الذاتية ، والعمل على التحرى الفعال عن برامج الأسلحة ـ خاصة أسلحة التدمير الشامل ـ لدى الدول الأخرى ، والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية بخصوص منع الانتشار النووى والاسلحة البيولوجية والكيماوية ، والاتفاق مع الدول الحليفة على منع تزويد أو نقل التكنولوجيا المتقدمة فى هذا الصدد إلى الدول الأخرى ، خاصة فى مناطق التوتر .

٤ ـ مواجهة الاحتمالات والمجالات الجديدة للمخاطر الدولية عبر برامج الاستخبارات المتقدمة التى تعتمد على تدفق المعلومات ، والتفهم الدقيق والذكى للاحداث والاتجاهات . مع الاهتمام بتعظيم كفاءه أجهزة المخابرات الامريكية ، على أن يكون من أولى مهامها متابعة التغيرات الجارية فى الاتحاد السوفيتى « السابق » ، واحتمالاتها المستقبلية ، والتحقق من معاهدات الحد من الانتشار النووى ، والحد من التسلح ، وتوظيف مجالات جديدة للتعاون الاستخباراتى مع الاعداء السابقين الذين دخلت معهم الولايات المتحدة فى علاقات ودية .

٥ ـ إعادة النظر فى برامج المعونات الاقتصادية والعسكرية ، والتركيز فى المستقبل على خمسة مجالات وهى تعظيم ونشر القيم الديمقراطية ، دفع مبادىء وقوى السوق ، تعظيم جهود السلام فى المناطق المختلفة ، الحماية ضد التهديدات فوق القومية مثل الأرهاب والأمراض الحديثة ـ كالايدز ـ وتجارة المخدرات ، والأفعال المهددة للبيئة .

٦ ـ تجارة المخدرات ومحاربتها ، ليس فقط داخل الولايات المتحدة عبر ضبط المنافذ وتقوية عناصر المراقبة ، بل أيضا داخل البلدان المنتجه لها ، من خلال التعاون معها لتقوية قوانينها وتشريعاتها المضادة للمخدرات ، ومؤسساتها القانونية وبرامج الضبط والعقاب .

ثالثا : التحولات الاستراتيجية فى العالم الغربى

مقدمة :

نجم عن استسلام الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة ثم إنهياره وتفككه أن ظفر الغرب عموما بوضع مهيمن فى المنظومة الدولية . غير أن هذا العامل ذاته قد أزال إحدى القوى اللاحمة للتحالف بين الكتل الثلاث الكبرى فى السياسة الدولية التى يغطيها مصطلح الغرب كتعبير ايديولوجى اذ لم تعد أوروبا الغربية واليابان بحاجة للدعم الدفاعى الأمريكى ، بعد أن زال الخطر السوفيتى ، بغض النظر عما إذا كان هذا الخطر حقيقيا أو متصورا . وفى نفس الوقت كانت تطورات اكثر من أربعة عقود منذ أن تأسس هذا التحالف الثلاثى قد أدت إلى تبدلات هامة فى مراكز القوى بين هذه الأطراف الثلاثة ، بل وغيرت جزئيا من مضمون العلاقات فيما بينها ، أو على الأخص فى المجال الاقتصادى .

غير أن تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى لم يفض إلى نتيجة بسيطة واحدة فيما يتصل بمستقبل الرابطة الثلاثية بين المراكز الغربية المتقدمة . فعلى حين أدى هذا التطور إلى إمكانية استقلال أوروبا الغربية دفاعيا عن الولايات المتحدة فإنه قد غير بصورة جذرية من موازين القوى داخل مجموعة دول أوروبا الغربية ذاتها لصالح المانيا الموحدة . وبطبيعة الحال ، فان العملاق الألمانى الجديد لم يتحول إلى خصم للدول الأوروبية الغربية الأخرى ، ولكنه أثار بالضرورة مخاوف معينة من وقوعها تحت هيمنتة ، وبالتالى تجددت لدى بعض هذه الدول الحاجة لاستمرار الاعتماد على الولايات المتحدة « لضبط » التوازنات فى أوروبا الغربية ذاتها . وفى الاطار نفسه ، كانت الأطراف الثلاثة فى التحالف « الغربى » تشتبك فى نزاعات تجارية مريرة تهدد الأنفلات بما يسقط نظام التجارة الدولية المفتوح متعدد الأطراف المجسد فى إتفاقية الجات ، على أن الاتجاه نحو تكوين كتل تجارية واقتصادية متنافسة قد عزز من تدفقات الاستثمار المباشر فيما بينها . وهكذا نجد أن هياكل الاعتماد المتبادل بين أطراف هذا « التحالف » الثلاثى تتعزز وتتصدع فى نفس الوقت .

وإضافة إلى الاعتبارات الموضوعية ، هناك إعتبارات ذاتية لها أهمية بالغة فى تعيين إتجاهات السياسة الدولية وتحديد مستقبل الرابطة الثلاثية بين الأقوياء فى المنظومة الدولية . فلم يكن إنتصار الغرب فى الحرب الباردة أمرا يعود إلى إنهيار الاتحاد السوفيتى من الداخل فحسب بل إن جانبا من هذا الانتصار يجب أن ينسب إلى الحركية والعدوانية المتعاظمة للولايات المتحدة بالتحديد على الساحة الدولية ، وهى حركية تمشى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والعالم الثالث فى وقت واحد . ولهذا السبب فان الولايات المتحدة أظهرت استعدادا للتعامل مع شئون السياسة الدولية ، بما فيها شئون الروابط الثلاثية باعتبارها القيادة غير المنازعة للعالم وللتحالف فى الوقت ذاته ، أى باعتبارها وريثه « القطبين معا » الغربى والشرقى برمته . ولم تظهر الادارات الأمريكية فى عقد الثمانينات إستعدادا كبيرا للتسامح مع أى توجه استقلالى عن سياساتها العالمية . بل ونجحت فى ضم الصفوف داخل هذا التحالف ، وفرض الاذعان للمبادىء العامة لسياساتها العالمية . وفى الوقت نفسه فإنه رغم تعاظم القدرة الاقتصادية لليابان والمانيا ، فإن هذين العملاقين الاقتصاديين قد ظلا على حالهما من الاستسلام السياسى ، ولانستطيع أن نلمس مبادرة سياسية دولية هامة لأى منهما طوال السنوات القليلة المنصرمة . ويمكن بالطبع لهذا الوضع أن يتغير خلال السنوات المقبلة . فهناك بالتأكيد ضغوط داخل الولايات المتحدة نحو العزلة وهناك ضغوط معاكسة داخل المانيا واليابان لتحمل مسئوليات كبرى فى السياسه الدولية تتفق مع المكانة الاقتصادية لكل منهما .

وفى الجزء التالى سوف نعرض إلى التطورات والتحولات التى شهدها الطرفان الرئيسيان فى العالم الغربى وهما الجماعة الأوروبية واليابان بعد أن عرضنا للتصورات والرؤى الذاتية للطرف الثالث وهو الولايات المتحدة فى جزء سابق وسوف نحلل التفاعل بين الرؤى الغربية فى مجالين محددين وهما المجال الاستراتيجى والمجال الاقتصادى .

وفى المجال الاستراتيجى سوف نتناول المناقشات التى دارت هذا العام حول إعادة رسم وظيفة حلف شمال الاطلنطى وهياكله . أما فى المجال الاقتصادى فسوف نتناول بسرعة محاولة التوصل إلى إتفاق حول القضايا التجارية موضع الخلاف بين الأطراف الثلاثة خارج وداخل مفاوضات دورة أوروجواى لمنظمة الجات .

١ ـ الجماعة الأوروبية : الوحدة الاستقلالية :

حتى نهاية عام ١٩٩١ لم تكن دول الجماعة الأوروبية قد طبقت سوى ٢١٧ اجراء من بين الاجراءات الـ ٢٨٢ التى تجسد مشروع أوروبا ١٩٩٢ . ومن بين ١٣٧ اجراء تتطلب استصدار تشريعات وطنيه لم يتبلور سوى ٤٩ اجراء فقط فى شكل قوانين فى كل الدول الاعضاء فى الجماعة . وهناك خمس دول على الأقل لم تطبق من تلك الاجراءات سوى الحد الأدنى . فايطاليا التى تأتى فى نهاية القائمه من حيث التنفيذ لم تطبق سوى ٦٧ اجراء من بين الاجراءات الـ ٢٨٢ المنصوص عليها فى الورقة البيضاء . وتتلكأ كذلك لوكسمبرج وبلجيكا وايرلندا وهولندا .

ولايتصور أن تستطيع دول الجماعة الوفاء بمتطلبات تطبيق اجراءات مشروع أوروبا ١٩٩٢ واستصدار التشريعات الضرورية لذلك فى غضون عام ١٩٩٢ . ومن المحتم أن يأخذ التطبيق الفعلى لهذا المشروع زمنا أطول بكثير مما هو مقرر . وبالتالى يبدو من المستبعد للغاية الوفاء بالتاريخ الزمنى الذى حددته الورقة البيضاء لتحقيق الحريات الأربع التى تشكل جوهر المشروع .

ومع ذلك ، أى حتى قبل أن يتم تطبيق مشروع اوروبا ١٩٩٢ فى الأفق الزمنى الذى عرف به وهو نهاية عام ١٩٩٢ وقبل التأكد من نجاح الاقتصاديات الأوروبية من التكيف الفعال مع متطلبات هذا المشروع كانت أوروبا تبحث طوال عام ١٩٩١ عن صيغة تفاوضية للتعاقد على خطوة عملاقه جديدة فى الاتجاه نحو الوحدة ولم تكن هذه الصيغة أقل من تحقيق الحلم الذى طالما داعب رؤوس « الفيدراليين » أى الوحدة السياسية والنقدية . بل ونجح القادة الأوروبيون فى قطع هذا الالتزام على أنفسهم وفق نصوص معاهدة جديدة يتم وفقا لها تعديل معاهده روما المنشئة للجماعة عام ١٩٥٧ . ووقع القادة الاوروبيون على معاهدة الوحدة السياسية والنقدية . اثناء مؤتمر قمة ماستريخت بهولندا فى العاشر من ديسمبر . وبذلك توجت هذه القمة جهود عام كامل من المفاوضات حول الوحدة السياسية والنقدية . وتعتبر هذه الوثيقة علامه بارزه على طريق التطور الطويل الذى بدأته الجماعة منذ توقيع اتفاقية السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٧ . بل وتتجاوز أهميتها الورقة البيضاء ذاتها ، التى طرحت فكرة السوق الموحدة عام ١٩٨٥ .

فعندما طرحت أوروبا الغربية على نفسها المشروع الذى بلورته فى الورقة البيضاء عام ١٩٨٥ كانت تستجيب بذلك لتحدى المنافسة الاقتصادية فى مواجهة التفوق اليابانى والضخامة الامريكية ولم يكن قرار الاستجابه لهذا التحدى باختيار التقدم على طريق الاندماج الأوروبى قد تم تحت ضغط ظروف طارئه أو تحول مفاجىء فى موازين القوى السياسية والاقتصادية أو شعور داهم بالتهديد . وإنما كان طرح مشروع أوروبا ١٩٩٢ كما جسدته الورقه البيضاء لعام ١٩٨٥ والقانون الأوروبى الموحد لعام ١٩٨٧ اختيارا مستقبليا بلورته العقلانيه الاوروبية فى ظروف هادئه نسبيا .

أما طرح مشروع الوحدة السياسية والنقدية ، والذى تبلور فى شكل معاهدة فى نهاية العام فقد تم فى ظروف مختلفة إلى حد بعيد . ويمكننا أن نفسر هذا المشروع أو نشخصه باعتباره استجابة عقلانية اختارت أكثر نماذج الاستراتيجيات الخاصة بالتطور السياسى ايجابية لمواجهة ظروف طارئه كان يمكن أن تعصف بفكرة الجماعة الاوروبية ذاتها أو على الأقل تهز استقرارها وتجعلها رهنا بالشكوك وعدم اليقين .

ومن هنا يجب التعرض أولا لدوافع الاسراع فى تطبيق الاندماج الفيدرالى للجماعة الاوروبية ، قبل ان نعرض للأسس الكبرى لاتفاقية « الاتحاد الأوروبى » التى وقعها زعماء المجموعة فى قمة ماستريخت بهولندا فى شهر ديسمبر من عام ١٩٩١ .

أ ـ دوافع التطوير الفيدرالى للجماعة الأوروبية :

تمثلت هذه الظروف الطارئه فى الانهيار السريع للقوة السوفيتية وزوال المخاوف منها وانحسار مامثلته من تهديد

لامن أوروبا الغربية ونهاية هيمنتها على أوروبا الشرقية ، ثم تفكك الدولة السوفيتية ذاتها وحلها في نهاية عام ١٩٩١ .

وقد شكلت هذه الظروف دوافع قوية للذهاب شوطا أوسع علي طريق الوحدة الاوروبية ، من ثلاث زوايا ، هي كالآتي :

١ - مثلت المانيا الرابح الرئيسي من انهيار القوة السوفيتية وحل الاتحاد السوفيتي . ولايعود ذلك إلى توحيد المانيا فحسب ، وانما الى توجه كل دول أوروبا الشرقية إلى المانيا انطلاقا إما من إحياء روابط ثقافية تقليدية أو من الرغبة في الحصول على الدعم الاقتصادى . وبذلك اصبحت المانيا الموحدة عملاقا اقتصاديا وسياسيا في الوقت ذاته . وينطوى هذا الاعتبار بالضروره على اختلال كامل للتوازن الذى حكم مسيرة الاندماج الأوروبى وجعل من الممكن قيام تحالف المانى - فرنسى بدور قيادة الجماعة الأوروبية وأوروبا بشكل عام . وليس هناك أدنى شك في أن هذا الاختلال قد أثار مخاوف فرنسا والدول الاوروبية الغربية الأخرى . ومن إحياء نزعة الهيمنة الالمانية على أوروبا ويشكل تهديدا لمكانتها الاوروبية والعالمية .

ويشكل الاندفاع نحو تعميق الاندماج في صفوف الجماعة الاوروبية الخيار الاستراتيجى الأكثر ايجابية وطموحا . ولم يكن هذا الخيار هو الوحيد بالضرورة . فعلى النقيض جاء رد الفعل الفرنسى - والأوروبى عامة - في البداية ليعكس هذه المخاوف على نحو سلبى . وظهر هذا الخيار السلبى في مواقف فرنسا من عملية توحيد المانيا وهو الموقف الذى كشف عن تردد ومعارضة للايقاع السريع للوحدة . وحيث أن هذا الموقف قد ازعج المانيا ، فربما كان من شأنه ان يقوض التحالف الفرنسى - الالمانى وان يبعث المنافسه بينهما من جديد مما يؤدى إلى زعزعة استقرار أوروبا عامة . وفى هذا السياق ، جاء الخيار الايجابى البديل وهو ربط الوحدة الالمانية بصياغة فيدرالية اوربية بحيث يتم تقييد وتكييف الاداء السياسى لالمانيا الموحدة من خلال مؤسسات وصياغات جديدة للعلاقات يمكن عبرها موازنة القوة الألمانية الصاعدة .

ولهذا السبب حرص الزعيمان الالمانى والفرنسى على الايحاء بقوة بأن البديل للتقدم صوب الحل الفيدرالى سيكون كارثه لتطور أوروبا كله ، وكذلك الأمر بالنسبة لافريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . كما صرحا بذلك اثناء لقاء القمة بينهما في نوفمبر تحضيرا لمؤتمر قمة الجماعة في ديسمبر بقرية ماستريخت الهولندية . وانتشرت في أنحاء أوروبا فكرة حتمية نجاح مؤتمر قمة ماستريخت بكل الوسائل ، خوفا من رؤية أوروبا تتجه نحو الانحدار . والمعنى الكامن وراء هذا التحذير انه اذا لم تتمكن أوروبا من ايجاد صيغة فيدرالية للاندماج فان احياء التنافس الخطير بين المانيا وفرنسا سيكون أمرا حتميا ، وبالتالى سيكون من شبه المستحيل منع استقطاب أوروبا الى قوتين متناحرتين وقطع الطريق على زعزعة استقرار أوروبا على النحو الذى ساد قبيل الحربين العالميتين الأولى والثانية .

٢ - أدى الانهيار السوفيتى الى فتح الباب واسعا أمام احتمالات عدم الاستقرار في شرق وجنوب أوروبا . ويدرك الجميع استحالة المحافظة على أمن أوروبا الغربية في ظروف انهيار الأمن على ساحة أوروبا الشرقية والجنوبية . وفى نفس الوقت ، فان تكتل دول أوروبا الغربية هو القوة الوحيدة القادرة على منع انهيار الأمن وسياده الفوضى في أوروبا الشرقية والجنوبية . غير أن الجماعة الاوروبية لاتستطيع تحمل مسئولياتها والقيام بدور ايجابى لحمايه الاستقرار في هذه المنطقة - بعد انهيار النظم الشيوعيه وحل الاتحاد السوفيتى - الا اذا تمكنت من ضبط الخلافات فيما بينها في مجال السياسات نحو قضايا أوروبا الشرقية والجنوبية ومشكلاتها وتكوين هياكل أمنية خاصة بها . ويحتم ذلك بدوره تطور الجماعة الاوروبية نحو شكل أو آخر من اشكال الوحدة الفيدرالية ، وباسرع صورة ممكنه قبل أن ينفجر الموقف في اوروبا الشرقية والجنوبية بما يؤدى إلى توريط أوروبا الغربيه عامة في الدوائر الشريرة للفوضى في هذه المنطقة المعقدة والحرجة استراتيجيا من أوروبا .

وأظهرت الأزمه السياسية المتفاقمة والتى سريعا ما انفجرت في حرب أهلية طاحنة في يوغسلافيا طبيعة المخاطر التى ينطوى عليها عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية والجنوبية بالنسبه لتماسك أوروبا الغربيه اذا استمر التضارب الكبير بين السياسات الخارجية لدول المجموعة الأوربية . ولهذا السبب لم تسع دول الجماعه لتحقيق وفاق فيما بينها حول الموقف من الحرب الأهلية في يوغسلافيا فحسب ، بل الى منع هذا التضارب مستقبلا ، ازاء حالات مشابهة . ويبدو أن الحل الايجابى الوحيد المتاح أمام أوروبا هو الاندفاع السريع إلى بناء فيدرالية أوروبية ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاع .

٣ - قيام الولايات المتحدة بدور القوة العظمى الوحيده بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى . ولاشك ان هذا قد انطوى على تخفيض فعلى في المكانة الدولية لأوروبا بصورة عامه

وللدول الاوروبية الكبرى بصوره خاصة وحيث ان الولايات المتحدة تشعر كانها قد ورثت النظام العالمى كله ، فان سلوكها قد تضمن نوعا من التجاهل للمصالح الاوروبية . ويظهر ذلك واضحا فى أزمة الخليج وفى اعقاب حرب تحرير الكويت . إذ تكاد الولايات المتحدة ان تحتكر النفوذ والمنافع التى ترتبت على تحرير الكويت بالقوة المسلحة . وذلك على حساب اوروبا ، بالرغم من مشاركة عدة دول اوروبية فى الجهد العسكرى ضد العراق .

وفى هذا السياق ، تشعر الدول الاوروبية الكبرى بالأسى بسبب الفجوة بين توقعات المكانة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، والوضع الفعلى لهذه المكانه على ضوء تهميش دور اوروبا فى السياسة الدولية . ويبدو أن بناء الوحدة السياسية ، وخاصة فى مجال السياسة الخارجية هو الطريق الوحيد المتاح امام نهوض المكانة الاوروبية فى المنظومة الدوليه فى مقابل الانفراد الأمريكى بالنفوذ فى هذه المنظومة . ولهذا السبب ركزت تصريحات المسئولين الأوروبيين الكبار على أهمية الوحدة السياسية من أجل تعزيز المكانة السياسية الدولية لاوربا بالتوازى مع الولايات المتحده . فصرح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسية بأن « المطروح فى ماستريخت هو جعل المجموعة الاوربية وهى القوة الاقتصادية الاولى فى العالم ، القوة السياسية الأولى ايضا . اما ثمن ذلك الذى تعتبره بريطانيا بصوره خاصه باهظا ، فهو تخلى الدول الاثنتى عشرة عن جزء من سيادتها الوطنيه وخصوصا عملتها ودبلوماسيتها لمصلحة المؤسسات الأوروبية » .

ومن الناحية النظرية ، فان انهيار الاتحاد السوفيتى يمكن اوروبا من بناء روابط اندماجية أوثق بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة ، حيث ان اوروبا لم تعد بحاجة إلى الحمايه النووية والتقليدية الامريكية . وفى الوقت نفسه فان استقلال اوربا يبدو هو الضمان الوحيد للنهوض بمكانتها الدولية ورفض تهميشها فى السياسه الدولية لصالح الولايات المتحدة . وبالتالى فان الاستقلال الحقيقى عن الولايات المتحدة والوحدة الاقتصادية والسياسية الاوروبية هما هدفان مترابطان ومع ذلك يبدو أن المخاوف التى بعثتها عملية وحدة المانيا وتعاظم قوتها ومكانتها فى اوربا تتناقض الى حد ما مع هدف استقلال اوروبا عن الولايات المتحدة وبصورة خاصة فى المجال الدفاعى والأمنى فهناك عدد من الدول الاوربية ينظر الى الدور الامريكى فى اوربا كعامل موازن لتضخم القوة الالمانية وهو تضخم يجعل هذه الدول فى مكانة الشريك الصغير فى افضل الاحوال لالمانيا الموحدة وبالتالى

اظهرت هذه الدول ترددا واضحا فى السير بمشروع الوحدة السياسية والنقدية الأوروبية الى الهدف الذى يدفع اليه الفيدراليون أى بناء ولايات متحدة أوروبيه . ولاشك أن المعارضة لاستقلالية اوروبا عن الولايات المتحدة كانت أشد خلال عام ١٩٩١ فى المجال الدفاعى عنها فى المجالين السياسى والاقتصادى . ولم يكن مثيرا للدهشه فى هذا السياق أن ينشأ تفاهم بريطانى - ايطالى حول كبح جماح الاندفاع نحو مبدأ استقلالية اوروبا وخاصة فى المجال الدفاعى . بل وليس مثيرا للدهشة أن عددا من دول المجموعه كان يؤيد تخفيف الاندفاع نحو صيغه الوحدة الاوروبية (الفيدرالية) التى ناضل الفرنسيون لتحقيقها . فكانت مسوده الاتفاقية التى أعدتها هولندا للوحدة السياسية والنقدية ، خلال فترة رئاستها للمجموعة اقل تشديدا على الجوانب الفيدرالية واقرب الى تعميق الكونفدرالية القائمه بالفعل عنها إلى الصيغة الفيدرالية وهذا هو مادعا فرنسا لرفضها .

ولم يكن ممكنا بالطبع ان تتجه المجموعة الاوروبية الى التوافق حول صيغة متقدمة من الروابط الوثيقة التى انتهت اليها المفاوضات فى قمة ماستريخت بدون تأييد المانيا للافكار الفرنسيه ، ويبدو ان دوافع المانيا لذلك هى تكتيكية واستراتيجية فى نفس الوقت . فمن ناحية مثلت جهود المانيا لمحاصرة والتخفيف من مخاوف شركائها فى الجماعة من شبح الهيمنة الالمانية دافعا رئيسيا لقبول الصيغة ، الفيدرالية الفرنسية للوحدة السياسية والنقديه . ولذلك اكدت تصريحات الزعماء الالمان على ان توقيع اتفاقية ماستريخت لانشاء الاتحاد الأوروبى يقضى على أيه مخاوف تجاه المانيا الموحدة . ومن ناحية أخرى ، فرغم أن الاتفاقية تضع المانيا فى اطار مؤسسى وسياسى اوروبى لاتستطيع الانفراد بالنفوذ فيه من الناحية الشكلية فانها تمكنها فى نفس الوقت من زعامة اوروبا فعليا . ولهذا السبب ، وافق الزعماء الالمان على الافكار الفرنسية فى اطارها العام ، ولكنهم نجحوا فى اقناع فرنسا بالتنازل فى عدد من المجالات المؤسسيه الهامة التى تضمن السيطرة الفعلية لالمانيا ، وخاصة فيما يتعلق بالاندماج النقدى والاقتصادى .

ونتيجه لتحقيق وفاق فرنسى - المانى على الاطار العام لاتفاقية الاتحاد الأوروبى التى تضمن اندماجا أوثق يقترب كثيرا من تصورات الفيدراليين ، ولم يسع بقية الدول الاعضاء فى الجماعة سوى القبول بهذا الاطار ، وذلك باستثناء المملكه المتحدة . وظلت هذه الأخيرة تقاوم حتى النهاية معظم الالتزامات الجوهرية التى تؤكد الطابع الفيدرالى لمشروع اتفاقية ماستريخت . ولم تنجح هذه القمة

الا عندما منحت المملكة المتحدة استثناءات فريدة وتنازلات هامة تعفيها من الالتزام بالمفهوم الفيدرالى ، على الاقل لفترة من الوقت . ولاشك ان الموقف البريطانى الرافض لمفهوم الفيدرالية الاوروبية قد انطلق لا من الغيرة على السيادة الوطنية لبريطانيا فقط ، وانما من تمسك بريطانيا بالعلاقة الاستراتيجية الخاصه التى تربطها بالولايات المتحدة على كافة الاصعدة ، الدفاعية والسياسية والاقتصادية وحرصها على الدفاع عن تواجد امريكى قوى فى القارة الأوروبية . وينهض هذا الموقف بدوره على إدراك بريطانيا لضعفها وعجزها عن موازنة الهيمنة الالمانية فى القارة بدون هذا الدور الموازن القوى للولايات المتحدة فيها .

ويمكننا القول بأن المناظرات الساخنة التى استغرقت أربعة عشر شهرا من المفاوضات المضنية حول الاتحاد الأوروبى ، قد انتهت الى صيغة متوازية للعلاقة مع الولايات المتحدة . اذا يتحقق لاوربا قدر كبير من الاستقلال عبر وحدة اعمق فى المجال الاقتصادى والنقدى . وفى المجالات الداخلية لأوروبا . على حين يبقى الارتباط الاستراتيجى فاعلا فى المجال الدفاعى والعسكرى بين اوروبا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى .

وسوف نتعرض لأسس التطوير الفيدرالى للجماعة الأوروبية فى المجالات غير الدفاعية ونترك التعرض للوفاق الأوروبى فيما يتعلق بالهياكل الدفاعية لفقرات لاحقه .

ب ـ أسس التطويـر الفيدرالـى للجماعـة الأوروبية :

حملت اتفاقية ماستريخت الموقعة فى ديسمبر هذا العام والتى تحدث تعديلا جذريا على اتفاقية روما المؤسسه للجماعة الأوروبية بصمات كثيرة للصيغه الفيدرالية للاندماج بين أطراف الجماعة . ويمكن استعراض هذه البصمات فى الأسس التالية للاتفاقية .

١ ـ تتحول الجماعة الأوروبية بمقتضى اتفاقيـة ماستريخت إلى « الاتحاد الأوروبى » وذلك بفضل السلطات الجديدة الممنوحه للهيئات المركزية للجماعة القائمة فى بروكسل . وتغطى هذه السلطات أهداف الدول الأعضاء فى توحيد السياسة الخارجيـة والدفاعيـة والاقتصاديـة والاجتماعية . ولم تستخدم الاتفاقية عبارة « الهـدف الفيدرالى » ، بسبب معارضه بريطانيا واستبدالها بعبارة « الاتحاد الاوثق » ، مما يضفى المرونة على الصيغة الفيدراليه التى ارتضتها دول الجماعة باستثناء بريطانيا دون أن يغير كثيرا من حقيقة المحتوى الفيدرالى لهذه الاتفاقية .

٢ ـ واكثر مايميز الصيغه الفيدراليه التى حاول الفرنسيون وضعها فى اتفاقية ماستريخت هو تغير نظام التصويت فى مؤسسات الجماعة التى تصبح اتحادا ـ من الاجماع إلى الاغلبية المشروط qualified magority ، حيث تصدر القرارات بأغلبية ٧١٪ من الأصوات . ومن الواضح أن هذا التحول يقصد به عدم تمكين أية دولة ـ مهما كانت كبيرة من الهيمنه على مؤسسات الاتحاد . إذ لايمنح حق اعتراض (فيتو) لاية دولة واحدة ، ويخلق قاعدة المصلحة العامة لكل أطراف الاتحاد بتوفر أغلبية ملموسة حول القضايا أو السياسات موضوع التصويت . غير أن هذا النظام فى التصويت لم يتم تبنيه . ومن المرجح أن يكون أحد مجالات التطور فى « الاتحاد الأوروبى الجديد » .

٣ ـ وتتسع مجالات التشريع الاتحادى لوضع سياسة خارجية موحدة ، ونظام دفاعى موحد واصدار عملة نقدية موحدة مع بداية عام ١٩٩٩ على اقصى تقدير ، وبنك مركزى مشترك للاتحاد للرقابة على السياسات النقدية والمالية ، اضافة إلى تشريع موحد فى مجال السياسة الاجتماعية والتعليمية والبيئية . ويتضح من ذلك مدى اتساع مجالات وصلاحيات التشريع لمؤسسات الاتحاد الأوروبى : أى المفوضية والمجلس والبرلمان الأوروبى . الأمر الذى يقترب بالاتحاد من الصيغة الفدرالية كثيرا بالمقارنة بالنمط الكونفدرالى القائم بالفعل .

٤ ـ وقد شددت الاتفاقية على السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبى . ويعتبر أكثر المراقبين ان توحيد السياسات الخارجية للدول الأعضاء هو حجر الزاوية فى اتفاقية الوحدة السياسية والنقدية . ان هذا التوحيد يفتح الباب نظريا أمام استقلالية أوروبا الغربية ككتلة سياسية دولية ، ولكنه يشرط هذا الاستقلال بتوفر قدر كبير من التراض بين الدول الأعضاء .

٥ ـ وفيما يتصل بوضع نظام دفاعى موحد جعلت الاتفاقية من اتحاد غرب أوروبا جزءا من مؤسسات الاتحاد الأوروبى . وتكون الفرقة الالمانية الفرنسية نواة لخلق جيش أوروبى مشترك ويكون لاتحاد غرب أوروبا سلطة وضع سياسة موحدة لأوروبا . ورغم أنه سيمثل « العمود الأوروبى لحلف الناتو » الا أن احياءه وتمكينه من وضع السياسة الدفاعية الموحدة لأوروبا يشكل انتصارا لوجهة النظر الفرنسية الالمانية أكثر مما يشكل إذعانا لوجهة النظر البريطانية ـ الايطالية فيما يتعلق بالموقف من الاستقلال الدفاعى لاوروبا عن الولايات المتحدة ، وخاصة أن نقله إلى

بروكسل يجعله كذراع دفاعى لمؤسسات الاتحاد الأوروبى ، وجزءا عضويا من هذه المؤسسات . ومن أجل التغلب على مشكلة عدم شمول عضوية اتحاد غرب أوروبا سوى على تسع دول من الجماعة الأوروبية فان العضوية ستمنح لكل من الدانمرك واليونان وتمنح لايرلندا صفة المراقب .

٦ ـ وحيث ان الجماعة الأوروبية قد التزمت بتحقيق مستوى هائل من الوحدة الاقتصادية تبعا للقانون الأوروبى الموحد لعام ١٩٨٧ فانه قد بقى أمام اتفاقية ماستريخت الاتفاق على خطوتين غاية فى الأهمية لاستكمال الوحدة الاقتصادية وهما انشاء بنك مركزى مشترك واصدار عملة نقدية موحدة لدول الاتحاد الأوروبى ، ووفقا لاتفاقية ماستريخت تصك عملة نقدية موحدة تحل محل العملات المختلفة للدول الاعضاء فى عام ١٩٩٧ وتطبق عام ١٩٩٩ . وكذلك ينشأ بنك مركزى مشترك للاتحاد . غير أن هذا البنك جاء مطابقا لرأى المانيا التى أرادته مستقلا عن السلطات السياسية لمؤسسات الاتحاد الأوروبى . وهو مايناقض وجهة النظر الفرنسية التى كانت ترغب فى جعله إحدى الهيئات السياسية للاتحاد . وتقلل صيغه البنك المركزى المستقل بذاته عن المؤسسات السياسية للاتحاد الأوروبى من قوة الصيغة الفيدرالية . كما أن بداية عمل هذا البنك عام ١٩٩٧ قد تحددت لتعطى لألمانيا فرصة التغلب بنجاح على مشكلات ادماج المانيا الشرقية وتعطى للدول الأفقر فرصة لتعديل سياساتها بما يتواءم مع حاجتها للتكيف مع السياسات النقدية والمالية المتشدده لهذا البنك ، وهى سياسات قصد بها أن تخفف ضغوط وأعباء الظروف المالية والنقدية الأسوأ للدول الفقيرة على الاوضاع النقدية والمالية القوية لألمانيا . ولتحقيق هذا الهدف تضمنت اتفاقية ماستريخت الالتزام بانشاء ماسمى بـ « صندوق الترابط » لمساعدة الدول الأقل تقدما على التكيف مع مستويات الأداء المالى والنقدى الضرورى لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية ، التى تعتمد بالطبع على قوة الاقتصاد الالمانى . ويتوافق مع ذلك كما ذكرنا وضع معايير صارمة لمعدلات التضخم وعجز الميزانية ومستويات الديون وسعر الفائدة لكى تطبق فى كل الدول الاعضاء فى الاتحاد الأوروبى المزمع انشاؤه .

٧ ـ ويتطرق مشروع الاتحاد السياسى والنقدى الأوروبى كذلك الى التشريعات العمالية والاجتماعية الموحدة . والمقصود من هذه التشريعات اعطاء ترجمة عملية للميثاق الاجتماعى الأوروبى الذى شكل أحد أعمدة مشروع أوروبا ١٩٩٢ كما ورد بالقانون الأوروبى الموحد . وتتضمن التشريعات العمالية والاجتماعية الموحدة ضرورة استشارة نقابات العمال الأوروبية ومشاركتها فى اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات الاجتماعية والعمالية فى مجالات ظروف وشروط العمل والفرص المتساوية فى سوق العمل والحد الأدنى للأجور .

غير أنه بسبب المعارضة المتشددة لحكومة المحافظين البريطانية اتفق القادة الأوروبيون فى ماستريخت على التوقيع على اتفاقية منفصله عن اتفاقية ماستريخت حول توحيد السياسات والتشريعات العمالية والاجتماعية بهدف السماح لبريطانيا بالتوقيع على اتفاقية ماستريخت دون الالتزام بالتشريعات العمالية والاجتماعية المشتركة التى تتضمنها الاتفاقية الأولى . وجاءت بريطانيا كاستثناء وحيد من الاجماع الأوروبى ـ الذى شمل حكومات محافظة وأخرى ديموقراطية اشتراكية ـ من التوافق الأوروبى حول هذا الشأن .

ورغم هذه الخطوة الكبيرة والسريعة على الطريق الى اندماج أوروبا ، فان هناك صعوبات كثيرة قد تحول دون استكمال أسس الصيغة الفدرالية للاتحاد بين دول المجموعة الأوروبية . كما أن المرحلة الحالية التى تجسدها اتفاقية ماستريخت ليست هى الفصل الأخير فى التحرك نحو استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة . ومن ثم يجب التعرض للتقديرات المختلفة لما تمثله هذه الخطوة من تقدم حقيقى ولمدى احتمال استقرار التوافق على استمرار التحرك فى الطريق إلى فيدرالية أوروبية .

ج ـ مستقبل التوافق على استقلال ووحدة أوروبا :

والحقيقة ان هناك ثلاث مجموعات من الصعوبات قد تحول دون استقرار التوافق الأوروبى الذى تجسده اتفاقية ماستريخت .

المجموعة الأولى تقوم على الاعتراف الأوروبى باستثناء المملكة المتحدة من الالتزام بالحل الفيدرالى لمشاكل الاندماج الأوروبى . فقد عارضت حكومة المحافظين البريطانية برئاسة جون ميجور بكل قوة ، المفهوم الفيدرالى للاندماج الأوروبى الذى طرحته فرنسا ووافقت عليه المانيا . ويبدو أن هذا الموقف المحافظ يتمتع بأغلبية وسط الرأى العام البريطانى . اذا ظهرت استقصاءات الرأى العام أن ٣١٪ فقط من الرأى العام البريطانى يوافق على الوحدة السياسية الأوروبية و٢٥٪ فقط يؤيدون التخلى عن الاسترلينى كعملة

وطنية لصالح اصدار عمله اوروبية موحدة هذا على حين أن غالبية الرأى العام فى دول القارة تؤيد الأمرين . وعلى حين أمكن التعامل بنجاح مع مطالب الدول الأوروبية الخاصة اثناء مفاوضات ماستريخت ، فان المعارضة البريطانية كادت أن تدفع المفاوضات الى الفشل . ولذلك اضطر القادة الاوروبيون إلى استثناء بريطانيا من مبدأين جوهريين فى اتفاقية ماستريخت . الاستثناء الأول يمكن الحكومة البريطانية من العودة إلى البرلمان ومجلس العموم البريطانى ، قبل التخلى عن الجنيه الاسترلينى . وربما يعنى ذلك عمليا اعفاء بريطانيا من الالتزام بالتعامل بوحدة النقد الأوروبية فى أسواقها الوطنية ، حتى بعد عام ١٩٩٩ . أما الاستثناء الثانى فهو يتصل بالغاء الفصل الخاص بالسياسة الاجتماعية وتنظيمات العمل من الاتفاقية والتوقيع عليه كاتفاقية منفصله من قبل بقية الدول الأوروبية وهو مايعنى اعفاء بريطانيا من الالتزام بالسياسات الاجتماعية والعمالية المشتركة . ويسرى هذا الاعفاء بصورة خاصة على حق النقابات واتحادات الموظفين اقتراح مشروعات قوانين لعموم الاتحاد الأوروبى ، ومنح مؤسسات الجماعة سلطة التشريع فى مجالات مثل الضمان الاجتماعى والحد الأدنى للأجور ، ومبدأ التصويت بالأغلبية لاستصدار قوانين بخصوص القضايا والحقوق العمالية .

وحيث أن إعفاء المملكة المتحدة من الالتزام بهذه المبادىء الهامة للسياسات المشتركة لايقلص من حقوق عضويتها فى الاتحاد الأوروبى ، فانه يمكن ان يشكل سابقة تحتج بها الدول الأعضاء الأخرى لعدم الالتزام .

أما المجموعة الثانية من الصعوبات فهى أقل وضوحا لأنها تنشأ عن امكانية عدم الالتزام بنصوص اتفاقية الاتحاد السياسى والنقدى ، نتيجه لخصوصية أوضاع كل بلد أوروبى . وقد لاحظنا ان هناك صعوبات شديدة فى تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى الورقة البيضاء فى الميعاد المحدد لها وهو نهاية ديسمبر عام ١٩٩٢ .

ومن هنا تبدو صعوبة الوفاء بالمواعيد المحددة لتطبيق الالتزامات الجديدة التى نصت عليها اتفاقية ماستريخت وهى التزامات أعمق وأوسع من تلك الخاصة بمشروع أوروبا ١٩٩٢ . ويصدق ذلك بالنسبة للتكيف الاقتصادى بالمؤشرات والمعايير التى يتطلبها الوفاء بالتزامات الوحدة النقدية الكاملة ، وخاصة من جانب الدول الأوروبية الأقل تقدما وثراء مثل اليونان والبرتغال واسبانيا . كما يصدق هذا التحفظ أيضا على السياسة الدفاعية المشتركة . ويشكك كثير من الخبراء فى ايطاليا والبرتغال واسبانيا إلى جانب المملكة المتحدة فى أن تحسم بلادهم اختياراتها فيما يتعلق بضرورة ايجاد اطار أمنى ودفاعى اوروبى مستقل عن الولايات المتحدة . ومن الممكن أن تتحول السياسة الدفاعية المشتركة فى الاتحاد الأوروبى الى جهد فرنسى ـ المانى مشترك دون مشاركة فعالة من جانب الدول الأخرى الأعضاء التى تشكك أصلا فى الحاجة إلى استقلال أوروبا دفاعيا عن الولايات المتحدة . ورغم أن التفاهم الأوروبى بخصوص وظائف اتحاد غرب أوروبا لايمتد إلى القول بعدم الحاجة الى حلف الاطلنطى ، فان هذا التفاهم قام عمدا على الغموض . وليس فيه من الوضوح مايكفى لحسم الاختيارات الأوروبية بهذا الشأن . ويتوقع ان تستمر الخلافات داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبى بما فيها اتحاد غرب أوروبا حول هذه القضية .

اما المجموعة الثالثة من الصعوبات فتنشأ عن حتمية توسيع العضوية فى الجماعة أو الاتحاد الأوروبى . فحتى العام الماضى كان يبدو أن الجماعة الأوروبية قد استقرت على أولوية تعميق الاندماج بين أعضاء الجماعة بالمقارنة بتوسيع عضويتها لتضم دولا أوروبية أخرى . ومع ذلك فلم يكن ممكنا تجاهل طلب دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة المعروفة باسم الافتا للعضوية أو الانتساب للجماعة . فمن الناحية الاقتصادية فان دول الافتا السبع (النمسا ، فنلندا ، ايسلندا ، النرويج ، السويد ، سويسرا ، وليختنشتين) متقدمة وغنية ، بالرغم من أنها صغيرة (مجموع ناتجها القومى أقل قليلا من نصف الناتج القومى لالمانيا) . وهى الشريك التجارى الرئيسى للجماعة الأوروبية . ولذلك ابتكرت الجماعة الأوروبية مفهوم « الفضاء الاقتصادى الأوروبى » بهدف انشاء صلة اندماجية قوية بين المجموعتين دون السماح لدول الافتا بالعضوية الكاملة فى الجماعة الأوروبية . حيث تتمتع دول الافتا بمزايا الحريات الأربع المنصوص عليها فى الورقة البيضاء ، كما يتم تنسيق السياسات البيئية والاجتماعية والتعليمية وتلتزم بقبول تشريعات الجماعة دون أن يكون لها الحق فى صنع التشريعات . غير أن هذا الالتزام وحده يعنى أن تطبق الدول السبع الأعضاء فى الافتا نحو ١٥٠٠ قاعدة وتشريع واجراء معمول بها فى الجماعة الأوروبية وتحولها إلى قوانين وطنية ، وهو مايستحيل الوفاء به فى أمد زمنى معقول وبدون مشكلات كبيرة تؤثر لا على هذه الدول فحسب ، بل وعلى دول الجماعة الأوروبية كذلك . واضافة لذلك فقد صدر حكم محكمة العدل الأوروبية بعدم دستوريه

المعاهدة الخاصة بانشاء القضاء الاقتصادى الأوروبى مما يضاعف من صعوبات التطبيق العملى لهذه الاتفاقية كخطوة وسط بين العضوية والانتساب . ولهذا السبب ، لن يكون ممكنا للجماعة أن تقاوم طويلا توسيع العضوية لتشمل بعض دول الافتا وخاصة السويد والنمسا . ويتوقع المراقبون أن تبدأ مفاوضات العضوية بالنسبة لهاتين الدولتين خلال عام ١٩٩٢ وان تحصلا عليها خلال عام ١٩٩٥ . ومن المتوقع كذلك ان تقبل دول أخرى من رابطة الافتا كأعضاء كاملين فى غضون سنوات قليلة . وتثير عضوية دول الافتا فيما سيصبح « الاتحاد الأوروبى » مشكلة سياسية مزدوجة . فمن ناحية تقترب هذه الدول من الناحية العرقية والثقافية من المانيا أكثر كثيرا منها من الدول الأوروبية اللاتينية ، الأمر الذى يحول مخاوف هذه الأخيرة من الهيمنة الالمانية الى حقيقة واقعه . ويدفع هذا الخوف بدوره بقية دول الاتحاد الأوروبى ، إلى التمسك بوجود أمريكى فى أوروبا كعامل موازن . ومن ناحية ثانية ، فان لأغلبية هذه الدول تقاليد أساسية خاصة تترجم غيرتها الشديدة على استقلالها القومى وتتراوح هذه التقاليد بين الحياد والابتعاد عن السياسة الأوروبية وانشاء روابط قويه مع الولايات المتحدة . وهذا يعنى أن عضوية هذه الدول سيخلق مشكلات كبيرة بالنسبة لعملية اندماجية تستهدف تحقيق فيدرالية اوروبية مستقله عن الولايات المتحدة .

ولاشك أن مشكلات توسيع العضوية تمتد أيضا إلى حالة دول أوروبا الشرقية بما فيها روسيا غير أن الجماعة الأوروبية تبدو قادرة على إداره مشكلات الضغوط الهادفة لمنح هذه الدول العضوية باقناعها بالاكتفاء باتفاقيات ارتباط ، وهو مافعلته بالفعل مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر فى منتصف شهر ديسمبر هذا العام . وتسرى اتفاقيات الارتباط لمدة عشر سنوات قبل ان يحق لهذه الدول المطالبه بالعضوية الكاملة . ومن المرجح أن تمتد اتفاقيات الارتباط لتشمل دولا أوروبية شرقية أخرى . غير أن آفاق توسيع العضوية لاتعتبر أمرا محسوما لهذه الدول كلها . اذا أن ضرورات إعادة التوازن بين الدول الأعضاء قد يجر خلافات كبيرة حول منح بعض هذه الدول العضوية الكاملة قبل نهاية فترة السنوات العشر .

وهكذا يبدو أن الاتحاد الأوروبى سوف يواجه صعوبات كبيرة قبل أن يصبح حقيقه واقعة وقبل أن يستقر على معادلة واضحة فيما يخص طبيعة الروابط بين أوربا والولايات المتحدة .

٢ - اليابان والدور العسكرى المتصاعد بتدرج :

نجحت اليابان فى التحول إلى قوة اقتصادية عملاقة فى ظل ارتباطها الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية ، بل وعبر مساعدة أمريكية كبيرة فى البداية . فمن المؤكد أن الانتعاش الاقتصادى اليابانى قد تم فى مرحلته الأولى أبان الحرب الكورية وأفاد كثيرا من الطلب الكبير للجيش الأمريكى فى الأسواق اليابانية .

ويبدو أن من الممكن تصور أن تتحول اليابان أيضا الى قوة عسكرية كبيرة فى ظل نفس هذا النمط من الارتباط بالولايات المتحدة ، بل وبمباركة الأخيرة فى البداية على الأقل . فقد ظلت الضغوط الأمريكية تتزايد على اليابان طوال عقد الثمانينات لتحمل جزءا متناميا من أعباء وتكاليف الدفاع عن « العالم الحر » . وبدا أن اليابان غير متحمسة لهذا الطلب . ومع ذلك فقد ظل الانفاق العسكرى اليابانى يتزايد ببطء وهدوء محكوم .

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الاقتصاد اليابانى - وخاصة الصناعة - محكوم بعلاقات وثيقة بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة ، تستطيع أن نتصور امكانية تطبيق عملية إعادة هيكلة للصناعة اليابانية لكى تخدم أهداف تعبئة عسكرية سريعة ومرتفعة الكفاءة اذا مانشأت ظروف طارئه تحتم ذلك . ويضاعف من هذا الاحتمال ان نمط النمو الصناعى اليابانى الذى يبدو فى تشكيله المنتج النهائى مدنيا يمكن أن يتحول بسرعة خارقة إلى خدمة أهداف التصنيع والتعبئة العسكريين . فالنمو الصناعى اليابانى فى السنوات الأخيرة اصبح يقوم إلى حد بعيد لا على الصناعات كثيفة العمل وإنما على أعلى مستويات التكنولوجيا . وقد تجاوزت أعداد براءات الاختراع اليابانية المسجلة فى السنوات الأخيرة تلك التى سجلت لمؤسسات أو أفراد من جميع الدول الغربية بما فى ذلك الولايات المتحدة وأوروبا الغربية معا . وهذا التركيز على الصناعات عالية التقنية يوائم متطلبات التحول لانتاج نظم أسلحة متقدمه ، ويسهله إلى حد بعيد ، اذا مانشأت الظروف الضرورية لذلك .

ولايبدو أن هذه الظروف قائمة بالفعل أو أنها فى سبيلها إلى التطور فى الأمد المنظور . غير أننا لانستطيع أن نستبعد كليه وجود تصور استراتيجى طويل المدى لتمكين اليابان من الحصول على قدرات ردع أو قدرات دفاعية

معقولة . وان مثل هذا التصور يتم تطبيقه بهدوء وتدرج ملحوظ حتى لايثير أيا من شركاء اليابان الحاليين ، وخاصة الولايات المتحدة . ومن الطبيعي أن يحتاج هذا التصور إلى أمد زمني طويل نسبيا . ويمكننا أن نلحظ في هذا السياق نمو الانفاق العسكري الياباني في الوقت الذي يتناقص فيه هذا الانفاق في الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، وفي العالم أجمع تقريبا خلال العام .

فقد واصلت اليابان خلال عام ١٩٩١ مضاعفة قدراتها العسكرية في خط مواز مع امكانياتها الاقتصادية ، وكان رئيس الوزراء الياباني السابق توشيكي كايفو قد تقدم في غضون شهر يوليو ١٩٩١ بمشروع قانون إلى البرلمان الياباني لادخال تعديل على دستور البلاد بما يسمح للقوات اليابانية بالتدخل في العمليات العسكرية عبر البحار .

وكان اشتراك أسطول ياباني صغير مكون من أربع كاسحات للألغام وسفينتي امداد في مياة الخليج قد ولد قوة دافعة لها شأنها ساعدت على تقوية الاتجاه الذي يهدف لتحقيق مقدرة طوكيو على اشراك قوات يابانية ضمن القوات التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بمهام حفظ السلام في العالم .

وبينما لم تحظ محاولات رئيس الوزراء الياباني السابق كايفو لاشراك الطائرات التابعة لسلاح الجو الياباني في عمليات نقل واخلاء اللاجئين في الخليج بالنجاح ، فان وكالة الدفاع اليابانية ترى ان لها دورا في مجال التخفيف من آثار الكوارث على المستوى العالمي كما ترى ان لها دورا من خلال تنفيذ واجبات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . وتعتبر المقترحات الجديدة التي نظرها البرلمان الياباني خلال عام ١٩٩١ بمثابة أحدث التغييرات تجاه موقف اليابان الدفاعي خلال الحقبة الأخيرة ، والأهم من ذلك كله أن معظم هذه المقترحات تأتي في واقع الأمر نتيجة حث أمريكي على القيام بها .

وكانت طوكيو في مطلع الثمانينات قد وافقت على القيام بدورها في توفير الحماية الضرورية للأراضي اليابانية والنطاق البحري والمجال الجوي الياباني ، وهو الوضع الذي عرف « بالوضع الدفاعي الجديد لليابان » والذي نجم عنه تحديد مسافة ١٠٠٠ ميل بحري حول الجزر اليابانية لكي تتمركز عبرها الافرع الثلاثة لقوات الدفاع اليابانية .

ولدعم هذا التطور شهد الانفاق العسكري الياباني تضاعفا من ١٪ من اجمالي الناتج القومي في مطلع الثمانينات ، إلى أن وصل الى مايزيد على ٣,٢٪ من اجمالي الناتج القومي الياباني خلال عام ١٩٩١ .

وقبل نهاية عام ١٩٩١ حرص الكتاب الأبيض الياباني للشئون الدفاعية للعام ١٩٩٢ ، والصادر عن وكالة الدفاع اليابانية ، على تأكيد أن حالة عدم الاستقرار في الاتحاد السوفيتي - صدر هذا الكتاب قبل الانهيار الأخير لما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي - بما في ذلك الاضطرابات العرقية ، والاقتصاد الذي يقف على حافة الهاوية وحركات المطالبة بالاستقلال في الجمهوريات هي من الأمور التي تقلق اليابان .

وذكر هذا الكتاب أيضا أن اليابان تشعر بالانزعاج الشديد ازاء الاحتمالات الكامنه لنجاح كوريا الجنوبية في تطوير قدره ذاتية في مجال السلاح النووي ، وكذلك ماسوف تشهده حقبة التسعينات من انسحاب للمملكة المتحدة من هونج كونج (١٩٩٧) واستمرار النزاعات حول الأرض في المنطقة الواقعة جنوب بحر الصين ، وهذه الأمور قد تؤدي - في وعي المخطط الياباني - إلى جر اليابان إلى واحد أو أكثر من هذه النزاعات .

وتشير كل الدلائل إلى أن اليابان لن تجري أي خفض على قواتها الدفاعية كما أن وكالة الدفاع اليابانيه تعد نفسها لمواجهة اى ازمات غير متوقعة في المستقبل ، وخلال عام ١٩٩١ واصلت القوات الدفاعية لليابان ادخال التحسينات النوعية على إمكانياتها بما في ذلك الحصول على قطع بحرية جديدة ذات امكانيات تكنولوجية متطورة وتصنيع الطائرة المقاتلة اليابانية الجديدة FX 1 وطائرة الهيليوكوبتر للاستطلاع المسلح .

ومن ناحية أخرى استمرت اليابان خلال العام المنصرم تؤكد على الطبيعة الدفاعية لقواتها وكذلك التأكيد على الصلات الأمنية الثابتة مع الولايات المتحدة . وبرغم مطالبة الأخيرة لليابان أن تزيد من مساهمتها في التكاليف الدفاعية ، فان العلاقة بين الدولتين سوف تبقى وثيقة ، في الوقت الذي سوف يتغير فيه الوضع الدفاعي الياباني حيث تؤكد اليابان على مضاعفة انفاقها المالي والقيام بواجب عملياتي أكبر في مجال الدفاع عن الاقليم .

وفي ابريل ١٩٩١ أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها خفض وجودها العسكري في القواعد المتقدمة في الفلبين وكوريا الجنوبية واليابان بمقدار ١٥ ألف جندي في غضون ثلاثة أعوام ، ولذلك فان المتوقع أن يزداد الدور العسكري الياباني نشاطا .

وخلال عام ١٩٩١ استثمرت اليابان ماقيمته ٢٢١٩٣٩ مليون ين ياباني (١٦٠٨ مليون دولار) لأغراض البحوث

والتطوير (R & D) فى المجال الدفاعى وتم توجيه ذلك إلى الصناعات اليابانية الدفاعية الى تستغل الأبحاث المتقدمة لأنتاج أنظمة تسليح جديدة وتطويرها ، وفى هذا العام أيضا احتلت اليابان المرتبه السادسة فى قائمة أكبر الدول استيرادا للأسلحة . وهى تعتمد اعتمادا أساسيا على الأسلحة الأمريكية ، ومن المتوقع أن تؤدى عمليات التطوير فى الامكانيات الذاتية فى مجال البحوث والصناعة إلى تقليل الاعتماد اليابانى على الولايات المتحدة فى مجال الأسلحة والمعدات العسكرية . وبرغم ان حجم العقود التى وقعتها وكالة الدفاع اليابانية مع الشركات اليابانية خلال عام ١٩٩١ قد تعدى ٩٥٠ بليون ين إلا أنه لا توجد شركات يابانية متخصصة فى الأساس فى الصناعات الدفاعية ، حيث أن معظم الشركات اليابانية تساهم فى هذا النشاط . ومن بين هؤلاء تحتل عشر شركات مكانة الصدارة فى قطاع الدفاع .

وتتجه عمليات تطوير أنظمة الأسلحة فى اليابان إلى مجال الالكترونات ، حيث أن اليابان كانت من أوائل الدول التى أدركت فوائد الافراز السريع للتكنولوجيا فى مجال السوق التجارى بالاضافة إلى أن الأنظمة الالكترونية يسهل اخفاؤها عن النظرة المتفحصة . ولم تقم اليابان بتصدير أنظمة أسلحة متكاملة إلى منطقة الشرق الأوسط خلال عام ١٩٩١ . لأسباب يمكن ايجازها فى الآتى :

١ - ارتفاع التكلفة الانتاجية للأنظمة التسليحية .
٢ - تركز التصميمات اليابانية على تلبية متطلبات الاستخدام فى مسرح العمليات اليابانى فقط .
٣ - القيود السياسية التى يفرضها الدستور التى ظلت غير قابلة للتغيير أو اعادة النظر فيها منذ عام ١٩٤٧ ، مما يفقد الأنظمة التسليحية احتمالات فتح أسواق خارجية مستقره .

وبرغم ذلك فان هناك اعتقاداً واسع الانتشار ان معظم الذخائر الموجهة عن بعد التى استخدمتها القوات الأمريكية فى الربع الأول من عام ١٩٩١ (عاصفة الصحراء) كانت تحوى تكنولوجيا يابانية متقدمة .

٣ - حلف الأطلنطى نحو استراتيجية جديدة :

أ - البحث عن صيغة سياسية :

لم يشهد حلف الناتو فى تاريخه ومنذ انشائه فى عام ١٩٤٩ من التطورات مثلما شهد خلال عام ١٩٩١ ، فمن ناحية كانت هذه التطورات بمثابة انعكاس للأحداث التى شهدتها دول أوروبا الشرقية فى وقت سابق ، ثم كنتيجة للانهيار السريع للاتحاد السوفيتى فى غضون العام نفسه .

وفى الوقت الذى استند فيه وجود حلف الناتو على مبدأ الدفاع ضد التهديد السوفيتى ، فإن التطور الطبيعى كان يقتضى حل ذلك الحلف بمجرد زوال التهديد الرئيسى الذى أقيم هذا الحلف لدرئه ، وانهيار حلف وارسو المنافس التقليدى لحلف الناتو ، ولكن رؤساء الحكومات والدول الأعضاء الست عشرة فى الحلف قرروا فى اجتماعهم الذى انعقد فى روما بايطاليا خلال يومى ٧ ، ٨ نوفمبر ١٩٩١ عدم حل الحلف وضرورة بقائه مع ادخال تغيير على توجهاته وأساليب عمله وأهدافه ، واعتمد الجهاز العسكرى للحلف على ذلك القرار وشرع من ثم فى تحديد الاستراتيجية الجديدة للحلف .

وكانت أولى العقبات التى واجهت جهود تحديد الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو هى عملية تحديد نوع التهديد المنتظر . ومع انعدام احتمالات نشوء أى تهديد من قبل الاتحاد السوفيتى أو حلف وارسو ، أصبحت المهمة الاستراتيجية الجديدة للحلف تتركز على العمل فى مواجهة الآتى :

١ - المخاطر الناتجة عن تزعزع الاستقرار فى الاتحاد السوفيتى السابق .
٢ - العمل ضد أى مخاطر تنشأ عن عدم الاستقرار فى احدى دول شرق أوروبا (يوغوسلافيا ، رومانيا) .
٣ - الاستعداد للعمل ضد أية مخاطر تنشأ من تغير الأوضاع فى أوروبا الغربية .
٤ - استيعاب الدروس الناتجة عن حرب الخليج .
٥ - مواجهة احتمالات تزعزع الأوضاع فى الشرق الأوسط .
٦ - متابعة احتمالات انتشار الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ البالستيكية الأخرى سواء فى أوروبا أو الشرق الأوسط أو أى مناطق أخرى من العالم .

ومع زوال التهديد الذى كان يجبر أوروبا على الارتباط الكامل بالولايات المتحدة ، ظهر انشقاق خطير فى تحالف الأطلنطى ضاعف فيه الاتجاه الأوروبى المتزايد نحو الوحدة فيما بين دوله ، وظهور أنماط جديدة من العلاقات بين دول غرب أوروبا ودول شرق أوروبا وقد أثيرت تساؤلات عديدة حول طبيعة الأرتباط بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة ، وأوروبا والاتحاد السوفيتى من جهة أخرى ، فى الوقت الذى تبلورت فيه قوى اقتصادية ذات امكانيات خطيرة

يمكنها أن تلعب دورا أساسيا فى عالم مابعد انتهاء عصر الحرب الباردة هى ألمانيا واليابان .

وانقسمت أوروبا حول الموقف من حلف الناتو إلى مجموعتين من الدول . تبلورت المجموعة الأولى حول التحالف الالمانى ـ الفرنسى . أما المجموعة الثانية فقد نشأت عن تحالف يتم لأول مرة فى تاريخ الجماعة الأوربية بين المملكة المتحدة وإيطاليا .

وترى فرنسا ـ وساندتها فى ذلك ألمانيا ـ أن الدفاع عن أوروبا يجب أن يصبح مسئولية أوروبية وأحد مكونات الوحدة الأوروبية . وتسند مهمة وضع سياسة دفاعية مشتركة إلى إتحاد غرب أوروبا ، وينقل هذا الاتحاد مع مجموعة التخطيط العسكرى ووكالة الأسلحة الأوروبية إلى بروكسل لكى تصير جزءاً من فعاليات « الاتحاد الأوروبى » . ويتكامل مفهوم الدفاع المشترك عن أوروبا مع مفهوم السياسة الخارجية المشتركة . وغيرها من مكونات فكرة الاتحاد الأوروبى . ويعنى ذلك عملياً أن الحاجة الحقيقية لحلف الأطلنطى تنكمش ، بل وتضمحل مع الزمن .

والواقع أن هذا المعنى الضمنى الأخير هو ما أثار بريطانيا ، ووراءها إيطاليا . فبريطانيا تظهر تصميما كاملاً على إبقاء الوجود الأمريكى فى القارة الأوروبية . وقد أتفقت إيطاليا مع إنجلترا فى اعلان صدر فى قرية هارزويلين فى الأسبوع الثانى من أكتوبر على أن الاندفاع نحو وضع سياسة دفاعية لأوروبا ـ وهو ماكان التفاوض يجرى بشأنه طوال العام ـ لا ينبغى أن يضعف أو يتم على حساب حلف الأطلنطى . ويبدو الحل المنطقى لهذه المعضلة هو أن تتخصص السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة فى العمل . فيما يسمى فى مصطلحات الحلف خارج المنطقة out of area الخاصة بالحلف فى أوروبا . ويتم ذلك بتشكيل قوة استجابة أوروبية سريعة . وبذلك يتم نوع من تقسيم العمل بين اتحاد غرب أوروبا ، باعتباره الذراع الدفاعى للجماعة الأوروبية من ناحية ، وحلف الأطلنطى باعتباره تعبيراً عن تحالف أوروبا وأمريكا من ناحية أخرى . ويكون إتحاد غرب أوروبا هو الركن الأوربى لحلف الأطلنطى .

ووجد هذا الرأى إرتياحاً فى الدانمرك والبرتغال وهولندا .

وفى مواجهة هذا الموقف البريطانى ـ الأيطالى ، سريعاً ماتبلور موقف مشترك لفرنسا وألمانيا بعد صدور إعلان هارزويلين بأيام . ويرى هذا الموقف الأخير ـ الذى وقعه كل من الرئيس ميتران والمستشار كول ـ ضرورة وضع تصور أكثر طموحا لدور السياسة الدفاعية المشتركة بين أطراف الجماعة الأوروبية كجزء من عملية تحولها إلى الاتحاد الأوروبى . ويسمح هذا الموقف بأن يقوم اتحاد غرب أوروبا بمهامه الدفاعية داخل منطقة حلف الأطلنطى ، وليس فقط خارج المنطقة كما يرغب البريطانيون والايطاليون . أما فيما يتعلق بحلف الأطلنطى فلا يرى الموقف الفرنسى ـ الألمانى أن نشأة نظام للدفاع الأوروبى المشترك يضعف الحلف بالضرورة . ويلمح خطاب التفاهم الألمانى ـ الفرنسى إلى إمكانية تحويل حلف الأطلنطى إلى الأداة الأمنية والدفاعية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربى C S CE حيث أن هذا الأخير يضم أيضاً الولايات المتحدة وكندا ، إضافة إلى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا .

والواقع أن الموقف الألمانى ـ الفرنسى يثير مشكلات كبيرة . فمن ناحية لم تطلب فرنسا أو ألمانيا مغادرة القوات الأمريكية لأوروبا ، أو إلغاء حلف الأطلنطى . ومن ناحية أخرى ، فإن نشأة نظام للدفاع الأوروبى مستقلاً عن الحلف ينطوى على تكرار غير منطقى ، وخاصة بالنسبة للبنية الدفاعية الأساسية . بما فيها من خطوط مواصلات واتصالات ونقل ولجان للتخطيط والتنسيق العسكرى ، إلى غير ذلك . وهناك إمكانية كبيرة لوقوع التباس بصدد المسئولية عن الأعمال الأمنية والدفاعية التى تقع فى أوروبا بين إتحاد غرب أوروبا ، وحلف الأطلنطى .

ومهما كانت التصريحات الألمانية والفرنسية مطمئنة للأمريكيين والبريطانيين ، فإن من المحتم أن يقرأ هؤلاء الأخيرون فى الموقف الفرنسى ـ الألمانى رغبة دفينة فى إنفراد أوروبا بوضع وتطبيق سياساتها الدفاعية الخاصة بها بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة . ولذلك كان خطاب الرئيس الأمريكى فى مؤتمر قمة الحلف فى نوفمبر واضحاً ، بل وزاجراً إذ طلب من الأوربيين « أن يقولوا له ، إذا كانوا يعتزمون ضمان دفاعاتهم بدون الولايات المتحدة » ، وأنه « إذا كان هدفكم تأمين دفاعاتكم بطريقة مستقلة فعليكم أن تقولوا ذلك اليوم » .

ومن الواضح أن التوصل إلى إتفاق أوروبى عام بشأن الاستقلال الدفاعى التام لأوروبا عن الولايات المتحدة يكاد يكون مستحيلاً فى المرحلة الراهنة . كما أنه ليس من السهل ايجاد إجابة واضحة وقاطعة عن التساؤل حول طبيعة مهام حلف الأطلنطى ودواعى استمراره بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى . ويبدو أن الحل الوسط الذى تم التوصل إليه بين أوروبا والولايات المتحدة تحت مسمى خطة بيكر ـ جينشر .

هو تحويل حلف الأطلنطى إلى ذراع دفاعى أمنى لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، الذى يضم جميع الدول الأوروبية (باستثناء ألبانيا) والولايات المتحدة وكندا . غير أن هذا الحل فى الوقت الذى يبدو منطقياً من الناحية الشكلية ، يواجه صعوبات كثيرة ليس أقلها الطابع التنظيمى المفكك وشديد المرونة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ذاته ، فضلاً عن عدم توافق العضوية فى كل من المؤتمر والحلف . فرغم دعوة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى لحضور مناقشات مؤتمر قمة حلف الأطلنطى فى نوفمبر ، فإنهم ليسوا أعضاء فيه . وهكذا يبدو أن التشوش بصدد مستقبل حلف الأطلنطى ، سوف يستمر لفترة من الزمن وربما يكون الهدف الأساسى من ابقائه ، هو ضمان عدم إحياء العسكرية الألمانية بصورة عدوانية فى مواجهة بقية الدول الأوروبية . فإذا نجحت صيغة « الاتحاد الأوروبى » كما تصورتها اتفاقية ماستريخت ، يبدو من المحتم أن ترحل القوات الأمريكية عن أوروبا وأن تترك الدفاع الأوروبى للأوروبيين . ويستشعر الأمريكيون حتمية هذا الاستنتاج . ولذلك فإنهم قد أخذوا على عاتقهم خفض القوات العسكرية الأمريكية بمبادرة خالصة من جانبهم وفى هذا السياق ، تحرص الولايات المتحدة وأوروبا على الظهور بمظهر التوافق حول دور جديد لحلف الأطلنطى .

ب ـ الاستراتيجية العسكرية الجديدة لحلف الأطلنطى :

اتفقت الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى فى قمة روما التى عقدت فى شهر نوفمبر على استراتيجية جديدة تتلاءم مع الأوضاع العالمية ، وشكلت هذه الاستراتيجية تغييرا جذريا فى العقيدة العسكرية وفى قوات تحالف الناتو التى كانت مجهزة لمواجهة التهديد السوفيتى وتلخصت الاستراتيجية الجديدة للحلف فى الآتى :

- يظل الحلف ضروريا للدفاع عن أعضائه ضد أى مخاطر يحتمل أن تنجم عن التطورات الناشئة فى أوروبا والشرق الأوسط مع الغاء الوثيقة التى وضعت فى عام ٦٥ ـ ١٩٦٦ والتى كانت تؤكد اللجوء إلى السلاح النووى لمواجهة التهديد السوفيتى .
- تخفيض قوات الحلف واعادة بناء هياكله العسكرية بحيث تصبح معتمدة على تعدد الجنسيات وأكثر قدرة على الحركة للاشتراك فى المهام الخاصة (حفظ السلام ، توفير الراحة ، تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالقوة ... الخ)
- تشكيل قوات للرد السريع يمكن نقلها جوا ، ذات درجة استعداد قتالى عالية .
- مضاعفة الاعتماد على القوات الاحتياطية مع تقليل حالات التأهب .
- خفض أعداد الأسلحة النووية بنسبة ٨٠٪ .

جـ ـ حلف الناتو والاتجاه الجديد نحو الاعتماد على القوات متعددة الجنسيات :

أصبحت القوات متعددة الجنسيات مظهرا رئيسيا من مظاهر التطور الاستراتيجى لحلف الناتو والتى أقرها رؤساء الدول فى اجتماع الحلف الأخير فى روما فى شهر نوفمبر وأدى الاقتراح بأن يصبح اللواء الفرنسى الالمانى المشترك نواة لفيلق أوروبى إلى تكثيف الاهتمام بالقوات متعددة الجنسيات .

ومنذ حقبة الخمسينات كانت القوات المتحالفة فى وسط أوروبا (AFCENT) تتكون من ثمانية فيالق تابعة لثمانى دول (كل فيلق من هذه الفيالق يتكون من قوات دولة واحدة فقط) ، وهذه الفيالق الثمانية مشكلة فى مجموعتى جيوش ثنائية الجنسية ، وتتشكل مجموعة الجيوش الشمالية من ٤ فيالق تابعة لكل من بلجيكا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، المانيا (فيلق من كل دولة) فى حين كانت مجموعة الجيش المركزى تتشكل من أربعة فيالق أيضا تابعين لكل من الولايات المتحدة (فيلقان) المانيا (الغربية) (فيلقان) ، وكان كل فيلق تابع لدولة ما من هذه الدول ، يختلف اختلافا بينا عن الآخر ، سواء فى التشكيل أو تنظيم ألويته أو تنظيم فرقه ، وكذلك تدريبه ومعداته . وبرغم ذلك لم تؤد هذه الاختلافات إلى تقويض الكفاءة القتالية للقوات المتحالفة فى وسط أوروبا (AFCENT) حيث كان كل فيلق يتولى مهام توفير الاحتياجات اللوجستية بامكانيات الدولة التى يتبعها .

وأدى التغيير فى طبيعة التهديد إلى تقليل الاعتماد على نشر قوات كبيرة فى الأمام فى مسرح عمليات وسط أوروبا ، وحل محل ذلك تأكيد متزايد على قوات الرد السريع ، مع تقليل حجم القوات . وبذلك سوف يقل حجم فرق القوات المتحالفة فى وسط أوروبا لكى يصبح ١٦ فرقة بدلا من ٢٨ فرقة مشكلة فى سبعة فيالق تشمل القوات البرية المتحالفة . وستكون الفيالق الجديدة لحلف الناتو متعددة القوميات على أن يكون قائد أى فيلق والعناصر الأساسية المكونة لرئاسة هذا الفيلق تابعين كلهم لدولة واحدة ،

وستكون ستة فيالق من هذه السبعة جزءاً من قوات الدفاع الرئيسية كالآتى :

- فيلق هولندى القيادة والرئاسة يشمل من واحد إلى اثنين فرقة هولندية وفرقة واحدة المانية .
- فيلق بلجيكى القيادة ، مشكل من أربعة ألوية بلجيكية ، ولواء المانى ، ولواء أمريكى .
- فيلق أمريكى القيادة ، مشكل من فرقتين أمريكيتين وفرقة المانية ولواء كندى .
- هناك فيلقان المانيان يشتملان على ثلاث فرق من جنسيات أخرى (فرقة هولندية ، فرقة انجليزية وفرقة أمريكية) على استعداد للفتح العملياتى طبقا للموقف .
- قوات حماية الأجناب وهى عبارة عن فرقة هولندية وأخرى المانية .

د ـ قوة التدخل السريع لحلف الناتو :

فى شهر مايو ١٩٩١ اقترح وزراء دفاع دول حلف شمال الأطلنطى تشكيل قوة تدخل سريع للتعامل مع الأخطار التى تواجه دول الحلف سواء من جانب أوروبا الشرقية أو من اتجاه الشرق الأوسط ، وفى نوفمبر من نفس العام وافق رؤساء حكومات ودول الحلف على هذا الاقتراح .

وسوف يكون قوام قوة الرد السريع الرئيسى فيلق اطلق عليه اسم فيلق الرد السريع (ARRC) الذى ينتظر أن يتكون من فرقة مدرعة وفرقة ميكانيكية بريطانية وفرقة منقولة جوا متعددة الجنسيات (من أربعة الوية بواقع لواء واحد من كل من المملكة المتحدة ، بلجيكا ، هولندا ، المانيا) وفرقة متعددة الجنسيات من القطاع الجنوبى للقوات المتحالفة وهذه الفرقة ستكون مفتوحة لاسهامات متعددة من كل من ايطاليا وأسبانيا واليونان وتركيا التى تعتبر حارس البوابة الجنوبية لحلف الاطلنطى . وتقرر أن تتولى بريطانيا مهام قيادة هذه القوة التى يصل حجمها إلى ٦٠ ألف مقاتل ، فى حين ستوفر الولايات المتحدة الغطاء الجوى اللازم عند التدخل الفعلى . ومن المنتظر أن تتمتع هذه القوة بقدر عال من المرونة يتيح لها فرصة التدخل فى الوقت المناسب مع القدرة على الانسحاب السريع فور اتمام المهمة .

هـ ـ الدور الأمريكى فى الدفاع عن أوروبا :

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أعلنت عن عزمها خفض انفاقها العسكرى عموما وسحب جزء من قواتها فى أوروبا ، إلا أنها تصر فى الوقت نفسه على أن تلعب الدور الرئيسى فى الدفاع عن أوروبا ، حيث يعد الوجود العسكرى للولايات المتحدة فى أوروبا هو أحد الدعائم الأساسية للقوة الأمريكية ، والذى يضمن لها نفوذا دائما هناك ، سواء على المستوى السياسى أو العسكرى . وتعتمد الولايات المتحدة فى اصرارها على الدفاع عن أوروبا على فكرة أن الأمن الأوروبى والأمن الأمريكى كل لا يمكن تجزئته وأن الدفاع عن الولايات المتحدة ـ نصير أوروبا ـ يبدأ من أوروبا ذاتها .

وهناك أسباب كثيرة تدعو الولايات المتحدة للتمسك بالدفاع عن أوروبا بامكانيات أمريكية من بينها :

١ ـ أن المخطط العسكرى فى الولايات المتحدة يضع دائما فى اعتباره امكانية العمل فى ظل احتمال السيناريو الأسوأ وإذا لم تكن أمريكا متواجدة فى أوروبا بقوة بأن الأرض الأمريكية ذاتها ستصبح فى خطر بالغ .

٢ ـ يدفع المواطن الأمريكى مايزيد على ١١٨٠ دولاراً سنويا لأغراض الانفاق العسكرى ، بينما يدفع المواطن الأوروبى فى الدول الأعضاء فى الحلف ٣٩٠ دولار فقط .

٣ ـ يرى الأمريكيون أن الخطر السوفيتى مازال ماثلا وأن التسرع فى التخلى عن الحذر تجاه احتمالات هذا الخطر قد يجر أمريكا إلى صراع أصبحت أمريكا ـ فى حالة تخليها عن الدفاع عن أوروبا ـ غير مؤهلة له .

ومن المحتمل أن تأخذ السياسة الأمريكية بفكرة أن يصبح العالم الثالث وليس أوروبا هو خط الدفاع الأول عن الولايات المتحدة فى المستقبل .

و ـ مجلس تعاون شمال الأطلسى :

أصدر وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلنطى فى الأسبوع الأول من يونيو ١٩٩١ بيانا فى العاصمة الدانمركية كوبنهاجن أيدوا فيه دول شرق ووسط أوروبا ، واقترحوا خطة لتعزيز الروابط بين الحلف وبين هذه الدول وتبادل المعلومات الخاصة بالسياسات الأمنية والعسكرية وتعظيم الدور الذى تقوم به منظومة مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا .

وفى هذا الاطار قام الرئيس بوش بالاعلان عن استعداده لتجاوز مرحلة احتواء الشيوعية وتبنى سياسة تستهدف ضم الاتحاد السوفيتى للمجتمع الدولى . وتعهد بان تعمل الولايات المتحدة بنشاط من أجل دفع الاصلاح الاقتصادى فى أوروبا الشرقية ، وتضمن ذلك رفع الخطر الذى كان مفروضا على بيع التكنولوجيا المتقدمة لدول المعسكر الشرقى سابقا .

وأعلن الرئيس بوش أيضا انه يشترك مع دول حلف الأطلنطى فى رسم معالم الطريق لنقل العالم الغربى إلى مرحلة أبعد من مرحلة الاحتواء والمواجهة والحرب الباردة التى عانى منها العالم كله لمدة أربعين عاما إلى مرحلة التفاهم والتعاون والتنافس البناء . ونتيجة لذلك سوف يسعى التحالف الغربى إلى قارة أوروبية أقل تسليحا وأكثر سلما ، سواء لصالح الولايات المتحدة أو لصالح العالم كله .

وفى اجتماع قمة دول الحلف فى السابع والثامن من نوفمبر ١٩٩١ ، عرضت دول الحلف لأول مرة إقامة روابط رسمية مع دول شرق أوروبا التى كانت فى الماضى أعضاء فى حلف وارسو ، وذلك من خلال إقامة مجلس تعاون يضم فى عضويته ٢٥ دولة هى كل الدول الأعضاء فى حلف الناتو (١٦ دولة) والدول التى كانت أعضاء فى حلف وارسو سابقا (٦ دول) بالاضافة إلى جمهوريات البلطيق الثلاث تحت اسم مجلس « تعاون شمال الأطلسى » .

٤ ـ دورة أورجواى وامكانية الحل الوسط :

إن إستعراض المشكلات الرئيسية فى العلاقات بين أطراف التحالف الثلاثى وخاصة الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية يبرز نمطاً رئيسيا . فمعظم المشكلات القائمة فى المجالين السياسى والاستراتيجى سوف تستمر وستكون قابلة للامتداد مع الزمن غير أن أطراف هذا التحالف لا يقبلون فى الوقت نفسه إعلاناً بالفشل أو تصدعاً كبيراً فى هذا التحالف أو انكسارات وإنقطاعات حادة فى التيار الرئيسى للعلاقات فيما بينها . ويصدق ذلك أيضاً فى المجال التجارى والاقتصادى ، حيث تتم واحدة من أكثر المفاوضات صعوبة وتعثراً ، وهى مفاوضات دورة أوروجواى لمنظمة الجات .

والموضوع الرئيسى لهذه الدورة من المفاوضات هو تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية والخدمات . ويتعلق هذان المجالان إلى حد كبير بالسيادة والاستقرار الوطنيين بأكثر مما يتعلقان بإعادة توزيع المكاسب الاقتصادية على المستوى الكلى . فتحرير التجارة فى السلع الزراعية يؤثر على موقف المزارعين من الحكومات بدرجة كبيرة فى البلاد التى تتسم بتكلفة عالية نسبياً فى الانتاج الزراعى ، وأكثر هذه الدول تعرضاً لعدم الاستقرار السياسى بسبب حاجة المزارعين للدعم الحكومى أو الحماية التجارية هى فرنسا واليابان . أما تحرير التجارة فى قطاع الخدمات فإنه يؤثر بشدة على النسيج الثقافى للمجتمع ، وهو ما يغير بدوره من تعريف المجتمع السياسى لهويته القومية .

وإلى جانب الأسباب الاقتصادية المحضة ، فإن فرنسا واليابان تقاومان بشدة الضغوط الأمريكية المكثفة لتحرير التجارة فى السلع الزراعية ، وفى الخدمات بدرجة أقل بسبب القلق على الاستقرار السياسى فيهما . وتشارك فرنسا فى القلق حول هذا الشأن عدة دول أوروبية أخرى ولكن بدرجات أقل كثيراً . فإلى جانب الضآلة النسبية للمزارعين وانخفاض وزنهم السياسى فى عدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها المملكة المتحدة وألمانيا ، فإن هذه الدول تخشى بشدة من نمو الاتجاهات الحمائية فى الولايات المتحدة بما يؤدى إلى انكماش الصادرات الصناعية للأسواق الأمريكية . وتعانى اليابان بصورة خاصة من التصاعد الخطير للضغوط الحمائية فى الولايات المتحدة . والواقع أنه إلى جانب القانون المتشدد المعروف باسم القانون الشامل للتجارة والتنافسية الصادر عن الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٨ ، فإن الولايات المتحدة تهدد باجراءات حمائية أشد كثيراً ، قد تؤدى إلى إنهيار نظام التجارة الدولية المفتوح متعدد الأطراف .

ولهذا ، فإن اليابان وعدداً من الدول الأوروبية تقاوم حتى آخر لحظة الضغوط الأمريكية الهادفة إلى إلزامها بفتح أسواقها للسلع الزراعية وصادرات الخدمات الأمريكية ، ولكنها تخشى بشدة فى نفس الوقت من أن يؤدى إنهيار مفاوضات دورة أوروجواى إلى دفع الولايات المتحدة إلى الانتقام الثقيل بفرض إجراءات حمائية أشد .

ويختلف مزيج المكاسب والخسائر من إنهيار مفاوضات دورة أوروجواى تبعاً للهيكل السلعى لصادرات كل دولة من الدول الأوروبية . فالمانيا والمملكة المتحدة تميلان إلى تحقيق حل وسط مع الولايات المتحدة بخصوص المشكلات الشائكة فى مفاوضات هذه الدورة ، وخاصة تحرير التجارة فى السلع الزراعية . أما فرنسا والدول الزراعية الأوروبية الأخرى فهى قد تعانى من خسائر اقتصادية وسياسية كبيرة إذا فرض الأمريكيون مطالبهم بهذا الصدد . وتخشى فرنسا على نحو خاص من نعومة الموقف الألمانى والبريطانى من المطالب الأمريكية . وبحكم محورية فرنسا فى الجماعة الأوربية ، فإنها قد تمكنت لفترة طويلة من حشد الجماعة وراء موقفها من مفاوضات دورة أوروجواى . غير أن التعاظم السريع لقوة ألمانيا والجنوح البريطانى المتزايد لدعم العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة يجعلان الموقف الفرنسى من هذه القضية أقل ثقلاً مما كان عليه منذ أن بدأت مفاوضات دورة أوروجواى عام ١٩٨٦ . ولهذا السبب يبدو أن المفاوضات الحقيقية بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة تدور حول الأساس الكمى للحل الوسط . ويتعلق هذا

الأساس الكمى فوق كل شيء بنسب التخفيض المطلوبة للدعم الحكومى للسلع الزراعية ومستويات الحماية التى تتمتع بها الزراعة الأوروبية فى إطار مايعرف باسم السياسة الزراعية المشتركة CAP .

وبعد فشل آخر محاولة لعقد حل وسط بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة حول تحرير التجارة فى السلع الزراعية فى ديسمبر هذا العام قد يبدو أن مفاوضات الجانب قد وصلت إلى طريق مسدود . غير أن تحديد المدى الزمنى لنهاية هذه المفاوضات مرة أخرى (بعد أن كانت قد مددت لعام كامل من نهاية ديسمبر ١٩٩٠ إلى نهاية ديسمبر ١٩٩١) حتى إبريل المقبل يعنى أن الطرفين يمارسان فى الحقيقة تكتيك حافة الهاوية قبل أن يتم بالفعل التوصل إلى حل وسط . ومع ذلك فحتى لو أمكن التوصل إلى حل وسط ، فإنه لا يرجى أن يكون نهائياً ومتعيننا بصورة كاملة .

ويعنى ذلك أن الأساس الاقتصادى للتحالف الثلاثى سوف يشهد سياقاً عاماً للتفاعل بين أطراف التحالف مشابهاً للأساس الاستراتيجى والسياسى . إذ من المرجح أن تبقى الخلافات حول القضايا التجارية فى بعض الجوانب ، وتحل هذه الخلافات فى جوانب أخرى . وبذلك لا يعانى رسمياً عن تصدع التحالف ولا يتم ترقيته إلى مستويات جديدة أعلى . فحتى لو صدر إعلان فى العام المقبل بنجاح جولة أوروجواى بعد تعثر طويل ، فإن هذا النجاح سيبقى جزئياً ومعلقاً حتى تنجلى موازين القوى الحقيقية عبر حقبة انتقالية قد تكون طويلة نسبياً بحيث تمتد إلى نهاية هذا القرن وربما بعده .

رابعا : الأمم المتحدة وتسوية الصراعات الإقليمية :

لم يمر عام ٩١ إلا تاركا وراءه اثارا ملحوظة على عمل المنظمة الدولية . ولاشك أن الذين تابعوا عمل المنظمة اثناء تفاعل حرب الخليج لاحظوا أن المنظمة الدولية قد حصلت على قدر من الفعالية التى لم تعهدها من قبل فى التعامل مع قضية شائكة ومعقدة مثل أزمة الاحتلال العراقى للكويت . والمعنى بالفعالية ، تلك القدرة التى جسدها مجلس الأمن الدولى فى استصدار قرارات متتالية وبدرجة عالية من الاجماع بين الدول الخمس صاحبة حق الاعتراض ، إلى الحد الذى سمح باستخدام وتنفيذ احكام من ميثاق المنظمة الدولية لم تطبق من قبل . ولعل فى انتهاء الحرب الباردة السبب المباشر و الرئيسى وراء ذلك القدر من الفعالية ، والذى تجسد ايضا فى حالة أخرى لحقت بانتهاء الاحتلال العراقى للكويت ، ونعنى بها تلك القرارات التى صدرت تحت مبررات انسانية عامة لحماية اكراد العراق بعد فشل ثورتهم على السلطة المركزية فى بغداد ، وهى القرارات التى اتاحت انشاء مناطق حماية تتولاها قوات دولية تعمل تحت علم الأمم المتحدة .

الا أن الفعالية التى ظهرت جلية فى عمل المنظمة الدولية ابان أزمة الاحتلال العراقى للكويت ، والتى أثارت بدورها تفاؤلا عريضا حول تحررها من كافة قيود الحرب الباردة ، لم تكن فعالية مطلقة ، أو قابلة للتطبيق الفورى على غيرها من الصراعات والأزمات الاقليمية وفى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى . ومع ذلك فقد بدت المنظمة الدولية فى ظل ظروف دولية أفضل من ذى قبل ، وأصبح الحديث عن زيادة أعباء المنظمة لتتواكب مع الدور الجديد المنوط بها حديثا مزدوجا . فهو من ناحية يشير إلى أن المنظمة الدولية بات عليها التكيف مع مجمل الاوضاع الدولية ، والاستفادة من العوامل الايجابية التى تبلورت فى غضون السنوات القليلة الماضية ، وبما يعنى ذلك من ضرورة القيام بأعباء والتزامات أكبر من ذى قبل . ومن ناحية أخرى فان تلك الأعباء والالتزامات الجديدة ليست منقطعة الصلة عن نهاية الحرب الباردة وصعود الدور الأمريكى عالميا وبروز قائمة مختلفة من الأولويات السياسية على الصعيد الدولى . أى أن الدور الجديد للمنظمة الدولية ليس وليد قوة دفع منتشرة افقيا

ورأسيا ، بقدر ماهو وليد التغيرات والتوازنات الجديدة فى قمة النظام الدولى . ولا يعنى هذا أن المنظمة الدولية فى دورها الجديد ستكون مجرد أداة طيعة في يد الولايات المتحدة ، ولكن لا يستطيع المرء أن ينكر التأثيرات الكبيرة التى ستلقيها السياسة الأمريكية على عمل ودور المنظمة فى مرحلتها القادمة .

ومع ذلك فان تحرر المنظمة الدولية من قيود الحرب الباردة يمكن النظر اليه بأعتباره قوة دفع ، و بأعتباره فرصة تاريخية لتتخلص المنظمة الدولية من معوقات الجمود والفعالية المحدودة التى التصقت بها فى العقود الأربعة الماضية . وواقع الحال أن المنظمة فى ظل التحرر من الحرب الباردة أمكنها بالفعل أن تكون قوة دفع لانهاء بعض أعقد الأزمات الاقليمية ، مثل الحرب الاهلية فى السلفادور ، والتى أمكن للأمم المتحدة و تحت وساطة أمينها السابق ديكويلار التوصل إلى اتفاق بانهائها قبل أن يمضى العام بساعات قليلة . كما عهد للمنظمة الدولية بدور هام ورئيسى فى الاتفاق الخاص بإنهاء الازمة الكمبودية ، والذى تم التوصل اليه فى شهر أكتوبر ويتضمن الاتفاق دورا متميزا للأمم المتحدة حيث ستشرف على تسريح الجيوش المتحاربة ، وعلى وقف اطلاق النار ومراقبته واعادة توطين ٣٥٠ الف لاجيء يعيشون فى البلدان المجاورة . كما ستتولى الأمم المتحدة الاشراف على الانتخابات بعد فترة انتقالية قوامها ١٨ شهرا . ولا شك أن مثل هذا الدور الذى أنيط بالمنظمة الدولية ما هو الا انعكاس عام للبيئة الدولية الجديدة والتى دفعت الدول المختلفة مثل الصين والاتحاد السوفيتى سابقا والولايات المتحدة وفيتنام إلى وقف معوناتهم العسكرية والسياسية للأطراف المتحاربة ، والدفع بقوة إلى انهاء الحرب فى كمبوديا ، والتى استمرت زهاء العقدين من الزمن .

كما كان للأمم المتحدة عبر وساطة أمينها العام وتدخلاته دور فى تسهيل الافراج عن الرهائن الغربيين الذين احتجزوا فى وقت سابق فى جنوب لبنان .

الا أن هذه النماذج من النجاح قابلتها نماذج أخرى مغايرة ، حيث غابت المنظمة الدولية عن اثنين من الأزمات ، وهما أزمتا الحرب الاهلية فى كل من الصومال ويوغسلافيا . ولعل توصيف الأزمتين كحروب أهلية فى اطار دول معترف لها بسيادتها كان العامل الأكبر وراء تعثر أو غياب جهود المنظمة الدولية لايقاف الحرب فى هذين البلدين فى غضون العام . وكما هو معروف فان الأمم المتحدة ليس لها دور مباشر فى عملية التسوية السياسية التى ترعاها عمليا الولايات المتحدة بين العرب واسرائيل ، وذلك على الرغم من أن الأساس الذى تقوم عليه تلك التسوية هو قرارات صدرت عن المنظمة الدولية ذاتها .

إن تحرر المنظمة الدولية من قيود الحرب الباردة وحده لا يكفى لتحقيق مزيد من الفعالية فى المرحلة القادمة ، وتجدر الاشارة إلى ان انتخاب د . بطرس غالى - نائب رئيس الوزراء المصرى سابقا - لم يكن ليحدث الا فى ظل واقع دولى بعيد نسبيا عن الصراع الحاد بين الدول الرئيسية فى مجلس الأمن ، وكذلك لتأييد مجموعة الدول الأفريقية له باعتباره أحد ابنائها الذين يعرفون جيدا هموم القارة ومشكلاتها القاسية ، وباعتباره أحد أبناء العالم الثالث الذى يحتل بقضاياه وطموحاته موقعا متقدما فى أولويات أى جهد دولى حقيقى لتأمين الاستقرار العالمى . ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى انتخاب د . بطرس غالى أمينا عاما للمنظمة الدولية كتعبير عن التغيرات الدولية الجارية . ولاشك أن مهمة تعظيم دور الأمم المتحدة فى السياسية الدولية ، لا ترتبط فقط بمجمل البيئة الدولية - على الرغم من أهمية ذلك - وانما أيضا باعادة النظر فى التركيبة الادارية للمنظمة الدولية ، وبتعزيز ميزانيتها ، وكذلك باعادة النظر فى تركيب مجلس الأمن ذاته ، وبما يحقق عمليا مفهوم تعميق المشاركة الدولية الذى يؤمن به الأمين العام الجديد للمنظمة الدولية . ومن الأمور التى طرحت فى هذا الصدد منح اليابان والمانيا صفة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، اضافة إلى دولة من أفريقيا وأخرى من أمريكا اللاتينية ، والهند عن اسيا . والمنتظر أن تكون عملية اعادة تجديد الأمم المتحدة سواء على صعيد بعض هياكلها الادارية أو عضوية مجلس الأمن أو اعادة النظر فى بعض بنود الميثاق من القضايا التى ستنال حيزا هاما من الحوار الدولى الهادف إلى اعادة بلورة أمم متحدة تتلاءم فى دورها وهيكلها مع التوازن الدولى الجديد ، ومع الأعباء المتزايدة المنوطة بها .

القسم الثانى :

الشرق الأوسط فى السياسة الدولية

□ الأمن فى الخليج من المنظور الأمريكى

□ التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى

أولا : الأمن فى الخليج من المنظور الأمريكى :

فى هذا الجزء سيتم التركيز على الرؤية الأمريكية للأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط ، وعلى وجه الخصوص منطقة الخليج ، وسيتم استعراض ملامح المفهوم الأمريكى وعناصره ، وكذلك الخطوات التنفيذية التى اتخذت . ولا يعنى التركيز على الرؤية الأمريكية ازاء هذه القضايا الحيوية اقليميا وعالميا ، تجاهلا لأدوار القوى الكبرى الأخرى ، وانما هو إنعكاس لما أشرنا اليه من قبل بتصاعد الدور الأمريكى .

والاهتمام بالجوانب المختلفة للرؤية الأمريكية له مايبرره أيضا ، لأن دور الولايات المتحدة هو الأكبر ، وهو الأكثر ترحيبا به من قبل دول المنطقة ، وهو الأكثر قدرة على تمرير الكثير من بنوده وافكاره .

والجزء التالى يتضمن الاشارة إلى عناصر الفهم الأمريكى سواء للأمن الاقليمى ككل ، وهو ماله صلة مباشرة بعملية تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى . أو بجهود الحد من التسلح فى المنطقة . أو بالأمن فى منطقة الخليج بما لها من خصوصية وتميز .

١ - الفهم الأمريكى للترتيبات الأمنية :

مع تصاعد الحملة الدولية ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة ، تصاعد الحديث عن مراحل مابعد الحرب والتحديات التى يواجهها العالم وخصوصا ضمان الأمن والاستقرار والسعى إلى ترتيبات تشمل دول المنطقة كلها بما فى ذلك العراق وايران . وقبل نشوب الحرب البرية لتحرير الكويت ، أكد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى (فى ١٩٩١/٢/٦) على رغبة الولايات المتحدة فى تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى والمشاركة فى اعادة بناء اقتصاد منطقة الخليج التى واجهت حسب تعبيره « كارثة اقتصادية » بسبب الغزو العراقى للكويت . وحدد بيكر فى ذات التاريخ تصور الادارة الامريكية ورؤيتها للوضع فى الخليج والشرق الأوسط بعد انتهاء حرب تحرير الكويت وضرورة مشاركة كل دول الخليج بما فى ذلك العراق وايران فى الترتيبات الأمنية المطلوبة لمرحلة مابعد الحرب ، وطرح بيكر خمسة تحديات ، اعتبر ان الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط (بما فى ذلك الخليج) سوف تواجهها فى فترة مابعد انتهاء النزاع المسلح مع العراق ، أربعة منها تخص المنطقة العربية تحديدا والخامسة تخص الولايات المتحدة والغرب وهى :-

* الأمن فى الخليج .
* الحد من انتشار الأسلحة المتطورة .
* إعادة بناء ماتهدم بسبب الغزو وبسبب الحرب .
* متابعة السعى إلى ايجاد حل للنزاع العربى - الاسرائيلى .
* الرغبة الأمريكية فى خفض الاعتماد على الطاقة المستوردة .

وكانت النظرة الأمريكية تعتبر أن منطقة الخليج فى حاجة إلى « ترتيبات أمنية جديدة ومختلفة » عما كان الوضع فى السابق وان المطلوب حل مشاكل تتعلق بثلاثة أسئلة جوهرية وهى :

* ماهى أهداف ومبادىء الترتيبات الأمنية ؟
* ماهو دور الدول المحلية والمنظمات الاقليمية والمجموعة الأوروبية ؟
* ماهى المتطلبات العسكرية بعد انتهاء الحرب لضمان الاستقرار المحلى ؟

وبشكل عام كان هناك تفاهم على الخطوط العريضة للمبادىء التى تحكم العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج على وجه التحديد حيث كانت تشمل ضرورة « ردع أى عدوان » أيا يكن مصدره ، والمحافظة على سلامة أراضى كل الدول واحترامها وحل النزاعات بالوسائل السلمية بما فى ذلك مشاكل الحدود . فى مقابل أن تشرع دول المنطقة فى وضع هذه المبادىء موضع التنفيذ لتفادى النزاعات وردع العدوان . وذكر بيكر صراحة المطلوب من دول الخليج بقوله : « نتوقع من دول الخليج ومن المنظمات الأقليمية كمجلس التعاون الخليجى أخذ المبادرة فى العمل من أجل بناء شبكة جديدة من العلاقات الأمنية وتدعيمها ، ويجب عدم استثناء أى دولة اقليمية من هذه الترتيبات ، إذ فى استطاعة عراق مابعد الحرب المساهمة فى لعب دور ، وكذلك فى استطاعة ايران أن تلعب دورا كقوة رئيسية فى الخليج » . ومن هذه المقولة نستطيع أن نستنتج أن الاهتمام الأمريكى كان منصبا على منطقة الخليج دون سواها حيث تصور بيكر أن الدور القادم من خارج المنطقة لا يتعدى المجموعة الدولية والأمم المتحدة من أجل تشجيع قيام الترتيبات الأمنية ودعمها معنويا وسياسيا . وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية كانت تؤكد على عدم وجود نوايا فى الابقاء على قوات برية فى الخليج بعد اخراج العراق من الكويت وتراجع التهديد ، الا أن الولايات المتحدة أعلنت أنها تنوى الحفاظ على علاقاتها الثنائية مع دول الخليج وتقويتها على كل الصعد . كما أن التطورات حملت - فيما بعد - الولايات المتحدة على ابقاء جزء من قواتها البرية فى الكويت وصل فى بعض الأحيان إلى خمسة آلاف جندى .

لقد كانت عملية الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، سببا فى أن تدرك الولايات المتحدة أن النظام الأمنى الذى كان قائما فى منطقة الخليج « لم يكن ناجحا تماما » على حسب تعبير وزير الدفاع تشينى فى ٤/٢٩ ، ومن هنا تركز السعى الأمريكى نحو إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بحيث لا يتكرر ما حدث بشكل أو بآخر وتتعرض المصالح الأمريكية فى المنطقة للتهديد ، وتتوفر آلية فعالة بالتفاهم مع دول المنطقة اعتمادا على ما قامت به الولايات المتحدة من جهود لتحرير الكويت ورد العدوان العراقى .

وفى مبدأ الأمر ، كانت الادارة الأمريكية تتوقع أن يلعب مجلس التعاون الخليجى دورا ، كما أن هناك احتمال أن يقوم المصريون والسوريون بدور مع قوات أمريكية فى المنطقة ، ولكن كانت هناك تطورات وظروف صاغت الموقف الأمريكى على نحو آخر ، كما أن مصالح أمريكية كثيرة فرضت على المخطط الأمريكى التزامات معينة . ووفقا لحديث جيمس بيكر فى ٥/٣ أمام معهد بروكنجز ، تبلورت الرؤية الأمريكية للتطورات الدولية كما يلى :-

- أن الحرب الباردة وضعت أوزارها ، ولم يعد هناك من منافس للولايات المتحدة على الساحة الدولية .
- أن الولايات المتحدة لم تعد قلقة بشأن احتمالات توسع النفوذ السوفيتى فى المنطقة العربية .
- تعتبر ازمة الخليج أهم تطور يصلح لاستخدامه كأداة لتطوير نظام عالمى لمرحلة مابعد الحرب الباردة .
- أن هناك أطرافا أخرى تمثل خطرا شديدا فى المدى المتوسط والبعيد على المصالح الاقتصادية الأمريكية وعلى رأسها أوروبا الغربية واليابان وانه ينبغى السيطرة على نفط الخليج لصون هذه المصالح .

ومن ناحية أخرى كانت الضرورات النابعة من الرغبة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة تحتم الاسراع فى وضع الترتيبات الأمنية بهدف الحفاظ على المصالح الآتية :

المصلحة الأولى : تحقيق الالتزام الأمريكى نحو صون أمن اسرائيل وان تكون اسرائيل مشمولة بنظام أمنى ذى امتدادات اقليمية يكفل لها الحماية والبقاء .

المصلحة الثانية : حماية كيانات وسلامة أراضى دول منطقة الشرق الأوسط . واقامة علاقات وثيقة مع الحكومات (التى تعرف فى المفهوم الأمريكى بالحكومات « المعتدلة ») والتى تدعم النظام الأمنى المتطور وتعمل ضمن اطاره .

المصلحة الثالثة : حماية حركة التجارة مع المنطقة وذلك من خلال :

- اعتماد اجراءات تحافظ على أسعار « منصفة » لمبيعات النفط .
- بناء مؤسسات تجعل أرباح مبيعات النفط تستخدم فى مجالات تضمن تحسين حياة شعوب المنطقة وتحسين البنية التحتية لهذه الدول .
- السعى نحو ادخال الشركات الأمريكية ضمن نسيج الحياة اليومى لدول هذه المنطقة .
- الاحتفاظ بالدور الأمريكى والنفوذ الأمريكى فى المجال الاقتصادى على درجة عالية من الفاعلية .

المصلحة الرابعة : السعى نحو اقامة أنظمة حكم ديمقراطية فى الشرق الأوسط مع مراعاة الاختلاف النسبى فى الأحوال السياسية والاجتماعية والبيئية فى المنطقة .

وفى اطار السعى نحو تحقيق هذه المصالح بات واضحا ان الولايات المتحدة تدرك بعمق أن الشرق الأوسط مكان شديد الخطورة ولكن لا يمكن التخلى عنه ، كما أن كل ما يحدث فى الشرق الأوسط سيكون شغلا شاغلا للولايات المتحدة ، ولهذا فان ايجاد توازن سليم بين تأمين حاجات الدفاع لحلفاء الولايات المتحدة فى الخليج وتحفيز أنشطة الحد من التسلح فى الشرق الأوسط تعد من وجهة النظر الأمريكية ، الأساس فى أى سعى نحو اقامة الترتيبات الأمنية فى المنطقة .

٢ ـ التحول الأساسى فى الرؤى الأمريكية للموقف فى الشرق الأوسط :

أتاحت التغييرات التى أفرزها الغزو العراقى للكويت فرصة كبيرة امام جهات صنع القرار وصياغة الرأى العام فى الولايات التحدة لكى تدخل متغيرات أساسية فى الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط وفى خلال عام ١٩٩١ كانت هذه المتغيرات تتلخص كما تراها الادارة الأمريكية فيما يلى :

- ان النزاع العربى ـ الاسرائيلى ليس هو العقبة الرئيسية المتبقية أمام تحقيق السلام وتحقيق الحد من التسلح بشكل كامل .
- حل النزاع العربى ـ الاسرائيلى لا يشكل الحل النهائى والشامل للقضايا الأمنية الاقليمية فى الشرق الأوسط .
- النزاعات العربية أكثر من أن يمكن إحصاؤها وانها يمكن ان تتحول فى أى وقت إلى صراع مسلح .
- ان مسألة العلاقات العربية الايرانية مسألة بالغة الأهمية ولابد من التوصل إلى حلول عملية لها .
- يمثل الحد من التسلح أداة متاحة ـ فى ظل غيبة الاتحاد السوفيتى كمورد رئيسى للأسلحة ـ يمكن استخدامها لممارسة ضغوط كبيرة على دول معينة فى المنطقة لتحقيق الأهداف الأمريكية مرحليا .

فى ضوء هذه المتغيرات فى الرؤية الأمريكية ، بات محتماً التساؤل عن موقع العراق الدولة ـ وليس نظام صدام حسين ـ وكذلك ايران فى ثنايا تلك الرؤية الخاصة بأمن منطقة الخليج ، وهو ما حدده الرئيس بوش فى حديث له فى ٣/١٢ ، بقوله ان العراق قوة اقليمية لها وزنها وتاريخها العريق وليس فى مصلحة الخليج ولا فى مصلحة الولايات المتحدة خلق فراغ أمنى فى العراق أو أن يكون هناك عراق غير مستقر ، وانه يجب أن يسعى العراق أن يكون جزءا هاما فى منطقة الخليج وان يتخلى عن النوايا العدوانية تجاه الكويت ، وتجاه جيرانه .

وبالنسبة لايران ، وبالرغم من بعض المواقف السلبية السابقة فى علاقات البلدين فان الادارة الأمريكية ليس لديها شعور بالعداوة تجاهها ، وترى ـ حسب حديث الرئيس بوش ـ انه لا ينبغى ان تستمر دول مجلس التعاون الخليجى ـ أو سواها من الدول العربية الأخرى ـ فى معاملة ايران كعدو إلى الأبد .

وبذلك يمكن بلورة نظرة الولايات المتحدة ـ كما بدت خلال العام ـ إلى كل من العراق وايران على أساس انها تعتبر أن كلا البلدين بما لهما من حجم وطاقة كامنة (اقتصادية فى الأساس) وما لهما من موقع تاريخى ، لهما دور أساسى يلعبانه فى مجال اعادة الأمن والاستقرار إلى منطقة الخليج ، ولكن شريطة أن يتغير نظام الرئيس صدام حسين .

٣ ـ أمن الخليج وأولويات السياسة الأمريكية بعد حرب الخليج :

اعتبرت الادارة الأمريكية ان مسألة تحقيق أمن الخليج أسهل بكثير من تحقيق مسائل أخرى فى منطقة الشرق الأوسط مثل مسألة تحقيق الأمن فى لبنان أو حل مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى ، وعلى هذا احتلت فكرة اقامة ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج مكانة متقدمة فى التصور الأمريكى فى وقت مبكر من نشوب الأزمة وأعلنت الادارة الامريكية عن بعض المبادىء والأسس التى تحكم حركتها لتحقيق هذه الفكرة وتتلخص هذه المبادىء فى الآتى :

- المصالح الأمنية المشروعة لدول الخليج يجب ان تكون أول مهمة تتحقق فى مرحلة مابعد الحرب .
- ان بناء بيئة سياسية أكثر سلاما واستقرارا فى منطقة الخليج المضطربة يحتاج إلى لباقة وقوة وصبر بالاضافة إلى قدرة عالية على العمل .
- ان مصالح أمريكا قريبة من مصالح دول مجلس التعاون الخليجى .
- التزام الولايات المتحدة بحفظ أمن منطقة الخليج من هيمنة قوة معادية ليس أمرا جديدا ، لأن هذه المنطقة

داخلة ضمن مناطق النفوذ والمصالح الأمريكية منذ عام ١٩٤٩ .

- منطق العلاقة بين الخليج والولايات المتحدة هو المنطق الذى يحكم قوى السوق .
- لا تستطيع الولايات المتحدة وحدها تحمل مسئولية الحفاظ على أمن منطقة الخليج الحيوية .
- انه من الصعب عزل أمن جزء من الشرق الأوسط عن بقية المنطقة ، حيث أن فقدان الأمن فى جزء يؤثر فى أمن المنطقة كلها .

ومن خلال تلك المبادىء تبلورت أمام الادارة الأمريكية عدة مجالات يمكن السعى من خلالها لتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية منها ما أحرز نجاحا كاملا ، ومنها ما نجح جزئيا ، فى حين لم يحقق البعض الآخر منها أى نجاح . واشتملت الجهود الأمريكية لارساء قواعد بنية أمنية فى الخليج على المشروعات والمقترحات الآتية :

أ ـ المشروع الأمريكى باقتراح منبر للشرق الأوسط

أعلنت الهيئة الحكومية الأمريكية المشرفة على المشاركة الأمريكية فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى منتصف شهر مارس اقتراحا بأن تتم صياغة مؤتمر للتعاون والأمن فى الشرق الأوسط على غرار المؤتمر الأوروبى باعتباره الطريق الأمثل ، على أن يتضمن فى عضويته كلا من ايران وتركيا ، إلى جانب بلدان المنطقة العربية ، وتحددت وظيفة المؤتمر المقترح فى الحفاظ على الحدود السياسية القائمة ، وان يكون أداة عريضة لعمل تحالفات سياسية مرنة فى المنطقة ، وان يعمل على التقليل من وطأة الانهيار الذى أصاب ميزان القوى فى المنطقة وتقليل العداوات العرقية والثقافية ، وتحييد الدعاوى الاقليمية ، الأمر الذى يوفر هيكلية للمحافظة على الأمن وتوفير أسس التعاون الاقليمى .

وتضمن الاقتراح كذلك أن مؤتمرا للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط لن يكون « نموذج معاهدة » ولكنه فى واقع الأمر نموذج « لاتفاقية سياسية » إذ لن يستشعر أى قائد دولة فى الشرق الأوسط أنه يوقع على وثيقة تلزمه قانونا ، ويصبح غير قادر على الحركة إذا تغيرت الظروف ، وبالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى ، حدد الاقتراح أن الهدف من مؤتمر الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط لا يتمثل فى اقامة وطن فلسطين أو العمل ضد وطن فلسطينى ، ولكن الهدف يتمثل فى تمكين « الدول الموجودة من التوصل إلى اطار للتفاوض حول مشاكل الأمن والاقتصاد وحقوق الانسان » .

والملاحظ أن الدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر لم تحظ نظرا لأن الأسس التى قامت عليها لم تكن كافية لاقناع الاطراف ـ وخصوصا الطرف الفلسطينى ـ انها تصلح لتحقيق اهدافهم . وايضا لأن هذه الدعوة اهملت الاختلافات الاساسية بين الدول التى شاركت فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى من ناحية ، والدول التى تدعو الهيئة الامريكية لاشراكها فى مؤتمر مماثل من ناحية أخرى .

ب ـ الجهود الأمريكية للحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط :

احتلت فكرة الحد من التسلح والسيطرة على مبيعات الاسلحة فى الشرق الأوسط مكانة متقدمة فى فكر الادارة الأمريكية الساعية إلى ترسيخ قواعد الترتيبات الامنية ، اعتمادا على الأسس الآتية :

١ ـ عدم فرض افكار معينة للحد من التسلح على دول العالم الثالث عموما ودول منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، والاستعاضة عن ذلك بتشجيع دول هذه المنطقة على التحدث والنقاش المتبادل حول المسائل ذات الصلة .

٢ ـ ان تعتمد مبيعات الاسلحة من الولايات المتحدة على طبيعة النظام الذى يتسلم هذه الأسلحة وعلى طبيعة الأسلحة المباعة ، أى التفرقة بين أسلحة مسببة لعدم الاستقرار وأخرى دفاعية محضة ، وان هناك دولا عقلانية ، وأخرى عدوانية .

٣ ـ ان الادارة الأمريكية لن توقع حظرا على الحلفاء الذين يمكن التعويل عليهم ، ومدهم بالاسلحة المتقدمة .

وعلى هذا شرعت الولايات المتحدة فى تكثيف جهودها من أجل استقطاب التأييد العالمى لانجاح دعوتها للحد من التسلح ومنع صادرات الاسلحة إلى دول الشرق الأوسط ، وبرغم محاولة فرنسا اصدار دعوة مماثلة وان كانت أكثر شمولا حيث نصت على أن يشمل المنع جميع دول العالم الثالث ، الا ان الولايات المتحدة نجحت فى الحصول على تأييد الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن ـ بما فى ذلك الصين ـ مثلما بدا فى بيان باريس الذى اصدرته الدول الخمس والخاص بتقييد صادرات الاسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط . كما نجحت أيضا فى فرض حظر على التكنولوجيا المتقدمة لصناعة الصواريخ ، ومن المرجح ان تسفر الجهود الأمريكية عن السيطرة على حجم الاسلحة التى تتوفر لأطراف معينة فى الشرق الأوسط ، ولكن ليس من

المرجح أن تسهم تلك الجهود فى ارساء قواعد للترتيبات الأمنية الأقليمية وذلك للأسباب الآتية :

* ان الولايات المتحدة استثنت أطرافا معينة من قيود الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية تحت دعوى احتياج هذه الأطراف لها للحفاظ على أمنها وعلى رأس هذه الأطراف اسرائيل والسعودية ومصر .

* ان المبادرة الأمريكية للحد من الأسلحة فى الشرق الأوسط غير متوازنة ، حيث لم تشتمل على مايمكن أن يؤثر على الموقف التسليحى لاسرائيل ، بهدف المحافظة على التفوق الاسرائيلى على الجانب العربى .

* لم تشر المبادرة الأمريكية إلى موقف الامكانيات النووية التى تمتلكها اسرائيل وكذلك الصواريخ البالستيكية ، وامكانيات صناعة الاسلحة التقليدية لدى اسرائيل .

* لم تتحدث المبادرة عن نوايا أمريكا المستقبلية بشأن التعاون الاستراتيجى مع اسرائيل فى مجال انتاج الأسلحة المتقدمة وعلى رأسها برنامج انتاج الصواريخ المضادة للصواريخ طراز أرو الذى تطوره اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة فى اطار برنامج حرب النجوم أو مبادرة الدفاع الاستراتيجى (SDI) .

وإضافة لذلك ، فان الولايات المتحدة اعتمدت مبدأ غاية فى الخطورة وهو تعمد عدم توجيه الدعوة لاسرائيل للتخلى عن قوة الردع النووى التى تمتلكها . ويتلخص هذا المبدأ فى ان اسرائيل - فى التصور الأمريكى - لا تعتبر عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار فى المنطقة . وبدلا من أن تسعى الولايات المتحدة للحد من التسلح من خلال مراعاة ايجاد توازن حقيقى . ونزع السلاح النووى الذى تنفرد اسرائيل بامتلاكه ، فانها فضلت أن تعمل على فرض سقف معين على برنامج اسرائيل النووى من منطلق انه لن تكون هناك أية حكومة اسرائيلية تفكر فى التخلى عن الأسلحة النووية ، وبذلك افتقدت الجهود الامريكية للحد من التسلح فكرة تحقيق التوازن السليم بين تأمين حاجات الدفاع لحلفاء الولايات المتحدة وتحفيز نشاط الحد من التسلح فى المنطقة . وبدا الأمر فى النهاية أن هذه الجهود موجهة لحرمان اطراف معينة فى منطقة الشرق الأوسط ، نظرا لاعتقاد الولايات المتحدة أن تلك الاطراف لا تملك الحكمة الكافية لاستخدام هذه الأسلحة .

جـ - الجهود الأمريكية لارساء قواعد الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج :

بدأ الخطاب الأمريكى عن ضرورة اقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأوسط فى وقت مبكر من أزمة الغزو العراقى للكويت ، ومع تطور أحداث الأزمة اخذت ابعاد الخطاب الأمريكى تتضح تدريجيا اعتمادا على القواعد الآتية :

القاعدة الأولى :

للولايات المتحدة مصالحها الخاصة بها فى أمن الخليج واستقراره ، ويجب ان تخطط الولايات المتحدة لتكون لها الكلمة العليا فى عملية التخطيط الأمنى فى المنطقة .

القاعدة الثانية :

هناك مصالح أمنية مشروعة لبلدان المنطقة المختلفة ، ويتعين على بلدان المنطقة ان تمسك بزمام المبادرة لتحديد ما يلزم لحماية مصالحها . ولما كانت الولايات المتحدة لا تملك خططا جاهزة لكى تفرضها من الخارج فقد سعت لاجراء مشاورات مع شركائها فى التحالف .

القاعدة الثالثة :

لم تكن هناك نية لدى الولايات المتحدة فى الابقاء على وجود برى دائم فى منطقة شبه الجزيرة العربية بعد انحسار الخطر العسكرى العراقى مرحليا ، وان كانت النية لتكثيف الوجود البحرى الأمريكى قوية على اعتبار أن هذا الوجود هو الأساس العملى للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الأمريكية .

القاعدة الرابعة :

تطوير أشكال من التعاون العسكرى الثنائى بين الولايات المتحدة من جهة واصدقائها من الدول العربية فى الشرق الأوسط . ويتمثل ذلك فى القيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية وقوات دول مجلس التعاون الخليجى .

القاعدة الخامسة :

الأمم المتحدة لها دور هام تلعبه فى الترتيبات الأمنية بعد بلورتها وتتلخص هذه المهام فى الآتى :

* مساعدة الكويت والعراق على ترسيم الحدود بينهما مع تأمين ضمانة دولية لحرمة هذه الحدود فى المستقبل .

* انشاء قوة مراقبة من الأمم المتحدة لتعمل فى المنطقة منزوعة السلاح في شريط من الأرض يمتد لعشرة كيلو مترات داخل الأراضى العراقية وخمسة كيلو مترات داخل الأراضى الكويتية ، بمهمة القيام بدوريات المراقبة لكشف أى محاولات للتهديد والابلاغ عنها .

القاعدة السادسة :

تعزيز التعاون العسكرى بين دول الخليج وبعضها البعض من جانب وبينها وبين الدول الصديقة والشركاء الأمنيين الخارجيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة من جانب آخر ، على أن تحتفظ بمنظورها الخاص فى تحقيق الترتيبات الأمنية ووضعها موضع التنفيذ العملى .

القاعدة السابعة :

استمرار فرض الحظر على تزويد العراق بالمعدات العسكرية والاسلحة ، مع ضبط وتدمير صواريخ سكود العراقية والقدرات الحربية الكيماوية والجرثومية (البيولوجية) والنووية للعراق .

القاعدة الثامنة :

فرض قيود اقليمية على التسلح .

القاعدة التاسعة :

الحفاظ على أمن اسرائيل .

وعلى العكس من الجهود والمقترحات الأمريكية الأخرى لارساء قواعد نظام جديد فى منطقة الشرق الأوسط تواصلت جهود اقامة الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج لفترة طويلة وذلك لعدد من الأسباب :

* ان هذه الترتيبات تؤثر تأثيرا مباشرا على المصالح الأمريكية .

* ان تأخير اتمام هذه الترتيبات يعرض فرصة اقامتها إلى الضياع ومن المحتمل الا تسمح الظروف باتمامها فى المستقبل .

* سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تتدخل فى الشرق الأوسط بشكل عام وفى منطقة الخليج على وجه الخصوص دون الارتكاز على هذه الترتيبات .

* تعطى هذه الترتيبات فرصة للولايات المتحدة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل سواء فى المنطقة العربية أو فى منطقة الجناح الجنوبى لحلف الأطلنطى .

* تمكن هذه الترتيبات الولايات المتحدة من السيطرة على ٦٠٪ من احتياطى البترول العالمى الموجود فى منطقة الخليج وسيكون ذلك أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التفوق الأمريكى فى المعركة المنتظرة مع أوروبا واليابان فى المجال الاقتصادى .

٤ ـ مرتكزات الترتيبات الأمنية بالخليج :

لتحقيق الترتيبات الأمنية بشكل متوازن اعتمدت الولايات المتحدة على عدة مكونات موزعة على عدد من الدول سواء تلك الموجودة على حافة منطقة الخليج وحولها ، أو دول الخليج نفسها . وارتكز اطار الترتيبات الأمنية على الدول الآتية :

أ ـ تركيـــا :

تمثل تركيا أول نقطة من الارتكاز للترتيبات الأمنية فى أقصى الشرق ، وبسبب مميزات الموقع التى تتمتع بها تركيا وعضويتها فى حلف الناتو ، فانها كانت عنصرا بالغ الأهمية حيث تعتبر قواعدها الجوية بمثابة القواعد الجوية المتقدمة التى تستقبل طائرات النقل العملاقة القادمة من الولايات المتحدة أو أوروبا حاملة المعدات والأفراد إلى مسرح العمليات فى الخليج لمواجهة أى تهديد ، كما أن أراضيها تصلح لنشر بقوات الرد السريـــع (Rapid Reaction Force) الأوروبية التابعة لحلف الناتو . فى حين تنتشر فى المناطق التركية المتاخمة للحدود العراقية بطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ طراز باتريوت للعمل ضد أى صواريخ بالستيكية قد تنطلق من أى مواقع قريبة ، ويمكن أن تستخدم مواقع الجيش التركى فى شن أى هجمات أرضية ضد العراق فى حالة تجدد احتمالات التهديد للدول العربية المجاورة للعراق ، واستقرت مراكز القيادة والسيطرة والاتصال والحصول على المعلومات فى مناطق حاكمة فى الأراضى التركية وهى مستعدة للعمل فى حالة تطور الموقف ، كما تم ربطها بباقى مكونات الترتيبات الأمنية فى المناطق الأخرى على امتداد مسرح العمليات . واصبح للقيادة المركزية (CENTCOM) وجود دائم وأساسى فى تركيا .

وأفادت تركيا من التطور الناجم عن أزمة الخليج إفادة كبيرة إذ حصلت على صفقات أسلحة رئيسية متقدمة (دبابات قتال رئيسية ، صواريخ مضادة للصواريخ باتريوت) لم تحصل على مثلها منذ الخمسينات ، وتحول ميزان القوى فى المنطقة سواء بين اليونان أو قبرص لصالح تركيا ، وأكدت حكومة انقرة مكانتها كحارس للبوابة

الجنوبية لحلف الناتو فى الوقت الذى انفتحت فيه المجالات أمام تركيا للاستفادة من مشروعاتها المستقبلية للاستفادة من مياه دجلة والفرات وحل مشكلة الاكراد .

ب ـ اسرائيل :

احتلت اسرائيل المرتبة الثانية فى مجال الترتيبات الأمنية من حيث الترتيب الجغرافى ، والمرتبة الأولى من حيث الأهمية ، وعلى الرغم من أن اسرائيل لها مصلحة فى أى انهيار يحدث على الساحة العربية الا انها استخدمت كنقطة ارتكاز أساسية للترتيبات الأمنية لصالح الحفاظ على أمن الخليج ، وهو ما يعكس مفارقة تبدو غريبة ، ولكن الحقيقة أن دخول اسرائيل بهذا الشكل كان فى واقع الأمر يهدف إلى تحقيق الآتى :

* الحفاظ على القدرة الأمريكية على العمل المباشر فى منطقة الخليج بسرعة وذلك من خلال عدد من مخازن الاسلحة والمعدات متركزة فى شمال اسرائيل ، دون التعرض لاحتمالات التحول فى المواقف السياسية الواردة فى حالة وضع هذه المخازن فى أى دولة عربية .

* ضمان المحافظة على هذه المخازن من احتمالات الاستيلاء عليها ، وذلك بابعادها إلى أقصى حد ممكن عن مسرح العمليات بشرط أن تكون قادرة على تنفيذ عمليات الفتح الاستراتيجى عند الحاجة بسهولة .

* ضمان المحافظة على أمن اسرائيل وذلك من خلال السماح لاسرائيل باستخدام ماتحتويه مخازن الاسلحة والمعدات (مخازن الطوارىء) فى حالة تعرض أمنها للخطر .

جـ ـ مصر :

يمكن اعتبار مصر كأحدى نقاط الارتكاز للترتيبات الأمنية حيث تستطيع القوات الجوية الأمريكية استخدام بعض القواعد الجوية والمطارات المصرية المتفق عليها لاتمام عمليات نقل القوات ، كما يمكن أن تقوم مصر بدفع عدد من الألوية المدرعة والميكانيكية للمشاركة فى الحفاظ على أمن الخليج .

د ـ السعودية :

تحتل السعودية مكانة القلب فى منظومة الترتيبات الأمنية ، والتى تهدف إلى الحفاظ على آبارها البترولية ومنع شن أى عدوان عليها . وقد رفضت السعودية بعد الانتهاء من حرب تحرير الكويت ، الابقاء على عدد ضخم من القوات الأمريكية فى السعودية ، كما أنها رفضت انشاء مخازن اسلحة ومعدات (مخازن طوارىء) على الأرض السعودية . واضطرت القوات الأمريكية إلى نقل مليون طن من الاسلحة والمعدات إلى مناطق أخرى سواء فى أوروبا ، أو الشرق الأوسط .

ويبدو أن الموقف السعودى الرافض لهذين المبدأين كان نابعا من الخوف السعودى أن يؤدى الوجود الدائم للقوات الأمريكية إلى اثارة الرأى العام السعودى واثارة بعض الجماعات المناهضة للتدخل الأجنبى الأمر الذى يضعف الموقف الرسمى السعودى إلى حد كبير .

واتخذت الترتيبات الأمنية فى السعودية شكلا مغايرا حيث تركزت فى مجالات التدريب المشترك ونقل الخبرة والمناورات العسكرية المشتركة ، بالاضافة إلى إعادة تسليح الجيش السعودى بأسلحة ومعدات حديثة وزيادة حجمه إلى ٩٠ ألف جندى خلال فترة خمس سنوات بحيث يشمل فرقتين مدرعتين وفرقتين ميكانيكيتين وتحديث امكانيات الدفاع الجوى من خلال بناء نظام الدفاع الجوى درع السلام (Peace Shield) الذى تولته شركة هجز فى مقابل حوالى ٨٠٠ مليون دولار .

هـ ـ دول الخليج الأخرى :

□ الكويت :

مثلت الاتفاقية العسكرية الثنائية بين الكويت والولايات المتحدة المظهر الرئيسى للترتيبات الأمنية . وخلال عام ١٩٩١ قامت القوات المسلحة الكويتية بعدد من المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة مع الولايات المتحدة ، وبناء على هذه الاتفاقية يتمركز حجم من القوات العسكرية الأمريكية يقدر بحوالى (لواء +) بالاضافة إلى قوة تدخل سريع أخرى يمكن نقلها جوا بالطائرات بقدر حجمها بكتيبة مظلات . وبالاستناد على هذين العنصرين يمكن اتاحة الفرصة أمام باقى عناصر القوات الأمريكية للتدخل ومواجهة التهديد .

□ البحرين وقطر :

اضطلعت البحرين وقطر بمسئولية تغطية الاتجاه البحرى فى الترتيبات الأمنية وايواء مراكز القيادة الرئيسية للقيادة المركزية ، حيث تستخدم الموانى البحرينية والقطرية كنقط ارتكاز بحرية لقطع الأسطول الأمريكى العاملة فى الخليج كجزء من الترتيبات الأمنية ، كما تستخدم أيضا

القواعد الجوية والمطارات فى الدولتين لصالح القوات الجوية الأمريكية والانجليزية والفرنسية فى حين اتخذت القيادة المركزية من البحرين مكانا أقامت فيه مركز قيادتها الأساسى فى منطقة الخليج لصالح الترتيبات الأمنية .

٥ ـ محاولة لتقييم الترتيبات الأمنية فى الخليج :

لقد شهد العام حديثا صاخبا عن الأمن الاقليمى فى الشرق الأوسط ، واحتل الحديث عن الأمن فى الخليج وترتيباته العسكرية مكانة القلب فى أى مشروع للأمن الاقليمى . ومن الملاحظ أن هذا الحديث المكثف من قبل الادارة الأمريكية قد عمد إلى تجاهل الأسباب الحقيقية لمصادر التهديد ونشوء الاضطرابات والصراعات فى المنطقة ، وغلب على الرؤية الأمريكية الطابع الفنى والتقنى ، والسعى إلى اعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بما يسمح للولايات المتحدة الامساك بالغالبية العظمى من خيوط الموقف سواء فى مواجهة الأطراف المحليين أنفسهم ، أو فى مواجهة قوى كبرى أخرى منافسة للولايات المتحدة ذاتها . ويمكن القول بدرجة عالية من الاطمئنان أن جميع الخطوات التى اتخذتها الولايات المتحدة تجاه ما أطلقت عليه الترتيبات الأمنية استهدفت تحقيق مصالح أمريكية خالصة وفى المقام الأول . وأن الأفكار الأساسية من وراء المشروعات التى قدمت ، والخطوات التى اتخذت فى منطقة الخليج تبدو غير واضحة اللهم فى شق حماية المصالح الأمريكية . ومن هذا المنطق فإن أمن الخليج لم يتحقق بعد ، وأن القدرة على الوقوف فى وجه أى تهديد ستكون رهنا بالارادة الأمريكية فى مواجهة هذا التهديد ورغبتها ـ ومصلحتها ـ فى الوقوف أمام هذا التهديد أو عدم الوقوف فى وجهه .

وفى هذا المجال سنجد أن هناك تهديدات ايرانية تتزايد خطورتها فى ظل تنامى القدرة العسكرية الايرانية ومحاولاتها الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى فى مجال صناعة المعدات العسكرية الأساسية (مثل محاولة بناء مصنع الدبابات تى ـ ٧٢ بتكلفة ٩ مليار دولار التى تقوم بها الآلة العسكرية فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى) ، ومحاولة ايران استقطاب بعض العلماء السوفييت فى المجال النووى ، ومن المحتمل أن يأتى وقت ترى فيه الولايات المتحدة أن هجوما ايرانيا على دول الخليج يحقق مصالحها ، وعلى هذا فإنها لن تقدم على التدخل بما يدرأ هذا العدوان أو تتدخل بشكل يعفيها من المسئولية اعتمادا على خبراتها وقدراتها فى تصوير الواقع على خلاف الحقيقة . ومن الضرورى بناء على ذلك أن تكون هناك رؤية أمنية عربية خالصة تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن ، رؤية تعتمد على الامكانيات العربية ـ وما أكثرها ـ لاحياء نظام الأمن العربى الجماعى ، سواء من خلال الجامعة العربية أو من خلال التجمعات الاقليمية العربية ، وهناك العديد من المشروعات الجاهزة التى يمكن بواسطتها ـ بشىء من التعديل الطفيف طبقا لظروف الموقف ـ انشاء بنية عسكرية تتحمل مسئوليات الأمن العربى الجماعى ، وتخصيص الامكانيات العسكرية لتحقيق ذلك الأمن . وكل ما يلزم لتحقيق ذلك هو قرار سياسى شجاع يتجاوز كل الخلافات العربية ، تجتمع الدول العربية حوله وتصر على تنفيذه .

ثانياً : التسوية السياسية للصراع العربى ـ الاسرائيلى :

يمثل انعقاد مؤتمر مدريد فى الثلاثين من أكتوبر أحد أبرز مراحل تطور القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ، ففى هذا المؤتمر انتهت حقبة بكاملها من عمر القضية الفلسطينية بدأت حقبة أخرى ـ والنظرة الموضوعية للمؤتمر لا تكتمل دون الأخذ فى الاعتبار مجمل البيئة العربية والاقليمية وكذلك الدولية التى توافق مولدها مع أزمة الخليج وبعدها ، والتى تبلورت فى قوة دفع ناحية التسوية السياسية ، ساعد عليها خروج العراق من المنظومة الكلية للصراع بين العرب واسرائيل ، ورغبة أمريكية فى تدعيم مصداقيتها السياسية التى اكتسبتها أثر حرب الخليج ، بخطوات عملية أو ملموسة فى التسوية السياسية .

ما يهمنا فى هذا الجزء من التقرير هو معالجة الدور الأمريكى ، والدور السوفيتى والأوربى وحدود كل منها وأثره فى الوصول بأطراف الصراع إلى مؤتمر مدريد . ثم القاء الضوء على مؤتمر مدريد وجولة واشنطن للمفاوضات .

١ ـ الدور الأمريكى : الخصائص والأبعاد

بعد انتهاء حرب الخليج بدا أن هناك اختباراً جديداً يواجه ادارة الرئيس بوش ، وهو الخاص بحل القضية الفلسطينية ، واقناع الأطراف بالتوصل إلى صيغة سياسية للتفاوض المباشر ، كخطوة فى طريق طويل لتسوية القضايا المختلفة ، لم يكن هذا الاختبار بعيداً عن الوعود والالتزامات العلنية وغير العلنية التى ارتبطت بها الادارة الأمريكية والرئيس بوش شخصياً ، ولم يكن بعيداً أيضاً عن محاولة استثمار المناخ الايجابى الذى أحاط بالدور الأمريكى نتيجة انهاء الغزو العراقى واعادة الكويت كدولة حرة مستقلة . وكلا الأمرين كانا يشكلان تحدياً للمصداقية الأمريكية أمام الحلفاء العرب من ناحية ، وأمام المصالح الأمريكية ذاتها فى المنطقة وهكذا تولدت قوة دفع ذات أبعاد شخصية وموضوعية فى آن واحد لدى الرئيس بوش ولدى الأقطاب الرئيسية فى إدراته وفى مقدمتهم وزير خارجيته جيمس بيكر .

ساعد على ذلك مجمل الحقائق التى أفرزت بعد تحجيم القوة العراقية ، وبروز توجهات خليجية قوامها بأن أمن الخليج هو مسئولية أمريكية مباشرة ، فضلاً عن الضعف العام الذى أصاب موقف المنظمة الفلسطينية وقيادتها ، والذى أفسح المجال أمام مزيد من التنازلات ، فضلاً عن تغير نسبى لمكانه وأهمية أسرائيل فى سياق الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة فى ضوء الحقائق الدولية والاقليمية الجديدة . وفى هذا الاطار العام أبدى الرئيس بوش ما يشبه « قناعة » بأن الجغرافيا وحدها لا تستطيع حماية أمن اسرائيل ، وأن الأمريكيين لهم مصلحة فى اجراء مصالحة بين العرب من جهة ، واسرائيل من جهة أخرى . وأن تلك المصالحة لا يمكن أن تكون بعيدة عن الدور الأمريكى مباشرة ـ ولم تكن هذه القناعة بعيدة عن الخطوط العريضة التى تحكم عمل السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط والتى أبرزها ضمان أمن وبقاء اسرائيل ـ والجديد هنا هو التعويل على مصالحة ، وعلى أسلوب سياسى ، وعلى دور أمريكى يوظف النتائج الاقليمية والدولية الايجابية ـ من المنظور الأمريكى ـ لاستمرار أمن اسرائيل وبقائها .

ولقد بدا الاهتمام الأمريكى بأحداث تسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى مقروناً بتحولات كيفية فى المنطقة الشرق أوسطية برمتها ، وهو ما بلوره الرئيس بوش فى خطابه فى ٦ مارس أمام الكونجرس حيث حدد أربع نقاط رئيسية ترتكز عليها الاستراتيجية الأمريكية فى المرحلة المقبلة بعد انتهاء حرب الخليج وهى : وضع

الترتيبات الأمنية فى الخليج ـ العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والحد من الأسلحة التقليدية ـ العمل على التنمية الاقتصادية لدول المنطقة ـ وأخيرا وضع نهاية للصراع العربى الاسرائيلى ترتكز أساسا على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وأكد عزم بلاده على تقليص الهوة بين العرب واسرائيل . كما أعلن عن قيام وزير خارجية جيمس بيكر بجولات فى منطقة الشرق الأوسط للتمهيد لعمليات التسوية . كان هذا الخطاب بمثابة الركيزة الأساسية فى الخطوات التى اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على ايجاد التسوية السياسية للصراع العربى ـ الاسرائيلى .

لم يكن التغير فى القناعات الأمريكية على النحو المشار اليه موازياً لتغيرات مماثلة فى قناعات بعض أطراف الصراع . ولا سيما اسرائيل التى وجدت فى نتائج حرب الخليج ، ما يبرر لها التمسك الحرفى والمتشدد برؤيتها الكلية للتسوية والسلام فى المنطقة واستبعاد المنظمة والتمسك بشروط اجرائية تنفى أى طبيعة دولية للمفاوضات التى يقبل بها العرب . ومثل ذلك أحد أهم الأسباب وراء ما واجهه جيمس بيكر من خيبة أمل وعثرات فى جولاته المختلفة ، لاستطلاع الموقف فى الشرق الأوسط ومعرفة مدى استعداد اسرائيل والأطراف العربية المعنية بعملية التسوية السياسية .

فمع بداية جولات بيكر فى المنطقة والحديث حول السلام فى الشرق الأوسط أصيب بيكر بخيبة أمل بعد زيارته اسرائيل وتجاهلها قيام الفلسطينيين بأى دور فى عملية السلام عندما حددت الحكومة الاسرائيلية تحاورها فقط مع دول اعلان دمشق (دول الخليج + مصر وسوريا) على حساب العداء لصدام حسين فقط مما يعنى مضاعفة للانقسام العربى ، وعزل القضية الفلسطينية ، فى نفس الوقت أعلنت سوريا رفضها أى مشروع سلمى أو تفاوض لا يأخذ فى الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى وضرورة تمثيله .

وتزايد التعنت الاسرائيلى عندما أعلنت كتلة الليكود رفضها للضغوط الأمريكية والتلميح باسقاط الحكومة ، بل جاء تعيين الوزير زئيفى كخطوة لتعزيز جناح المتشددين . وفى هذا الاطار جاء تركيز قادة اسرائيل فى مباحثاتهم مع بيكر على القضايا الفرعية غير الجوهرية فى عملية التسوية مثل ترتيبات الأمن فى الخليج ودورها فى هذه الترتيبات ، وكذلك اصرارها على ضرورة إقامة تعاون اقليمى بين دول المنطقة ، دون ربط ذلك بالتقدم فى عملية التسوية أو انهاء الاحتلال للأراضى العربية المحتلة عند ١٩٦٧ .

مثل هذه العثرات التى واجهت بيكر فى جولته الأولى ، لم تمنعه من القيام بجولته الثانية ـ أوائل ابريل فى المنطقة والتى تركزت فيها محادثاته حول عقد مؤتمر اقليمى للسلام يعمل على تحقيق تسوية شاملة فى الشرق الأوسط تستند إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وبعد وقت قصير كانت جولته الثالثة فى ٨ / ٤ وخلالها وافقت اسرائيل مبدئياً على عقد مؤتمر اقليمى بشرط أن يكون تحت رعاية أمريكية ـ سوفيتية فقط دون أن يكون للأمم المتحدة أو المجموعة الأوروبية أى دور فى هذا المؤتمر ، وفى هذه الجولة عرض بيكر على الفلسطينيين الذين ألتقى بهم فى الأرض المحتلة فكرة المؤتمر الاقليمى بدلاً من المؤتمر الدولى . ووضح من خلال الجولة معارضة الادارة الأمريكية لقيام دولة فلسطينية ، وهو ما يتفق من حيث الجوهر مع الموقف الاسرائيلى الرافض لهذه الفكرة تماما .

وعقب انتهاء جولة بيكر ومغادرته المنطقة التقى بمجلس وزراء خارجية المجموعة الأوربية فى لوكسمبورج وعرض عليهم المبادىء الأساسية التى تنوى الادارة الأمريكية الارتكاز عليها فى عملية السلام وحل النزاع العربى ـ الاسرائيلى ، وتعهد بيكر أمام الوزراء الأوربيين باقناع اسرائيل بأهمية اشراك دول المجموعة الأوربية كطرف فى أعمال المؤتمر المزمع عقده فى الشرق الأوسط ، وهو ما رفضته اسرائيل تحت زعم تعاطف الدول الأوربية مع الطرف العربى ضد مصلحتها .

وجاءت جولة بيكر الرابعة ـ ١١ مايو ـ أقل تعقيدا من سابقيها وعقب فترة توتر نسبى فى العلاقة بين أمريكا واسرائيل بسبب الخطط التى أعلنها شارون وزير الاسكان الاسرائيلى لبناء المزيد من المستوطنات فى الضفة الغربية والتى وصفتها أمريكا فقط بأنها معوقة للسلام فى المنطقة وتزيد من صعوبة اقناع العرب بعملية السلام ، فى الوقت الذى أكد فيه الرئيس بوش عدم قيام ادارتة بالضغط على اسرائيل أو الأطراف الأخرى وان بلاده تسعى للقيام بدور مساعد فقط . أثناء هذه الجولة قوبل بيكر بالتحفظ السورى إزاء فكرة المؤتمر الاقليمى وترتيبات السلام على الطريقة الأمريكية كما طالبت سوريا بدور فعلى للأمم المتحدة وأوربا فى المؤتمر مع تقديم ضمانات أمريكية لسوريا تتعلق التسوية السياسية الشاملة . إزاء هذه المطالب السورية ألمح بيكر إلى امكانية عقد مؤتمر سلام فى المنطقة بدون سوريا كنوع من الضغط ، وقد جاء رد الفعل الاسرائيلى مؤيداً لفكرة استبعاد سوريا لأنها تمثل من وجهة نظر اسرائيل . الدولة الأقوى التى تجابهها ، سواء على المستوى العسكرى أو التفاوضى

وعقب انتهاء هذه الجولة أظهرت المصادر الأمريكية الرسمية قدرا من الاحباط بسبب بطء الجهود الرامية لاقناع اسرائيل والعرب بالاجتماع فى مؤتمر يسعى للتوصل لتسوية شاملة ومن ثم عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط .

إلا أن الولايات المتحدة والتى كانت تعارض سياسة اسرائيل فى بناء المزيد من المستوطنات فى الأرض العربية المحتلة ، ساعدت اسرائيل فى عملية نقل يهود الفلاشا ـ منتصف مايو من أثيوبيا اليها ، وأعرب الرئيس بوش عن سعادته لاتمام هذه العملية . الأمر الذى جسد إزدواجية السياسة الأمريكية تجاه قضايا الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وظهرت ازدواجية الادارة الأمريكية فى التعامل مع اسرائيل بشكل واضح عندما كشف الرئيس بوش فى ٢٩ مايو عن مبادرته الهادفة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وكبح سباق التسلح التقليدى فى المنطقة ونصت المبادرة أيضا على السماح لدول المنطقة بالحصول على القدرات التقليدية بشكل مشروع للدفاع وردع العدوان . ثم دعا الدول الخمس الرئيسية المنتجة للسلاح إلى مؤتمر من وضع أجل قواعد تهدف إلى الحد من بيع الأسلحة التقليدية وكذلك أسلحة الدمار الشامل ، دون أن يذكر امتلاك اسرائيل لقدرات عسكرية فائقة تهدد دول المنطقة ، كما تجاهلت المبادرة عمدا أية اشارة إلى قدرات اسرائيل النووية . بل أعلن وزير الدفاع الأمريكى ريتشار تشينى فى تل أبيب أن أمريكا ملتزمة بأمن اسرائيل وستمول تطوير أنظمة اسرائيلية مضادة للصواريخ من نوع أرو ـ السهم ـ وستزودها بعشر طائرات من نوع اف ١٦ ، وشدد تشينى على الأهمية العظمى التى توليها أمريكا للعلاقات الاستراتيجية مع اسرائيل ، وكشف عن تنفيذ اتفاق لتخزين عتاد عسكرى أمريكى فى اسرائيل ، نافيا علمه بامتلاك اسرائيل اسلحة نووية . وقد بدت تلك المواقف غير المتوافقة مع جهود الحد من التسلح أو التعويل على عملية تسوية سياسية مثيرة لدى الأطراف العربية ـ إلا أن المصادر الأمريكية أرجعت ذلك إلى محاولة دفع اسرائيل للتجاوب مع المساعى الخاصة بالتسوية ، ولتفويت الفرصة على أية انتقادات حول ضغوط أمريكية مباشرة أو غير مباشرة ضد اسرائيل ، فى الوقت الذى مثل فيه مثل هذه المواقف ضغوطا مباشرة على سوريا التى تبدى بعض التساؤلات حول عملية التفاوض وضماناتها المستقبلية .

مع الاستجابة السورية لمشروع بوش لعقد مؤتمر السلام عشية انعقاد قمة الدول العربية السبع فى لندن بطل الرهان على سوريا فى افشال المفاوضات قبل أن تبدأ ، وفى ضوء الرد السورى الايجابى على المقترحات الأمريكية أعلنت قمة الدول الصناعية السبع فى لندن مطالبتها اسرائيل بوقف الاستيطان فى مقابل انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية .

وعلى ذلك قام بيكر بجولة خامسة فى المنطقة ابتدأها بزيارة سوريا مؤكدا أن موافقة سوريا على المقترحات التى قدمتها الادارة الأمريكية لحضور مؤتمر السلام تستند فى مرجعيتها على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبادلة الأرض بالسلام ووجود مراقب من الأمم المتحدة لحضور مؤتمر السلام وقد أثار هذا التطور اسرائيل التى زعمت أن هناك اتفاقا ـ أمريكيا سوريا ـ حول عدم الأعتراف بضم اسرائيل الجولان ، وبتقديم تفسير مرض لسوريا للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وبعد أن فشل الرهان الاسرائيلى على الموقف السورى لتقويض عملية التسوية السياسية ، برزت مشكلة التمثيل الفلسطينى ، وتبلور الموقف الاسرائيلى فى أن يكون التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر المزمع عقده من أهالى الضفة الغربية وغزة فقط دون القدس الشرقية . وعدم وجود أى دور تمثيلى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات حتى تستطيع اسرائيل الانفراد بفلسطينى الداخل ، وعدم اقرارها بأن الفلسطينيين شعبا واحدا وأن جزءا منهم فى الخارج وله الحق فى العودة ولكن الرد السورى الايجابى حول قبول المفاوضات اعتبر نقطة تحول هامة ساهمت فى استمرار المساهمة الأمريكية حول عملية التسوية ، الأمر الذى تجسد فى اتفاق الرئيسين الأمريكى والسوفيتى فى قمة موسكو ـ ٣٠ : ٣١ يوليو ـ على عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط فى غضون شهر أكتوبر تحت رعايتهما المشتركة . وبدا من اعلان موسكو أنه تم استبعاد أى دور حقيقى للجماعة الأوربية فى المؤتمر ، وكذلك استبعاد الأمم المتحدة كلية ، فيما يعد تواجد جوهريا مع شروط اسرائيل حول حدود المشاركة الدولية فى عملية التسوية .

عقب اعلان موسكو لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط قام وزير الخارجية الأمريكى بجولة سادسة لدول المنطقة للبحث حول مشكلة التمثيل الفلسطينى ، ودخلت عملية السلام مرحلة السعى الجدى لعقد المؤتمر ، فالتقى بيكر بفلسطينيين من الأراضى المحتلة للتفاوض معهم حول مشكلة التمثيل وكذلك قام بجولة فى دول المغرب العربى . وكنوع من الضغط غير المباشر على قيادة منظمة التحرير اعلن بيكر أن الفلسطينيين هم أكبر الخاسرين فى حالة عدم مشاركتهم فى عملية السلام ، والعكس فى حالة المشاركة .

وللابقاء على قوة الدفع للمضى فى عملية السلام لجأت الادارة الأمريكية إلى أسلوب الضمانات المقدمة لكل طرف على حدة - على أن يبت فى المشاكل المستعصية واحدة بعد الأخرى فى حينها .

بعد اعلان الدول العربية المعنية (سوريا - الأردن - لبنان) موافقتها على الدخول فى الغاء واجه الفلسطينيون موقفا حرجا خاصة فى حالة عدم مشاركتهم ، وزاد الأمر سوءا بعد اعلان اسرائيل الاشتراك فى مؤتمر السلام ، ولكن بشرط المشاركة فى تحديد هوية المفاوض الفلسطينى وأن يكون هذا المفاوض ضمن وفد مشترك مع الأردن . كما طلبت ضمانات أمريكية بقرض قدره عشرة بلايين دولار لبناء مستوطنات جديدة فى الأراضى المحتلة مع بداية عقد جلسات الكونجرس فى شهر سبتمبر وبدت فى الأفق بوادر خلاف سياسى أمريكى - اسرائيلى ، خاصة حين اعترض الرئيس بوش على طلب المليارات العشرة مؤكدا على ضرورة أن تستجيب اسرائيل للمطلب الدولى بوقف بناء المستوطنات وقبول مبدأ السلام فى مقابل الأرض كأساس للتسوية ، ومحذرا باتخاذ موقف عملى بوقف ضمانات القروض . وعلى الصعيد العملى طلب الرئيس الأمريكى من الكونجرس اعطاء فرصة - على حد قوله - بأن يرجىء لمدة ١٢٠ يوما بحث طلب اسرائيل الحصول على ضمانات قروض قيمتها عشرة بلايين دولار . وهدد باستخدام الفيتو ضد أى قانون يعطى اسرائيل المساعدات لاستيطان المهاجرين السوفيت فى الأراضى المحتلة ، فى هذه الفترة - أوائل شهر سبتمبر - والتى تبلور فيها الخلاف بين الادارتين الأمريكية والاسرائيلية حول موضوع ضمانات القروض ووقف المستوطنات قام بيكر بجولة تفقدية زار خلالها دول المنطقة دون أن يحرز أى تقدم ملموس حول دفع عملية السلام وتحديد الموعد النهائى لعقد المؤتمر . وبعد أن أقر الكونجرس الأمريكى طلب الرئيس بوش بتأجيل البت فى مسألة ضمانات القروض لاسرائيل فى يناير ١٩٩٢ ، أعلن عن تقديم الادارة الأمريكية مذكرة تطمينات لاسرائيل والأطراف العربية ، فى محاولة لحث الأطراف على تجاوز خلافاتهم الاجرائية والموضوعية والاتفاق على موعد افتتاح المؤتمر . وكانت تلك الخطوة ذات أهمية قصوى باعتبارها الفيصل بين مصداقية الولايات المتحدة وقدرتها على دفع عملية التسوية السياسية ، أو الخروج من الحلبة خاوية الوفاض بما لذلك من تأثيرات سلبية على صورتها كقوة دولية عظمى وقائدة للتطورات الدولية ففى مذكرة التطمينات الأمريكية لاسرائيل - كما كشف عنها الوزير ليفى أمام أعضاء لجنة الشئون والدفاع بالكنيست فى ١٥ أكتوبر - ان الادارة الأمريكية تعهدت بعدم اجبار اسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير أو أى طرف لا ترغب فى التفاوض معه ، كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة ، وأن لاسرائيل الحق فى تفسير قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ كما تريد ، وأن تعترف أمريكا بمخاوف الأمن الاسرائيلى والأهمية التى توليها اسرائيل للجولان ، لذلك فهى تضمن أمنها ، كما تعهدت الادارة الأمريكية فى هذه المذكرة بالعمل على الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، والغاء قرار الأمم المتحدة الذى يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

وفى مذكرة التطمينات الأمريكية لسوريا - التى لم تعلن رسميا - تعهدت الادارة الأمريكية لسورية بأن أساس مباحثات السلام والمباحثات التالية هو الاستناد إلى القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيقهما على كل الجهات ، بما فى ذلك هضبة الجولان ، وأن الولايات المتحدة لا تعتزم قبول تصرفات ضم اسرائيل لأراضى الجولان ، واستمرار مناهضتها لنشاط اسرائيل فى بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة .

وبالنسبة للبنان أكدت الادارة الأمريكية تأييدها لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ وأن التطبيق الكامل القرار لا يتوقف على تسوية شاملة فى المنطقة ، وأحقية لبنان فى الاستقلال ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دوليا ، وأن خروج القوات الأجنبية ينظمه اتفاق الطائف . مع إغفال ذكر مغادرة الجيش السورى ، ووقف العمليات الاسرائيلية فى الجنوب التى تصاعدت . أما بالنسبة للطرف الأردنى - الفلسطينى فإن رسالة التطمينات الأمريكية أشارت إلى أن المحادثات تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ، ومبدأ الأرض مقابل السلام مع اقامة فترة انتقالية يعقبها حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

ويلاحظ أن رسائل التطمينات الأمريكية - وإن لم يعلن عنها رسميا فيما يتعلق بالأطراف العربية . فإنها أتت متوافقة جزئيا مع مواقف كل طرف ، فالبنسبة لاسرائيل تبنت الرسالة الأمريكية الموقف الاسرائيلى فى عديد من عناصره ، وابرزها رفض أى دور لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم المشاركة الجادة لأطراف دولية أخرى مثل أوربا والأمم المتحدة ، ورفض قيام دولة فلسطينية ، ورفض تقديم تفسير واضح للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ . أما أهم نقاط الاختلاف فتتعلق بالموقف من الجولان إذ لا يفهم أن الولايات المتحدة تؤيد استمرار الاحتلال الاسرائيلى للجولان أو خروجها من اطار التفاوض السورى الاسرائيلى ، كذلك

لا يتفق الموقف الأمريكى مع الرؤية الاسرائيلية فيما يتعلق باستمرار بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة .

وبالنسبة لرسائل التطمينات الأمريكية التى وجهت للأطراف العربية ، يلاحظ أنها تضمنت ما يفيد تجانسه بعض عناصر الرؤية الأمريكية مع مواقف هذا الطرف العربى أو ذاك ، ويبدو ذلك فى الاقرار بأن المفاوضات تستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وإلى القرارات الدولية خاصة قرارى ٢٤٢ ، ٣٨٢ بالنسبة للأطراف السورية والأردنية - الفلسطينية ، والقرار ٤٢٥ بالنسبة للبنان مع عدم ربطه بمدى التقدم فى المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية أو انهاء الاحتلال الاسرائيلى ، كما أبرزت رسائل التطمينات استمرار مناهضة الولايات المتحدة للسلوك الاسرائيلى الخاص بالاستيطان . أما أبرز نقاط الاختلاف ، فهى غياب التفسير الواضح للقرارات الدولية المشار اليها . ورفض اقامة دولة فلسطينية مستقلة .

فى ضوء التطورات السابقة جاءت زيارة بيكر الثامنة والأخيرة - مطلع شهر أكتوبر - قبل عقد المؤتمر وفى نفس الوقت كان وزير الخارجية السوفيتى بوريس بانكين يزور المنطقة ، وفى القدس المحتلة وجه الوزيران الدعوات للأطراف المعنية لحضور مؤتمر السلام فى مدريد فى الثلاثين من أكتوبر ، الذى عقد بالفعل فى حضور الرئيسين الأمريكى والسوفيتى ، ووفد مراقب من كل من مصر ، ومجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون المغربى ، والمجموعة الأوربية . وقبلت الأطراف العربية الحضور على أمل تحريك المياه الراكدة فى المنطقة وتحقيق التسوية المنشودة لها . أما القبول الاسرائيلى الذى جاء على مضض فقد استهدف ليس الحصول على مكاسب وانما لتجنب ماسيجره عدم الحضور من آثار سلبية على صعيد علاقاتها بمعظم دول العالم خاصة الولايات المتحدة راعى المؤتمر الأول ومصدر المعونات الأقتصادية والعسكرية

٢ - الاتحاد السوفيتى والتسوية :

الشريك الأصغر :

تأثرت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى السابق ، بجملة المصاعب والأزمات الداخلية إذ انزوت تقريبا كل سمات النشاط والتحرك والمبادرة فى المجال الخارجى ، اللهم إلا فى مجال التنازلات العسكرية الموجهة للولايات المتحدة والغرب عموما .

وقد بدت تلك السمة الجديدة أكثر ما تكون فى غضون هذا العام . وبالطبع لا يمثل هذا التطور نقلة فجائية ، وانما هو امتداد لخط عام أخذ فى التبلور والبروز طوال الأعوام الثلاثة الماضية .

بعبارة أخرى أدت المصاعب السياسية والاقتصادية التى واجهتها قيادة الرئيس السوفيتي الأسبق جورباتشوف إلى الانشغال العام بمواجهة تلك الأزمات على حساب التحرك الخارجى والذى وظف كمحاولة لصالح معالجة تلك الأزمات . وصار التركيز على تدعيم العلاقات مع الغرب بصفة عامة من زاوية الحصول على المعونات الاقتصادية والفنية وبغض النظر عن المواقف الغربية العامة إزاء الأزمة السوفيتية ، فإن النتيجة المباشرة هى اقتصاد الاتحاد السوفيتى فى المجال الخارجى لوزنه ولمكانته الدولية السابقة ، وتقلص دوره إلى أقصى درجة ، وبدا ذلك واضحا فيما يمكن أن يقوم أو يعترض عليه فى هذه القضية الاقليمية أو العالمية أو تلك . ومن هنا جاء التركيز على الأدوار التى يمكن أن تقوم بها السياسة الأمريكية ، والتى استفادت كثيرا من هذا التطور ، وعملت على توظيفه وتسويقه اقليميا وعالميا . وبالرغم من ذلك ، ولاعتبارات خاصة بحالة السيولة الدولية ، حرصت الولايات المتحدة على أن يكون هناك « دور » لموسكو وللرئيس جورباتشوف فى بعض القضايا الاقليمية والعالمية ، بل وتوظيف هذا الدور لنفى بعض الانتقادات التى وجهت للسياسة الأمريكية عقب انتهاء حرب الخليج . والتى كان قوامها سعى واشنطن للهيمنة على السياسة الدولية ، وتجاهلها القوى الدولية الأخرى ، كذلك عملت واشنطن على أن يكون هناك قدر من التنسيق الأمريكى - السوفيتى فيما يتعلق بقضية الصراع العربى - الاسرائيلى ، وبعملية تسويته سياسيا ، فى الوقت الذى تم فيه استبعاد أدوار القوى الكبرى الأخرى إلى جانب دور الأمم المتحدة . وجاء ذلك فى صيغة أن الضعف السوفيتى العام لن يسمح بمعارضة جوهرية لمجمل الأفكار الأمريكية ، بل على العكس قد يسهم فى اقناع عدد من الأطراف العربية بها - خاصة سوريا .

الاتحاد السوفيتى من جهته وبالرغم من مصاعبه الداخلية ، كان حريصا على ألا يبتعد تماما عن القضايا الاقليمية الحيوية ، وفى هذا التوازن العام مع الولايات المتحدة لم يكن هناك سوى فرصة ممارسة دور الشريك الأصغر ، وليس الشريك المتكافىء ، وفى الوقت الذى بدا فيه أمام الرئيس جورباتشوف أنه يمكن مقايضة ذلك الدور - الشريك الأصغر - بما له من ايجابيات مطلقة على السياسة

الأمريكية فى المنطقة ، ببعض منافع اقتصادية من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، وبدعم سياسى له ولسياساته فى الداخل .

فى ظل وضعية الشريك الأصغر ، لم يكن متصورا أو منتظرا من السياسة السوفيتية أن تفرض آراءها وأفكارها السابقة حول تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى كفكرة المؤتمر الدولى كامل الصلاحية وتأجيل اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل إلى حين الاشتراك فى المؤتمر الدولى وفق الصيغة السوفيتية أو استخدام ورقة الهجرة اليهودية السوفيتية للتأثير على المواقف الاسرائيلية ، أو التأثير الكامل للمواقف العربية - لا سيما الفلسطينية والسورية حول عملية التفاوض وشروطها ومسارها العام .

ومثلما بدا فى غضون هذا العام ، فإن السياسة السوفيتية كانت تقترب تدريجيا من الأفكار الأمريكية والاسرائيلية حول التسوية وشروطها .

لقد بدا حرص الادارة الأمريكية على مشاركة الاتحاد السوفيتى فى جهود التسوية السياسية فى ظل الاطار العام المشار اليه فى زيارة بيكر لموسكو فى منتصف مارس ، قبل جولته فى عدد من دول المنطقة المعنية بالصرع . وفى تلك الزيارة أعلن اتفاق البلدين حول ضرورة السلام فى الشرق الأوسط ، وبالعمل المشترك على تحقيق هذا السلام ، وبدا هذا الاعلان تنفيذا لما تم الاتفاق عليه فى قمة هلسنكى - سبتمبر ١٩٩٠ - بين الرئيسين بوش وجورباتشوف ، من أنه بعد الانتهاء من تحرير الكويت سيولى البلدان أهمية وجهدا مشتركا لحل النزاعات الاقليمية الأخرى وفى مقدمتها نزاع الشرق الأوسط - راجع تقرير عام ١٩٩٠ م .

عقب انتهاء حرب الخليج الثانية والحديث حول تسوية النزاعات فى مناطق التوتر فى العالم والمحاولات الأمريكية فى أن يكون للشريك السوفيتى الجديد دور رمزى فى التسوية وبعد أن رأت موسكو أن العالم يموج بتغيرات عظيمة تنذر بتشكيل نظام جديد أرادت أن يكون لها دور فاعل فى التسوية من وجهة نظرها على الأقل . فبدأت موسكو تتحلل من تعهداتها السابقة تجاه القضية الفلسطينية ، وعقد المؤتمر الدولى بشروطها . فتحول الموقف الرسمى السوفيتى - خاصة فى مجال الاعلام - من تأييد للقضية الفلسطينية بشكل مطلق إلى تفهم الموقف الاسرائيلى واكتساحه وسائل الاعلام السوفياتية ، وتم اطلاق حرية النشاط للمنظمات الصهيونية فى انحاء الاتحاد السوفيتى ، بعد ما كانت فى السابق تعانى من قيود رسمية شديدة .

ونتيجة لحرص الادارة الأمريكية على مشاركة الاتحاد السوفيتى - لأسباب خاصة - فى عملية التسويات قام جيمس بيكر بزيارة لموسكو فى منتصف مارس تسبق زيارته لدول منطقة الشرق الأوسط حتى يعد للخطوات القادمة على طريق التسوية ، ففى هذه الزيارة أعلن عن اتفاق موسكو مع واشنطن حول ضرورة السلام فى الشرق الأوسط الذى عانى طويلا من النزاعات الحاده وانشغلت موسكو فترة عقب زيارة بيكر لها بالمشاكل والصراعات داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتى وتدهور المستوى الاقتصادى بها .

وفى محاولة من موسكو لاتخاذ خطوة ايجابية تدلل على اشتراكها فى التمهيد لعملية التسوية ، قام وزير الخارجية بيسمرتينج - فى النصف الأول من مايو - بزيارة لدول المنطقة . ووجه بيسمرتينج من عمان انتقادا شديدا لاسرائيل حول بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، وألمح إلى أن موسكو يمكن أن تحد من هجرة اليهود السوفيت حتى تجبر اسرائيل على وقف تلك المستوطنات ورفض أى شروط يمكن أن تملى على موسكو لعودة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل أو مشاركتها فى عملية السلام ، وعن طريقة المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام أوضح بيسمرتينج أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق منظمة التحرير ، أو عن طريق اجراء انتخابات لاختيار الممثلين فى الأراضى المحتلة ، كما أن المؤتمر يقوم أساسا على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ مع ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام .

ولكن أثناء زيارة وزير الخارجية السوفياتى لاسرائيل - وهى الأولى من نوعها لوزير خارجية سوفيتى منذ قطع العلاقات الدبلوماسية عقب عدوان ١٩٦٧ - تغيرت لهجة بيسمرتنج الحادة فى عمان حيث أنه لم يتناول بشكل جدى موضوعات وقف بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة أو عقد وتحديد نوعية مؤتمر السلام ، بل لم يتحدث فى مشكلة التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر المزمع عقده ، ولكن تركزت الزيارة حول الشكليات والحديث عن قرب عودة العلاقات بين البلدين بعد فترة انقطاع طويلة ، وصفت بأنها أدت إلى معاناة البلدين كثيرا ، وكذلك تم الحديث عن الموقف الأوربى ودور الأمم المتحدة من الاشتراك فى مؤتمر السلام ، وقد أظهر هذا التغير الكلى فى مواقف الوزير بيسمرتينج القدرة المحدودة للاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بتحديد تسوية تتوافق ولو جزئيا مع بعض أفكاره السابقة أو التى أعلن عنها مباشرة قبل توجهه إلى اسرائيل . وربما جاء ذلك فى صيغة تنازلات سياسية سوفيتية أمام وعود

اسرائيلية بالقيام بدور لدى الغرب والولايات المتحدة ، لتسهيل الحصول على معونات اقتصادية وفنية والمساهمة فى حل الأزمات الداخلية التى يواجهها الرئيس جورباتشوف . وفى الاجمال أوضحت الزيارة مدى اقتراب الموقف السوفيتى من الموقف الاسرائيلى حول التسوية السياسية ، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

لقد بدت ملامح دور الشريك الأصغر تتضح فى أكثر من مناسبة ، فعندما بدا أن سوريا لن ترد ايجابيا على المقترحات الأمريكية التى تبلورت فى الجولة الرابعة ، ساهمت موسكو وبتدخلات مباشرة من الرئيس جورباتشوف فى اعلان موافقة سوريا على المقترحات الأمريكية .

وفى نهاية شهر يوليو عقدت بموسكو قمة جورباتشوف وبوش ، وذلك فى أعقاب مشاركة جورباتشوف فى اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى بلندن ، وتصدرت مشكلة الشرق الأوسط جدول أعمال القمة ، وفيها تم الاتفاق على عقد مؤتمر السلام بين اسرائيل ـ والأطراف العربية المعنية بالنزاع فى غضون شهر أكتوبر . وفى خلال تلك القمة وضح فعليا أن موسكو تلعب دور الشريك الأصغر مع واشنطن فى عملية التسوية .

وبحدوث انقلاب موسكو فى ١٩ أغسطس ، بدت فى الأفق احتمالات تأجيل مؤتمر السلام خاصة فى حالة سيطرة المحافظين على السلطة فى موسكو ، إلا أن وضع نهاية سريعة للانقلاب وعودة جورباتشوف مرة أخرى للسلطة . أنهت تلك الاحتمالات تماما . ولكنها ضاعفت من شكلية الدور الرمزى للاتحاد السوفيتى فى عملية التسوية .

وفى أواخر سبتمبر ألتقى بيكر ووزير خارجية الاتحاد السوفيتى الجديد بوريس بانكين فى موسكو على هامش منتدى البعد الانسانى المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى ، وفيه أكد الطرفان على ضرورة عقد المؤتمر فى موعده . وعقب ذلك وفى ١٨ أكتوبر أعلن الوزيران بيكر وبانكين من القدس تحديد موعد مؤتمر السلام فى الثلاثين من أكتوبر . فى نفس الوقت أعلن وزير الخارجية السوفيتى عن عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة مع اسرائيل ، الأمر الذى بدا وكأنه المقابل السياسى الذى قدمه السوفيت لاسرائيل .

٣ ـ أوربا والتسوية : الدور الغائب :

بعد أن كان لأوربا دور هام ورئيسى فى الحشد الدولى المضاد للعراق ، والذى قادته الولايات المتحدة ، بدا طبيعيا أن تطالب أوربا بدور مماثل ومباشر فى عملية التسوية للصراع العربى ـ الاسرائيلى مثلما وضح ذلك فى اجتماع القمة الاستثنائى فى لوكسمبورج ٨ ـ ٩ إبريل والمعروف أن رؤية أوربا الجماعية تقوم على عدة أسس منها حل النزاع بالطرق السلمية ، واقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين كل الدول المعنية ، وتبادل الاعتراف بالحدود التى يتفق عليها ، وسيادة كل دول المنطقة ، واحترام حق شعوب المنطقة ـ بما فيها الشعب الفلسطينى ـ فى تقرير المصير . وترى أوربا أن ضرورة مشاركتها الكاملة فى عملية التسوية السياسية . غير أن هذه الرغبة الأوربية اصطدمت بمعارضة أمريكية اسرائيلية صريحة أحيانا ، وضمنيا أحيانا أخرى . ولكم عبرت اسرائيل عن أن الرؤية الأوربية هى رؤية متحيزة للجانب العربى ، وبالتالى فإن مشاركة أوربا فى عملية التسوية السياسية لن تكون فى صالح اسرائيل . اما الولايات المتحدة فلا يهمها مشاركة أوربية فعالة قد تحد من قدرتها على تمرير تسوية مناسبة ومتوافقة مع الأهداف الأمريكية وفى حال إصرار أوربا والأطراف العربية على مساهمة أوربية ، فإن التفضيل الأمريكى لم يتعد صيغة المساهمة الرمزية وحسب .

جاءت أول إشارة صريحة من أوروبا لعقد مؤتمر السلام اثناء اجتماع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية فى بروكسيل فى فبراير ، حيث اتفقوا على أن تجرى المجموعة اتصالات منفصلة بعدد من المسئولين فى مصر وإسرائيل والمغرب العربى بشأن تحقيق السلام فى الشرق الأوسط عقب انتهاء حرب الخليج ووضع حل للقضية الفلسطينية ، ودعم ذلك الموقف السورى الايجابى فى أزمة الخليج الذى نتج عنه تحسن فى العلاقات الأوروبية السورية بصفة عامة .

وعقب خطاب بوش أمام الكونجرس الأمريكى فى ٦ مارس – والذى أعلن فيه عن ضرورة إحلال السلام فى الشرق الأوسط ، جاء أول رد فعل أوروبى من فرنسا وطالب دوما وزير خارجيتها ببدء حوار فلسطين – إسرائيل لتحقيق السلام والاستفادة من المعطيات الدولية الجديدة التى نتجت عقب حرب الخليج ، ثم طالبت أوروبا اعطاء القيادة المحلية فى الأرض المحتلة دوراً أكبر فى المشاركة فى عملية السلام بعد موقف ياسر عرفات والمنظمة من أزمة الخليج .

ومن الدلائل الأوروبية على سعيها الجدى للمشاركة فى التسوية قيام وزراء خارجية الترويكا الأوروبية – لوكسمبورج ، هولندا ، ايطاليا – فى مارس بجولة فى منطقة الشرق الأوسط أكدوا خلالها على ضرورة المحافظة

على تماسك الاسرة الدولية في تطبيق الشرعية على مختلف القضايا وأهمها الصراع العربى الإسرائيلى ، وضرورة تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة وقال جاك بوس وزير خارجية لوكسمبورج - التى ترأست الجماعة حتى نهاية يونيو أن أول خطوة نحو السلام تتحقق بأن تقدم إسرائيل تعهدا بالاستعداد للانسحاب من الأراضى المحتلة بموجب قرارات الأمم المتحدة .

وفى الاجتماع الطارىء الذى عقده رؤساء الدول والحكومات للمجموعة الأوروبية فى ٨ أبريل بمدينة لوكسمبورج - بناء على طلب من فرنسا ، أكدت هذه القمة أن الثوابت التى تتحكم فى سياسة المجموعة الخارجية تجاه أزمة الشرق الأوسط هى الشرعية الدولية والتسوية السلمية على أساس قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ تطبيقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام . واتضح من خلال هذه القمة أن الجماعة عازمة على أن يكون لهما دور فعال فى التسوية حتى لو أدى الأمر إلى ممارسة ضغوط على إسرائيل ورأت الجماعة أنه من المهين حضور موسكو وغياب أوروبا . فى هذا الوقت اعربت أمريكا عن دور لأوروبا لا يتعدى دور المراقب فى حين اشترطت إسرائيل لقبول هذا الدور تقديم معونات اقتصادية لها من أوروبا وزيادة التبادل التجارى بينهما .

ونتيجة للمحاولات الأمريكية - الإسرائيلية فى استبعاد الدور الأوروبى الفاعل فى التسوية بدأت دول الجماعة تستنكر إقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة وطالبت بالوقف الفورى للنشاط الاستيطانى غير المشروع والمعرقل لجهود السلام فى الشرق الأوسط .

وجاء الرد السورى الإيجابى عشية عقد قمة الدول الصناعية السبع فى لندن على مقترحات الرئيس بوش للتسوية ومطالبة سوريا بمشاركة أوروبية فاعلة فى المؤتمر بعد رفض قيام الأمم المتحدة بدور فى هذا المؤتمر تدعيماً للموقف الأوروبى الرامى إلى ذلك ، والذى انعكس على اجتماع القمة ، حيث جاء فى المادة الثامنة من اعلان لندن التأكيد على ضرورة المضى فى مساعى التسوية السلمية على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ورفض القمة للاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة ، والمطالبة بعقد مؤتمر دولى للسلام فى مقابل دعوة العرب لانهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل .

وعندما ظهرت مشكلة التمثيل الفلسطينى أعلنت الجماعة تأييدها لفكرة التمثيل الفلسطينية عن طريق الوفد المشترك مع الأردن ، وفى تطور كبير للسياسة البريطانية حول التسوية وفى ٤ أغسطس أكد دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا أن موقف بلاده فى موضوع التمثيل الفلسطينى ، فضلاً عن الوفد المشترك مع الأردن الذى اقرته الجماعة أن يكون الممثلون الفلسطينيون من الآراضى المحتلة ، وهو ما يتوافق مع موقف إسرائيل لكنه فى نفس الوقت نفى اعتراف الحكومة البريطانية بضم إسرائيل للقدس الشرقية ، ووصفها بأنها ضمن الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧ ومن ثم فهى تخضع للتفاوض .

ثمة عوامل عديدة تشابكت معاً وأدت إلى غياب الدور الأوروبى الفاعل عن عملية التسوية السياسية فى منطقة الشرق الأوسط وأهمها الاصرار الأمريكى والإسرائيلى على ابعاد أوروبا وعدم الاصرار العربى على ضرورة المشاركة الأوروبية الفاعلة فى التسوية ، وكذلك الرغبات المتباينة داخل دول الجماعة الأوروبية نفسها حول أبعاد الدور الأوروبى فى عملية التسوية فضلاً عن تسارع الأحداث فى الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا واهتمام دول الجماعة الأوروبية بهذه الأحداث ، نظراً لتأثيرها المباشر على الأمن والمصالح الأوروبية فانخرطت أوروبا فى عملية إيجاد مخرج للأزمة اليوغسلافية على حساب اصرارها السابق فى المشاركة فى عملية التسوية فى منطقة الشرق الأوسط . إلى أن حددت الولايات المتحدة وشريكها الأصغر الاتحاد السوفيتى السابق نهاية أكتوبر كموعد لمؤتمر السلام مع اعطاء أوروبا دور المراقب فى المؤتمر وشرف عقد المؤتمر على أرض إحدى عواصمها وهى مدريد ومن ثم لم تتضح آليه الدور الأوروبى فى المؤتمر فى ظل الهيمنة الأمريكية الكاملة على دبلوماسية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى .

٤ - العملية التفاوضية - الوقائع والمشكلات والنتائج :

بالرغم من الصعوبات والأزمات التى واجهت السياسة الأمريكية ، فقد عقد بالفعل مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط - فى ٣٠ أكتوبر - وجاءت صيغة المؤتمر لتكشف عن أن عملية السلام التى اتفق عليها هى ذات مراحل متعددة ، ولها أكثر من مستوى تفاوضى .

فهناك المؤتمر الدولى الافتتاحى والذى تتلوه مفاوضات ثنائية وتتفرع عن المؤتمر الدولى الافتتاحى من حيث الشكل ، وهناك المؤتمر الاقليمى والذى اعتبر صيغة تفاوضية لا تقتصر على أطراف النزاع وحسب ، بل تمتد لتشمل مساهمات ومشاركات من دول اقليمية وقوى دولية أخرى ، ويفترض البحث فى شكل وصيغ التعاون الاقليمى الشرق الأوسط .

ومن هذه الصيغة ذات المراحل المختلفة ، لم يعرف من خلال المواقف الدولية المعلنة طبيعية العلاقة بين كل مرحلة

وأخرى ، وهل هناك تسلسل زمنى ومضمونى يجمع بين كل منها أم أنها فى الواقع مجرد مستويات مختلفة لعملية تفاوضية تضيق احياناً وتتسع أحياناً أخرى حسب القضية محل التفاوض ، ومن القضايا التى لفها الغموض - قضية أماكن التفاوض وأسلوب التفاوض ذاته ، وشكل التمثيل الفلسطينى فى كل مرحلة وفى كل مستوى ، وهى القضايا التى أثرت بالفعل على ما تم انجازه من مراحل فى غضون ١٩٩١ ، والمنتظر أن تلعب نفس الدور فى غضون عام ١٩٩٢ .

أ ـ مؤتمر مدريد :

ففى ٣٠ أكتوبر بدأت أولى مراحل عملية السلام فى المنطقة - فى العاصمة الأسبانية مدريد ، وإلى جانب اطراف النزاع المباشرين - لبنان وسوريا والأردن والفلسطينيين وإسرائيل حضر كل من الرئيسين الأمريكى والسوفيتى بصفتهما راعيى المؤتمر إلى جانب وفد مصرى وحضور رمزى بصفة مراقب لكل من أوروبا ومجلسى التعاون الخليجى والمغاربى ، وممثل شخصى للأمين العام للأمم المتحدة .

واقتصر الأمر فى المؤتمر على كلمات رؤساء الوفود فى اليوم الأول وردود وتعقيبات فى اليوم الثانى ، الأمر الذى جسد صفة الافتتاحية الاحتفالية دون أن يكون له صفه الاطار التفاوضى ، أو الاطار الذى تنتج عنه أطر تفاوضيه ملزمة ومن كلمات الوفود بدأ حجم الفجوة التى تفصل بينهم سواء فى توصيف النزاع وأسبابه ، أو فى الحلول التى يطرحها كل طرف لانهاء النزاع .

إذ أكد الرئيس الأمريكى بوش فى إفتتاح مؤتمر السلام بمدريد على عزم بلاده على التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع فى الشرق الأوسط دون أن يعلن عن وجود خطة معينة لتحقيق ذلك ، كما شدد على أن الإدارة الأمريكية لن تفرض حلاً على الأطراف ، مشيراً إلى ضرورة إتفاق هذه الأطراف فيما بينها على آلية المفاوضات ، واعتبر أن التقدم فى المفاوضات الاقليمية من شأنه المساعدة فى تقدم المفاوضات الثنائية . مما عنى أن تحقيق نجاحات فى المفاوضات الثنائية ليس شرطاً للدخول فى المفاوضات الاقليمية .

وجاء خطاب الرئيس السوفيتى جورباتشوف صورة لتردى قوة بلاده على المسرح السياسى العالمى . فقد صّدق على كلمة بوش من قبله ، مهيباً بجميع الأطراف العمل على حل نزاعهم ومطالبا باحترام حقوق الشعب الفلسطينى . وبالمثل جاءت كلمة المجموعة الأوروبية على لسان وزير خارجية هولندا - بصفة بلاده الرئيس الحالى للمجموعة - شعارية لتعكس التهميش الأوروبى قبل وأثناء المؤتمر فى القيام بدور فاعل ، وجاءت كلمته كانعكاس لموقف الجماعة الأوروبية ، حيث أكد على حق جميع دول المنطقة فى العيش بسلام بما فيها إسرائيل ، وأن المفاوضات تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن مع مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان فى مقابل انهاء العرب للمقاطعة الاقتصادية .

ثم جاءت كلمات الوفود المشاركة فى المؤتمر لتعكس موقف وهدف كل طرف من المشاركة فى عملية التسوية . فكلمة رئيس الوزراء الإسرائيلى لم تتحدث مطلقاًعن نية الانسحاب من الأراضى المحتلة ، وأضفت نوعاً من الاحباط على الاطراف المشاركة فى المؤتمر ، وتناولت العديد من المزايدات ضد الاطراف العربية - سوريا وفلسطين خاصة - ومع ذلك لم تنجح كلمته الاستفزازية فى حمل أى وفد عربى بالعدول عن المضى فى المؤتمر .

أما كلمة وزير الخارجية السورى فاروق الشرع فقد حذّرت إسرائيل من العواقب الوخيمة التى تترتب عن عدم استجابتها لقرارات مجلس الأمن والانسحاب من الأراضى العربية . بينما ركزت كلمة الوفد الأردنى على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وضرورة الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، وعكست كلمة الوفد الفلسطينى صورة للمعاناه التى يلاقيها الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة مستعرضة هذه المعاناة منذ وجود الكيان الإسرائيلى فى المنطقة . وركزت كلمة الوفد اللبنانى على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الجنوب وتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٥ القاضى بهذا الانسحاب وتنفيذ آليته كما جاءت فى القرار ٤٢٦ ، مؤكدة تضامنها مع الاطراف العربية الأخرى فى ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة .

استمرت جلسات المؤتمر ثلاثة أيام واختتمت بردود لرؤساء الوفود ، وكادت خلال هذه الردود أن تحدث مشكلة تعصف بالمؤتمر عندما أثار فاروق الشرع موضوع الارهابى شامير المطلوب للعدالة لاتهامه باغتيال الكونت برنادوت ، وذلك رداً على اتهام شامير لسوريا بانتهاك حقوق الانسان واضطهاد اليهود السوريين . وبعد انتهاء جلسات المؤتمر الافتتاحية قررت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الشريك السوفيتى بدء المفاوضات الثنائية - جلسة إجرائية فقط تمهيدا للتوصل إلى إتفاق على مكان آخر لمتابعتها ، بعدما رفضت إسرائيل استمرارها فى العاصمة الاسبانية وأرادت نقلها إلى إحدى عواصم الشرق الأوسط حتى لا تكون المفاوضات الثنائية امتداداً لافتتاح المؤتمر ، وتشددت إسرائيل فى ذلك كامتداد للموقف التقليدى

الإسرائيلى المتبع منذ بدء الحديث عن عملية التسوية ، والذى يقوم على إبداء أكبر قدر ممكن من التشدد فى الجوانب الإجرائية الشكلية على أمل أن يقلل ذلك من حجم الخسائر والتنازلات المطلوب من إسرائيل تقديمها فى المسائل الجوهرية ، وذلك فى حال عدم نجاح استراتيجية وضع العقبات فى إفشال المفاوضات ، هذا بالاضافة إلى أن نقل المفاوضات إلى الشرق الأوسط يمكن أن يكسب إسرائيل نوعاً من الاعتراف العربى بوجود الدولة اليهودية ، كما يمكنها أيضاً من تفادى الضغوط الأمريكية وبذلك انفض افتتاح المؤتمر فى مدريد دون التوصل إلى مكان وزمان عقد المفاوضات الثنائية واعطت الإدارة الأمريكية وشريكها الاتحاد السوفيتى بصفتهما الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام مهلة اسبوعين لاطراف النزاع للاتفاق على ميعاد ومكان المفاوضات الثنائية مع احتفاظهما بحق تقديم حلول لمكان وطريقة عقد المحادثات الثنائية . كما انصبت الجهود الأمريكية - السوفيتية على محاولة التوفيق بين مطالب الأطراف العربية وخاصة سوريا التى تتضمن عدم البدء بإجراء المفاوضات متعددة الأطراف فى الوقت الراهن وربطها باحداث تقدم فى المفاوضات الثنائية ، وبين المطلب الإسرائيلى بالبدء فى المفاوضات متعددة الأطراف ودون ربطها بالمفاوضات الثنائية .

وفى سلسلة من التطورات الداخلية الأمريكية ، والتى بدت ذات صلة بعملية السلام ، ووجود فجوة بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلى شامير ، تعرض الرئيس الأمريكى لحملة من الكونجرس ، اتهم فيها بالاهتمام الشديد بالشئون الخارجية على حساب الصعوبات الداخلية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، مما بدا وكأنه دعوة مبطنة لغض النظر عن عملية السلام فى الشرق الأوسط ، كما تكثف ضغط اللوبى الليهودى على إدارة بوش بعدما استقبل فى واشنطن مجموعة من الشخصيات الأمريكية من أصل عربى للاطلاع على رأيها فى العملية السلمية ، وذلك كبديل عن اللوبى الليهودى يمكن أن يسانده فى حملته الانتخابية . ومهّد لهذا اللقاء جون سنوسنو - رئيس أركان البيت الأبيض - الذى اشتدت الحملة ضده مما أدى إلى تقديمه الاستقالة ، وموافقة بوش عليها على الرغم من علاقتهما القوية .

وإزداد الموقف توتراً بين الإدارة الأمريكية الإسرائيلية عندما أعلنت واشنطن فى ٢٢ نوفمبر عقب لقاء شامير مع بوش خلال زيارته للولايات المتحدة ودون أن يخبره بقرار موعد الجولة التالية من المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل فى ٤ ديسمبر - بواشنطن وأنه قد أرسلت الدعوات للاطراف المعنية مما اعتبر اهانة لشامير الذى اتهم الإدارة الأمريكية بالتحامل على إسرائيل لصالح العرب خاصة عندما تدخلت الإدارة الأمريكية بالضغط على إسرائيل لمنع اعتقال أعضاء من الوفد الفلسطينى واتهامه بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . وقبل أسبوع من الموعد الذى اقترحته واشنطن لعقد المفاوضات ارتفعت حده التوتر بين الجانب الاسرائيلى الذى سعى إلى تحديد جدول لأعمال المفاوضات المقبلة لمصلحته ، والجانب الأمريكى الذى عمد إلى تقديم أفكار ومقترحات وآراء فقط لتسهيل عملية التفاوض . وتصاعد الموقف حينما رفضت الحكومة الإسرائيلية علناً الاقتراح الأمريكى بعقد المفاوضات فى الرابع من ديسمبر فى واشنطن وذلك كنوع من إثبات الاستقلالية وإظهار عدم التبعية للإدارة الأمريكية متزرعه بأن هذا الموعد لا يناسبها وطلبت موعداً آخر وهو التاسع من ديسمبر .

ويمكن إرجاع رد الفعل الاسرائيلى العنيف على واشنطن إلى كون الادارة الأمريكية أوضحت لأسرائيل فى الرسالة التى تضمنت تحديد موعد المفاوضات ومكانها بأن عليها الانسحاب من هضبة الجولان فى مقابل السلام مع سوريا وأن تبدأ فى البحث عن طريقة للانسحاب من لبنان . كذلك تضمنت الرسالة ضرورة الدخول فى مفاوضات جديه مع الفلسطينيين تتعلق بالمرحلة الانتقالية فى الضفة الغربية وغزة وقد هدف شامير من هذا الرفض محاولة دفع واشنطن إلى ممارسة دور أقل التزاماً بعملية السلام والتحكم فى سياق عملية المفاوضات الثنائية من دون أن يكون لها هيكلية وضوابط تظهرها وكأنها مفاوضات دولية .

- وبالرغم من هذا الموقف الإسرائيلى المتصلب فإن الإدارة الأمريكية لم تتخذ موقفاً حازماً إزاء العديد من المسائل - منها اعلان الكنيست الإسرائيلى موافقته فى ١١ نوفمبر - على قرار إعتبر هضبة الجولان السورية غير قابلة للتفاوض وانها جزء لا يتجزأ من إسرائيل ودعا الحكومة إلى تأمين تطورها وتشجيع الاستيطان فيها ، كذلك عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية مبنى المحكمة الشرعية فى القدس فى ١٨ نوفمبر - واستولت على وثائق عن تاريخ القدس . ثم تصعيدها الحملات العسكرية فى الجنوب اللبنانى والاستمرار فى بناء المستوطنات بل ساعدت الإدارة الأمريكية إسرائيل فى تخليصها من التبعات المترتبة على تصرفاتها عندما طلبت من الاطراف العربية عقد لقاء تحضيرى مع إسرائيل لتحديد موعد جديد لبدء المفاوضات ثم رفضها إلى تصوير قاعات المفاوضات فيما الوفود العربية ومقاعد الإسرائيليين خالية ، أضف إلى ذلك تبنى الإدارة

الأمريكية لمشروع الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقاضى بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، لينسف كل أمل فى إتخاذ واشنطن موقفا محايداً عملياً وإيجابياً عبْر التدخل فى العملية التفاوضية وحل العقد الإجرائية التى اعترتها فى هذه المرحلة .

ب ـ مفاوضات واشنطن :

يلاحظ فى الفترة السابقة لعقد هذه المفاوضات اختفاء الدور السوفيتي المشارك فى المؤتمر وعدم اتخاذه لأى موقف إيجابى فى خط سير المفاوضات وحل عقدة المكان ،

على الرغم من عودة شيفرنادزة مرة أخرى لوزارة الخارجية والذى يريد تعويض أداء سلفه بانكين الضعيف من قبل فى مدريد ، ويعود السبب إلى تعرض الاتحاد السوفيتى لانشقاقات دراماتيكية فى الداخل أدت إلى تفككه تماماً وأوجدت صيغة جديدة للاتحاد سميت رابطة الدول المستقلة التى ضمت إحدى عشرة من جمهورياته والانشغال بمصير الاسلحة النووية فى بعض الجمهوريات مما أدى إلى انتفاء أى أثر للدور السوفيتى فى عملية التسوية فى تلك المرحلة .

وإذ نظرنا إلى الدور الأوروبى ، نجده قد استمر فى هامشيته المسبقة وان كانت اصدرت قمة ماستريخت لرؤساء وحكومات الدول الأوروبية بياناً علق أهمية كبرى على مؤتمر السلام فى مدريد الذى دشن مسار المفاوضات على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ - ٣٣٨ مع الدعوة إلى حل عادل وشامل للنزاع العربى - الإسرائيلى . ورأت المجموعة الأوروبية فى بيانها أن وقف الاستيطان فى الأراضى المحتلة يمثل مساهمة أساسية لخلق مناخ ملائم لتقدم المفاوضات كما أعلنت عن رغبتها فى الاشتراك فى المفاوضات متعددة الأطراف .

مع رفض الحكومة الإسرائيلية للموعد الذى حددته الولايات المتحدة - وهو ٤ ديسمبر - واقتراحها موعد ٩ ديسمبر - كموعد بديل ، وهو ما رفضته الأطراف العربية لأنه يمثل ذكرى اندلاع الانتفاضة ، تم ارجاء الجولة إلى العاشر من ديسمبر .

ولم تحرز هذه الجولة من المفاوضات الثنائية أى تقدم يذكر ، إذ كان الوفد الإسرائيلى المفاوض لا يملك صلاحية مناقشة أية مسائل جوهرية ، ومن ثم أثار المشكلات الشكلية مع الأطراف العربية ، فنجده عارض بشكل جذرى أى نزعة استقلالية للوفد الفلسطينى عن الأردنى ، ورفض التأكيد على الهوية المميزة لكل منهما ، معتبراً أن الفلسطينيين هم جزء من الأردن ، وأن الأردن هو الدولة الفلسطينية نفسها ، وهو ما تناقض مع رسالة الدعوة والضمانات الأمريكية التى قدمت إلى الفلسطينيين ، وأشارت إلى مشاركة فلسطينية فى وفد مشترك مع الأردن ، على أن تجرى المفاوضات فى شكل منفصل مع الفلسطينيين . ودخل الطرفان الإسرائيلى من جانب ، والأردنى والفلسطينى من جانب آخر فى سلسله من الاقتراحات المضادة .

فتقدمت إسرائيل باقتراح مفاده تشكيل فريق عمل للتفاوض على ما أسمى بالقضايا الإسرائيلية - الأردنية يرأسه أردنى ويضم مفاوضين فلسطينيين - وفريقاً للتفاوض على الترتيبات الانتقالية للحكومة الذاتية فى الأراضى المحتلة ويرأسه فلسطينى ويضم اردنيين . وتضمن الاقتراح أيضاً تشكيل فريق عمل اردنى - فلسطينى مشترك للبحث فى المسائل ذات الاهتمام المشترك بما فيها القضايا الإجرائية . إلا أن الجانبين الاردنى والفلسطينى اصرا على تفاوض الوفد الإسرائيلى مع كل وفد على حدة . وبعد فشل التوصل لحل حول طريقة التفاوض بين الوفدين الإسرائيلى والأردنى الفلسطينى المشترك ظهر ما سمى مفاوضات الأروقة بين رؤساء الوفود الثلاثة والتى استحوذت على وقت كبير من العملية التفاوضية ، دون أن تحقق أى تقدم يذكر . والجدير بالملاحظة أن وزير الخارجية الأمريكى بيكر لم يتدخل إبان تفاعل الرفض المتبادل ، واقتصر الأمر على تقديم اقتراح رفض من قبل الوفد الأردنى الفلسطينى ، مفاده أن تعقد الوفود الثلاثة اجتماعاً موسعاً للبحث فى مسائل إجرائية تنفصل بعده المفاوضات فى مسارين حسب الاتفاق السابق ، دون الزام للطرف الإسرائيلى بعمل ذلك .

اما المفاوضات السورية الإسرائيلية فلم تتوصل أيضاً إلى نتائج ، إذ أصر الوفد السورى على طرح مبدأ الأرض فى مقابل السلام وأنه ليس المقصود بالأرض الانسحاب من الجولان فقط ، بل ربط ذلك بالانسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة ، بينما أصر الوفد الإسرائيلى على المبدأ الذى سبق أن طرحه شامير فى مدريد وهو السلام فى مقابل السلام ، مقدماً تفسيره الخاص بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ومشيراً إلى أن الأرض قد تكون موضع محادثات لكن إسرائيل ليست مضطرة إلى إعادة كل الأراضى المحتلة أو جزء منها فى شكل تلقائى ، وفى اشاره واضحة إلى أن إسرائيل تمتلك القوة ومن ثم فلا أحد يستطيع أن يفرض عليها شروطه . ومن هذا المنطلق لكلا الوفدين لم تحقق

مفاوضاتها تقدما ملحوظاً ، على الرغم من طول الجلسات التى عقدت بين الوفدين .

● وكذلك الحال بالنسبة للمفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية فالوفد اللبنانى أظهر تمسكا بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ القاضى بانسحاب إسرائيل كلية من الجنوب اللبنانى بينما طرحت إسرائيل عقد معاهدة سلام مع لبنان فى المستقبل وأبدت استعدادها للبحث فى القرار ٤٢٥ ، وذلك فى اطار معاهدة السلام ، وعلى أساس أن هذا القرار جزء من العملية السلمية برمتها ، مع التركيز على ضرورة انسحاب سوريا من لبنان من هنا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بين الوفدين ، شأنها شأن باقى المفاوضات التى أجراها الوفد الإسرائيلى ووفق هذا الحال انتهت مفاوضات واشنطن فى ١٨ ديسمبر ، على أن تستأنف مرة أخرى فى ٧ / ١ / ١٩٩٢ ويمكن القول أن جولة واشنطن من المفاوضات الثنائية فشلت بدورها فى إجراء أى تقدم يذكر على مستوى القضايا الجوهرية ، وربما كان عدم تدخل الإدارة الأمريكية فى هذه المحادثات أحد عوامل هذا الفشل ، اضافة إلى السلوك الإسرائيلى الخاص بعدم الخوض فى القضايا الجوهرية ، واتباع استراتيجية استهلاك الزمن . ويمكن القول أن أولويات الإدارة الأمريكية فى تلك المرحلة انصبت على معالجة قضايا خارجية ، اعتدت من وجهة نظرها أكثر أهمية من تعثر أو نجاح المفاوضات الثنائية ، ومن تلك القضايا مصير الاتحاد السوفيتى وترسانته النووية ، وجملة الأوضاع الأمنية فى آسيا .

وبصفة عامة أظهرت تلك الجولة من المفاوضات الثنائية ، أن توازن القوى القائم بين إسرائيل والأطراف العربية لا يجبر إسرائيل على التعامل جدياً مع المطالب والرؤى العربية حول التسوية وتحقيق السلام الشامل . وأنه فى غياب دور أمريكى قائم على تفسيرات واضحة لعملية السلام والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المتفاوضة ، فإن التعثر والفشل وربما الجمود هو مصير تلك العملية التفاوضية .

القسم الثالث :

التفاعلات العربية الاقليمية

- □ سقوط النظام الماركسى فى أثيوبيا وانعكاساته .
- □ أمن الخليج فى الإطار الاقليمى : رؤى إيران وتركيا .
- □ المشكلة الكردية والطموحات التركية .
- □ أزمة الرهائن وابعادها الاقليمية .

أولاً ـ سقوط النظام الماركسى فى أثيوبيا وآثاره الاقليمية :

بسقوط النظام الماركسى الأثيوبى تغيرت الخريطة السياسية فى القرن الأفريقى . وسقوط النظام فى حد ذاته كان أمراً متوقعاً ومنتظراً منذ فترة غير بعيدة ويعزى هذا التطور إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ، كما يمكن النظر إليه من زاوية التحولات الكبرى التى ألمت بالنظم الماركسية فى العالم خلال العامين الماضيين .

لقد غير سقوط نظام منجستو المعادلات السياسية الخاصة بالصراع فى جنوب السودان وحوله ، ودخلت قضية أرتيريا ومستقبلها إلى طور جديد وأمتدت التأثيرات إلى جيبوتى ، حيث برزت قضية لم تكون ظاهرة من قبل وهى مستقبل العفر وسعيهم نحو بلورة كيان خاص بهم ، وأثار ذلك بدوره قضية الاستقرار السياسى والاصلاح فى ظل حكم الرئيس حسن جوليو .

١ - وقائع السقوط ونتائجه :

فى ٢٧ مايو سقط النظام الإثيوبى الماركسى الذى كان يتزعمه الرئيس منجستو هيلا ماريام بعد قرابة عام من ارتفاع حدة المواجهة بين الفئات المختلفة من حركات التحرير الأثيوبية والحكومة المركزية ، وتوالى هزائم جيش الأخيرة أمام قوات جبهة تحرير شعب إريتريا ، ومن الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب أثيوبيا ، ومن جبهة تحرير أرومو الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف بالرئيس منجستو إلى الهرب يوم ٢١ مايو حيث لجأ سياسياً إلى زيمبابوى . ولا شك أن سقوط النظام الإثيوبى لم يكن مفاجأة بل كان متوقعاً منذ أن تخلى الاتحاد السوفياتى (السابق) عن كل حلفائه ، خاصة القريبين جغرافياً منه فى أوروبا الشرقية ، وبعد أن تولت الولايات المتحدة الأمريكية منفردة ترتيب الخريطة السياسية الجديدة لمنطقة القرن الأفريقى حيث استضافت أكثر من مرة لقاءات بين الحركات الثورية الفاعلة فى أثيوبيا وأريتريا . وقام الرئيس الأسبق جيمى كارتر بعقد عدة جولات لإيجاد تفاهم بين الحركات المعارضة وبعضها .

وقد دعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر فى لندن للمصالحة بين القوى الأثيوبية المعارضة المختلفة وحكومة إثيوبيا برئاسة تسفاى جيرى كيدان الذى خلف مانجستو وتحدد ٢٧ مايو موعداً لعقد الاجتماع الهادف إلى إصدار دستور ديمقراطى فى إطار نظام فيدرالى والاتفاق على إجراء سياسى يتم تنفيذه بتعاون الجميع . ولكن الولايات أعلنت قبل عقد المؤتمر على لسان جيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون أفريقيا فى لندن أنها تؤيد دخول قوات الجبهة الديمقراطية لشعب أثيوبيا العاصمة لحفظ النظام . وبسقوط أديس أبابا فى أيدى الجبهة يوم ٢٨ مايو ، لم يعد لحكومة تسفاى جيرى كيدان أى وزن فى المفاوضات التى بدأت فى لندن ، وأعلن الوسيط الأمريكى أنها انتهت ، وأن الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب أثيوبيا أكبر الجماعات المعارضة ستتولى السلطة برئاسة ميليز زيناوى . وقرأ كوهين البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الذى اتفقت فيه جماعات المعارضة الرئيسية الثلاث على عقد مؤتمر فى موعد غايته أول يوليو ١٩٩١ لبحث تشكيل حكومة انتقالية ذات تمثيل واسع . وقال كوهين : إن هذه الحكومة ستعد لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة تحت إشراف دولى خلال فترة تتراوح ما بين ٩ شهور و١٢ شهراً . وأكد الوسيط الأمريكى تأييد بلاده لحق تقرير المصير لإريتريا فى دولة مستقلة . بعدها أعلن تسفاى جيرى كيدان رئيس الوفد الحكومى الإثيوبى انسحابه من المفاوضات التى جرت فى لندن حول تشكيل حكومة إنتقالية إحتجاجا على دعوة الحكومة الأمريكية الجبهة لدخول أديس أبابا للمساعدة على استقرار الأوضاع فيها ومنعاً لانهيار النظام والأمن وانتشار الفوضى .

وتتكون الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا من أربع جماعات مستقلة ، ويعود تشكيلها إلى عام ١٩٨٨ . وتسيطر عليها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى التى أنشئت عام ١٩٧٠ أساساً للمطالبة بالحكم الذاتى لمقاطعة تيجراى . وبعد النجاح فى إسقاط نظام منجستو ، يفضل التيجرانيون الإبقاء على أثيوبيا موحدة ، مع الموافقة على إجراء استفتاء بشأن استقلال إريتريا . وهو المطلب الذى نادت به جبهة تحرير شعب إريتريا والحليف الرئيسى لجبهة تحرير تيجراى أثناء المواجهة ضد نظام منجستو .

إن وصول الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا إلى السلطة لم يكن خاتمة المطاف بالنسبة للاستقرار داخل الحدود الأثيوبية المعروفة . إذ برزت النزعات الانفصالية بدرجة أكبر بين الجبهات الفرعية التى كانت تشكل الجبهة الموحدة . وبدا ذلك فى مؤتمر لندن الذى عقد فى مايو ، والذى دعت إليه الولايات المتحدة للبحث عن مخرج لهذه النزعات الانفصالية . وزاد من حدة المشكلة أن السلطة الجديدة مازالت ضعيفة ، وهناك شكوك متبادلة بين الشعوب والقيادات الأثيوبية ، وثمة قلق من عودة الأمهرا إلى السيطرة على البلاد مرة أخرى . وقد زادت تلك المخاوف حول مستقبل أثيوبيا ووحدتها الاقليمية بعد أن وقع ميليزن زيناوى الممسك بزمام السلطة فى أديس أبابا ، وأسياس أفورقى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا فى شهر أغسطس وثيقة اتفاق تم بموجبها فصل أريتريا بطريقة شبه رسمية عن أثيوبيا ، وتضمنت الوثيقة الاعتراف بحق الشعب الأريترى فى تقرير مصيره خلال عامين ، فى حين اعترفت حكومة اريتريا المؤقتة بأهمية ميناء عصب للاقتصاد الأثيوبى ، والسماح بعودة الأسطول الأثيوبى إلى الميناء بعد أن كانت القوات الأريترية قد أجبرته سابقاً على الخروج منه .

وهكذا أدت نهاية نظام الرئيس منجستو إلى الاعتراف بحق أرتيريا فى الانفصال . ويبدو الاتفاق على فترة العامين قبل إجراء الاستفتاء حول الاستقلال ، كان يهدف إلى تحقيق هدفين متلازمين ، أولهما منع النزعات الانفصالية الأخرى من الاستفحال ، وبالتالى تتبدد الفرص أمام بقاء الجزء الأكبر من أثيوبيا موحداً . والثانى وهو إتاحة الفرصة أمام السلطة الصاعدة فى أريتريا لاكتساب الخبرات المطلوبة فى إدارة شئون الأقليم .

وبصفة عامة فإن مستقبل أرتيريا لم يعد مجرد قضية داخلية أثيوبية .

٢ - الوضع الأثيوبى والصراع فى جنوب السودان :

ثمة تداخل قوى بين ما يجرى فى أثيوبيا ومستقبل جنوب السودان . وقبل سقوط نظام منجستو ، وفى شهر مارس أقدمت أديس أبابا على استضافة مؤتمر جمع بين الفصائل والأحزاب السودانية المعارضة لنظام الحكم فى السودان ، وكان الهدف من المؤتمر وضع برنامج مشترك للحكم فى أية فترة انتقالية مقبلة .

وشاركت فى المؤتمر كل الأحزاب الرئيسية وحركة جون جارانج حيث مثل السيد مبارك الفاضل المهدى حزب الأمة ، ومحمد الحسن عبد الله يس الحزب الاتحادى الديمقراطى ، والدكتور لام أكول - قبل انشقاقه على قيادة جارانج - والدكتور منصور خالد عن حركة جون جارانج ، والتيجانى الطيب ، والدكتور عز الدين على عامر عن الحزب الشيوعى ، والفريق فتحى أحمد على والفريق عبد الرحمن سعيد عن « القيادة الشرعية » للقوات المسلحة السودانية وهو الأمر الذى سبب استياء لدى الحكومة السودانية التى استدعت السفير الإثيوبى فى الخرطوم وأبلغته احتجاجها على هذا الاجتماع .

مع منتصف العام قام الرئيس النيجيرى إبراهيم بابانجيدا بمساع من أجل إنهاء النزاع فى جنوب السودان بناء على رغبة الرئيس السودانى عمر حسن البشير حيث اجتمع الرئيس بابانجيدا مع العقيد جون جارانج أكثر من ثلاث مرات للتعرف على آرائه . وتم الاتفاق على إجراء مفاوضات تمهيدية على مستوى محدود من الخبراء قبل التطلع إلى اجتماعات سياسية على مستوى عال ، حتى يمكن الوصول إلى نتائج ملموسة وتبنى الرئيس النيجيرى عدة مقترحات أرسلها إلى الرئيس السودانى فى رسالة مع وزير داخليته . ولكن المقترحات لم تلق إستجابة لدى السودان الذى تمسك رئيسه بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية التى أعلنها فى عيد الاستقلال . ولكن الوضع اختلف بسقوط منجستو الذى رأت فيه الحكومة السودانية سقوطاً لحركة جارانج ذاتها ، ولكن سقوط الأخير لم يكن مرتبطاً بأى حال بسقوط منجستو فعلى الرغم من غلق المحطة الإذاعية التابعة لجون جارانج فى أديس أبابا وتحجيم مكاتبه التى كانت قائمة فى العاصمة الأثيوبية ، فإن قوات جارانج لم تكن تركز كل قواتها وقواعدها على الحدود مع أثيوبيا ، بل إن لها ٢٦ موقعاً محصناً داخل جنوب السودان ولها قوات بمحاذاة

الحدود السودانية الأثيوبية ، وفى منطقة قمبيلا بالذات . كما أن لها علاقات طيبة مع زائير وكينيا وأوغندا ، وكلها لها حدود مع جنوب السودان وتتعاطف مع قيادة جون جارانج . ومع ذلك يمكن القول أن سقوط نظام منجستو قد أفرز العديد من المصاعب أمام حركة جارانج ، ودفعها للبحث عن بدائل للتدريب والتسليح الذى كان يوفره لها نظامه .

وقد دعمت الحكومة السودانية نظام الحكم الأثيوبى الجديد خشية من عودة المعارضة المؤيدة للرئيس المخلوع منسجتو هيلا ماريام ، خاصة وأن لقاء عقد فى هرارى عاصمة زيمبابوى بين الأخير وجون جارانج ، كما سعت الحكومة السودانية من أجل السماح لقواتها باستخدام الأراضى الاثيوبية لحصار المتمردين فى الجنوب ، خاصة فى مدينة الناصر ، وهو موضوع تناولته مباحثات البشير مع الجانب الأثيوبى أثناء زيارته لأديس أبابا فى الفترة من ٢٢ - ٢٦ أكتوبر الماضى ولم يعلن عما اتفق عليه فى هذا الشأن .

وكانت الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا قد أعلنت فى أول يونيو ١٩٩١ أنها « لن تسمح بوجود معسكرات تهدد أمن السودان من أراضيها » « وأن متمردى الجيش الشعبى لتحرير السودان قد أغلقوا مكاتبهم فى العاصمة الأثيوبية ، وأن زعيمهم جون جارانج غادرها فيما وصل إليها رئيس الجبهة الديمقراطية ميليز زيناوى . وأعلن ممثل « الجبهة الديمقراطية » فى الخرطوم آدم نور حسين أن « الجيش الشعبى لتجرير السودان » أغلق مكاتبه فى أديس أبابا وانتقل إلى خارج أثيوبيا وأضاف أن حركته لن تسمح بوجود معسكرات تهدد أمن السودان ، وأن الجيش الشعبى كان لعبة فى يد منجستو . وأفادت تقارير صحفية أن عدة آلاف من مقاتلى « الجيش الشعبى » لجأوا إلى كينيا وأوغندا وأن مئات آخرين منهم قتلوا فى اشتباكات مع جبهات أثيوبية معارضة تتهمهم بالدفاع عن حكومة منجستو .

وقد انعكست الصراعات الأثنية فى أثيوبيا والشك السائد حول نتائج مؤتمر لندن والتداعيات الانقسامية التالية بعده على الجيش الشعبى لتحرير السودان حيث قام ممثلو قبائل « الشيلوك » والنوير فى أول سبتمبر ٩١ بالتمرد على قيادة جون جارانج والعناصر المسيطرة على الجيش من قبائل « الدنكا » وطالبت المجموعة الانفصالية بقيادة ريك ميشار ولام أكول بالانفصال التام عن الشمال السودانى بعد مرحلة انتقالية أسوة بما هو مقترح بالنسبة لإرتيريا ، مما أدى بجون جارانج إلى التخلى مرحلياً عن استراتيجية حركته التى كانت ترمى إلى التحالف مع العناصر الشمالية من أجل تحرير كل السودان ، وهو ما دفع بدوره العناصر الشمالية المعارضة لنظام الحكم فى السودان إلى الاختلاف حول حل مشكلة الجنوب .

ويرجع البعض هذا المخطط الانقلابى الجنوبى إلى أبريل ١٩٩١ ، أى الوقت الذى تقلصت فيه عملياً سلطات منجستو تماماً حيث عقد اجتماع فى برلين حضره إثنان من أبناء قبيلة الشيلوك التى ينتمى إليها ريك مشار وثلاثة من قبيلة النوير ، التى ينتمى إليها أكول وكان من بين من حضروا بيتر نيوت كوت ، والدكتور برنابه ممثل الحركة الشعبية فى هرارى عاصمة زيمبابوى . وقد أصدر المنشقون فيما بعد وثيقة فى يونيو ١٩٩١ ناقشت قضية السلام أكدت وجهة نظرهم الداعية إلى فصل الجنوب عن الشمال بدعوى أن « الوحدة يمكن أن تنتظر وليس السلام » ، وقد امتد الانشقاق على جارانج إلى المكاتب التى تمثل الحركة فى بلدان أوروبية عديدة ، ولكن جارانج لم يتأثر كثيرا بهذا الانشقاق حيث تميز تحركه المضاد بهدوء الأعصاب . فقد نفى ما تردد عن فقدانه لمواقع استراتيجية من خلال الاجتماع مع ممثل وكالة الغوث كوشتير فى مقر قيادته فى بلدة « كبويتا » جنوب السودان ، وأصدر جون لوك ممثله فى لندن بياناً قال فيه : إن « الحركة الشعبية لن تحسم الشقاق بعنف » .

ويأخذ المنشقون على جارانج ، على الحركة الشعبية أنها « اضطرت عبر ثلاث مرات داخل السودان إلى تغيير جلدها عندما طالبت بإسقاط نميرى ونظامه بحسبانه نظاماً عسكرياً ديكتاتورياً ، وعندما تحقق ذلك بانتفاضة الشعب عام ١٩٨٥ رفضت الحركة التغيير وعارضت الفترة الانتقالية بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب ومجلسه العسكرى باعتباره امتداداً لنظام نميرى ثم عبر المرحلة الثالثة من تباين مواقف الحركة عارضت النظام الديمقراطى وقاومته وأضعفته إلى أن أصابه المرض الذى سهل عملية القضاء عليه بواسطة الانقلاب العسكرى بقيادة عمر حسن البشير .

ويبدو الخلاف على قضية « الدين والدولة » بين شمال السودان وجنوبه إلى درجة أصبح يخشى معها أن يكون الانفصال هو الخيار الوحيد بعدما اتسع نطاق الدعوة إليه وبات مطلباً يجمع عليه معظم فئات السياسيين والمنشقين الجنوبيين ، بما فى ذلك « الحركة الشعبية لتحرير السودان » تحت قيادة جونْ جارانج . فقد اتخذت الحركة قراراً فى

اجتماع عقدته فى منطقة توريت جنوب السودان فى نهاية الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر ١٩٩١ ، أشارت فيه إلى أن « السودان جرب نظام الحكم المركزى ، والحكم المحلى الذاتى ، والفيدرالية ، لكن البلاد ظلت تتأرجح بين الحرب والسلام منذ الاستقلال ، وفى أى مبادرات سلام مقبلة أو محادثات ينبغى أن يكون موقف الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان فى شأن نظام الحكم مبنياً على حل مشاكل الحرب فى إطار سودان موحد علمانى ديمقراطى ، فى إطار كونفيدرالى أو من خلال رابطه بين دولتين تتمتع كل منها بسيادتها أو بحق تقرير المصير .

وهذه هى المرة الأولى التى تشير فيها « الحركة الشعبية » إلى خيار الكونفدرالية أو الانفصال . ويبدو أن ذلك - كما رجحت مصادر جنوبية يمثل محاولة للرضوخ للتيار المنشق الذى أصدر رموزه بياناً يصف إشارة قرنق إلى خيار الانفصال بأنها « مجرد تغيير للون ، وقفز على عربة الثورة » ودعا المنشقون إلى إقامة دولتين مستقلتين ، واحدة فى الشمال وأخرى فى الجنوب ، مع منح منطقتى جبال النوبة فى غرب السودان وجبال « الأنقسنا » فى جنوب النيل الأزرق حق تقرير المصير لتحديد رغبتهما فى الانضمام إلى أى من الدولتين » والمعروف أن ممثلين لقبائل هاتين المنطقتين يقاتلون فى صفوف الحركة ضد القوات المسلحة السودانية .

وقال البيان « أنه ينبغى أن تكون لكل دولة حكومة مستقلة ودستور منفصل ، على أن يكون هناك تنسيق بينهما فى شأن سياسات الدفاع والشئون الخارجية والتعاون الاقتصادى والفنى ، ويتخذ قرار بوقف العمليات العسكرية وسحب قوات الجانبين على أن تقام علاقات تمثيل ديبلوماسى مباشرة » . واشترطوا « أن تكفل لمواطنى الدولتين حرية التنقل والإقامة والتملك » « على أن تعمل الدولتان على تحقيق الوحدة والتكامل السياسى فى المستقبل بعد إبراء الجروح التى سببتها الحروب الطويلة وعقود من انعدام الثقة بين الشطرين » واقترح جناح أكول - مشار أن يتم وضع الاتفاقيات اللازمة تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية » .

وكان عدد من المثقفين والوزراء السابقين من جنوب السودان قد عقدوا مؤتمرا فى مدينة أدير بجمهورية أيرلندا فى الأسبوع الأول من سبتمبر للبحث فى أنجح السبل لحل مشكلات البلاد ومن أبرز هذه الشخصيات : بونا ملوال وزير الإعلان السابق ، والدكتور فرانسيس رفيق وزير الدولة السابق للشئون الخارجية ، إبان حكم الرئيس النميرى وغوردون مورتات ، أحد زعماء حركة التمرد السابق (٥٥ - ١٩٧٢) ودنستان واى الموظف فى البنك الدولى . وأصدرت هذه الشخصيات التى قالت « أنها منزعجة جدا من محنة البلاد وشعبها » بياناً أسمته « إعلان أدير فى شأن مستقبل السودان » ، خلصت فيه إلى أن « ثمة ثلاثة خيارات للحل : إما إعادة تفسير الفلسفة القومية والمبادىء الدستورية لتكون خالية من أى تمييز عرقى أو جنسى أو ثقافى أو دينى ، ويتطلب ذلك إطاراً عملياً دستورياً يعاد فيه رسم الحدود بناء على عوامل الهوية » ، وإما فى إطار فيدرالية أو كونفيدرالية . أما الخيار الثالث فهو « الانفصال على أن ينظر فيه بتعقل وتوضع شروطه بطريقة إيجابية ويصمم بطريقة بناءة لإيجاد أساس جديد للتعايش والتعاون » لكن إعلان « أدير » ذكر أن « التقسيم بات حتمياً بسبب الحقيقة المتمثلة فى أن الاتجاه الإسلامى الحالى (الحاكم) غير قادر على التفاوض فى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة السودان » . وأضاف « أن الوقت حان لكى يفرض جنوب السودان نفسه شريكاً متساوياً مع الشمال » .

وبناء على ما سبق يتضح أن الدعوة لانفصال الجنوب وفق صيغ مختلفة قد أخذت رقماً كبيراً فى النصف الثانى من العام . ويمكن أن يعزى ذلك فى جزء منه إلى أن سقوط نظام منجستو قد وفر مناخاً مواتياً لإضعاف قيادة جون جارانج ، ودفع بها إلى تغيير الكثير من استراتيجاتها العسكرية والسياسية . كما أن تغير الظروف الأقليمية المحيطة بقضية جنوب السودان يعد رصيداً مضافاً لنظام الحكم القائم فى الخرطوم . والأمر المرجح أن الخلافات صارت أكثر قوة بين المعارضين أنفسهم ، وليس فقط بين المعارضة ونظام الحكم فى الخرطوم ، كما أن خيار الانفصال أصبح يتصدر الخيارات المطروحة لحل وتسوية الصراع على جنوب السودان .

٣ - أثيوبيا وتطورات جيبوتى :

انعكست الاتجاهات التى سادت فى مؤتمر لندن على تطور القوى المتاخمة فى الصومال وجيبوتى . حيث دفع ذلك جبهة تحرير الصومال الغربى إلى التحالف مع جبهة الأوجادين (N.L.F) منذ يوليو ١٩٩١ من أجل إتاحة الفرصة لشعب قبائل « العفار » للانضمام إلى « عفار » الصومال المنتشر فى المنطقة الشرقية لأثيوبيا ، وقد طور العفاريون هجومهم فى شهر أكتوبر لشن حملة تحريرية من غرب جيبوتى حتى جنوب أثيوبيا الشرقى ، حيث أدى الفراغ الذى تركه سقوط منجستو إلى إحساس العفر الأثيوبى بحرية الحركة ومحاولة الانضمام إلى عفر جيبوتى لتشكيل

معارضة قوية لحكم الرئيس حسن جوليد مما يعنى أيضاً احتمال تأليب قبائل العيس فى الصومال وأثيوبيا وجيبوتى ، وتنظيم صفوفها فى جبهة واحدة للمطالبة بنيل حقوقهم السياسية ، وإقامة حكم ذاتى فى المناطق التى يقطنونها .

وفى خطوة تصعيدية اتضح الغرض منها تحفيز القوات الفرنسية على التدخل بجانب القوات الجيبوتية ، أعلنت حكومة جيبوتى عن اعتقال المئات من المعارضة العفرية ، والمنتمين إلى ميليشا خاصة أنشأها منجستو لمقاتلة الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا ، وقد أكد فيما بعد اعتراف الخارجية الأثيوبية بتورط عناصر من النظام الأثيوبى القديم فى المعارك بشمال جيبوتى بعد زيارة قام بها جوليد - فى نوفمبر - لأديس أبابا التقى خلالها مع ميليس زيناوى ، واتفقا على تشكيل لجان مشتركة للإشراف على أمن الحدود بين البلدين ، على أن محادثات الطرفين خلت تماماً من الإشارة لموضوع اللاجئين الأثيوبيين فى جيبوتى أو الاتفاق حول وضع حد لحملات العفريين للأراضى الأثيوبية .

وفى أواخر نوفمبر خطا العفريون خطوة متقدمة وأعلنوا تصميمهم على نيل حقوقهم السياسية كاملة ، فعقدوا مؤتمرهم الذى سمى بعفر القرن الأفريقى ، فى منطقة قريبة من ميناء عصب الأريترى . وذلك من أجل تجميع كل الأراضى التى تقطنها قبائل العفر فى جيبوتى وأثيوبيا وأريتريا . وتمخض المؤتمر عن تأليف لجنتين الأولى لتوحيد أبناء هذه القبائل فى المنطقة ، والثانية للبدء فى ممارسة الحكم الذاتى داخل مناطق العفر ، والدعوة لوحدة العفريين البالغ عددهم عشرة ملايين نسمة .

ولا تخلو أحداث العفر من أبعاد خارجية ، ونعنى هنا تحديداً الدور الفرنسى ، والذى أبدى تحفظه فى البداية حول دعم نظام الرئيس حسن جوليد عسكرياً فى مواجهته لحركة العفر ، وبنى تحفظه على أساس أن المسألة تدخل فى إطار الصراع الداخلى على السلطة ، وأن المخرج هو إجراء إصلاحات سياسية شاملة . ومع تصاعد ضغوط العفر ، وتطور حركتهم إلى حركة ذات طابع أكثر شمولاً وينبىء بتغير آخر فى الخريطة السياسية فى المنطقة ، ومع دعم وتحركات عفر أثيوبيا لأقرانهم فى جيبوتى ، تطور الموقف الفرنسى معتبراً أن المسألة تتطلب دوراً فرنسياً عسكرياً ، وهو ما تبلور فى نشر بعض القوات الفرنسية على الحدود بين جيبوتى وأثيوبيا ، ولمنع تحركات عفر أثيوبيا وإمدادتهم إلى داخل جيبوتى . ويبدو أن تخوفات فرنسا من تحول الوضع فى جيبوتى لمحاكاة الفوضى السائدة فى الصومال بعد سقوط نظام الرئيس سياد برى ، كانت أحد الدوافع التى دعت بها إلى نشر قواتها العسكرية على الحدود ، وحتى لا تفقد موقعاً هاماً فى القرن الأفريقى والذى تزداد أهميته الاستراتيجية بالرغم من كل التحولات التى يشهدها العالم .

ثانياً : أمن الخليج فى الإطار الاقليمى .. رؤى إيران وتركيا :

١ - الرؤية الإيرانية :

اختارت إيران لنفسها خلال حرب الخليج موقف الحياد ، ففى يناير ١٩٩١ وقبل بدء العمليات العسكرية شرح الرئيس الإيرانى على أكبر هاشمى رفسنجانى موقف بلاده من أزمة الخليج بقوله « أننا لن نسفك دماءنا لكى تحقق الولايات المتحدة النصر ، كما أننا لن نسفك دماءنا لكى يبقى العراقيون فى الكويت ففى هذه الحالة سيصبح الخليج الفارسى غدا الخليج العربى أليس ذلك هو الانتحار بعينه » . كما شرع الرئيس الإيرانى - خلال العمليات العسكرية - فى اتخاذ مبادرات دبلوماسية بهدف إنهاء الحرب خشية تأثير إزدياد حدة عمليات « عاصفة الصحراء » على بلاده .

وفى الواقع أن هذا الموقف المحايد الذى اختارته إيران من الأزمة قد عاد عليها بالنفع على أكثر من صعيد ، فمع وجود كل من تركيا ، وسوريا ، والسعودية ، ومصر فى التحالف المواجه للعراق كانت إيران هى الطرف الأقليمى القوى الوحيد الذى لديه إمكانية إضعاف التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة ضد العراق . ومن هنا فإن التزام إيران بقرارات مجلس الأمن الأثنى عشر المتعلقة بالأزمة ، وحيادها المعلن بين المعسكرين كان ذا قيمة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها . وفى هذا الإطار يمكن فهم دوافع إقدام المجموعة الأوروبية على إلغاء كافة العقوبات المفروضة على إيران . ومن جهة أخرى فإن دور الحياد الذى لعبته إيران بمهارة سمح لها بأن تكون أحد مراكز الاتصالات المكثفة التى جرت قبيل وأثناء الأزمة . مما أنهى عملياً عزلتها فى المنطقة .

وغنى عن الذكر أن إيران ربحت من أزمة الخليج بطريق مباشر عندما أعلن العراق مبادرته الشهيرة فى ١٥ / ٨ / ١٩٩٠ - رغبة منه فى كسب إيران إلى جانبه - والتى تضمنت تخليه عن المطالبة بالسيادة على ممر شط العرب المائى ، وهى إحدى القضايا التى كانت قد حالت دون تحقيق التسوية بين العراق وإيران بعد أكثر من سنتين من وقف إطلاق النار .

وقد جاءت نتائج حرب الخليج وما صاحبها من تحطيم الآلة العسكرية العراقية لتزيد من احتمالات نمو النفوذ الإيرانى فى منطقة الخليج المكشوفة أمنيا . وكذلك إعادة لبندول التوازن فى المنطقة لصالح إيران على الأقل جزئيا . ومن خلال موقفها المحايد أعطت إيران لنفسها الحق فى الهجوم الدفاعى بحرية على أطراف التحالف وحاولت فى الوقت نفسه إعادة نسج علاقات من نوع جديد مع العراق « الضعيف » . واعتمادا على البنية التحتية للنفوذ التى إقامتها إيران فى بعض مواقع العالم العربى خلال سنوات حربها مع العراق ، وبالاستفادة من المكاسب التى حققتها لها حرب الخليج الثانية ، والتغيرات العاصفة التى لحقت بالاتحاد السوفيتى ، فإن الدبلوماسية الإيرانية انطلقت فى عام ١٩٩١ من أجل ممارسة دور أقليمى أكبر . وكان من المفارقات التى برزت على مدار العام الماضى ، خاصة النصف الثانى منه . أن إيران تمكنت من عقد تحالف قوى مع الدول التى أيدت العراق خلال حرب الخليج مثل السودان ، واليمن ، والأردن . إضافة إلى الجزائر حتى تفجر أزمتها السياسية قرب نهاية العام . ومع أن إيران تحركت بسرعة لعقد هذا التحالف مستغلة عزلة هذه الدول عربيا ، فإنها استمرت تعتمد على علاقاتها الوثيقة مع سوريا ، كما ساهمت السياسة الجديدة للدول الخليجية العربية الست فى رفع درجة التنسيق السياسى الخليجى الإيرانى ، واعترافهم بأن لإيران دورا فى أمن الخليج .

وفى أعقاب أزمة الخليج أعادت إيران العلاقات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليجى مما ساهم فى فك العزلة عن إيران . وفتح أمامها آفاقا للتحرك الدولى حيث قام الرئيس الإيرانى بأول زيارة له منذ تسلمه الرئاسة إلى دول المنطقة فزار كلا من سوريا وتركيا ، كما قامت وفود إيرانية على مستوى عال بزيارة دول الخليج العربى ولوحظ أن اللغة الإيرانية المعروفة تبدلت وبدأت تلتقى مع دول الخليج فى الحديث عن الاستقرار وبدا أنها تحاول الدخول إلى المنطقة كعنصر سلام .

أ ـ الخطوط العامة للتصور الإيرانى :

عقب انتهاء أزمة الخليج حدد الرئيس الإيرانى وجهة نظر بلاده إزاء الترتيبات الأمنية فى الخليج وفقا للركائز التالية :

* أن ترتيبات الأمن الأقليمية فى المنطقة ينبغى أن تستند إلى العلاقات التاريخية ، والدينية ، والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة .

* رفض التدخل الأجنبى فى ترتيبات أمن المنطقة تحت أى شكل من الأشكال .

* ضرورة التعاون الشامل بين جميع دول المنطقة .

ومع التطورات المتسارعة التى لحقت بأوضاع المنطقة الخليجية ، أخذ المسئولون الإيرانيون يؤكدون على البعد الذاتى فى الخليج ، وفى نفس الوقت استبعاد أدوار القوى غير الخليجية أياً كانت عربية أو غير عربية . ففى تصريحات لنائب وزير الخارجية الإيرانى أشار إلى أن تاريخ المنطقة أثبت أن الأمن والاستقرار وعدم وجود تهديد لها ولمصالحها كان رهنا بالانسجام والوفاق بين بلدان المنطقة . وفى غيبة مثل هذا الانسجام والوفاق ، فإنها تكون عرضة للتهديد ويكون استقرارها وأمنها عرضة للخطر . وفى نفس التصريحات أوضح أن بلاده ترى أن أمن المنطقة يجب أن يكون بمشاركة جميع الدول فى الخليج . لأن المنطقة حساسة واستراتيجية وتسيطر على ثلاثة أرباع النفط فى العالم .

وفى شهر مايو – بعد ذلك بشهرين – دعا وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى إلى ترتيبات أقليمية فى الخليج تشارك فيها إيران ، وتقوم على الركائز التالية :

* الخبرة المكتسبة من أزمة الخليج تجعل من الضرورى إقامة نوع من الترتيبات الأمنية فى المنطقة تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها .

* يجب أن تكون منطقة الخليج خالية من مخزونات الأسلحة التقليدية وكذلك الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وأن يكون وجود القوى الأجنبية فى المنطقة أقل ما يمكن ولفترة محدودة .

* أن مسئولية التحركات الرامية إلى إعداد ترتيبات الأمن تقع على كاهل الدول الثمانى فى الخليج وهى : إيران ، والسعودية ، والعراق ، والإمارات العربية ، وسلطنة عمان ، والبحرين ، وقطر .

* بغير تعاون مشترك بين جميع دول المنطقة لا يمكن إقامة أمن .

وفى حديث لاحق لمحمد على بشارتى النائب الأول لوزير الخارجية الإيرانى مع صحيفة « طهران تايمز القريبة من الحكومة استبعد أن يكون هناك دور عسكرى لمصر أو سوريا فى الترتيبات الأمنية فى الخليج لأن سوريا – على حد قوله – منشغلة تماما فى لبنان وهو موضوع مهم لها فى حين أن مصر نظرا لمشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة ليست مؤهلة لرعاية الأمن فى الخليج . وشدد على أن أمن الخليج من مسئولية الدول المطلة عليه ، وهناك ثلاث دول ذات أهمية هى : إيران ، والسعودية ، والعراق .

وقد عكست هذه التصريحات اندفاعا إيرانيا على دور أمنى وسياسى رئيسى فى المنطقة . وكشفت معارضة إيران لأى دور عربى غير خليجى فى المنطقة من أجل أن يبقى الدور الرئيسى لها خاصة بعد انحسار الدور العراقى .

ب ـ موقف إيران من إعلان دمشق :

وقفت إيران موقفا نقديا حادا من إعلان دمشق ، وبمجرد صدوره انتقدت صحيفة « طهران تايمز » القريبة من الحكومة الإيرانية اجتماع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى بدمشق فى شهر مارس . وأكدت أن الإعلان « لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد » . « وإن وجود القوات السورية والمصرية فى المملكة السعودية كان عملا رمزيا » . وقالت « أن أية خطة أمنية لا يمكن أن تؤخذ على محمل الجد ما لم توضح صراحة أن أى ترتيب لا يتضمن إيران بصفتها أقوى دولة فى المنطقة مآله الفشل » . وتساءلت « كيف يمكن لسوريا التى عجزت عن استعادة هضبة الجولان من حوالى ٣ ملايين محتل

إسرائيلى أن تبحث فى ضمان أمن كل دول منطقة الخليج « الفارسى » . كما توالت تعليقات إيرانية رسمية على الإعلان ومفادها أن وضع خطط أمنية تفتقد إلى الشمول ولا تخدم كافة دول المنطقة ستلحق الضرر بمصالح دول المنطقة أكثر مما ستحقق الفائدة . كما ذكر حسين حبيبى نائب الرئيس الإيرانى تعليقا على الإعلان أن بلاده ترفض تقسيم أمن الخليج بين الدول العربية فى الجنوب ، وإيران فى الشمال باعتبار أن الخليج وبحر عمان كيان واحد .

ولم تكتف إيران بهذه التصريحات لإعلان موقفها من إعلان دمشق بل كان محتوى الإعلان موضع تفاوض بين إيران وسوريا مرتين خلال العام ، الأولى كانت بين الرئيس السورى حافظ الأسد وحسن حبيبى النائب الأول للرئيس الإيرانى خلال محادثات الأخير فى دمشق فى نهاية مارس ١٩٩١ . والثانية عندما وجهت إيران لوما ضمنيا لسوريا أثناء قمة الأسد – رفسنجانى خلال العام نفسه بسبب إهمال « مكانة إيران » فى إعلان دمشق . ورأى مراقبون أن قرار سوريا بسحب قواتها من الخليج كان غير منقطع الصلة بهذا اللوم الإيرانى .

وتلقى هذه التحفظات الإيرانية على إعلان دمشق مزيدا من الضوء على القصور الإيرانى لمسألة الأمن فى الخليج ، حيث توضح أن إيران تريد الأمن الخليجى أمنا أقليميا لا دور للعرب فيه (خاصة مصر وسوريا) ولا للأطراف الدولية أيضا (وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة) . كما يرى الإيرانيون أن أمن الخليج سيكون غير مكتمل العناصر والعقوبات مادامت إيران مستبعدة منه ، باعتبارها تطل على أكثر من نصفه . وأن الدور المصرى فى الساحة الخليجية سيكون منافسا كبيرا لإيران باعتبار أن مصر أكبر دولة عربية من حيث الثقل السياسى والبشرى ويشكل دخولها الساحة الخليجية عقبة سياسية واستراتيجية أمام عودة الدور الإيرانى – بعد قطيعة دامت أكثر من ثلاثة عشر عاما . وفى هذا الصدد يمكن النظر إلى نمو العلاقات الإيرانية – السودانية ، باعتبارها محاولة إيرانية غير مباشرة للضغط على مصر ، ولإبعادها عن أن تلقى بثقل أكبر فى مسألة أمن الخليج . إضافة إلى إقناع الدول الخليجية ذاتها بأولوية الدور الإيرانى عما سواه .

أما الدور السورى فى الترتيبات الأمنية ، فأثار هو الآخر حفيظة إيران على الرغم من تمسكها بـ « علاقات استراتيجية » مع دمشق . فهذه العلاقات شهدت خلال السنوات الماضية حالات مد وجذر بسبب المنافسة الباردة أحيانا والساخنة أحيانا أخرى على الساحة اللبنانية . لكن الأمر كان ينتهى كل مرة بتراجع طهران أمام دمشق التى تتفوق عليها بمقومات الوجود الفاعل فى لبنان سياسيا وعسكريا وجغرافيا ، فضلا عن عوامل أخرى منها حاجة الإيرانيين الدائمة إلى دمشق كقناة اتصال مع العواصم العربية . ومن وجهة نظر إيران فإن المعادلة فى الخليج تختلف عنها فى لبنان ، إذ يرى الإيرانيون أن المسئولية الأكبر فى مسألة الأمن يجب أن تكون من نصيبهم دون منافس بحكم عوامل الجوار الجغرافى والامتزاج الاجتماعى . ويشبه مسؤولون إيرانيون الدور المصرى والسورى فى الترتيبات الأمنية الخليجية « بدور إيرانى رئيسى فى الترتيبات الأمنية لقناة السويس » ليبرهنوا بذلك على بعد العلاقة بين الاثنين .

وقد استندت الدبلوماسية الإيرانية فى تحفظها على إعلان دمشق ، وأيضا على الاتفاق الأمنى بين الكويت والولايات المتحدة ، وفى دعوتها إلى محادثات مع بلدان الخليج للتوصل إلى ترتيبات أمن أقليمى مشترك نابع من دول المنطقة إلى البند الثامن من بنود قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) بوقف إطلاق النار فى الحرب العراقية الإيرانية ، الذى ينص على أن يطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى فى المنطقة إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة . ومن الأمور الرمزية التى يكشفها هذا السلوك الإيرانى الظهور بمظهر الطرف الدولى المسئول الذى يقبل قرارات الأمم المتحدة بالمشاركة فى النظام الدولى الجديد الآخذ فى التشكل .

وتجدر الإشارة إلى مجموعة تحركات إيرانية خلال النصف الثانى من العام ولا سيما (شهرى يوليو وأغسطس) ، توقف عندها العراقيون ، حيث يمكن وضعها جميعا تحت عنوان « تنشيط العلاقات مع العراق » . فقد دعا الرئيس الإيرانى على أكبر هاشمى رفسنجانى خلال استقباله رئيس الوزراء الصينى إلى تطبيق قرار مجلس الأمن السابق الإشارة إليه ، وقبله بأيام توالت تصريحات مسئولين إيرانيين رفيعى المستوى حول « إمكان معالجة الخلل الذى أصاب التطبيع الإيرانى – العراقى عبر المفاوضات الثنائية » و « استعداد إيران لاستقبال وفد عراقى لحل الخلافات » و « استعداد طهران لإعادة الطائرات اللاجئة إليها أثناء حرب الخليج » . وبغض النظر عن الأهداف الإيرانية من التطبيع مع العراق على صعيد حل مشكلة الحدود مع العراق ، إلا أن توقيت هذه التصريحات والتلميحات أظهرت أهدافا تكتيكية استهدفت الضغط على الأطراف المعنية

١

بالأمن الخليجى لإفساح المجال أمام الطموح الإيرانى داخل المنظومة الأمنية الخليجية .

جـ - موقف إيران من الاتفاقية الأمنية الكويتية - الأمريكية :

اعترضت إيران بشدة على اتفاق التعاون الأمنى بين الكويت والولايات المتحدة الذى أبرم إبان زيارة أمير الكويت إلى الولايات المتحدة فى ١٩ سبتمبر ، فقد أكد أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومى فى إيران « أن توقيع الاتفاق الأمنى يتعلق بخطة أمريكية تخلق صيغة تشريعية للتدخلات الأمريكية فى شئون المنطقة » ، وقامت الخارجية الإيرانية بإستدعاء السفير الكويتى للإعراب عن احتجاجها على الاتفاق الأمنى ، وعبر وزير الخارجية الإيرانى أثناء لقائه مع أمير الكويت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى منتصف سبتمبر ١٩٩١ عن أن الوجود العسكرى الأجنبى لا يضمن الأمن فى المنطقة ، وأن أمن الخليج لا تضمنه سوى دوله . وقد وصفت إذاعة طهران الاتفاق بأنه خطة أمريكية لإضفاء الشرعية على تدخلات مقبلة فى المنطقة . وأضافت « أن حرب الخليج أظهرت أن تدخل القوى الأجنبية أنقذ الكويت من الاحتلال العراقى لكن التدمير يذكرنا بحقيقة أخرى مفادها أن الأمن يجب أن يتأسس على التفاهم الأقليمى ، وينجم عن التعاون المخلص بين دول المنطقة » .

وفى واقع الأمر فإن المصاعب التى واجهها الاتحاد السوفيتى السابق والتى أدت إلى تفككه ، وبالتالى زوال ما كان يسمى بالخطر السوفيتى ، أدى إلى تعزيز حجج إيران فى مواجهة النفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج . فالصراع ضد الاتحاد السوفيتى السابق هو الذى جلب الولايات المتحدة إلى المنطقة . فلماذا يبقى إذن الدور الأمريكى على ما هو عليه بعد زوال السبب ؟ وبالتالى فإنه من وجهة نظر إيران يجب إخراج الأمن الخليجى من دائرة سيطرة القوى العظمى طالما انتهى مثل هذا الخطر السوفيتى .

د - موقف إيران من التطورات الداخلية فى العراق :

كان لإيران موقف واضح من مستقبل العراق حيث أعربت عن رفضها قيام دولة مستقلة للأكراد فى شمال العراق ، ودفاعها عن سيادة أراضى العراق مع وقوفها فى صف الخيار الديمقراطى . وقد دفعت المصالح الأمريكية إلى رفض الخطط الأمريكية لتقسيم العراق من زاوية أن ذلك يؤدى إلى التأثير على تركيبها الاجتماعى الأثنى نظراً لوجود أقليات عربية وكردية وتركية ويهودية هناك . ومع عدم إغفال مساندتها لشيعة العراق ، ولكن بما لايؤدى إلى تمزيق وحدة الأراضى العراقية . وقد اعترضت إيران على المشروع التركى الذى عبر عنه الرئيس تورجوت أوزال ويقضى بإنشاء كونفدرالية فى العراق من ثلاثة شعوب عرب وأتراك وأكراد ، على أن تكون تركيا وسوريا وإيران ضامنة لهذه الكونفدرالية لوجود أقليات كردية بها . وأرسلت إيران مبعوثا رسميا إلى تركيا لتحذيرها من مغبة أى توسع أقليمى على حساب وحدة العراق الأقليمية . وحذر الرئيس الإيرانى من مغبة إقامة جيوب كردية فى شمال العراق على الحدود المتاخمة لبلاده . وطالب بسحب القوات الأمريكية والتركية من شمال العراق . وأبدت إيران تحفظها على إقامة مناطق آمنة للأكراد هناك وعبرت عن معارضتها لوجود قوة الانتشار السريع التى شكلها الحلفاء فى تركيا لما سمى بحماية أكراد العراق . كما انتقدت دخول القوات والطائرات التركية إلى أراضى شمال العراق لمهاجمة قوات حزب العمال الكردى هناك .

وخلال زيارة الرئيس الإيرانى رفسنجانى لتركيا فى شهر أبريل صرح بأن إيران وسوريا وتركيا ستتبنى استراتيجية مشتركة تجاه القضية الكردية ، ودعا إلى قيام تركيا وإيران بدور حاسم فى إيجاد حل نهائى لمشكلة الأكراد العراقيين . وكان نائب الرئيس الإيرانى حسن حبيبى خلال زيارته لسوريا التى تمت فى شهر مارس قد ناقش هذه المسألة وأشارت الأوساط الإيرانية إلى أن البلدين متفقان على صعوبة استمرار نظام حسين فى بغداد وأنهما ستعملان على التوصل إلى خطوط عريضة فيما يتعلق بمستقبل الوضع فى العراق تسمح بإقامة قاعدة مشتركة لفصائل المعارضة العراقية التى تتوزع علاقاتها الخارجية بين إيران وسوريا أو لكليهما ، مع التأكيد على أن مستقبل الحكم يبقى فى أيدى الشعب العراقى فقط . وسيعمل الجانبان على تأكيد وحدة الأراضى العراقية ومنع أى تدخل خارجى خصوصا من جانب تركيا – فى حال زوال أى سلطة مركزية فى بغداد – إلى باقى المناطق خصوصا الشمال .

وإذا كانت إيران ترغب فى رؤية العراق ضعيفا ، لكنه – فى نفس الوقت – ليس فى مصلحتها تفتيت العراق . ومن خلال فشل أحداث التمرد الشيعى فى جنوب العراق فى شهر مارس ثبت لإيران فشل أى محاولة تدخل خارجى لتقسيم العراق ، أو لاقتطاع جزء منه ومن ثم وبسبب عدم التماسك الداخلى فى إيران فإن أى تفتيت لدولة مجاورة سيمتد ليطالها

ويطال بالذات منطقة عربستان (خوزستان) الغنية بالنفط ومن هنا يأتى الحذر الإيرانى فى التعامل مع مشروعات الإطاحة بالرئيس صدام حسين .

٢ - الرؤية التركية :

يختلف التصور التركى لمسألة الأمن فى الخليج عن التصور الإيرانى فى أنه أكثر شمولا ، حيث يتضمن الجانب الاقتصادى والجانب السياسى (الديمقراطية) . فتركيا تسعى إلى توظيف « الفرصة الذهبية » التى أتاحتها لها حرب الخليج للحصول على دور أقليمى أكبر فى المنطقة واستثماره فى بناء نمط جديد من الروابط مع الغرب ، وهى تحاول فرض موقعها على الخريطة الاستراتيجية تحت جنح الحركة الدافعة للأحداث بقصد اختراق السقف الذى رسمه لها النظام الدولى الجديد خلال مرحلة تشكله الحالية . ولتحقيق هذا الهدف سارعت تركيا إلى إعادة النظر بصورة جذرية فى العديد من السياسات التى كانت متبعة سابقا . وساعدها على ذلك أن خروج العراق من منظومة التوازن الشامل فى المنطقة الأقليمية المحيطة بها مباشرة ، إضافة إلى إنزواء ما يسمى بالخطر السوفيتى ، فقد أعطاها مبررات للتوجه نحو الشرق بشقيه العربى أو الآسيوى . وبعبارة أخرى فقد ساهمت مجمل تطورات العام فى إعادة بلورة دور استراتيجى جديد لتركيا ، سواء كانت مدفوعة بمصالحها الخاصة وحسب ، أو بمزيج من مصالحها الذاتية ومصالح قوى كبرى أخرى ، ولا سيما الولايات المتحدة .

أ ـ تركيا وأمن الخليج :

كانت تركيا فى مقدمة الدول التى جرى الحديث عن إمكانية قيامها بدور بارز فى إنشاء بنية أمنية فى الخليج العربى والشرق الأوسط فى أعقاب انتهاء الحرب ، وتدمير نسبة عالية من القدرات العسكرية العراقية . وذهبت بعض التقديرات الأولية إلى أن تركيا سوف تكون القاعدة الصلبة فى الترتيبات العسكرية بالمنطقة بالنظر إلى الاهتمام غير المعلن من جانب الولايات المتحدة بتحويلها إلى القوة الأقليمية الأولى فى المنطقة لمواجهة العراق - فى ظل قيادة الرئيس صدام حسين - وإيران فى فترة ما بعد أزمة الخليج . وقد استفادت تركيا من هذه الأزمة وما صاحبها من تقديمها لمساعدات لوجستية إلى قوات التحالف فى تحديث بعض أسلحتها ، والحصول على أسلحة جديدة لم تكن متاحة لها من قبل (مثل صواريخ باتريوت) - راجع تقرير عام ١٩٩٠ - ولكن تركيا التى لا تريد أن تكرر تجربة حلف بغداد ، وما أدت إليه من إيجاد حالة من العداء بينها وبين العرب ، لم تعط القوة العسكرية الأولوية القصوى فى مسألة الأمن حاصة بعد الجدل الداخلى الساخن الذى ثار حول ما إذا كان يتعين على تركيا القيام بدور « الشرطى » فى أى ترتيبات أمنية يتم التوصل إليها . وبدا أن المؤسسة العسكرية فى تركيا تبدى حماسا قليلا لفكرة الانغماس فى أى نظام يقوم على الأحلاف أو المحاور .

بدا التصور التركى لمسألة الأمن فى الخليج وفق العناصر الآتية :

* أمن منطقة الخليج يخص الدول الواقعة فى تلك المنطقة وحدها ، ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التى تراها مناسبة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام فى المنطقة .

* إذا كان لابد من الترتيبات الأمنية فيمكن أن تتخذ شكلا دفاعيا ثنائيا مع دول المنطقة والابتعاد عن أى ترتيبات جماعية وعدم المشاركة فيها .

* ان أمن الشرق الأوسط ككل يتطلب إشراك الدول المجاورة للعراق فى ترتيبات الأمن المستقبلية فى المنطقة وهى : تركيا ، وإيران ، وسوريا ، ومصر .

* ان أمن الشرق الأوسط ككل يتطلب حل كافة المشكلات السياسية فى المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، ومشكلة لبنان ، والتفاهم حول نزع السلاح فى المنطقة .

* أن المدخل الرئيسى لترتيبات الأمن يتطلب توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة مثل : إقامة المشروعات المشتركة ، وإلغاء القيود التجارية وتدعيم فرض التكامل الاقتصادى .

* يجب أن تسود الديمقراطية ، ديمقراطية الخطوة خطوة وليس المستوى الأعلى منها المتواجد فى الغرب على حد قول الرئيس التركى تورجوت أوزال .

وبهذا التصور لمفهوم الأمن تريد تركيا إيجاد أرضية للدخول الاقتصادى إلى منطقة الشرق الأوسط ، وبتأكيدها على أهمية « دول المنطقة وحسب رغبتها » تريد أن تزيل أية مخاوف أو شكوك عربية خليجية حول احتمالات ممارسة قدر من الهيمنة أو النفوذ أو التأثير التركى على شئون المنطقة ، وبالتركيز على الديمقراطية تريد تركيا مغازلة دول الغرب لجذب تأييدها للتصور التركى لأمن المنطقة .

ب ـ الأبعاد الاقتصادية فى التصور التركى :

ينال الجانب الاقتصادى قدرا أكبر من الاهتمام لدى السياسة التركية . وقد ارتبط اسم الرئيس التركى أوزال بما سمى « الخيار الآسيوى » الذى يهدف إلى بناء تحالف اقتصادى وأمنى واستراتيجى وسياسى بين إيران وتركيا وباكستان من جهة ، وبعض دول المنطقة الأصغر حجما من جهة أخرى ، ويهدف الرئيس أوزال من هذا الحياد لتحقيق هدفين :

* **الهدف الأول** : ربط الوطن العربى بأوروبا اقتصاديا من خلال السياسة المتوسطية للسوق الأوروبية المشتركة مع قيام تركيا بدور الوسيط فى هذه العلاقة من خلال تأدية دور رئيسى فى مجالات الماء والغذاء ونقل النفط .

* **الهدف الثانى** : من خلال هذا الخيار الوسط بين المحيطين العربى والأوربى ، وبناء على توافر المعطيات التى تمكنها من زعامة هذا التحالف وهى قوة جيشها وتقاليده العسكرية ، ودرجة تقدمها الاقتصادى قياسا بالآخرين ، والشوط الذى قطعته نسبيا فى بناء نظام برلمانى على النحو المطلوب غربيا تراهن تركيا على أن تكون مرشحة لدور الوسيط بين الكتلة الآسيوية الإسلامية من جهة ، وأوروبا وحلف الأطلنطى من جهة أخرى كوسيلة للالتفاف على العقبات التى تضعها اليونان أمام انتسابها الكامل للسوق الأوروبية المشتركة .

وفى هذا الإطار دعا الرئيس أوزال إلى إنشاء صندوق تمويل تشارك فيه الدول العربية النفطية وتساهم فيه الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة بتوفير التقنية الحديثة وتركيا بتقديم المشورة والخبرة الهندسية والعمالة اللازمة لمشروعات التنمية فى المنطقة ، خاصة « دول المقدمة » وهى الدول الأكثر معاناة من حرب الخليج كتركيا ومصر وسوريا والأردن ، كما اقترحت تركيا القيام بمشروعات تعاونية لاستصلاح الأراضى وإقامة السدود يمكن للدول العربية من خلالها أن تستثمر أموالها فى هذه الأراضى الجديدة ، ويمكن لسوريا – على وجه الخصوص – الحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة لها من تلك المتولدة من هذه السدود .

جـ ـ البعد المائى :

أعلنت تركيا عن مشروعها الكبير الخاص بنقل المياه التركية العذبة إلى الدول المجاورة لها ودول الخليج المسمى « بخط أنابيب السلام » عبر خطين من الأنابيب يضخ فيهما مياه نهرى « كيهان » (٥١٠ كيلو مترات) وسيهان (٥٦٠ كيلو مترا) . اللذين ينبعان من جبل الأناضول ويصبان فى البحر المتوسط بالقرب من مدينة « أطنة » جنوب تركيا لتوزيعها على السعودية والإمارات . ويبلغ طول الخط الأول ٢٢٠٠ كيلو مترا ويصل لمدينة مكة المكرمة بعد المرور بسوريا والضفة الغربية ، والثانى طوله ٢٤٠٠ كيلو مترا ويمر عبر العراق ، والكويت والساحل السعودى على الخليج لينتهى فى إمارة الشارقة ، ويضخ كل منهما – بقطر ٣ أمتار – مليار متر مكعب من المياه فى المتوسط سنويا .

ويتيح هذا المشروع – الذى يستغرق تنفيذه ١٠ أعوام – للدول المعنية التزود بالمياه بسعر يصل ثلث التكلفة الحالية لتحلية مياه البحر .

ولا شك أن تركيا تعى جيدا أهمية استخدام ورقة المياه ، وأن تحكمها بهذا المورد الحيوى الخطير يفرض حقائق استراتيجية وسياسية جديدة فى المنطقة ، إلا أن السياسة التركية دأبت على الفصل بين المياه والسياسة ، واعتبرت أن معارضة الدول العربية للمشروع وتخوفاتها إزاءه لا مبرر لها ، وأنها تخوفات وشكوك سياسية بالأساس . وليس من جديد القول أن مشروع « أنابيب السلام » ليس سوى أحد المداخل التى طرحتها تركيا فى غضون العامين الماضيين ، لإعادة صياغة دورها الاقليمى ، ومن هنا كان دوافعه سياسية استراتيجية فى آن واحد ، ويصعب كثيرا النظر فى جدوى الموضوعات الفنية دون الوضع فى الاعتبار أبعاده الأخرى ، خاصة وأن موقف تركيا إزاء إمدادات المياه عبر نهر الفرات – إلى كل من سوريا والعراق – يقوم على رفض توقيع اتفاقية دولية لتقسيم مياه الفرات ، بما يعنى استمرار الوضع الراهن الذى يتيح لتركيا التحكم فى تدفقات المياه عبر النهر المذكور .

وتنظر تركيا إلى موقفى العراق وسوريا الرافضين لمشروع أنابيب السلام نظرة نقد وشك كبيرين ، ومن وجهة نظرها أن كلا البلدين يتعمدان المبالغة فى تقدير الآثار السلبية لمشروع السدود التركية ، ويصورانه كمؤامرة تركية ضدهما ، وتعترف المصادر التركية بأن كلا البلدين سوف يفقدان بالفعل نسبة من المياه المتدفقة إليهما عبر نهر الفرات حيث ستنخفض الكمية المتدفقة من ٣١ مليار مترا مكعبا سنويا ، إلى ٢١ مليار مترا مكعبا . وأن سوريا ستتأثر بنسبة ٣٩٪ ، والعراق بنسبة ٣٧٪ ، إلا أن الرؤية التركية من جانب آخر أن المشروع يمكن أن يؤدى إلى فوائد

لكلا البلدين مثل « تجنب الفيضان » وتنظيم المواسم والدورات الزراعية .

ان البعد السياسى لمشروع المياه التركى بدا واضحا فى الاتهامات التركية المتكررة إزاء سوريا ، وأنها وراء تدريب المتمردين الأكراد الأتراك فى معسكرات داخل سوريا وفى سهل البقاع ، وأن من بين أهدافها عرقلة المشروع التركى ذاته . وفى خلال حرب الخليج واستمرار العمليات العسكرية بين الحلفاء والعراق ، قامت تركيا بخفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا فى الفترة من ٢٨ يناير إلى ٣ فبراير بحوالى ١٧٠ مترا مكعبا فى الثانية ، وأشارت تقارير صحفية تركية إلى أن الخفض هو تنفيذ لسياسة عقاب ضد العراق ، وقد نفت الخارجية التركية هذه التقارير فى ١١ فبراير بعد أن أبدت الصحف المعارضة والأحزاب معارضتها لمثل هذا السلوك والذى يعنى تحويل المياه إلى سلاح سياسى .

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه تركيا استعداداتها لعقد مؤتمر اقليمى تحت مسمى « قمة المياه » بهدف مناقشة الموارد المائية فى الشرق الأوسط ، حذر رئيس الأركان العامة للجيش التركى فى ١٥ سبتمبر من أن اقتسام المياه بين تركيا والعراق وسوريا قد يشكل أحد المشاكل الرئيسية فى المستقبل ، خاصة – حسب قوله – إذا شعرت دمشق وبغداد أنهما تتمتعان بما يكفى من القوة لمواصلة إثارة هذه المسألة . ويعكس التصريح نوعا من التحسب التركى لمواجهة محتملة مع البلدين العربيين أو أحدهما . وحرصا تركيا على أن يظل البلدين العربيين فى موقف تفاوضى أقل فعالية فى مواجهة تركيا .

ولم يكن غريباً أن تثير تصريحات كهذه تحفظات عربية عديدة ، والتى تبلورت فى عدم التحمس والمشاركة فى « قمة المياه » ، خاصة مع مشاركة إسرائيل فيها فى وقت لم تبدأ فيه عملية السلام ، وبالمقابل ومع إصرار الولايات المتحدة على مشاركة إسرائيل فى المؤتمر ، لم تجد تركيا مفرا من تأجيل المؤتمر .

وخلاصة القول : أن تركيا فى سعيها إلى إعادة بلورة دورها السياسى والاستراتيجى فى المنطقة ، لم تأل جهدا فى استخدام ورقة المياه لبلوغ هذا الهدف . وليس أدل على ذلك من قول الرئيس أوزال « إن المياه العنصر الأساسى فى المنطقة ، وتركيا على استعداد لتأمين المياه فى حالة إقرار السلام ، إذا حلت المشكلة الفلسطينية ، فإن تلك المنطقة ستحصل بالذات على نسبة أعلى من المياه » . وهذا الربط بين المياه وحل القضية الفلسطينية لا يخلو بدوره من عناصر سياسية ، وتهدف بالأساس إلى مساعدة تركيا على تسويق دورها الجديد فى المنطقة عربيا وإسرائيليا ودوليا أيضا .

د ـ الموقف من التطورات الداخلية العراقية :

عندما حدثت الانتفاضة الكردية فى العراق عقب وقف العمليات العسكرية لعاصفة الصحراء طرح الرئيس التركى مشروعا يقضى بإنشاء كونفدرالية فى العراق من ثلاثة شعوب هى : العرب والأتراك والأكراد على أن تكون تركيا وسوريا وإيران ضامنة لهذه الكونفدرالية لوجود أقليات كردية بها ، ولكن لم يلق هذا المشروع قبولا أقليميا ودوليا ، فتراجعت تركيا عن موقفها هذا ، وأصبح الموقف الرسمى لها يتركز فى رفض تقسيم أى دولة من دول المنطقة (خاصة العراق) أو تغيير خريطة المنطقة . وهذا الموقف نتج عن المخاوف التركية من انتقال عدوى الانتفاضة الكردية إلى أراضيها ، وأن يؤدى السماح لأكراد العراق بالاستقلال إلى انتقال عدوى الاستقلال إلى أكراد تركيا .

وقد حرص الرئيس التركى وكافة المسئولين الأتراك على نفى وجود مطامع لها فى الموصل وكركوك . وفى موضع تال سيتم إلقاء مزيد من الضوء على عناصر المشكلة الكردية والدور التركى إزاءها .

ثالثـــا : المشكلـــة الكرديـــة والطموحات التركية :

ثمة علاقة قوية بين أزمة الخليج الثانية وهزيمة العراق العسكرية وبين انبعاث مشكلة الأقلية الكردية فى العراق وتهديدها للتكامل القومى للدولة العراقية . فهذه هى المرة الأولى فى تاريخ الأكراد التى حظيت فيها قضيتهم بتأييد دولى واقليمى واسع النطاق . فقد شجعت دول التحالف الأكراد على التمرد ضد السلطة المركزية فى العراق أملا فى تفتيت قوة الجيش العراقى وإرغامه على التسليم بشروط التحالف ، ووجد الأكراد الفرصة مواتية للتمرد وتحقيق حلمهم القديم بإقامة دولة كردية فى منطقة كردستان شمال العراق . وتمكن الأكراد بالفعل من السيطرة على بعض المدن شمال العراق . وما أن أذعن الرئيس العراقى صدام حسين لشروط مجلس الأمن ، حتى بدأ التأييد الدولى للأكراد يتراجع وبدلا من التعامل مع القضية الكردية كقضية سياسية وقضية تقرير مصير ، أصبحت دول التحالف تتعامل معها كقضية إنسانية .

وفى تركيا حيث تعانى هى الأخرى من المشكلة الكردية ، وجد الرئيس تورجوت أوزال فى المتغيرات الجديدة فرصة لتصدير المشكلة الكردية خارج حدود تركيا ، فطرح مشروعا لحل مشكلة الأكراد ، أطلق عليه « خريطة أوزال لكونفدرالية العراق بعد صدام » .

١ - توزيعـــات الأكـــراد الجغرافيـــة والسكانية :

ويعد الأكراد شعبا متميز الملامح والخصائص والتاريخ واللغة والثقافة ، يدين غالبيته بالإسلام السنى ، وقضيتهم القومية هى إقامة دولة كردية فى منطقة كردستان . ويجمع المؤرخون على أن القضية الكردية بدأت فى الظهور على مسرح الأحداث العالمية بشكل جيد وبعد أن أعلن الرئيس الأمريكى ويلسون مبادئه المعروفة ، والتى تضمنت حق الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية فى تقرير مصيرها ، ففى عام ١٩٢٠ وقع سلطان تركيا معاهدة سيفر الشهيرة والتى نصت فى مادتها رقم ٦٢ على بقاء السلطان العثمانى فى الحكم ، ووضع المضايق التركية تحت مراقبة دولية ، وبلورة مشروع للحكم الذاتى المحلى للمناطق التى تقطنها أغلبية كردية والتى تقع شرقى العراق وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود سوريا والعراق مع تركيا . على أن يتضمن المشروع حماية حقوق الأشوريين والكلدانيين وغيرهم من الأقليات القومية أو العرقية فى المنطقة . ونصت المادة ٦٢ من الاتفاقية المذكورة على ضرورة موافقة الحكومة التركية على ما يتم التوصل إليه فى هذا الشأن ، وأنه إذا حدث خلال عام من التصديق على الاتفاقية أن تقدم الأكراد القاطنون المنطقة التى حددتها المادة ٦٢ إلى عصبة الأمم بطلب الإستقلال عن تركيا ، وفى حالة اعتراف عصبة الأمم بأن الأكراد قادرون على الاستقلال ، بمنحهم الاستقلال ، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها فيها ، غير أن نجاح الحركة الكمالية فى تركيا ، وما أعقبها من تطورات حال دون وضع المعاهدة المذكورة موضع التطبيق ورفض الأتراك تنفيذها ووافق الحلفاء على استبدالها بمعاهدة لوزان ، ووجد الأكراد أنفسهم مقسمين بين خمس وحدات سياسية على النحو التالى :

(أ) فى تركيا ، حيث يقع الجزء الأكبر من كردستان (١٩٤,٠٠٠ كم متر مربع) ويوجد فيها الأغلبية الساحقة من الأكراد ، وتشير التقديرات إلى عدد يتراوح بين

٧ ، ١٢ مليون كردى يعيشون فى تركيا وينتشرون فى ١٨ ولاية من الولايات وعلى جانبى الحدود الإيرانية والعراقية من الحدود التركية . وتتمثل أهم المدن التقليدية للأكراد فى ديار بكر ، وهكارى ، ووان وتبليس ودرسم .

(ب) وفى العراق ، حيث يتركز الأكراد بشكل خاص فى المحافظات الشمالية فى السليمانية وأربيل ودهوك .. ويشكلون نصف سكان محافظة كركوك .. ويبلغ عددهم نحو ٢ مليون نسمة .

(جـ) وفى إيران يقطن الأكراد فى ولايتى كومنشاه واردلان ومقاطعة لورستان ويقدر عددهم بنحو مليونى نسمة .

(د) وفى سوريا حيث يتركز الوجود الكردى فى ولاية حلب (منطقة كرداح) وفى لواء دير الزور .. ويبلغ عددهم نحو ٢٥ ألف نسمة .

(هـ) وفى الاتحاد السوفيتى توجد مجموعات كردية فى طاجكستان واريفان وارداهان .. ويبلغ عددهم نحو ١٢٠ ألف نسمة .

وتمثل المشكلة الكردية عنصر قلق سياسيا خاصة لكل من تركيا وإيران والعراق ، فتركيا ترفض جاهدة إقامة أى كيان مستقل للأكراد فى أراضيها ، كما ضرب الإيرانيون حركة انفصالية كردية نشأت غداة الحرب العالمية الثانية وشكلت جمهورية كردية مستقلة متحالفة مع الاتحاد السوفيتى عاصمتها مهاباد ، وأحبط الحرس الثورى الإيرانى محاولة مماثلة عام ١٩٧٩ . وفى العراق ترفض الحكومة المركزية منح الأكراد الاستقلال الكامل أو إقامة حكم ذاتى فعال خاص بهم فى شمال العراق ، رغم اعتراف الدستور العراقى بحقوقهم الثقافية ، وحقهم فى الحكم الذاتى .

وهكذا تجتمع الدول الثلاث - رغم ما بينها من خلافات وتباينات سياسية - على محاصرة المشكلة الكردية . ورفض الإقرار بحق تقرير المصير للتجمعات الكردية التى تعيش فى أراضى كل منها .

٢ - أبعاد الأزمة الكردية فى العراق :

عانى العراق كثيرا من مشكلة بناء الدولة القومية التى تسمو على الولاءات التحتية ويدين لها جميع طوائف المجتمع بالولاء ، فالنسيج الاجتماعى فى العراق يتسم بتعدد الجماعات من عرب ، وأكراد ، وأشوريين ، وفرس ، وأتراك .. كما يتسم بتعدد الطوائف الدينية ، فنجد فى العراق العرب المسلمين (الشيعة ، والسنة) واليهود ، واليزيديين ، والمسيحيين ، والبهائيين ، والصائبة . هذه الفسسفساء الدينية والعرقية أدت إلى نوع من الصراع بين النظام الحاكم وبين طائفة أو أكثر من هذه الطوائف ، وزاد من عمق هذا الصراع غياب ثقافة ديمقراطية متسامحة فى المجتمع العراقى ، بالإضافة إلى موقع العراق الجغرافى المجاور لعدد من البلدان القوية نسبيا والتى لبعضها - إيران وتركيا - صلات ثقافية ودينية وتاريخية ببعض أبناء العراق . وتعد المشكلة الكردية فى العراق واحدة من أعقد المشكلات السياسية التى أخفقت كل القيادات الحاكمة فى العراق فى تسويتها على نحو يحقق التعايش بين القوميتين العربية والكردية وإندماجهما العضوى فى إطار الوحدة القومية للعراق .

ودون الدخول فى تفاصيل تاريخ الصراع المرير بين السلطة المركزية فى بغداد وبين الأكراد يمكن القول أن مطالب الأكراد قبل ثورة يوليو تموز ١٩٥٨ فى العراق كانت تقتصر على مجرد تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق التى يقطنها الأكراد ، ولكنها سرعان ما تحولت إلى نوع من التطلعات القومية يهدف صراحة إلى تغيير شكل النظام السياسى والحصول على نوع من الحكم الذاتى الكامل . فقد سمح عبد الكريم قاسم بتشكيل الأحزاب السياسية ونص الدستور العراقى المؤقت الصادر فى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ على أن العرب والأكراد شركاء فى الوطن العراقى . وأن الدستور يضمن للأكراد حقوقهم القومية فى إطار الوطن العراقى الموحد . وكان هذا أول اعتراف بنص الدستور فى أى من الدول التى يعيش فيها الأكراد بما يمكن تسميته « بالقومية الكردية » .

غير أن عبد الكريم قاسم سرعان ما انقلب ضد الأكراد ودخل فى صراع مرير معهم مع جيش الثورة الكردى والذى أسسه الزعيم الكردى الملا مصطفى البرزانى .. وبعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم فى فبراير ١٩٦٣ ، وجهت الحكومة الجديدة بقيادة عبد السلام عارف ، وأحمد حسن البكر نداء إلى زعماء الأكراد لوقف القتال والدخول فى مفاوضات ، غير أن المفاوضات اصطدمت بإصرار الأكراد على الحكم الذاتى والنص صراحة على ذلك فى الدستور ، وتبليغ صورة من الدستور لهيئة الأمم المتحدة .. وأن يمثل رئيس الجمهورية نائب كردى عنه فى الشمال حيث يتكون مجلس وزراء محلى ، واشتراك عدد مناسب من الأكراد فى الحكومة المركزية . ولم توافق حكومة بغداد على مطالب

الأكراد وتجدد القتال مرة أخرى واستمر حتى مارس ١٩٧٠ عندما توصل الطرفان إلى اتفاق مارس الشهير والتى تضمنت أهم بنوده :

- الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية أسوة باللغة العربية فى المناطق التى تقطنها أغلبية كردية .

- النص فى الدستور على أن الشعب العراقى يتكون من أمتين رئيسيتين ، الأمة العربية والأمة الكردية فى إطار وحدة العراق .

- يشارك الشعب الكردى فى السلطة التشريعية حسب نسبته فى إجمالى سكان العراق .

- أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا .

وتم تعديل الدستور العراقى وفقا لاتفاق مارس باستثناء المادة الخاصة بالنص على وجود قوميتين فى العراق والتى اعتبرها الأكراد أهم بنود الاتفاق . لكن المسألة الكردية اتخذت مسارا آخر بعد أن احتلت إيران عددا من الجزر العربية فى الخليج عام ١٩٧١ ، حيث دعمت بالمال والسلاح التمرد الكردى فى العراق ، مما أرغم حكومة العراق على توقيع اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ مع إيران ، الذى تنازل فيه العراق عن جزء من شط العرب مقابل وقف دعم إيران للأكراد ، الأمر الذى سمح لحكومة بغداد بقمع التمرد الكردى فى الشمال ، وبعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران عاد التقارب مرة أخرى بين إيران والأكراد ، وإزداد بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ ، إذ أيدت معظم القبائل الكردية إيران فى حربها مع العراق ، مما أثار حنق السلطة المركزية فى بغداد ، والتى استخدمت الأسلحة الكيماوية فى قمع التمرد الكردى فى الشمال .

٣ـ اكراد العراق وأزمة الخليج الثانية :

وجد الاكراد فى تأييد التحالف الدولى ضد العراق للمعارضة العراقية ولفكرة الاطاحة بالرئيس صدام حسين فرصة مواتية لاعلان تمردهم على السلطة المركزية ، وتحقيق حلمهم القديم بإقامة دولة كردية فى شمال العراق .. ولفترة لم تتجاوز الشهرين تم التركيز على القضية الكردية ، وبدت تلميحات دولية عديدة حول البعد القومى للقضية الكردية ، إلا أنه لاعتبارات استراتيجية ، ورغبة فى الحفاظ على الاستقرار الاقليمى سرعان ما ضعف التركيز على البعد القومى ، لصالح الاعتبارات الإنسانية .

أ ـ التمرد الكردى فى العراق :

بعد أن ظهرت دلائل هزيمة العراق العسكرية أعلن الأكراد تمردهم على حكومة الرئيس صدام حسين وقاموا بشن هجوم عسكرى على مراكز الشرطة والجيش العراقى شمال العراق ، وأعلنوا فى ٢٠ مارس ١٩٩١ أن منطقة كردستان العراقية أصبحت بالفعل تحت سيطرة القوات الكردية وأن حكومة كردية مؤقتة سيتم تشكيلها لإدارة الاقليم .

وأعلن جلال الطلبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى أن الجبهة الوطنية فى كردستان العراق تطالب بحق تقرير المصير ضمن الوحدة الوطنية للعراق وتقبل مرحليا بالحكم الذاتى الحقيقى وصولا إلى الفيدرالية ضمن الوحدة العراقية ولا تسعى إلى الانفصال أو الدولة المستقلة . وواقع الحال ان طلبانى استهدف من ذلك التمييز بين أكراد العراق وأكراد تركيا الذين يطالبون بدورهم بالاستقلال عن تركيا للحيلولة دون اثارة عداء تركيا غير أن انسحاب الجيش العراقى من الكويت مكن حكومة البعث فى العراق من سحق التمرد الكردى والسيطرة على منطقة كردستان بعد أن فر مئات الآلاف من الأكراد إلى الدول المجاورة .

ووجد الأكراد أن التفاوض مع حكومة بغداد هو الطريق الوحيد لتأمين عودتهم من ناحية ، وتحقيق الحد الأدنى من مطالبهم من ناحية أخرى ، لاسيما أن دول التحالف ضد العراق رفضت صراحة التدخل عسكريا لانقاذ الأكراد من بطش الجيش العراقى .

بدأت الجولة الأولى من المفاوضات بين الجانبين فى أبريل ، وطالبت الحكومة العراقية الأكراد بقطع كل صلاتهم بالخارج ، وإعلان تأييدهم الصريح لثورة ١٩٦٨ التى جاءت بحزب البعث إلى السلطة ، ووقف البث الإذاعى الكردى من محطة « كرديتى » وانضمام المسلمين الأكراد للجيش العراقى . أما الأكراد فطالبوا بضمانات دولية لأى اتفاق يتم التوصل إليه للحكم الذاتى فى كردستان ، وان تكون مدينة كركوك الغنية بالبترول ضمن المناطق الكردية ، وأن يستند الحكم الذاتى على اتفاق مارس عام ١٩٧٠ ، وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التى صدرت فى شأن كردستان ، ووضع دستور جديد للعراق يتم فيه إقرار المطالب الكردية ، تلك هى أهم المطالب التى طرحت على مائدة البحث فى جولات المفاوضات المتكررة والمتقطعة أحيانا بين الأكراد والحكومة العراقية .. وقد تخلل فترات توقف المفاوضات هجمات عسكرية متكررة على مواقع الأكراد فى شمال العراق ، وهو ما حدث فى يوليو وفى أغسطس وفى ديسمبر .

وأعلن الزعماء الأكراد أكثر من مرة قرب التوصل إلى اتفاق مع بغداد تدور ملامحه حول عدة نقاط أعلنها الزعيم الكردى مسعود البرزانى فى أغسطس كما يلى :

* خضوع قوات الشرطة والجيش العراقية فى كردستان لقيادة عراقية كردية مشتركة .

* التزام حكومة بغداد بدفع تعويضات للأكراد عن الخسائر التى لحقت بهم من جراء العمليات العسكرية للجيش العراقى فى كردستان ، مع الالتزام بإعادة اعمار المناطق الكردية المنكوبة .

* حق الأكراد فى شغل مناصب وزارية فى الحكومة العراقية وليس مجرد تخصيص وزارة لشئون كردستان .

ومن واقع المشكلة الكردية والملابسات السياسية التى تحيط بها يمكن القول أن أى اتفاق يتم التوصل إليه بين العراق والأكراد لن يكون ناجحا بالدرجة الكافية إلا إذا أخذ فى الاعتبار عاملين ، الأول خصوصية المسألة الكردية حيث ترفض الدول الأخرى التى بها أقلية كردية ـ خاصة تركيا وإيران ـ صراحة منح الأكراد أى نوع من أنواع الحكم الذاتى لما ينطوى عليه ذلك من تهديد أمنها القومى واحتمال رسم الخريطة السياسية للمنطقة . أما العامل الثانى فهو خصوصية المجتمع العراقى الذى يتكون كما سبق القول من قوميات متعددة ومن ثم فإن منح الأكراد الحكم الذاتى من شأنه أن يزيد من تطلعات بعض الأقليات القومية الأخرى مثل الشيعة إلى حكم ذاتى مماثل .

ب ـ موقف دول التحالف من تمرد مارس :

تلخص موقف التحالف من التمرد الكردى الذى حدث فى أعقاب هزيمة العراق فى نقطتين أساسيتين :

* رفض إقامة دولة كردية فى شمال العرق حتى لا تنتقل العدوى إلى تركيا حليف الغرب فى المنطقة ، وتخوفا مما قد يؤدى إليه ذلك مستقبلا من احياء مطالب سوريا باستعادة لواء الاسكندرونة الذى ضمته تركيا قسرا بالاتفاق مع فرنسا عام ١٩٣٩ ، فضلا عن أن بريطانيا تعانى من مشكلة مماثلة « ايرلندا الشمالية » وقد يشكل تأييدها لإقامة دولة كردية نوعا من الضغط غير المباشر على موقفها فى المسألة الايرلندية .

* الاستفادة من تشبث الرئيس صدام بالسلطة واستخدام مشكلة الأكراد كورقة للضغط على نظامه ، لضمان التزامه بالتعويضات التى أقرها مجلس الأمن والأمم المتحدة على العراق بسبب حرب الخليج .

وقد أدى تصاعد حدة المعارك بين الأكراد والجيش العراقى وفرار الآلاف من الأكراد إلى الحدود مع تركيا وإيران إلى إثارة الرأى العام العالمى ضد التحالف واتهامه بأنه خذل الأكراد بعد أن حرضهم على الثورة .. وأمام حدة هذا الانتقادات أعلن الرئيس الأمريكى بوش فى ١٧ إبريل أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اتفقوا على العمل معا لتجميع اللاجئين الأكراد فى معسكرات مفتوحة فى شمال العراق وتحت الحماية العسكرية لقوات الدول الثلاث بهدف توصيل الامدادات الإنسانية العاجلة إليهم .. وأكد بوش مجددا أن واشنطن لا ترغب فى إقامة منطقة مستقلة دائمة للأكراد شمال العراق .

وتقدمت بريطانيا بمبادرة فى أبريل للتخفيف من مأساة الأكراد تضمنت إقامة منطقة « معزولة » Enclave تؤمن للأكراد الحماية والأمن .. والكلمة معناها الحرفى إقامة مقاطعة محاطة بأرض أجنبية ، ورأى العراق فى الاقتراح البريطانى أنه أقرب إلى إقامة وطن قومى مستقل عن الحكومة المركزية فى بغداد ، وأعلن سعدون حمادى رئيس وزراء العراق رفض بغداد الاقتراح البريطانى ، ولم يلق الاقتراح أيضا ترحيبا من الدول الأخرى فى التحالف .

وكانت فرنسا قد أعلنت أيضا فى أبريل أنها قررت دعوة مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة إلى الاجتماع لبحث الوضع فى كردستان ، وصارت بذلك أول دولة غربية تدعو إلى البحث على المستوى الدولى فى مصير كردستان ، وقالت الخارجية الفرنسية فى بيان لها أنه من الضرورى الاعتراف اعترافا كاملا بحق الشعب الكردى فى التعبير عن هويته ، ومن المهم أن يبحث مجلس الأمن والأمم المتحدة فى هذه المسألة . وقد عارض الاتحاد السوفيتى وباقى دول التحالف الاقتراح الفرنسى .

وعادت بريطانيا مرة أخرى وتقدمت باقتراح جديد يقضى بإقامة مناطق آمنة فى شمال العراق تخضع لاشراف الأمم المتحدة لتأمين عودة اللاجئين الأكراد الفارين من بطش الجيش العراقى . وأيدت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الاقتراح البريطانى فى صيغته الجديدة ، وتم إرسال قوات أمريكية وأوروبية تحت مظلة الأمم المتحدة إلى شمال العراق لاغاثة الأكراد .

وأدت هذه التطورات بإيران إلى تقديم اقتراح لإقامة منطقة آمنة خاضعة لإشراف الأمم المتحدة لايواء من أسمتهم اللاجئين من الشيعة . ونفت إيران بشكل قاطع خلال زيارة سعدون حمادى إلى طهران فى أبريل أن يكون هدفها تقسيم العراق ، غير أن اقتراح إيران لم يلق قبولا دوليا .

أما الموقف العربى فقد اقتصر على مجرد التنديد الإعلامى بسياسة العراق تجاه الأكراد دون التقدم بأية مبادرة

عملية لإيجاد تسوية للمشكلة الكردية . ويعزى ذلك إلى أن الخطاب السياسى الرسمى العربى يحرص على عدم الخوض فيما يعتبره الشئون الداخلية للدول العربية الأخرى ، فضلا عن أن الدول العربية لا تعطى اهتماما لقضايا حقوق الإنسان سواء فى الداخل أو الخارج ، بعد أن وفرت القوات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة تأمين عودة اللاجئين الأكراد ، إلى تركيا وإيران إلى مناطقهم الأصلية بشمال العراق ، والذين قدر عددهم بـ ٥٠٠ ألف نازح ، تم الاتفاق على تشكيل قوة عسكرية مسلحة قوامها ٣ آلاف من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا ـ تتمركز فى قاعدة سيلوبى جنوب تركيا للتدخل السريع لحماية الأكراد إذا تعرضوا من جديد لهجوم القوات العراقية . وقد أعلن فى ديسمبر أن هذه القوات ستنسحب من القاعدة التركية عام ١٩٩٢ .

وهكذا فإن دول التحالف تعاملت مع القضية الكردية من منطلق أنها قضية إنسانية وليست سياسية ورفض اعتبار كردستان مثل أفغانستان تستدعى إرسال قوات للقتال ضد الجيش العراقى فى جبال العراق .

٤ ـ السياسات التركية والأزمة الكردية :

لعل من أبرز مفارقات أزمة الخليج الثانية أن تركيا التى كانت تعتبر التحدث بالكردية جريمة يعاقب عليها القانون ، أصبحت تطرح نفسها ـ على حد تعبير الرئيس التركى تورجوت اوزال ـ « حارسة لحقوق الأكراد » ليس فقط فى تركيا ولكن فى المنطقة كلها . وتركيا مثل العديد من بلدان الشرق الأوسط تعانى من مشكلة الاقليات وأبرزها الاقلية الكردية التى تنتشر فى المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا . حيث يقطن هذه المناطق عدد يتراوح بين ٨ إلى ١٠ ملايين كردى يطالبون بالانفصال عن تركيا وتكوين دولة كردية مستقلة . وقد تمكن الأكراد فى تركيا من تنظيم صفوفهم فى « حزب العمال الكردى » الذى شكل عددا من الخلايا التنظيمية العسكرية فى المناطق الريفية فى جنوب شرق الاناضول كما تمكن من فتح عدد من المكاتب التابعة له فى بعض العواصم العالمية (بلغاريا ـ اليونان ـ قبرص ـ سوريا) .

ورغم أن السلطات التركية تمكنت من تصفية خلايا الحزب فى أعقاب انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ ، إلا أن الحزب عاد ليمارس نشاطه العسكرى على نطاق واسع فى أغسطس ١٩٨٤ . وتتهم تركيا كلا من فرنسا وسوريا ولبنان بدعم حزب العمال الكردى حيث يوجد المقر الرئيسى للحزب فى سهل البقاع اللبنانى .

ويعد عام ١٩٩١ عاما فاصلا فى تاريخ الأكراد فى تركيا ، إذ أن تركيا ـ على خلاف العراق ـ لم تكن تعترف بأية حقوق قومية للأكراد ، وتطلق عليهم أكراد الجبال ، ولم يكن مسموحا بذكر كلمة كردى فى وسائل الاعلام التركية . وجاء التطور المفاجىء فى موقف حكومة الرئيس اوزال من الأكراد فى مطلع يناير ١٩٩١ ـ وقبل بدء العمليات العسكرية ضد العراق ـ أثر إعلانه رفع الحظر على التحدث باللغة الكردية فى الأماكن العامة ، وهو ما عنى عمليا إلغاء قانون عام ١٩٨٣ الذى يحظر التحدث بأى لغة أجنبية لا تعترف بها السلطات التركية . وأعقب هذا التحول تطور آخر اذ نشرت صحيفة « حريت » التركية فى ٥ فبراير ما أسمته « خريطة اوزال لكونفيدرالية العراق ما بعد صدام » . ويتضمن الاقتراح تعزيز دور تركيا على الصعيد الكردى بالانفتاح على أكراد تركيا بداية ، ثم استيعاب الحركة الكردية فى البلدان المجاورة . وتضمنت الملامح الأساسية للمشروع مايلى :

(أ) إقامة كونفدرالية عراقية تتألف من ثلاث مناطق متساوية الحقوق ـ عربية ، وتركية ـ وكردية ، وتضم المنطقة الكردية محافظتى السليمانية وأربيل ، بينما تتألف المنطقة التركية من محافظتى كركوك والموصل . وتتألف المنطقة العربية من باقى أجزاء العراق .

(ب) أن تكون إيران وتركيا وسوريا وهى الدول المجاورة للعراق وبها أقلية كردية ضامنة للكونفدرالية المقترحة التى ستقوم على أساس نظام برلمانى تمثل فيه المناطق الثلاث بصورة متساوية .

(جـ) اعتماد مشروع مالى لمساعدة العراق على إعادة بناء ما دمرته الحرب .. وستعمل تركيا على حل مشكلة مياه الفرات مع سوريا والعراق ، وتنفيذ مشروع السلام الذى دعت إليه منذ أعوام ، والذى يتضمن مد أنابيب للمياه من نهرى سيحان وجيحان إلى دول الخليج عبر العراق وسوريا .

(د) إلغاء ثلاث مواد فى الدستور التركى تقيد حرية الرأى وهى المادتان ١٤١ ، ١٤٢ اللتان يحرمان الترويج للنزعات الانفصالية ، والدعوة إلى الأفكار الشيوعية وتصل عقوبة المتهمين بهذه التهم إلى السجن مدى الحياة ، والمادة ١٦٣ التى تحرم الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وغيرها من الشرائع الدينية ، وتشكيل أحزاب أصولية وتتراوح عقوبتها بين ٣ أعوام و١٥ عاما ، والمواد الثلاث صدرت عام ١٩٢٣ أبان تأسيس الجمهورية التركية .

وهكذا يدمج المشروع بين تغيرات « مرغوبة » تركيا داخل العراق ، وأخرى داخل تركيا ذاتها ، ويبلور ما يمكن

تسميته بطموحات تركيا الاقليمية من مدخل المشكلة الكردية .

وتأمل بنود المشروع يكشف عن سماته الوقائية ، حيث يهدف إلى قطع الطريق على إقامة دولة كردية فى كردستان تركيا خاصة بعد تنامى دعاوى الأكراد الانفصالية فى تركيا .. فضلا عن أنه يرغب فى تخفيف حدة التوتر العسكرى بين القوات التركية وميليشيات الأكراد التركية بعد أن حصلت على أسلحة متطورة مضادة للصواريخ وطائرات هليكوبتر مكنتها من تصعيد حملاتها العسكرية على مواقع الجيش التركى فى جنوب شرق الاناضول ، وهى منطقة يعلق عليها الاقتصاد التركى الكثير من الآمال لوفرة التربة الصالحة للزراعة بها ..

ومن ثم فإن لتركيا مصلحة فى تهدئة التوتر مع الأكراد وطرح نفسها كحامية لحقوق الأكراد داخل وخارج تركيا . وهو ما عبر عنه صراحة الرئيس اوزال بقوله « كما يحق لتركيا التصدى لحماية حقوق الاتراك فى بلغاريا واليونان ، فإن من حقها أيضا أن تفعل الشىء نفسه بالنسبة للأكراد فى الدول المجاورة » .

غير أن مشروع اوزال لاقى معارضة قوية سواء من سوريا وإيران اللتين رفضتا بشدة تقسيم العراق أو أية صيغة أخرى تصل إلى نفس النتيجة عمليا . كما عارض المشروع الأكراد فى العراق وتركيا ذاتها . وقد اتهم الأكراد الاتراك حكومة اوزال بأنها مازالت تطبق بنود معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ ، والتى تنص على أن تركيا لا تعترف إلا بالحقوق القومية لغير المسلمين فى البلاد وهم اليونانيون ، والأرمن واليهود . وان تنازل انقره للأكراد بالسماح لهم بالتحدث بالكردية ليس إلا إقراراً لواقع ، إذ أن تصاعد العمليات العسكرية لحزب العمال الكردى منذ عام ١٩٨٤ شجع الأكراد على تجاهل القانون والتحدث بالكردية علنا .

وعلى صعيد آخر ، رفض حزب الاتحاد الشعبى الكردى كونفيدرالية اوزال وطرح الأمين العام للحزب صلاح بدر الدين فى مارس ١٩٩١ كونفيدرالية أوسع تتخطى حدود العراق أهم معالمها :

ـ إقامة كونفدرالية عراقية ـ سورية ـ تركية ـ إيرانية ـ كردستانية من شأنها استيعاب كل قضايا هذه البلدان ومشاكلها القومية والحدود السياسية بينها ، وقضايا الاقلية الكردية والاقليات الدينية والمذهبية التى توجد فى المنطقة .

ـ اعطاء الشعب الكردى حق تقرير المصير من دون وصاية لا يخفى مدى الصعوبات التى تواجه تطبيق المشروع المشار إليه لأن الدول المعنية ترفض بحزم اعطاء الأكراد حق تقرير المصير لما ينطوى عليه هذا من تفتيت وحدتها وتغيير شامل للتوازن الاقليمى فى المنطقة برمتها .

لم تستمر سياسة التهدئة والاستقطاب التى اتبعتها حكومة اوزال طويلا ، إذ سرعان ما تحولت إلى استخدام أساليب العنف مرة أخرى ، فقد شنت القوات التركية هجوما مسلحا فى أغسطس على مواقع حزب العمال الكردى فى العراق وتوغلت ستة أميال داخل المثلث الحدودى شمال العراق لتطويق ميليشيات الحزب . وأعلن المسئولون الأكراد أن هذا الهجوم جاء ردا على مقتل عشرة من الجنود الاتراك فى هجوم شنه حزب العمال الكردى ، واختطاف الحزب لعشرة من السياح الألمان فى تركيا .. وذكر المسئولون الاتراك ان الحزب نفذ ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ عملية عسكرية ضد القوات التركية انطلاقا من الأراضى السورية والعراقية منذ أن بدأ نشاطه العسكرى عام ١٩٨٤ . وأكد اوزال فى خطاب شديد اللهجة ان تركيا لن تتردد فى الهجوم على مواقع الانفصاليين الأكراد حتى لو كانت هذه المواقع خارج تركيا .. وأعلن أيضا رئيس وزرائه مسعود يلماظ أن تركيا لديها مطلق الحرية فى إتخاذ الخطوات اللازمة لمعاقبة المتمردين الذى يشنون هجوما على تركيا من الأراضى العراقية

ويأتى هذا التحول فى سياسة اوزال تجاه الأكراد استجابة للضغوط الداخلية التى رأت فى المرونة التى أبدتها حكومة اوزال مع الأكراد خطرا مستقبليا على وحدة تركيا . وتزعم حملة الهجوم على سياسة اوزال حزب اليسار الديمقراطى المعارض وسليمان ديميريل رئيس الحكومة الأسبق الذى اتهم اوزال « بأنه خائن » وكنعان ايفرين زعيم انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ والذى حكم تركيا حتى عام ١٩٨٨ وقد رفض ايفرين إجراء أية مباحثات مع الأكراد ، وكانت حكومة اوزال قد التقت فى أبريل بممثلين عن الأكراد فى العراق .

هذه الضغوط فرضت على حكومة الرئيس اوزال ضرورة اتخاذ موقف حاسم خاصة وان حملة الانتخابات كانت مشتعلة بين حزب الوطن الأم الحاكم وأحزاب المعارضة الأخرى . ولم تبد دول التحالف أى اعتراض على هجوم تركيا على الأكراد . وفى ١١ أكتوبر شنت قوات وطائرات الهليوكبتر التركية هجوما آخر على قواعد حزب العمال الكردى فى شمال العراق . وذكرت الأنباء أن تركيا استخدمت قنابل النابالم المحرمة دوليا فى هجومها على الأكراد .

وأيضا لم تتخذ القوات المكلفة بحماية الأكراد فى شمال العراق والتى تتمركز فى جنوب تركيا أية خطوات لحماية الأكراد من الهجوم التركى ، مما أكد طابعها الموجه إلى السلطات العراقية فقط ، واتهم رئيس حكومة تركيا الجديد

سليمان ديميريل للمرة الأولى فى ديسمبر كلا من العراق وسوريا وإيران بايواء مقاتلى حزب العمال الكردستانى .

ومع هذا فإن الخطاب السياسى التركى تجاه الأكراد عاد إلى المرونة مرة أخرى بعد أن اتفق حزب الطريق الصحيح الذى يتزعمه رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل والحزب الاشتراكى الديمقراطى ـ الطرف الثانى فى الحكومة الائتلافية ـ من حيث المبدأ على حل المشكلة الكردية فى تركيا وفقا لأسس حقوق الإنسان والديمقراطية . بل أن ديميريل أعلن فى ٩ ديسمبر أن السياسة الجديدة لتركيا تجاه الأكراد تتلخص فى حماية أكرد العراق ، وان انقرة تتصرف بوضوح يكفى لكى يفهم العراق أن عليه مواجهة تركيا إذا حاول الاعتداء على الأكراد العراقيين .

وهكذا ، استمرت الحكومة الجديدة على نفس السياسة التى خطها الرئيس اوزال والتى تتمحور حول كون تركيا حارسة للأكراد ، وحامية لهم ، سواء فى داخل حدودها الجغرافية ، أو فى البلدان الأخرى خاصة العراق . ولاشك أن هزيمة العراق وتغير موازين القوى لصالح تركيا ، وطموحها فى ضبط الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يحقق المصالح التركية ، ويبرزها كقوة إقليمية مرهوبة الجانب ، كلها عوامل تقف وراء السياسة التركية الجديدة إزاء المشكلة الكردية . والتى فى جوهرها تتضمن عناصر مواجهة محتملة مقبلة مع العراق وربما إيران .

رابعاً : أزمة الرهائن وأبعادها الاقليمية

يستحق عام ٩١ أن يوصف بانه عام إغلاق ملف الرهائن فى لبنان ، وهى إحدى المشكلات التى اهتم بها العالم طوال عقد من الزمن .. وقد بدأت هذه المشكلة عام ١٩٨٣ باختطاف الأمريكى جيرمى ليفين وتوالى مسلسل الخطف بعد ذلك ليشمل ٦١ رجلا وسيدتين من ١٩ دولة أجنبية .. وقتل الخاطفون ستة من هؤلاء الرهائن ٣ بريطانيين و٣ أمريكيين .

وفى ٧ يناير ٩١ أعلنت إحدى جماعات خاطفى الرهائن فى لبنان قرارها بالافراج عن ٤ رهائن بلجيكيين كانت تحتجزهم منذ عام ٨٧ مما أنعش الأمل فى أن تكون هذه بداية لتحرير بقية الرهائن ، لكن الصمت عاد يخيم على هذه المشكلة لبضعة أشهر أخرى ، وفى ١٨ أغسطس تم اطلاق سراح الرهينة البريطانى جون مكارثى الذى كان يعمل مصورا صحفيا فى بيروت ، وفى اليوم نفسه أعلنت منظمة مجهولة عن اختطاف جيروم لورو الفرنسى الذى يعمل بهيئة اغاثة فرنسية فى بيروت ، غير أنه أفرج عنه بعد تدخل سوريا وإيران . وفى أكتوبر بلغت الاتصالات الدولية حول إطلاق سراح الرهائن ذروتها ، وقاد هذه المهمة دى كويار الأمين العام للأمم المتحدة الذى أوفد مبعوثه جيان دوميكو إلى دمشق وطهران وإسرائيل للتفاوض فى هذه القضية .

وأسفرت المفاوضات عن إطلاق سراح الرهينة الأمريكى جوزيف جيمس الذى كان محتجزا منذ عام ٨٦ وتتابعت عمليات الافراج ، فأعلنت منظمة الجهاد الإسلامى فى ١٨ / ١١ إطلاق سراح الرهينة البريطانى تيرى ويت الذى اختطفته عام ٨٧ وقد كشف إطلاق سراح ويت الذى أوفدته الكنيسة الانجيلية البريطانية كمبعوث لها إلى بيروت للقيام بجهود للافراج عن الرهائن قيامه بالتجسس لصالح الولايات المتحدة ، وأفرج فى اليوم نفسه عن الرهينة الأمريكى توماس سود رلاند الذى كان عميدا لكلية الزراعة بالجامعة الأمريكية فى بيروت وأسرته منظمة الجهاد عام ١٩٨٥ .

وفى ٤ / ١٢ تم إطلاق سراح آخر وأقدم رهينة أمريكى وهو تيرى اندرسون الذى كان يعمل مديرا للمكتب الإقليمى لوكالة الاسوشيتدبرس فى بيروت واختطفته منظمة الجهاد الإسلامى عام ١٩٨٥ .

ولم يتبق من الرهائن الغربيين فى لبنان سوى الألمانيان هيا اريش شترونج ، وتوماس كمبلر اللذان اختطفا فى مارس عام ٨٩ .

وقد بذلت الأطراف المعنية بالرهائن جهودا مضنية لإغلاق هذا الملف . فقد تجمعت عدة عوامل أو بدت مصالح

مشتركة لانهاء أزمة الرهائن فى لبنان . فبعد إنتهاء أزمة الخليج وانتصار التحالف العسكرى على العراق أدرك خاطفو الرهائن فى لبنان وكل من إيران وسوريا أن المواقف التى بنوا عليها حساباتهم فى الثمانينات قد تغيرت وان ورقة الرهائن لم تعد ذات قيمة ، وانها لم تؤد إلى تقديم الغرب أية تنازلات سواء بإرغامه على الضغط على إسرائيل للانسحاب من لبنان أو بيع أسلحة متطورة لإيران ، الأمر الذى جعل المختطفين أنفسهم يعتقدون أن استمرار احتجاز الرهائن سيحولهم إلى رهينة لرهائنهم .

١ ـ غياب دور الدولة اللبنانية :

أثارت أزمة الرهائن اشكاليتين أساسيتين للحكومة اللبنانية ، الأولى تتعلق بقدرة الدولة اللبنانية الجديدة على السيطرة على أمنها وسيادتها على أراضيها وذلك فى قضية يدور الصراع فيها على أراضى لبنان . أما الاشكالية الثانية فكانت فى الربط بين انهاء أزمة الرهائن وتدفق المعونات الاقتصادية الغربية .

أبرزت المفاوضات التى تمت عام ١٩٩١ بين الميليشيات اللبنانية المسئولة عن احتجاز الرهائن وبين الأطراف الإقليمية المعنية بقضية الرهائن ضعف دور الحكومة اللبنانية ، وهو ما أكده وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية دوجلاس هوج بعد اجتماعه مع المسئولين اللبنانيين فى يونيو ١٩٩١ بقوله : ان الدولة اللبنانية ليست لها القدرة على وقف إطلاق النار ونسب هذه القدرة إلى إيران وسوريا . ونفس المعنى أشار إليه رئيس الوزراء اللبنانى عمر كرامى فى أغسطس بتأكيده على أن الدولة اللبنانية لا تعرف شيئا عن مكان وجود الرهائن ، وإلا لكان من أولى واجباتها التحرك للإفراج عنهم وإنهاء هذه المسألة التى تسىء إلى سمعة لبنان .

وقد أيدت الحكومة اللبنانية الاتصالات التى تمت بين ممثلى حزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامى وبين الحكومتين السورية والإيرانية فى هذا الشأن انطلاقا من اقتناعها ان لكل من دمشق وطهران ثقلا سياسيا ومعنويا يمكن توظيفه للضغط على الجهات الخاطفة فى لبنان لاقناعها بالاسراع فى عملية إطلاق سراح الرهائن .

والتنظيمات المسئولة عن اختطاف الرهائن فى لبنان تتمثل بصفة أساسية فى تنظيم حزب الله ، ومنظمة الجهاد الإسلامى ومنظمة العدالة الثورية .

ويعد حزب الله اللبنانى أكبر التنظيمات الموالية لإيران والتى ينطوى تحت لوائها عدد من التنظيمات الأخرى المعنية بالرهائن فى لبنان . وقد ظهر الحزب إلى الوجود عام ١٩٨٣ بدعم مالى وعسكرى إيرانى مكثف ، وقام بتنظيم عدد من العمليات العسكرية الفدائية ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى بيروت ، كان أبرزها نسف قاعدة عسكرية فى جنوب بيروت عام ١٩٨٣ مما أدى إلى مصرع ٢٤٦ جنديا أمريكيا .

ويعانى حزب الله من إنقسامات فى صفوفه منذ البدء فى تنفيذ قرارات الطائف فى لبنان بسبب الصراع بين جناح عباس موسوى الأمين العام للحزب الذى فرضته إيران فى مايو ١٩٩١ . وجناح حسن نصر الله ، الأمين السابق للحزب ، والذى يعد امتدادا لتيار وزير الداخلية الإيرانى السابق على أكبر محتشمى المعروف بتشدده .

ويلتزم جناح موسوى بتعليمات الرئيس الإيرانى رافسنجانى ، وقد شكل جبهة موالية لسوريا أطلق عليها « أصحاب سوريا » والتزم بتنفيذ سياسة دمشق فى لبنان فيما يتعلق بإزالة العقبات أمام انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب .

اما جناح حسن نصر الله فشكل بدوره خلية تحت مسمى « تجمع خط الامام » فى حزب الله ، وبلغت حدة الخلافات بين الجانبين إلى درجة اضطرت ايران إلى التدخل مباشرة ومطالبة وفد يضم ممثلى أجنحة الحزب للسفر إلى طهران فى يوليو لازالة الشوائب بين الأجنحة كما هددت ايران بأنها ستمتنع عن تقديم المساعدات إلى حزب الله إذا استمرت الانقسامات بين أجنحته .

وفيما يتعلق بمسألة الرهائن طالبت دمشق وطهران المسئولين فى حزب الله بتسهيل الافراج عن الرهائن الغربيين فى لبنان . فقد عقد الرئيس الايرانى رافسنجانى اجتماعا مع قادة الحزب خلال زيارته إلى دمشق فى ابريل حيث طالبهم بانهاء أزمة الرهائن وعدم التلاعب بورقة الرهائن ، مشيرا إلى انها ستحترق ولن يكون بوسع ايران فى هذه الحالة مساعدة الحزب .

وقام موقف حزب الله على المطالبة باطلاق سراح جميع الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية وسجن الخيام مقابل اطلاق سراح أربعة من الجنود الاسرائيليين من بينهم طيار وجثث ثلاثة عسكريين قتلوا بين عامى ٨٥ / ١٩٨٧ واطلاق سراح الشيخ عبد الكريم عبيد مسئول الجهاز الأمنى للحزب الذى اختطفته إسرائيل عام ١٩٨٩ .

أما منظمة الجهاد الاسلامى ، والعدالة الثورية فهما من التنظيمات الموالية أيضا لايران ، ولعبتا دورا بارزا فى قضية الرهائن وينتمى معظم أعضائها لحزب الله ، وقد لجأت المنظمات إلى عمليات خطف الغربيين فى بيروت عام

١٩٨٤ للضغط على الإدارة الأمريكية للمساعدة فى الافراج عن ١٧ من السجناء المنتمين اليها فى الكويت ، حيث القى القبض عليهم أثناء هجومهم على بعض المصالح الأمريكية فى الكويت عام ١٩٨٣ وكانت المنظمة تحتجز تسعة رهائن غربيين - خمسة أمريكيين ، وبريطانيين ، والمانيين .

وطالبت المنظمة باطلاق سراح نحو ٤٠٠ معتقل لبنانى فى السجون الإسرائيلية مقابل اطلاق سراح الرهائن لديها ، واطلاق سراح الأخوين محمد حمادى ، وعباس حمادى اللذين يقضيان عقوبة السجن فى المانيا بتهمة القتل واختطاف الطائرات . وهو ما ترفضه المانيا نظراً لانه صدرت ضدهما أحكام قضائية فى المانيا .

على أى حال فإن الاتجاه الذى كان سائدا فى النصف الأول لعام ١٩٩١ لدى التنظيمات المسئولة عن اختطاف الرهائن فى لبنان هو الرغبة والاستعداد لاطلاق سراح جميع الرهائن الغربيين فى اطار الضمانات التالية :

— اطلاق سراح الزعيم الشيعى الشيخ عبيد . وهذا مطلب أساسى اجمعت عليه جميع التنظيمات المعنية بأزمة الرهائن فى لبنان .
— اطلاق سراح ٤٠٠ لبنانى تحتجزهم إسرائيل .
— الحصول على ضمانات من الدول العربية بعدم ملاحقة الخاطفين ومحاكمتهم بعد الافراج عن الرهائن .

وبالنسبة لاطلاق سراح الفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية ، وهو الشرط الذى رفضته إسرائيل ، فقد ساد اتجاه بين هذه التنظيمات ومؤداه وعدم التمسك بضرورة اطلاق سراحهم .

وفيما يتعلق بالاشكالية الثانية والتى تمثلت فى الربط بين اطلاق سراح الرهائن وبين اقدام الدول الغربية والمنظمات الاقتصادية الدولية على تقديم المساعدات الاقتصادية إلى لبنان ، وانفتاح لبنان على الغرب بصفة عامة .. فقد أكد بتينوكراكسى موفد الأمين العام للأمم المتحدة إلى لبنان ورئيس وزراء ايطاليا السابق ووزير الدولة البريطانى هوج خلال زيارتهما إلى لبنان الربط بين المساعدات الاقتصادية للبنان واغلاق ملف الرهائن ومساهمة رجال الأعمال والمستثمرين الغربيين فى إعادة إعمار الاقتصاد اللبنانى .

وبصفة عامة فقد أبرزت التطورات الخاصة - الدولية والاقليمية - حول إنهاء أزمة الرهائن أن الدولة اللبنانية كانت بعيدة تماما عن تفاصيل القضية ، وأن المسألة برمتها تكشف عن أدوار رئيسية لقوى عربية واقليمية - خاصة ايران - سواء فى نشوء القضية أو فى إغلاق ملفها ، وأن المسألة كانت تخص لبنان من زاوية أن احتجاز الرهائن كان يتم على جزء من أرضها ، وبقوى لبنانية لم تكن سوى أذرع خفية لتلك القوى الخارجية .

٢ - التنسيق السورى الايرانى :

عكست تصريحات ومواقف المسئولين فى سوريا وايران حول قضية الرهائن خلال عام ١٩٩١ رغبة البلدين فى انهاء أزمة الرهائن فى لبنان لاسيما وانها تمثل عقبة أساسية أمام تطبيع العلاقات بين كل من طهران ودمشق من ناحية وبين الغرب من ناحية أخرى ، رغم موقفهما فى أزمة الخليج والذى اعتبره التحالف الغربى مؤشرا ايجابيا أثمر عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وكل من دمشق وطهران عام ١٩٩١ .

وقد أكد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى حافظ الاسد خلال مباحثاته مع الرئيس اللبنانى الياس الهراوى فى سبتمبر ١٩٩١ إن سوريا تتعاون مع جميع الاطراف فى لبنان والمنطقة وبقية العالم لاغلاق ملف الرهائن موضحا انه لايوجد سبب لاستمرار الخطف أو مشكلة الرهائن والتى أصبحت تمثل عبئا على الخاطفين أنفسهم .

وهو نفس المعنى الذى أكد عليه مرارا المسئولون فى طهران وان ايران ترغب فى اطلاق سراح جميع الرهائن ، وانها ستستخدم نفوذها لدى الجماعات الخاطفة فى لبنان للاسراع فى اطلاق سراح جميع الرهائن .

والملاحظ إن الخطاب السياسى الايرانى والسورى حول الرهائن قد تبدلت كلماته وأصبح أكثر مرونة وأقل ثورية . فلم تعد الدولتان تتمسكان باعتبار قضية الرهائن قضية سياسية بل اخذا يتعاملان معها فى اطار انسانى ، إلا ان طهران ودمشق ظلتا متمسكين خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ بضرورة اطلاق سراح جميع الرهائن بمن فيهم الايرانيون الأربعة الذين اختطفتهم ميلشيات القوات اللبنانية عام ١٩٨٢ ، واطلاق سراح الفلسطينيين واللبنانيين المعتقلين فى السجون الاسرائيلية ضمن أى صفقة شاملة لتبادل اطلاق الرهائن وأشارت ايران وسوريا إلى أن هناك عدة فئات معنية بقضية الرهائن : فهناك اللبنانيون والفلسطينيون وبينهم بشكل خاص المسئول الشيعى عبد الكريم عبيد والرهائن الغربيون فى لبنان وهؤلاء جميعا أبرياء ويجب اطلاق سراحهم . وهناك فئتان من السجناء هما الأسرى الاسرائيليون السبعة والسجناء اللبنانيون فى أوروبا لقضايا تتعلق بالشرق الأوسط وهم جميعا مجرمون ،وتبادل المجرمين يكون ممكنا إذا كان سيسهل من حل مشكلة الرهائن . وفى هذا الصدد قال الرئيس الايرانى رافسنجانى فى حديث نشرته صحيفة « الجمهورية الاسلامية » الايرانية فى يونيو ، إن الدول الغربية لاعتبارات انسانية تطالب ايران

بأن تستخدم نفوذها للافراج عن الرهائن ، وأن لدى اللبنانيين ايضا مشاكل ذات طابع انسانى حيث ان هناك ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ سجين لبنانى فى إسرائيل ويطالبون باطلاق سراحهم ، وإن ايران ستبذل مافى وسعها لاطلاق سراح كل الرهائن .

والواقع ان لكل من سوريا وايران أسبابها الخاصة التى دفعتها إلى المساهمة فى حل أزمة الرهائن . فقد انضمت سوريا إلى الحشد الدولى بقيادة الولايات المتحدة لانهاء الاحتلال العراقى للكويت . بينما اتخذت ايران موقفا محايدا ، ورغم أنها ظلت خارج الحشد الدولى ، ولكنه ساعد على انجاح مهمة الحشد الدولى ولاسيما وأنها التزمت جزئيا بالحصار الاقتصادى المفروض على العراق . وقد كان لهذه المواقف اثرها الايجابى فى تخفيف حدة التوتر بين الدولتين من جهة ، والغرب على وجه العموم من جهة أخرى . ولم تبق إلا قضية الرهائن لاستكمال تطبيع العلاقات مع الغرب ، لاسيما وان الادارة الأمريكية اكدت مرارا أنه لن يكون هناك تطبيع كامل للعلاقات مع طهران ودمشق ما دام ملف الرهائن لم يغلق بعد .

كما إن سوريا وايران ترغبان فى تحسين صورتهما أمام الغرب للحصول على دعم أمريكى وغربى فى مؤتمر السلام مع إسرائيل ، وهناك دوافع ايرانية اقتصادية خاصة بالحصول على المساعدات والاستثمارات الغربية لدفع عجلة الاقتصاد الايرانى .

إلا انه من ناحية أخرى فإن اطلاق سراح الرهائن لم يؤد إلى تطبيع فورى للعلاقات بين دمشق وطهران وبين الولايات المتحدة أو الغرب على وجه العموم ،ويعود ذلك إلى انه مازالت هناك قضايا عالقة بين طهران وواشنطن من بينها استمرار اتهام ايران بأنها مؤيدة للارهاب ، وهناك قضية الأرصدة الايرانية التى جمدتها واشنطن فى اعقاب احتلال السفارة الأمريكية فى طهران عام ٧٩ واحتجاز ٥٢ أمريكيا لمدة ٤٤٤ يوما ، فضلا عن رواسب فضيحة ايران كونترا وقرار الكونجرس الأمريكى فى أغسطس ٩١ بفتح ملف القضية بعد اتهام ستة رهائن لادارة الرئيس السابق ريجان بتأخير باطلاق سراح الرهائن خلال انتخابات عام ١٩٨٠ لاعتبارات خاصة بالانتخابات الرئاسية آنذاك والتى كان ريجان أحد اطرافها .

إلا أنه يلاحظ ان هناك بوادر للانفراج فى العلاقات بين واشنطن وطهران نتجت عن دور ايران فى اطلاق سراح الرهائن . فقد وافقت الادارة الأمريكية فى نوفمبر على دفع ٣٧٨ مليون دولار لتعويض ايران عن معدات عسكرية أمريكية لم تتسلمها طهران منذ السبعينات . ورغم نفى واشنطن إن يكون هناك أى علاقة بين هذا الموضوع واطلاق سراح الرهائن إلا ان الموافقة الأمريكية تزامنت مع اقتراب مشكلة الرهائن من نهايتها . ومن ثم فمن الأرجح ان يحدث تحسن تدريجى - وان يكن بطيئا - بين كل من واشنطن وطهران ،وقد يبدأ بتخلى واشنطن عن معارضتهـا للاستثمارات الأوروبية فى ايران وتقديم البنك الدولى القروض إلى ايران . ثم رفع القيود الأمريكية على ابرام صفقات تجارية مع ايران .

وبالنسبة لسوريا فقد تشهد المرحلة القادمة اثارة قضية حقوق الانسان فى سوريا كشرط لتطبيع العلاقات مع الغرب .

٣ - الغرب وأزمة الرهائن :

استمرت الدول الغربية المعنية بملف الرهائن فى لبنان فى رفضها لابرام أية صفقة مع الجماعات المسئولة عن اختطاف الرهائن فى لبنان أو تقديم أية تنازلات لهم .. فقد رأت الحكومات الغربية أن الضغط على إسرائيل أو تقديم أية امتيازات لخاطفى الرهائن من شأنه أن يؤدى إلى زيادة مطالب الخاطفين أو تشجيعهم على الاستمرار فى اللعب بورقة الرهائن .

ففى عام ١٩٨٥ طالب الخاطفون من الولايات المتحدة الضغط على حكومة الكويت لاطلاق سراح ١٧ سجينا شيعيا مقابل اطلاق سراح الرهائن الغربيين فى لبنان .. كما طالبوا بانهاء الغرب لسياسته المعادية لايران خلال الحرب مع العراق ، وبعد أن تم وقف اطلاق النار عام ١٩٨٨ أصبح الخاطفون يطالبون باطلاق سراح ٤٠٠ سجين عربى فى إسرائيل . وأخيرا المطالبة باطلاق سراح ٢٠ سجينا عربيا فى سجون أوروبا .

والجديد فى تعامل الغرب مع قضية الرهائن عام ١٩٩١ هو ابراز ولاول مرة أن إسرائيل تحتجز العديد من اللبنانيين الابرياء ومنهم الشيخ عبيد بدون محاكمة . إلا إن الدول الغربية لم تمارس أية ضغوط على إسرائيل لاطلاق سراحهم وان كانت بريطانيا قد طالبت إسرائيل فى اغسطس باطلاق سراح الشيعة اللبنانيين المحتجزين لديها ، غير أنها رفضت اطلاق سراح السجناء العرب فى السجون الأوروبية بحجة أن هؤلاء قد تمت محاكمتهم فى قضايا تتعلق بالارهاب . وهناك خمسة من المدانين العرب محكوم عليهم بالسجن . وقد اتخذت الحكومة الالمانية موقفا مماثلا ورفضت اطلاق سراح لبنانيين حكم عليهما بالسجن بتهمة ارتكاب أعمال ارهابية .

٤ - وساطة الأمم المتحدة وملابساتها :

مع اطلاق سراح الرهينة البريطانى جون مكارثى فى

أغسطس بدأت مرحلة جديدة فى أزمة الرهائن فقد حمل مكارثى رسالة من منظمة الجهاد الاسلامى التى كانت تحتجزه تحث فيها الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دى كويار على التوسط لانهاء أزمة الرهائن فى لبنان وقد رحبت الاطراف المعنية بأزمة الرهائن بهذه المبادرة لاسيما وانها لن تقدم تنازلات مباشرة إذ ستمر كل التنازلات عبر الأمم المتحدة وهى طرف دولى محايد .

فالقيادة الجديدة فى حزب الله الموالى لايران رأت فى تدخل الامم المتحدة عاملا ايجابيا سيساعدها على التخلص من إرث سلفها بدون أن تتهم بانها قدمت تنازلات للغرب . كما إن ايران اكدت بوضوح انها ستوقف الدعم المالى والاخوى الذى تقدمه إلى حزب الله إذا لم يتم اطلاق سراح الرهائن قبل اكتوبر ١٩٩١ ، ولاسيما وأن الرئيس الايرانى رفسنجانى كان يأمل أن يستضيف الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى بداية اكتوبر وفى أواخر الشهر نفسه كان من المقرر أن يزور رافسنجانى المانيا والنمسا وايطاليا . ولم يكن منتظرا ان يكون استقباله فى هذه الدول حافلا طالما إن أزمة الرهائن لم تحل . كما ان بريطانيا أعلنت انها لن تدعو رافسنجانى إلى زيارتها مالم يتم اطلاق سراح الرهائن فى لبنان .

أما سوريا فرغبت فى التخلص من عبء الرهائن قبل انعقاد مؤتمر السلام فى اكتوبر ، ووجدت فى وضع القضية تحت مظلة الأمم المتحدة عاملا يساعدها على ممارسة ضغوطها على محتجزى الرهائن بدون أن تتهم بخضوعها للغرب ، فضلا على أن انهاء أزمة الرهائن سيبرز سوريا على أن لها دورا فى احلال السلام فى الشرق الأوسط ، وسيدعم من طلبها برفع اسمها من قائمة الدول التى تدعم الارهاب ، كما أنها تريد المشاركة فى مؤتمر السلام وقد اطمأنت إلى خلو الساحة اللبنانية من قضايا قد تعكر صفو المفاوضات .. الحكومة اللبنانية هى الأخرى أرادت حل المشكلة قبل اكتوبر حتى تتمكن من طرح مسألة الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان بدون أن يكون هناك مايعكر جو المفاوضات .

أما إسرائيل وهى لاعب مهم فى قضية الرهائن ، اذ أن لها ٧ جنود محتجزين فى لبنان وتحتجز بالمقابل مئات اللبنانيين فى سجونها . فقد أعلنت حكومة شامير استعدادها لمساعدة الامين العام فى مهمته شريطة أن تحصل على أية معلومات عن جنودها المفقودين فى لبنان ، خاصة هؤلاء الذين أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها تحتفظ بثلاثة احياء من بين الجنود الاسرائيليين السبعة .

وقد رحبت الدول الغربية بدور الأمم المتحدة خاصة أنها تصر على عدم التفاوض مباشرة مع الرهائن ، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على حقها فى مطاردة الارهابيين والقاء القبض عليهم لمحاكمتهم فى الولايات المتحدة وفقا للقانون الذى أصدره الرئيس السابق ريجان فى هذا الصدد .

ومع تدخل الأمم المتحدة فى قضية الرهائن عادت القضية إلى دائرة الاضواء من جديد حيث شهدت ٩ عواصم عربية ودولية اتصالات مكثفة لانهاء هذا الملف ، وأنشأت ايران لجنة خاصة للتعامل مع الرهائن من بين أعضائها محمود رافسنجانى سفير ايران المتجول وسيروس ناصرى المبعوث الايرانى فى الأمم المتحدة . وفى الوقت نفسه انشىء خط اتصال مباشر بين حزب الله ووزير داخلية ايران عبد الله النورى . وفى بيروت كونت سوريا لجنة مماثلة للطوارىء للتعامل مع اطلاق سراح الرهائن ونقلهم إلى دمشق حيث يتم تسليمهم إلى حكوماتهم عبر وزارة الخارجية السورية ، وتمثلت حلقة الاتصال بين حكومة إسرائيل ودى كويار فى أورى لوبرانى آخر سفير اسرائيلى فى طهران ، وفى واشنطن اسندت مهمة متابعة تطورات الرهائن إلى الجنرال برنت سكوسكروفت مستشار الأمن القومى للرئيس بوش ، وفى لندن اضطلع دوجلاس هوج بمتابعة تطورات أزمة الرهائن ، فى حين مثل الأمين العام للأمم المتحدة حلقة الوصل الرئيسية بين الأطراف جميعها ، والتى مرت من خلالها المطالب والأجوبة ، وبما أمكن ادعاء كل طرف أنه لم يقم حوارا مباشرا مع الطرف الآخر .

وأثمرت هذه الاتصالات الدولية عن اطلاق سراح عشرة رهائن غربيين واطلاق إسرائيل لسراح ٩١ من السجناء اللبنانيين لديها ، وتسليم ٩ جثث من الشيعة مقابل حصولها على رفات أحد جنودها المفقودين فى لبنان ، اضافة إلى معلومات عن اثنين من جنودها السبعة الذين فقدوا فى جنوب لبنان .

ويلاحظ ان ايران وسوريا والجماعات الموالية فى لبنان أقدموا على اطلاق سراح الرهائن الغربيين فى لبنان بدون التمسك بأى من الشروط التى كثيرا ما أعلنوا عنها وفى مقدمتها ضرورة اطلاق سراح السجناء العرب فى سجون إسرائيل أو فى السجون الأوروبية . ويعزى ذلك إلى رغبة الدولتين فى بذل كل مافى وسعهما لتحسين علاقاتهما مع الغرب للأسباب التى ذكرت من قبل . إلا ان الولايات المتحدة عادت وكررت بعد اطلاق سراح آخر رهينة أمريكى فى لبنان فى ٤ / ١٢ إن السياسة الأمريكية تجاه ايران لم تتغير بعد ، وانها تعتبر ايران مازالت دولة ارهابية .

ولم يبق فى لبنان من بقايا أزمة الرهائن سوى رهينتان المانيتان يصر مختطفيهما على ضرورة اطلاق سراح الأخوين محمد حمادى وعباس حمادى مقابل اطلاق

سراحها ، وفى حالة امتناع المانيا عن اطلاق سراح الأخوين حمادى فى اطار سياسى دبلوماسى فإن ذلك يمكن ان يتم خلال صدور عفو خاص من قبل رئيس الجمهورية أو تشكيل لجنة خاصة بين حكومة بون والحكومة الفيدرالية الالمانية التى يقضى الأخوين فى سجونها مدة العقوبة لاتخاذ قرار فى هذا الشأن .

وقد اتبع هذا الأسلوب فى اطلاق سراح أفراد عصابة بادر ماينهوف من سجون المانيا الغربية وترحيلهم إلى عدن فى اواخر الستينات مقابل اطلاق سراح السياسى الالمانى الغربى بيتر لورانسى رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى .

أما السجناء العرب فى سجون أوروبا وعددهم نحو ٣٠ سجينا ، فمن المستبعد اطلاق سراحهم اذ تصر حكومات الدول الأوروبية المعنية بالقضية - بريطانيا ، النمسا ، ايطاليا - على ان السجناء العرب لديها محكوم عليهم باحكام قضائية لارتكابهم جرائم مخالفة للقانون .

٥ - دلالات انهاء الأزمة .

باغلاق ملف الرهائن الغربيين انتهت احدى بؤر التوتر فى علاقات لبنان وسوريا وايران مع الدول الغربية اجمالا . ويبرز هذا التطور عدة نتائج هامة من أبرزها مدى تأثير التحولات الدولية والاقليمية على قضية الرهائن الغربيين الذين احتجزوا فى ظل بيئة دولية واقليمية مختلفة ، وقصد من ورائها مكاسب سياسية ومعنوية لم تتحقق قط . وايضا انه لم يكن وراء قضية الاختطاف واحتجاز مواطنين غربيين جماعات صغيرة وحسب ، بل كانت هناك أدوار رئيسية لدول كبرى فى المنطقة مثل سوريا وايران ، وفى الوقت الذى غابت فيه سلطة الدولة اللبنانية بفعل الحرب الأهلية التى استمرت منذ منتصف الستينات وحتى عام ١٩٨٩ والذى شهد توقيع اتفاق الطائف لانهاء الحرب الاهلية وبدء مرحلة جديدة لسلطة الدولة اللبنانية .

لقد أكد اغلاق ملف الرهائن الغربيين أن التحولات فى قمة النظام الدولى (ولاسيما التى أخذت شكل انهيار الدولة السوفيتية وانتهاء الحرب الباردة وصعود الدور الأمريكى فى السياسات الدولية) ولابد وان تعكس نفسها على التفاعلات الاقليمية فى الكثير من مناطق العالم ، وأكد ايضا ان كثيرا من الآليات التى اتبعتها دول صغرى فى المرحلة الماضية لم تعد ذات قيمة فى ظل البيئة الدولة الجديدة ، وان من الضرورى البحث فى آليات جديدة تناسب ظروف المرحلة اقليميا ودوليا .

وهكذا فإن انهاء تلك الأزمة بامتداداتها الدولية والاقليمية هو تعبير عن طى إحدى الصفحات الموروثة عن الحقبة الماضية .

ومن الدلالات الهامة ماكشفت عنه الاتصالات الدولية والاقليمية المكثفة التى شهدها العالم تحت رعاية الأمم المتحدة بداية من أغسطس ، ذلك الدور المتعاظم الذى كانت تلعبه ايران - بالتنسيق مع سوريا - من خلال التنظيمات اللبنانية الموالية لها والتى تركزت فى الجنوب اللبنانى ، والتى كان اختطاف الرهائن الغربيين أحد الادوات واحد مظاهر التأثير الايرانى فى الشئون اللبنانية . ومع انهاء الأزمة تبدو هناك بوادر تغير فى الدور الايرانى فى السياسات اللبنانية . ومن المرجح ان يلقى ذلك بظلال ايجابية على قدرة الدولة اللبنانية فيما يتعلق بمد سيطرتها على المناطق التى كانت خاضعة لنفوذ تلك الجماعات والتنظيمات الموالية لايران .

لم يكن انهاء أزمة الرهائن بالصورة التى تمت بها بعيد الصلة عن نمو الدور السياسى والدولى للأمم المتحدة . إذ أن قبول كافة الأطراف لدور ما للمنظمة الدولية لتنظيم الاتصالات وتحقيق صفقة شبه شاملة فى هذا الصدد راجع لما يمكن قوله بسماتها الحيادية ومايمكن إن تقدمه لكافة الاطراف من مبررات بعدم الاذعان لمطالب الطرف الآخر . ولاشك إن تقلص القيود التى كانت تحد من فعالية الأمم المتحدة سابقا ساهم بدوره فى أن تقوم بدور حيوى فى اغلاق ملف تلك الأزمة الانسانية السياسية فى آن واحد .

ومن الصحيح القول أن انهاء الأزمة تم فى صورة دولية شبه شاملة ، إلا أنه من الهام لفت النظر إلى موقف عدد من الدول الغربية - كالمانيا وبريطانيا وايطاليا - ازاء بعض مطالب الجهات الخاطفة والخاصة باطلاق سراح عدد من السجناء العرب فى سجون تلك البلدان . وبالرغم من ان الحجة التى قيلت فى هذا الصدد حجة قانونية ، إلا انها عكست جوانب سياسية ، لعل أهمها اصرار تلك الدول على عدم الاذعان لمطالب الخاطفين . وإذا كانت الدول قد اصرت من قبل على مثل هذا الموقف ، فان البيئة الدولية والاقليمية الجديدة لم تكن تؤهل لتغيير مافى تلك السياسة ، خاصة وان تلك البيئة عكست بدورها سعى دول رئيسية مثل سوريا وايران على تحسين علاقاتها مع الغرب .

القسم الرابع :

الصراع العربى ـ الإسرائيلى

- □ قضايا الصراعات الحزبية في إسرائيل .
- □ الأبعاد الداخلية والخارجية لقضية التسوية .
- □ تطور الهجرة اليهودية .
- □ الأبعاد الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين .
- □ علاقات إسرائيل وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق .

أولاً : قضايـــا الصراعـــات الحزبيـــة :

شهدت الساحة السياسية فى إسرائيل صراعات متعددة بين الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة فيها فى عام ١٩٩١ . وقد دارت تلك الصراعات حول المشاكل والقضايا الأساسية التى واجهت إسرائيل فى ذلك العام .

وتنطلق الاختلافات فى المواقف بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية عن اختلاف المفاهيم الأيديولوجية بين الأحزاب المختلفة رغم الاتفاق العام حول الطابع الصهيونى للدولة ، الذى يبقى رغم ذلك موضع نقاش وجدل بين القوى السياسية .

ويمكن القول بصفة عامة ، أن المفاهيم الأيديولوجية تلتقى أو تتقارب بين أحزاب التيار اليمينى ، كما أن ترجمة هذه المفاهيم إلى مواقف سياسية تتقارب إلى حد ما . ويشكل الفكر الصهيونى العنصرى ركيزة أساسية لمفاهيم هذا التيار ومواقفه من كافة القضايا المثارة . وتلتقى أحزاب هذا التيار من حيث المبدأ على رفض الانسحاب من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة ، وعلى عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، كما تلتقى هذه الأحزاب على ضرورة الاستيطان الذى تراه مشروعا وتختلف هذه الأحزاب حول أفضل الأساليب لتحقيق الأهداف المتفق عليها .

ورغم تباين الشرائح الاجتماعية التى تشكل القاعدة الانتخابية لمختلف الأحزاب اليمينية الا أنها تلتقى فى توجهاتها الاقتصادية ، حيث تتبنى جميعها ـ وإن بصيغ متباينة قليلا ـ سياسة اقتصادية ـ اجتماعية تقوم على مبادىء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والاعتماد على آليات السوق والاقتصاد الحر فى إدارة الاقتصاد .

وعلى الجانب الآخر تتقارب أحزاب اليسار فى مفاهيمها الأيديولوجية ومواقفها السياسية . وتشكل الأفكار « الاشتراكية التعاونية » ذات الطابع « الفابى » ركيزة أساسية لأفكار حزب العمل ، فى حين تتبنى الأحزاب والمجموعات الأخرى مثل الحزب الشيوعى وجماعة ماتسبن أفكارا اشتراكية ماركسية ـ لينينية أكثر تشددا . وان كانت جماعات وأحزاب اليسار الإسرائيلى فى مجموعها علمانية وتقبل على المستوى الفكرى بفصل الدين عن الدولة .. ذلك القبول بالعلمانية الذى لا يمس عند حزب العمل ـ على الأقل ـ مسألة سيطرة اليهود على الدولة بصورة تمنع المسلمين أو المسيحيين من تبوؤ مراكز قيادية رغم كونهم مواطنين فيها وهو أمر يتعلق بالطابع العنصرى للدولة وبفكر حزب العمل أكثر من تعلقه بموقفه من قضية العلمانية وفصل الدين عن الدولة . وتلتقى أحزاب اليسار حول ضرورة الانسحاب من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، أو من الجانب الأعظم منها . ورغم أن حزب العمل باشر بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة حينما كان فى السلطة فى إسرائيل الا ان موقفه بشأنها يعد أقل تشددا من مواقف الليكود والأحزاب اليمينية .

وتتفاوت مواقف أحزاب اليسار بشأن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بين قبول ذلك من الأحزاب اليسارية المتشددة وأهمها الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، وبين القبول المشروط الذى لا يؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية كما هو حال موقف حزب العمل .

وتشكل الطوائف اليهودية الغربية ـ الاشكناز ـ القاعدة الانتخابية لحزب العمل ، وذلك قبل أن تتدفق موجة اليهود السوفييت الحالية على إسرائيل والتى تتميز بزيادة الميول نحو اليمين . أما الطوائف الشرقية (السفارديم) فإنها تشكل دائما القاعدة الانتخابية لتكتل الليكود . وان كان من الضرورى ان نشير إلى أن موجة الهجرة الحالية والتوقعات بوصول مليون مهاجر سوفيتى إلى إسرائيل بحلول منتصف التسعينات سوف يؤثر بشدة على الخريطة الاجتماعية ـ السياسية فى إسرائيل وسوف يدخلها فى طور إعادة التشكيل مرة أخرى . وإذا كان من السهل تحديد تداعيات موجة الهجرة على الانقسام الطائفى فى إسرائيل ،

وما سوف تحدثه من تدعيم للطوائف الغربية مقابل الشرقية ، فإنه من الصعوبة بمكان تحديد التوجهات السياسية للمهاجرين ، وخصوصا السوفييت الذين يشكلون السواد الأعظم من الموجة الحالية من المهاجرين . وتأتى هذه الصعوبة من حقيقة أن غالبية المهاجرين لم يحسموا مواقفهم وانحيازاتهم وولاءاتهم السياسية بعد ، رغم التنافس الشديد بين الأحزاب على ضمهم إليها . وإن كانت الاستطلاعات تشير إلى أنه من المرجح أن المهاجرين سيصوتون لصالح الأحزاب اليمينية . الا أن استمرارية مثل هذا التوجه سوف تتوقف بشكل أساسى على قدرة حكومة شامير على حل المشاكل الكبرى التى تواجه عملية استيعاب المهاجرين وتشغيلهم . وسوف تختبر الاختيارات السياسية للمهاجرين الجدد فى الانتخابات البرلمانية التى تجرى فى إسرائيل فى العام القادم .

وقد دار الصراع بين القوى السياسية فى إسرائيل خلال العام ١٩٩١ حول الموقف من الهجرة والاستيعاب ، والموقف من عملية التسوية . وسوف يتم معالجة الصراعات الحزبية حول قضية الهجرة والاستيعاب ، وفى جزء لاحق سوف نشير إلى المواقف الحزبية من عملية التسوية السياسية .

١ ـ الهجرة والاستيعاب كقضية حزبية :

تعتبر الهجرة اليهودية واستيعاب المهاجرين على كافة الأصعدة ، التحدى الرئيسى الذى تواجهه إسرائيل حاليا . وقد دار جدل حاد بين القوى السياسية فى إسرائيل حول أولويات العمل الإسرائيلية ، والاختيار بين توجيه الموارد لتمويل زيادة الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة لاستيعاب المهاجرين فيها ، وبين توجيه الأموال لتمويل استثمارات جديدة تساهم فى استيعاب المهاجرين فى الجهاز الانتاجى فى إسرائيل .

وفى حين أكدت المعارضة العمالية على أولوية الاستيعاب الاقتصادى للمهاجرين فإن حكومة الليكود وعلى رأسها اسحق شامير أكدت من خلال الممارسة على أولوية الاستيعاب الاستيطانى وحاولت تحقيق المعادلة الصعبة أى تحقيق الاستيعاب الاستيطانى والاقتصادى فى آن واحد .

وقد أدت الرؤية الأيديولوجية الصهيونية التى انطلق منها موقف حكومة شامير فى تعاملها مع الهجرة والاستيطان إلى الحد من قدرة تلك الحكومة على الوفاء بكافة احتياجات المهاجرين ، بل ومنيت الأجهزة التى أوكلت إليها مهمة متابعة الهجرة والاستيعاب بدرجات متفاوته من الاخفاق مما أدى لتراجع زخم موجة الهجرة فى عام ١٩٩١ . ولم يأت الاخفاق بسبب الضغوط الاقتصادية والبيروقراطية وافتقاد التنسيق بين السياسات فقط ، وإنما جاء أيضا بسبب الصراعات بين وزراء اللجنة الوزارية لشئون الهجرة والاستيعاب ، حيث اتهم كل منهم الآخرين بالمسئولية عن الفشل . وقد اضطرت تلك اللجنة التى شكلت فى يونية ١٩٩٠ برئاسة اريئيل شارون ، إلى خوض صراع مع الروتين للتسريع بعملية استيعاب المهاجرين ، لكنها واجهت كما ذكرنا درجات من الاخفاق . فقد حصل موشيه نسيم ـ وزير الصناعة ـ على مليار شيكل من ميزانية عام ١٩٩١ لتوفير فرص عمل للمهاجرين ، لكن ما فعله كان محدودا للغاية كذلك فإن اسحق موداعى ـ وزير الاقتصاد ـ لم يهتم أصلا بحضور اجتماعات اللجنة بعد ان دخل فى صراع مع شارون من أجل تخفيض مخصصات وزارة الاسكان . وبالاضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين اريئيل شارون ومناحيم بروش ـ نائب وزير العمل ـ كانت صراعية وسيئة طول الوقت . أما وزير الاستيعاب اسحق بيرتس فقد فشل هو الآخر فى توفير ظروف معيشة أفضل للمهاجرين مما حدا بأريئيل شارون إلى التدخل فى شئون وزارة الاستيعاب ، بناء على اقتراح من النائبة المتطرفة جيئولا كوهين ، ذلك الاقتراح الذى عجز الوزير اسحق بيرتس عن منع تنفيذه . ويتضح من نمط العلاقات بين الوزراء الأعضاء فى اللجنة الوزارية لشئون الهجرة ان الخلافات وربما الفوضى كانت تسود العلاقات بين أعضاء الحكومة . تلك الخلافات التى ظهرت بشكل جلى أثناء المناقشات حول ميزانية عام ١٩٩٢ بسبب ميزانيات وزارات الاسكان ، والدفاع ، والميزانيات المخصصة للاستيطان والمدارس الدينية . وقد أبرزت تلك الخلافات هشاشة الائتلاف الحاكم وقابليته للتفكك عند أى اختبار قوى .

ورغم ان الحكومة الاسرائيلية أعلنت مرارا أنها استفادت من الأخطاء التى حدثت فى الخمسينيات فى مجال استيعاب المهاجرين إلا أن تبنيها لسياسة استيطانية نشطة مع ترك قضية الاستيعاب الاقتصادى لآليات السوق بالأساس قد أوجد ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية غير مرغوب فيها فى إسرائيل بما جعل قادة الليكود يبحثون الاستعاضة عن الفشل الداخلى فى استيعاب المهاجرين بالاستعانة بالعالم الخارجى بشكل أساسى عبر المساعدات الهائلة التى يطلبونها من الولايات المتحدة وألمانيا .

ومثلما تمت الاشارة آنفا فإن الاستيطان لقى أولوية على الاستيعاب الاقتصادى بالنسبة لتكتل الليكود الحاكم ، مما جعل هذه القضية موضع شد وجذب بين الأحزاب السياسية المختلفة فى إسرائيل .

٢ ـ ملامح السياسة الاستيطانية وتداعياتها :

مرت السياسة الاستيطانية بالعديد من المراحل التى عكست سمة وأيديولوجية الحزب المسيطر على الحكم . وقد بدأ حزب العمل هذه السياسة بعد حرب ١٩٦٧ . وتجسدت الخطة الاستيطانية لحزب العمل فى ذلك الوقت فى مشروع « آلون » بزرع المستوطنات فى المناطق الاستراتيجية من الأراضى المحتلة كضمان للسيطرة عليها . وقد تفاقمت السياسة الاستيطانية وامتدت إلى جميع أنحاء الأراضى المحتلة خلال فترة ولاية الليكود بحيث اتمت الحكومة الإسرائيلية سيطرتها على أكثر من مليونى دونم من أراضى الضفة الغربية (٥٤٪ من مساحتها) وأكثر من ١١٣,٨ ألف دونم من أراض قطاع غزة (٣٣٪ من مساحته) . وقد بلغ عدد المستوطنات الصهيونية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٤٢ مستوطنة يعيش فها نحو ١١٢ ألف مستوطن حسبما أشارت جريدة بدعوت احرونوت الإسرائيلية فى ٥ / ١١ . وفضلا عن المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فإن هناك ما يزيد على ١٠٠ ألف مستوطن يهودى يعيشون فى القدس العربية .

وقد دارت مناقشات حزبية وفى الأجهزة الرسمية المعنية حول سياسة الاستيطان . وخلال تلك المناقشات تبلور اتجاهان : **الأول** ، يتبناه المستوطنون ومجالسهم الاقليمية ويدعو إلى تركيز السياسة الاستيطانية على تدعيم المستوطنات القائمة بالفعل بهدف إضافة آلاف الوحدات السكنية إليها وتحويلها إلى مراكز سكنية ضخمة . أما الثانى والذى كانت الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة تتبناه فإنه يدعو إلى بناء مستوطنات جديدة .

وقد كشفت سياسة اريئيل شارون الاستيطانية أن هدفها إيجاد توازن بين هذين الاتجاهين ، حيث شرع فى بناء مستوطنات جديدة كانت بدايتها ١٣ مستوطنة ، كما عمل على تحويل ١٢ نقطة استيطان عسكرى (ناحال) إلى مراكز استيطانية جديدة تنفيذا لوثيقة تشكيل حكومة شامير اليمينية فى يونيو ١٩٩٠ . وإضافة إلى كل ذلك عمل شارون على زيادة الوحدات السكنية بمنظومة المستوطنات القديمة .

وتعتبر الضفة الغربية والقدس الشرقية أكثر المناطق استهدافا للاستيطان تليها المرتفعات السورية (الجولان) ثم قطاع غزة . ويعكس هذا الترتيب الأهمية النسبية لتلك المناطق بحيث تأتى الضفة الغربية والقدس الشرقية فى المكانة الأولى كعمق استراتيجى لإسرائيل مقابل الجبهة العربية الشرقية ، وأيضا كمصدر رئيسى للمياه التى تستهلكها إسرائيل ، فضلا عن ارتباطها بالاساطير الدينية اليهودية . وتأتى مرتفعات الجولان بأهميتها الاستراتيجية الكبيرة وبمواردها المائية الهامة فى المرتبة الثانية ، فى حين يأتى قطاع غزة فى المركز الأخير نظرا لافتقار القطاع للموارد ولكثافة سكانه ، ولفقدانه للكثير من أهميته الاستراتيجية بعد عقد معاهدة مارس ١٩٧٩ بين إسرائيل ومصر ، تلك المعاهدات التى نصت على نزع سلاح الجانب الأكبر من سيناء .

وبصرف النظر عن ترتيب المناطق المحتلة لدى مخططى السياسة الاستيطانية فإن عام ١٩٩١ شهد نشاطا استيطانيا محموما لم يسبق له مثيل ، ويتم تحت إشراف شامير وشارون معا .

وفى إطار مساعيه لاقرار تسوية للصراع الإسرائيلى ـ العربى تحت الرعاية الأمريكية حاول وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر التوصل إلى تسوية محددة بشأن الاستيطان لكنه قوبل بموقف إسرائيلى رافض لإيقاف الاستيطان فى زيارتيه اللتين قام بهما إلى إسرائيل فى أبريل ١٩٩١ . ولم ينتظر اريئيل شارون حتى يغادر بيكر إسرائيل وإنما صرح أثناء وجوده هناك أن إسرائيل ستستمر فى تكثيف الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة . ولم يملك بيكر سوى وصف تلك التصريحات بأنها محاولة لنسف السلام فى الشرق الأوسط . وقد دعم رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق شامير موقف شارون بأن صرح هو الآخر بأن حكومته لن توقف الاستيطان فى الأراضى المحتلة . وقد جاءت هذه المواقف الإسرائيلية التى تعكس الرغبة فى الاستمرار فى احتلال الأراضى العربية وتهويدها بعد إعلان الولايات المتحدة أنها لن ترغم إسرائيل على قبول ما لا تريده ، بما يعنى تغييب آليات الاجبار التى استخدمت بصورة مروعة وعدائية إلى أقصى حد ضد العراق فى أزمة وحرب الخليج .

وقد حاول وزير الخارجية الأمريكى الضغط على العرب بعد أن فشل فى زحزحة قادة إسرائيل عن مواقفهم فيما يتعلق بقضية الاستيطان . وقد نجح مع العرب الذين قدموا تنازلا هائلا بقبول ايقاف المقاطعة المفروضة على إسرائيل مقابل إيقافها للمستوطنات وهو ما رفضته إسرائيل أيضا .

وفى إطار الشد والجذب حول سياسات الاستيطان قامت حركة « السلام الآن » بتسريب البيانات الخاصة بالميزانية الحقيقية فى الأراضى العربية المحتلة ـ راجع جدول (١) . وقد بلغت تلك الميزانية ١٣٢٨ مليون شيكل أى نحو ٣٠٪ من إجمالى ميزانية الاستيعاب عام ١٩٩٠ التى خصصت لاستيعاب ٢٠٠ ألف مهاجر . كما نشرت حركة « السلام الآن » أسماء عدد من المستوطنات الجديدة وهى « زئيف » و« سنسانه » و« يرعوت » و« عشمال »

و« يونداف » . كما أشارت حركة « السلام الآن » أيضا إلى خطة إسرائيل لبناء ما يزيد على ١٦ ألف وحدة سكنية فى الخليل ونحو ٦٣٥٠ وحدة فى غزة خلال العامين القادمين .

لكن كل ذلك لم يزد شارون إلا تصميما على تدعيم سياسة الاستيطان فقام فى أغسطس ١٩٩١ بطرح خطته المعروفة بإسم « خطة النجوم » وتنقسم هذه الخطة إلى مرحلتين : **الأولى** ، ويبدأ تنفيذها فى العام القادم ١٩٩٢ وتهدف إلى بناء ١٩ ألف وحدة سكنية فى الأراضى المحتلة . **والثانية** ، وتبدأ فى الأعوام التالية وتهدف إلى إقامة ٣١ ألف وحدة سكنية . ووفقا لخطة شارون فإن هذه الوحدات السكنية سوف تقام على مساحة لا تقل عن ٩٠ ألف دونم لمضاعفة عدد المستوطنين ، والوصول بعدد اليهود فى مدينة القدس إلى حوالى مليون نسمة .

وتعتبر هذه الخطة هى محور الاستراتيجية الاستيطانية لحكومة شامير التى أنشأت بغرض تدعيم الاستيطان هيئة اسمتها « إدارة التخطيط والبناء فى يهودا والسامره » برئاسة مهندس التخطيط « دان ستاف » وهو أحد المقربين من شارون . وتعد المهمة الأولى لهذه الهيئة هى تكثيف المستوطنات القائمة بالفعل فى الضفة الغربية المحتلة .

وتجدر الاشارة إلى أن مجموع ماصادرته إسرائيل من الأراضى فى الضفة الغربية تحت ذريعة الدوافع الأمنية ، منذ أول زيارة قام بها بيكر للمنطقة فى مارس ١٩٩١ وحتى ديسمبر ١٩٩١ بلغ نحو ١٧ الف هكتار موزعه كما يلى (٣٥٠٠) دونم من دير أبو شعل ، (١٠٠٠٠) دونم فى اللبن الغربية ، (٢٠) دونم فى بيرزيت ، (٥٠٠٠٠) دونم من ترى الطيبة ، ورمون ودير جرير ، ودير دبوان ، (٢٥٠٠) دونم من المزرعة الغربية ، (٣٥٠) دونم من قرية حارس ، (٢٠٠) دونم من قرية كسيان ، (١٤٠٠) دونم من قضاء بيت لحم ، (٧٠٠) دونم من قضاء رام الله .

وقد بدأ يتضح ، بعد نفاذ الوحدات السكنية التى كانت شاغرة فى مستوطنات الأراضى المحتلة ، نوع جديد من التكثيف والاستيطان تقوده حركة « امناه » الذراع الاستيطانية لحركة « جيوش ايمونيم » ، بتمويل من وزارة الاسكان ، قوامه التكثيف بواسطة المقطورات (الكرافانات) لتجاوز العقبات المالية والبيروقراطية من ناحية ، والاسراع بتمويل قطاعات كبيرة من المهاجرين للاستيطان فى الأراضى المحتلة لارساء سياستى الضم والالحاق من ناحية ثانية . وبالرغم من الالتزامات الاسرائيلية ، تجاه الولايات المتحدة بعدم توطين مهاجرين جدد فى الاراضى المحتلة ، فإن الزيادة فى عدد المستوطنين ارتفع بوتيرة أسرع مما كانت عليه فى السنوات السابقة ،

جدول رقم (٣)

ميزانية إسرائيل للاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة

عام ١٩٩٠ - ١٩٩١

الجهة التى خصصت الميزانية	المبالغ المرصدة بتمويل الاستيطان فى الأراضى المحتلة	
	بالمليون شيكل	بالمليون دولار
الاسكان	١١٠٠	٥٥٠
الاستيعاب	٢٠	٢٥
التعليم	٧٠	٣٥
الزراعة	٤٠	٢٠
الداخلية	٤٠	٢٠
الأديان	٦	٣
السياحة	١	٠,٥
الطاقة	١	٠,٥
قسم الاستيطان فى المنظمة الصهيونية	٥٠	٢٥
المجموع	١,٣٢٨	٦٧٩

وهى زيادة ناجمة بالاساس عن استيطان مهاجرين جدداً ، أضافة إلى عناصر « الحراديم » (المتشددين دينيا) وشرائح من المجتمع الاسرائيلى الدنيا ، التى تبحث عن حل لمشاكل السكن والاقامة وظروف المعيشة (انظر جدول رقم ٤) .

ويظهر من تقرير الشعبة المالية فى الوكالة اليهودية ، ملخص مؤشرات الاستيطان خلال عامى ٨٩ ـ ١٩٩٠ ، أن عدد المستوطنين بلغ ٧٠٥١ مستوطن من مجموع ٢٢٣ الف مهاجر بنسبة ٣,١٦ ٪ ويشار فى هذا الصدد ، إلى أن الرقم الحقيقى قد يكون أكبر من ذلك بكثير لأن اجهزة المعلومات لدى وزارة الاستيعاب ، والوكالة اليهودية ، لاتقدر على متابعة حركة انتقال المهاجرين من مكان لآخر فور حدوثه .

ومما سبق يتضح أن هدف سياسة شارون الاستيطانية ليس فقط تدعيم المنظومة الاستيطانية فى الأراضى المحتلة ، بل العمل على محو معالم الخط الأخضر فى الضفة ، عن طريق ايجاد تواصل استيطانى مكثف على طول المنظومة الاستيطانية التى تجاوز هذا الخط . مستغلا فى ذلك شكل وتوزيع المنظومة فى الضفة ، التى تتجه نحو التكثيف والتركيز الشديد على طول الخط الأخضر ، خصوصا فى منطقة القدس وشمال الضفة ، حيث أشار التقرير رقم (٢١) الصادر فى مارس ١٩٩١ ، عن ادارة المبانى المعدة للمهاجرين (وزارة الاسكان) إلى بناء أكثر من ٨ آلاف وحدة سكنية للمهاجرين فى ٣٥ مستوطنة من مستوطنات الضفة . وفى النصف الأول من عام ١٩٩١ ،

جدول رقم (٤)

المسارات الديموجرافية للمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية ، حسب مجالس المستوطنات

مجالس المستوطنات	عدد المستوطنين فى بداية عام ١٩٩٠ بالألف شخص	عدد المستوطنين فى بداية عام ١٩٩١ بالألف شخص	الزيادة السكانية
شرمون	١٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١,٠٠٠
متيه بنيامين	١٠,٥٢٧	١٢,٠٠٠	١,٤٧٣
بيت اربيه	١,٠٠٠	١,٠٥٠	٥٠
معاليم ادوميم	١٣,٥٠٠	١٥,٧٥٠	٢,٢٥٠
كريات اربع	٥,٠٠٠	٦,٢٥٠	١,٢٥٠
حبرون (الخليل)	,٤٠٠	,٤٠٠	—
الفى منشه	٢,٥٥٠	٢,٨٠٠	,٢٥٠
أورانيت	٢,٠٠٠	٢,٢٢٥	,٢٢٥
جوش عتسيور	٤,٩٥٠	٥,٠٠٠	,٢٥٠
بيتسار	,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٠٠٠
افرات	٢,٥٠٠	٢,٧٠٠	,٢٠٠
معاليم افرايم	١,٥٠٠	١,٥٠٠	—
أريئيل	٨,٠٠٠	١١,١٥٠	٣,١٥٠
عمانوئيل	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	—
الكاناه	٣,٠٠٠	٣,١٥٠	,١٥٠
بيتعصاه	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	—
حار ـ صغرون	١,٦٠٠	١,٧٥٠	,١٥٠
جيتمات زئيف	٥,٥٠٠	٦,٨٥٠	١,٣٥٠
شاطىء غزة	٣,٥٠٠	٤,٢٥٠	,٧٥٠
المجمـــوع	٨٧,٣٢٧	٩٦,٠٠٠	٨,٦٧٣

المصدر : ندنى شرجاى ، تكثيف الاستيطان ، هاارتس ٢٢ يونيو ١٩٩٠ .
ميخال سيلع المستوطنات ستكون افضل ، دافار ٣ مايو ١٩٩١
خالد عايد ، الهجرة اليهودية والاستيطان فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد ٦ ربيع ١٩٩١ ، ص ٣٠١ . يدعوت احرونوت ٥ / ١١ / ١٩٩١ .

تم الانتهاء من بناء ١٤ الف وحدة سكنية ، بزيادة قدرها ٤٢ ٪ عن نفس المعدلات من النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، وحوالى ٥٦٪ زيادة عن النصف الأول من نفس العام ١٩٩٠ .

كما تم وضع مقطورات ، بمعدل ٩ آلاف مقطورة لمستوطنين جدد ، ارتفع هذا الرقم الى ١٩ ألف وحدة سكنية حتى شهر سبتمبر ١٩٩١ ، يضاف إليها ألف وحدة ، خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٩١ .

كما أعلن مكتب الإحصاء الإسرائيلى (C B S) فى نهاية شهر أغسطس ١٩٩١ ، أنه سوف يبدأ مع النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، بناء ٤١ ألف وحدة سكنية ، ذلك مقابل ١٧ ألف وحدة سكنية من نفس الفترة من العام ١٩٩١ .

ولا شك أن هذه المعدلات والمؤشرات تتناقض مع تلك التى تضمنتها رسالة ديوان رئيس الحكومة شامير ، إلى وزارة الخارجية فى أواخر فبراير ١٩٩١ ، فى شأن تقديم قروض الإسكان للمهاجرين الجدد ، والتى أكدت نية الحكومة لبناء ١٠٠٠ ـ ١٢٠٠ وحدة سكنية فقط فى الأراضى المحتلة ، خلال العام ١٩٩١ . ، وانها ليست مخصصة للمهاجرين الجدد .

٣ ـ الأحزاب الإسرائيلية وسياسات الإستيطان :

إزاء هذا الوضع ، دعت أحزاب مبام ، وراتس ، وشينوى ، إلى جلسة عاجلة للكنيست فى ٢٦ أغسطس ١٩٩١ ، بكامل هيئاته ، لمناقشة زيادة البطالة ، والتضخم ، وأزمة الهجرة والإستيعاب ، حيث أكدت الأحزاب الثلاثة ، فى بيانها لدعوة الكنيست ، أن عدد العاطلين ، وصل إلى ١٤٠ ألف ، وأن فى كل شهر ينضم عدد يتراوح ما بين ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ شخص إلى طابور العاطلين ، وبالنسبة للتضخم ، فقد أعرب البيان عن المخاوف الشديدة من أن المعدل المرتفع فى شهر يوليو ١٩٩١ ، يبشر بزيادة نسبة التضخم السنوى إلى أكثر من ٣٠ ٪ ، إلا أن الكنيست فشل فى تبديل أولويات عمل حكومة شامير ، نظراً للتأييد الشديد الذى يحظى به الاستيعاب الاستيطانى داخل التيار اليمينى الحاكم بصورة تضع التشغيل والاستيعاب الاقتصادى للمهاجرين بعد الاستيطان .

ومع بدايات عملية التسوية السلمية دعا حاييم رامون رئيس كتلة حزب العمل بالكنيست شامير فى سبتمبر ١٩٩١ ، إلى وقف بناء المستوطنات الجديدة فى الأراضى المحتلة ، لمدة ستة أشهر ، وذكر رامون أن رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيجن كان قد قرر وقف بناء مستوطنات جديدة ، خلال المفاوضات التى دارت بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٧ . وكان يوسى سارير (راتس) ، قد قدم فى ٥ سبتمبر إقتراحاً إلى لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست ، يتضمن الدعوة إلى وقف بناء المستوطنات ، بغرض تحقيق ثلاثة أهداف .

١ ـ فتح الطريق أمام حصول إسرائيل على اعتمادات القروض الأمريكية بقيمة ١٠ مليارات دولار .

٢ ـ عدم عرقلة عملية السلام القادمة .

٣ ـ وضع حد للمقاطعة العربية لإسرائيل .

وأوضح أن أية حكومة إسرائيلية لا تفعل ذلك ، سترتكب جريمة فى حق الصهيونية والمهاجرين .

وقد صادق مكتب حزب العمل فى إطار معارضته لنهج الحكومة بخصوص الهجرة ، على اقتراح فى أول أغسطس ١٩٩١ ، لحل مشكلة العمالة للمهاجرين واستيعابهم اقتصادياً ، عن طريق الإقتراح الذى قدمه عضو الكنيست ابرهام كتس ـ عوز ـ وزير الزراعة الأسبق ـ وقد بلور هذا الإقتراح طاقم من المعهد الاقتصادى للهستدروت تحت رئاسة نتنزون ، وفى الوثيقة التى قدمت لمركز حزب العمل ، أعدت الخطط لاستيعاب نحو ٢٠٠ الف مهاجر فى السنة على أن تنفيذ هذه الخطط على مراحل مدتها خمس سنوات ٩٠ ـ ١٩٩٥ ، وذلك فى حالة إذا ما وصل مليون مهاجر ، حيث تدعو الوثيقة إلى إيجاد فرص عمل لنحو ٥٧١ ألف عامل ، بمعدل ٣٨٠ الف فرصة عمل للمهاجرين الجدد ، نحو ١٩١ ألف فرصة عمل للإسرائيليين الآخرين كما يدعو المشروع الحكومة للعمل على إيجاد نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً ـ وسوف نعرض للمواقف المختلفة من كيفية معالجة مشكلة البطالة الناجمة عن العجز عن تشغيل المهاجرين فى موضع آخر لدى تناول الأوضاع الاقتصادية فى إسرائيل .

ينطلق حزب العمل فيما يتعلق بخطط بالنسبة للهجرة من مقولة أن أفضل السبل لاستيعاب الهجرة المكثفة من الخارج ليس الاستيطان ، بل السلام بما يتضمنه من تخل عن الأراضى المحتلة ، حيث يعتقد قادة حزب العمل والتيار اليسارى بالذات أن السلام لا يمكن أن يتحقق فى ظل تكثيف الاستيطان وهناك أربعة محددات أساسية ، تجعل هذا التيار ، ينظر إلى الاستيعاب الاستيطانى على أنه يدمر أى احتمالات لتحقيق المصالح العليا لإسرائيل التى يرونها فى إقرار تسوية سلمية . وهذه المحددات هى :

١ ـ إن الاستيعاب الاستيطانى ، هو عمل من جانب واحد لحكومة شامير ، من أجل تحديد حل ، لا بد أن يستند

في أساسه إلى تسوية ثنائية أو متعددة الأطراف . ويأخذ هذا النهج الليكودى اليمينى ، بعداً أكثر خطورة ، بسبب تحويله للأموال التى تحصل عليها إسرائيل كمساعدة لاستيعاب المهاجرين اقتصادياً فى زيادة المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، حيث أنه لا يتصور أن تقدم الولايات المتحدة أموالاً لإسرائيل ، تستخدم فى تنفيذ سياسات تتعارض مع مصالحها واستراتيجيتها الجديدة فى المنطقة .

٢ ـ تشكل المستوطنات عقبة أمام تحقيق السلام ، وذلك لأنها تشغل قمة أولويات الحكومة الإسرائيلية التى ترغب فى استمرار ضم المناطق المحتلة ، وهو حل غير مقبول من كافة الأطراف الأخرى .

٣ ـ يعتقد حزب العمل أن الاستيعاب الاستيطانى الذى تتبناه حكومة شامير يغذى الدعاية المضادة لإسرائيل التى تشير إلى أن إسرائيل هى كيان سياسى لا يعرف « الشبع الاقليمى » وأن حدوداً متفق عليها لن توقف مزاعمها وأطماعها .

٤ ـ تشكل السياسة الاستيطانية ، أداة قوية فى يد حكومة شامير من أجل تعزيز الأفكار اليمينية ، المتشددة ، وتجنيد مؤيدين جدد من بين المهاجرين ، حيث يخلق واقع الاستيعاب الاستيطاني ، إدراكاً سياسياً يمينياً ، مؤيداً للضم ، ومعارضاً لأفكار التسوية الاقليمية .

أما فيما يتعلق بتداعيات قضية الاستيعاب الاستيطانى خارجياً ، فهي تنبع من خلال الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى الشرق الأوسط ، التى رأت أن عملية التسوية قد لا تتم إذا سمحت الولايات المتحدة بضمانات القروض ، بالإضافة إلى الجدل الذى دار داخل الكونجرس الأمريكي حول تكلفة حماية وضمان أمن وبقاء إسرائيل ، خصوصاً فى ضوء أزمة الاقتصاد الأمريكى ، وقد مثلت هذه العوامل ، أهم المحددات لقرار الرئيس بوش فى سبتمبر ١٩٩١ ، بتأجيل النظر فى قضية ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل لمدة أربعة أشهر تنتهى فى يناير ١٩٩٢ ، حيث أوضحت الإدارة الأمريكية قضية الربط بين المستوطنات والضمانات ، وأنه ليس هناك أى اتجاه لتغيرها فى المستقبل ، وهى فى ذلك تطالب بوقف النشاط الاستيطانى فى المناطق المحتلة ، بما فى ذلك حظر تخصيص أموال حكومية من أى نوع لاستثمارها وراء الخط الأخضر ، وذلك كشرط للسماح بمنح ضمانات استيعاب الهجرة ، وقد زادت هذه القضية من حدة المواجهة بين إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية ، وبين الحكومة الإسرائيلية والمعارضة العمالية من ناحية ثانية .

وقد زادت حدة المواجهة بين العمل والليكود فى أعقاب قرار الرئيس بوش بتأجيل بحث مسألة الضمانات . ويلاحظ على هذه المواجهة ، أنه رغم رفض حزب العمل لفكرة الربط بين ضمانات القروض وبين قضية الاستيطان ، فانه رفض فى نفس الوقت موقف الليكود الذى يعطى أولوية لمسألة الاستيطان وأشار إلى أن هذه الأزمة هى نتيجة مباشرة لسياسات الليكود وحكومة شامير . ومن جهة أخرى طرح رابين ، جدول أولويات يتركز حول ثلاثة موضوعات هى :

١ ـ تقوية جيش إسرائيل .

٢ ـ الإهتمام باستيعاب المهاجرين الجدد من جيل الشباب فى إسرائيل .

٣ ـ دفع مسار السلام .

أما فى الجانب المقابل فقد كان شامير يسعى من خلال تشدده فى مسألة الضمانات مع الولايات المتحدة إلى التأكيد على رفض مبدأ الربط فى علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل نظراً لمخاطره على سياسات حكومته ، فإذا كانت البداية هى المطالبة بوقف الاستيطان مقابل تقديم ضمانات القروض فإن المرحلة الثانية قد تكون ربط الإشتراك فى المفاوضات على أساس التصورات الأمريكية بالمنح السنوية التى تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل . وقد وجد موقف شامير تأييداً كبيراً داخل التيار اليمينى . وفى إطار تأييد ذلك الموقف صرح موشيه ارينز وزير الدفاع قائلاً : حتى إذا خسرنا الضمانات الأمريكية ، فلا يمكن أن نجمد حقوقنا فى البلاد ، ولن نقوم بتجميد المستوطنات فى مقابل الضمانات أو أى شىء آخر . وقد اتفق مع هذا التوجه وزراء آخرون أمثال موشيه كتساف وزير المواصلات ، وإسحق موداعى وزير الاقتصاد . فى حين اتهمت جيئولا كوهين اليسار الإسرائيلى بأنه « أعطى الولايات الأمريكية شرعية استغلال الجهود المبذولة لاستيعاب الهجرة من أجل الإبتزاز السياسى واستغلال المهاجرين كرهائن من أجل إخضاع إسرائيل » .

ونظراً لأن القاعدة الأساسية للحركة الصهيونية وهى الهجرة والاستيعاب فإن هذه القضية حظيت بنقاشات واسعة فى إسرائيل انطوت على صراعات بين الأحزاب المختلفة حول إعادة ترتيب الأولويات الإسرائيلية ، وحول قضايا الاستيطان والاستيعاب والتداعيات الداخلية والخارجية لها .

وعلى صعيد آخر دارت الكثير من الصراعات الحزبية حول قضية التسوية ، وسوف يتم تناول تلك الصراعات فى إطار التناول الأشمل لقضية التسوية .

ثانيا : الأبعاد الداخلية والخارجية لقضية التسوية

١ - القوى السياسية والموقف من التسوية :

عندما انتهت حرب الخليج بدأ الحديث يدور فى إسرائيل عن ضرورة استعداد الدولة الصهيونية لمواجهة مرحلة ما بعد الحرب . وقد ثارت تساؤلات حول مدى استعداد إسرائيل للدخول فى مفاوضات سياسية لتسوية الصراع الإسرائيلى - العربى خاصة وان الدول العربية التى قبلت بعدم ربط تسوية هذا الصراع بحل أزمة الخليج قد عادت بعد انتهاء الحرب لتطالب الولايات المتحدة بضرورة الوفاء بوعدها والعمل على تسوية الصراع الإسرائيلى - العربى وإقرار الشرعية الدولية .

وقد انقسمت الأحزاب السياسية الإسرائيلية فى تناولها لعناصر وآليات التحرك السياسى فى مرحلة ما بعد الحرب ، وأصبح الإختيار الأساسى بين السلام أو الإحتفاظ بالأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وفى حين أكد التيار اليمينى على أولوية الأرض ، وعلى أنه يريد الأرض و « السلام » معاً بما يعنى فى النهاية أنه يفضل الأرض على السلام ، أكد التيار اليسارى عامة أنه لا يمكن الإحتفاظ بالأراضى المحتلة والحصول على السلام ، وأشارت الأحزاب اليسارية إلى أنها تفضل الحصول على السلام عن الإحتفاظ بالأراضى المحتلة .

ويلاحظ أن القوى السياسية الفاعلة فى إسرائيل انقسمت عمودياً وأفقياً حول ما يجب أن يكون عليه الموقف من التحرك السياسى للتفاعل مع قضية التسوية السلمية التى رفعت الولايات المتحدة لواءها . فعلى صعيد الحكومة حدث تباين طفيف بين أعضاء رئيسيين فيها ، فقد حذر شامير أعضاء حزبه فى بدايات عام ١٩٩١ من إمكانية حدوث تغيير محتمل فى سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وأشار إلى أنه عقب الأزمة سيكون لزاماً على إسرائيل أن تواجه مخاطر سياسية وأوضح أن إسرائيل يمكن أن تواجه هذه التطورات ، بعدم المبادرة ، والحفاظ على تماسكها الداخلى ، موجهاً هجوماً حاداً ضد حزب العمل ومقولته بخصوص الأراضى المحتلة ، التى تدعم التوجه الأمريكى الضاغط على إسرائيل . وعلى العكس من موقف شامير « الإنتظارى » طالب وزير خارجيته دافيد ليفى ، بعدم انتظار تبلور تحركات سياسية من قبل الأطراف الأخرى ودعا إلى ضرورة الأخذ بزمام المبادرة ، لأن أفضل الأشياء لإسرائيل أن تقود هى التحرك السياسى ، بدلاً من أن تجد نفسها منقادة إليه ، وقد أحدث ليفى مفاجأة داخل الليكود ، عندما اقترح التخلى عن بند الانتخابات فى مبادرة الحكومة لعام ١٩٨٩ ، إذا كان الفلسطينيون غير مستعدين لإجراء تلك الانتخابات ، والبدء بمباحثات مع وفد فلسطينى أيا كان ، حول كيفية مواصلة عملية السلام ، وقد قال « ان هناك أشخاصاً يتملكهم الرعب عندما يسمعون كلمة السلام » ، وبالرغم من أن ليفى لم يسم هؤلاء ، إلا أن الاستنتاج العام ، هو أنه يقصد شامير ووزير دفاعه أرينز .

وبالرغم من محدودية هذا التباين داخل الترويكا الإسرائيلية الحاكمة ، فقد كان هناك اجماع حول رفض فكرة المؤتمر الدولى ، أو أى دور للمنظمة فى مساعى السلام ، وبالرغم من إعلان شامير أنه يؤثر الانتظار وعدم المبادرة ، فانه اكد استعداده للتباحث مع الإدارة الأمريكية فى كل القضايا بدون أن تشمل مبدأ « الأرض مقابل السلام » ، لأنه لا يؤمن بهذا المبدأ ، وعن أفكاره حول التسوية ، قدم شامير وثيقة إلى وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى ١٢ مارس ، يعرض فيها عقد مؤتمر اقليمى للسلام فى الشرق الأوسط تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وكان أهم تطور أيديولوجى فى العام ١٩٩١ ، هو تخلى تكتل الليكود رسمياً فى منتصف يونيو عن شعار ضفتين للأردن ، والإكتفاء بفرض سيطرة إسرائيل على كل الأراضى العربية الفلسطينية غرب الأردن ، وقد اتخذت

سكرتارية التكتل بالإجماع قرار الفصل الأيديولوجي الجديد ، بناء على التوصية النهائية التى أعدتها لجنة الصياغة برئاسة الوزير موشيه نسيم واشتراك وزراء مثل دان مريدور وأعضاء الكنيست مثل أوفان ريفلسن ، صاحى النحيى .

أما على صعيد المعارضة ، فقد كان هناك إجماع على ضرورة أن تستعد إسرائيل لمرحلة ما بعد الحرب ، والتحرك السياسي من خلال طرح أفكار تأخذ بعين الاعتبار المستجدات التى أفرزتها الحرب ، وبعكس ما يراه الليكود ، أكد شيمون بيريز زعيم حزب العمل ، على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية أولاً ، ثم تأتى العلاقات مع الدول العربية لاحقاً . وقد استخلص بيريز من ناحيته دروساً أملتها طبيعة الصراع القائم فى المنطقة ، وتتمثل فى محورية القضية الفلسطينية فى الصراع العربى - الإسرائيلى . واقترح بيريز فى خطته التى طرحت على حزب العمل فى مارس ١٩٩١ ، العودة إلى اتفاق لندن عام ١٩٨٦ ، الذى ينص على إقامة كونفيدرالية أردنية - فلسطينية ، وبدء العملية السياسية تحت مظلة مؤتمر دولى فى جنيف ، تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - سابقاً - وتتبعه مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين والأردن لتطبيق القرار ٢٤٢ الذى ينص على « سلام مقابل أرض » ، كما أكد بوضوح ضرورة منح الشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة ، تلك الحقوق التى تتجاوز ما يمنحه لهم مشروع الحكم الذاتى الذى يتحدث عنه الليكود فى تفسيره لاتفاقيتى كامب دافيد ، ومع ضرورة التنسيق السياسى مع الولايات المتحدة ومعه من أجل تشكيل وفد من سكان الأراضى المحتلة ، ويحتمل من خارجها أيضاً لتمثيل الفلسطينيين فى محادثات السلام ، وبلورة إطار اقليمى للتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة فى إطار السلام النهائى .

وفى حين يتفق قادة آخرون مع بيريز ، وخصوصاً جاد يعقوب فى مبادرته ذات النقاط العشر ، فإن إسحاق رابين الرجل الثانى فى حزب العمل ، ظل متمسكاً بمبادرة السلام التى قدمتها الحكومة الإسرائيلية فى مايو ١٩٨٩ ، مع التشديد على ضرورة إجراء انتخابات فى المناطق المحتلة تكون محصلتها تشكيل وفد فلسطينى فى محادثات فلسطينية - إسرائيلية ، حول الحكم الذاتى ، كتسوية مرحلية ، بعدها يصبح من الممكن التفاوض بشأن الوضع النهائى الدائم للمناطق المحتلة . واتفق رابين ، مع بيريز ، حول إمكانية البدء فى حوار مع الدول العربية ، وتحديدا تلك التى كانت جزءاً من التحالف الدولى فى حرب الخليج ، وبحيث يتزامن مع الحوار الإسرائيلى - الفلسطينى . ومن ناحية أخرى ، رفض رابين فكرة المؤتمر الدولى ، لأن عملية السلام ، ليست بحاجة فى رأيه إلى الكثير من المشاركين الذين سيمثلون مصالح متناقضة ، وأشار إلى أن مفاوضات السلام يجب أن تقتصر على ممثلين عن إسرائيل والفلسطينيين فى المناطق المحتلة ، إلى جانب ممثلين عن الدول العربية ذات العلاقة بالصراع .

وبين هذين الموقفين ، اتخذ قادة أمثال موشيه شاحال ، أهارون ياريف ، أطروحات باقى قوى اليسار التى تدعو بأنه لن يكون هناك حل بدون دولة فلسطينية ، وفصل الشعبين اليهودى والإسرائيلى .

وبذلك احتل موضوع التحرك السياسى بعد انتهاء حرب الخليج ، حيزاً بارزاً من الجدل بين القوى السياسية داخل إسرائيل ، وكانت نقطة انطلاق هذا الجدل ، أن الحرب سوف تنتهى بانتصار التحالف ، ومن الضرورى أن تستعد إسرائيل سياسياً لمرحلة ما بعد الحرب . فى حين اعتبرها التيار اليمينى ، مرحلة من مراحل التراجع العربى ، تهيىء المزيد من سياسات التوسع ، وعدم تقديم تنازلات ، اعتبرها التيار اليسارى فرصة تاريخية ، لا يجوز تقويضها ، للتوصل إلى حل سياسى للصراع العربى - الإسرائيلى . وقد انعكس هذا التباين على توجيهات الرأى العام ، حين أظهر استطلاع أجرى فى شهر مارس ١٩٩١ ، أن ٥٨ ٪ من الإسرائيليين يريدون من حكومتهم طرح خطة جديدة للسلام ، بدلاً من مشروع شامير لعام ١٩٨٩ ، كما اعتبر ٧١ ٪ منهم أن انتهاء حرب الخليج ، قدمت فرصة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط .

٢ - معوقات بدء التسوية :

فى ضوء هذه التباينات بين القوى السياسة الإسرائيلية ، تعددت الاستجابات الرسمية تجاه الجهود الأمريكية ، ودعت الأفكار الإسرائيلية إلى عقد مؤتمر اقليمى كمقابل للمؤتمر الدولى ، ثم الموافقة المشروطة على المشاركة فى مؤتمر مدريد ، ثم طرح اعتراضات عديدة على المراحل اللاحقة على صعيدى المسائل الإجرائية ، وعلاقة المراحل ببعضها البعض . ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مشاكل إجرائية اعترضت بدء مسار التسوية الأولى : تدويل التسوية ، عن طريق عدم إشراك الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية فى المؤتمر المقترح . الثانية : ديمومة المؤتمر ، عن طريق استمرار انعقاد جلساته بعد الإفتتاح . الثالثة : التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر والمفاوضات .

أ - تدويل التسوية :

رفض تكتل الليكود ، وأيده فى ذلك التيار اليمينى ، أى إطار دولى للتسوية ، تحت زعم أن اشتراك الأمم

المتحدة ، سوف يحول المؤتمر الاقليمى إلى مؤتمر دولى لن يكون فى صالح إسرائيل ، وفى المقابل طرحت إطاراً للتسوية الاقليمية على أساس مفاوضات ثنائية . ويستند رفض الحكومة الإسرائيلية ، على عدة مرتكزات أهمها :

١ - إن الإطار الدولى للتسوية لا يشكل بديلاً حقيقياً ، أو أساساً لنجاح المفاوضات بين أطراف الصراع ، كما أنه سيمكن الدول العربية من تجنب الإعتراف بإسرائيل . فيكون بذلك تكراراً لما حدث فى مفاوضات الهدنة التى أعقبت حرب مايو ١٩٤٨ .

٢ - إن هذا الإطار الدولى سيشكل أداة للتوجيه والضغط على إسرائيل أو بمعنى آخر سيمثل محكمة دولية يريد مؤيدو المؤتمر الدولى أن تمثل إسرائيل أمامها وفق تعبير ليفى ، أو إبادة إسرائيل وفق تعبير جئولا كوهين .

٣ - إن هذا الإطار الدولى يتيح دعوة أطراف لا ترغب إسرائيل فى مشاركتها فى المؤتمر أو المفاوضات أهمها تحديداً منظمة التحرير الفلسطينية .

واستهدف هذا المنهج الإسرائيلى الرسمى ، إجراء مفاوضات سلام مع العرب والفلسطينيين ، غير مقيدة بأية أطر مرجعية دولية ، خصوصاً قرارى الجمعية العامة رقمى (١٨١) لعام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين ، أو (١٩٤) لعام ١٩٤٨ بشأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، والدفع بتسوية تعكس موازين القوى الاقليمية ومقولات اليمين الإسرائيلى . وفى هذا السياق ، أكدت حكومة شامير ، إنها التزمت بقرار ٢٤٢ وأعادت أراضى احتلت عام ١٩٦٧ ، وإنها قدمت تنازلات فيما يتعلق بالصيغة الدولية ، بالقبول بدور سوفيتى فى مؤتمر السلام المقترح .

ب - ديمومـة المؤتمـر :

رفضت الحكومة الإسرائيلية فكرة استمرار انعقاد المؤتمر ، وفق مقولة ان الانعقاد المتجدد للمؤتمر سوف يوجد نفس النتائج السلبية لتدويل المؤتمر ، ويبعد المفاوضات عن الإطار الثنائى . والمؤتمر وفق التصور الإسرائيلى ، عبارة عن إطار لافتتاح المفاوضات واختتام المفاوضات مع الدول العربية ، دون أن يكون له سلطة البحث فى إطار أو مسار المفاوضات ، ولا يحظى هذا بتأييد كامل داخل الترويكا الحاكمة ، ففى حين يؤيد أرينز توجه شامير فى هذا الصدد ، لا يمانع ليفى من فكرة انعقاد المؤتمر مرة أخرى ، بموافقة جميع الأطراف .

وتثار ضمن هذه القضية ، مسألة الأطراف المشاركة فى المؤتمر من داخل المنطقة ، ويعد شامير أن تسلك المفاوضات المباشرة مع الدول العربية خطين متوازيين ، أولهما : مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة والفلسطينيين . ثانيهما : مفاوضات بين إسرائيل وجميع الدول العربية الأخرى لإنهاء حالة الحرب فى المنطقة . وبالنسبة للمسار الأول ، لا ترى إسرائيل أية علاقة ارتباطية بين مسار المفاوضات مع الدول العربية ، ومثيلها مع الفلسطينيين من ناحية ، وأولوية حل الصراع وإقامة العلاقات مع دول المواجهة من ناحية ثانية ، وتؤكد إسرائيل فى هذه النقطة ، على أن المفاوضات المباشرة مع كل طرف من الدول العربية على أساس ثنائى ليس فقط قضية شكلية تقنية ، بل المقصود منها إختبار نوايا الدول العربية ، إزاء القبول بإسرائيل والتصالح معها .

جـ - التمثيـل الفلسطينــى :

رفضت حكومة شامير مشاركة منظمة التحرير فى جميع مراحل عملية التسوية ، وطرحت العودة إلى خيار الوفد الأردنى - الفلسطينى ، كأفضل السبل لمعالجة اشكالية التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر والمفاوضات ، وأكد شامير فى هذا السياق على :

١ - يجب أن يخضع تشكيل الجانب الفلسطينى فى الوفد المشترك ، لموافقة إسرائيلية على شخصياته .

٢ - إختيار شخصيات الجانب الفلسطينى فى الوفد من سكان المناطق المحتلة فقط ، وتحديداً الضفة الغربية وقطاع غزة فقط ولا مكان لشخصيات من القدس ، أو من المبعدين ، أو من الخارج . ولا يتفق ليفى كلياً مع ذلك الطرح ، حيث يرى إمكانية إشتراك أى فلسطينى تحت الحكم الإسرائيلى ، بشرط ألا يعلن انتماءه للمنظمة وقد فشلت الترويكا - شامير ، أرينز - ليفى - طوال اجتماعات شهرى ابريل ، ومايو فى توحيد تصوراتها بهذا الشأن ، حيث أبدى شامير معارضة قوية لمشاركة فلسطينى القدس فى جميع مراحل المفاوضات .

وبالرغم من عدم موافقة الأحزاب اليمينية والدينية المشاركة فى الائتلاف على مبدأ المؤتمر ، ومفاوضات السلام ، إلا أنها أيدت بفعالية نهج شامير فى عدم إبداء أية مرونة للتوصل إلى تسوية إقليمية ، كما أيدت اعتماد مقولته « السلام مقابل السلام » بدلاً من مقولة « أرض مقابل سلام » . وحينما بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على شامير لإبداء مرونة بخصوص صيغة المؤتمر ومسار المفاوضات ، لجأت أحزاب اليمين إلى التهديد بالإنسحاب من الحكومة ، وفى البداية ، هدد حزب هاتحيا فى ١٨

مارس بالإنسحاب من الحكومة إذا ما أعلنت عن استعدادها للتفاوض بشأن التنازلات الإقليمية فى هضبة الجولان فى إطار مفاوضات سلام مع سوريا وذلك تعقيباً على تصريحات وزير الداخلية آريه درعى الذى قال « أنا مستعد للتفاوض مع السوريين على هضبة الجولان » وكذلك تصريح وزير الصحة أيهوت المرت الذى قال فى نيويورك « إنه إذا طلبت سوريا بعض التنازلات الإقليمية ، فإننا أيضاً لنا بعض الطلبات والتنازلات الإقليمية من سوريا ، لأن الجولان كانت ومازالت تحت سيطرتنا » . وقد اعتبرت جئولا كوهين تصريحات المرت بمثابة تغيير فى موقف الحكومة . كما اجتمعت أحزاب اليمين فى الكنيست أول مايو من أجل وضع خطوط حمراء بالنسبة لاشتراكهم فى الحكومة ، وقد شارك فى ذلك الاجتماع أحزاب المفدال ، وهاتحيا ، وموليدت ، وتسومت ، واتفقوا على أنهم سوف ينسحبون من الحكومة ، إذا ما عقد مؤتمر إقليمى مستمر وأوضحوا أيضاً لشامير ، إنه فى حال انسحابهم سوف يفقد أغلبيته البرلمانية . إلا أن هناك عاملان تبلورا ، خلال هذه الفترة ساهما فى التقليل من تبلور مثل هذا الإتجاه .

العامل الأول ، نجاح شامير فى زيادة أغلبية حكومته البرلمانية من ٦١ مقعداً إلى ٦٦ مقعداً (من أصل ١٢٠ مقعد) فى الكنيست ، عن طريق ضمان تأييد حزب أجودات إسرائيل الدينى ، وتعيين رحبعام زئيفى من حزب موليدت اليمينى المتطرف وزيراً بلا وزارة فى حكومته ، وضمه إلى مجلس الوزراء المصغر ، الذى يصوغ السياسات العليا فى الحكومة الإسرائيلية .

العامل الثانى ، حدوث تنسيق بين شامير وبيريز ، أسفر عن تأكيد بيريز على أنه سوف يؤيد أية حكومة تسعى للسلام والتسوية ، كما أيد حكومة بيجن فى اتفاقية السلام مع مصر .

وقد فشل بيريز فى إقناع شامير بإبداء مرونة إزاء مساعى السلام الأمريكية . فى حين تعرض شاس الدينى المشارك فى الائتلاف الحكومى لأزمة سياسية بعد اتهام بعض أعضائه باختلاس أموال ، مما أضر بصورة وموقف ذلك الحزب فى وقت اثيرت فيه احتمالات إجراء انتخابات عامة ومبكرة . وقد طرحت هذه التطورات التساؤلات حول إمكانية سقوط حكومة شامير . وكان الباعث الأساسى لهذه التساؤلات ، ليس فقط الجهود التى بذلها بيريز داخلياً وخارجياً للحصول على الدعم فى حال سقوط حكومة شامير ، بل التصدع الذى بدأ يعانى منه الائتلاف الحاكم اليمينى والذى بدأت ارهاصاته فى أول مارس حول الموقف من مسيرة التسوية ، حيث أثيرت تهديدات بالإنسحاب من الحكومة إذا ما أصر المتشددون داخلها على تعطيل عملية التسوية ، يضاف إلى ذلك عامل الانقسامات بين شارون ورئيس الوزراء شامير والذى يمثل عامل ضعف رئيسياً داخل تكتل الليكود .

وقد كان شامير على علم بنقاط الضعف الموجودة فى الائتلاف الذى يقوده ، فسعى إلى تدعيم أغلبية حكومته فى الكنيست من ناحية ، والاستجابة التدريجية لمساعى السلام والتسوية التى ترعاها الإدارة الأمريكية ، حيث بدأت إسرائيل تبدى قدراً أكبر من المرونة إزاء الإشكاليات الإجرائية لعقد مؤتمر السلام . وفى هذا السياق قامت إسرائيل بالخطوات التالية :

١ - الموافقة فى ٥ يونيو ١٩٩١ ، على إشراك المجموعة الأوروبية فى مؤتمر السلام ، وذلك من خلال هولندا الدولة التى ترأس المجموعة حالياً ، ولكن بصفة مراقب .

٢ - الموافقة على اقتراح الرئيس الأمريكى ، حول قيام الأمم المتحدة بدور مراقب فى مؤتمر السلام ، وانعقاد المؤتمر كل ستة أشهر إذا وافقت جميع الأطراف على ذلك .

٣ - الموافقة رسمياً فى ٤ أغسطس على اقتراح قمة موسكو بعقد مؤتمر لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى ، حيث أيد موافقة شامير ١٦ صوتاً ، مقابل ٣ أصوات (شارون ، يوفال نئمان ، رحبعام زئيفى) وامتناع وزير الزراعة آنذاك روفائيل أيتان (تسوميت) عن التصويت .

٤ - إعلان شامير أن المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، يمكن أن تخضع لعملية المفاوضات الثنائية مع الجانب العربى .

وقد عاد الجدل الداخلى مرة أخرى مع قضيتى مذكرة التفاهم التى كانت تطالب بها إسرائيل قبل الدخول فى العملية السياسية ، وقرار الرئيس بوش تأجيل بحث مسألة ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل ، وفيما يتعلق بالقضية الأولى ، بلورت حدة النقاشات بين أوساط الحكومة الإسرائيلية ، حول الضمانات التى ستشملها مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة ليس فقط الخلافات داخل الحكومة ، حول عملية التسوية ، بل والتأزم الذى بدأت أول ارهاصاته فى العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية متمثلاً فى رد الفعل السلبى الأمريكى على معظم الضمانات التى كانت تطالب بها إسرائيل ، ورفض توقيع مذكرة تفاهم لها صفة إلزامية ، والإكتفاء برسالة ضمانات غير ملزمة ، الأمر الذى أثار استياء غلاة اليمين المتطرف داخل الحكومة الإسرائيلية .

وفى خطاب شامير أمام الكنيست فى ٧ أكتوبر ، حدد فيه البنود الأساسية لوثيقة الدعوة التى وجهتها فيما بعد الولايات

المتحدة والاتحاد السوفييتى بوصفهما الدولتين الداعيتين للمؤتمر ، وقد خلت الوثيقة من أية التزامات أمريكية تجاه القضايا التى طالبت بها إسرائيل ، وهذه البنود هى :

١ ـ تحضر دول المنطقة مؤتمر السلام على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية فى المنطقة .

٢ ـ تبدأ المناقشات فى الجلسة الافتتاحية ، ثم تستمر فى مباحثات ثنائية بين الأطراف ، وبعد مرور أسبوعين من تاريخ عقد مؤتمر السلام ، يتم بعدها الإنتقال لمناقشة الأمور المتعلقة بقضايا المنطقة والإقليمية .

٣ ـ تكون المناقشات تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

٤ ـ يكون للأمم المتحدة والجماعة الأوروبية دور مراقب فى مؤتمر السلام .

٥ ـ فى الإتجاه الأول ، تجرى المفاوضات بين الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل وجاراتها العربيات .

٦ ـ وفى الإتجاه الآخر ، يتم مناقشة التسوية المرحلية فى المناطق المحتلة ، يعقبها بفترة زمنية ٣ ـ ٥ سنوات الإنتقال لمناقشة كيفية التوصل إلى تسوية نهائية بشأن السيادة على تلك المناطق .

٧ ـ سوف يشارك الفلسطينيون ضمن وفد أردنى مشترك .

وفى إطار المجابهة بين البلدين ، كان هناك قرار بوش بشأن مسألة الضمانات ، ثم قرار شامير أن يرأس بنفسه وفد بلاده إلى مؤتمر مدريد . وقد دعم هذا القرار الثانى من حدة الإنقسام الداخلى فى إسرائيل ، فى حين أيدت معظم الأحزاب اليمينية قرار شامير ، نظراً للإتجاهات المعتدلة التى أبداها ليفى طوال العام ١٩٩١ ، إحتجت جميع أحزاب اليسار على القرار ، وطالبت ليفى بالإستقالة من منصبه . لأن هذا القرار من وجهة نظرها لم ينتهك فقط نص البروتوكول الذى اتفقت فيه إسرائيل مع الولايات المتحدة ، على أن يكون تمثيل الوفود فى مؤتمر مدريد على أساس وزراء الخارجية ، بل هو إشارة واضحة إلى الدول العربية ، وكافة الأطراف المعنية بالتسوية ، بألا تتوقع أية تنازلات ، مما قد يهدد عملية استمرار المفاوضات ذاتها . وكما رفض شيمون بيريز ، المشاركة بأحد أعضاء حزبه (بنيامين بن اليعازر) فى الوفد الإسرائيلى ، بعد الشروط التى وضعها شامير ، وفحواها أنه لن يكون لممثله حق الحديث ، أو التعقيب على المفاوضات بطريقة مستقلة . وهناك فى النهاية ، عاملان أساسيان سيطرا على شامير حينما اتخذ قراره برئاسة وفد إسرائيل إلى مؤتمر مدريد ، أولهما ، رغبة شامير فى الظهور داخليا وخارجيا ، بأنه مازال المسيطر على مقاليد الأمور فى إسرائيل ، وثانيهما ، رغبة شامير الذى ينتمى للاشكناز الذين مازالوا يسيطرون على مقاليد الأمور منذ إنشاء الدولة فى مايو ١٩٤٨ حتى الآن ، فى ألا يقوم اليهود الشرقيون (السفارديم) بدور حاسم فى تقرير مصير إسرائيل . أو على الأقل التباحث فى قضايا مصيرية بالنسبة لأمنها . والمعروف أن ليفى ينتمى إلى يهود المشرق (ولد فى المغرب عام ١٩٣٨) وقد أظهر قدرا من المرونة بخصوص عملية السلام مع الفلسطينيين ، والدول العربية ، أثارت قلق التيار اليمينى داخل الائتلاف الحاكم .

٣ ـ الموقف الإسرائيلى أثناء المفاوضات :

أظهر الوفد الإسرائيلى لمفاوضات مدريد لتسوية الصراع الإسرائيلى ـ العربى تشددا كبيرا وبادر باتهام سوريا بمساندة الإرهاب وهو ما رد عليه وزير الخارجية السورى الذى كان يرأس وفد بلاده باستعراض التاريخ الإرهابى لشامير مما خلق أزمة وتوترا فى أجواء مؤتمر مدريد .

وخلال مفاوضات مدريد رفض شامير طلب سوريا بحضور مراقبين أمريكيين وسوفييت للمفاوضات الثنائية بينهما حيث طلبت سوريا أن يكون هؤلاء المراقبون سلطة التحكيم بين الطرفين السورى والإسرائيلى .

وقد انعكست الخلافات بين شامير وليفى على المشاركة الإسرائيلية فى مؤتمر مدريد وعلى تشكيل الوفود الإسرائيلية للمفاوضات الثنائية حيث هيمن العاملون فى ديوان رئيس الوزراء ووزير الدفاع على تلك الوفود مما أثار وزير الخارجية الإسرائيلى الذى استدعى اثنين من أقرب مساعديه فى الخارجية للعودة إلى إسرائيل من مدريد كتعبير عن الإحتجاج على تشكيلة الوفود الإسرائيلية للمفاوضات الثنائية . وقد كانت تلك التشكيلة على النحو التالى :

الوفد الإسرائيلى للتفاوض مع الوفد الأردنى ـ الفلسطينى :

١ ـ يوسف بن أهارون	(رئيس الوفد المدير العام لديوان رئيس الوزراء)
٢ ـ يكوتيئيل مو	(وزارة الدفاع)
٣ ـ ييغال كارمون	(مكتب رئيس الوزراء)
٤ ـ مئير بارزئيف	(وزارة الخارجية)
٥ ـ اميرام مفيد	(وزارة الخارجية)
٦ ـ يوس أولمر	الناطق باسم الوفد

أما تشكيلة الوفد الإسرائيلى للمفاوضات الثنائية مع سورية فكان على النحو التالى :

١ ـ الياكيم روبنستاين	(رئيس الوفد وسكرتير الحكومة)	
٢ ـ مانى روتشيلد	(وزارة الدفاع)	
٣ ـ زلمان شوفال	(سفير إسرائيل فى واشنطن)	
٤ ـ نداف أنير	(مكتب رئيس الوزراء)	
٥ ـ يوسف تسوريا	(وزارة الدفاع)	
٦ ـ يوسف أميهود	الناطق باسم الوفد	

أما الوفد الإسرائيلى للمفاوضات الثنائية مع لبنان فكان كما يلى :

١ ـ سلاى مريدور .	(رئيس الوفد وينتمى لوزارة الدفاع)
٢ ـ يعقوب زيا	(وزارة الدفاع)
٣ ـ نجمان غويفور	(وزارة الدفاع)
٤ ـ ديفيد كيمحى	(مستشار خاص للوفد)
٥ ـ يوسى غال	الناطق باسم الوفد

وقد حاول ليفى وشامير تخفيف التوتر بينهما عبر الإتفاق على أن يرأس أحد المسئولين بالخارجية الإسرائيلية وفد إسرائيل فى المفاوضات مع لبنان ، وأن يرأس مسئول آخر بالخارجية وفد إسرائيل فى المفاوضات متعددة الأطراف . لكن تلك المحاولات لم تمنع أنصار شامير من المطالبة بإقالة ليفى وتعيين نائبه بنيامين نتانياهو مكانه .

وعلى صعيد آخر عمدت إسرائيل لدى الإتفاق على بدء المحادثات الثنائية إلى تأكيد رفضها لأى ضغط أمريكى حتى ولو كان يتعلق بمسائل شكلية ، فقد تجاهلت الحكومة الإسرائيلية المهلة التى حددتها الولايات المتحدة للرد على دعوتها الخاصة باستئناف المفاوضات الثنائية فى ديسمبر . وأثارت الصحف وأجهزة الإعلام الإسرائيلية زوبعة حول الطريقة الأمريكية للدعوة للمفاوضات والتى اعتبرتها بعض الصحف الإسرائيلية « متعالية ووقحة » . وقد كان واضحا أن شامير قد عمد إلى خوض صراع الإرادات بينه وبين الإدارة الأمريكية لقطع الطريق على أى ضغوط عليه خاصة وأنه يعلم تماما أن هناك سقفا لأى غضب أمريكى على إسرائيل التى تعتبرها كل الإدارات الأمريكية ثروة استراتيجية فى الشرق الأوسط الغنى بالنفط فضلا عن كونها حلا تاريخيا للمشاكل والتوتر الطائفى بين المسيحيين واليهود فى أوروبا والغرب عامة .

وبالنسبة لليسار الإسرائيلى حدث تحول هام فى موقف حزب العمل الإسرائيلى المعارض الذى أعلن زعيمه عن الموافقة على تسوية إقليمية فى هضبة الجولان السورية فى إطار مسيرة السلام ، كما أعلن الحزب عن الموافقة على تقرير الفلسطينيين لمصيرهم دون أن يمتد ذلك لإقامة الدولة . وإن كان بعض الأعضاء البارزين فى حزب العمل مثل موشيه شاحال ـ وزير الطاقة السابق ـ قد أشار إلى أنه لا يمكن الحديث عن سلام حقيقى بدون السماح للفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة .

وفيما يتعلق بالجمهور الإسرائيلى فإن استطلاعا واسع النطاق أجرى على أكثر من ٨٠ ألف إسرائيلى فى نوفمبر ١٩٩١ أوضح أن ٧٤ ٪ من المشاركين فى الاستطلاع يعتقدون أنه من الممكن الانسحاب من أجزاء من الضفة والقطاع مقابل اتفاق سلام فى حين رفض ٢٢ ٪ أى شكل من الانسحاب . كما أيد نحو ٥٢ ٪ من المشاركين فى الاستطلاع إعادة مناطق من هضبة الجولان السورية إلى سوريا مقابل السلام . كما أيد نحو ٣٣ ٪ من المشاركين فى الاستطلاع تجميد عمليات الاستيطان فى الأراضى المحتلة للمساعدة على دفع عملية السلام .

ونظرا لأن الخريطة السياسية فى إسرائيل سوف تتأثر كثيرا على ضوء نتائج عملية التسوية للصراع بين إسرائيل والعرب ، فمن المرجح بقوة أن تلجأ حكومة الليكود إلى المماطلة وعدم التفاوض الجدى على القضايا الرئيسية أو التسريع بعقد تسوية مع العرب يمكن أن تضر ـ من وجهة نظرها ـ بفرصها فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى العام القادم ـ ١٩٩٢ . وقد زاد من تعقيد هذه المسألة أن التوجه السياسى العام فى إسرائيل أكثر يمينية فى الوقت الراهن أكثر من أى وقت مضى . كما أن المهاجرين الجدد الذين بلغ عددهم فى عام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ نحو ٣٧٠ ألف هم أصحاب مصلحة فى التشدد الذى يبديه شامير واليمين الإسرائيلى ، لأن جانباً كبيراً منهم يتم استيعابه فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وبالتالى فإن نسبة كبيرة منهم قد تشكل روافد جديدة لليمين الإسرائيلى المتشدد . وسوف تتحدد المواقف الإسرائيلية من عملية التسوية بعد الانتخابات العامة القادمة . فإذا فاز حزب العمل وأمكنه تشكيل حكومة منفردة ، فإن مسيرة التسوية يمكن أن تشهد بعض التحسن النسبى . أما إذا فاز الليكود بالأغلبية وشكل حكومة منفردة فإن مسيرة التسوية سوف تسير على الوتيرة التى سارت عليها فى مدريد ، أما إذا فاز الليكود بأعلى الأصوات واضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع الأحزاب الدينية واليمينية الصغيرة ، فمن المرجح أن يكون الموقف الإسرائيلى من التسوية أكثر تشددا من أى وقت مضى . وفى هذا الإطار فإن تقديم أى تنازلات عربية لإسرائيل فى المفاوضات الثنائية أو المفاوضات متعددة الأطراف سوف يدعم شامير والاتجاهات اليمينية ، لأنها ستعنى بالنسبة للإسرائيليين انه يمكن الحصول من العرب على كل شىء بدون دفع أى شىء وأفضل من يقوم بذلك هو اليمين . أما إذا

أبدى العرب حرصا على حقوقهم فإن ذلك قد يقنع الإسرائيليين بأن هناك ضرورة لتقديم بعض التنازلات لتحقيق التسوية ، وربما يعزز ذلك من فرص حزب العمل واليسار الإسرائيلى الأكثر قابلية للتفاوض الحقيقى مع العرب .

ثالثاً : تطور الهجرة اليهودية

١ ـ سكان إسرائيل ويهود الشتات :

بلغ عدد سكان إسرائيل فى نهاية عام ١٩٩٠ نحو ٤,٨٢٢ مليون نسمة منهم نحو ٣,٩٤٧ مليون يهودى . وتنحدر أصول نحو ٣,٠٦٦ مليون يهودى ، أى نحو ٧٧,٧ ٪ من اليهود الإسرائيليين ، إلى آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا ، فى حين لا يمثل اليهود الذين ينحدرون من أصول تنتمى إلى أرض فلسطين التاريخية سوى ٢٢,٣ ٪ من عدد السكان اليهود فى إسرائيل ويبلغ عدد اليهود الذين ولدوا خارج إسرائيل نحو ١,٥٠٤ مليون نسمة بما يوازى نحو ٣٨,١ ٪ من عدد السكان اليهود فى إسرائيل .

وتعكس البيانات السابقة بوضوح أن إسرائيل التى تأسست منذ ٤٣ عاما على أساس الهجرة والاستيطان ما تزال تحمل هذا الطابع الذى يتعزز فى الوقت الراهن فى ظل موجة الهجرة الهائلة التى تتدفق على إسرائيل حاليا من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق .

وقد لجأت إسرائيل منذ اندلاع الصراعات السابقة على تأسيسها إلى القدرة العسكرية وإلى تيار الهجرة لتحقيق استراتيجية الاستيطان التوسعى التى أسفرت فى النهاية عن وضع أسس تكوين الدولة الصهيونية على أرض فلسطين التاريخية . لكن القدرتين العسكرية والديموجرافية لم تكونا دائما متوازيتين ، ففى حين استطاعت إسرائيل بقدرتها العسكرية احتلال جميع أراضى فلسطين التاريخية والمرتفعات السورية (الجولان) ، فإن قدرتها الديموجرافية ظلت عاجزة عن تحقيق سياسة استيعاب وتهويد تلك الأراضى .

وتحمل موجة الهجرة اليهودية الهائلة التى تتدفق على إسرائيل منذ بداية عام ١٩٩٠ فى طياتها إمكانيات سد الفجوة بين القدرة العسكرية والقدرة الديموجرافية لإسرائيل بحيث يستطيع السكان استيعاب وتهويد الجانب الأكبر من الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ . ويزيد من خطورة الإمكانيات التى تنطوى عليها الهجرة الحالية أن هناك احتياطيا ديموجرافيا يهوديا كبيراً متمثلاً فى يهود « الشتات » الذين يزيد عددهم عن ١٠ ملايين يهودى .

ونظرا لأن عدد السكان اليهود الإسرائيليين لم يتجاوز فى الربع الثالث من عام ١٩٩١ ما يوازى ٢٨,٦ ٪ من إجمالى تعداد يهود العالم البالغ ١٤,٣٣٤ نسمة ، فإن عدد المهاجرين المحتملين لإسرائيل فى المدى الطويل قد يكون ضخما . وهناك اشكالية خاصة بهجرة اليهود الغربيين لإسرائيل تتمثل فى احتياج إسرائيل لبقائهم فى مجتمعاتهم كمجموعات ضغط موالية لها بأكبر من حاجتها لهم للإنضمام إلى الدولة الصهيونية فى الوقت الراهن . تبعا لذلك فإن إسرائيل تركز بالأساس على تهجير يهود « الاتحاد السوفيتى » الذى تفكك فى نهاية ١٩٩١ ، وكذلك تهجير يهود أوروبا الشرقية .

ويبلغ عدد اليهود فى « الاتحاد السوفيتى » ـ سابقا ـ وأوروبا الشرقية نحو ٢,٣٣٧ مليون نسمة بما يوازى نحو ١٦,٣ ٪ من إجمالى يهود العالم . ويحتل تهجير هؤلاء اليهود قمة أولويات السياسة الإسرائيلية ليس لأهميتهم الكمية وفقط وإنما لأهميتهم الكبيرة من الناحية الكيفية باعتبار أنهم سوف يوقفون عملية « الإنقلاب » الديموجرافى لصالح اليهود الشرقيين ـ السفارديم ـ من ناحية ويدعمون القوة السكانية اليهودية داخل إسرائيل فى مواجهة الفلسطينيين من ناحية أخرى . كما أن هجرة هؤلاء اليهود تحد من حاجة

إسرائيل لاستنزاف الإحتياطي اليهودي في الولايات المتحدة والدول الغربية . وفضلا عن كل ذلك فإن ارتفاع المستوى التعليمي والمهاري لليهود القادمين من شرق أوروبا ودول « الاتحاد السوفيتي » سابقا يجعلهم عنصرا هاما في تدعيم قدرات الدولة الصهيونية على كافة الأصعدة .

وقد مكنت الهجرة المكثفة ليهود الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إسرائيل من الحد من تداعيات النمو السكاني الكبير للفلسطينيين الذي كان يهدد بإحداث توازن ديموجرافي بين الفلسطينيين واليهود بما يحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية بما لذلك من تأثير على الطابع اليهودي - الصهيوني للدولة .

وتشير بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي (S.A.O.I) ان عدد سكان إسرائيل زاد بنحو ٢٦٢ ألف شخص ليصل في نهاية عام ١٩٩٠ إلى ٤,٨٢٢ مليون نسمة بزيادة قدرها ٥,٨ ٪ عن عدد السكان في عام ١٩٨٩ . وقد توزعت الزيادة الطبيعية بنحو ٦٢ ألف شخص بنسبة زيادة قدرها ١,٤ ٪ ، وبين الزيادة بسبب الهجرة التي بلغت ١٩٩,٥١٦ ألف شخص بما رفع عدد سكان إسرائيل في نهاية ١٩٩٠ بنسبة ٤,٤ ٪ بالمقارنة بعدد سكانها عام ١٩٨٩ . وقد مثل اليهود نحو ٨١,٩ ٪ من عدد سكان إسرائيل في نهاية عام ١٩٩٠ حسب بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٩١ Statistical Abstrad of Israel 1991 .

أما في نهاية عام ١٩٩١ فقد بلغ عدد سكان إسرائيل نحو ٥,١ مليون نسمة وتجاوزت نسبة اليهود منهم ٨٢,٢ ٪ وهو ما يعود بصفة أساسية إلى موجة الهجرة اليهودية التي تتدفق على إسرائيل من « الاتحاد السوفيتي » - سابقا - بصفة أساسية منذ عام ١٩٩٠ .

وسوف تضمن موجة الهجرة الراهنة لإسرائيل استمرار تفوق اليهود عدديا على الشعب الفلسطيني في كل أراضي فلسطين التاريخية لمدة عشر سنوات إضافية ، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان إسرائيل في منتصف هذا العقد حسب التقرير الذي أصدرته الوكالة اليهودية في أغسطس ١٩٩١ إلى ٦,٢ مليون نسمة ، يشكل اليهود منهم ٥,٢ مليون نسمة بزيادة نسبتها ٣٥ ٪ عن التقديرات التي وضعت قبل موجة الهجرة اليهودية الحالية إلى إسرائيل . كذلك فإنه وبفضل موجة الهجرة الراهنة فإنه من المتوقع أن يقيم في إسرائيل نحو نصف عدد اليهود في العالم خلال الأربعين سنة القادمة مقارنة بنحو ٢٨,٦ ٪ في الوقت الراهن .

٢ - تدفق اليهود السوفييت :

توصف الهجرة اليهودية من « الاتحاد السوفييتي » إلى إسرائيل بأنها أكبر هجرة يهودية منذ طرد اليهود من أسبانيا عام ١٤٩٢ ، إذ لم يسبق لإسرائيل أن شهدت تجربة مماثلة إلا في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٢ عندما استقبلت في أربعة أعوام نحو ٧٥٠ ألف مهاجر ، لكنهم لم يكونوا من دولة واحدة ، وإنما جاءوا من شتى أصقاع الأرض .

ومن قراءة أولية لتيار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٨٧ نجد أن اليهود السوفييت احتلوا المرتبة الثانية بين اليهود الغربيين في إسرائيل حيث بلغت نسبتهم ١١,٣ ٪ من هؤلاء اليهود في حين بلغت نسبة اليهود المهاجرين من رومانيا نحو ١٤,٩ ٪ من إجمالي عدد اليهود الغربيين الذين هاجروا لإسرائيل . وكان اليهود السوفييت الذين هاجروا لإسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٨٧ يحتلون المرتبة الثالثة بعد يهود رومانيا ويهود المغرب . ومع بدء الموجة الحالية للهجرة إلى إسرائيل تغير هذا الوضع حيث أصبح المهاجرون من الاتحاد السوفييتي على رأس المهاجرين من أي بلد غربي أو شرقي ، فمن أصل أكثر من ٣٧٠ ألف مهاجر وصلوا إلى إسرائيل عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بلغ عدد المهاجرين السوفييت لإسرائيل نحو ٣٢٨ ألف مهاجر .

وقد بلغ عدد المهاجرين السوفييت لإسرائيل منذ عام ١٩١٩ وحتى نهاية عام ١٩٩١ نحو ٥٩٩ ألف مهاجر بدون احتساب الزيادة السكانية الطبيعية لهؤلاء المهاجرين بعد استقرارهم في إسرائيل . وقد جاءت الزيادة الكبرى في أعداد هؤلاء المهاجرين في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ كما ذكرنا آنفا .

وقد جاء الخروج الكبير لليهود من الاتحاد السوفييتي في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ والذي سيستمر على الأرجح عدة أعوام مقبلة ، بعد أن أدت التغيرات في العلاقات الدولية وانتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠ ، وتراجع مكانة الاتحاد السوفييتي واستسلامه للشروط الغربية فيما يتعلق بالسماح بهجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل .. أدت هذه التغيرات إلى تدفق اليهود السوفييت بشكل هائل إلى إسرائيل خاصة وان هذا الخروج بدأ في الوقت الذي أغلقت فيه كافة الدول أبوابها أمامهم باستثناء إسرائيل فلا توجد حاليا أي دولة غربية مستعدة للسماح بهجرة يهودية جماعية إليها ، ويشير الجدول رقم (٦) إلى طاقة اليهود السوفييت المحتمل هجرتهم إلى إسرائيل .

تقدر الوكالة اليهودية ، عدد اليهود السوفييت بنحو ٣ ملايين نسمة بما يزيد بنحو الضعف عن عدد اليهود السوفييت وفق آخر تعداد سكاني أجري عام ١٩٨٩ . وبلغ عدد اليهود السوفييت وفقا له نحو ١,٦ مليون شخص ، ويرجع هذا التباين إلى أن الأشخاص السوفييت الذين ولدوا

لاباء أو أمهات يهوداً ، يمكن أن يسجلوا أنفسهم - كما يسمح القانون السوفياتي - كغير يهود ، لتفادى التمييز والاضطهاد ضد كل ما هو يهودى . وتؤكد الوكالة أن اعتمادها على تقدير ٣ ملايين يهودى ، قائم على تعريف اليهودى « وهو الشخص الذى ولد لأحد الأبوين من أصل يهودى ، وليس وفق التشريع الدينى القائل بأن اليهودى هو الشخص الذى ولد لأم يهودية فقط » . وقدرت الوكالة اليهودية ، الطاقة المحتملة لهجرة اليهود السوفييت وفق المؤشرات الواردة فى جدول رقم (٧) .

٣ - معدلات الهجرة اليهودية فى النصف الأول من العام :

تعتبر الهجرة اليهودية ، ومعدلات الوصول اليومى والشهرى إلى إسرائيل ، مقياسا حساسا لمجمل التغييرات الدولية فضلا عن التطورات التى تمر بها إسرائيل والمنطقة كلها . وتظهر مؤشرات معدل الوصول الشهرى للمهاجرين اليهود ، عن حدوث تزايد مستمر فى معدلاتها ، خلال شهور أزمة الخليج فى مراحلها الأولى . فخلال شهر

جـدول رقـم (٥)

اليهود « السوفييت » الذين هاجروا إلى إسرائيل من ١٩١٩ - ١٩٩١

الفتــرة	عدد المهاجرين	إجمالى عـدد المهاجرين التراكمى
١٩١٩ ـــ ١٩٤٨	٥٢٣٥٠	٥٢٣٥٠
١٩٤٨ ـــ ١٩٥٢	٨٤٤٩	٦٠٧٩٩
١٩٥٣ ـــ ١٩٥٧	٦٤١٦	٦٧٢١٥
١٩٥٨ ـــ ١٩٦٢	٨٩٦٥	٧٦١٨٠
١٩٦٣ ـــ ١٩٦٧	٨١١٨٤	٨٤٣٦٤
١٩٦٨ ـــ ١٩٧٢	٥٠٣١٧	١٣٤٦٨١
١٩٧٣ ـــ ١٩٧٧	٧٤٤٥١	٢٠٩١٣٢
١٩٧٨ ـــ ١٩٨٢	٣٩٩٢٨	٢٤٩٠٦٠
١٩٨٣ ـــ ١٩٨٧	٢١٧٢	٢٥١٢٣٢
١٩٨٨	٧٢٠٠	٢٥٨٤٣٢
١٩٨٩	١٢٩٢٣	٢٧١٣٥٥
١٩٩٠	١٨٤٦٠٢	٤٥٥٩٥٧
١٩٩١	١٤٣٠٠٠	٥٩٨٩٥٧

المصدر للفترة من ٤٨ - ١٩٩٠ : جمعت وحسبت من أعداد مختلفة من :

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel. Jerusalem.

المصدر لعام ١٩٩١ : حصاد عام ١٩٩١ بلغ ١٧٠ ألف مهاجر منهم ١٤٣ ألف من الاتحاد السوفييتى ، هاتسوفيه ٢٧ / ١٢ / ١٩٩١ .

جـدول رقـم (٦)

طاقة المهاجرين اليهود السوفييت المحتملين

الطاقة الحالية والمتوقعة	أعـداد اليهـود
اليهود الذين يعتبرون أنفسهم يهودا بموجب بيانات إحصاء السكان للاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٨٨ .	١,٣٧٠,٠٠٠ - ١,٤٠٠,٠٠٠
اليهود الذين لم يعترفوا بيهوديتهم . وأبناء الزواج المختلط ، حيث أن أحد الأجداد يهودى .	١,٥٠٠,٠٠٠ - ٢,٠٠٠,٠٠٠
عدد الذين أقرباؤهم غير يهود	٥٠٠,٠٠٠ - ٦٠٠,٠٠٠

المصدر : إسحاق دويتش « المليون الذين فى الطريق » ، هاتسوفيه ٢٩ فبراير ١٩٩١ .

جدول رقم (٧)

مؤشرات حول الطاقة الديموجرافية اليهودية المنتظرة من الاتحاد السوفييتى

الطاقة المنتظرة	أعداد اليهود	
	العدد	النسبة المئوية
اليهود المهاجرين لاسرائيل منذ سبتمبر ١٩٨٩ حتى منتصف ١٩٩١ .	٢٩٢,٥٠٠	٩,٧٥
اليهود الحاصلون على تأشيرة خروج من الاتحاد السوفييتى وتأشيرة دخول إلى إسرائيل .	٦٠,٠٠٠	٢,ـــ
اليهود الحاصلون على تأشيرة خروج من الاتحاد السوفييتى فقط .	٣٩,٩٠٠	١,٣٣
اليهود السوفييت الذين تقدموا بطلبات هجرة من الاتحاد السوفييتى إلى مندوبى الوكالة اليهودية .	٩٩٩,٩٠٠	٣٣,٣٣
اليهود الباقون فى الاتحاد السوفييتى	١,٦٠٧,٧٠٠	٥٣,٥٩
المجموع	٣,٠٠٠,٠٠٠	٪ ١٠٠

المصدر : جيروزليم بوست ٣٠ / ٨ / ١٩٩١ .

أغسطس من العام ١٩٩٠ ، بلغ عدد المهاجرين اليهود نحو ١٨,٨٢٤ مهاجراً . بمعدل وصول يومى قدره (٦٢٧,٥ مهاجر) ، ارتفع هذا المعدل خلال الشهور التالية ، حيث وصل فى شهر سبتمبر ١٩,٥٠٥ مهاجر ، بمعدل يومى عام قدره (٦٢٩,٢ مهاجر) . وفى شهر أكتوبر ٢١,١٦٣ مهاجر ، بمعدل وصول يومى عام قدره (٦٨٢,٧ مهاجر) ، وفى شهر نوفمبر وصل ٢٦,٥٦٢ مهاجر ، بمعدل وصول يومى عام قدره (٨٨٥,٤ مهاجر) ، وليبلغ معدلا شهريا ، لم تشهده إسرائيل إلا فى حالات نادرة ، حيث وصل خلال شهر ديسمبر إلى نحو ٣٣,٠٠٣ مهاجر ، بمعدل وصول يومى عام قدره (١٠٦٤,٦ مهاجراً) ، وقد بلغ هذا المعدل اليومى أقصاه ، خلال الأسبوع الأخير من هذا الشهر ليبلغ ٢٥٠٠ مهاجراً يوميا .

وفق هذه المؤشرات ، توقعت وزارة الهجرة والاستيعاب ، أن يصل إلى إسرائيل خلال العام ١٩٩١ ، ٤٠٠ ألف مهاجر سوفييتى ، بمعدل يومى متوسط قدره (١٣٧٠ مهاجر) . كما اعتمدت الميزانية التى قدمها إسحاق موداعى وزير المالية إلى الكنيست فى شهر يناير ١٩٩١ ، بشكل أساسى على وصول ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف مهاجر ، بمعدل يومى متوسط قدره (٨٢٢ مهاجر) . وقد استندت هذه التوقعات على عدة عوامل لعل أبرزها ما يلى :

١ - التحسن الذى شهدته العلاقات السوفيتية - الإسرائيلية ، والتى شملت الإفتتاح الرسمى للقنصلية الإسرائيلية فى موسكو ٣ يناير ١٩٩١ ، وقد بدأت القنصلية مباشرة فى منح تأشيرات الخروج لليهود السوفييت ، بدلا من تعدد الأطراف التى كانت تقوم بمثل هذه العملية فى السابق .

٢ - الإتفاق الذى وقعته الحكومة الإسرائيلية مع حكومة منجستو الأثيوبية قبل سقوطها ، بمساعدة الولايات المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ ، والذى يسمح بنقل ما لا يقل عن ألف من يهود « الفلاشا » شهريا إلى إسرائيل .

٣ - سلسلة الإجراءات التى اتخذتها اللجنة الوزارية لشئون الهجرة والاستيعاب ، بالتعاون مع قيادة الجيش ، وشركة الطيران الإسرائيلية (العال) بهدف الإسراع فى نقل واستيعاب المهاجرين الجدد .

ولكن ارهاصات الحرب فى منطقة الخليج والمخاطر الأمنية التى انطوت عليها ساهمت فى بداية المرحلة الثانية من الأزمة ، فى تبديد هذه المؤشرات والتوقعات لأنه فى شهر يناير ١٩٩١ ، وتحديدا فى منتصفه ، انتهت المهلة التى حددها مجلس الأمن الدولى لانسحاب القوات العراقية من الكويت ، وبدا أن تداعيات هذه المرحلة لن تقتصر على حدود منطقة الصراع ، بل ستمتدد إلى كافة الدول المجاورة ، على الأقل وفق التلميحات والتصريحات التى أبداها العراق تجاه إسرائيل ، وقد أثرت هذه التطورات بالسلب على مسار الهجرة إلى إسرائيل ، حيث وصل إلى إسرائيل فى شهر يناير ١٩٩١ نحو ١٤٤٥٦ مهاجر ، بانخفاض قدره ٥٦,٢ ٪ قياسا إلى أرقام شهر ديسمبر ١٩٩٠ ، وقد تواصل هذا التراجع فى شهر فبراير حيث بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا لإسرائيل ٨٤٠٣ مهاجرا فقط ، بمعدل يومى عام قدره (٢٨٩,٨ مهاجرا) ،

بانخفاض نسبته ٤١,٩ ٪ بالمقارنة بعدد المهاجرين لإسرائيل فى شهر يناير ١٩٩١ . ويمكن إرجاع ذلك إلى اندلاع العمليات العسكرية فى الخليج ، وما أعقبه من هجمات صاروخية عراقية على إسرائيل ، استهدفت أكبر مراكز تجمع السكان اليهود فى إسرائيل ، فى مدينتى تل أبيب وحيفا اللتين يتوجه إليهما ما لا يقل عن ٧٠ ٪ من تيار الهجرة السوفيتية الحالية .

وإذا نظرنا إلى تيار الهجرة اليهودية ، من خلال متابعة ورصد المعدل اليومى العام لوصول المهاجرين الجدد ، خلال هذه المرحلة ، نجد أن الحرب ، أحدثت فجوة كبيرة فى هذا التيار ، خصوصا خلال شهرى العمليات العسكرية فى الخليج ، ففى الأسبوعين الأول والثانى من شهر يناير ، قدر المعدل اليومى لوصول المهاجرين ، وفق مؤشرات الوكالة اليهودية بنحو ٨٠٠ مهاجر ، تدنى إلى معدل ٥٠٠ مهاجر يوميا فى الأسبوع الثانى . وقد بدأ هذا المؤشر فى التراجع بعد ١٧ يناير بشكل ملحوظ ، ليقدر فى الأسبوع الأول من الحرب بمعدل ٤٥٠ مهاجرا يوميا ، تدنى إلى أقل من ٣٥٠ مهاجرا يوميا فى الأسبوع الثانى من الحرب . وقد بلغ المتوسط اليومى لعدد المهاجرين الذين وصلوا لإسرائيل خلال شهر يناير ١٩٩١ بنحو ٤٤٦,٣ مهاجر يوميا . وقد تراجع هذا المتوسط اليومى لوصول المهاجرين لإسرائيل إلى ١٥٠ مهاجر يوميا فى النصف الأول من شهر فبراير ١٩٩١ وفقا لبيانات وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية .

وعلى الرغم من نفى سيمحا دينتيس مدير الوكالة اليهودية ، أن يكون لحرب الخليج وسقوط الصواريخ العراقية على المدن الإسرائيلية ، تداعيات مباشرة على معدلات وصول المهاجرين الجدد ، فإن الأرقام التى أعلنها أظهرت بوضوح عكس ذلك ، حيث وصل إلى إسرائيل نحو ١٢ ألف مهاجر سوفييتى ، منذ اندلاع العمليات العسكرية فى ١٧ يناير حتى ٢٣ فبراير ، وهو تاريخ مقارب ، لوقف العمليات العسكرية فى الخليج نتيجة لقبول العراق قرارات الأمم المتحدة .

وقد برهنت أزمة الخليج فى سياقها العام ، وتداعياتها على مسار الهجرة اليهودية ، انها ليست استثناء عن القاعدة العامة فى تاريخ إسرائيل ، كما كان يأمل قادة إسرائيل ، فثمة علاقة طردية قوية ومباشرة بين الوضع الأمنى والاستقرار فى إسرائيل من جهة ومسارات الهجرة اليهودية إليها من جهة أخرى ، ويؤكد الكتاب الإحصائى السنوى الإسرائيلى (C.B.S) هذه العلاقة ، عبر تاريخ حروب إسرائيل فى المنطقة العربية . فعدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل عام ١٩٦٧ سجل انخفاضا فى عدد المهاجرين الذين قدروا بـ ١٤,٣٢٧ مهاجر ، بتراجع نسبته ٣١,٨ ٪ مقارنة بعدد المهاجرين لإسرائيل فى العام ١٩٦٥ ، حينما وصل إلى إسرائيل ٣٠,٧٢٦ مهاجرا . كما انخفض عدد اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل فى العام الذى تلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فبلغ ٣١,٩٨١ مهاجرا ، بتراجع نسبته ٤١,١ ٪ مقارنة بعدد المهاجرين الذين وصلوا لإسرائيل عام ١٩٧٢ والذين بلغوا ٥٥,٨٨٨ مهاجرا ، ونفس الاتجاه حدث خلال غزو لبنان فى يونيو ١٩٨٢ ، حينما انخفض عدد المهاجرين فى ذلك العام إلى ١٣,٧٢٣ مهاجر ، بانخفاض نسبته ٤٠,٢ ٪ مقارنة بالعام ١٩٨٠ ، حينما وصل إلى إسرائيل ٢٠,٤٢٨ مهاجرا .

وقد طرأ تحسن نسبى على هذه الفجوة فى الشهور التالية للحرب ، ولكنها لم تصل إلى نفس معدلاتها قبل حرب الخليج (باستثناء شهر مايو ، حيث وصل عدد المهاجرين إلى ٣١,٧٧٠ مهاجر بفعل تهجير يهود الفلاشا فى إطار عملية سليمان) ، حيث زاد عدد المهاجرين ، خلال شهرى مارس وابريل (أنظر جدول رقم ٤) . وبصفة عامة ، بلغت معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل فى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ ، نحو ٣٨,٤٠٠ مهاجر ، يمثل اليهود السوفييت منهم ٣٤,٣٠٠ مهاجر بنسبة ٨٩ ٪ ، بزيادة قدرها ٦٩ ٪ عن نفس المعدلات من العام ١٩٩٠ . ولكن إذا قورنت هذه الأرقام ، بآخر ثلاثة شهور من العام ١٩٩٠ ، حيث وصل نحو ٨٠,٧٢٨ مهاجر يهودى ، فإن الفجوة ستبدو أوضح ، حيث وصل هذا الإنخفاض إلى أكثر من ٥٢,٤ ٪ . وقد هاجر خلال هذه الفترة (الثلاثة شهور الأولى من عام ١٩٩١) من باقى دول أوروبا نحو ٧٠٠ مهاجر ، ومن قارة افريقيا نحو ٢,٥٥٠ مهاجر معظم هؤلاء من أثيوبيا ، ومن دول أمريكا الشمالية والجنوبية وقارة آسيا نحو ٦٠٠ مهاجر ، ويمثل المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة نحو ٢٥ ٪ من إجمالى عدد المهاجرين فى هذه الفترة ، بينما يمثل المهاجرون ما بين ١٥ ـ ٦٥ سنة نحو ٦٥ ٪ وكانت نسبة المهاجرين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة نحو ١٢ ٪ ، ومن بين حوالى ٣٠ ألف مهاجر ، الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر ، فإن هناك ٥٢ ٪ ذوو ثقافات وتعليم فوق المتوسط وعالى .

٤ ـ عملية سليمان :

وترجع البدايات الحقيقية لعملية سليمان ، إلى العام ١٩٨٨ ، حينما بدأت التقارير عن وجود اتصالات سرية بين إسرائيل وأثيوبيا لتجديد علاقاتهما الدبلوماسية ، وكان مطلب منجستو الوحيد لذلك ، الحصول على السلاح لمواجهة

الحرب الدائرة فى اريتريا وتيجراى ، فى مقابل السماح بهجرة ما تبقى من يهود الفلاشا ، بعد عملية موسى فى أواخر عام ١٩٨٤ . وقد تأكدت هذه الاتصالات ، بإعلان شامير صراحة فى إحدى حملاته الانتخابية فى ١٥ أكتوبر ١٩٨٨ ، « ان إسرائيل تجرى اتصالات مكثفة مع أديس ابابا لتهجير كل يهود أثيوبيا إلى إسرائيل ، وادعى بعد ذلك أن هناك اتفاقا تجرى صياغة خطوطه النهائية ، تسمح فيه أثيوبيا بهجرة ما تبقى من الفلاشا ، مقابل حصولها على عتاد حربى إسرائيلى يشمل العديد من الطائرات والقنابل الأمريكية الصنع . وسمح تنفيذ بنود هذا الاتفاق بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى نوفمبر ١٩٨٩ . إلا أن هذا الاتفاق واجه معارضة من الولايات المتحدة ، التى رأت فى قيام إسرائيل بتزويد أثيوبيا بالسلاح ، ما يؤدى إلى إطالة أمد الحرب الأهلية ، ولا سيما أن نظام منجستو على وشك الانهيار .

ورغم حرص إسرائيل على عدم تحويل موضوع أثيوبيا إلى محور خلاف بينها وبين الإدارة الأمريكية والرأى العام الغربى ، فإنها سعت فى نفس الوقت إلى بدء مخطط يهدف إلى تجميع كل الفلاشا فى العاصمة أديس ابابا ، تمهيدا لنقلهم إلى إسرائيل فى أقرب فرصة ممكنة .

وان كانت اسرائيل قد استغلت حاجة نظام منجستو للسلاح من اجل الاسراع فى عملية تهجير الفلاشا ، فانها من نفس المنطلق ، استغلت حالة السيولة والتوتر التى مر بها النظام الحاكم فى اثيوبيا ، نتيجة لنجاح الثوار فى تحقيق انتصارات سريعة من اجل دفع الفلاشا ، بمساعدة من الولايات المتحدة ، على اساس انهم معرضون لمخاطر الابادة بسبب المصاعب السياسية والاقتصادية فى اثيوبيا .

وبعد فتح باب الهجرة فى ابريل ، اتخذت اسرائيل قرارا ببدء العملية ، وحددت له تاريخ ٢٥ مايو ١٩٩١ ، فى الوقت نفسه ، بدأت الوكالة اليهودية فى تجميع الفلاشا فى العاصمة الاثيوبية ، واقامت بقسم الهجرة ، قيادة خاصة تولت اعداد التفاصيل لخطة الهجرة بشكل سرى ، وقد القيت على عاتق هذه القيادة مهمتان أولاهما : حشد كل الفلاشا فى أديس أبابا ونقلهم إلى الطائرات . وثانيهما : توطين المهاجرين فى مراكز الاستيعاب الجديدة التى تمت اقامتها فى اسرائيل .

وقد استغرقت عملية سليمان نحو ٣٧ ساعة ، تم خلالها تهجير نحو ١٤,٥٠٠ مهاجر اثيوبى ، وقام خلالها سلاح الجو وشركة العال بنحو ٤٠ طلعة جوية لجلب هذا العدد من الفلاشا .

ولم يقتصر الموقف الاسرائيلى ، عند حدود عملية سليمان ، بل تعداه إلى تأكيد الرغبة والاصرار على احضار ليس فقط ما تبقى من فلاشا ، (ويقدر عددهم بنحو ٢٠٠٠) ، بل وجميع اليهود الذى اعتنقوا المسيحية ، واصبحوا لا يدينون باليهودية ، حيث أكد شامير فى كلمته امام تجمع الفلاشا فى يونيو ١٩٩١ « ان عملية شلومو (سليمان) ، نفذت ، ولكنها لم تنته بعد ، وان اسرائيل ستعمل بكل الوسائل المتاحة لديها من اجل احضار باقى اليهود أو المتنصرين (الفلاشيمورا) الذين ظلوا فى اثيوبيا .

وقد اثارت هذه القضية ، العديد من الاشكاليات ، ليس فقط داخل اسرائيل ، بل وخارجها ايضا ، فى حين يصر شامير على تهجير الفلاشيمورا ، بدعوى لم شمل العائلات اليهودية ، ويؤيده فى ذلك آريه درعى وزير الداخلية ، وآريئيل شارون وزير الاسكان والمسئول عن اللجنة الوزارية للهجرة والاستيعاب ، بينما يتحفظ على هذا الموقف سيمحا دينتيس مدير الوكالة اليهودية ، مؤكدا انه يجب معالجة هذه القضايا على اساس انسانى وليس على اساس دينى . فى المقابل تقف المؤسسة الدينية فى اسرائيل على طرف نقيض من هذه القضية ، رافضة ذلك . اما على مستوى المهاجرين ، فقد انفجر التوتر العنصرى المتراكم فى اسرائيل بين المهاجرين السود (الفلاشا) والمهاجرين السوفييت حيث سجل ما لايقل عن اربعة اشتباكات مسلحة بين الجانبين استخدمت فيها القضبان الحديدية ، والحجارة ، فى أحد فنادق مدينة القدس وحدها طوال شهر اغسطس فقط ، اصيب فيها العديد من المهاجرين بين الجانبين ، معظمهم من اليهود السوفييت .

أما على المستوى الخارجى ، فقد حذر الرئيس الاثيوبى الجديد ، ملس فريناوى ، خلال محادثاته مع وفد من مجلس الشيوخ الامريكى زار أديس أبابا فى ٢٠ اغسطس ، من ان الانشطة الاسرائيلية المتعلقة بالفلاشيمورا ، يمكنها ان تؤدى إلى تطورات سياسية خطيرة ، تؤثر سلبا على العلاقات بين البلدين ، وخصوصا فيما يتعلق بهجرة ما تبقى من يهود الفلاشا فى اثيوبيا . كما أبدت الحكومة الجديدة فى اثيوبيا معارضتها لعملية خروج جماعية لباقى اليهود .

٥ ـ تطور الهجرة فى النصف الثانى من العام :

وفيما يتعلق بالنصف الثانى من عام ١٩٩١ ، فقد وصل عدد المهاجرين ، خلال شهر يوليو إلى نحو ٢٣ ألف مهاجر . ويمكن ارجاع هذه الزيادة بالمقارنة بمعدلات شهرى ابريل ومايو (باستثناء عملية سليمان) ، إلى اسراع السلطات الاسرائيلية فى عملية تهجير أكبر عدد من اليهود ،

قبل صدور قانون الهجرة الجديد (الذى صدر رسميا فى ٢٠ مايو ١٩٩١ ، وبدأ حيز التنفيذ منذ أول يونيو ١٩٩١) فى الاتحاد السوفيتى ، والذى بمقتضاه فرض على كل مواطن يريد أن يهاجر ان يستخرج جواز سفر يتيح له امكانية العودة مرة أخرى إذا شاء إلى الاتحاد السوفيتى ، بعكس الوضع السابق ، وليس فقط استخراج تأشيرات خروج كما كان متبعا من قبل ، بالاضافة إلى ان القانون يلزم جميع الحاصلين على تأشيرات هجرة إلى اسرائيل استبدالها بجوازات سفر جديدة .

ورغم وضوح تراجع تيار الهجرة ، الا ان تقديرات المسئولين الاسرائيليين بشأن الهجرة كانت متفائلة فى النصف الثانى من عام ١٩٩١ اعتمادا على عدة عوامل اهمها :

١ - محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الرئيس السوفيتى جورباتشوف وما أدت اليه من اثارة المخاوف لدى اليهود السوفييت من احتمالات حدوث أى تطور يؤدى لاغلاق باب الهجرة لاسرائيل .

٢ - بدء تسيير رحلات طيران مباشرة بين موسكو - تل ابيب ، وتأسيس وكالة مشتركة للطيران بين الخطوط الجوية السوفيتية ونظيرتها الاسرائيلية من اجل تنفيذ رحلات مباشرة للمهاجرين من الاتحاد السوفيتى إلى اسرائيل ، وافتتاح مكاتب فى كلا البلدين .

الا ان مؤشرات ومعدلات الوصول اليومى ، تباينت كثيرا مع هذه التوقعات ، حيث وصل عدد المهاجرين السوفييت فى شهر يونيو إلى ٢٢ ألف مهاجر ، وتدنى هذا المعدل إلى اقل من النصف فى الشهور التالية ، حيث وصل فى شهر يوليو إلى ١٠٥٠٠ مهاجر بانخفاض قدره ٥٢,٣٪ عن معدلات شهر يونيو ، وفى شهر أغسطس وصل نحو ٩,٥٣٥ مهاجر بانخفاض قدره ٩,٢٪ بالمقارنة بشهر يوليو . وفى شهر سبتمبر وصل إلى اسرائيل ١٥٣٠٠ مهاجر ، وتراجع الرقم فى شهر اكتوبر ليصل إلى ٧٩٥٤ مهاجر سوفيتى من اصل ٨٣٠٥ مهاجر وصلوا لاسرائيل خلال ذلك الشهر . ويمكن ارجاع هذا التدنى المستمر منذ شهر يونيو ١٩٩١ ، إلى الفشل فى سياسات الاستيعاب . والتأثير السلبى الذى تحدثه الاوضاع الاقتصادية ، ورسائل المهاجرين السوفييت إلى اقرانهم فى الاتحاد السوفيتى التى تحثهم على تأجيل الهجرة ، بالاضافة إلى صدور قانون الهجرة والجنسية الجديد فى « الاتحاد السوفيتى » - سابقا - فمنذ تطبيق هذا القانون ازدادت الصعوبات البيروقراطية امام طلب الحصول على تأشيرات خروج .

وبصفة عامة ، هاجر نحو ١٥٣,١٥٠ ألف مهاجر لاسرائيل خلال الشهور العشرة الاولى من عام ١٩٩١ منهم ١١٦,١٣٤ ألف يهودى سوفيتى بنسبة ٥٨,٨٪ من اجمالى عدد المهاجرين لاسرائيل خلال تلك الشهور العشرة .

ويبدو من هذه المعدلات ، انها لم تحقق التقديرات الاسرائيلية بخصوص معدلات المهاجرين خلال العام ١٩٩١ ، سواء تلك التى اعتمدتها ميزانية العام ١٩٩١ (٣٠٠ ألف مهاجر) ، أو تلك التى حددها محافظ البنك المركزى الاسرائيلى (٤٠٠ ألف مهاجر) ، أو حتى الحد الأدنى للتقديرات التى اعتمدتها الوكالة اليهودية (٢٠٠ ألف مهاجر) .

رابعا ـ الأبعاد الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين :

اثارت الهجرة اليهودية الواسعة النطاق إلى اسرائيل والتى تتدفق اساسا من « الاتحاد السوفيتى » ـ سابقا ـ العديد من الصعوبات الاقتصادية ، فليس من الطبيعى أو السهل على اقتصاد أى دولة ان يستوعب فجأة اعدادا هائلة من البشر خاصة اذا ما قورنوا بعدد سكان الدولة . ولبيان مدى ضخامة أعباء الهجرة التى تتدفق على اسرائيل يكفى أن نعلم أن أستقبال لنحو مليون مهاجر يساوى استقبال مصر لنحو ١١ مليون مهاجر .

وتتعلق الصعوبات الاقتصادية الخاصة باستيعاب المهاجرين بكيفية تدبير اسرائيل للنفقات الهائلة التى يتطلبها استيعابهم من ناحية ، وبالآثار الاقتصادية السلبية ـ فى المدى القصير ـ لموجة الهجرة على أداء الاقتصاد الاسرائيلى والمؤشرات الرئيسية المعبره عنه .

١ ـ نفقات الاستيعاب :

يستلزم استيعاب الاعداد الكبيرة من المهاجرين التى تتدفق على اسرائيل منذ عام ١٩٩٠ اموالا هائلة وسوف نتعرض للكيفية التى تمول بها اسرائيل النفقات الضرورية لاستيعاب المهاجرين ، وأيضا سنتعرض لميزانية الاستيعاب .

وفيما يتعلق بالمصادر التى تمول اسرائيل من خلالها عملية استيعاب المهاجرين اليها فإنها تتركز فى مصدرين رئيسيين احدهما خارجى والثانى داخلى .

أ ـ المصادر الخارجية :

(١) الحكومات الأجنبية : تعد الحكومات الأجنبية وتحديدا الحكومتان الأمريكية والالمانية مصدرا هاما لتمويل الانفاق الجارى والاستثمارى فى اسرائيل . وهاتان الحكومتان مرشحتان للعب دور كبير فى تمويل نفقات استيعاب المهاجرين فى الفترة القادمة فضلا عن المساعدات التى قدمت فعلا فى عام ١٩٩١ .

وقد طلبت اسرائيل من الحكومة الامريكية تقديم ضمانات لقروض ترغب اسرائيل فى الحصول عليها من المؤسسات المالية الامريكية وقدرها ١٠ مليارات دولار لتمويل استيعاب المهاجرين . وقد ارجأت الولايات المتحدة بحث تقديم ضمانات هذه القروض لاسرائيل إلى عام ١٩٩٢ لدفع اسرائيل للمشاركة فى المؤتمر الذى دعت اليه الولايات المتحدة لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى والذى بدأت مرحلته الأولى فى مدريد فى نهاية أكتوبر ١٩٩١ ، وبدأت مرحلته الثانية فى ديسمبر ١٩٩١ .

وقد ذكر جدعون شور الناطق باسم محافظ البنك المركزى الاسرائيلى أن الهجرة إلى اسرائيل قد تنهار ، وان مستوى المعيشة فى اسرائيل سوف ينخفض إذا لم تقدم الولايات المتحدة الضمانات المطلوبة للقروض التى ترغب اسرائيل فى الحصول عليها بقيمة ١٠ مليارات دولار ويبدو ان حرص اسرائيل على الحصول على تلك القروض قد دفع بعض المسئولين فيها إلى القول بأن اسرائيل قد توقف طلبات المساعدة السنوية من الولايات المتحدة إذا حصلت على تلك القروض دفعة واحدة كما تريد .

وترى الجهات الحكومية الامريكية ان المليارات العشرة التى تريد اسرائيل الحصول على ضمانات لاقتراضها لن تسدد ، وبالتالى سيكون على حكومة الولايات المتحدة الامريكية سدادها .

ومن المرجح ان الكثير من الجدل حول هذه القضية سوف يدور فى اسرائيل خلال عام ١٩٩٢ وهو عام الانتخابات الامريكية ، والذى تكون الادارة الامريكية مستعدة خلاله للمساومة على مواقفها مقابل اصوات الناخبين بما يدفعها للاستجابة لبعض مطالب جماعات الضغط المؤثرة فى توجيه تلك الاصوات . ومن المتوقع ان تقوم جماعات

الضغط الصهيونية المؤثرة فى اتجاه اليهود بممارسة ضغوط قوية على الحكومة الامريكية والمرشحين المختلفين لدفعهم للتسابق إلى تقديم الوعود بشأن تلك القروض كوسيلة للحصول على اصوات وتأييد اليهود .

ومن المرجح ان تتمكن اسرائيل من الحصول على ضمانات امريكية للعشرة مليارات التى ترغب فى اقتراضها ، أو الجزء الاكبر منها على الاقل فى عام ١٩٩٢ فى ظل الاجواء الانتخابية الامريكية التى درجت اسرائيل على الاستفادة منها . وفضلا عن هذه المليارات العشرة فان اسرائيل تلقت بالفعل ٤٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة لتمويل استيعاب المهاجرين عام ١٩٩١ .

من ناحية اخرى تفاوضت اسرائيل مع الحكومة الالمانية للحصول على مساعدات المانية قيمتها ١٠ مليارات مارك أى ما يوازى ٦,٦ مليار دولار (الدولار يوازى ١,٥٢ مارك فى آخر عام ١٩٩١) . وقد اشارت اسرائيل إلى انها ترغب فى الحصول على هذه المساعدات لتمويل اقامة وحدات سكنية للمهاجرين الجدد .

ورغم انه لم يتم البت حتى نهاية عام ١٩٩١ فى مسألة المساعدات التى طلبتها اسرائيل من المانيا ، الا ان التكاليف الباهظة للوحدة الالمانية داخليا وخارجيا تقلل من امكانية استجابة المانيا للطلب الاسرائيلى بأكمله رغم حملات الابتزاز التى تقودها اجهزة الاعلام الاسرائيلية والصهيونية خارج اسرائيل لاحراج المانيا ودفعها إلى الاستجابة للمطالب الاسرائيلية .

وتجدر الاشارة إلى ان ديفيد ليفى وزير الخارجية الاسرائيلى كان قد طالب المسئولين الالمان العام الماضى - ١٩٩٠ - بدفع ١٥٠ مليار مارك تعتقد اسرائيل انه التعويض الذى ينبغى ان يدفعه سكان شرق المانيا لاسرائيل . وقد رفضت المانيا الموحدة مسألة دفع تعويضات اضافية بالنيابة عن شرق المانيا الذى اصبح جزءا من المانيا الموحدة منذ نهايات عام ١٩٩٠ . وان كان من المحتمل أن تقدم المانيا مساعدات حكومية لاسرائيل ، ولكن بحجم اقل كثيرا مما طلبته اسرائيل ، خاصة وان كل التقارير تشير إلى ان معدل نمو الاقتصاد الالمانى سوف يتراجع فى عام ١٩٩٢ فى ظل السياسات النقدية المتشددة ، وعلى رأسها رفع اسعار الفائدة ودعم المارك لمحاصرة التضخم المتصاعد فى المانيا . وربما تكون اسرائيل قد تعمدت المبالغة فى طلباتها للمساعدات من المانيا حتى تضع حدا أدنى للمساعدات التى ستوافق المانيا فى النهاية على منحها لاسرائيل . وقد تلقت اسرائيل بالفعل ١٠٠ مليون دولار من البنوك والمؤسسات المالية والبريطانية بضمان الحكومة البريطانية فى بناء مساكن للمهاجرين بواسطة شركات بريطانية .

(٢) الوكالة اليهودية :

قدمت الوكالة اليهودية نحو ٦٨٠ مليون شيكل لتمويل استيعاب المهاجرين عام ١٩٩٠ . كما قامت فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ بحملة كبيرة لجمع التبرعات من يهود العالم وبالاساس من يهود الولايات المتحدة . وكانت الوكالة قد اعلنت انها تأمل فى جمع اكثر من ١٢٢٨ مليون دولار خلال تلك الحملة فى عام ١٩٩١ لكن لم تتوفر احصاءات موثوق بها حول ما جمعته بالفعل من اموال .

وكانت الوكالة اليهودية تساهم فى السابق - قبل موجة الهجرة الكبيرة التى تتدفق على اسرائيل منذ عام ١٩٩٠ - بنسبة ٥٠٪ من النفقات المتعلقة باستيعاب المهاجرين لكنها اضطرت إلى تخفيض تلك النسبة بعد تزايد اعداد المهاجرين ونفقات استيعابهم بدءا من عام ١٩٩٠ مع موجة الهجرة الهائلة التى تتدفق على اسرائيل من العالم ومن « الاتحاد السوفيتى » - سابقا - بشكل اساسى .

(٣) حصيلة بيع « سندات الواجب » :

تقوم اسرائيل بترويج وبيع سندات اسرائيلية فى الخارج من خلال منظمة متخصصة فى ذلك هى منظمة « البوندس » أى « السندات » ، وتعد حصيلة بيع تلك السندات فى الخارج بمثابة مساعدات ميسرة جدا من يهود العالم والصهاينة عامة لاسرائيل لأن آجال تلك السندات طويلة ، كما ان عوائدها السنوية غير اقتصادية بالمرة لمن يشترونها ، حيث تتراوح بين ٤٪ و ٥,٥٪ ، فى حين تتراوح عوائد السندات الامريكية مثلا حول نسبة ١٠٪ وتصل فى اوقات ارتفاع اسعار الفائدة إلى أعلى من هذه النسبة كثيرا .

وحينما كان شيمون بيريز وزيرا للمالية فى بداية عام ١٩٩٠ فانه طالب منظمة « البوندس » بجمع ١٠ مليارات دولار على مدار عدة سنوات للمساهمة فى تمويل استيعاب المهاجرين الذين يتدفقون على اسرائيل . ورغم ضخامة المبلغ الذى طلبه بيريز من منظمة « البوندس » اثناء زيارة ٣٠٠ من قياداتها لاسرائيل فى بداية عام ١٩٩٠ ، الا ان قيامها بجمعه خلال هذا العقد ليس مستحيلا حيث انها جمعت نحو ٧٨٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ كحصيلة لبيع « سندات الواجب » . وهو مبلغ يمكن ان يتم جمع اكثر منه سنويا فى ظل حالة الهستيريا التى تحاول اسرائيل وآلة الدعاية الغربية اليهودية وغير اليهودية المناصرة لها تسييدها بين يهود العالم ، حول الفرصة التاريخية الاستثنائية المتاحة لتحقيق الطموحات الصهيونية بتحقيق ما يسمى بـ « اسرائيل الكبرى » ، وعبر استيعاب موجة الهجرة الهائلة التى تتدفق على اسرائيل فى الوقت الراهن .

ب ـ التمويل الداخلى لاستيعاب الهجرة : وزيادة الضرائب :

اضافة إلى المصادر المذكورة آنفا والتى تعتمد عليها اسرائيل خارجيا فى تمويل استيعاب المهاجرين . فإن هناك مصدراً داخليا لتمويل استيعاب المهاجرين . ويأتى التمويل الداخلى عن طريق زيادة الضرائب لرفع ايرادات الدولة وتخصيص جانب منها لاستيعاب المهاجرين أو عن طريق جمع التبرعات الاختيارية من الاسرائيليين . وقد قامت اسرائيل بزيادة ضرائب القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ، وقامت بتأجيل تخفيض بعض الضرائب ، كما الغت الاعفاءات الضريبية التى كانت مطروحة للتحقيق فى اطار خطة الاصلاح الاقتصادية وذلك فى عام ١٩٩٠ عندما بدأت موجة الهجرة الكبيرة فى التدفق على اسرائيل .

وبناء على الايرادات الحكومية المتاحة لاسرائيل فان الحكومة الاسرائيلية قامت باعداد ميزانيتها لعام ١٩٩١ التى كان الانفاق على تمويل الاستيعاب هواهم بنودها على الاطلاق .

٢ ـ ميزانية الاستيعاب :

بلغت المخصصات الحكومية للانفاق الشامل لاستيعاب المهاجرين فى ميزانية عام ١٩٩١ التى اقرت فى نوفمبر ١٩٩٠ .. بلغت نحو ١٠,٨ مليار شيكل أى نحو ٥,٣ مليار دولار ـ الدولار كان يساوى فى المتوسط نحو ٢,٠٤٥ شيكل اسرائيل عام ١٩٩٠ ـ وتزيد مخصصات الاستيعاب فى ١٩٩١ بنحو ٦,٤ مليار شيكل عن مخصصات الاستيعاب فى الميزانية المعدلة لعام ١٩٩٠ والتى بلغت ٤,٤ مليار شيكل . وقد قسمت ميزانية الاستيعاب عام ١٩٩١ على النحو التالى : ٧,٣ شيكل للبناء والعقارات ، ٢,٢ مليار شيكل تكاليف مباشرة للاستيعاب (مدفوعات مباشرة للمهاجرين) ، ١,١ مليار شيكل خدمات اجتماعية للمهاجرين ، ٢٢٥ مليون شيكل تكلفة البنية الاساسية لاستيعاب المهاجرين .

وقد اسست ميزانية الاستيعاب عام ١٩٩١ على اساس وصول نحو ٣٠٠ ألف مهاجر يهودى إلى الدولة الصهيونية . ونظرا لوصول نحو ١٧٠ ألف مهاجر إلى اسرائيل عام ١٩٩١ فان ذلك اتاح للحكومة الاسرائيلية تخفيض العجز فى الميزانية حسبما اشار شلوم زينجر مدير عام ديوان وزارة المالية الاسرائيلية . وكان العجز المخطط فى ميزانية ١٩٩١ قد قدر بنحو ٦ مليارات شيكل بنسبة ٥,٥٪ من اجمالى الناتج العام الاسرائيلى . وقد وافق البنك المركزى الاسرائيلى ـ بنك اسرائيل ـ على ذلك العجز المخطط عند اعداد الميزانية مع طلب واضح وصريح لوزارة المالية الاسرائيلية بأن تعد ميزانية متعددة الاعوام لمدة خمس سنوات ينخفض خلالها عجز الميزانية تدريجيا حتى تصل إلى التوازن فى عام ١٩٩٥ .

وفى اطار الميزانية العامة للدولة الصهيونية عام ١٩٩٢ والبالغة ١٠٧ مليار شيكل والتى جرى اعدادها عام ١٩٩١ ـ والتى لم يتم اقرارها من الكنيست حتى نهاية عام ١٩٩١ بسبب الخلافات بشأنها بين اطراف الائتلاف الحاكم ـ تم تخفيض نحو ٢٢,٥ مليار شيكل اسرائيلى للاستيعاب والاسكان .

وعودة إلى الابعاد الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين عام ١٩٩١ نجد ان موجة الهجرة التى تدفقت على اسرائيل عام ١٩٩١ وبلغت ١٧٠ ألف مهاجر فضلا عن الاعداد الكبيرة من المهاجرين الذين وصلوا لا سرائيل عام ١٩٩٠ والذى بلغت اعدادهم ٢٠٠ ألف مهاجر .. هؤلاء المهاجرون وتكلفة استيعابهم افرزت العديد من الصعوبات الاقتصادية تجسدت فى انخفاض مستوى المعيشة وتزايد الحاجة لرؤوس الاموال ، كما تزايدت معدلات البطالة وتزايد العجز التجارى ومعدل التضخم ، فى حين أدت الضغوط المتعددة المصادر إلى تخفيض سعر صرف الشيكل .

وسوف نتعرض فيما يلى للاوضاع الاقتصادية فى اسرائيل مع الاشارة لدور موجة الهجرة الكبيرة التى تتدفق عليها فى التأثير على هذه الاوضاع سلبا أو ايجابا .

٣ ـ الاوضاع الاقتصادية فى اسرائيل عام ١٩٩١ :

مع بداية عام ١٩٩١ كانت نذر الحرب فى الخليج تخيم على اقتصاد اسرائيل وكان قطاع السياحة هو أكثر القطاعات التى اضيرت منذ بدء ازمة الخليج فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ خاصة بعد ان تم تصنيف اسرائيل مع باقى دول المنطقة كدولة خطرة للسياحة بالنسبة للاوربيين والامريكيين . كما كان لارتفاع اسعار النفط آثاره السلبية على الميزان التجارى لاسرائيل عام ١٩٩٠ والذى اسفر عن عجز بلغ ٣٥٢٨,٢ مليون دولار بالمقارنة بعجز قدره ٢٣٥٨,١ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، وان كان من الضرورى ان نشير إلى ان الزيادة فى العجز التجارى لاتعود إلى آثار ازمة الخليج وحسب ، وانما ايضا إلى تداعيات موجة المهاجرين التى تتدفق على اسرائيل كما سنوضح فى موضع لاحق .

وفى ظل المخاوف من اندلاع الحرب قام اليهود المقيمون خارج اسرائيل فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠ بسحب نحو ١٢٠ مليون دولار من ودائعهم الضخمة التى يودعونها

فى المؤسسات المصرفية والمالية الاسرائيلية ، والتى تبلغ نحو ٧ مليارات دولار ، وذلك مقارنة بزيادة هذه الودائع بنحو ٢٣٠ مليون دولار فى النصف الأول من عام ١٩٩٠ . اما عشية الحرب فى يناير ١٩٩١ فقد تزايدت حركة سحب الودائع التى يملكها يهود العالم وبالاساس اليهود الأمريكيون فى اسرائيل .

ومع اندلاع الحرب وقيام العراق بقصف اسرائيل بصواريخ ارض - ارض من طراز « الحسين » اضطرب النشاط الاقتصادى فى اسرائيل بشكل كبير ، وتوقفت الاعمال فى الكثير من القطاعات فى غالبية الفترة التى دارت رحى الحرب خلالها مما تسبب فى اضرار كبيرة فى كافة القطاعات .

وقد قدرت وزارة المالية الاسرائيلية حجم الخسائر الاسرائيلية بسبب ازمة وحرب الخليج الثانية بنحو ٣ مليارات دولار امريكى ، منها مليار دولار بسبب تراجع حصيلة اسرائيل من السياحة وارتفاع اسعار النفط ، و ١,٥ مليار دولار بسبب تراجع الصادرات ، ونصف مليار دولار كمدفوعات تأمين وتعويض للشركات التى اضيرت بسبب الازمة والحرب .

وتجدر الاشارة إلى ان قطاعات السياحة والزراعة والبناء كانت اكثر القطاعات تضررا فى فترة اندلاع الحرب نظرا لأن حركة السياحة لأى بلد تتجمد عندما يفتقد هذا البلد للأمان وهو حال اسرائيل اثناء ازمة وحرب الخليج . وكان عدد السياح الذين توجهوا إلى اسرائيل عام ١٩٩٠ أقل بنحو ١٠٪ من عدد السياح الذين توجهوا اليها عام ١٩٨٩ وحسب بيانات مكتب الاحصاء المركزى كان صافى الدخل السياحى سلبيا بنحو ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ بعد أن كان إيجابيا بنحو ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ . كما ان قطاعى الزراعة والبناء يعتمد ان بصفة اساسية على العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهى العمالة التى لم تتمكن من التوجه لمواقع عملها فى الدولة الصهيونية بسبب حظر التجول الذى فرض على الاراضى الفلسطينية المحتلة اثناء الحرب لاعتبارات عسكرية وسياسية .

ومع انتهاء حرب الخليج بدأ الاقتصاد الاسرائيلى فى الخروج من دوامة الركود التى دار فيها خلال الحرب . وكانت فورة النشاط فى قطاع البناء والاسكان لاستيعاب المهاجرين عاملا قياديا فى جذب الاقتصاد الاسرائيلى إلى الانتعاش خاصة فى ظل حصول اسرائيل على مساعدات خارجية كبيرة لموقفها اثناء ازمة وحرب الخليج ، وايضا بسبب سماح الولايات المتحدة لها بسحب ١,٥ مليار دولار من المساعدات المدنية المخصصة لعام ١٩٩٢/٩١ فى النصف الثانى من عام ١٩٩١ .

وقد اشار محافظ بنك اسرائيل إلى ان اقتصاد اسرائيل قد بدأ فى الانتعاش بالفعل فى منتصف ١٩٩١ ، لكنه توقع ألا يكون هناك نمو ايجابى بسبب الخسارة الكبيرة التى اصيب بها اقتصاد اسرائيل اثناء الحرب .

وفضلا عن قطاع البناء الذى يعد القطاع القائد فى الاقتصاد الاسرائيلى فى هذه الفترة ، فان قطاع السياحة الاسرائيلى بدأ فى التحسن لكنه لم يصل إلى مستوياته قبل ازمة الخليج . وان كان الخبراء الاسرائيليون فى هذا القطاع يتوقعون ان يؤدى بدء مفاوضات السلام إلى انعاش السياحة بشكل اكبر باعتبار ان تلك المفاوضات تعنى تحسين سمعة اسرائيل فى الخارج ، كما يتوقعون ان يؤدى انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل - حال حدوثها - إلى زيادة كبيرة فى عدد السياح والدخل السياحى .

٤ - التجارة الخارجية الاسرائيلية :

تشير البيانات الاسرائيلية إلى ان الصادرات الاسرائيلية فى النصف الأول من عام ١٩٩١ بلغت ٥,٥ مليار دولار بانخفاض نسبته ٢,٥٪ عن قيمة صادرات اسرائيل فى نفس الفترة من عام ١٩٩٠ . وبالمقابل بلغت الواردات الاسرائيلية فى النصف الأول من عام ١٩٩١ نحو ٨ مليارات بزيادة نسبتها ١٢٪ عن قيمة الواردات الاسرائيلية فى نفس الفترة عن عام ١٩٩٠ . وكان لحرب الخليج وما أدت اليه من جمود حركة النقل أو توقفها بين اسرائيل وبعض الدول ، فضلا عن تأثر حجم الانتاج بسبب توقف نشاط الاعمال فترات طويلة اثناء الحرب نتيجة القصف الصاروخى العراقى لاسرائيل مما اسفر عن تراجع الصادرات الاسرائيلية فى تلك الفترة بشكل كبير . كما كان لانخفاض صادرات اسرائيل من الاسلحة والمعدات العسكرية أثره ايضا فى تراجع صادرات اسرائيل وزيادة عجزها التجارى الذى بلغ فى النصف الاول من عام ١٩٩١ نحو ٢,٥ مليار دولار بزيادة نسبتها ٦٤٪ عن العجز التجارى المتحقق فى نفس الفترة من عام ١٩٩٠ .

وتجدر الاشارة إلى ان الصادرات الاسرائيلية الصافية بلغت قيمتها ١١٥٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ فى حين بلغت الواردات الصافية فى نفس العام نحو ١٥١٠٤ مليون دولار بما يعنى ان العجز التجارى الاسرائيلى الصافى بلغ ٣٥٢٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ .

والجدير بالذكر ان اسرائيل توقفت بدءاً من عام ١٩٨٨ عن حساب تجارتها مع الاراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بشكل محدد وواضح . وربما تكون اسرائيل غير راغبة فى اعطاء بيانات حول الوضع الحقيقى لتطور تجارتها مع الاراضى الفلسطينية المحتلة ، وحتى لا تكون هناك صورة واضحة لدى الشعب الفلسطينى وقياداته عن

التغيير الذى أدت اليه الانتفاضة فى مجال التجارة مع اسرائيل ، منذ ان دعت قيادة الانتفاضة الفلسطينى لمقاطعة السلع الاسرائيلية فى بدايات عام ١٩٨٨ .

وتعد الهجرة الكبيرة التى استقبلتها اسرائيل عاملا هاما فى زيادة العجز التجارى نتيجة زيادة الاستهلاك التى ترتبت عليها ، والتى أدت إلى استهلاك جانب من السلع المخصصة للتصدير وخلق طلب اكبر على الواردات .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للصادرات الاسرائيلية فان الولايات المتحدة مازالت هى اهم سوق مستقبلة لتلك الصادرات حيث استوعبت صادرات اسرائيلية قيمتها ٣٤٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ أى ما يوازى ٢٨,٨٪ من اجمالى صادرات اسرائيل فى ذلك العام .

وكانت اسواق الاراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تعد ثانى اهم مستورد للصادرات الاسرائيلية ، ولكن البيانات الخاصة بصادرات اسرائيل اليها غير متاحة منذ بدء الانتفاضة بسبب التعتيم الاسرائيلى المتعمد على تلك البيانات . كما كانت المانيا وبريطانيا تحتلان المركزين الثالث والرابع بين اهم المستوردين من اسرائيل ، لكن اليابان حلت فى المركز الثانى بعد الولايات المتحدة - فى غياب بيانات عن صادرات اسرائيل للاراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ - ، وجاءت بريطانيا فى المركز الثالث والمانيا فى المركز الرابع . وبصرف النظر عن التغيرات فى الاهمية النسبية للاسواق المختلفة فان القيمة المطلقة لصادرات اسرائيل اليها جميعا قد تزايدت .

ويعكس التغير فى التوزيع الجغرافى لصادرات اسرائيل اتجاها مخططا لدى اسرائيل لزيادة صادراتها إلى الاسواق الكبيرة فى الشرق الاقصى - اليابان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية - . وكان اريل شارون قد اعرب حينما كان وزيرا للتجارة عن امله فى ان تتزايد الصادرات الاسرائيلية إلى دول الشرق الاقصى إلى ٤ مليارات دولار . ولم تكتف اسرائيل بالآمال بل سعت بجدية لتحقيق ذلك الهدف عبر تبادل الاعفاءات والتخفيضات الجمركية مع تلك الدول ، وعبر الزيارات الكثيرة التى قام بها رئيس الدولة والوزراء الاسرائيليون إلى دول الشرق الاقصى لتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية معها .

وتركز اسرائيل فى الوقت الراهن على اختراق السوق الصينى الضخم ، ويبدو انها بدأت تحقق نجاحات كبيرة فى ذلك حيث تضاعفت قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى الصين فى الثلث الاول من عام ١٩٩١ اربعة مرات بالمقارنة بقيمتها فى الفترة المناظرة من عام ١٩٩٠ . ورغم ان تلك الصادرات تبقى محدودة فى الوقت الراهن وتقل فى معدلها السنوى المتوقع عام ١٩٩١ عن ١٢ مليون دولار ، الا انها مرشحة للتزايد السريع فى الفترة القادمة ، خاصة وان اعتراف الصين باسرائيل واقامة العلاقات الدبلوماسية معها اصبحت مسألة وقت وربما تحدث فى بداية عام ١٩٩٢ كثمن لمشاركة الصين فى المؤتمر المتعدد الاطراف لبحث التعاون فى الشرق الأوسط . كما ان اسرائيل يمكنها ان تشكل محطة للصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة لتفادى الضغوط الامريكية المتزايدة على بكين بسبب الفائض التجارى

جدول رقم (٨)
تطور التجارة الخارجية الاسرائيلية والميزان التجارى

بالمليون دولار

السنة	الصادرات الاسرائيلية الصافية	الواردات الاسرائيلية الصافية	عجز الميزان التجارى
١٩٨٦	٦٩٣٢,٩	٩٢٨٥,٠	٢٣٥٢,١
١٩٨٧	٨٢٠١,٤	١١٤٥٥,٢	٣٢٥٣,٨
١٩٨٨	٩٤٤٥,٤	١٢٢٨٧,٢	٢٨٤١,٨
١٩٨٩	١٠٦٦٩,٣	١٣٠٢٧,٤	٢٣٥٨,١
١٩٩٠	١١٥٧٥,٧	١٥١٠٤,٠	٣٥٢٨,٣
١٩٩١ النصف الأول فقط	٥٥٠٠,٠	٨٠٠٠,٠	٢٥٠٠,٠

المصدر للسنوات من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ : Statistical Abstract Israel 1991, Cantral Bureau of Statistuis, Ierusalaw 1991.
المصدر للنصف الاول من عام ١٩٩١ : هاتسوفيه ، زيادة العجز فى الميزان التجارى الاسرائيلى ، ١٩٩١/٧/١٥ .

الصينى مع الولايات المتحدة ، وبالمقابل فان الصين سوف تكون مطالبة بتنشيط طلبها على الصادرات الاسرائيلية ، وبمعنى آخر فتح السوق الصينى الكبير امام تلك الصادرات .

وعلى صعيد آخر تفاوضت اسرائيل مع الولايات المتحدة لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بينهما لتشمل خدمات البنوك والتأمين والسياحة . كما تفاوضتا حول الغاء الجمارك على التجارة بين الدولتين .

٥ ـ الاستثمارات فى اسرائيل :

حاولت اسرائيل تشجيع الاستثمارات الجديدة فى عام ١٩٩١ وبخاصة فى المجالات الضرورية لاستيعاب المهاجرين والمتعلقة ببناء المساكن وخلق فرص للعمالة . لكن حرب الخليج اصابت الاستثمارات الجديدة بالشلل التام فترة الحرب .. مع انتهاء تلك الحرب بدأت الاستثمارات الجديدة فى التزايد خاصة فى ظل سياسة بنك اسرائيل التى عملت على تخفيض اسعار الفائدة والاقراض لانعاش تلك الاستثمارات . كما عمل بنك اسرائيل على الحفاظ على حالة الاستقرار النسبى فى اسعار الصرف مما شجع على قيام الاستثمارات الجديدة ، وذلك فى ظل التحديد التحكمى لاسعار الصرف فى اسرائيل والذى يتمتع بدرجة من المرونة لكنه يبقى فى النهاية تحكميا .

وفى اطار تفاوضها مع الولايات المتحدة لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بينهما حاولت اسرائيل خلق آليات لجذب المستثمرين الامريكيين اليها . وقد تم الاتفاق بين الدولتين على تشكيل لجنة مشتركة لنشر المعلومات بين رجال الاعمال الراغبين فى انشاء مصانع واستثمارات فى اسرائيل . لكن كل الاستثمارات الاجنبية المتوقعة فى اسرائيل تبقى محدودة حيث تفضل اسرائيل الحصول على الاموال من الخارج كمنح أو قروض على ان تقوم هى باستخدامها فى تمويل الاستثمارات فى المجالات التى تحددها على أساس احتياجات ومصالح الدولة . وفى هذا الاطار طلبت اسرائيل ضمانات حكومية امريكية لقروض قيمتها ١٠ مليارات دولار . كما طلبت من المانيا قروضا قيمتها ١٠ مليارات مارك لاستخدامها فى تمويل الاستثمارات اللازمة لاستيعاب المهاجرين مثلما اشير اليه فى موضوع سابق .

٦ ـ المساعدات الخارجية لاسرائيل :

تلقت اسرائيل مساعدات خارجية كبيرة فى عام ١٩٩١ تركزت بشكل اساسى فى المساعدات الحكومية الامريكية التى تبلغ ٣ مليارات دولار كمنح لا ترد ، فضلا عن ٤٠٠ مليون دولار تلقتها اسرائيل من الحكومة الامريكية كمساهمة فى تمويل استيعاب المهاجرين .

جدول رقم (٩)
أهم الشركاء التجاريين لاسرائيل

القيمة بالمليون دولار

	صـــــادرات اسرائيـــــل							واردات اسرائيـــــل						
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٨,٣	٢٩,٤	١٤٩,١	٩٥٣,٩	٢٩٩٢,٥	٣٣١٣,١	٣٤٧٥,٢	١٠٦,٦	١٤٦,٤	٣٢٤,٣	١٥٤٦,٤	٢١٥٣,٢	٢٣٥٦,٩	٢٧٢٢,٨
اليابان	—	١,٩	٣٢,٣	٢٩٩,٩	٦٥٥,١	٧٥٧,٦	٨٧٣,٢	٠,١	٨,٩	٦١,٩	١٢٠,٤	٤٧٨,٣	٣٥٥,٧	٥٤٦,٥
بريطانيا	١١,١	٣٦,١	٨١,٤	٤٦٥,٥	٧٦٩,٦	٧٤٩,١	٨٤٧,٨	٢٥,٦	٥٩,٣	٢٢٧,٧	٦٦٩,٤	١٢٠٨,٨	١١٥٧,٣	١٣١٧,٣
المانيا	—	٢١,١	٦٦,٨	٥٤٨,٦	٥٢١,١	٥٢٥,٨	٧١٠,١	٣,٩	٧١,٩	١٧٤,٩	٧٨٨,٦	١٤٦٨,٤	١٤٢٨,٥	١٧٩٣,٩
بلجيكا ولوكسمبورج	١	١٣,٦	٣٨,٤	٢٣٨,٢	٣٨٦,١	٥٤٨,٦	٦٨٩,٥	٧,٤	١١,٥	٦٢,٨	٤٠٤,٢	١٩٥٢,٣	٢٠٠٩,٨	٢٠٢٩,
فرنسا	٠,٢	٤,٦	٣٩,٧	٢٩٩,٧	٣٨٥,٧	٤٤١,٩	٥٧٧,١	٦,٤	٢٥,٤	٦١,٤	٢٧٠,٢	٥٤٥,٥	٥٣٥,٣	٥٩٣,٩
هولندا	١,٣	١٤,٧	٤٥,٤	٢٤٧,٧	٤٦١,	٤٩٢,٨	٥٤٥,٨	٥,٨	٢٣,٥	٧١,٨	١٨٤,٧	٤٤٨,٤	٤٥٨,٩	٥٢٩,٤
هونغ كونغ	—	—	١,٧	٢٣,٧	٩٨,	١١٣,٣	١١٩,٧	—	٧,٥	٣٧,٢	٢٥١,١	٥١٣,	٥٢١,٢	٥٣٦,١
ايطاليا	٠,٢	١٠,٦	١٤,٨	٢٨٤,٨	٣٨١,٥	٤٢٢,٧	٥٠٢,٩	١٥,٩	١٣,٧	٧٦,٢	٣١٤,٦	٧٩١,	٧٦٦,٤	٩٣١,٨
جنوب افريقيا	—	١,٩	١,٧	٧٩,٢	١٠٦,٦	١٦٤,١	٩٦,٨	—	٦,٣	١٠,٢	١١٨,٧	٢٠٤,٩	١٧٩,٦	٢٢١,٧

المصدر : Statistical Abstract of Israel 1991, Central Bureaw of Statistics, Jerasale, 1991 —

كما تلقت اسرائيل قروضا بريطانيا قيمتها ١٠٠ مليون دولار بضمان من الحكومة بريطانية . كذلك تلقت اسرائيل ما يزيد على ٦٢٠ مليون دولار كتعويضات المانية للاشخاص . ويبلغ مجموع هذه المساعدات ٤١٢٠ مليون دولار . ويجب ان يضاف إلى هذه المساعدات ما يصل إلى اسرائيل من التبرعات اليهودية التى من المتوقع ان تكون قد بلغت ما يزيد على مليار دولار ففى عام ١٩٩١ ، والذى قامت الوكالة اليهودية خلاله بحملة لجمع التبرعات لاسرائيل للمساهمة فى استيعاب المهاجرين واضعة رقم ١٢٢٨ مليون دولارا كهدف لها . وكانت التبرعات اليهودية لاسرائيل قد بلغت ٧٣٥ مليون دولار عام ١٩٨٨ . كما تنبغى إضافة حصيلة بيع « سندات الواجب » التى من المرجح ان تكون قد زادت عن ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ حيث كانت قد بلغت ٧٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، وهى فى العادة تتزايد بشكل كبير عندما تمر اسرائيل بأى ظروف خاصة مثل ازمتها الراهنة المرتبطة باستقبال واستيعاب الموجة الهائلة من المهاجرين التى تتدفق عليها منذ عام ١٩٩٠ .

وباضافة المساعدات التى تقدمها المؤسسات والافراد الاجانب للمؤسسات والاشخاص فى اسرائيل فانه من المرجح ان تكون المساعدات الخارجية الصافية التى حصلت عليها اسرائيل عام ١٩٩١ قد زادت عن ٦ مليارات دولار بدون احتساب الزيادة فى الودائع الاجنبية فى اسرائيل والتى من المرجح ان تكون زادت منذ الربع الثانى من عام ١٩٩١ بشكل كبير بعد انتهاء حرب الخليج وتدمير القوة العسكرية العراقية التى كانت تشكل التحدى الاساسى لاسرائيل فى الوطن العربى .

وكان صافى التحويلات التى تلقتها اسرائيل قد بلغ فى اعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ بالترتيب ٤٥١٤ ، ٤٨٦٣ ، ٥٧٩٠ مليون دولار .

وتجدر الاشارة الى أن مشكلة الديون الخارجية الاسرائيلية قد تراجعت أو تلاشت تقريبا منذ بدأت الولايات المتحدة فى تقديم المساعدات لاسرائيل كمنح لا ترد منذ عام ١٩٨٥ بحيث ان المطلوبات الخارجية من اسرائيل التى بلغت ٣٢,٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ تتكون بالاساس من الاصول الاجنبية المتوطنة فى اسرائيل والتى بلغت قيمتها فى نفس العام ١٦,٩ مليار دولار بما يوازى ٥٢٪ من اجمالى المطلوبات الخارجية من اسرائيل . فى حين تبلغ قيمة سندات الواجب التى يحملها الاجانب ١٠,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ بما يوازى ٣١,٤٪ من اجمالى المطلوبات الخارجية من اسرائيل فى نفس العام . وهكذا لا يمكن الحديث عن ازمة ديون اسرائيلية .

وفيما يتعلق بالقروض الضخمة التى تبلغ ١٠ مليارات دولار التى تطلب اسرائيل من الولايات المتحدة تقديم ضمانات لاقتراضها من المؤسسات المالية الامريكية ، فإنها لن تخلق مشكلة ديون لاسرائيل لانها لن تسددها على الأرجح كما تشير المصادر الحكومية الامريكية ، والتى ترى ان تقديم واشنطن ضمانات لتلك القروض يعنى ان الحكومة الامريكية هى التى ستسددها فى النهاية . وكذلك الامر بالنسبة للمساعدات الالمانية بقيمة ١٠ مليارات مارك التى تطلبها اسرائيل والتى لم توافق المانيا على تقديمها إلى تل ابيب حتى الآن . وهذه المساعدات لن تخلق مشكلة ديون لاسرائيل عندما يتم تقديمها أو تقديم جزء منها لاسرائيل لانها تطلبها منذ البداية كمنح تحت مسمى التعويضات أو حتى كقروض مضمونة من الحكومة الالمانية التى ستسددها فى النهاية بدلا من اسرائيل .

٧ ـ المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلى :

فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد الاسرائيلى اشار خبراء بنك « ليئومى » إلى ان اجمالى الدخل « القومى » الاسرائيلى سوف يتراجع بما يتراوح بين ٢ ـ ٣٪ فى عام ١٩٩١ فى مجمله بسبب حرب الخليج التى أدت فى تقديرهم إلى انخفاض الدخل « القومى » الاسرائيلى فى الربع الاول من عام ١٩٩١ بما يتراوح بين ١٠٪ ، ١٥٪ . وهذا الانخفاض هو المسئول عن التراجع المتوقع للدخل « القومى » الاسرائيلى فى عام ١٩٩١ كله .

وتجدر الاشارة إلى ان معدل نمو الدخل « القومى » الاسرائيلى بالاسعار الثابتة بلغ ٣٪ فى عام ١٩٩٠ ، وكان متوقعا له ان يبلغ ٤,٥ ـ ٥٪ فى ذلك العام لولا آثار ازمة الخليج وارتفاع اسعار النفط وتراجع السياحة فى اسرائيل .

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى الاجمالى عام ١٩٩٠ فانه بلغ ١١٠٤٥ شيكل بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٦ متراجعا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى عام ١٩٨٩ بنسبة ٠,٢٪ ، وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى فى اسرائيل منذ عام ١٩٨٢ حينما كانت الاقتصادات الرأسمالية العالمية تمر بمرحلة ركود انتقلت عدواها إلى الاقتصاد الاسرائيلى المرتبط بشكل كبير بتلك الاقتصادات . ورغم التراجع فى متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى فى اسرائيل الا أن ذلك المتوسط بلغ نحو ١٠٨٣٥ دولاراً للفرد سنويا فى عام ١٩٩٠ .

وتعد موجة الهجرة اليهودية الكبيرة التى تتدفق على اسرائيل منذ عام ١٩٩٠ هى المسئول الاول عن الانخفاض فى متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى فى اسرائيل ،

حيث أدت تلك الهجرة إلى زيادة عدد السكان بنسبة ٤,٤٪ فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان الموجودين فيها التى بلغت نحو ١,٤٪ . وبالتالى اصبح على عدد سكان أكبر بشكل استثنائى ان يقتسموا الناتج المحلى الذى لم يزد بنفس معدلات زيادة السكان .

ومن المتوقع ان ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل فى اسرائيل بنحو ١٠٪ فى عام ١٩٩١ اذ صحت التوقعات الاسرائيلية بانخفاض الدخل « القومى » بنحو ٣٪ فى هذا العام مع هجرة ١٧٠ ألف لاسرائيل خلاله ، فضلا عن الزيادة الطبيعية فى السكان .

أ ـ معدل التضخم :

تشير التوقعات الاسرائيلية إلى ان معدل التضخم سوف يتراوح بين ٢١٪ ، ٢٣٪ فى عام ١٩٩١ . وقد كانت زيادة اسعار المساكن والمياه والطاقة اهم العوامل التى تسببت فى زيادة معدل التضخم فى اسرائيل . ونظرا لأن اصحاب الرواتب والاجور من عمال وموظفين ، اضافة إلى اصحاب المعاشات هم أكثر المضارين من ارتفاع التضخم فان « اسرائيل قيصر » سكرتير عام اتحاد نقابات العمال ـ الهستدروت ـ وجه اللوم للحكومة بسبب زيادة الاسعار ، واقترح الاشراف على ايجارات المساكن لكبح معدلات ارتفاعها ، لكن الحكومة رفضت الاقتراح .

وفى الحقيقة ينبغى الاقرار بأن معدل التضخم فى اسرائيل والذى من المتوقع ان يتراوح بين ٢١٪ و ٢٣٪ عام ١٩٩١ هو معدل يعكس أداء اقتصادياً غير سىء إذا ما وضعنا فى الاعتبار ان اسرائيل استقبلت نحو ١٧٠ ألف مهاجر عام ١٩٩١ ، بما يعنيه هذا العدد من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة .

وكان معدل التضخم فى اسرائيل قد بلغ ١٧,٦٪ عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٢٠,٧٪ عام ١٩٨٩ ، وذلك حسب بيانات مكتب الاحصاء المركزى الاسرائيلى . والواقع ان معدلات التضخم فى اسرائيل منذ النصف الثانى من الثمانينات تعد معتدلة ولا تقارن بسنوات التضخم الهائل فى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ حين بلغ معدل التضخم فى العامين المذكورين بالترتيب ١٢٥٦ ، ٤٤٤٪ .

ب ـ البطالة : حجمها وتوقعات تطورها :

تعد البطالة هى المشكلة الاقتصادية الكبرى والاكثر اهمية فى اسرائيل فى الوقت الراهن حيث تفاقمت بشكل كبير بدءاً من عام ١٩٨٩ ، ثم تسارعت معدلات تفاقمها بعد وصول ٣٧٠ ألف مهاجر إلى اسرائيل فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وقد بلغت معدلات البطالة فى اعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ على الترتيب ٦,٤٪ ، ٨,٩٪ ، ٩,٦٪ . أما فى عام ١٩٩١ فان معدلات البطالة تسارعت خلاله لتبلغ نحو ١١٪ من قوة العمل الاسرائيلية بسبب عجز الحكومة والقطاع الخاص الاسرائيلى عن تمويل الاستثمارات اللازمة لاستيعاب الزيادة المفاجئة فى قوة العمل والتى حدثت بسبب الهجرة الكبيرة عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ كما ذكرنا آنفا .

وفيما يتعلق بنوعية المتعطلين فانهم يشملون كافة التخصصات فى اطار العمالة الماهرة والفنية . أما العمالة غير الماهرة فى قطاعات الزراعة والبناء والنظافة وبعض القطاعات الاخرى فان الطلب عليها كبير . كما تتوفر لدى اسرائيل فرصة كبيرة لاحلال اليهود الذين يمكنهم أداء هذه المهمة محل الفلسطينيين من الضفة وغزة .

وقد أشار مركز تشغيل الأكاديميين التابع لهيئة التشغيل الاسرائيلية أن طالبى العمل من الاكاديميين منذ ١ يناير ١٩٩١ وحتى نهاية يونيو ١٩٩١ بلغت ٤٦٢١٠ شخصا .

وفيما يتعلق بتوزيع البطالة بين المهاجرين حديثا وبين المقيمين فيها قبل موجة الهجرة التى بدأت عام ١٩٩٠ ، فان الخبراء الاقتصاديين فى بنك « ليئومى » الاسرائيلى يشيرون إلى ان نسبة البطالة بين المهاجرين الجدد تبلغ ٤٢٪ من القادرين والراغبين فى العمل منهم ، وقد بلغ عدد المتعطلين من المهاجرين الجدد نحو ١٥٪ من اجمالى العاطلين فى اسرائيل فى منتصف عام ١٩٩١ فى حين ان العاملين منهم لم يتجاوزوا ٢٪ من المشتغلين فى اسرائيل .

وتبعا لارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين الجدد إلى اسرائيل ، فان المناطق التى يتركزون فيها هى أعلى المناطق اصابة بالبطالة فى اسرائيل . وتعد منطقة الجليل وحيفا التى استوعبت ٢٢٪ من اليهود الذين هاجروا لاسرائيل عام ١٩٩٠ . وكذلك المنطقة الوسطى وتل ابيب اللتين استوعبتا نسبة كبيرة من المهاجرين عام ١٩٩٠ بلغ نحو ٤٩,١٪ من اجمالى المهاجرين فى ذلك العام بما أدى لارتفاع البطالة فيهما ، وهذه المناطق تعد من اكثر المناطق المرشحة لارتفاع معدلات البطالة فيها ، وبخاصة منطقة الجليل المرشحة لأن تكون أكبر « جيب » للبطالة فى اسرائيل فى عام ١٩٩٥ حسب الابحاث التى أعدها قسم التحديث والتطوير التابع للوكالة اليهودية ومركز دراسات التطوير فى « رحوفوت » .

وتجدر الاشارة إلى أن مزاحمة المهاجرين الجدد للسكان المقيمين فى مجال العمل نتج عنها نوع من « البرود » الجماهيرى تجاه المهاجرين فى المناطق التى يتوافدون عليها بكثرة ، حيث يعتبرون نذير تزاحم على

فرص العمل ، فضلا عن انهم يشكلون ضغطا على المرافق والخدمات فى تلك المناطق . وهذا « البرود » يختلف تماما عن الحفاوة الرسمية والشعبية بالمهاجرين فى الثمانينات حينما كانت معدلات النزوح من اسرائيل تتساوى أو تزيد فى بعض الاعوام عن معدلات الهجرة اليها بما كان يهدد بحدوث تحولات ديموجرافية فى الدولة الصهيونية لو استمر ذلك الاتجاه .

وفيما يتعلق باحتمالات تطور البطالة فى اسرائيل ، أشارت جريدة عل همشمار الاسرائيلية فى ٢٥ أكتوبر ١٩٩١ إلى أن الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن يصل عدد العاطلين فى اسرائيل عام ١٩٩٢ إلى ٢٥٠ ألف عاطل ، وأن يبلغ معدل البطالة نحو ١٢,٣ ٪ بالمقارنة بمعدل البطالة الذى بلغ ١١ ٪ عام ١٩٩١ . وأشارت الجريدة أيضا إلى أن الاقتصاديين يتوقعون أن تواصل الاجور الحقيقية للعمالة فى اسرائيل تدهورها بنسبة ٢ ٪ عام ١٩٩٢ بعد أن تراجعت بنسبة ٣ ٪ عام ١٩٩١ ، وهناك توقعات حول ارتفاع معدل البطالة فى اسرائيل إلى ما بين ١٤ ٪ و١٥ ٪ أو اكثر .

وكان محافظ بنك اسرائيل - البنك المركزى الاسرائيلى - قد حذر فى ابريل عام ١٩٩١ من ان عدد العاطلين فى اسرائيل قد يصل إلى ٤٠٠ ألف عاطل عام ١٩٩٣ بما يرفع معدل البطالة فى الدولة الصهيونية إلى نحو ١٨٪ . وقد جاء ذلك التحذير فى تقرير عن خطة بنك اسرائيل لاستيعاب مليون عامل والتى اعدت فى سبتمبر ١٩٩٠ ولم يتم تنفيذها .

وتعكس التوقعات الاسرائيلية حول احتمالات تطور البطالة حالة من « حمى المخاوف » من ان يؤدى عجز الدولة عن تشغيل موجة المهاجرين الهائلة التى تتدفق عليها إلى حدوث كارثة اقتصادية ، وإلى نزوح المهاجرين بأعداد هائلة إلى الخارج . وهذه الحالة تجعل التوقعات حول تطور البطالة وآثارها تنطوى على بعض المبالغات لحفز الولايات المتحدة ويهود العالم على مساعدة اسرائيل على استيعاب المهاجرين وتشغيلهم ، ولتعبئة المجتمع الاسرائيلى وراء استيعاب المهاجرين وايجاد فرص العمل الضرورية لهم .

جـ - آثار البطالة :

أدى تزايد اعداد العاطلين عن العمل إلى المستويات القياسية التى عانت منها اسرائيل فى نهاية عام ١٩٩١ إلى افراز العديد من الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تلك الآثار المرشحة للتفاقم مع الزيادة المتوقعة فى اعداد العاطلين وفى معدل البطالة فى عام ١٩٩٢ . فعلى المستوى السياسى يعد تكتل الليكود مسئولا امام الاسرائيليين عن زيادة اعداد العاطلين وارتفاع معدل البطالة ، بما يعنى ان تفاقم البطالة يضر بالنفوذ السياسى لليكود اذا ثبتت العوامل الاخرى المؤثرة على شعبية الاحزاب المختلفة .

وعلى المستوى الاقتصادى تعنى البطالة العادية وجود جانب من قوة العمل فى حالة تعطل اجبارى لعدم وجود فرص عمل ، وهذا ينطوى بالطبع على خسائر للناتج القومى الذى يتم تحقيقه فى ظل ارتفاع معدلات البطالة بالمقارنة بالناتج القومى الذى يمكن تحقيقه لو تم توظيف العاطلين فى فرص عمل حقيقية .

كذلك فان معدلات البطالة المرتفعة كما هو حال اسرائيل عام ١٩٩١ تؤدى إلى ارتفاع معدل الاعالة بما يؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة على المستوى العام . وتعانى الاسر التى يزيد اعداد العاطلين فيها بصورة مكثفة من تراجع مستوى المعيشة . ونظرا لأن نسبة العاطلين بين المهاجرين وصلت إلى مستويات عالية كما أشرنا آنفا ، فان ذلك يعنى ان مستويات معيشة المهاجرين الجدد منخفضة بشكل كبير بالقياس للمستويات العامة للمعيشة فى اسرائيل .

وعلى صعيد آخر ، يؤدى تزايد البطالة إلى زيادة اعانات التعطل التى تقدمها الدولة للعاطلين بما يشكل ضغوطا تضخمية خاصة وان تلك الاعانات تذهب للانفاق الاستهلاكى الضرورى لاعاشة الذين يتلقونها .

وعلى المستوى الاجتماعى أدى تزايد معدل البطالة إلى الحد الذى وصل اليه فى اسرائيل إلى تزايد الرغبة فى النزوح من اسرائيل . وقد أشار بعض المسئولين فى الوكالة اليهودية إلى ان نحو ٣٠٪ من المهاجرين السوفييت يفكرون فى النزوح من اسرائيل ، أو بدأوا بالفعل فى اتخاذ خطوات جادة فى طريق النزوح .

ومن جانبه حذر بنك اسرائيل - البنك المركزى الاسرائيلى - من انه سيكون هناك نزوح جماعى من اسرائيل فى حالة عدم حصول الدولة الصهيونية على الضمانات الامريكية لقروض تقدر بعشرة مليارات من الدولارات التى اعتبرها البنك ضرورية لتمويل عمليات استيعاب وتشغيل المهاجرين . وقد قدر محافظ بنك اسرائيل فى ربيع عام ١٩٩١ - ميخائيل برونو - عدد الذين يمكن ان يهاجروا من اسرائيل بسبب البطالة بنحو ٢٠٠ ألف فى الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٥ . ونعتقد ان المصادر الاسرائيلية تبالغ بشكل شديد فى توقعاتها المتشائمة بشأن النزوح بسبب تزايد

البطالة وبخاصة بين المهاجرين كنوع من الضغط على الحكومة الامريكية والجاليات اليهودية فى الغرب لتقديم المساعدات للحكومة الاسرائيلية لتمويل استيعاب وتشغيل المهاجرين .

ومن ناحية اخرى تزايدت حالات الانتحار بين المهاجرين وتحديدا العاطلين منهم حيث يفاقم تعطلهم وعدم دخولهم فى آلية العمل والعلاقات الاجتماعية المرتبطة به .. يفاقم من احساسهم بالاغتراب والعجز . وقد أدى تزايد حالات الانتحار بين المهاجرين إلى قيام وزير الاستيعاب الاسرائيلى « اسحق بيرتس » بتشكيل لجنة لدراسة الاسباب التى أدت إلى انتحار هؤلاء المهاجرين .

د ـ السياسات المطروحة لمواجهة البطالة :

فى سبتمبر ١٩٩٠ طرح بنك اسرائيل خطة لاستيعاب مليون مهاجر ، وركز فيها بالاساس على ضرورة زيادة الاستثمارات فى مجال البنية الاساسية لتوفير عدد كبير من فرص العمل للعاطلين ولتوفير الظروف الضرورية لانطلاق الاستثمارات الخاصة . وتضمنت الخطة ايضا تخفيض الضرائب ـ ضريبة التأمين القومى ـ على اصحاب الاعمال لتشجيعهم على زيادة الاستثمارات الجديدة ورفع مستوى التشغيل . لكن خطة بنك اسرائيل لم تلق استجابة داخل الحكومة الاسرائيلية حيث قدم وزير المالية اسحق موداعى خطة فى ربيع ١٩٩١ تقضى بقيام الحكومة بتمويل استثمارات جديدة فى مجال الصناعة بما يساعدهم فى تشغيل نحو ٥٠ ألف عامل جديد فى قطاع الصناعة . وقد أثارت هذه الخطة محافظ بنك اسرائيل نظرا لتناقضها مع الخطة التى سبق وقدمها البنك .

وقد استمر التناقض فى وجهات النظر بين الحكومة الاسرائيلية والبنك المركزى الاسرائيلى حول كيفية مواجهة البطالة حيث اشار كبار المسئولين فى وزارة المالية الاسرائيلية إلى ضرورة استيعاب آلاف المهاجرين فى القطاع العام لا يقاف تزايد البطالة ، كما أكد وزير الاسكان والبناء اريئيل شارون أن الحكومة يجب ان تبادر بتنفيذ مشروعات جديدة لتوفير فرص عمل للمهاجرين .

وعلى الصعيد العملى ، قامت الحكومة الاسرائيلية بتقديم امتياز للمصانع التى تستوعب عمالا جددا بإعلان استعدادها لتمويل ثلث اجر كل عامل جديد لمدة سنة بحد اقصى ألف شيكل فى الشهر للعامل ، وذلك لتشجيع الاستثمارات الجديدة فى المجالات التى تعتمد على فنون انتاجية كثيفة العمل ، فضلا عن تشجيع الاستثمارات بصفة عامة . كما قدمت الحكومة الاسرائيلية للمشروعات الجديدة اعفاءات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات . كما رصدت الحكومة الاسرائيلية نحو ٨,٧ مليار شيكل فى ميزانية عام ١٩٩٢ ، التى جرى اعدادها عام ١٩٩١ ، لتشجيع قطاع الاعمال على تنفيذ استثمارات جديدة تخلق فرصاً جديدة للعمل .

وبالمقابل حذر البنك المركزى الاسرائيلى من حل مشكلة البطالة فى اسرائيل عن طريق استيعاب المزيد من العاملين فى قطاع الخدمات العامة باعتبار أن هذا الحل قد يستلزم زيادة الضرائب لتمويله أو زيادة العجز فى الميزانية .

وتعكس آراء وخطط بنك اسرائيل الموقف الاقتصادى اليمينى التقليدى بشكل مستقيم حيث يقتصر دور الدولة فى خطة البنك على تمويل تطوير البنية الاساسية ليقوم القطاع الخاص بعمليات الاستثمار الجديدة . لكن الحكومة الاسرائيلية التى وجدت أن القطاع الخاص الاسرائيلى الصغير نسبيا لا يمكنه تنفيذ الاستثمارات الضرورية لاستيعاب قوة العمل من المهاجرين ، بادرت إلى تجاوز المفاهيم الاقتصادية لليمين الذى تنتمى اليه وعمدت على التركيز على التمويل الحكومى للاستثمارات اللازمة لاستيعاب المتعطلين وغالبيتهم من المهاجرين . ورغم أن ذلك السلوك ينتمى إلى الفكر « الكينزى » الذى ينتهجه حزب العمل المعارض تقليديا ، الا أن الحكومة الاسرائيلية رأت أنه لا مفر من اتباعه لتشغيل المتعطلين بسرعة لا يمكن ضمانها لو ترك الأمر للقطاع الخاص .

وعلى صعيد آخر قدم حزب العمل خطة لخلق نحو ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة فى الفترة حتى نهاية النصف الأول من التسعينات وذلك من خلال زيادة معدلات الاستثمار الحكومية فى اسرائيل .

واضافة إلى سياسات استيعاب العاطلين عن طريق زيادة الاستثمارات العامة وزيادة الاستيعاب فى القطاع العام فان اسرائيل عمدت إلى احلال المهاجرين محل العمال الفلسطينيين من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ كلما كان ذلك ممكنا بحيث تم احلال ٢٠ ألف مهاجر محل عدد مماثل من العمال الفلسطينيين من الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وذلك فى مجال البناء وخدمات المطاعم .

وفضلا عما سبق فان الحكومة الاسرائيلية وافقت على زيادة دورات اعادة التأهيل المهنى لتشمل ١٢٠ ألف شخص عام ١٩٩٢ مقارنة بنحو ١٤٠ ألف شخص فى عام ١٩٩١ ، وذلك لاعادة تأهيل العمال المهاجرين للمهن التى يوجد طلب على خدمات العمالة فيها فى اسرائيل .

ويمكن القول أن تفاقم البطالة إلى الحد الذى وصلت اليه عام ١٩٩١ واستمرار تفاقمها كما هو متوقع عام ١٩٩٢ يعود بالاساس إلى الزيادة المفاجئة والكبيرة فى قوة العمل الاسرائيلية بسبب موجة الهجرة الحالية التى تتدفق على اسرائيل . ورغم ان مستوى البطالة فى اسرائيل عام ١٩٩١ يعد مرتفعا وينذر بأن معدل البطالة فى عام ١٩٩٢ قد يتجاوز المستوى القياسى للبطالة الذى تعرضت له اسرائيل فى بدايات عام ١٩٦٧ ، رغم ذلك الا أن معدل البطالة فى اسرائيل يظل أقل من معدلات البطالة فى بلدان مثل الجزائر وتونس والمغرب ومصر .

ومن الضرورى أن تؤكد أنه بالرغم من انخفاض كفاءة الادارة الاقتصادية فى حكومة الليكود بالمقارنة مع الادارات الاقتصاية فى فترات حكم حزب العمل الا أنه جرت وتجرى خطوات كبيرة لاستيعاب المهاجرين وتشغيلهم بالاستعانة بـ « الخارج » وبتعبئة « الداخل » . وحتى لو وصلت البطالة إلى معدلات قياسية فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ فان ذلك سيجعل هذين العامين فترة صعبة نسبيا للاسرائيليين ، لكن الدولة الصهيونية لن تتعرض لمخاطر بسبب تزايد البطالة نظرا للطابع المؤقت لها ولارتباطها باستيعاب موجة الهجرة الهائلة التى تتدفق على اسرائيل حاليا ، وربما يسمح التباطؤ فى هجرة اليهود إلى اسرائيل فى الفترة الاخيرة باستيعاب وتشغيل المهاجرين بشكل افضل بما يخفف من ظاهرة البطالة .

واذا كان تزايد البطالة هو افزاز سلبى لموجة الهجرة الراهنة التى تتدفق على اسرائيل ، فان لهذه الموجة آثاراً ايجابية على المستوى الاقتصادى اهمها زيادة قوة العمل الاسرائيلية التى ستتحول من مصدر للقلق إلى طاقة اضافية جبارة عندما يتم استيعابها فى الجهاز الانتاجى الاسرائيلى ، خاصة وأن نسبة الحاصلين على درجات علمية عالية بين المهاجرين مرتفعة . ويزيد الجامعيون عن نصف المهاجرين من « الاتحاد السوفيتى » - سابقا - ، ووفقا لتصنيف قوة العمل التى جاءت فى موجة الهجرة منذ عام ١٩٨٩ وحتى نهاية عام ١٩٩١ فانها تشمل ١٠ آلاف عامل ، ٨٧ ألف مهندس ؛ ٤٥ ألف فنى ، ٣٨ ألف مدرس ، ٢١ ألف طبيب ، ٢٠ ألف اكاديمى . وقد بلغ عدد العلماء الذين وصلوا لاسرائيل من بداية عام ١٩٩٠ حتى أكتوبر ١٩٩١ نحو ٥٥٠٠ عالم ، وهو عدد كبير جعل وزير العلوم الاسرائيلى يوفال نعمان يصرح بأن الهجرة السوفيتية سوف تؤدى لمضاعفة اعداد العلماء فى اسرائيل .

خامساً ـ علاقات اسرائيل وأوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق :

شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية بين اسرائيل من جهة واوروبا الشرقية و « الاتحاد السوفيتى » السابق من جهة اخرى تطورات كبيرة خلال عام ١٩٩١ استمرارا للتطورات السريعة التى شهدتها تلك العلاقات منذ عام ١٩٨٩ والذى شهد التغيرات الكبرى فى النظم الحاكمة فى شرق اوروبا ، تلك النظم التى تساقطت مفسحة الطريق امام صعود قوى جديدة ترتبط فى معظمها بعلاقات قوية مع الغرب .

وقد استكملت اسرائيل فى عام ١٩٩١ شبكة علاقاتها الدبلوماسية مع دول « الكتلة الشرقية » سابقا . وكان الحدث الاهم بالطبع هو استئناف العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ابيب فى ١٠/١٨ بعد قطيعة دامت ٢٤ عاما . وفضلا عن استكمال شبكة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وتلك الدول فانها حققت الكثير من النجاحات فى تطوير العلاقات معها على كافة الاصعدة . ولم تأت تلك النجاحات عفوا وانما جاءت كنتيجة لجهود ومساع اسرائيلية لاغتنام فرصة سقوط الانظمة الاشتراكية فى شرق اوروبا والتى كانت العلاقات بينها وبين اسرائيل اما مقطوعة أو باردة ، كى تعمل على اعادة هيكلة تلك العلاقات بحيث ترتبط تل ابيب بعلاقات وثيقة مع تلك الدول .

وقد اعتمدت اسرائيل فى تحقيق التحول التاريخى فى علاقاتها مع دول شرق اوروبا على استغلال العلاقات الوثيقة للقيادات الجديدة فى دول شرق اوروبا بالغرب أو حتى تطلع تلك القيادات لصياغة علاقات قوية معه . كما اعتمدت اسرائيل على الجاليات اليهودية المحلية فى كل دول شرق اوروبا ، خاصة إذا كان بعض اعضاء تلك الجاليات ضمن الشخصيات القيادية فى النظم الجديدة . كذلك فان الدولة الصهيونية اجادت طرح نفسها كوسيط بين بلدان شرق اوروبا والمؤسسات المالية العملاقة فى الغرب وبخاصة تلك التى يملكها اليهود أو يسيطرون عليها .

وتجدر الاشارة إلى ان اسرائيل فى اطار مساعيها لاعادة هيكلة علاقاتها مع دول شرق اوروبا لم تتورع عن عمل أى شىء غير مشروع لتحقيق ذلك مثل ادعائها غير الصحيح فى ديسمبر ١٩٨٩ عن وجود قوات عربية وتحديدا فلسطينية وسورية تحارب إلى جانب القوات الموالية للرئيس الرومانى الذى خلع واعدم « نيكولاى شاوشيسكو » فى مواجهة الثورة الشعبية ضده . ورغم ان ذلك الادعاء قد ثبت عدم صحته الا ان اسرائيل بمساعدة اجهزة الاعلام العالمية المؤيدة لها استطاعت من خلاله توجيه الانظار بعيدا عن علاقاتها العلنية والسرية وصفقاتها العديدة مع نظام شاوشيسكو الذى كان أحد اصدقائها .

وقد استهدفت اسرائيل من تطوير علاقاتها مع دول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى السابق ، تأمين هجرة اليهود الموجودين فى تلك البلدان اليها ، أو استخدام بعض تلك البلدان كمعابر لهؤلاء اليهود . كما استهدفت توثيق العلاقات السياسية بصفة عامة مع تلك البلدان لابعادها عن تأييد المواقف العربية من القضايا المختلفة وعلى رأسها الصراع العربى ـ الاسرائيلى على عكس مواقف النظم الاشتراكية السابقة فى تلك البلدان والتى كانت مؤيدة للمواقف العربية دائما . كذلك استهدفت اسرائيل تطوير علاقاتها الاقتصادية مع تلك البلدان لاغتنام الفرص المختلفة التى يتيحها انهيار النظم الاقتصادية القديمة فيها وعدم استقرار آليات نظم جديدة فيها بعد .

وسوف نتعرض لاهم التطورات السياسية والاقتصادية فى العلاقات بين اسرائيل من جهة ودول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى السابق من جهة اخرى .

١ - تطور العلاقات السياسية بين اسرائيل وشرق اوروبا :

لم يتجسد التطور فى العلاقات السياسية بين اسرائيل وشرق اوروبا فى استعادة تل ابيب لعلاقاتها الدبلوماسية مع عواصم تلك الدول وآخرها الاتحاد السوفيتى السابق وحسب ، وانما فى تبادل قادة اسرائيل الزيارات الدبلوماسية على اعلى مستوى مع قادة تلك الدول .

وقد كانت زيارة الرئيس البولندى ليخ فاونسا إلى اسرائيل واحدة من اهم الزيارات الدبلوماسية بين اسرائيل وأحد قادة دول شرق اوروبا الجدد . وهى أول زيارة رسمية قام بها رئيس بولندى لاسرائيل . وقد جاءت فى اعقاب تزايد الاتهامات الاسرائيلية غير الرسمية للرئيس البولندى بأنه معاد للسامية بسبب تصريحاته اثناء حملته للانتخابات الرئاسية والتى ذكر فيها بأن اليهود عصابة تسلطت على مصادر البلاد ، وذلك فى معرض حديثه عن الاوضاع الاقتصادية المتدهورة فى بولندا ، والتى كان يلقى بمسئوليتها على رئيس الوزراء فى ذلك الحين تاديوشى مازوفسكى وهو يهودى خاض حملة فاشلة للفوز بمنصب الرئاسة الذى نجح فاونسا فى الفوز به .

ورغم ان فاونسا تراجع عن تصريحاته تحت ضغوط اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة ، الا ان الاتهامات الاسرائيلية له بمعاداة السامية قد استمرت .

وكما استقبلت اسرائيل العديد من الدبلوماسيين من شرق اوروبا فانها اوفدت العديد من دبلوماسييها إلى العواصم الاوروبية الشرقية . وكانت زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير إلى بلغاريا أواخر اغسطس هى الأهم ، حيث ابرم خلال تلك الزيارة اتفاقا يقضى بالسماح لليهود السوفييت بالمرور عبر اراضى بلغاريا فى طريق هجرتهم لاسرائيل .

٢ - تطورات العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وشرق اوروبا :

ركزت اسرائيل جهودها لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى السابق على مجالات التجارة والتعاون الفنى والتكنولوجى نظرا لانها لاتملك الاموال الضرورية لضخ استثمارات مباشرة أو لاقراضها لتلك الدول .

وكان اتفاق التعاون العلمى والاكاديمى الذى توصلت اليه اسرائيل مع « الاتحاد السوفيتى » فى مايو ١٩٩١ هو الاهم نظرا لانه فتح قنوات مباشرة للعلاقات بين النخبتين العلميتيين فى اسرائيل والاتحاد السوفيتى قبل تفككه فى نهاية ١٩٩١ . وربما تتيح هذه القنوات لاسرائيل إذا جرى تطويرها ، الحصول على اسرار الاسلحة التى لدى غالبية الدول العربية والتى تعتمد على تكنولوجيا سوفيتية بصفة اساسية .

وفيما يتعلق بالتجارة بين اسرائيل وبلدان شرق اوروبا فان الكثير من التطورات قد حدثت وسوف نتعرض لها فيما يلى :

أ - التجارة بين اسرائيل وشرق اوروبا :

بالرغم من الاوضاع الاقتصادية السيئة والمتدهورة التى مرت بها بلدان شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى السابق فى عام ١٩٩١ ، الا ان تلك البلدان تشكل سوقا ضخمة تضم ٤٠٠ مليون مستهلك . كما ان احتياجات تلك الاسواق للواردات من الدول الاخرى كبيرة جدا وتتزايد بصفة مستمرة على ضوء عجز الانتاج الداخلى بسبب التخبط الاقتصادى وزيادة طموحات المستهلكين انفسهم ورغباتهم فى تقليد نمط الاستهلاك الغربى .

وقد كانت العلاقات التجارية الخارجية لشرق اوروبا والاتحاد السوفيتى تتركز مع البلدان التى لها علاقات سياسية جيدة معهم ، حيث كانت تلك الدول تنظر لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية باعتبارها مكملة وثمرة للعلاقات السياسية الخارجية . وترتيبا على ذلك لم تكن لإسرائيل علاقات تجارية تذكر مع الاتحاد السوفيتى وبلدان شرق اوروبا باستثناء يوغوسلافيا ورومانيا وكلتاهما كانتا تتمتعان بوضع خاص بين بلدان شرق اوروبا . كما كانت الدولتان ترتبطان بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع الغرب حتى فى زمن الحرب الباردة .

وهكذا ، فان اسرائيل فى سعيها لتطوير علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتى وشرق اوروبا كانت تنطلق من مستويات متدنية جدا لتلك العلاقات . وبالنظر إلى جدول (١٠) يمكن ان نرى بوضوح مدى محدودية التجارة بين اسرائيل وبين شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى ، تلك التجارة التى لم تكن تزيد عن ١٣١,٣ مليون دولار توازى ٠,٦٪ من اجمالى تجارة اسرائيل الخارجية عام ١٩٨٨ ، أما فيما بعد عام ١٩٨٨ فقد بدأت القفزات الكبيرة فى التجارة بين اسرائيل وشرق اوروبا فى اعقاب تغير أو انهيار النظم الحاكمة فى شرق أوروبا .

وبداية من عام ١٩٨٩ توسعت تجارة اسرائيل مع شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى السابق بصورة مطردة بعد ان تخلت الانظمة الجديدة فى تلك البلدان عن مواقفها بمقاطعة اسرائيل إلى ان تنسحب من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ . وحسب بيانات الكتاب الاحصائى الاسرائيلى لعام ١٩٩١ ، فقد بلغ حجم التجارة المباشرة بين اسرائيل من جهة وشرق اوروبا والاتحاد السوفيتى من جهة اخرى نحو ١٧٩,٧ مليون دولار عام ١٩٨٩ بزيادة تصل نسبتها إلى ٣٦,٩٪ بالمقارنة بحجم التجارة بين الطرفين عام ١٩٨٨ . أما فى عام ١٩٩٠ فقد بلغ حجم التجارة بين الطرفين نحو ٢٤٨ مليون دولار بزيادة نسبتها ٣٨٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . وخلال الشهور الاربعة الاولى من عام ١٩٩١ بلغ حجم التجارة بين الطرفين ١٤٩,٨ مليون دولار . وإذا سارت التجارة الاسرائيلية مع شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى على هذا المعدل فانها قد تصل فى عام ١٩٩١ إلى نحو ٤٥٠ مليون دولار .

ب ـ صادرات اسرائيل :

سجلت الصادرات الاسرائيلية لشرق اوروبا زيادة كبيرة فى عام ١٩٨٩ بالمقارنة بعام ١٩٨٨ . وقد بلغت نسبة تلك الزيادة نحو ٨٣,٢٪ . لكن تلك الصادرات لم تزد سوى بنسبة محدودة لم تتجاوز ١٠,٣ جـ عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . اما فى العام ١٩٩١ فان مؤشرات تزايد هذه الصادرات تشير الى انها قد تقفز الى ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار ، وربما تكون قد سجلت زيادة تبلغ نسبتها ٥٠ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٠ .

وتتكون صادرات اسرائيل الى دول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى بالاساس من معدات الرى بالرش والتنقيط وعدادات المياه والمعدات الزراعية عموما والاسمدة الكيماوية والادوية الزراعية والحمضيات وبعض معدات الطباعة .

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافى لصادرات اسرائيل بين دول شرق اوروبا فانه بالنظر الى الجدول ، نجد ان تلك الصادرات توجهت بالاساس فى عام ١٩٨٨ الى اربع دول هى يوغوسلافيا ورومانيا والمجر وبلغاريا حسب ترتيب الاهمية . لكن الصورة تغيرت فى الاعوام التالية واصبح واضحا ان مكانة رومانيا بين الدول الشرق اوروبية التى تتوجه اليها صادرات اسرائيل تتراجع لحساب المكانة المتزايدة الاهمية لكل من بولندا والمجر ، وذلك بعد ان كانت رومانيا هى العميل التجارى الاول لاسرائيل من بين بلدان شرق اوروبا فى السابق . ويعكس هذا الامر بصورة أو بأخرى التغيرات السياسية التى شهدتها شرق اوروبا . فقبل التغييرات العاصفة فى نظم الحكم فى تلك البلدان كانت رومانيا فى عهد شاوشيسكو تعتبر بعلاقاتها الجيدة مع الغرب وباحتفاظها بعلاقاتها مع اسرائيل على عكس باقى بلدان شرق اوروبا . . كانت تعتبر أقرب تلك البلدان لاسرائيل . كما كانت تقوم ببعض عمليات الوساطة لتسهيل اختراق اسرائيل لبعض الاسواق العربية . كما كانت تقوم بدور الوسيط فى بعض العمليات السرية لاسرائيل مثل عملية شراء رومانيا للماء الثقيل اللازم للمفاعلات النووية من النرويج ثم اعادة بيعه لاسرائيل ،.وهى العملية التى احتجت عليها النرويج بشدة عندما تم اكتشافها . أما بعد التغييرات التى حدثت فى شرق اوروبا فيبدو أن النظام الرومانى الجديد والذى لايلاقى قبولا فى الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية قد اصبح أقل جاذبية لاسرائيل من النظم الوثيقة العلاقات بالغرب مثل المجر وبولندا ، خاصة فى ظل المواقع المتميزة التى تحتلها الاقليات اليهودية فى هيكل النظام الجديد فى البلدين المذكورين .

جـ واردات اسرائيل :

سجلت الورادات الاسرائيلية من بلدان شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى زيادات كبيرة منذ عام ١٩٨٩ . وبالنظر الى الجدول نجد أن قيمة تلك الواردات بلغت ٨٠,٦ مليون دولار عام ١٩٨٩ بزيادة نسبتها ٤,٤٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٨ . أما فى عام ١٩٩٠ فقد زادت الورادات الاسرائيلية من تلك البلدان وبلغت قيمتها ١٣٨,٧ مليون دولار بزيادة نسبتها ٧٢,١٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ . ووفقا لبيانات الثلث الاول من عام ١٩٩١ فمن المتوقع ان تصل الواردات الاسرائيلية من شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى الى نحو ٣٠٠ مليون دولار .

وتتكون الواردات الاسرائيلية من شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى من الصلب وسبائكه والخشب والاسلاك النحاسية والمواد الكيماوية وبعض السلع الاخرى الاقل اهمية حتى الآن فى قائمة الواردات الاسرائيلية من تلك البلدان .

وبالنسبة لمصادر الواردات الاسرائيلية من بلدان شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى فقد تراجعت الأهمية النسبية لكل من يوغوسلافيا ورومانيا ، وكانت من قبل اهم موردين للسلع لاسرائيل من بين بلدان اوروبا الشرقية ، وبرزت بالمقابل كل من بولندا والمجر والاتحاد السوفيتى . ويعود هذا التغير الى ان جانبا كبيرا من ورادات اسرائيل من رومانيا ويوغوسلافيا فى السابق كان عبارة عن سلع منتجة فى بلدان شرق اوروبية لاتربطها علاقات تجارية مع اسرائيل . اما بعد ان اقيمت هذه العلاقات فلم تعد هناك حاجة لاستيراد السلع التى تنتجها تلك البلدان عبر وسيط ثالث سواء

كان رومانيا أو أى دولة اخرى . ومن المرجح ان يستمر هذا الاتجاه فى الفترة القادمة بما يعيد تشكيل التوزيع الجغرافى لمصادر الواردات الاسرائيلية من شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى وبما يعزز موقع الاتحادة السوفيتى المتفكك وبولندا والمجر وبلغاريا كعملاء تجاريين للدول الصهيونية .

٣ - الميزان التجارى :

سجلت التجارة الاسرائيلية مع بلدان شرق اوروبا عجزا كبيرا نسبيا خلال عامى ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ وايضا خلال الثلث الاول من عام ١٩٩١ . وبالنظر الى الجدول (١٠) نجد أن هذا العجز بلغ ٢٣,١ مليون دولار عام ١٩٨٨ ، ثم حققت اسرائيل فائضا تجاريا قدره ١٨,٥ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، ثم عادت وحققت عجزا تجاريا قدره ٢٩,٤ دولار عام ١٩٩٠ ، ثم سجلت عجزا قدره ٤٨,٨ مليون دولار فى الثلث الاول من عام ١٩٩١ . ويتركز هذا العجز بصفة اساسية مع كل من بولندا والمجر والاتحاد السوفيتى السابق .

ويمكن للمتابع لتجارة اسرائيل الخارجية مع المناطق والبلدان التى تحاول توسيع تجارتها معها أن يدرك أن اسرائيل تلجأ الى حفز التجارة مع تلك المناطق والبلدان بواسطة زيادة الواردات الاسرائيلية منها حتى ولو أدى ذلك فى البداية الى ان يحقق الميزان التجارى الاسرائيلى عجزا معها . لكن ومع رسوخ هذه التجارة يبدأ الميزان التجارى فى التغير تبعا للحاجة الفعلية لكل طرف للاستيراد من الطرف الآخر ، وقدرة كل طرف على التصدير للطرف الآخر . كما تنبغى الاشارة الى أن عدم توافر العملات الحرة لدى بلدان شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى يحد من صادرات اسرائيل اليها حيث يلجأون للاستيراد من الدول التى تستطيع تقديم تسهيلات ائتمانية اليهم لتمويل وارداتهم منها .

٤ - كيف تحل إسرائيل مشاكل تجارتها ؟

من المثير حقا أن تتزايد التجارة الإسرائيلية مع بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى بالمعدلات الكبيرة التى عرضناها آنفا رغم أن تلك التجارة تتم بالعملات الحرة فى وقت تعانى فيه تلك البلدان من عجز كبير فى العملات الحرة لتراجع قيمة صادراتها وتزايد قيمة وارداتها وتردى احوالها الاقتصادية بصفة عامة . وإذا كان العجز فى العملات الحرة لدى بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى محدود التأثير على واردات إسرائيل من تلك البلدان فان له أثرا كبيرا على صادرات إسرائيل اليها . وقد حاولت إسرائيل معالجة هذه

جدول رقم (١٠)
تجارة اسرائيل مع شرق أوروبا و « الاتحاد السوفيتى » السابق

	صادرات إسرائيل						واردات إسرائيل						الميزان التجارى		
	١٩٨٨	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	١٩٨٨	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
	قيمة	قيمة	معدل التغير عام ١٩٨٨	قيمة	معدل التغير عن عام ١٩٨٩	يناير- ابريل قيمة	قيمة	قيمة	معدل التغير عن عام ١٩٨٨	قيمة	معدل التغير عن عام ١٩٨٩	يناير- ابريل قيمة	(قيمة)	(قيمة)	(قيمة)
بلغاريا	٦,٧	٩,٨	٪٤٦,٣+	٨,٦	٪١٢,٢-	٠,٨	٣,٧	٢,٤	٪٢٥١,١-	٥,٥	٪١٢٩,٢+	٤,٩	٣	٧,٤	٣,١
« الاتحاد السوفيتى » السابق	-	٨,٦	مطلق	٤,٩	٪٤٣-	٤,٧	٠,١	٠,٢	٪١٠٠+	١٨,٥	٪٩١٥٠+	٢٥,٣	٠,١-	٨,٤	١٢,٦-
المجر	٩,٥	١٢,٧	٪٣٣,٧+	٢١	٪٦٥,٤+	٧١	٢٣,٤	٢٣,٩	٪٢,١+	٢٥,٢	٪٥,٤+	٢٣	١٣,٩-	١١,٢-	٤,٢
« يوغوسلافيا »	٢٠,١	٢٨,٣	٪٤٠,٨+	٣٦,١	٪٢٧,٦+	١٠,٥	١٤,٨	١٤,٢	٪٤,١-	١٢	٪١٥,٥-	٥,٨	٥,٢	٤١,١	٢٤,١
بولندا	٥,١	٢٢,٥	٪٣٦,٨+	١١,٤	٪٥١,٥-	١٣,٧	٠,٤	١٤,٢	٪٢١٥٠+	٤٣,١	٪٢٠٣,٥+	٢٦,٨	٤,٧	٩,٣	٣١,٧-
تشيكوسلوفاكيا	١,٧	٢,٠	٪١٧,٦+	٨,٦	٪٣٣+	١,٦	٠,٧	١,٦	٪٢٨,٥+	١١,٩	٪٦٤٣,٧+	٩,٣	١	٠,٤	٣,٣-
رومانيا	١١	١٤,٢	٪٢٩,١+	١٨,٧	٪٣١,٧+	١٢,٢	٣٤,١	٢٤,١	٪٢٩,٣-	٢٢,٥	٪٦,٦-	٧,٢	٢٣,١-	٩,٩-	٣,٨-
المجموع	٥٤,١	٩٩,١	٪٨٣,٢١	١٠٩,٣	٪١٠,٣+	٥٠,٦	٧٧,٢	٨٠,٦	٪٤,٤+	١٢٨,٧	٪٧٢,١+	٩٩,٣	٢٣,١-	١٨,٥+	٢٩,٤-

المصدر : لاعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، جمعت وحسبت من
Statisticl Abstract of Srael 1991, Central Bureau of statistics Jerusalem 1991

المصدر للثلث الأول من عام ١٩٩١ : زيادة كبيرة فى حجم التجارة مع أوروبا الشرقية ، جريدة معاريف ٣٠ / ٥ / ١٩٩١

المشكلة عبر قيام وزارة المالية الإسرائيلية بتخصيص ٥٠ مليون دولار لشركة التأمين على الصادرات لمساعدة المصدرين الإسرائيليين على زيادة صادراتهم إلى الاتحاد السوفيتي وحده .

وفضلا عما قامت به وزارة المالية الإسرائيلية فان الإسرائيليين يبحثون معالجة مشاكل صادراتهم لبلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي بالتعاون مع المؤسسات المالية فى الغرب وبخاصة المملوكة منها لليهود .

٥ - احتمالات المستقبل :

يمكن القول أن التجارة الإسرائيلية المتطورة مع بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سوف يتزايد بصورة ضخمة فى السنوات القادمة بناء على معدلات نموها فى الاعوام الماضية خاص بعد أن تغيرت المواقف السياسية فى تلك البلدان من إسرائيل . وبعد أن قاد ذلك التغير إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبين بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق . كذلك فان احتمالات تزايد هذه التجارة امرا مرجحا فى ظل النظم السياسية الجديدة فى شرق أوروبا والتى تحدد توجهاتها الخارجية سياسيا واقتصاديا بناء على المصالح وفقط ، والتى ترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب ، والتى راجعت سياساتها بمقاطعة إسرائيل . وإذا كانت المقاطعة العربية للدول والشركات المتعاملة مع إسرائيل تشكل قيدا على تطور تجارة إسرائيل مع شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى نظرا لمصالحهم الكبيرة مع العرب ، فان هذا القيد يأخذ طريقة للتراجع وربما التلاشى مع اجاه المواقف العربية من مقاطعة إسرائيل ومقاطعة الشركات المتعاملة معها إلى التراجع فى الفترة الأخيرة تحت ضغوط الولايات المتحدة ، ورغبة بعض الدول العربية فى الانتقام من الفلسطينيين ، وفى تأكيد الولاء للولايات المتحدة ، وعدم تقدير البعض لأهمية المقاطعة العربية لإسرائيل وللشركات المتعاملة معها من أجل تحقيق السلام العادل والحقيقى فى المنطقة .

كذلك فانه يمكن توقع زيادة تجارة إسرائيل مع شرق أوروبا و « الاتحاد السوفيتى » المتفكك بناء على الجهود الكبيرة التى تبذلها إسرائيل من أجل تطوير تلك التجارة ومعالجة مشاكلها بصورة ديناميكية وفعالة .

كذلك فانه ينبغى علينا الاقرار بأن إسرائيل تجيد رسم صورة قد يكون مبالغا فيها جدا لقدرتها على الحصول على التكنولوجيا المتطورة وامداد شركائها التجاريين بها ، فضلا عن مبالغتها فى قدرتها التكنولوجية الذاتية . كما تجيد إسرائيل اعطاء الانطباع للدول الأخرى عن قدرتها على تسهيل حصول شركائها أو الدول المقربة منها على الأموال من المؤسسات المالية العملاقة فى الغرب وبخاصة تلك التى يملكها اليهود . وعبر كل ذلك تستطيع إسرائيل بخليط من الحقيقة والوهم خلق دوافع قوية وحوافز مغرية لدى شركائها لتطوير علاقاتهم الاقتصادية معها وبصفة خاصة العلاقات التجارية .

باختصار ، يمكن القول أن إسرائيل تتجه لحيازة مكانة متزايدة الأهمية فى العلاقات التجارية مع شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى ، وهو ما يمثل مصدرا لتحدٍ جديد بات على العرب أن يفكروا فى طريقة مواجهته مستقبلا .

القسم الخامس

تطورات الاقتصاد الدولى

- مؤشرات الأداء الاقتصادى .
- السياسات الاقتصادية العالمية .
- البنك الدولى وصندوق النقد .
- مجموعة الـ ٢٤ .
- المجموعة الأوروبية .
- أوبك ١٩٩١ .
- العلاقة بين الشرق والغرب .
- الشمال والجنوب .

مقدمة :

هبط معدل نمو الاقتصاد الدولى ككل فى العام ١٩٩١ الى أدنى معدلاته منذ الكساد الذى ساد العالم فى اوائل الثمانينات . وبينما كانت السلطات الاقتصادية فى الدول الصناعية الغربية تتوقع انتهاء الكساد خلال العام ١٩٩١ ، فان النمو الاقتصادى ظل هشا ولم يتجاوز نسبة ١ ٪ على المستوى العالمى . وكان الهبوط الحاد فى اسعار الأسهم واستمرار تدهور الدولار فى الاسبوع الثالث من نوفمبر والذى انتقل بسرعة من السوق الامريكية الى اسواق العالم الرئيسية الأخرى دليلا قويا على هشاشة النمو الاقتصادى ، ومن ثم ارتفاع احتمالات اصابته بـ « إنتكاسة » فى حال مواجهة أية صعوبات مفاجئة .

ولم يكن العام ١٩٩١ هو عام وصول الكساد الاول فى العقد الاخير من القرن الحالى الى اسوأ نقاطه فقط ، وانما كان عام اضطراب النظام الاقتصادى العالمى ككل بسبب تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى ، ولجوء كل جمهورية من الجمهوريات الـ ١٥ التى كان يتكون منها ، الى انتهاج طريق خاص بها فى ادارة اقتصادها . فكل جمهورية تريد السيطرة على مواردها الطبيعية . وكل جمهورية تريد انشاء البنك المركزى الذى يشرف على اصدار عملتها وسياساتها النقدية . وكل جمهورية تريد ان تتاجر مع العالم بالطريقة التى تقدر عليها . وكل جمهورية تريد الاستدانة من الخارج لاعادة بناء نفسها من جديد .

وأدى هذا الاضطراب الى تغير اولويات الدول الصناعية الغربية الرئيسية ومؤسسات التمويل الدولية ، واصبحت سلامة ما كان يعرف سابقا بالاتحاد السوفيتى هى الضرورة الاولية التى تتقدم جهود حل ازمة ديون العالم الثالث أو اصلاح النظام التجارى العالمى أو تأمين البيئة ضد تجاوزات الانسان . وكان من نتيجة ذلك ان تركزت اجتماعات مسئولى الدول السبع الصناعية الكبرى واجتماعات مؤسسات التمويل الدولية على مشاكل وقضايا الاتحاد السوفيتى ، ومن الامثلة الصارخة على ذلك ان خطاب نورمان لامونت وزير الخزانة البريطانى فى الاجتماع المشترك للجمعية العمومية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى احتوى على ٨ صفحات ، منها ٧ صفحات ونصف الصفحة كانت مخصصة لكيفية معالجة الازمة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى .

وشهد العام ١٩٩١ تحولا ملموسا فى اتجاهات تقديم المعونات الاقتصادية الى دول العالم الثالث ، عن طريق ربط هذه المساعدات باعتبارات احترام حقوق الانسان والتزام اجراءات الاصلاح الديمقراطى . ومن امريكا اللاتينية الى افريقيا وآسيا تعرض عدد من الدول مثل هاييتى وكينيا وبورما الى تخفيض المساعدات الاقتصادية التى كانت تحصل عليها كوسيلة من وسائل الضغط من اجل احترام حقوق الانسان ، ومباشرة اجراءات للاصلاح الديمقراطى والادارى .

وأدت تطورات الاقتصاد العالمى خلال العام ١٩٩١ الى تحول الدول النفطية الغنية ذات الفائض فى العالم العربى الى دول مقترضة فى اسواق المال العالمية فى الوقت الذى انخفضت فيه موارد التمويل الدولية القابلة للانتقال إلى العالم الثالث ، نتيجة لاعطاء الأولوية لاحتياجات الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، ونتيجة للكساد الاقتصادى الذى أدى عموما إلى تخفيض الانفاق الداخلى وتقليص الموارد القابلة للتصدير . كذلك كانت إحدى علامات العام ١٩٩١ بالنسبة للعالم العربى توجيه ضربة إلى أحد أجهزة التمويل العالمية التى نجحت فى اقامتها إحدى الدول الخليجية (الامارات العربية المتحدة) متمثلة فى بنك الاعتماد والتجارة الدولى الذى أغلق فى اوائل يوليو ١٩٩١ وبدأت بعد ذلك إجراءات تصفيته نهائيا .

أولا - مـــــــؤشرات الأداء الاقتصادى :

بلغ متوسط معدل نمو الاقتصاد العالمى حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولى فى العام ١٩٩١ حوالى ١٪ بالكاد ، أى نصف معدل النمو الذى كان عليه فى العام ١٩٩٠ ومقارنة بمعدل نمو بلغ ٣,٢٥٪ فى العام ١٩٨٩ . وكان هذا المعدل الذى تحقق فى العام ١٩٩١ هو أقل معدلات النمو التى حققها الاقتصاد العالمى على الاطلاق منذ العام ١٩٨٢ .

وكانت تقديرات صندوق النقد الدولى أكثر اعتدالا بالمقارنة مع تقديرات الأمم المتحدة (الأقل تفاؤلا) وتقديرات المجموعة الاقتصادية الأوروبيـة (الأكثـر تفاؤلا) . وقد توقع خبراء الأمم المتحدة أن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمى فى نهاية العام ١٩٩١ إلى ٠,٧٪ فقط ، مع احتمال ارتفاع معدل النمو إلى ٢,٣٪ فى العام ١٩٩٢ على أساس أن مرحلة اعادة البناء بعد حرب الخليج ، فى الشرق الأوسط ، واتساع عمليات اعادة البناء فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا ، ستزيد من تدفق التجارة العالميـة والاستثمارات بما يشجع على النمو بشكل عام .

اما خبراء المجموعة الأوروبية فانهم توقعوا أن يرتفع معدل النمو الإجمالى للاقتصاد العالمى فى العام ١٩٩١ إلى ١,٥٪ (أى ضعف المعدل الذى توقعته الأمم المتحدة ، على أن يسجل الاقتصاد العالمى انتعاشا ملحوظا خلال العام ١٩٩٢ إذ سيرتفع النمو فى ذلك العام إلى ٢,٨٪ .

وتتباين معدلات النمو فى مناطق العالم المختلفة ، طبقا لتقديرات كل الأطراف ، فالولايات المتحدة وبريطانيا ستحققان اقل معدلات النمو ، فى حين ان دول جنوب شرقى آسيا سيحقق افضل المعدلات . وفى الدول الصناعية عموما يقدر صندوق النقد الدولى ان معدل النمو للعام ١٩٩١ سيبلغ ١,٢٥ ثم يرتفع الى ٢,٧٥ ٪ فى العام ١٩٩١ . وطبقا للاحصاءات المتاحة خلال الشهور الـ ١١ الاولى من العام ١٩٩١ فان كلا من بريطانيا وكندا سجلتا معدلات نمو سلبية اما الولايات المتحدة فانها سجلت نموا بنسبة ٠,١ ٪ فقط .

وكانت امريكا الشمالية وبريطانيا قد شهدتا معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة خلال العامين ٨٨ / ١٩٨٩ ، عندما بدأت ملامح الكساد الاقتصادى تلوح فى الافق ، وسط اسعار فائدة مرتفعة ، وتضخم متصاعد . وتبدو الصورة الآن أفضل كثيرا على صعيد كل من أسعار الفائدة والتضخم وهو ما يمثل أساسا لتوقعات تحسن لأداء الاقتصاد فى الدول المعنية خلال العام ١٩٩٢ .

وفى الدول النامية شهد العام ١٩٩١ تراجع معدلات النمو بشكل عام ، وان كان الاداء قد اختلف من منطقة الى أخرى . فبينما انخفض معدل النمو فى الدول النامية بشكل عام الى نسبة سلبية بلغت (ـ ٠,٦٪) فان الدول النامية فى افريقيا سجلت نموا يقدر بنسبة ٣,٢ ٪ ، وهو معدل يزيد عن ذلك الذى تحقق فى العام ١٩٩٠ والذى كان ٢,١ ٪ وان كان يقل عن معدل النمو فى العام ١٩٨٩ الذى سجل ٣,٥ ٪ . وقد استطاعت افريقيا تحقيق هذه الزيادة فى النمو على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية المعاكسة والتى كان من اهمها انكماش التجارة العالمية وهبوط اسعار الدولار ـ عملة التصدير الرئيسية ـ وانخفاض الاستثمـارات الاجنبيـة الجديدة .

وفى الدول النامية الآسيوية يتوقع خبراء صندوق النقد الدولى ان يسجل الاقتصاد نموا بنسبة ٥٪ فى نهاية العام ١٩٩١ ، بالمقارنة مع ٥,٥ ٪ فى العام السابق . غير انه حتى فى داخل هذه المجموعة فان معدلات النمو تتفاوت من دولة الى اخرى تفاوتا ملموسا .

وطبقا لتقديرات بنك التنمية الآسيوى ـ وهى التقديرات القريبة نسبيا من تقديرات صندوق النقد الدولى ـ فان ماليزيا ستحقق معدل نمو يتجاوز ٦,٥ ٪ بالمقارنة مع معدل نمو متوسط للدول الاعضاء يبلغ ٥,٧ ٪ أما دول جنوب آسيا مثل اندونيسيا المصدرة للنفط ، فانها ستسجل معدل نمو يبلغ ٤,٤ ٪ . وفى دول اخرى مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان من المتوقع ان يسجل معدل النمو فى نهاية العام ١٩٩١ نسبة ٦,٣ ٪ .

أما في دول منطقة الشرق الأوسط ، ونتيجة للدمار الناشيء عن حرب الخليج ، وعلى الرغم من بدء عمليات الاعمار واعادة البناء خلال العام ١٩٩١ ، فان معدل النمو الاجمالي - حسب تقديرات صندوق النقد الدولي - من المتوقع ان يسجل نسبة سلبية تبلغ (- ٤ ٪) مقابل نمو بنسبة ٠,٧ ٪ فقط في العام السابق ، وبالمقارنة مع نسبة نمو مرتفعة نسبيا في العام ١٩٨٩ بلغت ٤,٦ ٪ .

لكن هذا المعدل السلبي للنمو في العام ١٩٩١ سينقلب الى نسبة نمو انفجارية في العام ١٩٩٢ تصل الى ١١,٢ ٪ ، ستكون ثاني اعلى نسبة نمو في العالم بعد منطقة جزر المحيط الهادي التي يتوقع ان تسجل نمواً بنسبة ١٢,٩ ٪ .

وفي العام ١٩٩١ ونتيجة لتغيرات اسعار الصرف ، وتراجع اسعار النفط يقدر صندوق النقد الدولي ان القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي في منطقة الشرق الاوسط ستهبط بنسبة ٤ ٪ ، وان الميزان التجاري الذي حقق فائضا بقيمة ١٠ بلايين دولار في العام ١٩٩٠ سيحقق عجزا صافيا في العام ١٩٩١ قيمته ٤٣ بليون دولار . وسيترافق مع ذلك ايضا ارتفاع معدلات التضخم في دول المنطقة من ١٣ ٪ في المتوسط في العام ١٩٩٠ الى ١٥,٥ ٪ في العام ١٩٩١ .

ومع ذلك فان معدلات الاداء الاقتصادي في الشرق الاوسط ستختلف من دولة الى اخرى . فسيستمر الاداء الاقتصادي القوي في المملكة العربية السعودية وستعاني دول أخرى مثل مصر والاردن واليمن من تباطؤ ملموس . ومن المتوقع عموما ان يتحسن الاداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط ، خلال العام ١٩٩٢ ، حيث سينكمش العجز في موازين الحسابات الجارية من ٤٣ بليون دولار الى ٢٥ بليون دولار فقط ، كما سيتراجع التضخم بسبب فاعلية سياسات الاصلاح الاقتصادي في عدد من دول تلك المنطقة .

وبالقاء نظرة عامة على مؤشرات النمو الرئيسية في الاقتصاد العالمي يتبين أن العام ١٩٩١ ، كان استمرارا للكساد الذي بدأ في النصف الثاني من العام ١٩٨٩ في كل من أمريكا الشمالية وبريطانيا . وقد طال ذلك الكساد اجزاء أخرى من العالم عرفت بقدرتها الفائقة على مقاومة صعوبات النمو ، مثل اليابان ، حيث هبط معدل النمو في العام ١٩٩١ إلى نصف ما كان عليه تقريبا في العام السابق (٢٪ مقابل ٤٪) . وهو أقل معدل للنمو سجله الاقتصاد الياباني منذ العام ١٩٨٦ .

وقد اسفر هذا الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية عن ارتفاع حاد في معدل البطالة في مجموع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) إلى ٧,١٪ من إجمالي القوى العاملة مقابل ٦,٢٪ في العام ١٩٩٠ . وفي الولايات المتحدة ارتفع معدل البطالة من ٥,٤٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٦,٩٪ في النصف الثاني من العام ١٩٩١ . وفي بريطانيا ارتفعت نسبة البطالة من ٦,٩٪ في نهاية العام ١٩٩٠ إلى ٩,٤٪ في النصف الثاني من العام ١٩٩١ . بينما في دول جنوب أوروبا مثل أسبانيا واليونان ، ارتفع معدل البطالة من ١١,٣٪ إلى ١١,٧٪ حسب تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

ولم يتوقف تأثير الكساد على تشريد العمال ، وانما امتد ايضا إلى رؤوس الأموال ورجال الأعمال ، وقفزت حالات الافلاس التجاري في الدول الصناعية المتقدمة خلال العام الماضي . فارتفعت نسبة الافلاس في بريطانيا إلى أرقام قياسية ليس لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما سجلت الافلاسات التجارية في اليابان ارتفاعات بنسبة تصل إلى ٦٠٪ بالمقارنة بما كانت عليه في العام ١٩٩٠ .

وترك الكساد صورة اجتماعية كئيبة ، خصوصا في دول أمريكا الشمالية وبريطانيا ، حيث أدى عجز أرباب الأسر عن دفع أقساط المساكن التي يقيمون فيها إلى طردهم من هذه المساكن . وبلغ معدل اخلاء المساكن في بريطانيا بسبب عدم قدرة أرباب الأسر على دفع أقساط القروض المستحقة على هذه المساكن حوالي ٣٧ ألف حالة خلال الشهور الستة الأولى من العام ١٩٩١ بمعدل ٦ آلاف حالة كل شهر . وفي النصف الثاني من العام ارتفع هذا المعدل بصورة خطيرة مما أدى إلى تدخل السلطات المحلية وجمعيات الاسكان من أجل توفير حلول عملية لأولئك الذين تم اخلاؤهم ، والآخرين المهددين بالطرد .

وإذا كان الكساد قاسيا على الصعيد الاجتماعي بالنسبة لاصحاب الأعمال والعمال على السواء ، فانه كان قاسيا أيضا على صعيد عملية صنع السياسة الاقتصادية ، وخصوصا في مجالات السياسة المالية . فانخفاض الارباح وزيادة حالات الافلاس ، يعني من الناحية العملية انخفاض دخل الحكومة من الضرائب المحصلة على الأعمال . وزيادة البطالة الناجمة عن انخفاض النشاط الاقتصادي يعني من ناحية أخرى زيادة الانفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية وتعويضات البطالة . وجاء هذا في الوقت الذي كانت فيه دولة مثل الولايات المتحدة تحاول تخفيض عجزها المالي الداخلي بأكبر ما يمكن ، فأدى إلى احباط هذه المحاولة . وفي بريطانيا التي كانت فيها الميزانية العامة تتمتع بفائض مالي ملموس خلال السنوات الأخيرة بسبب عمليات بيع الصناعات المملوكة للدولة ، فان الميزانية بدأت تظهر عجزا ، ومن المتوقع ان تقترض الحكومي من الجهاز المصرفي في العام ١٩٩٢ من أجل تمويل برامج الاستثمار

والخدمات ، نظرا لانخفاض الإيرادات المحصلة فعليا فى العام الحالى ١٩٩١ ، والمتوقعة فى العام المقبل ١٩٩٢ .

ومن اجل مكافحة الكساد عملت الدول الصناعية الغربية على استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية سويا ، بغرض تنشيط الطلب الداخلى وتشجيع الاستثمار . كما واصلت هذه الدول جهودها من اجل فتح الاسواق إمام صادراتها سواء فى امريكا الشمالية أو غرب اوروبا ، أو جنوب شرقى آسيا .

وكان من ابرز ملامح السياسات النقدية التى تم استخدامها على مدار العام ١٩٩١ ، تخفيض اسعار الفائدة ، كلما اصبح ذلك ممكنا ، بحيث هبطت اسعار الفائدة على الودائع قصيرة الاجل على الدولار الامريكى فى الولايات المتحدة الى ٥,٥ ٪ وفى بريطانيا الى ١٠,٥٪ على الجنيه الاسترلينى . ومع ذلك فان الطلب الاستهلاكى مايزال بعيدا عن القوة المطلوبة لاعادة الثقة الى المنتجين وحفزهم على زيادة الانتاج .

وعلى صعيد السياسات المالية كانت الاصلاحات الضريبية هى المجال الواضح خصوصا فى الولايات المتحدة من اجل تشجيع رجال الاعمال على الاستثمار . ومايزال موضوع تخفيض الضريبة على الارباح الرأسمالية وتخفيض ضرائب الدخل العام احد موضوعات الخلاف بين الجمهوريين (المؤيدين) والديمقراطيين (المعارضين) فى الكونجرس الامريكى .

ومع ذلك فان المؤسسات المصرفية الكبرى فى العالم ما تزال توجه انتقادات الى السلطات النقدية فى الدول الصناعية الغربية لمسئوليتها عن انخفاض معدلات الادخار العام والخاص ، وانخفاض مستوى الاستثمارات العامة الامر الذى يهدد امكانات استقرار الاقتصاد العالمى ، وتوفير الموارد المطلوبة لتمويل التنمية فى الدول النامية ودول شرق اوروبا والجمهوريات السوفيتية .

ومن امثلة هذه الانتقادات ما ذكره بنك التسويات الدولية فى منتصف العام ١٩٩١ من ان معدل صافى الادخار القومى فى الولايات المتحدة هبط من ١٠,٨ ٪ من اجمالى الناتج القومى فى الستينات ، الى ٤ ٪ فقط فى الثمانينات . ومع ان اسعار الفائدة المرتفعة تعتبر احد اساليب تشجيع الادخار الخاص والعائلى فانها تعتبر الآن من الامور التى يجب ان يتجنبها صانع السياسة الاقتصادية حتى لا يتعرض الاقتصاد العالمى للانتكاس ، لأن زيادتها تؤدى الى انخفاض الاستثمار وارتفاع اعبائه .

وقد هبط متوسط اسعار الفائدة على الدولار بين المصارف فى سوق لندن للأوراق المالية على مدار العام ١٩٩١ الى ٦,٦ ٪ مقابل ٨,٤ ٪ فى العام ١٩٩٠ و ٩,٣ ٪ فى العام ١٩٨٩ . غير انه من المتوقع ان تسجل اسعار الفائدة ارتفاعا طفيفا فى العام ١٩٩٢ الى ٧ ٪ حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولى . ويرى الاقتصاديون ان هذا الارتفاع سيكون ضروريا من اجل كبح معدل التضخم الذى واصل الهبوط خلال العام ١٩٩١ ، لكنه من المتوقع ان يرتفع هامشيا فى العام التالى فى بعض الدول الصناعية الغربية .

واذا ارتفعت اسعار الفائدة قليلا عن مستوياتها فى العام ١٩٩١ ، فان ذلك سيساعد على الاستمرار فى كبح التضخم ، وتخفيض معدله السنوى فى الدول الصناعية الغربية من ٤,٥ ٪ فى العام ١٩٩١ الى ٣,٨ ٪ فى العام ١٩٩٢ ، واذا فشلت الدول الصناعية فى استخدام سياسة نقدية صحيحة فى مواجهة التضخم فان ذلك من شأنه ان يهدد الاقتصاد العالمى بالانتكاس .

وما تزال معدلات التضخم فى الدول النامية عالية بكل المقاييس. ورغم ان خبراء صندوق النقد الدولى يتوقعون انخفاضها فى نهاية العام ١٩٩١ الى نصف ما كانت عليه فى العام تقريبا (٥٨ ٪ مقابل ٩١ ٪) ، الا ان هذا المعدل لمتوسط التضخم فى العالم الثالث يعادل نحو ١٢ مرة مقارنة بمعدل التضخم فى الدول الصناعية الغربية . ومن المتوقع فى العام ١٩٩٢ ان ينخفض متوسط معدل التضخم فى الدول النامية الى ٢٢,٨ ٪ فقط ، أى ما يعادل نحو ٦ امثال معدل التضخم المتوقع فى الدول الصناعية الغربية فى العام نفسه .

ثانيا ـ السياسات الاقتصادية العالمية :

يتكون هيكل الاقتصاد الدولى من مجموعة من التنظيمات والترتيبات المستديمة التى تقوم بتقرير السياسات الاقتصادية على المستوى العالمى . وتتنوع هذه التنظيمات والترتيبات بين الأشكال والمؤسسات الحكومية متعددة الأطراف والاشكال والمؤسسات الخاصة فى مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتعاون من أجل التنمية وغيرها . وهناك التنظيمات ذات الطابع العالمى مثل تلك المتفرعة عن الأمم المتحدة ، وهناك التنظيمات الحكومية متعددة الاطراف مثل منظمات التعاون الاقليمى ، وهناك التنظيمات الحكومية متعددة الأطراف ذات الطابع النوعى مثل اتحادات مصدرى المواد الأولية وقد تكون هذه التننظيمات تابعة لاصحاب الصناعات أو المصدرين لسلعة معينة . وهناك التجمعات الكبرى ذات الطابع الدولى مثل مجموعة الدول الصناعية السبع الرئيسية أو مجموعة الـ ٧٧ التى تمثل الدول النامية .

وعلى مدار العام ١٩٩١ تعرضت السياسات الاقتصادية العالمية لتأثير متزايد من جانب الدول الصناعية الغربية ، ولعبت الدول الصناعية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة ـ اليابان ـ المانيا ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ كندا ـ ايطاليا) دورا رئيسيا فى توجيه تلك السياسات ، سواء فيما يتعلق بالسياسات التجارية أو سياسات تحقيق الاستقرار النقدى فى العالم ، أو سياسات مكافحة الكساد ، أو سياسات ادماج الدول الاشتراكية السابقة فى النظام الاقتصادى العالمى . ومن خير الامثلة على ذلك الدور تعثر مفاوضات جولة اورجواى التجارية التى تهدف الى تحرير تجارة السلع الزراعية وتجارة الخدمات ، وذلك بسبب الخلاف بين الاطراف الثلاثة الرئيسية داخل مجموعة الدول السبع (امريكا الشمالية ـ اوروبا الغربية ـ اليابان) على حدود تقليص الاعانات التى يحصل عليها المزارعون فى هذه الدول . ورغم ان الدول النامية ستكون المستفيد الاكبر من تحرير تجارة السلع الزراعية على وجه الخصوص ، فانها لم تستطع أن تمارس أى ضغط من اجل اتمام مفاوضات جولة اورجواى المعلقة على حدوث اتفاق بين الدول الصناعية الرئيسية حول كيفية التخلص من دعم السلع الزراعية .

وتعتبر القمة السنوية للدول الصناعية السبع الرئيسية الاطار المؤسسى الاعلى الذى يترك بصماته على كل مسارات السياسات الاقتصادية العالمية . فاذا تبنت هذه القمة قضية ما فانها تكون لها الاولوية على ما عداها . واذا ما اهملت قضية ما ، فان ذلك يعنى ان كل المؤسسات الاخرى ذات العلاقة بهذه القضية ستتخذ هى الاخرى نفس المنحى .

وقد لوحظ خلال العام الحالى ١٩٩١ تضاؤل دور التنظيمات والمؤسسات النابعة من الدول النامية . كما تم انهاء وجود التنظيم الاقتصادى للدول الاشتراكية السابقة (الكوميكون) رسميا خلال العام ١٩٩١ ايضا . وأدى انتهاء الكوميكون الى هبوط التجارة بين الدول الاشتراكية السابقة وبعضها البعض ، وبين تلك الدول والدول النامية التى كانت تربطها بها علاقات تجارية تقليدية من خلال اتفاقيات المقايضة السلعية . كذلك لوحظ انخفاض دور أوبك فى تقرير اسعار النفط على المستوى العالمى ، على الرغم من ان التطورات السلبية فى الاتحاد السوفيتى وتوقف صادرات النفط العراقى والكويتى كان من شأنها زيادة اهمية أوبك والدور الذى تلعبه عالميا فى تسعير النفط ونتج ذلك التراجع بشكل اساسى عن تعهد المملكة العربية السعودية بزيادة انتاجها النفطى الى طاقته القصوى لتعويض الانخفاض فى الامدادات من مناطق العالم الاخرى . وكان هذا التعهد السعودى هو الوسيلة الرئيسية التى احبطت

محاولات الدول المتطرفة داخل أوبك من أجل زيادة الاسعار . وهكذا ، فان محاولات ايران أو الجزائر أو ليبيا لرفع اسعار النفط بما يحقق التوازن بين زيادة الطلب ، وانخفاض القيمة الحقيقية للدولار - عملة تسوية حسابات النفط - فشلت خلال اللقاءات التى عقدتها أوبك على مدار العام .

انعقدت قمة العام ١٩٩١ فى العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة من ١٥ الى ١٧ يوليو واستمرت بصورة رسمية حتى ١٩ من الشهر نفسه حيث عقد زعماء الدول المشاركة فى القمة لقاءات مع الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف الذى دعى للاجتماع بهؤلاء الزعماء بعد انتهاء القمة .

وكان جدول اعمال القمة مليئا بالموضوعات والقضايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وجاء على رأس القضايا الاقتصادية ضرورة اتخاذ موقف حاسم لاتمام مفاوضات جولة اوراجوى التجارية ، واعتماد برنامج اقتصادى لمساعدة الاتحاد السوفيتى ، وخطة لاعادة بناء الشرق الاوسط بعد انتهاء حرب الخليج ، واتخاذ موقف مشترك لضمان تخفيض اسعار الفائدة على المستوى العالمى ، وتوفير الاستقرار فى اسعار العملات ، خصوصا اسعار الدولار الامريكى ، اضافة الى قضايا معالجة ازمة المديونية خصوصا فى الدول الاشد فقرا .

وعلى الرغم من ذلك الحشد الكبير من القضايا ، فقد كانت مهمة قادة الدول الصناعية السبع الكبرى التصدى لقضية اساسية يدور حولها خلاف وهى قضية تقديم مساعدات الى الاتحاد السوفيتى ، اضافة الى مسألة مفاوضات الجات . اما القضايا الاخرى فقد كان وزراء المالية ومسئولو السلطات النقدية فى تلك الدول قد تمكنوا تقريبا من صياغة المقترحات النهائية بشأنها ، وذلك خلال اجتماعاتهم المتواصلة منذ بداية العام وحتى انعقاد القمة ، حيث عقدوا ثلاثة اجتماعات على الاقل ، واحد فى واشنطن خلال دورة الربيع لصندوق النقد الدولى ، والاخران فى لندن أولهما فى ابريل على هامش احتفالات افتتاح بنك التنمية والتعمير الاوروبى ، وثانيهما فى يونيو فى اطار التحضير للقمة ذاتها .

وقد وضعت القمة الخطوط العريضة للتعامل مع كافة القضايا الرئيسية ، ابتداء من مساعدة السوفييت وحتى المحافظة على غابات الامازون الاستوائية خلال الاجتماعات الثنائية والجماعية التى عقدت فى لندن . وصدر فى نهاية الاجتماعات الرسمية للقمة اعلان اقتصادى حدد ملامح برنامج العمل الاقتصادى للدول الصناعية الغربية . وقال الاعلان ان الدول الصناعية الرئيسية تسعى إلى « بناء مشاركة عالمية تقوم على اساس قيم مشتركة » كما تسعى الى « تعزيز النظام الدولى » وحدد الاعلان اهداف السياسة الاقتصادية على النحو التالى :

* تحقيق انتعاش اقتصادى متواصل واستقرار فى الاسعار .
* تبنى سياسات نقدية ومالية تساعد على توفير الاساس لاسعار فائدة منخفضة . وتخفيض العجز فى الموازنات الحكومية .
* الاعتماد على منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (O.E.C.D) لتنفيذ مجموعة من السياسات والاصلاحات التى تضمن الكفاءة الاقتصادية من خلال المنافسة وتقليص الدعم الذى يؤدى الى تضخيم الانفاق العام ، وزيادة الاستثمار العام والخاص .
* العمل محليا ودوليا من اجل فرض ضرائب ورسوم لحماية البيئة . واهتم الاعلان الاقتصادى للدول الصناعية السبع الكبرى بشكل خاص بقضية تحرير التجارة الدولية . واكد الاعلان على ضرورة « اتمام مفاوضات جولة اوراجوى بنجاح » لان ذلك سيعزز نمو التجارة ويقلل النزعات الحمائية .

وجاء فى الاعلان ايضا ان نجاح جولة اوراجوى « ضرورى لضمان دمج اقتصاديات الدول النامية ودول وسط وشرق اوروبا فى نظام تجارى متعدد الاطراف » وتعهد القادة بتكريس كل جهودهم لانجاح جولة اوراجوى . وتعهد الرئيس الامريكى بالتدخل شخصيا من اجل ضمان اتمام مفاوضات الجات بنجاح . كما اشار الاعلان الى اهمية انشاء « منظمة للتجارة الدولية » لتكون اطارا مؤسسيا للاشراف على ادارة نظام تجارى متعدد الاطراف على المستوى العالمى .

وفى مجال الطاقة تضمنت السياسة الاقتصادية التى تبنتها قمة الدول الصناعية السبع الرئيسية تعهد هذه الدول بتعزيز وكالة الطاقة الدولية ، وتشجيع مواصلة الاتصالات بين المستهلكين والمنتجين من اجل ضمان كفاءة عمل قوى السوق . ودعا البيان الى تبنى سياسة تسعير لمصادر الطاقة التكلفة الحقيقية لها بما فى ذلك التكاليف المتعلقة بحماية البيئة . والعمل على تشجيع تطوير الاستخدامات التجارية لمصادر الطاقة المتجددة ، لتصبح جزءا من نظام امدادات الطاقة العالمى . وتعهد القادة بالانضمام الى « ميثاق الطاقة الاوروبى » الذى بادرت بالدعوة اليه المجموعة الاقتصادية الاوروبية والذى يهدف الى اقامة نظام تجارى حر لامدادات الطاقة ، وضمان لأمن الامدادات وحماية البيئة وتشجيع الاستثمارات فى مجالات تطوير الطاقة التجارية .

وعن السياسة الاقتصادية للدول الصناعية السبع الرئيسية فى منطقة الشرق الاوسط بعد حرب الخليج ، اشار الاعلان الاقتصادى للقمة الى نجاح التنسيق الاقتصادى الدولى الذى ضمن توفير ١٦ مليار دولار من المساعدات الى الدول التى تضررت مباشرة من نشوب الحرب فى الخليج . ودعا الاعلان الى استمرار هذا التنسيق من اجل انجاز مهام البناء بعد الحرب .

وتبنى الاعلان سياسة اقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب تقوم على الاسس التالية :

(ا) تعزيز التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة على اساس عدم التمييز وحرية التجارة ، لأن هذا يمكن ان يساعد على اصلاح الاضرار وتوفير الاستقرار السياسى .

(ب) الترحيب بخطة الدول المصدرة للنفط فى الخليج لاقامة « صندوق الخليج للتنمية » وتقديم مساعدات مالية الى الدول الاخرى فى المنطقة .

(جـ) تأييد اقامة روابط أوثق بين مؤسسات التمويل الدولية وبين العرب والدول الاخرى المانحة للمعونة ، لزيادة كفاءة استخدام الموارد المالية ، ودفع استثمارات القطاع الخاص بسرعة الى الامام وتعزيز اجراءات تحرير التجارة وتسهيل اقامة مشروعات مشتركة وغير ذلك ، خصوصا فى مجالات ادارة موارد المياه ، حيث يمكن توظيف الكفاءات والخبرات الغربية .

وفى مجال العلاقات بين الدول الصناعية الرئيسية والدول النامية ربط الاعلان لأول مرة بين تدفق المساعدات والاستثمارات الخارجية ، وبين التزام حكومات الدول النامية بثلاثة شروط أساسية هى :

* احترام حقوق الانسان والقانون بما يضمن تشجيع الافراد على المشاركة فى التنمية .

* التزام التعددية الديمقراطية ونظم الادارة المنفتحة المسئولة امام الجمهور .

* الالتزام بسياسات اقتصادية سليمة تقوم على قواعد السوق لضمان تحقيق التنمية واخراج المواطنين من الفقر .

وأعلن قادة الدول الصناعية السبع الرئيسية تعهدهم بتقديم مساعدات الى الدول التى تلتزم بهذه المبادىء ، وحثوا الدول الاخرى على الاخذ بها من اجل تحقيق الرفاهية للشعوب فى تلك الدول . واشار البيان على وجه الخصوص الى ان دول القارة الافريقية تحتاج الى عناية خاصة من اجل ضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الدول ، وتحقيق اقصى قدر ممكن من الاندماج والتعاون الاقتصادى على المستوى الجماعى داخل القارة ككل .

وحول مسألة تخفيض ديون الدول النامية قرر قادة الدول الصناعية السبع الرئيسية ان الاتفاق الذى تم فى نادى باريس بشأن تخفيض ديون كل من مصر وبولندا يجب النظر اليه على انه « حالة استثنائية لايجب القياس عليها » وان نادى باريس سيواصل بحث الديون وخطط تخفيض اعبائها بالنسبة لكل دولة على حدة . واكد القادة ايضا اهمية المضى فى تخفيف اعباء الديون المستحقة على الدول الاشد فقرا .

وتناول الاعلان ايضا مسألة المحافظة على البيئة ، مؤكدا على اهمية مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذى سيعقد فى يونيو من العام ١٩٩٢ . وقال ان هذا المؤتمر سيكون فرصة للتوصل الى معاهدة دولية بشأن حماية البيئة ، واطارا للعمل من اجل المحافظة على الغابات المدارية واستخدام تكنولوجيا غير مضرة للبيئة ، اضافة الى الاتفاق على اجراءات تضمن مشاركة كل دول العالم ، بما فى ذلك دول شرق اوروبا والدول النامية فى المحافظة على البيئة .

ودعا البيان الى مواصلة العمل الدولى المشترك من اجل مقاومة اخطار المخدرات وتجارة المخدرات عبر الحدود ، وتهريب اموالها عبر المصارف . واشار الى اهمية الجهود التى تقوم بها « مجموعة دبلن » التى تضم دولا اوروبية وامريكية وأسيوية فى هذا المجال .

وتناول الاعلان الاقتصادى للقمة الـ١٧ للدول الصناعية السبع الرئيسية السياسات المتفق عليها تجاه كل من الاتحاد السوفيتى ودول شرق ووسط اوروبا . وكانت هذه السياسات هى محور المناقشات والاتصالات السابقة للقمة ، وخلالها وبعدها . وتباينت فيها وجهات النظر منذ طلب السياسيون فى الاتحاد السوفيتى وعلى رأسهم جورباتشوف مساعدات اقتصادية بقيمة تصل الى ١٠٠ بليون دولار وفى اطار برنامج للمساعدة على مدار ٥ سنوات أى بمتوسط ٢٠ بليون دولار سنويا .

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة ، كانت تعارض دعوة جورباتشوف الى قمة لندن ، فان قادة الدول السبع توصلوا الى حل وسط قبل القمة ، يرضى رغبة كل من المانيا وفرنسا فى دعوة جورباتشوف ، ويأخذ فى الاعتبار تحفظات كل من الولايات المتحدة واليابان . وتمثل هذا الحل الوسط فى ان تتم دعوة جورباتشوف الى لندن بواسطة رئيس وزراء الدولة المضيفة « جون ميجور » على ان يجتمع قادة الدول الصناعية بالرئيس السوفيتى بعد انتهاء الاعمال الرسمية للقمة .

ولم يكن التباين فى وجهات النظر محصورا فقط فى الموقف من دعوة جورباتشوف ، ولكنه كان يمتد الى الموقف من المساعدات التى يتوجب تقديمها الى الاتحاد السوفيتى حيث كانت الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان تعارض تقديم مساعدات مالية ، بينما كانت المانيا وفرنسا ترحبان بتقديم مساعدات سخية الى الاتحاد السوفيتى لتجنب وقوع كارثة هناك . ونتيجة لاستمرار هذه الخلافات فقد اتفق على تقديم مساعدات فنية وتكنولوجية وادارية الى الاتحاد السوفيتى تترافق مع اصلاح النظام السياسى والاقتصادى . وتكليف مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية (البنك الدولى - صندوق النقد - البنك الاوروبى لاعادة البناء والتنمية) بدراسة الاحتياجات المالية للاتحاد السوفيتى ، قبل البت فى أى طلبات مالية .

وأيد قادة الدول الصناعية فى اعلانهم الاقتصادى اجراءات التحول السياسى والاقتصادى فى الاتحـاد السوفيتى ، ورحبوا باندماجه فى الاقتصاد العالمى . وشددوا على ضرورة مواصلة الاصلاحات لتمكين الشعب السوفيتى من حشد طاقاته وموارده واهمية تحويل الموارد من الاستخدامات العسكرية الى الاستخدامات المدنية .

واتفق قادة الدول الصناعية على تأييد انتساب الاتحاد السوفيتى الى البنك الدولى وصندوق النقد حتى يصبح قادرا على الاستفادة من خبرات المؤسستين . كما اتفقوا على تقديم مساعدات تقنية الى السوفيت فى مجالات حساسة مثل الطاقة ، وتشجيع السوفيت على تطوير تجارتهم .

ومن اجل التعرف على احتياجات الاتحاد السوفيتى من المساعدات عن قرب ، قرر قادة الدول الصناعية السبع الرئيسية تكليف رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور بزيارة موسكو قبل نهاية العام والالتقاء بجورباتشوف ورؤساء الجمهوريات الاخرى . وكذلك ارسال وفد من وزارت المالية فى الدول السبع برئاسة وزير مالية بريطانيا نورمان لامونت للتباحث مع المسئولين عن الشئون المالية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى بشأن المساعـدات المطلوبة .

وعلى الرغم من ان خبراء العلاقات الدولية أشاروا الى عدم كفاية اجراءات المساعدات التى تعهد بها الغرب لجورباتشوف ، فان الرئيس السوفيتى والمستشارين الذين رافقوه الى لندن قالوا ان اللقاءات مع قادة مجموعة الدول السبع لم تكن تهدف الى الحصول على مساعدات مالية . ومع ذلك فان عجز جورباتشوف عن الحصول على مساعدات لمواجهة الاختناقات الحادة فى امدادات ونظم توزيع الغذاء على سبيل المثال ، كان من ضمن الاسباب التى أدت الى وقع الانقلاب الفاشل ضد جورباتشوف فى اغسطس ، أى بعد اسابيع من انتهاء قمة الدول الصناعية .

وعلى اثر الانقلاب ، وبعد عودة جورباتشوف الى السلطة اضطرت الدول الصناعية الغربية الى تقديم مساعدات غذائية وطبية عاجلة الى الجمهوريات السوفيتية ، وبدأت التفاوض من اجل مساعدة الجمهوريات على توقيع اتفاقية اتحاد اقتصادى ، تضمن للغرب الحصول على الديون المستحقة له ، وتضمن للجمهوريات استمرار تدفـق المساعدات المالية والتجارية من الحكومات والمصارف الغربية . ولكن على الرغم من التعهدات المالية التى قدمتها المجموعة الاوروبية واليابان والولايات المتحدة ، فان كل هذه الاطراف اشترطت لكى تتمتع الجمهوريات السوفيتية بالتسهيلات التجارية والائتمانية الممنوحة ان يتم الاتفاق اولا على تقسيم عبء سداد الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتى والتى تقدر بحوالى ٦٨ بليون دولار .

وبالنسبة الى موقف الدول الصناعية السبع الرئيسية من عمليات التحول التاريخية فى وسط وشرق اوروبا ، تبنى قادة تلك الدول موقفا ايجابيا من الاصلاحات الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، واندماج تلك الدول فى هيكل الاقتصاد العالمى . واشار الاعلان الى ان كل دول شرق ووسط اوروبا ـ فيما عدا البانيا ـ انضمت الى عضوية كل من البنك الدولى وصندوق النقد ، وهو الامر الذى يسمح بتنفيذ برامج لاصلاح الهياكل الاقتصادية تحت اشراف كل من المؤسستين .

ودعا الاعلان الى تعزيز المبادرات الخاصة ، وتشجيع دور القطاع الخاص فى دول شرق ووسط اوروبا ، ونوه الى الدور الذى يمكن ان يقوم به البنك الاوروبى لإعادة البناء والتنمية فى هذا الصدد . وقال ان توفير بيئة مشجعة للاستثمار المحلى والاجنبى فى دول شرق ووسط اوروبا يمثل ضرورة اساسية لضمان النمو ولتجنب الاعتماد على المساعدات الحكومية من الخارج .

واتفق قادة الدول الصناعية السبع الرئيسية على فتح اسواق العالم ـ خصوصا اسواق المجموعة الاوروبية وامريكا الشمالية واليابان لصادرات دول شرق ووسط اوروبا . ورحبوا بالمفاوضات الجارية لانتساب بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجـر الـى المجموعـة الاقتصاديـة الاوروبية . كما اتفقوا على مواصلة جهود تقديم السماعدات المالية الى الدول المعنية انطلاقا من النجاح الى حققته الدول الصناعية فى تعبئة موارد مالية تقدر بـ ٣١ بليون دولار لمساعدة تلك الدول ، بما فى ذلك المساعدات المقدمة عن طريق صندوق النقد والبنك الدولى . وأيد الاعلان الاجراءات التى بدأت فى اتخاذها منظمة التعاون الاقتصادى التنمية من اجل تحديد العوائق والقيود التى تحول دون توسع تجارة دول شرق ووسط اوروبا ، تمهيدا لازالتها .

ثالثا ـ البنك الدولى وصندوق النقد :

استمرت سياسات الاقراض والتوجيه الاقتصادى فى كل من صندوق النقد والبنك الدولى خلال العام ١٩٩١ على ما كانت عليه عموما فى العام السابق وان كانت اولويات الاقراض قد تغيرت نتيجة لانتهاء حرب الخليج وتفكك الاتحاد السوفيتى . وسواء خلال دورة الربيع فى واشنطن أو خلال الاجتماع السنوى المشترك فى بانكوك ، فان المسئولين فى كل من صندوق النقد والبنك الدولى حددوا أهم الاولويات فى التالى :

* مساندة الاصلاحات الاقتصادية والادارية فى كل من الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية ، لضمان استمرار التحول الى اقتصاد السوق ، وضمان اندماج تلك الدول بدون صعوبات كبيرة فى النظام الاقتصادى العالمى .

* تقديم مساعدات لاعادة البناء والتنمية لبلدان الشرق الاوسط ، خصوصا تلك التى تأثرت مباشرة من حرب الخليج وما تزال اقتصاداتها تعانى من آثار ما بعد الحرب . والى جانب تقديم مساعدات من خارج الاقليم فان كلا من الصندوق والبنك تبنيا منهجا لتشجيع انتقال الموارد داخل الاقليم نفسه للمساهمة فى تحقيق اهداف اعادة البناء والتنمية .

ومن اجل طمأنه الدول الاعضاء ـ خصوصا الدول النامية ـ فى كل من صندوق النقد والبنك الدولى فإن ميشيل كامد يسوا المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى ، قال فى الاجتماع السنوى المشترك لكل من الصندوق والبنك ان « هذه المسئوليات الاضافية لايجب ان تحد من المساعدات المالية والفنية التى يقدمها الصندوق الـى الاعضاء الآخرين » .

ومع ذلك فان كلمات رؤساء وفود الدول المشاركة فى اجتماع بانكوك (اكتوبر ١٩٩١) كانت تعكس القلق من تحول موارد مؤسسات التمويل الدولية الى مساعدة الاتحاد السوفيتى وبلدان اوروبا الشرقية على حساب الدول النامية الأشد حاجة الى التمويل للتخلص من الفقر ومواجهة اعباء الديون الخارجية المتراكمة . وقال رئيس البنك الدولى الجديد لويس بريستون انه دهش من حجم المخاوف والقلق لدى الدول النامية واكد أن تلك الدول « لن تقع فى دائرة النسيان بسبب الموجة الحالية للمسارعة الى تقديم المساعدات الى دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى .

وتضمنت السياسة الاقتصادية المعلنة لكل من صندوق النقد والبنك الدولى للعام ١٩٩١ تأكيدا على عدد من الاهداف التى كانت قد طرحت فى العام السابق ، وخصوصا فيما يتعلق بضرورة تخفيض الانفاق العسكرى فى الدول النامية وزيادة الموارد المخصصة لرابطة التنمية الدولية (IDA) ـ التى تمنح قروضا بأسعار فائدة منخفضة وتسهيلات طويلة المدى فى السداد الى الدول الأشد فقرا فى العالم ، وزيادة الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالبيئة فى المشروعات التى يمولها البنك الدولى ، والسياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى .

وكان تخصيص موارد اضافية لتمويل القطاع الخاص على المستوى العالمى خصوصا فى الدول النامية وفى دول اوروبا الشرقية التى تتحول من الاقتصاد المركزى الى اقتصاد السوق الرأسمالى ، هو إحدى القضايا الخلافية التى استحوذت على قدر من المناقشات ، خصوصا بين الولايات المتحدة الامريكية من جانب ، والمسئولين فى البنك الدولى من جانب آخر .

ويمكن هنا عرض الخطوط الرئيسية لسياسات الاقراض لكل من صندوق النقد والبنك الدولى خلال السنة المالية التى تنتهى فى يونيو ١٩٩٢ .

١ ـ مساندة الاصلاحات فى كل من الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية :

وهذه المهمة يقوم بها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تحت اشراف مباشر من قمة الدول الصناعية السبع الكبرى التى كانت قد قررت خلال اجتماعها فى لندن ارسال وفود الى الاتحاد السوفيتى من أجل التعرف على احتياجاته ، وكلفت خبراء صندوق النقد الدولى باجراء دراسة لتقييم افضل السبل لمساعدة الاقتصاد السوفيتى ، اضافة الى مواصلة برامج تقديم المساعدات الفنية والمالية الى دول اوروبا الشرقية الاخرى .

وبانضمام البانيا الى البنك الدولى وصندوق النقد فى اكتوبر ١٩٩١ فان كل دول اوروبا الشرقية اصبحت اعضاء تتمتع بحقوق العضوية الكاملة فى كل من البنك والصندوق . ومن شأن هذا ان يفتح لتلك الدول خزائن وخبرات واموال كل من المؤسستين ، وان يفتح لكل من المؤسستين خزائن معلومات وطرق الادارة فى هذه الدول من أجل تغييرها .

وقد سيطرت قضية مساعدة الاتحاد السوفيتى على اعادة بناء اقتصاده ودفع اعباء الديون الخارجية المستحقة عليه ، على نشاط كل من البنك والصندوق خلال النصف الثانى من العام ١٩٩١ ، بينما سيطرت عملية دفع واعادة توجيه الاصلاحات فى بولندا على نشاط كل من المؤسستين ـ خصوصا صندوق النقد ـ فى النصف الاول من العام .

والى جانب المساعدات الغذائية والطبية العاجلة التى تعهدت بها الدول الصناعية السبع الرئيسية ، فان كلا من صندوق النقد والبنك الدولى قررا تخصيص موارد من اجل تمويل تقديم المشورات والخبرات الفنية الى الاتحاد السوفيتى والجمهوريات المكونة له من اجل تحويل اقتصاداتها الى الرأسمالية . وعلى سبيل المثال فان البنك الدولى قرر تخصيص ٣٠ مليون دولار لتقديم مشورات وخبرات فنية الى الجمهوريات السوفيتية ، كما قررت المجموعة الاوروبية تخصيص ٤٠ مليون وحدة نقدية اوروبية (حوالى ٥٠ مليون دولار) من خلال البنك الاوروبى لاعادة البناء والتنمية ، وذلك لتقديم مساعدات فنية ومشورات الى الجمهوريات السوفيتية والى دول اوروبا الشرقية .

ومع ان الدول الصناعية الغربية سمحت للاتحاد السوفيتى بالانتساب الى كل من صندوق والبنك الدولى ، فانها ـ وخصوصا الولايات المتحدة ـ عارضت حصول الاتحاد السوفيتى على عضوية كاملة فى المؤسستين الماليتين اللتين قاطعهما السوفييت منذ ظهرا الى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية .

وبعد تولى الرئيس الجديد للبنك الدولى لويس بريستون مهام منصبه فى أول سبتمبر ١٩٩١ فان أول التعديلات الى اجراها على الهيكل الادارى والفنى للبنك كان الغاء مناصب ثلاثة نواب تنفيذيين كانوا يشرفون على تنفيذ سياسات البنك فى المجالات المختلفة ، وانشاء مكتب لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى يرأسه أحد النواب السابقين لرئيس البنك ، وذلك على الرغم من ان الاتحاد السوفيتى ليس عضوا فى البنك حتى الآن .

٢ ـ الحد من الانفاق العسكرى وجهود التنمية فى العالم الثالث :

كان باربر كونيبل الرئيس السابق للبنك الدولى هو اول من أثار قضية التأثير السلبى للانفاق العسكرى على التنمية فى العالم الثالث داخل أورقة البنك الدولى ، وامام الاجتماع السنوى لكل من البنك والصندوق فى العام ١٩٩٠ . لكن رحيل كونيبل بعد انتهاء مدة خدمته ـ لم يكن يعنى رحيل القضية ، التى تبناها كل من الرئيس الجديد للبنك لويس بريستون والمدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى ميشيل كامديسو الذى تم التجديد له ليتولى ادارة الصندوق لفترة جديدة تمتد ٥ سنوات .

ودعا كل من كامديسو وبريستون الدول النامية الى تخفيض انفاقها العسكرى « الذى يزيد فى حالات كثيرة عن الانفاق على كل من الصحة والتعليم مجتمعين » .

وقال المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى أن على دول العالم مجتمعة أن تخفض إنفاقها العسكرى للمساهمة فى زيادة معدلات التنمية . ويقدر خبراء الصندوق أنه إذا خفضت كل دول العالم مستوى إنفاقها العسكرى إلى متوسط الإنفاق العسكرى العالمى الذى يبلغ ٤,٥ ٪من إجمالى الناتج القومى ، فإن ذلك سيتيح موارد إضافية للتنمية تبلغ ١٤٠ مليار دولار .

وطرح خبراء الصندوق فرض قيود صارمة على التسهيلات المالية التى تقدمها الدول الصناعية لتمويل صادرات السلاح إلى الدول النامية ، وذلك بعد أن لاحظ الخبراء أن عددا كبيرا من الدول النامية يجد أن الحصول على القروض لشراء الأسلحة أسهل بكثير من الحصول على قروض لتمويل التنمية .

ونادى صندوق النقد بأن تستفيد الدول الصناعية من التحولات السياسية الجديدة فى العالم ، التى سمحت بتخفيض الإنفاق العسكرى فى هذه الدول ، من أجل تقديم المزيد من الموارد من أجل التنمية فى الدول الفقيرة . وقال المدير العام للصندوق أن الدول الصناعية يجب أن تعمل من الآن على زيادة معوناتها إلى الدول النامية إلى النسبة التى تستهدفها

الأمم المتحدة وهى ٠,٧٪ من إجمالى الناتج القومى للدول الصناعية ، وحتى الآن فإن متوسط المساعدات من الدول الصناعية إلى الدول النامية يقل عن نصف هذه النسبة المستهدفة .

وعلى صعيد زيادة معونات التنمية للدول الفقيرة ، يطالب البنك الدولى بزيادة مساهمات الدول الصناعية من أجل مضاعفة موارد رابطة التنمية الدولية (IDA) فى الفترة التمويلية المقبلة . وتبلغ موارد الفترة التمويلية الحالية والتى ستنتهى فى يونيو ١٩٩٣ حوالى ١١,٦٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة . وقال رئيس البنك الدولى أن الظروف التى سمحت بتخفيض الإنفاق العسكرى من الدول الصناعية ، من شأنها أن تشجع تلك الدول على زيادة الموارد المخصصة للدول الأشد فقرا . والمعروف أن قروض رابطة التنمية الدولية تذهب إلى الدول التى يبلغ الدخل السنوى للفرد فيها ٧٠٠ دولار أو أقل .

٣ ـ مواصلة الاهتمام بالمشروعات ذات الجوانب البيئية :

مع تعاظم الوعى بضرورة المحافظة على البيئة والتوازن بين العمران الإنسانى والطبيعة اتجهت منظمات التمويل الدولية إلى مراعاة الجوانب البيئية فى القروض التى تقدمها لمشاريع التنمية فى البلدان المختلفة . وهناك مشروعات بيئية بحتة قد تحصل الدول المعنية على تمويل مجانى للقيام بها ، أو على تسهيلات كبيرة من أجل إنجازها . وهناك مشروعات لها جوانب بيئية تم تقديم المساعدة لها ، وتنفيذها على الوجه الذى يسبب أقل الأضرار الممكنة ، أو يتجنب هذه الأضرار على البيئة بالكامل .

وطبقا للتقرير السنوى للبنك الدولى عن السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٠ ، فإن قروض البنك من أجل حماية البيئة زادت بمقدار ٤ أمثال خلال تلك السنة . إذ ارتفعت قيمتها من حوالى ٤٠٠ مليون دولار فى العام السابق إلى حوالى ١٦٠٠ مليون دولار فى السنة المالية المذكورة .

وأكثر من ذلك فإن نسبة المشاريع التى قام البنك بتمويلها ، والتى لها جوانب بيئية قد زادت بصورة ملحوظة . إذ مول البنك فى السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ١٩٩١ مشاريع بلغ عددها ١١٣ مشروعا كان نصفها على الأقل يرتبط بجوانب حماية البيئة .

٤ ـ الإتجاه نحو إقامة مشاركة عالمية مع القطاع الخاص .

على الرغم من أن هذا الإتجاه لم يتحول بعد إلى هدف رئيسى من أهداف البنك الدولى ـ المعنى به أكثر من الصندوق ـ فإن الولايات المتحدة إشترطت لتقديم حصتها فى الزيادة المقررة لرأس مال كل من البنك والصندوق أن يتبنى البنك الدولى سياسة جديدة لاقراض القطاع الخاص فى العالم ، وصفها نيكولاس بريدى وزير الخزانة الأمريكى بأنها ضرورية من أجل «المساعدة على إستخدام خبرات رجال الأعمال فى إقامة نظام يقوم على قواعد السوق الحرة فى العالم» وقال بريدى أن على كل من البنك والصندوق أن يقوما بـ «تطوير مشاركة عالمية مع القطاع الخاص» .

وتبلغ حصة الولايات المتحدة فى الزيادة الأخيرة فى موارد صندوق النقد الدولى نحو ٢٠ مليار دولار . وكانت زيادة الموارد قد تقررت خلال إجتماع دورة الربيع ، بزيادة رأس مال الصندوق بنسبة ٥٠٪ وزيادة حصص الدول الأعضاء طبقا لذلك .

وتعرض البنك الدولى خلال العام ١٩٩١ لضغوط قوية من جانب الحكومة الأمريكية لتقديم قروض مباشرة إلى القطاع الخاص ، سواء فى الدول النامية أو فى الدول التى تتحول إلى الرأسمالية فى شرق ووسط أوروبا . ولاقت هذه الضغوط صدودا من خبراء البنك الدولى الذين يحبذون تقديم قروض للحكومات لتشجيع برامج التمليك الصناعى فقط والتوسع فى تمويل ملكية المشروعات المملوكة للدول إلى القطاع الخاص .

وأعلن رئيس البنك الدولى تردده بشأن إستخدام بعض موارد البنك لتقديم قروض مباشرة إلى القطاع الخاص فى دول العالم الثالث . ويبرر مخاوفه من مثل هذا الإتجاه ، بأنه يمكن أن يؤدى إلى فقدان البنك لثقة مموليه الذين يشاركون فى شراء السندات والأوراق المالية التى يطرحها فى السوق معتقدين أن هذه الأوراق مضمونة حكوميا . ومن ثم فإنه فى حال تقديم الأموال مباشرة إلى القطاع الخاص لن يكون هناك غطاء لهذه الأموال بضمان حكومى ، الأمر الذى قد يؤدى أكثر من ذلك إلى وقوع البنك ضحية لأزمات القطاع الخاص فى العالم الثالث وعجزه عن سداد ديونه .

وكحل وسط بين اتجاه الإدارة الأمريكية ، واتجاه خبراء البنك الدولى ، فإن البنك وافق على إجراء دراسة أولية بشأن متطلبات تقديم قروض إلى القطاع الخاص ، والنظر فى تعديل مواد اتفاقية إنشاء البنك ، من أجل السماح له بتقديم

قروض إلى القطاع الخاص . ويقوم حاليا جهاز من خبراء البنك بإعداد الدراسة التى سيكون من نتيجتها تبنى البنك الدولى منهجا جديدا لتقديم القروض إلى القطاع الخاص .

٥ ـ مواصلة تخفيف عبء المديونية العالمى :

حافظ كل من صندوق النقد والبنك الدولى على الخطوط الرئيسية فى التعامل مع أزمة ديون العالم الثالث على أساس مبادرة برادى ـ نسبة إلى وزير الخزانة الأمريكى ـ التى تتضمن تخفيض أعباء الديون عن الدول متوسطة الدخل عن طريق شطب جزء من هذه الديون ، وتحويل آخر جزء إلى سندات تسدد على آجال طويلة وإعادة جدولة أو تخفيض أسعار الفائدة على هذه الديون . ومع أن مبادرة برادى تتعلق فقط بالديون التجارية الخاصة المستحقة على الدول النامية متوسطة الدخل ، فإن نادى باريس الذى يضم الدول الدائنة ، ويتعامل فقط مع الديون الحكومية ، تبنى هو الآخر إجراءات لتخفيض أعباء الديون الحكومية تشمل شطب نسبة كبيرة من ديون الدول الفقيرة ـ الثلثان طبقا لإعلان تريننداد ـ وإعادة جدولة ديون الدول المتوسطة الدخل ، مع احتمال شطب جزء من هذه الديون أيضا ، على أساس منهج معالجة حالة بحالة وعدم تعميم قواعد التعامل مع حالة معينة على حالة أخرى .

وبينما يواصل صندوق النقد الدولى دوره فى تقديم برامج الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة مع الدول المعنية ـ حيث تعتبر هذه البرامج شرطا للاستفادة من تسهيلات نادى باريس (الدول الدائنة) أو نادى لندن (البنوك الدائنة) فإن عددا محدودا جدا من الدول استفاد عمليا من سياسات تخفيف عبء المديونية . فمن الدول المتوسطة الدخل حصلت كل من مصر وبولندا على تسهيلات سخية من نادى باريس ، وفى دائرة الدول الأشد فقرا استفادت عدة دول من بينها زامبيا وتنزانيا وغيانا (جويانا) من تسهيلات تريننداد التى وافق عليها معظم وزراء مالية الدول الصناعية فى خريف العام ١٩٩٠ .

ومن الدول التى أعلنت خلال اجتماع البنك الدولى وصندوق النقد مبادرتها للبدء فى تنفيذ تسهيلات تريننداد بريطانيا وفرنسا وكندا واستراليا . فقد أعلنت بريطانيا أنها قررت من جانب واحد شطب نسبة الثلثين من الديون المستحقة على الدول الأشد فقرا ، والتى كانت هذه الدول قد حصلت عليها لتمويل وارداتها من بريطانيا . وبمقتضى هذه التسهيلات فإن نحو ٢٠ دولة من أشد الدول فقرا فى العالم ستستفيد فائدة كبيرة نتيجة انخفاض مدفوعاتها إلى الخارج لسداد الديون .

وإذا قام كل الدائنين الرسميين للدول الأشد فقرا بالالتزام بهذه التسهيلات ، فإن هذا سيعنى تخفيض قيمة الديون الرسمية لتلك الدول والتى تبلغ ٢٥,٦ بليون دولار بحوالى ١٧ بليون دولار . لكن استفادة الدول الأشد فقرا من تسهيلات تريننداد ستتوقف على التزام تلك الدول بتنفيذ برامج للاصلاح الاقتصادى تحت إشراف صندوق النقد الدولى .

رابعا : موقف مجموعة الـ ٢٤ :

تتكون مجموعة الـ ٢٤ التى تتولى تقديم مواقف وسياسات الدول النامية إلى الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد ، من ٨ دول من كل قارة من قارات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وهى تعكس بصورة عامة فى تقريرها إلى البنك والصندوق سياسات دول مجموعة الـ ٧٧ التى تمثل الدول النامية فى العالم . وقد تولت كولومبيا رئاسة مجموعة الـ ٢٤ خلال الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد فى العام ١٩٩١ .

وقد انصب اهتمام مجموعة الـ ٢٤ بثلاث قضايا رئيسية ، قدمت المجموعة بشأنها اقتراحات إلى المجتمع الدولى ، بهدف إقامة نظام اقتصادى عالمى على أساس عادل . وهذه القضايا هى :

١ - التمييز فى الاقراض ضد الدول النامية :

طلبت مجموعة الـ ٢٤ فى اجتماع البنك والصندوق مراجعة قواعد تجنيب رأسمال احتياطى فى مواجهة القروض التى تقدمها مصارف غربية إلى الدول النامية . وكانت هذه القواعد قد أقرتها البنوك الغربية الرئيسية تحت إشراف بنك التسويات الدولية . وقالت مجموعة الـ ٢٤ أن العمل بتلك القواعد يعنى فرض قيود حقيقية على قدرة المصارف الغربية على منح قروض للدول غير الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٢٤ دولة) .

كذلك فإن قواعد الاقراض التى تبنتها المصارف الغربية تنطوى على تشجيع القروض والتسهيلات المالية قصيرة الأجل فقط . وتفرض فى الوقت نفسه قيودا إضافية على تقديم قروض من أى نوع إلى الدول النامية التى لم تنجح بعد فى إعادة جدولة ديونها تحت إشراف صندوق النقد الدولى .

وقد أثارت الجزائر القضية داخل اجتماع الـ ٢٤ ، ثم تبنى القضية ذاتها فى الاجتماع السنوى المشترك للبنك والصندوق عدد من وزراء مالية الدول الصناعية وهو ما أدى فى نهاية الأمر إلى إصدار توصية من لجنة التنمية المنبثقة عن الاجتماع السنوى المشترك بمراجعة تلك القواعد التى تشكو منها الدول النامية لأنها « تؤثر على استراتيجية معالجة مشكلة المديونية على المستوى العالمى » .

٢ - البنك والصندوق والقضايا غير الاقتصادية :

اتهمت مجموعة الـ ٢٤ كلا من البنك الدولى وصندوق النقد بمحاولة التدخل فى الشئون السياسية والسيادية للدول النامية من خلال الحديث عن تخفيض الانفاق العسكرى ، ومحاولة ربط مساعدات التنمية المستقبلة باتخاذ اجراءات لخفض الانفاق الدفاعى فى الدول النامية .

وقد رفضت المجموعة اقتراحا تقدمت به كولومبيا (رئيسة المجموعة) يطالب بـ « ترشيد الانفاق العسكرى فى الدول الغنية والفقيرة » وعلى العكس من ذلك طالب بيان مجموعة الـ ٢٤ كلا من « البنك الدولى وصندوق النقد بأن يكف عن التدخل فى قضايا تتجاوز حدود اختصاصاتهما الاقتصادية والمالية البحتة » .

٣ - اتهام الدول الصناعية بتبنى نزعة تجارية حمائية :

دعا بيان مجموعة الـ ٢٤ للدول النامية إلى أن تتخلى الدول الصناعية عن سياساتها التجارية المتزايدة . وفى الوقت الذى تتجه فيه الدول النامية إلى التوسع فى إجراءات تحرير التجارة والليبرالية الاقتصادية ، فإن الدول الصناعية تلجأ على العكس من ذلك إلى التوسع فى الإجراءات الحمائية ضد سلع ومنتجات الدول النامية على وجه الخصوص .

وقال البيان أن عشرين دولة من الدول الـ ٢٤ الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تتبع حاليا سياسات تجارية أشد حمائية من تلك التى كانت تتبعها قبل عشر سنوات . ودعت الدول النامية إلى أن تقوم الدول الصناعية بتخفيض أو إلغاء الحماية الزراعية التى تكلف مواطنى الدول النامية الكثير من الأعباء .

خامساً : المجموعة الأوروبية :

امتدت على مدار العام ١٩٩١ المفاوضات بين حكومات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن تفاصيل ومحتويات معاهدة الاتحاد الاقتصادى والسياسى بين هذه الدول ، وذلك تطبيقا لقرار أصدرته قمة المجموعة فى روما فى العام ١٩٩٠ والذى حدد تاريخ توقيع المعاهدة بمالا يتجاوز ديسمبر من العام ١٩٩١ .

وتعتبر المقترحات بشأن الاتحاد الاقتصادى والسياسى أهم إنجازات رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور الذى تم تعيينه في العام ١٩٨٥ ، وبعدها بأربع سنوات قدم إلى قادة الدول الأعضاء خطة من ثلاث لإقامة اتحاد اقتصادى ونقدى كامل ، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى منها بالفعل في العام ١٩٩٠ بإلغاء كافة القيود المفروضة على تحويلات رأس المال بين الدول الأعضاء ، وتمهيد السبيل للمرحلة الثانية التى تتضمن تنسيق أسعار الفائدة والسياسات النقدية والمالية . وخلال المرحلة الأولى أيضا قبلت بريطانيا بأن يصبح الاسترلينى عضوا كامل العضوية فى نظام أسعار الصرف الأوروبى .

واستطاع الوزراء المعنيون وقادة الدول الـ ١٢ الأعضاء فى المجموعة الأوروبية تأمين نجاح المفاوضات الصعبة التي دار معظمها في بروكسل ولاهاى ، مما أدى في نهاية الأمر إلى النجاح التاريخي الذى حققته المجموعة الأوروبية فى قمة ماستريخت فى ٩ و ١٠ ديسمبر ١٩٩١ بالتوصل إلى اتفاق كامل بشأن معاهدة الاتحاد الاقتصادى والسياسى الأوروبى ، الذى يتعين التصديق عليها من قبل برلمانات الدول الأعضاء ، وتوقيعها نهائيا من قبل رؤساء الدول والحكومات خلال الشهور الأولى من العام ١٩٩٢ .

وتضمن الاتفاق الذى توصل إليه القادة الأوروبيون فى قمة ماستريخت :

- الاتفاق على آليات المرحلة النهائية للانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة فى أواخر العقد الحالى . ويشمل ذلك تحديد ملامح الانتقال خلال المرحلة الثانية التى من المقرر أن تبدأ فى أول يناير ١٩٩٤ (الأولى بدأت فى يوليو ١٩٩٠) وأهمها إنشاء مؤسسة نقدية أوروبية مشتركة ، وتقريب ظروف الأسواق المتعلقة بالمعاملات المالية والنقدية والاقتصادية تمهيدا للمرحلة الثالثة والأخيرة والتى يتم فيها التخلى عن العملات المحلية وتداول عملة أوروبية واحدة « إكيو » فى كل البلدان الأعضاء - ما عدا بريطانيا التى حصلت على حق الانضمام الاختيارى . وطبقا للاتفاق الذى تم التوصل إليه فى ماستريخت فإن إحلال العملة الأوروبية الواحدة سيتم فى موعد بين ١٩٩٧ ولا يتجاوز ١٩٩٩ . وسيتوقف ذلك على مدى التقدم الذى تحرزه الدول الأعضاء خلال المرحلة الثانية .

- البدء فى إنشاء جهاز دفاعى للمجموعة الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبى الغربى West European Union والمعروف اختصارا بـ WEU وذلك بما لا يتعارض مع حلف الأطلنطى وإنما بالتنسيق معه . وتشمل إجراءات إنشاء الجهاز الدفاعى الأوروبى إقامة قيادة مشتركة للتخطيط العسكرى والبدء فى إنشاء قوة مشتركة .

- الاستمرار فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية بالاجماع وليس بالأغلبية كما كان معمولا بها فى إطار معاهدة روما الأصلية .

- تنسيق السياسات الأمنية الداخلية ومكافحة الجريمة والتهريب وتحديد شروط منح اللجوء السياسى والانتقال بين الحدود بواسطة حكومات الدول الأعضاء وخارج نطاق المسئوليات المحددة للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبى .

- توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبى ، خصوصا فى مجالات التشريعات الاجتماعية ومجالات البيئة .

- التزام الدول الأوروبية الغنية مثل المانيا بتقديم مساعدات إلى الدول الأوروبية الفقيرة (ايرلندا - اسبانيا - البرتغال - اليونان) لكى تلحق بمستويات المعيشة السائدة فى أوروبا بوجه عام .

- الاستمرار فى إجراءات توسيع الاتحاد ليشمل الدول

الديمقراطية فى أوروبا وجاءت السويد والنمسا على رأس الدول التى ستنظر المجموعة فى عضويتها فى أوائل العام ١٩٩٣ .

وتعتبر الآليات المتعلقة بإقرار العملة الأوروبية الواحدة قبل نهاية القرن الحالى هى أهم ما أسفرت عنه القمة الأوروبية . ذلك أن وجود العملة الواحدة سيعنى عمليا أن الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى قد توفرت لها الأجهزة والمؤسسات التى باستطاعتها المساعدة على تسهيل تحويل الاتحاد النقدى والاقتصادى إلى اتحاد سياسى . وإذا كانت المجموعة الأوروبية قد بدأت الطريق إلى الاتحاد النقدى والاقتصادى قبل نحو ٤٠ عاما ، فإنه بإمكانها بعد إتمام تداول العملة الواحدة ، أن تنتقل إلى الاتحاد السياسى فى فترة زمنية أقل بكثير . وانطلاقا من هذا الإدراك فإن أغلبية الدول الأعضاء لم تعارض كثيرا رغبة بريطانيا فى إسقاط هدف تحقيق « الفيدرالية » من المعاهدة ، على أساس أن موافقة بريطانيا على المعاهدة بدون كلمة « الفيدرالية » ستضمن عمليا الموافقة على إقامة مؤسسات فيدرالية مثل المؤسسة النقدية الأوروبية المشتركة أو البنك المركزى الأوروبى .

وإذا كان نجاح دول المجموعة الأوروبية فى قمة ماستريخت هو أكبر إنجاز حققته تلك الدول ، ليس فقط فى العام الماضى ، ولكن منذ توقيع معاهدة روما فى العام ١٩٥٧ ، فإنه لم يكن الانجاز الوحيد الذى تم تحقيقه فى العام ١٩٩١ . إذ تمكنت المجموعة الأوروبية فى الوقت نفسه من تحقيق نجاح كامل أو جزئى فى عدد من المجالات الأخرى من أهمها توسيع نطاق السوق الأوروبية المشتركة ، وتقريب المواقف التجارية بين أوروبا واليابان ، واتخاذ موقف يتميز بالمبادرة تجاه مساعدة كل من الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية . وسنقدم هنا إشارة إلى التقدم الذى تحقق فى كل من هذه المجالات :

١ ـ توسيع نطاق السوق الأوروبية :

وقعت المجموعة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية المعروفة باسم (EFTA) اتفاقا تاريخيا تقبل بمقتضاه دول (الافتا) بكل التشريعات والقرارات التى أصدرتها المجموعة الأوروبية منذ إنشائها والمعمول بها حاليا فى دول المجموعة . وطبقا لهذا الاتفاق فإنه سيتم تحرير التجارة بالكامل بين المجموعة والافتا اعتبارا من أول يناير ١٩٩٣ ، بعد تصديق البرلمان الأوروبى وبرلمانات دول الافتا على الاتفاق . ويبلغ تعداد دول الافتا حوالى ٤٠ مليون نسمة ، وبذلك فإن الاتفاق سيعنى توسيع نطاق السوق الأوروبية المشتركة من ٣٤٠ مليون نسمة إلى ٣٨٠ مليون نسمة . وسيعنى تحرير التجارة بين دول شمال وغرب أوروبا زيادة الرفاهية فى الأسواق المحلية حيث بلغت قيمة تجارة المجموعة الأوروبية مع الافتا فى العام ١٩٨٩ حوالى ٢٢٢ بليون دولار .

لكن انضمام دول الافتا إلى منطقة تجارة حرة مع السوق الأوروبية الموحدة اعتبارا من أول يناير ١٩٩٣ وهو موعد بدء سريان اتفاقية السوق الموحدة للدول الـ ١٢ لن يعنى إغلاق الباب أمام عضوية دول الافتا الراغبة فى الانضمام إلى المجموعة الأوروبية انضماما كاملا مما يعطيها مزايا المشاركة فى الترتيبات المستقبلية للاتحاد النقدى والاقتصادى والسياسى الأوروبى .

وقد تقدمت ثلاث من دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية وهى السويد والنمسا والنرويج بطلبات عضوية للمجموعة الأوروبية من المتوقع النظر فيها فى أوائل العام ١٩٩٣ .

وإضافة إلى الاتفاق التاريخى مع الافتا فإن المجموعة الأوروبية قبلت طلبات انتساب إلى السوق الأوروبية لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، وهى أولى الدول الأوروبية الشرقية التى تحصل على حقوق الانتساب إلى السوق . وستسرى قواعد اتفاقات الانتساب بالنسبة للدول الثلاث اعتبارا من أول يناير ١٩٩٢ ، وتتضمن هذه القواعد تخفيض الجمارك عموما ، وإلغاء بعض الرسوم الجمركية نهائيا ، وفتح باب المفاوضات من أجل إلغاء الحصص تدريجيا . وقد وافقت دول المجموعة الأوروبية على منح دول أوروبا الشرقية مزايا خاصة فى مجالات الصادرات ، خصوصا صادرات السلع التى كانت تذهب سابقا إلى الاتحاد السوفيتى ، بما فى ذلك صادرات اللحوم بأنواعها المختلفة .

ومن المتوقع أن تتلقى المجموعة الأوروبية فى ربيع العام ١٩٩٢ طلب انضمام ستتقدم به فنلندا التى تقوم حاليا بتطبيق برنامج اقتصادى جاد يساعد على تأهيل اقتصادها للانضمام إلى المجموعة . وإلى جانب ذلك فإنه توجد بالفعل طلبات انضمام سابقة إلى المجموعة لم يتم البت فيها حتى الآن كانت قد تقدمت بها كل من تركيا وقبرص ومالطة .

٢ ـ المفاوضات التجارية مع اليابان :

دارت بين المجموعة الأوروبية واليابان مفاوضات تجارية قاسية خلال العام ١٩٩١ تركزت فى معظمها على صادرات السيارات اليابانية إلى الأسواق الأوروبية ، وعلى الرغم من أن الطرفين اقتربا أكثر من مرة من تحقيق اتفاق نهائى ، فإن بعض الدول الأوروبية المتشددة أثار الكثير من العقبات ، حتى تم فى نهاية يوليو ١٩٩١ وضع الصيغة النهائية التى تحدد القيود المفروضة على صادرات السيارات

اليابانية إلى دول المجموعة الأوروبية . وتتضمن تلك الصيغة :

ـ تحديد كمية السيارات المستوردة من اليابان إلى أسواق دول المجموعة الأوروبية بكمية تبلغ ١,٢٣ مليون سيارة سنويا حتى نهاية العام ١٩٩٩ . وهذه هى الكمية التى يتم تصديرها من اليابان إلى أسواق الدول الأوروبية فى الوقت الحالى . وكان صانعو السيارات الأوروبيون قد طالبوا بقصر نسبة السيارات الواردة من اليابان بـ ١٥٪ فقط من إجمالى المبيعات فى الأسواق الأوروبية .

ـ اعتبارا من العام ٢٠٠٠ يتم فتح الأسواق الأوروبية كلية أمام السيارات اليابانية بدون أية قيود كمية .

ـ اعتبار السيارات اليابانية المنتجة فى أوروبا سيارات أوروبية المنشأ ـ مع تحديد الحد الأدنى لنسبة المكونات المحلية ـ ومن ثم فإنها تخرج عن نطاق حصة الكمية المحددة للسيارات المستوردة من اليابان . وقد بلغ إنتاج مصانع السيارات اليابانية المقامة فى أوروبا فى العام ١٩٩٠ نحو ٢٦٠ ألف سيارة ومن المتوقع أن يتجاوز ١,٢ مليون سيارة فى العام ١٩٩٩ .

ويعتبر موضوع تجارة السيارات أحد الموضوعات الشائكة فى العلاقات التجارية بين المجموعة الأوروبية واليابان ، وهناك موضوعات أخرى كثيرة من المتوقع أن يتم توقيع اتفاقات منفصلة لكل منها فى السنوات المقبلة ، وذلك فى إطار الضغوط التى تمارسها المجموعة على اليابان من أجل فتح أسواقها الداخلية للسلع والخدمات الأوروبية .

٣ ـ المساعدات إلى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية :

كانت أوروبا ـ فيما عدا بريطانيا ـ تكون معسكر المتعاطفين مع تقديم مساعدات سخية إلى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية ، بينما تزعمت الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا معسكر الدول المتشددة ضد تقديم أى مساعدات إلى الاتحاد السوفيتى ودول وسط أوروبا مالم تكن هذه المساعدات مصحوبة بضمانات لتقديم برنامج للاصلاح الاقتصادى يتم تنفيذه تحت إشراف كل من البنك الدولى وصندوق النقد .

وقد كانت دعوة ميخائيل جورباتشوف إلى الاجتماع بقادة الدول الصناعية السبع الرئيسية بعد انتهاء قمتهم السنوية فى لندن إحدى ثمار الضغوط الألمانية ـ الفرنسية من أجل تعميق قنوات الحوار بين قيادات الدول السبع والقيادة السوفيتية . كذلك دعت الدول الأوروبية المتعاطفة مع الاتحاد السوفيتى (المانيا ـ فرنسا ـ ايطاليا) إلى تخفيف الشروط المفروضة على القروض التى يقدمها البنك الأوروبى للاعمار والتنمية (EBRD) إلى الاتحاد السوفيتى . وقد نجحت هذه الدول فى مسعاها إلى حد كبير مع أنها لم تنجح فى رفع الحد الأقصى لقروض البنك إلى الاتحاد السوفيتى والذى تقرر بما قيمته ٤٠ مليون دولار على مدار ٣ سنوات وهو ما يعادل حصة الاتحاد السوفيتى فى رأسمال البنك .

سادسا : أوبك ١٩٩١ .. أكثر عجزا :

خلال العام ١٩٩١ أصبحت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك أقل تأثيرا فى تقرير مستوى أسعار النفط العالمية . ولم تعد أوبك هى القوة الرئيسية التى تقرر الأسعار وإنما مجرد إحدى قوى السوق التى يقرر تفاعلها سويا مستوى الأسعار . وإذا كان احتلال العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ قد أدى إلى زيادة أسعار النفط بأكثر من ١٠٠٪ فى الأسابيع التالية للغزو ، فإن انفجار القتال لإخراج القوات العراقية من الكويت أدى إلى هبوط الأسعار فجأة - على عكس التوقعات - لتعود خلال الشهور التالية إلى المستوى الذى كانت عليه تقريبا قبل احتلال الكويت .

واستطاع العالم أن يتعايش مع سوق نفطية تفتقد نفط الكويت والعراق سويا خلال العام ١٩٩١ ، وأيضا استطاع أن يتعايش مع انخفاض صادرات الاتحاد السوفيتى من النفط بسبب انهيار الانتاج هناك . وفى هذه الظروف كانت أوبك هى القوة التجارية التى لعبت دورا حاسما فى توازن الامدادات . فبعد أن أوقفت دول أوبك العمل باتفاقية الحصص فى أغسطس ١٩٩٠ ، أطلقت السعودية وفنزويلا والامارات وإيران انتاجها النفطى لتعويض الانخفاض فى الامدادات العالمية الناشىء عن توقف ضخ النفط العراقى والكويتى (حوالى ٤ ملايين برميل يوميا) . وبمساعدة عدد من الاجراءات الأخرى اتخذتها وكالة الطاقة العالمية (السحب من المخزون الاستراتيجى وترشيد الاستهلاك فى الدول الصناعية) فإن ارتفاع الأسعار بعد أغسطس توقف تحت ٤٠ دولار للبرميل ، ثم عادت الأسعار إلى الانخفاض بعد ذلك ، ولم ترتفع ثانية إلا عند وقوع انقلاب موسكو الذى أطاح بالقيادة الدستورية فى الاتحاد السوفيتى لمدة ثلاثة أيام . وكان الارتفاع ضئيلا ، ولم تلبث السوق أن امتصت الآثار المترتبة على انخفاض الانتاج السوفيتى وتراجع الصادرات .

ويقدر صندوق النقد الدولى أن متوسط أسعار النفط انخفض خلال العام ١٩٩١ بنسبة ١٦,٥٪ لكن خسائر أوبك كانت أكثر من مجرد انخفاض الأسعار ، إذ أن انخفاض كمية الصادرات أدى إلى انخفاض عائدات أوبك من تصدير النفط بعد أن قررت فى مارس تخفيض الانتاج بنسبة ٥٪ فى محاولة لرفع الأسعار إلى أعلى . وطبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) فإن عائدات أوبك خلال النصف الأول من العام ١٩٩١ هبطت بنسبة ٢٠٪ نتيجة انخفاض أسعار وكميات التصدير على السواء . وتوقعت المنظمة أن يبلغ العجز فى الحسابات الجارية لدول أوبك فى العام ١٩٩١ كله حوالى ٤٠ بليون دولار ، فى حين يرتفع هذا الرقم طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى إلى عجز مقداره ٤٥ بليون دولار مقارنة بفائض بلغ ١٨,٥ بليون دولار فى العام ١٩٩٠ .

١ - اتجاهات الأسعار : -

اتفق وزراء أوبك خلال اجتماعاتهم التى عقدوها على مدار العام ١٩٩١ (الاجتماعات الوزارية واجتماعات لجنة مراقبة السوق) على تحديد سعر القياس لمتوسط نفوط أوبك بمقدار ٢١ دولارا للبرميل . وكان هذا المستوى قد تم الاتفاق عليه فى يونيو ١٩٩٠ وتقرر استمرار العمل به خلال العام ١٩٩١ ، لكن متوسط أسعار نفط أوبك لم يبلغ أبدا هذا المستوى خلال العام ١٩٩١ ، فيما عدا أيام قليلة خلال أزمة انقلاب موسكو ، منذ بدأ تيار هبوط أسعار النفط بمجرد بدء القتال فى الخليج فى يناير ١٩٩١ . وقد بلغ متوسط سعر نفوط أوبك خلال الشهور الـ ١١ الأولى من العام ١٩٩١ ، ١٨,٧٤ دولار للبرميل ، حسب تقديرات أوبك نفسها ، لكن متوسط الأسعار هبط خلال شهر ديسمبر إلى ١٦ دولارا للبرميل مقارنة بـ ١٧,٥ دولار للبرميل فى نوفمبر .

ودفع هبوط الأسعار وزير النفط الجزائرى إلى الدعوة لعقد مؤتمر طارىء لأوبك لمناقشة سبل رفع الأسعار إلى مستوى سعر القياس ، واقترح ضرورة تخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ على الأقل لدفع الأسعار إلى الأعلى . ولكن المملكة العربية السعودية أكبر مصدر فى العالم رفضت الاقتراح ، واعترضت على أية محاولة « لرفع الأسعار بصورة مصطنعة » حسب تعبير هشام ناظر وزير النفط السعودى .

وكانت أوبك ككل تنتج خلال الربع الأخير من العام ٢٣,٦٥ مليون برميل يوميا مقابل ٢٢,٣ مليون برميل يوميا خلال الربع الثانى من العام و ٢٣,٤ مليون برميل يوميا خلال الربع الأول . غير أنه فى إطار وقف العمل باتفاق الحصص كانت المملكة العربية السعودية تلعب الدور الحاسم فى تقرير مستوى الانتاج الفعلى فى السوق ، إذ كانت السعودية وحدها تنتج حوالى ٨,٣ مليون برميل يوميا مقابل حوالى ٥,٥ مليون برميل يوميا قبل انفجار أزمة الخليج . أى أن إحدى نتائج أزمة الخليج على أوبك كانت زيادة نصيب السعودية من إجمالى إنتاج الدول الأعضاء إلى نحو ٣٠٪ مقابل أقل من ٢٥٪ قبل الأزمة . وكان قرار زيادة الانتاج فى الربع الأخير قرارا سعوديا فى الأساس حيث كانت معظم دول أوبك تعارض زيادة الانتاج فى وقت يتجه فيه الطلب العالمى إلى الانخفاض .

وبعد زيادة الانتاج فإن أسعار النفط هبطت خلال الأسابيع التالية بنسبة ٢٠٪ على الأقل على الرغم من انخفاض الامدادات السوفيتية إلى أسواق النفط العالمية .

وقد هبط إنتاج الحقول السوفيتية من ١١,٤ مليون برميل يوميا فى العام ١٩٩٠ إلى حوالى ١٠,٣ مليون برميل يوميا فى العام ١٩٩١ ، مع هبوط الانتاج إلى معدل يقل عن ١٠ ملايين برميل يوميا خلال الربع الأخير من العام . ونتيجة انخفاض الانتاج ، وعلى الرغم من انخفاض الاستهلاك المحلى فإن صادرات النفط السوفيتى إلى الأسواق العالمية هبطت من حوالى ٣ ملايين برميل يوميا عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٢,٢ مليون برميل يوميا فى العام ١٩٩٠ ، مع انخفاض الصادرات خلال الربع الأخير إلى مستوى يقل عن مليونى برميل يوميا .

وقد أسهم انخفاض الانتاج السوفيتى من النفط فى انخفاض الانتاج العالمى منه خلال العام ١٩٩١ بنسبة ١,١٪ إلى متوسط ٥٩,٩ مليون برميل يوميا . لكن مواءمة إنتاج أوبك من فصل إلى آخر تسبب فى تخفيض الأسعار من حوالى ٣٠ دولار فى بداية العام إلى نحو ١٦ دولارا فى نهايته .

٢ ـ عدم التوازن داخل أوبك :

تعانى منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك من عدم توازن مزدوج يتمثل فى عدم توازن الطاقات الانتاجية بين السعودية وبقية الدول المنتجة الأخرى ، ثم عدم التوازن بين الانتاج الاجمالى وبين كمية الاحتياطيات النفطية التي تحتويها الاكتشافات المؤكدة فى الدول الأعضاء حتى الآن .

وتنتج أوبك حاليا ٢٣,٦ مليون برميل يوميا بينما تنتج المملكة العربية السعودية وحدها ٨,٣ مليون برميل يوميا أى بنسبة ٣١٪ تقريبا من إجمالى إنتاج دول المنظمة . وبهذا الحجم من الانتاج لا تريد المملكة العربية السعودية أن تكون سياساتها النفطية أسيرة قرار تتخذه « أغلبية أوبك » وقد استطاعت السعودية استغلال ظاهرة عدم التوازن هذه من الناحية العملية فى فرض سياساتها النفطية على الدول الأعضاء . وتعطى السياسة النفطية السعودية الأولوية لاستقرار الطلب على النفط فى المدى الطويل ، وليس لتحقيق مكاسب سعرية فى الأجل القصير . ونظرا للكساد الاقتصادى الذى يجتاح الدول الصناعية ، فإن سياسة رفع الأسعار هى سياسة خاطئة من وجهة نظر المملكة العربية السعودية ، لأنها تدمر فرص استقرار الطلب على النفط فى المدى الطويل .

ولا تقف حدود عدم التوازن داخل أوبك عند مجرد انفراد السعودية وحدها بإنتاج نحو ثلث نفط أوبك ، وإنما تتعدى ذلك إلى الاحتياطى المؤكد ، والقدرة على توسيع طاقة الانتاج بتكاليف أقل . وقد برزت ظاهرة عدم التوازن فى الطاقات الانتاجية بصورة جلية بعد وقف العمل بنظام الحصص ، إذ لم تتمكن سوى ٤ دول فقط على رأسها السعودية (الدول الأخرى هى الامارات وفنزويلا وإيران) من زيادة إنتاجها لتعويض توقف إمدادات الكويت والعراق . وبينما تستطيع السعودية مضاعفة طاقتها الانتاجية باستثمارات محدودة ، فإن دولا كثيرة داخل أوبك ـ مثل الجزائر وليبيا ـ تنتج كمية نفطية أقل من حصتها المقررة . ولم تتمكن هذه الدول بعد وقف العمل باتفاق الحصص من زيادة إنتاجها لعجزها عن توفير الاستثمارات اللازمة لزيادة قدراتها الانتاجية .

وليس توسيع الطاقة الانتاجية بالشىء السهل ، فزيادة الطاقة الانتاجية بمقدار برميل واحد يوميا يحتاج إلى استثمارات إضافية تتراوح بين ١٠ آلاف إلى ١٦ ألف دولار . وتختلف هذه الاحتياجات الاستثمارية من دولة إلى أخرى ، وهى تصل إلى أدناها فى كل من المملكة السعودية وإيران ، مما يجعل كلا من الدولتين هدفا مفضلا للاستثمارات الاضافية للحصول على نفط أكثر .

وستتمكن السعودية خلال التسعينات من توسيع طاقتها الانتاجية النفطية بنسبة ٣٥٪ تقريبا ، كما ان ايران هى الأخرى تخطط لزيادة طاقتها الانتاجية بحلول العام ١٩٩٥ إلى ٥ ملايين برميل يوميا مقابل نحو ٣,٥ مليون برميل يوميا فى العام ١٩٩١ .

وستحصل كل من الدولتين - السعودية وإيران - وحدهما على استثمارات تتراوح بين ٢٥ بليون دولار إلى ٣٢ بليون دولار لزيادة طاقتهما الانتاجية . فى حين تعانى الدول الأخرى من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لزيادة طاقتها الانتاجية ، إما بسبب التشريعات المحلية (مثل الجزائر) أو بسبب ارتفاع مديونيتها الخارجية (مثل نيجيريا) أو بسبب ارتفاع تكاليف الاستخراج لقرب نضوب الحقول (مثل قطر) أو بسبب عوامل سياسية (مثل ليبيا) .

أما المظهر الثانى لعدم التوازن الذى تعانى منه أوبك ، فانه يتعلق بالفرق الهائل بين الانتاج والاحتياطى المؤكد . فأوبك تنتج أقل من ٣٠ ٪ من إجمالى الانتاج العالمى من النفط فى حين أنها تملك أكثر من ٧٠ ٪ من اجمالى الاحتياطات النفطية المؤكدة فى العالم . ومن أجل القضاء على ظاهرة عدم التوازن بين الانتاج والاحتياطى فان دول أوبك تحتاج إلى استثمارات ضخمة من أجل تطوير طاقاتها الانتاجية . ويقدر السكرتير العام لأوبك أن صناعة النفط العالمية تحتاج إلى ٢٥٠ بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتطوير طاقاتها الانتاجية لمواجهة الزيادة فى الطلب العالمى ، منها ١٠٠ بليون دولار للدول غير الاعضاء فى أوبك . وتقدر سكرتارية أوبك أحتياجات زيادة الطاقة الانتاجية بما يتراوح بين ٨ إلى ١٠ ملايين برميل يوميا ، بنحو ١٢٠ بليون دولار .

ويتطلب حل كل من مظهرى عدم التوازن داخل أوبك - عدم التوازن بين الدول المنتجة وعدم التوازن بين الانتاج الكلى والاحتياطى المؤكد - إلى استثمارات ضخمة ، يتطلب الحصول عليها اللجوء إلى أسواق المال العالمية . وهنا ستصطدم دول أوبك بعقبة أخرى وهى عدم التوازن بين قدرات الدول الأعضاء على الاقتراض من أسواق المال العالمية رغم أن كل دول أوبك أصبحت دولا مقترضة ، حيث شهد العام ١٩٩١ اقتراض المملكة العربية السعودية من سوق المال العالمية ومن السوق المصرفية المحلية فى آن واحد .

٣ - الحوار بين المنتجين والمستهلكين :

يعتبر فتح حوار بين الدول المنتجة للنفط (الأعضاء فى أوبك وغيرها من الأعضاء فيها) والدول الصناعية المستهلكة من الأهداف التى تعمل أوبك على تحويلها إلى واقع عملى . وعلى الرغم من أن أوبك سعت أكثر من مرة إلى فتح حوار مباشر مع الدول المستهلكة (وكالة الطاقة الدولية) ، فإن الدول الصناعية تفضل عموما اللجوء إلى ترتيب مصالحها مباشرة مع دول منتجة بعينها مثل السعودية أو المكسيك وغيرها ، وليس من خلال تجمع دول أوبك .

ومع ذلك فقد شهد العام ١٩٩١ انعقاد مؤتمر الحوار بين الدول المنتجة للنفط والدول الصناعية المستهلكة بمبادرة من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران . وعقد المؤتمر فى باريس يومى ٢ - ٣ يوليو وحضره ممثلون لـ ٢٥ دولة منتجة ومستهلكة للنفط إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية . وكان من الأمور ذات الدلالة فى هذا المؤتمر أن كلا من وكالة الطاقة الدولية والولايات المتحدة واليابان رفضت المشاركة فيه من حيث المبدأ لأنها ترفض فكرة ذلك الحوار متعللة بأن العلاقات بين البائعين والمشترين يجب أن تتحدد فى السوق . ولكن نتيجة ضغوط شخصية من الرئيس الفرنسى ، فإن هذه الأطراف شاركت فقط بصفة « مراقب » . وكانت القضية الرئيسية التى ناقشها مؤتمر الحوار فى باريس هى تطوير الطاقة الانتاجية فى الدول النفطية وسبل توفير الاستثمارات اللازمة لذلك . واتفق المشاركون من حيث المبدأ على عقد الدورة التالية للمؤتمر فى أوسلو تحت رعاية كل من مصر والنرويج ، لكن لم يتحدد موعد عقد هذه الدورة .

وتحاول الدول المنتجة للنفط من جانبها تقديم إغراءات للدول الصناعية والشركات النفطية للدخول معها فى « حوار عملى » من أجل تطوير الصناعة النفطية وذلك من خلال عقد مؤتمرات وندوات تشارك فيها كل الأطراف . وفى هذا السياق عقد فى شهر مايو ولمدة ثلاثة أيام مؤتمر دولى لصناعة النفط شارك فيه ممثلون من دول أوبك والدول المنتجة غير الأعضاء فى أوبك وشركات إنتاج النفط الرئيسية فى العالم إضافة إلى ممثلين لبعض الدول الصناعية المستهلكة للنفط .

كذلك عقد فى البحرين المؤتمر السابع لتطوير صناعة النفط فى الشرق الأوسط (نوفمبر ١٩٩١) وشارك فيه أيضا ممثلون عن شركات النفط والدول المنتجة وبعض الدول المستهلكة .

ولم تقتصر دبلوماسية « المؤتمرات النفطية » على الدول المنتجة فقط ، وإنما شملت أيضا الدول المستهلكة للنفط . وكان من أهم المؤتمرات واللقاءات التى عقدتها الدول الصناعية مؤتمر الميثاق الأوروبى للطاقة ، الذى تم فيه الاتفاق على الميثاق الأوروبى للطاقة الذى يهدف أساسا إلى حسن استغلال وتنظيم الموارد النفطية فى دول أوروبا

الشرقية . واللقاءات التى جرت فى إطار المجموعة الأوروبية لتقرير « ضريبة على الطاقة » إضافة إلى مؤتمر الطاقة للدول الغنية الذى عقد فى أدنبرة (اسكتلندا) فى يونيو ١٩٩١ لمناقشة مستقبل امدادات الطاقة فى العالم ، وكيفية توفير عنصرى ضمان الامدادات وضمان المحافظة على البيئة فى آن واحد .

لكن الدبلوماسية النفطية للدول الصناعية كانت تهتم بالتحكم فى جانب الطلب أكثر من توسيع نطاق العرض ، وهو الهدف الذى تسعى إليه دبلوماسية المؤتمرات النفطية « للدول المنتجة » .

وتنظر أوبك بشكوك قوية إلى كل من ميثاق الطاقة الأوروبى ، و « الضريبة على الطاقة » وقد نقلت سكرتارية أوبيك ، وعدد من الدول المنتجة الكبيرة مثل السعودية هذه الشكوك إلى اللجنة الأوروبية وإلى الدول الأوروبية الغنية . فدول أوبيك ترى أن فكرة الميثاق الأوروبى للطاقة الذى وقعته دول أوروبا الشرقية والغربية سويا يهدف إلى إحلال النفط المستخرج من حقول روسيا وأوكرانيا ورومانيا وغيرها محل نفط أوبيك وخصوصا النفط المستورد من الشرق الأوسط . أما ففكرة الضريبة على النفط فإنها تعنى من الناحية العملية الحد من عمليات التنقيب فى دول أوبك وحرمان المستهلكين من الانخفاض فى الأسعار الذى قد تؤدى إليه الزيادة فى إنتاج النفط العالمى .

وتقوم فكرة « الضريبة على الطاقة » التى اقترحتها اللجنة الأوروبية على فرض ضريبة على برميل النفط أو ما يعادله من مصادر الطاقة الأخرى بواقع ٣ دولارات اعتبارا من العام ١٩٩٣ ، على أن ترتفع هذه الضريبة بمقدار دولار واحد كل عام لتصل فى العام ٢٠٠٠ إلى ١٠ دولارات على البرميل أو ما يعادله من الفحم والغاز والطاقة النووية .

وتنقسم الضريبة على الطاقة إلى جزئين ، الأول (٥٠٪) يفرض على مصدر الطاقة مهما اختلف ، والثانى (٥٠٪) يفرض على محتوى مصدر الطاقة من الكربون . وتقدر دراسات المجموعة الأوروبية أن تطبيق ضريبة الطاقة سيعنى زيادة تكلفة الطاقة المستخرجة من الفحم بـ ١٥ دولارا ، والنفط بقيمة ١٠ دولارات والغاز بقيمة ٨ دولارات والطاقة النووية بقيمة ٥ دولارات وذلك لمكافى البرميل النفطى . وتقترح المجموعة الأوروبية أن تذهب نسبة ٢٠٪ من حصيلة الضريبة إلى الدول النامية (لأغراض البيئة) .

وبتطبيق الضريبة على الطاقة يمكن أن تستخدم الدول الصناعية قوى السوق إلى أقصى درجة لتخفيض أسعار النفط ، بدون أن يؤثر ذلك على نمط الاستهلاك أو على تطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة لديها . فكرة ضريبة الطاقة إذا طبقناها على النفط مثلا ستعنى أنه إذا هبط سعر برميل النفط إلى ١٠ دولارات ، فإن فرض ضريبة قيمتها ١٠ دولارات ، سيعيد سعر البرميل مرة أخرى إلى ٢٠ دولارا . وهكذا ، فإنه بدلا من أن تحصل أوبك على العشرين دولارا فإنها ستحصل على ١٠ دولارات فقط ، بينما تحصل الدول الصناعية المستهلكة على الدولارات العشرة الأخرى ، ويمكنها استخدام هذه الحصيلة الإضافية فى أغراض متعددة .

وقد استخدمت اليابان فكرة الضريبة على النفط لتمويل التزاماتها فى حرب الخليج (٩ بلايين دولار) إذ رفعت الحكومة ضريبة استهلاك النفط بواقع ١,٠٢ ين للتر الواحد من الوقود اعتبارا من ابريل ١٩٩١ . وبهذا كانت الضريبة تستخدم عمليا لتحقيق هدفين فى آن واحد ، الأول هو تخفيض الاستهلاك ، والثانى هو توفير حصيلة إضافية للحكومة لدفع التزاماتها فى تمويل المجهود الحربى فى الخليج .

وهكذا ، فإن كلا من المنتجين والمستهلكين قد سارا فى طريقهم الخاص ، على الرغم من انعقاد مؤتمر الحوار فى باريس . فالدول المنتجة تبحث عن الدول الصناعية الغنية من أجل تمويل استثمارات جديدة لزيادة عرض النفط ، بينما الدول المستهلكة وجدت نفسها ليست فى حاجة للدول المنتجة لتطبيق إجراءات للحد من استهلاك النفط . وحتى فى جانب العرض نفسه فقد وجدت الدول الصناعية أنه لم يعد من اللازم الاستمرار فى البرنامج الطارىء لتعزيز السوق الذى تم تطبيقه بعد احتلال العراق للكويت ، وقررت وكالة الطاقة الدولية فى الأسبوع الأول من مارس ١٩٩١ وقف العمل بهذا البرنامج الذى تضمن إتاحة مليونى برميل من النفط يوميا من المخزون الاستراتيجى لدى الدول الصناعية لأغراض البيع فى السوق ، وترشيد الاستهلاك لتخفيض ٥٠٠ ألف برميل يوميا من الاحتياجات التى تستهلكها الدول الصناعية .

وتتجه بعض دول أوبك إلى فتح قنوات مستقلة لدمج صناعاتها النفطية بأسواق الاستهلاك الضخمة فى الدول الصناعية الغربية . ومنذ صفقة السعودية الضخمة من شركة تكساكو الأمريكية تسعى دول منتجة أخرى إلى ضمان تصريف منتجاتها من خلال امتلاك مصافى وشبكات توزيع فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان .

وباستثناء الكويت التى اشترت النفط الخام من السوق العالمية لتلبية احتياجات المصافى وشبكات التوزيع التى تمتلكها فى أوروبا ، فإن كلا من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة حاولت خلال العام ١٩٩١ فتح قنوات جديدة لدمج صناعاتها النفطية وإمداداتها من النفط والغاز بأسواق الدول الغربية . وتردد أن السعودية مازال

تبحث مع فرنسا فى إمكان شراء حصص شبكات توزيع منتجات النفط التى تمتلكها شركتا النفط الوطنيتان « ألف أكتيان » و « توتال » فى مقابل مشاركة الشركتين الفرنسيتين فى بعض حقول النفط السعودية .

كذلك تردد فى اليابان أن السعودية ترغب فى شراء حصة ضخمة فى شركة « نيبون » لتوزيع المشتقات النفطية اليابانية . وتردد أن الامارات هى الأخرى تسعى إلى الحصول على نصيب فى السوق اليابانية .

وعلى صعيد الاتصالات بين المنتجين والمستهلكين كذلك قامت المملكة العربية السعودية بتجميد مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الخاصة بتأجير بعض مخزون النفط السعودى للولايات المتحدة ، لضمه إلى الاحتياطى الاستراتيجى الأمريكى . وتم إبلاغ الولايات المتحدة بذلك رسميا بواسطة رسالة من وزير النفط السعودى إلى جيمس واتكنز وزير الطاقة الأمريكى وقالت السعودية أنها نظرا لالتزامها بالانتاج بأقصى طاقة فى الوقت الحالى ، فإنها لا تملك أى فائض نفطى لتأجيره للخارج .

سابعا : العلاقة بين الشرق والغرب :

تأثرت العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب خلال العام ١٩٩١ بمتغيرين رئيسيين الأول ، هو انهيار نظام التبادل التجارى فيما بين دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى التى كانت تشترك سويا فى مجلس العون الاقتصادى المتبادل (CMEA) الذى تم حله فى بداية العام . والثانى ، كان تفكك الاتحاد السوفيتى نفسه القوة الاقتصادية الأكبر داخل المعسكر الشرقى سابقا .

وقد نتج عن المتغير الأول اضطراب عمليات الانتاج والتبادل التجارى فى دول أوروبا الشرقية ، التى كانت تحصل على معظم احتياجاتها الخارجية مع بعضها البعض . وأدى هذا إلى ضرورة إعطاء الأولوية فى العلاقات بين الشرق والغرب لتطوير إمكانات الانتاج فى دول وسط وشرق أوروبا ، وتوفير المستلزمات الضرورية العاجلة لها ، وارتبط ذلك بتنفيذ برامج اصلاحات اقتصادية واسعة النطاق تركز على تحرير الهيكل الاقتصادى وتحويل اقتصادات تلك الدول إلى العمل طبقا لقواعد المنافسة والسوق المفتوحة .

أما المتغير الثانى فكانت له نتيجتان فى آن واحد ، الأولى ، هى ظهور ما يمكن تسميته بـ « المسألة السوفيتية » فى العلاقات الاقتصادية الدولية . وتضمنت هذه المسألة ضرورة حل قضايا الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتى ، وإصلاح النظام الاقتصادى مع محاولة إقناع الجمهوريات المستقلة بالاتفاق على صيغة للاتحاد الاقتصادى فيما بينها ، وتنسيق مجهود دولى مكثف لتقديم مساعدات عاجلة إلى الجمهوريات التى بدت عاجزة عن توفير الطعام والدواء والاحتياجات الأساسية للمواطنين .

أما النتيجة الثانية فكانت ضرورة الاسراع بفتح أسواق المجموعة الأوروبية ليس لصادرات الاتحاد السوفيتى (السابق) فقط ، وإنما لدول أوروبا الشرقية وذلك فى محاولة لتمكين الجمهوريات المستقلة من الحصول على عملات صعبة لتمويل وارداتها ودفع أقساط ديون ، وفتح أبواب المجموعة الأوروبية لدول أوروبا الشرقية لتعويضها عن السوق السوفيتية التى كانت تمثل سابقا شريانا رئيسيا من شرايين الحياة الاقتصادية لهذه الدول .

وهكذا ، فإنه بينما انشغل العالم فى العامين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ على سبيل المثال بوضع أسس لنمو اقتصادى على أساس جديد فى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، فإن انهيار كل من الكوميكون وتفكك الاتحاد السوفيتى نفسه ، دفع إلى إعطاء الأولوية للطلبات العاجلة مثل المعونات الغذائية والطبية وحل المشكلات الطارئة مثل المديونية ، بينما تخلفت نسبيا الجهود لإقامة أسس نمو اقتصادى مستقر ، وأدى إلى تكريس هذه الظاهرة أيضا المشكلات الصعبة التى تواجهها دول أوروبا الشرقية للتحول من الاقتصاد المركزى إلى اقتصاد السوق .

ويقدر المصرفيون في الغرب أن دول أوروبا الشرقية تحتاج إلى ما يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بليون وحدة نقدية أوروبية (اكيو) على مدار خمس سنوات من أجل ضمان عدم تدهور مستويات المعيشة هناك . أما إذا أرادت دول أوروبا الشرقية رفع مستويات المعيشة لمواطنيها إلى تلك المستويات السائدة فى المتوسط فى أوروبا الغربية فإنها تحتاج إلى نحو ٢ تريليون (أى ألفى بليون) اكيو خلال الفترة المذكورة .

وطبقا لهذه التقديرات فإن التعهدات بالإقراض أو المساعدات التى حصلت عليها دول أوروبا الشرقية تعتبر فقط قطرة ضئيلة فى بحر احتياجاتها الفعلية . فالبنك الأوروبى لإعادة البناء والتنمية يعمل برأس مال مدفوع قيمته ١٠ بلايين وحدة نقدية أوروبية أى حوالى ١٣,٨ بليون دولار ولا يقوم هذا البنك بتمويل مشاريع بالكامل ، وإنما يحاول تعبئة التمويل اللازم من مصادر مختلفة على أن تقتصر حصته فى التمويل على ما يتراوح فقط بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من احتياجات أى مشروع . ومعنى ذلك أن أقصى ما يستطيع البنك الأوروبى لإعادة البناء والتنمية (EBRD) يصل فقط إلى ما يتراوح بين ١٠٠ بليون إلى ١٥٠ بليون اكيو على مدار خمس سنوات ، وهو ما يبلغ فقط نصف الاحتياجات اللازمة لدول أوروبا الشرقية لضمان عدم تدهور مستويات المعيشة فيها .

وعلى الرغم من اهتمام قادة الدول الصناعية السبع الكبرى بمناقشة المشاكل الطارئة التى تعرض لها الاتحاد السوفيتى فى النصف الثانى من العام ١٩٩١ ، فإن المساهمات الفعلية التى تم تقديمها كانت تقل كثيرا عن تقديرات الاحتياجات الفعلية . فبعد انقلاب أغسطس الفاشل فى موسكو ، طلبت القيادة السوفيتية معونات غذائية عاجلة قيمتها ١٤,٧ بليون دولار من الدول الصناعية الغربية نصفها من المجموعة الأوروبية . ثم أدى تلكؤ الغرب إلى تخفيض قيمة الطلب إلى ١٠,٢ بليون دولار للحصول على إمدادات عاجلة لمواجهة فصل الشتاء . وكان الرد الذى حصل عليه الاتحاد السوفيتى هو تعهدات تقل قيمتها عن نصف هذا المبلغ .

وقد ارتبطت كل المساعدات التى قدمها الغرب إلى الاتحاد السوفيتى (سابقا) ودول شرق أوروبا خلال العام ١٩٩١ بضرورة تطبيق برامج اصلاحات اقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى - فيما يتعلق بالمشروعات طويلة الأجل - وضرورة تحسين أنظمة التوزيع والتخزين تحت إشراف شركات غربية فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية العاجلة .

ومع ذلك فإن هذه المساعدات لم تنجح فى تحقيق نتائج ملموسة على صعيد وقف تدهور الانتاج ونقص السلع الأساسية . وطبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) فإن ظاهرة انخفاض الانتاج عمت كل دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى (الذى انتهى وجوده رسميا مع آخر أيام العام ١٩٩١) فانخفض الانتاج فى بلغاريا بنسبة ٢٠٪ وفى تشيكوسلوفاكيا ١٢٪ وفى بولندا بنسبة ٨٪ وفى المجر بنسبة ٧٪ وفى رومانيا بنسبة ٩٪ وفى الاتحاد السوفيتى بنسبة ١٢,٥٪ . وارتفعت نسبة البطالة إلى ما يتراوح بين ٦٪ إلى ١٢٪ من قوة العمل حسب الاحصاءات الرسمية للدول المعنية .

وعلى الرغم من أن إجمالى التعهدات المالية (القروض والمساعدات) من دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى ، إلى دول أوروبا الشرقية حتى نهاية العام ١٩٩٠ بلغت نحو ٣٨ بليون دولار (٤٠٪ منها لبولندا وحدها) ، فإن هذه المساعدات لم تكن لتؤدى دورها فقط بمفردها مالم يتم فتح أبواب التجارة بين الدول الصناعية وبين دول أوروبا الشرقية .

وحسب احصاءات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فإن تسهيل دخول البضائع من أوروبا الشرقية إلى دول المجموعة الأوروبية والدول الصناعية الأخرى ، ساعد على زيادة كبيرة فى صادرات هذه الدول تعوضها نسبيا عن خسارة السوق السوفيتية . وأشارت الاحصاءات إلى أنه بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ زادت صادرات دول أوروبا الشرقية إلى المجموعة الأوروبية بنسبة ٨,١٪ ولكنها انخفضت بنسبة ٥,٨٪ مع الولايات المتحدة وأيضا بنسبة ٨,٣٪ مع اليابان لأن هاتين الدولتين لم تمنحا بضائع أوروبا الشرقية المزايا التى حصلت عليها تلك البضائع فى أسواق المجموعة الأوروبية .

ومع ذلك فإن أداء صادرات أوروبا الشرقية إلى الغرب تفاوت بصورة ملحوظة . فقد استطاعت بولندا على سبيل المثال أن تزيد صادراتها خلال الفترة المذكورة بنسبة ٣٣,٧٪ إلى المجموعة الأوروبية وبنسبة ٥,٦٪ إلى الولايات المتحدة ، وبنسبة ضخمة بلغت ٤١,٥٪ إلى اليابان . ولا شك أن الزيادة فى الصادرات البولندية يعكس المجهود القوى للتمويل القادم من الغرب لإعادة بناء الصناعة فى بولندا ، كما يعكس أيضا السياسة التجارية التفضيلية لصالح بولندا .

وعلى العكس من بولندا فإن رومانيا - التى فشلت أيضا فى الحصول على نصيب معقول من المساعدات المالية الغربية - فشلت فى زيادة صادراتها السلعية إلى الدول

الصناعية بوجه عام خلال الفترة بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، فهبطت صادراتها إلى المجموعة الأوروبية بنسبة ٣٧,١٪ وإلى الولايات المتحدة بنسبة ٣٤,٨٪ وإلى اليابان بنسبة ٥١٪ . وربما يبدو من خلال المثالين البولندى والرومانى أهمية العلاقة بين التمويل الأجنبى والقدرة على زيادة الانتاج والصادرات فى دول أوروبا الشرقية .

وقد أسفرت التجارة بين أوروبا الشرقية والدول الصناعية عموما خلال النصف الأول من العام ١٩٩١ عن عجز فى غير مصلحة دول أوروبا الشرقية (بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا) بلغت قيمته ٣,٨٥ بليون دولار ، بينما استطاع الاتحاد السوفيتى أن يحقق خلال الفترة نفسها فائضا بلغت قيمته ٦,٣٢ بليون دولار ، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة فى قيمة صادراته إلى الدول الصناعية من المواد الخام (فيما عدا الطاقة) والسلع المتنوعة . ومعنى ذلك أن الاتحاد السوفيتى استطاع تعويض انخفاض صادراته النفطية ، وخسارة أسواقه فى أوروبا الشرقية ، وأسفر تحول تجارته إلى الدول الصناعية عن زيادة فى موارده من العملات الصعبة ، فى حين أن دول أوروبا الشرقية ما تزال تعانى من انخفاض التجارة ، فيما بينها بنسبة ٥٠٪ تقريبا بسبب انتهاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادل (CMEA) وتفكك الاتحاد السوفيتى .

ثامناً : الشمال والجنوب :

بنهاية العام ١٩٩١ انتهت الانقسامات الايديولوجية فى الشمال التى كانت دول الجنوب تستفيد منها فى محاولاتها لإقامة نظام اقتصادى أكثر عدالة . فالمعسكر الشرقى لم ينته فقط ، وإنما انتهى وجود « الاتحاد السوفيتى » كقوة عظمى وكدولة مانحة للمساعدات وأصبحت الدول الوريثة لتلك القوة العظمى هى نفسها فى حاجة إلى الحصول عل مساعدات مثلها فى ذلك مثل دول الجنوب . وبذلك فإن بداية التسعينات شهدت سقوط عامل رئيسى من مكونات معادلة النظام الاقتصادى الدولى ، وهو العامل الذى كان يساعد الدول النامية على المناورة للاستفادة من الصراع بين المعسكرين الكبيرين .

وبعد « الانتصار » الذى حققه الغرب على الشرق ، فإن معركة الصراع بين الشمال والجنوب ستزداد ضراوة ، فالدول النامية لن يكون أمامها خيار المناورة ، ودول الشمال الصناعية لن تكون فى حاجة إلى « حلول وسط » . وفى إطار هذه المعركة فإنه تم عمدا تقليل الاهتمام بمشكلة المديونية التى لم تعد مشكلة ساخنة مثلما كانت فى النصف الثانى من الثمانينات ، وتحول التركيز فى عمليات التنمية إلى الاهتمام بـ « إقامة الحكومة الصالحة » أو « الحكومة الجيدة » كشرط للاستفادة من مساعدات التنمية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف . وسعت دول الشمال المتقدمة إلى البدء فى اتخاذ خطوات لتدمير الهياكل الاقتصادية التى كانت دول الجنوب (سواء الغنية أو الفقيرة) فى إقامتها خلال السنوات الماضية . فمنظمات الدول المصدرة للمواد الخام مثل البن والمطاط وغيرها تحولت إلى مجرد هيئات استشارية تستمع لآراء احتكارات التجارة والانتاج فى الدول الصناعية ، وتنظيمات الدول الغنية (مثل أوبك) فقدت نفوذها الفعلى فى السوق العالمية .

وضمن ذلك أيضا ، كانت تصفية بنك الاعتماد والتجارة الدولى (BCCI) الذى كان يمثل مؤسسة مصرفية مترامية الأطراف تملكها إحدى دول الجنوب (دولة الامارات العربية المتحدة) . ورغم كل المبررات التى سيقت لضرب البنك وتصفيته فإن الغرض الرئيسى من وراء ذلك كان حرمان دول الجنوب من إحدى القنوات المصرفية ذات الطابع الدولى ، كانت تلعب دورا رئيسيا فى مجالات تمويل التجارة الدولية . ومن ضمن الاتهامات التى وجهت إلى بنك الاعتماد والتجارة الدولى الذى أغلق فى يونيو ١٩٩١ ، إن باكستان كانت تستخدمه لتموين مشترواتها من المواد والأجهزة اللازمة لإنتاج قنبلة نووية .

وبسبب الخلافات بين الدول الصناعية وبعضها البعض ، فقد تعطلت مصالح دول الجنوب فى تحرير السلع الزراعية ، وإدخال تجارة المنسوجات والملابس ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ، وتحرير هذه التجارة من القيود المفروضة عليها حاليا . ولا تبدو دول الجنوب قادرة على فرض إرادتها فى مجالات إدارة الاقتصاد الدولى ومواصلة العمل على إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد بدون تبنى استراتيجية جديدة تأخذ فى اعتبارها التطورات التى شهدها العالم خلال العامين الأخيرين .

١ ـ مجموعة الـ ٧٧ :

تعتبر مجموعة السبع والسبعين التى تضم الدول النامية (١٢٨ دولة حاليا) الإطار الأوسع للتعبير عن المصالح الاقتصادية لدول الجنوب ، وهى الجناح الاقتصادى لحركة « عدم الانحياز » ـ التى لم تفقد مبرر وجودها بعد ، إذا عملت على إنجاز برنامج للتطوير فى الدول النامية ـ وقد عقدت المجموعة مؤتمرا على المستوى الوزارى فى العاصمة الإيرانية طهران فى نوفمبر ١٩٩١ لصياغة موقف الجنوب قبل الجلسة الموسعة التى سيعقدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) فى كولومبيا فى فبراير ١٩٩٢ .

وشهد المؤتمر تكرارا لشعارات متطرفة ، لكن إعلانه النهائى دعا إلى « مشاركة عالمية جديدة من أجل التنمية » وتضمن الاعلان الدعوة إلى إنهاء إجراءات الحماية التجارية المفروضة ضد صادرات الدول النامية ، والكف عن التلويح بالتهديدات الخارجية الاقتصادية والسياسية ضد الدول الفقيرة ، وأدان الاعلان الانقسام بين الأغنياء والفقراء فى العالم ودعا إلى إقامة تعاون متعدد الاطراف من خلال احترام سيادة واستقلال كل دولة وألقى الاعلان بمسئولية فشل التنمية فى الدول النامية على دول الشمال الغنية ، وأكد أهمية إنجاح جولة أورجواى التجارية ، وحض الدول الصناعية على تقديم تنازلات بشأن صادرات الدول النامية من السلع الزراعية والمواد الخام كما أكد ضرورة دمج قطاع المنسوجات والملابس فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية .

٢ ـ سياسات المساعدات :

تتجه الدول الصناعية المتقدمة أكثر فأكثر إلى تبنى سياسات جديدة للمساعدات إلى دول الجنوب مربوطة بشروط سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو جميعها (Tied aid) . ففى الولايات المتحدة واليابان يرتبط تقديم المساعدات ببرامج تمويل الصادرات الأمريكية أو اليابانية . وفى المجموعة الأوروبية يتم تخصيص المساعدات لبرامج ومشاريع محددة يجب الموافقة عليها أولا . وعلى الرغم من أن المجموعة الأوروبية ستناقش خلال العام ١٩٩٢ سياسات جديدة للمساعدات الاقتصادية تلتزم بقواعد وأسس المنافسة التجارية بعيدا عن الشروط السياسية أو غيرها ، إلا أن الاتجاه العام بين دول الشمال المتقدمة بشأن المساعدات يتلخص فى الآتى :

١ ـ يكون تقديم المساعدات على أساس دولة بدولة ورفض مبدأ تعميم قواعد المعاملة مع دول الجنوب المتلقية للمعونة .

٢ ـ أن ترتبط المساعدات بالتزام حكومات الدول المتلقية للمعونة بثلاثة مبادىء رئيسية هى :

- تبنى سياسات اقتصادية واجتماعية صحيحة ، تحت إشراف كل من صندوق النقد والبنك الدولى . وأن يتضمن ذلك تخفيض الانفاق العسكرى إلى المستوى اللازم للدفاع فقط .
- أن يكون أداء المؤسسات الحكومية مبنيا على المنافسة والمسئولية أمام هيئات منتخبة ديمقراطيا ، والالتزام بسيادة القانون .
- احترام حقوق الانسان .

٣ ـ استخدام المساعدات فى إعادة توجيه التنمية الصناعية فى الدول النامية بما يؤدى إلى المحافظة على البيئة ، وليس تدميرها .

٤ ـ زيادة المساعدات إلى القطاع الخاص ومؤسسات رجال الأعمال ، وليس إلى المؤسسات الحكومية ، ويتضمن ذلك تخصيص جزء من أموال المؤسسات المالية والمساعدات الحكومية لمساعدة القطاع الخاص .

٥ ـ على النقيض من المساعدات تتوسع الدول الصناعية المتقدمة فى فرض العقوبات الاقتصادية على الدول أو النظم الحكومية التى :

- تساند الارهاب (مثل ليبيا) .
- تعادى حقوق الانسان (مثل كينيا وهايتى وبورما) .

وقد أوقفت الدول الغربية بالفعل خلال العام ١٩٩١ مساعداتها إلى كينيا ، مما أدى إلى الضغط على الحكومة هناك لإقرار نظام تعدد الأحزاب والاعلان عن الاستعداد لإجراء انتخابات عامة .

وعلى صعيد مؤشرات المساعدات خلال العام ١٩٩١ ، فقد شهدت ارتفاعا ـ طبقا لإحصاءات البنك الدولى ـ إلى

٥٧,٣ بليون دولار (مساعدات التنمية الرسمية) مقابل ٤٩,٣ بليون دولار فقط فى العام ١٩٩٠ . وارتبطت معظم المساعدات الحكومية إلى الدول النامية ببرامج الاصلاح الحكومى والاقتصادى .

لكن زيادة مساعدات التنمية الرسمية إلى الدول النامية خلال العام ١٩٩١ ترافق مع انخفاض صافى الاقتراض المباشر من البنوك التجارية إلى قيمة سلبية (- ٩) بلايين دولار مقابل رقم موجب بلغ ٧,١ بليون دولار فى العام ١٩٩٠ . وجدير بالذكر أن قروض البنوك التجارية إلى الدول النامية تراجعت بحدة منذ نشأت أزمة الديون ، إذ كانت قيمة صافى تحويلات البنوك التجارية إلى الدول النامية تبلغ ٥٣,٣ بليون دولار فى العام ١٩٨١ .

٣ - الديـــون :

بلغت الديون المستحقة على الدول النامية فى نهاية العام ١٩٩١ نحو ١٣٥١ بليون دولار مقابل ١٣٥٥ فى العام ١٩٩٠ ونحو ٥٧٣ بليون دولار فى العام ١٩٨٠ . وشهد العام ١٩٩١ اتجاها إلى المزيد من التسهيلات لتخفيف عبء الديون للدول الأشد فقرا ، إضافة إلى استمرار تخفيف عبء الديون الحكومية والخاصة للدول المتوسطة الدخل .

وعلى صعيد الدول النامية الأشد فقرا اتفق قادة الدول الصناعية الغربية السبع الكبرى على شطب ما يصل إلى ثلثى الديون الحكومية المستحقة على تلك الدول (٢٦ دولة يبلغ إجمالى ديونها ١١٦ بليون دولار) على أساس التزام هذه الدول بإصلاحات حكومية واقتصادية يوافق عليها صندوق النقد الدولى . كما تشترط التسهيلات الجديدة بحث حالة كل دولة على انفراد . وعلى الرغم من ضآلة ديون هذه الدول نسبيا قياسا إلى إجمالى ديون الدول النامية ، فإنها تستحوذ وحدها على نسبة ٧٠٪ تقريبا من إجمالى الديون الرسمية المستحقة على دول العالم الثالث .

وعلى الرغم من تطبيق « تسهيلات تورنتو » منذ العام ١٩٨٨ - استفادت منها ٢٦ دولة - فإن هذه الدول عجزت عن دفع أقساط وفوائد الديون المستحقة عليها . ويقدر صندوق النقد الدولى أن قيمة ما تم إلغاؤه من الديون الحكومية المستحقة على هذه الدول منذ العام ١٩٨٨ بلغ (١) بليون دولار ، لكن المبلغ يرتفع إلى ٨ بلايين إذا تم الأخذ فى الاعتبار التسهيلات الأخرى التى حصلت عليها تلك الدول مثل تخفيض أسعار الفائدة على الديون المستحقة .

ولن يكون من السهل على الدول النامية الأشد فقرا الاستفادة من التسهيلات الجديدة التى أقرتها قمة الدول الصناعية فى لندن فى يوليو ١٩٩١ ، إذ أنه سيتعين على كل دولة تريد الاستفادة من هذه التسهيلات أن تثبت أولا أنها تطبق برنامجا للاصلاح يرضى عنه صندوق النقد والبنك الدولى .

أما بالنسبة للدول النامية المدينة متوسطة الدخل فإن تخفيف عبء الديون المستحقة عليها سار من خلال قناتين ، الأولى هى نادى باريس الذى يتولى إعادة جدولة أو تخفيض قيمة الديون الحكومية ، والثانية هى مبادرة برادى المتعلقة بتخفيف عبء الديون التجارية المستحقة للبنوك الخاصة .

وخلال العامين الأخيرين استفادت ٦ دول فقط هى المكسيك والفلبين وكوستاريكا وفنزويلا وأورجواى والنيجر من مبادرة برادى . وتم تخفيض ديون هذه الدول بنحو ٢٣ بليون دولار . ووصل الخفض فى ديون كل دولة إلى ما يتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠٪ ، ولكن فى حالة النيجر تم إلغاء ديونها التجارية بالكامل .

أما تخفيض الديون من خلال نادى باريس فقد استفادت منه حتى نهاية العام ١٩٩١ نحو ٤١ دولة وتم من خلاله إلغاء نحو ١٣ بليون دولار (منها ٦,٧ بليون لمصر و ٩٠٠ مليون لبولندا) . وإذا أضيفت التسهيلات الأخرى غير شطب الديون والتى حصلت عليها الدول المدينة من خلال إعادة الجدولة ، فإن صندوق النقد يقدر أن المزايا التى حصلت عليها الدول المدينة تصل إلى ٢٠ بليون دولار .

القسم السادس :

الأمن العربى

- ☐ الأبعاد العسكرية لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى
- ☐ التطورات الدفاعية فى دول الجوار الجغرافى

أولا - الأبعاد العسكرية لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى :

يمثل ١٩٩١ عام تحول كيفى فى مسار الصراع العربى الاسرائيلى ، فبعد (٤٣) عاما من بداية الصراع ، بدأت فى نهاية أكتوبر أول عملية تسوية سياسية شاملة فى تاريخ الصراع ، فكافة الأطراف المرتبطة بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة بالصراع اشتركت فيها ، كما أن من المفترض أن كافة القضايا الثنائية والاقليمية المتضمنة فى الصراع سوف تناقش خلالها على مراحل .

ولا يزال الوقت مبكرا على ظهور مؤشرات واضحة يمكن من خلالها تقديم صورة محددة عن مستقبل الصراع ، فتفاعلات عام « ١٩٩١ » لا تقدم الكثير فى هذا الاطار ، وما يمكن تأكيده بصورة جزئية هو انه قياسا على الشكل الذى اتخذه الصراع خلال السنوات الماضية ، ومقارنته بتفاعلات العام ، فان الصراع لا يزال قائما بصورته التقليدية ، بل أن « شدة الصراع » قد تصاعدت بالرغم من بدء عملية التسوية . فمن ناحية ، استمرت « التفاعلات المسلحة الاقل حدة » القائمة منذ سنوات فى مسرح عمليات الصراع التقليدى كما هى خلال العام ، بل ان حدتها قد ازدادت بصورة كبيرة على بعض الجبهات ، واكتسب بعضها ملامح جديدة ، كما شهد العام ايضا تصاعدا كميا ونوعيا فى سباق التسلح التقليدى بين الاطراف المباشرة ، وغير المباشرة المتصلة بالصراع من ناحية ثانية . والأهم من ذلك انه اتضح خلال تلك المرحلة المبكرة للتسوية عمق الخلاف بين الاطراف المباشرة للصراع حول مسائل الأمن ، والقضايا العسكرية المتصلة « بمرحلة التفاوض الثنائى » .

ويتناول هذا القسم من التقرير تلك المحاور الثلاثة السابقة كما طرحتها الاحداث الجارية ، والمواقف المختلفة لاطراف الصراع خلال العام . لكن بداية يمكن طرح مقولة اساسية ، وهى ان تصاعد « اشكال الصراع المسلح الاقل حدة » وكذلك « سباق التسلح » كميا ونوعيا ، وعمق الخلاف حول « قضايا الامن » لا يرتبط باحتمالات قوية لتصاعد الجوانب العسكرية للصراع مرة أخرى فى المدى القريب ، بقدر ما يرتبط بمحاولات الاطراف لترتيب أوراقها التفاوضية ، وتحسين مواقفها خلال عملية التسوية ، وبقدر ما يرتبط ايضا بتفاعلات تجرى فى البيئة الاستراتيجية المحيطة بالصراع دون أن ترتبط به مباشرة ، وبالتالى فان التطور الاساسى الذى سيؤدى الى تحديد مسار معين للصراع مستقبلا ، هو فشل أو نجاح التسوية ، وكما يبدو من تطورات ١٩٩١ ، فإن نجاح التسوية سيؤدى الى تحول جذرى فى طبيعة الصراع ، وليس بالضرورة انتهاؤه ، كما ان فشل التسوية لن يؤدى بالضرورة الى عودة الصراع الى « حالة الحرب » ، بقدر ما قد يؤدى الى عودته الى « حالة اللاسلم واللاحرب » السابقة .

١ - تحول مسار الصراع العربى الاسرائيلى :

ان المقولة الاساسية فى هذا الجزء هى ان مسار الصراع قد شهد تحولا نوعيا خلال العام ، وان بدء عملية تسوية شاملة له كانت تعبيرا عن هذا التحول ، وان المظاهر العسكرية التى بدأت ، وتصاعدت خلال العام ترتبط « بأطار التسوية » الجديدة ، أكثر من ارتباطها « باطار الصراع » التقليدى .

واجمالا ، يمكن رصد عدة عوامل مباشرة ذات طبيعة سياسية - عسكرية أدت الى تحول مسار الصراع باتجاه التسوية الشاملة . وتتمثل تلك العوامل فى حدوث ثلاثة « انهيارات » عميقة فى عناصر البيئة الاستراتيجية المحيطة بالصراع على النحو التالى :

أ - انهيار القوة العسكرية العراقية :

لقد شهد عام ١٩٩١ ثلاثة تطورات رئيسية أدت الى انهيار القوة العسكرية العراقية بشكلها التقليدى ، وتحييد

تأثيراتها على مسار الصراع العربى الاسرائيلى وهى :

١ ـ نشوب « حرب الخليج الثانية » بين قوات التحالف الدولى ، والقوات العراقية فى ١٧ يناير من العام ، وحدوث ما يمكن تسميته بتجاوز العمليات العسكرية لأهدافها المحددة فى قرار مجلس الامن رقم (٦٧٨) باتجاه تدمير القوة العسكرية العراقية ، وليس فقط اجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت ، وهو ما أدى فى النهاية حسب تقديرات (IISS) فى تقريره الصادر لعام ١٩٩١/١٩٩٢ حول موازين القوة العسكرية فى العالم ، الى تفكك (٤١) فرقة عسكرية عراقية ، وتدمير أو الاستيلاء على (٣٠٠٨) دبابة قتال رئيسية ، (١٨٥٦) عربة مدرعة ، و(٢١٤٠) قطعة مدفعية ، ويشير التقرير الى أن العدد الاجمالى لأفراد الجيش العراقى ربما يصل الى ٣٨٢,٥٠٠ جندى مقابل (مليون) جندى قبل بداية الحرب .

٢ ـ اتخاذ مجلس الامن القرار رقم (٦٨٧) الخاص بالوقف النهائى لاطلاق النار فى الخليج ، وتدمير قدرات العراق الكيماوية ، والنووية ، والبيولوجية ، وتدمير انظمة الصواريخ أرض ـ أرض (التى يزيد مداها عن ١٥٠ كم) ووسائل اطلاقها ، وهو ما أدى الى قيام (٢٤) فريقا دوليا تابعا للامم المتحدة بدخول العراق حتى منتصف ديسمبر ١٩٩١ للقيام بعمليات تفتيش وتدمير لترسانة العراق من الاسلحة الكيماوية ، والصاروخية ، ومعدات انتاج السلاح النووى ، والتى تكلفت حسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية صدر فى ٨/١١ حوالى (١٠) مليارات دولار .

٣ ـ اتخاذ مجلس الامن قراره الخاص بالتفتيش طويل المدى على القدرات العسكرية العراقية فى ١٩٩١/١٠/١٣ ، والذى يقضى بفرض اكثر برامج الرقابة على التسلح صرامة ضد العراق ، والذى يصادر حق الحكومة العراقية فى ممارسة سيادتها الكاملة على اراضيها ، وعلى الشعب العراقى نفسه ، وقد استهدف هذا القرار منع العراق من اعادة بناء ترسانة . اسلحة التدمير الشامل ، أو انتاج الصواريخ أرض ـ أرض بعد الانتهاء من تدميرها .

ان التطورات الثلاثة السابقة ، وان لم تؤد الى افقاد العراق قوته العسكرية بصورة كاملة ، افقدت تلك « القوة » القدرة على التأثير فى مسار الصراع ، وذلك بعد أن كانت عناصر القوة الاستراتيجية العراقية قد أدت الى ظهور مستوى من التوازن الاستراتيجى العربى الاسرائيلى خلال عام ١٩٩٠ .

ب ـ مؤشرات تفكك النظام الاقليمى العربى :

بصرف النظر عن الجدال المستمر منذ سنوات حول وجود « نظام اقليمى عربى » من الناحية الواقعية أو عدم وجوده فان أزمة الخليج قد أدت الى تفكك هذا النظام حتى على المستوى النظرى ، فقد انقسمت الدول العربية الى ثلاثة محاور ، مؤيدة ، ومعارضة ومتحفظة تجاه الغزو العراقى للكويت ، وتداعت آثار هذا الانقسام بعد ذلك لتؤدى الى انهيار مفهوم « الأمن القومى العربى » ، ومضمونة ، وهو ما أتضح فى عدة تطورات جرت خلال عام ١٩٩١ .

١ ـ قيام عدد من دول الخليج العربى بعقد « اتفاقيات دفاعية » مع الولايات المتحدة الامريكية لمساعدتها فى الدفاع عن نفسها ضد أية تهديدات خارجية .

٢ ـ تعديل اعلان دمشق المعلن فى ٦ مارس ، وتفريغه من مضمونه العسكرى الذى قام فى البداية على تكوين قوة عسكرية عربية لحماية الأمن فى الخليج .

٣ ـ حدوث مواجهة عسكرية بين القوات العربية خلال حرب الخليج ، ومن بينها القوات السورية والعراقية ، التى كان من المفترض قبل ذلك انها بمعايير الصراع العربى الاسرائيلى تنتمى لجبهة واحدة هى « الجبهة الشرقية » .

٤ ـ تعرض عدة دول عربية لتهديدات مكشوفة ، أو مستترة من قبل جهات مختلفة دون أن تتخذ اغلب الدول العربية مواقف محددة تجاهها ، منها تهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق خلال ازمة « المنشآت النووية العراقية » فى سبتمبر ، وتهديد كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا باتخاذ اجراء عسكرى ضد ليبيا بعد اعلان اتهامها بتفجير طائرة بان اميركان فى ديسمبر ، ودخول القوات التركية الى الاراضى العراقية اكثر من مرة خلال العام .

جـ ـ انهيار النظام الدولى الثنائى القطبية :

شهد عام ١٩٩١ واحدا من اخطر التطورات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو انهيار الاتحاد السوفيتى ، وهو الانهيار الذى تبدت ملامحه قبل شهر ديسمبر ـ الذى شهد التفكك الرسمى للدولة ـ بفترة طويلة ، وتصاعد الحديث خلال العام عن نظام دولى جديدة تهيمن فيه قوة دولية واحدة هى الولايات المتحدة الامريكية على التفاعلات الرئيسية فى العالم .

كانت للاوضاع الجديدة تأثيراتها الحادة على مسار الصراع العربى الاسرائيلى فلقد تمكنت الادارة الامريكية من الضغط باتجاه بدء التسوية ، كما انها اتجهت لضبط حركة التسلح فى العالم بدءا بمنطقة الشرق الأوسط ، فأعلن الرئيس بوش فى ٢٩ مايو مبادرته لضبط التسلح فى الشرق الاوسط ، كما اجتمعت الدول الخمس التى تعد الموردة الرئيسية لمنطقة الشرق الاوسط بالسلاح (٨٠ فى المائة من

الصفقات التسليحية) لتصدر بيان باريس بشأن ضبط عملية تزويد الشرق الأوسط بالاسلحة التقليدية فى ٩ يوليو ، اضافة الى قيام الادارة الامريكية بالضغط على كل من الصين ، وكوريا الشمالية ، وتشيكوسلوفاكيا لعرقلة صفقات تسليحية هامة كان قد تم الاتفاق عليها مع بعض دول المنطقة .

ان احدى السمات الاساسية للنظام الدولى الجديد ، كما تحددها الولايات المتحدة هى عدم جواز استخدام القوة العسكرية للاخلال بالمعادلات المستقرة فى اقاليم العالم المختلفة - وفى الشرق الاوسط تحديدا - وتقييد حركة الانظمة التسليحية التى قد تتيح لدولة من الدول امكانية التفكير فى تحقيق اهداف معينة بالقوة المسلحة ، وهى « سمة » لا تجعل هناك وسائل اخرى للتعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى إلا « بالتفاوض » لا سيما فى ظل انهيار الاتحاد السوفيتى الذى كان يتيح لبعض الدول العربية حرية حركة - ولو نظريا - فى امكان التفكير فى وسائل أوسع نسبيا للتعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى .

لقد ادت العناصر السابقة مجتمعة الى تحول المسار العام للصراع باتجاه بدء عملية التسوية السياسية الشاملة ، إلا انه - كما سبق - استمرت الاشكال التقليدية للصراع المسلح ، والتى سادت خلال الاعوام السابقة كما هى ، واكتسبت سمات جديدة ، لكن التسوية القت بظلالها ايضا على تلك الاشكال الاقل حدة للصراع ، فثمة تفاهم يتم حولها ، للحد منها ، أو لوقفها ، وفى الوقت ذاته تصاعدت وتيرة سباق التسلح ، لكن ايضا فى ظل وجود مبادرات وافكار للحد من التسلح ، سوف تناقش فى مرحلة « المفاوضات الاقليمية » التى تبدأ فى اوائل عام ١٩٩٢ ، والذى تعد مسألة ضبط التسلح فى المنطقة قضية رئيسية من قضاياها ، وعلى نفس المستوى فان هناك ابعادا عسكرية هامة لمسألة « الارض » التى تعد جوهر « المفاوضات الثنائية » التى بدأت خلال عام ١٩٩١ .

٢ - أشكال الصراع المسلح قبل بدء عملية التسوية :

المقولة الاساسية هنا ان العام فى معظمه شهد استمرار نفس الاشكال الصراعية التى اتضحت خلال السنوات القليلة الماضية للصراع المسلح ، ولم تتأثر تلك الاشكال الصراعية ببدء عملية التسوية لأسباب مختلفة ، بل انها اكتسبت ملامح جديدة أكثر تحديدا وأكثر قابلية للاستمرار اذا ما تعرقلت عملية التسوية بشكل أو بآخر ، وتنطبق تلك المقولة على كافة الاشكال الصراعية خلال العام ، ما عدا « شكلا فريدا » من اشكال الصراع ، لم يشهده الصراع من قبل خلال (٤٣) سنة بتلك الصورة ، ومن الصعب أن يتكرر ايضا بتلك الصورة فى المستقبل ، فقد دفعت ظروف استثنائية تماما الى حدوثه ، وهو « عمليات القصف الصاروخى » التى قام بها العراق ضد اسرائيل حلال مرحلة اندلاع العمليات العسكرية فى الخليج ، فقد اطلق العراق (٣٧) صاروخا أرض - أرض من طراز سكاد المطور (الحسين) ضد اسرائيل لم تسفر عن خسائر تتناسب بأى حال مع عدد الصواريخ بفعل عدم دقتها ، وصغر حجم الرأس المتفجر لها ، وعلى الرغم من ان اسرائيل قد تخلت عن مبدأ « الرد الفورى المضاد » خلال تلك الفترة بحكم الضغوط والتعقيدات السياسية والعسكرية التى سادت خلال تلك الفترة إلا أنها قد حصلت على « مكاسب عسكرية » فى مقابل ما سمى بسياسة ضبط النفس تفوق بمراحل تلك المكاسب التى كانت متوقعة من قيامها بأية عمليات عسكرية ضد العراق .

ولا يمكن القول بأن تلك « العملية العراقية » كانت شكلا « منضبطا » من اشكال الصراع المسلح بين العرب واسرائيل ، فلم تكن هناك أهداف خاصة بهذا الصراع يمكن ان تحققها تلك العمليات ، ولم تجر عمليات القصف فى اطار سياسة عراقية - أو عربية - محددة للتعامل مع الصراع ، وانما كانت - كما هو معروف - عملية ذات أهداف خاصة بادارة العراق لأزمته خلال حرب الخليج .

أما العمليات والاشكال العسكرية المتصلة بالصراع العربى الاسرائيلى فكانت كالتالى :

أ - استمرار عمليات التسلل « المسلحة » عبر الحدود العربية - الاسرائيلية :

ان عمليات تسلل عناصر مسلحة عبر حدود الدول العربية مع اسرائيل تعد شكلا تقليديا من اشكال الصراع المسلح ، وهو شكل بحكم طبيعته محدود التأثير ويستهدف تحقيق مكاسب واهداف محدودة من الناحية العسكرية ، ويسود هذا الشكل أساسا عبر خط وقف اطلاق النار بين الأردن واسرائيل بحكم التداخل الوثيق بين السكان على جانبى الخط ، وبحكم الظروف السكانية للاردن ، وعلى فترات متباعدة تحدث عمليات تسلل عبر المنطقة العازلة بين القوات السورية والاسرائيلية فى الجولان ، وكذلك الحدود المصرية - الاسرائيلية .

وقد شهد عام ١٩٩٠ تصاعدا كبيرا لعمليات التسلل عبر الخط الاردنى الفلسطينى بفعل حالة الغليان التى شهدها « الداخل » الاردنى خلال أزمة الخليج ، وتصاعد نفوذ منظمة الجهاد الاسلامى ، لذلك شهد عام ١٩٩٠ حوالى (١١) عملية تسلل مكتملة . وكما كان متوقعا ، فان معدل عمليات التسلل قد شهد انخفاضا حادا عام ١٩٩١ بحكم تغير

الظروف التى أدت الى تصاعدها ، فلم يشهد العام اكثر من (٥) عمليات تسلل ، وحادثا واحدا لاطلاق النار على دورية اسرائيلية عبر الحدود فى ٧/١١ ، وأغلب تلك العمليات لم تحقق اهدافها ، اذ أن غالبية من قاموا بها « شباب » لا يتجاوز عمر الواحد منهم (٢٠) عاما ، كما انهم قاموا بها دون تدريب على هذا الشكل من العمليات ، لذلك تم اصطيادهم بعد فترة قليلة من عبورهم الحدود الى اسرائيل ، وبالطبع فانهم قاموا بتلك العمليات فى ظل مقاومة واسعة من السلطات .

وتبذل الحكومة الاردنية - حتى قبل بدء التسوية بسنوات - جهودا مكثفة لاحباط تلك العمليات ، فقد القت القبض خلال شهر ابريل مثلا على اعضاء فى جماعات أصولية بتهمة تحريض الشبان على القيام « بعمليات انتحارية » ضد اسرائيل ، وتتمثل وجهة النظر الاردنية الرسمية تجاه هذا الموضوع فى انه فى ظل غياب التنسيق العربى لبناء جبهة عربية قوية ضد اسرائيل تكون قادرة على المواجهة فان من شأن عمليات التسلل هذه ان تؤدى الى حدوث مواجهة عسكرية بين الاردن واسرائيل ، وهى مواجهة ستكون بالضرورة غير متكافئة ، أو على الاقل سوف تؤدى الى اعمال انتقامية اسرائيلية لا قبل للاردن بها .

وبعيدا عن خط وقف النار الاردنى الاسرائيلى شهدت الحدود المصرية - الاسرائيلية عملية تسلل هامة فى ١١/١٠ قام بها اربعة مسلحين لم تعرف الجهة التى ينتمون اليها ، وقد قتل المسلحون الاربعة بعد عبورهم الحدود الى النقب . أما الجولان ، فقد شهدت عملية تسلل نفذتها مجموعة مسلحة ليلة (٢ - ٣) يوليو باتجاه شمال اسرائيل ، قتل خلالها جندى اسرائيلى ، ومن المرجح ان المجموعة التى كانت تحمل « قذائف مضادة للدبابات » قد قتلت ايضا ، إلا أن الحادث الذى وصف بأنه « خطير » فى الجولان قد تم ليلة (٢٢ - ١٣) سبتمبر ، عندما اطلقت النيران من موقع للجيش الاسرائيلى على منحدرات جبل الشيخ باتجاه ثلاثة من المسلحين كانوا لا يزالون داخل المنطقة الخاضعة للادارة السورية شرق خط وقف النار ، وتم قتلهم .

ومن المعروف ان كلا من مصر ، وسوريا ، رغم اختلاف الظروف تعملان على منع أية عمليات تسلل عبر حدودهما ، وتقومان عادة بتسوية تلك الأمور بهدوء ، والخلاصة أن عمليات التسلل كأحد اشكال الصراع المسلح ، تقوم به جماعات غير رسمية ، ضد اسرائيل فى ظل قيود سوف تتصاعد بالضرورة مع استمرار عملية التسوية ، اضافة الى انه يتم التعامل معها حسب قواعد متعارف عليها بين الدول العربية واسرائيل .

ب - تصاعد العمليات العسكرية المحدودة فى جنوب لبنان :

كانت عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية قد تصاعدت خلال العام الماضى ، كما تصاعدت ايضا الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على مناطق جنوب لبنان لتصل الى حدود غير مسبوقة خلال الاعوام السابقة . وخلال عام ١٩٩١ لم تكن السمة الاساسية للموقف العسكرى فى جنوب لبنان هى تصاعد اعمال المقاومة المسلحة ، أو الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية بقدر ما كانت اتخاذ تلك الاعمال اشكالا جديدة بفعل المتغيرات الداخلية المتلاحقة التى شهدتها الساحة اللبنانية ، وكذلك المتغيرات الاقليمية والدولية المستجدة خلال العام ، ومع ذلك ، فقد احتفظت المقاومة اللبنانية بنفس مستوى كثافة عملياتها ، كما تصاعدت العمليات الاسرائيلية ضد مناطق الجنوب فى بعض الاوقات الى مستويات غير مسبوقة منذ سنوات . ويمكن فى السياق السابق رصد أهم ملامح الموقف العسكرى فى جنوب لبنان فى عدة نقاط :

١ - استمر الشكل التقليدى لعمليات المقاومة الوطنية اللبنانية ، والمجموعات الفدائية الفلسطينية العاملة فى جنوب لبنان كما هو خلال عام ١٩٩١ ، لكن من الواضح ان عناصر المقاومة قد ازدادت خبرة عما كانت عليه فى المرحلة الماضية خاصة « جماعة حزب الله » ، فعمليات مهاجمة مواقع الجيش الاسرائيلى ، ومواقع ميليشيا جيش لبنان الجنوبى الموالى لاسرائيل ، والمواقع المشتركة فيما يسمى « الحزام الامنى » اصبحت اكثر فعالية ، رغم انها اقل كثافة ، كما ان عمليات تفجير الشحنات الناسفة ، ومهاجمة الدوريات العسكرية الاسرائيلية تمت بصورة أكثر تنظيما ، وكانت اهم « العمليات » التى جرت خلال العام هى مهاجمة جماعة حزب الله دورية اسرائيلية فى (١٠/٢٠) مما أسفر عن مقتل (٣) جنود واصابة (٥) آخرين ، وعملية مهاجمة المواقع الاسرائيلية فى بداية شهر « يونيو » .

٢ - شهد جنوب لبنان خلال العام « فترتين » تصاعدت خلالهما حدة عمليات المقاومة ، وعنف الاعتداءات الاسرائيلية الى حدود غير مسبوقة منذ سنوات . امتدت الفترة الأولى من (٥/٢٥) وحتى (٦/١٠) عقب عمليات ناجحة للمقاومة بمناسبة اقتراب الذكرى التاسعة لغزو لبنان ، وعقب بدء عمليات التفاهم على نزع ميليشيات الجنوب اللبنانى ، وبدء العد التنازلى لانتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب ، اذ شنت اسرائيل سلسلة من الغارات ضد مواقع لبنانية وفلسطينية شرق صيدا استمرت لمدة (٣) ايام متواصلة استشهد خلالها (٢٢) لبنانيا ، واصيب (٨٢) من اللبنانيين والفلسطينيين .

وقد امتدت الفترة الثانية منذ (١٠/٢٣) وحتى أوائل نوفمبر وهى الفترة التى شهدت الاستعداد لعقد مؤتمر السلام فى مدريد ، وشهدت انعقاد جلسات المؤتمر بالفعل ، وشنت خلالها اسرائيل غارات مكثفة مستمرة على مواقع حزب الله ، كما تقدمت قوة برية محدودة (٤٠ جندى) خارج الحزام الامنى باتجاه مواقع حزب الله .

فى هذا السياق توجد ملاحظات :

١ - ان عنف الاعتداءات الاسرائيلية قد ارتبط بقيام عناصر المقاومة بعمليات ناجحة من ناحية ، لكنه ارتبط اساسا بتفاعلات سياسية هامة على الساحة اللبنانية ، والاقليمية ، فغارات مايو - يونيو ارتبطت بالتفاهم حول المعاهدة السورية اللبنانية ، فى الجنوب . بما جعل الغارات الاسرائيلية تبدو اشبه « برسائل » تعكس عدم ارتياح اسرائيل للتطورات الجارية فى بيروت ، وتحمل فى الوقت ذاته شروطا اسرائيلية ، فقد كان هدف اسرائيل هو اعادة رسم الخطوط الحمراء فى لبنان ، والتذكير بقدرتها على ارباك الاوضاع ما لم تؤخذ حساباتها الامنية فى الاعتبار فى أى حل نهائى ، أو ترتيب نهائى فى علاقات سوريا ولبنان ، وفى خطة انتشار الجيش والتفاهم حول تسليح الميليشيات .

اما غارات أكتوبر - نوفمبر ، فقد كانت تتم بعد أكثر عمليات المقاومة فعالية ، كما تتم فى اطار اقتراب مؤتمر مدريد ، وقد اوضح وزير الدفاع الاسرائيلى هدف الغارات بعبارته المعروفة « إن عملية السلام لن تقيد اسرائيل عن اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بدعم امنها فى الشمال » كما هدد باجتياح الجنوب اللبنانى ايضا .

٢ - ان الولايات المتحدة الامريكية تدخلت مرتين خلال تصاعد الغارات الاسرائيلية للضغط على حكومة شامير لوقف هذه الغارات ، وذلك بعد أن تقدمت لبنان فى الحالتين بشكوى لمجلس الأمن ضد اسرائيل .

٣ - ان التطور الاساسى « غير التقليدى » الذى شهده الجنوب اللبنانى خلال العام هو حدوث أول اشتباك بين الجيش اللبنانى « الرسمى » والقوات الاسرائيلية منذ ١٣ عاما ، عندما اصابت قذيفة اسرائيلية سيارة جيب استشهد على اثرها ٣ جنود لبنانيين مما أدى الى تبادل القصف المدفعى بين الجانبين عدة ساعات ، وقد ترك هذا « الاشتباك » آثارا نفسية إيجابية عميقة لدى الشعب اللبنانى .

وهكذا يتضح أن جنوب لبنان هى المنطقة التى لا تزال أكثر اشتعالا بين العرب واسرائيل ، ولا يبدو انها ستهدأ بسهولة فى ظل التعارض الشديد بين اهداف كل طرف ، وتعدد الاطراف الفاعلة ، وتعقد وتسارع التطورات ، ومن الناحية العسكرية ، فانه قد اتضح خلال العام تطور شكل العمليات العسكرية ، فقد اتجهت المقاومة الى تكثيف اسلوب « الهجوم بالمجموعات المسلحة » ، واتضح الفشل الذريع لعمليات الهجوم عن طريق البحر الذى تتبعه بعض المنظمات الفلسطينية ، واتجاه اسرائيل لاستبدال الهجمات البرية المحدودة بأسلوب الغارات العنيفة ، إلا أن التطور الاساسى ، كان اتضاح مدى عمق الارتباط بين العمليات العسكرية والتطورات السياسية فى لبنان .

جـ - تطور أساليب الانتفاضة والعنف الاسرائيلى فى الأرض المحتلة :

دخلت الانتفاضة فى الارض المحتلة عامها الخامس ، وبصرف النظر عن مستوى عملياتها فان الانجاز الاساسى لها هو استمرارها بأشكال ومستويات متعددة على الرغم من قسوة الظروف التى واجهها الفلسطينيون فى الارض المحتلة بعد ازمة الخليج ، وميل رد الفعل الاسرائيلى الى العنف ، واتخاذه اشكالا جديدة أكثر تطورا وتعقيدا لمواجهتها .

لقد دخلت الانتفاضة عامها الخامس فى ١٢/٩ فى ظل جدال فلسطينى اسرائيلى حولها ، يركز فيه الطرف الأول على انها هى التى دفعت اسرائيل الى الجلوس على مائدة المفاوضات ، بينما يكرر الطرف الثانى مقولة أن الانتفاضة هدأت ، واستنفذت قوة دفعها ، وعلى مستوى عملية التفاوض طرحت افكار مختلفة حول الانتفاضة كورقة من اوراق التسوية ، وكانت أهم الاطروحات التى أثارت الجدل هى امكان وقف الانتفاضة مقابل وقف الاستيطان ، وترفض اسرائيل مجرد التفكير فى وقف الاستيطان ، بينما تقرر أطراف فلسطينية أن الانتفاضة لا يمكن أن تتوقف إلا بتسوية القضية الفلسطينية .

وحسب المصادر الفلسطينية ، اسفرت الانتفاضة حتى الآن عن (٨٧٢) شهيدا فلسطينيا ، واصابة اكثر من (١٤) ألفا آخرين ، واعتقال (٥٠) ألفا من بينهم (٨٣٠٠) لا يزالون رهن الاعتقال ، أما ملفات الجيش الاسرائيلى فتؤكد وقوع ١٦٦ ألف حادث عنف مرتبط بالانتفاضة منذ ١٩٨٧/١٢/٩ ، وفى هذا السياق يمكن التركيز على عدة نقاط :

١ - ان الانتفاضة كانت قد تصاعدت خلال عام (١٩٩٠) ليصل مستوى اعمال العنف خلالها الى عتبة ما يسمى « الكفاح المسلح » بحكم ظروف ازمة الخليج ، ومذبحة الاقصى ، لكنها واجهت خلال عام ١٩٩١ عقبات هائلة منها مصاعب اقتصادية بحكم توقف اغلب تحويلات الفلسطينيين فى الخليج ، ثم حدوث نوع من الخلخلة داخل منظمة التحرير ، واستمرار ، بل احيانا احتدام الخلاف بين قيادات الانتفاضة حتى وصل الأمر فى بعض الاوقات الى

وقوع اشتباكات بين مجموعات من حركة حماس ، وحركة فتح ، كما حدث فى نابلس فى (١١/٦) ، وهو ما أثار تساؤلات هامة حول المرحلة التى وصلت اليها الانتفاضة ، وحول مستقبلها .

٢ ـ رغم ذلك ، لا يمكن القول بأن الانتفاضة فى سبيلها للانتهاء فى المدى القصير على الاقل ، فمن الواضح ان عملياتها تقل فى كثافتها بالفعل ، لكنها لا تتوقف ، والأهم انها تتخذ اشكالا جديدة أكثر حدة ، وهى اشكال تختلف عن تلك الأشكال التقليدية التى افرزتها « الطبيعة الجماهيرية » للانتفاضة فى الاعوام السابقة ، وتقترب أكثر من تلك الاشكال التى تفرزها « الطبيعة الفصائلية » التى اتضحت خلال العام ، فلقد سجلت البيانات الاسرائيلية ظاهرة تصاعد حوادث استعمال « الاسلحة النارية » فى الارض المحتلة ، ففى شهر مارس فقط وقعت (١١) حادثة لاطلاق النار اسفرت عن مقتل (٧) جنود اسرائيليين ، وتزايدت تلك العمليات فى مايو ، وابتداء من (١٠) يونيو ، وحتى (١٠) يوليو ، وقع (١٨) حادث اطلاق نار ، واجمالا ، شهد عام (١٩٩١) تنفيذ الخلايا الفلسطينية المسلحة (٥٨) عملية استخدمت فيها الاسلحة النارية ، وهو ما يشكل اعلى رقم تسجله الانتفاضة فى مواجهتها لقوات الاحتلال منذ انطلاقها عام ١٩٨٧ ، لكن ، بقدر ما يمثل ذلك عنصر قلق للاسرائيليين يمثل ايضا عنصر قلق لبعض الفلسطينيين .

ولم يكن استعمال السلاح النارى على حساب « اساليب المقاومة » الاخرى بشكل طاغ ، فقد نفذت تلك « الخلايا » ٨٠٠ هجوم بالزجاجات الحارقة خلال العام كما نفذت (١٩٥) هجوما بالقنابل اليدوية ، اضافة الى الاضرابات المتواصلة ، والمظاهرات ، وعمليات الطعن ، والدهم بالسيارات .

٣ ـ على المستوى الآخر ، رصدت قيادة الجيش الاسرائيلى تلك التغيرات فى مسار عمليات الانتفاضة ، وحسب تصريحات رئيس الاركان الاسرائيلى الجديد ايهودا باراك فى ٧/١٠ فان الهجمات المسلحة واستخدام الاسلحة النارية والقنابل اليدوية يتزايد ، بينما ينخفض مستوى العنف فى الشارع ، وتتخذ الانتفاضة شكلا جديدا يجب ان يتكيف الجيش معه وذلك باللجوء الى ما أسماه بالعمليات غير التقليدية ، التى تتمثل فى « تحويل الانشطة الدائمة التى تكرر نفسها للجيش الى انشطة اقل وضوحا ، واكثر مرونة بمساعدة الاستخبارات » .

وكان أحد تلك الانشطة غير التقليدية هو استخدام « الوحدات السرية » المتنكرة لارهاب الشعب الفلسطينى ودفعه الى الشك فى عناصره ، وهو اسلوب أثار فيما بعد حملة انتقادات ضد رئيس الاركان ، واستمرت الاساليب الاسرائيلية التقليدية فى التعامل مع الانتفاضة سارية خلال العام ، واصبحت اكثر عنفا فى حالات محدودة استخدمت فيها الاسلحة ، لكن السمة العامة هى التوسع فى عمليات حظر التجول والقمع الجماعى ، اضافة الى الابعاد ، وهدم المنازل ، والاهم اتخاذ اجراءات من شأنها تدمير ما تبقى للاقتصاد الفلسطينى بعد ازمة الخليج ، وبالطبع استمرت ايضا عمليات اطلاق الغازات المسيلة للدموع ، والذخيرة المطاطية ضد التظاهرات ، وهى العمليات التى كانت تنتهى عادة باطلاق الذخيرة الحية .

لقد وصلت الانتفاضة فى عام ١٩٩١ الى مرحلة انتقالية تشابكت عوامل معقدة فى دفعها الى تلك المرحلة ، وليس من السهل اكتشاف معالم المرحلة القادمة للانتفاضة فى عامها الخامس ، لكن من الواضح ان قضية مستقبل الانتفاضة فى ظل التسوية تشغل تفكير كافة الاطراف ، بما فيها القيادة الموحدة للانتفاضة التى اصدرت بيانها رقم (٧٤) فى سبتمبر من العام بشأن هذه المسألة تحديدا .

٣ ـ الجوانب العسكرية للتفاوض حول « الأرض » فى التسوية :

بدأت عملية التسوية فى (٣٠) أكتوبر ، وحسب نص الدعوة الموجهة للاطراف المباشرة فى الصراع العربى الاسرائيلى من قبل الرئيسين الامريكى ، والسوفيتى « السابق » ، فان العملية السلمية تستهدف « تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة ترتكز على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ » على أن يتم ذلك خلال مفاوضات ثنائية مباشرة ، ومفاوضات متعددة الاطراف ، وتذكر الادارة الامريكية فى تفسيرها لقرارى مجلس الامن ان جوهرهما هو مبدأ « الارض مقابل السلام » ، وهو ما تؤكد عليه الاطراف العربية جميعا فى الوقت ذاته ، بينما لا يوجد تفسير اسرائيلى لهذين القرارين بنفس المعنى ، ولا توجد تصريحات اسرائيلية رسمية تقبل بمفهوم « الارض مقابل السلام » .

وأيا كان الموقف الاسرائيلى ، فان « الارض » هى محور عملية التسوية على مستوى المفاوضات الثنائية المباشرة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها . ولم يشهد عام ١٩٩١ انعقاد جلسات المفاوضات المتعددة الاطراف التى ستدور حول مسائل أخرى بخلاف الارض ، وشهد فقط انعقاد جولتين للتفاوض الثنائى طرح خلالها كل طرف مطالبه القصوى بخصوص مسألة « الارض » ، وهى

مطالب متوقعة فى المراحل الأولى للتفاوض عادة، وتتلخص فى طرح الدول العربية المشاركة فى المفاوضات الثنائية مطلب استعادة اراضيها المحتلة خلال حرب يونيو ١٩٦٧ كاملة، غير منقوصة السيادة، كما طرحت اسرائيل موقفها المعروف بأنها لن تنسحب من الاراضى المحتلة، وانما لا مكان لدولة فلسطينية، وانها لم تذهب من الأصل الى التسوية للتفاوض حول الارض.

وفيما يلى سيتم التركيز على «الجوانب العسكرية» المتعلقة بعملية التفاوض حول الارض، من خلال ما طرحته الاطراف خلال «عام ١٩٩١» مع ملاحظة ان ما طرح لا يتجاوز اعلانا عاما لمواقف اولية ولم يصل بعد الى مناقشة جوهر العلاقة بين أمن الاطراف، وحقوقها أو مطالبها الخاصة بالارض، ولم يصل ايضا الى طرح أى طرف لترتيبات محددة حول الامن والارض فى المفاوضات الثنائية، لكن بصفة عامة فان مواقف الاطراف تجاه تلك النقاط واضحة منذ سنوات، ومعلنة، ولن يتم هنا سوى رصد ما استجد عليها، وما يتصل مباشرة بعملية التسوية التى بدأت فى أكتوبر ١٩٩١.

وفى هذا السياق فان هناك عدة عناصر اساسية تمثل محددات لما سيتم تناوله من قضايا:

- ان محور التفاوض حول علاقة الامن بالارض يدور حول استعادة الدول العربية لاراضيها المحتلة عام ١٩٦٧، مقابل القيام بترتيبات تضمن امن اسرائيل بنفس المستوى الذى كان يضمنه احتفاظ اسرائيل بتلك الاراضى كعمق استراتيجى لها، فالقضية هى بشكل محدد «أمن» اسرائيل و«أرض» العرب، فالدول العربية تطرح قضية الارض كقضية «حق مشروع» وليس كقضية أمن، بينما يطرح الاتجاه الرئيسى فى اسرائيل قضية الارض كقضية أمن، مع احتفاظه بذلك الطرح الذى يضعها فى سياق قناعات سياسية ومعتقدات دينية وتاريخية كقضية «حق تاريخى»، ويتفاوت الطرح الاسرائيلى العام فى تناوله لقضية الارض من ارض لأخرى.

ورغم أن النقطة السابقة تمثل «المحور الحقيقى» المفهوم لكافة الاطراف فى اطار عملية التفاوض الثنائية إلا أن الاطراف المختلفة لم تطرحها بهذه الصورة فى تلك المرحلة المبكرة من عملية التفاوض، وما ينبغى تأكيده هنا ان الادارة الامريكية تتفق مع وجهة النظر العربية فى تبنيها لهذا المفهوم، فحسب تصريحات الرئيس بوش فى (٦/١٧)، فان الجغرافيا وحدها لن تضمن الأمن الاسرائيلى، كما ان القوة العسكرية لا تضمن أمنها، والطريقة الوحيدة لتحقيق الامن الحقيقى هى التوصل الى السلام والمصالحة.

لكن حسب ما هو مفهوم من «نص الدعوة» للمؤتمر، ومن خبرة جولة التفاوض، فانه لن تمارس ضغوط بشأن قضايا اساسية على الدول المشاركة فى المؤتمر.

ان «الأرض» التى يتم التفاوض حولها فى مستوى التفاوض الثنائى المباشر هى بشكل محدد ما يلى:

* مرتفعات الجولان الاستراتيجية التى استولت عليها اسرائيل من سورية خلال حرب يونيو ١٩٦٧، وقامت بضمها اليها عام ١٩٨١.

* الضفة الغربية وقطاع غزة، اللذين تحتلهما اسرائيل منذ حرب يونيو ١٩٦٧، والذى يبلغ عدد سكانهما حاليا ١,٧٠٠,٠٠٠ فلسطينى تقريبا.

* الشريط الحدودى الذى تطلق عليه اسرائيل اسم «الحزام الامنى» فى جنوب لبنان، والذى تحتله اسرائيل منذ عام ١٩٨٢ بعد غزوها للبنان تحت ذريعة وضع حد للهجمات التى تشن عليها من الاراضى اللبنانية.

* القدس الشرقية، وهى الجزء الشرقى من القدس الذى استولت عليه اسرائيل من الاردن فى يونيو ١٩٦٧.

وتتباين القضايا العسكرية «الأمنية» المتعلقة بكل مستوى تباينا كبيرا، فالقدس الشرقية بالطبع خارج الحسابات العسكرية، ونوعية الحسابات العسكرية المطروحة بالنسبة لكل مستوى تختلف عن المستوى الآخر بصورة كبيرة.

ويمكن تناول أهم عناصر تلك الاعتبارات العسكرية فى النقاط التالية:

أ ـ الأرض الفلسطينية المحتلة:

يعتبر التفاوض حول الارض الفلسطينية المحتلة هو الأكثر تعقيدا من التفاوض حول الاراضى العربية الأخرى، فأوضاع الأرض الفلسطينية مستقبلا، لا تحكمها فقط اعتبارات عسكرية، لكن اعتبارات سياسية، وعقائدية، وواقع يتمثل فى مستوطنات كثيفة قائمة، ويمكن تحديد العناصر العسكرية التى تحكم هذا المستوى فى نقاط:

١ ـ ان اسرائيل تعتبر «الضفة الغربية» تحديدا عمقا استراتيجيا لا يمكن ان تتخلى عنه، فالقطاع الواقع بين نهر الاردن وبين «الخط الاخضر» الذى يرمز الى خطوط الهدنة بين اسرائيل والاردن منذ سنة «١٩٤٩»، والذى تم احتلاله عام ١٩٦٧ يشكل خطرا شديدا على أمن اسرائيل «١٩٤٨»، فالمسافة الواقعة بين الخط الاخضر والبحر المتوسط لا تتجاوز فى بعض نقاطها ١٥ كيلومترا بما يعنى ان وسط اسرائيل يقع فى متناول مدى أى «مدفع» يوجد

فى الضفة الغربية ، كما ان أكثر مراكز السكان الاسرائيليين تقع بالقرب من الخط الاخضر بما لن يتيح الدفاع عنها ، وايضا فانه يمكن لأى هجوم عربى « منصور » مفاجيء أن يعبر الخط الاخضر قبل أن تتمكن اسرائيل من تعبئة قواتها .

فى هذا السياق فان « دولة فلسطينية » صغيرة تمتلك قوات صغيرة للغاية يمكن أن تكون قادرة على خلق تهديد اساسى لوجود اسرائيل اذا ما نسقت مع أية دولة عربية أخرى تقوم بشن هجوم من اتجاه آخر .

تلك هى وجهة النظر الاسرائيلية « العَسكرية » السائدة ، والتى تعبر عن نفسها فى صور مختلفة ، منها ذلك الاتجاه الذى لا يقبل على الاطلاق التخلى عن الضفة الغربية ، ويرفض تماما أية فكرة لاقامة دولة فلسطينية فى الضفة وغزة ، فحسب تصريحات شامير ١١/١٣ فان اسرائيل تحتاج الى الحد الادنى الضرورى من المكان ، لأن ابعاد اسرائيل صغيرة ، وفى هذه المساحة الصغيرة ليس هناك مكان لدولتين ، ولذلك - حسب قوله - « لن تنشأ دولة فلسطينية هنا .. » ويطرح هذا الاتجاه - وهو السائد - اقامة نوع من الحكم الذاتى للفلسطينيين « كمرحلة انتقالية » حسبما تم الاتفاق عليه قبل توجيه خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد .

وفى اطار مفهوم الحكم الذاتى توجد عدة عناصر ذات طابع عسكرى اتضحت من خلال المواقف الاسرائيلية خلال العام :

(أ) ان سلطة الحكم الذاتى ليست دولة بالطبع ، وبالتالى لن تتمتع بسلطات الدفاع ، أو ادارة الشئون الخارجية ، ويمكنها ان تحتفظ « بقوات للأمن الداخلى » ذات عدد مناسب ، وذات تسليح محدود للغاية .

(ب) ان الجيش الاسرائيلى لن ينسحب بصورة كاملة من الضفة الغربية وانما سوف ينسحب من المناطق السكنية ، ويعاد توزيعه على المناطق الاستراتيجية والحدود بما يمكنه من الدفاع عن اسرائيل بالصورة المناسبة .

(جـ) ان للمستوطنات « دورا أمنيا » اساسيا ، فهى لن تزال ، وستظل تمارس هذا الدور ، وقد ترددت معلومات حول قيام الجيش الاسرائيلى فعليا بتسليح المستوطنات وتحويلها الى تكتات عسكرية فى اطار خطة لتحويلها فى النهاية الى « قواعد عسكرية » .

٢ - ان الطرف الفلسطينى يعتبر أن هدفه النهائى هو اقامة دولة فلسطينية فى الضفة وغزة ، وصدرت خلال العام تصريحات عن شخصيات فلسطينية تبدى استعدادا فلسطينيا فى النهاية لاتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بتأمين اسرائيل ، فأقصى ما يطمح اليه بعض الفلسطينيين - فى ظل الظروف الراهنة - هو اقامة دولة « منزوعة السلاح » .

فالمطالب الفلسطينية النهائية ترتكز على انسحاب اسرائيل - حسب القرار ٢٤٢ من كافة الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، واقامة دولتهم فى المناطق التى تنسحب منها اسرائيل ، أما عن تسليح الدولة الفلسطينية وأمنها فان هناك عبارة لفيصل الحسينى (الشرق الأوسط - ١٩٩١/٣/٢٩) توضح هذه المسألة بشكل محدد ، قال فيها « اعتقد بأنه يجب أن لا نسمح لأحد بأن يخدعنا ويدعنا ننشيء جيشا نبدد فى سبيله اموالنا على شراء الفانتوم والدبابات والاسلحة . نحن بحاجة كى نقيم صناعة ، وكى نرفع من مستوى شعبنا ، من استيعاب اللاجئين ولسنا على استعداد لتضييع اموالنا فى شراء اسلحة يربح بسببها الغير ، ثم يقوم هذا الغير عندما يريد ، بتدميرها » .

أما عن التفاوض حول العناصر العسكرية فى « المفاوضات الثنائية » فى مراحلها الأولى ، فلا توجد معلومات كثيرة حول ما ينوى الفلسطينيون طرحه ، لكن أحدى النقاط الهامة التى تحدث عنها بسام ابو شريف أحد مستشارى عرفات (الحياة - ٩١/١١/٢٥) هى أن الوفد الفلسطينى سيطرح ضرورة جدولة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى الفلسطينية المحتلة ، وسيقترح ان تحل مكانها قوات متعددة الجنسية أو قوات أمريكية - « سوفيتية » .

ب - منطقة الجنوب اللبنانى المحتلة :

لا تتداخل عوامل كثيرة فى تحديد وضع الشريط الحدودى المحتل فى جنوب لبنان مثلما هو الحال بالنسبة للضفة الغربية ، فقد احتلته اسرائيل عام ١٩٨٢ ، أو احتفظت به بعد انسحابها بعمق (١٥) كم - وهو مدى صواريخ كاتيوشا - لحماية مستوطناتها فى الجليل ، وانشأت ومولت عملية تكوين ما سمى « بجيش لبنان الجنوبى » الذى لا يتجاوز عدد افراده (٣٥٠) فردا لحماية اراضيها من عمليات التسلل المسلحة التى تنطلق من الاراضى اللبنانية ، ورغم ان الاعتبارات العسكرية هى التى تحكم رؤية اسرائيل تجاه تلك المنطقة إلا أنه تدخلت عوامل جديدة لتجعل التفاوض حول « الشريط » الحدودى اعقد مما تبدو عليه ظاهريا ، كمطامع اسرائيل فى المياه اللبنانية ، وتواجد ميليشيات مسلحة لبنانية وفلسطينية فى الجنوب ، وتواجد القوات السورية فى لبنان .

ومن وجهة نظر اسرائيل ، فانها لن تتخلى عن « الحزام الامنى » إلا اذا انسحبت القوات السورية من لبنان ، وهذا هو « جوهر » الموقف الاسرائيلى بصرف النظر عن كافة المطالب الاخرى الخاصة مثلا « بضمان عدم وقوع هجمات على الدولة العبرية من حدودها الشمالية » ، بينما يرتكز الموقف اللبنانى على ان لبنان قد ذهبت الى التسوية للبحث

فى تنفيذ القرار (٤٢٥) ، وانه بمجرد انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبنانى ، فان الجيش اللبنانى سوف يقوم بمنع وقوع أية هجمات انطلاقا من الاراضى اللبنانية ضد اسرائيل ، وانه طالما لم تنسحب اسرائيل من الجنوب فان عمليات المقاومة لن تتوقف .

والى جانب هذا الخلاف ، فان هناك قضايا عسكرية متعددة ستكون موضعا للنقاش ، منها وضع ما يسمى « بجيش لبنان الجنوبى » فى ظل التسوية ، وتواجد ميليشيات مسلحة معينة فى لبنان مثل « حزب الله » الذى تدعمه ايران والتى يمكن القول انها من العناصر المؤثرة على التسوية فى لبنان .. لكن يظل الوضع فى لبنان - كما يبدو من تفاعلات ١٩٩١ على الاقل - رهن اتفاق اسرائيلى سورى حول ترتيب اوضاع القوات السورية فى لبنان ، أو على الاقل ، وبافتراض مرونة اسرائيلية كبيرة ، اتفاق ما على وقف « العمليات العسكرية » المنطلقة من الجنوب اللبنانى مقابل بدء ترتيبات امنية معينة للوضع فى جنوب لبنان .

جـ - هضبة « الجولان » السورية المحتلة :

لا يرجع التعقيد الشديد لوضع هضبة الجولان فى التسوية الى تداخل عوامل كثيرة فى عملية التفاوض حولها ، وذلك على الرغم من ضم اسرائيل لها عام « ١٩٨١ » ، وموافقة الكنيست فى (١٩٩١/١١/١٢) على مشروع قانون يطالب الحكومة الاسرائيلية باستبعادها من المفاوضات ، لكن يرجع هذا التعقيد الى أهميتها الاستراتيجية الحيوية لكل من أمن سوريا ، وأمن اسرائيل فى نفس الوقت ، لا سيما فى ظل « التوازن » المتقارب نسبيا فى عناصر القوة العسكرية للجانبين ، وهو ما يجعل للاعتبارات الجغرافية أهمية كبيرة .. وبصرف النظر عن أى اعتبار سياسى أو أمنى فان الجولان أرض سورية احتلتها اسرائيل ، ومن المحتم عودتها الى الحظيرة السورية .

ومن وجهة النظر الاسرائيلية السائدة ، فان الجولان تمثل « خطا دفاعيا » متقدما لمستوطنات سهل الحولة ، وسهل الاردن يمكنها من التعامل مع أية هجمات عسكرية برية بعيدا عن الاراضى الاسرائيلية ، كما توفر الهضبة المرتفعة لاسرائيل فترة انذار مبكر تصل الى عدة دقائق فى حالة الهجوم الجوى السورى ، وعدة ثوان فى حالة هجوم صاروخى ضد اسرائيل ، وباختصار .. فان التخلى عن « الجولان » وعودة القوات السورية للتمركز بها قد يعرض اسرائيل - من وجهة نظرها - لهجوم مفاجىء يعرض اراضيها للخطر كما حدث خلال الايام الاولى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .. فهضبة الجولان كما يقول رئيس الاركان الاسرائيلى ايهودا باراك تعد « ثروة أمنية من الدرجة الأولى » بالنسبة لاسرائيل .

بالنسبة لسوريا ، فانها ليست فى حاجة للحديث عن اهمية الجولان الامنية لها ، فهى اراضيها ، وهناك قرار لمجلس الامن (٢٤٢) يرتب ما يجب التوصل اليه بشأنها ، لكن حسب معلومات وردت خلال العام ، فان سوريا قد اعدت مقترحات تفصيلية لترتيبات امنية للجولان تعتبر كافية من وجهة نظرها لضمان الأمن الاسرائيلى بصورة مقبولة تماما اذا قبلت اسرائيل مبدأ الانسحاب الشامل من الجولان ، وتستند تلك الترتيبات على اقامة مناطق منزوعة السلاح فى الهضبة ، وعلى الجانبين السورى والاسرائيلى بشكل متكافىء ، واقامة محطات انذار مبكر متطورة على الجانبين بما يسمح لاسرائيل بصد أى هجوم سورى قبل وصوله الى ما وراء نهر الاردن ، هذا بالاضافة الى ضمانات اخرى كفيلة بمنع أية عمليات تسلل تتم من الاراضى السورية باتجاه شمال اسرائيل .

ان « مناقشة عسكرية » عقلانية لمسألة الجولان يمكن أن تظهر مدى المبالغة الاسرائيلية فى أهميتها « الأمنية » بالنسبة لها ، فعمق الجولان الحالى نفسه (٣٠) كلم لا يمكنه مع « صواريخ المدفعية » السورية من الوصول لشمال اسرائيل كما ان اسرائيل تقوم ببناء مستوطنات تقع فى مدى « المدفعية الميدانية » السورية ، والواقع أن تعقيد تلك المشكلة مرتبط بمدى تعقيد « عملية التسوية » بين سوريا واسرائيل بما تضمنه من عناصر مختلفة خاصة بالتسليح ، والمواقف المتباينة تجاه قضايا مثل « لبنان » وغير ذلك .

٤ - ميزان القوة العسكرية لأطراف التسوية :

شهد ميزان القوة العسكرية لأطراف الصراع العربى الاسرائيلى تطورات كمية ونوعية هامة خلال عام ١٩٩١ ، ولم تكن تلك التطورات التى جرت فى النصف الأول من العام ترتبط بعملية التسوية ، فقد كانت محصلة لصفقات تسليحية عقدت خلال احتدام ازمة الخليج فى العام الماضى ، وارتبطت بتلك الصيغ العامة التى طرحت فى هذا الوقت لما سمى « بترتيبات الأمن » فى المنطقة ، لكن مع اتضاح بوادر بداية عملية التسوية عقدت بعض دول المنطقة صفقات تسليحية هامة جديدة ، وحاولت التعجيل باتمام عملية عقد صفقات كانت فى طور المناقشة والدفع باتجاه التعجيل بتسليم صفقات تم الاتفاق عليها من قبل .

فى هذا السياق توجد عدة نقاط هامة أهمها ما يلى :

* ان هناك « تطورات كمية » اساسية شهدتها موازين القوة العسكرية خلال العام ، وتركزت تلك التطورات أساسا فى عناصر تسليح الجيوش فى المنطقة ، وليس فى زيادة عدد افرادها .

* ان هناك « تطورات كيفية » لا تقل أهمية ، عن التطورات السابقة شهدتها ايضا الموازين العسكرية ، فقد تركزت اغلب الصفقات على الحصول على انظمة تسليحية متطورة لم يشهد أى اقليم آخر فى العالم دخولها ، باستثناء الشرق الأوسط ، أو على اعداد اضافية من الانظمة التسليحية المتوفرة بالفعل .

ومن الواضح ان التطورين السابقين كانا نتيجة مباشرة « لأزمة الخليج » فلقد شهدت المنطقة خلال الازمة والحرب دخول ، واستخدام اطراف الحرب لانظمة تسليحية متطورة للغاية تستخدم لأول مرة فى تاريخ الحروب ، اضافة الى استخدام ذخائر متطورة تستخدم ايضا لأول مرة ، وفى الوقت ذاته أدى اشتراك عدد كبير من الدول ضمن القوات المتحالفة بأسلحتها فى الحرب الى اشراك كافة « الانظمة التسليحية » العالمية المتوفرة فى عمليات القتال ، على مستويات مختلفة ، فقد استخدمت صواريخ « سكاد » السوفيتية وكروز « توما هوك » الامريكية ، و« سلك روم » الصينية ، وكذلك دبابات القتال الرئيسية من طراز « ام ١ ـ ايه ١ » الامريكية ، و« تشالنجر » البريطانية ، و« ايه ـ اكى ٣٠ » الفرنسية ، و« تى ـ ٧٢ » السوفيتية ، اضافة الى أحدث المقاتلات والمقاتلات القاذفة فى العالم مثل « اف ـ ١٥ » و« اف ـ ١٦ » و« اف ـ ١٨ » الامريكية ، و« تورنادو » البريطانية ، و« ميراج ـ ٢٠٠٠ » الفرنسية ، ويمكن القياس على ذلك على مستوى قطع المدفعية وراجمات الصواريخ ، والعربات المدرعة ، والقطع البحرية ، والذخائر من كافة الانواع .

لقد اتاح كل ذلك متابعة أداء تلك الاسلحة ، ومقارنة ادائها ، بما أدى ببعض الدول الى إعادة صياغة مفاهيمها العسكرية فى ضوء الواقع الجديد ، بشكل أدى الى عقد عدد كبير من الصفقات ، عبر سلسلة من التفاعلات أدت الى هذا الوضع الجديد ، فقد خلقت الازمة مشكلة أمن ، أو أوضحت مشكلة الأمن فى الخليج بشكل دفع دول الخليج الست الى عقد صفقات تسليحية هامة ، بما أدى باسرائيل الى طرح مقولة « أنه لا يجب أن تسمح عملية امداد دول الخليج بالاسلحة المتطورة الى الاخلال بالتوازن القائم فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى » ، وحصلت بذلك على صفقات تسليحية متطورة ايضا ، وتضاعف حصولها على « الانظمة التسليحية المتطورة » بدون عبء اضافى على ميزانيتها العسكرية تقريبا فى ظل التزامها بعدم الرد على هجمات الصواريخ العراقية خلال الحرب ، وهو مادفع الدول المجاورة لاسرائيل ، سوريا ، ومصر ، ايضا الى تطوير قوتها العسكرية ، وهكذا ..

لقد تم ذلك قبل ان تلوح بوادر بدء عملية التسوية ، وقبل ان تطرح الادارة الامريكية مبادرة ضبط تسلح الشرق الأوسط فى ٥/٢٩ ، أو يطرح بيان باريس لضبط مبيعات الاسلحة التقليدية للمنطقة ٧/٩ ، وغيرها من مقترحات ضبط التسلح ، لكن رغم بداية عملية التسوية ، وتحرك الادارة الامريكية للقيام بما أسمته « ضبط تسلح الشرق الأوسط » فقد استمرت دول المنطقة فى محاولات تطوير قواتها المسلحة ، وقدراتها العسكرية بصفة عامة ، وهو ما سيطرح آثارا هامة عندما تدخل التسوية مرحلة المفاوضات المتعددة الاطراف التى ستناقش فيها قضايا التسلح فى المنطقة ..

وسوف يناقش الجزء التالى القضايا المرتبطة بميزان القوة العسكرية لأطراف التسوية فى عنصرين اساسيين :

* الشكل العام للقوة العسكرية لأطراف التسوية .

* رؤية عامة لعلاقة موازين القوة بالتسوية .

أ ـ الشكل العام للقوة العسكرية لدول الصراع :

شهدت القوات المسلحة لدول الصراع العربى الاسرائيلى تطورات اساسية خلال عام ١٩٩٢ ، وبالمقاييس التى اتبعت خلال السنوات السابقة فى تقييم تطورات ميزان القوة العسكرية العربى الاسرائيلى ، والتى كانت تفترض أن كافة الدول العربية الاساسية هى اطراف بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة (مساندة) فى الصراع ، فان هناك تقييما متراوحا يمكن أن يقدم حول تلك التطورات التى جرت فى ميزان القوة العسكرية ، فلقد انهارت القوة العسكرية العراقية بنسبة (٥٠) فى المائة على الاقل ، وبنسبة تقترب من (٩٠) فى المائة أن لم يكن أكثر على مستوى اسلحة التدمير الشامل ، والصواريخ أرض أرض بما ادى الى اخلال كبير بالتوازن الذى كان تحقق عام (١٩٩٠) بين العرب واسرائيل على المستوى الاستراتيجى .

وبنفس المقاييس ، فإنه بإدخال « التطورات التسليحية » الخاصة بالقوة العسكرية لدول الخليج يمكن القول ان هناك « توازنا نوعيا » على مستوى انظمة التسليح المتطورة بين الدول العربية واسرائيل ، اذ أن السعودية مثلا هى الدولة العربية الوحيدة التى تمتلك فى الوقت الحالى بصورة مؤكدة صواريخ أرض ـ أرض يزيد مداها عن (٤٠٠) كلم ، وهى صواريخ (سى ـ اس ـ اس ـ ٢) الصينية ، كما انها الدولة الوحيدة التى تمتلك مقاتلات متطورة من طراز (اف ـ ١٥) فى مواجهة اسرائيل التى تمتلك هذا الطراز ، اضافة الى امتلاكها انظمة الصواريخ (ام اى أم ـ ١٠٤) ، باتريوت المضادة للصواريخ فى مواجهة امتلاك اسرائيل لتلك الانظمة ايضا .

لكن بأخذ تلك المحددات الواردة فى بداية هذا الجزء من التقرير فى الاعتبار فان « المعايير التقليدية » لتقييم ميزان

القوة العسكرية فى الصراع العربى الاسرائيلى يجب أن تشهد تغييرا فى ظل وضع التأزم الشديد الذى شهده النظام الاقليمى العربى خلال عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ . فمن المتصور أن صفقات التسلح الخليجية قد عقدت لاعتبارات خاصة بأمن منطقة الخليج الذى تعرضت لضربة قاصمة عام ١٩٩٠ ، وبالتالى فان تلك الاسلحة سوف تعمل فى اطار استراتيجية للدفاع عن تلك الدول ضد التهديد الايرانى المحتمل ، أو ما تتصوره دول الخليج من امكانية عودة العراق لتهديد امنها فى المستقبل اذا لم يقم بتنفيذ قرار وقف اطلاق النار النهائى بصورة كاملة (القرار ٦٨٧) ، كما اتضح من مقررات القمة الخليجية التى عقدت فى الكويت ٢٣ ـ ١٢/٢٥ .

على نفس المستوى فان قضية « الصحراء الغربية » أكثر أهمية بالنسبة لمنطقة المغرب العربى ، كما ان ليبيا قد واجهت خلال العام تهديدات من نوع مختلف بعد اتهامها بأنها وراء تفجير طائرة بان اميريكان فوق لوكيربى فى ١٩٨٨ والطائرة الفرنسية فى ١٩٨٩ .

لذلك فان الشكل العام « للميزان العسكرى » الذى سيطرح فى هذا الجزء يتعلق بالدول العربية الاطراف بصورة مباشرة فى مفاوضات التسوية ، والتى يتصور ان « القضايا الثنائية » التى يتم التفاوض حولها بينها وبين اسرائيل تتأثر بصورة ما بقوتها العسكرية ، هذا بالاضافة الى مصر ، وأسرائيل ، ولن يتم رصد عناصر القوة العسكرية فى هذا الاطار بصورة مقارنة ، لكن سيتم رصدها بصورة توضح الشكل العام « للقوة العسكرية لكل طرف من الاطراف » .

ويمكن رصد عدة نقاط من استقراء الجداول ارقام (١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥)

١ ـ ان ميزانية الدفاع الاسرائيلية تقترب من ضعفى الميزانيات الدفاعية للدول العربية الاربع مجتمعة خلال العام المحدد فى الجداول (١٩٩٠) ، ويجدر بالذكر ان عام ١٩٩١ شهد موافقة مجلس الوزراء الاسرائيلى على مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ ، والذى تقدم فيه حجم الانفاق الدفاعى ليحظى بأولوية على « استيعاب المهاجرين » بعكس عام ١٩٩١ بزيادة قدرها (١٥٨,٦ مليون دولار) عن العام الحالى ، ليصل حجم الانفاق العسكرى الاسرائيلى فى العام القادم الى (٥,٢) مليار دولار ، وهو ما يوازى (ست مرات) حجم الانفاق الدفاعى لمصر ، وقد أدى ذلك الى خلافات حادة داخل الائتلاف الاسرائيلى الحاكم حتى آخر يوم فى عام ١٩٩١ .

٢ ـ ان هناك توازنا « نسبيا » على المستوى الكمى بين عناصر القوة العسكرية الاسرائيلية والسورية التقليدية ، إلا أن ادخال عنصر « النوعية » فى حسابات التوازن يجعل الميزان فى صالح اسرائيل ، فى الوقت نفسه توجد حالة « اختلال » حادة كميا ونوعيا فى ميزان القوة التقليدية الاسرائيلى الاردنى لصالح اسرائيل ، بينما لا يوجد أى اساس للمقارنة بين لبنان واسرائيل ، وهو ما يوضح « الاساس العسكرى » الذى تستند عليه المفاوضات الثنائية المباشرة بين تلك الاطراف .

٣ ـ لم تطرأ زيادات كمية ذات أهمية على حجم « القوات النظامية » فى تلك الدول خلال عام « ١٩٩١ » عما كانت عليه فى عام ١٩٩٠ ، لكن يبدو أن اتجاه ميكنة القوات وخفة حركتها مستمر خلال العام ، كما ان تطوير تسليح الوحدات ، واحلال نظم تسليحية اكثر تطورا محل الاسلحة المتقادمة مستمر ايضا ، وتظهر الجداول تأثير صفقات التسلح التى عقدتها الدول عام ١٩٩٠ ، أو اوائل عام ١٩٩١ على موازين التسليح ، فقد ازداد عدد الدبابات لدى اسرائيل بمعدل (٢٠٠) دبابة عن العام الماضى ، كما ظهرت الهليكوبتر المسلحة « اباتشى » (١٩) فى ميزان عام ١٩٩١ لديها ، وتزايدت اعداد الطائرات القتالية ، وبالنسبة لمصر فقد تمت اضافة (٢٠٠) عربة مدرعة جديدة ، و(٢٠) طائرة مقاتلة (اف ـ ١٦) ، وحصلت سوريا على (٣٥٠) دبابة جديدة (تى ـ ٧٢) ، وما يقرب من (٥٢) مقاتلة جديدة ومن الواضح ان سوريا لا تزال تعتمد على التسليح الشرقى بينما يتزايد اعتماد مصر بمعدل ثابت على الاسلحة الغربية .

٤ ـ ان تقرير (IISS) يرصد حدوث تطورات هامة فى ميزان الصواريخ أرض ـ أرض المتوسطة المدى فى المنطقة ، فقد تمت عملية « ابادة » لترسانة الصواريخ العراقية متعددة الانواع ، وحصلت سوريا على (٢٠) منصة اطلاق لصواريخ « سكاد ـ سى) من كوريا الشمالية مع عدد غير محدد من الصواريخ ، وهى صواريخ اكثر دقة ، واطول مدى (٦٠٠ كلم) من الصواريخ الأقل تطورا من نفس الطراز العامل لدى سوريا .

٥ ـ ويؤكد التقرير أن اسرائيل هى القوة النووية الوحيدة فى الشرق الاوسط وانها تمتلك ـ كما يرجح ـ ما لا يقل عن (١٠٠) رأس نووى محملة على صواريخ بالستيكية أرض ـ أرض من طراز اريحا ـ ١ (٥٠٠ كلم) ، واريحا ـ ٢ (١٥٠٠ كلم) اضافة الى صواريخ لانس القصيرة المدى (١٢٠ كلم) .

ولقد اوضح عام (١٩٩١) اتجاهات الدول المشاركة فى التسوية لتطوير قوتها العسكرية فى اطار الاستفادة من دروس الخليج واستجابة للمتغيرات التى تفرضها التسوية ، وبفعل تزايد حجم التسلح الاسرائيلى خلال الازمة ، واتضح

جدول (١١)

القوة العسكرية الاسرائيلية

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	١٤١٠٠٠ جندى	قوات عاملة
قوات الاحتياط	٥٠٤٠٠٠ جندى	يمكن اعتبارهم ضمن ، القوات النظامية ،
القوات البرية	١٠٤٠٠٠ جندى	
القوات الجوية	٢٨٠٠٠ جندى	
القوات البحرية	٩٠٠٠ جندى	
دبابات القتال الرئيسية	٤٤٨٨	منها (١٦٠٠) ام ٦٠ / ايه ١ - ٣ ، (٦٦٠) ميركافا (تقريبا)
العربات المدرعة	١٢٠٠٠	
قطع المدفعية والراجمات	٢٠٠٠	
الطائرات القتالية	٦٩٣	منها (٤٧) اف - ١٥ ، (١٤٩) اف - ١٦
الهليكوبتر المسلحة	٩٤	(١٩) اباتشى
سفن القتال الرئيسية	٢٢	
الغواصات	٣	
منصات الصواريخ أرض - أرض	٢٠	(تمتلك حوالى (١٠٠) صاروخ محمل برؤوس نووية) تقريبا
ميزانية الدفاع	٦,١٦ مليار	(بالدولار - ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : The Mititary Balance (IISS) 91 - 92

جدول (١٢)

القوة العسكرية السورية

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	٤٠٤٠٠٠ جندى	(لديها ٣٠ ألف فى لبنان)
قوات الاحتياط	٤٠٠٠٠٠ جندى	
القوات البرية	٣٠٠٠٠٠ جندى	(٥) فرق مدرعة ، (٣) فرق ميكانيكية
القوات الجوية	٤٠٠٠٠ جندى	(لديها قوات دفاع جوى تتألف من ٦٠٠٠٠)
القوات البحرية	٤٠٠٠ جندى	
دبابات القتال الرئيسية	٤٣٥٠	منها (١٣٠٠) دبابة تى - ٧٢/٧٢ ام)
العربات المدرعة	٤٢٥٠	(تقريبا)
قطع المدفعية والراجمات	٢٥٠٠	
الطائرات القتالية	٦٥١	منها (٣٠) ميج - ٢٩ ، (٢٢) سوخوى - ٢٤
الهليكوبتر المسلحة	١٠٠	
سفن القتال الرئيسية	١٨	
الغواصات	٣	
منصات الصواريخ أرض - أرض	٨٠	
ميزانية الدفاع	١,٦٢ مليار	(بالدولار - ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : The Mititary Balance (IISS) 91 - 92

جدول (١٣)
القوة العسكرية المصرية

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	٤٢٠٠٠٠ جندى	
قوات الاحتياط	٦٠٥٠٠٠ جندى	
القوات البرية	٢٩٠٠٠٠ جندى	(٤) فرق مدرعة ، (٨) فرق ميكانيكية ومحمولة
القوات الجوية	٣٠٠٠٠ جندى	(قوات دفاع جوى تتألف من ٨٠٠٠٠)
القوات البحرية	٢٠٠٠٠ جندى	
دبابات القتال الرئيسية	٣١٩٠	منها (١٥٥٠) دبابة م ٦٠ / ايه ١ ـ ايه ٣
العربات المدرعة	٣٧٠٠	
قطع المدفعية والراجمات	١٥٠٠	(تقريبا)
الطائرات القتالية	٤٩٥	منها (٦٧) اف ـ ١٦ / ايه ـ سى (١٦) ميراج ـ ٢٠٠٠
الهليكوبتر المسلحة	٧٤	
سفن القتال الرئيسية	٢٥	
الغواصات	٤	
منصات الصواريخ أرض ـ أرض	٢١	
ميزانية الدفاع	١,٦٥ مليار	(بالدولار ـ ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : The Mititary Balance (IISS) 91 - 92

ذلك من خلال الصفقات التى عقدتها الاطراف ، أو حاولت عقدها ، أو طالبت بعقدها ، كما اتضح من خلال برامج التحديث ، والتطوير التى تقوم بها المؤسسات العسكرية ومؤسسات التصنيع العسكرى فى تلك الدول .

ويمكن رصد الاتجاهات الاساسية التى اتضحت خلال العام فى النقاط الآتية :

(أ) استمرار اسرائيل فى محاولات تطوير انظمة تسليحية متطورة ، يمكن ان تؤدى الى « تأثيرات » هامة فى ميزان قوتها العسكرية مع الدول العربية فى السنوات القادمة ، واتضاح نتائج بعض تلك « المشروعات » . فقد وافقت الولايات المتحدة خلال زيارة وزير الدفاع الامريكى لاسرائيل (مايو) على الاستمرار فى تمويل المرحلة الثانية التى تستغرق (٤٥) شهرا لمشروع « آرو » ، ومنح المشروع مبلغا اضافيا ، الا ان المشروع يواجه مشاكل فنية هائلة ربما تؤدى الى عرقلة اتمامه ، فقد فشلت ايضا « التجربة الثالثة » للصاروخ التى اجرتها اسرائيل خلال العام (ديسمبر) كما فشلت التجربة الثانية نسبيا ، مما أدى الى استقالة مدير المشروع ، وتصاعد الجدل حول مستقبله .

لكن مشروع الصاروخ المطور المضاد للصواريخ البحرية « باراك » يسير بنجاح نسبى ، فقد اعلنت اسرائيل عن اجراء تجربة ناجحة للصاروخ فى أغسطس ، والذى تعتبره « الصاروخ الوحيد فى العالم المؤهل لاصابة وتدمير صواريخ تطلق من السفن » .

وقد اعلنت وزارة الدفاع الاسرائيلية فى (٧ / ٧) عن قيامها بتطوير جيل جديد من دباباتها من طراز « ميركافا » يحل الطراز المطور الحالى (ميركافا ـ ٣) ، بحلول العقد المقبل ، وتقرر وزارة الدفاع الاسرائيلية ان الطراز الجديد سيكون ملائما ـ على حد قولها ـ لساحات قتال القرن الحادى والعشرين .

(ب) استمرار اسرائيل فى خطط « اعادة هيكلة الجيش » تبعا لبرنامج ينفذ على مدى اربع سنوات يتم بمقتضاه احالة (٣) آلاف ضابط للتقاعد ، والغاء الوحدات النسائية وتوزيعها على مختلف الأسلحة ، وضغط نفقات « الوحدات غير المقاتلة » بصورة جذرية .

ـ كما سعت اسرائيل خلال العام لدعم « قواتها الجوية » بالتعاون مع الولايات المتحدة ، وسوف تحصل على (١٠)

جدول (١٤)
القوة العسكرية الأردنية

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	١٠١٣٠٠ جندى	
قوات الاحتياط	٣٥٠٠٠٠ جندى	
القوات البرية	٩٠٠٠٠ جندى	(٢) فرقة مدرعة ، (٢) لواء ميكانيكى - مدرع
القوات الجوية	١١٠٠٠ جندى	
القوات البحرية	٣٠٠ جندى	حرس سواحل
دبابات القتال الرئيسية	١٣٢١	منها (٢١٨) ام - ٦٠ / ايه ١ - ايه ٣
العربات المدرعة	١٣٢٥	(تقريبا)
قطع المدفعية والراجمات	٤٧٥	(تقريبا)
الطائرات القتالية	١١٣	منها (٣٢) ميراج اف - ١
الهليكوبتر المسلحة	٢٤	
سفن القتال الرئيسية	—	
الغواصات	—	
منصات الصواريخ أرض - أرض	—	
ميزانية الدفاع	٥٨٧,٣ مليون	(بالدولار - ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : The Mlitary Balance (IISS) 91 - 92

طائرات مقاتلة جديدة من طراز « اف - ١٥ » .

المتطورة ، اضافة الى قيام الولايات المتحدة بزيادة « مخازن الطوارىء » فى اسرائيل والسماح لها باستخدام الاسلحة المخزنة غيها فى ظروف معينة ، وتزويدها بعدد من بطاريات « باترويت » « ايضا ، اضافة الى تزويدها بالصور الملتقطة بواسطة اقمار التجسس العسكرية بصورة فورية .

- وقد اتاحت« حرب الخليج » لاسرائيل فرصة كبيرة لتطوير قواتها البحرية بعد ان أبدت المانيا استعدادها لتمويل بناء الغواصتين « دولفين » اللتين كانت اسرائيل قد ألغت مشروع بنائهما فى ديسمبر ١٩٩٠ ، وتتكلف كل غواصة (٤٧٠) مليون دولار ، ومن المقرر ان تنتهى عملية بنائهما عام ١٩٩٧ .

- ومن الواضح ان اسرائيل عملت عام « ١٩٩١ » على توسيع التعاون العسكرى بينها وبين الدول الاخرى ، كما اتضح فى حالة الصين ، والمانيا ، وتايوان ، ولأول مرة « الاتحاد السوفيتى » المنهار ، والذى سوف تتابع « روسيا الاتحادية » سياساته فى مجال تطوير علاقاتها مع اسرائيل .

٣ - اتجاه مصر الواضح خلال العام للتركيز على تدعيم قواتها الجوية ، من خلال عقد صفقات تسليحية جديدة للحصول على مقاتلات متطورة ، فقد بدأت مصر فى تسلم (٤٦) مقاتلة من طراز « اف ع ١٦ سى » الامريكية خلال شهر اكتوبر ١٩٩١ ، فى اطار الصفقة الثالثة المبرمة بين مصر والولايات المتحدة ، وسوف تستكمل عملية التسليم خلال عام ١٩٩٢ .

- كما تم الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة على امداد مصر بـ (٤٦) مقاتلة اخرى من نفس الطراز من الانتاج الامريكى التركى المشترك ، ومن خلال برنامج المساعدات العسكرية لمصر ، وبذلك يبلغ عدد ما سوف تتسلمه مصر من تلك المقاتلات (٩٢) مقاتلة ينتهى تسليمها عام ١٩٩٥ .

- كما تتجه مصر لتطوير نظام دفاعها الجوى ، فقد اعلن فى الولايات المتحدة ٢٠ / ٧ انه سيتم بيع معدات لتحسين نظام بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات من طراز« هوك » الى مصر فى اطار صفقة تبلغ فيمتها (١٤٦) مليون دولار .

كما استمرت خلال العام خطة تحذيث القوات المسلحة .

جدول (١٥)
الجيش اللبنانى

بيانات عناصر القوة العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	١٨٣٠٠ جندى	(تقريبا)
الجيش	١٧٠٠٠ جندى	(القوات البرية)
القوات الجوية	٨٠٠ جندى	(تقريبا)
القوات البحرية	٥٠٠ جندى	(تقريبا)
الدبابات	٢٧٧	منها (٧٠) تى ٥٤ / ٥٥
العربات المدرعة	٤٥٠	(تقريبا)
قطع المدفعية والراجمات	١٥٠	(تقريبا)
الطائرات القتالية	٣	طراز (هانتر)
الهليكوبتر المسلحة	٢	طراز (اس ـ ايه ٣٤٢)
سفن القتال الرئيسية	—	
الغواصات	—	
منصات الصواريخ أرض ـ أرض	—	
ميزانية الدفاع	١٤٠ ألف	(بالدولار ـ ميزانية ١٩٩٠)

المصدر : The Mititary Balance (IISS) 91 - 92

٤ ـ اتجاه سوريا الى تدعيم تسليحها التقليدى بصورة واسعة النطاق رغم العقبات الهائلة التى تواجهها فى هذا الاطار ، فقد وردت معلومات فى « مارس » من العام عن مفاوضات سورية ـ سوفيتية (قبل الانهيار) تتعلق باتفاق عسكرى كبير بقيمة(٢) مليار دولار لتزويد سوريا بمعدات وانظمة تسليحية تعمل سوريا على الحصول عليها منذ سنوات دون ان تتمكن من ذلك « لاعتبارات مالية » .

فقد ذكرت المعلومات ان التفاوض يدور حول (٤٨) مقاتلة متطورة من طراز ميج ـ ٢٩ ، و (٢٤) مقاتلة هجومية من طراز سوخوى ـ ٢٤ ، (٣٠٠) دبابة من طراز تى ـ ٧٢ / ٧٤ ، وصواريخ دفاع جوى متطورة من طراز سام ١١ / ١٣ /١٦ ، وانظمة متطورة للرصد والانذار والقيادة والتحكم ، وهو ما يفترض ان يكفل لسوريا استكمال بناء وتدعيم سلاحها الجوى ، وقواتها المدرعة ، ولم ترد معلومات ذات اهمية عن مسار تلك الصفقة بعد ذلك .

ـ كما وردت معلومات « مؤكدة » حول ابرام صفقة سوريا ـ تشيكية فى ابريل من العام ، تتضمن امداد سوريا بحوالى (٣٠٠) دبابة من طراز « تى ـ ٧٢ » من الانتاج السوفيتى ـ التشيكى المشترك ـ وهو ما يرتبط بالصفقة السابقة ، وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطا هائلة على تشيكوسلوفاكيا لمنع اتمام الصفقة ، ولم تتسلم سوريا تلك الدبابات حتى اوائل نوفمبر من العام ، ولم ترد معلومات مؤكدة حول مصير الصفقة بعد ذلك .

٥ ـ اتجاه سوريا للحصول على صواريخ أرض ـ أرض اطول مدى ، واكثر دقة من صواريخ سكاد ، بى المتوافرة لديها ، وهو اتجاه يواجه صعوبات سياسية كبيرة اذ أن « الولايات المتحدة » تلاحق تلك المحاولة بالضغوط المستمرة على مصدر التسليح الصاروخى لسوريا ، وقد وردت انباء خلال العام ابتداء من مارس حول حصول سوريا على صفقة ـ ربما تكون صفقة ثانية ـ من صواريخ « سكاد ـ سى » الكورية الشمالية يقدر عددها بحوالى « ٦٠ ـ ٨٠ » صاروخا ، و « ٢٠ ـ ٢٤ » منصة اطلاق ، وقد أثارت اسرائيل ضجة مستمرة طوال العام حول تسليح سوريا .

٦ ـ تواجه الاردن خلال العام « مصاعب مالية » بسبب توقف المعونات الاقتصادية والعسكرية العربيـة ، والامريكية ، تم استئناف الاخيرة فى نهاية العام ، لها ، مما أدى الى الغاء الحكومة الاردنية لصفقة كانت قد تعاقدت عليها مع فرنسا لشراء (١٢) طائرة مقاتلة من طراز ميراج ـ ٢٠٠٠ .

وهكذا ، يبدو أن العام شهد « تحركا » تقوم به الدول لتطوير قواتها المسلحة ، وتحديثها ، والحصول على انظمة تسليحية جديدة ، لم تشهد المنطقة مثله منذ سنوات ، لكن اذا اضيفت « للتحركات التسليحية » السابقة صفقات التسلح التى عقدتها دول الخليج ، والغرب العربى فسوف يتضح حجم صفقات السلاح التى ابرمت أو سلمت خلال عام (١٩٩١) .

(ب) رؤية عامة لعلاقة ميزان القوة بالتسوية :

ان الانماط الثابتة للعلاقة بين موازين قوة الاطراف المباشرة للصراع وعملية التسوية لم تتضح بعد ، فقد انتهى عام ١٩٩٢ ولم تكن « المفاوضات الثنائية المباشرة » قد تجاوزت بعد مناقشة القضايا الاجرائية ، ولم تكـن المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف قد بدأت على الاطلاق ، وان موعدا مبدئيا قد تحدد لها فى (٢٨) ، أو (٢٩) يناير ١٩٩٢ ، وهى المفاوضات التى سوف تشهد مناقشة قضية التسلح فى المنطقة .

والثابت « نظريا » على الاقل ان هناك علاقة معقدة بين عملية التفاوض ، وموازين قوة الاطراف المشتركة فى المفاوضات ، فالطرف الذى يستند على « قوة عسكرية » متفوقة يمتلك بالضرورة حرية حركة أوسع فى ادارة عملية التفاوض ، لكن « عمليا » لم تثبت تلك « العلاقة » بعد ، رغم ان المفاوضات تسير بشكل « ثنائى » بما يتيح للقوة العسكرية الاسرائيلية ان تنفرد بكل « جبهة تفاوضية » على حدة ، وهى لم تثبت لان التفاوض لم يبدأ ، ولأن « العامل الدولى » يتدخل فى تحديد نقاط متعددة خلال عملية التفاوض من خلال دور « الرعاية غير الضاغطة » ، ولانه يبدو حتى الآن ـ وعادة ما يبدو وذلك فى المراحل التفاوضية الاولى ـ ان المفاوضات تستند على اسس الشرعية الدولية ، وليس على توازن قوى الاطراف .

على مستوى « التفاوض الاقليمى » الذى لم يشهده عام ١٩٩١ ، فليس من المعروف ما اذا كانت صفقات التسلح التى عقدت خلال العام سوف تؤدى الى جعل عملية التفاوض حول التسلح أكثر يسرا ، أم اكثر صعوبة ، لاسيما وأن المفاوضات الاقليمية فى جوانبها الخاصة بالتسلح لن تقتصر على الدول الاطراف المشاركة فى المفاوضات الثنائية ، لكنها ستمتد لتشمل كافة الدول العربية التى تمتلك قوة عسكرية ذات اهمية فى المنطقة ، وستمتد ايضا لتشمل دولا من خارج المنطقة مثل « ايران » وربما تتطرق الى باكستان .

فى هذا السياق يمكن رصد عدة نقاط قد تكون هامه فى ابراز علاقة موازين القوى العسكرية لأطراف الصراع بالتسوية كما اتضحت فى بعض التطورات التى شهدها عام ١٩٩١ :

١ ـ أن « المفاوضات » الاقليمية الخاصة بالتسلح ستضم ـ كما سبق ـ أطرافا تتجاوز اطراف الصراع ، والمنطقة ، حسب طبيعة القضايا المطروحة ، فقد اعلن فى ١٦ نوفمبر ان هناك اتجاها لدعوة (٣٢) دولة للاشتراك فى المؤتمر الدولى لبحث القضايا الاقليمية فى الشرق الاوسط ، ووصلت تقديرات أعداد الدول التى يفترض انها ستدعى للمؤتمر بعد ذلك الى اكثر من (٤٠) دولة ، النقطة الهامة ان الادارة الامريكية تستثنى ليبيا من الدعوة لحضور المفاوضات ، وهو ما سوف يثير عراقيل فى مناقشة قضايا التسلح ، وربما تفسر « ازمة طائرة لوكربى » الطريقة التى تعتقد ادارة بوش انها مناسبة للتعامل مع ليبيا ، وهناك ايضا مشكلة ايران التى ترفض « جهود التسوية الحالية » من الاساس .

٢ ـ إن الولايات المتحدة الامريكية قد طرحت « مبادرة ضبط تسلح الشرق الاوسط » فى ٢٩ مايو من العام ، وتسعى لتنفيذها ، لخلق مناخ ملائم للتفاوض حول تسلح الشرق الأوسط ، وهى « مبادرة » لايمكن وصفها بالتوازن ، فحسب تصريحات الرئيس مبارك فى ٣ / ٧ ، فان أى نجاح للمبادرات الهادفة لنزع اسلحة التدمير الشامل من منطقة الشرق الاوسط يتوقف على قدرتها على وضع هدف تحقيق التوازن فى القدرات العسكرية لجميع دول المنطقة فى الاعتبار ، وحرصا على ايجاد التطابق فى التزاماتها القانونية . ان مبادرة « بوش » تهدف الى تجميد الموقف التسليحى فى المنطقة كما هو عليه ، وهو تجميد لايمكن ان يكون فى صالح الطرف العربى ، كما ان المعايير التى تضعها للسماح بحركة الاسلحة التقليدية عامة للغاية ، وغير واقعية الى حد بعيد .

٣ ـ ان اسرائيل سوف تطرح اساسا فى مفاوضات « ضبط التسلح » فى المنطقة ضرورة خفض الاسلحة التقليدية فى المنطقة أولا قبل التفاوض حول اسلحة التدمير الشامل ، حسب تعبير أرينز فى ٤ / ٤ بما قد يدخل تلك المفاوضات « دائرة مفرغة » فاسرائيل تعتبر ان الاسلحة التقليدية يمكن ان تؤدى الى نفس تأثيرات الاسلحة غير التقليدية ، وبالتالى فإن ما سيطرح من جانبها هو « الحد من الاسلحة التقليدية لدى الدول العربية » خاصة الاسلحة المستوردة من الخارج ، حتى لايدور الحديث عن التصنيع

العسكرى الاسرائيلى ، وباعتبار ان الدول العربية كلها تعتمد على استيراد الاسلحة من الخارج ، وهو ما اتضح فى تصريحين صدرا عن مسئولين اسرائيليين خلال العام :

الاول : تصريح « شارون » فى تعليق على مبادرة بوش فى ٣١ / ٥ الذى افترض فيه « ان كل الدول العربية فى مواجهة اسرائيل » بشكل لا يستبعد معه ان تطالب اسرائيل فى « المفاوضات » بالحد من الجيوش العربية والأسلحة الرئيسية لديها (الواردة فى الجدول السابقة) ليكون مجموعها معادلا لما لدى اسرائيل . وهى نوعية من الافكار التى لو طرحت ، فسوف مسار مفاوضات التسلح تماما .

الثانى : تصريح « باراك » رئيس الاركان الاسرائيلى فى ٧ / ١٢ الذى انتقد فيه الدول العربية - وخصوصا سوريا - باستيراد اسلحة منددا بالصفقات التى عقدت بين سوريا وتشيكوسلوكيا ، وكوريا الشمالية ، ومحذراً من « العقود الكبيرة » لشراء الاسلحة التى ابرمتها السعودية ، ومصر ، واعرب قلقه ايضا مما اسماه جهود الجزائر ، وإيران ، وليبيا لامتلاك قوة نووية ، وكان وزير الدفاع « ارينز » قد طالب واشنطن خلال زيادة لها بمنع بيع الاسلحة المتطورة للدول العربية .

وتظهر التصريحات السابقة مدى تعقيد « تصورات اسرائيل » لقضايا التسلح ، وأفكارها فى هذا الشأن .

٣ - ان التصورات العربية تجاه قضايا التسلح واضحة ، وهى تصورات مصرية اكثر منها عربية ، فمصر الدولة الوحيدة التى تطرح منذ عام ١٩٧٤ مقترحات محددة تتعلق بتسلح المنطقة ، وهى المقترحات التى تطورت لتطرح فى مشروع متكامل هو « مبادرة مبارك » فى ابريل ١٩٩٠ ، وتركز المبادرة على خطورة اسلحة التدمير الشامل ، النووية والكيماوية والبيولوجية على أمن المنطقة واستقرارها بأكثر مما تمثله الاسلحة التقليدية من خطورة ، وتتأسس مبادىء المبادرة على اعلان الشرق الاوسط - فى النهاية - منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل ، وانضمام اسرائيل لمعاهدة خطة انتشار الاسلحة النووية وعدم اعطاء أى دولة من دول المنطقة وضعا خاصا ، مع وجود إشراف دولى من قبل اجهزة الامم المتحدة فى عمليات الحد من مستويات التسلح فى المنطقة .

وقد أبدت مصر « قلقها » ايضا فى مناسبات مختلفة خلال العام تجاه عمليات بيع اسلحة لاسرائيل ، وتجاه أية مبادرات تترك الطريق مفتوحا امام اسرائيل فى حين تغلقه امام الدول العربية .

كما اعربت سوريا عن عدم استعدادها للتخلى عن قدرتها العسكرية قبل التوصل الى سلام عادل وشامل فى المنطقة كما اكدت ان أى خفض فى مستويات التسلح فى الشرق الاوسط يجب ان يشمل الاطراف كلها بعد انجاز السلام .

وتربط الصريحات الاردنية الرسمية ايضا بين احراز تقدم فى التسوية والحد من تسلح المنطقة ، على ان يكون اتفاق الحد من التسلح « شاملا ومتوازنا » بحيث يتضمن الحد من جميع انواع الاسلحة ، وان لايؤدى الى زيادة الخلل فى التوازن العسكرى بالمنطقة .

فى النهاية ... فانه على الرغم من ان القضايا العسكرية لم تطرح بعد فى التسوية ، فان الاشكال التقليدية المستمرة للصراع ، وميزان القوة القائم ، والتعقيدات العسكرية المتعلقة بقضية « الارض » توضح كلها مدى التعقيد الذى تتضمنه تلك « العملية » المحملة بميراث (٤٣) عاما من الصراع .

ثانيا - التطورات الدفاعية فى دول الجوار الجغرافى :

١ - الموقف الاستراتيجى العام :

انطلقت التطورات الدفاعية فى دول الجوار الجغرافى خلال عام ١٩٩١ من طبيعة ادراك تلك الدول لمنظومة القيود والفرص المتاحة امامها ، سواء فى البيئة الداخلية التى تعيش فيها او البيئة الاقليمية المحيطة بها . ومن ثم ، جاءت كافة التطورات الحادثة بها فى مجالات بناء القوات وعقائد استخدامها ، بمثابة تطبيق عملى لهذا الادراك المذكور . ففى حالتى تركيا وايران ، كان المتغير الحاكم فى السياسة الدفاعية لكل منهما يتمثل فى ادراكهما الحالة الفراغ الاستراتيجى القائمة فى منطقة الخليج العربى بصفة خاصة وفى منطقة المشرق العربى بصفة عامة ، فى اعقاب انتهاء حرب الخليج ، وتدمير جانب هام من القوة العسكرية العراقية . وفى ضوء هذا الادراك ، سعت الدولتان إلى دفع جهودهما الدفاعية كل على حدة بما يتيح لهما القيام بدورها فى عملية احتواء هذا الفراغ . أضف الى ذلك ، ان حرب الخليج كانت بحد ذاتها نقطة تحول هامة فى اعادة صياغة السياسات الدفاعية بالنسبة لهاتين لدولتين ، لا سيما من حيث النتائج التى اسفرت عنها فى كافة قضايا التقرير السياسى للحرب وأعمال انشاء وتجهيز القوات المسلحة وإعداد البلاد للحرب . أما فى حالة اثيوبيا ، فقد كان الوضع مختلفا تماما ، حيث ادت المعارك العسكرية الدامية التى سبقت سقوط نظام الحكم العسكرى فى البلاد ، إلى حدوث تآكل شبه تام فى القوات الحكومية ، بحيث لم يبق متماسكا سوى قوات الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية التى استولت على الحكم . وبعد استتباب الوضع ، جرى بالفعل تكريس هذا الوضع بصفة نهائية من خلال تسريح قوات الجيش والشرطة التى كانت تعمل فى ظل نظام الرئيس المخلوع منجستو هايلى مريام . وعلى أية حال ، فان مجمل التطورات الحادثة خلال عام ١٩٩١ فى اثيوبيا جعلت السياسة الدفاعية الاثيوبية تتجه الى المزيد من التمركز نحو الداخل ، اى بصورة اكبر بكثير عن ذى قبل ، سواء بهدف الحفاظ على التكامل القومى للاقاليم التى مازالت باقية تحت حكم السلطة المركزية او بهدف اعادة الاستقرار ومعالجة المشكلات الاقتصادية الأخذة فى الاستفحال بصورة متزايدة . ويعنى ذلك ، إنه لم يعد من الملائم معالجة العلاقات العربية - الأثيوبية من خلال مقترب موازين القوة العسكرية المتاحة للطرفين ، على الأقل خلال الفترة القصيرة القادمة ، بفعل التآكل الحاد فى القوة العسكرية الأثيوبية .

وواقع الامر ، ان المحددات السابقة تركت اثارها بصورة بالغة الوضوح على التطورات الدفاعية فى دول الجوار الجغرافى خلال عام ١٩٩١ . فقد اتجهت تركيا وايران - كل على حدة - بدفع اعمال البناء العسكرى والتسليحى بدرجة كبيرة ومكثفة ، بل انها تفوق فى كثافتها الأعوام السابقة . وقد انصبت جميع هذه الاعمال فى النهاية فى اتجاه العمل على اقامة هياكل اكثر تطورات وتقدما للقوة العسكرية فى هاتين الدولتين ، وارتكزت الاعمال المبذولة فى هذا الاتجاه ، كما يتضح من المؤشرات المتاحة خلال عام ١٩٩١ ، على نقاط الارتكاز الثلاث التالية :-

(أ) العمل على تطوير العقائد العسكرية والاستراتيجيات العسكرية ، ويقصد بذلك التطويرات التى جرى ادخالها على منظومات الافكار والآراء ذات العلمى التى توجه المسائل العسكرية الرئيسية مثل قضايا التقدير السياسى للحرب وموقف الدولة منها وطبيعتها وتجهيز البلاد لها ، وكذلك مسائل انشاء وتجهيز القوات المسلحة . والحقيقة ان دوافع اعمال التطوير المبذولة فى هذا الصدد قد اختلفت ما بين دولة واخرى من دول الجوار الجغرافى . ففى تركيا ، كانت هذه الاعمال تستهدف فى الاساس الاستفادة من نتائج حرب الخليج ، علاوة على البحث عن صيغة مناسبة للتكليف مع متغيرات البيئة الاستراتيجية الدولية خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة . اما فى ايران ، فقد استهدفت الاعمال المماثلة فض الاشتباك بين كل

من الحرس الثورى والقوات النظامية ، اى العمل على احتواء الخلافات داخل الجناحين العسكريين للنظام الحاكم فى ايران من ناحية ، واكساب هذين الجناحين المزيد من القوة والفاعلية القتالية من ناحية اخرى . واخيرا ، كان الوضع على العكس تماما فى اثيوبيا ، حيث كانت التحولات الحادثة فى بنية القوة العسكرية تستهدف استبعاد كافة العناصر الموالية للنظام السابق ، وقصر الخدمة فى هذه القوة على العناصر المنتمية الى فصائل النظام الجديد ، علاوة على أعداد قليلة من العسكريين المحترفين من الجيش السابق .

وقد اشتملت اعمال تطوير الاستراتيجية العسكرية التركية على تغيير هيكل الجيش التركى ذاته ، من خلال التحول نحو استقطاب العناصر التى تختار التطوع العسكرى والارتفاع بمستواها المهنى وتعزيزها بأجور مرتفعة ، بدلا من جيش المجندين الذى يضم ٨٠٠ الف جندى يفتقدون الخبرة والعتاد الحديث . وقد اعلنت الحكومة التركية فى هذا السياق اعتزامها فى خطط شاملة لاعادة تنظيم الجيش التركى ، تتضمن خفض القوات حتى ٣٥٠ الف جندى فقط ، وخفض مدة التجنيد الاجبارى من ١٨ الى ١٢ شهرا فقط ، كما تشتمل هذه الخطط على تحديث انظمة السلاح فى الجيش التركى عن طريق ادخال المزيد من الاسلحة المتطورة . وعلى الرغم من التغيير السياسى فى تركيا ، الا أن القيادة الجديدة اكدت ان السياسة الدفاعية للبلاد لن تتغير كثيرا باعتبارها سياسة قومية لاتخضع للتغييرات فى الحكومة . وفى ايران ، استمرت القيادة الايرانية فى جهودها الرامية الى دمج القوات النظامية وقوات الحرس الثورى معا بهدف معالجة كافة السلبيات التى كانت قد نجمت عن فصل هاتين القوتين عن بعضهما البعض طيلة الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩ ، كما قامت القيادة الايرانية ايضا منذ فترة مبكرة بخفض مدة التجنيد من ٢٨ شهرا الى ٢٤ شهرا بهدف خفض أعداد المجندين فى القوات المسلحة الايرانية . أما فى اثيوبيا فقد قررت الحكومة الجديدة فى منتصف عام ١٩٩١ تكوين جيش جديد قوامه ٦٠ الف جندى ، ويتألف من مقاتلى الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية التى استولت على الحكم ، مع تسريح قوات والشرطة التى كانت تعمل فى ظل نظام حكم الرئيس السابق منجستو هايلى مريام ، والابقاء على الموظفين المدنيين فى الوزارتين ممن لم تكن لهم علاقة باية نشاطات عسكرية امنية مثل رجال المرور وموظفى السكك الحديدية ... وغيرها .

(ب) توسيع وتوطيد دائرة العلاقات العسكرية مع القوى الموردة للسلاح ، وتنطوى هذه الركيزة على اهمية محورية فى السياسات الدفاعية والتسليحية لدول الجوار الجغرافى باعتبارها عنصرا حيويا لتأمين موارد الحصول على الأسلحة والمعدات المطلوبة من المصادر الخارجية . وبينما عملت تركيا على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة ، فان ايران اتجهت من ناحيتها نحو تكثيف التعاون التسليحى مع الصين والاتحاد السوفيتى وباكستان وبعض دول اوربا الشرقية ، فى حين اقتصرت علاقات اثيوبيا العسكرية على اسرائيل فقط .

واستهدفت الجهود التركية المبذولة لتوطيد وتدعيم العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة امتلاك قدرة اكبر على الحصول على احتياجاتها من الاسلحة والمعدات المتطورة بغية إحلالها محل الاسلحة والمعدات المتقادمة وتطوير ودعم قدرتها على ردع ومقاومة اية تهديدات اقليمية ، علاوة على الحصول على الفوائد والمكاسب السياسية والاقتصادية . وقد استفادت تركيا فى تحقيق هذا الهدف من كونها الدولة الاسلامية الوحيدة العضو فى نظام الامن والتعاون الاوربى ، بالاضافة الى عضويتها فى حلف شمال الاطلنطى ، علاوة على وجود تلاحم جغرافى وعمق تاريخى للعلاقات العربية ـ التركية ، الامر الذى مكن تركيا من طرح نفسها امام الولايات المتحدة باعتبارها بديلا استراتيجيا اكثر اخلاصا وتعاونا بالمقارنة مع العديد من حلفائها واصدقائها الاخرين فى المنطقة ، لاسيما بعد ان اكدت تركيا بالفعل خلال حرب الخليج على اهميتها كنقطة تمركز للقوة الجوية الامريكية الضاربة . وقد بدا نجاح هذه السياسة التركية واضحا أثناء زيارة الرئيس الامريكى جورج بوش لتركيا فى منتصف شهر اغسطس ، حيث اكدت هذه الزيارة بصفة اجمالية على عمق العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين وحرصها على دعمها وترسيخها . وفى المقابل ، دفعت تركيا الثمن المطلوب منها فى هذه العلاقة خلال عام ١٩٩٢ ، فقد وافقت على اقتراح امريكى فى اواخر شهر مارس بوضع بعض العتاد العسكرى التقليدى على اراضيها فى اطار ترتيبات امنية فى الشرق الاوسط بعد انتهاء حرب الخليج ، كما وافقت تركيا على بقاء قوة غربية مشتركة فى منطقة (سيلوبى) الواقعة فى الاجزاء الجنوبية من اراضيها والمتاخمة للحدود الشمالية العراقية قوامها خمسة آلاف جندى تحقيقا لهدف (ردع صدام حسين من البطش بالاكراد) . واخيرا ، وقعت تركيا مع الولايات المتحدة فى شهر اغسطس عقدا يقضى بتمديد اتفاقية التعاون الاقتصادى والدفاعى لمدة سنة اخرى ، ويسمح هذا الاتفاق للولايات المتحدة بتشغيل قواعدها العسكرية فى تركيا ، والبالغ عددها حوالى ١٢ منشأة تضم قاعدة جوية فى جنوب تركيا ومواقع مراقبة على البحر الأسود فى جنوب شرق تركيا .

وعلى الجانب الآخر ، عملت ايران على توطيد علاقتها العسكرية مع العديد من الدول ، يأتى فى مقدمتها الاتحاد

السوفيتى والصين وباكستان . والملاحظ ان التطور فى العلاقات العسكرية الايرانية - السوفيتية بصفة خاصة جاء بناء على مبادرات سوفيتية متعاقبة ، كان الهدف منها الحصول على المساعدة الايرانية فى حل المشكلات الاقتصادية السوفيتية . وقد جرى التأكيد على هذا المعنى صراحة خلال العديد من الزيارات التى قام بها مسئولون سوفييت الى العاصمة الايرانية ، واشتمل التعاون العسكرى بينهما على قيام الاتحاد السوفيتي بتوريد الدبابات والطائرات القتالية والمدنية الى ايران . أما العلاقات العسكرية مع الصين ، فقد ركزت عليها المصادر الغربية ، واوردت فى هذا الصدد مزاعم عديدة حول وجود تعاون مكثف بين الدولتين فى مجالات التسلح النووى والصاروخى ، الا ان كلا من الصين وايران كذبتا هذه المزاعم مراراً ، واخيرا ، فان العلاقات العسكرية الايرانية الباكستانية شهدت تطورا كبيرا خلال عام ١٩٩١ مع قيام الدولتين بتوقيع اتفاق للتعاون العسكرى بينهما ، وتشير التطورات الفعلية فى هذا الصدد الى ان ايران تركز على دفع باكستان نحو التوسط فى اعمال شراء قطع الغيار اللازمة للأسلحة والمعدات العاملة فى قواتها المسلحة ، والتى لاتستطيع شراءها بنفسها نظرا للحظر الدولى المفروض على صادرات السلاح اليها ، مع التركيز بصفة خاصة على قطع غيار المقاتلات الامريكية الصنع العاملة فى السلاح الجوى الايرانى . والملاحظ على وجه العموم ان ايران تجد امامها تنوعا واضحا فى مصادر التسليح ، بل ان بعض التقارير الصحفية أشارت الى ان هناك منافسة شديدة بين كل من الاتحاد السوفيتى والصين وبعض الدول الاوربية من اجل ابرام صفقات سلاح مع ايران .

وعلى نفس هذا النحو ، اشتملت السياسة الدفاعية الاثيوبية خلال فترة ماقبل سقوط نظام الرئيس منجستو هايلى مريام على محاولة تعزيز العلاقات والروابط العسكرية مع اسرائيل ، حيث ذكرت الصحف الاسرائيلية خلال شهر مايو ان اسرائيل تنفذ عددا من المشروعات الاستراتيجية فى اثيوبيا ، من بينها قواعد عسكرية ومصنع للاسلحة ، علاوة على ان ٨٠ عسكريا اسرائيليا من بينهم ضباط برتب عالية كانوا قد وصلوا الى اديس ابابا فى توقيت سابق من نفس العام للاشراف على هذه القواعد وفقا لاتفاق بين البلدين يقضى باقامة قاعدتين عسكرتين اسرائيليتين دائمتين فى اثيوبيا ، بالاضافة الى قاعدة جوية ترابط فيها طائرات اسرائيلية . وفى اعقاب نجاح الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية فى الاستيلاء على الحكم فى اثيوبيا ، لم يتضح على وجه الدقة مصير برامج التعاون العسكرى الاثيوبى - الاسرائيلى ، الا ان بعض المؤشرات تشير الى استمرار هذا التعاون ، وان كان بمعدلات أقل بكثير عن ذى قبل .

(حـ) تطوير القدرات النوعية للقوات المسلحة فى دول الجوار الجغرافى ، وهو ما يمثل نتاجا منطقيا للركيزتين السابقتين ، فالتعديلات المجراة فى بنية القوات المسلحة وتعزيز العلاقات العسكرية مع الدول المصدرة للسلاح استهدفت زيادة المستوى الكيفى والنوعى للقوات المسلحة فى كل من تركيا وايران . وقد جرى العمل على تحقيق هذا الهدف من الناحية التطبيقية عن طريق التركيز على إخلال الكيف محل الكم فى كافة مكونات القوة العسكرية ، سواء العنصر البشرى او الاسلحة والمعدات . ففى كل من تركيا وايران ، يلاحظ ان هناك تركيزا بارزا على تقليل حجم القوة البشرية العاملة فى الخدمة العسكرية الفعلية ، مع العمل على زيادة قدراتها التدريبية والمهارية ، بما يؤدى الى رفع مستواها القتالى . وقد تكامل هذا الاتجاه مع الاهتمام ايضا باقتناء نوعيات اكثر تقدما من الاسلحة والمعدات ، والتى تنتمى الى الصف الاول فى ترسانات الدول المتقدمة ، مع التركيز بصفة خاصة على أعمال تطوير القوة الجوية فى هاتين الدولتين .

٢ - التطورات التسليحية :

تمثل التطورات التسليحية بشكل عام التطبيق العملى لجميع المبادىء النظرية التى تتبناها الدولة فى مجالى الدفاع والأمن القومى . ومن الملاحظ ان اعمال التطوير التسليحى فى كل من تركيا وايران امتدت الى كافة افرع القوات المسلحة فيهما ، الا ان اعمال التسليح الجوى حظيت بدرجة متزايدة من الاهتمام فى كلتا الدولتين . أما فى اثيوبيا ، فان التركيز الرئيسى فيها سوف ينحصر فى اتجاه تحليل الوضعية الراهنة للقوة العسكرية الاثيوبية فى اعقاب الاطاحة بنظام الرئيس منجستو هايلى مريام .

أ - تركيا :

تتسم التطورات التسليحية الحادثة فى تركيا خلال عام ١٩٩١ بالكثافة والتنوع ، حيث تشمل مجالات التسليح الجوى والبرى والبحرى ، علاوة على الاهتمام بصورة بارزة بتعزيز قدرات قاعدة الصناعة الحربية التركية وزيادة قدرتها على الدخول الى ميادين اكثر تطورا فى كافة مجالات التصنيع الحربى . وقبل هذا كله ، بذلت القيادة التركية جهودا كبيرة فى العمل على توفير المخصصات التمويلية اللازمة لبرنامج تحديث قواتها المسلحة ، والذى تبلغ قيمته الاجمالية حوالى ١٠ مليار دولار . وقد اعتمدت تركيا فى هذا الصدد على العديد من المصادر الخارجية ، كان ابرزها المملكة العربية السعودية التى قدمت نفطا الى تركيا تقدر قيمته بمليار دولار دعما منها لصندوق الدفاع التركي الذى انشىء لتمويل عملية تحديث القوات المسلحة التركية ،

بالإضافة الى تغطية جانب هام من هذه المخصصات عن طريق برنامج المساعدات الامريكية السنوية لتركيا .

وقد استقطبت القوات الجوية الاهتمام الرئيسي من جانب السياسة التسليحية التركية عام ١٩٩١ ، امتداداً للاهتمام السابق بها خلال الاعوام الماضية ، حيث جرى الاهتمام باعمال التصنيع المشترك لطائرات القتال الجوى وطائرات الاستطلاع بدون طيار وطائرات نقل الركاب ، ويلاحظ ان سياسة التسليح التركية تعمد الى اتباع الانتاج بترخيص خارجي لجميع هذه الأنواع من الطائرات بدلا من استيرادها من الخارج . وفى مجال طائرات القتال الجوى ، واصلت تركيا برنامجها الرامى الى رفع اسطول المقاتلات اف - ١٦ العاملة فى سلاحها الجوى الى ٣٢٠ طائرة ، فقد جرى الاتفاق بين الولايات المتحدة وتركيا خلال عام ١٩٩١ على السماح لتركيا بتصنيع ٨٠ مقاتلة من طراز (اف - ١٦ سى / دى) ، تتولى تصنيعها مؤسسة الصناعات الفضائية التركية . كما وقعت تركيا عقدا مع شركة (كاسا) الاسبانية لصناعة الطائرات للحصول على ترخيص انتاج ٥٢ طائرة نقل من طراز (سى ان - ٢٣٥ ام) ، على ان تحصل تركيا على طائرتين كاملتين من هذا الطراز من اسبانيا ، فى حين يتولى مركز (قيصرى) للصيانة والاسناد فى تركيا انتاج الخمسين طائرة الاخرى ، وكان من المفترض ان تحصل تركيا على الطائرتين فى ديسمبر ١٩٩١ ، وسوف تبلغ القيمة الاجمالية لهذا العقد حوالى ٥٥٠ مليون دولار . وفى نفس الوقت ، تقوم المصانع الحربية التركية بتجميع طائرة التدريب الايطالية طراز (اس اف - ٢٦٠ دى) بموجب تعاقد تم ابرامه مع شركة (اجوستا) الايطالية . وبالاضافة الى ماسبق ، تعتزم تركيا تصنيع ٢٠٠ طائرة هليكوبتر لحساب القوات البرية ، وتجرى الآن المفاضلة بين طائرات هليكوبتر هى : سوبر بوما - ٥٣٢ الفرنسية ، واجوستابل - ٤١٢ الايطالية ، وبل - ٤١٢ الكندية ، وبلاك هوك الامريكية ، وبى ك - ١١٧ الالمانية . وكان المفترض ان تنتهى عملية الاختيار والمفاضلة فى اغسطس ١٩٩١ ، وسوف تبلغ القيمة الاجمالية لهذه الطائرات حوالى ١,٥ بليون دولار . واخيرا ، وضعت مصانع الطائرات الحربية التركية قيد التنفيذ مشروعا لانتاج طائرة استطلاع بدون طيار .

أما فى مجال اعمال التسليح البرى التركى ، جرى التركيز بصورة رئيسية على عناصر الدفاع الجوى بالدرجة الاولى ، بالاضافة الى العربات المدرعة . فقد اظهرت تركيا اهتماما كبيرا بنظام الدفاع الجوى الامريكى (باتريوت) ، بعد ان اثبت كفاءة عالية فى اسقاط صواريخ (سكود) العراقية أثناء حرب الخليج ، حيث اجرت تركيا اتصالات سريعة مع الولايات المتحدة للحصول على ٢٠٠ صاروخ من هذا الطراز ، الا ان الجانب التركى لم يستطيع الحصول سوى على ٣١ صاروخا من طراز (باتريوت) من الولايات المتحدة بمقتضى برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية . ومن ناحية اخرى ، تشارك الصناعة الحربية التركية فى برنامج اوربى مشترك لانتاج صواريخ (ستينجر) الامريكية المضادة للطائرات ، ويجرى تنفيذ هذا البرنامج بموجب ترخيص من شركة (جنرال دايناميكس) الامريكية ، وتشارك تركياوالمانيا بنسبة ٤٠ فى المائة لكل منهما فى هذا المشروع ، فى حين تملك كل من هولندا واليونان ١٠ فى المائة . وتقوم تركيا بانتاج محركات اطلاق ودفع الصاروخ فى هذا المشروع ، وسوف يتم انتاج ١٠٠ وحدة من المحركات فى العام فى مصنع روكيتسان التركى ، على ان يزداد الانتاج تدريجيا فى الاعوام التالية الى ان يصل اجمالى الانتاج الى ١١٦٥٠ وحدة مع نهاية عام ١٩٩٨ ، وسوف يتكلف هذا البرنامج حوالى ٢٦١ مليون دولار . وتنظر تركيا الى هذا المشروع باعتباره خطوة ضرورية نحو امتلاك القدرة على انتاج القاذفات الصاروخية متعددة الفوهات والانظمة الصاروخية المتقدمة بعيدة المدى . وفى نفس هذا السياق ، تقوم تركيا بالتباحث مع سويسرا فى الحصول على ترخيص بانتاج المدفع الثنائى (اورليكون - ٥٣ مم) . كما تبذل تركيا جهودا مكثفة فى مجال تصنيع النظم الرادارية ونظم القيادة والسيطرة الخاصة بعناصر الدفاع الجوى . أما فى مجال العربات المدرعة ، فقد تسلمت وحدات المشاه التركية ٢٠ عربة مصفحة من دون أبراج وغير مسلحة من المصانع الحربية الهولندية ، وذلك بموجب معاهدة عقدت بين الحكومتين التركية والهولندية فى اواخر عام ١٩٩٠ . وتتمثل اهمية هذه الخطوة فى انها ادت الى تذليل العقبات التى كانت تحول دون التعاون العسكرى بين هولندا وتركيا على مستويات متقدمة .

وفى مجال التسليح البحرى ، تواصل تركيا جهود التحديث عن طريق ادخال المزيد من قطع السطح الرئيسية ، حيث تواصل برنامج ادخال فرقاطتين اضافيتين من طراز (ميكو - ٢٠٠ ت) ، تتولى الترسانات البحرية الالمانية تصنيعهما ، وسوف تتميز هاتان الفرقاطتان عن الفرقاطات الاخرى الموجودة بالفعل فى السلاح البحرى التركى بنظام التشغيل الاكثر تطورا وبنظام الاطلاق الرأسى لصواريخ (سبارو) البحرية التى سوف تزود بها ، علاوة على وجود نظام جديد للقيادة والسيطرة فيهما . كما تعتزم البحرية التركية ايضا ادخال ست قطع بحرية لمكافحة الالغام ، بالاضافة الى قطعتى دورية ساحلية .

ومن ناحية اخرى ، اهتمت تركيا بتطوير نظم القيادة والسيطرة والاتصالات العاملة لديها ، باعتبارها من اهم

عناصر مضاعفة القوة فى الوقت الراهن . وقد امتدت الجهود المبذولة فى هذا الصدد ، لتشمل قواتها المسلحة والعناصر التابعة لحلف شمال الاطلنطى فى اراضيها ، حيث وقعت تركيا عقدا مع شركة (الكاتل) الفرنسية فى شهر نوفمبر قيمة ٢ر١ بليون دولار لبناء انظمة اتصالات متكاملة لقواتها المسلحة . كما عملت فى نفس الوقت على تعزيز عناصر القيادة والسيطرة والاتصالات التابعة لحلف شمال الاطلنطى فى اراضيها ، بأجهزة كمبيوتر وشبكات محلية فى اطار برنامج (نظام التكامل الراداري) الهادف الى تطوير مواقع الرادار فى الجبهة الجنوبية للحلف .

ب ـ ايران :

واصلت ايران خلال عام ١٩٩١ برنامج اعادة بناء قواتها المسلحة الذى كانت قد وضعته فى اعقاب وقف اطلاق النار مع العراق فى منتصف عام ١٩٨٨ ، الا ان التطورات التسليحية الايرانية خلال هذا العام تشير الى ان هناك تركيزا واضحا على اعمال التسليح الجوى والصاروخى ، بالاضافة الى وجود مساع ايرانية مكثفة نحو امتلاك قدرة نووية ما حسبما تشير التقارير الغربية المتلاحقة الصادرة خلال العام .

وقد احتلت الجهود النووية الايرانية أسبقية متقدمة ، وبدأ ذلك على وجه التحديد فى منتصف العام حينما كشفت مصادر امريكية عن ان ممثلين رسميين ايرانيين زاروا العاصمة الصينية بكين لشراء تكنولوجيا اسلحة نووية ، واكدوا وجود اهتمام ايرانى مكثف ببرنامج الاسلحة النووية ، والذى كان قد خصص له حوالى ٢٠٠ مليون دولار خلال ميزانية ٩٠ ـ ١٩٩١ وحدها . واضافت هذه المصادر فى وقت لاحق ان ايران والصين بدأتا بالفعل فى برنامج واسع النطاق لبناء الاسلحة النووية فى ايران ، واكدت بصفة خاصة على ان ايران حصلت من الصين على عدد من اجهزة (الكاليترون) التى تعتبر حيوية لانتاج الاسلحة النووية نظرا لقدرتها على انتاج اليورانيوم عالى التخصيب ، واشارت الى ان المبيعات الصينية الى ايران من هذا الجهاز تفوق بكثير الاغراض المدنية . وقد حاول المسئولون الامريكيون التدليل على صحة هذه الادعاءات عن طريق الاستشهاد بتصريحات لمسئول ايرانى جاء فيها إنه يتعين على الدول الاسلامية ان تضاهى قدرة اسرائيل النووية . على ان كلا من ايران والصين نفتا بصورة متكررة هذه الادعاءات ، واكدت ايران على ان تعاونها مع الصين فى هذا الصدد يأتى فى اطار برنامج الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وان هذا التعاون يتم فى اطار التشريعات واللوائح التى وضعتها الوكالة الدولية للطاقة النووية ، كما اكد المسئولون الايرانيون استعداد بلادهم للتعاون مع اى دولة فى العالم فى هذا المجال باستثناء الولايات المتحدةواسرائيل وجنوب افريقيا . ومن ناحية اخرى ، نفت الصين بدورها ان يكون هناك تعاون بينها وبين ايران فى مجال تصنيع الاسلحة النووية ، واكدت على ان التعاون بينهما يقتصر على مجالات الاستخدام السلمى . وقالت انها تساعد ايران فى بناء محطة للطاقة النووية ، وان البرنامج النووى الايرانى لايزال فى مرحلة بدائية للغاية ، بالاضافة الى ان الشحنات الصينية الى ايران بما فى ذلك الشحنات الخاصة بتخصيب اليورانيوم مازالت غير كافية لتصنيع حتى قنبلة نووية صغيرة . وذكر بيان صينى صدر فى هذا الاطار ان الصين زودت ايران فقط باجهزة للفصل الكهرومغناطيسى خاص باغراض انتاج النظائر المشعة ، علاوة على مفاعل نووى صغير . أما فيما يتعلق بالتعاقدات المبرمة بين الدولتين فى هذا المجال ، اكدت الصين على ان التعاقدات تتعلق فقط باجهزة خاصة بالتشخيص الطبى النووى والبحوث والفيزياء النووية وانتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب ، كما ذكرت ان التعاون يتم فى جميع مراحله فى اطار التشريعات الدولية . وهكذا ، فانه لم تصدر خلال عام ١٩٩١ تاكيدات كافية حول البرنامج النووى الايرانى ومع ذلك لايستبعد ان تكون ايران متهمة بتصنيع الاسلحة النووية لاسيما وانها تمتلك بنية اساسية هامة فى هذا الصدد موروثة من عهد الشاه ، علاوة على ان القيادة الايرانية الحالية تدرك ان هناك العديد من الفوائد السياسية والعسكرية التى يمكن الحصول عليها حال تطوير قوة نووية ايرانية .

وبالاضافة إلى ما سبق ، اظهرت القيادة الايرانية خلال عام ١٩٩١ اهتماما واضحا بأعمال تطوير وإنتاج الصواريخ أرض ـ أرض بعيدة المدى ، حيث أعلنت ايران فى بداية العام أنها سوف تبدأ فى إنتاج طراز من هذه النوعية من الصواريخ ، يتميز بقوة تدميرية عالية ، وأشار الإعلان إلى أن الإنتاج سوف يتم بإعداد كبيرة بدءاً من شهر فبراير ١٩٩١ . وفى توقيت لاحق ، أشارت مصادر غربية إلى أن إيران وسوريا اشترتا صواريخ استراتيجية جديدة من كوريا الشمالية ، من بينها صواريخ من طرازى (سكود ـ ب) و(سكود ـ سى) التى يصل مداها إلى ٥٠٠ كيلو متر . كما جرت الاشارة إلى أن الدولتين قد تفاوضتا أيضا مع الصين لشراء مصانع تنتج جيلا جديدا من الصواريخ ، وأن المحادثات قطعت على ما يبدو شوطا طويلا . ومن المعروف أن إيران كانت قد نجحت فى الأعوام القليلة الماضية فى إنتاج صاروخ أرض ـ أرض أطلقت عليه اسم (شاهين) . ومن الواضح أن الاهتمام الإيرانى المكثف بإنتاج وتطوير الصواريخ أرض ـ أرض ينبع فى الأساس من الخبرات المكتسبة من الحرب العراقية ـ الإيرانية التى شهدت خلال مراحلها الأخيرة تبادلا عشوائيا واسع النطاق

لأعمال القصف الصاروخى بين الدولتين . أضف إلى ذلك ، انه إذا صحت الأنباء المتواترة عن وجود برنامج إيرانى لإنتاج الأسلحة النووية ، فإن أعمال تطوير الصواريخ أرض ـ أرض تعتبر جزء مكملا من هذا البرنامج بوصفها وسيلة هامة لايصال الرؤوس النووية التى يمكن إنتاجها ، بما يكسب القوة النووية الإيرانية مستقبلا درجة من المصداقية ، سواء في الردع أو عند الاستخدام الفعلى .

وقد شهدت جهود التسليح الجوى الإيرانى تطورات بارزة خلال ١٩٩١ . ويتمثل ذلك أولا في أن إيران قررت ضم المقاتلات العراقية التى لجأت إليها أثناء حرب الخليج إلى سلاحها الجوى ، ووضعتها في ثلاث قواعد جوية في محافظة كيرمنشاه . ويبلغ عدد هذه الطائرات ١١٢ مقاتلة ، بالإضافة إلى ٣٣ طائرة مدنية ، على الرغم من أن طهران لم تعترف سوى بلجوء ٢٦ مقاتلة عراقية فقط . أما التطور الأكثر بروزا في هذا الصدد ، فيتمثل في تطور التعاون العسكرى الإيرانى ـ السوفيتى في مجال التسليح الجوى ، حيث طلبت إيران رسميا مساعدة الاتحاد السوفيتى في صيانة وإعداد المقاتلات العراقية التى لجأت إليها ، كما أبدت إيران عزمها الحصول على المزيد من المقاتلات السوفيتية المتقدمة من طراز (ميج ـ ٢٩) ، والمقاتلات القاذفة من طراز (سوخوى سى يو ـ ٢٤) . وقد أبدى الاتحاد السوفيتى من جانبه تجاوبا ملحوظا مع المساعى الإيرانية ، وقام بعرض بيع طائراته القتالية المتطورة إلى إيران ، بل أن فريق تسويق عسكرى سوفيتى وصل إلى العاصمة الإيرانية مع أواخر العام بناء على طلب رسمى من السلطات الإيرانية بهدف عرض القدرات الفنية لمجموعة كبيرة من الأسلحة السوفييتة المتقدمة ، تمهيدا لبيعها إلى إيران بعد المفاضلة بينها . وتشتمل هذه الأسلحة على الطائرات (سوخوى ـ ٢٧) و(ميج ـ ٣١) و(ميج ـ ٢٩) و(سوخوى ـ ٢٤) و(سوخوى ـ ٢٠) والهليكوبتر (مى ـ ٢٨) ، بالاضافة إلى صواريخ جو ـ جو من طراز (أ.أ ـ ١٠) و (أ.أ ـ ١١) وفى نفس الوقت ، عملت إيران على مواصلة أعمال إصلاح وصيانة الطائرات المقاتلة العاملة في صفوف سلاحها الجوى ، والتى ظلت تواجه صعوبات كبيرة بفعل الحظر الدولى المفروض على صادرات السلاح إلى إيران . وقد قامت إيران في هذا الصدد بتوسيط باكستان فى أعمال شراء قطع غيار لطائراتها المقاتلة من طراز (اف ـ ١٤) و(اف ـ ٤) ، والتى كان الكثير منها فى حالة عجز عن العمل نظرا لعدم توافر قطع غيار لها . على أن بعض التقارير افادت فى نهاية العام ان إيران والولايات المتحدة اتفقتا على استئناف توريد بعض المعدات العسكرية إلى إيران ، والتى كانت محتجزة في الولايات المتحدة منذ قيام الثورة الإيرانية ، وقد جاء هذا التطور فى أعقاب حل مشكلة الرهائن الغربيين فى لبنان .

أما فى مجال التسليح البرى ، فقد واصلت ايران جهود تعزيز قواتها المدرعة عن طريق الحصول على المزيد من دبابات القتال الرئيسية ، الا ان هذه الجهود اتسمت بالضآلة المحدودية بفعل الحظر الدولى المفروض على واردات السلاح الى ايران برعاية الولايات المتحدة ، والذى كان من شأنه تراجع تشيكوسلوفاكيا عن توريد دبابات إلى أيران تحت تأثير الضغوط التى مارستها الخارجية الأمريكية على تشيكوسلوفاكيا بحجة أن ايران دولة مؤيدة للارهاب ، وقد اقتصرت التطورات الحادثة فى هذا المجال على اعلان الاتحاد السوفيتى اعتزامه بيع عشرات الدبابات الى ايران بمقتضى اتفاق سابق بين البلدين .

جـ ـ اثيوبيا :

على عكس الحال مع كل من تركيا وايران ، فان القضية الرئيسية التى تطرح نفسها عند تناول القوة العسكرية الاثيوبية تتمثل بالدرجة الاولى في الوضعية الراهنة للقوات الاثيوبية فى اعقاب نجاح قوات المعارضة فى الاستيلاء على الحكم والاطاحة بنظام الرئيس منجستو هايلى مريام . فقد ادت اعمال القتال التى نشبت بين قوات المعارضة والقوات الحكومية الى تبديد جانب هام من إجمالى القدرات العسكرية الاثيوبية ، الامر الذى ادى بطبيعة الحال الى إحداث تحولات هيكلية حادة فى بنية القوات المسلحة الاثيوبية .

وواقع الامر ، ان متابعة تطورات اعمال القتال فى اثيوبيا والتحولات التى اعقبتها تشير الى ان هذه التطورات تركت تأثيراتها بصورة بارزة على القوات البرية الأثيوبية ، والتى تحملت العبء الرئيسى فى اعمال القتال المذكورة . فقد تفتت القوات البرية الحكومية بشكل عام تقريبا فى أعقاب تعرضها للهزيمة العسكرية على أيدى قوات المعارضة ، سواء بفعل الهرب الى الدول المجاورة او بفعل الوقوع فى الاسر أو نتيجة الوفيات الضخمة خلال أعمال القتال ، حيث هرب ١٠ الآف جندى اثيوبى الى جيبوتى فى اواخر شهر مايو فرارا من الخدمة النظامية ، كما هرب حوالى ٦٣ ألف جندى أخرون مع عائلاتهم الى السودان فى اعقاب سقوط النظام الحاكم ، فى حين اعتقلت قوات الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية مايقرب من نصف قوات الجيش النظامى ، وجرى احتجازهم فى حوالى عشرين معسكرا فى اطراف البلاد ومنطقة الحدود مع السودان . وظل النظام الجديد برئاسة ميليس زيناوى مصرا على اعتقالهم لفترة طويلة نسبيا ، خوفا مع قيامهم بأعمال شغب واسعة النطاق

الاسر او نتيجة الوفيات الضخمة خلال اعمال القتال ، حيث هرب ١٠ الاف جندى اثيوبى إلى جيبوتى فى أواخر شهر مايو فرارا من الخدمة النظامية ، كما هرب حوالى ٦٣ ألف جندى أخرون مع عائلاتهم إلى السودان فى أعقاب سقوط النظام الحاكم ، فى حين اعتقلت قوات الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية مايقرب من نصف قوات الجيش النظامى ، وجرى احتجازهم فى حوالى عشرين معسكرا فى اطراف البلاد ومنطقة الحدود مع السودان . وظل النظام الجديد برئاسة ميليس زيناوى مصرا على اعتقالهم لفترة طويلة نسبيا ، خوفا مع قيامهم بأعمال شغب واسعة النطاق عقب اطلاق سراحهم للحصول على الطعام . وكانت وجهة نظر الرئيس زيناوى فى هذا الصدد تنصب على انه لو تم اطلاق سراح هولاء الاسرى باعداد كبيرة ، فانهم سوف يعودون الى ديارهم لكى لايجدوا طعاما ولاعملا ، وبالتالى سوف يكون هناك أناس مدربون على القتل فقط ولايجيدون القيام باى شىء اخر . وفى ظل هذا الوضع ، لم تبدأ السلطات الاثيوبية الجديدة فى اطلاق سراحهم سوى فى منتصف شهر اكتوبر ، حيث اطلقت سراح حوالى ٦٥ ألف جندى سابق بعد أن امضوا قرابة ثلاثة شهور فى مراكز الاعتقال . ومن ناحية اخرى ، ادت اعمال القتال الى مصرع مايقرب من ربع افراد الجيش الاثيوبى اثناء الحرب الأهلية ، وقد لقى نصف هؤلاء الضحايا مصرعهم فى الشهور الخمسة التى سبقت هروب منجستو هايلى مريام الى الخارج . واشارت احصائيات وزارة الدفاع ان مايقدر بـ ٥٥٠ الف مجندى قتلوا فى الحرب الأهلية التى استمرت ١٧ عاما ، من بينهم ٢٣٠ الفا على الأقل فى الفترة بين شهرى يناير - مايو من عام ١٩٩١ .

وهكذا ، فان التطورات سالفة الذكر أدت الى تفتت القوات الموالية للنظام السابق على كافة المستويات التنظيمية والبشرية والتسليحية ، بل ويعتقد أن أعمال القتال أدت إلى تدمير معظم الأسلحة والمعدات التى كانت تلك القوات تمتلكها ، والتى كانت تقدر بحوالى ٧٧٥ دبابة و ٥٧٠ عربة مدرعة و ٦٢٠ قطعة مدفعية ، بالإضافة إلى العديد من قطع الهاون والقاذفات الصاروخية والمدفعية المضادة للطائرات .. وغيرها . وقد قررت الحكومة الأثيوبية الجديدة فى أعقاب ذلك تسريح قوات الجيش والشرطة التى عملت فى ظل نظام حكم الرئيس منجستو هايلى مريام ، والإكتفاء بتكوين جيش جديد قوامى ٦٠ ألف جندى بدلا من الجيش السابق الذى كان عدد أفراده يبلغ حوالى نصف مليون فرد على نحو ما سبقت الإشارة .

وعلى الجانب الآخر يبدو أن القوات البحرية والجوية الأثيوبية لم تتأثرا كثيرا خلال أعمال القتال التى شهدتها البلاد . فقد فرت جميع قطع البحرية الأثيوبية عبر البحر الأحمر إلى اليمن فى أعقاب سقوط قاعدة (عصب) البحرية فى أيدى الثوار الأريتريين ، وذلك بعد أن أصبحت تلك القطع بلا مأوى تقريبا بعد أن كانت قاعدة (مصوع) - القاعدة الثانية فى البلاد - بدورها قد سقطت فى وقت سابق فى أيدى قوات المعارضة . ويبلغ إجمالى عدد القطع العاملة فى البحرية الأثيوبية حوالى ٢٠ قطعة ، منها فرقاطتان و ١٤ قطعة دورية و ٤ زوارق إنزال بحرية . وكانت حوالى ١٢ قطعة بحرية من هذه القطع قد وصلت إلى الموانىء اليمنية ، وهى تحمل على متنها حوالى ٣٠٠٠ فرد . وفى نفس الوقت ، هربت أعداد كبيرة من الطائرات الحربية والمدنية الأثيوبية إلى كينيا بعد أن توالت هزائم القوات الحكومية أمام الثوار . ومن المعروف أن السلاح الجوى الأثيوبى كان يضم فى صفوفه حوالى ٨٠ مقاتلة خاصة بأغراض الدفاع الجوى والاسناد البرى ، و ٣٨ طائرة نقل ، و ٣٦ طائرة تدريب ، و ٦٩ طائرة هليكوبتر . على أن معظم هذه الطائرات كانت فى حالة سيئة منذ فترة ما قبل تفاقم أعمال القتال ، بفعل قيام الاتحاد السوفيتى بسحب الخبراء والفنيين السوفييت من أثيوبيا وتوقفه عن توريد قطع الغيار إليها أما الطائرات الصالحة للعمل ، فقد بادرت أطقمها بتهريبها إلى الخارج بعد تردى الأوضاع القتالية للقوات الحكومية .

وعلى هذا الأساس أدت أحداث عام ١٩٩١ إلى إستنزاف جانب هام من القدرات العسكرية الأثيوبية . وبدلا من القوات البرية الضخمة التى كانت تقدر بحوالى مليون جندى ، أصبح الجيش الأثيوبى يتألف من حوالى ٦٠ ألف جندى ، وفوق ذلك كله ، لا تبدو الحكومة الأثيوبية الجديدة مهتمة بإمتلاك قوات مسلحة ضخمة ، وتكرس معظم جهودها نحو الإهتمام بالأوضاع الاقتصادية فى الداخل ، لا سيما قضية الغذاء التى تفرض نفسها بصورة ضارية بفعل الدمار الشديد الذى أصاب الموارد الاقتصادية للبلاد أثناء سنوات الحرب الأهلية .

٣ - دلالات التطـــورات الدفاعيـــة وإنعكاساتها :

تعتبر التطورات التسليحية سالفة الذكر فى دول الجوار الجغرافى مؤشراً بالغ الدلالة على مضمون السياسات الدفاعية فيها ، كما تنطوى على دلالات حيوية بالنسبة للتوجهات السياسية التى تتبناها تلك الدول ، لا سيما من حيث ما تعكسه من إدراكها للفرص أو التهديدات الماثلة أمامها فى البيئة الإقليمية المحيطة بها . وعلى هذا الأساس ، فإن التطورات التسليحية الحادثة فى كل من تركيا وإيران تعكس فى الأساس سعيها نحو اقامة هيكل جديد للقوة

العسكرية يعتمد على الطفرات العلمية والتكنولوجية فى كافة مجالات التسلح التقليدى وفوق التقليدى .

والحقيقة ، ان الأهداف الحاكمة لمجمل التطورات الدفاعية والتسليحية فى دول الجوار الجغرافى تختلف من دولة إلى أخرى . ففى حالة تركيا ، يبدو واضحا أن التطورات المذكورة تستهدف تمكين تركيا من اكتساب مكانة (القوة الاقليمية العظمى) فى المنطقة ، وهو الهدف الذى يبدو أن الولايات المتحدة تسعى أيضا إلى تحقيقه ، لاسيما وان تركيا أثبتت جدواها وفاعليتها فى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية فى المنطقة . أما بالنسبة لإيران ، فإن الجهود التسليحية تنصب فى الأساس فى اتجاه ما يمكن تسميته بـ (تعزيز المركز التفاوضى الإيرانى) فى المنطقة ، سواء بالنسبة لترتيبات الأمن أو تسوية المنازعات المختلفة فيها . وفى ظل هذا الوضع ، يصبح من المنطقى أن تختلف الخطوط العريضة المميزة لجهود التسلح فى الدولتين .

فمن الواضح أن تركيا تركز فى سياستها التسليحية على أعمال التطوير الوطنى للتكنولوجيا العسكرية ، وتعتبر هذه الأعمال بدورها جزءا رئيسيا من الجهود الأوسع نطاقا لتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية لتركيا ، بما يساعد على الدخول إلى عمق مجالات الثورة الصناعية الثالثة . ويبدو ذلك واضحا على سبيل المثال فى الكتاب الصادر عن مؤسسة الصناعات الدفاعية التركية فى سبتمبر ١٩٩١ ، والذى يؤكد على أن تركيا تهدف إلى زيادة قدراتها التنافسية فى السوق العالمى للصناعات الدفاعية ، لزيادة حصيلتها من العملات الصعبة عن طريق تصدير التكنولوجيا العسكرية ومعدات الدفاع ، وكذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، كما يؤكد الكتاب على أن الصادرات العسكرية سوف تساعد على زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد . ولهذا السبب ، تسعى الجهود الرامية إلى دفع عجلة التطوير التكنولوجى العسكرى فيها إلى اكتساب مكانة دولية رفيعة باعتبار تركيا دولة صناعية متقدمة تنتمى إلى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا المتقدمة فى عالم اليوم . ومن الناحية العملياتية ، فإن أعمال التسليح التركية تهدف إلى التركيز على امتلاك تكنولوجيات عسكرية تتميز بالارتفاع الفائق فى قدراتها النوعية ، وتندرج هذه التكنولوجيات فى إطار ما يسمى بـ (عناصر الاشتباك الآمن عن بعد) ، والتى تستهدف امتلاك القدرة على الاشتباك الفعال مع حشود القوات والمدرعات المعادية ، سواء فى الأنساق الخلفية أو فى المواقع الأمامية المتقدمة . وتتكامل هذه الجهود الدفاعية والتسليحية بطبيعة الحال مع جهود اقتصادية وسياسية أخرى مكملة لها ، على أن الواضح من رصد اتجاهات السياسة التركية أن البناء الدفاعى الحالى لديها يمكن توظيفه مستقبلا فى حالتين رئيسيتين : أولهما فى المجابهات الاقليمية المحتملة ، وثانيهما فى تعزيز الروابط والعلاقات التسليحية . وفى ظل هذا الوضع ، ينطوى التركيز على تطوير قدرات السلاح الجوى التركى بصفة خاصة على مغزى عميق ، حيث أن هذه القدرات أكثر ملاءمة للتدخل فى المجابهات المحتملة ، والتى يفترض أنها سوف تتميز بقصر مداها الزمنى ، كما يفترض أن استخدام القوات الجوية فيها سوف يقلل من التكاليف المادية والسياسية للتدخل ، علاوة على أن تحقيق ملموس فى أعمال التصنيع الجوى الوطنى سوف يتيح فرصا أفضل للتعاون التسليحى مع الدول الأخرى فى المنطقة ، لا سيما فى مجال تصدير السلاح المنتج فى تركيا إليها ، كما يحدث بالفعل مع مصر فى الوقت الراهن .

أما فى حالة إيران ، فلا يبدو أن جهود التسليح الحربى ترمى إلى أكثر من مجرد تعزيز المركز التفاوضى الإيرانى ، ليس فقط لضيق نطاق هذه الجهود ، ولكن أيضا بفعل الضآلة النسبية فى حجم المشروع السياسى الإيرانى الذى تدور فى اطاره أعمال البناء الدفاعى . وفى هذا السياق بالذات ، يصبح من المنطقى عدم استبعاد احتمال صحة الأنباء المتواترة عن وجود برنامج متقدم لإنتاج السلاح النووى فى إيران . ومبعث ذلك ، إن القيادة الإيرانية حرصت فى أعقاب وقف اطلاق النار مع العراق فى منتصف عام ١٩٨٨ على معاودة بناء قواتها المسلحة بصورة كاملة تقريبا ، على أن الخطر الدولى المفروض على واردات السلاح اليها قد حد كثيرا من قدرتها على السير فى ذلك الاتجاه ، ولذلك لم تستطيع إيران تحقيق إنجاز ملموس فى هذا الصدد بالرغم من مرور قرابة أربعة أعوام منذ ذلك التاريخ . ومن ثم ، لا تستبعد أن تسعى إيران إلى معالجة هذا الموقف عن طريق تطوير رادع نووى للتعويض عن استمرار التدنى فى قدرتها العسكرية الإجمالية .

وفى كلتا الحالتين ، ينتظر ان تؤدى التطورات التسليحية الحادثة فى الدولتين إلى حدوث اختلال كمى وكيفى فى الميزان العسكرى فى غير صالح الدول العربية المجاورة لهما ، إلا أن هذا الاختلال سوف يكون أكثر حدة فى حالة تركيا نظراً لفخامة وكثافة أعمال التسلح التى تجريها فى الوقت الراهن . وفى جميع أحوال ، فإن الوضع المذكور يفتح الباب أمام كل من تركيا وإيران لاستخدام علاقات الأرغام فى تفاعلاتهما الاقليمية مع الدول العربية ، بدءاً من التحذير الشفوى وصولا إلى الاستخدام المحدود للقوة .

النظام الاقليمى العربى

القسم الأول :

التفاعلات العربية ـ العربية بعد أزمة الخليج

- ☐ إضمحلال النظام العربى
- ☐ قضايا السياسة العربية بعد أزمة الخليج
- ☐ التطور الداخلى للمجتمعات العربية

أولا : اضمحلال النظام العربى وعدم مقبولية بدائله :

درج التقرير الاستراتيجى العربى على استخدام تعبير « النظام الاقليمى العربى » بمعنى محدد . فالنظام العربى ليس مجرد مجموعة الدول العربية ، ولا مجرد علاقاتها المتبادلة .. كما لا يصح اختزاله بـ « العلاقات بين الدول العربية » ، والتى يبرز فيها ادراك حاد بمصالح ومهام مشتركة . ويرتبط بهذا المعنى أيضا حد أدنى من المشاركة فى رؤية سياسية للعالم وطائفة من القضايا التى تمثل رصيداً مشتركا للجماعة السياسية العربية .

والنظام العربى بالمعنى السابق يختلف كثيرا عن مفهوم « القومية العربية » أو الطموح الذى تجسده الدعوة القومية للوحدة السياسية بين المجتمعات والأقطار العربية ذلك أنه بحد ذاته يمثل تقنينا لواقع رسوخ الدولة العربية . وهو يمثل محاولة لتنظيم العلاقات بين الدول العربية المستقلة وفقا لقيم ومعايير محدده . وقد يكون الادراك القومى أحد العوامل الدافعة لبناء نظام اقليمى وتطويره . ولكنه يتحول فى سياق العلاقات والتفاعلات التى يحيط بها مفهوم النظام الاقليمى إلى نوع من القيم أو المثل العليا أو الموارد والوشائج الثقافية ، والالتزامات المعنوية والاخلاقية . ولكن هذا الادراك القومى ليس هو النظام الاقليمى العربى باعتباره كذلك .

ومن هذا المنظور نستطيع الحديث عن قيام واستمرار النظام الاقليمى العربى كلما استمرت قوة الضوابط والمعايير التى تحكم الروابط بين الدول العربية وكلما استمر الادراك بوجود مصالح ومهمات مشتركة ، ولو على نحو نسبى . ولكن هذا المصطلح يفقد مغزاه كلية عندما تنهار الضوابط والمعايير ويفقد اعضاء النظام الايمان بوجود مصالح ومهمات مشتركة .

وقد حدث أكثر من مرة فى تاريخ العلاقات والتفاعلات بين الأقطار العربية أن تعرضت تلك الضوابط والمعايير والادراك الخاص بوحدة المصالح والمهام المشتركة لأزمات شديدة مما سبب عدم استقرار شديد للنظام الاقليمى العربى . وأحيانا فقد هذا النظام الجاذبية أو القوة بدرجة كبيرة من الناحية الفعلية . غير أنه ظل يملك نوعا من المرجعية والمشروعية ، الأمر الذى ترتب عليه أن المناقشات والحجج المتعارضة حول مواقف سياسية خلافية كانت تصاغ بمصطلحات النظام وبالاحالة إلى قيمة ومعاييره وضوابطه .

والواقع ان هذا ما فقده النظام العربى فى سياق الصراع العسكرى والسياسى الذى دار بين الدول العربية فى أزمة الخليج الثانية المترتبة على الغزو العراقى للكويت . فلم تعد هناك مرجعية واحدة ، ودار الصراع حول قيم ومعايير وضوابط العلاقات العربية ـ العربية ، وفسرت على نحو متناقض جذريا . وأثبتت تطورات هذا العام ان تعبير « النظام الاقليمى العربى » لم يعد متوافقا مع واقع السياسة العربية .

والواقع انه يمكننا النظر إلى الغزو العراقى للكويت ، والتأييد الصريح أو المستتر الذى وجده فى بعض جنبات الرأى العام وبعض الحكومات العربية باعتباره ثورة موجهة ضد النظام العربى . اذ أن هذا الغزو قد تضمن امكانية تغيير جذرى لواقع الجغرافيا السياسية ، وللهيكلية العامة لعلاقات الدول العربية وموازين القوة فيها . وقد فشلت هذه الثورة ، ولكنها كانت قد سببت تصدعا كاملا تقريبا لمرجعية « النظام العربى » بعد أن اخترقت القيم والمعايير والضوابط الكبرى للعلاقات العربية من جانب طرفى الصراع . وعلى الرغم من أن مؤسسة الجامعة العربية لم تسقط ، فانها قد فقدت

الجانب الرئيسى من قيمتها السياسية والمعنوية . وإذا كانت جميع الحكومات العربية قد حرصت على استمرار هذه المؤسسة ، بل وانتظام انعقاد هيئاتها بما فى ذلك مجلس الجامعة فان الاستقطاب الذى شهدته أزمة الخليج قد استمر أيضا . ويدرك جميع الاطراف أن الاستقطاب قابل للانفجار من جديد بالرغم من المساعى المخلصة للتهدئة والمصالحة .

وهكذا نستطيع ان نستنتج أن تعبير « النظام الاقليمى العربى » لم يعد صالحا للتعامل مع البيئة السياسية العربية ومحتواها . ولكن هل معنى ذلك أن كافة الضوابط والقيم والمعايير الخاصة بالعلاقات بين الدول والمجتمعات العربية قد انتهت وأنها لم تعد تتجاوز المستوى المميز للعلاقات العادية بين الدول فى النظام العالمى ؟

الواقع أن هذا الاحتمال يبدو مستبعدا . فالمجتمعات العربية تشكل عند مستوى معين جماعة ثقافية موصولة ومترابطة على نحو فريد . وشكل هذا الارتباط الثقافى أساسا موضوعيا مستقرا للأنتماء المجتمعى لهوية موحدة . وقد تشتعل جذوة الهوية العربية ، وقد تخبو بين مرحلة وأخرى لدى شعب عربى أو اخر على نحو غير متوازن وغير متزامن بالضرورة ، ولكنها تبقى قادرة على استدعاء عاطفة عميقة لدى معظم الشعوب العربية فى معظم الاوقات ، وخاصة فى ظروف اشتعال الازمات الخارجية . وتمثل عاطفة الهوية المشتركة احد الضغوط الهامة على نظم الحكم العربية ، وان بأشكال ودرجات متفاوتة ، وتعد أحد المقاييس الهامة للشرعية الداخلية لهذه النظم ، ولأدائها فى الساحتين العربية والدولية . غير انها ليست بالطبع المقياس الوحيد . وربما لا يكون المقياس الاكثر أهمية فى معظم الاقطار العربية ، إلا فى ظروف الأزمات الخارجية الكبرى .

ان عاطفة الهوية وما يرتبط بها من تواصل ثقافى فريد سوف تستمر كعامل لاحم فيما بين الدول العربية ، ولو عند مستوى معين . غير أن هذا العامل لايتسم بالثبات إلا على نحو عام جدا . فواقع الأمر أن مضمون هذه العاطفة يتغير ، كما أنها تمثل أحد دوافع التغير الاجتماعى والثقافى الداخلى . فالثقافات الوطنية فى الأقطار العربية السياسية يعاد تركيبها فى سياق التواصل الثقافى العربى . وقد يتم ذلك على نحو سلبى أو ايجابى أو كليهما معا .

وتنعكس عملية اعادة التركيب المستمر هذه على طبيعة العلاقات السياسية بين الدول العربية . ويحمل الاتصال الثقافى ـ بما ينطوى عليه من عملية تركيبية ـ تيارات الخبرة السياسية لدى النخب والقوى الاجتماعية العربية . وتتكون هذه الخبرة ـ بدورها فى ظروف استجابات ـ متفاوتة للمتغيرات المؤثرة على المجتمعات العربية من داخلها وخارجها . ولاشك أن أهم هذه الخبرات من حيث التأثير السياسى المباشر هى تلك التى تتكون لدى النخب الحاكمة فى الدول العربية ، والتى تسهم بقوة فى صياغة ايديولوجياتها السياسية الكبرى ، بما فى ذلك انماط التحالفات والخصومات التى تدخل فيها . غير أن الخبرات الخاصة بالفئات والنخب الوسيطة ، وتلك المميزة للطبقات الشعبية تؤثر بدورها ، وان كان هذا التاثير يتم عند المستويات التحتية الاكثر عمقا للسياسات العربية .

وهكذا قد لا يمكن الفصل بين المعطيات المستقرة للروابط والتفاعلات العربية والاستجابات المتغيرة للتطورات السياسية الخارجية والداخلية للدول والمجتمعات السياسية العربية . على ان التفاعل بين المعطيات المستقرة والتطورات المتغيرة قد يسفر عن أزمات حادة وشروخ ضخمة بين الدول العربية . ولكن حتى فى هذه الحالات لايمكن الا أن يعكس المؤثرات العميقة للمعطيات المستقرة فى العلاقات العربية والقائمة على عاطفة الهوية ، وفى ظروف الانفصام هذه بين الدوافع للتقارب والاتحاد والكامنة فى الهوية المشتركة ، والدوافع للتنافس والصراع والكامنة فى الاستجابات المتفاوتة أو المتناقضة للمتغيرات الداخلية والعالمية تظهر حالة فريدة من فجوة التوقعات المتبادلة . فالأصل فى السياسة العربية هو وجود توقعات ايجابية متبادلة كبيرة لا بين النخب الثقافية والشعوب فحسب ، بل وحتى بين النظم الحاكمة كذلك حتى تلك المتخاصمة . ولكن الاستجابات المتفاوتة واحيانا المتناقضة لظروف السياسة الدولية والداخلية تحبط هذه التوقعات ، وخاصة فى أوقات الازمات الكبرى . ويترتب على ذلك ان تصبح السياسة العربية محكومة بفجوة بين التوقعات الايجابية المرتفعة من ناحية والمستوى الفعلى للاستجابات المتبادلة من ناحية أخرى . بل ويمكننا أن نشخص أزمة الخليج الثانية بدءا من الغزو العراقى للكويت كتعبير عنيف أو حاد عن مسار فجوة التوقعات العربية المتبادلة هذه .

فلا شك أن إحباط التوقعات العراقية فيما يتصل بسياسة نفطية عربية جماعية ـ مهما كانت هذه التوقعات خاطئة من وجهة نظر الحسابات الفنية والسياسية ـ قد أسهم فى اتخاذ قرار غزو الكويت ، وكذا فان التأييد المستتر أو الصريح الذى وجده هذا الغزو فى جنبات الرأى العام العربى يمكن تفسيره باحباط التوقعات الشعبية العربية الخاصة بتوظيف

فائض المال النفطى فى البلاد العربية ولصالح الشعوب العربية . وفى المقابل ، فان شدة رد الفعل الخليجي حيال الغزو ، أثناء وبعد الأزمة يمكن تفسيره باحباط التوقعات الخليجية القائمة على وجوب الدعم العربى التلقائى لحق دول الخليج فى الأمن والاستقرار والدفاع عن النفس بكل الوسائل .

ولاشك أن تراكم احباط التوقعات الايجابية المتبادلة - سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى - يسهم فى اضمحلال النظام العربى ، بل وقد يفضى فى نهاية المطاف إلى شروخ عميقة فى بناء العاطفة القومية ذاتها . وفى المقابل ، فان تحقق واشباع هذه التوقعات ، ولو فى جوانب معينة من العلاقات السياسية العربية يسهم فى انقاذ هذا النظام ، وقد يرتفع بادائه بالتدريج أو يخلق ظروفا مناسبة لتحديثه .

وما يهمنا فى هذا السياق هو ان التوقعات الايجابية المتبادلة تمثل أهم الضوابط والمحددات التى تظل قوية - حتى لو كانت تعبر عن نفسها على نحو سالب بوجود فجوة مع الواقع المعاش - بعد اضمحلال القواعد والضوابط والقيم الرسمية التى تطورت فى هياكل العمل العربى المشترك منذ نشأة الجامعة العربية .

وتشكل التوقعات المتبادلة قاعدة ما يمكن تسميته بالجماعة الثقافية العربية . وهى بطبيعة الحال لاتكفى لتكوين نظام اقليمى أو جماعة اقتصادية أو سياسية أمنية أقليمية وتفرز هذه الرابطة بين الدول العربية ضوابطها ومحدداتها الخاصة للتفاعلات السياسية وهى ضوابط غير رسمية وغير مباشرة لأنها تنشأ من تداخل « رصيد المشاعر الايجابى » بين المجتمعات العربية مع الضوابط والمحددات الأخرى للشرعية الداخلية للنظم السياسية العربية . وبالتالى للأداء الخارجى لهذه النظم .

ونستطيع أن نقول أن النظام العربى القائم منذ عام ١٩٤٥ قد اضمحل بالفعل وارتد إلى قاعدته الأولية . أى إلى جماعة ولكن هذا التدهور هو جزء من الخبرات المضافة للجماعة الثقافية العربية ، وهو ما يميز ، حالة هذه الجماعة فى بداية التسعينات عنها قبل نشأة الجامعة العربية .

لقد فقدت « الجماعة الثقافية العربية » براءتها الأولى ، وأصبح عليها أن تبحث من جديد عن « شكل سياسى » خاص بها وهى تنوء بالخبرات السلبية والتوقعات المحبطة . وعليها فوق ذلك أن تبحث عن هذا الشكل السياسى وهى تواجه بيئة دولية عاصفة ، وغير مواتية إلى حد بعيد . ان اضمحلال النظام الاقليمى العربى يعنى نكوص نظم الحكم العربية عن تنفيذ تعهداتها والتزاماتها المتبادلة العامة . ولكن التوترات العنيفة التى تشهدها الجماعة الثقافية العربية توفر طاقة غير محدودة لنداءات متعارضة عبر الحدود بين الاقطار للتجمع حول مشروعات سياسية جديدة ، على المستويات الداخلية والعربية والاسلامية .

وتبدو نظم الحكم العربية جزءا من ساحة الاختيارات المعقدة بين هذه المشروعات . وهى ساحة لم تستقر بعد ، بكل تأكيد . ورغم ان العوامل الرئيسية المحددة لشرعية واستقرار نظم الحكم العربية لازالت كامنة داخل كل مجتمع عربى على حدة فانه لا يوجد نظام سياسى عربى واحد يستطيع عزل اداءه واختياراته عن ساحة الاختيارات المعقدة للجماعة السياسية العربية منذ أزمة الخليج . على أن ذلك لايعنى استقرار اختيارات نظم الحكم العربية نهائيا على نحو محدد . فلايكاد يكون ثمة اختيار واحد ينسجم مع الاعتبارات المتعارضة التى تحدد موقف هذه النظم حيال علاقاتها المتبادلة ، وعلاقاتها الدولية والاقليمية بصورة عامة . والواقع اننا نشهد - منذ نهاية الغزو العراقى للكويت - مرحلة انتقالية تختمر فيها اعتبارات متعارضة واختيارات تاريخية متناقضة ، فيما يتصل بنمط العلاقات العربية - العربية . والحكومات العربية لا تصنع هذه الاختيارات بناء على الاعتبارات المتصلة بطبيعتها فحسب . بل ان عليها أن تتفاعل مع الاعتبارات المتصلة بالتطور السياسى الداخلى فى مجتمعاتها . كما أن عليها أن تتأقلم مع الاعتبارات المفروضة عليها من الخارج فى سياق التحولات العاصفة فى النظام العالمى ، والتحولات الكبرى فى الهياكل السياسية للاقطار والدول المجاورة . وخاصة فى غرب ووسط آسيا .

وبأخذ مجمل الاعتبارات المؤثرة على تشكيل العلاقات العربية - العربية نستطيع أن نتحدث عن أربعة احتمالات كبرى للترتيبات السياسية الاقليمية . وهذه الاحتمالات هى كالأتى :

١ - استمرار إضمحلال النظام العربى مع استيعاب بعض أقاليمه فى الاقطار العربية الرئيسية على ما هى عليه فى اللحظة الراهنة وبالتالى استمرار تشكيلة النظم السياسية العربية الراهنة أو حدوث تغيرات طفيفة فيها . كما يفترض هذا الاحتمال تعاظم الضغوط الخارجية لوضع ترتيبات أمن ذات جدوى استراتيجية وسياسية . وفى هذه الحالة قد يكون من الممكن ان يتبلور نظام اقليمى فرعى مستقل بذاته فى

المغرب العربى على أساس من التبعية الجماعية لاوربا الغربية (الموحدة) أما بالنسبة لبقية الاقطار العربية فقد تتوزع على ترتيبات أقليمية بديلة أخرى . فهناك على سبيل المثال امكانية لصعود نظام بحر متوسطى يضم الدول الواقعة على الشاطىء الجنوبى والشرقى للبحر المتوسط : العربية وغير العربية . وهناك كذلك امكانية ما لنشأة نظام غرب آسيا والذى يضم مجلس التعاون الخليجى جنبا إلى جنب مع تركيا وايران وباكستان وافغانستان ، وربما يضم إيضا بعض الجمهوريات الاسلامية جنوب روسيا . والأرجح ان يستمر مجلس التعاون الخليجى محتفظا بقدر كبير من التماسك الداخلى مع انخراطه على نحو أقوى فى علاقات كثيفة مع دول غرب آسيا الاسلامية .

٢ - تثوير النظام العربى وفقا لايدولوجية بديلة للواقع السياسى الداخلى والاقليمى الراهن - وينصرف هذا الاحتمال أساسا إلى اقامة نظام اقليمى اسلامى ، أو اسلامى - قومى فى اعقاب تحولات جوهرية فى الاوضاع السياسية الداخلية لعدة دول عربية رئيسية ، وخاصة فى المشرق (سوريا ، الأردن ، العراق ، اليمن) ، وامكانية تجسيد الفجوة الكبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجى وتيارات الاسلام السياسى فى سياق أزمة الخليج . ولاشك أن هذه الاحتمال مشروط بحدوث تحولات معينة فى النظام العالمى تقلل إلى حد بعيد من النفوذ الطاغى للولايات المتحدة فى السياسة العالمية والعربية ، وانشغال أوربا باوضاعها الداخلية بما يحول دون تدخل عنيف من جانب القوى العظمى فى السياسة العربية لقطع الطريق على انقلابات أو ثورات سياسية اسلامية أو اسلامية - قومية .

٣ - اصلاح وتحديث النظام العربى القائم : ويستند هذا الاحتمال إلى امكانية حدوث طفرة اصلاحية فى نظم الحكم العربية على أساس من المشروع الليبرالى - التحديثى ويعنى ذلك تطور نظم الحكم فى عدد من الدول العربية الرئيسية إلى نموذج ديموقراطى منسجم والأخذ بقواعد العقلانية الحديثة فى الادارة العامة للاقتصادات والثقافات العربية . ويمكن نظريا لهذا النموذج أن يحظى بقدر من الاستقرار بقيام تحالف بين تيارات الوسط والتيارين القومى المعتدل والاسلامى المعتدل . وهناك بعض الأساس لتصور نهوض هذا النموذج فى دول الخليج . فالى جانب تبنى هذه الدول للمشروع التحديثى فى جانبه الاقتصادى فى الداخل ، فانها قد أصبحت بعد أزمة الخليج أكثر استعدادا للتحالف مع الحكومات التحديثية ذات الافق الليبرالى فى الاقطار العربية الاخرى عنها للتحالف مع تيارات الاسلام السياسى الراديكالى التى دعمتها لفترة طويلة . ومع الاعتراف بصعوبة انجاز تحولات ديمقراطية داخلية جذرية ، يمكننا تصور عملية طويلة الامد نسبيا لتخفيف الرقابة الشاملة للدولة الخليجية على الحياة السياسية والثقافية بما يسفر فى نهاية المطاف عن تطور دستورى ديموقراطى . ولاشك أن هذا التطور الداخلى المحتمل لابد ان يعكس ذاته فى المجال الاقليمى .

٤ - حدوث فوضى اقليمية : جزئية أو شاملة : ويقوم هذا الاحتمال على استمرار اضمحلال النظام العربى ، وعدم استقرار النظم الاقليمية البديلة المحتملة بسبب التعارض الثقافى ، والمعارضة الداخلية ، وانفجار تناقضات جديدة بين نظم الحكم العربية . ويمكن ان يحدث ذلك بسبب تراكم القرارات التى نشأت مع الغزو العراقى للكويت وتعمقت مع الحرب ضد العراق . كما يمكن أن يحدث بسبب تغيرات سياسية عميقة فى بعض الاقطار العربية واتجاه نظم حكم جديدة فيها (اسلامية أو قومية متشددة أو مزيج من هذا وذاك) لاحداث انقلاب جذرى فى الاوضاع الاقليمية على نحو ما قام به العراق عندما اجتاحت قواته دولة الكويت . وفوق ذلك ، قد يكون هذا الاحتمال مرجحا إذا ما نشأت حالة فوضى مماثلة فى النظام الدولى بسبب اتجاه الولايات المتحدة للعزلة وانشغال اوربا الغربية بالتطورات العنيفة فى أوربا الشرقية والوسطى . كما قد تنفلت التناقضات القومية فى أكثر من ساحة اقليمية فى وقت واحد ، بما فى ذلك الشرق الأوسط بما يؤدى إلى عجز القوى الكبرى عن التعامل معها جميعا على نحو متزامن أو متجانس . وهناك أرضية خصبة للفوضى فى اقليم الشرق الاوسط وغرب ووسط آسيا يمكن أن تنفجر فى ظروف غياب القوى الضابطة الخارجية والداخلية للاستقرار الاقليمى .

وفى هذا السياق ، لم يعد من الممكن ان نعد مجرد استمرار النظام العربى بظروفه الحالية وبدون اصلاحه وتحديثه ، سوى جزءا من اعراض وارضيه الفوضى على الساحة الاقليمية .

ونعنى بالفوضى الاقليمية شيوع التناقضات بين معظم اطراف الساحة السياسية والاقليمية ، واحترام بعضها بما يؤدى إلى تربص متبادل واستعداد لاستخدام العنف لتصفية هذه التناقضات ، والجمود النسبى للمواقف والسياسات والافتقار إلى ذهنية الحل الوسط والتوفيق والتوازن بين المصالح . وهو ما يؤدى إلى شيوع العنف وانفلاته فى العلاقات الاقليمية . ويعد وضع الفوضى هو الوجه الآخر للافتقار إلى الضبط والسيطرة على العلاقات الاقليمية .

وبهذا المعنى فهى النقيض الموضوعى لمقولة النظام الاقليمى أو ناتج انهياره .

والواقع أن حالة السيولة القائمة فى اللحظة الراهنة على الساحة الاقليمية العربية والشرق اوسطية ، وكذا فى غرب ووسط آسيا ، بل وفى النظام العالمى بأسره تجعل جميع هذه الاحتمالات واردة الحدوث . كما انه لا توجد حتمية تاريخية مغلقة تجعل احتمالا ما أمرا لامفر منه . ولاشك أن تحقق قدر من العقلانية والحركية فى أداء نظم الحكم فى الاقطار العربية الرئيسية يرجح اختيارات معينة ، وخاصة احياء وتحديث النظام العربى كبديل لكل من الفوضى والضياع فى محيط السياسات العالمية المتقلبة . وفى نفس الوقت ، فان الافتقار إلى العقلانية الاخلاقية والعقلانية الذرائعية وإلى الحركية الدبلوماسية والسياسية يقطع الطريق على بناء التجهيزات الضرورية لمنع احتمالات معينة من البروز بسبب سلاسل ردود الفعل التصعيدية العنيفة ، سواء فى محيط السياسة الداخلية أو فى محيط العلاقات الاقليمية .

ومع ذلك ، لايمكن القول بأن هناك فرصا متساوية لبروز هذه الاحتمالات الأربعة اذ تتحدد أرجحية الفرص بالعوامل الذاتية من ناحية والواقع السياسى الموضوعى من ناحية اخرى . ويتسم الواقع السياسى فى الساحة الاقليمية بصفتين رئيسيتين . الأولى هى انتشار عوامل القوة فيما بين الدول العربية ، وخاصة بعد حرب الخليج ، وبالتالى وجود درجة معينة من توازن القوى فى العلاقات بين الدول العربية . أما الثانية فهى انتشار الاختلالات فى موازين القوى بين الاطراف العربية الرئيسية والجيران الاقليميين الكبار فى غرب آسيا . وبحكم هذا العامل الأخير يصعب تصور ان تفضل هذه الاطراف العربية بدائل شرق اوسطية أو غرب أسيوية للنظام العربى ، حتى فى المدى الوسيط . فالبديل الشرق أوسطى يدخل اسرائيل إلى قلب منطقة الخليج حيث يفرض النفور الثقافى تكلفة كبيرة على اى حكومة تقبل بهذا البديل . وهو يعطى اسرائيل - القوية عسكريا والعدوانية سياسيا وثقافيا - قدرا من النفوذ بما يحمل تهديدا للأمن الاستراتيجى والثقافى لاقطار الخليج . ولهذه ، الأسباب من المتوقع أن تقاوم أكثرية دول الخليج المشاركة فى مثل هذا النظام الشرق أوسطى ، مما يقلل من احتمالات بروزه أصلا ، وكذا ، فان نظاما غرب آسيوى يدخل ايران وتركيا إلى قلب تفاعلات دول الخليج ، مما يترك هذه الدول الضعيفة عسكريا فريسة تقلبات السياسة الايرانية ونزعتها العامة لتوسيع مجال النفوذ الايرانى على الساحل الغربى للخليج . ولاشك أن النفوذ المكتسب لايران فى وسط آسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى يعزز من قدرتها على فرض هيمنتها فى الخليج والشرق العربى .

ولاشك أن وجود نظام اقليمى موحد لغرب آسيا سوف يقنن النفوذ الطاغى لايران وتركيا على حساب غيرهم من الدول الأصغر ، وهو ما يجعله بديلا لا يحظى بترحيب مجلس التعاون الخليجى الذى يفضل حرية المناورة على هذه الساحة الاقليمية من خلال التفاعلات الثنائية الاختيارية .

والواقع أنه لا يوجد بديل واحد يرضى الحاجة للاستقرار الا فى سياق ارتباط متكافىء مع النظام العربى باعتباره جماعة أمنية مستقلة . فالى جانب الافتقار إلى أسس ثقافية كافية لأى ترتيب اقليمى يجمع بين دول عربية وأخرى غير عربية ، فان حالة موازين القوى - فى غياب التعبير المؤسسى عن جماعة عربية - تميل للاختلال فى كافة البدائل .

وربما يكون الأساس الثقافى الوحيد الذى يجمع بين دول غرب آسيا - باستثناء اسرائيل - هو الاسلام . ومن الممكن نظريا أن نتصور بديلا اقليميا يقوم على نوع من الجامعة الاسلامية يجمع بين الدول العربية وغير العربية من شرق حتى وسط آسيا . على أن علينا ان نعترف أنه إذا كان النظام العربى قد فشل فى تحقيق الاستقرار بالرغم من التجانس الدينى والقومى معا فى العالم العربى ، فان نظاما اقليميا يقوم على الرابطة الدينية وحدها ليس من المتوقع ان يسجل نجاحا أكبر . كما أن علينا ان نعترف أن الانتماء الدينى ليس البعد الوحيد المحدد لاستراتيجيات الدول . ومثلما تعرضت امبراطوريات اسلامية عديدة عبر التاريخ الوسيط للتفكك تحت تأثير الضغوط القومية المعارضة ، فأن نظاما اقليميا اسلاميا يقوم على عامل الانتماء الدينى قد لايملك فرصا قوية للاستمرار والنجاح الا فى سياق عملية طويلة الأمد للغاية لحل المعضلات المتضمنة فى المسألة القومية وما يرتبط بها من هويات طائفية وعرقية وثقافية تحتية . وفوق ذلك ، فانه يصعب تصور بروز هذا البديل الاقليمى الاسلامى الا بتأثير قلب محرك لا يمكن أن يتشكل الا عبر نجاح التيار الاسلامى السياسى فى السيطرة على السلطة السياسية فى عدد من الاقطار العربية الكبيرة على الاقل ، وعلى نحو متزامن . كما أن هذا النجاح مشروط إلى درجة كبيرة بظهور موقف استثنائى تكف فيه الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة عن الانخراط المباشر فى سياسات المنطقة . ويبدو أن مثل هذا الموقف غير مستبعد على ضوء التصاعد السريع للضغوط داخل الولايات المتحدة للعودة إلى سياسات العزلة الامريكية التقليدية . وهو ما يسمح بنوع من فك الاشتباك مع

المنطقة العربية وربما الشرق الاوسط عموما فى ظروف معينة .

وعلى حين أنه لايمكننا استبعاد امكانية بروز ترتيب اقليمى عريض يقوم على الاسلام السياسى فى المدى الوسيط ، فانه قد لا يكون مرجحا . إن تأمل الواقع السياسى الاقليمى والداخلى فى العالم العربى يعطى انطباعا قويا بان أكثر الاحتمالات ارجحية هو استمرار حالة السيولة القائمة لفترة طويلة من الزمن وتحولها إلى حالة فوضى اقليمية فى ظروف معينة .

ومن وجهة نظر السياسة العملية تظهر الفوضى كناتج مذهبى لاختلالات موازين القوى فى الساحة العربية والغرب آسيوية والميل الدائم لتكوين تحالفات متنقلة فى ظروف الافتقار إلى أسس كافية للتوافق وانتشار التناقضات . ولاتبدو هناك امكانية حقيقية لدرء احتمالات الفوضى الاقليمية الا فى سياق تكوين قوة عربية جماعية قادرة على اعادة التوازن المفقود فى علاقات القوة بين العرب ودول الجوار الجغرافى الاسيوية وضبط التفاعلات بين الدول العربية ذاتها فى نفس القوت . وبتعبير آخر ، فان حالة الفوضى الاقليمية تكون محتمة إذا لم تتمكن الدول العربية من احياء وتحديث نظام عربى يتمتع بالمصداقية وبالشرعية الداخلية والخارجية .

والواقع انه ينبغى التمييز بين حالة الفوضى ـ كمسار للعلاقات الاقليمية العربية والغرب آسيوية ، من ناحية وموقف تثوير العلاقات العربية عبر مشروعات سياسية جديدة ، من ناحية أخرى . فالفوضى هى مركب معقد من الصراعات الممتدة التى قد لاتحسم نتائجها الا على مدى طويل نسبيا . وفى المقابل فان تثوير الجماعة السياسية العربية هو موقف صراعى بسيط نسبيا يمكن حسمه فى مدى زمنى وجيز نسبيا بسبب قدرة مشروع فكرى ، سياسى وثقافى جديد على استقطاب ولاء وحماس قوة تاريخية متنامية وموحدة نسبيا عبر الحدود القطرية / الوطنية . ان تأمل الساحة السياسية العربية تأملا واقعيا عمليا يكشف عن سمة جوهرية وهى صعوبة حسم الصراعات العربية ـ العربية بالقوة . فحتى لو تركت موازين القوى على الساحة العربية على حالها ـ أى بدون تدخل خارجى فعال ـ قد لايمكن لأى طرف واحد أو أى تحالف محتمل من الدول العربية أن يحسم الصراعات المحتملة لصالحه فى مدى زمنى وجيز . وطوال التاريخ العربى الحديث لم تتمكن اية دولة عربية من حسم الصراعات العربية ـ العربية لصالحها ، الا فى حالات استثنائية وغالبا ما تم ذلك لفترة وجيزة ، عادت بعدها الساحة الاقليمية لحالة من التوازن النسبى والمتقلب . ويصدق ذلك على تجربة محمد على فى مصر خلال العقود الاربعة الاولى من القرن التاسع عشر ، وعلى تجربة الرئيس عبد الناصر الثورية خلال عقد الستينات من هذا القرن . وربما يكون تأسيس الدولة السعودية هى الحالة الوحيدة التى أمكن لتيار فكرى وسياسى انطلق من احدى مناطق الجزيرة العربية أن يحسم الصراع السياسى لصالحه وتوحيد الجزء الاكبر من الجزيرة العربية بالقوة المسلحة .

ان الميل الدائم لاعادة موازنة موازين القوة المتقلبة على الساحة العربية غالبا ما يتم بسبب ميل أفقى دائم لافراز تحالفات متقلبة ، حسب الأحوال ، ووفقا لاعتبارات عملية اكثر منها ايديولوجية . وإذا كانت العملية الجدلية للتوحيد الوطنى والقومى قد وسمت دائما العلاقات العربية ـ العربية ، وخاصة فى المشرق ، فان هذه العملية كانت فى معظم الاحوال قابلة للانقطاع بسبب الميل الدائم لاحياء الانقسامات ونقل الولاءات واعادة بناء التحالفات .

وعبر التاريخ العربى الحديث لا نجد أمثلة عديدة لتحقيق التماسك والانسجام فى العلاقات العربية ـ العربية إلا عبر عملية سلمية تكافلية لتحقيق التراضى ، أو الاجماع . وانطلاقا من هذه القاعدة لن تكون عملية إحياء وتحديث النظام العربى ممكنة من خلال تحقيق التراضى التلقائى والسلمى بين الدول العربية ، وبين التيارات الكبرى فى السياسة العربية .

إن عملية بناء التراضى فى التشكيلة السياسية العربية معقدة إلى حد كبير . إذ تشمل عددا كبيرا من الدول العربية المتباينة من حيث توجهاتها الايدولوجية وخططها السياسية وتكوينها المؤسسى والثقافى وروابطها وتحالفاتها الدولية وانماط الزعامة التى تقوم فيها بادوار اساسية فى صياغة الاهداف والسياسات .. الخ . كما تتفاعل مع هذه التشكيلة الرسمية تشكيلة أخرى غير رسمية تضم التيارات السياسية الكبرى فى العالم العربى ، وجماعات المصالح داخل كل بلد عربى على حدة . وتؤثر هذه الضغوط غير الرسمية احيانا على مواقف التشكيلة الرسمية العربية ، وتحجب عن التاثير احيانا أخرى .

ونستطيع أن ندرك تعقد عملية صنع التراضى فى التشكيلة السياسية الرسمية العربية من خلال تتبع ثلاثة أبعاد رئيسية لهذه العملية ، وهذه الابعاد هى عمق التراضى ونطاقه وتكوينه مع الزمن .

(أ) وتكمن الصعوبة الرئيسية فى عملية صنع التراضى فى التشكيلة السياسية العربية فى مسألة التوفيق بين الاتجاهين الرئيسين فى السياسية العربية منذ نشأة جامعة الدول العربية وهما اتجاه الحد الأقصى ، واتجاه الحد الأدنى . ويحكم هذا التوفيق البعد الخاص بعمق التراضى . فالتراضى بطبيعته لاينشأ الا على أساس من القاسم المشترك الأعظم بين توجهات ومواقف الدول العربية ذات السيادة . أى أنه يميل بطبيعته إلى ان يكون محكوما باتجاه الحد الادنى ، بغض النظر عمن يرفع لواء هذا الاتجاه من الدول العربية . وقد يكون هذا الحد الأدنى اقل بكثير مما هو ضرورى للتعبير عن هوية الجماعة الثقافية / السياسية العربية ولتحقيق الأهداف ، الامر الذى يشل فعالية النظام العربى ومؤسساته ، بل وقد يؤدى إلى التسليم أمام التحديات الكبرى المفروضة على العالم العربى ، وإلى هزائم متواصلة .

وفى نفس الوقت ، فان الحد الأدنى كقاعدة لصنع التراضى لابد أن تؤدى إلى إحباط شديد لتلك الدول العربية التى إما تعبر سياساتها عن طموح قومى أو يتعلق تحقيق اهدافها المشروعة بتحقيق مستوى أعلى من التراضى فى النظام العربى . ولاشك أن تراكم الاحباط يخلق دوافع قوية لسلوك عدوانى ، وهو ما يؤدى إلى مضاعفة صعوبات صنع التراضى ، وفوق ذلك فان فشل البرامج القائمة على الحد الأدنى من العمل العربى المشترك فى تحقيق أهداف هذا العمل ومقابلة التحديات يفضى بحد ذاته إلى إحباط عام ومخاوف جديدة ، وحتى لدى الدول التى ترفع لواء الحد الأدنى . ويفضى ذلك من ناحية إلى تراكم عدم الثقة بفعالية النظام وبالتالى التقليص من جانبيته ودوافع الالتزام بمواقفه وقضاياه . كما أن هذا الاحباط يؤدى إلى ظاهرة أخطر فى تاريخ النظام العربى وهى انقطاع التراكم ، والميل للبدء من جديد بالاعتماد على ما وقع عليه التراضى بالفعل فى الماضى . ويصدق ذلك لا على قرارات القمم العربية ومجلس الجامعة وغيره من هيئاتها فحسب ، بل وأيضا على ميثاق الجامعة والمعاهدات والاتفاقيات الرئيسية المتعددة فى نطاق الجامعة .

فمن زاوية نظرية التكامل الاقليمى ، تطور العمل المشترك على نحو تراكمى ويحقق طفرات مع كل تحد كبير فى مفاصل زمنية معينة . ويمثل التراكم المدخل الوحيد لتطوير التراضى من مستوى معين للحد الأدنى إلى مستوى أعلى وهكذا ، بحيث يقترب التراضى تدريجيا من مستوى الحد الأقصى . وقد فشل هذا المدخل بالنسبة للنظام العربى ، بسبب الانقطاعات العميقة للمسار التراكمى بتأثير الأزمات الداخلية للنظام .

ويصعب تصور احياء وتحديث النظام العربى ، بعد أزمة الغزو العراقى للكويت كعملية استمرار بسيطة لما جرى قطعه من تراكمات هامة أنجزها النظام العربى قبل هذه الازمة . فالاحياء فى سياق الانقطاع ، والازمة لن تنتهى ألا على أساس من اتفاق جديد ، قد يأخذ من العناصر التى طورها النظام عبر التراضى ، ولكن يضيف اليها عناصر جديدة تعكس خبرة هذه الازمة والازمات السابقة . ومن المحتم كذلك ان تنعكس هذه الخبرة بمزيج من الاعتبارات السلبية والايجابية على الأسس الاتفاقية لعملية الاحياء . غير أن عملية الاحياء بذاتها تملى تغلب الاعتبارات الايجابية فى نهاية المطاف حيث أن هذه العملية لن تنهض الا على اساس من دوافع التعلم الايجابى من خبرة الازمات .

(ب) ويتعلق البعد الثانى بنطاق عملية بناء التراضى فى الساحة الاقليمية العربية ، اذ تنشغل هذه الساحة بقضايا عديدة ومتداخلة . ومن حيث المبدأ لن يمكن لأى نظام اقليمى ان يحظى بالشرعية والمصداقية الا إذا كان جدول اعماله متوافقا مع الانشغالات الكبرى للحكومات والشعوب العربية . ونقصد بجدول الاعمال مجموعة القضايا التى يتعين على النظام الاقليمى أن يتخذ حيالها موقفا محددا . فاذا ترك نطاق واسع من القضايا التى تشغل الحكومات والرأى العام فى الاقطار العربية دون موقف جماعى محدد لما أصبح للنظام الاقليمى دور يذكر فى ضبط وتكييف المواقف الفردية والثنائية لهذه الحكومات ، ومن المحتم أن يحتكر النظام الدولى ومؤسساته والفاعلون الاقليميون الآخرون صلاحية حسم هذه القضايا دون اعتبار كبير للمصالح العربية العامة والقطرية .

ولايكفى بالطبع مجرد توافق جدول اعمال النظام مع المشاغل الكبرى الحقيقية للحكومات والشعوب . اذ يتعين بالطبع بناء الوفاق حول نطاق واسع نسبيا من القضايا المطروحة على هذا الجدول . بل ان فعالية النظام ومشروعيته قد تكون محكومة بما يتحقق من تراض حول قضية واحدة كبيرة بحكم كونها القضية المركزية بالنسبة لعدد كبير من الحكومات ولقطاع رئيسى من الراى العام العربى . وقد نستطيع هنا أن نميز بين القضايا الجوهرية وتلك الثانوية ، أو بين القضايا المبدئية وتلك ذات الطابع التنفيذى والاجرائى ، أو بين القضايا الملحة وتلك القابلة للتأجيل . كما قد نستطيع التمييز بين المجالات المختلفة لهذه القضايا . أى المجال الأمنى / الاستراتيجى ، والمجال السياسى /

الدبلوماسى والمجال الاقتصادى / الوظيفى ، والمجال الثقافى / الرمزى . وتحدد الفوارق بين مستويات التراضى فى هذه المجالات كلها طبيعه وشكل النظام الاقليمى العربى . ونحن لا نستطيع الحديث عن نظام اقليمى عربى بالمعنى الشامل إلا إذا نهض على التراضى حول طيف واسع نسبيا من القضايا الأمنية / الاستراتيجية ، والقضايا السياسية / الدبلوماسية ، بدرجة اقل . وإذا كانت المشروعية الداخلية للنظام العربى تتحدد بالموقف الجماعى من القضايا المركزية وطويلة الأمد . فان استقرار هذا النظام محكوم ، إلى حد ما ، بالموقف من القضايا الملحة والتهديدات الداهمة .

(جـ) ويتعلق البعد الزمنى للتراضى فى النظام العربى ببعض الخصائص الهامة لتطور عملية التعريب السياسى لعديد من الاقطار العربية والسياسات الخارجية لحكوماتها إذ اتسم هذا التطور بالنمو غير المتساوى وغير المتزامن وغير المتناسق لعملية التعريب هذه . فقد حملت اقلية من الدول العربية لواء التعريب السياسى للدول العربية طوال مرحلة نشأة النظام العربى ، فى وقت كانت فيه دول أخرى تقيم توجهاتها الخارجية على تحالفات استراتيجية مع القوى الكبرى . وبعد صراعات مريرة نضجت نسبيا عملية التعريب فى طائفة معينة من الدول العربية الاخيرة . فقطع المغرب العربى عموما شوطا كبيرا على درب التعريب السياسى ، حتى أصبح ينظر لنفسه ، قبيل وفى أعقاب أزمة الخليج باعتباره التجسيد الأمين للعروبة السياسية . كما كانت دول الخليج قد قطعت شوطا لا بأس به على هذا الدرب . ولكن بعض الدول التى كانت تقود عملية التعريب هذه فى مرحلة النشأة والتطور الأولى أصيبت بالارهاق واحدثت تحولا كبيرا فى توجهاتها الخارجية . ولاشك أن أزمة الخليج الأولى والثانية قد سببتا هزة عنيفة لتيار العروبة السياسية فى دول الخليج وفى دول عربية أخرى . وهكذا نلحظ أنه فى كل مرحلة من مراحل تطور النظام العربى كانت ثمة توازنات مختلفة فيما بين الدول العربية من حيث قوة واتساع نطاق التوجه العروبى - السياسى . ولم يحدث الا فى فترات قصيرة من العمر الطويل للنظام العربى أن توافقت توجهات عربية سياسية قوية لدى عدد كبير من الدول العربية ، وخاصة الرئيسية منها . وترتب على ذلك صعوبة بناء تراض عميق حول الموقف الجماعى من نطاق واسع من القضايا المركزية والملحة المطروحه على جدول أعمال النظام العربى . وربما تكون أزمة الخليج الثانية قد سببت نكسة لاتجاه العروبة السياسية فى عدد كبير من الدول العربية فى الوقت الذى تأججت فيه مشاعر العروبة السياسية فى عدد آخر ، ولكن أقل تاثيرا فى السياسة العربية العامة . ومن المؤكد ان مجموعة الدول الأولى سوف تفيق من النتائج السلبية لازمة الخليج بالنسبة لتوجهاتها العربية . غير أن ذلك قد يحدث متأخرا جدا بعد أن تكون تراكمات مرحلة الخصومات التى نشأت من هذه الأزمة قد احدثت تراكمات معينة يصعب الفكاك منها بأية مجموعة من الاجراءات وبالتالى ، فان إحياء وتحديث النظام العربى قد يكون اختيارا متاحا فى فترة زمنية قصيرة مقبلة ، ولكنه قد لا يكون أمرا ممكنا من الناحية العملية بعد فوات الأوان . وبطبيعة الحال ، فاننا لو أخذنا هذه الأبعاد الثلاثة لعملية بناء التراضى فى النظام العربى بعد أزمة الخليج الثانية . فاننا قد لا نتوقع حدوث تراض شامل أو معجل فى معظم أو كل القضايا المطروحة على جدول الاعمال العربية فى الأمد المباشر . غير أن عملية احياء وتحديث النظام العربى تتطلب تحقيق هذا التوافق ولو على صعيد اجرائى - تنفيذى حول مجموعة ضيقة من القضايا المركزية والملحة فى وقت واحد ، وبما يسمح بتراكم ايجابى - عمقا واتساعا لعملية بناء التراضى هذه بالنسبة لنفس هذه القضايا ، والقضايا الجوهرية الاخرى .

والواقع ان هناك عملية جدلية ايجابية أو سلبية بين إحياء وتحديث النظام العربى من ناحية واتخاذه لمواقف ايجابية تدعم المصلحة العربية العامة من القضايا المطروحة على جدول الاعمال العربية من ناحية ثانية ، فالنظام يقوى تدريجيا من خلال تناوله لهذه القضايا بما يحقق الفاعلية ويقترب من مستوى التراضى الاجرائى بين الدول العربية . وعلى النقيض ، فانه يزداد ضعفا عندما يهمل القضايا الملحة والتى تشغل الحكومات والرأى العام أو يتناولها بالانتصار لوجهة نظر واحدة ، مهما كانت قوة القائلين بها .

ثانيا : قضايا السياسة العربية بعد أزمة الخليج

كان النظام العربى قبل الغزو العراقى للكويت يقوى تدريجيا بتناول بعض من أكثر القضايا الاستراتيجية أهمية بالنسبة لمستقبله ، ومستقبل الأمة العربية ككل . فخصص مؤتمر قمة عمان فى نوفمبر عام ١٩٨٧ لاتخاذ موقف حاسم من الحرب العراقية / الايرانية . وخصص مؤتمر قمة الجزائر فى ١٩٨٨ لاتخاذ موقف حاسم من الصراع العربى / الاسرائيلى عبر دعم الانتفاضه الفلسطينية . على حين تحقق قدر كبير من الوفاق والتراضى - بعد مفاوضات صعبة ومساجلات خطيرة - حول ضرورة الانهاء الكامل للحرب الأهلية اللبنانية فى مؤتمر قمة الدار البيضاء فى عام ١٩٨٩ . وعاد النظام العربى من جديد لمتابعة التطورات الكبرى الخاصة بالصراع العربى / الاسرائيلى واتخاذ موقف محدد من الهجرة السوفيتية الهائلة لاسرائيل فى مؤتمر قمة بغداد فى مايو عام ١٩٩٠ . وإلى جانب حركة المصالحات الثنائية الكبرى خلال هذه الفترة ، تمت مشاورات مكثفة حول بعض الجوانب الاجرائية لهذه القضايا كلها بين عدد كبير من الدول العربية . وعلى الرغم من حدة المنافسة والصراع السياسى بين بغداد ودمشق واثرها السلبى على تطور النظام ، فان مستوى مرتفعا من التراضى العربى العام كان يتحقق بالفعل . ولم يكن من المتصور ان يتحقق قدر كبير من الفعالية الا بعد أن يتم ترسيخ التراضى العربى العام حول هذه القضايا ، وحول المسائل البنائية العامة المتعلقة باداء النظام العربى ومؤسساته . فهذا النظام كان يخرج بالكاد وبصعوبة بالغة من أزمته الممتدة طوال الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٧ . وربما كان عامل الزمن يضغط بشدة ، خاصة بالنسبة لأطراف معينة فى النظام العربى مثل منظمة التحرير الفلسطينية ، والاردن ، والعراق لتحقيق نهوض اكثر قوة وللاقتراب بهذا النظام من موقف الحد الأقصى من التشدد فى مواجهة الغرب واسرائيل ودول الجوار الاقليمى . على انه لم يكن ثمة مدخل آخر سوى تكثيف التفاعلات العربية بما يؤدى إلى انضاج مستوى اكثر فعالية للموقف العربى العام .

اما المدخل الاخر ، وهو محاولة تثوير النظام العربى بالقوة فكان من الواجب ان يترك جانبا ، لأنه لم يكن ليتضمن سوى تصدعات هائلة للعمل العربى المشترك ، وربما حربا أهلية عربية . وغير أن هذا المستحيل قد حدث بالفعل عندما قام العراق بغزو الكويت فى اغسطس عام ١٩٩٠ .

ولم يفض الغزو العراقى للكويت إلى تصدع النظام العربى فحسب ، بل انه حتى بعد تحرير الكويت قد ترك شبه مهجور بانصراف اهتمام اغلب الاطراف العربية الهامة عنه كمجال حيوى لا ستراتيجاتها وسياساتها .

ولاشك ان معظم القضايا المطروحة على جدول الاعمال العربية قد تعلقت بنتائج وتداعيات أزمة الخليج . ونستطيع ان نميز هنا بين التداعيات الجارية للأزمة والتداعيات المؤجلة لها . وتشمل التداعيات الجارية للأزمة قضيتين هما مستقبل العراق بعد الحرب والترتيبات الجديدة لأمن الخليج . أما التداعيات المؤجلة للازمة فتشمل قضية تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى والقضية الأوسع والخاصة بالتكيف العربى مع التطورات الدولية الجديدة وما يسمى بالنظام العالمى الجديد .

وسوف نتناول تعامل السياسة العربية مع هذه القضايا الأربع من منظور ما يمثله هذا التعامل من فرص لاحياء وتحديث النظام العربى أو انكماشه واستمرار تدهوره .

١ - مستقبل العراق بعد الحرب :

الموقف العربى من سياسة الحرب وسياسة وقفها :

فى تقرير العام الماضى ، لاحظنا ان المبادرات وجهود الوساطة العربية الرامية لتجنب الحرب ووضع حل سلمى لأزمة الغزو العراقى للكويت جاءت باقل كثيرا من حيث الكم والكيف مما هو منتظر من اطراف النظام العربى - وقد ادى ذلك إلى انفلات الأزمة كلية من سيطرة هذا النظام ، بعد مؤتمر القمة العربى الفاشل فى العاشر من أغسطس . ويعود شلل النظام العربى ازاء الازمة إلى انقسام اطرافه إلى معسكرين ركز كل منهما بصورة قطعية على جانب واحد من منهجية ادارة الازمة وحلها . فركز أحد المعسكرين على تحرير الكويت ، بأى ثمن . وركز الثانى على تجنب تدمير العراق ، وهو الأمر الذى استشعرت بعض الأطراف أنه الهدف الرئيسى من حشد القوات الأمريكية والاجنبية بصورة عامة - فى الاراضى السعودية بالقرب من الحدود الكويتية والعراقية .

والواقع انه كان من الممكن نظريا تحقيق اقصى قدر ممكن من التراضى العربى حول الازمة بالجمع بين الهدفين بكاملهما ، أو بالجمع بين اقصى ما يمكن تحقيقه منهما . ومن الناحية العملية ، كان ثمة مستويين لتحقيق هذا النوع من التراضى العربى .

المستوى الاول يقوم على أولوية تجنب تدمير العراق ، مع تحقيق اقصى قدر ممكن من تحرير الكويت . ومثل هذا المستوى جوهر مارمت اليه المبادرات الدبلوماسية وجهود الوساطة التى انطلقت من الاطراف العربية القريبة من العراق . كما مثل الهدف المستتر لعدة مبادرات دبلوماسية اجنبية ، وخاصة من جانب فرنسا ، لفترة من الوقت امتدت حتى عشية انفجار الحرب . وربما يكون عجز هذه الاطراف عن الوصول بما يمكن تحقيقه من هدف تحرير الكويت إلى منطقة المقبولية من جانب المعسكر المقابل هو السبب الرئيسى لفشل هذه المبادرات إلى جانب الجمود السياسى والدبلوماسى للقيادة العراقية ، بالطبع .

أما المستوى الثانى فيقوم على أولوية هدف تحرير الكويت ، مع تحقيق أقصى قدر ممكن من هدف تجنب تدمير العراق . وكان من الممكن نظريا تبنى مدخل متدرج للتقارب ان لم يكن التراضى ، بين الاطراف العربية الرئيسية على الاقل ، حول منهجية حل الازمة عند هذا المستوى .

ونعنى بالمدخل المتدرج ثلاثة اختيارات رئيسية . الاختيار الاول يسبق الحرب ويطرح ضرورة السعى النشط لتجنبها ، مع تحرير الكويت فى نفس الوقت . أما الاختيار الثانى فينصرف إلى نمط ادارة الحرب وتعيين اهدافها . ويكون من الضرورى ان يطرح المعسكر المناهض للغزو العراقى مبدأ اقتصار هدف الحرب على تحرير الكويت دون تدمير العراق . ولو إلى أقصى حد ممكن عمليا . أما الاختيار الثالث ، فيتمثل فى الدفع نحو تخفيف ويلات الحرب على الشعب العراقى وطرح نموذج لتسوية آثارها ونتائجها يسمح باعادة دمج العراق فى السياسة العربية ولو بشروط معينة .

هذه الاختيارات الثلاثة كانت ضرورية ضرورة مطلقة لتحقيق الهدف الأشمل وهو صيانة تماسك النظام العربى وتأكيد الوحدة الجوهرية للهوية العربية وتمهيد الطريق أمام إحياء وتحديث النظام العربى . ولم يكن من الممكن تجسير الفجوة الهائلة التى احدثتها الازمة بين الدول العربية ، وأهم من ذلك بين الشعوب العربية ، دون اعلان هذه الاختيارات بوضوح والعمل بنشاط وانسجام لوضعها موضع التطبيق عبر سياسة ادارة الازمة من جانب الدول التى شكلت المعسكر العربى المناهض للغزو العراقى .

والواقع أن المعسكر العربى المناهض للغزو العراقى للكويت كان بعد فترة وجيزة للغاية من هذا الغزو قد أصبح أسيرا لمناخ معين للأزمة فقد معه قدرته على اعلان هذه الاختيارات بوضوح لا يقبل اللبس ، ووضعها موضع التطبيق فى المراحل الرئيسية لتطور الازمة ويظهر ذلك من استعراض مواقف هذا المعسكر ، والمتعلقة بهذه الاختيارات الثلاثة :

أ - تجنب الحرب :

لاشك أن الهدف الرئيسى الذى اجتمع عليه اطراف التحالف العربى المناهض للغزو العراقى للكويت كان هو تحرير الكويت بأى ثمن : أى بالوسائل السلمية أو الوسائل العسكرية . ويجوز أن نناقش قضية ما إذا كان من الممكن فى ظل هذا الهدف ، وفى ظل الجمود السياسى والدبلوماسى العراقى المتمثل فى المضى فى ضم الكويت إلى نهاية الطريق ، تبنى اختيار تجنب الحرب . فمن وجهة نظر دول الخليج وعلى رأسها السعودية ، كان مجرد قيام العراق بغزو الكويت يعنى انتهاك حرمة دول الخليج بأسرها وامكانية تكرار استخدام القوة العسكرية العراقية الجبارة فى مواجهتها سواء بالتدريج ، واحدة بعد الأخرى ، أو بدفعة واحدة ، فى المستقبل . ولم يكن هناك أى ضمان يمكن أن يقنع دول

الخليج بان العراق لن يكرر نفس العمل العسكرى مستقبلا ، حتى لو قام بسحب قواته من الكويت ، لقاء تنازلات معينة . فلم تعد هناك امكانية للثقة بحسن النوايا ، تجاه دول الخليج الأخرى . خاصة وان العراق قد طرح رؤية متكاملة تقوم على شرعية الضم العسكرى للدول الخليجية الصغيرة التى لا تستند إلى شرعية تاريخية ممتدة . ومن وجهة النظر هذه ، لو كانت دول الخليج قد أعلنت التزاما مبدئيا بتجنب الحرب كوسيلة لتحرير الكويت لما كان امامها وسيلة أخرى لاخراج العراق من الكويت سوى بذل تنازلات معينة ، سواء على جانب الكويت ذاتها أو من جانب بقيتها . والنتيجة الطبيعية لذلك - من وجهة النظر هذه - هى أن يخرج العراق منتصرا بمكافأة كبيرة لعدوانه العسكرى على الكويت ، وهو الأمر الذى كان لابد ان يغريه بتكرار استخدام قوته العسكرية أو التهديد بها فى المستقبل للحصول على مكاسب أخرى ، أو لعقاب أى دولة منها تخالف مواقفه أو مطالبه .

ومن هنا واجهت دول الخليج موقفا صعبا تعين عليها أن تختار بين القبول بوضع التبعية السياسية للعراق - وهو النتيجة التلقائية لثبوت قدرة العراق على التلاعب الدورى بأمنها ، أو أثبات أن العدوان العسكرى العراقى لن يجلب للعراق أية مكافأة . والواقع ان دول الخليج - باستثناء عمان - قد اختارت منذ البداية هدف اخراج العراق مهزوما - سواء سياسيا أو عسكريا - من أزمة الخليج بما يحقق اثر الردع . وانطلاقا من هذا التفضيل لم تقم دول الخليج - باستثناء عمان - بأية دبلوماسية قوية لوضع حل سلمى للازمة . كما رفضت كل المبادرات الدبلوماسية التى تضمنت أى تنازل للعراق . وبالتالى لم تهتم دول الخليج باعلان التزام مبدئى بتجنب الحرب كوسيلة لتحرير الكويت أمام الرأى العام العربى ، الا على أساس الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت وعودة الشرعية اليها .

ويختلف موقف مصر وسوريا اختلافا طفيفا عن الموقف الخليجى بسبب تباين ظروف الأمن القومى . فلم تكن مصر وسوريا معرضتين لامكانية التلاعب الدورى بأمنهما عن طريق التلويح باستخدام القوة العسكرية العراقية أو استخدامها بالفعل ضدهما . وفى المقابل ، فان القوة العسكرية العراقية كانت تحسب - على الأقل بالنسبة لمصر - على الجانب الايجابى من الموازين الاستراتيجية الاقليمية الكليه . ومن ثم كان هدف تجنب الحرب مغريا بشدة للدولتين ، فى البداية على الأقل . ومع ذلك . فانه منذ فشل مؤتمر القمة العربى الطارىء فى العاشر من اغسطس بالقاهرة ، وأقلعت الدولتان عن اعلان التزام مبدئى بتجنب الحرب كوسيلة لتحرير الكويت الا إذا قام العراق بمبادرة من جانب واحد بالانسحاب من الكويت والسماح بعودة الحكم الشرعى لها . واكتفت الدولتان بمناشدة القيادة العراقية القيام بهذا الانسحاب ، حتى يمكن تجنب الحرب . ولكنهما لم تنخرطا فى مبادرات دبلوماسية أو سياسية - عربية أو دولية - تقوم على تجنب الحرب عبرالمفاوضات . ويمكن تفسير اكتفاء الدولتين بموقف المناشدة بالاشارة إلى الضروروات المحيطة بالتحالفات الدولية والعربيـة . فالارجح هو أن الدولتين قد ثمنتا التحالف العربى مع دول الخليج والتحالف الدولى مع الولايات المتحدة بأعلى مما ينتظر تحقيقه من تعريض هذا التحالف للمخاطرة عبر القيام بمبادرات دبوماسية قوية ومستقلة .

وهكذا حكم منطق عقل الدولة أداء المعسكر العربى المناهض للغزو العراقى للكويت ازاء الأزمة بما غطى بكثير على العاطفة القومية وعلى اعتبارات رأب الصدع العربى اثناء الأزمة وبعدها .

ب - تجنب تدمير العراق

ومن الناحية المنطقية البحته ، كان ثمة أكثر من مخرج واحد من معضلة الاختيار بين الحرب والخضوع الخليجى للعراق . فاذا افترضنا ان الاولوية قد وضعت على تجنب الحرب ، كان من الممكن الاعتماد على العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية الدولية كوسيلة لاخراج العراق من الكويت . غير أن هذا المخرج كان يتطلب سياسة النفس الطويل . كما أنه كان ينطوى على المخاطرة بالسماح للعراق بمد الحرب إلى اراضى دول الخليج الاخرى كوسيلة لقيام العراق بالتفاوض حول حل متكامل لصالحه . ومن هنا كانت الاستعانة بالقوات الاجنبية امرا شبه محتوم من وجهة نظر دول الخليج ، وخاصة السعودية . وكذا ، كان من الممكن نظريا تدعيم دفاعات دول الخليج ضد احتمالات توسيع العراق لنطاق الغزو بما فى ذلك الاستعانة بالدعم العسكرى الاجنبى فى حدود الفرض الدفاعى ، دون المبادرة بهجوم مضاد لتحرير الكويت بالقوة العسكرية ، والاعتماد على العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية لتحرير الكويت - غير أن هذا الحل كان بالطبع مكلفا من النواحى المادية والمعنوية ، إلى جانب ما ينطوى عليه من احتمالات تجميد الوضع على ما هو عليه لمدة طويلة . وهكذا ، بدا لدول الخليج ، وخاصة السعودية أن شن الحرب هو أنجح المداخل للتعامل مع الأزمة ، سواء بهدف تحرير الكويت أو تحقيق اثر الردع الذى يمنع العراق من تكرار استخدام قوته العسكرية ضدها مستقبلا .

ومع ذلك ، فقد كان ثمة فارق كبير بين التسليم بحتمية الحرب لتحقيق هدفى التحرير والردع من ناحية وتدمير العراق من ناحية ثانية . ومن المحتمل أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية كانت تفضل أن تقتصر اهداف الحرب على تحرير الكويت وتحقيق أثر الردع ، دون مدها إلى تدمير

القوة العسكرية العراقية . غير أنه لايمكن ايضا أن نستبعد ان تكون دول الخليج قد وافقت - أو دفعت فى اتجاه تدمير جزء أساسى من القوة العسكرية العراقية ، حتى تحرم القيادة العراقية - أيا كانت - من فرض تكرار استخدام القوة العسكرية ضدها ، واعادة التوازن الاستراتيجى الخاص بمنطقة الخليج ككل . ومع ذلك فان من الصعب تصديق أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية وكل من مصر وسوريا كانت على علم بخطط العمليات العسكرية الأمريكية التى ذهبت شوطا بعيدا ومتطرفا للغاية فى تدمير القدرة العسكرية والانجازات المدنية للعراق ، وأنها قد وافقت على هذه الخطط .

وبتعبير آخر ، فانه حتى لو أن التحالف المناهض للغزو العراقى للكويت قد استنتج حتمية الحرب الهجومية ، فانه كان من الممكن ان يتدخل لوضع تعريف قطعى لاهداف الحرب يقلل من ويلاتها إلى اقصى حد ممكن على الشعب العراقى . ولاشك أن اعلان التزام مبدئى بهذا المعنى أمام الرأى العام العربى كان من شأنه أن يقلل من مدى فجيعة العرب عموما من النتائج العسكرية والمدنية للحرب وان يقلص من مدى الخصومه على الساحة العربية - رسميا وشعبيا . والواقع اننا لا نستطيع ان نحصر أى عدد كان من التصريحات الرسمية التى تحمل مثل هذا الالتزام من جانب أى طرف من أطراف التحالف المناهض للعراق - أثناء الازمة - ولو لاهداف دعائية بحته - ومن الواضح بالتالى ان الاطراف العربية فى التحالف الدولى قد سلمت منذ البداية ، وبدون تدخل يذكر ، بانفراد الولايات المتحدة بوضع اهداف الحرب . وحتى ان كان الهدف الامريكى المتمثل فى تدمير العراق قد خفى لبعض الوقت عن بعض اطراف التحالف العربى ، فان المدى المذهل للعمليات الجوية للحلفاء فى العمق العراقى ظهر منذ الأيام الأولى لهذه العمليات التى استغرقت ٣٨ يوما قبل الهجوم البرى ، بما يؤكد على نحو قطعى أن تدمير العراق هدف استراتيجى يحظى بالاولوية لدى الولايات المتحدة وان الاخيرة كان راغبة بوضوح فى الذهاب إلى أوسع شوط ممكن فى تحقيق هذا الهدف دون قيود .

والواقع أن الافتقار إلى أدلة تشير إلى معارضة دول التحالف العربى المناهض للعراق للهدف الامريكى من تدمير العراق ، حتى بعد أن اصبح هذا الهدف مؤكدا منذ الأيام الأولى من مسار العمليات العسكرية ضد العراق ، هو أمر يحتاج إلى تفسير بحد ذاته .

ويجوز هنا أن نشير إلى مجموعة من التفسيرات المتكاملة لموقف الشركاء العرب فى التحالف الدولى من الاهداف الامريكية للحرب التى شنها ضد العراق .

وأولى هذه التفسيرات واكثرها شيوعا هى اقتناع التحالف العربى المناهض للعراق بان للحرب منطقا خاصا وآليات صارمه إذا أريد الظفر بها . فمن الصعب فى سياق الحرب - وفقا لوجهة النظر هذه - التمييز بين الاهداف العسكرية والاهداف المدنية طالما عدت هذه الاخيرة جزءا من القدرات الدفاعية للدولة . وبالتالى فان وضع خطط العمليات وتحديد اهداف القصف والتدمير فى العراق قد ترك للعسكريين ، وهم فى هذه الحالة العسكريين الامريكيين أساسا .

ويرتبط بذلك تفسير آخر مفاده أنه طالما تركت خطط العمليات وخرائط القصف الجوى للعسكريين الامريكيين ، فان المرجح أنها ظلت سرية حتى بالنسبة للعسكريين العرب المشاركين حتى بداية العمليات الفعلية . وانه ما أن بدأت الحرب حتى اصبح غير ذى جدوى الاعتراض عربيا على الشطط والمبالغة فى توسيع الاهداف العسكرية والمدنية العراقية المعرضة للتدمير . ويدعم من هذا التفسير حجة أخرى تقول أن التأمين السياسى للجهد العسكرى الامريكى فى الخليج كان يتطلب تقليص الخسائر المحتملة فى الارواح إلى أقصى حد ممكن ، وهو ما يبرر الادارة الامريكية الوحشية للحرب ضد العراق وهى التى قامت على مقولة القتل الزائد بهدف التمهيد للهجوم البرى بأقل خسائر ممكنة . وطالما أن الشركاء العرب فى التحالف الدولى كانوا يدركون حتمية التأمين السياسى للجهد العسكرى الامريكى فى الخليج ، فانهم قد قبلوا ضمنا مقولة التدمير الزائد للقدرات الدفاعية للعراق ، بما تتضمن من اهداف مدنية . وربما يكون الشركاء العرب فى التحالف الدولى المناهض للعراق قد وقعوا هم انفسهم ضحية الحملة الاعلامية الامريكية التى بالغت فى تقدير قوة العراق ، مما دعاهم فى سياق الظروف النفسية والمعلوماتية المشوهة للحرب إلى قبول الخطط الامريكية الخاصة بالحرب والمبالغة فى تدمير قوة العراق العسكرية والمدنية .

على ان هذه التفسيرات كلها ترفع مكانه الاعتبارات الفنية البحتة فى ادارة العمليات العسكرية إلى ما هو أعلى من مكانة الاعتبارات السياسية الحاكمة لهذه الادارة . ويتناقض ذلك بشدة مع الاجماع والحكمة السائدة فى مجال علم الحرب ، وهى الحكمة التى تؤكد أن الجانب الفنى يتبع الجانب السياسى ، وان الأهداف السياسية للحرب هى التى تحدد التخطيط الفنى لها . وقد يجوز ان تقبل هامشا من الانحراف أو الخطأ الناشىء عن تعقيد العمليات العسكرية ذاتها وعن التقديرات الذاتية - الجزافية احيانا - لقوة الخصم وتوازن القوى . ولكن هذا الهامش مهما اتسع لايمكن ان يصل إلى المستوى الذى وصله فعلا فى الاداره الامريكية للحرب والتى بالغت فى تدمير قوة العراق العسكرية وانجازاته المدنية .

والواقع ان هناك تفسيرا آخر موازيا يتعلق بالثقافة السياسية العربية عموما وثقافة ادارة الازمات فى الانظمة السياسية التسلطية بصفة خاصة . فهذه الثقافة تعرف

الثنائيات المتضادة التى تحصر الاختيارات بين الشيء ونقيضه ، ولاتدرك الا على نحو باهت الاختيارات الوسيطة المتعددة ، والدرجات الكثيرة بين موقف ما ونقيضه . ومن هنا فقد شغلت الادارة العربية لأزمة الخليج بين اختيارى الحرب والسلام فقط ، دون أن تتناول الدرجات الكثيرة والاختيارات الوسيطة بينهما . وعلى ضوء هذا الاختيار المحدد ثقافيا . تم تجاهل ضرورة وضع ضوابط سياسية صارمة للحرب والمحددات والخطوط الحمراء والخضراء المناسبة للمصالح العربية العامة عند ممارسة الحرب ، إذا ما كانت ضرورة محتمه اصلا . وتعمق النزوع لتبنى اختيارات أحادية ومطلقة بسبب الحرب الدعائية العربية - العربية . ولم يكن هذا النزوع التالى مسئولية معسكر دون آخر . فعلى سبيل المثال كان بوسع المعسكر المناهض للاختيار العسكرى أن يسجل اولوياته بحيث يأتى اختيار منع الحرب وتجنبها تماما فى المقام الاول ، ثم يأتى وضع ضوابط ومحددات صارمة للحرب إذا ما فرضت فى المقام التالى ، وبدرجات مختلفة من التشديد . وكان من الممكن على سبيل المثال ان يتحقق توافق عربى بصدد ضوابط الحرب - إذا ما أصبحت حتمية - وعلى أساس من التسليم بتباين الاختيارات الاولى بين المعسكرين العربيين المناهض والمناصر للقيادة العراقية . ويمكننا ان نتصور أنه إذا كان هذا التوافق التفاوضى قد تحقق فى لحظة مبكرة قبل انفجار الحرب فعلا لكان من الممكن على الاقل أن يتم تجنيب الشعب العراقى بعض ويلاتها ، وكان من الممكن ايضا ان يتم ضبط موقف الخليج على سبيل المثال حيال اهداف الحرب ودفعها للتدخل الحازم لتضييق هذه الاهداف إلى أقصى حد ممكن فى حدود تحرير الكويت دون تدمير العراق ، والتقليل من مدى الدمار الذى لحق فعلا بالاهداف العسكرية والمدنية العراقية .

وعلى ضوء غياب هذا التوافق ، بل غياب الاختيارات الوسيطه عن العقل العربى عموما ، بدا من المنطقى ان تسلم الدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى المناهض للعراق باهداف الحرب كما وضعتها الولايات المتحدة التى كانت تملك أكبر قوة عسكرية فى هذا التحالف وحيث ان هذه الاهداف قد اتسعت لالحاق دمار شديد ومبالغ فيه سياسيا وفنيا بالعراق ، فقد كان من المحتم ان تتسع دائرة المدارات المتبادلة بين المعسكرين العربيين المتضادين فى أزمة الخليج بما يجعل تهدئة المواجع العربية أمرا صعبا بعد نهاية الحرب والأزمة .

جـ - النموذج السياسى لانهاء حرب الخليج .

يتعلق جوهر ادارة نتائج حرب الخليج الثانية باختيار نموذج انهاء الحرب وشروطه السياسية .

والسؤال الرئيسى المتضمن فى هذا الاختيار هو هل تكون الشروط السياسية لانهاء الحرب نوعا من مواصلة الحرب بوسائل أخرى ومواصلة عقاب العراق وتدمير قدارته أم تكون بابا لاعادة ادماجه سلميا فى السياسة العربية والدولية ، وضمان تأقلمه الايجابى مع ضرورات ومعطيات إحياء النظام العربى وتحديثه . وتتوقف الاجابة على هذا السؤال على اعتبارات أخلاقية وعملية عديدة .

فافترض الفكر الفلسفى والقانونى العالمى ان البشرية قطعت شوطا طويلا على طريق الضبط الاخلاقى لممارسة الحرب لنتائجها . فالى جانب المبادىء القانونية العامة مثل عدم جواز احتلال الأراضى بالقوة وقدسية حق تقرير المصير للأمم والشعوب وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة .. الخ ، فان جوهر التقدم الاخلاقى المفترض يتصل بتخفيف ويلات الحرب على المدنيين ، وادانة ممارسة الابادة الجماعية والاعتراف بحقوق معينة للمدنيين وللشعوب وقت الحرب ، بما فى ذلك ظروف الاحتلال . وقد منحت هذه الحقوق للشعوب فى ظل الانظمة الديمقراطية حيث يفترض ان الشعب ذاته يتحمل جزءا من مسئولية الحرب العدوانية . ومن باب أولى كان يتعين النظر بعين العطف بدرجة أكبر للشعوب المغلوبة على امرها ، التى تعيش فى ظل أنظمة استبدادية أو تسلطية . حيث أنها لاتتحمل أى جزء من مسئولية الحروب ، بما فيها الحروب العدوانية التى يشنها قادتها الرسميون .

والواقع هو أن هذا التقدم الاخلاقى لم يكن منسجما . اذ ظلت ادارة الحرب فى ظل الحضارة الاوربية الحديثة أسيرة مدخل تمييزى موروث بين الشعوب المتمدينة (الأوربية وامتداداتها) وغير المتمدينة (غير الاوربية) . كما أن هذا التقدم معرض للانتكاس بمعنى أنه لم يحدث على مسار صاعد ، وانما كان يعلو ويهبط تبعا لعوامل سياسية كثيرة ومتغيرة .

ومن وجهة النظر العربية ، فان هذا الاعتبار الاخلاقى يتعاظم فى الأهمية بسبب الروابط العاطفية العميقة التى تجمع بين الشعوب العربية فى رابطة هوية قومية واحدة . وبالتالى كان المتوقع ان يظهر أطراف التحالف المناهض للعراق قدرا كبيرا من الاهتمام بالاعتبار الاخلاقى لضبط الحرب ونتائجها . ولاشك ان التصريحات الرسمية لقادة دول التحالف العربى المناهض للقيادة العراقية قد تضمنت اهتماما كبيرا بالابعاد الانسانية لما أدى اليه سوء تصرف

القيادة العراقية ومغامرتها بغزو الكويت من نتائج مدمرة للشعب العراقي . غير أن هذا الاهتمام البارز في التصريحات قبل الحرب قد اكتفت بتحميل مسئولية هذه النتائج على القيادة العراقية دون التطرق إلى الحد من هذه النتائج سواء عبر مراجعة خطط العمليات العسكرية أو التدخل في اختيار النموذج السياسي لشروط انهاء الحرب .

ومن الناحية العملية ، فان الاختيار العقلاني بين النماذج المحتملة لانهاء الحرب ضد العراق كان يملي أفضلية النموذج القائم على أعادة إدماج العراق في السياسة الاقليمية والعالمية ومساعدتها في التأقلم الايجابي مع المعطيات السياسية الجديدة في البيئة العالمية والاقليمية . ذلك ان مواصلة تدمير العراق بوسائل سياسية يفضي حتما إلى اضطراب هائل في موازين القوى الاقليمية المحددة لأمن الدول العربية في الخليج ، بل ولأمن الشرق العربي كله .

ومن المفيد هنا ان نقيس موقف الولايات المتحدة والدول الكبرى الغربية من الشروط السياسية لإنهاء الحرب مع العراق على حالة هذا الموقف من انهاء الحرب مع المانيا عام ١٩٤٥ . والواقع أنه في الحالتين اصرت االولايات المتحدة على انهاء الحرب على أساس عقيدة « الاستسلام غير المشروط » غير أنها عارضت فرض تعويضات حرب عليها . وشجعت دول أوربا الغربية على جذب المانيا للمشاركة في السياسة الاوربية ، وفتحت هي لها الباب للمشاركة في السياسة الدولية بضمها إلى تحالف شمال الاطلنطي عام ١٩٥٤ .

والواقع ان الموقف الاخلاقي والعملي المتقدم من جانب الولايات المتحدة حيال أنهاء الحرب مع المانيا يتناقض بشدة مع المسئولية شبه الكامله للاخيرة عن تفجير أكثر الحروب

قوة في التاريخ الاوربي والعالمي ، وعن الممارسات الوحشية غير المسبوقة ـ ربما في تاريخ البشرية كله ـ ضد شعوب عديدة أوربية وغير أوربية .

ويجد هذا الموقف تفسيرا مزدوجا . فمن ناحية كان هناك أثر التعلم الايجابي من دروس نهاية الحرب العالمية الاولى . حيث فرضت اتفاقية فرساي شروطا متعنته وظالمة للغاية على المانيا المهزومة . وكانت هذه الشروط مادة للتحريض القومي في المانيا ، والذى انتهى بالصعود الصاروخي للنازية بين أعوام ١٩٢٨ و ١٩٣٣ . وادركت الولايات المتحدة ـ التي كانت في وضع افضل لاستلهام هذا الدرس ـ أن الامعان في توجيه الاهانة والحاق الظلم بقوميه ناضجة ومجروحة في سياق انهاء حرب ما يقود في العادة إلى الظروف الدافعة لكوارث وحروب أسوأ . وكانت الولايات المتحدة على وعي بالطبع بمركزية دور ألمانيا في المحافظة على التوازنات الاستراتيجية في اوربا . وبسبب الحرص على اعادة هذه التوازنات أمكن تحقيق سلام ممتد في اوربا لنحو نصف قرن ، وهو مالم تنعم به هذه القارة في تاريخها الحديث .

اما في حالة العراق ، فيبدو أن الولايات المتحدة قد طبقت عكس الدروس المستفادة . فقد كان هناك وعي نافذ بأهمية العراق للمحافظة على التوازنات الدقيقة في منطقة الخليج وغرب آسيا عموما . وعكست الصحافة الامريكية والاوربية هذا الوعي بوضوح حتى اللحظات الأولى من الحرب ضد العراق . فاكدت جريدة الهيرالد تريبيون يوم ١٩٩١/١/١٨ ان « انجاز الأهداف يعتمد أيضا على الاسلوب الذى تشن به الحرب . فمن غير الممكن تجنب استخدام القوة في نهاية المطاف ؟ غير أنه من الممكن تجنب الافراط في استخدام القوة . فالنظرة الحكيمة للمصالح الامريكية طويلة المدى في العالم العربي تستلزم الحرص في تعيين الاهداف وشن ضربات مدروسة بكل عناية » وعادت الجريدة يومي ١٩ ـ ١٩٩١/١/٢٠ لتؤكد ان « الصراع في الخليج ليس حربا شاملة ومن ثم فان على أولئك الذين يحددون الاهداف التي سيتم ضربها أن يدركوا أن صدام سوف يتم تناسيه ، وستظل اخطاؤهم هم عالقة في الأذهان لفترة طويلة » ، وأكدت جريدة لوفيجارو يومي ٢٣/٢٢ ـ ١٩٩٠/١٢ أن « الاضعاف البالغ للعراق من شأنه أن يخلق من المشكلات اكثر مما يحلها » . وكررت جرائد أوربية عديدة ما كانت جريدة اللوموند ، واللوموند ديبلوماتيك تصر عليه منذ أنفجار الأزمة وهو أن الاختيار العقلاني قد يكون ايقاع الهزيمة بالعراق ، ولكن ليس سحقه وتدميره كلية . وفي الواقع لم تلتزم الولايات المتحدة بهذا ألاختيار العقلاني . بل على النقيض ، فقد افاضت دون حدود أوَ قيود في تدمير العراق وامكانياته المادية العسكرية والمدنية على السواء . وكما يثبت تقرير بعثة الامم المتحدة المقدم للأمين العام في ١٧ يوليو عام ١٩٩١ ، وكما تثبت تقارير غير رسمية لجهات علمية وصحفية عديدة ـ فان البنية الأساسية للمجتمع والاقتصاد العراقي طالها قدر هائل من الدمار ، يصل في حالات كثيرة إلى ١٠٠٪ ولا يقل في الاغلبية العظمى من الحالات عن ٢٠٪.. ويشمل ذلك محطات الكهرباء والصرف الصحي ومياه الشرب والجسور والكباري الرئيسية ومنشآت انتاج وتكرير النفط والمنشآت الصناعية الكبرى ، هذا بالطبع إلى جانب كل المنشآت والتسهيلات التي يحتمل أن يكون لها قيمة عسكرية إلى جانب الاستخدام المدني . وقدر د . سعدون حمادي رئيس الوزراء العراقي وقتئذ قيمة الخسائر المدنية من جراء القصف الجوي والاعمال العسكرية التي قامت بها قوات التحالف الدولي برئاسة الولايات المتحدة بما يصل إلى ٢٠٠ بليون دولار .

وفيما يتصل بشروط انهاء الحرب ، فقد استخدمت الولايات المتحدة قرارات مجلس الامن لمواصلة تدمير القدرات العسكرية والمدنية للعراق بما يتجاوز بكثير حدود المعقولية والمقبولية من جانب الرأى العام العالمى والضمير الانسانى . فاضافة إلى القرارات الاثنى عشرة المتصلة بأزمة الخليج قبل الوقف الفعلى للاعمال الحربية أصدر مجلس الامن أحد عشر قرارا اضافيا خلال الفترة من ١٩٩١/٣/٢ والذى ينهى الأعمال العسكرية للحلفاء رسميا وفقا لشروط عقابية وتعويضية ووقائية . وتشمل هذه الشروط تخصيص نسبة مئوية من مبيعات النفط العراقى لدفع التعويضات عن أضرار الحرب المستحقة للكويت واطراف ثالثه . وقد حدد القرار رقم ٧٠٥ فى ١٩٩١/٨/١٥ الحد الاقصى لهذه النسبة بـ ٣٠٪ . وانشاء منطقة منزوعه السلاح بين العراق والكويت تمتد لمسافة ١٠ كم داخل العراق و ٥ كم داخل الكويت ، والزام العراق بتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل والمواد المستخدمة فى تصنيع الأسلحة النووية والصواريخ متوسطه المدى - تحت أشراف الأمم المتحددة ، والزامه بالتصديق على اتفاقية حظر استخدام وانتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية وبروتوكول جنيف الخاص بالغازات الخانقة أو السامة أو ماشابهها وبوسائل الحرب البيولوجية . وقبول العراق دون أى شروط القيام تحت اشراف دولى بتدمير وازالة جميع مالديه من أسلحة كيمائيه وبيولوجية وما يتصل بها من مقطوعات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطهير والدعم والتصنيع ، اضافة إلى تدمير جميع القذائف التى يزيد مداها عن ١٥٠ كم . وقيام العراق بتقديم بيان للسكرتير العام بمواقع وكميات وانواع جميع هذه المواد وتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال التفتيش فى الموقع ، ويتخلى العراق لها عن حيازة جميع هذه المواد لتدميرها وازالتها وجعلها عديمة الضرر ، ويوافق دون قيد أو شرط على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية .

وينص القرار رقم ٦٨٩ الصادر فى ١٩٩١/٤/٩ على أن مهمة وحدة مراقبة الحدود بين العراق وايران تخضع لمجلس الأمن فقط من حيث إنهاء أو استمرار مهمتها . وينشىء القرار رقم ٦٩٢ الصادر فى ١٩٩١/٥/٢ صندوقا ولجنة لادارة هذا الصندوق لدفع التعويضات ويعتبر القرار رقم ٦٩٩ الصادر فى ١٩٩١/٦/١٧ العراق مسئولا عن تكاليف تنفيذ نصوص القرار رقم ٦٨٧ الخاصة بتدمير وازالة جميع الأسلحة الكيمائية والبيولوجيه والبلاستيكية . أما القرار رقم ٧٠٦ الصادر فى ١٩٩١/٨/١٥ فيخول العراق حق بيع نفط قيمته ١٦٠٠ مليون دولار دفعة واحدة لتمويل ماتدعو اليه حاجات الاغاثة العاجلة على أن يتم ذلك تحت اشراف مشدد من جانب الامم المتحدة . ويضيف القرار رقم ٧١٢ الصادر فى ١٩٩١/٩/١٨ شرط دفع جزء من تعويضات الحرب من حصيلة مبيعات النفط لدفعه واحدة ، إلى جانب تمويل واردات الاغاثة العاجلة .

ولاشك أن ابقاء العقوبات الاقتصادية والتجارية التى فرضها القرار رقم ٦٦١ الصادر فى ١٩٩٠/٨/٦ والقرار ٦٦٥ الصادر فى ١٩٩٠/٨/٢٥ طوال عام ١٩٩١ باستثناء واردات الاغاثة العاجلة وذلك بعد تحرير الكويت يعد نوعا من مواصلة تدمير الاقتصاد العراقى . ومن ناحية أخرى ، فانه لايبدو شكلا أن ثمة ما يعترض عليه فى قيام مجلس الأمن بالزام العراق بتدمير ترسانته من أسلحة الدمار الشامل ، اذ لايستقيم الدفاع عن حيازة أية دولة - بما فيها العراق - لهذا النوع من الاسلحة مع المبادىء العامة الاخلاقية والقانونية المستقرة فى المجتمع الدولى . غير أن ما يجب أن يلقى نقدا شديدا هو أن مجلس الامن - يضغط من جانب الولايات المتحدة - قد تجاهل كل المداخل الاخرى لتدمير هذه الأسلحة وخاصة المدخل القائم على تدمير كل ترسانات هذه الأسلحة لدى جميع دول الشرق الاوسط ، بما فيها اسرائيل . وهكذا تم توريط مجلس الأمن - والأمم المتحدة عموما - فى مدخل يقوم على الكيل بمكيالين ، وشرخ القاعدة القانونية والاخلاقية الواحدة بين التطبيق فى حالة العراق والحجب عن التطبيق فى حالة اسرائيل .

وما يهمنا فى هذا العرض هو موقف الدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى المناهض للعراق من الافراط والمبالغة فى صياغة قرارات مجلس الأمن وهى الصياغة التى قامت بها الولايات المتحدة بالنسبة لعشرة منها بعد وقف اطلاق النار ، وموقف هذه الدول بصورة أهم من النموذج السياسى لانهاء الحرب مع العراق .

الواقع أن هناك بضعة أدلة مبعثرة تشير إلى أن التفضيل الأصلى لدول الخليج هو نموذج سياسى لانهاء الحرب مع العراق يقوم على ضرورة مراعاة التوازن الاستراتيجى فى المنطقة بعد تحرير الكويت . فيبدو أن الاتفاق بين هذه الدول وعلى رأسها السعودية من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى كان يقوم على ضرورة نزع الجانب الأكبر من القدرات الهجومية للعراق مع ابقاء قوة دفاعية معقولة له فى حدود ٣٠٠ ألف جندى . ويؤكد هذا الاتفاق المحتمل أن الغارات الجوية للحلفاء تجنبت إلى حد بعيد الفرق العراقية المرابطة فى الشمال الغربى على الحدود مع تركيا .

ومع ذلك ، فان ما يلقى الشكوك على جدوى هذا الاتفاق المحتمل هو أن الحروب الحديثة لاتعرف فارقا كبيرا بين الدفاع والهجوم . فالدفاع الفعال يتطلب لا فقط قوات ثقيلة ، وانما أيضا تجهيزات عصرية لبنية أساسية عسكرية

متطورة . ومجرد ابقاء بضعة فرق عسكرية ضعيفة التدريب وضعيفة التسليح نسبيا لا يضمن للعراق قدرة فعالة على الدفاع عن نفسه بعد تدمير المرافق العسكرية والقدرات المدنية المدعمة لها ، وبالتالى فان العراق قد حرم ايضا فى واقع الآمر من القدرات الدفاعية اللازمة لحفظ التوازن الاستراتيجى فى المنطقة ككل . وما أبقى لديه هو حجم القوات والتجهيزات يكفى لحفظ الامن فى الداخل العراقى ، وليس للدفاع القومى ضد هجوم عسكرى خارجى ، وخاصة من جانب دول كبيرة مثل ايران وتركيا .

ويشير إلى نفس هذا المعنى أن دول مجلس التعاون الخليجى ، اضافة لمصر وسوريا كانت حاسمة فى موقفها المتصل بالحفاظ على وحدة الاقليم العراقى ، وخاصة عندما بدا هذا الأمر مشكوكا فيه بسبب ثورة مارس فى الشمال والجنوب فى اعقاب الهزيمة مباشرة وبسبب اقامة مناطق أمنة للأكراد فى شمال العراق فى شهر مايو ، من جانب قوات التحالف الدولى ، بقيادة الولايات المتحدة . وجاء هذا الموقف فى صلب نص اعلان دمشق مشيرا إلى أن الدول الثمانى « تعبر عن أسفها الشديد لما يتعرض له الشعب العراقى من أبشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه وتؤكد فى هذا الصدد وقوفها إلى جانب الشعب العراقى فى محنته وحرصها الكامل على وحدة الاراضى العراقية وسلامتها الاقليمية » وتكرر هذا الموقف ذاته فى البيان الختامى الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الثمانى فى الرياض يوم ١٠ مارس .

غير أن هذا الموقف يمثل العنصر التوازنى الوحيد تقريبا فى موقف الدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى بعد نهاية الحرب . أما بقية العناصر فقد جاءت متماثله مع النموذج الذى فرضته الولايات المتحدة لانهاء الحرب مع العراق .

فمن ناحية أولى أبدت الدول العربية الثمانى موقفا أقرب إلى المعارضة من مبادرة الرئيس جورباتشوف والتى أعلنت قبيل الحرب البرية . ومثلت هذه المبادرة الفرصة الوحيدة التى كان يمكن عبرها تطبيق نموذج توازنى لعملية إنهاء الحرب ضد العراق لتحرير الكويت حيث أنها اشتملت على العناصر الرئيسية من قرارات مجلس الامن الخاصة بالأزمة مع اعفاء العراق من بعض جوانبها الاكثر تدميرا للاقتصاد العراقى : كما أن هذه المبادرة كانت تسعى لتجنب التدمير الكامل للجيش العراقى بعد ما تم تدمير الجانب الرئيسى من مرافقه العسكرية والمدنية عبر القصف الجوى المركز . وكانت سوريا هى الدولة الوحيدة التى اظهرت فى البداية قدرا من التعاطف مع مبادرة جورباتشوف يوم ٩١/٢/٢١ ولكنها سريعا ماعادت لكى ترفضها ضمنا عندما أعلنت أن القبول العراقى لها جاء متأخراً . والواقع أنه كان من شأن الاعلان عن موقف ايجابى - ولو متحفظ من هذه المبادرة أن يقابل بقدر كبير من الامتنان لدى الرأى العام العربى وحكومات الدول المناهضة للتدخل العسكرى الاجنبى فى أزمة الخليج ، وكان من شأن ذلك بدوره أن يساعد فى فترة لاحقة على تضميد الجراح وتخفيف المرارات المتبادلة بين المعسكرين العربيين المتواجهين فى أزمة الخليج . وكانت دول المغرب العربى والأردن وفلسطين والسودان قد أعلنت ترحيبها بقبول العراق لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ فى يوم ٢/١٥ ، وبالمبادرة السوفيتية المعلنة بعد ذلك بأيام كوسيلة لتجنب الهجوم البرى لقوات الحلفاء على العراق .

ومن ناحية ثالثة . وافقت الدول الثمانى على الصياغة الامريكية مفرطة التشدد لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق بعد وقف اطلاق النار ، وخاصة القرار ٦٨٧ . بل وبالغت دول الخليج ذاتها فى التشدد بخصوص الجوانب الاجرائية لتنفيذ العراق لهذه القرارات وتذكر هنا بصورة خاصة رفض هذه الدول لمنح العراق فترة سماح قبل بداية دفع التعويضات ، واصرارها على أن يتم استيراد وتوزيع مواد الاغاثة من الاغذية والادوية بواسطة الأمم المتحدة ، واصرارها على بقاء العقوبات التجارية والاقتصادية ضد العراق حتى يتم تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة . وجاء ذلك فى نصوص القرارات والبيانات الختامية لكافة اجتماعات المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى بدءا من اجتماعه فى اعقاب وقف اطلاق النار مباشرة يوم ١٩٩١/٥/٤ . وجاء هذا الموقف فى عدد من وثائق منظمات أشمل مثل مؤتمر القمة الاسلامى .

وعلى حين أن مصر وسوريا كانتا أقل تشددا فيما يتصل بهذا الجوانب الاجرائية . الا أنهما لم يتدخلا بقوة لدى الدول الكبرى أو لدى دول الخليج ذاتها لاضفاء المرونة على مواقف هذه الاطراف من تلك الجوانب بالرغم من وضوح الآثار والابعاد الانسانية الواضحة لاستمرار العقوبات المفروضة على العراق . ومن ناحية رابعة ، فان دول الخليج قد اتجهت لتوسيع دائرة الخصومة والثأر ليشمل لا العراق فحسب ، بل والدول والأطراف العربية التى أظهرت تقاطعا معه أثناء الأزمة . وربما يكون أبلغ تعبير عن هذا الموقف هو ما جاء فى اعلان الكويت الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجى فى ١٩٩١/١٢/٢٥ وهو ما نصه كالآتى « ثانيا : التأكيد على وحدة موقف دول المجلس فى مواجهة النظام العراقى والأنظمة العربية التى تعاونت معه فى عدوانه الآثم على الكويت وعدم افساح المجال لهذه الأنظمة للتمكن من اختراق ذلك الموقف وتصميم دول المجلس على مواصلة موقفها إلى حين تنفيذ

النظام العراقى لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدوانه على الكويت » .

وهكذا يمكن القول بأن دول الخليج على وجه الخصوص لم تسهم فحسب بالنموذج الذى فرضته الولايات المتحدة لانهاء الحرب مع العراق ، بل ربما تكون قد دفعت اليه . ولا شك أن هذا النموذج ـ كما أوضحنا بعض عناصره ـ يضاعف من صعوبة عودة التراضى العربى ، وبالتالى يضاعف من صعوبة إحياء النظام العربى ، بشكل عام .

إن جانبا كبيرا من تشدد دول الخليج حيال العراق فيما يتصل بشروط انهاء الحرب واستمرار العقوبات الاقتصادية يعود بدون شك إلى بقاء الرئيس صدام حسين ونخبة السلطة البعثية المتعاونة معه بعد الحرب برغم مسئوليتهم عنها . ويبدو أنه من المستبعد أن تشعر دول الخليج بالطمأنينة طالما ظلت هذه النخبة قابضة على زمام السلطة فى العراق . ومع ذلك فان دول الخليج لم تظهر حماسا للبدائل الجذرية للنظام البعثى فى العراق . وقد وقفت هذه الدول ـ ومعها مصر وسوريا ـ موقفا سلبيا من ثورة مارس الشعبية فى الشمال والجنوب العراقيين ، وهى الثورة التى انفجرت فى أعقاب الهزيمة العسكرية على يد قوات التحالف الدولى مباشرة . ويفسر هذا الموقف السلبى بخشية هذه الدول من احتمال تمزق العراق ، إذا نجحت الثورة ، أو احتمال جذبه إلى الارتباط التابع مع ايران بتأثير الوزن الكبير لتيار الاسلام السياسى الشيعى فيها . وكانت معلومات قد تأكدت حول قيام الجناح المتشدد فى الحرس الثورى الايرانى بجهد كبير لتنظيم الثورة الشعبية فى الجنوب العراقى .

وإلى جانب ما يسببه هذا الاحتمال من تعقيد للبيئة السياسية فى الخليج عموما وفى داخل عدد من الدول العربية الخليجية ، فان نموذج الثورة الشعبية ذاته لايبدو مرغوبا من جانب عدد كبير من الحكومات العربية والأجنبية المشاركة فى التحالف الدولى المناهض للعراق . والواقع أن معظم الاطراف المؤثرة على المستقبل السياسى للعراق كانت ولا زالت تأمل فى ظهور بديل لنخبة السلطة الراهنة من داخل مؤسسة الدولة ، وخاصة الجيش العراقى . والمرجح أن هذه الاطراف تأمل فى تحفيز ظهور هذا البديل من داخل مؤسسات الدولة العراقية من خلال مواصلة الضغط الخارجى والعزل السياسى والدبلوماسى وتجفيف الموارد المالية لنخبة السلطة الراهنة ، وعلى رأسها الرئيس صدام حسين .

وفى مقابل هذا التوجه ، فان أغلبية الرأى العام العربى تعتقد أن التشدد فى وضع شروط انهاء الحرب مع العراق وإذلاله ومواصلة تطبيق العقوبات الاقتصادية ضده يسبب ضررا بالشعب العراقى وبالعراق ذاته كقطر عربى ، بأكثر بكثير مما يحدثه بالنظام السياسى الحاكم وقادته . ولاشك أن هذا الاعتقاد يسهم فى تعميق القطيعة النفسية والسياسية بين الدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى ضد العراق من ناحية والتيار الرئيسى من الرأى العام العربى ، والقطاع الاكبر من النخب السياسية فى اكثرية الاقطار العربية ، من ناحية ثانية . وهذه القطيعة المتنامية تضاعف ـ بدورها ـ من صعوبات احياء وتحديث النظام العربى ، بعد حرب الخليج الثانية .

٢ ـ قضية أمن الخليج :

فجر الغزو العراقى للكويت معضلة أمن الدول العربية فى الخليج ، على نحو غير مسبوق ، منذ حصول هذه الدول على الاستقلال . وربما كانت الصدمة الحقيقية التى عصفت بالصياغات الكبرى لأمن الخليج هى أن التهديد الفعلى لهذا الأمن قد جاء من جانب دولة عربية كبيرة كانت دول الخليج تعتمد عليها فى موازنة التهديد المحتمل من جانب الدول غير العربية المطلة على الخليج وخاصة ايران . وأدت تلك الصدمة إلى إحداث اهتزاز شديد للانتماء الخليجى للنظام العربى ، ولمجمل استراتيجية الأمن التى تطورت فعليا فى سياق انتماء دول الخليج لهذا النظام وتفاعلها الكثيف معه طوال عقدى السبعينات والثمانينات . فاستندت استراتيجية أمن الدول العربية فى الخليج على نوع من ضمانات الأمن المستترة من جانب الولايات المتحدة . وظهر ذلك واضحا فى اللحظات الحرجة مثل رفع الأعلام الامريكية على ناقلات النفط الكويتية حماية لها ، وللكويت من العدوان البحرى والعسكرى الايرانى وفقا للاتفاقية الموقعة فى ابريل عام ١٩٨٧ . ومع ذلك ، فقد شابت هذه الضمانات ثلاثة عيوب جوهرية ، من حيث هى حجر الزاوية فى استراتيجية أمن الخليج .

العيب الأول هى أنها ضمانات غير مكتوبة ، وغير مسجلة فى معاهدات أو اتفاقيات محددة ولاتشتمل على تفصيلات جوهرية . وهى بالتالى ليست ملزمة قانونا وفضفاضة من الناحية العملية . ويصدق ذلك حتى على الحالات التى ارتبطت فيها الولايات المتحدة باتفاقيات استخدام تسهيلات بحرية أو عقود الاشراف والتدريب وعقود تسليم المفتاح لمنشئات عسكرية مع الدول العربية فى الخليج . وخاصة السعودية وعمان والبحرين .

أما العيب الثانى فيتمثل فى أن ضمانات الأمن الامريكية المستترة لم تكن مجسدة على ساحة العمليات الفعلية كل الوقت . صحيح أن الولايات المتحدة ـ مع دول غربية أخرى ـ قد احتفظت بقوات بحرية تجوب الخليج أو بالقرب

منه . الا أنه فى الظروف « العادية » لم يكن لهذه القوات القدرة على ردع أعمال عدوان مفاجئة من النوع الذى حدث فعلا فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت وعلى حين مثلت قوات الانتشار السريع الخاضعة للقيادة المركزية الامريكية نوعا من الوجود أو الردع العسكرى فى الافق Over the Horizon فانها بحكم تركيبها ونمط انتشارها فى تسهيلات بعيدة نسبيا عن منطقة الخليج لم تكن معدة إعدادا ثقيلا لردع عدوان أو هجوم عسكرى كبير massive attack على إحدى أو كل دول الخليج وبالتالى ، فان المغزى العملى لضمانات الأمن الأمريكية لم يمتد إلى منع العدوان واقتصر - عرفيا - على التزام فضفاض بتصفية أعمال العدوان التى تقع بالفعل . فاذا لم ترتدع دولة تنوى العدوان على الدول العربية فى الخليج بالقيمة الرمزية والعملية لضمانات الأمن الامريكية هذه فانه يتحتم على دول الخليج أن تعانى من نتائج المرحلة الأولية من هذا العدوان الذى قد يصل عمليا إلى غزو كل اقليم الدولة أو مناطق الدفاع الاستراتيجى من هذا الاقليم . فكانت ثمة خمسة شهور ونصف بين غزو الكويت وشن الحرب الامريكية لتحريرها .

أما العيب الثالث فيتمثل فى أن ضمانات الأمن الأمريكية هى مدخل مكلف للغاية لاستراتيجية أمن دول الخليج . فالاعتمادية المرتفعة أو المطلقة على هذه الضمانات يتيح للولايات المتحدة أن تتلاعب بالأمن القومى لدول الخليج ، مما يجعل نظم الحكم والمصالح الأمنية الوطنية لهذه الدول رهينة للمصالح الامريكية وللرؤى المتغيرة للادارات الامريكية المختلفة وللظروف السياسية داخل الولايات المتحدة ذاتها . وكذا ، فان هناك تكلفة مادية هائلة لضمانات الامن الامريكية . وتشمل هذه التكلفة الخسائر غير المباشرة لموارد مالية كبيرة بسبب حتمية تنسيق سياسات تصدير النفط الخليجى : كميات وأسعارا مع الولايات المتحدة ، مما يترتب عليه ميل الاسعار للانخفاض عن سعر السوق المحتمل فيما لو تبنت دول الخليج سياسات انتاج وتصدير تتفق مع مصالحها الاقتصادية ومع العقلانية الاقتصادية ، دون حساب للاعتبارات الأمنية والاستراتيجية التى تربطها بالولايات المتحدة وبالغرب عامة . وتمتد التكلفة المادية أيضا إلى أعباء الانفاق العسكرى المبالغ فيه بسبب تركيز دول الخليج على الولايات المتحدة والدول الغربية فيما يتصل بعقود الانشاء والمرافق العسكرية الكبرى ، بالرغم من أن هذه الاخيرة لم تعد تملك مزايا نسبية فيما يتعلق بالجوانب الاكثر تكلفة من عمليات الانشاءات . وهناك إلى جانب ذلك تكاليف العمليات العسكرية التى قد يستلزمها الدفاع عن الدول العربية الخليجية والتى تتحمل الجانب الاكبر منها ، كما حدث بالفعل فى حرب تحرير الكويت .

غير أن التكلفة المادية لاترقى إلى جسامة التكلفة المعنوية والسياسية التى يفرضها اعتماد دول عربية واسلامية على الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى فى الدفاع عن أمنها الوطنى . ولاشك أن هذه التكلفة المعنوية والسياسية مرتفعة للغاية خاصة فى السعودية حيث تقوم الدولة على شرعية دينية تراقب على نحو صارم بواسطة مؤسسة فقهية دينية قوية تنظر للغرب عموما على أنه مصدر للتلوث الاخلاقى والدينى .

وانطلاقا من ادراك هذه العيوب « الهيكلية » للاعتمادية الدفاعية على الولايات المتحدة ، والغرب عامة ، كان لابد لدول الخليج أن تضيف بعدا آخر لاستراتيجية الأمن يتصل بمعالجة التهديدات العادية والصغيرة وهو البعد العربى الاقليمى . ولم يتبلور هذا البعد فى ترتيبات عسكرية عربية مشتركة . اذ نفرت دول الخليج تقليديا من الغالبية العظمى من مشروعات أو اقتراحات العمل العسكرى العربى المشترك . غير أن هذا البعد قد ترجم عمليا خلال عقدى السبعينات والثمانينات فى سياسة متكاملة تتمثل فى انخراط قوى فى السياسة العربية عبر مدخل يقوم على التهدئة والمصالحة بين الدولة العربية ، وربطها بالخليج عبر مصالح محددة ، ومراقبة التوازنات الاستراتيجية — العسكرية ذات الصلة المباشرة بأمنها على الصعيد الاقليمى . وانطلقت هذه السياسة من افتراض أن روح التعاون الخليجى يعطى لدول الخليج نوعا من الحصانة المعنوية أو الحرمة السياسية التى تلجم نوايا العدوان من جانب الدول العربية الأقوى عسكريا . والواقع أن هذه السياسه كانت قد اكتسبت شعبية كبيرة داخل المجتمعات السياسية الخليجية بما فى ذلك غالبية الأسر الحاكمة . بل أن المزاج العالم داخل المجتمعات السياسية الخليجية كان يتحول بسرعة للدفع فى اتجاه التزام قومى عروبى أقوى مما تعبر عنه هذه السياسة . وربما يصح أن نصف عقدى السبعينات والثمانينات بأنهما قد شهدا عملية تعريب سياسى جذرى للمجتمعات السياسية الخليجية ، ورغم الحدود الصارمة المفروضة على تعبيرات عملية التعريب السياسى هذه ، كان لها مغزى سياسى واستراتيجى قوى . ويشهد على هذه الحقيقة المساندة الكويتية التامة للعراق اثناء حربه مع ايران ، برغم أن الحكمة الاستراتيجية المجردة لدى الدول الصغيرة عموما كانت تدفع فى الاتجاه المضاد ، أى فى اتجاه سياسة حياد ازاء هذه الحرب . ولاشك أن الكويت كانت هى أكثر دول الخليج تأثرا بالنفوذ المتنامى للفكر والحركة القومية العربية . غير أن تنامى نفوذ الفكر القومى كان ملحوظا فى بقية دول الخليج حتى انفجار ازمة الخليج الثانية .

والواقع أن هذا الاتجاه العروبى هو الذى ضرب فى مقتل بسبب الغزو العراقى للكويت والاستقطابات العربية حول الموقف من سبل انهاء هذا الغزو .

وكانت دول الخليج قد طورت بعداً ثالثاً لاستراتيجيتها الأمنية يتمثل فى محاولة تطوير قواها الدفاعية الذاتية الجماعية فى اطار مجلس التعاون الخليجى . فالى جانب الوظائف الرمزية والأمنية لهذا المجلس ، فانه من الناحية الدفاعية كان يمثل الجانب المكمل للاعتماد على ضمانات الأمن الامريكية . ولم يكن الطموح فيما يتصل بهذا البعد هو تكوين قوة دفاعية قادرة على ردع أعمال عدوانية كبيرة ، وانما تعطيل اعمال العدوان هذه ومنعها من استكمال أهدافها حتى يبدأ نشر قوات أمريكية فى أو بالقرب من ساحات العمليات المحتملة فى الخليج . أى أن وظيفة القوة الدفاعية لمجلس التعاون الخليجى هى الدفاع التمهيدى حتى يقترب الردع الامريكى من التأثير المباشر على ساحة العمليات المحتملة .

غير أن الغزو العراقى للكويت أثبت فشل هذا البعد من الاستراتيجيات الدفاعية لدول المجلس . اذ تم الغزو دون مقاومة كبيرة من جانب الكويت نفسها أو من جانب مجلس التعاون الخليجى ككل .

ومن هنا فقد كشفت أزمة الخليج الثانية عن حتمية اعادة النظر فى استراتيجية أمن دول الخليج . وثارت مناظرات ساخنة حول الأبعاد الجديدة المحتملة لاستراتيجية أمن بديلة . وخاصة فى مؤتمر قمة الدوحة لمجلس التعاون الخليجى فى ديسمبر ١٩٩٠ ، ومؤتمر قمة الكويت فى ديسمبر ١٩٩١ ، وعبر اجتماعات عديدة للمجلس الوزارى لمجلس التعاون طوال عام ١٩٩١ .

ومن المنطقى أنه قد حدث اجماع حول ضرورة رفع درجة الاكتفاء الذاتى الدفاعى لمجموع دول الخليج . واكتسب شعار الاعتماد الدفاعى الجماعى على الذات أهمية فائقة لدى قادة دول الخليج . وشكل مؤتمر قمة الدوحة لجنة خاصة لدراسة استراتيجية التطوير المقترحة للقدرات الدفاعية الجماعية لدول المجلس . ووضعت هذه اللجنة بالفعل خططا طموحة فى هذا الشأن . غير أن الخلاف قد دب حول تفاصيل هذه الخطط . ويبدو أن هذه الخلافات تتعلق بتنظيم وقيادة القوات المشتركة واسلوب نشرها فى دول الخليج المختلفة ، ولاريب أن الاساس الأعمق لهذه الخلافات هو خشية الدول الصغيرة الاعضاء فى مجلس التعاون من احتمال أن يؤدى التكامل أو الاندماج الدفاعى إلى فقدانها استقلالها الفعلى على المدى البعيد ، فى الوقت الذى ألهبت فيه الازمة مشاعر الغيرة على الاستقلال الوطنى لهذه الدول ، حتى ازاء منظمة اقليمية جماعية خليجية الهوية .

وفى كل الاحوال ، فحتى لو طبقت بالفعل الخطط الطموحة التى وضعتها لجنة السلطان قابوس ، والتى تصل بقوام الجيش الخليجى الموحد إلى مائة ألف رجل ، فسوف تظل دول الخليج فى حاجة ماسة لدعم دفاعى مباشر وكثيف فى حالة تعرضها لعدوان كبير من جانب إحدى الدول الاقليميه الكبيرة ، وخاصة ايران والعراق واسرائيل . فالاعتماد الجماعى الدفاعى على الذات قد يكفى لمواجهة التهديدات العادية أو أعمال العدوان الجزئية ، ولكنه لايكفى بكل تأكيد للتهديدات الكبيرة .

ومن هنا يظهر واضحا أن من المحتم أن يدمج أمن الخليج فى نظام أشمل للأمن . وقد ثار صراع مكتوم منذ البداية بين منظورين لأمن الخليج : المنظور العربى والمنظور الغربى - الامريكى .

وبدا لوهلة أن المنظور العربى لأمن الخليج له فرصة معقولة فى التعبير عن نفسه فتعاملت الدول الخليجية وكل من مصر وسوريا بفتور بالغ مع اقتراح وزير الخارجية الامريكى بضرورة انشاء « بنية أمنية شرق أوسطية لردع أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقى للكويت » . واكدت طوال الشهور الفاصلة بين الغزو العراقى للكويت والحرب ضد العراق على أن أمن الخليج هو جزء من الأمن العربى . واضطر وزير الخارجية الامريكية للكف عن دعوته لانشاء بنية أمنية شرق أوسطية ، بسبب معارضة الدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى المناهض للعراق . وترددت الدعوة لانشاء نظام عربى جديد حتى على لسان المسئولين فى بعض هذه الدول . ومثل انشاء بنية أمنية عربية حجر الزاوية فى هذا المدخل لأمن الخليج . وكان من الطبيعى أن يبدأ هذا المشروع من جانب التحالف العربى المناهض للغزو العراقى للكويت : أى دول الخليج ومصر وسوريا .

ولم تنتظر دول هذا التحالف حتى نهاية الحرب حتى يعلنوا عن مشروع لانشاء بنية أمنية عربية جديدة . فصدر عن مؤتمر وزراء الخارجية للدول الثمانى بيانا ختاميا فى ١٦ فبراير يتضمن الاعلان عن وثيقة للتعاون فيما بينها تحمل أسم « اعلان دمشق بشأن التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون ومصر وسوريا . ومثلت فكرة انشاء قوة عسكرية عربية من الدول الثمانى البداية لتأسيس نظام أمنى عربى شامل . ووجدت هذه الفكرة تأييدا واضحا من جانب الولايات المتحدة والجماعة الاوربية . وأكدت صيغة الاعلان الذى صدر رسميا فى السادس من مارس عام ١٩٩١ على « العمل على بناء نظام عربى من أجل تعزيز العمل العربى المشترك واعتبار الترتيبات التى يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الاساس الذى يمكن

البناء عليه من أجل تحقيق ذلك ، وترك المجال مفتوحا أمام الدول العربية الاخرى للمشاركة فى هذا الاعلان فى ضوء اتفاق المصالح والاهداف » أما جوهر هذا الاعلان فقد جاء فى النص على أن الاطراف المشاركة ... » اذ تشير على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر أن القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ، ودول عربية أخرى فى منطقة الخليج ، تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها ، تمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج ونموذجا يحقق ضمان فعالية النظام الأمنى العربى الدفاعى الشامل » .

ومن الناحية النظرية جاء اعلان دمشق فاقدا لشمول الرؤية السياسية والبرنامجية . ويبدو أنه كان يمثل أقصى ما كان يمكن الاتفاق حوله بين دول مجلس التعاون الخليجى من ناحية وكل من مصر وسوريامن ناحية أخرى ، وفى الظروف النفسية السياسية التى صاحبت انفجار حرب الخليج الثانية . وبهذا المعنى فانه فتح الطريق امام الطموح لتخطى ازمة النظام العربى ، ولو على المدى الوسيط فمهما كانت صياغة الدعوة لانشاء نظام عربى جديد غامضة فانها مثلت التزاما مبدائيا مكتوبا بأولوية الالتزام بالهوية الجماعية العربية كمرتكز للسياسات الخارجية والدفاعية لدول الخليج .

على أن الشهور القليلة التالية لصدور هذا الاعلان سريعا ما أحبطت الآمال . فعلى حين كانت مصر وسوريا تبذلان جهودا كبيرة لاعداد مقترحات تفصيلية لاصدارها فى شكل اتفاقيات وبروتوكولات تنفيذية للمشروع ، كانت دول الخليج تراجع موقفها من الاعلان نفسه ، بما احتوى عليه من مبادىء وآليات اجرائية محددة . وتناولت كل من المحتوى الأمنى والمحتوى الاقتصادى للاعلان . وخلال شهر يونيو حدث تحول حاسم فى الفكر الاستراتيجى لدول الخليج أقلعت بمقتضاه عن فكرة انشاء نواة لقوة سلام عربية من القوات المصرية والسورية المتواجدة فعلا فى الكويت والسعودية - وبدلا من هذه الفكرة طرحت دول الخليج مبدأ امكانية الاستعانة - وفقا لحاجة كل دولة خليجية على حدة - بالدعم الدفاعى من جانب مصر وسوريا - ، دون التزام بنشر القوات أو استمرارها فعلا فى اراضى الدول الخليجية . وبالتالى تحول الفكر الاستراتيجى الخليجى عن فكرة تشكيل قوة عربية على أساس الردع الفورى إلى فكرة الردع فى الافق Over the Horizon وصرح وزير الخارجية الكويتى إبان اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق فى منتصف يوليو عام ١٩٩١ بأن الوزراء « سينظرون فى تعديل تقدمت به دول مجلس التعاون الخليجى ، وما إذا كان الأمر يتطلب وجود قوات مقيمة فى الخليج أو متمركزة فى بلادها ويمكن أن تتوجه إلى الخليج عند وجود خطر خارجى » وعلى حين اتجهت مصر وسوريا فى البداية إلى رفض هذا التعديل . والقيام برد فعل سلبى تمثل فى قرار مصر وسوريا بسحب قواتهما المتواجدة فى الخليج .

غير أن الدولتين سلمتا فى النهاية امام إصرار دول الخليج على التعديلات المقترحة . واتفقت الدول الثمانى فى اجتماع وزراء الخارجية فى الخامس من أغسطس على رفع النص بانشاء قوة سلام عربية واستبداله بنص جديد أعلن فى اليوم التالى وجاء فيه أن الدول المشاركة « تعتبر أن ما قامت به القوات المصرية والسورية اثناء أزمة الخليج من مساندة القوات السعودية ودول مجلس التعاون الاخرى فى تحرير الكويت والدفاع عن نفسها تجاه العدوان يمثل تطبيقا نموذجيا لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وأساسا لتعاون أمنى عربى فعال . وفى هذا السياق يحق لأى دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستعانة بقوات مصرية وسورية على اراضيها اذا رغبت فى ذلك ... » .

ويثير التراجع الخليجى عن المبدأ الجوهرى فى اعلان دمشق الحاجة إلى تفسير علمى . فأشيع فى الصحافة العربية ان هذا التراجع قد تم بناء على قراءة خليجية لرد فعل سلبى حيال الاعلان من جانب الولايات المتحدة وعدد من الدول الاوربية . والواقع أن ذلك التفسير غير دقيق . فقد رحبت الادارة الامريكية والمفوضية الاوربية باعلان دمشق . غير أنهم نظروا اليه على أنه يحيى الأمل فى ضم عدد آخر من دول الشرق الأوسط لقوة سلام اقليمية لضمان أمن الخليج . وهو ما كانت الدول الخليجية قد رفضته من قبل . والأرجح هو أن قطاعات نشطة من الأسر الحاكمة فى السعودية والبحرين والكويت وعمان قد عارضت الاعـلان . وانتصرت وجهة نظر هذه القطاعات فى سياق عملية اعادة تقييم الاوضاع الاستراتيجية فى المنطقة بعد نهاية حرب الخليج الثانية . وتتنوع دوافع هذا الرفض . ومما لاشك فيه أن الاعتبار الاقتصادى كان له دور فى التراجع الخليجى عن فكرة انشاء قوة سلام عربية من نواة مصرية وسورية . فقد اعتبرت دول الخليج ، وخاصة الامارات والكويت انها قد قدمت دعما ماليا كبيرا بالفعل لكل من مصر وسوريا . وفى ظروف الصعوبات المالية الناتجة عن تكاليف حرب الخليج الثانية واعادة تأهيل القوات العسكرية الوطنية فى كل من هذه الدول ، وجدت أن من المتعذر عليها الوفاء بالالتزام الذى قطعته على نفسها فى مؤتمر قمة الدوحة لمجلس التعاون الخليجى بانشاء « برنامج مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جهود التنمية الاقتصادية فى الدول العربية » برأسمال قدر فى ديسمبر ١٩٩٠ بنحو عشرين بليون دولار تسهم فيه دول الخليج بنحو ١٥ بليونا . فقد خفض رأسمال هذا

البرنامج إلى ١٠ بلايين دولار ، لم تستطع أن تجمع منها سوى مبلغ ٦,٥ بليونا لصالح عدد كبير من الدول العربية (والاسلامية بعد ذلك) وليس فقط مصر وسوريا .

على أن الاعتبار المالى والاقتصادى لم يكن الجانب الأهم فى تحول الفكر الاستراتيجى لدول الخليج . وانما كانت هناك اعتبارات استراتيجية وسياسية أكثر أهمية . وعلى رأس هذه الاعتبارات المعارضة الشديدة من جانب ايران لاعلان دمشق ، وهى المعارضة التى أعلنت فور أول تصريحات عربية بخصوص النية فى اصداره قبيل منتصف فبراير عام ١٩٩١ . فأصرت ايران على أن أمن الخليج هو شأن للدول الواقعة على الخليج وانه لا يجب أن يشمل دولا غير خليجية . وقامت الدبلوماسية الايرانية بتوصيل رسالة واضحة لدول الخليج القريبة منها تقوم على ضرورة استبعاد مصر وسوريا من أى ترتيبات لأمن الخليج ، وحتمية اعتراف الدول العربية فى الخليج بأهمية الدور الايرانى فى أى ترتيبات أمنية كشرط لاحترامها للوضع القائم فى المنطقة .

ومن ناحيتها كانت الدول العربية فى الخليج تقدر تقديرا عاليا التزام ايران بسياسة الحياد حيال ازمة الخليج الثانية وتحرص على أن تخطب ود تلك الدول الكبيرة والمؤثرة على الوضع الاستراتيجى فى منطقة الخليج . فالى جانب ما جاء فى البيان الختامى لمؤتمر قمة مجلس التعاون فى الدوحة من استعداد للتعاون الأمنى مع ايران ، فان اعلان دمشق نفسه قد حرص على تهدئة مخاوف ايران ووضع مبادىء عامة للحوار حول التعاون معها . وكلفت اللجنة الأمنية برئاسة السلطات قابوس بالتفاوض مع ايران ، حول الضوابط والهياكل الأمنية الجديدة ، بالتعاون بين دول المجلس وايران . وشغل عام ١٩٩١ بدورات متعددة من اللقاءات على مستويات مختلفة بين دول مجلس التعاون الخليجى وايران . ولم تسفر هذه اللقاءات عن وفاق حقيقى حول الضوابط والهياكل الأمنية فى منطقة الخليج - برا وبحرا . والواقع هو أن دول مجلس التعاون قد أحبطت احباطا شديدا من المواقف المتشددة لايران ، ليس فقط فيما يتعلق بمصر ، وانما فيما يتعلق بها ذاتها ، والارجح هو ان الدبلوماسية الخليجية كانت قد بالغت فى تقدير مدى الاعتدال والواقعية المصاحبة لتغيير تركيبة السلطة السياسية فى ايران بعد انتخاب رافسنجانى رئيسا لايران ، وأنها قد فوجئت بمخزون المرارة والتشدد فى الدبلوماسية الايرانية حتى بعد انفجار أزمة الخليج الثانية . وترتيبا على عملية اعادة تقييم الاتجاهات الحقيقية فى الدبلوماسية الايرانية مالت دول المجلس ، بتأثير من السعودية - بوجه خاص - إلى تبرير وتجميد التوقعات الكبيرة الخاصة بوضع ضوابط مشتركة لأمن الخليج مع ايران . وفى نفس الوقت ، فانها قد سعت لتجنب استفزازها ، ومما لاشك فيه أن هذا الاعتبار كان له دور هام فى أصرار دول المجلس على تعديل اعلان دمشق .

ومع ذلك فان أكثر الاعتبارات أهمية وراء تحول الفكر الاستراتيجى لدول الخليج بالاصرار على تعديل اعلان دمشق وسلب جوهره يتمثل فى مراجعة هذه الدول لسياساتها العربية بوجه عام ، بعد نهاية حرب الخليج . فعلى حين لا ترغب دول مجلس التعاون الخليجى فى الانصراف التام عن الساحة العربية كأحد الابعاد الرئيسية للسياسة الخارجية ، فقد وجدت ذاتها مدفوعة لتخفيض مستوى التزامها بهذه الساحة تخفيضا جوهريا يكاد يصل إلى نوع من فك الارتباط مع النظام فعليا . ففى الظروف النفسية والسياسية المصاحبة لانفجار أزمة الخليج ، أصبح العالم العربى ينظر اليه كمصدر للتهديد وكمجموعة من القيود والأعباء ، أكثر مما ينظر اليه كمصدر للأمن والدعم . ووفقا لهذا التحليل فان دول مجلس التعاون الخليجى قد قدرت موقف مصر وسوريا المتضامن معها اثناء ازمة وحرب الخليج الثانية . غير أنها نظرت إلى هذا الموقف باعتباره تعبيراً عن مصالح هاتين الدولتين لا كتعبير عن موقف سياسى مبدئى من العدوان العراقى على الكويت . واستمرارا لهذا المنطلق فانه لا توجد ضرورة للارتباط الاستراتيجى بين الطرفين . حيث تفضل دول الخليج الا تقيد نفسها سلفا فيما يتصل بترتيب التحالفات الاستراتيجية الضرورية لتدعيم أمنها الوطنى بما يتناسب مع كل حالة ، أو كل أزمة على حدة . والاستثناء الوحيد لهذا التوجه هو الارتباط الاستراتيجى مع الولايات الولايات المتحدة ، ومع الدول الغربية الكبرى بشكل عام .

والواقع أن دول مجلس التعاون الخليجى لم تكن هى صاحبة الدعوة لاقامة تحالف استراتيجى مماثل لما جاء باعلان دمشق غير أنها قد وافقت على الدعوة السورية فى ظروف حرب الخليج بناء على تصور مبالغ فيه لقوة العراق العسكرية . غير أن ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من تدمير شديد لقدرات العراق العسكرية والمدنية ، واتضاح المدى الكبير للمبالغة فى تقدير هذه القوة أصلا ، دفعت دول المجلس لاعادة تقييم حجم وخطورة التهديدات الداهمة أو المحتملة على أنها من جانب دول الجوار المباشر لها : أى العراق وايران . وانطلاقا من عملية اعادة التقييم هذه ، وجدت دول الخليج أنها قد لا تكون بحاجة للدعم الدفاعى المصرى السورى المقيم . وبالتالى ، جاءت صيغة التعديل لاعلان دمشق بحيث تتيح لدول الخليج امكانية الاستعانة بهذا الدعم دون أن يرتبط ذلك بنشر قوات مصرية وسورية فى اراضيها أو أنشاء تحالف استراتيجى مقنن ومستقر ، ومكلف بطبيعة الحال .

ومن الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي قد اتجهت لاقامة خططها الأمنية على أساس افتراض أن سياسات الأمن الاقليمية أقل أهمية وقيمة بكثير من ضمانات الأمن الغربية ، والامريكية تحديدا . واستنتجت دول الخليج فشل محاولة اقامة سياستها الأمنية على أساس من بعد اقليمي وسيط ، وأن الغزو العراقى للكويت هو تعبير عن هذا الفشل وخاصة فى حقبة من التطور الاقليمي تتسم بعدم الاستقرار . وترتيبا على ذلك ، بدا أن ضمانات الأمن الدولية هى الأساس الوحيد لأمن الخليج الذى يتمتع بالمصداقية والفعالية .

وتبلورت ضمانات الأمن الدولية - من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي - فى ثلاثة مداخل . المدخل الاول : هو ضمان مجلس الأمن المباشر للحدود العراقية - الكويتية واشرافه المباشر على ترسيمها من خلال لجنة لترسيم الحدود بين الدولتين وقوة لحفظ السلام بينهما يخضع وجودها وعملها لقرار مجلس الأمن وليس للدول المعنية . وهناك احتمال للتوصل إلى صيغة مشابهة فى نهاية مفاوضات التسوية السلمية للصراع العراقي - الايرانى التى تشرف عليها الأمم المتحدة ممثلة فى الأمين العام .

والمدخل الثانى : هو ضبط صادرات السلاح إلى دول الشرق الأوسط ، وخاصة الدول المؤثرة مباشرة على أمن الخليج بما يسمح بتفوق المستويات التسليحية لدول الخليج ويمنحها قدرة الردع أو التعطيل لأى عدوان عليها مماثل للغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، ويمثل ذلك جوهر مبادرة الرئيس بوش المعلنة فى التاسع والعشرين من مايو عام ١٩٩١ . وتحظر هذه المبادرة مبيعات أسلحة الدمار الشامل لدول الشرق الأوسط وتضع ضوابط للتنسيق بين الدول المصدرة للسلاح التقليدى إلى المنطقة ، وهو ما يسمح بالتحكم فى الموازين التسليحية بين دول المنطقة عموماً ، وتلك ذات التأثير المباشر على أمن الخليج بصفة خاصة .

أما المدخل الثالث فيتمثل فى ضمانات أمن اتفاقية بين دول الخليج من ناحية والولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى الأخرى من ناحية ثانية . ولكن هذا المدخل يثير بالنسبة لبعض دول الخليج مشكلات كبيرة . فقد كان التصور فى البداية أن يتم عقد اتفاق شامل لضمان أمن الخليج . كما أن بعض تصريحات لمسئولين امريكيين تضمنت النية فى الاستمرار فى نشر قوات امريكية حتى بعد تحرير الكويت . وبدا ذلك - بالنسبة للرأى العام العربى وفى دول الخليج ذاتها - مناقضا للاتجاه المعلن من قبل الحكومات الخليجية ، والذى تمثل فى أن وجود القوات الامريكية والاجنبية عموما مؤقت ومرتبط بعامل الضرورة القصوى للدفاع عن أمن الدول وتحرير الكويت . ولا شك أن هذا الاتجاه قد انطلق من شعور نافذ لدى هذه الحكومات بوجود معارضة داخلية وعربية شديدة لنشر قوات امريكية أو أجنبية أخرى فى أراضيها بصورة دائمة أو أنشاء قواعد عسكرية فيها ، وخاصة فى الاراضى المقدسة . وترتيباً على ذلك واجه الرأى القائل بعقد اتفاقية أمنية شاملة على مستوى المجلس معارضة شديدة ، وخاصة من جانب السعودية . وبات الحل المقبول هو عقد اتفاقيات أمنية ثنائية واختيارية لمدد محددة .

وبسبب المعارضة الداخلية والعربية لفكرة عقد اتفاق أمنى شامل يتيح وجودا عسكريا دائما فى الاراضى الخليجية ، فضلت دول الخليج توقيع سلسلة من الاتفاقيات التفصيلية المتصلة . وتتناول كل منها جوانب محددة من التعاون الدفاعى مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى مثل اتفاقيات الاشراف والتدريب وعقود الاسلحة والصيانة وعقود تسليم المفتاح ، وتخزين الأسلحة ، وتبادل المعلومات .. الخ .

ويمكن لسلسلة متكاملة من الاتفاقيات التفصيلية والبروتوكولات التنفيذية أن تؤدى نفس وظيفة الاتفاق الأمنى الشامل مع تجنب الاعتراف القانونى بوجود عسكرى دائم وشامل للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة فى دول الخليج . ورتب مجلس التعاون الخليجى نوعا من تقسيم العمل فيما بين اعضائه بحيث يرفع الحرج - الماثل فى وجود عسكرى امريكى يحقق وظيفة الضمان الدفاعى عن السعودية بصفة خاصة . وينشىء مقراً للقيادة المتقدمة للقوات الامريكية المركزية فى البحرين . وتبادر الكويت بتوقيع اتفاق أمن مع الولايات المتحدة ، وتتبعها فى ذلك الدول الخليجية الصغيرة الأخرى . أما فى السعودية ، فيستمر الوجود العسكرى الامريكى على نحو رمزى ومن خلال الاقسام المختلفة من القوات الامريكية ، وخاصة سلاح المهندسين الذى يشرف على العديد من المرافق العسكرية الكبيرة ، بحيث يمكن أن يكون هناك وجود رمزى دائم يشكل بحد ذاته نوعا من ضمانات الأمن ، دون حاجة لاتفاقية شاملة .

وهكذا تكون مسألة أمن الخليج قد دارت دورة كاملة وعادت بدول الخليج إلى الواقع السياسى الفعلى السابق على انفجار ازمة الخليج الثانية ، باستثناء واحد ، وهو انهيار المستوى الاقليمى الوسيط لاستراتيجية الأمن الخليجى وذلك فى سياق النكسة الكبيرة التى ألمت بالبعد العربى فى التوجه الخارجى لدول مجلس التعاون الخليجى . وفى السياق نفسه ، يصبح من الصعب للغاية احياء النظام العربى وتحديثه ، ذلك أن جوهر فكرة النظام الاقليمى هو وجود آلية معينة للأمن فيه ، حتى لو كانت عرفية وسياسية أكثر منها مؤسسية وعسكرية . وقد فشل اعلان دمشق كمدخل لاحياء

آلية فعالة للأمن العربى ، وفشلت معه تلقائيا استراتيجية التحالف المصرى ـ السورى ـ الخليجى كمدخل لاحياء النظام العربى .

٣ ـ التسوية السياسية للصراع العربى ـ الاسرائيلى :

كما هو متوقع تحركت عجلة دبلوماسية التسوية الامريكية للصراع العربى ـ الاسرائيلى فى أعقاب نهاية حرب الخليج مباشرة . وتشير هذه الحقيقة إلى وجود علاقة ما بين ازمة الخليج الثانية وتحريك دبلوماسية تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربى ـ الاسرائيلى عموما . فيمكننا أن ننظر إلى الجولات المكوكية الثمانى التى قام بها وزير الخارجية الامريكية بيكر بين شهرى أبريل واكتوبر عام ١٩٩١ كتطبيق للتوصية المتضمنة فى بيان رئيس مجلس الأمن فى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٠ بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط . وكان هذا البيان الأخير هو صيغة الحل الوسط بين القوى الدولية والعربية الداعية لاصدار قرار من مجلس الأمن بهذا المعنى وبين معارضة الولايات المتحدة لهذه الدعوة خشية تفسيرها على أنها نوع من الربط بين حل أزمة الخليج وحل القضية الفلسطينية .

وقد وتفسر هذه العلاقة على أساس الغزو العراقى للكويت قد أفاد القضية الفلسطينية بأن أظهر للقوى الغربية الكبرى خطورة بقاء الأوضاع المتصلة بالصراع العربى ـ الاسرائيلى وبهذه القضية تحديدا على ما هى عليه ، دون حل . غير أننا يمكن أن نفسر هذه العلاقة على نحو مختلف جذريا . فانفجار أزمة الخليج الثانية شكل من زاوية معينة مجرد انقطاع لآلية التسوية الدبلوماسية التى كانت قد بدأت الحركة بالفعل منذ تبنى منظمة التحرير الفلسطينية لاختيار الحل الدبلوماسى للصراع على الاقل منذ صدور قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى التاسع عشر عام ١٩٨٨ . غير أن المسألة تذهب بعيدا عن مجرد الانقطاع . اذ أن الغزو العراقى للكويت ، والسياسة العراقية عموما خلال عام ١٩٩٠ والتى يبدو أنها غلبت على الدبلوماسية العربية عموما كما يظهر من قرارات قمة بغداد فى مايو من نفس العام ـ قد هددت امكانية انشاء موقف عربى متناسق وفعال حيال التسوية الدبلوماسية إلتى تقودها الولايات المتحدة . ومن هذا المنظور ، فان إنفجار أزمة الخليج قد حرف إلى حد بعيد المسار الافتراضى للدبلوماسية العربية ، الذى كان يمكن أن يقوم على الوفاق بين المتشددين والمعتدلين فى الساحة العربية . وأدت الهزيمة العسكرية للعراق والهزيمة السياسية للمتشددين عموما فى الساحة العربية إلى اخلاء السبيل أمام الهيمنة الكاملة لما يسمى بخط الاعتدال حيال تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى . ونجم عن ذلك سهولة قيام الأطراف العربية المعتدلة بتنازلات كبيرة للغاية بهدف تحريك آلية التسوية . وبتعبير آخر ، فانه على حين شهدت دبلوماسية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى خطا تنازليا مطردا من الجانب العربى وخطا تصاعديا مطردا من الجانب الاسرائيلى حتى قبيل أنفجار ازمة الخليج الثانية ، فان هذا الانفجار وما أسفر عنه من كوارث متعددة للعالم العربى قد دفع خط التنازل الدبلوماسى العربى شوطا بعيدا ، باكثر مما كان ممكنا أو متعددأفى ظروف الوفاق العربى السابق على الغزو العراقى للكويت .

وربما تكون أكثر جوانب خط التنازل تأثيرا على مستقبل النظام العربى هو ما لحق بتشخيص المحتوى العربى من عملية التفاوض . فقد درجت مؤتمرات القمة العربية ـ العادية والطارئة ـ حتى مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٨ ، على التأكيد بعدم جواز انفراد أى طرف من الأطراف العربية بأى حل للصراع العربى ـ الاسرائيلى . ومثل هذا الموقف تعبيراً مبدئيا عن الوحدة العضوية لكل جوانب هذا الصراع من المنظور العربى ، وعن كون القضية الفلسطينية على وجه الخصوص مسئولية عامة « لكل أطراف النظام العربى » .

غير أن مؤتمر قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ قدم تنازلا كبيرا بصدد هذا التكييف اذ نقل المسئولية المباشرة عن تسوية الصراع العربى الاسرائيلى من النظام العربى ومؤسساته الجماعية إلى الاطراف المتصلة مباشرة بهذا الصراع . ومع ذلك فانه قد قرر الزام ، هذه الاطراف وهى فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر بالتنسيق فيما بينها لدى المبادرة بالعمل الاجرائى والتنفيذى لدفع عملية التسوية . والمنطق المتضمن فى هذا الموقف هو قيام النظام العربى بتفويض الاطراف المباشرة على دفع عملية التسوية بما يحفظ للقضية وحدتها الموضوعية البديلة ويحافظ على النظام العربى فى مواجهة عوامل التفرق والتشتت الكامنة فى المواقف المختلفة للأطراف من التسوية الدبلوماسية .

والواقع أن انفجار أزمة الخليج قد أصاب هذا الموقف بدوره فى مقتل . فالاطراف التى سماها مؤتمر قمة الدار البيضاء كانت منقسمة انقساما شديدا فيما بينها حول الموقف من اسلوب تسوية ازمة الخليج ، وتعدى الأمر مجرد المدارات المتبادلة وتجاوزها إلى العزل الدبلوماسى لمنظمة التحرير والاردن فى الساحة العربية وخاصة من جانب دول الخليج ، والاضعاف الشديد للمكانة السياسية لهذين الطرفين الجوهريين فى عملية التسوية السلمية للصراع . وجاءت جولات بيكر الثانية فى سياق اتسم بتنافر شديد بين الاطراف العربية المعنية بالتسوية على نحو مباشر وغير مباشر . وقاد

بيكر عملية التفاوض الأولية على نحو يفرق بين كل طرف عربى الأمر الذى مكنه من استثمار المناخ السائد فى الساحة العربية بعد حرب الخليج لصالح اسرائيل ، ولصالح الولايات المتحدة ذاتها . وإلى جانب محاولة عزل منظمة التحرير على المستوى العملى بعد أن غيبت عمدا على المستوى القانونى ارضاءا لاسرائيل سعى وزير الخارجية الامريكى لاستثمار تنازلات كل طرف عربى لانتزاع تنازلات من الاطراف الاخرى ، وهكذا .

والواقع أن قدرا كبيرا من التشاور قد وقع بين الاطراف العربية المختلفة المشاركة فى المفاوضات الاولية التى قام بها وزير الخارجية الامريكى بيكر حتى عقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الاوسط . غير أن هذا التشاور قد تم على صعيد ثنائى « بصفة رئيسية وفشلت منظمة التحرير الفلسطينية فى الدفع نحو موقف موحد وموثق بين الاطراف العربية يقوم على المبادىء العربية الخاصة بالسلام من الناحية الشكلية والموضوعية .

رفضت مصر وسوريا والأردن الموافقة على اقتراح عرفات بهذا الصدد فى شهر أغسطس . ولم تثمر الدعوة لتنسيق جماعى بين الاطراف العربية المشاركة فى دبلوماسية التسوية سوى قبيل عقد مؤتمر مدريد حيث عقد اجتماع لوزراء خارجية مصر وسوريا ولبنان والسعودية والمغرب والاردن وفلسطين فى دمشق بهدف التنسيق بين مواقف هذه الدول يوم ٢٣ اكتوبر . وكانت صفقة بيكر قد تمت بالفعل فى جوانبها الرئيسية . كما عقد اجتماع بين الوفود العربية المشاركة فى مؤتمر مدريد فى فترة عقد المؤتمر نفسه . ويمكننا كذلك أن نرصد قدرا من التشاور حول الموقف من افكار بيكر الخاصة بالتسوية فيما بين الرؤساء ورؤساء الوزراء العرب الذين حضروا الاحتفال بنهاية المرحلة الأولى من مشروع النهر العظيم فى ليبيا قرب نهاية شهر أغسطس . ولا ينبغى بالطبع ان نبالغ فى قيمة هذه المشاورات الاخيرة .

ومن بين شبكة المشاورات الثنائية بين الأطراف العربية يبرز الوزن الكبير للتنسيق المصرى ـ السورى المكثف طوال المفاوضات مع وزير الخارجية الامريكى . فقام الرئيس السورى بزيارة القاهرة ثلاث مرات فى مارس وفى شهر يونيو وشهر اكتوبر . كما قام الرئيس مبارك بزيارة دمشق مرتين فى شهر مايو وفى شهر نوفمبر . كما تبادل الرئيسان الرسائل والاتصالات الهاتفيه مرات كثيرة . وقام وزيرا خارجية البلدين والمسئولون الكبار فيهما بتبادل الزيارات والرسائل ، حول القضايا والخلافات التى أثيرت فى سياق المفاوضات مع وزير الخارجية الامريكى . ولاشك أن مصر قد قامت بدور كبير فى اقناع سوريا بالمشاركة فى العملية التفاوضية ، وايجاد الحلول الوسط التى سهلت على سوريا قبول صفقة دبلوماسية عكفت على معارضتها طوال تاريخها الحديث . ومثل التنسيق المصرى ـ السورى قاطرة الموقف العربى العام ، اذ شكل ضغطا لم يكن من الممكن لمنظمة التحرير والأردن ولبنان مقاومته على طريق الموافقة على صفقة وزير الخارجية الامريكى التى انتهت إلى مؤتمر مدريد فى نهاية شهر أكتوبر والمباحثات الثنائية التى أعقبتها .

ومع ذلك ، فانه لايمكن أيضا انكار أهمية المشاورات الثنائية بين منظمة التحرير وكل من سوريا والأردن ومصر . ومن الأمور ذات المغزى أن وفدا فلسطينيا رفيع المستوى قابل الرئيس الأسد فى دمشق بعد أيام قليلة من حملة نزع السلاح من المخيمات الفلسطينية فى الجنوب اللبنانى فى شهر مايو للتباحث حول الموقف من صفقة بيكر . أى أنه فى الوقت الذى أغلق فيه ـ أو كاد ـ طريق النضال العسكرى من القواعد والمخيمات الفلسطينية فى لبنان كان الطريق إلى دمشق يفتح أمام منظمة التحرير ـ منهيا بذلك قطيعة دامت سنوات طويلة وذلك بمناسبة التنسيق حول الطريق الدبلوماسى لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وتوجت المشاورات الفلسطينية ـ السورية بلقاء الرئيسين ياسر عرفات وحافظ الاسد فى ١/١ اكتوبر قبل أقل من اسبوعين من انعقاد مؤتمر مدريد . وفى نفس الوقت عقدت قمة بين الرئيسين السورى واللبنانى لنفس الغرض . وتكررت القمة الفلسطينية ـ السورية فى شهر ديسمبر .

ومع ذلك فقد تركزت الدبلوماسية الفلسطينية على المشاورات الثنائية مع كل من الأردن ، ومصر . وكانت أزمة الخليج قد جمعت بين الأردن وفلسطين فى خندق واحد . كما أن الدبلوماسية الامريكية كانت قد أقلعت عمليا عن الاختيار الاردنى كمدخل مباشر لحل المسألة الفلسطينية ولذلك لم تكن هناك صعوبات كبيرة فى المشاورات الثنائية الاردنية ـ الفلسطينية . وكان اللقاء بين فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير والملك حسين ملك الأردن فى ٢٠ مايو حاسما فى وضع مبادىء التنسيق الاردنى ـ الفلسطينى . وتكررت اللقاءات والمشاورات بعد ذلك بين الأردن وفلسطين . أما المشاورات الفلسطينية ـ المصرية فكانت أعقد كثيرا . فكانت ثمة جفوة واضحة بين مصر ومنظمة التحرير بسبب المواقف المتعارضة من أزمة الخليج .

ولذلك تمت المشاورات الفلسطينية ـ المصرية عند مستوى دبلوماسى أقل حتى مدريد عندما قابل الرئيس مبارك الرئيس عرفات فى القاهرة قبل أيام قليلة من انعقاد مؤتمر مدريد . والواقع انه لم تكن المشاورات الحقيقية قد بدأت سوى فى شهر أغسطس عندما قابل وزير الخارجية

المصرى ثلاثة وفود فلسطينية بالتتابع . وتكثفت المشاورات خلال شهر سبتمبر . وخاصة من خلال اللقاء بين وزير الخارجية المصرى والسيد فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير . وبدأ التفاهم بين الطرفين أكثر سلاسة وتفصيلية فقط مع اقتراب موعد مؤتمر مدريد وفى سياق مداولاته وبعده مباشرة . ففى شهر نوفمبر قابل الرئيس مبارك الرئيس عرفات للمرة الثانية ، كما تقابل فاروق قدومى مع عمرو موسى وزير الخارجية المصرى بعد ذلك مباشرة .

وقد عكس الاهتمام الفلسطينى بالنفاذ إلى - محاولة التأثير على الدبلوماسية المصرية حقيقة مزدوجة . فمن ناحية أدرك الفلسطينيون حقيقة أن مصر قد أصبحت المركز القيادى لدبلوماسية تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى بالرغم من أنها ليست طرفا مباشرا فى مباحثات ثنائية مع اسرائيل . ومن ناحية ثانية ، كانت الفجوة بين الموقفين المصرى والفلسطينى أوسع الفجوات الفاصلة بين فلسطين والدول العربية الاخرى المعنية مباشرة بتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى . وتمثل الموقف المصرى فى ضرورة أبداء اقصى درجة ممكنة من المرونة فى المفاوضات مع وزير الخارجية الامريكى بيكر حول المسائل الاجرائية حتى يمكن سد كل منافذ التهرب الاسرائيلى من التفاوض حول المسائل المضمونية للصراع العربى - الاسرائيلى . وفى هذا السياق ، كانت القاهرة تبدى استعدادا واضحا للتنازل أمام اصرار اسرائيل على كامل تصورها حول المسائل الاجرائية . ويتوازن مع هذا الاعتبار ، نجاح الدبلوماسية المصرية فى دفع وزير الخارجية الامريكى للدفاع أمام اسرائيل عن بعض الجوانب الشكلية من التصور العربى ، وخاصة فكرة عقد مؤتمر دولى ، على نحو أو آخر . ولاشك أن الصعوبة الرئيسية التى إعتورت الاستعداد المصرى للتنازل فى المسائل الاجرائية تمثلت فى استحالة فصل بعض هذه المسائل عن مسار التفاوض حول الجوانب المضمونية وبصفة خاصة ما يتصل منها بحل المشكلة الفلسطينية .

ولكن حتى هذه الصعوبات بدت قابلة للتذليل بسبب أن مصر كانت قد قبلت من قبل مدخل الحل المؤقت المتمثل فى الحكم الذاتى كمرحلة متكاملة قبل حسم المصير النهائى للضفة والقطاع والقدس الشرقية المحتلة فى مرحلة تالية . والواقع أن هذا المدخل قد مثل جوهر المبادرات الامريكية المتتالية منذ مبادرة شولتز فى يناير - يوليو ١٩٨٨ ، ومبادرة بيكر المستترة التى انتهت باعلان مبادرة شامير فى مايو ١٩٨٩ مرورا باستيضاحات مبارك أو نقاطه العشر المعلنة فى سبتمبر ١٩٨٩ وأفكار بيكر الاولية فى أكتوبر ١٩٨٩ . وجاءت هذه الاخيرة بمثابة الاساس الذى بنى عليه بيكر مبادرته الاخيرة التى أنتهت بعقد مؤتمر مدريد بعد ثمانى جولات مكوكية استغرقت الفترة من مارس حتى اكتوبر ١٩٩١ .

وفى الوقت الذى كانت فيه الافكار المصرية هى محور ضبط الموقف العربى المقابل للموقفين الاسرائيلى والأمريكى ، فان مصر لم تكن راغبة فى أن تمضى وحدها فى الدفع نحو التسوية على أساس من هذه الافكار . وحرصت الدبلوماسية المصرية على ألا تبدو وكأنها تضغط على الأطراف العربية الاخرى للقبول بافكارها . وسعت إلى توزيع مسئولية القبول بها بين عدة أطراف عربية رئيسية ، وعلى رأسها دول الخليج من ناحية ، ودول المغرب العربى من ناحية أخرى . فحرص الرئيس المصرى على ابلاغ المغرب والسعودية بالتطورات البارزة فى المفاوضات مع وزير الخارجية الامريكى منذ البداية تقريبا . فأرسل نائب رئيس الوزراء د . بطرس غالى إلى المغرب ، حيث التقى بالعاهل المغربى ورئيس الوزراء فى ابريل . كما حرص على التشاور مع الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ، فى ابريل ايضا . بل وذهب الرئيس مبارك إلى جدة فى بداية اكتوبر لتبادل الآراء مع العاهل السعودى حول مسار المفاوضات مع وزير الخارجية الامريكى وحرص وزير الخارجية الامريكى بدوره على اقناع دول المغرب العربى ودول الخليج العربى للتضامن مع صفقته الخاصه بتحريك مفاوضات التسوية الدبلوماسية للصراع العربى - الاسرائيلى .

وعكس الجهد المصرى والامريكى الهادف لاشراك دول المغرب العربى من ناحية ودول الخليج من ناحية أخرى فى العملية التفاوضية لحل الصراع العربى - الاسرائيلى ، أهمية هذين التكتلين العربيين الكبيرين لنجاح هذه المفاوضات . فدول المغرب العربى مثلت المصدر الرئيسى للمساندة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد نهاية حرب الخليج وكان لابد من اجتذابها لعملية التفاوض حتى يمكن تجنب رفضها لهذه العملية والحصول على مساهمتها فى الضغط على منظمة التحرير . أما دول الخليج فهى تمثل ركنا جوهريا فى صيغة الارض مقابل السلام ، وبالذات فيما يتصل بالمحتوى الاقتصادى للسلام ، من وجهة النظر الاسرائيلية والامريكية .

والواقع أن النتيجة النهائية لشبكة المشاورات الثنائية بين الاطراف العربية المعنية بتحريك عجلة التسوية الدبلوماسية مع اسرائيل هى أن أغلبية اطراف النظام العربى قد شاركت - على نحو أو آخر - فى العملية التفاوضية ، وبالتالى فى ضمان صفقة بيكر التى انتهت إلى مؤتمر مدريد .

وتضاعف هذه الحقيقه من غموض آثار المواقف العربية من تسوية الصراع العربى الاسرائيلى على مستقبل النظام العربى .

فالاعتماد على المشاورات الثنائية عند تحديد الموقف العربى من القضية المركزية التى شغلت النظام العربى منذ بدايته تقريبا يسلب هذا النظام من طبيعته الكلية العامة . ومن الأمور ذات المغزى فى هذا الصدد أن ممثلين عن مجلس التعاون الخليجى واتحاد دول المغرب العربى قد حضروا مؤتمر مدريد على حين غاب عنه ممثل للجامعة العربية . وغياب هذا التمثيل للمؤسسه المركزية للنظام العربى يعنى ضمنا أن تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ، لم تعد من وظائف النظام العربى وأدواره . ومن ناحية ثانية ، فأن مدخل المشاورات الثنائية قد أتاح للولايات المتحدة واسرائيل أن تفرضا وجهات نظريهما بالنفاذ عبر الفوارق بين مواقف الاطراف العربية من التسوية . وامتدادا لهذا الاثر ، دخل كل طرف عربى إلى مفاوضات التسوية التى بدأت بمؤتمر مدريد انطلاقا من مخاوفه بالوقوف وحيدا وبعواقب الضغوط التى اضطرته إلى بذل تنازلات كبيرة . ومن الممكن لكل طرف أن يلقى بمسئولية الفشل فى تحقيق الحد الأدنى من مطالبه على الاطراف الاخرى . ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية التى اضطرت فى سياق التفاوض حول حزمة بيكر للتنازل فيما يتصل بحقها فى الانفراد بتمثيل الشعب الفلسطينى . بل وبحقها فى التمثيل القانونى للشعب الفلسطينى أصلا . وتسرى نفس القاعدة بالنسبة لسوريا التى أضطرت للتنازل عن مجمل رؤيتها لأسلوب تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى من خلال مؤتمر دولى كامل الصلاحيات ، تحت أشراف الأمم المتحدة . ونلاحظ فى هذا الصدد أن حجم التنازلات السياسية والدبلوماسية بصدد التسوية قد تفاوتت بين الأطراف العربية المختلفة . وجاءت اكبر التنازلات وأهمها من الناحية الاجرائيه . والمبدئيه - من جانب منظمة التحرير تتلوها فى ذلك سوريا ، ثم لبنان ، والأ ردن . على حين جاءت أقل التنازلات - مقارنة بآخر االمواقف المتبلورة من قضايا التسوية - من جانب مصر .

ومن ناحية ثالثة ، فأن جوهر حزمة بيكر قد تمثلت فى الاطار الثنائى للمفاوضات بين اسرائيل وكل طرف عربى على حدة ، باستثناء فلسطين والأ ردن . حيث ثار الالتباس حول طبيعة الوفد الأ ردنى - الفلسطينى ، وما اذا كان يقوم بمفاوضات مشتركة كوفد موحد أو كمجموع لوفدين مستقلين . وهذا الاطار الثنائى يسمح لاسرائيل بالتلاعب باستقلالية التفاوض مع كل طرف عربى على حدة ، بحيث تثير انقسامات وصراعات شديدة بين هذه الاطراف - والأهم من ذلك أنه يسمح بالطعن فى الوحدة والتجانس المبدئيين للقضية العربية فى مواجهة اسرائيل .

وكل هذه الآثار الفعلية والمحتملة لمدخل المشاورات الثنائية تضعف من احتمالات احياء وتحديث النظام العربى ، بعد أزمة الخليج . اذ يبدو من المستحيل تصور هذا الاحياء بدون تمكين النظام العربى من القيام بدور ملموس فى تسوية القضية التى مثلت المحور الرئيسى لنشاطه وادواره منذ نشأته تقريبا .

ومع ذلك ، فأن شمول المشاورات الثنائية لعدد كبير من الاطراف العربية ذات الصلة بتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى قد يكون له اثر ايجابى فيما يتصل باحياء النظام العربى وتحديثه . إذ لم يستبعد من المفاوضات التمهيديه التى أدت لمؤتمر مدريد من بين الأطراف الرئيسية فى النظام العربى سوى العراق . وتشترك معظم هذه الاطراف فى مسئولية الموافقة على صفقة بيكر لمفاوضات التسوية . وبمجرد أن بدأت عملية التفاوض الفعلى ، سواء فى مؤتمر مدريد ذاته أو فى اللجان الثنائية ومتعددة الاطراف حتى بادرت معظم الاطراف المشاركة لتحقيق تنسيق اقوى فيما بينها . كما أن العملية ذاتها بدت عموما وكأنها تحقق مكاسب ايجابيه للأطراف العربية ، ولو على الصعيد الدعائى البحت ، مما خففت من شدة المرارات لدى بعض الاطراف العربية بسبب التنازلات الكبيرة التى دخلت عبرها إلى المؤتمر . وأسهم ذلك بدوره فى تخفيف شدة التناقضات بين الأطراف العربية المختلفه ، وتحقيق تقارب أعمق فيما بينها . ومن الممكن لهذه النتائج أن تسفر عن ظروف افضل لاحياء النظام العربى .

ويتوقف الأمر إلى حد بعيد على المسار المقبل للمفاوضات حول تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ، وما تسفر عنه من نتائج .

٤ - التكيف العربى مع المتغيرات الدولية .

ترتبط كافة القضايا الكبرى للنظام العربى وللمجتمعات العربية بالعلاقة المتوترة بين العرب والنظام الدولى . وقد تعاظم التوتر فى هذه العلاقة بسرعة وبدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة من الثمانينات والسنوات الاولى من عقد التسعينات . وحتى لو سوت الانظمة العربية خلافاتها مع القوى الغربيه المهيمنة على الساحة الدولية على نحو تلقائى . فانه يتوقع احتدام التوتر والصراع بين المجتمعات العربية من ناحية وهذه القوى من ناحية أخرى ، طالما غابت فلسفة واضحة للتأقلم الايجابى الخلاق من جانب العالم العربى مع المتغيرات الدولية الجديدة .

والتأقلم الايجابى صفة لازمة لبقاء وتطور الكائنات الحية ، وخاصة فى البيئات الصراعية الصعبة . وتعنى هذه الصفة باحداث طفرات فى الأنظمة الحيوية للكائن الحى ووظائفه ومهاراته تمكنه من مغالبة تطورات سلبية فى البيئة المحيطة قد تؤدى إلى الانكماش أو الانقراض .

وبالنسبة للمجتمعات السياسية العربية ، وللنظام العربى الجامع لها ، تمثلت التطورات السلبية فى مجموعة من المتغيرات الدولية بدأت تؤثر بشدة فى النصف الثانى من عقد الثمانينات والسنوات الاولى من التسعينات بحيث تحرم هذه المجتمعات من فرص موازنة الضغوط العسكرية العنيفة الواقعة عليها من جانب قوى دولية واقليمية بما يهدد بمزيد من الاجحاف بالحقوق التاريخية والقانونية للعرب .

وأهم هذه المتغيرات الدولية الثورة فى ميادين التكنولوجيا المدينة والعسكرية وانهيار الاتحاد السوفيتى والكتله الاشتراكية ، واضعاف وتهميش حركات التحرر الوطنى فى افريقيا وآسيا ، ومحاولة فرض سيطرة قطب واحد من خلال سياسة عدوانية فى سياق تآكل خطير للنظام الاقتصادى والتجارى المفتوح متعدد الاطراف ، وصعود خطير فى حدة التناقضات القومية والعرقية فى معظم مناطق العالم إلى فوضى شاملة فى الساحة الدولية .

ومعظم هذه المتغيرات بتضمن حدوث اختلال أعمق لموازين القوى بين العرب والدول العظمى والاقليمية التى درجت على العدوان على حقوقهم التاريخيه والقانونية ، ومحاولة هذه الدول ، وخاصه الولايات المتحدة لانشاء نظام دولى ، ونظام اقليمى جديد يضاعف من مدى الاجحاف الواقع على العرب .

وأمام هذه المتغيرات ، تتفق اقسام كبيرة للغاية من الرأى العام والنخب السياسيه العربية فى الشعور بالتهديد الداهم . وبسبب العجز العادى عن درء هذا التهديد ، فأن القاسم المشترك بين هذه الاقسام هو الشعور بمحنة شديدة وتحد ساحق يعيد إلى الذاكرة الجماعية التجربة أو التجارب الاستعماريه عبر أربع موجات من العدوان الغربى على امتداد الفترة من قرب نهاية القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

ومما لاشك فيه أن التحرر من المحنة الراهنه للمجتمعات السياسية العربية يتطلب تأقلما ايجابيا : خارجيا وداخليا مع المتغيرات الدولية العاصفه التى سببتها . والواقع أننا لانفتقر إلى أدلة قوية على رغبة المجتمعات السياسية العربية فى التأقلم مع هذه المتغيرات . غير أن الاشكاليه الرئيسية هى أن هذا التأقلم محكوم من حيث فلسفته ومعدلاته وأشكاله بصراع متعاظم الشدة بين تيارين واسعين . التيار الاول يطرح نوعاً من التأقلم السلبى المتمثل فى الاذعان للضغوط والتفاوض من موقع الضعف وتدهور المكانة فى الساحة الدولية حول شروط بائسة للخضوع للهيمنة وانقاذ بعض الحقوق العربية من قبضة القوى الدولية والاقليميه المتفوقه . أما التيار الثانى فيطرح الاصطدام العنيف بهذه القوى عبر تحولات جذرية فى البنى السياسية الداخلية والعربية تخضع المجتمعات السياسية العربية للسيطرة الكاملة لقوى سياسية تعبوية وذات ايديولوجية سياسية تقوم على تناقض مطلق ـ يصاغ دينيا أو قوميا أو بمزيج من الدين والقومية بين العرب والحضارة الغربية .

وقد عبرت أزمة الخليج الثانية عن الفشل المجدد للتيار الثانى ، وعن حتمية الارتطام بين التيارين الواسعين اللذين انقسم إليهما القطاع العربى ، وتوزعت بينهما ولاءات الأقسام الرئيسيه من الرأى العام العربى . غير أن هذا الفشل لم يسدل الستار على الصراع بين هذين التيارين . بل أنه ضاعف من حدة الصراع على المستوى التحتى للسياسات العربية لانه لم يؤد الا إلى تعميق الشعور الحاد بالمحنة العربية فى مواجهة المتغيرات الدولية والاقليمية . وقد عرضنا لجانب من النتائج التى أسفر عنها الصراع الداخلى فى الساحة العربية بصدد ثلاث قضايا جوهرية . وهى شروط انهاء حرب الخليج ، والتى يتجدد معها مصير العراق ، ومسألة أمن الخليج ، والمسألة الفلسطينية باعتبارها قلب الصراع العربى ـ الاسرائيلى ومناهج تسويته سليما .

ويمكننا أن نعرض لاشكاليه التأقلم على المتغيرات الدولية بتناول الأدراك العربى لطبيعة المحنة ، وخاصة فى وجهها الخارجى ، وفلسفة مواجهتها ، بالتركيز على التطور الداخلى للمجتمعات السياسية العربية .

أ ـ الادراك العربى لطبيعه المحنة :

لاشك أن العامل المحدد للادراك العربى لطبيعة المحنة التى تواجه المجتمعات السياسية والنظام الاقليمى هو مواصلة الضغوط العسكرية والتهديدات التى تتعرض لها دول عربية عديدة .

ففى أعقاب نهاية حرب الخليج شهدت العلاقات بين عدة دول عربية والغرب تدهورا ملموسا بسبب أعمال العدوان الدعائى والسياسى الغربية الموجهة لهذه الدول ولم تسهم جهود وزير الخارجية الامريكى بيكر لدفع دبلوماسية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى دبلوماسيا فى التخفيف من وطأة الشعور بالتدهور . بل ربما تكون قد عمقت هذا الشعور بسبب ما ارتبط بهذه الجهود من تنازلات عربية جسيمة ، لصالح اسرائيل . وقد بدا فى سياق جولات بيكر المكوكيه الثمانى وقرار الرئيس الامريكى بتجميد الضمانات

الفيدرالية الامريكية لقروض لا سرائيل تصل لعشرة بلايين دولار أن النخبة السياسية العربية ، بما فى ذلك قطاعها الراد يكالى ، على استعداد لتصديق والترحيب باتجاهات ايجابيه من جانب الولايات المتحدة حيال الحقوق العربية . وشبهت الصحافة العربية الرئيس الامريكى بوش بالرئيس ايزنهاور الذى كان الوحيد بين الرؤساء الامريكيين الذى خاض صراعا مع اسرائيل أجبرها فيه على الانسحاب من سيناء بعد حرب عام ١٩٥٦ الثلاثية ضد مصر . ومع ذلك فان هذا الاستعداد الايجابى لدى أقسام من النخبة السياسية العربية ممثلاً فى الصحافة ، وخاصة الصحافة المهاجرة - سريعا ما أغرق بسبب فيضان الهجوم الاعلامى والسياسى الغربى ضد العرب عموما وضد دول عربيه بعينها . فتعرضت الجزائر وليبيا فى الربعين الثانى والثالث من عام ١٩٩١ لموجة هجوم دعائى وسياسى غربى مكثفة تقوم على ادعاء قيام الجزائر بجهود لصنع أسلحة نووية ، وقيام ليبيا بجهود لصنع أسلحة كيماوية . وفى الربع الاخير من العام واجهت سوريا حملة اعلامية - غربيه شديدة ومدعمة سياسيا بادعاء مساندتها للارهاب وانتهاك حقوق اليهود السوريين . وتدهورت بشدة علاقات المغرب مع فرنسا بسبب النقد الحاد لموقف الحكومة المغربية من قضايا حقوق الانسان . كما تعرضت الجزائر لحملة ضغوط مكثفة بدورها من جانب فرنسا والغرب عموماً لأسباب مختلفة . وتكشفت هذه الحملة بعد الانقلاب الدستورى الذى قام به الجيش الجزائرى فى ١٧ يناير ١٩٩٢ لوقف انتقال السلطة لجبهة الانقاذ الاسلامية . وكانت السوادن هدفا ثابتا لهجوم غربى مكثف - دعائى وسياسى - من جانب قوى غربيه - رسمية وغير رسمية . بل أن العرب والمسلمين عموما كانوا قد أصبحوا مادة ثابته للهجوم والنقد والتعريض فى الصحف ووسائل الاعلام الجماهيرى الغربية .

وفى هذا السياق انفجرت الأزمة الليبية الغربية انفجارا شديدا . فبعد حملة مكثفة فى الصحافة ووسائل الاعلام الامريكية والاوروبية تتضمن اتهاما للسلطات الليبية بالمسئولية المباشرة عن تدبير حادث تفجير الطائرة المدنية الامريكية بان أمريكان فوق لوكربى باسكوتلندا عام ١٩٨٨ ، أقدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا على تقديم مذكرة للحكومة الليبية فى ٢٦ نوفمبر تطلب فيها مايلى :

- تسليم متهمين بارتكاب حادث التفجير الى سلطات التحقيق البريطانية والامريكية لمحاكمتهم وتحمل ليبيا لمسئولية أفعال المسئولين الليبيين عن ذلك الحادث .

- أن تكشف الحكومة الليبية كل ماتعرفه عن هذه الجريمة ، بما فى ذلك أسماء جميع المسئولين وأن تسمح بمقابلة جميع الشهود والاطلاع على الوثائق وغيرها من الأدلة المادية .

- دفع تعويضات مناسبة لأسر ضحايا الحادث .

- التوقف التام عن دعم أعمال الارهاب بكل أشكاله مستقبلا وتقديم القرائن الكافية على ذلك .

ومالبثت الأزمة أن اتخذت منحنى خطيرا عندما تسربت إلى الصحافة الأوروبية والامريكية أنباء عن استعدادات من جانب الدول الثلاث صاحبة المذكرة للقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا . وأكدت تصريحات مسئولين فى هذه الدول هذه التهديدات بالعمل العسكرى .

والواقع أن هذه التهديدات قد أخذت بجدية من جانب السلطات والرأى العام فى ليبيا بسبب سوابق العدوان الأمريكى على ليبيا ، وخاصه الغارات الجوية الامريكية المكثفة أعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وحتى عندما تراجعت التهديدات المباشرة بالعمل العسكرى العدوانى ضد ليبيا قرب نهاية العام ، بات من الواضح أن الدول الغربية تبيت النية على تصعيد العمل العدائى وفق خطة سياسية تشبه إلى حد كبير ماقامت به هذه الدول ضد العراق . وتتمثل هذه الخطة ببساطة فى استصدار قرارات متعاقبة وتصاعدية من جانب مجلس الأمن بفرض عقوبات سياسية واقتصادية ضد ليبيا تنتهى إلى السماح لهذه الدول باستخدام الوسائل العسكرية لاجبار ليبيا على الانصياع للمطالب الغربية وتدمير قدرات ليبيا المدنية والعسكرية ، وربما تغير نظام الحكم بالقوة .

أن التعاقب السريع ، والتشابه الملفت للنظر بين مسار الأزمة الغربية مع العراق والتى انتهت إلى حرب تدمير العراق ، ومسار الأزمة مع ليبيا التى توقع العالم العربى أن تنتهى نتيجة مشابهة هو ما أثار قلقاً شديدا فى أرجاء هذا العالم ، بما فيه ليبيا بالطبع .

والواقع أن هذا القلق الذى عصف بالمجتمعات السياسية العربية قد وجد سبيله أيضا إلى الأنظمة السياسية ، وبالتالى إلى الجامعة العربية أيضا . ومع ذلك من اليسير أن نلحظ التباين الكبير بين الادراك الرسمى والادراك الشعبى للازمة الليبية - الغربية .

فعلى المستوى الرسمى ، حملت الأزمة الليبية الغربية دلالات تتشابك ولكنها تختلف عن حالة الأزمة العراقية - الغربية . ففى اعقاب نهاية حرب الخليج التى دمرت فيها العراق تدميرا شديدا كان من الصعب للغاية - حتى على الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة ، وبصفة خاصة فى دول الخليج - أن تسلم بحتمية وقوع ليبيا ضحية أعمال حصار سياسى واقتصادى وعسكرى مماثلة لما حدث مع العراق . فمن ناحية أولى ، حتى ولوكانت لدى الحكومات العربية - الحليفة للغرب وخاصة الولايات المتحدة - أسباب قوية للاعتقاد فى صحة الاتهامات الغربية لليبيا بشأن حادث

لوكربى ، والحادث المماثل للطائرة الفرنسية التى فجرت فوق النيجر عام ١٩٨٩ فإنها لم تر تناسبا بين الاتهام والعقاب ، وخاصة لو كان الغرب يدبر عقابا لليبيا يتماثل فى شدته مع ماحدث للعراق . ومن ناحية ثانية ، فان تسليم هذه الحكومات أمام التدابير الغربية الخاصة بعقاب ليبيا من شأنه أن يظهرها - فى أعين الرأى العام العربى - كنظم متواطئه ضد الشعوب العربية عموما ، وأن يقود هذه الشعوب لاظهار عداء أشد حيال الحكومات عما أظهرته أثناء ازمة الخليج . ويضاعف من مدى التكلفة المعنوية والسياسية للاذعان الكامل أمام التدابير الغربية من جانب الحكومات الحليفة للغرب أن الرأى العام العربى - وخاصة الرأى العام فى مصر وسوريا - بدا متحدا بصورة فريدة وربما لأول مرة منذ فترة طويلة - على إدانة التصعيد الغربى ضد ليبيا .

وفى نفس الوقت ، لم تكن أكثرية الدول العربية على استعداد للتضحية بروابطها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب ، الاصطدام المباشر بهم دفاعا عن ليبيا ، وخاصة أن العديد من هذه الدول وخاصة فى منطقة الخليج ، لايكن احتراما كبيرا للنظام والقيادة فى ليبيا ويعده مسئولا عن جانب كبير مما لحق بسمعة العرب من ضرر فى الغرب . وكذلك فان هذه الدول لم تجد فى الأزمة الليبية - الغربية مايبرر تغيير منهجية التأقلم السلبى مع المتغيرات الدولية . بل أن ليبيا ذاتها كانت قد بدأت تشعر بحتمية التأقلم من أجل تجنب العقوبات الغربية وأخذت فى انتهاج سياسة دعائية جديدة قوامها المبادرة لتحسين العلاقات مع الغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص . وبالتالى ، فان ليبيا تعاملت مع أزمة لوكربى التى أثيرت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر بحدة شديدة معاملة تختلف جذرياً عن أزماتها السابقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى . فاتسمت السياسة الليبية - حيال أزمة لوكربى - بالعقلانية والاستعداد للمهادنة وللتنازل أمام جانب كبير من المطالب الغربية . وضاعف هذا التوجه الجديد من جانب القيادة الليبية من حدة المأزق الذى واجهته الحكومات العربية الحليفة للغرب . حيث أن هذه القيادة بدت وكأنها تطبق النصائح التى أسدتها لها الحكومات الاخرى بحذافيرها - كما طرحت فى بداية الازمة - وبالتالى انتقل عبء ايجاد مخرج لليبيا من الأزمة الى كاهل الحكومات العربية الحليفة للغرب ، وخاصة مصر . وقامت ليبيا باعلان عدة مبادرات لحل وسط بين المطالب الغربية وقواعد السيادة الليبية من بينها استقبال قضاة امريكيين وبريطانيين لمتابعة التحقيق أو المحاكمة مع المتهمين بالحادث ، والقاء القبض على المتهمين والتحقيق معهما بواسطة سلطات التحقيق القضائى الليبية وتسليم ومحاكمة المتهمين فى دولة محايدة أو بواسطة جهاز قضائى دولى .

والواقع ان الموقف الدولى للحكومات العربية الرئيسية جاء قريبا من الموقف الليبى وظهر ذلك فى مناقشات وقرارات الدورة غير العادية لمجلس الجامعة التى دعت ليبيا لعقدها لبحث الأزمة مع الغرب . فتضمن قرار مجلس الجامعة رقم ٥١٥٦ الصادر فى الخامس من ديسمبر تأييد المجلس للموقف الليبى الداعى لتحقيق محايد لكشف حقائق الاتهامات الموجهة إلى العناصر الليبية . وتجاوز المجلس هذا الموقف بأن أقترح تشكيل لجنة مشتركة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية واطراف أخرى لدراسة الوثائق المتعلقة بموضوع الازمة . وتكرر هذا الموقف فى القرار رقم ٥١٥٨ الصادر عن هذه الدورة المستأنفة فى ١٦ يناير ١٩٩٢ .

غير أن الادارة الامريكية ردت على هذا الموقف بتشدد بالغ ، مما أوقع الحكومات العربية فى مازق صعب . ورفضت مذكرة رسمية للادارة الامريكية موجهة إلى أمانة الجامعة العربية فكرة تشكيل لجنة مشتركة بين الجامعة العربية والامم المتحدة على أساس أن هذه اللجنة لايعول عليها للقضاء على مصادر الارهاب الدولى وأنه ليس من اختصاصات الامم المتحدة القيام بتحقيقات قضائية . وتحججت هذه المذكرة ايضا بمواد القانون الامريكى الذى يجيز للادارة الأمريكية تعقب المسئولين عن الاضرار بمواطنين امريكيين والقبض عليهم خارج الأراضى الامريكية . والواقع أن هذه المذكرة لم تتضمن حججا قانونية مقبولة من أى دولة عربية . اذ أن الولايات المتحدة تنفرد بين كل دول العالم بمد الولاية التشريعية لقانونها الداخلى الى العالم أجمع . وهو موقف مرفوض كلية من القانون الدولى . وحتى من الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة الذين قاوموا دائما محاولة الادارات الامريكية للتعدى على ولايتهم القانونية والقضائية فى بلادهم .

ومع ذلك ، فان تصلب الادارة الامريكية فى موقفها من ليبيا ، وتضامن دول الجماعة الاوروبية معها فى هذا الموقف والتهديد بشن أعمال عسكرية ضد ليبيا قد طرح اختيارات صعبه أمام الحكومات العربية . اذ لم يكن بوسع هذه الحكومات التصدى للضغوط الامريكية للنهاية . واحتل هدف منع عدوان عسكرى امريكى قمة اولويات هذه الحكومات ، مما أجبرها على اظهار قدر كبير من المرونة ازاء هذه الضغوط بهدف اقناع الولايات المتحدة بالتخلى عن الخيار العسكرى كوسيلة لحل النزاع . واتجه بحث دول الجامعة وخاصة مصر الى ايجاد حل وسط غير أن مساعى مصر بصفة خاصة لشق التحالف الغربى ضد ليبيا والاستعانة بالدول الغربية الاكثر اعتدالا فى مواقفها من ليبيا - وخاصة فرنسا وايطاليا - لاقناع الولايات المتحدة بقبول حل وسط قد باءت بالفشل . ومن المرجح أن تكون

الولايات المتحدة قد قبلت التخلى عن العمل العسكرى الفورى ضد ليبيا - سواء كانت نيتها قد انصرفت بالفعل الى ذلك منذ البداية أم لا - ادراكا لمدى الحرج الذى تضع فيه الحكومات العربية الحليفة لها ، فى مقابل أن تكف هذه الحكومات عن الظهور بمظهر الدعم السياسي والدبلوماسي للموقف الليبى من الأزمة وازاء التصلب الأمريكي وإتجاه الأدارة الأمريكية لتأجيل تطبيق الخيار العسكرى ضد ليبيا حدث تغير تدريجى فى الموقف الفعلى للحكومات العربية التى قامت بدور الوساطة .إذا اتجه هذا الموقف إلى اقناع القيادة الليبية بتقديم كل التنازلات الممكنة لأنهاء الأزمة مع الغرب غير أن هذا المدخل بدوره لم ينته إلى نتيجة محددة . ففى الوقت الذى اظهرت فيه ليبيا استعدادا كبيرا لاظهار المرونة من خلال تنازلات معينة ، فانها لم تكن راغبة فى الوقت نفسه للاذعان الكامل للمطالب الأمريكية والبريطانية والفرنسية ، وخاصة فيما يتعلق بتسليم المواطنين الليبيين الذين اتهمتهما هذه الدول بتدبير وتنفيذ جريمة تفجير الطائرة الأمريكية بأن اميركان عام ١٩٨٨ . وتميزت السياسة الليبية حيال الأزمة بالتردد والمراوحة بين اتجاهى التنازل والتشدد . وتسببت هذه المراوحة فى حرج دبلوماسي للجامعة العربية أكثر من مرة . ومع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ فى يناير عام ١٩٩٢ بمطالبة الحكومة الليبية بالتعاون الكامل من أجل تحديد المسئولية عن تفجير الطائرة الأمريكية بأن اميركان والطائرة الفرنسية ، سدد الغرب طعنة نجلاء للهيبة الدبلوماسية للجامعة العربية ، وبالتالى للنظام العربى ككل ، بعد أن كان قد أوقع فى حرج بالغ من قبل الغرب من ناحية وليبيا من ناحية أخرى .

والواقع أن فشل الحكومات العربية - والنظام العربى ككل - فى اتخاذ موقف قوى من الأزمة الليبية - الغربية ، لايفسر فقط بنجاح الولايات المتحدة فى تكتيل التحالف الغربى بأسرة وأغلبية أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين - بما فيهم المغرب شريكة ليبيا فى اتحاد المغرب العربى - وراء موقفها من الأزمة فعل الجانب الآخر لم يكن للقيادة الليبية رصيد ايجابى لدى معظم الحكومات العربية . ولاشك أن ألازمة الليبية - الغربية قد تفجرت فى وقت كانت فيه العلاقات الليبية مع دول مجلس التعاون الخليجى بصفة خاصة فى أدنى مستوياتها . بل أن علاقات ليبيا مع عدد أوسع من الدول العربية ، بما فيها الدول ألاعضاء فى أتحاد المغرب العربى كانت أيضا سيئة . ومن ناحية أخرى ، فقد كانت عدة دول عربية على قناعة بأن ليبيا متورطة على نحو أوأخر فى أعمال أرهاب دولى ، مما يجعل الدفاع عنها فى المحافل الدبلوماسية الدولية أمرا صعبا ومكلفا . ولم يكن ألاداء التاريخى للقيادة الليبية يبرر لعديد من القادة العرب الآخرين الثقة فى التعهدات الليبية باحداث تغيير ملموس فى توجهات ليبيا بما يكفى لاقناع الغرب بفتح صفحة جديدة مع ليبيا . وهكذا فإن الادراك الرسمى للأزمة الليبية - كأحدى حلقات تداعى المحنة العربية - قد أتسم بسيادة منظور توازنى يعتبر السياسة الغربية متطرفة ومبالغا فيها وعدوانية بدرجة أوأخرى ، ولكنه يحمل القيادة الليبية جانبا كبيرا من المسئولية ، لافقط عن تلك ألازمة المحددة التى نشأت حول تفجير الطائرتين ألامريكية والفرنسية ، وأنما حول تشويه صورة العرب والدبلوماسية والسياسة العربية عموما فى العالم ككل ، وفى الغرب بوجه خاص .

أما على الصعيد غير الرسمى ، فان تعاقب الآزمتين الخليجية والليبية فى سياق الحملات ألاعلامية والدبلوماسية السلبية ضد العرب عموما فى الغرب - قد أعطى مدلولا يختلف كثيرا عن ألادراك الرسمى للمحنة العربية ، وتسود أوساط الرأى العام العربى انطباعات قوية بأن الأمة العربية مستهدفة للتدمير من جانب الولايات المتحدة والغرب عموما . وأن هناك نوعا من القائمة من الدول العربية المستهدفة الواحدة بعد ألاخرى ، فى تعاقب متصل وتتناول الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة المهاجرة ، هذه المقولة باشكال شتى . غير أن هناك اتفاقا عاما على طائفة من ألانطباعات التى يصل بعضها من القوة إلى حد يجعلها معطيات مطلقة فى الوجدان العربى العام . فهناك أولا انطباع شبه مطلق بوجود حالة من الحصار المادى والمعنوى المفروض على العرب من جانب الغرب . وحالة الحصار هذه تدفع بالرأى العام إلى حالة شديدة من ألاحباط واليأس المتوتر . ويرتبط بذالك ثانيا شعور قوى بأن العالم القديم يتداعى على رؤوس العرب . وحالة التداعى أو ألانهيار هذه تبرر لا فقط بتكثيف الحصار الغربى المفروض على العرب ، وانما أيضا بانقلاب الحلفاء التقليديين عليهم وخاصة دول أوربا الشرقية والوسطى . بل أن هناك شعورا حادا بتخلى دول آسيا وعلى رأسها الصين والهند ، ودول أفريقيا ألاستوائية عن العرب وقضاياهم . بل أن الحكومات العربية ينظر أليها على أنها جزء من التداعى التام للعالم القديم الذى يمكن تفسيره بمفاهيم المؤامرة التى تحاك بعناية ضد العرب . ومن ناحية ثالثة ، فإن ألاتجاهات الرئيسية فى الصحافة العربية بدأت تصوغ ادراكها للتناقض بين العرب والغرب من خلال اصطلاحات دينية . فالمؤامرة ألامريكية والغربية ضد العرب تصور على أنها موجهة للأسلام والمسلمين عموما ، وليس العرب وحدهم .وإذا كان العرب على رأس قائمة المستهدفين بالتدمير ، فذلك لأنهم مسلمون يواجهون حضارة مسيحية عدوانية .ومن المثير أن هذه التحليلات أصبحت شائعة للغاية فى الصحافة ولدى الفكر العلمانى والراديكالى العربى عموما . وتصبح المشابهة بين الموجة الراهنة من العدوان الغربى على العرب والموجات السابقة وخاصة الغزوات الصليبية فى القرنين الحادى عشر

والثانى عشر ـ مغرية للغاية فى خطاب المحنة العربية بكل اتجاهاته .

ويفسر ذلك شبه ألاجماع الفريد الذى يتسم به موقف الرأى العام العربى فى مختلف ألاقطار . ربما باستثناءات معينة فى دول الخليج ـ حول الأزمة الليبية ـ الغربية .

ب ـ فلسفة مواجهة المحنة العربية :

الفكر الرسمى العربى ـ كما تعبر عنه تصريحات الزعماء العرب والمصادر الصحفية المرتبطة بهم ـ يدرك وجود محنة عربية بسبب الغرب . وهم بالطبع يختلفون فى ادراك هذه المحنة تبعا لأنتماءاتهم ألايديولوجية وميراثهم التاريخى من أسس الشرعية وغير ذلك من ألاعتبارات . ويقوم تيار الأغلبية العددية بين زعماء الدول العربية على الواقعية فى السياسة الخارجية . ويعنى ذلك بصورة رئسية أن يطرح العرب للتحقيق تلك ألاهداف التى يستطيعون تحقيقها بالفعل فى حدود القوة الفعلية التى يملكونها . ويقنع هذا الفكر بالتفاهم والتفاوض .. وفى المطاف الأخير بالتنازل كأسلوب لحل معضلات وأزمات العلاقات العربية ـ الغربية . ويعزو هذا الفكر جانبا كبيرا من مسئولية المحنة العربية الراهنة إلى سياسات الراديكاليين العرب التى تقوم على ألاصطدام العنيف مع الغرب ولو دفاعا عن الحقوق العربية ، دون حساب للخسائر الكبيرة التى تلم بالعرب وبالحقوق العربية ذاتها بسبب هذا ألاستعداد الدائم للاصطدام . وفى المقابل ، يطرح تيار الواقعية التأقلم مع هيكل القوة فى النظام العالمى ، ويدعو إلى اللحاق وألانضمام والتعاون مع النظام العالمى الجديد الذى تدعو إليه الولايات المتحدة .

وعلى الجانب الآخر . فإن ثمة تيارات سياسية عديدة فى العالم العربى تطرح فكرا ثوريا يستند على دعائم فلسفة ومدارس فكرية واجتماعية مختلفة . ويقوم هذاالفكر عموما على حق المقاومة بما فى ذلك المقاومة العسكرية للغرب ونفوذه ، وبصفة خاصة مقاومة قاعدة ألاستعمار الغربى فى الوطن العربى ، وهى اسرائيل ـ وانشط دعاة هذا الفكر بوجه عام فى العالم العربى هو التيار ألاسلامى المتشدد والجهادى . ويشخص هذا الفكر المحنة العربية الراهنة باعتبارها ناتجا لعدوان صليبى غربى على الإمة الإسلامية ، ويعتقد أنه لاتوجد فرصة لمقاومة هذا العدوان إلا بتصفية النفوذ السياسى والثقافى الغربى فى المجتمعات وانظمة الحكم العربية .

وتركز بعض اتجاهات هذا الفكر على المقاومة العسكرية لكل أشكال العدوان العسكرى الغربى ، بما فى ذلك العدوان العسكرى ألاسرائيلى . على حين تركز اتجاهات أخرى على المقاومة السياسية والعسكرية للنفوذ السياسى والثقافى للغرب ، أو ماتراه كذلك ، فى المجتمعات السياسية وانظمة الحكم العربية وتطرح حتمية البدء بتكوين دولة اسلامية أو دولة اسلامية لاعادة التوازن إلى النظام العالمى ، كمقدمة لنشر الدعوة الإسلامية كأساس لنظام عالمى جديد . وتتفق كل تيارات الفكر ألاسلامى على رفض النظام العالمى الجديد وتداعياته فى العالم العربى ، وترفض رفضا شديدا كل صور التأقلم معه .

وتشترك كل اتجاهات التيار القومى المتشدد مع بعض أطروحات الفكر ألاسلامى . فترفض مقولة النظام العالمى الجديد ، وترفض التأقلم معه ، إلا فى حدود حسبات القوة العملية . كما أن بعض اتجاهات هذا الفكر تعتقد فى أولوية أنهاء وتصفية النفوذ الغربى فى الوطن العربى . ومع ذلك ، فإن هذا التيار يهتم كثيرا بحسابات القوة من الناحية العملية ـ ولذلك فهو ينتظر حدوث انشقاق فى التحالف الغربى ، بما يسمح للعرب بهامش للمناورة عبر التلاعب بتناقضات ترتيبات دولية جديدة تقوم على التوازن بين ثلاث كتل دولية كبرى هى الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان . وحيث أن هذا ألاحتمال لم يتبلور بعد ، فإن التيار القومى عموما لايملك تصورا إجرائيا لكيفية مقاومة النفوذ الغربى أو التحرر من المحنة العربية التى يسببها العدوان الغربى على الحقوق العربية . ويتفرع عن ذلك ميل هذا التيار للتشتت بين أتجاه يدعو للتفاوض والتحالف مع التيار ألاسلامى المتشدد ، واتجاه آخر لايزال يبحث عن صيغة فكرية وتنظيمية لحل الأزمة العربية وتجاوز المحنة الراهنة للأمة العربية .

أما التيار الماركسى والشيوعى فى العالم العربى فانه كان يمر بالفعل بأزمة هيكلية عميقة عندما انفجرت أزمة الخليج الثانية وتعمقت المحنة العربية على نحو أشد مع اندلاع الأزمة الليبية ـ العربية . وقد اختلفت استجابات هذا التيار اختلافا شديدا تبعا لطبيعة الظروف التى يمر بها فى مختلف الأقطار العربية . فحيثما يواجه ظروفا قاسية بسبب القمع السياسى الشديد ، فأنه يميل إلى موقف أكثر اعتدالا من الغرب . ويصدق ذلك بصفة خاصة على موقف الحزب الشيوعى العراقى والسودانى ، وهما أكثر ألاحزاب الشيوعية قوة فى العالم العربى . أما حيثما تتمتع بقدرة أكبر من حرية العمل ، فإنه يميل لاتخاذ موقف متشدد من الغرب ، ويطرح تحالفات أوسع سواء مع التيار القومى أو مع التيار الإسلامى . ويصدق ذلك بصفة خاصة على حالة الحزب الشيوعى اللبنانى وألاحزاب الشيوعية فى المغرب ، ومصر ، وفى صفوف الشعب الفلسطينى داخل إسرائيل وفى الأرض العربية المحتلة والمنافى الفلسطينية .

وإذا تأملنا الخريطة السياسية العربية فى مجملها نجد أنها تتحول بالتدريج الى هيكل يقوم على استقطاب شبه ثنائى بين التيارات الأسلامية والتيارات التى تعبر عنها أكثرية الحكومات العربية . وتحتوى هذه الأخيرة على مزائج معقدة من الواقعية السياسية والليبرالية المشوهة ، والجمود الدينى والفكر الوطنى والقومى . ويمكننا القول بأن التيارات القومية والماركسية تصبح أكثر هامشية وتتوزع اختياراتها فى نهاية المطاف بين ألالتقاء مع الأ طروحات الثورية المعادية للغرب للتيارات ألاسلامية المتشددة ، وبين الحكومات القائمة ، خاصة تلك التى تتسم بتسامح مع التعددية ونزعة ليبرالية أقوى .

ومن زاوية طبيعة عملية التأقلم مع التطورات على الساحتين ألاقليمية والدولية ، نجد أن الواقع السياسى العربى يطرح اختيارا ثنائيا وجامدا بين التأقلم السلبى والقائم على ألامتثال للضغوط الغربية من ناحية والمقاومة العنيفة انطلاقا من الصناعة بوجود تناقض مطلق مع الغرب ، حتى فى غياب الحد الأدنى من توازن القوى . وفى الوقت الذى يطرح فيه مثقفون عرب فكرة المقاومة ألاستراتيجية عبر مشروع نهضوى متكامل مع التحفظ التكتيكى ادخارا للقوة وللأنجازات المادية والمعنوية للعرب ، فإن الوزن السياسى المحدود لهؤلاء المثقفين يضعف من احتمالات تبنى اختيار تأقلم إيجابى وعقلانى مع التطورات الدولية .

جـ - دلالات المحنة العربية بالنسبة لاتجاهات التطور الداخلى :

تتطور أزمة التشكيلات السياسية العربية الراهنة فى ارتباط عميق مع المحنة العربية الناشئة عن العلاقة مع الغرب المهيمن على النظام العالمى . ويكاد يصل التشابك الى درجة يصعب معها التمييز بين السبب والنتيجة . ويجوز تحليل العلاقة بين المحنه الخارجية للمجتمعات العربية واتجاهات التطور الداخلى على أكثر من مستوى وأكثر من مجال نوعى . فالعدوان الخارجى الذى تتعرض له المجتمعات العربية يقتلع الاستقرار النفسى الجماعى ويسبب حالة فريدة من عدم الأمان insecurity وحيث أن هذا العدوان يتم - بالنسبة لاكثرية المجتمعات العربية غير المنخطرة مباشرة فى صراعات سياسية وعسكرية مع الغرب - على صعيد رمزى ، وهو على هذا الصعيد يشكل أهم أبعاد الاحباط العام والتوتر الشديد الناجم عن العجز عن مجابهة العدوان وانهائه . ويترتب على هذا الاحباط والتوتر التركيز الشديد على عوامل الهوية التى تشدد من وضوح الحدود الفاصلة بين العرب والحضارة الغربية ، خاصة العامل الدينى .

وتقع المجتمعات العربية فى تناقض داخلى حاد بين الرموز والبنى الثقافية المشتقة من الاحتكاك المعاصر مع الغرب من ناحية والتشديد على العلامات الفارقة معه فى اكثر أشكالها وضوحا . ويفضى هذا التناقض إلى انشطار حاد ومتعاظم بين القوى الثقافية والسياسيه واحتدام التناقضات فيما بينها . ويعمق هذا بدوره من تجذر الأزمة الثقافية والسياسيه فى المجتمعات العربية . كما يفضى استنفار الأقليات الدينيه والقومية . ويفضى هذا الجانب كذلك إلى تفكك التحالفات القائمة أو المحتملة بين المجتمعات العربية وبعض مجتمعات الجوار الجغرافى . وهكذا ينشأ آخر (هوية جماعية لكل الجماعات والمجتمعات المختلفة مع هويتنا نحن) معمم . ويميل قسم هام من المجتمع السياسى إلى ادراك التطورات الداخلية والخارجية كتعبير عن مؤامرة محكمة تتم عن طريق توزيع الادوار بين الآخرين . ويترتب الآخرون فى سلسة تبدأ من قمة النظام العالمى انتهاء بجيران المدينة والحى والقرية أى شركاء الوطنيات العربية من غير المسلمين أو غير الناطقين بالعربية . وقد يسعى هؤلاء إلى الدفاع عن أنفسهم ، حتى قبل حدوث أى عدوان عليهم أحيانا ، بالارتباط مع قوى خارجية . وهكذا تنشأ سلسلة من ردود الافعال التى تعمق من التشرذم الثقافى والسياسى والاجتماعى . وفى سياق ذلك كله قد تتخذ تلك الحكومات العربية المتأثرة بتصاعد النزعه القومية أو الاسلاميه المحيطة اجراءات معينة على الساحة الدولية تبدو لها دفاعية ، ولكنها تؤخذ من جانب القوى الغربية المهيمنة وكأنها هجوم يستهدف اصول الحضارة الغربية ، وينطلق من ثقافه معادية بعمق للغرب . ولاشك أن الارهاب الثورى أو الفردى مثل وسيلة لبعض الحكومات العربية للرد على العدوان الغربى ، فى الوقت الذى نظر اليه الغرب كتهديد داهم للحداثة الغربية واعلانا للحرب على الغرب من جانب الشرق الاسلامى .

كما أن حكومات عربية أخرى تعتبر ذاتها طليعة للحركة القومية أو الحركة الاسلامية قد تسعى لإحداث ثورة فى النظام العربى بهدف تجهيزة لمقاومة أكثر فعالية للغرب أو لاسرائيل ، كما تبرز الدعاية الرسمية . ولكن هذه المحاولات الثورية عن طريق العدوان الشامل أو الجزئى مع دول عربية أخرى مثلما حدث فى حالة الغزو العراقى للكويت أو عن طريق التدخل وآليات تصدير الثورة مثلما فعلت القيادة الليبية لاكثر من عقد كامل . ويفضى ذلك بدوره إلى تعميق التشرذم على الساحة العربية - وينقل الاستقطابات الداخلية على نحو متزايد من المستوى الوطنى الداخلى الى المستوى العربى العام . وتدرك القوى الغربية المهيمنة محور الرسالة . وخلال السنوات الأخيرة من الثمانينات وبداية التسعينات ، تستثمر هذة القوى الطابع المغامر

للانظمة الراديكالية العربية فى الدعاية المكثفة المعادية لهذه النظم وللعرب عموما . كما تقوم بفرض الحصار أو العدوان العسكرى أو الاقتصادى والسياسى على هذه النظم . وقد أدت هذة الموجة الاخيرة من العدوان الغربى إلى نقل المجتمعات العربية عموما إلى مستوى أعلى من عدم الأمان والإحباط والتوتر ، ويستمر التصاعد الحلزونى فى ردود الفعل الصراعية على هذا النحو .

هذا التفاعل الصراعى الحلزونى Conhlict Spiyal يضاعف إجهاد المجتمعات العربية ويحصرها فى دائرة ضيقة من الاختيارات ويزيد من جهودها . وأهم خصائص هذا التفاعل هو أنه يمنع تحرير المجتمعات العربية من الاشكاليات التقليدية والتاريخية التى حجزت تطورها الثقافى والاجتماعى ، وخاصة اشكاليه الأصاله والمعاصرة . فبسبب المساحة الهائلة التى تحتلها صورة الآخر المعمم (وخاصة فى شكله الغربى) يتمحور تكوين الشخصية القومية والوطنية حول رد الفعل المتطرف - امتثالا وإنبهاراً فى مرحلة معينة ونبذاً ورفضاً فى مرحلة تالية . وتضيق على نحو أشد الاختيارات الممكنه للتطور الحر للشخصية وفقا للصورة المقارنة عن الذات بسبب النزعة الضدية حيال الآخر المسيطر . وعندما يقوم هذا الآخر بعدوان أشد ، تعجز الأمة عن رده ، كثيرا ما يحدث إحلال للجهد القومى بالانتقال من صد العدوان الخارجى إلى العدوان على الذات ، وبصفة خاصة على الاقليات الدينيه أو القومية والعرقية داخل حدود الوطن الواحد ، مما يقضى إلى مزيد من التهتك لنسيج الشخصية الوطنية والقومية .

ومن المهم أن تدخل هذا التحليل للعمليات النفسية ذات الطبيعة الاستبطانية إلى مجال التحليل الاستراتيجى الذى ركز على نحو احادى على العمليات الموضوعية المتصلة بتفاعل القوى - غير أننا يجب أن ندرك حدوده فى نفس الوقت . فعل حين تتم هذه العمليات النفسية فى مختلف الاقطار العربية ، فانها قد لا تكون العمليات الحاكمه لتطور الرأى أو المزاج العام . وينبغى من أجل التوصل إلى نتائج دقيقة بصدد الاتجاهات البازغة للرأى أو المزاج العام - أن نكمل هذا التحليل بالاحالة إلى طبيعة التجربة السياسيه التى تقودها قوى سياسيه واجتماعية وايديولوجية محددة . وهى التجربه التى تتم هذه العمليات النفسيه على أراضيها أو فى معارضتها . ومن المثير أن نتأمل الفارق الكبير فى المزاج العام بين الاقطار المحكومة بتجارب راديكالية سياسية واجتماعية ذات توجه معاد للغرب وتلك المحكومة بتجارب ليبراليه اقتصادية - حتى لو كانت تسلطية ثقافيا وسياسيا - طالما قامت على الارتباط بالغرب . ففى عدد من الاقطار قامت الحكومات الراد يكاليه بانجازات كبيرة على مستوى البنة الاساسية والصناعية ، الا أنها خلقت مجتمعات معسكرة تحت الوصاية الصارمة لدولة تسلطية . وبسبب مزاعم أو توجه هذه الحكومات لمقاومة الامبريالية والصهيونية تفاقمت الطبيعة العسكرية للدولة مما سبب إهدارا لا فقط للحريات المدينة والسياسية وانما للموارد الاقتصادية والمالية أيضا . ولا شك أن هذا الاهدار قد حجز التطور المادى والاقتصادى للمجتمع وقيده بشدة . وبدت هذه المجتمعات التى كانت حتى مرحلة معينة أكثر تطورا ورفاهية أشد فقراً وتقشفاً خلال عقد الثمانينات خاصة بالمقارنة مع دول الخليج المزدهرة ماليا بسبب الوفرة النفطية والانصراف عن المهام القومية . وتعقد هذه المقارنة على نحو دائم فى كل من العراق وسوريا وليبيا على مستوى الجماهير العاملة والطبقات الوسيطة والفئات التجاريه على حد سواء . وقد تبلور فى سياق ذلك مزاج معارض لسياسات الراد يكاليه اقتصاديا وفى مجال السياسة الخارجية يبرغ مزاج شعبى له طابع اقتصادى عملى يركز على الإفقار النسبى الذى تسببت فيه هذه النظم بنزعاتها العسكرية والمغامره . ويشكل هذا المزاج الذى نضج كثيرا فى نهاية الثمانينات أساسا لعقد اجتماعى جديد يعارض النزعة القومية بنزعة وطنية . ويعزى الفساد الرائج إلى الشعارات الفضفاضه وإلى سيطرة الدولة الكامله على الاقتصاد الوطنى ورغم أن هذا النقد لايتطرق فى البداية إلى العداء للغرب ولا يتناول بالتجريح السياسات المعادية للامبرياليه الغربية ، فأنه ينز ع على مستوى باطنى إلى الربط بين استمرار التخلف والفقر والاهدار من ناحية والمغامرات الخارجية المعادية للغرب من ناحية ثانيه . ومع تبلور هذا المزاج بسبب الانهيار المالى للدولة ، تصبح المطالبة بالعقلانيه السياسية وباعادة توجيه عملى للسياسة الخارجية بالارتباط مع الغرب أكثر صراحة ووضوحا ، وهو الامر الذى نلمسه فى حالة ليبيا بعد انفجار الازمة مع الغرب فى نوفمبر من هذا العام .

فى مثل هذا المسار الخاص للتطور هناك ادراك للمحنة العربية . وتتم العمليات النفسية الاستبطانيه على النحو الذى وصفناه من قبل . ولكن هذه العمليات تؤثر بدرجة أقل على الوعى الاجتماعى البازغ بالمقارنه بنقد أدوار النظام نفسه ، إلا بالنسبه لشريحة صغيرة من العناصر المثقفة والمرتبطة مع النظام . ويأخذ الارتباط بين الاتجاهين المتضادين للوعى الشعبى أنماطا متعددة تفاقم من التوتر النفسى والايديولوجى وتحدث انقسامات أكثر عمقا وتداخلا من الحالات الاخرى للاقطار العربية المحكومه بنظم محافظة .

وبطبيعة الحال ، فان هذه العمليات النفسية والذهنية ترتبط مع عوامل أخرى تتصل بالخصائص الملموسه للوضع الخارجى والداخلى لكل قطر عربى على حدة . فتطور المزاج العملى المعادى للراديكاليه الاقتصادية والخارجية قد يحتجز فى حالات معينة مثل حالة الجزائر ، وتونس بدرجة

أقل . ففى هذه الحالات تتدخل حقيقة استنفاذ الرابطة العضوية مع فرنسا وغرب أوروبا عامة لامكانية تعريف التناقضات الداخلية . وتبدأ التناقضات المادية فى الاستفحال بسبب الظروف المتدهورة للهجرة الجماهيريه . وحيث يبدأ مجتمع المهجر فى افراز مواقف متعصبة حيال المهاجرين تبرر على نحو ثقافى يتخذ المجتمع الجزائرى والفرنسى موقفا ثقافيا مضادا يقوم على ابراز عوامل الهوية . ومع ذلك فحيث أن النقد الاصلى الشائع جماهيريا للتجربة الراديكاليه فى الجزائر كان محافظا ، فأن رد الفعل الثقافى يرجح هذا النقد المحافظ اجتماعيا ، ويتكون على أساسه تيار دينى اصولى شديد المحافظة ، وكاسح شعبيا . وفى المقابل ، حيث كانت التجربة الاقتصادية أصلا محافظة وقام نظام الحكم على ارتباط ودى للغاية مع فرنسا والولايات المتحدة وغرب أوروبا فأن النقد الاجتماعى قد اتخذ منحى تقدميا وراديكاليا . وتضافر هذا النقد مع رد الفعل الثقافى والنفسى المعادى للغرب لكى ينتج حركة اسلامية قوية ولكنها متحررة نسبيا وذات آفاق تقدمية كثيرا بالمقارنة بحالة الجزائر .

ويختلف هذا الوضع كثيرا بالنسبة للأقطار العربية المحكومة بانظمة مرتبطة بالغرب وموجهة بنموذج ليبرالى اقتصادى أو سياسى ، حتى لو كان مقيدا ومشوها . اذ يتخذ النقد الأكثر جذرية منحى معاديا للانفتاح على الغرب . ويزداد هنا النقد قوة مع فشل السياسات الاقتصادية واضطرارها لتحميل الفئات الوسطى الحديثه جانبا كبيرا من عبء التكيف الاقتصادى والهيكلى اذ يتجه هذا النقد إلى تغيير الفشل الداخلى بالارتباط مع الضغوط الغربية . ويدعم رد الفعل الثقافى والنفسى هذا الاتجاه للنقد عبر تفاعلات صراعية حلزونية ضد العرب . وبطبيعة الحال ، فأن حجم النقد والموجه ضد النظم السياسية الحاكمة فى الخليج ووزنه السياسى مقيد بسبب الرفاهية والرخاء المالى . ولكنه ينمو بالتدريج ويلون اتجاهات الرأى العام فى الاقطار العربية الأخرى بما فيها مصر .

د - أداء الجامعة العربية فى ظروف الازمة والمحنة العربية

حكم أداء الجامعة العربية هذا العام عاملان جوهريان . العامل الاول هو تداعيات حرب الخليج الثانيه التى استمرت تاثيراتها السلبية بأشكال مختلفة طوال هذا العام . فطول الفترة الممتدة من بدء الغزو العراقى للكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ حتى انعقاد دورة مجلس الجامعة السادسة والتسعين فى سبتمبر عام ١٩٩١ . تعذر عقد اى من الاجتماعات المبرمجة لمؤسسات الجامعة ، باستثناء مجلس الجامعة نفسه ، الذى تمتد بصفة اجتماعات غير دورية خصص أغلبها لمناقشة جوانب أزمة الخليج ، قبل انفجار الحرب فى يناير ١٩٩١ ورغم عودة هذه المؤسسات للاجتماع الدورى منذ سبتمبر فأنها لم تنجز الكثير .

والواقع أن الجامعة العربية كانت هى أهم ضحايا الأزمة على المستوى المؤسسى العربى . فاذا كانت الجامعة قد فشلت فى القيام بدور ملموس فى مواجهة اختراق العراق لمواثيقها الرئيسية بمنع أو ردع هذا الاختراق ، فقد انصرفت معظم الدول العربية عن الاهتمام بها ، وخاصة دول الخليج . وعلى حين فضلت معظم هذه الدول الاعضاء نمط العلاقات الثنائية بالمقارنة بالعمل الجماعى من خلال مؤسسات الجامعة ، فأن موقف دول الخليج المنطلق من الاحباط حيال الجامعة يصل إلى درجة ممارسة نوع من الاعتراض المستمر على كل مشروعات العمل العربى المشترك من خلالها . أما العامل الثانى فينصرف إلى اصطدام المحاولات العربية للتأقلم مع النظام الدولى بالتباين الواسع والخلافات العميقة بين مواقف الدول الاعضاء من قضايا العلاقات العربية مع النظام الدولى والقوى الغربيه المهنية عليه . وقد تبلورت هذه الخلافات فى قضايا كثيرة ، منها الموقف من التشدد العدوانى الصارم للتحالف الثلاثى الغربى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) من ليبيا . ويسبب التباين فى درجة الحماس حيال واجب دعم ليبيا والتضامن معها ، وضعت مؤسسة الجامعة فى تناقض حاد بين الحاجة للتكيف الايجابى مع النظام الدولى وأولوية التضامن العربى ضد العدوان الخارجى .

وقد ترتب على هذين العاملين عدة مؤشرات برزت من نشاط جامعة الدول العربية هذا العام . ومن أهم هذه المؤشرات مايلى :

أولا : عزوف دول مجلس التعاون الخليجى عن المشاركة الفاعلة فى أعمال الجامعة العربية ومؤسساتها ، بما فى ذلك مداولات مجلس الجامعة فى دوراته العادية والطارئة ، واعمال اللجان التى شكلها مجلس الجامعة لمتابعة قضايا معينة ، وعلى رأسها اللجنه السباعيه لمتابعة الازمه الليبية - الغربية ، واللجنه الخاصة بمتابعة الهجرة اليهودية لفلسطين المحتلة واللجنة الخماسية لمتابعة الأزمة الصومالية كما لم تشارك دول الخليج فى أعمال لجان صياغة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة . وربما يكون الاستثناء الوحيد هو المداولات الخاصة بموازنة الجامعة والمشروعات التنظيميه التى يترتب عليها التزام مالى . واتسم أداء دول مجلس التعاون فى سياق هذه الدورات بالتحفظ الشديد فى كل مايتعلق بالالتزامات المالية الجديدة ورفض أية مشروعات تحتم هذه الالتزامات الجديدة .

ثانياً : محاولة كل من مصر وسوريا - بوجه خاص ، مع عدد آخر من الدول الاعضاء اتخاذ وضع مقترب حذر للنهوض التدريجى بالعمل العربى المشترك من خلال الجامعة ، عن طريق البدء بتناول موضوعات يمكن حصر الخلافات حولها إلى أقصى حد ممكن ، وخاصة بين مجموعتى دول الخليج والدول الراديكاليه قوميا أو اسلاميا . وكانت مسألة الحرب الأهلية فى الصومال هى أكثر المسائل المرشحة لحدوث توافق عربى بشأنها . كما حاولت الجامعة أن تلعب دورا فى المسائل الانسانيه الملحة وخاصة مسألة الاسرى الكويتيين فى العراق ، والظروف الانسانية لشعب العراق بعد الحرب . كما أن المرحلة الأولى من تفجر الأزمة الليبية - الغربية بدت مثالية لمعالجة عربية اجماعيه تصلح منطلقا لمصالحة عربية مبدئية فى المستقبل . ومع ذلك فقد تبين فى سياق محاولات أمانة الجامعة المضى قدما بالعمل العربى المشترك فى هذه المسائل أن هناك حدودا صارمة مفروضة على الجامعة من الداخل والخارج لمدى مايمكن أن تفعله الجامعه حيالها .

ثالثا : وبالارتباط مع العامل السابق ، كان من الممكن تأجيل البت فى القضايا الكبرى المعلقه فى الساحة العربية ، وخاصه فيما يتصل بمشروع تعديل الميثاق وألانظمة المرتبطة به الى دورة غير معلومة التاريخ لمجلس الجامعة . واصطدم الحماس الاولى للأمانة العامة حيال مسالة تعديل الميثاق إما بالفتور أو بالرفض .

رابعا : شهدت الجامعة العربية تحولا غير ظاهرفى توزيع مواقف الدول الأعضاء خلال العام . فبعد حرب الخليج مباشرة كانت هناك دعوة للمصالحة القومية ، تمثلت فى موافقة جميع الدول الاعضاء على ترشيح مصر لوزير خارجيتها السابق لمنصب الامين العام الجديد للجامعة . ومع ذلك فقد ظل الاستقطاب الذى شهدته أزمة الخليج بين التحالف المناهض للغزو العراقى للكويت ، وفى قلبه مجموعة دول الخليج وكل من مصر وسوريا من ناحية ، والتحالف المؤيد للعراق ، وخاصة الأردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير من ناحية أخرى . ومع قرب نهاية العام ،اتضح ميل هذين التحالفين للتفكك . فاحتفظت دول مجلس التعاون الخليجى بوحدة موقفها من القضايا المثارة ، ومن الجامعة ذاتها . ولكن مصر وسوريا كشفتا عن نزعة واضحة لإتخاذ مواقف مستقلة عن مجموعة دول الخليج . وفى الوقت نفسه ، اتجهت مجموعة دول المغرب العربى الى تبنى موقف المصالحة القومية مما اقترب بها من الموقف المصرى والسورى . وفى حالات كثيرة وقفت مجموعة دول الخليج وحيدة وخاصة فيما يتصل بالقضايا التنظيمية ، على حين ظهر أن بقية الدول العربية بما فيها مصر وسوريا ، راغبه فى التحرر من ظلال أزمة الخليج وعدم الربط بين هذه الأزمة والقضايا والمشكلات الأخرى التى تواجه العالم العربى ، وخاصة تلك المتصلة بالتطور المستقبلى للجامعة ومؤسسات العمل العربى المشترك عموما .

ويكشف استعراض مواقف الجامعة العربية من مجموعة القضايا التى أمام هيئاتها هذه المؤشرات .

(أ) أنتخاب الأمين العام الجديد .

عقدت فى ٣٠ مارس ١٩٩١ اجتماعات الدورة العادية الخامسة والتسعين لمجلس الجامعة فى مقرها الدائم بالقاهرة . وهى أول دورة للمجلس بعد انهاء الحرب ، وقد حضر الأجتماع مندوبو جميع الدول الأعضاء فى أول اجتماع عادى يعقد فى المقر الدئم منذ قرار مجلس الجامعة فى مارس ١٩٩٠ بالعودة الى القاهرة بعد أن ظل فى تونس أكثر من عشر سنوات . والجدير بالذكر أن جلسات هذا الأجتماع اقتصرت على المناقشات الإجرائية مخالفة لكل التوقعات ، حيث لم تتطرق الى الموضوعات السياسية بما فى ذلك أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . وبهذا تفادى المجلس فتح الملفات والجروح تاركا الخوض فى المسائل السياسية الشائكة لا جتماع على مستوى وزارى . وقرر المجلس اعتبار الدورة مفتوحة وكلف خلالها الأمين العام بالانابة لجراء اتصالات مع وزراء الخارجية حول انتخاب امين عام جديد ، واتفق على استئناف ألاجتماع فى ١٩٩١/٥/١٥ حيث تم خلاله انتخاب د. عصمت عبد المجيد الأمين العام الخامس للجامعة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ (بعد عبد الرحمن عزام ، عبد الخالق حسونة ، ومحمود رياض ، والشاذلى القليبى) .

واكد الأمين العام الجديد إثر انتخابه أنه سيعمل على تعميق التضامن العربى بتطوير شامل لعمل الجامعة ، واوضح أن مهمته الرئيسية هى العمل على اعادة الثقة ، وتنقية الاجواء العربية ، واعادة قوة الدفع الى العمل العربى المشترك فى مختلف مجالاته . وتم خلال هذا الاجتماع ترحيل كافة الموضوعات السياسية الى الدورة العادية ٩٦(سبتمبر ١٩٩١) وتكليف الأمين العام الجديد بادارة العمل بالجامعة خلال هذه الفترة . ويمكن تحديد برنامج الأمين العام الجديد من خلال مدخلاتة وخطاباته التى القاها فى العديد من المناسبات اهمها افتتاح دورات مجلس الجامعة العاديه والطارئة التى عقدت خلال هذه الفترة .

فقد أكد على ثلاثة دروس رئيسية لكارثة الغزو العراقى للكويت ، ويتوجب على الدول الاعضاء أن تعيها لتحديد المنطلقات الاساسية فى تصحيح مسار العمل العربى المشترك ».

أول هذه الدروس ، أن الاختلافات التى قد تقوم بين الدول الاعضاء حول أى من شئوون علاقاتها الثنائيه والاقليمية ، تمثل مصادر محتمله لنشؤ تفاعلات خلافية حادة قد تتخذ شكل انفجارات عنيفة . وتفرض هذه الحقيقة أجراء مراجعة شاملة للخلافات والمشكلات القائمة بين بعض دولنا ، خلافا خلافا ومشكلة مشكلة ، ومعالجتها وحسمها قبل أن تتحول ، بفعل تراكمها الزمنى والكمى ، الى أزمات معقدة تلحق أبلغ الضرر بالدول الاعضاء نفسها وبالمصلحة العربية العليا . ذلك أن التأخير فى تسوية مشكلة أو خلاف عربى قد يؤدى الى تفجر الخلاف بصورة حادة متى توافرت العوامل التى تساعد على ذلك .

وثانى هذه الدروس ، أن خطورة التحديات التى تواجه الأمن القومى فى مجالاته المتعددة ، تفرض التحرك بفاعلية من أجل تعزيز النظام العربى بعناصر القدرة التى تجعل هذا النظام ، ممثلا بجامعة الدول العربية ، مستندا الى الارادة والامكانات العربية الموحدة ومسلحا بالآليات المدروسة ، وقادرا على الحوار مع الغير والتعامل مع معطيات الواقع الاقليمى والدولى بما يضمن تحقيق الاهداف العربية العليا .

ونقطة البدء فى النهوض بهذا الواجب القومى العاجل ، هى الاقرار بأن المشكلة لاتكمن فى مواثيق الجامعة العربية واتفاقياتها ، ولا فى غياب استراتيجيات العمل العربى وخططه بل أن الحلقة المفقودة تكمن فى تنفيذ هذه المواثيق وَالاستراتيجيات واعمالها ، ومن ثم تطويرها بجدية ، بما يمكن من التأثير فى التحولات التى يشهدها النظام الدولى الجديد الذى يتشكل من حولنا ، **فالحاجة تكمن فى تطوير النظام العربى وليس فى البحث عن نظام جديد** . ويتوجب أن يتصدر مهام هذا التطوير المطلوب وضع صيغ علمية وآليات فعالة تضمن الحد الأدنى من وحدة الموقف العربى ، وتحول دون تكرار محنة الغزو العراقى للكويت ، بما فى ذلك تعديل الميثاق وأنشاء محكمة عدل عربية كجهاز ملزم لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء ، ودرس امكانية انشاء قوات حفظ سلام عربية .

وثالث هذه الدروس ، أن التضامن القومى ، وما يتولد عنه من تعاون وتنسيق فى شتى مجالات العمل العربى المشترك ، لايمكن أن يكتسب الفاعلية المطلوبة ، ولا أن يكتب له الاستمرار بثبات ، الا اذا حقق مصالح الجميع ، ووجدت فيه كل الدول الاعضاء أساسا لتحقيق أمنها واستقرارها وتنميتها ، ذلك أن أول خطوط دفاعنا عن أمتنا الخارجي يبدأ من داخل مجتمعاتنا . وقد شهد الوطن العربى خلال العقود الأخيرة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة تباينت آثارها وانعكاساتها على مجتمعاتنا ودولنا . ولابد أن يعمل العقل العربى لايجاد السبل والقنوات التى تكفل دمج هذه التغيرات فى اطار العمل العربى الموحد القائم على المصلحة المشتركة للجميع .

(ب) الأزمه الصومالية :

بحث مجلس الجامعة فى دورته (٩٦) تطورات الاوضاع فى الصومال واصدر قراره رقم ٥٠٩٧ بتاريخ ١٩٩١/٩/١٢ . الذى أكد حرصه الكامل على وحدة الصومال الوطنية والترابية وسلامته الاقليمية ، ونشر الامن والاستقرار فى ربوعه فى اطار احترام المصالح المشروعة لكل أبناء الصومال ، وحث الفصائل والفعاليات الصومالية على وقف الاقتتال فورا وحل الخلافات بالطرق السلمية فى اطار الحوار والوفاق الوطنى ، ودعا الدول الاعضاء والمجالس الوزارية والصناديق والهيئات العربية الى تقديم اغاثه فورية للصومال بجميع فئاتة وتكليف اللجنة الخاصة بالصومال تنظيم تلك الاغاثة .

إزاء تصاعد الاقتتال الدموى داخل المؤتمر الصومالى الموحد وقبيلة «الهوية» الذى شمل مقديشيو ومحيطها بين الجناح الذى يمثله على مهدى (الرئيس المنتخب مؤقتا فى مؤتمر جيبوتى) والجناح الذى يمثله محمد فارح عيديد (الرئيس المنتخب لحزب المؤتمر الموحد) ، وما أسفر عنه من ضحايا بشرية عظيمة وخسائر مادية جسيمة عقد مجلس الجامعة فى ٩٢/١/٥ دورة طارئة تدراس فيها المستجدات السياسية الخطيرة التى طرأت على الساحة الصومالية ، واتخذ القرار رقم ٥١٥٧ الذى أكد فيه مجددا على قراره السابق رقم ٥٠٩٧ بالحفاظ على وحدة الصومال وسلامته ، وأمنه ، ودعا جميع الأطراف الصومالية المتقاتلة الى وقف الاقتتال فورا تمهيدا لحل الخلافات بالطرق السلمية فى اطار الحوار والوفاق الوطنى ، وكلف المجلس الأمين العام إجراء المشاورات اللازمة وبصورة فورية مع السادة وزراء خارجية الدول الأعضاء لتشكيل لجنة وزارية تتولى القيام بالاتصالات العاجلة ، وبالاسلوب الذى تراه مناسبا ، بأطراف الصراع الصومالى ، والتمهيد لدعوة هذه الاطراف لاجتماع عاجل يتم فى اطار جامعة الدول العربية لبحث أنسب الطرق للوصول الى حل يحقق للصومال الشقيق وحدته ولشعبه الأمن والاستقرار .

كما قرر المجلس الاستمرار فى تقديم المعونات العاجلة للصومال ، وتفويض الأمين العام بفتح حساب خاص لتلقى المعونات المالية المخصصة لاغاثة الصومال .

وقامت الأمانة العامة - تطبيقاللقرارين السابقين - بجهد ميدانى مكثف فى محاولة متواصلة لتحقيق المصالحه الوطنية بين أطراف الحرب الاهلية فى الصومال . واهتمت الجامعة بتنسيق جهودها مع المنظمات الاقليمية وخاصة منظمة الوحدة

الافريقية والمنظمات العالمية المهتمة بايجاد تسوية للأزمة الصومالية ، وخاصه منظمة المؤتمر الاسلامى ومنظمة الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، فان التوازن العسكرى والتحلل الاجتماعى والمؤسسى شبه الكامل للدولة والمجتمع فى الصومال ، اضافة لانصراف معظم الاطراف العربية والدولية عن الاهتمام الجاد بالمشكلة الصومالية ، وصعوبة ايجاد حل من الخارج جعل من المتعذر وضع نهاية سلمية للحرب الأهلية وجمود الموقف السياسى فى البلاد .

وبتعبير أخر ، فرغم أنه لايمكن اعتبار جهود الجامعة لانهاء الحرب الأهلية فى الصومال فاشلة بمقاييس الوضع العربى العام الذى حكم أداء الجامعة ، فانها لم تحقق فى نفس الوقت نجاحا تستطيع أن تؤسس عليه دعوة جادة للنهوض التدريجى .

(جـ) مشروع تعديل الميثاق والانظمة المتصلة به .

١ ـ قدمت الامانة العامة تقريرا عن اعمال «اللجنة السباعية» المكلفة بدراسة مشروع تعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به الى الدورة (٩٦) لمجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٩١ ضمنته ما انتهت اليه اللجنة فى اجتماعاتها وخاصة النقاط التالية .

أن هناك قرارا سياسيا صادرا عن خمسة مؤتمرات للقمة العربية ، من مجلس الجامعة بضرورة تعديل الميثاق ، وما يرتبط به من انظمة (مشروع النظام الأساسى لمحكمة العدل العربية) وأجهزة جديدة ـ أن آراء الدول الأعضاء بالنسبة إلى منهاج تعديل الميثاق تنقسم الى مجموعتين : الأولى : ترى أن تعديل الميثاق ينصرف الى إعادة صياغة الميثاق الحالى كلية . والثانية : ترى الاكتفاء بإضافة مجموعة من الملاحق الى الميثاق الحالى .

٢ ـ انضمت ليبيا ، وقطر إلى اللجنة السباعية بقرار من مجلس الجامعة فى الدورة المذكورة لتصبح اللجنة تساعية . وقد رأى مجلس الجامعة قيام اللجنة بشكلها الجديد بتقديم المشروع بشكله النهائى إلى الدوره ٩٧ (مارس ١٩٩٢) للمجلس .

٣ ـ على الرغم من أن الأمين العام للجامعة قد تلقى رسالة من وزير خارجية الجزائر تتضمن أن الوقت غير ملائم لطرح موضوع تعديل الميثاق فى ضوء الاوضاع العربية الراهنة ، إلا أن الأمين العام قد دفع بالمشروع إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية ٩٧ ، والذى اصدر قراره بتأجيل النظر فى مشروع تعديل الميثاق فى دورة قادمة لم يحدد موعدها . وكانت وجه نظر الامانة العامة تقوم على ضرورة حسم الناحية المبدئية المتعلقه بمنهج تعديل الميثاق لأنه سيعقب ذلك فترة من اجتماعات العمل المكثفه لاعداد مشروع التعديل حسب المنهج الذى توافق عليه أغلبية الدول الأعضاء . قبل أعادة عرضه على المجلس ، ثم مؤتمر القمة ، فضلا عن أن مشروع التعديل الذى تم تعميمه على الدول الاعضاء ، حظى بموافقة اجماعيه منها خلال اللجنة العامة عام ١٩٨٢ ولم يتبق سوى حسم قاعدة التصويت ومبدأ ولاية محكمة العدل العربية .

(د) الوضع المالى للجامعة :

بحث مجلس الجامعة فى دورته ٩٧ المركز المالى للجامعة ، وموقف الدول الاعضاء من تسديد أنصبتهم فى موازنة الجامعة ، وسداد متأخراتها . كما بحث المجلس تقرير اللجنة التى شكلت من احدى عشرة دولة لدراسه انصبة الدول الاعضاء فى الموازنة ، واعفاء بعضها منها . وقد تقدمت السودان بطلب اعفائها من المتأخرات المتراكمة عليها عبر السنوات الماضية والتى بلغت فى جملتها ٧,٥ مليون دولار وذلك بسبب تأثر وضعها الاقتصادى من جراء الحرب فى الجنوب ، وزيادة اعداد اللاجئين والمهاجرين والنازحين . كما طلبت اليمن سداد حقها فى موازنة الجامعة لعام ١٩٩١ بنسبة ١٪ نظرا للاعباء الكبيرة التى تتحملها بعد الوحدة بين شطريها ، وكانت الجامعة قد ضمت النسبة المقررة على الشطرين وهى ١٪ لكل منهما لتكون بنسبة ٢٪ من ميزانية الجامعة بعد الوحدة ، وطلبت المغرب بخفض نسبة اسهامها فى الموازنة من ٥٪ الى ٢,٥٪ واحتساب نسبة الخفض ابتداء من عام ١٩٨٥ وذلك نظرا للظروف التى يمر بها اقتصادها ، كما تقدمت الجمهورية اللبنانيه باعفائها من مساهمتها فى موازنة الجامعة لعام ١٩٩١ . الى جانب ذلك فقد اعترضت خمس دول عربية أخرى على الزيادة التى قررها مجلس الجامعة فى ١٩٨٧/٩/١٤ على حصصها فى موازنة الجامعة فاعترضت البحرين على زيادة حصتهامن ١٪ الى ٢٪ والجزائر من ٥,٨٨٪ الى ٨٪ واعترضت سلطنة عمان من زيادة حصتها من ١٪ الى ٢٪ والكويت من ١٣,٧٪ الى ١٤٪ ولبنان من ٢,٤٥٪ الى ٣,٤٥ ٪ .

وكان مجلس الجامعة قد شكل لجنة على مستوى عال من الامارات والبحرين ، وقطر ، والكويت اضافة الى كل من تونس والجزائر وليبيا ولبنان ومصر والمغرب واليمن لدراسة نسبة مساهمة الدول الاعضاء فى الموازنة ، وكيفية سداد المبالغ المتأخرة لمواجهة العجز الذى تعانيه . وبحيث لاتزيد مساهمة أى دولة عضو عن ١٥٪ ولاتقل عن ١٪ .

ويعد حرص الدول الاعضاء على تسديد مساهماتها المالية فى ميزانية اى منظمة دولية مؤشرا على درجة الاهتمام بها من جانب هذه الدول . وفى الوقت الذى تحرص فيه الغالبية العظمى من الدول العربية على تسديد مساهماتها لأكثرية المنظمات الدولية والأقليمية ، فانها لاتحفل كثيرا بالقيام بذلك بالنسبة لجامعة الدول العربية هذا رغم أن هذه المساهمات فى الجامعة تقل كثيرا عن قيمة التزاماتها المالية نحو المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى . وجدير بالذكر أن الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية لاتزيد عن ثلاثين مليون دولار .

ثالثاً : التطور الداخلى للمجتمعات العربية :
الجمعيات التطوعية ودورها فى التحول الديمقراطى :
حالة مصر وتونس

١ - مقدمـــة :

قطعت بضعة أقطار عربية أشواطاً متفاوتة على طريق التحول الديمقراطى خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات . ويمكن القول بأن مصر والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا والأردن واليمن والكويت قد أخذت بشكل أو آخر من أشكال الديمقراطية المقيدة ، هذا إلى جانب الحالة الخاصة للممارسة الديمقراطية فى منظمة التحرير الفلسطينية . وإذا استثنينا أربعة أقطار عربية من الحساب بسبب ظروف الحرب الأهلية أو الصراعات العنيفة الدورية وهى لبنان وجيبوتى والصومال والسودان ، لوجدنا أن أغلبية من الدول العربية قد بحثت خلال السنوات القليلة الماضية عن صيغة للإنتقال السلمى إلى الديمقراطية ، وطبقت حزمة من إجراءات الانفتاح السياسى فى سياق هذا البحث . والواقع أن الضغوط تتنامى داخل الأقطار التى لا زالت حكوماتها ترفض التكيف مع هذا الإتجاه العام للتحول الديمقراطى ، وبصفة خاصة فى العراق وليبيا وسوريا ، بل وبعض دول الخليج .

ومع ذلك ، فلا يخفى أن هناك صعوبات هائلة فى إتمام التحول الديمقراطى فى المجتمعات السياسية العربية . وبعض هذه الصعوبات هيكلى ، وبعضها الآخر كامن فى طبيعة الموقف السياسى الأمنى لعديد من الأقطار والحكومات . إن حقيقة الركود الذى أصاب التجارب المبكرة نسبياً للتحول الديمقراطى تكشف عن الصعوبات الهيكلية الكبيرة التى تواجه هذا التحول . فبعد قوة دفع معينة يحدث فيها تجديدات فى الهياكل السياسية والدستورية تقطع بالمجتمع السياسى جزءاً من الطريق الإنتقالى إلى الديمقراطية ، تتوقف الحكومات عن متابعة السير على هذا الطريق . بل وقد تلجأ إلى تقليص المكتسبات الديمقراطية عند حدود معينة . وقد تسمح هذه الحدود بدرجة معينة من التعددية السياسية فى صيغتها الحزبية ، وربما درجة أكبر من حريات التعبير ، ولكنها لا تسمح حقيقة مع إمكانية التغيير السلمى الدورى للحكومات عن طريق انتخابات عامة نزيهة . وبالرغم من فرض قيود صارمة على إمكانية تدوير السلطة وفعالياتها الحقيقية ، تستمر الحكومات فى الظهور بمظهر الإنفتاح السياسى فى أغلب الأحوال .

وهناك مجموعة اخرى من الصعوبات تتمثل فى طبيعة الموقف السياسى القائم فى عدد من الأقطار العربية . وأهم خصائص هذا الموقف السياسى هى وجود مستوى مرتفع من الاستقطاب السياسى ، ونذكر هنا بصفة خاصة الاستقطاب الثنائى بين القوى الإسلامية المتشددة من ناحية ، والقوى التحديثية من ناحية أخرى . وفى هذا السياق ، تظهر إمكانية كبيرة للعنف ، وبالتالى للإنقلابات العسكرية والسياسية والدستورية مثلما حدث فى السودان باستيلاء الجيش متحالفاً مع الجبهة القومية الإسلامية فى نهاية يونيو ١٩٨٩ وفى الجزائر باستيلاء الجيش متدثراً بالمجلس الأعلى للدولة والمجلس الأعلى للأمن فى يناير ١٩٩٢ .

والحقيقة هى أن العالم العربى يشهد نهاية حالة الاستقرار الممتد للنظم السياسية ، وذلك منذ منتصف عقد الثمانينات على الأقل . وربما كانت أبرز مظاهر التحول فى الساحة السياسية للأقطار العربية هو عملية الاستقطاب المتعاظمة ، التى تنفجر فى حالات معينة فى بروز ظاهرة العنف المدنى أو المسلح . وتؤكد التطورات السياسية خلال عام ١٩٩١ هذه الظاهرة . فإلى جانب الحروب الأهلية الدائرة فى أربعة أقطار عربية وهى السودان والصومال وجيبوتى ولبنان ، إنفجرت ثورة مارس فى جنوب وشمال العراق إثر هزيمته العسكرية فى « حرب تحرير الكويت » . واستمر الوضع السياسى مشتعلاً طوال العام . واقتربت حالة اليمن الموحدة من ظروف تنذر بحروب أهلية صغيرة ومتعددة فى ظروف توتر سياسى وتحلل مؤسسى بالغ . وفى تونس شهد عام ١٩٩١ تدهوراً إضافياً فى ميدان الصراع السياسى بين الدولة وحركة النهضة الإسلامية . وتم اعتقال أعداد كبيرة من أعضاء الحركة بإدعاء تكوينهم لتنظيم سرى ذى طابع عسكرى باسم طلائع الفداء وسرايا الشهداء فى يناير ١٩٩١ ، وانتشرت قوات الأمن فى المدن التونسية فى مواجهة أعمال شغب تمت بتحريض من الحركة خلال يناير

وفبراير ، وفى مواجهة أعمال مسلحة مثل الهجوم على مقر الحزب الإشتراكى الدستورى الحاكم . كما أعلن عن محاولتين للإنقلاب بتدبير من حركة النهضة خلال شهر مايو وشهر سبتمبر . كما تم الإعلان عن الكشف عن مؤامرة لاغتيال الرئيس التونسى .

وتعاظمت مستويات المجابهة - التى اتخذت طابعاً مسلحاً - فى الجامعات التونسية طوال العام . أما فى الجزائر ، فكانت المواجهة أكثر عنفاً بين الدولة وجبهة الإنقاذ الإسلامية . ووقعت أسوأ موجات المجابهة فى مايو عندما دعا زعيم الجبهة إلى العصيان المدنى ، ونظمت مظاهرات جماهيرية عملاقة مصحوبة بمظاهر واضحة للإستعراض العسكرى ، الأمر الذى إضطر الجيش لمواجهته . وتضخمت عمليات الثأر المتبادل بين الجبهة والجيش ، حتى تم اعتقال زعيمى الجبهه الشيخين عباس مدنى وعلى بلحاج . وخاضت جبهة الإنقاذ معركة الإنتخابات العامة بدونهما بأداء سياسى وتنظيمى غاية فى التعقيد شمل الدعاية والتحريض وإحكام التقنيات الإنتخابية جنباً إلى جنب مع أساليب الترهيب والترغيب الجماهيريين مثل المسيرات المدعومة بحماية شبه عسكرية ، والحشود الجماهيرية العملاقة فى المساجد والساحات والنوادى الرياضية .. الخ . وما ان فازت جبهة الإنقاذ بالدورة الأولى من الإنتخابات العامة حتى بادر الجيش بإحداث إنقلاب دستورى لقطع الطريق على سيطرة الجبهة على الدولة وإلغاء الدورة الثانية فى ١٤ يناير عام ١٩٩٢ . أما فى مصر ، فإن الصراع بين الدولة والمنظمات الإسلامية المتطرفة قد انتقل إلى مستوى أعلى من العنف منذ نجاح عناصر تنتمى لهذه الأخيرة فى إغتيال رئيس مجلس الشعب عام ١٩٩٠ . وعلى حين اتبعت المنظمات الإسلامية المتطرفة أساليب الإرهاب والإغتيال حاولت الدولة الحد من نفوذ هذه الجماعات من خلال الإعتقالات الموسعة لعناصرها القيادية .

والواقع أن الإنتقال إلى الديمقراطية يواجه صعوبات أشد فى ظروف الإستقطاب المتعاظم والعنف المتنامى فى الساحة السياسية لهذه الأقطار العربية . إذ تصبح سياسات الأمن أكثر أهمية من سياسات الإنتقال إلى الديمقراطية من وجهة نظر الحكومات العربية ، بغض النظر عن توجهاتها السياسية والأيديولوجية . وتتكيف سياسات الدولة حيال مسألة الديمقراطية بحاجاتها الأمنية ، وليس العكس . وربما تكون أهم مظاهر هذا التكيف هى مساعى الدولة لتقليص مظاهر التعددية والصراع على المستوى السياسى الأعلى : أى المستوى المؤثر مباشرة على تكوين الحكومات ورسم السياسات واتخاذ القرارات الكبرى فى مختلف الميادين .

وإذا كان من المتوقع أن يستمر الموقف السياسى الصعب الذى يواجه الحكومات العربية ، وخاصة فيما يتصل بظروف العنف وعدم الإستقرار ، يصبح من المرجح أن يستمر ركود أو انكماش حركة الإنتقال إلى الديمقراطية فى مستوياتها الأعلى . وبالتالى يبرز السؤال عن إمكانية استئناف الإنتقال إلى الديمقراطية من خلال مدخل بديل يقوم على التركيز على تطوير وتنمية المستويات الدنيا للممارسة الديمقراطية . وعلى وجه التحديد ، تبرز الهياكل المؤسسية الوسيطة والدنيا مثل النقابات المهنية والعمالية ، والجمعيات والروابط التطوعية والخاصة باعتبارها أحد الميادين المرشحة لحركة انتقال أعمق وأقوى نحو الديمقراطية السياسية .

والواقع أنه يمكننا تناول دور الجمعيات التطوعية فى العملية الديمقراطية بالأقطار العربية من زاويتين . الزاوية الأولى تتمثل فى الدور الانتقالى للجمعيات الأهلية التطوعية فى عملية التحويل طويلة الأمد نسبياً إلى الديمقراطية فى حالة العالم العربى ككل . أما الزاوية الثانية فتقوم على البحث حول إمكانية قيام هذه الجمعيات والروابط - مع غيرها من الهياكل المؤسسية الدنيا والوسيطة . بدور أكبر ومستقر فى صيغة أصيلة للبناء الديمقراطى تتوافق على نحو أكبر مع الظروف الثقافية والسياسية المميزة للتشكيلات الاجتماعية العربية . ولا نعنى بهذا الدور المستقر أن تكون الجمعيات والروابط الأهلية والتطوعية بديلاً عن المستويات الأعلى للممارسة الديمقراطية . إذ أن المطروح هنا هو البحث فى إمكانية قيام مثل هذه الروابط والجمعيات بدور أكبر فى الممارسة الديمقراطية جنباً إلى جنب ، وبالتفاعل مع الهياكل المؤسسية الأعلى وخاصة الأحزاب السياسية .

ومن الجدير بنا أن نبدأ بطرح مزايا وعيوب الجمعيات والروابط الأهلية كمدخل لصيغة ديمقراطية أصيلة ومتميزة على المدى البعيد فى المجتمعات السياسية العربية ، ثم نناقش بعد ذلك الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات كأحد أبرز محاور العملية الإنتقالية الممتدة إلى الديمقراطية السياسية فى العالم العربى .

٢ - الجمعيات التطوعية فى إطار نظرية عربية للتحول الديمقراطى السلمى :

تعد النظرية الديمقراطية أهم النظريات السياسية المفتوحة . ونعنى بذلك أن مقولاتها لا تقود إلى بعضها بعضاً بالضرورة ، وأن اشكالياتها ومعضلاتها ، بما فى ذلك معضلاتها الأخلاقية والمنطقية والعملية ليس لها حل واحد صالح على مستوى شامل أو عالمى . وبهذا المعنى ، فإن التجارب الديمقراطية قد تتنوع وتتعدد تبعاً للظروف التاريخية لكل مجتمع على حدة . وعلى نقيض الميل العام للتصنيف فى علم السياسة المعاصر ، فإنه يمكن القول بأن

هناك تجارب ديمقراطية بقدر ما هناك مجتمعات ديمقراطية بالفعل . أى أن كل مجتمع سياسى يطور مستوياته وهياكله وممارساته الديمقراطية الخاصة . وفشلت - فى معظم الأحوال - محاولات نقل ناتج تجربة محدودة فى الممارسة الديمقراطية إلى واقع اجتماعى وسياسى مغاير . ويصدق ذلك بصورة خاصة على المستوى المؤسسى . إذ يتعين على كل مجتمع أن يطور لنفسه هياكله المؤسسية المتوافقة مع ظروفه التاريخية .

وهنا يبرز السؤال التالى : هل يجوز إعطاء وزن كبير للجمعيات الأهلية التطوعية فى الهيكل المؤسسى المناسب لنظم حكم ديمقراطية فى الوطن العربى ؟ .

نستطيع أن نرى إمكانية تطوير للديمقراطية العربية تقوم فيها الجمعيات التطوعية بدور أرتكازى هام . ومع ذلك فإن هذه النظرية لن تتطور إلا فى سياق مناقشات مكثفة ، وعلى ضوء التجربة العملية فى أكثر من قطر عربى . ولا ينبغى لهذا السبب أن تمضى مثل هذه النظرية بدون تحدى . ولهذا السبب يتعين علينا أن نوضح الحجج التى يمكن استخدامها كلبنات لنظرية عربية للديمقراطية . كما يتعين علينا أيضاً أن نوضح الحجج المضادة ، وبالتالى يصبح من الضرورى أن نرصد حدود مصداقية نظرية كهذه .

أ - الدور الإرتكازى للجمعيات التطوعية فى نظام ديمقراطى عربى :

يمكن للجمعيات التطوعية أن تلعب دوراً مركزياً فى نظام ديمقراطى عربى لأسباب عامة وأخرى خاصة .

١ - فعلى المستوى العام لا شك أن هناك اتجاهاً عالمياً لتعاظم دور المنظمات غير الحكومية وغير الساعية للتنافس حول السلطة السياسية أو الربح المادى . ويعود هذا الاتجاه إلى النزعة لتقليص دور الحكومات فى مقابل تعظيم دور المجتمع المدنى ، كما يعود إلى النزعة لانكماش الولاء للأحزاب السياسية ، بما فى ذلك القديمة منها ، وتحول هذه الأحزاب إلى هياكل تفاوضية واسعة تضم جماعات عديدة مستقلة نسبياً وذات أهداف متميزة عن غيرها . كما أن هناك نزعة موازية لتقريب السياسة العامة من المواطنين العاديين ، وفك حزمة السياسات العامة إلى مجموعة من القضايا النوعية التى يمكن للمواطنين العاديين تناولها بقدر لا بأس به من الكفاءة بحكم درايتهم وخبرتهم المباشرة بها . ويتسق مع هذه النزعة نقل جانب كبير ومتعاظم من القضايا والمشكلات من دائرة أهلية السلطة المركزية إلى دائرة أهلية السلطات المحلية المنتخبة . وربما يمكننا أن نفسر هذا الاتجاه بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة بحقيقة انتقالها من حقبة المجتمع الجماهيرى mass society إلى حقبة ما بعد المجتمع الجماهيرى mass society . ونعنى بذلك إنهاء تنميط الظروف الكلية العامة الحاكمة لأدوار الناس وأذواقهم وتوجهاتهم الثقافية والسياسية وتأكيد أحقيتهم فى الخصوصية وفى تكييف الإنتاج المادى والروحى والمؤسسات القائمة عليه وهياكل التوزيع والنقل والإتصال .. الخ . لكى تتلاءم مع هذه الحاجة للخصوصية . وفى مقابل سيادة نمط من ممارسة السياسة بالتنافس على قمة الدولاب المؤسسى للدولة : أى الحكومة المركزية ، وهو النمط المرتبط بالمجتمع الجماهيرى ، يتم التحول إلى نمط من ممارسة السياسة عبر السيطرة المباشرة على المؤسسات الدنيا التى تكيف ظروف الحياة المعاصرة لحاجة جماعات صغيرة ومحددة من الناس . وبالتالى يحدث تحول فى النمط السائد لممارسة السياسة من نمط السياسة من أعلى Politics from obove إلى نمط السياسة من أسفل Politics from below .

٢ - ويتسق مع هذا الاتجاه فى المجتمعات المتقدمة التضخم المذهل لقائمة الإهتمامات والقضايا التى يتعين على المجتمع الحديث مواجهتها والتعامل معها . ويحدث فى الوقت الذى لم تعد تستطيع فيه الحكومات المركزية التعامل بفعالية مع هذه القائمة ، ويحتم هذا الوضع إعادة توزيع الأدوار بين الحكومة المركزية من ناحية والإدارات أو الحكومات المحلية والمنظمات والهياكل الوسيطة والدنيا من ناحية أخرى . فحيث أن الحكومات وجدت نفسها مضطرة لإصدار قرارات حول طائفة واسعة للغاية من القضايا غير التقليدية بالنسبة لها ، والتى لا تنتمى لفئة السياسات العليا ، بدا من الأحكم الإعتراف بالأمر الواقع ونقل أهلية التعامل مع هذه القضايا والمشكلات إلى المجتمعات الصغيرة التى تواجهها مباشرة .

ويبدو الأمر شكلياً كما لو أن هذا الإتجاه خاص بالمجتمعات المتقدمة الصناعية وما بعد الصناعية . غير أن هذا الحكم ليس صحيحاً على إطلاقه . فالأمر المثير هو أن حكومات الدول الأقل تطوراً نفسها مضطرة للتعامل مع مشكلات وقضايا مشابهة - فى جانب منها - لتلك التى تواجه الدول المتقدمة ، ولكن من خلال إمكانيات مؤسسية وموارد فنية ومالية أقل بكثير . فمشكلات البيئة والمخدرات والأمراض الجديدة ، والبطالة والتضخم .. الخ . صارت مشكلات عالمية . وقضايا الرفاهة والتأمين الصحى والاجتماعى والرياضى والتعليم . الخ . أصبحت بدورها محكومة بمقاييس عالمية . وصار من المحتم لحكومات الدول الأقل تطوراً والتى تعانى من إنهيار مستوى الكفاءة الوظيفية بتأثير عوامل متعددة منها الأزمات المالية الممتدة أن تنقل أهلية صنع واتخاذ القرارات فى بعض هذه المشكلات أو العمليات التنفيذية لمواجهتها مباشرة إلى قوى المجتمع المنظمة غير الحكومية .

وفوق ذلك ، فإن الدول الأقل تطوراً تواجه ثورة شاملة

للهويات القائمة على الرابطة الثقافية أو العرقية أو الدينية أو الجهوية ، حيث تسعى جماعات صغيرة للتعبير الخاص عن ذاتيتها المتميزة وتطلعاتها اللصيقة بكينونتها وهويتها كما ترى نفسها هي من خلال التحكم في بعض وسائط التعبير والإنتاج والإتصال .. الخ . ولا يبدو أن هناك طريقاً لحل التناقضات الهائلة التي تنبثق عن ثورة هويات متعارضة - ولو جزئياً - من خلال مفهوم الدولة المركزية - الوطنية التقليدية التي ورثها الآباء المؤسسون للحركات الوطنية من الإدارات الاستعمارية . والطريق الرئيسى الذى ستجد أكثرية الدول نفسها مضطرة للمضى فيه هو الإعتراف بمقادير متفاوتة من الإستقلالية الذاتية لكثير من الجماعات ، تبعاً لكل حالة ، وهو أمر يقود بالضرورة إلى تقريب جانب تنامى من أهلية صنع أو المشاركة فى تنفيذ السياسات العامة إلى منظمات صغيرة ، بعضها يعد جزءاً من شبكة الإدارة أو السياسة العامة ، وبعضها الآخر هو بالضرورة منظمات طوعية غير حكومية .

٣ - وتتميز حالة العالم العربى بمجموعة من الأسباب التى تعطى للمنظمات الطوعية الأهلية أدواراً خاصة . وعلى رأس هذه الأسباب طبيعة المرحلة التى تمر بها معظم أقطار العالم العربى ، وخاصة تلك الأكثر تطوراً على طريق التحديث . وتشهد هذه إضمحلال الهياكل الاجتماعية التقليدية وتحللها وخاصة الجماعة القروية والقبيلة والحى المدينى . وتنفلت أعداد هائلة من الناس من الإطار الرقابى ، والإطار التضامنى لوظائف هذه الهياكل الاجتماعية ويتحولون إلى جماهير ، أى إلى جماعات متشابهة الظروف ولكنها غير متحدة ، أو متضامنة بسبب هشاشة المؤسسات الحديثة أو منعها قانوناً بواسطة الحكومات التسلطية . وفى هذا السياق يؤدى الإغتراب والإفتقار إلى التضامن إلى تصدع التكوين والإستقرار النفسى للجماهير بما فى ذلك جماهير الطبقة الوسطى الدنيا ، وخاصة من موظفى الدولة ، إلى إثارة حنينها للماضى ورغبتها فى الإنتماء إلى أيديولوجيات مغلقة وشمولية . وعادة ما تتسم هذه المرحلة الجماهيرية بالميل إلى العنف وعدم الإستقرار السياسى لهذا السبب .

فى هذه الظروف فإن تقوية المؤسسات الحديثة للتضامن الاجتماعى وللثقافة العصرية وللمشاركة السياسية على المستوى الوطنى أو القومى يمثل المدخل السليم لإعادة إدماج الجماهير وإعادة الإنسجام إلى نسيجها الثقافى والنفسى والاجتماعى . وتمثل النقابة والمدرسة أو الجامعة والحزب السياسى أهم هذه المؤسسات . غير أنه لظروف شتى لم تقم هذه المؤسسات فى العالم العربى بالأدوار التى عرفتها المجتمعات المتطورة . وعلى وجه الخصوص ، فإن السيادة الممتدة لنظم حكم تسلطية أدت إما إلى منع هذه المؤسسات من الظهور والقيام بالأدوار الموكولة إليها أو إلى هشاشتها وتفريغها من محتواها .. وهنا يبرز مفهوم الجمعية الأهلية والمنظمة التطوعية الصغيرة كبديل ، ولو مؤقت وفوق ذلك ، فإن ثمة نفور متجذر ثقافياً لدى الشعوب العربية من الحزب السياسى ، بل وإلى حد ما من النقابة أيضاً .

وربما يمكن تفسير هذا النفور الشائع فى الأقطار العربية الرائدة فى مضمار التحول الديمقراطى المقيد بكراهة التنافس على المناصب السياسية العليا بوجود مخزون تاريخى من الشكوك فيما يرتبط به التنافس السياسى من عدم نزاهة ، ونزوع للتشرذم والإنقسام وعدم الإستقرار الاجتماعى والسياسى ، وهى أمراض عانت منها المجتمعات العربية طوال تاريخها القديم والوسيط .

وفى المقابل ، فإن هناك توقاً متجذراً ثقافياً للتكامل والتعاضد السياسى والاجتماعى وحنيناً للإستقرار ، واحتراماً للعمل التطوعى وإنكار الذات .

ومن المحتم إذا شئنا أن نقيم هياكل ديمقراطية مستقرة أن نقيمها على أساس من هذه القيم المتجذرة ثقافياً . ويمكننا هنا البحث عن صيغة عربية لنظام ديمقراطى تعاضدى ، مع الإعتراف بالتعددية ، وأن نقيم مفهوماً خاصاً للممارسة السياسية تقدم على إنكار الذات لا المنفعة ، والعمل التطوعى لا الإحتراف والمهنة . وفى الإطار العام لنمط تعاضدى للديمقراطية Symqiatic democracy تكتسب المنظمات التطوعية والجمعيات الأهلية الخاصة والقائمة على النفع العام أهمية إرتكازية .

والمنظمات التطوعية والجمعيات الأهلية ليست أكثر إنسجاماً مع التكوين الثقافى لأكثرية المجتمعات العربية فحسب ، ذلك أنها أقرب منالاً من الجماهير عن المنظمات السياسية العملاقة . وهى فى نفس الوقت تتيح إمكانية بناء علاقات تضامنية حديثة وذات وظائف متعددة فى نفس الوقت .

ب - الجمعيات الأهلية التطوعية ليست أساساً كافياً للديمقراطية :

فى مقابل الحجج التى تعطى للجمعيات التطوعية دوراً إرتكازياً فى نظام ديمقراطى عربى مأمول ، ثمة مجموعة أخرى من الحجج التى تقيد من نطاق هذا الدور . وهذه الحجج هى أيضاً عامة وخاصة .

١ - فعلى المستوى العام والعالمى فإن القول بوجود اتجاه لأفول المنظمات العملاقة السياسية والنقابية ليس صحيحاً كله . وبالتالى فليس من الصحيح على نحو مطلق أن نمط السياسة المقبل فى العصر ما بعد الجماهيرى سوف يستند على المنظمات الصغيرة والممارسة السياسية من أسفل .

فإذا كانت هناك نزعة عالمية لنقل طائفة كبيرة من القضايا

والمشكلات من أهلية السلطة العامة والمركزية إلى أهلية المنظمات غير الحكومية ، فإن هناك طائفة أكبر وأهم من القضايا والمشكلات التى لا يمكن التعامل معها إلا من خلال سلطات عامة على المستوى الوطنى أو حتى على المستوى العالمى . وربما يكون الجانب الأهم من القضايا المعاصرة مثل البيئة والمخدرات والأمراض الوبائية عابرة القطرية .. الخ . مرهوناً بإرادة دولية على التعامل معها وعلاجها .

وفوق ذلك ، فإن التعقد الشديد فى الحياة المعاصرة ، وخاصة فى جوانبها الاقتصادية والإتصالية يخضع حتى الشعوب المتقدمة لشروط عامة وكلية لا يمكنها السيطرة عليها من أسفل أو على نطاق اجتماعى وجغرافى محدود أو عبر منظمات صغيرة سواء كانت حكومية أو غير حكومية . بل إن المشكلات الاقتصادية الكلية التقليدية مثل البطالة والتضخم لم يعد من الممكن علاجها على نحو فعال إلا من خلال سياسات كلية ، مع المستوى الوطنى أو العالمى . وقد تتيح ثورة التكنولوجيا المعاصرة فى ميدان المعلومات والحاسبات الآلية والإتصالات والمواصلات والمواد التخليقية والهندسة الوراثية والبصريات .. الخ . إمكانية تكييف بعض معطيات الحياة المعاصرة لحاجات نوعية خاصة ، إلا أن كامل إمكانيات هذه الثورة لا تتحقق إلا على مستوى كلى .

ومن هنا يصعب كثيراً على المنظمات الصغيرة الحكومية وغير الحكومية التعامل مع المعطيات الكلية التى تؤثر على حياة الناس بحكم أن أغلب هذا المعطيات خارج السيطرة المباشرة لمثل هذه المنظمات . وبالتالى فإن فرصتها فى التأثير عليها تتحدد بتفاعل هذه المنظمات الصغيرة مع مؤسسات السياسة والاقتصاد الكليين وخاصة الحزب السياسى ، والنقابة .

٢ ـ أما بالنسبة للعالم العربى ، فإن هناك قيوداً كثيرة على المدى الذى يمكن الإعتماد فيه على الجمعيات الطوعية الأهلية فى تكوين وتشغيل نظام ديمقراطى عربى مأمول .

فمن ناحية أولى ، هناك مخاوف حقيقية من تحول الجمعيات الطوعية الأهلية إلى خنادق للإنتهاءات الجهوية أو الدينية أو العرقية ، مما يعوق الإندماج الوطنى والقومى ، وخاصة فى ظروف الثورة الراهنة فى المشاعر المتصلة بالهويات الفرعية الدينية والطائفية والإقليمية وغيرها ، وفى الظروف النفسية المتصلة بالحنين إلى الماضى ، وإلى أنماط التضامن الميكانيكى التى قد تلعب دوراً سلبياً بإشاعة التعصب والكراهة . ومن الممكن أيضاً للجمعيات التطوعية الأهلية أن تصبح خنادق أيديولوجية تعوق التواصل السياسى والاجتماعى ، وتدفع بالمجتمع نحو الضعف أو الشمولية السياسية .

وفوق ذلك ، فإن من الصحيح إلى حد ما أن هناك نفوراً ثقافياً من الأشكال العليا للممارسة السياسية والمجتمعية مثل الحزب السياسى والنقابى فى عدد كبير من الدول العربية . غير أنه ليس من الصحيح دائماً أن عزوف الجماهير عن الممارسة السياسية والنقابية والمجتمعية ، يرجع إلى وجود فراغ مؤسسى فى هذه الميادين . فحتى الجمعيات الأهلية والتطوعية فى العالم العربى تعانى من عزوف الجماهير عن المشاركة . وربما تكون أغلب الجمعيات التطوعية القائمة عاطلة عن العمل ليس بسبب القمع السياسى والسيطرة الحكومية بقدر ما هى بسبب حالة الإجهاد الشديد التى تعانى منها الجماهير وتشغلها عن ممارسة العمل العام بكل صورة وفى أى من مستوياته المؤسسية .

وفوق ذلك ، فإن المجتمعات السياسية العربية تعيش . خاصة بعد أزمة الخليج والتحولات العاصفة فى النظام الدولى ـ وضعاً إنتقالياً يلزم فيه التفاوض والتعبئة على أعلى مستويات السلطة السياسية حول شروط الإندماج فى النظام الدولى ، والإندماج فى النظام الوطنى / والعربى . وفى مثل هذه الظروف تملى قيمة المشاركة إيجاد مقترب منهجى للمواطنين للمشاركة فى صنع السياسات العامة ، وهو ما لا يتيسر من خلال منظمات طوعية صغيرة ، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال منظمات سياسية كبيرة النطاق والحجم .

جـ ـ الدور الإنتقالى للجمعيات الطوعية :

والواقع أنه يمكننا التوفيق بين مجموعتى الحجج الخاصة بطبيعة دور ووزن الجمعيات التطوعية فى تكوين وتشغيل نظام ديمقراطى عربى . وحجز الزاوية فى هذا التوفيق هو مبدأ تقسيم العمل بين المنظمات السياسية والنقابية والثقافية الواسعة التى تقوم على أمور السياسة العليا والمنظمات والجمعيات الطوعية غير الساعين للربح وغير الساعين للسلطة والتى تقوم على ما يسمى بإمور السياسة الدنيا . ونعنى بالمصطلح الأخير مجموع القضايا فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين اليومية .

ووفقاً لهذا المبدأ من الممكن أن تتغير النسب والأوزان النسبية لكل من مستويات الممارسة السياسية والمجتمعية . ونظن أن الجمعيات الأهلية يمكن أن تلعب الدور الرئيسى فى مرحلة الإنتقال الممتد إلى الديمقراطية فى العالم العربى ، لأسباب كثيرة ، نوجزها فيما يلى :

١ ـ تحتاج الممارسة السياسية والمجتمعية الديمقراطية إلى عملية تأهيل وتدريب طويلة نسبياً حتى يمكن ضمان التوافق بين القيم العليا للديمقراطية وناتج عمل آليات الديمقراطية . وتشكل الجمعيات الأهلية مدخلاً منهجياً لتدريب وتأهيل المواطنين العاديين على الممارسة

الديمقراطية بأكثر بكثير مما تتيحه المنظمات الحزبية والنقابية العملاقة . وتزداد أهمية هذا العامل بسبب الحرمان الطويل من ممارسة الحقوق الديمقراطية ، مما يسبب تشوهاً بالغاً فى المراحل الأولى لممارسة هذه الحقوق .

٢ ـ إن الدولة التسلطية العربية لن تخلى مكانها لدولة ديمقراطية حقاً إلا على المدى الوسيط والطويل ، وبعد أن تكون هياكل الممارسة الديمقراطية قد سحبت من الدولة وظائف كثيرة تستخدمها فى إحكام السيطرة على المجتمع . ولا شك أن الدولة التسلطية التى تقود إنفراجاً سياسياً عبر صيغة « ديمقراطية مقيدة » تقاوم بكل شدة وبكافة الأساليب إعمال الآلية الأساسية للديمقراطية وهى إمكانية تدوير السلطة من خلال التنافس الانتخابى الدورى النزيه والمنصف . وهى بالتالى تتجه لتقييد الأحزاب والنقابات والمنظمات المجتمعية واسعة النطاق بأكثر مما تتجه لتقييد الجمعيات التطوعية والمنظمات الدنيا الأخرى . والتى لا تتنافس على السلطة السياسية ، على نحو مباشر . وعلى وجه أعم فإن ثقل الضوابط والقيود المفروضة على ممارسة السياسة من أعلى قد تكون أقل من تلك المفروضة على ممارسة السياسة من أسفل .

٣ ـ فى الوقت الذى قد تعطى فيه الجمعيات التطوعية والمستويات الأدنى من الممارسة السياسية فرصة للتعبير عن الهويات الفرعية والروابط التضامنية الميكانيكية فإنها تختلف فى ذلك عن المنظمات السياسية العليا والعملاقة مثل الأحزاب السياسية من حيث أن الأخيرة تميل لأن تعطى للهويات الفرعية طابعاً أيديولوجياً عاماً ، مما قد يهدد بتعويق أشد لإمكانيات التكامل القومى والحراك الاجتماعى والأيديولوجى ، بل قد تهدد بانقسام المجتمع وتفتته . ومن هذا المنظور ، فإن فترة انتقالية يسمح فيها للجمعيات الطوعية بالعمل بدون قيود يحدث أثراً تعليمياً ويخلق ضوابط تلقائية على الممارسة السياسية ، حتى فيما يتصل بمجالات التعبير عن الهويات الفرعية وروابط التضامن الميكانيكى . وبصفة خاصة ، فإن المواطنين يتعلمون من خلال ممارسة السياسة بمعناها الواسع من أسفل ضرورة الحل الوسط والتفاوض على بناء التراضى حول الموقف من قضايا مختلفة والتوفيق بين مصالح دنيا متعارضة . ولا شك أن تطوير هذه المهارات على مستوى الممارسة السياسية من أسفل يوفر أفضل ضمانات ممكنة لتأمين التطور الديمقراطى السلمى بعيداً عن العنف .

٣ ـ الجمعيات التطوعية فى مصر وتونس دراسة مقارنة لاشكاليات الفاعلية

أ ـ نبـذة تاريخيـة :

مقارنة بالحالة التونسية فإن ظاهرة الجمعيات فى مصر أكثر قدماً وتداخلاً فى النسيج الاجتماعى المصرى ، حيث ظهرت الجمعية اليونانية بالاسكندرية والقاهرة عامى ١٨٢١ ، ١٨٥٦ ، ثم ظهرت الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥ ، وجمعية المعارف عام ١٨٨٦ . وقد ظهرت أولى الجمعيات الإسلامية فى مصر (الجمعية الخيريـة الإسلامية) عام ١٨٧٨ ، بينما كانت جمعية التوفيق هى أولى الجمعيات القبطية عام ١٨٩١ .

وقد تزايد العدد بسرعة مع نهاية القرن التاسع عشر ليصل إلى ٦٥ جمعية ، والملاحظة العامة فى هذه الفترة أن كل طائفة دينية أو عرقية كانت تنشىء جمعيتها الخاصة ، والتى كانت تهتم فى الأساس بالشئون الصحية والتعليمية لهذه الجماعة أو تلك ، إلا أن بدايات القرن العشرين شهدت تطوراً واضحاً عبر نشأة بعض الجمعيات غير المرتبطة بطوائف معينة ، مثـال جمعيـة الاسعـاف المختلطـة بالاسكندرية عام ١٩٠٢ ، ثم بالقاهرة عام ١٩٠٧ .

وبالنسبة إلي تونس فإنه يمكن ملاحظة أن حجم نشاط الجمعيات كان أقل بكثير ، نتيجة للعديد من العوامل التى من أهمها استحواذ نظام الرئيس بورقيبة عقب الإستقلال على مفاتيح الأنشطة السياسية والاجتماعية وعمله على تفكيك الأبنية والمؤسسات التى قد يكون فى مقدورها العمل كمنابر مستقلـة فيما بعـد ، ونتيجـة للقانـون الصادر فـى ٧ / ١١ / ١٩٥٩ لتنظيم عمل ونشاط الجمعيات التطوعية ، والذى أعطى لوزير الدولة للشئون الداخلية « سلطة تقدير قبول أو رفض إعطاء تصاريح لإنشاء الجمعيات » ، فإن السلطات التونسية وخلال ثلاثين عاماً من حكم بورقيبة لم توافق سوى على ١٨٨٦ تصريحاً بينما شهدت السنوات الأولى من عهد الرئيس بن على ـ على سبيل المثال ـ الموافقة على ٣٢٠٠ تصريح .

ب ـ الأوضـاع القانونيـة :

يخضع إنشاء الجمعيات فى مصر للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذى جاء تعبيراً عن النزعة الإشتراكية لثورة يوليو وما ارتكزت عليه من أدبيات مثل تحالف قوى الشعب العامل والميثاق الوطنى .

وقبل صدور هذا القانون كان نشاط الجمعيات يخضع للمادتين ٥٤ ، ٨٠ من قانون الأحوال الشخصية ثم لقرار ملكى صدر عام ١٩٣٨ ، وتلا ذلك صدور القانون ٦٦ لسنة ١٩٥١ والقانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، ويمكن القول أن السمة المشتركة لهذه القوانين كانت هى منح دور أكبر للدولة فى نشاط هذه الجمعيات عبر تشديد الرقابة الإدارية والأمنية تحت مسميات عديدة مثل التأكد من جدية الجمعيات ، التخطيط الإشتراكى ، الحد من تشابك الأنشطة ... الخ ، وذلك بهدف مراقبة وردع أى اتجاه للعب دور سياسى لهذه الجمعيات وبخاصة ذات الصفة الإسلامية منها .

ونتيجة للعمل بهذا القانون ، الذى مازال سارياً حتى الآن ، إضطرت الجمعيات الموجودة إبان صدوره والبالغ عددها أربعة آلاف جمعية إلى إعادة النظر فى أوجه نشاطها أو تغيير نظامها تمهيداً للتقدم بطلب لإعادة التصريح لها بالعمل خلال ستة أشهر من بدء سريان القانون ، أو إيقاف نشاطها .

وطبقاً لأحد التقارير الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٦٧ . فقد أدى ذلك فى النهاية إلى « التخلص من الجمعيات ذات النشاط العنيف وغير المفيد للمجتمع » ، وهكذا يمكن القول أن القانون الصادر عام ١٩٦٤ كان يهدف بالأساس إلى تنظيم علاقة الدولة / الجمعيات وليس الجمعيات / المجتمع وأصبحت وزارة الشئون الاجتماعية هى المخولة حق منح أو حجب التصريح عن جمعية ما ، وذلك طبقاً لقواعد فضفاضة يمكن التوسع فى تفسيرها ، مثال ما إذا كانت الجمعية المطلوب إشهارها تهدد النظام العام أم لا ، كما أصبح من الممكن حل الجمعيات بقرار إدارى وليس بحكم قضائى كما كان متبعاً من قبل ، وتستمر الرقابة على الجمعيات فى حالة الموافقة عليها عبر العديد من الآليات التى من أهمها حق وزارة الشئون الاجتماعية فى تعيين بعض أعضاء مجلس الإدارة لمدة غير محددة (الأعضاء المنتخبون يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات) ، كذلك حق الوزارة فى حل مجلس الإدارة وإلغاء قراراته ، وفرض الرقابة على سفر أعضاء الجمعيات للمشاركة فى مؤتمرات بالخارج وإلزامهم بالحصول على تصاريح للسفر وتقديم تقارير عن مهماتهم .

وقد تبدو هذه القواعد الرقابية جزءاً من السياسات العامة المتبعة فى مرحلة الستينيات إلا أن استمراريتها فى الوقت الذى شهدت فيه الحياة السياسية العديد من التحولات أدى إلى حدوث نوع من التململ الذى تمثل فى المطالبة من قبل بعض الجمعيات بتغيير هذا القانون وفيما يتعلق بالحالة التونسية، فقد تتابعت النصوص القانونية المنظمة لأنشطة الجمعيات التطوعية كما يلى :

القانون المدنى ، قرارين صادرين فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٨ ، ١٦ أغسطس ١٩٣٦ ، ثم القوانين الصادرة فى ٧ نوفمبر ١٩٥٩ ، ٢ أغسطس ١٩٨٨ ، ٢٤ مارس ١٩٩٢ على التوالى .

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ نهاية الخمسينيات وحتى تولى الرئيس بن على للسلطة فى نوفمبر ١٩٨٧ ، فإن الجمعيات التطوعية والأحزاب السياسية خضعت لمواد قانونية واحدة ، كما أن التصريح للجمعيات كان خاضعاً للسلطة التقديرية المطلقة لوزير الدولة للشئون الداخلية مما أضعف فى النهاية أى نشاط سياسى أو اجتماعى خارج إطار السلطة القائمة .

ومع مجىء بن على إلى الحكم بدأ حدوث نوع من التغير تمثل فى الفصل بين القواعد القانونية الخاصة بالتنظيمات السياسية والتى وردت فى القانون ٩٠ لسنة ١٩٨٨ ، وتلك المتعلقة بنشاط الجمعيات التطوعية حيث وردت فى القانون ٩٠ لسنة ١٩٨٨ ، وقد أحدث القانون الأخير تعديلات هامة فيما يتعلق بالإجراءات المنظمة لنشأة الجمعيات أو حلها ، وكان أهم هذه التعديلات النص على أنه بعد مضى ثلاثة أشهر على إعلان اسم ومكان وهدف الجمعية للسلطات فإنها تصبح ذات كيان قانونى ، كما أصبح من غير الجائز حل الجمعيات التطوعية إلا بحكم قضائى .

إلا أن هذه الإنفراجة سرعان ما تعرضت لفرض نوع من القيود عبر القانون الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٩٢ ، والذى حصر البنود الخاصة بنشاط الجمعيات فى ثلاث بنود كإطار عام لأنشطة الجمعيات كأن تكون نسائية أو رياضية أو ثقافية ، كما منع القانون القائمين عن إدارة الجمعيات من أن يكونوا مسئولين قياديين فى الأحزاب السياسية وأعطى لوزير الداخلية سلطة إعداد قوائم تحدد نوعية نشاط الجمعيات فى الوقت الذى لم يسمح فيه بوجود جمعيات ذات صبغة دينية ، وأشار القانون إلى أن الجمعيات القائمة عليها أن توفق أوضاعها طبقاً للقانون الجديد أو تتعرض للحل .

ومن الواضح أن إصدار قانون جديد لتنظيم عمل الجمعيات التطوعية فى تونس ، إنما جاء فى إطار الإستقطاب المتصاعد الذى دخل إلى مرحلة المواجهة المكشوفة بين الدولة من ناحية والتيار الإسلامى بزعامة حزب النهضة من ناحية أخرى ، وكذلك يمكن اعتبار هذا القانون محاولة من جانب النظام التونسى لضبط الأنشطة ذات الأبعاد السياسية مثل « نشاط رابطة حقوق الإنسان » التى تخضع لقانون الجمعيات التطوعية ، خاصة بعد أن أصبحت هذه الرابطة إحدى المنابر الهامة للتعبير السياسى .

ومع ذلك فإنه مع إجراء نوع من المقارنة بين الحالة المصرية والحالة التونسية ، فإنه يمكن ملاحظة ضعف الرقابة الإدارية التونسية عن مثيلتها المصرية ، الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى العديد من الأسباب ، التى تأتى فى مقدمتها أن العمل التطوعى فى مصر هو أكثر ضخامة مما هو عليه

فى تونس إضافة إلى ضخامة الجهاز الإدارى البيروقراطى فى مصر ويمكن إضافة سبب ثالث هو اتساع المساحة الليبرالية فى تونس بما يقلل من حجم الدور السياسى الذى يمكن للجمعيات التطوعية أن تلعبه فى ظل غياب القنوات الأخرى .

جـ - الجمعيات التطوعية فى مصر وتونس : الهيكل العام

يبلغ عدد الجمعيات فى مصر ١١٥٣٢ جمعية بينما فى تونس يبلغ ٥١٨٦ جمعية . والملحوظة العامة فى هذا الشأن هى تصاعد عدد الجمعيات فى مصر بشكل مطرد يكاد يكون متساوياً ، حيث كان عدد الجمعيات فى الستينيات ٣٦٥٦ جمعية وشهدت السبعينيات نشأة ٣١٦٥ جمعية والثمانينيات ٣٩٤٦ جمعية ، وفى الفترة ما بين عام ١٩٩٠ ومنتصف عام ١٩٩١ تم إنشاء ٥٩٣ جمعية وفيما يخص الوضع فى تونس فقد شهدت الفترة التالية للتغيير السياسى - نوفمبر ١٩٨٧ - تزايداً حاداً فى عدد الجمعيات ، ومن المرجح أن يكون هذا التحول مرتبطاً بتغير رؤية وتعامل النظام مع ظاهرة الجمعيات أكثر من كونه تعبيراً عن حراك ذاتى داخل الظاهرة نفسها .

وبالرغم من أنه لا يمكن - فى هذا السياق - تقديم عرض كامل لنشاط الجمعيات التطوعية فى مصر بالنظر إلى ضخامة حجم هذا النشاط إلا ان عرض بعض المعلومات المتعلقة بهذا النشاط يوضح مدى تأثير المعطيات المجتمعية والاقتصادية والثقافية على ظاهرة النشاط التطوعى ، حيث يوجد فى مدينة ١٥ مايو - على سبيل المثال - العديد من جمعيات العاملين فى مجال الأسمنت والأسمدة والفحم وغيرها من الصناعات ، رغم أن المادة ١٣ للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ تمنع إنشاء جمعيات ذات شكل مهنى بحت .

ولعل هذا المثال يوضح الفارق بين ظاهرة إنشاء الجمعيات من ناحية والإطار القانونى من ناحية أخرى ، والملحوظة الأخرى أن بعض المحافظات نجد بها تركزاً لجمعيات من نوع معين حيث توجد جمعيات لأسر الشهداء فى سيناء مثلاً ، بينما فى محافظة الشرقية يتزايد عدد الجمعيات المحلية مثل « أبناء الدقهلية » ، « أبناء الوادى الجديد » ... الخ . كذلك هناك محافظات توجد بها نسبة عالية من الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية مثل محافظات المنيا وأسيوط والمنوفية والتى تبلغ نسبة الجمعيات الإسلامية فيها لإجمالى عدد الجمعيات على التوالى : ٥٦,٨٣ ٪ ، ٤٤,٣٢ ٪ ، ٤١,١٢ ٪ .

أما المحافظات الكبرى مثل القاهرة فيمكننا ملاحظة وجود نوع من التوازن فى نوعية الجمعيات ، إذ توجد جمعيات لمحاربة بعض الأمراض وحماية البيئة وللخدمات الاجتماعية والدينية والشباب إضافة إلى جمعيات المرأة وبعض فئات العاملين بالدولة مثل التربية والتعليم والرى .. وجمعيات أخرى مثل مساعدة أسر السجناء والمعوقين وحماية الحيوان .. إلخ .

وفيما يتعلق بتركز نشاط الجمعيات فى قطاعات محددة فإننا نجد بشكل عام أن نسبة الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية إلى إجمالى عدد الجمعيات على المستوى الوطنى هى ٢٧,٥٧ ٪ ، وبمراجعة التطور الزمنى لهذا النوع من الجمعيات نجد أن النسبة العامة لها فى الستينيات بلغت ١٧,٢٣ ٪ ، وتزايدت هذه النسبة بشكل واضح أثناء مدة حكم الرئيس السادات لتصل إلى ٣١,٠٢ ٪ وقد استمر هذا الإنتشار فى حقبة الثمانينيات ليصل إلى ٣٣,٩٣ ٪ وهكذا يمكن القول أن سياسة الرئيس السادات الرامية إلى استخدام الجماعات الإسلامية فى مواجهة اليسار والناصريين فى السبعينيات كانت أحد الأسباب الرئيسية فى ارتفاع نسبة الجمعيات الإسلامية إلى أن ذلك لا ينفى كون الحركة التطوعية الإسلامية تشكل واقعاً ملموساً فى حد ذاتها ، بدليل وجودها القوى فى حقبة الستينات رغم الصدامات الدامية التى شهدتها تلك الفترة بين نظام عبد الناصر والإخوان المسلمين ، وربما يمكن فهم انتشار ظاهرة الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية بشكل أفضل من خلال ملاحظة إتسامها بالتعقيد ، وتعبيرها عن اتجاهات متباينة داخل التيار الإسلامى تتراوح ما بين الجمعيات ذات الإسناد الحكومى والجمعيات الإسلامية ذات النشاط الاجتماعى العادى والجمعيات ذات النشاط أو التوجه السياسى ، وعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى أحد أقدم الجمعيات الإسلامية وهى الجمعية الشرعية والتى لها مركز عام وفروع محلية تتحرك خلالها تيارات ورؤى إسلامية عديدة ، كذلك توجد جمعيات عديدة للحج والعمرة وجمعيات أنشأتها بعض الشخصيات العامة . إلخ .

وبالإضافة إلى الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية ، هناك مجال آخر يزدهر فيه نشاط الجمعيات التطوعية ، وهو مجال التنمية الاجتماعية لما يتمتع به من قدرة على جذب المساعدات الأجنبية وكذلك لاحتضان الدولة وتشجيعها لهذا النوع من النشاط عبر وزارة الشئون الاجتماعية .

وفيما يخص الوضع فى تونس ، فقد أوضحت دراسة نشرتها مؤخراً وزارة الداخلية التونسية أن عدد الجمعيات التطوعية قد بلغ ٥١٨٦ جمعية كما فى الجدول رقم (١) .

جـدول رقـم (١)

نوعية النشاط	العـدد	النسبة المئوية
جمعيات ثقافية وفنية	٣١٧١	٦١,١٢ ٪
جمعيات رياضية	٨٢٢	١٥,٨٥ ٪
جمعيات خيرية	٥٠٩	٩,٨١ ٪
تعاضديات	٤٠٠	٧,٧١ ٪
جمعيات تنمية	١٢٦	٢,٤٢ ٪
جمعيات علمية	١١٥	٢,٢١ ٪
ذات نشاط عام	٤١	٠,٧٩ ٪
جمعيات نسائية	٢	٠,٠٩ ٪

ويوضح الجدول السيطرة العددية للجمعيات المهتمة بالأنشطة الثقافية والفنية ، كما يوضح ضعف تواجد الجمعيات ذات النشاط الاجتماعى والتنموى والذى يمكن إرجاعه إلى عدم حدة المشاكل الاجتماعية فى تونس بالدرجة التى تقلل من الإعتماد على الجمعيات من أجل حل هذه المشاكل .

كما يمكن ملاحظة عدم وجود أى جمعية تقدم خدمات دينية الأمر الذى يتسق مع سياسة الحكومة فى هذا المجال منذ الإستقلال ، بل يمكن ملاحظة أن جمعية « المحافظة على القرآن » والتى انشئت من السبعينات لمواجهة النشاط الماركسى .

ورغم أن الجدول السابق يسمح برؤية عامة لظاهرة الجمعيات التطوعية ، إلا أنه لا يوضح تطور حجمها ارتباطاً بالزمان والمكان ، ورغم أن حجم ظاهرة الجمعيات فى تونس أقل من مثيلتها فى مصر إلا أنها ليست وليدة تغيرات ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، فوجودها سابق على ذلك التاريخ ، وكان من الممكن للمراقب أن يلمح البوادر الأولى لمحاولات التخلص من التسلط الحكومى ، كما حدث فى حالة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وكذلك التجمع النسائى لنادى طاهر حداد والاتحاد التونسى لنوادى السينما .. الخ ، فهذه المحاولات نجحت فى الحفاظ على استقلاليتها بما يسمح لها بطرح قضايا اجتماعية / سياسية ، ثقافية لم يسبق طرحها من قبل السلطة ، بل وفى بعض الحالات تمكنت هذه الجمعيات من إيجاد بعض الحلول للقضايا التى تواجهها .

إلا أنه يمكن القول أن الحركة التطوعية قد تمكنت من توسيع نشاطها بعد تغييرات ٧ نوفمبر ١٩٨٧ إرتكازاً على القانون الجديد ، وقد أدى هذا النشاط إلى ظهور جمعيات للنساء وللمستهلكين وللمتخصصين فى العلاج الطبيعى وحماية البيئة .. الخ . وكذلك جمعيات مرتبطة ببعض الأحياء ، إلا أن من أهم الظواهر المترتبة على هذا النشاط المتزايد هى ظهور تجمعات تضم العديد من الجمعيات فى محاولة لأحداث توازن مع حالة التفتت التى تعانى منها أغلب الأنشطة الجماعية كما حدث عام ١٩٨٢ بمبادرة من الرابطة التونسية لحقوق الإنسان إنشاء « تجمع ٨ ديسمبر » والذى جمع ٢٥ جمعية بهدف مساندة القضية الفلسطينية والذى وضح نشاطه أثناء أزمة الخليج .

وفى هذا الإطار تم تنظيم لقاء بين الجمعيات التونسية والفرنسية عام ١٩٩١ من أجل دراسة التعاون المشترك فى مجالات التعليم والثقافة والنشاط الاجتماعى ، وأيضاً عقد اجتماع ضخم فى يونيو ١٩٩١ نظمته الجمعية التونسية لمساعدة الصم والذى شاركت فيه أكثر من ١٦ جمعية تونسية بهدف تعميق الإتصال بين الجمعيات المختلفة من أجل تنمية النشاط التطوعى ، الأمر الذى نتج عنه بلورة مجموعة من المطالب المشتركة حول تعديل القانون الخاص بالجمعيات وإنشاء هيئة لتنظيم العلاقة بين الجمعيات المختلفة .

وبالنظر إلى نشاط الجمعيات فى سياق التطور الذى حدث لشكل العلاقة بين الدولة / المجتمع منذ قيام حركة ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ومحاولة رصد الآثار المترتبة عليها ، نلاحظ أنه فى إطار سياسة النظام الرامية إلى إجراء نوع من الحوار والمصالحة مع المجتمع والحديث عن فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، قام النظام بتعيين عدد من أهم الناشطين فى الحقل التطوعى فى الوظائف السياسية والإدارية مما أدى إلى افراغ الجمعيات من كوادرها الرئيسية وأدى فى مرحلة تالية إلى خلق مناخ للتسابق على الوظائف لدى السلطة فى أوساط الأعضاء النشطين فى هذه الجمعيات ، وهدف النظام من وراء ذلك إلى إعادة ترتيب الساحة السياسية لضم الدولة والحزب الدستورى الحاكم وإلى جانبهم القوى الرئيسية « للمعارضة العلمانية » ، فى مواجهة المعارضة المحجوب عنها الشرعية والمتمثلة فى القوى الإسلامية .

إستمر هذا التقسيم يؤدى مهمته على مدى ثلاث سنوات منتجاً نوعاً من الإرتياح العام فى الوقت الذى أدى فيه إلى إحداث نوع من الخلافات داخل الجماعات الإسلامية ، إلا أن التحالف الهش الذى أقامه النظام بدأ فى التصدع هو الآخر مع عام ١٩٩١ نتيجة لبعض ممارسات النظام تجاه الصحافة والقوى السياسية وازدياد قهر النظام للإسلاميين ، مما أدى إلى إظهار الأبعاد الحقيقية لتجربة التعددية الديمقراطية فى تونس .

وبالرغم من ذلك أدى نشاط الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وجهودها من أجل الدفاع عن الحريات العامة إلى إحداث نوع من القلق لدى النظام خاصة بعد إدانة القمع الذى مارسته السلطة تجاه الإسلاميين مما أدى فى النهاية إلى تشدد السلطة فى مواجهة الرابطة ، ودفعها إلى إدخال بعض التعديلات على قانون الجمعيات ، والأمر الذى دفع بكثير من

المراقبين إلى القول بأن هذه التعديلات كانت موجهة بالأساس ضد قيادات الرابطة . فقد كان من أهم التعديلات التى استحدثت النص على منع قيادات الجمعيات التطوعية من الجمع بين نشاطهم التطوعى وأى مواقع قيادية فى التنظيمات السياسية ، وذلك بدعوى الفصل بين العمل التطوعى والعمل السياسى ، إلا أن ذلك مس مباشرة كثير من قيادات الرابطة ، ونص التعديل الثانى على إلزام الجمعيات بقبول عضوية أى شخص يتقدم إليها ما لم يكن هناك أحكام صادرة ضده أو ما يمس سمعته الشخصية ، وأعلن النظام أن الهدف من ذلك هو العمل على « دمقرطة » العمل التطوعى ، وقد قامت الرابطة بحملة كبيرة داخل تونس وخارجها ضد هذا البند لتخوفها من انضمام أعداد كبيرة من أعضاء الحزب الحاكم بما يمكنه من السيطرة على الرابطة .

ومن خلال هذه التحركات تبدو ضخامة البعد السياسى لقضية الجمعيات التطوعية فى تونس ، فى الوقت الذى يبدو فيه البعد الاجتماعى فى نشاطها ضعيفاً قياساً على ما هو حادث فى مصر ، ويبدو أن الحكومة التونسية عازمة على إحكام قبضتها على النشاط التطوعى عبر إعداد فهرس لنشاط الجمعيات الأمر الذى يبدو كعامل مساعد على تحديد نشاط الجمعيات ، إلا أن الرقابة هى المعنى المضمر لهذا التحديد .

د - خاتمـــة :

فى نهاية هذا الجزء قد يكون من المفيد استعراض بعض الإشكاليات المشتركة التى تواجه نشاط الجمعيات فى كلا البلدين .

ومن الواضح صغر حجم البعد الاجتماعى لنشاط الجمعيات فى تونس مقارنة بمصر إلا أنه من الممكن المقارنة بين البعد السياسى لكلا النشاطين برغم كبر حجم التشابكات فى الحالة المصرية ، ويمكن القول أن البعد السياسى يرتبط بثلاث محاور أساسية تتمثل فى : الدور السياسى الذى تقوم به بعض الجمعيات داخل حدودها ، قضية الإسهام فى التحويل الديمقراطى للبلاد العربية ، قضية الوحدة العربية .

ومن الواضح أن حالة التوجس الموجودة لدى السلطة فى كل من مصر وتونس تجاه نشاط الجمعيات التطوعية ، تعود فى الأساس إلى إنغماس بعض هذه الجمعيات فى نشاطات تصب فى النهاية فى المجال السياسى .

القسـم الثانـى :

الشعب والنضال الفلسطينى

- الشعب الفلسطينى والنظام العربى
- الوضع الفلسطينى فى ظل عملية السلام

إتسم عام ١٩٩١ بسمتين رئيسيتين على صعيد الشعب الفلسطينى وقضيته . فكانت أولاهما اتساع معاناة القسم المشتت منه فى عدة دول عربية لتمتد إلى منطقة الخليج وبصفة خاصة الكويت ، بعد أن تركزت هذه المعاناة لفترة طويلة فى الدول المحيطة بوطنه ، وخاصة لبنان والأردن . أما السمة الثانية فكانت تفاعل هذا الشعب مع عملية السلام التى انطلقت فور توقف الحرب فى الخليج لتقود إلى أول مؤتمر سلام عربى - إسرائيل مهد لمفاوضات ثنائية شارك فيها الفلسطينيون على مدى ثلاث جولات حتى نهاية العام .

ولذلك يتركز تحليلنا للشعب والنضال الفلسطينى لعام ١٩٩١ على قضيتين تعكسان هاتين السمتين هما :

أولاً : الشعب الفلسطينى .. والنظام العربى .

ثانياً : الوضع الفلسطينى فى ظل عملية السلام .

أولاً : الشعب الفلسطينى .. والنظام العربى .

إذا كان لعام ١٩٩١ من دلالة بالنسبة لموقع الشعب الفلسطينى فى إطار النظام العربى فهى - فى عبارة واحدة أنه عام اتساع نطاق معاناة هذا الشعب لتمتد إلى بعض دول الخليج العربية بعد أن كانت مركزة تاريخياً فى الدول المحيطة بفلسطين التاريخية ، وخاصة الأردن ولبنان . ولذلك يقتضى التعرف على أوضاع الشعب الفلسطينى فى هذا العام البدء بفلسطينيى الكويت الذين تعرضوا لظروف قاسية بدأت منذ الغزو العراقى واستمرت بعد التحرير . كما واجه الفلسطينيون فى لبنان المزيد من المشكلات خلال العام فيما بقيت أوضاعهم كما هى فى سوريا رغم التحسن الكبير الذى طرأ على علاقاتها مع قيادة منظمة التحرير . وفى الوقت نفسه تزايدت معاناة فلسطينى الأراضى المحتلة الذين كانت ضآلة الدعم العربى لهم أحد أسباب تراجع انتفاضتهم الكبرى .

١ - الفلسطينيون فى الكويت .

شهد عام ١٩٩١ ثالث أكبر رحيل فى تاريخ الشعب الفلسطينى ، وأول رحيل بهذا الحجم من بلد عربى ، بعد رحيلى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من الوطن نفسه . وكان هذا هو فى الواقع أهم تداعيات أزمة الخليج بالنسبة للشعب الفلسطينى ، الذى ارتبط قطاع كبير منه تاريخياً بالكويت . فعندما اندلعت تلك الأزمة ، كانت هناك جالية فلسطينية ضخمة هناك . ورغم غياب إحصاءات دقيقة لها ، كما هو حال الفلسطينيين فى كل مكان بما فى ذلك داخل الأراضى المحتلة نفسها ، فالأرجح أن عددهم فى الكويت لم يقل عن ٢٥٠ ألفاً وان كانت تقديرات أخرى ترفعه إلى نحو ٣٠٠ ألف . وقد تمتع معظمهم بأوضاع معيشية مميزة ، لكنه لم ينعكس أبداً فى وضع سياسى متميز ولم يسعوا إليه ، الأمر الذى قلص من إحساس الكويتيين بأى خطر ناجم عن هذا الوجود الفلسطينى الكبير الذى اقتربت نسبته من نصف عدد المواطنين بمختلف فئاتهم (حوالى ٦٠٠ ألفاً) لكن أزمة الخليج خلفت وضعاً جديداً أثر جذرياً على نظرة الكويتين للفلسطينين الذين صاروا يعتبرون « عملاءاً » « للغزاة العراقيين » ومصدر تهديد ينبغى إنهائه . وترتب على ذلك أن تعرضوا لإحدى أكبر المآسى فى تاريخ هذا الشعب ، على نحو لا يمكن مقارنته بأحداث الأردن (٧٠ - ١٩٧١) ولا بما حدث فى لبنان خلال بعض فترات السبعينيات والثمانينات .

ورغم أن قطاعاً من الفلسطينين فى الكويت تعاطف بالفعل مع الغزو العراقى أو أيده فعلياً بدرجة أو بأخرى ، فالثابت أن رد الفعل الكويتى تجاوز بكثير هذا الفعل . فتؤكد مختلف التقارير والشهادات أن الفلسطينين انقسموا إزاء ذلك الغزو ، وإن الكثيرين منهم لم تقل صدمته عما أصاب الكويتين أنفسهم . واشتمل هذا الفريق على قيادات منظمة التحرير وحركة « فتح » المقيمين بالكويت ، والذين بادروا بتنظيم مظاهرة فى ٥ أغسطس ١٩٩٠ ضد الغزو وتأييداً للأمير مطالبين بمقاطعة المحتلين . كما تحركوا للحيلولة دون انضمام بعض الشباب الفلسطينى للجيش الشعبى الذى جلبه العراقيون وحاولوا ضم الفلسطينين إليه . والثابت كذلك أن أعداداً من الفلسطينين التحقوا بجماعات المقاومة الكويتية وأن بعضهم تعرض للإعتقال والبطش على أيدى قوات الغزو . وقدرت منظمة حقوق الإنسان المعروفة "Middle East Watch" أعداد المعتقلين الفلسطينين فى بداية الغزو بحوالى خمسة آلاف . كما اغتال الغزاه أحد قادة حركة « فتح » بالكويت فى ١٨ يناير ١٩٩١ (رفيق القبلاوى)

ومع ذلك فقد تلونت صورة الفلسطينين جميعاً بالموقف الذى اتخذته قيادة منظمة التحرير تجاه الأزمة أو بمشاركة عناصر من جبهة التحرير العربية التابعة تاريخياً للعراق وجبهة التحرير الفلسطينية (أبو عباس) فى دعم قوات الغزو وبانضمام أعداد من المقيمين بالكويت إلى هذه القوات والقيام بأعمال تجسس لصالحها ، كما لم تستطع أعداد أخرى مقاطعة سلطة الإحتلال كلياً بسبب افتقادهم إلى وسائل لتأمين حاجاتهم من الغذاء بمنأى عنها وعدم قدرتهم على مغادرة الكويت رغم أن عدد الذين غادروا بالفعل خلال الأزمة وقبل التحرير بلغ ما يقرب من النصف (حوالى ١٥٠ ألفاً) وإذا

أخذنا فى الإعتبار أن حوالى ٣٠ ألفاً آخرين كانوا خارج الكويت عندما وقع الغزو لقضاء أجازة الصيف ، فإن عدد الذين بقوا عند التحرير كان يتراوح بين ١٥٠ و ١٧٠ ألفاً تقريباً . ورغم أن هؤلاء أعلنوا ترحيبهم بتحرير الكويت وإنهاء الإحتلال ، فقد تعرضوا فى الأسابيع الأولى لعداء الحكم الوطنى ولإجراءات انتقامية ضارية جاء معظمها من الكويتين أنفسهم وليس من حكومتهم . وحفلت تقارير المراسلين ومنظمات حقوق الإنسان بمظاهر الإنتقام ، التى شملت على سبيل المثال اعتقال أعداد كبيرة من الشباب ، وقتل واختفاء آخرين ولا توجد تقديرات دقيقة لأعداد الذين تعرضوا للقتل والإعتقال لكن تضمن تقرير نشرته إحدى عضوات بعثة منظمة ''Watch'' التى زارت الكويت فى نهاية مايو ١٩٩١ (د . آن ليش) وقائع محددة فى هذا المجال . ومع ذلك كانت العقوبات الجماعية التى تعرض لها الفلسطينيون فى الكويت أكثر ضراوة فى تأثيرها من تلك الإنتهاكات الفردية مهما بلغت وحشيتها . وقد أوضح تقرير البعثة المشتركة .للمنظمتين العربية والمصرية لحقوق الإنسان التى زارت الكويت فى نهاية العام أن عدد الفلسطينين الذين بقوا هناك انخفض إلى نحو ٥٠ ألفاً فقط ، تنتشر البطالة بينهم كما تربط الحكومة صرف مكافآت نهاية الخدمة لهم بمغادرة البلاد . ونتج ذلك عن قرار إنهاء خدمة كل غير الكويتين بأثر رجعى منذ ٥ / ٨ / ١٩٩٠ ، وعدم إعادة غير أعداد محدودة من الفلسطينين للخدمة الحكومية ، والإمتناع عن تجديد إقامة الفلسطينين مما ترتب عليه عدم قدرة القطاع الخاص على تشغيلهم ، فضلاً عن عدم السماح لمن غادروا خلال فترة الإحتلال بالعودة ..

وقد فسرت الحكومة الكويتية هذا الموقف بأنه جزء من سياسة عامة تهدف إلى تصحيح الوضع السكانى . وتقوم هذه السياسة على عدم السماح بإبقاء أكثر من العدد الفعلى الذى تحتاجه الكويت من غير مواطنيها عموماً ، وليس فقط الفلسطينين ، حتى لا يعود الإختلال السكانى السابق حيث كانت نسبة الكويتين لا تزيد على ٢٨ ٪ من إجمالى السكان عشية الغزو العراقى . واستند تبرير هذه السياسة ، فضلاً عن ذلك إلى حجة منطقية مفادها أن الدولة التى تواجه معاناة بالحجم الذى تعانيه الكويت يحق لها أن ترفض استمرار وجود أى شخص لا حاجة له .

وأيا كان الأمر ، فقد أدت السياسة الكويتية تجاه الفلسطينين إلى مأساة إنسانية جديدة وإلى مشكلات لدول عربية أخرى وخاصة الأردن وبدرجة أقل مصر .

فقد تحمل الأردن عبء استقبال معظم الفلسطينين الذين رحلوا عن الكويت سواء خلال الإحتلال العراقى أو بعد التحرير وقدرت حكومته عددهم بحوالى ٢١٩ ألفاً ، وان لم يتوفر دليل على صدقية هذا التقرير .

لكن لم يكن ثمة خيار آخر أمام الأردن بخلاف استقبال الفلسطينين الذين يحملون جوازات سفر أردنية ، ومن ثم يعتبرون أردنين من الناحية القانونية . وإذا صدق هذا الرقم المعلن ، فإنه يزيد على عدد الفلسطينين الذين لجأوا للأردن خلال وعقب حربى ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ . ويعنى هذا الرقم نسبة ١٢,٥ ٪ تقريباً من عدد سكانه . ورغم أن لجوء عدد كهذا للأردن يشكل عبئاً جديداً فى ظروف أزمة اقتصادية فاقمتها عملية الغزو العراقى للكويت ، إلا أنه لم يخل من فائدة فى الوقت نفسه . فقد أدى سيل النازحين إلى زيادة تشغيل قطاع الخدمات الحكومية ومضاعفة النشاط الاقتصادى فى قطاع الفنادق التى امتلأت بهم ، إضافة إلى ارتفاع أسعار الشقق والعقارات بنسب تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ ٪ بسبب زيادة الطلب عليها . ومع ذلك يظل هناك العبء الناجم عن ضرورة توفير خدمات لهم ، بما فى ذلك توفير المياه التى يعانى الأردن من نقص فيها ، فضلاً عن زيادة واردات المواد الغذائية .

كما أتاح تدفق النازحين من الكويت تدعيم مركز الحكومة الأردنية فى مطالبتها بالمساعدات الأجنبية لاستيعابهم .

لكن إذا كان فلسطينو الكويت حاملوا الجوازات الأردنية قد وجدوا دولة عربية يلجأون إليها ويتمتعون بحق المواطنة فيها ، فقد استمرت معاناة أقرانهم من حملة وثائق السفر المصرية والسورية ، لأن الوثائق التى يحملونها لا تسمح لهم بدخول البلد المصدر للوثيقة أو أى بلد آخر . وقد قدر تقرير المنظمتين العربية والمصرية لحقوق الإنسان عددهم بما يناهز ٢٥ ألفاً ، فيما قدرتهم مصادر أخرى بما يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ ألفاً . وكان لدى السلطات المصرية دواع أمنية تحول دون السماح لحملة وثائق السفر الصادرة عنها ، وهم الأغلبية ، باللجوء إلى مصر . وهم من أبناء قطاع غزة فى الغالب لكنهم ليسوا فى وضع قانونى يمكنهم من تخطى قيود السلطة المحتلة فى هذا القطاع . وقد أدى ذلك إلى مشكلات إنسانية عندما غادر بعضهم الكويت ساعين إلى دخول مصر ، حيث لم يسمح لهم بذلك فى الوقت الذى رفضت أية دولة عربية أخرى استقبالهم بما فى ذلك الأردن حيث أعادتهم السلطات على الطائرة نفسها . كما لم تفلح محاولة بعضهم طلب اللجوء السياسى لبعض الدول الأوروبية . وقد أثار ذلك مجدداً قضية طبيعة وثائق السفر التى تصدرها بعض الدول العربية للفلسطينين ، والتى لا تسمح لهم حتى بدخول البلاد التى أصدرتها وهو ما يعنى حرمانهم من السفر إلى خارجها للعمل أو التعليم أو الزيارة ما لم يتأكد المسافر من إمكانية حصوله على تأشيرة عودة . والواضح أن هذا النوع من الوثائق يزيد من معاناة الفلسطينين الذين يحملونها .

ومع ذلك يجدر التنويه بالتحرك المصرى للحيلولة دون رحيل الفلسطينين المقيمين بالكويت من حملة هذه الوثائق فى إطار اتفاق مع « الاونروا » والحكومة الكويتية ، على أساس أنهم ضمن الفئات التى تتحمل هذه الحكومة مسئولية قانونية تجاههم بحكم توقيعها لاتفاقات جنيف التى تحرم إبعاد مثل هؤلاء الأشخاص الذين هم فى حكم من لا جنسية لهم إلا لبلد يقبلهم ويرضون عن التوجه إليه .

وعلى هذا النحو أدت أزمة الغزو العراقى للكويت إلى إثارة أكبر مآسى الشتات الفلسطينى فى العالم العربى ، رغم أنها انحصرت فى الكويت ولم تمتد إلى دول الخليج العربية الأخرى إلا فى حالات محدودة . والملاحظ أنه بدأت خلال العام إجراءات سعودية لاستئناف مساعدة الفلسطينين تدريجياً ، عبر قنوات رسمية أهمها تحويل مبلغ ٣ ملايين دولار إلى منظمة التحرير كدفعة من قيمة ضريبة الـ ٥ ٪ المستقطعة من رواتب العاملين الفلسطينين بالمملكة ، وكذلك ٨,٥ مليون دولار كدفعة من قيمة التبرعات التى تجمعها (اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدى فلسطين) فى السعودية كما دعا أمين منطقة الرياض إلى إنشاء صندوق فلسطينى لحماية القدس المحتلة من أخطار الصهيونية والإنفاق على الوقف الإسلامى بها .

٢ ـ الفلسطينيون فى لبنان وسوريا :

تركزت عملية تنفيذ اتفاق الطائف منذ العام الماضى (١٩٩٠) فى إجراءات تستهدف بسط سلطة الدولة على معظم أراضيها بدءاً بمشروع بيروت الكبرى ووصولاً إلى انتشار الجيش فى الجنوب باستثناء المنطقة التى تحتلها إسرائيل . وكان من الضرورى أن تقود هذه العملية إلى إثارة قضية الوجود الفلسطينى بهدف إنهاء الشق المسلح منه وإعادة تنظيم الشق المدنى .

ويجدر التنويه بداية بعدم وجود إحصاءات دقيقة لعدد الفلسطينين المقيمين فى لبنان الآن . لكن معظم التقديرات تدور حول رقم ٤٠٠ ألفاً ، أو أكثر قليلاً ، وهو ما يزيد نحو مائة ألفاً على آخر أرقام منسوبة إلى (الأونروا) فى بداية العام . وهى تشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها يبلغ ٣١٣١٩٠ شخصاً ، يعيش أقل قليلاً من نصفهم فى المخيمات القائمة الآن* .

وقد تعاملت الدولة اللبنانية مع الوجود الفلسطينى فى لبنان منذ ١٩٤٨ باعتباره وجوداً طارئاً ، واعتمدت أساليب أمنية بالأساس فى إدارة العلاقة معه . لكن هذه العلاقة صارت أكثر تعقيداً بعد ظهور وتنامى الوجود المسلح منذ منتصف الستينات ، وتدخل الدولة لتقييده مما خلق احتكاكات تراكمت تأثيراتها لتفجر أزمة ١٩٦٩ التى انطوت على استقطاب للقوى السياسية والطائفية اللبنانية بين مؤيد ومعارض للمقاومة الفلسطينية وانتهت تلك الأزمة بتوقيع اتفاق القاهرة الشهير فى نوفمبر ١٩٦٩ ، الذى أقام توازناً دقيقاً بين ضمانات السيادة اللبنانية وحرية العمل الفدائى الفلسطينى عبر الحدود . ورغم أن هذا الإتفاق لم يحل دون استمرار الخلافات والإحتكاكات الموسمية ، فقد ظل بمثابة مرجعية يُحتكم إليها حتى تفجرت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ وانهارت معها سلطة الدولة . وقام مجلس النواب اللبنانى بإلغاءه بشكل منفرد فى ابريل ١٩٨٧ . لكن الظروف الداخلية والعربية لم تسمح بإثارة قضية إعادة تنظيم الوجود الفلسطينى على أسس جديدة إلا عقب التوصل إلى اتفاق الطائف والبدء فى بناء مؤسسات الدولة ، وطرح هدف بسط سيادتها على أراضيها . وقد أثيرت هذه القضية فى إطار حل جميع الميليشيات العاملة فى لبنان ، مع اعتبار الوجود الفلسطينى المسلح نوعاً منها . وكان هذا الوجود قد تم تدعيمه مرة أخرى بعد الضربة التى وجهت له خلال الغزو الإسرائيلى الواسع النطاق للبنان فى صيف عام ١٩٨٢ . وتمكنت منظمة التحرير من استثمار التناقضات اللبنانية الداخلية والخلافات بين الرئيس الأسبق أمين الجميل وسوريا فى اتجاه إعادة أعداد كبيرة من العناصر المسلحة التى كانت قد اضطرت للخروج من لبنان خلال وبعد الغزو الإسرائيلى . لكن الظروف كانت قد تغيرت لتحرم الوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان من عناصر قوته السابقة نتيجة متغيرات أهمها :

ـــ تفكك التحالف الإسلامى ـ الوطنى الذى كان أهم سند لذلك الوجود وأسهمت الصراعات العربية العربية فى انتقال بعض قوى هذا التحالف التى ساندت الوجود الفلسطينى المسلح من قبل إلى موقع العداء له ، وفى مقدمتها حركة « أمل » .

ـــ تراجع الدعم الشعبى اللبنانى للوجود الفلسطينى المسلح فقد بدأ الشارع الذى تفاعل إيجاباً مع المقاومة يدرك مغبة التجاوزات التى شابت بعض ممارساتها ، فى الوقت الذى تزايد الإعتقاد بأن لبنان دفع ثمناً باهظاً بسبب الوجود الفلسطينى المسلح على أرضه ، وكان من نتيجة ذلك تصاعد التحفظ الشعبى على عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ١٩٨٢ .

* هذه المخيمات هى الرشيدية ـ عين الحلوه ـ المية مية ـ برج البراجنة ـ البرج الشمالى ـ البص ضبية ـ مارالياس ـ شاتيلا ـ البداوى ـ نهر البارد ـ بعلبك ـ النبطية ـ الجليل .

ــــ ظهور وتبلور مقاومة وطنية وإسلامية لبنانية فى الجنوب ضد الإحتلال الإسرائيلى سحبت قدراً من رصيد المقاومة الفلسطينية وأسهمت فى تعميق المشاعر السلبية المتنامية فى الشارع اللبنانى تجاهها .

ــــ تصاعد الخلافات بين الفصائل الفلسطينية منذ الإنشقاق داخل حركة « فتح » وما تلاه من تشكيل جبهة الإنقاذ الوطنى المعارضة لقيادة منظمة التحرير وقادت هذه الخلافات إلى عدة نزاعات مسلحة أثارت المزيد من الإستياء الشعبى اللبنانى تجاه الوجود الفلسطينى المسلح .

ــــ تدعيم نفوذ سوريا فى لبنان بموجب اتفاق الطائف والقبول الإقليمى والدولى الواسع النطاق بدور جوهرى لسوريا فى إعادة ترتيب الوضع اللبنانى ووصل هذا النفوذ إلى ذروته بتفجر أزمة الخليج التى انهت قدرة العراق على منازعته ، وأتاحت لسوريا الحصول على جانب من ثمن انضمامها للتحالف الدولى فى صورة تكريس نفوذها فى لبنان .

ــــ وجود سلطة وطنية قادرة لأول مرة منذ تفجر الحرب الأهلية على التدخل بفاعلية فى الجنوب تحت شعار بسط سيادة الدولة ولم يكن هذا ممكناً إلا بعد إحياء المؤسسات الشرعية التى كانت قد انقسمت أو غابت .

وفى هذا السياق أصبح الوجود الفلسطينى المسلح عارياً من أى دعم عربى وغير قادر على مقاومة قرار إنهائه ، الذى اعتبرته السلطة الشرعية اللبنانية البازغة ضرورة قصوى ليس فقط لتنفيذ اتفاق الطائف ، ولكن أيضاً لدعم التحرك السياسى الذى يستهدف إنهاء الإحتلال الإسرائيلى للشريط الجنوبى . وأدى ذلك إلى إنجاز عملية نزع السلاح الفلسطينى فى منتصف العام بسهولة بعد اشتباكات محدودة للغاية . وبذلك أسدل الستار على آخر بقايا مرحلة الكفاح المسلح الفلسطينى الذى تأكدت محدودية فاعليته . وكان تفجر الإنتفاضة الفلسطينية الكبرى داخل الأراضى المحتلة فى ديسمبر ١٩٨٧ يحمل هذا المعنى ، ويبشر بمنهج آخر قوامة النضال المدنى الذى بدأ أكثر فاعلية لبعض الوقت رغم صعوبة الظروف المحيطة به .

ولذلك لم يكن نزع السلاح فى ذاته المشكلة الجوهرية للوجود الفلسطينى فى لبنان ، وإنما ما يترتب عليه بشأن علاقة الدولة اللبنانية بهذا الوجود اللاجىء . فقد آثار الوضع الجديد مخاوف بشأن عودة هذه العلاقة إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٩ ، حيث عانى سكان المخيمات بصفة خاصة من قيود واسعة على حرية التنقل والعمل وممارسة الأنشطة الاجتماعية والنقابية وحتى الرياضية . وربما توجد بعض المبالغة فى هذه المخاوف لأن وضع الحصار الذى عانى منه سكان المخيمات الفلسطينية بلبنان فى تلك الفترة ارتبط فى جانب منه بموقف بعض الفئات اللبنانية ، التى عارضت فكرة عروبة لبنان . والواضح أن نفوذ هذه الفئات تراجع كثيراً فى الدولة اللبنانية الحالية . لكن المعروف أن جانباً آخر لا يقل أهمية أسهم فى تكريس ذلك الوضع مازال قائماً ، وهو محدودية الإمكانات اللبنانية على الصعيدين الإدارى والاقتصادى . فالمديرية العامة لشئون اللاجئين التى كانت مسئولة عن الوجود الفلسطينى فى لبنان ، اعتمدت على عدد ضئيل من الموظفين الذين كان عليهم التعامل مع ربع مليون لاجىء . ولم يكن بالإمكان لتطوير وتوسيع هذه المديرية بسبب قلة الموارد . وهذا القصور كان من أهم العوامل التى دفعت الدولة للإعتماد المتزايد على الأجهزة الأمنية فى التعامل مع الوجود الفلسطينى . كما أن الإطار القانونى الذى ينظم هذا الوجود يقصر كثيراً عن تلبية الحد الأدنى من الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينين . ويمكن الإشارة فى هذه المجال إلى أن هؤلاء الفلسطينين يصنفون إدارياً إلى ثلاث فئات متمايزة :

الفئة الأولى : التى لا خلاف على شرعية إقامتها فى لبنان وقد جرى إحصاء لها فى مطلع الخمسينات عن طريق الاونروا واللجنة الدولية للصليب الأحمر ويمنح المسجلون وفقاً لها « وثائق سفر » تمكنهم من التنقل والسفر والعودة إلى لبنان .

والفئة الثانية : وتضم الذين لم تشملهم الإحصاءات فى الفئة الأولى رغم وجودهم فى لبنان وقد تمت تسوية أوضاعهم بقرار من وزير الداخلية رقم ١٣٦ لعام ١٩٦٩ إضافة إلى تطبيق حق جمع الشمل فى إطار مديرية شئون اللاجئين ويحصل المسجلون فى هذه الفئة على وثائق مرور « صالحة للعودة إلى لبنان . ولهم سجلات محفوظة لدى الأمن العام ومديرية شئون اللاجئين . لكن الاونروا لا تعترف بحقهم فى الإستفادة من خدماتها . ولذلك فإن تسوية أوضاعهم بمساواتهم بالفئة السابقة تساعد على إيجاد الحلول لتسهيل سفرهم وانتقالهم والإستفادة من خدمات « الاونروا » .

أما الفئة الثالثة : فتضم عدداً محدوداً من ألفلسطينين الذين اضطروا للإقامة فى لبنان بعد حرب ١٩٦٧ ، أو تم إبعادهم من الأراضى المحتلة فى تلك الحرب ، وهذه الفئة لا تملك أى وثائق هوية ولا يتاح لها حرية التحرك والسفر والإنتقال . كما لا تعتمدها « الاورنروا » فى سجلاتها .

وعلى هذا النحو يبدو أن الخطوة الأولى فى اتجاه تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينين فى لبنان هى مساواة الفئتين الثانية والثالثة بالأولى على أن يلى ذلك إزالة القيود المفروضة على هذه الفئة بموجب الأوضاع السابقة على اتفاق ١٩٦٩ الذى تم إلغاؤه وأهم هذه القيود :

● إلزام المقيمين بالمخيمات بطلب ترخيص بالإنتقال إذا أرادوا مغادرة المخيم حتى لزيارة مخيم آخر .

● الصعوبات المتعلقة بالحصول على وثائق السفر وتجديدها .

● إلزام الفلسطينين بالحصول على تصريح للعمل ، ومنعهم من مزاولة أعمال ومهن معينة .

● حظر إقامة المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتعاونية وغيرها .

● حرمان الفلسطينين من الإنتماء إلى النقابات .

أما الخطوة الأكثر جذرية فى مجال الحقوق المدنية والاجتماعية فهى الإعتراف لهم بحقوق المواطنين باستثناء الحقوق السياسية المتعلقة بالمشاركة والإنتخاب والترشيح كما هو متبع فى سوريا مثلاً كما سيتضح لاحقاً . ومن الممكن تنظيم ممارسة الحقوق المدنية والاجتماعية ، فى هذا الإطار على نحو لا يمس السيادة اللبنانية أو يتعارض معها . وقد اقترح بعض المثقفين اللبنانين مؤخراً السماح بتشكيل مجالس للفلسطينين فى المخيمات ومناطق التجمع الفلسطينية . وتختلف هذه المجالس عن لجان المخيمات القائمة حالياً فى أنها تُختار عن طريق الإنتخاب الشعبى المباشر ويكون دورها شبيهاً بمجالس الأجانب فى بعض المدن الأوروبية ، حيث تقوم بتجميع وبلورة مطالب الفلسطينين ومناقشتها ومتابعتها مع الأجهزة اللبنانية المختصة أى تصبح أداة اتصال بين الدولة والمقيمين الفلسطينين .

وتجدر ملاحظة أن تأمين الحقوق المدنية للفلسطينين بهذا الشكل لا يحقق مصالحهم فقط ، وإنما هو فى مصلحة الدولة اللبنانية أيضاً لأنه سيكون عامل استقرار تشتد الحاجة إليه ومن ثم يحول دون تفجر مشكلات عدة فى المستقبل .

لكن الأشهر الأخيرة من ١٩٩١ ، بعد إتمام عملية نزع السلاح الفلسطينى ، لم تشهد ما يبشر بتطور جدى فى هذا المجال رغم تكرار الوعود الرسمية اللبنانية وتشكيل لجنة وزارية للإتصال بالمنظمات الفلسطينية تحت شعار إزالة كل الشوائب والرواسب ، فقد ظلت ثمة مشكلة أساسية تتمثل فى تحفظ الحكومة اللبنانية على إجراء حوار رسمى مع منظمة التحرير . وظل هذا التحفظ قائماً رغم تطبيع العلاقات بين سوريا وهذه المنظمة . وعندما تبين عدم جدوى الحوار مع « جبهة الإنقاذ » التى لا تمثل سوى قطاعاً ضئيلاً من الفلسطينين ، خطت اللجنة الوزارية اللبنانية خطوة للأمام بإعلان أنها تقبل الحوار مع المنظمة لكن فى إطار وفد فلسطينى موحد . ومع ذلك لم تبد السلطات اللبنانية اهتماماً بتسهيل مشاركة ممثلين لمنظمة التحرير فى جلسة الحوار الأولى التى جرت فى أول أغسطس ، واقتصر التمثيل الفلسطينى فيها على جبهة الإنقاذ وحركة فتح المجلس الثورى . وأدى ذلك إلى تعطل الحوار ، حتى أمكن الإتفاق بين مختلف التنظيمات الفلسطينية على إعداد مذكرة موحدة تم تسليمها إلى اللجنة الوزارية اللبنانية فى أول أكتوبر ، وركزت على اعتماد التجربة المطبقة فى سوريا كنموذج للاحتذاء من حيث معاملة الفلسطينين على قدم المساواة مع مواطنى الدولة باستثناء الجنسية والحقوق السياسية المرتبطة بها . وطالبت بتشريع قانونى يضمن حقوق الفلسطينين فى لبنان . وتضمنت عشر نقاط رئيسية هى :

الإقامة - حق التنقل - حق العمل - التعليم والتدريب المهنى - المؤسسات - حق العمل النقابى - إعمار المخيمات - المهجرون - الحريات الديمقراطية - حق الملكية .

ورغم وعود الحكومة اللبنانية بدراسة هذه المذكرة ، فلم يحدث تطور ملموس باستثناء إصدار قرار برفع الحظر الذى فرض فى عهد الرئيس أمين الجميل على ممارسة الفلسطينين لعدد من المهن . لكن فى الوقت نفسه تم تشكيل لجنة فنية من مندوبين عن الأمن العام وأمن الدولة ووزارة العمل لإعداد دراسة عن أوضاع الفلسطينين وكان هذا التصرف مؤشراً على أن السلطات اللبنانية مازالت تتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينية باعتبارها قضية أمنية فى الوقت الذى شهد عام ١٩٩١ المزيد من التدهور فى أوضاعهم إلى الحد الذى اعتبره بعض المراقبين الأسوأ على الإطلاق منذ لجوئهم إلى لبنان . فقد تراكمت نتائج أحداث العقد الماضى الذى بدأ بالغزو الإسرائيلى وشهد حروب المخيمات المتتالية ، لتقود إلى تفاقم الأزمة المعيشية فى ظل تدهور قيمة العملة اللبنانية وارتفاع تكاليف الحياة فى الوقت الذى تضاءلت فرص العمل أمام أعداد متزايدة من الفلسطينين . وجاء تقليص (الاونروا) للعديد من خدماتها ليفاقم معاناة الكثيرين منهم ، حيث أدى إلى تزايد انتشار الأمراض وحرمان العديد من الطلاب من متابعة دراستهم . كما ظهرت تأثيرات أزمة الخليج بوضوح فى صورة قيام دول الخليج العربية بإنهاء عقود عمل مئات الفلسطينين الذين تعيش عائلاتهم فى لبنان مما حرمها من مورد رزق أساسى . وعادت أعداد من هؤلاء العاملين (لم يمكن تحديدها بدقة) إلى لبنان للإنتظار دون عمل أو ممارسة أعمال موسمية ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة . كما قاد وقف المساعدات العربية لمنظمة التحرير إلى تقليص الخدمات الصحية التى كانت تقدمها المؤسسات الطبية التابعة لها . وأخيراً جاء قرار حركة « فتح » فى نهاية العام بحل جهازها العسكرى فى لبنان ، إلى جانب قيام المنظمات الفلسطينية الأخرى بتقليص أعداد العاملين بفروعها فى لبنان ، كسببين لزيادة البطالة . وجدير بالذكر أن الجهاز

العسكرى « لفتح » فى لبنان كان يضم حوالى خمسة آلاف شخص منظمين فى صورة تشكيل عسكرى متكامل يضم ألوية وكتائب . ورغم أن قرار حل الجهاز آثار تفاؤلاً بإمكان التوصل إلى صدور تشريع لبنانى بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينين ، إلا أنه دفع فى الوقت نفسه إلى ظهور مخاوف من تزايد نفوذ الجماعات الأصولية فى أوساطهم لملأ الفراغ . وقد توفرت دلائل فى الفترة الماضية على تنامى دور هذه الجماعات فى أكبر مخيمين فلسطينين (عين الحلوه والمية مية) .

أما أوضاع اللاجئين الفلسطينين فى سوريا فهى أفضل حالاً بشكل ملموس . حيث يعاملون منذ بداية لجوئهم على قدم المساواة مع المواطنين السوريين رغم عدم منحهم الجنسية . ففى سبتمبر ١٩٤٩ صدر القانون ٤٧ الذى أعفى الفلسطينين من قانون الإدارة المدنية ، الذى ينص على أنه ما لم يكن الشخص قد حصل على الجنسية السورية لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل لا يحق له العمل . كما صدر قانون آخر عام ١٩٥٢ (يعفى) الفلسطينيون من الحظر المفروض على غير السوريين فى ممارسة العديد من المهن الحرة كالطب والمحاماه وغيرها . أما القانون الأكثر أهمية الذى صدر عام ١٩٥٦ فقد نص على أن الفلسطينين المقيمين فى سوريا يعاملون كمواطنين سوريين فى كافة المجالات التى حددها مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية . وتمثلت هذه المجالات فى العمل والتجارة وتقديم الخدمات والسكن . أما المجالات التى لم يتطرق لها القانون فقد تركت لتصرف إدارات الدولة المسئولة عنها ، مثل التعليم والسياحة والملكية الخاصة والإنتقال وقد فتحت بعض هذه المجالات ، وخاصة المتعلقة بحرية الإنتقال ، باباً للتمييز بين الفلسطينين ، وخاصة مع ظهور وتصاعد حركة المقاومة المسلحة . وأصبح بعضها رهناً بالعلاقات السياسية بين سوريا ومنظمة التحرير . لكن بشكل عام يكن القول بأن الفلسطينين فى سوريا عوملوا على قدم المساواة مع مواطنى الدولة فى مختلف المجالات باستثناء الجنسية وما يتبعها من حقوق سياسية فيما يتعلق بحق الترشيح والإنتخاب للهيئات التشريعية والتنفيذية وشملت هذه المساواة التجنيد فى الجيش السورى حتى تأسيس جيش التحرير الفلسطينى فى منتصف الستينات ، حيث مُنح الفلسطينيون لبعض الوقت حق الإختيار بين الخدمة به أو فى الجيش السورى ، إلى أن تقرر إلزامهم بالخدمة فى جيش سوريا بحيث يكون لجيش التحرير الفلسطينى حق طلب احتياجاته من الجنود الفلسطينين العاملين بالجيش السورى .

وكما هو الحال فى لبنان لا توجد إحصاءات دقيقة لعدد الفلسطينين اللاجئين فى سوريا . لكن تشير آخر تقديرات (الاونروا) إلى أن هذا العدد يبلغ ٢٥٠ ألفاً معظمهم من لاجئى ١٩٤٨ ، ويقيم معظمهم (حوالى ١٦٨ ألفاً) فى دمشق والمخيمات المقامة بضواحيها أو بالقرب منها . ويتوزع معظم الباقين على حلب وحمص وحما . ودارا وكان من حسن حظ الكثيرين منهم توفر خبرات لديهم فى أعمال الزراعة مما أتاح لهم ممارسة هذا العمل ، وكذلك فى أعمال التدريس التى التحقوا بها أيضاً . وساعد إقرار حق العمل والإنتقال لهم على خروج الكثيرين من المخيمات والحياة داخل المدن والإندماج مع سكانها السوريين . ولذلك تقل فى أوساطهم المعاناه الناجمة عن حياة المخيمات ، والمعروفة جيداً فى لبنان والأردن . كما أن بعض مناطق إقامتهم والتى يشار إليها إعلامياً باعتبارها مخيمات ، كاليرموك على سبيل المثال ، لا تعد كذلك . فهى أقرب ما تكون إلى المدن ورغم هذا تظل الأوضاع المعيشية فى العديد من المخيمات ، وخاصة مخيمات الطوارىء التى أنشئت لاستقبال لاجىء ١٩٦٧ تعانى من ظواهر البؤس المعتادة فى حياة المخيمات . فالمنازل مقامة فى الغالب من الطين أو الحجر الأسمنتى العادى ، وظاهرة ازدحام عدد كبير من الأشخاص فى حجرة واحدة منتشرة ، فضلاً عن وجود برك الماء والبالوعات المفتوحة وقلة الشوارع الممهدة وشح المياه . كما تزداد فيها نسبة الأمية وخاصة بين النساء اللاتى يخرجن للعمل فى سن مبكرة ، إلى جانب ضآلة الخدمات بأنواعها . وقد تأثرت أوضاع الفلسطينين فى سوريا بمنحى العلاقات مع منظمة التحرير ، حيث انعكس التوتر فيها الذى بلغ ذروته عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٣ وما بعده فى صورة تشديد القيود الأمنية واستخدام أساليب قمع صارمة تجاه أنصار المنظمة وشمل ذلك فى السنوات الأخيرة اعتقال أعداد كبيرة من الفلسطينين تقدرهم مصادر منظمة التحرير بما يتراوح بين أربعة وخمسة آلاف معتقلاً ، ولذلك كان أهم تطور فى أوضاع الفلسطينين بسوريا عام ١٩٩١ مرتبطاً بالانفراجة التى حدثت فى العلاقات بين دمشق والمنظمة ، وما أدت إليه من تقليص القيود المفروضة عليهم ، والإفراج عن عدد من المعتقلين . ورغم أن البيان السورى المعلن فى ١٢ مارس تضمن الإفراج عن المعتقلين الفلسطينين الذين أدينوا فى قضايا فى فترات سابقة ، إلا أن المصادر الفلسطينية أوضحت أن الإفراج شمل حوالى خمسمائة معتقلاً فقط وصل معظمهم إلى مخيم « عين الحلوه » فى لبنان . كما نسب إلى قادة إحدى المنظمات الموالية لسوريا والمعروفة « بجماعات دمشق » أنه لم يبق فى السجون سوى المتورطين فى أعمال إرهابية » . وهو ما يحمل تأكيداً بأن الإفراج لم يشمل جميع المعتقلين الفلسطينين فى سوريا . وإذا صحت التقديرات السابقة المنسوبة لمصادر منظمة التحرير بأن عدد المعتقلين يتراوح بين أربعة وخمسة آلاف ، يصبح السؤال واجباً عن المعايير التى يمكن بمقتضاها اعتبار ثلاثة آلاف شخص على الأقل إرهابين ،

حيث كانت السلطات السورية قد أفرجت عن ما يقرب من ٥٠٠ آخرين عام ١٩٨٩ على دفعتين (مايو ونوفمبر) .

وستكون قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الذين يتركز معظمهم فى لبنان وسوريا ، مطروحة على جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالقضايا الإقليمية فى إطار عملية السلام . والمتوقع أن تحدث خلافات عربية - عربية حولها نظراً لتخوف الأردن من نزوحهم إلى الكيان الأردنى الفلسطينى الذى ينتظر أن ينشأ فى حالة نجاح هذه العملية باعتباره الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية فى أعقاب مرحلة الحكم الذاتى . ولذلك سيطالب الأردن خلال هذه المفاوضات بتوطينهم فى لبنان وسوريا بمعنى منحهم جنسية الدولة واستيعابهم فيها بتمويل دولى . والمرجح أن يطالب الأردن بالشىء نفسه للفلسطينين المقيمين فى الدول العربية الأخرى وبعودة الذين رحلوا من الكويت منذ الغزو العراقى وتوطينهم بها . لكن هذا الطرح سيلقى معارضة من تلك الدول التى رفضت طوال السنوات الماضية فكرة التوطين على أساس أنها تؤدى إلى تصفية القضية الفلسطينية ، وتحقق هدفاً إسرائيلياً يسعى إلى إزالة أهم شاهد على استمرار هذه القضية حية . ومع ذلك سيستند الطرح الأردنى إلى حجة قوية مفادها أنه لم يعد ثمة حاجة للإحتفاظ بموضوع اللاجئين فى حالة التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية من ناحية ، وان الكيان الجديد (الأردنى - الفلسطينى) الذى سيسفر عن هذا الحل لا يستطيع استيعابهم ويكفيه تحمل عملية توطين سكان المخيمات العشرة بالأردن الآن والذين يصل عدد سكانهم إلى ٢٢٠ ألفاً ، فضلاً عن مخيمات الضفة الغربية العشرين التى يقطنها نحو ١٠٥ آلاف ، ومخيمات غزة السبعة التى يعيش فيها حوالى نصف مليون شخص يمثلون غالبية سكان القطاع . لكن هذه الحجة لا تفسر وحدها الإصرار الأردنى الذى نتوقعه على توطين اللاجئين والمقيمين الفلسطينين فى الدول العربية . ففضلاً عنها هناك مخاوف أردنية عميقة مما يترتب على نزوح أعداد كبيرة من هؤلاء إلى الكيان الجديد من تكريس الإختلال فى التوازن السكانى لهذا الكيان الذى سيقوم على أغلبية فلسطينية وأقلية أردنية ، الأمر الذى لا ينسجم مع تطلع الحكم الأردنى للإبقاء على توازن سياسى ومؤسسى فى صالحه..

جـدول رقـم (٢)

المخيمات الفلسطينية فى لبنان وفقاً لوثائق (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقـة	المخيـم	عـدد السكـان
صيـدا	عين الحلوه	٣٢٥٥٥٠
صيـدا	المية مية	٣٢٣٠
صيـدا	النبطية	٥٣١٠
صـور	الرشيدية	١٩١٠٠
صـور	البص	٦٧٠٠
صـور	البرج الشمالى	١٢٧٥٠
بيـروت	شاتيلا	٧٠٤٠
بيـروت	برج البراجنة	١١٧١٠
بيـروت	مارالياس	٥٦٠
بيـروت	ضبية	٣٤٢٠
طرابلـس	نهر البارد	٢١١٢٥٠
طرابلـس	البداوى	١١١٧٠
البقـاع	الجليل	٥٨٢٠
المجمـوع	١٤	١٥٠٨٦٠

جـدول رقـم (٣)

المخيمات الفلسطينية فى سوريا وفقاً لوثائق (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقـة	المخيـم	عـدد السكـان
دمشـق	خان الشيخ	١٢٠٢٠
دمشـق	ذا النون	٦٠٠٠
دمشـق	سينيتة	٩٥٩٠
دمشـق	قبر الست	٧٠٥٠
دمشـق	جرمانا	٧٦٦٠
حلـب	النيرب	١٣٧٤٠
حمـص	حمص	١٠٢٠٥
حمـاه	حماه	٥٣٤٠
درعـا	درعا	٤٢٧٠
درعـا	درعا للطوارىء	٤٢٤٥
المجمـوع	١٠	٨٠١١٠

جـدول رقـم (٤)

المخيمات الفلسطينية فى الأردن وفقاً لوثائق (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقـة	المخيـم	عدد السكان
عمـان	الوحدات	٣٧٨٤٠
عمـان	الحسين	٢٧٦٣٠
عمـان	الطالبية	١٨٢٠
الزرقـاء	الزرقاء	١٤٣٠٠
الزرقـاء	ماركا	٢٨٢٩٠
اربـد	الحسين	١١٨٥٠
اربـد	اربد	١٨٠٦٠
جـرش	غزة	٨٩٩٠
جـرش	سوف	١٠٣٠٠
البلقـاء	البقعة	٥٩٠٩٠
المجمـوع	١٠	٢١٨١٦٧

جـدول رقـم (٥)

المخيمات الفلسطينية فى غزة وفقاً لوثائق (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقـة	المخيم	عدد السكان
جباليـا	جباليا	٩٩٧٨٠
النصيـرات	النصيرات	٣٠٠٧٠
النصيـرات	البريج	١٧٩١٠
خـان يونس	خان يونس	٣٦٠٧٥
ديـر البلـح	دير البلح	١٠٥٧٠
رفـح	رفح	٥٢٣٢٥
المجمـوع	٧	٥٢٨٥٨٥

٣ ـ الإنتفاضـة .. والنظـام العربـى :

أحد الدروس المهمة لتجربة الإنتفاضة الفلسطينية أنها أوضحت ليس فقط عجز النظام العربى ، ولكن أيضاً عدم انسجامه مع تحرك شعبى بهذا المستوى . فمهما يكن العجز الذى أفاضت كتابات كثيرة فى تناوله من منظور عدم تقديم أى دعم عربى جدى للإنتفاضة ، فهو لا يفسر محدودية الموارد المالية التى تم تزويد الأراضى المحتلة بها خلال فترة الإنتفاضة . إن أسلوب تعامل النظام العربى معها لا يمكن فهمه إلا من منظور كونها فى لحظة انطلاقها حركة شعبية واسعة تمثل ثورة جيل عربى لجأ إلى أكثر الأساليب النضالية إثارة لقلق أنظمة الحكم السلطوية ، وهو أسلوب

جـدول رقـم (٦)

المخيمات الفلسطينية فى الضفة الغربية وفقاً لارقام (الأونروا) عام ١٩٨٩

المنطقـة	المخيـم	عدد السكان
نابلـس	عسكر	٨٥٢٥
نابلـس	بلاطه	١٣٥٥٥
نابلـس	مخيما عين الماء	٤٠٩٠
نابلـس	نور شمس	٤٩٦٠
طولكـرم	طولكرم	١٠٥٢٠
جنيـن	جنين	٩٥٣٠
جنيـن	الفارعة	٤٥٤٠
الخليـل	الفور	٤٠٧٠
الخليـل	العروب	٥٧٠٥
بيت لحم	الدهيشة	٧٦٠٠
بيت لحم	عايدة	٢٧١٠
بيت لحم	بيت جزين	١٣٣٠
اريحـا	عقبة جابر	٢٩٨٠
اريحـا	عين السلطان	٧٤٠
القـدس	شعفاط	٦٠٥٥
القـدس	الأمعرى	٥٥٥٠
القـدس	دير عمار	١٢٩٠
القـدس	الجلزون	٥٩٠٠
القـدس	قلنديا	٥٩٤٠
المجمـوع	٢٠	١٠٥٥٩٥

النضال المدنى . ولم يكن فى مقدور أحد أن يستبعد إمكان انعكاس هذه الحركة على بلاد عربية أخرى ، أو احتمال استلهام الأسلوب الذى اعتمدته ولذا كانت هناك مصلحة فى الغالب للأنظمة الحاكمة فى العالم العربى للحد من إمكانات تأثير الإنتفاضة على شعوبها .

ولذلك انحصر الدعم العربى للإنتفاضة فى بيانات وإعلانات كلامية والقليل من الأموال ، فيما أوصدت الأبواب أمام أى تحرك شعبى مؤيد لها فى مختلف الدول العربية . فقد انطوت نظرة النظام العربى لها على ازدواجية فى معظم الأحوال : الأمل فى أن تساعد على تحريك عملية التسوية السلمية من ناحية ، والقلق من تأثيرات تصاعدها من ناحية أخرى . ولذا انحصر الدعم لها فى الحدود التى تتيح استمرارها تحت سقف معين لا تتجاوزه ، ربما يمكن من محاولة استثمارها سياسياً .

وفى هذا الإطار لم يكن وارداً بأى حال أن تقرأ الأنظمة العربية دروسها العميقة أو أن تستوعب أبعادها ، من حيث كونها عملاً تغييرياً نابعاً من إرادة شعبية ، وليس مفتعلاً أو علوياً ، فى اتجاه المبادرة بتغيرات تستجيب لمتطلبات

المجتمع بدلاً من انتظار مغامرة يقوم بها نظام إرهابى وتفضح الوضع العربى كله وتهدر ثروات وطاقات ودماء .

وقد أثمرت بالفعل سياسة النظام العربى تجاه الإنتفاضة التى ما لبثت أن فقدت زخمها فى رحلة تراجع تدريجى وصلت بها إلى مستوى لا يميزه عن الوضع السابق عليها سوى بعض الخبرات المكتسبة . ومع ذلك فقد كانت ملهمة لحركات نضالية أخرى فى سياق مختلف بمنطقة شرق أوروبا . وليس هذا استنتاجاً ، وإنما هو تقويم بعض قادة الثورات الديمقراطية فى تشيكوسلوفاكيا والمجر اعتبروها نموذجاً يمكن استيحائه . فقد بدأت الإنتفاضة فى فلسطين كحركة ذات بصيرة ، وأثبتت قدرة النضال المدنى على التصدى لظلم وقسوة هياكل سياسية ظالمة . وأكدت أنه مهما كانت صرامة سيطرة السلطات المحتلة ، فبالإمكان تحديها بوسائل بدائية مستمدة من البيئة وبأساليب تجسد بالفعل حكمة النضال المدنى فى تحويل الضعف إلى قوة كما أن تجربتها فى تشكيل اللجان الشعبية كانت مبدعة فى تخليق آليات مبتكرة لإعادة تنظيم الناس بشكل فعال . وهذا الجانب تحديداً هو ما سعت أجهزة الإعلام العربية الرسمية إلى التعتيم عليه . فقد حرصت على إظهار الجانب المتعلق بالقمع الإسرائيلى أكثر من غيره ، وأبرزت الفلسطينيين المقاومين كضحايا غير فاعلين أو مجرد متظاهرين أو قاذفى حجارة .

أما جوهر الإنتفاضة المتعلق بإعادة التنظيم واللجان الشعبية فلم يظهر فى الإعلام العربى إلا فيما ندر .

وقد شهد عام ١٩٩١ المزيد من الصعوبات الاقتصادية التى أسهمت فى المزيد من تراجع أداء الإنتفاضة ، نتيجة تداعيات أزمة الخليج* ثم الحرب التى ترتبت عليها وما اقترن بها من حظر تجول شامل فى الأراضى المحتلة لأكثر من شهر ونصف .

● وتكشف تقارير « الأونروا » ومكتب العمل الدولى عن مدى التدهور الذى بلغته الأوضاع الاقتصادية فى هذه الأراضى على النحو التالى : فى آخر فبراير أن (الفلسطينين بمن فيهم المسجلون لدى الوكالة كلاجئين يعانون من آثار أزمة الخليج ، وهم يمرون حالياً بفترة عصيبة فى تاريخهم . فالكثيرون منهم يواجهون تغييرات رئيسية نتيجة لحرب الخليج لفقدهم موارد رزقهم من جراء الأزمة) . وأضاف التقرير أن (الوضع تطور فى الآونة الأخيرة بشكل أسوأ من ذى قبل ، إذ انخفضت التحويلات النقدية من الفلسطينيين العاملين فى الخليج منذ اندلاع الأزمة ، والتى كانت تشكل دعماً أساسياً للسكان لسنوات طويلة) . وكان هذا أول تقرير تصدره الوكالة بعد انتقال مسئوليتها إلى المفوض العام الجديد آلتر تركمان ، وتم إعداده عقب جولة قام بها فى المنطقة .

● حذر تقرير آخر « للأونروا » فى ١٨ / ٤ لأول مرة من (احتمال انتشار الجوع وسوء التغذية فى أوساط اللاجئين الفلسطينيين كما حدث فى الخمسينات نظراً لارتفاع نسبة البطالة فى الأراضى المحتلة والأردن) وأضاف أنه (بالرغم من الهدوء النسبى الذى شهدته الفترة الأخيرة فى قطاع غزة على صعيد الأحداث المتعلقة بالإنتفاضة ، تواجه الوكالة ضغطاً متزايداً من اللاجئين لتخفيف العسر الشديد والضيق الاقتصادى . فقد زادت طلبات الحصول على المواد الغذائية والمساعدات النقدية وفرص العمل منذ اندلاع أزمة الخليج التى لا تزال آثارها مستمرة حتى الآن) . وواكب إصدار هذا التقرير تحذير من رئيس دائرة الصحة بالوكالة من أنه (ينبغى عدم السماح لمستويات توزيع المواد الغذائية بالهبوط حتى نتجنب ظهور مشكلات الجوع والتغذية بين اللاجئين الفلسطينيين) .

● قدم المدير العام لمكتب العمل الدولى تقريراً تفصيلياً عن الأوضاع الاقتصادية فى الأراضى المحتلة إلى الدورة ٧٨ للمؤتمر الدولى الدولى للعمل بجنيف (منتصف يونيو) بناءاً على ملاحظات بعثة تقصى الحقائق التى أوفدها إلى الأراضى المحتلة فى النصف الأول من ابريل . وأوضح هذا التقرير أن (اقتصاد الأراضى المحتلة فى حالة بالغة السوء) ووصفه بأنه (صغير وضعيف ومتخلف ويفتقر إلى الهياكل الأساسية ويعانى من قيود متشددة) . وكان تقويم البعثة لتأثيرات الإنتفاضة أنها (كانت لها آثار) اقتصادية مهمة على إسرائيل - لكن نتائجها السلبية كانت أكبر بكثير على سكان الأراضى المحتلة . ولذلك أتسعت الهوة بشكل صارخ فى مستويات المعيشة بين إسرائيل والأراضى المحتلة وزادت الأحداث الدامية فى الخليج من تفاقم الأزمة الاقتصادية فى هذه الأراضى . وفضلاً عن خسائر الدخل نتيجة عمليات الفصل من العمل والانخفاض الشديد فى التحويلات من الخارج ، كانت لتدابير حظر التجول طيلة ٤٥ يوماً آثار مدمرة دفعت عدداً كبيراً من الاسرالى مادون حد الفقر بكثير . ويستفاد من التقديرات المتفائلة أن الخسارة فى إجمالى الناتج القومى بلغت ٥ ملايين دولار أمريكى عن كل يوم عمل ، أو ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار خلال فترة حظر التجول . واستند التقرير إلى معلومات حصلت عليها البعثة من جامعة الدول العربية ليقرر أن (أكثر من مائة ألف شخص فى الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمدون مالياً على التحويلات التى ترسل إليهم من أفراد أسرهم فى الكويت . وكانت هذه التحويلات تصل إلى ١٢٠ مليون دولار ، أى ما يعادل ٨ ٪ من إجمالى الناتج القومى فى

* راجع التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠ .

الأراضى المحتلة . كما تتوقع جامعة الدول العربية أن حوالى نصف السبعمائة مليون دولار التى ترد من مختلف المصادر المالية العربية إلى هذه الأراضى سنوياً ستنقطع عن المستفيدين منها ، الأمر الذى سيؤدى إلى انخفاض متوسط دخل الفلسطينين بنسبة ٢٠ ٪ على الأقل ليصل إلى نصف ما كان عليه عشية الإنتفاضة . والمتوقع أن ينعكس ذلك بشكل أساسى على المجالس البلدية والمستشفيات والجامعات والمدارس والمنظمات التى تعتمد إلى حد كبير على التحويل من الخليج) .

وتدل البيانات التى أمكن توفيرها عن أوضاع بعض مخيمات الضفة ، وهى بالقطع أفضل حالاً من مثيلاتها فى القطاع على أن التحذيرات التى سبقت الإشارة إليها عن مخاطر انتشار الجوع لم تكن مبالغة . فقد عانى سكان مخيم بلاطة (قرب نابلس) على سبيل المثال ويبلغ عددهم ١٥ ألفاً ، أزمة معيشية خانقة فى الوقت الذى ازداد اعتمادهم على المعونات والصدقات لتوفير الطعام . فقد توقفت تحويلات أقارب بعضهم فى الخليج ، وحظر على مئات منهم دخول إسرائيل للعمل فيها ، فأخذوا يتسكعون فى الطرق الضيقة أو ينتظرون على أبواب مركز توزيع المؤن التابع « للأونروا » وفقاً لوصف مراسل إحدى وكالات الأنباء وحسب تقرير عميد كلية الاقتصاد فى جامعة النجاح عبد الفتاح أبو شكر قفزت نسبة البطالة بين الفلسطينين فى الضفة من ٢٥ ٪ إلى ٤١ ٪ عقب حرب الخليج الثانية وانخفض الناتج القومى الإجمالى فى الضفة والقطاع من ٢,٦ إلى ١ مليار دولار . وفى هذه الظروف التى لم تحرك النظام العربى ، أدى إعلان الجماعة الأوروبية عن مساعدات طارئة للأراضى المحتلة فى منتصف العام (٦٠ مليون وحدة نقد أى حوالى ٨٤ مليون دولار) إلى إثارة زوبعة من الجدل حول كيفية توزيعها . كما قدمت الجماعة مساعدة عاجلة قيمتها ٨,٤ مليون دولار إلى تسعة مستشفيات انقطعت الأموال عنها فجأة بنشوب أزمة الخليج . وفى ظروف كهذه وفى ظل غياب سلطة وطنية قادرة على تحديد كيفية الإستفادة من المساعدات الخارجية ، يحتدم الصراع على « المغانم » وتظهر إتهامات بعدم التوزيع المتكافىء ، وفضائح مشروعات وهمية على الورق للحصول على تمويل لها ، أو حتى مشروعات حقيقية لا حاجة فعلية لها أو تؤدى إلى تنافس مع أخرى مشابهة .

ومن الطبيعى أن تفرض هذه الظروف إعطاء الأولوية لتأمين استمرار الحياة بما يعنيه من استمرار تراجع المشاركة الشعبية فى أنشطة النضال المدنى ، ومن ثم المزيد من تراجع الإنتفاضة .

وقد وصل هذا التراجع خلال عام ١٩٩١ إلى الحد الذى يتيح القول بأنها لم تعد موجودة بالمعنى الذى كانت تشير إليه فى بدايتها كحركة شعبية واسعة النطاق . فقد عادت أعمال المقاومة إلى ما كانت عليه قبل ديسمبر ١٩٨٧ ، أى عمليات المجموعات الصغيرة المسيسة المرتبطة بتنظيمات متنافسة فى الغالب ومتقاتلة أحياناً . فقد أصبحت حرب فصائل إلى حد تقسيم الأيام فيما بينها تجنباً لتصاعد النزاعات وباستثناء حالات محدودة فى مناطق بعينها ، لم يعد لتعبير الإنتفاضة مضمونه السابق ، وشاع استخدامه فى الإعلام العربى كمرادف لتعبير الأراضى المحتلة . وكادت مظاهر الإنتفاضة بمضمونها السابق تنحصر خلال العام فى بعض مناطق قطاع غزة ، وخاصة مدينة رفح وميخماتها التى ظلت دائماً أهم مراكز للعنف المدنى وأكثر مناطق الأراضى المحتلة تقديماً للشهداء والمصابين وأوفرها فقراً وإهمالاً فى الوقت نفسه ، بعد ان كانت مدينة مزدهرة نسبياً قبل تفجر الصراع العربى - الإسرائيلى عندما كانت معبراً تجارياً لا تتوقف الحركة فيه .

ومع ذلك فقد واصل الخطاب العربى السائد تجاهله للأوضاع الحقيقية للإنتفاضة وتراجعها على كل المستويات ، وبقى مفعماً بالعواطف والشعارات التى تغطى على الواقع الفعلى المتمثل فى تلاشى إحدى أهم تجارب النضال المدنى المعاصر . ولكن الملاحظ ان الكثيرين من مثقفى الضفة الغربية (بما فيها القدس) كانوا أكثر شجاعة من غيرهم بالعالم العربى فى التصدى لأوضاع الإنتفاضة بوضوح وصراحة فى حوارات ومناقشات مفتوحة سواء على صفحات بعض الصحف العربية الصادرة فى القدس أو فى ندوات ومنتديات سياسية وفكرية وخاصة قبل انعقاد مؤتمر مدريد الذى استحوذ على جل الإهتمام العام وصار المحور الرئيسى للحوار عشية وعقب انعقاده وإلى جانب التأكيد على الآثار الخطيرة لتدهور الأوضاع الاقتصادية على العمل الوطنى ، والتى سبق إيضاحها ، كشفت تلك الحوارات عن مشكلات أخرى جوهرية فى بنية هذا العمل نفسه بعد تراجع طابعه الجماهيرى وفى مقدمتها حالة الفوضى التى باتت تعم الشارع الفلسطينى فى غياب اللجان الشعبية التي دمرتها الأزمة الاقتصادية وأساليب القمع الإسرائيلى فى آن معاً . ونتيجة موجات الإعتقال الواسعة وانسحاب أعداد متزايدة من ساحة المعركة المدنية ، أصبحت لجماعات الصبية الملثمين من أتباع التنظيمات المختلفة السيطرة على الشارع الفلسطينى . وأدى ذلك إلى ظاهرة « عسكرة » الإنتفاضة فى صورة انتشار الملثمين المسلحين يزرعون الرعب فى قلوب الفلسطينين قبل غيرهم فى بعض المناطق ، واستمرار عمليات تصفية أشخاص مشتبه فى تعاونهم مع سلطة الإحتلال دون الرجوع إلى سلطة عليا أو التأكد من إدانتهم ، رغم النداءات المتكررة الصادرة عن القيادة الموحدة بالحد من هذه العمليات . وقد حلل د . يوسف أبو سمرة المحاضر فى جامعة بيرزيت هذا الوضع الذى صار فيه صبية صغار

يفرضون سلطتهم ولا يجرؤ أحد على تحديهم ، ليخلص إلى أن غالبية هؤلاء الذين لا يعيشون مرحلتهم السنية كما هى ويتحملون مسئولية من هذا النوع يتحولون إلى « فاشيين » .

وفى هذا الإطار حظيت ظاهرة « اللثام » بأكبر قدر من النقد ، بعد أن أصبحت مصدر خوف عميق للسكان الفلسطينين الذين باتوا لا يخشون السلطة المحتلة قدر ما يرعبهم الملثمون . ويرتبط بذلك واقع التدنى المستمر للمستوى التعليمى والثقافى الذى كان الفلسطينيون يفخرون به مقارنة بالشعوب العربية الأخرى . فقد وصلت حالة التعليم وأجهزته إلى أسوأ وضع يمكن تصوره . وأجرى باحثون متخصصون فى مجالى اللغة العربية والرياضية دراستين عن التحصيل الدرسى فى المادتين للصفين الرابع والسادس فى إطار مؤسسة « تامر بالقدس » وخلصوا إلى أن (هناك ضعفاً فى التعبير والتفكير والإستيعاب ، وهى مشكلة تنعكس على كل المواد الدراسية وعلى حياة الفرد فى المستقبل كما أن حوالى ١٠ ٪ من طلاب الصفين يعانون من الأمية . بل وبلغت نسبة الطلاب الذين تمكنوا من كتابة خمس جمل صحيحة ٢,٣ ٪ فى الصف الرابع و ٢٢,٨ ٪ فى الصف السادس) ودلالة ذلك كما هو واضح ، إخفاق تجربة التعليم الشعبى التى حاول الفلسطينيون تطويرها فى مطلع الإنتفاضة كبديل لإغلاق المدارس والجامعات . لكنها تعرضت لملاحقة سلطة الإحتلال لها . ثم اندثرت تقريباً بعد انحسار الطابع الشعبى للإنتفاضة وقد استمر إغلاق المدارس بشكل متقطع خلال عام ١٩٩١ . حيث وصل عدد أيام الإغلاق إلى حوالى مائة يوماً بعد أن كانت ١٩٠ عام ١٩٩٠ و ٢١٠ عام ١٩٨٩ .

ويوضح إحصاء فلسطينى أن حوالى نصف أيام الإغلاق كانت نتيجة أوامر عسكرية شملت كل المدارس ، بينما يعود النصف الآخر إلى قرار حظر التجول فى بداية العام خلال حرب الخليج ، وإلى حالات الإضراب العام التى دعت إليها « القيادة الموحدة » أو « حماس » .

ومن أهم المشكلات التى برزت بوضوح خلال ١٩٩١ الإقتتال بين التنظيمات وخاصة بين حركتى « فتح » و « حماس » وخاصة فى مدينة نابلس ، والتى ستعود إليها لاحقاً . تتمثل أخطر تأثيراتها فى تعميق الفجوة التى تتراكم بمضى الوقت بين الشارع والنشطاء المسيسين ، وتدعيم الإحساس بتكريس الطابع الفصائلى أو « الفئوى » للعمل الوطنى ومن أبرز المظاهر الدالة على هذه الفجوة سلوك أصحاب المتاجر الذين عبروا مراراً عن ضيقهم بدعوات الإضراب العام رغم أنها أصبحت أقل بشكل ملحوظ عن مرحلة انطلاق الإنتفاضة . فقد تراجع حماسهم السابق واستعدادهم لتحمل الخسائر الناجمة عن الإضرابات التى كانت تصل فى المتوسط إلى عشرة أيام شهرياً فى العام الأول للإنتفاضة لكنهم باتوا يضيقون بثلاثة أو أربعة اضرابات شهرياً فى العام الأخير . ومع ذلك ظلوا يستجيبون لأية دعوة للإضراب لمجرد الخوف من اعتداءات الملثمين على المتاجر المفتوحة .

وإلى جانب هذه الفجوة بين الشارع والنشطاء ، برزت فجوة هيكلية أخرى بين الشخصيات الوطنية رفيعة المستوى وغالبيتها من الأكاديميين والمهنيين والسياسيين التقليدين وبين جماعات الشبيبة والصبية أصحاب اللثام . والواضح أن سلطة الإحتلال نجحت إلى حد كبير فى إضعاف الحلقة الوسيطة بين الفئتين باعتقال الكثيرين من كوادرها وإبعاد عدد منهم إلى الخارج . وقد تزايدت هذه الفجوة خلال ١٩٩١ نتيجة اتجاه الفئة الأولى (الشخصيات الوطنية) للتركيز على الأعداد المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام والحوار مع الأمريكيين والإسرائيليين ، فى الوقت الذى بقيت الفئة الثانية محتفظة بسيطرتها على الشارع . ومع ذلك أدى بدء عملية السلام بالفعل إلى تداخل ضرورى بين الفئتين نتيجة انقسام كل منهما بين مؤيد ومعارض لها . لكن هذا لا يخفى واقع التحول الذى حدث فى البنية الاجتماعية الفلسطينية نتيجة هيمنة جماعات من الصبية والشباب على الشارع ، وبالتالى تصدرهم مراكز القيادة بدلاً من الزعامات التقليدية الأمر الذى أخل بالتراتبية التى كان متعارفاً عليها وأضعف إحدى وظائفها المهمة ، وهى حفظ تماسك الجماعات وتحجيم عناصر العنف خاصة وأن هذا التحول حدث فى ظروف غير طبيعية . وكانت النتيجة أن مراكز القوة الناشئة هذه لم تستطع الحفاظ على تماسك الحياة المدنية وتأمين استمرايتها ، مما أدى إلى تعطيل المرافق الحيوية لأى مجتمع . ولم يكن تدنى المستوى التعليمى إلى الحد الذى بلغه فى الواقع إلا أحد مظاهر هذه النتيجة .

وفى هذا السياق لم يعد « للقيادة الوطنية الموحدة » أكثر من وجود رمزى فى ظل تزايد الخلافات بين القوى المكونة لها ، رغم نجاحها المثير للإنتباه فى الحفاظ على استمرارية نداءاتها التى قامت بدور مهم ، فى الحد من استفحال تلك الخلافات تجاه عملية السلام ، وهو ما سنعود إليه لاحقاً . لكن باستثناء هذا الجانب ، انعكس ركود العمل الوطنى على نداءات هذه القيادة التى اتسمت بالرتابة فأخذت تتكرر كل شهر تقريباً فى المتوسط دون تجديد يذكر الأمر الذى فسره أحد المثقفين الفلسطينين فى الضفة بأنه يعكس ابتعادها عن الشارع وما يجرى فيه . وقد شملت بعض حوارات القدس خلال العام هذا الموضوع ، حيث لفت بعض المشاركين فيها الإنتباه - فى حضور شخصيات تعتبر متحدثة باسم الفصائل المشكلة للقيادة الموحدة - إلى تلك المسافة التى تفصل بين ما تطالب به نداءاتها وبين ما يستطيع الناس فعله .

وأخيراً فرغم كل هذه المشكلات التى قد لا يرتاح البعض إلى مناقشتها بهذا الوضوح ينبغى تسجيل أهمية التطور الذى نعده محورياً فى العمل الوطنى بالأراضى المحتلة خلال ١٩٩١ وهو الحوار المفتوح الذى دار داخلها حول هذه المشكلات وغيرها . وقد مثل هذا الحوار علامة فارقة ونقطة تحول فى الخطاب الفلسطينى بالداخل بمنأى عن التعبيرات النارية والأوصاف التمجيدية التى تتكرر فى الأدبيات المتعلقة بالإنتفاضة . خارج الأراضى المحتلة حتى الآن وعبر هذا التطور عن إدراك واع لكون سرد النواقص والسلبيات علناً لا يكشف أسراراً أمام عدو يعرفها جيداً ، وإنما على العكس يفتح أبواباً للتصحيح والإصلاح فى مرحلة دقيقة بكل معنى الكلمة فى تاريخ النضال الفلسطينى .

ثانياً : الوضع الفلسطينى فى ظل عملية السلام :

كثيرة هى المجادلات التى ظهرت ، منذ نشوب أزمة الخليج ، حول طبيعة تأثيرها على الصراع العربى - الاسرائيلى، وعلى القضية الفلسطينية بصفة خاصة . وقد اثبت مسار الاحداث عقب توقف الحرب فى الخليج أن الأطروحات التى توقعت أن تخلق تلك الأزمة فرصا غير مسبوقة لتسوية هذه القضية كانت أكثر صوابا من غيرها ، بغض النظر عما اذا كانت هذه الفرص تنحو فى اتجاه تسوية عادلة من عدمه .

١ - دوافع المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام :

شهدت الساحة الفلسطينية جدلا وخلافا واسعين حول الموقف من التحرك الأمريكى الساعى لبدء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والاردن وسوريا ولبنان من ناحية ، واسرائيل من ناحية أخرى ، وحول شروط المشاركة فى هذه المفاوضات . وكان واضحا منذ اللحظة الأولى أن هذا الجدل محسوم لصالح المشاركة فى العملية والمفاوضات مهما كانت الشروط التى تنطوى عليها مجحفة وغير عادلة وخاصة فيما يتعلق بقضية التمثيل الفلسطينى .ويثير ذلك تساؤلا جوهريا عن الدوافع التى استندت اليها مشاركة الفلسطينيين فى هذه العملية بشروط كانوا يرفضونها من قبل . والواقع أن الإجابة على هذا التساؤل تقتضى الاحاطة بتعقيدات الوضع الفلسطينى ، وعدم الاكتفاء بطبيعة الوضع العربى العام الذى زادته أزمة وحرب الخليج تدهورا ، ومظاهر الضعف الإضافية التى عانت منها منظمة التحرير بسبب موقفها تجاه هذه الأزمة . والمجادلة التى نطرحها هنا معتقدين انها تستحق مناقشة مستفيضة هى أن الظرف الفلسطينى الموضوعى كان يفرض المشاركة فى عملية السلام التى أعقبت الأزمة والحرب فى الخليج بغض النظر عن التدهور العربى العام الذى زاد من جراء الأزمة ، ومهما كانت التنازلات المطلوبة على صعيد العامل الذاتى كثمن لهذه المشاركة . والمقصود بالظرف الفلسطينى الموضوعى الضاغط فى هذا الاطار جانبان : أولهما يتعلق بعدم وجود بديل استراتيجى للمفاوضات ، وثانيهما يرتبط بوجود امكانية لتحقيق مكاسب وتجنب مزيد من الخسائر .

أ - غياب بديل استراتيجى :

كان تفجر الانتفاضة الفلسطينية الكبرى فى ديسمبر ١٩٨٧ بمثابة البديل الاستراتيجى لاخفاق منهج الكفاح المسلح على مدى عشرين عاما .

وليس هنا مجال الخوض فى اخفاق هذا المنهج ، الذى اعتراه القصور من حيث أساسه النظرى وممارسته العملية فى التجربة الفلسطينية ، فضلا عن صعوبة الواقع الموضوعى . وقد نبع القصور النظرى فى هذه التجربة من المبالغة فى التأثر بالقوانين العامة للخبرات السابقة ، مما أدى إلى تزايد الاتجاه لنسخ اساليب كفاح مستقاة من هذه الخبرات على حساب السعى إلى اشتقاق هذه الأساليب من الواقع الفلسطينى المعين . وكانت محصلة هذا القصور خلطا بين مستويات العمل الفدائى ، وعدم وضوح التمييز بين حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية ، وإعطاء العمل الفدائى من البداية رغم محدوديته صفة حرب الشعب ، رغم انه كان عند مستوى أدنى حتى من حرب العصابات . واقترن بذلك

تحديد مراحل وهمية للعمل الفدائى مستقاة من تجارب اخرى (خاصة التجربة الصينية) دون تصرف . كما أن المبالغة فى تحديد اهداف المقاومة المسلحة كان قصورا آخر فى استراتيجتها ، فضلاً عن عدم الوضوح الكامل بشأن العلاقة بين العمل المسلح والسياسى منذ البداية . وقد حال كل ذلك دون تبلور نظرية فلسطينية متكاملة فى المقاومة المسلحة . وكان من الطبيعى أن ينعكس هذا القصور فى الاساس الذى تقوم عليه استراتيجية الكفاح المسلح على الممارسة العملية لهذا الكفاح . فقد ظلت انطلاقة العمل الفدائى فى اضيق نطاق حتى حرب ١٩٦٧ . ورغم تناميها بعد ذلك ، الا أنها ظلت أسيرة القانون الذى حكم نشوءها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل الفدائى داخل الضفة والقطاع بما يضمن استمراره وفاعليته فلم تتمكن المقاومة ، ولم تبذل جهداً كافيا ، لتركيز مناطقها القاعدية فى الأراضى المحتلة ، بحيث لاتكون مرتهنة بمناطق « الطوق » العربية التى تخضع لسيادة أنظمة عربية كان لها موقفها المختلف تجاه الكفاح المسلح . فقد خسرت المقاومة بسرعة قياسية معركة المناطق القاعدية أو القواعد الآمنة داخل الأراضى المحتلة وفضلت الاتجاه لتركيز هذه القواعد فى الاردن ولبنان اللتين انتقل إليهما الجسم العسكرى والسياسى لهذه المقاومة . وقد حكم هذا الاختيار على منهج الكفاح المسلح بالاخفاق المبكر ، رغم كل الآمال التى ظلت معلقة عليه لكونه البديل الذى طرح ، عقب حرب ١٩٦٧ الهزيمة الانظمة العربية .

لكن العمل الفدائى من المناطق المحيطة بالأراضى المحتلة كان محكوما عليه بالفشل لما انطوى عليه بالضرورة من تناقض مع الأنظمة العربية . والأهم من ذلك أن العمل الفدائى من الخارج لم يكن بمقدوره التحول إلى حرب عصابات طويلة النفس .

ولذلك كان تفجر الانتفاضة الفلسطينية الكبرى فى ديسمبر ١٩٨٧ يقدم البديل الاستراتيجى لذلك المنهج الذى كان قد وصل فعليا إلى طريق مسدود قبل سنوات طويلة . فقد حملت هذه الانتفاضة منهجا آخر هو العنف المدنى ، الذى تتوفر امكانات واسعة وآفاق رحبة له فى الضفة والقطاع . وشهد العام الاول للانتفاضة انجازات هائلة كانت كفيلة بخلق الاساس الموضوعى اللازم للتقدم صوب عصيان مدنى متنامى . لكن تجمعت عوامل عدة لتحول دون استمرار التقدم فى هذا الاتجاه ، وسبقت معالجتها فى العددين السابقين من التقرير الاستراتيجى العربى لعامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ . وكان من نتيجة ذلك تراجع متواصل فى آداء الانتفاضة أبرزه وحذر منه صراحة التقرير السابق (١٩٩٠) . ولم يكن هذا التقرير وحده الذى دق ناقوس الخطر بشأن ماتواجهه الانتفاضة من مشكلات بعضها موضوعى والبعض الآخر ذاتى . ومع ذلك استمر تجاهل أوضاعها الحقيقية فى معظم الدوائر الفلسطينية ، وتواصل الخطاب المفعم بالعواطف والشعارات ، الذى غطى على الواقع الفعلى الذى شهد منذ عام ١٩٨٩ وبالذات منذ ١٩٩٠ ، بأن الانتفاضة فقدت طبيعتها الشعبية وتحولت إلى ظاهرة نخبة بالأساس ، وان سلطة الاحتلال طورت الآليات الملائمة للتعامل مع ما بقى منها .

ولذلك فعندما بدأ التحرك الأمريكي للاعداد لعملية السلام ، لم يكن أمام الفلسطينين خيار آخر بعد أن تحدد السقف النضالى فى الداخل .

وتؤكد متابعة اداء الانتفاضة فى ذلك الوقت وحتى نهاية عام ١٩٩١ مدى التراجع الذى لحق بها ، بعد أن فقدت طابعها الجماهيرى الواسع الذى ميزها منذ انطلاقتها .

ولايرجع ذلك لمجرد قيام سلطة الاحتلال بحل اللجان الشعبية التى تشكلت فى مرحلة الانطلاق ، وكانت بمثابة الإطار الجماهيرى الذى يتيح المشاركة الشعبية الواسعة فى فعاليات الانتفاضة . لقد كان حل هذه اللجان بمثابة ضربة مهمة لكنها لاتفسر وحدها انفضاض جماهير الداخل التى أصابها الاحباط لأسباب عدة أهمها :

- غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير الانتفاضة عبر خطوات محدودة وملموسة والاستعاضة عن ذلك بتكرار الحديث عن مراحل وهمية كما حدث فى فترة انطلاقة الكفاح المسلح .
- تزايد الاخطاء التى ترتكبها الحلقات الضيقة من النشطاء التابعين لمنظمات الفصائل الفلسطينية ، والعجز عن وضع حد لها اومداواتها ، فضلاً عن الانشقاق بين هذه الفصائل . وقاد ذلك إلى تعميق الهوة بين القيادات المفترضة للانتفاضة والشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة .
- تفاقم معاناة الجماهير على مختلف المستويات دون شعور بوجود مردود مايلوح فى الافق . وفى غياب مثل هذا الشعور ، يتراجع النزوع نحو التضحية وتحمل الاوضاع القاسية والمعاناة من الصعاب . وقد اسهم غياب الدعم العربى تقريباً للانتفاضة ثم التأثيرات الاقتصادية لأزمة الخليج ، فى تفاقم المعاناة .

٢ ـ امكانية تحقيق مكاسب وتجنب خسائر جديدة :

لم يقتصر الدافع للمشاركة الفلسطينية فى عملية السلام على عدم وجود بديل استراتيجى لهذه المشاركة . فثمة دافع آخر لايقل أهمية هو قناعة القوى الاكثر فعاليه فى الاوساط الفلسطينية داخل وخارج الاراضى المحتلة إما بإمكان تحقيق مكسب ما عبر المشاركة أوتجنب مزيد من الخسائر التى

تترتب على ادارة الظهر لعملية السلام . وقد استخدم وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر هذا المدخل لحفز الفلسطينين على المشاركة ، فأكد أكثر من مرة على أنهم « سيكونون » « من اكبر الرابحين » اذا شاركوا « واكبر الخاسرين » اذا امتنعوا . ورغم أن الشق الاول من مقولته هذه قد ينطوى على مبالغة ، فالأرجح أن الشق الثانى كان دقيقا .

ومع ذلك بدأ واضحاً أن اصحاب القرار الفلسطينى تطلعوا إلى الحصول على مكسب مامن خلال المشاركة فى عملية السلام . والمقصود بالكسب هنا معنى نسبياً لامطلقاً ، أى الانتقال من وضع معين إلى آخر يفضله بدرجة أو بأخرى لكنه ليس الأفضل ولايمكن أن يكون كذلك فى الظروف التى أحاطت بتلك العملية . ولذا كان الحديث عن مكسب فلسطينى بهذا المعنى تعبيراً عن السياسة العملية اكثر من أى وقت مضى فى التاريخ الفلسطينى .

وتمثل هذا النزوع فى النظر إلى الكسب المحتمل بمقارنته مع الوضع القائم بكل خصائصة المعروفة ، وليس بنسبته إلى قيمة عليا مرغوبة كالعدالة مثلاً . وكان هذا أحد أهم أبعاد الخلاف فى الساحة الفلسطينية والعربية عموماً ، حول الموقف من عملية السلام التى بدأت بمؤتمر مدريد فى أخر أكتوبر ١٩٩١ فالمصدر الرئيسى لهذا الخلاف هو تباين المعيار الذى اعتمد عليه المؤيدون والمعارضون للانخراط بتلك العملية . فهو معيار عملى لدى من قبلوا بذلك فيما كان مبدئيا عند من رفضوا . لكن هذا لم يعن أن الداعين للمشاركة والحصول على اى مكسب ممكن للشعب الفلسطينى لم ياخذوا بالاعتبار العوامل المبدئية . فقد أقر الكثيرون منهم بأن عملية السلام لاتتيح فى الظروف المحيطة بها الحل العادل للقضية الفلسطينية ، وإنما مجرد حل قد يفضل الوضع القائم فى غياب بديل استراتيجى . وطالبوا معارضى المفاوضات بإمعان النظر فى هذه الظروف ، والحوار الموضوعى حول مايمكن الحصول عليه فى ظلها ليس بمعيار العدالة المتفق على عدم توفرها ، وانما بمقياس عملى . وبهذا المقياس رأوا إمكان التطلع إلى مكسب فلسطينى عبر سياسة الخطوات الصغيرة المتدرجة صعودا بدءا بالحصول على حكم ذاتى يتيح نشوء أول سلطة فلسطينية معترف بها ، مع السعى إلى تحديد جدول زمنى واضح للانتقال إلى الحل النهائى ، مع بقاء مضمون هذا الحل مفتوحا دون شروط إسرائيلية مسبقة . وإلى جانب هذا الكسب المحتمل ، بدت المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام سبيلاً لابديل له لتجنب خسائر جديدة محققة ، فى حالة عدم المشاركة .

(١) حدود المكسب المحتمل :

كان واضحا من البداية أن هذه الحدود تتوقف على مضمون اتفاقية الحكم الذاتى التى يمكن التوصل إليها ، وإمكانية الزام اسرائيل بجدول زمنى محدد . وبدا أنه ليس ثمة مايحول دون السعى لتوفير هذين العاملين رغم تدهور الظرف العربى العام ، اذا أمكن استثمار الارتباك الذى ظهر فى صفوف الحكومة الاسرائيلية . وكانت إحدى الخبرات المهمة للمفاوضات العربية - الاسرائيلية السابقة أن المفاوض الاسرائيلى يصاب بالارتباك عندما يتم التعامل معه على أسس عملية وخطوات صغيرة ومحدودة ، حيث يصعب عليه التحصن وراء العموميات من ناحية ولايفيده كثيرا تعمد التجزئة المفرطة للمواضيع من ناحية أخرى .

وقد ظهر الارتباك الاسرائيلى منذ أن اصر شامير ، خلال اتصالات بيكر بأطراف عملية السلام التى قام بترتيبها ، على خطاب إيضاحات أو تطمينات ، الأمر الذى فتح الباب للأطراف العربية لطلب الحصول على خطابات مماثلة . وبذلك دفعت الحكومة الإسرائيلية دون قصد باتجاه إثارة القضايا الجوهرية من خلال التفاوض مع مختلف الأطراف بشأن مضمون الخطابات المطلوبة . وكان هذا التوجه متعارضا مع ماسعت إليه إسرائيل منذ بدء تحرك بيكر ، وهو عدم طرح القضايا الجوهرية على أى نحو حتى تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة دون أى شروط مسبقة . وقد أقرت مصادر إسرائيلية عدة بأن طرح شامير لموضوع خطابات التطمينات كان خطأ تكتيكيا بالغا انساق إليه .

واستمر الارتباك الاسرائيلى ليفجر الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية حول رئاسة وتركيب الوفد فى مؤتمر مدريد ، ولتصبح التناقضات الداخلية حاضرة ومؤثرة على الآداء التفاوضى الإسرائيلى . وأدى ذلك إلى مزيد من التطلع لاستثمار هذه التناقضات سواء خلال المفاوضات نفسها ، والتى كان واضحاً من البداية أنها ستصبح القضية الأولى فى انتخابات االكنيست الثانية عشرة عام ١٩٩٢ ، او فى مرحلة الحكم الذاتى بخلق أنماط جديدة من التفاعلات الفلسطينية - الاسرائيليه وخاصة على المستوى الشعبى للتأثير فى اتجاهات قطاعات من الرأى العام فى اسرائيل باتجاه إدراك الحقيقة الفلسطينية كما هى والقبول بالتعايش بين شعبين متمتعين بحقوقهما الوطنية . ويستند هذا التطلع إلى واقع وجود انقسام عميق فى الرأى العام الاسرائيلى تجاه مستقبل الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

ولذ لك قدمت المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام فرصة لوضع حد للصورة المزيفة التى يروجها اليمين الاسرائيلى للفلسطينين ، وهى صورة المخربين الذين يريدون القضاء على دولة إسرائيل كلياً ، وبالتالى اضعاف احتمال استمرار هذا التيار فى الحكم . ورغم الجدل المستمر

فى الأوساط العربية حول مدى وجود فروق بين الليكود والعمل ، فالثابت أن الأخير يقبل مقايضة جزء كبير من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بالسلام ويوافق على تسوية فى إطار اتحاد أردنى فلسطينى يشمل معظم الضفة وكامل قطاع غزة فى ظل ترتيبات أمن معينة . وقد ظهر بالفعل مايدل على إدراك قطاع من القيادة الفلسطينية فى الداخل والخارج لأهمية السعى لاحداث تحولات نوعية داخل المجتمع الاسرائيلى تؤدى لاقتناع غالبيته بأن السلام فى مصلحة إسرائيل ، وهو ماأسماه أحد القادة الفلسطينين « فتح القلعة الاسرائيليه من داخلها » عندما دعا إلى شن هجوم سلام شامل على المجتمع الاسرائيلى قادر على اقتحام مواقع كل قواه السياسية والاجتماعية الفاعلة عبر خطة ذات أربعة جوانب .

أولها : وضع خطة إعلامية فلسطينية عربية متكامله لتعريف المواطن الاسرائيلى بحقيقة المواقف الفلسطينية تجاه مسألة التعايش المشترك ، وكشف التشويه المتعمد الذى تقوم به الحكومة الاسرائيلية لهذه المواقف . ويقتضى ذلك اختراق حواجز العزل المضروبة حول المجتمع الإسرائيلى .

وثانيها : العمل على توجيه مزيد من فعاليات الانتفاضة نحو مخاطبه هذا المجتمع مباشرة ، وخاصة بعد ان أوقعت مسيرات اغصان الزيتون فى الضفة الغربية التى واكبت مؤتمر مدريد جيش الاحتلال فى حالة من الارتباك .

وثالثهما : قيام مؤسسات ودوائر منظمة التحرير بالبحث فى كيفية تنفيذ مهمة تسريع وقوع التحولات نحو الواقعية السياسية فى المجتمع الاسرائيلى . ويقتضى ذلك زيادة وتيرة اللقاءات الفلسطينية مع قوى السلام وتنويعها ، بحيث تشمل فئات جديدة قدر الإمكان .

ورابعها : السعى إلى تشكيل لجنة فلسطينية مختصة ودائمة داخل الأراضى المحتلة تحت إسم لجنة السلام الفلسطينى - الاسرائيلى تضم عددا من الكفاءات المعروفة بخبرتها على العمل فى الموضوع الاسرائيلى . كما يمكن ان تضم بعض رموز الوفد الفلسطينى المفاوض ، بما يعطيها مصداقية وفعالية أكبر .

لكن ظل واضحا حتى نهاية العام أن هذا الإدراك لأهمية العمل على « فتح القلعة الاسرائيلية من داخلها » لم ينعكس فى سلوك فعلى ولاحتى فى خطاب سياسي جديد أكثر فعالية ودعما للآداء التفاوضى الفلسطينى . والأرجح أن الإحباط الذى شعر به الكثيرون من الفلسطينين فى الداخل لعدم تحقق نتائج سريعة من المفاوضات حتى نهاية العام اضطر النخبة الفلسطينية المنخرطة فى عملية السلام للاستمرار فى الخطاب التقليدى المتسم بالحدة تجاه اسرائيل دون تمييز واضح فى معظم الحالات بين القوى والتيارات المختلفة . وساعد على ذلك ايضا شيوع هذا النمط من الخطاب لدى مختلف الأطراف العربية المشاركة وغير المشاركة فى عملية السلام . ويتضمن هذا الخطاب تحريما وتجريما لأية محاولة فلسطينية أوعربية عموما لمخاطبة المجتمع الاسرائيلى ، وتخوين من يقوم بمثل هذه المحاولة . وهذا ماتعرض له مثلاً الصحفى الفلسطينى توفيق أبو بكر والصحفى الأردنى سلطان حطاب بسبب مخاطبتهما الجمهور الاسرائيلى خلال مؤتمر مدريد عبر تليفزيون اسرائيل ، حيث شنت عليهما حملة هائلة فى الأردن لم تخل من الارهاب . وقد خضع الأول للابتزاز وانتقد نفسه علانية .

وفى هذا الإطار لم يحدث تطور جدى حتى نهاية العام نحو التوجه إلى الرأى العام الاسرائيلى بخطاب جديد ذى قسمات سلامية واضحة بهدف اخراج اعداد متزايدة من الاسرائيليين من « الجيتو » الذى سعت حكومة شامير إلى محاصرتهم داخله . وبدون هذا التطور ، الذى مازال ممكناً ، سيكون من الصعب تحقيق الكسب الفلسطينى الذى تطلع إليه قرار المشاركة فى عملية السلام . فالقدرة على تغيير اتجاهات الرأى العام الاسرائيلى تمثل العامل الأكثر أهمية ، فى غياب توازن قوى بالمنطقة للتأثير على المفاوض الاسرائيلى الذى لايستطيع تجاهل توجهات شعبه . وبالإمكان الإفادة فى هذا المجال من خبرة المفاوضات المصرية الاسرائيلية التى سبقت وأعقبت توقيع معاهدة مارس ١٩٧٩ . فقد كان أحد عوامل نجاح استراتيجية التفاوض المصرية انها استندت إلى خطاب سلامى كان له تأثيره على قطاعات من الرأى العام الاسرائيلى بعضها من الشرائح المؤيدة تقليدياً لليمين ، الأمر الذى أتاح تعويضاً جزئيا لخلل ميزان القوى . وكان من نتيجته على سبيل المثال اضطرار مناحم بيجين للتراجع عن تعهده لسكان مستوطنة « يأميت » بالإبقاء عليها فى كل الظروف . وبالقطع كانت هناك عوامل أخرى حافزة على إتجاه بيجين فى ذلك الوقت للقبول بحل وسط بشأن سيناء التى لم تمثل مصلحة أمنية حقيقية لإسرائيل ، فى سبيل إقامة أول علاقة سلام مع أكبر دولة عربية وإخراجها من الصراع . ومع ذلك فقد كان لاستراتيجية التفاوض المصرية التى استندت إلى خطاب سلامى واضح غير مناور ، تأثيرها فى مجال تقليص قدرة المفاوض الاسرائيلى على التمسك كلياً بمواقفه المسبقة . فقد كان عليه تجنب مايؤدى إلى انهيار عملية السلام الثنائية فى ذلك الوقت ، لإدراكه انها تحظى بتأييد قطاعات واسعة من الرأى العام . وهذا التأييد هو الذى أضعف قدرة معارضى بيجين داخل ليكود ، الذين انشقوا عليه والذين بقوا معه ، فضلاً عن القيادات الأكثر تشدداً

والجماعات الاستيطانية . وحال ذلك دون قدرتهم على فتح معركة سياسية على قاعدة إخلاء مستوطنة ياميت . كما أنه أدى إلى تهميش المطالب المبالغ بها التى طرحها بعض المسئولين الاسرائيليين لعدم حصولها على دعم شعبى ، الأمر الذى منع تحولها إلى شروط تستطيع حكومتهم التمسك بها . ومن ذلك على سبيل المثال اقتراح رئيس الأركان فى ذلك الوقت تقليص القوات المسلحة المصرية وتحويل نظام التجنيد فيها إلى مايشبه نظام الاحتياط المعمول به فى اسرائيل .

ومع ذلك فقد أوضحت تجربتا جولتى المفاوضات الثنائية اللتين اجريتا عقب مؤتمر مدريد وحتى نهاية ١٩٩١ إمكان إرغام المفاوض الاسرائيلى على تقديم تنازلات إجرائية اهمها القبول ضمنيا بوجود علاقة واضحة بين الوفد الفلسطينى المفاوض ومنظمة التحرير ، رغم كل الضجة التى اثارتها حكومة شامير حول هذا الموضوع قبل المؤتمر . فقد اضطر الاسرائيليون للتغاضى عن مظاهر سافرة ومقصودة تؤكد ارتباط الوفد الفلسطينى بالمنظمة خلال مؤتمر مدريد وبعده ، بعد أن لم يجدوا بداً من القبول بالتفاوض مع وفد كان شامير قد وضع « فيتو » على معظم أعضائه قبل أشهر قليلة فالثابت أن رئيس الوزراء الاسرائيلى كان قد رفض اعتبار الوفد الفلسطينى الذى التقى بيكر خلال جولته الأولى بالمنطقة عقب حرب الخليج مناسباً للتفاوض معه ، وقال : (نرفض رفضاً قاطعا أى لقاء مع وفد الشخصيات الفلسطينية العشرة التى التقت بيكر فى القدس . إنهم من منظمة التحرير ، وجاؤوا إلى الاجتماع مع بيكر باسم المنظمة ويعبرون عن مواقفها . واسرائيل لاتجرى مفاوضات مع هذه المنظمة » . ومع ذلك فالملاحظ ان ستة من أعضاء هذا الوفد الذى التقى بيكر أصبحوا أعضاءاً فى الوفد الفلسطينى الذى ذهب إلى مدريد .

كما اضطرت اسرائيل إلى التراجع عن مطلبها عدم منح الوفد الفلسطينى حق الكلام كغيرة لمده ٤٥ دقيقة امام المؤتمر . وبدا واضحاً خلاله أن هذا الوفد مستقل من ناحية ومرتبط بمنظمة التحرير من ناحية أخرى .

ثم تراجعت بعد ذلك عن إصرارها على عدم تجزئة المفاوضات مع الوفد الأردنى - الفلسطينى المشترك إلى مسارين وهى القضية التى استغرقت الجولة الثانية للمفاوضات لكن يتوقف الحصول على مكسب فلسطينى يعتد به على تطوير استراتيجية متكاملة للتوجه إلى المجتمع الاسرائيلى من الداخل لكسبه أيضا .

(٢) تجنب مزيد من الخسائر :

ربما كان الدافع الأكثر الحاحا للمشاركة الفلسطينية فى عملية السلام هو التخوف من خسائر جديدة فى حال عدم المشاركة والرغبة فى وضع حد لها . ولعل أهم هذه الخسائر تعريض الرقعة الصغيرة الباقية من أرض فلسطين لأكبر موجة استيطان منذ ١٩٦٧ تؤدى إلى فرض مزيد من الأمر الواقع ، الذى يجعل من الصعب معاودة البحث عن حل سلمى بعد عدة سنوات فيما لايبدو فى الأفق خيار آخر . فقد استند الموقف العربى فى رفض أى سلام غير عادل منذ ١٩٤٨ إلى رهان متكرر على تحسن الظرف العربى . لكن الذى حدث هو مزيد من التدهور الذى لايملك أحد افتراض الحد منه مستقبلا . ففى السياسة ، كما فى الاقتصاد والحياة عموما ، إذا تجاوز الثمن حدودا معينة يقود إلى خسارة محققة ، أصبح من الضرورى البحث عن ثمن أقل . وكان واضحا أن عدم المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام بكل ماتنطوى عليه من قصور يؤدى إلى دفع ثمن باهظ يجعل لشعار التمسك بكل الحقوق معنى عمليا واحدا هو إهدار كل الحقوق .

وقد سعى الفكر الفلسطينى الغالب خلال عام ١٩٩١ إلى استخلاص الدروس من التجارب السابقة ، وأهمها الدرس الذى يقضى بتجنب تكرار الرهان على ماليس فى اليد ، لأن الخسارة الجديدة فى حال عدم المشاركة بعملية السلام بدت أكثر فداحة . وتفسير ذلك أن موجة الاستيطان التى تصاعدت فى ١٩٩١ توفر لها مقومان رئيسيان .

أولهما : العناصر البشرية اللازمة التى توفرها المعدلات العالية لهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى السابق والذين بلغ عددهم أكثر من ٣٥٠ ألفا خلال عامين .

ومعنى ذلك أن بإمكان الحكومة الاسرائيلية احداث تغيير هائل ليس فى التركيب السكانى للضفة الغربية بصفة خاصة فقط ، ولكن أيضا فى جغرافيتها . وكانت قد تكشفت بالفعل معالم خطة تستهدف مضاعفة المستوطنين فيها خلال عامين .

وثانيهما : الادارة السياسية الممثلة فى التزام هذه الحكومة الاستيطان فى كل ماتسميه « أرض اسرائيل » .

وإذا كانت هذه الموجة الاستيطانية تفتقر إلى مقوم آخر لايقل أهمية ، وهو الموارد المالية الكافية ، فإن أهم أسباب ذلك هو رغبة الولايات المتحدة فى اتاحة الفرصة لعملية السلام وبالتالى تأجيل البت فى ضمانات القروض لاسرائيل ثم ربطها بوقف أو تجميد الاستيطان وراء « الخط الأخضر » ولذلك كانت المشاركة الفلسطينية فى هذه العملية أمرا حيويا لاستمرار حرمان اسرائيل من الحصول على موارد مالية كبيرة للاستيطان .

ولم يكن ثمة شك فى أن رفض الفلسطينيين المشاركة كان من شأنه تغير الموقف الأمريكى من طلب اسرائيل الخاص

بالحصول على ضمانات مصرفية لقروض تبلغ عشرة مليارات دولار .

وفى هذه الحالة يتوفر للاستيطان الدعم المالى اللازم لانطلاقته وتجاوزه اطار توسيع المستوطنات القائمة الذى تحاول الحكومة الاسرائيلية التحرك ضمنه خلال العام باتجاه زرع مجموعات من المستوطنات الجديدة . فى مواقع منتقاه بحيث تشق مناطق الكثافات السكانية الفلسطينية لخلق تعقيدات جديدة أمام أية مفاوضات يمكن اجراؤها فى مرحلة تالية . وكانت هذه خسارة متوقعة فى حال احجام الفلسطينيين عن المشاركة فى عملية السلام ، لأن من شأنها الحيلولة دون امكانية اقامة سلطة ذاتية فلسطينية على أجزاء يعتد بها من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ فى المستقبل .

(٣) حجج معارضى المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام :

ظهر نوعان من الحجج فى إطار معارضة المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام : أولهما حجج من منطلق وطنى ، وثانيهما حجج من منطلق دينى .

(أ) الحجج الوطنية :

كانت الحجة المركزية فيها أن الوضع العربى العام ، والفلسطينى بصفة خاصة ، غير مؤهل لخوض مفاوضات حاسمة قبل استعادة تماسكه وقواه المهددة . فالنتائج التى يمكن أن تسفر عنها المفاوضات فى ظل هذا الوضع لابد أن تعمق المحنة التى يعيشها العالم العربى فى أعقاب أزمة وحرب الخليج .

وفى هذا السياق فإن عملية السلام التى تقودها الولايات المتحدة فى الظروف الدولية الاقليمية السائدة لاتقود سوى إلى حل لغير صالح الشعب الفلسطينى . فبعد الحرب فى الخليج أصبح بمقدور أمريكا أن تملى سياساتها فى المنطقة وبالتالى تنحية الشرعية الدولية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فى الوقت الذى أصبح العرب معتمدين بشكل متزايد على واشنطن . وحتى الذين قبلوا فكرة تراجع دور اسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية من معارضى عملية السلام ، وظلوا يؤكدون أن التحيز لاسرائيل يبقى كامنا فى قلب المؤسسة الحاكمة بالولايات المتحدة ، ووصف هذا التحيز أحيانا بأنه (من نوع فريد لايهتز بمتغيرات السياسة الدولية اهتزازات كبرى ، لكونه نابعا من المدركات الرئيسية والتاريخية للعقل السياسى لهذه المؤسسة). ومعنى ذلك أنه إذا كانت المؤسسة الأمريكية ذات مدركات راسخة قديمة تدفعها لرؤية متعصبة وجامدة للصراع العربى الاسرائيلى ، فإن الاحتكار الأمريكى للساحة السياسية العربية يتيح لها فرصة ملائمة لفرض هذه المدركات والمداخل المرتبطة بها لايجاد حل فى صالح إسرائيل لكن ظل أهم هذا النوع من الحجج تلك القائلة بانهيار النظام العربى والمزيد من ارتباط بعض أعضائه بالولايات المتحدة ، وشعورهم بالامتنان لها بسبب موقفها من أزمة الخليج إلى الحد الذى لايجعلهم راغبين فى إثارة أى مشكلات معها حول القضية الفلسطينية أو غيرها .

وبعكس مارآه الذين قبلوا بالمشاركة الفلسطينية فى عملية السلام من ملامح ارتباك فى الموقف الاسرائيلى خلال جولات بيكر بالمنطقة ، اعتقد معارضو هذه المشاركة أن اسرائيل أصبحت بعد أزمة الخليج فى وضع أفضل لفرض شروطها على الشعب الفلسطينى بعد انهيار القوة العسكرية العراقية واستئناس سوريا وخسارة قضية فلسطين نفسها بعض التعاطف لدى الرأى العام الغربى ، فضلا عن ضعف منظمة التحرير السياسى وخسارتها الاقتصادية .

والخلاصة أن عملية السلام ، من هذا المنظور تعنى تحقيق مشروع اليمين الحاكم فى إسرائيل بتعديلات أمريكية طفيفة لاتمس جوهره الذى يتمثل فى تطبيع العلاقات مع الدول العربية الرئيسية دون إعادة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ أو الاقرار بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة .

(ب) الحجج الدينية :

- وهى نفسها الحجج التى تم اللجوء إليها فى بعض الأوساط الفلسطينية لمعارضة المشاركة فى أية عملية للسلام لكنها اكتسبت نفوذا أكبر بعد اتساع نطاق التيار الاسلامى فى الأراضى المحتلة خلال السنوات القليلة الماضية . ومن أهم هذه الحجج :

* المشاركة الفلسطينية تضفى الشرعية على وجود الكيان الصهيونى الباطل فى أرض « الإسراء والمعراج » لأنها تعنى اعتراف الشعب الفلسطينى به والتسليم له بحق مصادرة وجود وأرض الضحية .

* ان هذه المشاركة تعنى بالتالى - بيع كل فلسطين « بأرضها المباركة وأقصاها المقدس وقدسها الشريف » من خلال القبول بالحل الأمريكى - الصهيونى الظالم .

* ان مخاطر هذه المشاركة لاتهدد الشعب الفلسطينى وحده وإنما كل الشعوب العربية والاسلامية فاليهود يضعون اقدامهم فى فلسطين وأعينهم على المنطقة بأسرها .

* ان هناك مؤامرة على قبلة المسلمين الأولى ، ووقفها واجب على كل مسلمى العالم الذين ينبغى عليهم المبادرة بأخذ دورهم فى المعركة المصيرية الفاصلة مع أعداء الله والإنسانية .

* ان التسوية المطروحة تتناقض مع السلام الذى يعيد الحق إلى أهله ، وإذا فرضت فلن تستمر لأن الشعب الفلسطينى

لايقبل بالظلم ، وسيقاومها جيلا بعد جيل .

• إن الموقف الصحيح هو التمسك بالحق فى الأرض والمسجد الأقصى ، وإعلان أن المجلس الوطنى الفلسطينى الذى لايمثل كل القوى الفاعلة التى تقود جهاد الشعب الفلسطينى اليومى الدامى ضد الاحتلال ليس مؤهلا ولا مخولا اتخاذ قرار باسم هذا الشعب . فليس هناك أحد يستطيع التنازل أو التفريط بأى جزء من فلسطين أيا كانت الظروف والأحوال .

• ان حالة الضعف والتراجع التى تمر بها الأمة العربية والاسلامية لن تستمر طويلا ، فهى أمة القرآن والجهاد التى لن تلبث أن تنهض هذه المرة أيضا كما سبق أن نهضت بعد كل فترات الضعف والهزيمة التى مرت بها عبر تاريخها الطويل .

٣ ـ تأثير عملية السلام على العلاقات فى الساحة الفلسطينية :

كان من الضرورى ان تؤثر عملية السلام على التفاعلات بين القوى الفلسطينية داخل وخارج الأراضى المحتلة . فرغم غلبة الاتجاه المؤيد للمشاركة فى هذه العملية ، اثر الخلاف حول هذه المشاركة على التفاعلات الفلسطينية خلال العام . كما أدى تزايد دور قيادات الداخل إلى طرح قضية علاقتها مع منظمة التحرير من ناحية والعلاقات فيما بين هذه القيادات من ناحية أخرى .

أ ـ التفاعلات بين أنصار ومعارضى عملية السلام :

رغم كثافة التفاعلات الصراعية بين هذين الطرفين ، والتى بدأت فى وقت مبكر قبل أن تتبلور المواقف النهائية لمعظم القوى الفلسطينية بشأن المشاركة فى عملية السلام إلا أنها لم تفرز تحالفات جديدة سواء داخل أو خارج الأراضى المحتلة .

(١) التفاعلات فى إطار منظمة التحرير :

كان واضحا منذ أن بدأ وزير الخارجية الأمريكى فى الأعداد لعملية السلام استمرار الخلافات التقليدية بين فصائل منظمة التحرير ، بما فى ذلك تلك المنشقة عليها (جماعات دمشق) تجاه الموقف من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية . فقد حافظت الفصائل المنشقة على تحفظها إزاء المشاركة فى التسوية على أساس ماتعتبره شروطا اسرائيلية وأمريكية واتفقت فى ذلك مع الجبهة الشعبية وجناح حواتمه فى الجبهة الديمقراطية التى تعيش أجواء انقسام منذ أواخر ١٩٨٩ . وقد بادرت الشعبية والديمقراطية (جناح حواتمه) بطرح هذا التحفظ منذ اجتماع المجلس المركزى لمنظمة التحرير بتونس فى ابريل ١٩٩١ . فوجهتا دعوة للمجلس إلى رفض الأفكار التى طرحها بيكر فى جولتيه الأولى والثانية اللتين التقى خلالهما وفدا موسعا من الداخل امتنع ممثلوا الجبهتين فى الأراضى المحتلة عن المشاركة به . وأكدوا ضرورة التمسك بصيغة المؤتمر الدولى للسلام والحذر تجاه أية صيغة أخرى تمثل ماااعتبرته « التفافا على قرارات الشرعية الدولية » و « خروجا على مقررات المجالس الوطنية السابقة » كما شاركت الجبهة الشعبية فى الوقت نفسه فى اجتماعات للفصائل المنشقة على منظمة التحرير بدمشق وحضرها ايضا ممثل لإحدى جماعات منظمة الجهاد الاسلامى وخلصت الاجتماعات إلى معارضة استمرار الاتصالات مع بيكر وطرح عروض باجراء حوار بين « جبهة الانقاذ » التى تضم الفصائل المنشقة وبين قيادة منظمة التحرير .

وقد انتهى المجلس المركزى إلى تبنى موقف حذر لايؤيد ولا يرفض الأفكار التى طرحها بيكر ، وتضمن بيانه صياغة مرنة مفادها رفض أى مؤتمر اقليمى أو غيره لايستند إلى الشرعية الدولية » أو « التزام منظمة التحرير المشاركة فى كل الجهود السياسية المبذولة لكنه لم يرد على دعوة « جبهة الانقاذ » للحوار من أجل ترتيب شئون البيت الفلسطينى من خلال منظمة التحرير .

ورغم أن زيارة وفد من المنظمة برئاسة فاروق القدومى رئيس دائرتها السياسية لدمشق فى مايو دفعت إلى توقع امكان بدء هذا الحوار ، فقد ظلت هناك صعوبات تواجهه أهمها اصرار « جبهة الانقاذ » على أن يكون شاملا لجميع أطرافها فى الوقت الذى ظلت قيادة المنظمة على إصرارها رفض أى حوار أو تعامل مع المنشقين على حركة فتح الذين لم تعترف بهم أبدا كفصيل جديد فى الساحة الفلسطينية ولذلك انحصرت أهمية زيارة وفد المنظمة لدمشق فى بدء تطبيع العلاقات مع سوريا ، وهو ماعبر عنه الوفد الزائر بإعلان أن عهدا جديدا من العلاقات سيبدأ بين الجانبين اللذين اتفقا على دفن الماضى ومع ذلك فقد استمرت الاتصالات التى استهدفت تحقيق مصالحه فلسطينية واسعة بدعم من بعض الدول العربية وخاصة الجزائر وليبيا واليمن وهى الدولة التى رشحت أكثر من مرة لاستضافة اجتماع بين قيادة منظمة التحرير وجبهة الإنقاذ كما اتسع نطاق الاتصالات خلال شهرى يونيو ويوليو ليشمل حركة المقاومة الاسلامية « حماس » فى الداخل ايضا . لكن ارتباط هذه الاتصالات بالتحضير لعقد دورة جديدة للمجلس الوطنى الفلسطينى أضاف المزيد من الصعوبات أمام الحوار المستهدف ، بسبب المطالب التى طرحتها الفصائل المنشقة « وحماس » للمشاركة فى هذه الدورة .

فقد طالبت « جبهة الإنقاذ » بتشكيل لجنة تحضيرية لاختيار أعضاء المجلس الوطنى الجديد ، لا يرأسها الشيخ عبد الحميد السايح الذى انتخب رئيسا للمجلس منذ أن قاطعته فصائل هذه الجبهة ، وبمشاركة جميع الفصائل فى اللجنة دون استثناء ، واحداث اصلاح ديمقراطى جذرى فى أجهزة منظمة التحرير وتطهيرها . وعندما قامت قيادة المنظمة باستباق الحوار وتشكيل لجنة تحضيرية للمجلس الوطنى برئاسة الشيخ السايح ، تفاقم الخلاف حيث رفضت « جبهة الانقاذ » هذا الاجراء باعتباره « مخلا بروح الحوار ومستلزماته » كما طرحت مطلبا جديدا وهو مناقشة المرحلة السابقة من المسيرة الفلسطينية لاستخلاص الدروس منها ، واعتبرت التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف القاعدة السياسية للحوار مع قيادة منظمة التحرير . واقتران هذا المطلب باعلان بعض الفصائل « جبهة الانقاذ » ضرورة تراجع المنظمة عن « مجموعة التنازلات المجانية التى قدمتها » وتمسكها بثوابت الاجماع الوطنى الفلسطينى فى اطار برنامج سياسى يؤكد حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة .

أما حركة « حماس » فقد طالبت من جديد بالحصول على نسبة ٤٠ ٪ من عضوية المجلس الوطنى ، بحيث يكون البديل لذلك هو اعتماد اسلوب الانتخابات لاختيار أعضاء هذا المجلس ، بحيث تجرى هذه الانتخابات داخل الأراضى المحتلة وفى أهم مراكز التجمع الفلسطينى بالخارج وأعلنت الحركة استعدادها للمشاركة فى أية لجنة تكلف بالإعداد لهذه الانتخابات بشرط أن تضم جميع القوى الفلسطينية الفاعلة . كما طالبت بسحب مبادرة السلام التى قدمتها منظمة التحرير عام ١٩٨٨ ، وبإلغاء قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى فيما يتعلق بموضوع التسوية السلمية .

وأدى ذلك إلى تعذر ايجاد أرضية مشتركة للحوار حول مصالحة وطنية فلسطينية ففى الوقت الذى كان موقف فصائل جبهة الإنقاذ وحركة حماس تجاه عملية السلام يزداد تشددا ، كانت قيادة منظمة التحرير تتجه تدريجيا إلى المشاركة فى هذه العملية باعتبار أنه لابديل لذلك غير المزيد من القمع والعدوان الاسرائيليين ، كما أعلن رئيس المنظمة فى منتصف أغسطس . وتعثر الجهد الذى قامت به الجبهة الشعبية لتحقيق المصالحة الفلسطينية فيما كانت اللجنة التحضيرية التى شكلتها قيادة المنظمة تستكمل عملها فى مجال الاعداد لعقد الدورة العشرين للمجلس الوطنى التى أدى الاتفاق على موعدها فى ٢٢ سبتمبر إلى وضع نهاية لمحاولات اجراء حوار المصالحة . وأدى ذلك إلى استمرار التركيبة السياسية والتنظيمية لمنظمة التحرير دون تغيير رغم كل المتغيرات الهائلة على المستويات الفلسطينية والاقليمية والدولية وأكد ذلك وجود خلل جوهرى فى العمل الفلسطينى وعدم القدرة على مواجهته ومع هذا لايمكن القول بأن الحوار الذى تعثرت محاولات اجرائه كان كفيلا بإحداث تغير إيجابى فى تركيبة منظمة التحرير فكان واضحا أن الخلافات التى حالت دون بدء هذا الحوار تدور فى إطار اللعبة السياسية القديمة نفسها التى تقوم على الصفقات والابتزازات والمزايدات التى ميزت السياسات الفلسطينية وأدت إلى تدهور متواصل فى الوضع الفلسطينى وفى هذا السياق تكرس الانقسام الفلسطينى إزاء عملية السلام بانعقاد الدورة العشرين للمجلس الوطنى دون مشاركة الفصائل المنشقة على المنظمة والمعارضة لهذه العملية . كما سبقها مباشرة انقسام الجبهة الديمقراطية بشكل نهائى إلى فصيلين ، عندما بادر جناح حواتمه بعقد مؤتمر فى آخر يوليو واعلان أن رموز المجموعة المنشقة وضعوا أنفسهم خارج الجبهة واعتبروا بذلك مفصولين من عضويتها واعتبر جناح ياسر عبد ربه ذلك المؤتمر غير شرعى ، وعقد أنصاره باللجنة المركزية للجبهة اجتماعا عبر عنه بيان دعا إلى « عزل المجموعة الانقسامية ورفض انتحالها لاسم الجبهـة الديمقراطية أو محاولات النطق باسمها واكتمل الانقسام خلال اجتماع عقده أنصار عبد ربه بالأردن فى ١٢ سبتمبر وأسفر عن انتخابه أمينا عاما للجبهة واختيار لجنة تنفيذية جديدة لها ، واعلان أن العلاقة مع مجموعة حواتمه أصبحت مثل العلاقة مع أى فصيل فلسطينى آخر . واضطرت قيادة منظمة التحرير التى سعت من قبل لتجنب هذا الانقسام إلى الاقرار به بعد أن أصبح واقعا وبات جناح حواتمه فى الجبهة الديمقراطية يمثل مع الجبهة الشعبية أهم قوى المعارضة لعملية السلام داخل منظمة التحرير وبغياب القوى الأخرى المعارضة لهذه العملية ، كان من السهل أن تحسم الدورة العشرون للمجلس الوطنى الموقف الفلسطينى لصالح المشاركة فيها. وساعد على ذلك أيضا اتفاق أهم قادة حركة « فتح » بمن فيهم فاروق القدومى الذى كان أكثر المتحفظين على جهود التسوية السابقة ، على تأييد هذه المشاركة ولم يكن متصورا أن تتمكن الجبهة الشعبية وجناح حواتمه فى الجبهة الديمقراطية من التأثير على موقف المجلس ، الذى صوت بأغلبية كبيرة لصالح المشاركة (٢٥٦ من أصل ٣٣٦ مقابل ٦٨ معارضا و ١٢ ممتنعا) كما أدت الصياغة التى تضمنها البيان الختامى للمجلس بخصوص موقفه فى هذا المجال إلى رفع عدد مؤيديه ليصبح ٣١٢ عضوا فقد تضمن البيان الشروط الفلسطينية العامة لكنه لم يضعها كشروط مسبقة وإنما حولها إلى أسس ضرورية لنجاح عملية السلام . فقال البيان« ان منظمة التحرير التى رحبت بالجهود السلمية الجارية وتعاملت معها إيجابيا بما فيها دعوة الرئيسين جورج بوش وميخائيل جورباتشوف لعقد المؤتمر الخاص بتسوية الصراع فى الشرق الأوسط ، ترى أن نجاح

المساعى لعقد مؤتمر السلام تتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس الآتية » وحدد البيان ستة أسس هى الاستناد على الشرعية الدولية بما يكفل الانسحاب الشامل من الأراضى العربية والفلسطينية ، واعتبار القدس جزءا لايتجزأ من هذه الأراضى ، ووقف الاستيطان ، وحق منظمة التحرير فى تشكيل الوفد الفلسطينى من داخل الوطن وخارجه بما فى ذلك القدس وتنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل ، وضمان ترابط مراحل الحل طبقا لقرارات الشرعية الدولية .

كما حدد البيان أهداف منظمة التحرير فى قضية تأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، والانسحاب الاسرائيلى التام وحل قضية اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وتوفير حماية دولية للفلسطينيين خلال المرحلة الانتقالية وازالة المستوطنات .

ورغم ماأكده البيان من زيادة فعالية دور المجلس المركزى الفلسطينى فى متابعة وتطبيق قرارات المجلس الوطنى تعزيزا للديمقراطية وممارستها كان واضحا أن التمسك بالعودة إلى المجلس المركزى لايتجاوز كونه أمرا شكليا لايمكن أن تترتب عليه إعادة النظر فى قرار المشاركة بعملية السلام لكن ظل أهم مغزى لما تضمنه بيان المجلس تحت عنوان أسس نجاح عملية السلام هو أن قيادة المنظمة حددت وفرضت برنامجها السياسى وألزمت أى مفاوض فلسطينى بالحصول على موافقتها وتفويضها .

والواضح على هذا النحو أن صورة التفاعلات بين أنصار ومعارضى المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام التى بدأت عام ١٩٩١ لم تختلف فى خطوطها العامة عن تلك التى اقترنت بالخلاف حول مبادرة السلام التى قدمها المجلس الوطنى فى دورته التاسعة عشرة . لكن كان أهم جديد فى تفاعلات ١٩٩١ هو اعلان الجبهة الشعبية فى نوفمبر تجميد عضويتها فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وكان زعيمها جورج حبش قد أعلن خلال الدورة العشرين للمجلس الوطنى عزمه على اتخاذ هذه الخطوة فى حالة المشاركة الفعلية فى مؤتمر السلام ولم يتخذ جناح حواتمه فى الجبهة الديمقراطية خطوة مماثلة رغم اتفاقها الكامل تقريبا مع الجبهة الشعبية . ويتسق ذلك مع السجل التاريخى للجبهة الديمقراطية الذى خلا من اللجوء لأسلوب المقاطعة .

(٢) التفاعلات داخل الأراضى المحتلة :

اضطلعت حركة حماس بأبرز دور فى معارضة المشاركة الفلسطينية بعملية السلام إلى جانب التنظيمات التابعة للجبهة الشعبية وجناح حواتمه فى الجبهة الديمقراطية وجماعة الجهاد الفلسطينى وقادت الشخصيات الوطنية المعروفة فى الداخل والتى يرتبط معظمها بحركة فتح عملية الاعداد للمشاركة فى تلك العملية بدعم من التنظيمات التابعة لهذه الحركة « فتح » وجناح عبد ربه فى الجبهة الديمقراطية وللحزب الشيوعى الذى غير اسمه إلى حزب الشعب الفلسطينى .

وقد بذلت حركة حماس جهودا هائلة فى سعيها لتحقيق تعبئة شعبية ضد المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام . واعتمدت فى ذلك على خطاب يمزج بين الدعاوى الدينية والوطنية ويخاطب عواطف الجماهير أكثر من عقولها . كما سعت لشق صفوف أنصار حركة فتح فى الداخل ، عبر التوجه إليهم بشكل مباشر ومناشدتهم رفض عملية سلام لاتحقق الأهداف التى ناضلوا طويلا من أجلها . فعلى سبيل المثال تضمن البيان الصادر من حماس فى ٢٣ سبتمبر بعنوان لا لمؤتمر بيع فلسطين وبيت المقدس النداء التالى « ياشعبنا ، ياكل أهلنا ، ياإخواننا أبناء فتح الانطلاقة ، ياإخواننا فى الفصائل كل الفصائل ، يامن تشرفتم بمقاومة الصهاينة المحتلين يامن قدمتم الشهداء . إليكم نتوجه ونطالبكم بوقفة شجاعة لاتخاف فى الله لومة لائم ولا تحسب حسابا للترغيب والترهيب نطالبكم بأن تقولوا كلمتكم الحاسمة فى مرحلتنا الحاسمة من أجل فلسطين والقدس ، ومن أجل أرواح شهدائنا ومن أجل أبنائنا وكل أجيالنا . فننتظر كلمتكم وتحرككم العاجل للالتحام بشعبكم وأمتكم العربية والاسلامية ويد الله تحمى جهادنا وأقصانا وصمودنا المبارك حتى لاتمر المؤامرة كما وجه البيان نداءا إلى ماأسماه « إخواننا المخلصين من أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى الذين يرفضون التوقيع على بيع فلسطين والقدس يدعوهم لأن يبقوا فى صف شعبهم وندعوهم إلى مقاطعة المجلس وإعلان رفضهم كل القرارات التى تتناقض مع حق شعبنا وأمتنا فى فلسطين وقلبها النابض بيت المقدس »

وقد جاء هذا النداء الذى خص بالذكر أبناء حركة فتح بالذات ، عقب ثانى اشتباك مسلح خلال أيام بين عناصر من الحركتين فى مدينة نابلس فقد وقع هذا الاشتباك فى ١٩ سبتمبر ، قبل أربعة أيام فقط من صدور البيان المشار إليه ، واستخدم فيه الرصاص إلى جانب السلاح الأبيض ، وأفضى إلى مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين على الأقل لكن كان هذا الاشتباك أضيق نطاقا من سابقه الذى جرى فى أول يونيو ، واستمر أكثر من أسبوع فى صورة مواجهات متتالية وكانت بدايته بسبب خلاف حول كتابة شعارات على الجدران فتطور إلى مشادة وشجارا استخدمت فيه فؤوس وسكاكين . وأعقبت ذلك أعمال انتقامية متبادلة منها قيام عناصر من حماس بضرب عضو فى الشبيبة التابعة لتنظيم فتح الذى قامت عناصر منه بضرب تاجر معروف بمناصرته لحماس واستمرت عمليات الانتقام هذه عدة أيام حتى أفضت إلى اشتباك مسلح واسع استخدمت فيه رشاشات من نوع « كلاشينكوف » .

ولابد من التنويه بأن هذه المواجهات بين فتح وحماس لم ترتبط مباشرة بالخلاف حول الموقف من المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام فقد كانت إحدى حلقات الصراع المستمر منذ عامين للسيطرة على مدينة نابلس ، بدليل أن هذه المواجهات لم تحدث فى موقع آخر بخلاف هذه المدينة التى يشتد التنافس عليها . وقد تصاعد هذا التنافس مع تدهور أوضاع الانتفاضة وتحول القوى الضاربة التابعة للحركتين إلى سلطات قاهرة ، ومن ثم تحول التنافس بين تيارات إلى صراع بين سلطات ويمكن تفسير تركز هذا الصراع فى نابلس بالذات بأنها المدينة التى شهدت أكبر خلاف فى صفوف حركة فتح بالمقارنة مع أى موقع آخر فى الضفة الغربية ، الأمر الذى يبدو أنه كان مغريا لحماس لتصعيد الصراع من أجل السيطرة على المدينة كما يبدو أنها راهنت على أن تكسب إلى صفها تيارا متدينا ظهر داخل فتح فى هذه المدينة .

لكن رغم أن المواجهات بين فتح و حماس سابقة على ظهور الخلاف بدرجة أو بأخرى . فالملاحظ أن الاشتباكين الرئيسيين خلال العام حدثا مواكبين لوصول الاتصالات التى استهدفت بدء حوار مصالحة شاملة أو إشراك « حماس » فى الدورة العشرين للمجلس الوطنى إلى طريق مسدود . وقد انتهى الاشتباك الأول فى يونيو بإصدار بيان مشترك عن الحركتين تضمن (رفضهما لكل أشكال الخلافات بينهما) واعلان أنهما تقفان فى نفس الخندق فى وجه الاحتلال الصهيونى الاستعمارى وارتبط صدور هذا البيان باستئناف الاتصالات حول مشاركة حماس فى المجلس الوطنى ، والتى أدى تعثرها إلى نشوب مواجهة أخرى فى سبتمبر عشية انعقاد الدورة العشرين لهذا المجلس .

كما شهد العام شكلين آخرين للصراع بين فتح و حماس :

أولهما :الضغوط التى مارستها حماس للحد من سيطرة فتح على بعض المؤسسات التعليمية والصحية بصفة خاصة وتركزت هذه الضغوط على إدارة جامعة النجاح بهدف ارغامها على قبول تعيين ستة من نشطاء الحركة موظفين بالجامعة ، وحصول أحدهم على منصب مدير العلاقات العامة ، وتعيين أحد الأساتذة الموالين لها عضوا بمجلس الجامعة .

كما سعت حماس للضغط على إدارة مستشفى الاتحاد بنابلس لغرض توظيف أشخاص من مؤيديها فى الوقت الذى تصاعد صراعها مع فتح للحصول على امتياز انشاء وادارة كافيتيريا للمستشفى وإزاء تردد ادارة المستشفى قامت عناصر من فتح باحتلال مبنى جديدا داخل المستشفى لاستخدامه كافتيريا رغم أن هذا المبنى كان معدا للاستخدام كمكاتب للعاملين نظرا للحاجة إلى غرف إضافية فى المبنى الرئيسى لزيادة عدد أسرة المرضى . ورد نشيط « حماس » باحتلال مبنى آخر كان مقترحا أن يكون مبنى الأشعة الجديد واستخدموه كافتيريا أيضا وعندما فشلت إدارة المستشفى فى إقناع الفريقين بإخلاء المبنيين ، أصدرت بيانا عددت فيه الأوضاع السلبية المتكررة الناجمة عن الصراع السياسى ، وأعلنت اغلاق المستشفى والاعتذار عن استقبال أى مرضى ابتداء من ٨ أغسطس .

وثانيهما : الانتخابات التى جرت فى بعض الجمعيات الفلسطينية بالأراضى المحتلة ، والتى كان أهمها خلال العام انتخابات غرفة تجارة مدينة الخليل فى يونيو وقد فازت حركة حماس بستة مقاعد مقابل أربعة لتحالف قوى وطنية أخرى بقيادة حركة فتح بينما حصل مرشح مستقل على المقعد الحادى عشر . ورغم الجدل الذى تصاعد حول مدى تعبير نتائج هذه الانتخابات عن الواقع لسياسى فى الخليل ، ومحاولات أنصا فتح نفى الطابع السياسى لها ، فالمعروف أن هذه المدينة تمثل بتوجهاتها الأكثر محافظة فى الضفة الغربية أهم معقل للتيار الإسلامى .

لكن ظل أهم مغزى لتجربة الانتخابات هذه أنها عبرت عن عدم تغير التحالفات التقليدية فى الداخل التى لم تتأثر فى ذلك الوقت (يونيو) بتصاعد الخلاف حول المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام . فقد ضمت قائمة الكتلة الوطنية مرشحين لحركة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بجناحيها ، ورغم أن الشعبية وأحد جناحى الديمقراطية كانا أقرب إلى حركة حماس فى موقفها المعارض لتلك العملية . واقترن بذلك باستمرار التحالف الذى قامت على أساسه « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة المعبرة عن فتح والشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعى ، رغم الخلافات بين أطرافه ازاء المشاركة فى عملية السلام وقد عكست النداءات الصادرة عن هذه القيادة تلك الخلافات بأشكال متباينة فعلى سبيل المثال دعا « نداء البناء » الصادر فى أول مايو إلى تصليب القاعدة الفلسطينية ازاء مشاريع التسوية فى الشرق الأوسط وقال : رغم وجود اجتهادين سياسيين فى داخل الأراضى المحتلة وخارجها فمن الضرورى جدا أن نعمل على تصليب القاعدة الديمقراطية وتوحيد الرؤية السياسية ومن خلال حوار مسئول وبناء ، ان كل فصائل منظمة التحرير تجمع على أن جولات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر فى المنطقة تحاول استثمار حرب الخليج لفرض الحل الأمريكى للقضية الفلسطينية ، كما أن أصحاب الاجتهادين الفلسطينيين يتمسكان بضرورة العمل على حماية دور المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى ، وقطع الطريق أمام تصفية مفهوم الحقوق الوطنية الثابتة .

وقد اتسم النداء رقم ٧٣ الذى صدر فى آخر يوليو بهجوم عنيف على مساعى السلام الأمريكية دون إشارة إلى الخلاف حولها فى الأوساط الفلسطينية . فقد اتهم الولايات المتحدة بمحاولة فرض حل استسلامى يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية . وقال : إن الولايات المتحدة تهدف إلى تمرير مخطط التطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيونى وفرض حل استسلامى يستند جوهره على الحكم الذاتى بديلا عن الحقوق الوطنية المشروعة ، وفرض بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية وتغييب موضوع القدس . لكن عاد النداء رقم ٧٦ الصادر عشية مؤتمر مدريد إلى إبراز وجود اجتهادين فلسطينيين من خلال التأكيد على التفهم العميق لواقع وجود أكثر من اجتهاد سياسى حول النهج الذى ينبغى اتباعه لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية . وفى هذا السياق لم يرتبط قرار الجبهة الشعبية تجميد عضويتها فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، بمشاركة هذه الجبهة فى التحالف الذى تعبر عنه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة حتى نهاية العام فقد أكدت مصادر مرتبطة بهذه الجبهة أنها ستحافظ على علاقتها بالقيادة الموحدة .

ومعنى ذلك أن الخلاف حول المشاركة فى عملية السلام لم يفرز تحالفات فلسطينية جديدة فى الداخل على أساسه . ولم ينشأ تحالف بين المعارضين لهذه المشاركة وخاصة حماس والجبهة الشعبية وجناح حواتمه فى الجبهة الديمقراطية ، ولكن يمكن تفسير ذلك بعاملين : أولهما وأهمهما عدم ميل حماس التى تشعر بقوتها ونفوذها المتزايدين وربما تبالغ فى ذلك إلى الدخول فى تحالف لايضيف لها الكثير . وثانيهما عن عمق الخلافات بين الأطراف المحتملين فى التحالف معارضى عملية السلام حول كثير من القضايا الأخرى السياسية والفكرية .

ومع ذلك فقد بدت فى نهاية العام ملامح أولية لتنسيق ميدانى بين حماس والجبهة الشعبية يستهدف تصعيد العمليات ذات الطابع المسلح . لكن الملاحظ أن تصاعد الخلاف بين أنصار ومعارضى المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام لم يؤد إلى توتر حاد رغم تزايد الانتقادات المتبادلة . وحتى عندما هدد بعض ممثلى الجبهة الشعبية وجناح حواتمه فى الجبهة الديمقراطية بالداخل الوفد الفلسطينى إلى مؤتمر مدريد ، أمكن احتواء الموقف بسرعة . فقد أعلن بعض هؤلاء الممثلين أنهم سيحولون حياة أعضاء هذا الوفد إلى كابوس . لكنهم أكدوا أن هذا لايعنى استخدام العنف ضدهم وإنما ممارسة ضغوط عليهم من خلال تنظيم مظاهرات لأهالى الشهداء والمعتقلين أمام منازل أعضاء الوفد وإغراقهم بالرسائل والاتصالات الهاتفية لاجبارهم على سحب مشاركتهم فى المؤتمر .

وقد ساعد الموقف الايجابى لبعض ابرز أنصار المشاركة فى عملية السلام على الحد من التوتر ، حيث أكدوا احترامهم لموقف المعارضين واعتبروا هذا الموقف دعما للمفاوض الفلسطينى ، ودعوا إلى اعتبار هذا الموقف خيارا آخر يمكن اللجوء إليه فى حال تعثر المفاوضات .

ب ـ التفاعلات بين أنصار عملية السلام :

لم يحل الاتفاق بين أنصار المشاركة الفلسطينية فى عملية السلام دون ظهور خلافات وتنافسات فى أوساطهم على محورين : أولهما محور العلاقة بين قيادات الداخل التى آلت إليها هذه المشاركة وبين قيادة منظمة التحرير فى الخارج . وإذا كان هذا المحور قد عكس درجة عالية من الانسجام طوال الوقت تقريبا ، فإن المحور الآخر المتمثل فى العلاقة بين أنصار عملية السلام فى الداخل تضمن تنافسا واضحا .

(١) العلاقة بين قيادات الداخل وقيادة منظمة التحرير :

تمكن هذان الطرفان من تجاوز الحساسيات الناجمة عن إصرار اسرائيل والولايات المتحدة على استبعاد منظمة التحرير ليس فقط من المشاركة المباشرة فى عملية السلام ولكن أيضا من القيام بدور علنى فى اختيار الوفد الفلسطينى المشارك فى هذه العملية فمنذ أن بدأ وزير الخارجية الأمريكى بيكر تحركه فى مارس ، كان واضحا أن لقيادات الداخل الدور الرئيسى فى هذه العملية . لكن كان واضحا أيضا أن دورهم هذا متوقف على موافقة منظمة التحرير وتفويضها لهم . وهذا ماحدث بالفعل عندما اتخذت قيادة المنظمة قرارا بتشكيل وفد من الداخل* للاتصال مع بيكر . كما حرص أعضاء هذا الوفد على ابراز ارتباطهم بالمنظمة وتأكيد أنهم لم يلتقوا ببيكر إلا بموافقة وتفويض منها . وقدموا له فى اللقاء الأول رسالة موجهة لهم « بالفاكس » من قيادة المنظمة وظل هذا هو مضمون موقف محاورى الفلسطينيين ، الذين اختزلوا منذ لقائهم الثالث معه إلى ثلاث شخصيات فقط (الحسينى وعشراوى والاغا) وفى معظم الأحوال كانوا يوضحون لبيكر أنهم سينقلون أفكاره إلى صانع القرار الفلسطينى أى منظمة التحرير . فعلى سبيل المثال أعلن فيصل الحسينى عقب اللقاء الرابع مع بيكر فى منتصف مايو « لدينا الآن تصور معين يمكن أن يكون فى خدمة صانع القرار الفلسطينى أى منظمة التحرير التى سننقل

* ضم هذا الوفد كلا من فيصل الحسينى ـ حنان عشراوى ـ حيدر عبد الشافى ـ زكريا الأغا ـ زهيره كمال ـ صائب عريقات ـ الياس فريج ـ مصطفى النتشه ـ خليل محشى ـ ماهر المصرى ـ فريج ابو مدين ـ وقد اعتذر عضوان آخران شملهما القرار هما رياض المالكى بسبب معارضة الجبهة الشعبية ، وغسان الخطيب بسبب معارضة الحزب الشيوعى فى ذلك الوقت وهو الموقف الذى تغير بعد ذلك .

وظل المحاورون الفلسطينيون يؤكدون فى كل مناسبة يسألون فيها عن علاقتهم بمنظمة التحرير أنه واضح تماما منذ البداية أن كل لقاء مع بيكر لايتم إلا بقرار من المنظمة .

إليها معلومات عن طبيعة الموقف الأمريكى . وعليه سيكون بمقدور القيادة الفلسطينية أن تتخذ قراراتها فى ضوء المواقف المعلنة ، وكذلك تلك غير المعلنة التى أصر بيكر أنها تشكل ضمانا للفلسطينيين ، وأقل مايقال عنها أنها إيجابية لكن عيبها أنها ليست مكتوبة ».

وعندما وصلت مهمة بيكر مفترق طرق فى يوليو ، وتعين على مختلف الأطراف تحديد مواقفهم ، أكدوا أن « الرد الفلسطيني سيصدر من تونس لامن القدس » . وأدى ذلك إلى فرض أمر واقع مؤداه مرجعية منظمة التحرير دون إعلان رسمى ، وقبول الوسيط الأمريكى بذلك . وهذا ما عناه فيصل الحسينى بقوله : « مرجعية المنظمة بالنسبة لنا حسمت من البداية عندما أدرك الأمريكيون أن لاخيار آخر لديهم . وقال لنا بيكر أنتم أحرار بعلاقتكم مع المنظمة لكن لاتلوحوا بعلمها » .

ولم تقتصر علاقة قيادة الداخل مع قيادة منظمة التحرير على تأكيد ولاء الأولى للثانية ، وإنما شملت كذلك مستوى متقدما من التنسيق فى مواجهة الموقف الفلسطينى المعارض للمشاركة فى عملية السلام وخاصة عشية انعقاد الدورة العشرين للمجلس الوطنى فى سبتمبر . فقد استندت قيادة المنظمة فى جهدها لتمرير قرار مؤيد لهذه المشاركة إلى رسالة الإيضاح التى حصل عليها قادة الداخل من بيكر . وعندما ظهرت معارضة قوية للصيغة الأولى لهذه الرسالة التى تحفظت عليها عناصر من فتح أيضا ، اضطر بيكر إلى إدخال تعديل محدود عليها شمل بصفة خاصة الاشارة إلى الحقوق الوطنية « للفلسطينين بدلا من الحقوق السياسية » التى وردت فى الصيغة الأولى . وقام بترتيب لقاء عاجل مع حنان عشراوى بالأردن قبل يومين من انعقاد دورة المجلس الوطنى لتسليمها الصيغة الجديدة ، فى الوقت الذى كان فيصل الحسينى خارج المنطقة للمشاركة فى اتصالات أخرى . ولم يتم هذا اللقاء الا بعد صدور تعليمات من قيادة المنظمة بعد اتصال قام به السفير البريطانى فى تونس معها بطلب من بيكر ، نظراً لعدم وجود اتصال مباشر بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير . ووصل التنسيق بين قيادة الداخل وقيادة المنظمة إلى ذروته عندما توجه الحسينى وعشراوى سراً إلى تونس خلال انعقاد المجلس الوطنى ، وشاركا فى اجتماع للجنة السياسية لتأكيد ضرورة قبول المشاركة فى عملية السلام ، الأمر الذى مثل تحديا للسلطات الإسرائيلية التى اضطرت للتغاضى عن هذا الحدث حتى لاتتحمل مسئولية إفشال العملية فى حالة اتخاذ أى إجراء ضدهما أو ضد أحدهما .

وعلى هذا النحو تميزت العلاقة بين قيادة الداخل وقيادة منظمة التحرير بانسجام واضح وحرص متبادل على تجنب الحساسيات ، التى لم تظهر إلا بعد نجاح مسعاهما المشترك للمشاركة فى عملية السلام ، وماترتب عليه من تشكيل وفد فلسطينى مفاوض . فكان من الطبيعى أن يثير تشكيل هذا الوفد ، الذى قامت قيادة المنظمة بالدور الرئيسى فيه رغم عدم الإعلان عن ذلك ، قدراً من الحساسيات لعاملين : أولهما اعتقاد بعض قادة الداخل أنهم أكثر معرفة بالكفاءات والقدرات والتوازنات السياسية والاجتماعية والجغرافية فى الداخل وثانيهما كثرة عدد شخصيات الداخل التى كانت طامحة إلى عضوية الوفد ، وهو الأمر الذى يثير موضوع العلاقات بين أنصار عملية السلام فى الأراضى المحتلة نفسها .

(٢) ـ العلاقات بين أنصار عملية السلام فى الداخل :

أدت الطريقة التى اتبعت فى اختيار أعضاء الوفد الفلسطينى المفاوض إلى إستبعاد بعض القيادات الفاعلة فى الأراضى المحتلة . وكان من المستحيل بأى معيار إرضاء جميع الطامحين إلى عضوية هذا الوفد . وقد قام بعض الذين لم يقع عليهم الاختيار بتحرك سريع خلال وجود الوفد فى مدريد بتشكيل ماأطلق عليه « لجان العمل السياسى » تحت شعار دعم الوفد المفاوض وتوعية الناس بأبعاد المرحلة الجديدة .

وقاد هذا التحرك عدد من أبرز مؤيدى تنظيم حركة « فتح » فى الداخل ، وأهمهم أستاذ الجامعة سرى نسيبة والصحفى زياد أبو زياد . وفوجىء أعضاء الوفد . المفاوض ولجنته الاستشارية لدى عودتهم من مدريد بهذا « التطور الذى أثار خلافا بين أنصار عملية السلام فى الداخل بسبب الأسلوب الحلقى الذى اتبع فى تشكيل » « لجان العمل السياسى » التى اقتصرت عضويتها على قطاع معين من تنظيم حركة « فتح » ودافع القائمون على هذه اللجان عن تشكيلة بحجتين : الأولى تزايد الانتقادات لأسلوب تشكيل وفد مدريد دون معيار موضوعى حيث رأى الكثيرون أنهم الأحق بعضويته . والثانية لمواجهة المعارضة فى الداخل ضد الذهاب إلى مدريد . لكن رأى أنصار عملية السلام الذين استبعدوا من هذه اللجان ، وخاصة من مؤيدى تنظيمات اخرى غير « فتح » ، أن الهدف من وراء تشكيلها هو الاستعداد لتسلم السلطات التى ستنتقل إلى الفلسطينين خلال مرحلة الحكم الذاتى الانتقالية إذا نجحت المفاوضات . ودعم

هذا الانتقاد إقرار القائمين على اللجان بأنها « ستعمل لتفويت الفرصة على سلطة الاحتلال لدس رجالها فى مراكز الحكومة الذاتية » . واستنتج مؤيدو التنظيمات الأخرى المؤيدة لعملية السلام أن هذه اللجان ستعمل أيضا لإحتكار قطاع معين من حركة فتح لهذه المراكز .

وعلى هذا النحو أدى تشكيل تلك اللجان إلى أول انقسام كبير معلن فى أوساط مؤيدى المشاركة لعملية السلام داخل الأراضى المحتلة . وسعت سلطة الاحتلال إلى تأجيج الخلاف والجدل حولها . وتحولت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية إلى أهم منبر لهذا الجدل بين مؤيدى ومعارضى تشكيل تلك اللجان ، الذين تبادل بعضهم الانتقادات من خلال هذه الاذاعة . وإزاء ذلك قام عدد من الذين وردت أسماؤهم فى اللجان بإعلان انسحابهم منها أو نفى صلتهم بها عبر نشر إعلانات فى الصحف المحلية .

ورغم غموض النتائج التى أسفر عنها هذا الخلاف فى نهاية العام ، فثمة مؤشرات على حدوث تقدم فى معالجته عبر اتفاق بين سرى نسيبة وفيصل الحسينى على إعادة النظر فى تشكيل اللجان .

وبدا أن تولى نسيبة رئاسة اللجنة الاستشارية للوفد الفلسطينى فى الجولة الثانية للمفاوضات الثنائية بواشنطن فى ديسمبر بدلا من فيصل الحسينى ، كان جزءا من اتفاق بينهما على أن يبقى الثانى لمعالجة الآثار السلبية التى نجمت عن تشكيل اللجان .

وكان هناك مظهر آخر للخلاف فى أوساط مناصرى عملية السلام بالداخل الفلسطينى ، عندما أعلن رئيس جمعية المحامين فى قطاع غزة فايز أبو رحمة عن اتصالات لاعادة المجلس البلدى لمدينة غزة الذى قامت سلطة الاحتلال بحلة عام ١٩٨٠ . فقد حدث خلاف حاد تجاه هذا التطور لما مثله من تحول مهم عن الموقف الذى حافظت عليه مختلف القوى السياسية بالأراضى المحتلة ، وهو رفض إقامة مجالس بلدية تعينها سلطة الاحتلال ، والإصرار على إجراء انتخابات حرة لهذه المجالس . ومعروف أنه لم تجر أى انتخابات عن هذا النوع منذ أن فاز أنصار منظمة التحرير فى آخر انتخابات - جرت بالضفة الغربية عام ١٩٧٦ بثلاثة أرباع المجالس ورغم أنهً لم يثبت وجود علاقة بين التحرك الخاص بمجلس غزة البلدى وبين الخلافات التى نجمت عن أسلوب تشكيل الوفد الفلسطينى لمؤتمر مدريد ، الا أن علاقة كهذه تظل واردة . وقد بقى الخلاف حول ذلك المجلس قائماً دون حسم حتى نهاية العام .

٣ - قضايا المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية :

بانعقاد مؤتمر مدريد فى آخر أكتوبر ، ثم بدء المفاوضات التى انعقدت جولتان منها حتى نهاية العام ، أصبح من الضرورى التعرف على القضايا موضع التفاوض فى المسار الفلسطينى - الاسرئيلى . وتعتبر المفاوضات فى هذا المسار هى الوحيدة التى بدأت فى ظل إتفاق مسبق على أساس للتفاوض ، وهو مالم يتوفر للمفاوضات العربية - الإسرائيلية الأخرى .

ويتمثل هذا الأساس فى سعى إلى حل على مرحلتين بحيث تسفر المرحلة الأولى عن صيغة للحكم الذاتى الفلسطينى يستمر تطبيقه لمدة خمس سنوات ، على أن تبدأ مفاوضات أخرى قبل نهاية السنة الثالثة حول الوضع النهائى للضفة والقطاع . والواضح أن هذا هو الأساس نفسه الذى قام عليه اتفاق كامب ديفيد الثانى عام ١٩٧٨ .. اطار للسلام فى الشرق الأوسط ، رغم أن هذا الاطار لم يعتمد كمرجع للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بعكس ما كان عليه الحال فى المفاوضات المصرية - الاسرائيلية السابقة حول الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع والتى استمرت من مايو ١٩٧٩ حتى مارس ١٩٨٢ بشكل متقطع .

ورغم أن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية انحصرت فى مسائل إجرائية ولم تدخل فى القضايا الجوهرية المتعلقة بتفاصيل الحكم الذاتى حتى نهاية العام(*) كان واضحاً أن هناك خلافات واسعة حول عدد كبير من القضايا . ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات : سياسية وقانونية واقتصادية ، وأمنية .

أ - القضايا السياسية والقانونية :

وهى تشمل عدداً كبيراً من القضايا المتفاوتة فى أهميتها ومن حيث مدى الفجوة بين الموقفين الفلسطينى والاسرئيلى بشأنها .

(١) مصدر سلطة الحكومة الذاتية .

بمعنى الجهة التى تستمد منها هذه الحكومة سلطتها خلال المرحلة الانتقالية ومن الطبيعى أن يسعى المفاوض الفلسطينى إلى تأكيد أن شعبه فى الضفة والقطاع هو مصدر السلطة .

---

* بدأت هذه المفاوضات تتجه إلى الجوهر تدريجيا منذ بداية عام ١٩٩٢ .

ومن الطبيعى كذلك أن يحرص المفاوض الأسرائيلى على تأكيد أن الحكم العسكرى يظل مصدر السلطة . وقد سبق أن استند فى المفاوضات السابقة مع مصر إلى أن اتفاق كامب ديفيد لم ينص على إلغاء الحكومة العسكرية الإسرائيلية فى المناطق المحتلة ، وأن هذا كان مقصوداً كى تظل هذه الحكومة مصدر السلطة . لكن ثمة احتمال كبير لأن يتجنب المفاوض الاسرائيلى جعل كامب ديفيد مرجعا للمفاوضات مع الفلسطينين وبالتالى سيكون علية أن يورد حججا أخرى تبرر بقاء مصدر السلطة للحكم الذاتى فى يد إسرائيل خلال المرحلة الانتقالية .

وجدير بالذكر أن اتفاق كامب ديفيد لم يتطرق لهذه القضية . لكن أحد الحلول الوسيطة الممكنة لهذا الخلاف هو أن يكون اتفاق الحكم الذاتى بنفسة عندما يتم التوصل اليه هو مصدر السلطة ، مع إمكان تشكيل لجنة فلسطينية - إسرائيلية (أو ثلاثية بمشاركة الولايات المتحدة إذا وافقت إسرائيل على تدخلها إلى هذا الحد) تعمل كهيئة لتفسير نصوص عقد الاتفاق فى حالة حدوث أى خلاف حولها .

(٢) التشريع :

بمعنى هل تمارس الحكومة الذاتية سلطة تشريعية ، وثمة موقف اسرائيلى حاد فى هذه القضية مفاده أنه لايجوز أن تتسم هذه الحكومة بصفة البرلمان أوالجمعية التأسيسية على أى نحو ، وأن تبقى القوانين والأوامر المطبقة فى منطقة الحكم الذاتى وكل الصلاحيات الناجمة عنها سارية المفعول ، على أن تكون صلاحيات سن أنظمة فى مجالات عمل أجهزة الحكم الذاتى بالاتفاق والتنسيق مع إسرائيل . لكن يوجد بالمقابل تطلع فلسطينى قومى لأن تكون للحكومة الذاتية سلطات تشريعية ، لأنه لايمكن لمثل هذه الحكومة أن تعمل دون أن تكون لها قدرة على سن القوانين وتعديلها وإبطالها .

كما سيسعى المفاوض الفلسطينى إلى وقف التشريعات التمييزية الإسرائيلية ، ووقف إصدار أوامر عسكرية جديدة من أى نوع .

وفى هذا السباق هناك موقف فلسطينى متبلور يصر على إجراء انتخابات حرة لتأسيس جمعية تشريعية فى إطار الحكم الذاتى ، تحت إشراف هيئة دولية ، بحيث لاتقتصر الانتخابات على مجلس الحكم الذاتى .

ولم يتطرق اتفاق كامب ديفيد إلى هذه القضية أيضا . لكنه تضمن نصا عموميا يفيد بأن الأطراف ستتفاوض بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع .

وأحد الحلول الوسيطة التى قد يمكن بحثها هو تحديد جوانب معينة وبشكل حصرى تشملها السلطة التشريعية للحكومة الذاتية بالاتفاق بين الطرفين .

(٣) صلاحيات السلطة التنفيذية :

يعكس الخلاف حول هذه الصلاحيات رؤية كل من الطرفين لطبيعة وحدود الحكم الذاتى . فمن الطبيعى أن يسعى المفاوض الاسرائيلى إلى إبراز الطبيعة الإدارية الوظيفية للجهاز التنفيذى للحكم الذاتى ، والحد من الصلاحيات المخولة له .

وبالمقابل سيعمل المفاوض الفلسطينى ، الذى يطمع لوضع الأساس للاستقلال فى نهاية المرحلة الإنتقالية ، لتأكيد كون الجهاز التنفيذى ، للحكومة الذاتية نوعا من السلطة التنفيذية ذات الحق فى صياغة وتنفيذ سياساتها دون تدخل .

ولم يحدد اتفاق كامب ديفيد كذلك حدود الصلاحيات التنفيذية للحكومة الذاتية . وأكتفى بالنص على أن (الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان فى الضفة الغربية وقطاع غزة لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية) ومع ذلك فالواضح أن هذا النص أقرب إلى التصور الفلسطينى ، لأنه يؤكد حلول الحكومة الذاتية محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية ، بما يعنية ذلك من الحصول على صلاحياتها .

(٤) وضع القضاء :

ورغم أن هذه ليست قضية جوهرية ، الا أنها تعكس كذلك الخلاف حول حدود صلاحيات الحكومة الذاتية التى يتطلع المفاوض الفلسطينى لأن تشمل إدارة العدالة . ويفترض ذلك وجود جهاز قضائى مستقل يمارس سلطة مقتصرة علية وخاصة به فى كل أنحاء منطقة الحكم الذاتى . ومن الضرورى أن يتعارض هذا التطلع مع أحد الأسس التى يقوم عليها التصور الاسرائيلى للحكم الذاتى ، وهو المتعلق بفكرة تفويض صلاحيات واختصاصات محددة من قبل اسرائيل . وفى مجال القضاء تواتر التفكير الاسرائيلى على الحديث عن تفويض لأجهزة الحكم الذاتى يقتصر على الإشراف على النظام الإدارى للمحاكم المحلية وبشأن الجرائم غير السياسية فقط .

ولم يكن اتفاق كامب ديفيد تطرق إلى هذه القضية أيضاً الا فى الإطار العمومى الذى أوضح أن الأطراف تتفاوض بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات الحكومة الذاتية .

(٥) كيفية إجراءات الانتخابات .

سواء إذا اقتصرت على اختيار مجلس تنفيذى للحكم الذاتى ، أو اشتملت أيضاً على انتخاب جمعية تشريعية كما يطالب الفلسطينيون . والمقصود بذلك الجوانب الاجرائية لهذه الانتخابات ، والتى تشمل جانبين رئيسيين :

أولهما : تعيين الهيئة الناخبة ، ومايقترن بها من تحديد دقيق لسكان الضفة والقطاع . ومن المشكلات التى ستثار فى هذا المجال : هل يشمل أصحاب هذا الاقتراح جميع سكان المخيمات الذين هم من لاجئى ١٩٤٨، والأشخاص المبعدين والمطرودين من الأراضى المحتلة للخارج ، وللآخرين الذين فقدوا حقهم فى العودة لتجاوزهم الفترة التى حصلوا على تصريح بالسفر خلالها ؟ كما سيظهر خلاف حول حق الانتخاب لمن تعتبرهم إسرائيل خطرين أمنيا وتحتفظ بسجلات لهم ، وربما أيضا حول سن الاقتراع ، وحول من يملك حق الترشيح وهل لاسرائيل حق الاعتراض على بعض المرشحين لأسباب أمنية ؟

وثانيهما : مشاركة سكان القدس الشرقية من العرب الانتخابات ، وهو ماتعارضة إسرائيل بحسم . وسيستند مفاوضوهم إلى الاتفاق الذى تم على أرجاء بحث قضية القدس إلى المرحلة الثانية من المفاوضات التى تتناول الوضع النهائى ويطالبوا بعدم الخلط بين المرحلتين واستبعاد كل مايتعلق بالقدس من نطاق المرحلة الأولى . كما يستند المفاوضون الفلسطينيون بالمقابل إلى التأكيد الأمريكى الذى ورد فى خطاب التطمينات الذى حصلوا عليه - على مشاركة فلسطينى القدس الشرقية (حوالى ١٣٠ ألفا) فى انتخابات الحكم الذاتى .

وأحد الحلول الوسيطة الممكنة لهذا الخلاف الأخير هو أن يشاركوا فى الانتخابات ، بحيث يقوموا بالاقتراع فى لجان خاصة بهم فى إحدى المدن القريبة من القدس مثل بيت لحم أو رام الله أو أبوديس .

(٦) قضية المستوطنات :

وهذه هى أكثر القضايا إثارة للمشكلات التى تهدد عملية السلام برمتها . والمقصود بها هنا ليس فقط موضوع إيقاف أو تجميد الاستيطان الذى أثار خلافا فى بداية المفاوضات وظل مستمراً حتى نهاية العام ، ولكن أيضا وضع المستوطنات القائمة بالفعل خلال المرحلة الانتقالية ومابعدها .

وبافتراض التوصل إلى حل ما لوضوع تجميد الاستيطان سواء عبر الضغط الأمريكى على اسرائيل ، أو من خلال فوز حزب العمل فى انتخابات الكنيست الثالثة عشرة والتزامه بتعهد فى هذا المجال ، تصبح قضية وضع المستوطنات التى أقيمت من قبل بالغة التعقيد . وإذا تجاوزنا مشكلة تهديد بعض الجماعات الاستيطانية بحمل السلاح للحيلولة دون حصول الفلسطينين على حكم ذاتى وبخوض حرب فى حالة الاتفاق على إخلاء أية مستوطنة باعتبارها مشكلة داخلية اسرائيلية ، يمكن أن نورد بعض الملاحظات الأولية على قضية المستوطنات .

فالملاحظ أولا أنها مشكلة خاصة بالضفة الغربية أكثر من قطاع غزة الذى تنحصر مستوطناتة فى نطاق جغرافى معين ومحدود ، ولايتجاوز عدد سكانها الأربعة آلاف مستوطنا . كما أنه فى حالة الضفة يوجد عدد لابأس به من المستوطنات خارج المنطقة التى يرجح أن يحصل الفلسطينيون على حكم ذاتى فيها .

وهذا هو حال معظم المستوطنات التى أقيمت خلال السنوات العشر الأولى بعد الاحتلال ، أى فى عهد حزب العمل ، حيث كان البناء يتم فى إطار « مشروع آلون » ويبلغ عدد هذه المستوطنات ٤٨ مستوطنة . كما ينطبق ذلك على أكثر من نصف المستوطنات التى أقيمت فى فترة حكومتى بيجين الأولى والثانية (١٩٧٧ - ١٩٨٣) ، حيث كان التركيز فى ذلك الوقت على الاستيطان لأغراض أمنية ، وبالتالى « بناء هياكل عظمية فى جميع الأماكن الهامة من وجهة النظر الأمنية » وفقاً لمشروع أيرئيل شارون عندما كان رئيس اللجنة الاستيطانية المشتركة بين الحكومة الإسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية . ولذلك فأن عدداً كبير من هذه المستوطنات أيضاً يقع خارج نطاق المنطقة التى يرجع إقامة الحكم الذاتى فيها ، والتى تشمل نحو ثلثى مساحة الضفة الغربية ، حيث سيعاد نشر قوات الاحتلال فى منطقة الجبال الشرقية للضفة ، ومنطقة المنحدرات الجبلية الغربية شمال الضفة ، ومنطقة عستيون . وستكون المشكلة الكبرى متعلقة بالمستوطنات التى أقيمت فى إطار مشروع « دروبلس » بصفة خاصة ، وبعض المستوطنات الآخرى التى تتخلل منطقة الحكم الذاتى وخاصة الكبيرة منها أرئيل جنوب نابلس ، وكريات أربع بجوار الخليل ، وكرنى شمرون وعمانوئيل والفى منشية وارنيث فى وسط الضفة ، فضلا عن جفعات زيف ومعاليه أروييم شمال وجنوب القدس .

والملاحظ أن مستوطنات القدس تشطر الضفة إلى قسمين شمال وجنوب ، فيما تقف مستوطنة أرئيل على بعد ٤٠ كلم شمال القدس كسد بين نابلس ورام الله . ومواقع هذه المستوطنات تجعل من المستحيل علينا رسم خط فاصل بينها وبين المدن والقرى الفلسطينية .

ومن يتجول فى الضفة الآن بسيارة تصادفة مستوطنة كل خمس دقائق تقريبا ، لكنها مستوطنات متفاوتة كثيراً من حيث الحجم وعدد السكان وبالتالى من حيث الأهمية . ولذلك سيكون وضعها فى المرحلة الانتقالية ومابعدها من أكبر المشكلات التى تواجة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية . وبسبب عددها الكبير ومغزاها السياسى يبدو أنه سيكون من الصعب تماما إخلائها من سكانها اليهود كما حدث فى سيناء ، فضلاً عن أن تكلفة هذا الإخلاء سستكون باهظة من الناحية العملية إذا قبلت إسرائيل تطبيق قاعدة التعويضات

التى اتبعت بشأن مستوطنات سيناء عليها . فقد كان التعويض ٥٠ ألف دولار لكل شخص تحملتها الولايات المتحدة فى النهاية من خلال برنامج المساعدات لاسرائيل . لكن كان المبلغ معقولا لأنه تعلق بحوالى ٧ آلاف مستوطنا ، فيما يبلغ عدد المستوطنين الذين ستطبق عليهم هذه القاعدة بافتراض أنها ممكنة - أكثر من مائة ألفا . ولذلك فأى تصور بإمكان إخلاء جميع المستوطنات لأساس له وإذا بنى المفاوضون استراتيجيتهم على أساس تصور كهذا سيقعون فى خطأ هائل لكن بالمقابل يمكن تصور حلول متعددة الجوانب يقتصر الاخلاء فيها على عدد قليل من المستوطنات المتداخلة مع التجمعات السكانية الفلسطينية الكبرى . والبديل للاخلاء فى حالة بعض هذه المستوطنات هو أن تصبح جزءا من منطقة الحكم الذاتى ثم من الكيان الأردنى - الفلسطينى المتوقع فى نهاية المرحلة الانتقالية بحيث تفتح للفلسطينيين إلى جانب اليهود بعد تحويلها إلى مدن وهناك مستوطنات مجاورة تماما لمدن فلسطينية مثل كريات أربع على حدود الخليل ، وبالتالى يمكن دمجها فى هذه المدينة تماما وفى ظل علاقة سلام يفترض أن تزول تدريجيا الحزازات الخاصة بالعلاقات بين الفلسطينيين وبين اليهود الذين سيصبحون من سكان الكيان العربى الجديد .

ومن أجل تقليص عدد المستوطنات التى يتم إخلاؤها أو دمجها على هذا النحو يمكن استبدال بعضها وخاصة التى تصر اسرائيل على بقائها تحت سيطرتها بقرى عربية داخل الخط الأخضر ، ويمكن أن ينطبق ذلك على مستوطنة ارئييل الكبيرة والمستوطنات الصغيرة القريبة منها بحيث يتم ضمها لاسرائيل ، مقابل ضم قرى عربية كثيفة السكان إلى الكيان الأردنى - الفلسطينى مثل أم الفحم والقرى المجاورة لها وبذلك ربما ينخفض عدد المستوطنين الذين يتم التفاوض على إخلائهم إلى حوالى ٢٠ ٪ فقط من إجمالى عددهم الحالى . ومع ذلك ستظل قضية الاستيطان مصدر أهم خطر يهدد مستقبل عملية السلام

(٧) قضية الرموز القومية :

أى النشيد والعلم وطوابع البريد وبطاقات الهوية وما فى ذلك من رموز فترفض اسرائيل أن تقوم الحكومة الذاتية بإيجاد هذه الرموز خلال المرحلة الانتقالية لما تعكسه من طابع استقلالى ولكونها بالتالى مؤشرات عن بدء الانتقال نحو دولة مستقلة .

وإذا أصر المفاوضون الفلسطينيون على هذه الرموز خلال فترة الحكم الذاتى ، سيكون هذا خلافا من النوع الذى يصعب التوصل إلى حل وسط له .

ب - القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

(١) قضية السيطرة على الموارد المائية :

وهذه إحدى أهم قضايا المستقبل الفلسطينى والاسرائيلى على حد سواء بسبب الصراع بين حاجات ومصالح الطرفين المائية : فالمؤكد أن المفاوض الاسرائيلى سيصر على أن يظل تخطيط المياه من مسئولية دولته ، فى إطار تصوره لكون الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالحكم الذاتى تتعامل مع السكان وليس مع وضع الأراضى والموارد المختلفة . وبالمقابل فمن الطبيعى أن يصر الفلسطينيون على أن تمتد صلاحيات الحكومة الذاتية على كامل المنطقة المحتلة بما فى ذلك أرضها ومواردها الطبيعية وتربتها التحتية ومناطقها البحرية والاقليمية وقطاعها الاقتصادى ، طالما أنهم ينظرون إلى المرحلة الانتقالية باعتبارها تمهيدا للاستقلال .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذا الجانب كان من الجوانب القليلة التى حدث فيها تقدم طفيف خلال المفاوضات المصرية الاسرائيلية السابقة حول الحكم الذاتى فقد أعلن المبعوث الأمريكى لينووتيز فى ١٨ اكتوبر ١٩٨٠ أنه تم التوصل إلى تقدم عبر موافقة اسرائيل على أن يكون تحديد أى تطوير مستقبل للمياه والأرض عبر إجراءات مشتركة مع الحكومة الذاتية الفلسطينية وقد أعاد الوفد الاسرائيلى تأكيد ذلك فى جولتى المفاوضات اللتين عقدتا فى اكتوبر ونوفمبر ١٩٨١ . ويمكن للمفاوض الفلسطينى الاستناد إلى ذلك الموقف للمطالبة مثلا بتكوين لجنة مشتركة من اسرائيل والحكومة الذاتية الفلسطينية للاشراف على تخطيط الموارد المائية خلال المرحلة الانتقالية .

(٢) قضية اراضى الدولة والغائبين :

يعود اصل هذه القضية إلى ما أحدثته حكومة ليكود الأول عام ١٩٧٧ من تغيير فى نظام ملكية الأراضى السارى فى الضفة والقطاع ، بحجة وجود « نزاع قانونى » فتم سن قانون يقضى بان تؤول اية اراضى غير مملوكة بملكية خاصة إلى الدولة الاسرائيلية تلقائيا ، مع اعتبار أن الأراضى غير المسجلة لاتعتبر مملوكة لأحد . وتجاهل القانون عدم استكمال سجل المساحة فى الضفة ، حيث بقى أكثر من نصف الأراضى الخاصة غير المسجل . كما تجاهل حقيقة قيام اصحاب هذه الأراضى بفلاحتها على مدى اجيال بناء على العرف الذى ظل يحل محل التسجيل . لكن طلبت منهم سلطة الاحتلال ابراز مستندات ملكية الأراضى ، ولما عجزوا قامت بمصادرتها . وفى الأراضى الخاصة المسجلة عقاريا صادرت اجزاءا منها بحجة أن اصحابها يتركونها دون زراعة . كما صورت الأراضى التى غادر اصحابها

الضفة للعمل بالخارج ، واطلق عليها اسم الأراضى المتروكة » ووضعت تحت تصرف الحارس على املاك الغائبين » .

ورغم عدم وجود موقف إسرائيلي واضح معروف لنا تجاه هذه القضية ، يمكن توقع أن المفاوض الاسرائيلى سيسعى لاستمرار وضع الأراضى المصادرة كما هو خلال المرحلة الانتقالية ، ولكن ربما لايصر على ذلك بقوة . وبالمقابل من الطبيعى أن يصر المفاوض الفلسطينى على إعادة جميع الأراضى المصادرة وغيرها من الاملاك غير المنقولة التى تم الاستيلاء عليها باعتبارها أملاك غائبة .

(٣) قضية العودة وتوحيد العائلات :

وهى ذات جوانب ثلاث :

اولهما : عودة سكان الضفة والقطاع سواء الذين كانوا بالخارج عندما وقع الاحتلال ، أو الذين غادروها بعده ولم يسمح لها بالعودة . وتمثل الموقف الاسرائيلى فى هذا المجال فى ضرورة تحديد اعداد الذين يمكن السماح لهم بالعودة وان يكون دور فى اختيارهم « لاعتبارات امنية »

وبالمقابل سيصر المفاوض الفلسطينى على حق جميع الذين غادروا الضفة الغربية والقطاع اختياريا فى العودة ودون شروط . لكن يبدو أن هذا الجانبا الذى لايتم بالالحاح أو الاستعجال يمكن تاجيله إلى ما بعد المرحلة الانتقالية .

وثانيهما : عودة المبعدين الذين قامت سلطة الاحتلال بطردهم للخارج منذ ١٩٦٧ . والموقف الاسرائيلى واضح فى رفضه لاعادتهم إلا فى حالات محدودة للغاية مقابل موقف فلسطينى يصر على إعادة جميع المبعدين . وجدير بالذكر أن اتفاق كامب ديفيد كان قد نص فى هذا المجال على ان (يشكل ممثلوا إسرائيل والحكومة الذاتية الفلسطينية ومصر والاردن لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة وقطاع غزة بعد ١٩٦٧) .

وثالثهما : توحيد العائلات وهو جانب متفرع من ذلك المتعلق بعودة السكان الموجودين بالخارج . لكن يخص أولئك الذين يقيم أقارب لهم من الدرجة الأولى فى الأراضى المحتلة . ولذلك فهو الجانب الأكثر مأساوية لكثرة ما ينطوى عليه من مشكلات انسانية . ويثير هذا الجانب خلافا حول معايير توحيد العائلات أو الجهة التى تملك صلاحية البت بشكل نهائى .

(٤) قضية الأماكن المقدسة لليهود فى الضفة الغربية :

وهى تتمثل فى نحو ١٩ موقعا معظمها فى الخليل . وبعضها مشترك مع اماكن مقدسة للمسلمين ، مثل الحرم الابراهيمى بالخليل الذى يضم قبر نبى الله ابراهيم صاحب المكانه الخاصه لدى كل من اليهود والمسلمين . فيعتبره اليهود الجد الأكبر الذين هم من نسل ابنيه اسحق ويعقوب ، فيما يعتبر المسلمون ابراهيم الخليل أبا لاسماعيل الذى انحدروا من سلالته . وقد بنى اليهود بعد الاحتلال معبدا يهوديا فى الحرم الابراهيمى وكان الارتباط بهذا المعبد أحد أهم اسباب بناء مستوطنة كريات أربع بمحاذاة مدينة الخليل ، اضافة إلى عدة جيوب استيطانية بالقرب منها .

وتنبع المشكلة هنا من الموقف الاسرائيلى الذى يصر على عدم خضوع الأماكن المقدسة اليهودية لسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية . كما يبدو من الصعب التوصل إلى حل وسط بشأن هذه الأماكن ، وخاصة بسبب الطابع الدينى المحافظ لسكان الخليل الفلسطينين حيث توجد اغلب هذه الأماكن ، والذى يجعل هذه المدينة اهم مركز لحركة حماس فى الضفة . ويصل مستوى المحافظة فيها إلى حد عدم وجود أى دور للسينما أو مسارح أو ملاه من أى نوع بها . ولذلك فالارجح أن تواجه سلطة الحكم الذاتى صعوبات كبيرة فى اقناع سكان الخليل باى حل يمكن التوصل اليه لهذه القضية ، ناهيك عن صعوبة مثل هذا الحل نفسه .

(٥) قضية الصلات الاقتصادية مع إسرائيل :

وهى صلات تعكس هيمنة كاملة للاقتصاد الاسرائيلى على اقتصاد الضفة والقطاع ولذلك فمن الطبيعى أن يسعى المفاوض الاسرائيلى إلى استمرار هذه الصلات كما هى وتقييد صلاحيات الحكومة الذاتية الفلسطينية فى احداث تغيير بها . ويقترن الخلاف المتوقع فى هذا المجال بالخلاف القائم حول الصلاحيات التشريعية للحكومة الذاتية الفلسطينية ، لأن ادخال تغيير على تلك الصلات يقتضى اصدار تشريعات جديدة أو الغاء اخرى قائمة وابطال اوامر عسكرية سارية فى الأراضى المحتلة .

وربما يقلل من حدة هذا الخلاف نسبيا انه يستحيل فى كل الأحوال ادخال تغيير جذرى على الصلات القائمة الآن بين اسرائيل والضفة والقطاع ، إلا إذا كانت الحكومة الذاتية تفضل تحميل السكان المزيد من المعاناة الاقتصادية لاعتبارات سياسية ، وهو احتمال غير وارد وغير ممكن طوال الفترة الانتقالية بسبب كثافة الصلات فى مجالات التجارة والزراعة والبنية الأساسية بصفة خاصة .

(٦) قضية العمالة الفلسطينية فى إسرائيل :

وهى قضية لم تعد لها اهميتها السابقة التى ظهرت خلال المفاوضات التى دخلتها مصر مع اسرائيل حول الحكم

الذاتى . ففى ذلك الوقت كانت العمالة الفلسطينية تمثل عصب قوة العمل فى قطاعات اقتصادية معينة باسرائيل ، ورغم أن نسبتها كانت حوالى ٥,٥ ٪ فقط من اجمالى قوة العمل عام ١٩٧٩ . ولذلك كان المفاوض الاسرائيلى يصر خلال المفاوضات السابقة مع مصر على ترتيبات معينة تتيح استمرار هذه العمالة ، خشية أن تتلقص نسبة مؤثره إذا ارادت الحكومة الذاتية الفلسطينية استرجاعها للعمل فى المشروعات الجديدة التى يفترض اقامتها فى منطقة الحكم الذاتى .

أما الآن فقد أدت تجربة الانتفاضة وموجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى السابق إلى فقدان تقديرات دقيقة لمستوى انخفاض العمالة الفلسطينية فالمرجح انها تقلصت بنسبة تصل إلى النصف تقريباً ، بالمقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨٧ عشية تفجر الانتفاضة .

ومع ذلك فإن النسبة الباقية تعمل فى قطاعات مازال من الصعب الاعتماد على عمالة اسرائيلية فيها ، وخاصة بعض انواع الخدمات وجنى المحاصيل والبناء لكن يمكن توقع عدم نشوب خلاف كبير فى المفاوضات حول هذه القضية التى تحتاج إلى تنظيم معين متفق عليه رغم أن اصحاب العمل الاسرائيليين سينتهكون أى اتفاقات يمكن التوصل اليها طالما وجدوا فرصة لتشغيل عمالة فلسطينية بأساليب غير قانونية تكفل لهم دفع أجور أقل . وعموماً توجد مصلحة مشتركة حتى الآن بشأن تشغيل اعداد ما من العمال الفلسطينين فى قطاعات تحتاج اسرائيل لعملهم فيها . كما أن تشغيل هؤلاء فى إسرائيل سيرفع عن كاهل الحكومة الذاتية الفلسطينية قدرا من عبء مواجهة البطالة المتفاقمة فى الضفة والقطاع .

(٧) قضية الخدمات المترابطة :

مثل شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والخدمات الصحية فبالنسبة للخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية خصوصا ، استثمرت اسرائيل فيها أموالا بهدف ربط الأراضى المحتلة بالشبكات الإسرائيلية . وسيحاول المفاوض الاسرائيلى بالطبع الحفاظ على هذا الوضع خلال المرحلة الانتقالية لاستمرار منطقة الحكم الذاتى تحت سيطرة اسرائيل . فتحصل معظم اجزاء الضفة والقطاع على الكهرباء من اسرائيل الآن . كما تعتمد على اسرائيل فى أهم الخدمات الصحية وخاصة بالنسبة لأنواع من الأمراض لا تتوافر امكانات لعلاجها فى الضفة وغزة . وقد تم احصاء ٣٠ مرضا عام ١٩٨٠ . كما تسيطر اسرائيل على عملية امداد المنطقتين بالادوية سواء المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج مباشرة . وهناك موقف اسرائيلى معارض للسماح للحكومة الذاتية باستيراد الأدوية من الخارج مباشرة ، لعدم امكان ضمان عدم تسرب مواد تستخدم فى صناعة السلاح ضمن مشتروات الدواء كما تطالب اسرائيل بالاحتفاظ بسلطة إشرافيه على الخدمات الصحية فى منطقة الحكم الذاتى لآن أى اوبئه أو امراض متوطنة تظهر فى هذه المنطقة تؤثر على الاسرائيليين على الفور .

جـ - القضايا الأمنية :

وهى ذات شقين : احدهما خارجى والآخر داخلى . وثمة موقف اسرائيلى متشدد مؤداه الاصرار على أن تكون المسئولية الوحيدة عن الأمن بكل جوانبه لاسرائيل وبخصوص الأمن الخارجى ، أى أمن حدود منطقة الحكم الذاتى ، تثير اسرائيل قضية التسلل عبر هذه الحدود . ولذلك كانت تطالب خلال المفاوضات مع مصر بما يلى :

— الاحتفاظ بنظام انذار مبكر على عدد من النقاط المرفقة .

— استمرار استخدام مستودعات الطوارىء فى الضفة ، وادماجها ضمن المناطق الأمنية الجديدة .

— أن تكون لقواتها سلطة كاملة فى هذه المناطق ، وحق التحرك منها واليها .

— حرية الحركة لقواتها على طول نهر الاردن لمنع أى تسلل .

— حصول قواتها على مساحات كافية للتدريب والمناورات لاتقل عن ٨٠ ألف فدان .

لكن الملاحظ أن هذه المطالب طرحت فى سياق البحث فى تنفيذ مانص عليه اتفاق كامب ديفيد من أنه (سيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، وسيكون إعادة توزيع القوات التى سبقت فى مواقع أمن معينة) .

ومع ذلك تدل المؤشرات المتوفرة عن الموقف الاسرائيلى الجديد فى المفاوضات مع الفلسطينيين فى نهاية العام على أن هناك اتجاها لمواجهة فكرة الانسحاب وإعادة نشر القوات خلال المرحلة الانتقالية ، والمطالبة بعدم تطبيق صلاحيات سلطة الحكم الذاتى على هذه القوات . ومع ذلك لايمكن القطع ، حتى إعداد هذا التقرير للنشر ، بما سيكون عليه هذا الموقف عندما تتطرق المفاوضات إلى قضايا الأمن فى هذا الإطار .

أما بخصوص الأمن الداخلى ، بمعنى النظام العام والحفاظ عليه فى منطقة الحكم الذاتى ، فقد قبلت إسرائيل فى المفاوضات السابقة مع مصر مانص عليه اتفاق كامب ديفيد بشأن (تشكيل قوة بوليس محلية قادرة وقد تضم اردنيين . وبالاضافة إلى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية فى دوريات مشتركة وفى تقديم الافراد لتشكيل

مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود) . لكنها اصرت على أن تكون قوة البوليس الفلسطينية مخصصة للشئون الجنائية وصيانة السجون الخاصة بمرتكبى الجرائم المحكوم عليهم فى محاكم منطقة الحكم الذاتى ، وعلى أن يكون هناك تعاون وثيق بين هذه القوة وبين السلطات الاسرائيلية ذات الاختصاص .

والمتوقع أن تكون القضايا الأمنية من أكثر قضايا المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تعقيدا بسبب حساسيتها الخاصة للجانب الاسرائيلى من ناحية واهميتها المتميزة للجانب الفلسطينى فى مجال التمهيد لما يطمح اليه من استقلال .

وختاما يمكن القول بأن هذه المفاوضات ستتم أساسا بابتعاد طرفيها وفقا لمواقفهما المعلنة حتى نهاية العام - عن المستوى المعتدل لحكم ذاتى يضع نهاية لعصر الاحتلال دون أن يمثل استقلالا .

فالمتوقع أن يسعى المفاوض الفلسطينى الى تجاوز الحد الأقصى الممكن لأية صيغة للحكم الذاتى ، فيما سيحاول المفاوض الاسرائيلى طرح ماهو دون الحد الأدنى المطلوب لمثل هذه الصيغة . لكن لن يحول هذا دون امكانية التوصل إلى صيغة ما فى النهاية وبعد كثير من التعثر . وستزداد هذه الامكانية بوضوح فى حالة فوز حزب العمل فى الانتخابات الاسرائيلية المقبلة وقيادته لائتلاف حكومى جديد يضم أحزاب اليسار ومعظم الأحزاب الدينية .

القسم الثالث :

الاقتصادات العربية

تحديات العمل المصرفى العربى فى الخارج

- □ أزمة بنك الاعتماد والتجارة
- □ المصارف العربية فى الخارج

أولا : مقدمة

تعرضت المصارف العربية لأزمة سيولة حادة بسبب موجة السحب المكثف من هذه المصارف وخاصة الخليجية منها ، وكنا قد أشرنا فى تقرير العام الماضى إلى توقع أن تتأثر بلدان المنطقة بتردى الثقة والافتقار إلى الأمان الذى سيطر على شعور المواطن الخليجى وحساباته المتصلة بالإدخار والاستثمار .

فقد قام عدد كبير من المودعين من القطاع الخاص بسحب أموالهم وتحويلها للخارج . وتركزت عملية السحب على الودائع الإدخارية حيث إنخفض حجم هذه الودائع فى عام ١٩٩٠ بحوالى ١٢ ٪ بالنسبة للمصارف القطرية ونحو ٩,٤ ٪ لمصارف الإمارات و ١٧,٩ ٪ لمصارف البحرين و ٢,٧ ٪ لمصارف السعودية . وقدر حجم الودائع الهاربة إلى الخارج طلباً للأمان من هذه الدول فقط بما لا يقل عن ١٥ مليار دولار .

ومن بين العوامل الأخرى التى فاقمت من مشكلة السيولة توقف بعض المصارف العربية عن العمل ، وجمدت أرصدة بعض البلدان العربية فى أسواق رأس المال الدولية ، فضلا عن مماطلة المصارف الأجنبية فى تسديد التزامات إستحق ميعاد الوفاء بها ، كما ضاعف من حجم المشكلة تقليص خطوط الإئتمان التى كانت تمنحها المصارف الدولية للمصارف العربية وأكبر ضحايا أزمة الخليج على المستوى المصرفى – إلى جانب مصارف الكويت التجارية بالطبع – هى مصارف الأوف شور Off Share Banks فى البحرين . ففى نهاية عام ١٩٩١ لم يعد هناك غير مصرفين فقط ضمن قائمة أهم ٣٠ مصرفا خليجيا بعد أن كانت المصارف البحرينية فى المقدمة لفترة طويلة . وحتى هذين المصرفين لم يسلما من الآثار السلبية لأزمة الخليج .

فالشركة العربية المصرفية شهدت إنخفاضاً فى حجم أصولها فى يونيو ١٩٩١ يقدر بنحو ١٣ ٪ مقارنة بالعام الأسبق أما بنك الخليج الدولى فشهد إنخفاضاً فى أصوله يصل إلى ٤٠ ٪ فى نفس الفترة . ومن بين كافة فروع الأوف شور المسجلة فى البحرين لم يحقق أرباحاً وفقاً للموازنات المنشورة عن عام ١٩٩٠ سوى مصرفين فقط هما بنك الخليج – الرياض وبنك فيصل الإسلامى بينما سجلت كافة المصارف الأخرى خسائر أدت إلى انخفاض حجم أصولها مقارنة بالعام السابق .

ونتيجة لاعتماد مصارف الأوف شور على الثقة فى منطقة الخليج ، فإن هذه المصارف كانت الأكثر تأثراً بالغزو العراقى للكويت . فالسحب الشديد من الودائع أجبر هذه المصارف على تخفيض حجم أصولها وتضاعفت المشاكل مع بدء الحرب الجوية فى ١٧ يناير ١٩٩١ حيث كانت البحرين مركزا هامًا لعمليات القوات المتحالفة فى الخليج . وخوفا من الاحتمالات الأسوء فإن العديد من المؤسسات التى تتخذ البحرين مقراً لها قامت بترحيل العاملين الأجانب لديها ، بل إن الشركة العربية المصرفية حولت عملياتها لتدار من لندن فى تلك الفترة .

ويمكن تتبع آثار الأزمة على مصارف « الأوف شور » فى البحرين من التحركات فى أصول هذه المصارف التى بلغ عددها ٥١ مصرفًا فى بداية عام ١٩٩١ . فمع نهاية مارس من نفس العام إنخفضت الأصول المجمعة لهذه المصارف إلى ١٥,٥ مليون دولار ، وهو ما يقل بنحو ٢٥ ٪ مقارنة بيونيو من العام السابق وهو أدنى مستوى لهذه الأصول منذ عام ١٩٨١ .

ورغم اختلاف خطط مواجهة الأزمة من قبل مصارف الأوف شور » الإقليمية إلا أنه لوحظ إتجاه عام نحو التقوقع .

فبنك الخليج الدولى (يحتل المرتبة العاشرة فى قائمة أهم البنوك العربية من حيث حجم الأصول) عمل على التركيز على الأسواق الإقليمية ، إذ أن هروب رؤوس الأموال فى الأيام الثلاثة الأولى لأزمة الخليج أثر بشدة على لهذا البنك ، ولهذا أضطر إلى بيع ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من ديون أمريكا اللاتينية التى كانت فى محفظته المالية وذلك للعمل على زيادة حجم السيولة المتوفرة لديه .

ورغم أن هذا البنك يملكه أعضاء مجلس التعاون الخليجى الستة بالإضافة للعراق ، وهو ما عانى منه البنك نظراً

لوقوف حملة الأسهم على جانبى الصراع فى أزمة الخليج ، إلا أن ذلك لم يحل دون إتخاذ إجراءات قوية لمساندة موقف المصرف . ففى يناير ١٩٩١ أعلن البنك عن خطة شاملة لإعادة الهيكلة شملت إغلاق بنك الخليج الدولى فى طوكيو وفرانكفورت وتخفيض مكانه فرع سنغافورة إلى مجرد مكتب تمثيل .

ومع الدلائل الأولى على عمق تأثر مصارف « الأوف شور » فى البحرين بأزمة الخليج بدا أن دولة الإمارات تسعى لأن تكون وريثة البحرين كمركز مالى دولى فى المنطقة وهو أمر عبر عنه بشكل شبه صريح مسؤولون مصرفيون .

ولكن ما إن انتهت « حرب تحرير الكويت » فى نهاية فبراير ١٩٩١ ، حتى تفجرت أزمة جديدة رشحت بإعتبارها أزمة عام ١٩٩١ على مستوى الاقتصاد العربى ونعنى بذلك ما أسمى بفضيحة « بنك الاعتماد والتجارة الدولى » وقرار إغلاقه الصادر من قبل السلطات النقدية البريطانية ممثلة فى مصرفها المركزى فى ٥ يوليو ١٩٩١ . ويبدو أن السلطات البريطانية لم ترد حتى أن تحرم العرب من المستوى الرمزى والدلالى لهذا القرار ، فجاء تقرير بنك إنجلترا الخاص ببنك الاعتماد والتجارة الدولى معنونا « تقرير عن عاصفة الصحراء : تحت القسم ٤١ من قانون المصارف العام ١٩٨٧ » .

وسوف نتناول أزمة هذا البنك كنموذج صارخ للمشكلات التى تتعرض لها البنوك العربية فى الخارج - وخاصة فى أوروبا - ثم نعرض للجوانب العامة لهذه المشكلات والتى تفرض تكيفاً صعباً مع البيئة المالية والمصرفية الجديدة فى أوروبا والعالم الخارجى بصورة عامة .

ثانيا : أزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولى

١ - طبيعة الأزمة

تأسس بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى بيروت فى سبتمبر عام ١٩٧٢ ، وفى خلال عام واحد كان للبنك ستة مكاتب فى لندن ولوكسمبورج وبيروت ودبى والشارقة وأبو ظبى . وفى عام ١٩٧٥ تضخم البنك وتجاوزت أصوله ٢ مليار دولار ورأسماله ١١٣ مليون دولار ، وأصبح للبنك ١٤٦ فرعاً فى ٣٢ دولة بينها ٤٥ فرعاً فى بريطانيا مما جعله أكبر بنك أجنبى فيها . وبعد ذلك إنقسم البنك إلى شركتين إحداهما مقرها لوكسمبورج والأخرى فى جزر كايمان وقبيل إغلاق البنك فى يوليو ١٩٩١ كانت له فروع ومؤسسات تابعة فى ٦٩ دولة مع التركيز الأكبر على بريطانيا . وبلغت أصول البنك فى هذا الوقت نحو ٢٠ مليار دولار وهو ما يضع البنك فى المرتبة الـ ٢٠٠ ضمن قائمة أهم البنوك فى العالم . ويقدر عدد مودعى البنك بحوالى ٨٠٠ ألف شخص يمتلكون ١,٢ مليون حساب فى ٦٩ دولة .

وقد تأسس البنك بمساهمة من قبل مستثمرين عرب (خاصة فى أبو ظبى) « وبنك أوف أمريكا » ، وقد باع البنك الأخير أسهمه فى عام ١٩٨٠ . وفى أبريل عام ١٩٩٠ وفى سياق الحملة المكثفة لإنقاذ البنك قدمت العائلة الحاكمة وحكومة أبو ظبى رأس مال إضافيا بلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار وأودع مبلغ آخر فى البنك يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار وهكذا رفعت الإمارة حقوق ملكيتها فى أسهم البنك من ٣٠ ٪ إلى ٧٧,٤ ٪ .

وفى بداية عام ١٩٩١ تلقى بنك إنجلترا المركزى معلومات تفيد بأن البنك يواجه مشاكل بشأن وضعه المالى ولذا فقد فوض بنك إنجلترا شركة برايس ووتر هاوس « لاعداد تقرير خاص عن نشاط البنك ومدى الإلتزام فى أعماله بقانون البنوك البريطانى . وقد تم إعداد هذا التقرير ووضع تحت تصرف البنك المركزى فى ٢٢ يونيو ١٩٩١ وطبقا لهذا التقرير رأى البنك المركزى أن الإعتماد والتجارة الدولى قد أدار أعماله عن طريق شبكة من الغش والإحتيال واسعة ومعقدة مما ترتب عليه خسارة كبيرة لقروض منحها

البنك ، والإستغلال السيء لأمواله ووجود ودائع غير مسجلة وخلق وإستغلال حسابات مزيفة للتغطية على خسائر البنك عن السلطات النقدية المسؤولة للتغطية على الإدارة السيئة للبنك والوضع المالي الحقيقي له .

وفي ٢٨ يونيو ١٩٩١ قام بنك إنجلترا المركزي بإبلاغ مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية) أنه يخطط لإغلاق بنك الإعتماد والتجارة الدولي بالتنسيق مع السلطات المسؤولة في لوكسمبورج وجزر كايمان . وبناء على تقرير برايس « ووترهاوس » وما إستخلصه بنك إنجلترا المركزي ، فإن السلطات المسؤولة عن البنوك الأجنبية فيه وفي لوكسبورج وأماكن أخرى من العالم قررت إغلاق بنك الإعتماد والتجارة الدولي في ٥ يوليو ١٩٩١ ، وفي اليوم التالي كانت حكومات ١٨ دولة قد أصدرت قرارات باغلاق فروع البنك فيها أو أوقفت نشاط وعمليات البنك فيها . ومع حلول ١٨ يوليو كانت مكاتب بنك الإعتماد والتجارة الدولي قد أغلقت في ٤٤ دولة .

وطبقا لتقرير بنك إنجلترا ، فإن بنك الاعتماد والتجارة الدولي كان ضالعاً في أربعة فضائح رئيسية هي :

أ - التغطية على خسائر في عمليات المضاربة على اذونات الخزانة بقيمة ٦٣٣ مليون دولار .

ب - السيطرة على عدد من البنوك في الولايات المتحدة بشكل غير قانوني مثل بنك فيرست أمريكان بنكشيرز الأمريكي في ١٧ أبريل ١٩٨٢ بعد تقديم قروض لمجموعة أفراد من الشرق الأوسط من حملة أسهم « بنك الإعتماد والتجارة الدولي في أمريكا » و « ناشيونال بنك أوف جورجيا » و إندبندنت بنك أوف أشيتو » في كاليفورنيا ومصرف سنتراست سايفنجز »وقد كلفت العملية نحو ٣٤٦ مليون دولار .

جـ - خلق شبكة حسابات للتغطية على قروض متعثرة لبعض الكبار وخاصة مجموعة شحن الخليج الباكستانية والتي افترضت ٧٢٥ مليون دولار من البنك ، وقد تمت التغطية على هذه القروض لأن حجمها يزيد عن الحد الأقصى للقروض المقدمة لعميل واحد طبقا للقوانين المصرفية .

د - إحتيال قام بموجبه البنك بتملك ٥٦ ٪ من أسهمه بشكل سري بتكلفة تزيد عن ٥٠٠ مليون دولار .

ويبلغ إجمالي هذه الفضائح ما يزيد عن ٢ مليار دولار ، وهذا حد أدنى مع استبعاد التكلفة الهائلة التي تكبدها البنك في تغطية خسائره بطريقة سرية . والاستغلال لتغطية خسائر أخرى تصل قيمتها إلى ٢ مليار دولار ، وهو ما يجعل الإجمالي ما يزيد عن ٤ مليارات دولار .

ويضاف بالطبع لكل ما سبق الإتهامات بقيام البنك بغسل أموال المخدرات في باكستان وأمريكا اللاتينية والتعامل مع وكالات التجسس العالمية لا سيما وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وتقديم الرشاوي لعدد من المسؤولين في بعض البلدان .

وكان القرار بإغلاق البنك في عدد من دول العالم ووضع السلطات النقدية يدها على مجموعة البنك نتيجة لعاملين أساسيين :

الأول : إتضاح حجم الخسائر الهائلة التي يعاني منها البنك والتي تجعل من عملية إعادة تكوينه عملية مكلفة للغاية للشركاء الرئيسيين في أبو ظبي الذين يمتلكون ٧٧,٤ ٪ من أسهم البنك .

الثاني : الإتصالات التي جرت بين السلطات النقدية في بريطانيا وبين مساهمي المجموعة وعلى رأسهم حكومة أبو ظبي وتتعلق بالخطط الموضوعة لإعادة هيكلة المجموعة وتقييم فرص النجاح في ذلك .

وقد عقد من هذه المشكلة وتقلص فرص النجاح أن إدارة مجموعة بنك الإعتماد والتجارة الدولي كانت على وشك الإعلان عن خسائر تتراوح بين ١,٢ إلى ١,٥ مليار دولار عن عام ١٩٩٠ ، وهو ما يزيد عن رأس مال البنك وهذا قبل وقت قليل جداً من الإجراء المفاجيء والمنسق للسلطات النقدية بإغلاق البنك .

ويعد هذا العام من بين الأعوام النادرة التي يعلن فيها عن تحقيق البنك لخسائر ، إذ دأبت إدارة البنك في السابق إلى الإعلان عن أرباح وهمية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين ، ويمثل الإعلان عن هذه الأرباح خسارة مزدوجة لأنها لم تكن محققة فعلا وإنما تم الإعلان عنها بواسطة التلاعب في الحسابات وهو ما يعني ضرورة تغطيتها . ومن جهة أخرى فإن توزيع أرباح كان يكبد البنك ضرائب على الأرباح بلغت ٨٠ مليون دولار سنويا وكان أحد المصادر الأساسية للإعلان عن أرباح وهمية هو قيد الفوائد الدفترية على القروض الهائلة الممنوحة للأشخاص كأرباح وهي قروض لم تسدد ولم يكن هناك أمل في سدادها أساساً ويعود ذلك إلى منح هذه القروض لأشخاص ذوي نفوذ لتمويل شراء مؤسسات لصالح البنك مقابل رهن الحصص المشتراة ثم التخلي عنها لبنك الإعتماد تدريجياً بعد التوقف عن سداد القرض . وكما ذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز فإن القروض التي منحت لغيث فرعون (رجل الأعمال السعودي والذي ساعد على شراء بنك الاعتماد والتجارة لعدد من البنوك الأمريكية) بلغت في نهاية مارس ١٩٩١ نحو ٥٣٧ مليون دولارا على الرغم من السقف الذي حددته إدارة

البنك ذاتها للقروض البالغ ٢٦٤ مليون دولار وتطرح جريدة الفاينشال تايمز عن حق عدد من الأسئلة الهامة هي : كيف يمكن لبنك أن يكون متورطاً بشدة في عالم الجريمة ويستمر في ذلك لمدة طويلة من الزمن ؟ ولماذا لم يغلق البنك من سنوات مع معرفة إرتباطاته بالارهابيين وتجار المخدرات وبقية الفضائح الأخرى التي تم الكشف عنها ؟ ولماذا تعاملت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع البنك ولم تكشف عن نشاطاته ؟

بل إن قائمة الإتهامات هذه قد تأيدت جزئيا باعتراف من وزير المال الباكستاني الذي قال أن فروع بنك الإعتماد والتجارة الدولي في باكستان ربما تكون قد استخدمت في غسل بعض أموال تجار الهيروين التي يقدر حجمها في باكستان بنحو مليار دولار سنويا . وذكر أن فروع البنك قد تكون استخدمت أيضاً كقناة للمساعدات السرية التي كانت تقدمها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للمقاومة الأفغانية ، وكذلك لإدارة « بند للرشاوي » يحتوي على عدة ملايين من الدولارات قدمت لقادة المتمردين الأفغان والضباط الباكستانيين الذين ينسقون حركة المقاومة الأفغانية . وذكر الوزير أن بنوكا كثيرة تتعامل في أموال المخدرات ، وبنك الاعتماد والتجارة ليس الوحيد ، إذ لم يكن يتعامل حتى في ١ ٪ من جملة أموال المخدرات .

والواقع أن قائمة الأسئلة المطروحة تظل بدون إجابة حتى الآن . لا سيما فيما يتعلق بالجانب الأمريكي منها . فطبقا لشهادات مسئولين كبار في مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي أمام الكونجرس فإن عملية تعقب البنك في أمريكا ترجع إلى عام ١٩٧٧ . وبينما ثبت جزئيا غسل البنك لأموال المخدرات في عام ١٩٨٧ في أمريكا وتم تغريم البنك ، فإنه في التحقيقات الخاصة بالعلاقة ما بين الشركة القابضة للإعتماد والتجارة الأمريكية CCAH (التي اشترت بنك فيرست أمريكان بنكشيرز) وبنك الاعتماد والتجارة أمريكا لم يثبت وجود أي علاقة بل كانت كافة نتائج التحقيقات تشير إلى أن مالكي أسهم CCAH هم أشخاص ذوو مكانة مرموقة ولديهم إمكانيات مالية ذاتية هائلة . والأكثر إثارة للدهشة تلك الخلافات التي ظهرت بين مسؤولين في إدارات أمريكية مختلفة ، مثل مجلس الاحتياط الفيدرالي ، ووزارة التجارة ، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي تبين أن جزءاً من أعمال البنك على الأقل كانت معروفة قبل وقت طويل من قرار إغلاق البنك ، بل إن بعض هذه الجهات كان مؤكداً أنها تستخدم البنك لإتمام بعض عملياتها السرية فقد ذكر « فون راب » رئيس الجمارك السابق أنه أبلغ عن بعض النشاطات غير القانونية للبنك . ونشر السيناتور إدوارد كيندي أجزاء من مذكرة لوكالة المخابرات المركزية صدرت عام ١٩٨٦ أظهرت أنها كانت على علم بامتلاك الاعتماد والتجارة سراً لمصرف فيرست أمريكان ومعرفتها بذلك منذ عام ١٩٨٢ . واعترف نائب مدير الوكالة بأنها كانت على علم بالنشاطات غير القانونية للبنك منذ منتصف الثمانينيات وأبلغت ذلك لوكالات أخرى بينما أكد مجلس الاحتياط الفيدرالي أنه لم يكن بين هذه الوكالات .

٢ - الخسائر العربية من فضيحة بنك الاعتماد :

لا شك أن الخسائر المباشرة كانت من نصيب أبو ظبي حيث تقدر خسارتها من اغلاق بنك الاعتماد والمؤسسات الأخرى المرتبطة به بنحو ٩,٤ مليار دولار ، ويشمل ذلك الاستثمار في بنك الاعتماد والودائع الرسمية في البنك والتكلفة الهائلة التي تكبدتها لمساندة البنك في عام ١٩٩٠ . هذا علاوة على تأثر سوق الأسهم المحلي في الإمارات وخاصة البنوك العاملة هناك من جراء هذه الفضيحة .

بل إن أكبر خسارة على الإطلاق هي تلك التي كانت من نصيب الشيخ زايد بن سلطان حاكم الإمارات ، إذ ذكر أنه تم سرقة نحو ٢ مليار دولار من الحسابات الشخصية للشيخ زايد . ويمكن للأرقام النهائية لخسارته أن ترتفع إلى ٢,٥ مليار دولارا ، وهو ما يجعل منها أكبر السرقات في التاريخ التي تحدث لشخص واحد . وكانت هذه السرقة قد تمت لتغطية الخسائر الهائلة التي تحققت في البنك في منتصف الثمانينيات .

أما الخسائر المباشرة الأخرى فقد كانت من نصيب الجهاز المصرفي العربي ، حيث يعتقد أن بنك فيصل الإسلامي المصري يتملك وديعة تتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون دولار في بنك الاعتماد والتجارة لندن ، وكذلك خسر بنك الإعتماد والتجارة (مصر) وديعة قدرها ٤٠٠ مليون دولار في نفس البنك . وتتعدد مثل هذه الخسائر بالنسبة لبقية البلدان العربية التي يوجد بها فروع للبنك . أما ما يعد أكبر الخسائر للجانب العربي فهو تلويث سمعة الأعمال المصرفية العربية وكما عبر عن ذلك عبد الله السعودي (ليبي الجنسية) رئيس المؤسسة المصرفية العربية الذي أكد أنه لا يمكن تجاهل آثار الفضيحة على سمعة المصارف العربية ، بل إن هذه الآثار لا تقل عن آثار أزمة الخليج على المصارف العربية . ونتيجة لهذه الفضيحة فإن المقيمين في الخارج سيفضلون التعامل مع أي بنك محلي على التعامل مع بنك أجنبي ، الأمر الذي يعني زيادة إقليمية الأعمال الدولية للمصارف .

٣ - ردود فعل الإمارات على الأزمة

تميزت ردود الفعل الأولى لسلطات أبو ظبى بالغضب الشديد . فقد نشر الشيخ زايد بصفته حاكم أبو ظبى وحكومة الإمارات وهيئة استثمار أبو ظبى صفحة اعلانية كاملة فى صحيفة التايمز البريطانية الصادرة يوم ١٩ / ٧ / ٩١ احتجاجاً على بنك إنجلترا بإغلاق بنك الإعتماد والتجارة الدولى ، وكان هذا الإعلان هو نفسه نص البيان الذى صدر يوم ١٦ / ٧ / ١٩٩١ والذى أكد فيه غالبية مالكى الأسهم أن خطة لإعادة هيكلة البنك كانت معدة للتنفيذ لكن قرار الإغلاق قطع الطريق عليها ، وأضافوا أنه لو كان قد سمح للخطة بالتطبيق لما فقد المودعون أموالهم ، وذكر المساهمون أنهم صدموا من اجراءات بنك إنجلترا وتقارير مدقق الحسابات برايس ووترهاوس ، وأكد المساهمون أنه تم بطلب منهم فى خريف عام ١٩٩٠ فتح تحقيق واسع حول التجاوزات فى البنك واعتبروا أن مشروع إنشاء ثلاثة بنوك مستقلة فى لندن وهونج كونج وأبو ظبى قد قطع شوطاً كبيرا وتم اختيار المسؤولين فى هذه البنوك بمعرفة بنك إنجلترا . وكانت أبو ظبى تستعد بالفعل لتخصيص ما يزيد على ٦ مليارات دولار لتغطية الديون المعدومة التى قدرت بنحو ٤,١ مليار دولار وشطب رأس المال الحالى البالغ ١,٥ مليار دولارا ثم إعادة رسملة بنك الإعتمادبنحو ٧٠٠ مليون دولار ، وكذلك تزويد الوحدات الثلاث فى هونج كونج ولندن وأبو ظبى برؤوس أموال مستقلة . وعند قيام إنجلترا وعدد من البنوك المركزية الغربية بوضع يدها على البنك ، كانت أبو ظبى قد قامت بالفعل بتغطية بعض الديون الهالكة كما كانت قد حولت مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لإعادة رسملة البنك تمهيدا لإعادة هيكله . وكان هذا أحد أهم الأسباب وراء غضب المسؤولين فى أبو ظبى لقرار بنك إنجلترا . لكن أبو ظبى كانت قد احتفظت بحقها فى التراجع عن تغطية الديون الهالكة وعملية التقويم برمتها فيما لو تقررت تصفية البنك لوجود عمليات احتيال .

وفى حديث صحفى لمسؤول من الإمارات نشر فى جريدة الشرق الأوسط فى ٣٠ يوليو ١٩٩١ أكد أن بنك الإعتماد والتجارة الدولى بنك عربى كبير ودولى وله فروع فى معظم أنحاء العالم وتقف خلفه جهات قوية جداً ويمكن التعامل معها بكل ثقة وإطمئنان ، وأن ما حدث يمثل :ضربة موجعة للبنك . وأضاف أن استعجال بعض الدول المعنية اتخاذ قرارات يمكن وصفها بأنها حمقاء وفى غير محلها كان السبب فى الأزمة . إذ كان ينبغى فى مثل هذه الحالة حل المسألة بالطرق المعتادة بالرجوع إلى المساهمين والبحث عن أسلوب للتفاهم وما اتخذ من قرارات كان هدفه القضاء على البنك .. وبلا شك فإن هناك جهات خبيثة تعمل على تحطيم كل إنجاز عربى .. بل ما حدث للبنك هو عملية تخريبية ليست اعتيادية استهدفت الثقة والوضع المالى لدولة الإمارات .

ووصف رئيس غرفة التجارة والصناعة فى إمارة الشارقة الأزمة التى يتعرض لها البنك بأنها « مؤامرة » وأكد أنها لن تكون الأخيرة ، ودعا إلى تضامن مصرفى عربى لمواجهة مثل تلك المؤامرات .

ورغم طلب بنك إنجلترا المركزى من المحكمة العليا البريطانية تصفية بنك الاعتماد والتجارة ، فإن المحكمة رفضت ذلك وفضلت إعطاء مهلة أربعة أشهر لمحاولة إعادة هيكلة البنك تنتهى فى بداية شهر ديسمبر ١٩٩١ . وبدأت جهود مكثفة إما لإعادة هيكلة البنك أو تعويض المودعين . وقد شملت هذه الجهود مؤسسات وشخصيات بريطانية . فقد أكدت شركة « توتش روس » لتدقيق الحسابات أن أبو ظبى أبدت استعدادها لتعويض المودعين فى البنك على مستوى العالم بما يسهل لهم الحصول على نحو ٣٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ من أموالهم . وقدر أن تقوم أبو ظبى بوضع ٤ مليارات دولار نقدا فى صندوق لتعويض المودعين قد ترتفع فى وقت لاحق إلى ٨ مليارات دولار ، وذكر بيان الشركة أن فشل هذه الصيغة واللجوء لتصفية البنك يعنى أن المودعين لن يحصلوا سوى على نحو ١٠ ٪ من أموالهم فقط . وقد تستغرق عملية رد الأموال مدة قد تصل إلى ١٠ سنوات . كما أعلن كيث فاز عضو مجلس العموم عن حزب العمال والذى تدخل لمحاولة اقناع سلطات الإمارات بتعويض المودعين أن التعويض سيجرى بذات النسبة (أى ما بين ٣٠ ٪ - ٤٠ ٪) . إلا أن خطة إعادة الهيكلة اتضح عدم جدواها ، ولم يتم البت بشكل نهائى فى خطة التعويض إذ ذكرت أرقام تقل كثيرا عن التقديرات التى وردت فى السابق ، وفى جلستها المنعقدة فى ٤ / ١٢ / ١٩٩١ أجلت المحكمة العليا البريطانية الحكم فى تصفية البنك إلى جلسة أخرى حدد موعدها فى ١٤ يناير ١٩٩٢ .

وأيا ما كان الأمر فإن حادثة بنك الإعتماد والتجارة الدولى تعكس فشل المصارف العربية فى الحصول على إدارات وكوادر متميزة ، ولم تول تطوير مثل هذه الكفاءات داخليا الإهتمام المطلوب . وهو ما جعلها تقع ضحية لإدارة سعت إلى الإنحراف وإرتكاب المخالفات القانونية والاخلاقية تحقيقاً لمصالحها الشخصية ودون أدنى رقابة من حملة أسهم المصرف الأساسيين .

ثالثاً : المصارف العربية فـى الخارج :

تفيد متابعة التطورات التى شهدتها بعض المصارف العربية فى الخارج مؤخراً أن القضية تتجاوز فى الواقع بكثير بنك الإعتماد والتجارة وحده لدرجة حدت ببعض المصرفيين العرب إلى التأكيد على وجود نوع من التمييز ضد المصارف العربية العاملة فى الخارج .

ففى عامى ١٩٩٠ برزت قضية البنك العربى الدولى للإستثمار - باريس (BAII) ، فمع اتضاح الحاجة إلى زيادة الأموال بحيث تغطى الديون المشكوك بتحصيلها أو الهالكة والتى نتجت عن مديونية بعض بلدان العالم الثالث ، وكذلك الحاجة إلى زيادة رأس المال لتلبية ما تفرضه مقررات لجنة بازل (نعرض لها لاحقا) حول كفاية رأس المال .

ويعد البنك مشروعاً مشتركا بين مصارف ومؤسسات مالية عربية وأخرى فرنسية وخاصة بنك باريس الوطنى (B.U.P) . وقد عمد البنك الفرنسى الأخير إلى مد بنك (BAII) بمبلغ ٦٠٠ مليون فرنك فرنسى بحيث أصبح يمتلك ما يفوق ٩٣ ٪ من إجمالى رأس المال وتمت الموافقة على ذلك من قبل الجمعية العمومية للبنك فى ٢٩ يونيو ١٩٩٠ . وترافق مع ذلك إنشاء مجلس مراقبة برئاسة المدير العام المساعد لبنك باريس الوطنى وعضوين عربيين ورئيس دائرة الشرق الأوسط فى بنك باريس الوطنى كما أنشئت إدارة جديدة تشكلت برئاسة مدير عام بنك باريس الوطنى . ورغم إبداء البنك الفرنسى لاستعداده للتخلى عن جزء من رأس المال لصالح الشركاء العرب ، إلا أنه أوضح أنه فى كافة الحالات ينوى الإحتفاظ بالأغلبية المطلقة أى ٥١ ٪ من رأس مال البنك .

كما حدثت نفس الواقعة تقريباً مع اتحاد المصارف العربية الفرنسية (اليوباف) . حيث طالب الشريك الفرنسى « كريدى ليونية » وأثناء أزمة الخليج بزيادة رأسمال المصرف وهو ما بدا غريباً من حيث التوقيت والإلحاح فى تنفيذه فوراً . وأصبح كريدى ليونيه يمتلك بالفعل أغلبية أسهم اليوباف ، كما شكل أيضاً هيئتين واحدة للرقابة برئاسة ممثل المغرب فى المصرف ، بينما سيطر البنك الفرنسى على إدارة البنك الفعلية .

وقد حدا ذلك بمحافظ بنك الأردن المركزى إلى التأكيد على أن هناك حملة تستهدف المصارف العربية العاملة فى أوروبا ، وخاصة فى فرنسا وبريطانيا - وضاعف من أثر هذه الحملة أنها تمت مع شح الأموال النفطية العربية وتراجع كثافة تدفقها على الدول الأوروبية . ومن جملة الأمثلة والممارسات التمييزية مطالبة البنك المركزى الفرنسى للمصارف العربية بزيادة رأسمالها واحتياطياتها ومعدل سيولتها على نحو لا يطبقه على المصارف الأجنبية الأخرى . وبغض النظر عن هذه الحملات التى تستهدف المصارف العربية وحدها فى الخارج ، فإن المصارف العربية الدولية النشاط تواجه بعدد من التحديات الهيكلية الناجمة عن تغير بيئة العمل المصرفى فى الدول المتقدمة وخاصة فى بلدان المجموعة الأوروبية وهى البلدان التى يتركز فيها أغلب العمل المصرفى العربى على النحو الذى يوضحه الجدول (٨)

١ - مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال :

ربما تكون أهم التحديات التى تواجه العمل المصرفى العربى إجمالاً وعلى المستوى الهيكلى هى ما بات يعرف باسم مقررات بال . فقد قامت مجموعة العشرة من حكام المصارف المركزية فى الدول الكبرى بالتصديق على إطار لقياس كفاية رأس المال والمعايير التى كانت قد اقترحتها لجنة بال الخاصة بالنظم المصرفية والممارسات الرقابية . وتضم مجموعة العشرة التى تعرف أيضاً بلجنة « كوك » ممثلين عن المصارف المركزية والسلطات الرقابية فى مجموعة الدول العشر (بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، سويسرا بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، لوكسمبورج) وتنعقد لجنة كوك فى إطار بنك التسويات الدولية وهناك هدفان رئيسيان لإتفاقية « بال » هما تعزيز سلامة النظام المصرفى الدولى وتقليص المنافسة غير المتكافئة بين المصارف الدولية والناشئة عن اختلاف الممارسات الرقابية .

ويضع إطار بال الحدود الدنيا لرأسمال المصارف العاملة فى المجال الدولى ، ولكنه يترك للسلطات الوطنية حريتها فى إعتماد معايير أعلى وامكانية تطبيقها على جميع المصارف العاملة على أراضيها وليست العاملة فى المجال الدولى فقط . وتلزم هذه القرارات جميع المصارف بوجوب وصول نسبة رأس مالها إلى موجوداتها الخطرة إلى ٨ ٪ على الأقل مع نهاية عام ١٩٩٢ . ويشمل الإطار وضع تعريف موحد لرأس المال ، ويحدد أوزانا مرجحة لمختلف أنواع الأصول ذات المخاطر ، ويحدد نسبة حد أدنى لرأس المال بالقياس إلى الأصول ذات المخاطر المرجحة بأوزان معينة وهو أمر يجب تنفيذه كما سبق القول قبل بداية عام ١٩٩٣ . وقد صمم الإطار لتقييم نسبة رأس المال قياساً إلى القروض المشكوك فى تحصيلها . إلا أن اللجنة وضعت عدة عناصر أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار فى تحديد سلامة المصرف . وتشمل هذه العناصر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاستثمار ونوعية الأصول المحتفظ بها وقيمة مخصصات الإحتياطى مقابل القروض المشكوك فى تحصيلها باستثناء رأس المال المحتفظ به كرصيد مقابل أصول مشكوك فى تحصيلها . ويؤكد تقرير اللجنة بالإضافة إلى كل ما سبق بأنه « يطلب من المصارف تطبيق هذه الإتفاقية على أساس الوضعية المدمجة ، أى أن يتم الأخذ فى الحسبان الشركات التابعة للمصارف والعاملة فى مجال الأعمال المصرفية والمالية » إضافة إلى أن اللجنة ستقوم بمراقبة التغيرات فى هيكل ملكية المصارف للتأكد من أن أوضاع رأس مال تلك المصارف لن تضعف أو تتعرض لمخاطر نتيجة لوجود أنواع أخرى من التكتلات المالية .

ومن المؤكد أن هذه المعايير ستكون لها آثار كبيرة للغاية على سلوك المصارف الدولية ، إذ من المحتم تحريك الحقائب المالية للمصارف استجابة لترجيح المخاطر المعتمدة بالنسبة للاستثمارات المختلفة . فأسعار بعض الخدمات قد ترتفع وبخاصة للعمليات التى تتم خارج الميزانية . وبصورة اجمالية فإن المصارف الدولية تدرك أهمية المعايير الجديدة لكفاية رأس المال فى زيادة الأرباح والتخفيف من هذه المنافسة على أساس حجم ميزانية المصرف وحدها .

ويحدد الإطار مجموعة التعريفات والمعايير التالية والتى يجب على المصارف العاملة فى المجال الدولى الأخذ بها .

أ - تعريف رأس المال :

يقسم رأس المال بموجب هذا الإطار إلى نوعين هما رأس المال الأساسى ورأس المال التكميلى أو المساند . ويشمل رأس المال الأساسى رأسمال المساهمين والإحتياطيات المصرح بها وحيث يعرف رأس مال المساهمين باعتباره يشمل الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة Preferrnce Shares الدائمة وغير التراكمية .

أما رأس المال التكميلى ، فيمكن أن يشمل الإحتياطيات غير المصرح بها ، والإحتياطيات الناجمة عن إعادة التقييم ، والإحتياطيات العامة لخسارة القروض ، وأدوات الدين – رأس المال ، والديون لأجل المتأخرة المرتبة . وهناك مجموعة من الخطوط العريضة التى يجب أن تطبق حتى نهاية عام ١٩٩٢ على رأس المال التكميلى فلا يمكن مثلا حساب إحتياطيات إعادة التقييم الناتجة عن حقوق مقومة بالكلفة التاريخية فى ميزانية المصرف ضمن رأس المال إلا بعد خصم ٥٥ ٪ من الفرق بين الكلفة التاريخية والقيمة السوقية . ونظراً لأنه لا يوجد اتفاق بين الدول الأعضاء على طبيعة الإحتياطيات العامة بالمقارنة مع الإحتياطيات المحددة مقابل أصول ، فإنه يمكن وضع هذه الإحتياطيات ضمن رأس المال التكميلى حتى ١,٢٥ نقطة مئوية من الأصول ذات المخاطر أو بصورة استثنائية ومؤقتة حتى ٢ نقطة مئوية . أما أدوات الدين – رأس المال وباعتبار أنها متشابهة مع حقوق المساهمين وقدرتها على تحمل الخسائر فيمكن وضعها ضمن رأس المال التكميلى . وتشمل هذه الأدوات الأسهم الممتازة الدائمة التى تحمل نفقة تراكمية ثابتة . أما الديون لأجل المتأخرة المرتبة وذات الآجال التى تزيد عن خمس سنوات كحد أدنى ، فيمكن وضعها فى رأس المال التكميلى بشرط أن لا تزيد عن ٥٠ ٪ من رأس المال الأساسى . ويستثنى إطار « بال » صراحة السمعة التجارية من رأس المال الأساسى ، كما يستثنى من رأس المال تلك الإستثمارات الموظفة فى شركات تابعة للمصرف وتقوم بأعمال مصرفية ومالية ولكنها غير مندمجة فى النظم الوطنية .

ب - ترجيح المخاطر :

حدد إطار بازل لكل مجموعة من الأصول العناصر خارج الميزانية أوزاناً محددة وفقا لدرجة المخاطر المتعلقة بكل منها . وقد استعملت خمسة أوزان هى صفر ، ١٠ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ ٪ . وتميل لجنة بازل إلى ترجيح المخاطر على طريقة نسبة الديون الإجمالية لأنها تسمح بمقارنة أكثر عدالة بين مصارف ذات هياكل مختلفة ، كما أنها تضمن تقييم مخاطر العناصر خارج الميزانية بصورة أسهل كما أنها لا تعمل على تجنب المصارف لحمل الأصول السائلة أو تلك التى تحمل مخاطر منخفضة .

جـ - الخطر التحويلى للدولة :

واجهت لجنة « كوك » صعوبة فى معالجة الخطر التحويلى للدولة ووضعه ضمن الإطار بطريقة مرضية . فبينما تم بحث امكانية التفرقة ما بين الحقوق الواجبة على المؤسسات الوطنية والحقوق الواجبة على المؤسسات

الأجنبية . فإنه تم فى نهاية الأمر إتباع طريقة « إعتباطية » إلى حد كبير ، وهى التفرقة ما بين مجموعة محددة من الدول هى تلك الدول ذات العضوية الكاملة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٢٤ دولة) إضافة إلى المملكة العربية السعودية وسويسرا وتضم المجموعة الأخرى بقية العالم وتشمل المجموعة الأولى من الدول تلك التى تم تحديد مخاطر ذات وزن منخفض بالنسبة لها . وقد ذكرت اللجنة ثلاثة أسباب مقدمة من قبل المؤسسات المصرفية لإختيار الطريقة الثانية بدلا من الأولى فى تحديد الخطر التحويلى للدولة وهى :

(١) أن تحويلى يختلف ما بين الدول وعليه يجب التمييز بين التحويلى المرتبط بالدول الصناعية وذلك المرتبط بالدول غير الصناعية ، بينما التمييز على أساس محلى وأجنبى يتجاهل مثل هذه التفرقة .

(٢) أن الأسواق المالية العالمية هى أسواق متكاملة ومترابطة ، لذلك فإن الطريقة التى تم إتباعها لا تؤدى إلى إحجام المصارف عن حمل أوراق مالية مصدرة من حكومات مركزية لدول كبيرة أخرى تعد بمثابة تغطية سائلة لمطلوباتها بالعملات الأوروبية .

(٣) يصر أعضاء المجموعة الأوروبية على أن جميع الحقوق الواجبة على المصارف والحكومات المركزية والقطاع الرسمى داخل دول المجموعة الأوروبيةيجب أن يتم معاملتها بنفس الأسلوب مما يجعل من التمييز ما بين المحلى والأجنبى أمراً غير واقعى بالنسبة لأعضاء المجموعة الأوروبية الموجودين ضمن مجموعة العشرة المكونة للجنة « كوك » .

ونتيجة لما اتبعته اللجنة من تمييز بين الدول ، فقد حدد الوزن صفر كمعدل الخطر للحقوق الواجبة على الحكومات المركزية داخل هذه المجموعة من الدول (دول منظمة التعاون الاقتصادى بالإضافة للسعودية وسويسرا) أو تم تحديد وزن منخفض ١٠ ٪ أو ٢٠ ٪ إذا ما كانت السلطات المحلية راغبة فى أخذ مخاطر الاستثمار بعين الاعتبار . بينما حدد ٢٠ ٪ كوزن مرجح للحقوق الواجبة على مؤسسات القطاع العام الأجنبى غير التجارى التى دون الحكومة المركزية – كحكومات المقاطعات والمحليات على سبيل المثال . أما الحقوق الواجبة على الحكومات والمصارف المركزية خارج دائرة الدول الست والعشرين فيكون وزنها المرجح صفر شرط أن تكون تلك الحقوق بالعملات الوطنية للمدين وتم تحويلها من قبل المصرف بنفس العملة وإلا فإنه يحدد ١٠٠ ٪ كوزن للحقوق بالعملات الأجنبية .

ولم يتم التمييز بين الخطر التحويلى على الحقوق ذات الآجال القصيرة للمصارف سواء كانت ضمن المجموعة المحددة من الدول أو غيرها . رغم أن التمييز قد تم بالنسبة للحقوق ذات الآجال الأطول . أما الحقوق بين المصارف فقد تم تحديد وزن مرجح لها ٢٠ ٪ بالنسبة للحقوق التى يتبقى من فترة استحقاقها سنة فأقل . أما الحقوق بين المصارف المترتبة على المصارف داخل مجموعة الدول الست والعشرين والتى تزيد فترة استحقاقها عن سنة فقد حدد ٢٠ ٪ كوزن مرجح لها ، أما المصارف خارج هذه المجموعة فقد حدد وزن مرجح لها يبلغ ١٠٠ ٪ على الحقوق المترتبة عليها . بالإضافة لذلك فقد حدد ٢٠ ٪ كوزن للحقوق الواجبة على خمسة مصارف تنمية متعددة الأطراف هى بنك التنمية الأفريقى وبنك التنمية الآسيوى والبنك الأوروبى للاستثمار وبنك التنمية الأمريكى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير .

وتعامل الحقوق الواجبة على المؤسسات التجارية التى يمتلكها القطاع العام بنفس الطريقة التى تعامل بها الحقوق الواجبة على المؤسسات التجارية الأخرى . فقد حدد ١٠٠ ٪ لها كوزن مرجح للمخاطر بينما يحتفظ الإطار بالمرونة بالنسبة للحقوق المحلية الواجبة على مؤسسات القطاع العام الأخرى والتى يمكن أن يحدد لها أى وزن من الأوزان تبعا لتقييم درجة المخاطر المرتبطة بهذه الحقوق .

٢ – المصارف العربية ومقررات لجنة بال :

بعد أن عرضنا لأهم الخطوط العريضة التى تضمنها إطار بال والواجبة التطبيق قبل عام ١٩٩٣ نتحول لعرض أهم الآثار المحتملة على المصارف والعمل المصرفى العربى . فلا شك أنه سيكون هناك آثار مباشرة على المصارف العربية العاملة فى البلاد الموقعة على اتفاقية بال وخاصة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية اضافة إلى سويسرا ، حيث لا مفر من تكييف أوضاع هذه المصارف لكى تستوفى معايير لجنة بال حول كفاية رأس المال بينما ستكون هناك آثار غير مباشرة ستنعكس لا محالة على كافة المصارف العربية التى تعمل خارج الدول الموقعة على الإتفاقية بما فى ذلك تلك المصارف العربية العاملة داخل المنطقة العربية وخاصة بشأن كلفة الأموال سواء طبقت هذه المصارف معايير لجنة بال أو تجاهلتها . ويمكن رصد الآثار السلبية لمقررات بال على النحو التالى :

أ ـ إرتفاع تكلفة حصول المصارف العاملة داخل الوطن العربى على الموارد المالية من الأسواق الدولية نظراً لأن كافة الدول العربية (فيما عدا السعودية) قد تم تصنيفها ضمن مجموعة البلدان الأكثر خطراً ولا شك أن ذلك سينعكس بالضرورة على نتائج أعمال هذه المصارف وربحيتها .

ب - ستضطر المصارف العربية العاملة فى البلدان الموقعة على اتفاقية بال إلى تقليص توظيفاتها فى العالم العربى للمحافظة على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة ، خاصة وأن جزءاً كبيراً من موجودات هذه المصارف موظفة فى العالم العربى وبالتالى ستعطى أوزانا ترجيحية مرتفعة نظراً لتصنيف بلدان المنطقة بإعتبارها الأكثر خطراً وستضطر هذه المصارف إلى تجنيب احتياطيات كبيرة من رؤوس أموالها إذا ما رغبت فى الحفاظ على أسواقها التقليدية فى العالم العربى وبلدان العالم الثالث وهو ما سينعكس على قدرة هذه المصارف التنافسية أمام مصارف البلدان الموقعة على الإتفاقية .

جـ - ستواجه المصارف العربية بوجه عام تقليصاً فى الإئتمان الممنوح لها من المصارف الدولية بسبب طبيعة وتوزيع موجوداتها وتصنيف البلدان العربية ضمن مجموعة البلاد الأكثر خطراً ، وسيكون مثل هذا الأثر أعمق بالطبع بالنسبة للمصارف العربية التى لن تعمل على تطبيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة .

د - لا شك أن محاولة المصارف العربية في تكييف أوضاعها طبقا لإتفاق بال سواء بزيادة رأسمالها أو بتغيير طبيعة استخدامات الأموال المتاحة لها سوف ينعكس على كمية ونوع الائتمان المقدم لعملية التنمية في البلاد العربية . وإذا ما لجأت المصارف العربية إلى رفع رأسمالها أو توسيع هامش ربحها من أجل تدوير المزيد من الأرباح وبناء الإحتياطيات فإن ذلك سينعكس على تكلفة خدمات الوساطة المالية التى تقوم بها هذه المصارف .

وفيما يتعلق بوضع المصارف العربية من حيث كفاية رأس المال ، تدل المؤشرات المتوفرة على أنها تتمتع بنسب مرتفعة بالمقارنة مع المصارف العالمية ، حيث بلغ متوسط نسبة رأس المال إلى إجمالى الموجودات لأول مائة مصرف عربى ٦,٦٢ ٪ بالمقارنة مع متوسط عالمى محسوب لأول ٥٠٠ مصرف عالمى يبلغ ٣,٩٧ ٪ ، إضافة إلى أن ٧٩ مصرفا من المصارف العربية المشار إليها تتمتع بنسبة كفاية تفوق المتوسط العالمى ، كما أن ٢٨ مصرفا منها يتمتع بنسبة كفاية تفوق معدل الـ ٨ ٪ الذى تتطلع لجنة بال للوصول إليه في نهاية عام ١٩٩٢ (راجع الجدول ٩) أما كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة فى الوطن العربى ، فقد بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالى الموجودات ٧,١٦ ٪ . ويوضح الجدول رقم (٧) موقف المصارف العاملة فى الوطن العربى من حيث كفاية رأس المال .

جدول رقم (٧)

نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة فى البلاد العربية عام ١٩٨٩

البلد	نسبة الكفاية
مصر	٦,٥٨
ليبيا	٥,٥٤
تونس	٧,٥٦
الجزائر	غ ٠م
المغرب	٦,٧٦
موريتانيا	١٧,٩٣
السودان	٨,٨
الصومال	,٠٦
جيبوتى	١١,٢٤
سوريا	
لبنان	,٣٩
الأردن	٥,٩٨
العراق	٤,٧٨
الكويت	٩,٩٢
الإمارات	١١,٢٧
قطر	٨,٨٦
البحرين	١٠,٠٣
السعودية	٧,٠٧
عمان	٧,٨٦
اليمن الشمالى	٣,٣٨
اليمن الجنوبى	١,٤٦

المصدر : المصارف العربية ، العدد ١٠٧ ، نوفمبر ١٩٨٩ .

ويتضح من الجدول أن المصارف العاملة فى سبعة بلدان عربية (الكويت والإمارات والبحرين وقطر والسودان وموريتانيا وجيبوتى) تتمتع بنسبة كفاية تفوق فى المتوسط النسبة التى تطالب بها مقررات بال وتتمتع المصارف العاملة فى ثمانية أقطار عربية (عمان ، تونس ، السعودية ، المغرب ، مصر ، الأردن ، ليبيا ، العراق) ، بنسبة كفاية يفوق مثيله فى البلاد الصناعية . بينما تعانى المصارف فى عدد محدود من البلاد العربية من معدلات كفاية محدودة سواء بمقاييس لجنة بال أو تلك السائدة في الدول الصناعية . ولكن نسب الكفاية المذكورة لا تتفق والأسس التى اعتمدتها لجنة بال حيث تحسب نسب رأس المال إجمالى الموجودات دون ترجيحها وفقا لنظام ترجيح الموجودات بالمخاطر . ووفقا لتقديرات مبدئية أعدتها مجلة Arab Bankers فى عدد سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٨ لنسبة كفاية رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالأوزان التى وضعتها لجنة « كول » نجد أن نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة فى كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات قد تجاوزت ١١ ٪ عام ١٩٨٧ . ولكن من المؤكد

أن أزمة الخليج قد تركت آثارها على معظم هذه البلدان ولا سيما الكويت والبحرين كما أن أزمة الاعتماد والتجارة الدولى ربما تكون قد تركت آثارها على المصارف العاملة فى الإمارات وهكذا ربما تكون النسبة منخفضة عن ذلك فى عام ١٩٩١ . أما البنوك العاملة فى السعودية والأردن فقد تمتعت بنسبة كفاية لا تقل كثيرًا عن ٨ ٪ ، أما البنوك العاملة فى مصر فقد بلغت نسبة كفاية رأس مالها نحو ٤ ٪ .

وهكذا فهناك عدد من المصارف العربية لا سيما فى بلدان الخليج لا تقل نسبة كفاية رأس المال لديها عن النسبة التى تتوخى لجنة بال تحقيقها مع نهاية عام ١٩٩٢ ، ولذلك فإن هذه البنوك لن تواجه الصعوبات الفنية قصيرة الأجل المرتبطة برفع رأس المال أو تقليص وتغيير هيكل الموجودات لديها لصالح الأصول الأقل خطراً .

ولكن من الواضح أن عدداً كبيراً من المصارف العربية (خارج منطقة الخليج) لن يكون من السهل تعديل أوضاعه بما يتفق ومقررات لجنة بال بسبب ما يتطلبه ذلك من تعديلات جذرية تتعلق بزيادة رأسمالها أو تقليص وتغيير هيكل أصولها .

ومع الوضع فى الإعتبار ماقرره إطار بال من تعريف لرأس مال المصرف ، فإن عدداً من المصارف العربية التى لديها احتياطيات غير مصرح بها وتسعى فى الوقت نفسه إلى تحقيق نسبة كفاية رأس المال التى حددها الإطار ستضطر على الأغلب للتصريح بهذه الاحتياطيات ، إذا ما رغبت أن يتم احتسابها ضمن رأس المال .

كما ستضطر المصارف العربية التى تستثمر فى مؤسسات ترتبط بها ولا تظهر حسابات هذه المؤسسات ضمن الحسابات الختامية ، فإن رؤوس أموالها ستتأثر بعدم حساب الاستثمارات فى هذه المؤسسات أضف لذلك كله أن المصارف العربية التى ستسعى إلى زيادة رؤوس أموالها ستواجه بصعوبات جدية ترتبط بمحدودية نطاق أسواق رأس المال المحلية ، وضعف الإدخار ، وتقلص حجم أعمال المصارف وأرباحها فى ظل الركود الاقتصادى الذى يسيطر على المنطقة منذ عدة سنوات . وبينما تبدو هناك فرصة لزيادة رأس المال لعدد من المصارف بتشجيع سياسة الدمج بين المصارف الصغيرة والمتوسطة فإن مثل هذا البديل ليس سهلا من الناحية الإجرائية كما يتضح على سبيل المثال من تجربة مصر التى رفعت لواء هذه الدعوة منذ وقت طويل ، وكما توضحه التجربة الجديدة فى الكويت بعد تحرير البلاد فى نهاية فبراير ١٩٩١ حيث لم تنجح فى اتمامها حتى نهاية عام ١٩٩١ ، على الرغم من أن هذه العملية تبدو أسهل نظريا فى الكويت من زاوية أنها كانت قد فقدت نظامها المصرفى بالكامل ، ومن ثم فإن إعادة تأسيس النظام كان يمكن أن تتم مع وضع سياسة الدمج فى الإعتبار .

ودون شك فإن المصارف العربية وخاصة تلك العاملة فى البلدان الموقعة على مقررات لجنة بال ستضطر إلى إعادة النظر فى حجم وهيكل أصولها لصالح تلك الأقل خطراً ، ومن الطبيعى أن تكون أعمال المصارف العربية بما فيها تلك العاملة فى الخارج مرتبطة بالبلاد العربية التى صنفت جميعها (فيما عدا السعودية) ضمن مجموعة الدول الأكثر خطراً ، لذلك فإن هذه المصارف ستسعى إلى تغيير أوجه استخدامات أموالها بما يحقق تخفيض حجم أصولها المرجحة بأوزان مخاطرة مرتفعة . كما أن المصارف العربية العاملة فى البلاد الموقعة على اتفاقية بال ستوجه المزيد من أعمالها نحو خدمة الأسواق التى تعمل بها على حساب السوق العربى ولا جدال أن إتفاقية بال بتقسيمها الإعتباطى للدول قد أضرت بعدد كبير من الدول العربية ، وخاصة بعض بلدان الخليج ، فبلد كالبحرين مثلا يعتمد إلى حد بعيد على كونه مركزا ماليا لا سيما المصارف « الأوف شور » سوف يتقلص بالضرورة حجم النشاط المصرفى فيه نظراً لتصنيفه ضمن قائمة البلاد الأكثر خطراً كما أنه يصعب فى الواقع التوصل لمعيار دقيق يفصل السعودية فى مكانة منفردة مقارنة بالإمارات على سبيل المثال كما يصعب الاتفاق على المعيار الذى يجعل بلدان كتركيا ونيوزيلاندواستراليا طبقا لكافة المؤشرات المالية والنقدية أفضل من بلد كالإمارات أو الكويت . وقد بدأت بشكل واضح الآثار الأولى لتطبيق اتفاق بال ، فيما يختص بالتعامل مع المنطقة العربية فى القروض التى وفرها كونسرتيوم مصرفى دولى لكل من السعودية والكويت . فقد كانت الفائدة على القرض السعودى منخفضة جداً نظراً لتصنيفها ضمن قائمة البلدان الأقل خطراً ، بينما جرى العكس مع الكويت على الرغم من أن عودة الكويت إلى إنتاج النفط وبكميات كبيرة كانت أسرع مما توقعت مختلف الأوساط العالمية الاقتصادية والمالية بل وحتى النفطية ذاتها .

٣ – أوروبا الموحدة والتحديات أمام العمل المصرفى العربى :

تطرح أوروبا الموحدة كتحد هائل فى بيئة الاقتصاد الدولى بشكل عام ، حيث ستصبح أوروبا من أهم التكتلات الاقتصادية فى العالم بمستوى ناتج محلى إجمالى يبلغ حوالى خمسة تريليون دولار وبسوق موحدة متسعة تضم نحو ٣٢٠ مليون نسمه . وما يعنينا فيما يختص بدراستنا الحالية هو انعكاسات عملية توحيد السوق الأوروبية على العمل المصرفى إجمالاً ونشاط المصارف العربية العاملة فى أوروبا على وجه التحديد .

قدمت لجنة السوق الأوروبية اقتراحات شاملة لإزالة الحواجز المتبقية أمام تحركات رأس المال واستناداً إلى هذه المقترحات فقد اعتمد مجلس وزراء المجموعة الأوروبية فى يونيو ١٩٨٨ قراراً يزيل القيود المفروضة على جميع معاملات رأس المال قصيرة وطويلة الأجل وعلى الاستثمار المباشر فى الأوراق المالية ، وبناء على هذا القرار تم إلغاء القيود على تحركات رأس المال بين رعايا بلدان المجموعة الأوروبية وأصبح من حق المقيم فى بلد من بلدان هذه الجماعة الوصول إلى أسواق النقد والمال وغير ذلك من الخدمات المالية فى جميع بلدان الجماعة الأوروبية وقد وضعت هذه القرارات موضع التنفيذ بدءاً من يوليو ١٩٩٠ ، كما تركزت جهود الجماعة على تحرير النشاط المالى فى مجالات التأمين والخدمات المصرفية وقد اعتمد قرار التحرير فى يونيو ١٩٨٩ وبدأ سريانه فى عام ١٩٩٠ وينص هذا القرار على اعطاء كل بنك تصريحا مصرفيا واحدا يمكنه من مزاولة نشاطه فى جميع أنحاء المجموعة الأوروبية ويخول للمصرف الحق فى فتح فروع له وتوسيع دائرة نشاطه فى دول المجموعة الأخرى بشرط الخضوع لإشراف سلطات الوطن الأم .

وإضافة إلى ذلك فإنه نظراً للتداخل فى العضوية فيما بين لجنة بال والمجموعة الأوروبية ، فإن المجموعتين حافظتا على بقاء الإتصال الوثيق بغية تحقيق درجة عالية من التناسق والتناغم فيما بينهما ، وبينما وضع إطار بال حدوداً دنيا لكفاية رأس مال المصارف العاملة فى المجال الدولى فإن معايير الجماعة الأوروبية تعد ملزمة قانونا للمؤسسات الائتمانية العاملة فى دول السوق الأوروبية . ونتيجة لهذه القرارات فإن لجنة السوق الأوروبية قدرت حدوث حوالى ٥٠ حالة إندماج سنويا فى ظل هذه القواعد الجديدة وهو ما يعنى قيام مؤسسات مصرفية أوروبية عملاقة .

كما قامت بنوك الإدخار الأوروبية التى تتعامل أساساً مع الأفراد بتغيير طبيعة نشاطها وتحويلة إلى خدمة القطاع المصرفى الدولى توطئه لقيام السوق الموحدة .

ولعل أهم ما يقلق المصارف خارج الجماعة الأوروبية هو ما يسمى بشرط المعاملة بالمثل وهو شرط من المرجح أن تلجأ إليه السوق الأوروبية الموحدة عند تقرير ما إذا كانت ستسمح للبنوك خارج السوق بأن تصل لسوقها المالية المحررة بعد عام ١٩٩٢ ، ويعنى هذا المبدأ أساساً أن تقوم لجنة السوق وقبل منح ترخيص لأى مصرف من خارج بلدان السوق بالعمل داخلها من التحقق عما إذا كان لجميع بلدان السوق حق مماثل فى العمل فى الوطن الأم لهذا المصرف أى أن هذا الشرط يقضى بتمتع شركات السوق الأوروبية فى الخارج بنفس الحقوق التى تتمتع بها الشركات الأجنبية داخل السوق - إضافة لذلك فإن مجلس السوق وافق فى نهاية عام ١٩٨٦ على قرار من شأنه العمل على توحيد المعايير المحاسبية (للقوائم المعتمدة) للمؤسسات الائتمانية . كما وضعت لجنة السوق معايير خاصة برأسمال المؤسسات الائتمانية وهى فى جملتها معايير تماثل تلك التى وضعتها لجنة « بال » لتحديد رأس مال المؤسسات الائتمانية بما لايقل عن ٨ ٪ من مجموع الأصول الخطرة .

ويقدر أن الأثر الإيجابى للوحدة الأوروبية بالنسبة لبلدان السوق هو تحول العمل المصرفى ليصبح أشد منافسة وأقل تكلفة نظراً للزيادة الكبيرة والمنافسة المتوقعة فى الخدمات المصرفية لا سيما مع عمليات الإندماج المتسعة ، وقد يؤدى ذلك إلى إنخفاض تكلفة الخدمات المصرفية بنحو ١٢ ٪ من المتوسط .

ولا جدال أن حدة المنافسة التى ستواجه الدول العربية فى تقديم الخدمات المالية ستتضاعف بعد وضع التشريعات المقترحة الخاصة بها موضوع التنفيذ مع بداية عام ١٩٩٣ . ولن يكون ذلك داخل السوق الأوروبية فقط بل فى البلدان العربية أيضاً ، حيث أن خفض تكلفة الخدمات المصرفية كما سبق القول تمثل تحدى أمام جميع المصارف العربية عليها مواجهته بالعمل على خفض هذه التكلفة بالمثل . هذا ناهيك عن أن حرية انتقال رؤوس الأموال وإزالة جميع القيود على المعاملات الرأسمالية قصيرة وطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة ستزيد من جاذبية السوق الأوروبية وتعانى بالتالى المصارف العربية من تحد آخر هو ضعف فرصها فى محاولة جذب الأموال للمنطقة .

وهناك اتفاق عام على أهمية التخوفات التى تبديها المصارف الدولية من الإنعكاسات السلبية المترتبة على التوجه الأوروبى وما ينطوى عليه من اجراءات حمائية تحد من حرية حركة النشاط المصرفى الدولى . وأياً ما كانت انعكاسات ما يسمى « بالتوجيه المصرفى الثانى » على مصارف الدول غير الأعضاء فى السوق الأوروبية ، فإن انعكاسها على المصارف العربية أمر فى منتهى الأهمية . فرغم أن التدابير المصرفية بما فيها من اجراءات المعاملة بالمثل لم تتضح بشكل نهائى ولم تتجسد فى شكل أحكام صريحة وأكيدة فى الوقت الحاضر ، إلا أن جوهر هذه التدابير أخذ فى الوضوح تدريجياً من خلال استعراض الأهداف المتوخاة من التوجيه المصرفى الثانى والإطلاع على المقترحات التى أقرتها المفوضية الأوروبية فى عام ١٩٩١ بشأن المعاملة بالمثل .

ولا شك أن أحد المحاور الهامة لإستراتيجية الحوار العربى الأوروبى هو محور مستقبل نشاط المصارف العربية ومكاتب التمثيل القائمة فعلا ، فالدول العربية لديها استثمارات ضخمة فى السوق الأوروبية فى مجال العمل المصرفى والمالى (نحو ١٨٥ مصرفاً عربيا) هى عبارة

عن رؤوس أموال واحتياطيات المصارف العربية القائمة حالياً بشكل مصارف رئيسية أو مشتركة أو مصارف تابعة أو فروعا بل إن الاستثمارات العربية فى هذا المجال فى كافة أنحاء العالم تتركز بشكل ملحوظ داخل السوق الأوروبية . ومن الطبيعى أن يحرص الجانب العربى على سلامة هذه الاستثمارات وعدم تعرضها بسبب الإجراءات الأوروبية إلى أخطار تزيد من مشاكلها الحالية الناجمة عن خسارة قسم هام من موجوداتها بسبب مشكلة الديون العالمية .

وفى الوقت الذى يمكن أن تستفيد فيه هذه المؤسسات – نظريا – من الاتجاهات الأوروبية الحديثة على أساس أن توسع وتحرير السوق الأوروبية سوف يكون سبباً لتوسع نشاطها وبالتالى ازدهارها ، إلا أنه من الضرورى التأكد من أن فوائد تحرير السوق وتوسعها سينعكس على المؤسسات العربية العاملة فيها مثلما سينعكس على المؤسسات الأوروبية ذاتها . وحيث أن الاجراءات لن تميز بين المؤسسات والشركات الأوروبية التى يملكها أوغندا أوربيين ، وبالتالى فإن المصالح العربية لن تخشى التمييز ضد المصارف والشركات المالية المؤسسة فى أوروبا لأنها ستنال نفس الحقوق التى يتمتع بها الأوروبيون . ولكن على الجانب الآخر فإن حقوق فروع المصارف العربية العاملة فى أوروبا ستكون بحاجة إلى توضيح شامل من الجانب الأوروبى . إذ هل ستتمكن فروع أى مصرف عربى يعمل فى لندن مثلاً من التوسع فى الأقطار الأوروبية الأخرى بحرية تماثل حرية المصارف التابعة أم يتم تقييد مثل هذه الحرية ؟

ولم يوضح الجانب الأوروبى هذا الموضوع حتى الآن ، كما أنه لم يبد ما يشير إلى أنه سيعطى حرية أوسع للمصارف المؤسسة فى دول السوق من الحرية التى تتمتع بها فروع مصارف مؤسسة خارج دول السوق .

ومن جهة أخرى فإن الجانب الأوروبى أوضح بشكل عام أن المصارف التابعة أوالمتفرعة العاملة حالياً ضمن أقطار المجموعة الأوروبية لن تتعرض إلى مبدأ المعاملة بالمثل المقرر تطبيقه ، سواء كان التطبيق بالشكل الضيق الذى أعلن بداية ، أم بالشكل الواسع المرن الذى يقترحه ليون برتن مفوض الجماعة الأوروبية فى هذا الشأن .

وعلى الجانب العربى أن يستوضح هذه النقطة بجلاء رغم التأكيدات والاتجاهات الجديدة ، ذلك أن موضوع المعاملة بالمثل هو فى جوهره أسلوب حمائى . كما أن التوضيحات التى قدمها مفوضى الجماعة الأوروبية لم تتعرض بأى تفسير للتخوفات التى سبق الاعراب عنها بشأن القاعدة المسماة « حكم البلد الأم » والتى لن يسمح بموجبها للمصرف المتفرع فى أقطار السوق عن أحد البلدان غير الأعضاء بممارسة أى عمل مصرفى لا تسمح به قوانين أو أنظمة البلد الأم حتى ولو سبق ممارسته لهذا العمل فى أقطار السوق . وبعبارة أخرى كيف يمكن التأكد من أن السلطات الأوروبية وهى تدرس طلب التوسع بالنسبة لمصرف عربى يعمل ضمن أقطار المجموعة ، سوف لن تقوم بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على التوسع ويعتبر هذا الطلب وكأنه طلب لحالة جديدة ، فبينما لن يفضى توسع المصارف والشركات المؤسسة فى أوروبا إلى أى إشكالية ، فإنه يمكن تفسير طلب التوسع من قبل فرع بأنه طلب جديد من المركز الرئيسى ، وبالتالى يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل .

وتتضح مثل هذه النقطة بشكل خاص عند التعرض لمتطلبات رأس المال . فبريطانيا مثلا لا تطبق متطلبات رأسمالية على الفروع القائمة حالياً فى أسواقها . والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذه الحالة هو ماذا لو حاول فرع لمصرف قائم حالياً فى لندن والذى يتفرع عن مركز رئيسى فى بلد عربى أن يفتح له فرعاً إضافياً فى لندن أو باريس . فهل يخضع الفرع الجديد لمتطلبات رأسمالية حسب قواعد معظم بلدان السوق أم يخضع للقواعد البريطانية ؟

ومن جهة أخرى ، فإن هناك بعض الدول الأوروبية المنتمية للمجموعة مثل لوكسمبروج كانت وما زالت تنتهج سياسة الترخيص للمؤسسات المصرفية الخارجية على أسس مبادىء التحرر واللاحماية ، ولذا فإنه من غير المقبول – من وجهة النظر العربية – أن تكون مفاهيم السوق الأوروبية الموحدة مبنية على مستويات التحرر الضيقة الموجودة فى أكثر الأقطار تشدداً ، وإلا أصبحت اجراءات التكامل والوحدة نهجاً للحماية الواسعة ووسيلة لتنفيذ ما يسمى بالقلعة الأوروبية .

أن الاقتراح الجديد لمفوض الجماعة الأوروبية ليون برتن يتضمن تطويراً لمفهوم المعاملة بالمثل من شرط ابتدائى (أى شرط عدم الترخيص إلا إذا تأكدت المجموعة أن الدولة الأم للجهة التى تطلب الترخيص تعطى جميع دول السوق الأوروبية نفس الحقوق التى تمنحها لها السوق) إلى شرط لاحق (أى أن سلطات السوق الأوروبية تقوم كل ثلاثة أشهر بعملية مراجعة لمواقف الدول التى حصلت على التراخيص للتأكد من أنها تمنح هذه الحقوق على أساس التعامل بالمثل) . لكن ليس من الواضح تماماً أن دول السوق سوف تتخلى عن تطبيق المبدأ وإنما ستدخل كثيراً من المرونة عليه . وبالتالى فليست هناك أية ضمانه من أن الدول الأوروبية لن تشهر هذا السلاح مستقبلا بشكل إعتباطى أو أنها لن تتخلى تدريجياً عن المرونة .

جدول رقم (٨)

التوزيع الجغرافي للبنوك العربية في الخارج

البلد	العدد
الولايات المتحدة	٣٤
المملكة المتحدة	٥٤
فرنسا	٣٥
لوكسمبورج	٣١
هولندا	٦
ألمانيا الغربية	٤
إيطاليا	٤
اليونان	٣
هولندا (جزر الأنتيل)	١٥
سويسرا	٢٢
النمسا	٢
بلجيكا	٣
اليابان	٧
استراليا	٣
باهاماس	٨
بنجلاديش	٢
البرازيل	٤
كيمان	١٧
الصين	٣
قبرص	١١
الهند	٦
كوريا الجنوبية	٣
نيوزيلاند	١
باكستان	٨
سنغافورة	١٠
سريلانكا	٤
تركيا	٧
المجموع	٣٢٧

المصدر : المصارف العربية العدد ١٠٣

جدول رقم (٩)

نسبة كفاية رأس المال لأول مائة مصرف عربى تبعا لحجم الموجودات (عام ١٩٨٨)

الترتيب	اسم المصرف	بلد المقر الرئيسى	نسبة الكفاية
١	مصرف الرافدين	العراق	٤,٧٨
٢	الأهلى التجارى	السعودية	٤,٠٨
٣	الاعتماد والتجارة الدولى	لوكسمبورج	٤,٨٧
٤	المؤسسة العربية المصرفية	البحرين	٥,٩٨
٥	الجزائر الخارجى	الجزائر	٥,٩١
٦	مجموعة البنك العربى المحدود	الأردن	٥,٧١
٧	مجموعة بنك اليوباف	فرنسا	٤,٤٥
٨	مجموعة بنك الكويت الوطنى	الكويت	٧,٣٤
٩	بنك الرياض	السعودية	١١,١٧
١٠	الخليج الدولى « أوف شور »	البحرين	٧, ٩
١١	الوطن الجزائرى	الجزائر	١٢,١٧
١٢	القرض الشعبى الجزائرى	الجزائر	٤,٤٦
١٣	بنك الخليج	الكويت	١٠,٣٨
١٤	أبو ظبى الوطنى	الإمارات	٧,٠٣
١٥	الأهلى المصرى	مصر	٧, ٥
١٦	السعودى - الأمريكى	السعودية	٦,٨٥
١٧	التجارى الكويتى	الكويت	٨,٧٢
١٨	الأهلى الكويتى	الكويت	٨,٠٧
١٩	دبى الوطنى المحدود	الإمارات	١٤,٣٣
٢٠	بنك مصر	مصر	١,٢٥
٢١	المصرف التجارى السورى	سوريا	١,٤٦
٢٢	مجموعة المصرف العربى الدولى للاستثمار	فرنسا	٤,٠٤
٢٣	السعودى - الفرنسى	السعودية	٦,٠٩
٢٤	برقان	الكويت	١٢,٧٦
٢٥	بيت التمويل الكويتى	الكويت	٤,٠٢
٢٦	شركة الراجحى المصرفية للاستثمار	السعودية	٨,١٥
٢٧	الكويت والشرق الأوسط	الكويت	١١,٩٩
٢٨	المصرف العربى الليبى الخارجى	ليبيا	١٣,٨١
٢٩	العربى الوطنى	السعودية	١٢,١٤
٣٠	مصرف الجماهيرية	ليبيا	٤,٢١
٣١	مصرف الأمة	ليبيا	١٢,٦٧
٣٢	القرض الشعبى للمغرب	المغرب	٧,٣٨
٣٣	قطر الوطنى	قطر	١٠,٠٧
٣٤	السعودى - البريطانى	السعودية	٥, ٨
٣٥	القاهرة	مصر	٢,٩٢
٣٦	عمان المحدود	الإمارات	٦,٥٥
٣٧	المغربى للتجارة الخارجية	المغرب	٥,٠١
٣٨	السعودى - الهولندى	السعودية	٦,٢٤
٣٩	أبو ظبى التجارى	الإمارات	١٣,٩٨
٤٠	الصحارى	ليبيا	٦, ٥
٤١	الأسكندرية	مصر	١,٧٤
٤٢	الرشيد	العراق	١٤,٨٦
٤٣	العربى الدولى	مصر	١١,١٣
٤٤	القاهرة - السعودى	السعودية	٧,٨٧

جدول رقم (٩)

نسبة كفاية رأس المال لأول مائة مصرف عربى تبعا لحجم الموجودات (عام ١٩٨٨)

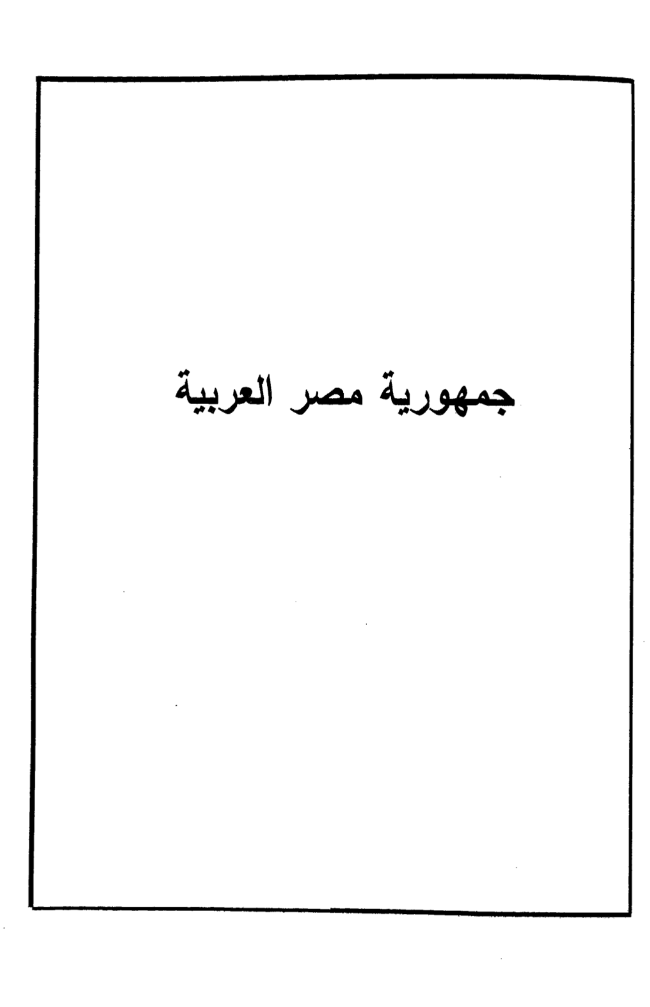
الترتيب	اسم المصرف	بلد المقر الرئيسى	نسبة الكفاية
٤٥	البحرين الكويت	البحرين	٦,٠٧
٤٦	القومى التونسى	تونس	٣,٥٨
٤٧	فيصل الإسلامى	مصر	٧,٠١
٤٨	الإمارات الدولى المحدود	الإمارات	٩,٦١
٤٩	الشركة التونسية للبنك	تونس	٥,٩٤
٥٠	الاعتماد والتجارة	الإمارات	٧,٣٨
٥١	البحرين الوطنى	البحرين	١٢,٠٧
٥٢	الأهلى اليمنى	اليمن الجنوبى	٢,٨٣
٥٣	الجزيرة	السعودية	٦,٣١
٥٤	السعودى للاستثمار	السعودية	٤,٤٦
٥٥	العربى عبر القارات	فرنسا	٥,٣٣
٥٦	اليمن للإنشاء والتعمير	اليمن الشمالى	٢,٤٨
٥٧	التجارى المغربى	المغرب	٦,٣٨
٥٨	السعودى التجارى المتحد	السعودية	٥,٢٢
٥٩	الاسكان	الأردن	٥,٤٩
٦٠	المصرى العربى للإستثمار والتجارة الخارجية	الإمارات	١١,٥١
٦١	الوفاء	المغرب	٧,٣٣
٦٢	الوطنى العمانى المحدود	عمان	٦,٣٦
٦٣	الشرق الأوسط	الإمارات	٧, ٥
٦٤	قناة السويس	مصر	٥,٩٤
٦٥	الفرنسى - الكويتى	فرنسا	٣,٢٦
٦٦	تونس العربى الدولى	تونس	٣,٠٥
٦٧	المغربى للتجارى والصناعة	المغرب	٦,٩١
٦٨	البحر المتوسط	فرنسا	٥,٢١
٦٩	الشارقة الوطنى	الإمارات	١٤, ٩
٧٠	الشركة العامة المغربية للأبناك	المغرب	٧,٨١
٧١	قرض المغرب	المغرب	٨,٠٦
٧٢	التجارى الدولى (مصر)	مصر	١٣,٩٢
٧٣	البتراء	الأردن	٤,١٦
٧٤	الخرطوم	السودان	٢,٣٨
٧٥	المصرى الأمريكى	مصر	١٠,٤٤
٧٦	الاستثمار للتجارة والتمويل	الإمارات	١١,٠٢
٧٧	دبى الإسلامى	الإمارات	٥,٠٨
٧٨	الاعتماد والتجارة	مصر	٢,٥٤
٧٩	الجنوب	تونس	٤,٠٣
٨٠	الاتحاد الدولى للبنوك	تونس	٢,٨٧
٨١	لبنان والمهجر	لبنان	، ٤
٨٢	الدوحة المحدود	قطر	١٢,٧٣
٨٣	التونسى	تونس	٥,٠١
٨٤	الوطنى للتنمية	مصر	٤,٥٩
٨٥	الإسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار	الأردن	٤,٦٧
٨٦	الشركة المصرفية العربية	فرنسا	٦,١٢
٨٧	الأهلى التجارى	البحرين	٩,٦٢
٨٨	قطر الإسلامى	قطر	٦,٣٤
٨٩	عمان الدولى	عمان	٧,٢٥

تابع جدول رقم (٩)

نسبة كفاية رأس المال لأول مائة مصرف عربى تبعا لحجم الموجودات (عام ١٩٨٨)

الترتيب	اسم المصرف	بلد المقر الرئيسى	نسبة الكفاية
٩٠	السعودى - الأوروبى	فرنسا	٤,١٥
٩١	الاتحاد البنكى للتجارة والصناعة	تونس	٥,٣٨
٩٢	عودة	فرنسا	٣,٣٥
٩٣	القاهرة - عمان	الأردن	٥,٢٦
٩٤	الشركة المغربية للإيداع والقرض	المغرب	٥,٢٥
٩٥	العربى - التونسى	تونس	٤,٩٢
٩٦	القرض العقارى والتجارى التونسى	تونس	٥,٤٤
٩٧	دبى التجارى المحدود	الإمارات	٢٢,٣٩
٩٨	الأردنى - الكويتى	الأردن	٥,٩٣
٩٩	طراد	فرنسا	٣,٢٢
١٠٠	الأهلى الأردنى	الأردن	١٣,٨٦

المصدر : المصارف العربية ، العدد ١٠٧ ، نوفمبر ١٩٨٩ .


جمهورية مصر العربية

القسم الأول

النظام السياسى

- ☐ نظام الحكم
- ☐ الاحزاب والقوى السياسية .
- ☐ جماعات المصالح
- ☐ الصحافة المصرية
- ☐ جداول : أحداث العنف السياسى فى مصر عام ١٩٩١ .

أولا : نظام الحكم

١ ـ السلطة التنفيذية

مثلما جرى عليه العمل فى الاعداد السابقة من التقرير فإن التركيز فى دراسة السلطة التنفيذية ، ينصب على دور « رئيس الجمهورية » و « الحكومة » وسوف نهتم فى هذا العام ـ فيما يتعلق بنشاط رئيس الجمهورية ، ليس فقط برصد القرارات الجمهورية خلال عام ١٩٩١ وأنما ايضا الزيارات الميدانية للرئيس باعتبارهما معا مؤشرين على أولويات القضايا بالنسبة للنظام على المستوى الداخلى . أما بالنسبة لنشاط الحكومة فسوف يتم التركيز على وزارة التربية والتعليم من حيث القرارات والاجراءات التى تم اتخاذها بخصوص السياسة التعليمية وانعكاساتها على المجتمع .

أ ـ رئيس الجمهورية :

يعكس نشاط رئيس الجمهورية خلال عام ١٩٩١ ، اتجاهاً واضحاً لتطوير اداء النظام ككل وتنمية قدرته على مواجهة الأزمات والمشكلات التى يعانى منها المجتمع . وهو ما يمكن ملاحظته من القرارات الجمهورية والزيارات الميدانية .

(١) القرارات الجمهورية :

فى هذا العام ، تم اتخاذ ٢٠٢ قرارا جمهوريا (انظر الجدول رقم ١) فى الفترة من أول يناير وحتى الخامس عشر من ديسمبر (وفقا لما نشر فى الجريدة الرسمية) شملت سلطات الرئيس تجاه اجهزة الدولة وسلطاتها . وقد خلت هذه القرارات من القرارات بقانون على خلاف العاميين الماضيين . وهذا العدد فى الواقع يزيد بـ ٧ قرارات عن العام الماضى . ويقل عن عام ١٩٨٩ بـ ٦ قرارات .

(أ) السلطة التنفيذية :

خص السلطة التنفيذية هذا العام ٧٨ قرارا جمهوريا بنسبة ٣٨,٦ فى المائة من اجمالى القرارات التى صدرت ، وانقسمت إلى خمس فئات تتعلق بالوزارات والهيئات المستقلة واللوائح التنفيذية والادارة المحلية والمحافظات والممارسات الدينية .

وربما كان فى مقدمة القرارات الخاصة بالوزارات ، تلك التى تعلقت بانشاء الصناديق ، وتزايد دور رئيس مجلس الوزراء . مثل : قرار رقم ٤٠ / فبراير بانشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية وتعديله بالقرار رقم ٢٩٨ / اغسطس باختصاص رئيس الوزراء بتشكيل مجلس ادارة الصندوق والقرار ٤٦ / فبراير بشأن تنظيم صندوق مكافحة وعلاج الادمان والقرار رقم ٢٩٦ / اغسطس الخاص بتفويض رئيس مجلس الوزراء سلطة تطبيق احكام قانون قطاع الأعمال . كما صدرت قرارات وزارية مثل القرار ١٩٠ / مايو الخاص بتعيين د . بطرس غالى نائباً لرئيس مجلس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة لشئون الهجرة ، والفريق محمد حسين طنطاوى وزيرا للدفاع ، وعمرو موسى وزيرا للخارجية ، ومحمود الشريف وزيرا للادارة المحلية ، وحسين كامل بهاء وزيرا للتعليم ، وحمدى البنبى وزيرا للبترول والثروة المعدنية .

أما القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة ، فقد سجلت أعلى نسبة للقرارات المتعلقة بالسلطة التنفيذية . حيث بلغت ٢٥ قرارا (أى حوالى ٣٢ فى المائة) وقد اشتملت هذا العام على ٨ قرارات تتعلق بالاحالة للمعاش أو الانتقال من جهاز المخابرات العامة إلى جهات أخرى فى الدولة . بما يعنى تراجع الحيز الذى احتله هذا الموضوع بالنسبة لعدد القرارات بالهيئات المستقلة فى الأعوام السابقة . بينما جاءت الغلبة للقرارات الخاصة بالطابع التنظيمى مثل قرار رقم ٣٠٠ / اغسطس بشأن تشكيل المجلس الأعلى للصحافة والقرار رقم ٣٧٤ / سبيتمبر الخاص بتنظيم الهيئة العامة لتنمية السياحة والقرار ٤٢٢ / أكتوبر بتنظيم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .

ويلاحظ هنا صدور قرارين خاصين برئيس ديوان الجمهورية هما القرار رقم ١٩٨ / مايو بمعاملة رئيس ديوان

رئيس الجمهورية من حيث الرواتب والمعاش المعاملة المقررة لمنصب الوزير والقرار رقم ٢٧٨ / اغسطس بسحب القرار السابق .

أما بالنسبة إلى اللوائح التنفيذية فقد صدر معظمها فى شهر اغسطس وشكلت حوالى ٢٥ فى المائة من جملة القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية ، بزيادة حوالى ١٤ فى المائة عن العام الماضى مع ملاحظة كثرة التعديلات فى القوانين مثل القرار ٣٢ / يناير بتعديل الجدول المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك والقرار رقم ١٧٨ / مايو بشأن تعديل التعريفة الجمركية والقرارين ٨٠ و ٢٠٦ / مايو المتعلقين بتعديل السلع المعفاه من ضريبة المبيعات ، كما شملت هذا العام زيادة فى تعديلات اللوائح الخاصة بالجامعات ومراكز البحوث مثل القرار رقم ٩٣ / مارس بشأن تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، وفى هذا الاطار جاءت سلسلة أخرى من القرارات امثال : ١٥٤ / مايو و ٣٥٠ / يوليو و ٣٩٩ / اغسطس و ٣٥٤ و ٣٧٥ / سبتمبر . بالاضافة لعدد آخر من القرارات الخاصة بمراكز الابحاث امثال ١٠٤ / مارس الخاص باصدار لائحة مجمع البحوث الإسلامية و ٢٣٧ / يوليو بتعديل بعض احكام قرار انشاء مركز البحوث الزراعية . وتشمل هذه القرارات فى معظمها رفع مستوى أجور العاملين فى تلك الجهات .

وعند تناول القرارات الخاصة بالادارة المحلية والمحافظات . نجد أن عام ١٩٩١ قد صدر فيه ١٣ قراراً شكلت ١٧ فى المائة من جملة قرارات السلطة التنفيذية بزيادة مقدارها ٦ فى المائة عن العام الماضى ، وترجع هذه الزيادة إلى حركة التعينات التى شملت معظم محافظات الجمهورية حيث تضمنت ١١ قرارا منها قرارات بتعيين ونقل ١٩ محافظاً (فقد شهدت محافظات البحر الأحمر وكفر الشيخ والغربية تعيين محافظين فى فترة تتراوح ما بين ٣ و ٧ أشهر) . وتم التغيير فى الاسماعيلية ودمياط وكفر الشيخ وسوهاج والدقهلية بقرار رقم ١٢٦ / مارس . والقاهرة والجيزة والبحر الأحمر بالقرار ١٩٢ / . والبحر الأحمر والمنوفية والبحيرة والغربية والقليوبية والشرقية وجنوب سيناء وأسوان والسويس بالقرار ٣٣٩ / اغسطس . والغربية وكفر الشيخ بالقرار ٤١٣ / أكتوبر . ويعزى هذا التغيير أما إلى شغل اماكن فرغت لتصعيد مسؤليها فى مراكز أعلى أو لتنحية البعض الآخر .

أما قرارات الممارسات الدينية ، فقد بلغت ١٠ قرارات بانخفاض مقداره النصف عن العام الماضى . وقد جاءت ٩ قرارات منها خاصة بالطوائف المسيحية بشأن انشاء أو تجديد أو توسيع الكنائس إلى جانب قرار ٤٩ / فبراير بتعيين مطران أبرشية الاسكندرية . فى حين جاء القرار العاشر متصلا بالمسلمين وهو القرار رقم ٥٤ / فبراير بشأن تعيين نقيب للسادة الأشراف ، وربما يرتبط هذا القرار بسياسات مواجهة التيارات الدينية المتطرفة فى مصر ، بالرغم من تراجع وزن هذه النقابة وقدرتها على التأثير مثلما كان الحال فى الماضى .

مما سبق يمكن الانتهاء بعدد من الملاحظات الخاصة بالقرارات الجمهورية المتعلقة بالسلطة التنفيذية مثل ، كثرة التعديلات ، حيث تم سحب القرار الخاص برئيس ديوان الجمهورية وتعديل القرار الخاص بانشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية ، فضلا عن تعيين ستة محافظين فى ثلاث محافظات فى فترة تتراوح مابين ٣ و ٧ أشهر .

كذلك كان هناك اهتمام متصاعد بالتركيز على تطوير اداء النظام ، وان ظل الجزء الأكبر منه متعلقا بحل المشاكل التنظيمية والادارية البحته ، حيث شهد العام كثيرا من التغييرات الخاصة بالوزراء والمحافظين ومناصب قيادية أخرى .

وربما كان هناك أيضا توجه بالعمل الوزارى نحو الاستقلال النسبى فى مواجهة رئيس الجمهورية ، الأمر الذى نعكسه قلة القرارات الخاصة بالوزارات فضلا عن القرارات الصادرة لرئيس مجلس الوزراء بشأن اعطائه بعض الصلاحيات المتعلقة بالاصلاح الاقتصادى .

(ب) السلطة التشريعية :

بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالسلطة التشريعية هذا العام ٧٤ قرارا ، شكلت نسبة ٣٦,٦ فى المائة من اجمالى القرارات عام ١٩٩١ . وتنقسم هذه القرارات إلى قسمين ، أولهما تلك المتعلقة بالممارسات التشريعية العامة وبلغ عددها ٩ قرارات ثم تلك الخاصة بالموافقة على المنح والاتفاقات والقروض والبروتوكولات وبلغ عدد ٦٥ قرارا .

فبالنسبة للممارسات التشريعية العامة ، صدرت سبعة قرارات متعلقة بدعوة كل من مجلسى الشعب والشورى للاجتماع سواء بشكل منفرد أو مشترك . وهناك القرار رقم ١٩٣ / مايو الخاص بتعيين كل من الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب وابراهيم نافع وامينة رزق اعضاء بمجلس الشورى . وربما كان أكثر هذه القرارات اهمية القرار رقم ١٨٣ / مايو الخاص بعد حالة الطوارىء (من ١ / ٦ / ٩١ حتى ٣١ / ٥ / ١٩٩٤) .

أما القرارات المتعلقة بالموافقة على المنح والاتفاقات والقروض فلاتزال نسبتها عالية حيث وصلت هذا العام إلى ٨٣,٦ فى المائة من القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية ، الأمر الذى يبرز ما لهذه القرارات من أهمية بالنسبة لرئيس الجمهورية مقارنة بمسؤولياته الأخرى . كما تعكس هذه الأهمية استمرار السعى المصرى لتوفير مصادر التمويل المختلفة لدعم خطوات الاصلاح الاقتصادى امثال القرارات الخاصة بالحصول على تمويل لمشروع الرى بالنوبارية بالقرار رقم ٦١ / مايو من بنك الاستثمار الأوروبى والقرار ٦٢ / مايو مع البنك الدولى بشأن الموافقة على مشروع التخزين الزراعى ، والقرار ٨٩ / يونيو الخاص بالموافقة على القرض لمشروع الصرف المغطى فى شمال الدلتا بين مصر والبنك الاسلامى للتنمية والقرار رقم ٢٥١ / أكتوبر الخاص بالموافقة على برنامج المعونة للتنمية الزراعية بمحافظة مطروح بين مصر وبرنامج الغذاء العالمى . والقرار رقم ٢١٠ بشأن الموافقة على اتفاقية القرض لتمويل محطة كهرباء الكريمات بين مصر وبنك التنمية الافريقى . كما تشير هذه القرارات ايضا إلى حجم التعاون الدولى الواسع لمصر بعد أن جعلت من دعم خطوات التنمية أحد محورى تحرك السياسة المصرية تجاه العالم الخارجى ،

جدول رقم (١)
القرارات الجمهورية لعام ١٩٩١

شهر	السلطة التنفيذية						السلطة القضائية	السلطة التشريعية	الجيش	الاجمالى
	خاص بالوزارات	هيئات مستقلة	لتنفيذ القوانين واللوائح اللازمة	المحافظات والادارة المحلية	الديانة	الاجمالى				
يناير	-	٣	١	-	-	٤	-	١	-	٥
فبراير	٢	١	١	-	٢	٦	٥	٣	-	١٤
مارس	-	٢	٢	١	-	٥	٢	١	-	٨
ابريل	-	١	-	-	-	١	٢	٥	-	٨
مايو	٣	٤	٥	٢	٥	١٩	٣	١٣	٣	٣٨
يونيه	١	١	-	-	-	٢	١	٩	-	١٢
يوليو	-	٥	٣	-	٢	١٠	٦	٩	-	٢٥
اغسطس	٢	٤	٥	٧	-	١٨	٥	٥	-	٢٨
سبتمبر	-	٢	٢	١	١	٦	٣	٥	٢	١٧
أكتوبر	٢	٢	-	١	-	٥	١٠	٨	١	٢٤
نوفمبر	-	-	١	١	-	٢	٤	١٣	١	٢٠
ديسمبر حتى منتصفه	-	-	-	-	-	-	١	٢	١	٤
الاجمالى	١٠	٢٥	٢٠	١٣	١٠	٧٨	٤٢	٧٤	٨	٢٠٢

فشهد هذا العام المزيد من التعامل مع مصادر التمويل ، وتجىء فى مقدمة هذه المصادر اليابان حيث صدرت عشرة قرارات جمهورية للموافقة على قروض ومنح امثال القرار رقم ٤٢ و ٦٧ / ابريل و ٦٦ و ١١٤ و ١١٥ / مايو و ١٠٥ / يونيو . كما جاء القرار رقم ٢٥٤ / سبتمبر بشأن منحة تخفيف عبء فوائد الديون اليابانية على مصر تبلغ (١٨,٨٤٠ مليون ين) . وبالاضافة إلى اليابان تمت العديد من الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية والسويد واستراليا وهولندا والنمسا . أما عن الجانب العربى فتجىء سوريا فى مقدمة الدول العربية حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات السياحية والاقتصادية والفنية معها امثال القرارات ١٠ و ١١ و ١٤ / فبراير و ١٢ و ٣٥ / مايو . بالاضافة إلى السعودية حيث تمت الموافقة على اتفاقية تنظيم عمليات النقل البرى بين البلدين بالقرار ٤٣ / اغسطس (اتفاقية واحدة) . واخيرا الموافقة على قرضين من الصندوق السعودى للتنمية لصالح مصنع سكر البنجر بالقرار ٤١ / ديسمبر ومع الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية بشأن استصلاح ٤٠٠ الف فدان فى شمال سيناء بالقرار ٦٨ / ديسمبر .

ومن الملاحظ أن القرارات الخاصة بالسلطة التشريعية قد اتسمت هذا العام بغياب استخدام رئيس الجمهورية لقرارات لها قوة القانون ، كما يلاحظ ـ دعوة مجلسى الشعب والشورى لاجتماع مشترك ثلاث مرات ، الأمر الذى يعكس حرص النظام على بناء الاجماع تجاه القضايا الهامة والمصيرية . وقد شكلت أزمة الخليج ودور مصر فيها المحور الرئيسى لهذه الاجتماعات .

(جـ) السلطة القضائية :

اتخذ رئيس الجمهورية ٤٢ قرارا خاصا بممارسات وتعيينات السلطة القضائية ،شكلت ٢١ فى المائة (من جملة القرارات الجمهورية) . وهى تتساوى بذلك مع قرارات العام الماضى وتزيد عن عام ١٩٨٩ بـ ٣ فى المائة وهو ما يعنى اكتسابها لمزيد من اهتمام رئيس الجمهورية منذ العام الماضى . وقد تركزت معظم القرارات فى التعيينات والتنقلات فى الوظائف القضائية .

(د) الجيــش :

اصدر رئيس الجمهورية خلال عام ١٩٩١ ، ثمانية قرارات جمهورية تتعلق بالقوات المسلحة . وذلك بانخفاض قدره ١,٧ فى المائة عن العام الماضى وبزيادة ١,١ عن عام ١٩٨٩ ، وشكلت هذه القرارات الثمانية ٣,٩ فى المائة (من اجمالى القرارات الجمهورية هذا العام) . فبالاضافة لقرار ١٩٠ / مايو بتعيين وزير للدفاع جديد ـ كما سبق الاشارة اليه ـ اشتملت القرارات على قرار خاص بالتنظيم الداخلى والافراد بالقوات المسلحة وهو قرار رقم ٤٦٧ / ديسمبر بتفويض وزير الدفاع فى بعض اختصاصات رئيس الجمهورية الخاصة باحكام الخدمة العسكرية وقانون التعبئة العامة ، وثلاثة قرارات خاصة بتحسين الامكانيات المالية لأفراد القوات المسلحة ، بالاضافة لثلاثة قرارات أخرى خاصة بتقديم الأوسمة وميدالية تحرير الكويت لأفراد القوات المسلحة المشاركة ولاعلام القوات المسلحة والتشكيلات المشاركة ولبعض المدنيين المساهمين بجهود ، وهى القرارات ٣٦٨ و ٣٦٩ / سبتمبر و ٤١٦ / اكتوبر . واخيرا ، هناك قرار ٤٤٧ / نوفمبر بشأن الاحالة للقضاء العسكرى لمتهمين بالتخابر مع دولة اجنبية ومن الواضح أن مشاركة القوات المسلحة فى حرب تحرير الكويت وتحسين النواحى المالية كانت محور اهتمام الرئيس هذا العام .

(٢) ـ الزيادات الميدانية :

شكل عام ١٩٩١ ، واحداً من انشط السنوات العشر (هى فترة حكم الرئيس مبارك) تحركا واتصالا بالجماهير . فشهد هذا العام ٣٠ زيارة بين لقاءات شعبية وحضور مناسبات وزيارات تفقدية وافتتاح منشأت ، ليحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد عامى ٨٧ و ١٩٨٨ فى عدد الزيارات (٥١ و ٣٥ على التوالى) . بينما مثل عام ١٩٨٦ اقل هذه الاعوام حيث بلغت الزيارات ١٣ . فى حين جاءت الزيارات فى اعوام ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و٨٥ و ٨٩ و ١٩٩٠ كالتالى : ١٥ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ١٥ ، على التوالى .

وتعكس الزيارات الميدانية هذا العام الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص ، وزيادة الانتاج ، وحشد التأييد الشعبى للنظام ، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هى : الزيارات التفقدية ، وافتتاح المشروعات ، واللقاءات الشعبية ، ثم الجيش والشرطة (انظر الجدول رقم ٢) .

وقد بلغت الزيارات التفقدية ١٠ زيارات ، تنوعت ما بين زيارات خاصة لتفقد المشروعات الانتاجية التى يوليها الرئيس أهمية قصوى (وهو مايعبر عنه احيانا باصطحابه لبعض القادة والرؤساء العرب : مثل اصطحاب العقيد القذافى لزيارة المشروعات الصناعية فى مدينة العاشر من رمضان ، والشيخ زايد لتفقد مشروعات التنمية الزراعية الموجودة على طريق القاهرة ـ الاسكندرية الصحراوى) . بالأضافة لزيارة عدد من الشركات الصناعية فى الاسكندرية والقاهرة .كما عبرت زيارة الرئيس لقرية عبد القادر التى

غمرتها المياه نتيجة لانهيار جزء من جسر مصرف غرب النوبارية ، عن اهتمامة بطبيعة الحدث وخطورته .

وشهد عام ١٩٩١ تسع زيارات لافتتاح المشروعات الجديدة ، بالأضافة لزيارة افتتاح معرض الكتاب الدولى رقم ٢٣ فى يناير وتتعلق هذه الزيارات بافتتاح مشروعات لتسيير المواصلات (افتتاح المرحلة الثالثة من كوبرى روض الفرج فى مارس ، وكوبرى بنها العلوى فى نوفمبر ، ونفق الشهيد عبد المنعم رياض بالاسكندرية) وافتتاح مجمعتين قضائيين (فى الاسماعيلية والاقصر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر) ، بالأضافة لافتتاح عدد من المشروعات الخاصة بالثقافة والتراث امثال متحف الفن المصرى ومتحف خبيئة معبد الاقصر .

جدول رقم (٢)
زيارات الرئيس خلال عام ١٩٩١

الاشهر	زيارات تفقدية	افتتاح مشروعات	اللقاءات الشعبية	الجيش والشرطة
يناير	-	افتتاح معرض الكتاب الدولى رقم ٢٣ فى (١/٨)	-	-
فبراير	زيارة مدينة العاشر من رمضان بصحبة العقيد القذافى فى (١٤ / ٢)	-	لقاء مع طلاب واساتذة جامعة الزقازيق فى (١٦ / ٢)	
مارس	-	افتتاح المرحلة الثالثة من كوبرى روض الفرج فى (٣/٣٠)		
ابريل	-	-	-	- زيارة الجيش الثالث الميدانى فى (١٦ / ٤) زيارة لأفراد القوات المسلحة فى سيناء بمناسبة الاحتفال التاسع بعودة سيناء فى (٢٤ / ٤)
مايو	-	-	-	-
يونيو	-	-	-	-
يوليو	-	-	-	- تخريج دفعة ٤٢ من الكلية البحرية بالاسكندرية فى (١٠ / ٧) - تخريج دفعة طلبة الكلية الحربية فى (١٨ / ٧) - تخريج الدفعة ٥٨ من الطيارين فى (٢٠ / ٧) - تخريج دفعة من كلية الشرطة فى (٢٧ / ٧)

جدول رقم (٢)
زيارات الرئيس خلال عام ١٩٩١

الاشهر	زيارات تفقدية	افتتاح مشروعات	اللقاءات الشعبية	الجيش والشرطة
اغسطس	- زيارة شركة أبو قير للاسمدة والصناعات الكيماوية بالاسكندرية فى (٧ / ٨) - زيارة شركة مصر العامرية للغزل والنسيج فى (٨ / ٨) - زيارة شركة النصر للمسبوكات بالاسكندرية فى (٢٥ / ٨)	- افتتاح نفق الشهيد عبد المنعم رياض بالاسكندرية فى (١٨ / ٧)	- لقاء الرئيس بطلاب واساتذة جامعة الاسكندرية فى (١٧ / ٧)	
سبتمبر	- زيارة مجمع الصالات المغلقة باستاد القاهرة فى (٨ / ٩) - زيارة مشروعات التنمية الزراعية الموجودة على طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوى وبصحبته الشيخ زايد بن سلطان فى (١٤ / ٩)	افتتاح عدد من المشروعات فى محافظة البحيرة فى (٣ / ٩) - افتتاح توسعات مصنع تويس الصوف وزيارة كل من شركة مصر للحرير الصناعى وشركة مصر صباغى البيضا . - افتتاح توسيع محطة كهرباء بدمنهور فى (١٧ / ٩)		
أكتوبر	- زيارة مطار القاهرة فى (١٢ / ١٠) - زيارة معرض منتجات الهيئة العربية للتصنيع فى (١٩ / ١٠)	- افتتح الرئيس متحف الفن الحديث فى (٢٨ / ١٠) - افتتح معرض (عشر سنوات من حكم مبارك .. عقد من السلام والتنمية بالاسماعيلية فى (١٤ / ١٠)		
نوفمبر		- افتتح المجمع القضائى بالاسماعيلية فى (٢ / ١١) ثم عقد لقاء مع القضاه . - افتتح كوبرى بنها العلوى فى (١٠ / ١١)		

جدول رقم (٢)
زيارات الرئيس خلال عام ١٩٩١

الاشهر	زيارات تفقدية	افتتاح مشروعات	اللقاءات الشعبية	الجيش والشرطة
ديسمبر	- زيارة شركة النصر للكيماويات الوسيطة فى (٩ / ١٢) - زيارة قرية عبد القادر لتفقد جزء من جسر مصرف غرب النوبارية فى (١٠ / ١٢) - تفقد موقع اقامة المتحف المصرى الجديد على طريق القاهرة - الفيوم فى (١٩ / ١٢)	- افتتاح عدد من المشروعات فى الاقصر فى (١٢ / ١٢) : • مجمع المحاكم الجديد • متحف خبيئة معبد الاقصر . • قاعة مؤتمرات كبرى • لقاء مع القضاء	-	-

• ملاحظة :

نجد بعض هذه الزيارات قد اشتملت على أكثر من غرض .

أما بالنسبة للقاءات الشعبية فقد شملت لقائين بين الرئيس وطلاب اساتذة جامعة كل من الزقازيق والاسكندرية فى فبراير واغسطس (على التوالى) . تركز الحديث فيهما حول ازمة الخليج ودور مصر فيها وخاصة ارسال القوات المسلحة المصرية للمشاركة فى تحرير الكويت ، بالأضافة لعدد آخر من القضايا الداخلية . كما التقى الرئيس برجال القضاء فى كل من الاسماعيلية والاقصر بمناسبة افتتاح مجمعين للمحاكم ، وتركز الحديث حول الاصلاح الاقتصادى ، ومقاومة الارهاب .

أما الزيارات الخاصة بلقاء رجال الجيش والشرطة ، فقد تنوعت بين لقاءات مباشرة (مثل اللقاء بقادة الجيش الثالث الميدانى فى ابريل) ومشاركة القوات المسلحة بالاحتفال التاسع بعودة سيناء ، وتخريج الدفعات ومشاركة قوات الدفاع الجوى بذكرى يومها .

مما سبق يمكن الانتهاء إلى عدد من النتائج حول سلوك واهتمامات رئيس الجمهورية خلال عام ١٩٩١ ، مثل :

- استمرار وتصاعد الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص ، وزيادة الانتاج .

- احتلال النواحى الثقافية والخاصة بالتراث القومى حيزا متزايدا من اهتمام رئيس الجمهورية .

- اهتمام الرئيس بالتدخل المباشر لضمان تحريك المسئولين لمواجهة المشاكل العاجلة والمرتبطة بالاحتياجات الجماهيرية الحيوية .

- واخيرا فان الستة أشهر الأولى من العام لم تشهد سوى ٦ زيارات فقط من بينها شهرا مايو ويونية لم يكن فيهما أية زيارات بسبب الزيارات الخارجية للرئيس ، بالأضافة لتتبع ازمة الخليج وقضايا السياسة الخارجية والخاصة بتخفيض الديون والاصلاح الاقتصادى .

ب - الحكومـــة :

شهد تشكيل مجلس الوزراء خلال عام ١٩٩١ تغييراً شمل تعيين خمسة وزراء جدد (للدفاع والخارجية والإدارة المحلية والتعليم والبترول والثروة المعدنية) بالإضافة إلى تعيين الدكتور بطرس غالى كنائب لرئيس مجلس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير دولة لشئون الهجرة - كما سبق الاشارة - كما شهد هذا العام المزيد من التوسع فى السلطة الاشرافية لرئيس الوزراء فى النواحى الاقتصادية ، فصدرت اربعة قرارات جمهورية بتخويله بعض الاختصاصات - كما سبقت الاشارة .

وقد اتسم عمل الحكومة هذا العام بالتمركز فى محورين أساسيين اولهما : سياسات وبرامج الحكومة فى مجال استكمال خطوات الاصلاح الاقتصادى ، وثانيهما : التنمية والعدالة الاجتماعية . وأن كان الاهتمام بالمحور الأول قد بدأ أكثر وضوحا . فقد شهد عام ١٩٩١ مجموعة من القرارات والاجراءات الاقتصادية ، التى عكست محاولة الحكومة بلورة بعض افكار التحرير الاقتصادية ، مستهدفة خفض العجز فى االموازنة العامة إلى ٧،١ فى المائة من الدخل القومى ، وتحرير سعرى الفائدة والصرف ، حيث تم فى شهر يناير اطلاق حرية البنوك فى تحديد اسعار الفائدة الدائنة والمدينة مع تعديل ضوابط التوسع الائتمانى السارية لدى البنوك من قبل البنك المركزى (فى ٨ مايو) .

وعلى المستوى الخارجي تم التوصل للاتفاق مع صندوق النقد الدولى (فى ١٩ أبريل) وهو ما اتاح لـمصر ٥٠٠ مليون دولار للمساهمة فى الاصلاح الاقتصادى . بالإضافة إلى اتفاق نادى باريس (فى ٢٦ مايو) الذى تم خلاله الاتفاق على اسقاط ٥٠ فى المائة من قيمة ديون مصر على مراحل (لمدة ٣ سنوات) . أما على المستوى الداخلى . فقد صدر قانون قطاع الاعمال ، وقانون ضريبة المبيعات ، كما تم فى اكتوبر توحيد سوق الصرف الاجنبية وسعرها ، واستمرت الحكومة فى تصفية مشروعات المحليات .

اما عن تحرك الحكومة فى مجال التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ، فقد كان اقل وضوحا من تحركها فى مجال الأصلاح الاقتصادى . وهو ما تبرره الحكومة ، بأنه ضريبة لابد من دفعها حتى يمكن تجاوز المرحلة الحالية من اصلاح الهيكل الاقتصادى . وعبر رئيس الجمهورية ايضا عن ذلك بقوله أن السنة الأولى للاصلاح تكون أشد قسوة غير انها لاتلبث أن تخف سنة بعد أخرى . لذا جاءت تحركات الحكومة خلال عام ١٩٩١ فى هذا المجال متمركزة حول التوسع فى نشر خدمات تنظيم الاسرة فى الحضر والريف على نطاق اوسع لمواجهة التزايد السكانى . أما فى مجال الثقافة فاقتصرت على احياء التراث من خلال عمليات الترميم لبعض الآثار وافتتاح عدد من المتاحف وقصور الثقافة . بالإضافة للأهتمام بتسيير الخدمات الاساسية من رعاية صحية ومساكن وتأمين اجتماعى .

ومن بين القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية ، احتلت قضية تطوير التعليم خلال عام ١٩٩١ بؤرة الاهتمام سواء من جانب الحكومة أو من جانب الصحافة والرأى العام . وخاصة بعد توجية رئيس الجمهورية لندائة لبحث سبل التطوير واحتياجاته المالية . لذا سنتناول السياسة التعليمية كتعبير عن حركة الحكومة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم ، المسئولة الأولى عن العملية التعليمية ورسم سياستها العامة وتنفيذها .

وزارة التربية والتعليم :

شكلت قضية اصلاح التعليم المحور الرئيسى للسياسة العامة لوزارة التربية والتعليم منذ عدة سنوات ، ومحلاً لتباين الآراء من قبل المتخصصين والمسئولين . ولذا لم يكن من الغريب ان اثيرت بقوة مع تعيين وزير التربية والتعليم د . حسين كامل بهاء الدين (فى مايو ١٩٩١) .

فعملية التعليم هى أحد المتغيرات الرئيسية والحاسمة فى عملية التنمية ومستقبلها ، بالإضافة إلى أنها أحد ادوات التكامل القومى ومن ثم يكتسب تطوير التعليم اهمية متزايدة خاصة فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية ، وعلاقات التداخل الشديدة بين المؤثرات الخارجية والمشكلات الداخلية .

وهنا فإن أهم المتغييرات التى لابد من أخذها فى الاعتبار عند الشروع فى تطوير العملية التعليمية ، تشمل :

- ضرورة تأمين حاجات التعليم الاساسية للجميع - وفى ذلك مزيد من العبء على موازنة الدولة - فى وقت تواجه فيه مصر (والدول النامية عامة) تحديات تعميق التنمية خاصة فى ضوء الثورة الصناعية الثالثة التى عمقت الفجوة الفاصلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فضلاً عن اخطار الركود والتردى الاقتصادى والزيادة السكانية والضغط على قطاعات البيئة الاساسية والخدمات .

- أن التغير العلمى والتكنولوجى المتمثل فى ثورة المعلومات والاتصالات ، هو الآن لغة العصر والمحدد لمكانة الدولة فى المجتمع العالمى بين المشاركة والتهميش . ومن ثم تصبح تنمية الموارد البشرية ، اساس التقدم فى عصر المعلومات ، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال التعليم بالدرجة الأولى .

- يعانى التعليم فى مصر من تدنى مستواه بسبب تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويجىء فى مقدمتها التزايد السكانى وما يترتب عليه من مشكلات فرعية خاصة بالقدرة على الاستيعاب وكفاية الأبنية والتجهيزات التعليمية ، فضلا عن اضافة اعباء مالية ضخمة على الدولة وعلى الأفراد بعد تردى العملية التعليمية ، وبروز ظاهرة الدروس الخصوصية التى تفرغ مجانية التعليم من مضمونها وتسرب الاطفال للعمل لرفع مستوى دخل الأسرة ، فى مقابل التضحية بالتعليم ، وهو ما خلف بدوره العديد من المشاكل الاجتماعية ، وفى هذا الاطار انعكست التغييرات الوزارية المتعاقبة سلبياً على استقرار السياسة التعليمية ، حيث شهدت وزارة التربية والتعليم ٢٧ وزيرا (منهم ٩ وزراء تولوا وزارة التعليم العالى فقط عند انفصالهما) فى الفترة من ٥٢ - ١٩٩١) .

على المستوى المؤسسى فإن وزارة التربية والتعليم هى المسؤولة الأولى عن التعليم العالى فى مستوييه ما قبل العالى والجامعى بعد أن تم دمج وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالمى منذ عام ١٩٨٦ (مع ملاحظة أن هذا الدمج تم عبر فترات سابقة متعددة) وعلى المستوى الدستورى والقانونى ، ينص الدستور فى مادتيه ١٨ و ٢١ على أن التعليم حق للفرد تكفله الدولة ، وعلى المجانية فى كل مراحل التعليم . وهناك عدد من القوانين المنظمة للعملية التعليمية مثل القانون ٢٠١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتنظيم التعليم الابتدائى وجعله الزاميا من (٦ ـ ١٢) والقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى مد فترة الالزام إلى التعليم السابق باقراره مد الدراسة فى التعليم الاساسى الالزامى ثمانى سنوات اعتبارا من العام الدراسى ٨٨ / ١٩٨٩ . وكان عام ١٩٨٧ قد شهد دفعة قوية باتجاه تطوير التعليم بانعقاد « المؤتمر القومى لتطوير التعليم » تحت اشراف رئيس الجمهورية . واعلن د. فتحى سرور وزير التعليم الاسبق عن استراتيجية وخطة تنفيذية لتحقيق هذا التطور .

وفى هذا السياق برز خلال عام ١٩٩١ . اهتمام وزارة التربية والتعليم بعملية التطوير ، باتخاذ عدد من الخطوات باتجاه تحسين مدخلات العملية التعليمية المتمثلة فى : المعلم والمناهج والوسائل التعليمية والتجهيزات والمبانى المدرسية والرعاية الصحية والتغذية للطلاب ونظم التقويم والادارة التعليمية والتمويل . وفى هذا الاتجاه ، صدرت مجموعة من القرارات عام ١٩٩٠ (وخاصة منذ يوليو وحتى نهاية العام) مثل الموافقة على دراسة مركز تطوير المناهج بالوزارة والتى يتم بمقتضاها حذف ما بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة من معظم المواد الدارسية ، والاتفاق مع كندا على معونة قدرها ٣٠ مليون دولار لتوفير وجبة غذائية للاطفال (حيث تشير الاحصاءات أن ٥٣ فى المائة من تلاميذ المرحلة الابتدائية مصابون بالانيميا ، و ٢٠ فى المائة منهم عندهم نقص بروتين مما يؤثر بالقطع على القدرة الاستيعابية) ، واشتراط الملاعب والمكتبة واماكن الهوايات ، لاقامة أى مدرسة جديدة . واحالة ٣ مشروعات بقرارات جديدة بشأن الوظائف الفنية والاشراف والتوجيه الفنى بديوان الوزارة ومديرياتها بالمحافظات تستهدف استحداث وظائف جديدة وترقية العاملين بها . بالاضافة لمطالبة الوزارة بتخصيص ٥٠٠ مليون جنيه خلال السنوات الخمس القادمة لعمليات الاصلاح والتجديد بمدارس الجمهورية . وتشكيل ٥ مجموعات عمل فى كل جامعة لتحديد خطوات تنفيذ السياسة التعليمية تشمل وضع برنامج لاعداد المعلم وتدعيم تدريس علوم المستقبل ودور الجامعات فى تحديد المتغيرات العالمية وانشاء مجموعات عمل للاستفادة من التكنولوجيا ودراسة ومراجعة جميع الكتب والمناهج لكافة مراحل التعليم . كما تم تأجيل تطبيق المواد المؤهلة للقبول فى الجامعات لمدة عام .

وطبقا لتقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى دورته الـ ١٨ ـ ٩٠ / ١٩٩١ بالاضافة لتصريحات وزير التعليم فان حوالى ٢٥ فى المائة من جملة الاطفال الملزمين يضافون إلى رصيد الامية . وان عام ٢٠٠٠ سوف يشكل ذروة هذه الشريحة (٦ ـ ١٥ سنة) لتصل إلى ١٦,٣ مليون نسمة . وهذا يعنى ضرورة العمل على استقبال ٦,٥ مليون من التلاميذ خلال السنوات العشر القادمة . اما عن الشريحة من (١٥ ـ ١٨ سنة) فيقدر عددها بـ ٣,٢٥٠ مليون ، بينما يبلغ جملة المقيدين منهم فى التعليم الثانوى بانواعه ١,٦ مليون أى ما يقل عن ٥٠ فى المائة من جملة هذه الفئة من السكان ، الأمر الذى يبرز القصور الكبير فى الخدمات التعليمية للشباب . أما نسبة الأمية فيما بين (سن ٢٠ ـ ٦٠) فهى تقدر بنحو ٥١ فى المائة . فى حين يقدر عدد الأميين فى مختلف الأعمار بنحو ١٧ مليون من جملة السكان . وتبلغ حصة التعليم والبحث العلمى من الدخل القومى ، نحو ٦,٥ فى المائة فقط فضلا عن عدم التوازن فى توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاعات التعليم . فالأجور والمكافأت تستقطع من موازنة التعليم الجامعى ٦٠ فى المائة ، ومن المعاهد الأزهرية ٨٠ فى المائة ومن التعليم قبل الجامعى ٨٤ فى المائة . الأمر الذى يعنى القصور عن الوفاء باحتياجات الجوانب الأساسية للعملية التعليمية كالانشاءات والمصروفات الدورية والتجهيزات والمطبوعات .. الخ . وامام احتياجات التعليم السابقة ، تمثلت محددات تطوير العملية التعليمية خلال عام ١٩٩١ فيما يلى :

- اعتماد ١٢٧ مايون جنيه لدعم الامكانيات المالية للمعلمين منها ٥٠ مليون لاصلاح الرسوب الوظيفى ، فى حين خصص الباقى كحوافز ومكافأت .
- اجراء عملية احلال وتجديد لحوالى ٢٠٠٠ مدرسة (من جملة ٢٥ ألف مدرسة) بتكلفة أكثر من ١٠٠ مليون جنيه من ميزانية الدولة إلى جانب الجهود الذاتية .
- العمل على تحقيق سياسة الدولة بجعل التعليم الفنى يضم ٧٠ فى المائة من الدارسين بعد الاعدادية ، وأن تكون النسبة الباقية للتعليم الثانوى العام . بحيث يتوائم مع احتياجات سوق العمل المصرى على مدى العشر سنوات القادمة . وفى هذا السياق يأتى مشروع (مبارك ـ كول) الذى يوفر منحة المانية تزيد عن ١٠٠ مليون مارك لسد احتياجات المعاهد الفنية المصرية من المعدات والتجهيزات والخبرات التكنولوجية .
- تنفيذ برنامج تدريبى لجميع العاملين مع التركيز على

مدرسى الرياضيات والعلوم واللغات ، واعتبار هذه الدورات أحد المعايير لقياس قدرات المعلم ومحددا لصرف الحوافز والترقيات .

ـ تنظيم مسابقات سنوية لاختيار المدارس العشر على مستوى الجمهورية التى يتوافر فيها شروط النظافة وحسن استخدام الأجهزة والادوات وصيانة المرافق .

ـ مشاركة المجلس الأعلى للجامعات فى تطوير التعليم ومراجعة المناهج التعليمية بجميع المراحل وخاصة التعليم الاساسى .

ـ وخلال هذا العام واجهت مهمة وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم عدداً من القيود والقضايا ، التى لم تحسم بعد وفى مقدمتها مشكلة مجانية التعليم ، وقد اشار وزير التعليم إلى ضرورة قصرها على التعليم الاساسى (الابتدائى والاعدادى) لاهميتها وارتباطها بالأمن القومى للبلاد . مع ترشيد هذه المجانية فى مرحلة التعليم الثانوى والجامعى بحيث تقتصر على المتفوقين فقط ، فى حين ترفع عن الراسبين ، وايضا عن خريجى المدارس الخاصة ـ عند التحاقهم بالجامعات .

أما ثانى هذه القضايا ، فيتمثل فى حاجة التعليم إلى الاستثمارات الكبيرة فى وقت تعجز فيه الدولة عن الوفاء به كاملا . فقد شكل نصيب قطاع التعليم والبحوث والشباب نسبة ٨,٧ فى المائة من اجمالى الاستثمارات الموزعة على القطاعات الأخرى فى الموازنة العامة ٩٠ / ١٩٩١ ، واحتل بذلك المرتبة الخامسة من جملة ١٦ قطاع يتم توزيع الاستثمارات عليها .

وثالث القضايا تتمثل فى تحسين مستوى التعليم الجامعى ، مع اتاحته فى نفس الوقت امام كل الطلاب المتفوقين والقادرين . وظهرت الجامعة المفتوحة والجامعة الأهلية كبدائل لحل مشكلة الاماكن المحدودة فى التعليم الجامعى . وخاصة وان نسبة المقبولين بالجامعات لاتزيد عن ١٣,٦ فى المائة من نفس المرحلة العمرية .

واخيرا ، فإن ظاهرة التسرب بالاقاليم والمحافظات استمرت بنفس معدلاتها وهو ما جعل وزارة التربية والتعليم تعلن عن خطة لمواجهتها تبدأ من عام ١٩٩٢ خاصة محافظات الصعيد التى ترتفع فيها باستمرار نسبة التسرب بالنسبة للإناث وتقدر وزارة التعليم أن هناك حاجة الى ستة مليارات جنيها لبناء المدارس الجديدة لاستيعاب كل طفل يصل إلى سن الالزام ، وخاصة وأن الاحصاءات تشير إلى أن عدد الفصول المطلوبة خلال عام ٩١ / ١٩٩٢ لتحقيق الاستيعاب والغاء الفترات بالمرحلة الابتدائية تصل إلى ٧٦ ألف و ٣٣٠ فصلا ، وفى المرحلة الاعداديـة ٩٢١ فصلا وفى المرحلة الثانوية العامة ١١٨٠ فصلا ، كما سيستهدف تخفيض كثافة الفصول إلى ٤٠ تلميذا فى مرحلة التعليم الاساسى و ٣٨ تلميذا فى مرحلة التعليم الثانوى والغاء تعدد الفترات .

٢ ـ السلطة التشريعية :

يلقى هذا الجزء من التقرير ، الضوء على اداء مجلس الشعب ابان دور الانعقاد العادى الأول من الفصل التشريعى السادس (١٣ ديسمبر ١٩٩٠ ـ ٢٥ سبتمبر ١٩٩١) واداء مجلس الشورى ابان دور الانعقاد الحادى عشر (٧ نوفمبر ١٩٩٠ ـ ١٥ يونيه ١٩٩١) .

لقد عقد مجلس الشعب خلال دور الانعقاد العادى الأول ٩٤ جلسة بما فيها ثلاث جلسات مشتركة مع مجلس الشورى) . عقد منها فى عام ١٩٩٠ سبع جلسات (منها واحدة مشتركة مع مجلس الشورى) . كما عقد خلال عام ١٩٩١ من نفس الدور ٨٧ جلسة (منها جلستان مع مجلس الشورى) .

وسيتم دراسة هذه الجلسات من خلال اربعة موضوعات رئيسية تتماشى مع التقسيم المتبع بلائحة مجلس الشعب :

أ ـ الاجراءات السياسية البرلمانية :

تنحصر هذه الاجراءات فى الاجراءات الثلاث التالية :

(١) بيانات رئيس الجمهورية :

قام الرئيس محمد حسنى مبارك بالقاء ثلاثة بيانات خلال هذه الدورة . كان البيان الأول فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ . ابان افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب . وتطرق الرئيس فى بيانه إلى موضوعات تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية ، ولم يشكل المجلس لجنة خاصة لدراسة البيان ، لكن رئيس المجلس دعا اللجنة العامة للاجتماع للنظر فى بيان الرئيس . وفقا للمادة ١٠٥ من اللائحة الداخلية للمجلس . اما البيانان الأخران . فقد كان أحدهما فى ٢٤ يناير ١٩٩١ حول تطورات الموقف فى منطقة الخليج ، أما الثانى ، فكان فى ٣ مارس ١٩٩١ عن الموقف العربى بعد تحرير الكويت .

(٢) برنامج الوزارة :

القى رئيس الوزراء د . عاطف صدقى بيان الوزارة أمام مجلس الشعب ، وذلك فى الجلسة الثالثة عشر التى عقدها المجلس يوم ٢٨ يناير ١٩٩١ ، وعقب ذلك شكل المجلس لجنة خاصة للرد على البيان ، قدمت تقريرها للمجلس فى الجلسة السابعة والعشرين التى عقدت يوم ٩ مارس

١٩٩١ ، واستمرت مناقشات الاعضاء للبيان وتقرير اللجنة أربع عشرة جلسة .

فيما يتعلق بمدى اهتمام الحكومة واعضاء مجلس الشعب بهذا البيان وتقرير لجنة الرد عليه ، يمكن اتخاذ مؤشر حضور جلسات المجلس بالنسبة لأعضاء الحكومة ، ومؤشر عدد المناقشين والموضوعات التى ناقشوها ، بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب ، فبالنسبة للحكومة ، وطبقا لمضابط مجلس الشعب ، لم تتجاوز نسبة حضور الوزراء للأستماع لمناقشة الأعضاء لبيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه ٣٤،٥ ٪ أما بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب فقد علق ٢٣٢ عضوا على البيان والتقرير ، منهم ٢٠٣ عضوا علقوا شفاهة ، أما الباقون وعددهم ٢٩ عضوا فقد علقوا كتابة بسبب اتخاذ المجلس قرار بالاكتفاء بالمناقشات الشفهية . وكان عدد المعقبين من الحزب الوطنى ١٨٧ عضوا وعدد المعقبين من حزب التجمع خمسة اعضاء ، وعدد المعقبين من المستقلين ٤٠ عضوا .

أما بالنسبة لمضمون طبيعة المناقشات ، فيمكن رصد أربع ملاحظات اساسية بشأنها :

- بروز عدد كبير من القضايا التى حظت بتكرار اعضاء مجلس الشعب لها خلال مناقشة بيانات الحكومة ، وذلك من دون طرح حلول جذرية بشأنها . وفى هذا الشأن برزت قضايا دعم الحريات العامة ، ووضع تشريع للعلاقة بين المالك والمستأجر فى العقارات والأراضى الزراعية ، وتحسين اوضاع العاملين فى الحكومة والقطاع العام ... الخ .

- وجود علاقة بين ما يتناوله بعض الاعضاء اثناء المناقشة من قضايا ، وبين الدوائر الانتخابية التى ينتمون اليها ، بمعنى تركيز بعض الاعضاء فى مناقشاتهم على القضايا التى تهم دوائرهم الانتخابية بشكل مباشر .

- تدنى اهتمام اعضاء الحزب الوطنى بالقضايا « السياسية » مقابل تزايد الاهتمام بهذه القضايا من قبل المستقلين واعضاء حزب التجمع ، ويرجع ذلك على ما يبدو لعدم رغبة اعضاء الحزب الوطنى فى ازعاج الحكومة وقيادات الحزب .

- خفوت الاهتمام بالحديث خلال المناقشات عن موضوع « الشريعة الاسلامية » صحيح أن المناقشات لم تخل عن مطالبة بعض من الاعضاء بتطبيق الشريعة ، إلا أن الأمر اتسم بالمحدودية كما وكيفا . ويمكن ملاحظة ذلك بالمقارنة بمناقشات بيانات الحكومة فى المجلس السابق ، حيث كان حديث الأعضاء بشأن تطبيق الشريعة الاسلامية يتسم بالتكرار والعمق الفكرى . وربما يرجع ذلك إلى عدد الأعضاء من الأخوان المسلمين فى المجلس السابق .

وبشكل عام ، انصبت مناقشات اعضاء مجلس الشعب لبيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه حول أربع قضايا هى :

القضايا السياسية : حيث تناولت المناقشات المطالبة بالغاء القوانين الاستثنائية ، وتعديل الدستور ، واطلاق الحريات ، واعادة النظر فى التقسيم الادارى بين بعض المحافظات ، وقانون الانتخابات التشريعية ، وقانون الادارة المحلية . أما **القضايا الاقتصادية** ، فقد حازت على اهتمام كبير خلال المناقشات ، رغم انها لم تكن محل اتفاق عام بين الاعضاء . ولعل ابرز مظاهر الخلاف كانت تتعلق بقضية التحرر الاقتصادى ، بكافة ابعادها المتصلة بالاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولى ، وسعر الصرف والتجارة والاستثمار ، والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، أما الاتفاق بين الأعضاء فقد تعلق ، بموضوع استصلاح الأراضى والاكتفاء الذاتى من المحاصيل ، وزيادة الانتاج والعمالة المصرية فى الخارج ، وقضية ارتفاع الأسعار . وبشأن القضايا **الاجتماعية** ، تطرق الأعضاء لقضية دعم قطاع الخدمات (التعليم ومحو الأمية - الاسكان - الصرف الصحى - الكهرباء - المواصلات - الاعلام) ، اضافة إلى قضايا البطالة وتطبيق الشريعة الاسلامية ، ومواجهة التطرف الدينى ، وعلاقة وزارة الاوقاف بالمساجد الأهلية ، وازمة المودعين فى شركات توظيف الأموال ، واثر تحرير الاقتصاد على الاوضاع الاجتماعية ، وتحسين الأوضاع المالية للعاملين فى الحكومة والقطاع العام ، وحدود الاعفاء الضريبى والتلوث وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية والعقارات . أما فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ، فقد هيمنت أزمة الخليج على مناقشات بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه . وكان هناك تباين واضح بين ما اثاره نواب الحزب الوطنى وبعض المستقلين من جانب ، وبين نواب حزب التجمع وبعض المستقلين من جانب آخر . وكان محور التباين يتعلق بالموقف المصرى الرسمى من الأزمة ، والسياسة الخارجية لدول الخليج تجاه مصر ، والدور الأجنبى فى أمن الخليج ، والعلاقة بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ،، وتعمير الكويت بعد الحرب ، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، ووضع اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط ، والعلاقات العربية - العربية بعد الأزمة .

وقد اختتمت مناقشة بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه ، برد رئيس مجلس الوزراء على ما اثير من موضوعات . وعقب ذلك قرر المجلس الموافقة على تقرير لجنة الرد ، واحالته والمناقشات التى دارت بشأنه ووعود الحكومة بشأنها إلى اللجان النوعية بالمجلس لمتابعة التنفيذ ، والموافقة على اقتراح رئيس لجنة الرد باعلان ثقة المجلس

وتأييده للحكومة وما جاء فى برنامجها من سياسات عامة . ورفض ثمانية عشر عضوا من المستقلين واعضاء حزب التجمع برنامج الحكومة .

(٣) مناقشة حالة الطوارىء :

أحال مجلس الشعب إلى اللجنة العامة بالجلسة الثامنة والخمسين التى عقدت فى ٨ مايو ١٩٩١ ، قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩١ بمد حالة الطوارىء لمدة ثلاث سنوات وذلك اعتبارا من أول يونيو ١٩٩١ حتى نهاية مايو ١٩٩٤ . وقد القى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية بيانا عن الاسباب والظروف التى ادت إلى مد حالة الطوارىء ، واحال المجلس البيانين إلى اللجنة العامة للاستهداء بهما عند نظر قرار الرئيس بمد حالة الطوارىء ، وكان البيان قد اشارا إلى استمرار الظروف التى اعلنت حالة الطوارىء بموجبها وهى تفاقم حوادث الارهاب ، اضافة إلى تداعيات أزمة الخليج على أمن مصر ، ووعدا بان يطبق قانون الطوارىء فى اضيق الحدود . وقد ناقش المجلس تقرير اللجنة العامة التى ايدت القرار الجمهورى فى الجلسة التاسعة والخمسين التى عقدت فى ذات اليوم . حيث تحدث ستة من المؤيدين كان على رأسهم رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ، وثلاثة من المعارضين كان من بينهم احد أعضاء حزب التجمع والآخران من المستقلين . وكان المعارضون يرون أن سريان العمل بقانون الطوارىء أصبح وضعا دائما رغم انه استثنائى بحكم الدستور ، كما أن القانون لم يستطع الوقوف فى وجه المبررات التى اعلنت لمده كارتفاع معدلات الجريمة وشيوع الأرهاب ، بل على العكس من ذلك تزايدت هذه المعدلات وعطلت المواد التى كفلت الحريات العامة فى الدستور . وقد رأى هؤلاء انه من الممكن عوضا عن مد العمل بالقانون ، وضع ضوابط قانونية لحماية الاستقرار .. وفى نهاية المناقشات طرح الموضوع للتصويت ، فوافقت الأغلبية على مد العمل بالقانون ، بينما رفض ذلك ٢٦ عضوا كان منهم الاعضاء الأربعة الحاضرون من حزب التجمع وواحد وعشرون عضوا من المستقلين وعضو واحد من الحزب الوطنى .
وبشكل عام يمكن ابداء الملاحظات التالية :

- أن حالة الطوارىء المفروضة منذ اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ ، كانت تمدد من خلال قرارات جمهورية سنوية ثم أصبحت تمدد كل عامين ثم كل ثلاثة اعوام . وفى هذا الصدد يشار إلى انه بعد اعلان حالة الطوارىء عام ١٩٨١ مد العمل بقانون الطوارىء عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٨ .

- أن طرح قرار رئيس الجمهورية مد حالة الطوارىء امام مجلس الشعب قد تم بشكل مفاجىء ، وهو نمط عام يتبع كلما طرح مد العمل بهذه الحالة امام المجلس .

- أن الحكومة واعضاء المجلس المنتمين للحزب الوطنى لم يواجهوا معارضة قوية ازاء مد العمل بقانون الطوارىء خلال هذه الدورة ، مقارنة بما كان عليه الأمر ابان اعلان قرار المد السابق عام ١٩٨٨ ، وربما يرجع ذلك إلى غياب المعارضة من حزبى الوفد والعمل ومن الأخوان المسلمين عن هذا المجلس .

ب - الاجراءات التشريعية البرلمانية :

(١) السلطة التنفيذية :

(أ) رئيس الجمهورية :

قدم رئيس الجمهورية للمجلس خلال هذا الدور ١٦ اتفاقية دولية . وقد احيلت ١٢٠ اتفاقية منها للجان المختصة ، بينما أودع الباقى وعدده ٤٨ مكتب المجلس .

وقد وافق المجلس خلال هذا الدور على ١١٥ اتفاقية ، ولم يرفض ايه اتفاقية وغلب على هذه الاتفاقيات الطابع الاقتصادى . وكان بعض منها قد تم مع اطراف عربية ، خاصة ليبيا وسوريا التى شهد عام ١٩٩٠ تطورات ايجابية ملموسة على صعيد العلاقات الثنائية معهما . اضافة إلى ذلك ، وافق المجلس على انضمام مصر لبعض الاتفاقيات الموقعة فى فترات مختلفة تحت مظلة جامعة الدول العربية . ونقدم فيما يلى بعض الاتفاقيات التى اقرها المجلس وآثارت بعض الجدل :

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١ ، بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين مصر والبنك الدولى ، والمتعلق بحصول الحكومة المصرية على تسهيل مالى من البنك ، لاعداد مشروع تطوير النقل النهرى الداخلى والموقع بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٨٥ . وقد تعرضت الحكومة خلال مناقشة هذه الاتفاقية لنقد شديد ، إذ انها وقعت عليها منذ عام ١٩٨٥ ، كما انها افترضت موافقة المجلس عليها دون أن تقدمها واستعانت بالمبلغ المقترض . بل وسددت بعض اقساط منه ، وقد رفض اغلب اعضاء المجلس المتحدثين هذا الاسلوب واعتبروه مخالفة دستورية ، كما طالب احد الاعضاء بتشكيل لجنة تقصى حقائق وهدد آخر بتقديم استجواب . وعلى الرغم من أن رئيس المجلس قد أكد وجود المخالفة الدستورية ، إلا انه دافع عن حكومة د . عاطف صدقى بالتأكيد على انها لاتستطيع تحمل ذنب اقترفته حكومة سابقة وكان ذلك محاولة لحث المجلس على الموافقة على

الاتفاقية للخروج من المأزق الدستورى ، وهو ما حدث بالفعل ، رغم ما يراه البعض من مسئولية الحكومة كهيئة اعتبارية لا تتجزأ سيما وانها تنتمى لنفس الحزب .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على اتفاقية القرض الموقعة بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٩٠ بين حكومة مصر والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، بشأن استصلاح ٤٠٠ ألف فدان ، حيث اعترض بعض اعضاء المجلس على الشروط المتضمنة بهذه الاتفاقية ، والتى رأوا فيها مساس بالسيادة المصرية ، ووصف احد الأعضاء الصندوق الكويتى بأنه مثل صندوق النقد الدولى ، كما رأى بعض الأعضاء أن الاتفاقية تعكس انكارا للجهود التى قامت بها مصر لتحرير الكويت .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية ، والتى اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة فى فيينا فى ١٩ / ١٢ / ١٩٨٨ . وكان الخلاف حول هذه الاتفاقية التى نوقشت فى جلستين من جلسات المجلس ، يتعلق بالعلاقة بين هذه الاتفاقية وكل من قانونى المخدرات وسرية الحسابات المصرفية ، اضافة إلى الخلاف حول وضع الجداول المرفقة بالاتفاقية والتى تشير إلى أن بعض المواد المصنعة - المشروع استخدامها فى مصر - يمكن أن تدخل فى صناعة المخدرات ، وكذلك ما أثاره أحد الأعضاء عن « وجود آلاف من تجار المخدرات فى مصر » بل واختراق بعضهم « لكافة مؤسسات الدولة بما فيها البرلمان وجهاز الشرطة .

اما فيما يتعلق بقرارات القوانين التى يصدرها رئيس الجمهورية ، فقد وافق مجلس الشعب خلال هذه الدورة على كافة القرارات بقوانين التى قدمت إلى المجلس وعددها ثمانية قرارات . وقد تعلقت بقانون مجلس الشعب . ومباشرة الحقوق السياسية ، وتحديد الدوائر الانتخابية . وضباط وافراد القوات المسلحة (٣ قرارات) ، وسرية الحسابات بالبنوك ، واتفاق اقتصادى مع السعودية . وقد كان أكثر هذه القرارات أثارة للجدل القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات بالبنوك ، والذى نص على سرية الحسابات المصرفية على جميع الاشخاص والجهات ، مع امكانية أن يقوم النائب العام بالطلب لمحكمة استئناف القاهرة بالحصول على بيانات تتعلق بالحسابات فى حالتين هما إذا اقتضى ذلك لكشف الحقيقة فى جناية أو جنحة ، أو لتقرير فى الذمة بمناسبة حجز موقع لدى أحد البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون . وقد أعلن رئيس حزب التجمع اضافة إلى أحد المستقلين رفض هذا القرار ، بأعتباره يسقط حق مصلحة الضرائب فى جباية اموالها ، ويفقد أية معانى لاقرارات الذمة المالية التى يقرها ممولو الضريبة .

اما بالنسبة للترشيح لبعض المناصب ، فقد قام الرئيس فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ ، بترشيح شخص المدعى العام الاشتراكى ، ووافق المجلس بالاجماع فى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ علية .

(ب) الحكومة :

طرحت الحكومة عددا كبير من مشروعات القوانين خلال هذه الدورة كان أكثرهما يتعلق بمشروعات الخطة والموازنة والاعتمادات الاضافية والحسابات الختامية لبعض قطاعات الدولة . وبعد أن حولت المشروعات إلى اللجان المختصة ، قامت هذه اللجان بعرض تقاريرها بشأن بعض المشروعات امام المجلس خلال هذه الدورة .

وجدير بالذكر أن مشروع خطة التنمية والموازنة العامة للسنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ قد رفضهما ١٨ عضوا بالمجلس ، ثلاثة عشر منهم من المستقلين وخمسة من حزب التجمع . وقد برر « التجمع » رفض المشروعين على اعتبار أن الميزانية هى السياسة المالية التى تخدم بيان الحكومة الذى سبق وان رفضه الحزب ، وانها لاتتسم بالعدالة فى توزيع الاعباء ولا تلبى احتياجات محدودى الدخل .

أما بالنسبة لمشروعات القوانين غير المالية خلال هذا الدور ، فقد قدمت الحكومة للمجلس نحو ٤٣ مشروع قانون ، وانتهى المجلس من نظر ٣٢ مشروعا . وعالجت هذه المشروعات موضوعات متنوعة ترتبط بمجال بيع السلع السياحية ، وحماية الآثار ، والاسلحة والذخائر ، ومحو الأمية وتعليم الكبار ، وصرف منحة لاصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد العمال ، والوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ، وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعى ، واكاديمية الشرطة ، وشروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقانون ١٠٩ فى شأن هيئة الشرطة ، وتقرير بعض الحقوق والمزايا للبنك الصناعى ، ورسوم الطيران المدنى ومقابل استغلال حقوق النقل الجوى واشغال واستغلال مبانى واراضى الموانىء الجوية والمطارات .

وفيما يلى نورد بعضا من أهم مشروعات القوانين التى طرحت خلال هذه الدورة :

□ مشروع قانون باصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات :

أقر المجلس مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات فى الجلسة السادسة والخمسين فى ٢٤ ابريل ١٩٩١ ، وذلك باغلبية كبيرة ، وامتناع ثلاثة من المستقلين عن التصويت

ومعارضة ٢٠ عضوا كان منهم أربعة اعضاء من حزب التجمع وخمسة عشر عضوا من المستقلين وعضو من الحزب الوطنى .

وكانت لجنة الخطة والموازنة قد قدمت تقريرا إلى المجلس أكدت فيه موافقتها على مشروع القانون ، الذى يتضمن الأحكام المنظمة بفرض الضريبة واستحقاقها وسعرها والمكلف بأدائها والواقعة المنشئة للضريبة ... الخ . غير انه يلاحظ أن تقرير اللجنة بشأن المشروع قد وزع على اعضاء المجلس قبل بدء مناقشة المشروع بنحو ساعة ونصف الساعة فقط . صحيح أن م ٧٢ من اللائحة الداخلية للمجلس والتى اوجبت توزيع تقارير اللجان على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل قد اقرت إمكانية قيام مكتب المجلس فى الأحوال العاجلة بادراج موضوع ما بجدول الأعمال دون أى قيد زمنى ، إلا أن هذا الأمر قيد بالاكتفاء بتلاوة التقرير فى الجلسة وليس مناقشته ، ناهيك عن أن الوضع العام لم يتأثر كثيرا بتأخير طرح المشروع للمناقشة لمدة يوم واحد . وابان مناقشة المشروع حاول بعض المعارضين والمتحفظين التخفيف من حدة بعض النصوص ، بما قد يؤدى لخفض الاعباء التى تشكلها الضريبة ، إلا أن معظم هذه المحاولات فشلت بسبب وجود اغلبية كبيرة من الاعضاء المؤيدين لمواد المشروع كما ورد من الحكومة .. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال إلى رفض تخفيض سعر الضريبة إلى ٥ ٪ بدلا من ١٠ ٪ وان تسرى احكام هذا القانون على السلع المستوردة فقط ، وإلا تفرض على المواد الأساسية وكذلك على الاسرة المنتجة .

☐ **تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون :**

اقر المجلس مشروع قانون تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون (قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١) فى الجلسة الحادية والسبعين المنعقدة فى ٣ يونيه ١٩٩١ ، وذلك لمدة تنتهى مع نهاية السنة المالية ٩٣ / ١٩٩٤ ، باغلبية ٣٩٤ صوتا ، ومعارضة ٢٣ كانوا جميعهم من المستقلين ومن حزب التجمع ، وامتناع ثلاثة اعضاء من المستقلين عن التصويت .

وكانت لجنة مشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتبى لجنتى الخطة والموازنة والدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية قد قدمت تقريرا إلى المجلس بشأن مشروع القانون ، أكدت فيه أن موافقتها على هذا المشروع تنبع مما شهدته منطقة الخليج من أحداث أدت لاشتراك القوات المسلحة المصرية فى تحرير الكويت والتواجد فى هذه المنطقة لحماية امنها الذى ينعكس على أمن مصر ، الأمر الذى يجعلها تلجأ لعقد اتفاقيات للحصول على الأسلحة تحتاج إلى سرعة التصديق عليها ، اضافة إلى أن اعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة تقتضى سرعة البت ومن ثم تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون .

وعلى أية حال فأنه ينبغى ملاحظة أن اقرار مبدأ التفويض ـ إستمراره لمدة طويلة ـ ينطوى على تخلى المجلس عن السلطة المخولة له بالموافقة على أية اتفاقيات أو اعتمادات مالية كما أن فكرة « السرية » التى كانت من العوامل التى استند عليها تقرير اللجنة لاتتفق كثيرا مع واقع عالم اليوم ، الذى يعيش ثورة المعلومات والاتصالات المفتوحة .

كما يلاحظ أخيرا أن القانون حدد مدة التفويض بعامين ، رغم أن هذا القانون كان يمدد سنويا عاما بعد عام ، الأمر الذى يوحى خاصة مع استطالة مدة التفويض حتى الآن نحو تسعة عشر عاما ، بوجود وضع اساسى يصبح معه احتمال وقف العمل به فى المستقبل امرا استثنائيا ، وهو ما يخالف نص المادة ١٠٨ من الدستور التى تستند لها الحكومة لمد قرار التفويض .

☐ **مشروع قانون قطاع الأعمال العام :**

اقر المجلس مشروع قانون شركات قطاع الأعمال العام فى الجلسة السادسة والثمانين فى ١٣ يونيه ١٩٩١ ، وذلك باغلبية كبيرة ومعارضة ٢٦ عضوا منهم النواب الخمسة الذين يمثلون حزب التجمع وستة عشر عضوا من المستقلين وخمسة اعضاء من الحزب الوطنى الديمقراطى .

وكانت لجنة مشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكاتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية والخطة والموازنة والقوى العاملة ، قد قدمت تقريرا إلى المجلس أكدت فيه موافقتها على مشروع القانون ، واشارت إلى أن هذا المشروع يقوم على مبادىء اساسية تتمثل فى انشاء شركات قابضة تكون مملوكة بالكامل للدولة وغيرها من الشخصيات الاعتبارية العامة ، وانشاء شركات تابعة تملك الشركة القابضة بمفردها أو بمشاركة اشخاص اعتبارية ٥١ ٪ من رأس مالها على الأقل ، أما باقى النسبة فتكون قابلة للتداول ، وان يكون هناك وزير مختص يعمل كحلقة وصل بين الشركات القابضة والتابعة والحكومة ، اضافة إلى ذلك نص مشروع القانون على أن يكون للشركة القابضة والتابعة مجلس ادارة له حقوق وعليه التزامات محددة ، وان تخضع الشركة القابضة والتابعة لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات . ومن ناحية أخرى ، اعطى مشروع القانون للشركة القابضة والتابعة حق وضع اللوائح المنظمة

للعاملين ، ووضع نظم للاجور والحوافز وفق معايير محددة .

وقد كان حزب التجمع هو الجهة الرئيسية المعارضة للمشروع ، حيث رفضه من حيث المبدأ ، على اعتبار انه يدخل ضمن سياسة الحكومة المعلنة ـ فى برنامجها وميزانيتها والتى عارضهما حزب التجمع ـ والتى ترغب كما يقول رئيس الحزب وعضو المجلس ليس فقط فى توسيع قاعدة الملكية الخاصة وهو امر ليس ضد اهداف التجمع ، بل وايضا بيع مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص . اضافة إلى ذلك ، عارض التجمع مشروع القانون ، بسبب اعتراضه على نظام الادارة الذى أتى به .

(٢) اقتراحات الاعضاء بمشروعات القوانين :

يحق لاعضاء مجلس الشعب التقدم بمشروعات قوانين ، وعلى الرغم من ان هذه الوظيفة التشريعية هى احدى وظيفتين اساسيتين للبرلمانات (إلى جانب الوظيفة الرقابية) إلا انه وضعت بشأنها كثير من القيود التى تحد بدرجة كبيرة من ممارسة اعضاء مجلس الشعب لها ، سواء كانت قيود دستورية ولائحية أو قيود تتعلق بالممارسة . وخلال دورة الانعقاد الأول ، قدم الاعضاء بعضا من الاقتراحات بمشروعات قوانين ، وباستثناء الاقتراحات التى ادرجت بجدول اعمال المجلس والموضحة بجدول (٣) ، لايعرف تحديدا اجمالى عدد الاقتراحات التى قدمها الاعضاء ، إذ ان هناك اقتراحات قدمت ولم تدرج ومن هذه الاقتراحات على سبيل المثال ، اقتراحات بتعديل قوانين رسم تنمية الموارد المالية ، والخدمة العسكرية والوطنية ، وحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستبقين بمحافظات القناه وسيناء ، واقتراح بمشروعى بشأن انشاء صندوق خاص لعلاج المواطنين على نفقة الدولة ، وبشأن نظام التأمين الاجتماعى للبحارة المصريين العاملين على السفن الأجنبية .

أما فيما يتعلق باقتراحات القوانين التى نظرها المجلس خلال هذا الدور ،فيتضح وفقا لجدول (٣) أن المجلس قد نظر فى ٧ اقتراحات ، كان قد تقدم بها ثمانية اعضاء من الحزب الوطنى ، بينما شارك أحد المستقلين فى تقديم اقتراح آخر . وقد انتهى المجلس من اقتراح بمشروع قانون واحد ، كان قد قدم رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى بالموافقة .

جـ ـ وسائل واجراءات الرقابة البرلمانية :

مارس اعضاء مجلس الشعب نشاطا رقابيا خلال هذا الدور ، لكن هذا النشاط لايزال يتسم بالقصور لعدة اسباب :

اولها : تأخر نظر المجلس لطلبات الرقابة التى يتقدم بها الاعضاء ، وذلك انتظارا لقيام الحكومة بتقديم برنامجها . وعلى الرغم من أن لائحة المجلس قد اقرت هذا الوضع فى المواد ١٨٥ و ١٩٤ و ١٩٩ و ٢١٠ ، إلا أن هذا الأمر لايعنى عدم امكانية تعديل هذه اللائحة ، كى يقوم المجلس بمهام الرقابة البرلمانية على أكمل وجه ، خاصة وان الحكومة عادة ما تتأخر فى طرح برنامجها امام المجلس مخالفة فى ذلك المادة ١٣٣ من الدستور التى تشير إلى قيام رئيس الوزراء بتقديم برنامج الوزارة (عند) افتتاح الدورة البرلمانية .. وفى هذا الصدد ، يشار إلى أن الحكومة قدمت برنامجها امام المجلس خلال هذا الدور بعد مرور ستة واربعين يوما من بدء الدورة البرلمانية ! الأمر الذى يعنى بوضوح تجميد المهمة الرقابية للمجلس طوال هذه المدة .

وثانى هذه الأسباب : عدم مناقشة بعض طلبات الرقابة فى التوقيتات التى أقرها المجلس . وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد برر فى دورات سابقة بفض دورة المجلس خلال الصيف ، وهو تبرير مردود عليه بأن هذه التوقيتات قد اقرت وهناك علم مسبق بالموعد التقريبى لانهاء الدورات البرلمانية ، إلا أن هذه الدورة لاتتوفر فيها المبرر السابق خاصة وان المجلس كان لديه متسع من الوقت سيما وانه توقف عن العمل خلال هذه الدورة نحو ثلاثة اشهر متصلة وذلك بين الجلسة السادسة والثمانين فى ١٣ يونيه ١٩٩١ والجلسة السابعة والثمانين فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩١ ، حيث عاد المجلس للانعقاد مرة أخرى ضمن نفس الدور ، دون مناقشة اية طلبات متأخرة تتعلق باجراءات الرقابة البرلمانية .

وثالثها : أن هناك العديد من طلبات الرقابة التى قدمها الاعضاء ولم تدرج فى جدول اعمال المجلس . وفى هذا الشأن يشار إلى أن اعضاء المجلس تقدموا خلال هذا الدور باسئلة لم تدرج ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر سؤالان حول موضوع شركات توظيف الأموال ، وسؤال حول أعطال محطة الطابية للرى بالاسكندرية ، وسؤال حول نقص مياه الرى بمنطقة أخميم . ومن ناحية أخرى ، تقدم اعضاء المجلس خلال هذا الدور بطلبات احاطة لم تدرج ، ومن ذلك طلب احاطة حول الكبارى الجديدة العابرة للرياحات ، وطلب احاطة حول تلوث بحيرة المنزلة وتسمم الثروة السمكية ، وطلب احاطة حول اعطال محطة الطابية للرى بالاسكندرية .

ومع ذلك ، فقد مارس بعض اعضاء المجلس خلال هذا الدور نشاطا رقابيا على السلطة التنفيذية . ويتبين من حصر هذه الانشطة أن الاسئلة كانت أكثر الوسائل الرقابية التى استخدمت (٨٦) ، تلتها طلبات الاحاطة (٤٨) ، والاستجوابات (١٢) ، وطلبات المناقشة العامة (٣) ، والاقتراحات برغبة (٩) ، ومتابعة المجلس لشئون الحكم المحلى (١) .

جدول (٣)

الاقتراحات بمشروعات القوانين التى نظرها المجلس بجدوله بالدور الأول من الفصل التشريعى السادس

جلسة	يوم	موضوع الاقتراح	مقدم / حزب	نظر لجنة الاقتراحات والشكاوى	موقف اللجنة من الاقتراح	موقف المجلس من تقرير لجنة الاقتراحات والشكاوى	نظر اللجنة المختصة بالاقتراح	جلسة عرض تقرير اللجنة المختصة	يوم	الموقف النهائى للمجلس
١٧	١٠/ ١١/٢	تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ . بشأن انشاء نقابة الحارس الذى نظرته اللجنة فى اجتماعها بيوم ٢٠ / ١ / ١٩٩١	توفيق عبده اسماعيل (وطنى) د . حلمى نمر (وطنى)	٩١/١/٢٠	موافقه	الموافقة عليه وتحويله للجنة مشتركة من لجنة القوى العاملة ، مكتبى لجنتى الخطة والموازنة والشئون الدستورية والتشريعية				
٣٧	٩١/٣/٢١	مشروع بشأن انشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء .	محمد محمود على حسن (وطنى)	٩١/٢/١١	موافقة	الموافقة عليه وتحويلة للجنة مشتركة من لجنه الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتبى لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية والخطة والموازنة				
٧٣	٩١/٦/٣	تعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على الدخل الصادر بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١	كمال الشاذلى (وطنى)	٩١/٦/٣	موافقة	الموافقة عليه وتحويلة للجنة الخطة والموازنة	٩١/٦/٤	٧٣	٤ / ٦ / ٩١	موافقة
٧٣	٩١/٦/٤	تعديل بعض أحكام قانون ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، فى شأن نقابة المهن التعليميه .	عمر محمد عطية (وطنى) أحمد فؤاد عبد العزيز (وطنى) السيد عبد الواحد (مستقل)	٩١/٦/٣	موافقة	الموافقة عليه وتحويله للجنة مشتركة من لجنة التعليم والبحث				

جدول (٣)

الاقتراحات بمشروعات القوانين التى نظرها المجلس بجدوله بالدور الأول من الفصل التشريعى السادس

جلسة	يوم	موضوع الاقتراح	مقدم / حزب	نظر لجنة الاقتراحات والشكاوى	موقف اللجنة من الاقتراح	موقف المجلس من تقرير لجنة الاقتراحات والشكاوى	نظر اللجنة المختصة بالاقتراح	جلسة عرض تقرير اللجنة المختصة	يوم	الموقف النهائى للمجلس
						العلمى ومكتبى لجنتى الادارة المحلية والتنظيمات الشعبية والخطة والموازنة				
٧٨	٩١/٦/٩	بشأن احكام قانون الاستثمار . تعديل المادة ٨٣ من قانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة الدمغة .	توفيق عبده اسماعيل (وطنى)	٩١/٦/٥	موافقة موافقة	الموافقة عليه وتحويله للجنة مشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الشئون الاقتصادية اعادة التقرير إلى اللجنة لمزيد من الدراسة				
٩٠	٩١/٩/٣٤	تبديل بعض أحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة التطبيقيين والقوانين المعدلة له .	قدرى عبد الكريم شنب (وطنى)	٩١/٦/٤	موافقة	الموافقة عليه وتحويله للجنة مشتركة من لجنة القوى العاملة ، ومكتبى لجنتى الادارة المحلية والتنظيمات الشعبية ، والخطة والموازنة				

(١) الاسئلة :

قدم اعضاء مجلس الشعب خلال هذه الدورة العديد من الاسئلة ، فطبقا لما اوردته مضابط المجلس ، تمت الاجابة عن ٨٦ سؤالا ، وكان الحزب الوطنى الديمقراطى أكثر الأحزاب استخداماً لهذه الوسيلة الرقابية يليه بفارق كبير المستقلون ثم حزب التجمع .. اما بالنسبة لعلاقة السؤال بالدائرة التى ينتمى اليها مقدمة ، فقد تبين أن نحو ٢٨ ٪ من الاسئلة كانت ترتبط بمشكلات وقضايا تهم دائرة العضو مقدم السؤال .

وبالنظر إلى جدول (٤) ، فقد تمت الاجابة عن ٦٤ سؤالا قدمها اعضاء الحزب الوطنى ، كان اكثرها تكرارا قد وجه لكل من وزيرى الصناعة والكهرباء والطاقة ، فوزير التموين والتجارة الداخلية ، فوزير الاشغال العامة والموارد المائية . كما اجيب عن ٢١ سؤالا قدمها المستقلون ، كان أكثرها تكرارا قد وجه إلى وزير التموين والتجارة الداخلية ، فوزراء الصحة والصناعة والنقل والموصلات والنقل البحرى . اضافة إلى ذلك . اجيب عن سؤال واحد تقدم به حزب التجمع لوزير الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة .

وقد دارت الاسئلة حول استخدام المبيدات فى النيل لمكافحة ورد النيل ، وتطوير خدمات التليفونات ، وقيام شركات الاستثمار بالحصول على المنتجات البترولية بالسعر المدعم ، وحصص الدقيق المخصصة لمخابز الرغيف البلدى ، ومشاكل الانارة وقراءة العدادات ، وحريق احد الابراج السكنية بمنطقة المعادى ، وتدهور صناعة الاثاث ، ومشروعات الصناعات الحرفية والصغيرة والمغذية ، وانتاج حديد التسليح ، وقروض الاسكان التعاونى ، وعلاج امراض الكلى ، وافتتاح كلية طب سوهاج وتكافؤ الفرص فى الالتحاق ببعض الكليات ، والصرف الصحى بالاسكندرية ، والشركات الخاسرة فى مجال الصناعة ومواجهة التلوث الناتج عن مصانع الاسمنت ، ومشروع مصنع ورق قوص .

من ناحية أخرى ، قدمت بعض لجان المجلس خلال هذه الدورة تقارير حول موضوعات اسئلة اجيب عنها بالمجلس ، وهذه التقارير تتعلق بحديد التسليح ، وقروض الأسكان ، وامراض الكلى (طرحت ابان مناقشة الاسئلة المرتبطة بهذا الأمر) . كما كلفت بعض اللجان بتقديم تقارير حول بعض الاسئلة التى تمت مناقشتها ، إلا أن هذه اللجان لم تقدم أية تقارير حتى نهاية الدورة البرلمانية ، وتتعلق هذه التقارير بحديد التسليح ايضا ، ومشروع مصنع ورق قوس ، والتلوث الناجم عن مصانع الاسمنت ، والشركات الخاسرة فى مجال الصناعة ، والصرف الصحى بالاسكندرية .

(٢) طلبات الاحاطة :

قدم اعضاء مجلس الشعب خلال هذه الدورة العديد من طلبات الاحاطة . وتنقسم هذه الطلبات وفقا للائحة المجلس إلى نوعين ، النوع الأول طلبات الاحاطة العادية ، أما النوع الثانى فهو طلبات الاحاطة العاجلة .

وتختلف طلبات الاحاطة العادية عن طلبات الاحاطة العاجلة فى أن الطلب العادى يكون مدرجا بجدول المجلس على عكس الطلب العاجل ، كما يشترط فى عرض الطلب العاجل أن يكون عرضا موجزا . اضافة إلى ذلك ، فأن الطلب العادى يكون موجها لأى من اعضاء الحكومة ، على عكس الطلب العاجل الذى لايتعدى كونه نداء مسموعا لمن يهمه الأمر . من ناحية أخرى ، لايخضع طلب الاحاطة

جدول (٤)
الاسئلة الخاصة بالدور الأول من الفصل التشريعى السادس

الحزب / موجه إلى	الحزب الوطنى	حزب التجمع	المستقلون	المجموع
رئيس الوزراء	٢		٢	٤
وزير الاشغال العامة والموارد المائية	١٠		٢	١٢
وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى	٣		٣	٦
وزير البترول والثروة المعدنية	١		١	٢
وزير الصناعة	١٣		٣	١٦
وزير التعليم والبحث العلمى	٢		١	٣
وزير التموين والتجارة الداخلية	١١		٤	١٥
وزير الكهرباء والطاقة	١٣		٢	١٥
وزير الداخلية	١			١
وزير الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة .	٣	١		٤
وزير الصحة	٥		٣	٨
المجموع	٦٤	١	٢١	٨٦

١ ـ ادرج ضمن هذين السؤالين سؤال وجهه احد اعضاء الحزب الوطنى لكل من رئيس الوزراء ووزير التعليم .

العاجل - على عكس الطلب العادى - للمناقشة إلا إذا قرر المجلس ذلك .

فيما يتعلق بطلبات الاحاطة العادية ، ووفقا لما اوردته مضابط المجلس ، تمت الاجابة عن ٤٨ طلب احاطة ، وكان الحزب الوطنى أكثر الأحزاب استخداما لهذه الوسيلة الرقابية يليه المستقلون ، أما حزب التجمع فلم يستخدم هذه الوسيلة .

وبالنظر إلى جدول (٥) ، فقد تمت الاجابة عن ٢٩ طلب احاطة قدمها اعضاء الحزب الوطنى ، كان اكثرها تكرارا قد وجه لكل من وزير الاشغال العامة والموارد المائية ، فرئيس الوزراء ، ووزير الصحة ، كما اجيب عن ١٩ سؤالا قدمها المستقلون ، كان اكثرها تكرارا قد وجه لوزير التموين والتجارة الداخلية ، فوزير الاشغال العامة والموارد المائية ، وقد دارت طلبات الاحاطة حول استخدام المبيدات فى النيل لمكافحة نبات ورد النيل ، وقيام شركات الاستثمار بالحصول على المنتجات البترولية بالسعر المدعم ، وقضية الاكتفاء الذاتى من القمح ، وافتتاح كلية طب سوهاج وتكافؤ الفرص فى الالتحاق ببعض الكليات ، وحصص الدقيق المخصصة للمخابز البلدية ومشاكل انارة بعض المناطق ، وحريق أحد الابراج السكنية بمنطقة المعادى ، وقروض الاسكان التعاونى ، وعلاج أمراض الكلى ، وخسائر محصول البنجر ، واختفاء احد الطلاب بعد اعتقاله ، وتوافق ميعاد تشغيل عصارات القصب مع تشغيل شركات السكر .

من ناحية أخرى ، قدمت بعض لجان المجلس خلال هذه الدورة تقارير حول موضوعات طلبات احاطة مدرجة ، وهذه التقارير تتعلق بقروض الاسكان وامراض الكلى (طرحا ابان مناقشة طلبين مرتبطين بهذا الامر) ، كما طرح تقرير آخر حول توافق ميعاد تشغيل عصارات القصب مع تشغيل شركات السكر بعد عدة اسابيع من مناقشة طلب احاطة وجه بهذا الخصوص .

أما بالنسبة لطلبات الاحاطة التى كان لاثارتها ردود ايجابية للتخلص من بعض المشكلات ، فيذكر اعلان نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط عقب عدة اسئلة وطلبات احاطة وجهت بشأن قروض الاسكان التعاونى ، عن التزام الحكومة بعدم مطالبة المتعاقدين القدامى بفائدة تزيد على ٤ ٪ ، وحسم قضية التحاق بعض الطلاب فى بعض كليات الطب دون التقيد بمجموع ، والتى اثيرت من خلال عدد من الاسئلة وطلبات الاحاطة ، احتراما لمبدأ تكافؤ الفرص .

اما فيما يتعلق بطلبات الاحاطة العاجلة ، فيلاحظ أن رئيس المجلس قد سعى خلال هذه الدورة لخلق عرف حميد ، وذلك بقيام الاعضاء بتوجيه طلبات احاطة عاجلة قبل بدء النظر فى جدول اعمال المجلس . صحيح أن هذا المسلك تنظيمه المادة ١٩٧ من لائحة المجلس ، إلا أن الاكثار منه خلال هذه الدورة جعله تقليدا يرسى مع استمراره فى المستقبل لبنة جديدة لتعضيد وسائل الرقابة البرلمانية التى لازالت تتسم بالضعف الشديد .

وبشكل عام ، قدم اعضاء المجلس خلال هذه الدورة العديد من طلبات الاحاطة العاجلة ، وتعلقت هذه الطلبات بحادث تسمم بعض الاشخاص نتيجة تناول سمك مملح فاسد ، ومشكلة تصدير البصل ، واحتراق محولات السيل بأسوان ، وتحويل بعض الطلاب من الجامعات الاجنبية للجامعات المصرية وقضية مياه الشرب فى محافظتى قنا ، والبحر الأحمر ، ومشكلات المياه والكهرباء بالسنبلاوين ، وتوقف شركة الشريف عن رد الصكوك المستحقة للمودعين ، واحتجاز اليمن لبعض سفن الصيد المصرية ... الخ . ومن ناحية أخرى ، طالب المجلس بعد الاستماع لبعض طلبات الاحاطة العاجلة بتقديم تقرير من لجان المجلس بشأن الموضوعات المطروحة ، على انه لم يستدل حتى نهاية دور الانعقاد على قيام اللجان بتقديم هذه التقارير .

(٣) الاستجوابات :

قدم الاعضاء خلال هذه الدورة اثنى عشر موضوع استجواب (انظر الجدول ٦) . لم يناقش منها سوى اربعة مشروعات ، كما استرد استجواب واحد كان مقدمه قد سحبه بناء على طلبه بعد تسوية المشكلة المرتبطة به .

إلا أنه يلاحظ أن المجلس لم يلتزم بتوقيتات مناقشة الاستجوابات المدرجة فى الاوقات المحددة لتلك المناقشات . ويعتقد أن هذا الأمر ، يرجع لموقف الحكومة من قضية مناقشة الاستجوابات بشكل عام داخل المجلس . إذ أنها كانت فى الدورات السابقة تسعى إلى ارجاء مناقشة الاستجوابات إلى اوقات متأخرة ، حتى تكون ، الدورة البرلمانية قد انقضت ، وعلى أية حال ، فقد اثيرت قضية توقيات مناقشة الاستجوابات خلال هذه الدورة عدة مرات ، كان اهمها خلال الجلسة الخامسة والثلاثين فى ٢٣ مارس ١٩٩١ عندما حدد لمناقشة الاستجواب المقدم من السيد كمال خالد وقت متأخر ، وهو ما أدى إلى هجوم بعض اعضاء المجلس من المستقلين على سياسة الحكومة فى تحديد موعد مناقشة الاستجوابات ، واتهامها صراحة بالتسويف والاستخفاف بمهمة مجلس الشعب .

ومن ناحية أخرى ، شهدت هذه الدورة محاولات للطعن

جدول (٥)
طلبات الاحاطة التى نظرها المجلس بالدور الأول من الفصل التشريعى السادس

جلسة	يـوم	مقدم / حزب	موضوع طلب الاحاطة	موجه إلى
١٦	٩١/٢/٩	علوى حافظ (مستقل) صلاح الطاروطى (وطنى) حسنى توفيق رضوان (وطنى) توفيق زعلول (مستقل) محمد مصطفى ابراهيم (مستقل) ممدوح رضا فوده (وطنى) صلاح حلمى فهمى (وطنى) عطية حافظ بريرى (وطنى) فتحى زكريا المادق (وطنى) عبد الرحيم الغول (وطنى)	عن استخدام المبيدات للقضاء على نبات ورد النيل .	وزير الأشغال الاشغال العامة والموارد المائية
٢٠	٩١/٢/٢٣	وليم نجيب سيفين (وطنى) أحمد عبد الرحيم حمادى (وطنى)	عن قيام شركات الاستثمار بالحصول على المنتجات البترولية بالسعر المدعم .	وزير البترول والثروة المعدنية .
٤٤	٩١/٤/٩	فاروق متولى (مستقل)	عن زيادة المساحة المنزرعة قمحا لتحقيق الاكتفاء الذاتى فيه ، باعتباره سلاح سياسى .	نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .
٤٨	٩١/٤/٢٠	عبد الرحيم الغول (وطنى)	عن توافق ميعاد تشغيل عصارات القصب مع تشغيل شركات السكر مما اضاع على الزراع والدولة تنفيذ الدورة الشتوية لزراعة القمح والبرسيم والفول .	وزير الصناعة
		محمد أبو سديره أحمد عبد الرحيم حمادى (وطنى)	عن عدم افتتاح كلية طب سوهاج .	وزير التعليم ووزير الدولة لشئون البحث العلمى ، ووزير الصحة . رئيس الوزراء ووزير التعليم الدولة لشئون البحث العلمى .
٤٩	٩١/٤/٢١	ابراهيم محمد بدر (وطنى) محمد أبو الحسن سالم غانم (مستقل) د . حسن الصيرفى (وطنى) توفيق زغلول (مستقل)	عن قبول كلية الطب لطلاب الثانوي العامة دون التقييد بالمجموع .	وزير التعليم ووزير الدولة لشئون البحث العلمى .

جدول (٥)
طلبات الاحاطة التى نظرها المجلس بالدور الأول من الفصل التشريعى السادس

جلسة	يوم	مقدم / حزب	موضوع طلب الاحاطة	موجه إلى
٥١	٩١/٤/٢٢	طلعت عبد القوى عبد اللطيف (وطنى) عبد المنعم العليمى محمد العطار (مستقل) محمد صلاح الدين توفيق (مستقل) فتحى منصور صالح (وطنى) فاروق متولى (مستقل) د . ابراهيم عواره (مستقل)	عن عدم كفاية حصص الدقيق المخصصة لمخابز الرغيف البلدى .	وزير التموين والتجارة الداخلية
٥٧	٩١ / ٥ / ٧	فتحى عبد الله بيومى (وطنى) توفيق زغلول (مستقل)	عن أسباب عدم توصيل الكهرباء للمنازل القريبة من خطوط الضغط لكهرباى العالى .	وزير الكهرباء
٦١	٩١ / ٥ / ١٨	حسين قاسم مجاور (وطنى) محمد حافظ غالى (وطنى) مصطفى منجى (وطنى) عبد العزيز مصطفى محمود (وطنى) صلاح الطاروطى (وطنى) فتحى فضل عبد الواحد (مستقل)	عن قصور اجهزة الاطفاء فى مواجهة حريق عمارة المعادى .	رئيس الوزراء
		محمد أبو الحسن غانم (مستقل)		وزير الداخلية
		كمال خالد (مستقل)[1]	عن اختفاء طالب بعد اعتقاله فى ١٧ / ١٢ / ٨٩ اثناء وجوده بمدينة الزقازيق عقب احتراق سيارة بالقاهرة اثناء سير سيارة وزير الداخلية السابق .	رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير العدل
٦٧	٩١ / ٥ / ٢٢	سوسن الكيلانى (وطنى) فاروق متولى (مستقل) حلمى المراغى (وطنى) وجيهه الزلبانى (وطنى)	عن قروض الاسكان التعاونى .	وزير الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة

(١) كان في الأصل استجوابا وتم تحويله لطلب احاطه .

جدول (٥)
طلبات الاحاطة التى نظرها المجلس بالدور الأول من الفصل التشريعى السادس

جلسة	يـوم	مقدم / حزب	موضوع طلب الاحاطة	موجه إلى
٧٩	٩١/٦/١٠	فاروق متولى (مستقل) عبد الحميد غازى (وطنى) طلعت عبد القوى (وطنى) فوزى محمد بدوى (مستقل) محمود حسن النجار (وطنى) محمد شبل حبيب (وطنى)	عن علاج امراض الكلى والفشل الكلوى فى مصر .	وزيـــــر الصحـــــة
٨٠	٩١/٦/١٠	محمد أبو المجد السنديونى (مستقل) السيد على عبد الواحد (مستقل)	عما اصاب محصول البنجر من تلفيات	وزيـــــر الصناعـــــة

فى شرعية بعض الاستجوابات . وكانت المحاولة الأولى فى ٩ فبراير ١٩٩١ . عندما قدم ٥٨ عضوا طلب ابان مناقشة موضوع استجواب استخدام المبيدات للقضاء على نبات ورد النيل ، يؤكدون فيه عدم وجود مبرر لمساءلة الوزير بشأن هذا الموضوع . اما المحاولة الأخرى فكانت من العضو أحمد طه ، الذى رأى أن الاستجواب الموجه بشأن فصل انتاج الخبز عن توزيعة لم يتضمن وجة المخالفة الذى ينسب إلى من وجه اليه الاستجواب ، وهو عنصر اساسى فى توجيه الاستجواب للحكومة .

وبشكل عام ، ومع استبعاد الاستجواب الذى استرده مقدمة يلاحظ بالنظر إلى جدول (٤) أن اكثر الاستجوابات قدمت إلى رئيس الوزراء ، كما يلاحظ أن المستقلين يليهم بفارق كبير حزب التجمع ، هما الطرفان اللذان استخدما هذه الوسيلة ، حيث قدم عشرة من المستقلين استجوابات امام المجلس ، كما قدم التجمع استجوابا واحدا .

(٤) طلبات المناقشة العامة :

طبقا لجدول (٧) ، قدم اعضاء مجلس الشعب خلال هذه الدورة وفقا لما ورد فى مضابط المجلس ثلاثة طلبات مناقشة عامة ، اضافة لطلب رابع ووفق على تحويلة لطلب احاطة . وقد ناقش المجلس طلبين فقط ، اما الطلب الثالث فلم يناقش رغم تحديد موعد بشأنه قبل فض دورة المجلس بعدة شهور .

(٥) الاقتراحات برغبة :

وفقا لمضابط مجلس الشعب ، قدم اعضاء المجلس خلال هذه الدورة تسعة اقتراحات برغبة ، تعلق جميعها بانشاء كبارى وطرق برية . وقد وافق المجلس على تقارير لجنة الاقتراحات والشكاوى ، التى رأت قبول هذه الاقتراحات من حيث الشكل ، وتحويلها للجان المختصة لدراستها وتقديم تقرير عنها امام المجلس ، وجدير بالذكر أن هذه الاقتراحات قدم ثمانية منها اعضاء بالحزب الوطنى بينما قدم الاقتراح التاسع عضو مستقل ، وقد لوحظ أن معظم الاقتراحات ترتبط باحتياجات الدائرة التى ينتمى لها العضو المقترح . والاغلب أن تسقط كافة هذه الاقتراحات حتى تلك التى

جدول (٦)

الاستجوابات المقدمة بالدور الأول من الفصل التشريعى السادس

جلسة	يوم	مقدم / حزب	موضوع الاستجواب	موجه إلى	تحديد موعد المناقشة	جلسة	يوم	نتيجة المناقشة
١٦	٩١/٢/٩	د . ابراهيم عواره (مستقل) محمود زينهم (مستقل)	عن استخدام المبيدات للقضاء على نبات ورد النيل	وزير الاشغال العامة والموارد المائية	ذات جلسة	١٦	٩١/٢/٩	الموافقة على اقفال باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال وأحالة التقرير الذى اعده المجلس حول الموضوع للحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ماورد به من توصيات
٢٠	٩١/٢/٢٣	عبد المنعم العليمى (مستقل)	عن قيام شركات الاستثمار بالحصول على المنتجات البترولية بالسعر المدعم .	وزير البترول والثروة المعدنية	ذات الجلسة	٢٠	٩١/٢/٢٣	الموافقة على إقفال باب المناقشة وتوجيه الشكر للوزير والانتقال إلى جدول الأعمال .
٢٣	٩١/٢/٢٥	كمال خالد مستقل[1]	عن عدم حماية وتوفير الأمن لسفن الصيد المصرية وظهور قراصنة فى البحر الأحمر تخصصوا فى مهاجمتها .	رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولى	إحدى جلسات النصف الثانى من شهر يونيه ١٩٩١			
٢٧	٩١/٣/٩	أحمد طه أحمد (مستقل)	عما اتسمت به السياسات المتبعة بواسطة السلطة من سلوك سلبى تجاه بعض الظواهر الاقتصادية التى تضر بالاستقلال الوطنى وطموحات التنمية ، ومصالح الفقراء .	رئيس الوزراء	إحدى الجلسات النصف الثانى شهر يونيه ١٩٩١			
٣٥	٩١/٣/٢٣	محمد يسرى اسماعيل (مستقل)	عما نجم عن فصل انتاج الخبز عن توزيعه ، فى وقت تقوم فيه الحكومة باستيراد الدقيق والتجارة فيه وتوزيعه مدعما ، مما أدى لثراء البعض نتيجة التجارة فى دقيق المخابز .	وزير التموين والتجارة الداخلية	إحدى جلسات ابريل ١٩٩١	٥١	٩١/٤/٢٢	الموافقة على اقفال باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال .
		كمال خالد (مستقل)	عن عدم قيام الحكومة باسترداد حيازتها لقصر الضيافة بشارع النيل بالقاهرة مما يخشى معه تعرض محتوياته للضياع .	رئيس الوزراء	احدى جلسات يوليو ١٩٩١			

(١) استرده مقدمه بناء على طلبه بعد تسوية المشكلة .

جدول (٦)

الاستجوابات المقدمة بالدور الأول من الفصل التشريعي السادس

جلسة	يوم	مقدم / حزب	موضوع الاستجواب	موجه إلى	تحديد موعد المناقشة	جلسة	يوم	نتيجة المناقشة
٤٤	٩١/٤/٩	البدرى فرغلى (التجمع)	تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية وخاصة القمح والاسماك مما يؤدى للاستيراد ، ومن ثم عجز ميزان المدفوعات والتأثير فى استقلالية القرار السياسى .	الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الأراضى	ذات الجلسة	٤٤	٩١/٤/٩	باب المناقشة وتأييد المجلس للسياسة الزراعية التى ينتهجها الوزير والاشادة بجهوده فى سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتى وزيادة الانتاج الزراعى ، والانتقال إلى جدول الأعمال .
٤٩	٩١/٤/٢١	فتحى فضل عبد الواحد (مستقل)	عما نجم عن سياسة الحكومة من اضرار فى جميع المجالات والقطاعات ، وفشلها ومخالفتها فى الالتزام بغالبية مواد الدستور .	رئيس الوزراء	احدى جلسات شهر يوليو ١٩٩١			
٥٧	٩١/٥/٧	فاروق متولى (مستقل)	عن الاضرار البالغة بالاقتصاد والمواطن المصرى نتيجة تطبيق النظام الجديد للسوق المصرفية ، الذى يؤدى لخفض قيمة الجنيه وارتفاع الاسعار .	وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية	احدى جلسات يونيو ١٩٩١ .			
٦١	٩١/٥/١٨	كمال خالد (مستقل)	عن اصدار الحكومة قراراً مفاجأ فى ٩١/٥/٣ بزيادة اسعار الغاز ومشتقات البترول من بوتاجاز وبنزين مما أدى لارتفاع جميع اسعار السلع والخدمات ، دون مراعاة حالة الاغلبية من الشعب وتقاعس الحكومة عن الرقابة على الأسعار .	رئيس الوزراء	إحدى جلسات النصف الثانى من يونيو ١٩٩١			
			عن عدم قيام الحكومة بواجباتها تجاه نزلاء مرضى مستشفى الأمراض العقلية بالخانكة مما أدى لانتهاكات صارخة لأدمية المرضى .	رئيس الوزراء ووزير الصحة	أحدى جلسات النصف الثانى من يونيو ١٩٩١			
		أحمد طه (مستقل)	عن الزيادة على فائدة القروض ومنها القروض التعاونية ، والزيادة فى اسعار الأغذية الاساسية ، مما يشكل انتهاكاً للدستور فى بنوده ١٧ و ١٨ و ٢٣ .	رئيس الوزراء	احدى جلسات النصف الثانى من يونيو ١٩٩١			

داخل اللجان المختصة ، بسبب فض الدورة البرلمانية الأولى ، وذلك ما لم يتقدم مقدموها بطلب كتابى لرئيس المجلس خلال ثلاثين يوما من بداية دور الانعقاد الثانى يفيد تمسكهم بها .

(٦) متابعة المجلس لشئون الحكم المحلى :

عرضت لجنة الادارة المحلية والتنظيمات الشعبية فى الجلسة الثانية والخمسين المنعقدة فى ٢٢ ابريل ١٩٩١ تقريرا على المجلس ، عن التقرير السنوى المقدم من الوزير المختص بالادارة المحلية عن نشاط وانجازات المجالس الشعبية المحلية ووحدات الادارة المحلية ، وذلك عن المدة من ١ / ٧ / ١٩٨٨ إلى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٩ .

وبشكل عام ، فقد كان التقرير الذى تقدم به الوزير المختص بالادارة المحلية امام المجلس متأخرا ، إذ انه وفقا للمادة ٢٥١ من اللائحة الداخلية للمجلس ، فأن الوزير يجب أن يقدم تقريرا عن نشاط وانجازات المجالس المحلية خلال دور الانعقاد السابق للمجلس ، أى أن ما كان يجب تقديمه هـو تقريـر عـن المـدة مـن ١ / ٧ / ١٩٨٩ إلى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ .

وعلى اية حال ، فقد قامت اللجنة المشار اليها بطرح تقريرها امام المجلس متضمنا بعض الملاحظات والتوصيات التى من شأنها دعم وتطوير اداء المحليات فى معالجة المشكلات العامة كمشكلة البطالة والتصحر . وقد وافق المجلس على ما انتهى اليه تقرير اللجنة بعد اضافات محدودة ، واحيل التقرير إلى الحكومة لاتخاذ اللازم فى شأن ما ورد به من توصيات .

جـدول (٧)
طلبات المناقشة العامة فى الدور الأول من الفصل التشريعى السادس

جلسة	يوم	مقدمة	موضوع طلب المناقشة	موعد المناقشة	جلسة	يوم	نتيجة المناقشة
٤٥	٩١/٤/٩	حسن توفيق رضوان (وآخرون)	سبل دعم وتطوير الصناعات الصغيـــــرة .	تفويض مكتب المجلس فى تحديد مواعيد طلبات المناقشة خلال شهرى أبريل الجارى ومايو المقبل	٦٠	٩١/٥/٩	إقفال باب المناقشة وإحالة موضوع الطلب وإجابة وزير الصناعة والمناقشات لاحد لجان المجلس لدراسة الموضوع وتقديم تقرير عنه للمجلس .
		أحمد كمال خالد (وآخرون)	صناعة وعمال الأثاث فى دمياط .		٦٢	٩١/٥/١٩	إحالة الطلب والاسئلة المرفقة والمناقشات حول الموضوع لبعض لجان المجلس لاعداد تقرير يعرض على المجلس .
		حسن توفيق رضوان	الانفجار السكانى وتنظيم الاسرة ، وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية .				
٤٨	٩١/٤/٢٠	صلاح توفيق (وآخرون) (١)	موقف الحكومة من تنفيذ أحكام القضاء الصادرة بالغاء نقل بعض العاملين بشركة الحديد والصلب .				

(١) ووفق على عرضه على مكتب المجلس كطلب إحاطة لتحديد موعد ملائم لمناقشة .

(٤) السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية :

قام المجلس خلال هذا الدور ، بعدة انشطة فى مجال السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية . وقد حظيت أزمة الخليج بقدر كبير من المناقشة التى افضت إلى وجود ثلاثة اتجاهات ، اتجاه يطالب بمضاعفة الحملة الدولية على العراق ، واتجاه تدعمه الأغلبية ويؤيد الموقف المصرى . أما الاتجاه الثالث ، فقد عارض موقف مصر الرسمى .. وبشكل عام ، فقد كان الاتجاه الأول والثانى معبرين عن شرعية الموقف المصرى من أزمة الخليج ، أما الاتجاه الثالث فلم يستطع احيانا أن يعبر بشكل كاف عن رؤيته وذلك كما حدث عندما رفض رئيس المجلس الموافقة على طلب تقدم به ٢١ عضوا للحديث حول الأزمة فى الجلسة العشرين فى ٢٣ فبراير ١٩٩١ ، مستخدما بذلك حقه فى الرفض الذى نصت عليه م ١٩٧ من اللائحة ، ومؤكدا على انه لايستطيع أن يجر المجلس (إلى مناقشة متاهات قد تؤدى إلى أن تحقق لدول معينة غايات تضر بمصالح البلاد) .

من ناحية أخرى ، شارك المجلس فى يونيو ١٩٩١ فى اجتماع البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج لمناقشة الحوار العربى الأوروبى ، كما شارك فى أكتوبر ١٩٩١ فى اجتماع مؤتمر البرلمان العربى الأوروبى فى لشبونة . اضافة إلى ذلك ، شارك المجلس فى أعمال المؤتمر الثالث للديمقراطية البرلمانية بستراسبورج فى سبتمبر ١٩٩١ . وفى المؤتمر البرلمانى الدولى بشيلى ومؤتمر رؤساء برلمانات الفرانكفونية بباريس فى أكتوبر ١٩٩١ ، من ناحية أخرى ، قام وفد برلمانى بزيارة الولايات المتحدة فى شهر يوليو ١٩٩١ بدعوة من الكونجرس الأمريكى ، وقد التقى مع رئيس صندوق النقد الدولى ورئيس هيئة المعونة الأمريكية ونائب رئيس البنك الدولى .

هـ ـ مجلس الشعب ـ ملاحظات اخيرة :

برزت خلال هذه الدورة بعض القضايا الهامة التى لاتتعلق بشكل مباشر بالعمل التشريعى والعمل الرقابى ، وانما تتعلق باعضاء المجلس ، والعلاقة بين المجلس وكل من الصحافة والقضاء والحكومة :

ـ اثيرت خلال هذه الدورة ثلاث قضايا اساسية تتعلق باعضاء المجلس ، القضية الأولى هى ما اشيع عن قيام بعض اعضاء المجلس بالاتجار فى المخدرات ، وقد ادلى وزير الداخلية ببيان فى هذا الشأن يشير لعدم وجود أية ادلة حول هذا الموضوع ، كما ناقش الاعضاء أكثر من مرة هذه القضية ، وكان الاتجاه العام يؤكد أن كافة هذه الامور لاتتعدى الشائعات الكاذبة وان المجلس لن يألوا جهدا فى اتخاذ اجراءات رادعة إذا ثبتت صحة هذه الشائعات . على انه مع تواتر الانباء عن صحة هذه الشائعات ، احال المجلس الاعضاء العشرة التى طالتهم هذه الشائعات إلى المدعى الاشتراكى للتحقيق فى الأمر .

أما القضية الثانية ، فهى تتعلق بحسم عضوية اثنين من اعضاء المجلس ، احدهما من الفئات والآخر من العمال . فبعد أن تقدم أحد المرشحين فى انتخابات المجلس بالطعن فى صحة اجراءات الانتخاب فى الدائرة السابعة بمحافظة القاهرة . وقام القضاء باعلان بطلان نتيجة الانتخابات فى هذه الدائرة ، قامت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بالتحقيق فى الأمر ، وأوصت بابطال عضوية العضوين واعادة فرز صناديق الانتخاب التى تضم اصوات ناخبى الدائرة . وبعد طرح تقرير اللجنة للتصويت ، وافق المجلس على إبطال العضوية عن عضو الفئات ، واكد صحة عضوية العمال ، كما اعلن خلو مقعد الفئات بالدائرة .

أما القضية الثالثة ، فترتبط بالطلب الذى سبق وان تقدم به أكثر من ٥٠ عضوا من اعضاء المجلس ، بتحديد موعد لعقد جلسة خاصة لحل مشاكل اعضاء المجلس ، وقد أكد رئيس المجلس فى ٢٧ مارس ١٩٩١ أن اللجنة العامة للمجلس تدارست الطلب وان الموضوع لايزال موضع دراسة باللجنة .

ـ تعرضت العلاقة بين مجلس الشعب والصحافة خلال هذه الدورة لكثير من ردود الافعال ، وكان السبب الرئيسى لذلك قيام بعض الصحف بالتعليق على بعض القضايا التى تمس بعض اعضاء المجلس . وكانت القضية البارزة التى شهدت بعض التوتر فى العلاقة بالصحافة هذه الدورة ، قضية اتهام بعض اعضاء المجلس بالاتجار فى المخدرات . ومهما يكن من امر ، فقد كان هناك نوع من الاستياء العام بالمجلس من المعالجة الصحفية لهذه القضية ، حتى أن رئيس المجلس وبعض الاعضاء ذكروا بشكل مباشر أو غير مباشر أن هناك امكانية للملاحقة القضائية لهذه الكتابات .

ـ سعى مجلس الشعب خلال هذه الدورة للحفاظ على علاقات طبيعية مع السلطة القضائية ، وكانت أهم مؤشرات ذلك ،رفض المجلس التطرق لمناقشة قضايا لم يحسمها القضاء منعاً للتصادم بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية ، وهو ما اتضح فى موقف رئيس المجلس من مناقشة موضوع تسلل بعض الطلاب إلى الجامعات من الأبواب الخلفية ، واحترام السلطة القضائية كمؤسسة مستقلة وهو ما برز فى توجيه رئيسة لجنة الشئون الدستورية والتشريعية للقضاء لادانة أحد اعضائه لما نسب اليه ابان الاشراف على انتخابات مجلس الشعب بالدائرة السابعة

بالقاهرة . على أن هذا الأمر كان يقابله اصرار من قبل رئيس المجلس على أن السلطة التشريعية سلطة مستقلة وانها سيدة قرارها ، وانه لاتوجد جهة اعلى من مجلس الشعب للطعن فى قراراته .

- حدث خلال هذه الدورة موقفان مرتبطان بعلاقة المجلس واعضائه بالحكومة ، وكان أولهما عندما اوقف رئيس المجلس اعمال المجلس فى الجلسة الثامنة عشرة فى ١١ فبراير ١٩٩١ ، واوصى بعدم الحديث إلا بعد عودة الاعضاء لمقاعدهم بدلا من الالتفاف حول الوزراء للمصادقة على بعض الطلبات العامة . وقد لفت رئيس المجلس فى هذا الشأن الانتباه إلى أن المجلس يقوم بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية مما يثير التناقض بين الامرين . اضافة إلى ذلك ، أكد رئيس المجلس على ضرورة ايجاد وسيلة ترسل بها الطلبات للوزراء ، وإلا يقابل الاعضاء وزيرا إلا بموعد سابق ، وإلا تكون هذه الوسيلة توجه الاعضاء للوزراء فى مكانهم ، وانه من الممكن قيام الاعضاء بمحاسبة الوزراء إذا مر الوقت الذى حددته الحكومة دون تنفيذ ما وعدت به .

أما الموقف الثانى ، فقد حدث عندما بادر وزير التموين والتجارة الداخلية ابان الرد على ما آثاره بعض الاعضاء خلال مناقشة بيان الحكومة بتوجيه بعض العبارات غير اللائقة للاعضاء . ومع تزايد غضب الاعضاء واصرارهم أن يقوم الوزير باعتذار علنى امام المجلس ، قام رئيس الوزراء باحتواء المشكلة وقدم اعتذارا للاعضاء .

و - مجلس الشورى :

عقد مجلس الشورى خلال دور الانعقاد العادى الحادى عشر (٧ نوفمبر ١٩٩٠ - ١٥ يونيه ١٩٩١) ٧٤ جلسة القيت فيها ما يقرب من ٩٩٠ كلمة ، وقد ناقش المجلس خلال هذه الدورة عددا من تقارير اللجان النوعية بالمجلس ، اضافة إلى بضعة موضوعات طرحت للمناقشة العامة ، كما وافق على بعض مشروعات القوانين وعلى رأسها مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩١ / ١٩٩٢ .

وفيما يلى نورد أهم الموضوعات ، التى اثيرت خلال مناقشات مجلس الشورى ابان هذه الدورة :

(١) شكل مجلس الشورى مع بداية هذه الدورة ، لجنة خاصة برئاسة السيد ثروت اباظة وكيل المجلس لدراسة خطاب الرئيس مبارك الذى القاه فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ، ابان افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

وقد طالبت المناقشات التى دارت داخل اللجنة بضرورة أن يتضمن برنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى الذى ناد به الرئيس مبارك قضيتى البطالة والأسعار ووسائل علاجهما ، والتخلص من عجز الموازنة العامة باعتباره السبب الرئيسى لارتفاع الاسعار ، وتحرير الجهاز المصرفى ، والغاء التسليم الجبرى للمحاصيل ، وتعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتشجيع التصدير ، وتحسين جودة الانتاج ، والعمل على أن تكون مشروعات البنية الاساسية سابقة فى تنفيذها لخطة التنمية دفعا لعجلة الاقتصاد القومى .

أما فيما يتعلق بمناقشات المجلس لخطاب الرئيس مبارك ، فقد تضمنت التأكيد على وجوب عدم اغفال التطورات الجديدة وعصر الوفاق الدولى عند الحديث عن قضية التنمية داخل المنطقة العربية ، وان يكون الأمن القومى العربى قائما على الأمن السياسى والاقتصادى وعلى تعاون حقيقى بين الدول الفقيرة والدول الغنية بالمنطقة العربية . من ناحية أخرى ، طالب الأعضاء بمواجهة التصحر ، والحد من الزيادة السكانية التى أدت إلى تزايد الاستهلاك ، واعداد تشريع لمواجهة الارهاب والتطرف .

(٢) ناقش المجلس خلال هذه الدورة عددا من التقارير التى اعدتها اللجان النوعية وتناولت قضايا محورية ، ومن هذه التقارير ما يلى :

- تقرير لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى حول استصلاح الأراضى ونظم التصرف فى الأراضى الجديدة ، والذى نوقش فى شهرى ديسمبر ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ ، وهو يشير إلى ضرورة اسناد استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة إلى شركات استثمارية ضخمة ، على إلا يتعارض ذلك مع قيام صغار المستثمرين بالاستصلاح وفقا لتنظيم متكامل . كما طالب التقرير بالتوصل إلى نظم موضوعية للتصرف فى الأراضى الجديدة ، بحيث تخدم المصلحة القومية وتحقق العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروة الزراعية . كما طالب الاعضاء بان يعامل الشباب معاملة خاصة فيما يتعلق بتملك الأراضى للحد من البطالة ، وان يكون المبدأ هو تملك الأراضى وليس تأجيرها كى يكون هناك حافز أكبر لزيادة الانتاجية . وأكد الاعضاء على ضرورة وضع التسهيلات امام المؤسسات المالية العربية للاستثمار فى مجال استصلاح الأراضى وتقديم القروض والاعفاءات الضريبية لدعم عملية الاستصلاح .

- تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية حول التوازن الخارجى للاقتصاد المصرى ، والذى نوقش فى شهر يناير ١٩٩١ . ويشير هذا التقرير إلى العبء الثقيل الذى تمثله الواردات الغذائية على ميزان المدفوعات ، وحذر من تزايد

الاعباء المرتبطة بالواردات الغذائية خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم ، كما حذر من المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد فى حالة الاعتماد على حصيلة البترول الذى تتسم اسعاره بالتقلب .

وطالب الاعضاء بالحفاظ على ما تحقق من زيادة فى حصيلة التحويلات النقدية فى السوق المصرفية الحرة نظرا لاهميتها فى تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ووضع استراتيجية سريعة للانتاج المعد للتصدير ، وفتح ابواب الاستثمار للقطاع الخاص .

- تقرير لجنة الشئون العربية الخارجية والأمن القومى حول مصر وتطورات أزمة الخليج ، والذى نوقش فى مطلع شهر فبراير ١٩٩١ . وقد تناول هذا التقرير دور مصر فى محاولة تلافى وقوع أزمة بمنطقة الخليج وسعيها المتواصل لحل الأزمة سلميا فى الاطار العربى ، وما قام به الرئيس مبارك من تحركات عربية ودولية لمحاولة اقناع القيادة العراقية بالعدول عن موقفها .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث طالب الاعضاء بضرورة قيام مصر بدور محورى لدعم الديمقراطية فى الوطن العربى ، حتى لا يؤدى وجود نظم ديكتاورية إلى تكرار الكوارث . كما طالبوا بجلاء كافة القوات الأجنبية عن المنطقة بعد انتهاء الحرب ، وجعل الأمن بمنطقة الخليج من اختصاص الأطراف العربية وحدها ، وإلا يكون لموقف مصر من القيادة الفلسطينية أى أثر يحد من اهتمامها بالقضية الفلسطينية .

- تقرير لجنة الخدمات حول سياسة مصر السكانية فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، والذى نوقش فى شهر مارس ١٩٩١ . وقد تناول هذا التقرير ضرورة اعتبار الانفاق فى المجال السكانى من الاستثمارات الاساسية للدولة ، كما أكد على وجوب اعتبار هذه المشكلة من المشكلات القومية التى لايكون حصرها فى قطاع معين . وأوضح التقرير ضرورة اعطاء الاسرة الحق فى اختيار عدد الاطفال الذى يتناسب مع امكانياتها وظروفها ، مع التزامها فى نفس الوقت بمصالح المجتمع واهداف الدولة وامكانياتها فى توفير وتحمل الاعباء الاقتصادية اللازمة لرعاية الأجيال الجديدة والارتقاء بمستوى معيشتها .

- تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة حول التنمية الصناعية ومستقبلها فى مصر ، والذى نوقش فى شهرى مارس وابريل ١٩٩١ . وقد أشار التقرير إلى أن اهم الاختلالات التى تعانى منها الصناعة المصرية هى أسعار المدخلات والمخرجات ، بسبب تدخل الحكومة بتسعير سلع عند مستويات تقل عن الأسعار الاقتصادية ، وقيام الحكومة بتمييز اسعار البيع لبعض المستلزمات للمشروعات المختلفة . وقد طالب التقرير ازاء ذلك بمراجعة اسعار الوقود والكهرباء والنقل والقطن ، بالاضافة إلى السلع الوسيطة لمستلزمات البناء والمعادن والكيماويات الاساسية .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث اشار الاعضاء إلى تزايد دور القطاع الخاص فى مشروعات التنمية ، وطالبوا بضرورة فصل الملكية عن الادارة فى المشروعات الصناعية ، وتحديث الصناعات الصغيرة ومنح القروض اليها . وتحديث فلسفة للتنمية الصناعية فى مصر تقوم على احتياجات المجتمع المصرى ، وتشجيع الصناعات التى تتميز مصر بانتاجها ، ودعم انشطة الاسر المنتجة .

- تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى حول آفاق التعاون الاقتصادى العربى ، الذى نوقش فى شهر ابريل ١٩٩١ . وقد اشار التقرير إلى أن الدول العربية تعتمد اساسا على صادرات النفط ، مما يجعل عملية تمويل التنمية عرضة للاضطرابات بسبب تقلبات الاسعار . وحذر التقرير من اعتماد الدول العربية فى توفير غذائها على الخارج ، خاصة مع تزايد الواردات بما جعل العجز فى الوطن العربى يتصاعد . وقد أكد التقرير أن التجارة بين الدول العربية تعكس التبعية للخارج ، الأمر الذى يحتم ضرورة الاعتماد على النفس وتحقيق نوع من التكامل العربى . وطالب التقرير بالتعاون والتنسيق بين الاقتصاديات العربية ، توطئة للتكامل الاقتصادى الذى يمكن من خلاله أن تحتل هذه الدول مكانا لائقا فى الاقتصاد العالمى .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث رأى الاعضاء أن هناك فشلا فى تجربة الصناديق العربية للاقتراض فى تحقيق اهدافها ، لأن اصحاب المال هم وحدهم اصحاب القرار الاقتصادى دون مشاركة المقترضين ، فضلا على أن هذه الصناديق باتت كصندوق النقد الدولى من حيث شروط اقراضها . اضافة إلى ذلك ، طالب الاعضاء بتطوير ميثاق جامعة الدول العربية ، وتدعيم دور الهيئة العربية للتصنيع لتوسيع نطاق انتاجها عسكريا ومدنيا .

- تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة حول الصناعات الصغيرة ، والدى نوقش فى شهر مايو ١٩٩١ . وقد طالب التقرير بضرورة دعم بنك التنمية الصناعية وتحديد خطة قومية للصناعات الصغيرة . كما اوضح اهمية قيام وزارة البحث العلمى ومراكزها القومية بالبحوث والدراسات المختلفة فى مجالات الصناعات الصغيرة وقيام مراكز التدريب التابعة لوزارات الصناعة والقوى العاملة وكذلك الحكم المحلى برفع كفاءة العاملين فى الصناعات الصغيرة ، وحصر وتحليل كافة النظم والقوانين التى يلزم تحديثها لدفع تنمية الصناعات الصغيرة ، ودعم العلاقات التجارية مع الدول العربية والافريقية لتكون سوقا للمنتجات الصناعية المصرية وموردا هاما للخامات .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث اعتبر أن

الصناعات الصغيرة يمكن أن تستوعب اعدادا كبيرة من الأيدى العاملة تساهم فى حل مشاكل البطالة . وطالب الاعضاء بتبسيط الاجراءات الضريبية وايجاد السوق التى تستوعب الصناعات الصغيرة .

- تقرير لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى حول التركيب المحصولى ، الذى نوقش فى شهر يونيو ١٩٩١ . وكان هذا التقرير قد رأى أن هناك ثلاث مجموعات من القوانين تمثل عقبة فى سبيل التنمية فى هذا المجال ، وهى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وقانون التعاون الزراعى ، وقانون التصرف فى الأراضى الجديدة . وقد طالب التقرير بترشيد استخدام مياه الرى ، والتعرف على وجهة نظر المزارعين عند تخطيط التركيب المحصولى على مستوى القرية ، ومراجعة السياسة السعرية الحالية باعتبارها الموجه الاساسى للتركيب المحصولى .

وقد ناقش المجلس هذا التقرير ، حيث اعتبر أن اجهزة التعاون لاتنفذ روح التعاون مع الفلاح ، وان هذا يرجع لطبيعة قانون التعاون الزراعى الذى يجب تعديله .

(٣) السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية :

اهتم مجلس الشورى خلال هذه الدورة بمناقشة قضايا السياسة الخارجية المصرية ، وبشكل خاص مناقشة أزمة الخليج بكافة ابعادها ، وكان ذلك يتم من خلال مناقشات لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى وتقارير هذه اللجنة امام المجلس . وقد تناولت هذه المناقشات جهود الدبلوماسية المصرية عامة والرئيس مبارك خاصة ، لمنع وقوع الحرب بين العراق وقوات التحالف الدولى فى منطقة الخليج .

اضافة إلى ذلك ، استقبل مجلس الشورى خلال شهر ديسمبر ١٩٩٠ وفداً شعبيا كويتيا . كما ارسل وفودا إلى بروكسل فى مايو ١٩٩١ للتباحث مع مسئولى البرلمان الأوروبى حول القضايا الدولية الهامة خاصة ترتيبات الأمن بمنطقة الخليج وأزمة الشرق الأوسط ، ومستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب . ومن ناحية أخرى قام رئيس المجلس خلال شهر يونيو ١٩٩١ بتسليم رسالة من الرئيس مبارك للسلطان قابوس سلطان عمان ، كما حمل رئيس المجلس رسالة من السلطان قابوس للرئيس مبارك .

جدول (٨)

بيان إحصائى عن نشاط مجلس الشعب خلال دور الانعقاد العادى الأول من الفصل التشريعى السادس ٩٠ - ١٩٩١

عدد الجلسات العادية		٩١
عدد الجلسات المشتركة مع مجلس الشورى		٣
عدد الجلسات الخاصة		-
مشروعات القوانين	• إجمالى المقدم •	٣٢٢
	• المنتهى منها •	٢١٤
قرارات بقوانين		٨
الموافقة على قرارات بقوانين		٨
تقديم اقتراحات بقوانين		٧
الموافقة على اقتراحات بقوانين		١
مناقشة استمرار حالة الطوارىء		١
الموافقة على استمرار حالة الطوارىء		١
الترشيح لمنصب		١
إتفاقيات	• إجمالى المقدم •	١٢٠
	• المنتهى منها •	١١٥
إتفاقيات مودعة		٤٨
الاسئلة		٨٦
الرد على أسئلة		٨٦
تقديم طلبات إحاطة عادية		٤٨
الرد على طلبات الاحاطة عادية		٤٨
تقديم الاستجوابات		١٣
مناقشة الاستجوابات		٥
اقتراحات برغبة		٩
طلبات مناقشة عامة		٣
مناقشة طلبات مناقشة عامة		٢
بيانات رئيس الجمهورية		٣
تشكيل لجان تقصى الحقائق		-

٣ ـ السلطة القضائية :

أ ـ مقدمة

تكشف التحولات البنائية الجارية فى النظام الدولى من عدة مؤشرات سوف تؤثر بالضرورة على التطور السياسى فى الدول الاقل نمواً جنوب العالم ـ وتعكس فى الوقت نفسه ـ الدور الكبير الذى سوف تلعبه المتغيرات الخارجية من الاوضاع والتطورات الداخلية فى البلدان المتخلفة ، وفى هذا السياق ، فإن قائمة أعمال النظام الدولى الجديد الآخذ فى التشكل الآن ، سوف تكون حاضرة بقوة على قوائم الأعمال السياسية للدول الأقل نموا ، لتشمل قضايا واشكاليات مثل حقوق الانسان ، والديمقراطية وحرية الاعلام ، وسيادة القانون والتحول إلى اقتصاد السوق وآليات الرسملة .. الخ .

وليست مصر بعيدة عن تلك التطورات كلها ولكنها تأثرت ـ وما تزال تتأثر بها بشدة . وفى هذا السياق ، فأن قائمة الأعمال السياسية الأساسية للدولة والمؤسسات السياسية المصرية التى تدور حول التخصصية الاقتصادية تفرض بنود عديدة ، ذات طوابع اشكالية ، وتتسم بالتدخل البنائى بين هذه البنود المختلفة . ولعل على رأس هذه العناصر الجديدة إعادة هيكلة المؤسسات السياسية وتحويل التجمع المدنى ، إلى مجتمع مدنى حديث فى تكوينه وقيمة واعادة صياغة السياسات العامة ، ومن هنا ستلعب السلطات الثلاث ادواراً عديدة ، وهامة فى هذه العملية .

وتجعل التوازنات الحالية للقوة السياسية والاجتماعية فى المجتمع المصرى السلطة القضائية ، بتاريخها ومصداقيتها ، وادائها ، مرشحة لأن تلعب ادوارا رائدة فى مجال التحرير السياسى وتكوين المجتمع المدنى الحديث .

والسؤال الأول الذى يثار هنا هو عن مدى علاقة قائمة الأعمال الجديدة بالسلطة القضائية ودورها فى مجال نظر الأقضية ، والمنازعات القانونية بين المواطنين فى علاقاتهم المختلفة ، وفى اطار علاقاتهم بالدولة واشخاص القانون العام أو الاشخاص الاعتبارية والمعنوية الأخرى . وليس ثمة من شك أن السلطة القضائية وجماعة القضاة فى المجتمع اصبحت ذات أهمية خاصة منذ عقدين ، وستتزايد هذه الأهمية فى العقود المقبلة من عدة وجوه نرصدها على النحو التالى ، تمثيلا لاحصرا .

الوجـه الأول ، أن عمليـة التحريـر الاقـتصادى للسوق ،وتطبيق قواعده ، وقوانينه واليات عمله ، سوف تؤدى إلى تصاعد مجموعات جديدة من المنازعات القانونية ، والأقضية تتعلق بالقوانين الاقتصادية ، والشركات ، وسوق المال ، وبعض المنازعات على العقارات والملكية والحيازة ، والشيكات والأوراق المصرفية ، وهى منازعات نمطية تشهدها الساحة القضائية فى مصر ولكن سوف تتزايد هذه النوعية من النزاعات القضائية مع استمرارية عملية التحويل الاقتصادى فضلا عن المنازعات العمالية ، والتى ستختلف عن المنازعات العديدة التى كانت تشهدها المحاكم .

الوجه الثانى ، أن التطور السياسى المحكوم نحو التجربة السياسية أو التخصيصية السياسية هى عملية لازالت تدور فى أطار ضيق ومحدود عند المنبع فى النظام السياسى المصرى . فالصفوة السياسية الحاكمة والاستراتيجية ـ وهوامشها لازالت تضع مجموعة من القواعد المنعية التى تحد من عملية اعادة تشكيل الساحة السياسية وهيكلة النظام السياسى والحزبى ، وهو الأمر الذى خلق ، ولايزال عدة فجوات بنائية ، تمثل عوامل لعدم الاستقرار الهيكلى فى الدولة ، والمجتمع . لعل على رأسها الفجوة بين الساحة السياسية الرسمية ونظامها الحزبى ، وبين الساحة السياسية المجتمعية التى تحتوى على تيارات سياسية وايديولوجية متعددة ، لاتستوعب حيويتهم السياسية ، والثقافية على الساحة الرسمية بحدودها المعروفة .

وقد لعب القضاء المصرى ، ولايزال عدة ادوار فى محاولة ايجاد مسارب فى الصيغة الدستورية والقانونية الراهنة لتعديلات لازالت جزئية ، ومحدودة فى هيكل النظام السياسى ، أو فى قواعد اللعبة السياسية الاستراتيجية التى يتعمق دورها على رأس بناء القوة الداخلى لاتخاذ القرارات والمبادرات السياسية ، وبالنظر إلى أن هذه العملية تتسم بالبطء وعدم الحسم فى أطار تصور سياسى شامل للنظام وتطوراته الأمنية والمستقبلية فى ضوء المتغيرات الدولية ، فأن القوى السياسية والمدنية النشطه لجأت إلى السلطة القضائية ، والمحاكم لفتح قنوات محدودة فى داخل البنية السياسية الرسمية ، للدخول فى اطار الشرعية الرسمية ، أو محاولة توظيف آلياتها وهياكلها المختلفة ، على نحو أشرنا اليه فى تقارير السنوات الماضية . ولكن فى ظل استمرارية ـ سياسية التطور الديمقراطى المحكوم ، سيلعب القضاء دورا متعاظما فى هذا الاطار فى المدى القصير ، والمتوسط ، ما لم تحدث متغيرات أخرى ، تعجل بالتدخل السياسى المباشر للصفوة فى اعادة هيكلة النظام ومجمل الأوضاع السياسية ولاشك أنه فى اطار الصيغة السياسية الحالية ، يلعب القضاء ولايزال عدة ادوار أشرنا اليها فى تقاريرنا السابقة .

ومن نافلة القول بأن السلطة القضائية هى من أعرق المؤسسات المصرية قاطبة ، من حيث ميراثها ، وادوارها ووظائفها التاريخية ، ولا شك أن الارث التاريخى لأى سلطة أو مؤسسة ، يلعب دورا كبير فى إضفاء المشروعية والقبول العام بها ويساعدها على الرسوخ ، ويمكن أن تكون ركيزة لأى سياسة لتطويرها وتحديثها للتكيف مع المتغيرات المجتمعية المختلفة ، وفى ذات المستوى ، يمكن أن تلعب المواريث دورا سلبيا فى اعاقة الإنماء المؤسسى لها وايضا لاطارها الفكرى أو الفلسفى ، ومن هنا تكتسب اشكالية استقرار وتحديث ، وتكيف المؤسسات القضائية وجاهتها . وفى حالتنا المصرية ، لايزال يلعب الارث التاريخى والتراكم فى ممارسات واداء جماعة القضاء دورا ايجابيا كبيرا من زاوية نظام القيم الاساسى لجماعة القضاة ، والذى يتسم باقرار قواعد ، ومبادىء القانون الحديث ، مع بعض الاتجاهات الاسلامية الجديدة النازعة لنبذ القانون الوضعى الحديث ، والمطالبة باقرار نظام الشريعة الاسلامية وتلعب « الدائرة القضائية » - وهى ليست تشكيلا قضائيا فى هيكل المحاكم المصرية فقط دورا كبيرا فى هذا المجال ، فالدائرة القضائية يمكن أن نطلق عليها بأنها أبرز عناصر نظام التنشئة القضائية الذى يتولى تدريب وتلقين القضاة الجدد بقيم العمل القضائى ، واساليبه ومناهج عمله وطرائقة السلوكية ، من أقدم القضاة إلى أحدثهم .

أن قدرة السلطة القضائية وجماعة القضاء على التطور والتكيف مع المتغيرات المجتمعية الجديدة ، يبدو رهينا بمدى استقرار المؤسسة القضائية ، إلى الحد الذى يسمح لها باعادة التكيف والتأهيل المؤسسى أو البشرى لمواجهة التحولات الجديدة . والبيئة القضائية المستقرة - وغير المضطربة - تسمح بانتقال سلس لنظام القيم ، واساليب العمل ، وقواعده إلى الأجيال الجديدة فى الجماعة القضائية ومما يؤدى إلى حسن الاداء وفعاليته واتسام جسمة الاساسى بالاتساق مع مبادىء القانون والقواعد القانونية والقضائية المستقرة . ومن ناحية أخرى ، فالاضطرابات ، وعدم الاستقرار الهيكلى ينعكس سلبا على التوازن العام فى هيكل الدولة ، والسلطات العامة ويجعل القوام العام للجماعة القضائية متعثرا وتعتوره سلبيات عديدة .

ولاشك فى أن الاستقرار ليس معناه المحافظة ، وعدم الرغبة فى التطوير أو مقاومة أى نزعة لتحديث المؤسسة ، واعادة تأهيل الجماعة القضائية والحفاظ على الاوضاع القائمة بسلبياتها ، وايجابياتها . لأن الرؤية المحافظة للاستقرار ، تؤدى إلى الشيخوخة المؤسسية ، وضعف الاداء .

والاستقرار كما نحدده فى هذا التقرير يتمثل فى مدى وقدرة هياكل السلطة فى جذب الدعم ، والقبول العام حول دورها ووظيفتها فى حسم النزاعات والخصوصات القضائية التى تثور بين الأشخاص القانونيين الطبيعيين والمعنويين وبينهم وبين السلطات العامة على أى مستوى من المستويات ويشكل خصومة قضائية ، أو نزاعاً قانونياً يعرض على المحاكم . وفى هذا المجال يمكن القول أن النظام القضائى المصرى - والقضاة - يحوزون على الحد الأدنى من الرضا العام لدورهم وادوارهم فى تطبيق النصوص والمبادىء القضائية على الوقائع والمراكز القانونية المتنازعة ، وبالاضافة إلى هذا المعنى فأن الاستقرار يرتبط بقدرة المؤسسة على التكيف والتلاؤم مع كافة مراحل التحول السريع فى النظام السياسى وفى أكثر مراحله توترا ، وصراعا بل وفى مراحل التحول فى شكل النظام ، ومؤسساته وبأستثناء محدود يتمثل فى أزمة القضاة مع الدولة عام ١٩٦٨ - وفى ظل ظواهر القضاء الاستثنائى والموازى ، ونظام الحكم العرفى تظل ابرز مؤشرات الاستقرار وتتمثل فيما يلى :

- توافر الحد الأدنى للتماسك البنائى للمؤسسة القضائية ، فى مواجهة تحديات وضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية بنائية فى المجتمع المصرى طيلة العقود الماضية .

- ارتفاع وزن المؤشرات الاستقرارية - على غيرها - وهو ما يتمثل فى اداء نواة النظام القضائى لوظائفه فى استقلالية نسبية ،أى أن المحاكم العادية ، والادارية كانت ولا تزال تؤدى وظيفتها فى تطبيق القانون وحسم المنازعات القضائية فى استقلالية عن أية مؤثرات خارجية .

- والقدرة على خلق هامش الاستقلالية وتوسيعه فى عمل المؤسسات القضائية ، والمقاومات التى تبديها جماعة القضاة من محاولات التدخل الخارجى من السلطات الأخرى ، أو ممارسة الضغوط على القضاة .

- دور نادى القضاة فى رفع المستوى المادى للقضاة ، ومحاولة توفير الحد الأدنى اللائق لمعاشهم ، وحياتهم وان كان ما تحقق لايزال دون ما يرغبون فيه تماما .

- قدرة السلطة القضائية ومؤسساتها على تجديد آليات عملها الداخلية فى حقل التدريب ورفع معدلات الاداء القضائى ، من خلال انشاء مؤسسة للتدريب .

- عدم تشكيك فئات اجتماعية ، وسياسية اساسية فى شرعية النظام القضائى وندرة استخدام العنف فى مواجهة المحاكم والقضاة . ولعل هذه السمة الهامة لاتحوز عليها السلطتان التنفيذية والتشريعية ، من جانب قوى عديدة ، محجوب عنها الشرعية ، وقد يرجع ذلك إلى ميراث المؤسسة فى مجال حماية الحريات المدنية ، والحس العادل للقضاة المصريين ، وعدم تأثرهم فى الغالب بالضغوط التى مورست أو يمكن أن تمارس عليهم .

- المكانة المعنوية وهيبة السلطة القضائية ، والقضاء لدى السلطات والمؤسسات والجماعات السياسية المختلفة فى مصر ، وحرص هذه القوى على مرعاة مكانة هذه الجماعة فى قراراتهم .

- قدرة النظام القضائى ومؤسساته على التخلص من العناصر التى تعمل على خلاف القانون من بين اعضائه .

أن هذه المؤشرات الاستقرارية المختلفة تواجهها مشاكل وعوامل تمس الاستقرار كمشكلة حدود السلطة القضائية ، والتغول عليها عبر القضاء الاستثنائى ومؤسساته ومثل حجم المؤسسة مقارنة بارتفاع معدلات القضايا ومشكلات تحديث المؤسسة ... الخ .

ولاشك فى الأهمية الخاصة للسياسة القضائية ، فى وضع نظام من القيم والأهداف والادوات التى تشكل الاطار العام والبيئة الملائمة التى ينشط فيها الاداء القضائى لتحقيق الأهداف المرجوة منه ، ويمكن القول أن السياسة المصرية قد عانت كثيرا من عدم وجود سياسة قضائية واضحة المعالم ويتم الاعلان الواضح عنها ، وان كان يمكن استخلاصها من الممارسات التى تتخذها التشكيلات الوزارية المتعددة - عبر وزارة العدل - إزاء السلطة القضائية ، وجماعة القضاة ، ولامراء فى أن السياسة القضائية لاتوضع ، ولاتصاغ من فراغ ، وانما تعكس فى قسم اساسى منها تصور الصفوة السياسية الاستراتيجية ، والبرلمان والسلطة التنفيذية لوضع السلطة القضائية وحدودها ، ومكانة القضاة ... الخ .

والسياسة القضائية ، لا ترتبط فقط بحسن صياغة الأهداف ، والاولويات ، ومشاركة القضاة ، وحسن بلورة وزارة العدل لها ، وانما ترتبط بعدة أمور ذات خصائص هيكلية مثل السياسة التشريعية ومدى حسن أو سوء عملية صناعة التشريع المتوازن ، وكذلك السياسة الأمنية ومدى كفايتها وتوازنها ... الخ .

وبشكل عام فسوف نتناول هذه الجوانب وغيرها فى اطار دراسة السياسة القضائية على النحو التالى :

انعكاسات أزمة السياسة التشريعية على السياسة القضائية .

- أزمة السياسة الأمنية ، والسياسة القضائية .
- مكونات أزمة السياسة القضائية .
- دور القضاء فى إعادة رسم الخريطة السياسية المصرية .

ب - السياسة التشريعية والسياسة القضائية :

يمكن القول أن هناك أزمة فى السياسة التشريعية تتمثل فيما يلى :

- تأثر سياسة التشريع بمصالح بعض الفئات الاجتماعية دون غيرها وهو الأمر الذى يفقد القواعد القانونية والتشريع على وجه العموم الطابع المتوازن فى حمايته للمصالح المتنازعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وهو ما يؤدى إلى انفجار النزاعات القضائية ، فضلا عن آثاره عدم الاستقرار القانونى والاجتماعى - ومن ثم السياسى - ويدفع إلى ادخال تعديلات جزئية عديدة على التشريع ، بما يؤدى إلى مزيد من عدم الاستقرار القانونى ، والقضائى .

- سهولة لجوء الدولة إلى التشريع كأداة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهى مشكلات وأزمات لامجال لحلها إلا بذات الأدوات التى تكشف عنها طبيعة المشكلة وهذا المنهج خلق فجوة واسعة بين الانساق التشريعية ، وبين الانساق الاجتماعية - الاقتصادية ، والسياسية مما يؤدى إلى التأثير على هيبة الجهاز التشريعى والجهاز القضائى .

- الانفصال فى كثير من الأحيان بين السياسة التشريعية ، والسياسات العامة الأخرى ، وهو أمر أدى - ولا يزال - إلى الافتقار لفلسفة عامة للنظام القانونى وتتسم بالوضوح والتجانس ، مما يؤدى إلى تكاثر المنازعات القانونية ، ومن ثم القضائية .

- فقدان بعض التشريعات التى يصدرها البرلمان لمتطلبات الصناعة والحرفة القانونية والوضوح ، الأمر الذى ينعكس على عمليات تطبيق القانون من قبل القضاة ، مما يؤدى إلى الاضطراب الناتج عن غموض النصوص القانونية .

- خضوع اقسام من التشريع المصرى إلى اعتبارات سياسية وأمنية وتغليبها على الاعتبارات الاجتماعية بكل انعكاسات ذلك على طبيعة النظام القانونى ، والقضائى .

- كثرة التعديلات على بعض التشريعات - بما يؤدى إلى عدم الاستقرار والعنت فى اداء القاضى لوظيفته فبعض التشريعات بلغ ٤٠ تعديلات ، وبلغ عدد التعديلات على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة وفقا لتصريحات وزير العدل على سبيل المثال - ٨٨ تعديلا .

- الانفجار التشريعى المستمر ، وقد بلغت التشريعات الاساسية والفرعية التى تم حصرها منذ عام ١٨٢٤ حتى الآن (٥٩,١١١) تشريعا اساسيا وفرعيا ، وفى ظل هذه الغابة المتداخلة من التشريعات الاساسية والفرعية يتعسر العمل ، ويدق بالنسبة للقاضى ، فى ظل عدم توافر بنية أساسية حديثة ، تساعد القاضى وتيسر عليه أساليب الاطلاع واستدعاء المعلومات ، والقوانين ، والمبادىء القانونية والقضائية .

أن هذه المكونات التى تشكل أزمة فى السياسة التشريعية تؤثر على السياسة القضائية وعلى تطبيقها ، وهى أمور تمس هيبة القضاء ومكانته فى أمور لادخل لجماعة القضاة بها .

جـ - السياسة الأمنية ، والسياسة القضائية :

تعانى السياسة الأمنية فى مصر بعض من الاختلالات الهيكلية التى تمسها فى الصميم وتؤثر على تطبيقها وفعاليتها ، مما ينعكس سلبا على السياسة القضائية . ويمكن استخلاص ابرز مكونات هذه الأزمة فى علاقتها الوثيقة بالقضاء فيما يلى :

- عدم التوازن بين قطاعات السياسة الأمنية وذلك لصالح الأمن السياسى ، وبما يؤثر على قطاعات الأمن الجنائى ، والاقتصادى والاجتماعى .

- أزمة السياسة العقابية ، والمعاملة العقابية للمذنبيين وتحول المؤسسات العقابية إلى مؤسسات لتدريب الجناة والمذنبيين الأمر الذى يساهم فى تطوير عمليات ارتكاب الجرائم ، والخروج على القانون ، وعدم القدرة على متابعة ومواجهة تكاثر انماط السلوك الاجرامى .

- قصور الأجهزة والأدوات الشرطية والبنية الأساسية غير الحديثة عن جمع الاستدلالات وكشف وتعقب الجناة الأمر الذى يؤثر على سرعة حسم النزاعات الجنائية ، بما يؤدى إلى شيوع احساس جماعى ، بأن القضاء عاجز عن اداء دوره فى حسم المنازعات الجنائية التى تمس أمن وسلامة وسكينة المجتمع .

تأثير الأزمة الاقتصادية على مكانة ومستوى معيشة رجال الأمن فى مصر وهو ما يوفر فرصاً لشيوع سمات سلوكية مخالفة للقانون بين ضباط الشرطة ، وضباط الصف والجنود ، فضلا عن التكامل وعدم الحمية فى اداء وظائفهم .

غياب فلسفة أمنية واضحة تحوز علي الحد الأدنى من الفهم والاستيعاب الجماعى داخل الأجهزة الشرطية المختلفة ، بما يؤدى إلى الفعالية فى مواجهة الجريمة ، والوقاية منها .

أن هذه المكونات ـ وأخرى كنقص المـوارد ، والمعلومات ، والانفجار السكانى - أثر - ولايزال - على فعالية السياسة القضائية لفقدان السياسية الأمنية للقدرة على جمع الاستدلالات الكافية ، التى تيسر على جماعة القضاة والمحاكم سرعة نظر القضايا والفصل فيها .

(د) مكونات أزمة السياسة القضائية :-

ويمكن لنا رصد مكونات الأزمة فيما يلى :-

١ - محدودية عدد القضاة ومعاونى القضاة : فعدد اعضاء الهيئات القضائية - دون هيئة قضايا الدولة - يتوزعون على النحو التالى :

القضاة ٢٧٩٠
النيابة العامة ٢٧٠٥
مجلس الدولة ٧٩٤
النيابة الادارية ٩١٥

وهى اعداد محدودة بالمقارنة بظاهرة انفجار المنازعات القانونية والخصومات القضائية العديدة التى ارتبطت بالانفجار السكانى ، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية العديدة خاصة فى ظل المتغيرات التى مر بها المجتمع المصرى منذ عقد السبعينات إلى الآن .

- ازدياد كم المنازعات القضائية - المطروحة على المحاكم ، ويمكن لنا رصدها فى السنوات الأخيرة فيما يلى :-

فى عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩ بلغ عدد المنازعات المدنية والجنائية والأوامر التى عرضت على المحاكم بمختلف درجاتها ٧٥٩,١,٠٠ منازعـة ، فصل القضاء فـى ٥,٨٢٨,٣٢٤ منازعة منها بنسبة فصل بلغت ٧٦,٧٧ ٪ .

فى عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ بلغت عددالمنازعات المطروحة : ١٠,٦٥٤,٨٩١ منازعة فصل القضاء فى ٨,٩٣٣,١٢٩ منازعة على جميع المحاكم بنسبة فصل بلغت ٨٣ ٪

وفى عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ بلغ عدد المنازعات المطروحة : ٩,٢٧٩,٧٦٨ منازعة فصل فى ٧,٦١٠,٢١٦ منازعة منها فى عمام واحد
بنسبة فصل بلغت ٨٢,٠١ ٪ فى حين أن عدد القضاء الحاليين من بداية السلم الوظيفى من درجة حتى قمته يبلغ ٢٧٩٠

ورغم أن المؤشرات الرقمية للانجاز القضائى ، وفى الفصل فى المنازعات تشير إلى انجاز مرموق بالمعايير العالمية ، الا أن ذلك يكشف عن عجز العدد الراهن من القضاة مقارنا بعدد المنازعات التى تتزايد كل عام ، وعلى نحو يوحى بدلالات سياسية واجتماعية هامة ، تتطلب النظر فيها من منظور السياسة بالمعنى الدقيق للكلمة ، وليس فقط من منظور قضائى أو قانونى ضيق .

النقص فى البنية الاساسية للمحاكم ، وادواتها الفنية من الحاسبات ، والمعلومات ، والحفظ والمراجع ، وتخلف البنية الفنية ، وضعف المستوى المهنى لمعاونى القضاء ، وعددهم المحدود ، وشيوع مظاهر للخروج على مقتضيات الوظيفة ، بما يعطى إحساساً عاماً لدى جمهور المتقاضين ، بضرورة اللجوء إلى الآليات العرفية ، والتحكيمية لحل المنازعات بديلا عن الآليات القضائية .

وغياب التخصص فى جماعة القضاة ، بما يؤثر على حسن الاداء الفنى وكفايته بالنظر إلى الزيادة السريعة فى المنازعات المطروحة أمام المحاكم ، ومقارنة بالمستوى

الفنى والعلمى لأداء جماعة القضاة فى مراحل تاريخية مختلفة فى تاريخ النظام القضائى وجماعة القضاة فى مصر .

- غياب فلسفة واضحة للسياسة القضائية فى مصر ، فى اطار متوازن مع السياسات العامة الأخرى ، وبما يسمح بتحقيق الاداء القضائى لوظائفه الحيوية فى مسار التطور المؤسسى والحضارى فى مصر .

- بطء العملية القضائية بما يؤثر على احساس جماعة المتقاضيين بالعدل ، والرغبة فى حسم النزاعات على المراكز القانونية واستقرارها .

- مسألة انتداب القضاة إلى الجهات الحكومية والادارية لبعض الوقت وبما يؤثر على حسن الاداء القضائى ، ويجعلهم موزعى الاهتمامات بين وظيفتهم القضائية وبين كونهم مستشارين لهذه الجهات فى الجوانب القانونية لنشاطهما .

ولاشك أن هناك محاولة من الحكومة ووزارة العدل لمعالجة بعض مكونات الأزمة ، والاختلالات البنائية التى تعانى منها السياسة القضائية إلا أن هذه المحاولة لازالت فى بدايتها وتحتاج إلى تصور شامل لسياسة قضائية فعالة ، وخاصة فى معالجة القضايا الكلية ، ومنها مسألة قانون السلطة القضائية ، والحدود بين السلطات التشريعية ، والتنفيذية والسلطة القضائية ، ومسألة القضاء الاستثنائى ، والموازى والذى ينطوى على انتزاع للاختصاصات الاصلية للسلطة القضائية ، وشيوع القوانين الاستثنائية ، بل انعكاسات ذلك على استقلال القضاء . فضلا عن عدم تلبية التصورات الرسمية للسياسة القضائية لكافة مطالب جماعة القضاة ، ومشاركتهم من خلال الجمعيات العمومية للمحاكم ، ونوادى القضاة - فى طرح رؤاهم المختلفة لسياسة قضائية فعالة وحديثة .

هـ - دور القضاء فى اعادة رسم الخريطة السياسية المصرية :.

سبق ، وأن أشرنا فى تقارير السنوات الماضية إلى الدور السياسى غير المباشر الذى لعبه القضاء المصرى .

ولا يزال هذا الدور يقوم به القضاء ، وجماعة القضاء ، سواء فى النزاعات التى يصفها الفقه القانونى ، بأنها قضايا الحريات العامة ، فى مجال الاقرار بمشروعية بعض الأحزاب السياسية التى ترفض لجنة الأحزاب الطلبات بتأسيسها ويلجأ ذو المصلحة إلى القضاء للاقرار بهذه الاحزاب ، عبر الطعن فى مشروعية القرارات التى تصدرها هذه اللجنة .

ومن هنا استمد القضاء دوره غير المباشر فى عملية اعادة رسم الخريطة السياسية والحزبية المصرية ، والواقع أن الدور الهام الذى يقوم به القضاء فى هذا المجال ليس قاصرا على الأحكام القضائية الصادرة فى تلك النوعية من النزاعات القانونية والخصومات القضائية فقط ، بما تتضمنه هذه الاحكام من حيثيات ومبادىء قانونية فحسب ، وانما ثمة دور يلعبه مفوضو المحكمة الدستورية العليا ، فى القضايا التى دفع فيها بعدم دستورية بعض القوانين والنصوص التشريعية ، كذلك الدور الذى تلعبه هيئة مفوضى الدولة فى الطعون المقدمة من ذوى المصلحة - فى قضايا ذات مساس بالحريات العامة - أو تلك المتعلقة بالطعن فى الاخطارات المقدمة بطلب الموافقة على تأسيس بهض الاحزاب إلى لجنة شئون الاحزاب السياسية . أن هذا الدور بالغ الأهمية لاسباب عديدة :

- فمفوضو المحكمة الدستورية يقدمون ابحاثا دستورية رفيعة المستوى من حديث دقة التحليل الدستورى ، والقانونى ، وهم بذلك يلعبون دوراً محوريا فى مجال تأصيل الحقوق والحريات العامة فى الفكر القانونى والقضائى المصرى ، ويساهمون فى تطوير الفكر الدستورى المصرى ، وهم بهذه المثابة يسهمون فى سد الثغرة بين النصوص الدستورية العامة ، وبين الوقائع ، والمشكلات التطبيقية التى تثار عند النزاعات بين الأشخاص الطبيعيين ، والمعنويين فيما بينهم ، أو فيما بين هؤلاء والدولة ومؤسساتها .

- وثمة أدوار هامة تلعبها هيئة مفوضى الدولة فى مصر حيث تؤدى وظيفة هامة فى انماء القانون الادارى ، بوصفه قانونا قضائيا فى تكوينه وتشكيلة الأساسى - وفقا للتجربة المرجعية فى هذا المجال ، وهى التجربة التاريخية لمجلس الدولة الفرنسى - حيث لعب القضاء الادارى ، ولا يزال دورا هاما فى وضع مبادئه العامة ، واحكامه من خلال الأحكام والمبادىء التى يتوصل اليها القضاء الادارى ، والمحكمة الادارية العليا فى النزاعات التى طرحث ولاتزال أمامها .

وفى هذا المجال تمثل التجربة المصرية التاريخية ، واحدة من التجارب الرائدة خارج التجربة الفرنسية ، فى العالم العربى ، أو الدول النامية التى تأخذ بهذا النظام أى ازدواجية النظام القضائى بين نظام القضاء المدنى - الجنائى العادى ، ونظام القضاء الادارى ممثلا فى مجلس الدولة .

وما من شك أن هيئة مفوضى الدولة تلعب فى ظل قانون الاحزاب السياسية - رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الراهن ، بقيوده العديدة ، وغموضة دورا محوريا فى المساهمة فى تطوير فقه ومبادىء تتعلق بالحياة الحزبية المصرية . ناهيك عن دورها فى مجال الحريات العامة ، بالاضافة إلى دور القضاء العادى .

وفى هذا الاطار يمكننا أن نعرض على سبيل التمثيل

للتقرير الذى قدمته هيئة مفوضى الدولة فى الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٧ قضائية المقدم من وكيل المؤسسين عن الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ضد رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية ، واعترضت على الطلب المقدم . وقد استندت اللجنة فى اعتراضها على اربعة أسباب تتمثل .فى :

١ ـ تخلف الشروط القانونية فى وكيل المؤسسين ، وذلك لسبق أوانته فى الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ بتهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى للاحاطة برئيس الجمهورية وااللجنة المركزية وذلك بقلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهورى وشكل الحكومة .

ـ قامت اللجنة بالاعتراض على أن أثنين من المؤسسين ثبت من بعض الوقائع والاتهامات فى عدة قضايا على أن ثمة أدلة جديدة تقوم على قيام هؤلاء بالدعوة أو التحبيذ والترويج لما يتعارض مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى طبقا للقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٧ .

ـ اعترضت اللجنة على تأسيس الحزب لافتقاده شرط التميز طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤ من قانون الأحزاب . حيث أن التميز وفقا لرأى اللجنة يتمثل فى تفرد برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه عن برامج الأحزاب الأخرى تفردا واضحا يبدو للوهلة الأولى لمجموع الناس

ـ ورابع أسباب الاعتراض التى قدمتها اللجنة تمثل فى قيام الحزب على النظام الشمولى الذى يتعارض مع الديمقراطية السلمية ، وذلك تأسيسا على اشارة الحزب فى بيان اعلانه إلى الوثائق الأساسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأن الالتزام بهذه المواثيق شرطا جوهريا للعضوية فيه ، وتجاهل الحزب خطوات التصحيح الديمقراطى التى بدأت بثورة ١٥ مايو ١٩٧١ .

وقد رد تقرير هيئة مفوضى الدولة ، بعد بحث عميق لأسس النزاع ، يلى :
أن السبب الأول الذى أفصحت عنه اللجنة قام على وجه قانونى سليم ، لأن اللجنة صرفت كل همها فى اثبات تخلف الشروط القانونية فى وكيل المؤسسين ، ولم تجر التفرقة الواجبة بين شروط أهلية الشخص لممارسة العمل السياسى وبين شروط التكوين الحزبى نفسه ، وغاب عنها أن الطلب المعروض عليها لايتعلق بمدى أهلية وكيل المؤسسين لممارسة العمل السياسى ، وانما الطلب يتعلق بتكوين حزب موقع عليه من أربعة وثمانية عضواً مؤسسا .

ـ وفيما يتعلق بالسبب الثانى ذهبت هيئة المفوضين أن العبرة بتوافر الشروط فى اطار ٥٠ عضوا هم من شرط القانون عددهم ، كنصاب لتقديم الاخطار واتخاذ اجراءات التأسيس . وأنه لا عبرة بالعدد الزائد عن حد النصاب من حيث مدى توافر شرط النصف على الأقل من العمال والفلاحين .

وفيما يتعلق بالسبب الثالث المتعلق بالفتقاد الحزب شرط التمايز الظاهر فى البرامج وسياسات وأساليب تحقيقه عن الاحزاب الأخرى ، رجع تقرير هيئة مفوضى الدولة إلى موقف المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٥ ق فى شأن اظهار مراد المشروع من التميزين برامج الاحزاب ، حيث رأت أن المقصود بالتميز الاختلاف فى البرامج والسياسة أو الاساليب عن تلك التى يقوم عليها حزب آخر ، والتميز المطلوب لا يمكن أن يكون مقصودا به أن يكون تميزا فى كافة ما تقوم علية برامج الاحزاب الاخرى كلها ... فالتميز يتحقق متى توافر التفرد والانفصال فى برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه مع حزب آخر .

وذهب التقرير فى تحليله لمنهج لجنة الاحزاب إلى أنها تحرص على عقد المقارنة مع الاحزاب الاخرى كلها لا مع كل حزب منفردا ومستقلا ومنفصلا عن غيره ، وهى ثانيا تتجاوز عن اشتراط التماثل ، بمعنى أنها تكتفى بالتشابه لنفى التميز ، ومن ثم فأن منهج لجنة الاحزاب لا يبقى فسحة لأعمال أمثل للمبدأ الدستورى المتعلق بحرية المساهمة فى الحياة العامة وبتعدد الاحزاب كنظام سياسى ينبنى عليه التكوين الدستورى ، ورأى أن التميز الظاهر لايكون بنثر بنود البرنامج والنظر فى كل جزئية على حدة ، أنما يظهر التميز أكثر ما يظهر من استقراء كل بنود البرنامج والسياسات واستخلاص التوجه العام الذى يمثل عمود الارتكاز فى هذا الاجتهاد السياسى . وقد توصل التقرير إلى أن شرط التميز الظاهر قد توافر فى برامج الحزب ، ومن ثم فان قرار لجنة الأحزاب بالعتراض عليه لعدم تمتعه بالتميز الظاهر ، لاينهض فى الواقع ولا فى القانون .

أما عن السبب الرابع الذى يتأسس على قيام الحزب على النظام الشمولى الذى يتعارض مع الديمقراطية السلمية ، فقد ذهبت هيئة مفوضى الدولة إلى أن أوراق الحزب طالب التأسيس تضمنت جملة من المبادىء والأهداف والمطالب التى تبتعد بالحزب عن النظام الشمولى وتضعه مع من يؤكدون النظم التعديدية .

وهكذا يبرز الدور الذى تقوم به هيئة مفوضى الدولة ـ كما ظهر من قبل الدور الذى تلعبة هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا ـ فى مجال تنظيم الحريات العامة ، والذى يساهم فى انماء هذا الحقل الدستورى والقانونى العام ، ومواجهة مشكلات الصناعة التشريعية المبتسرة .

ثانيا : الأحزاب والقوى السياسية

١ - الحزب الوطنى الديمقراطى

شهد الحزب الوطنى خلال عام ١٩٩١ نشاطا مكثفا على جميع المستويات تركز اجمالا فى الاتجاه نحو التغيير ، ومراجعة السلطة التنفيذية فى العديد من خططها المقترحة خاصة الاقتصادية منها أو تلك المتعلقة بقطاعات حيوية فى الدولة .

فقد كشف فوز الحزب فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة فى عام ١٩٩٠ بنسبة ٥٧٪ من مقاعد مجلس الشعب عن وجود خلل خطير فى أداء الحزب وطبيعة هياكله ، وبرغم ارتفاع هذه النسبة فى وقت لاحق إلى ٨٠٪ عندما أنضم عدد من اعضائه الذين فازوا كمستقلين إلى هيئته البرلمانية ، الا أنها تظل أقل بكثير عما حققه الحزب فى إنتخابات سابقة .

وفى الواقع كانت التجربة الإنتخابية فى ١٩٩٠ برمتها ، وما صاحبها من انشقاقات وخلافات داخلية بسبب المنافسة على الترشيح ، فرصة اكتشفت خلالها القيادة العليا للحزب مدى الترهل والركود والانقسام الذى ساد صفوف الحزب ، والذى برز بوضوح فى اتجاه ٧٨٩ عضوا إلى ترشيح أنفسهم فى الإنتخابات كمستقلين بعدما رفض الحزب ترشيحهم ونجح منهم ٩٥ عضوا فى الوقت الذى سقط فيه العديد من أمناء الحزب ببعض الدوائر .

لذلك بدأ واضحا أن القيادة العليا كانت عازمة مع بداية ١٩٩١ على إدخال تعديلات جوهرية تعالج الخلل ، الا أنها رأت فيما يبدو ارجاء عملية التغيير إلى ما بعد أزمة الخليج التى بلغت ذروتها فى أوائل العام .

ولرصد نشاط الحزب الوطنى خلال عام ١٩٩١ سنعتمد على ثلاثة محاور يمكن إجمالها فى الآتى :

أ - نشاط اللجان المتخصصة :

شهد الحزب نشاطا مكثفا على مستوى لجانه الداخلية طوال العام ، إذ أنها حرصت على عقد اجتماعات دورية حضرها فى معظم الاحيان بعض القيادات التنفيذية لشرح سياسات ، أو الرد على استفسارات أو تساؤلات ، أو لطرح مقترحات لا تزال قيد البحث وتسعى الحكومة لبلورتها من خلال التشاور مع لجان الحزب .

وقد برز من بين هذه اللجان كل من لجنة الشئون المالية والاقتصادية ولجنة التموين والصحة والتعليم والصناعة والاسكان بالاضافة إلى أمانات الشباب والنشاط التجارى والصناعى ، وتركزت معظم القضايا التى تم طرحها أو معالجتها فيما يلى :

- قضايا ترتبط بتحرير الاقتصاد ضمن برنامج الألف يوم ومعالجة العجز والتضخم ، حيث طالبت بعض اللجان بالغاء التخطيط المركزى فى توزيع الاستثمارات وقصر دور الدولة على تحديد السياسات العامة وإقامة مشروعات إستثمارية تصديرية .

ووضعت اللجان المعنية تصورا كاملا لمشروع تحرير الاقتصاد يتضمن اطلاق حرية القطاع الخاص وترشيد الانفاق العام وتنمية الموارد الذاتية ، ورفع كفاءة الإدارة العامة ودمج بعض الوزارات وضغط للمصروفات .

فى الوقت نفسه حاولت بعض اللجان لفت انظار الحكومة إلى قضايا تحتاج لإعادة نظر بالخطط الموضوعة لها . فعلى سبيل المثال ، دعت أمانة النشاط التجارى والصناعى فى أحد اجتماعاتها إلى ضرورة وجود خطة اجتماعية تواكب برنامج تحرير الاقتصاد القومى لتلافى أية آثار اجتماعية سلبية نتيجة تحرير الاقتصاد ، والتوسع فى الانفاق على المجالات العلمية والتعليمية ومكافحة البطالة .

وأوصت اللجنة التشريعية بإعادة تنظيم الجهاز الادارى للدولة وضغط الوزارات لفك الاشتباكات فى الاختصاصات ، وطالبت اللجنة الاقتصادية بالتأنى في فرض ضريبة المبيعات وإجراء دراسات شاملة لسياسة الأسعار ، كذلك تركزت بعض مقررات جلسات اللجان حول حقوق العاملين فى دول الخليج ومساواتهم ببقية الفئات وإعادة تنظيم إستخدام العمالة المصرية هناك وإيجاد صيغة أكثر انصافا لضمان حقوق العاملين ومصالحهم . وقد وقعت بعض الخلافات بشأن مشروعات وضعتها الحكومة . فقد دخلت لجنة الاسكان بالحزب فى نزاع مع وزارة الاسكان حول مشروع القانون الجديد الذى اعدته لتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ورفضت اللجنة بنوده بدعوى أنه لا يتمشى مع سياسة الاصلاح الاقتصادى ثم قررت الوزارة تشكيل فريق خاص يتولى إعداد مشروع جديد يراعى مقترحات لجنة الاسكان .

كذلك رفضت لجنة التموين بالحزب فرض ضريبة المبيعات على الأدوية بكافة أنواعها ، وطالبت بإعاة دراسة أسلوب تطبيقها على مختلف السلع والمنتجات ، أيضا رفضت أمانة النشاط التجارى ولجنة الشئون المالية والاقتصادية مشروع البنوك الذى أعده البنك المركزى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد وطالبت بضرورة إعادة النظر فيه . وأقامت أمانة الشباب عدة ندوات ومحاضرات ودورات تثقيفية شارك فيها بعض الوزراء والقيادات الحزبية .

ومما سبق يتضح أن ثمة مطالب ومقترحات عرضتها لجان الحزب ، تتشابه وتتماثل مع أطروحات تبنتها بعض أحزاب وتيارات المعارضة ، كما يلاحظ أيضا أن الحزب حاول من خلال لجانه ممارسة ضغوط مكثفة على الحكومة لتعديل أو تغيير بعض خططها وبصفة عامة ، كان من الواضح خلال العام ١٩٩١ تزايد أهتمام الرئيس حسنى مبارك بالقيام بزيارات كثيرة لمقر الحزب والاجتماع بقيادات الحزب ولجانه المختلفة وأهتم مبارك خلالها بالرد على استفسارات وتساؤلات كانت عادة محل جدل ليس على المستوى الحزبى فحسب ، بل على مستوى الدولة ككل وخاصة فيما يتعلق ببعض السياسات الداخلية والخارجية .

ب ـ التنظيم الداخلى :

بعد نحو ١١ عاما من إعتماد سياسة التعيين لاختيار القيادات العليا فى الحزب الوطنى من القاعدة للقمة اتجه خلال ١٩٩١ إلى إتباع أسلوب الانتخابات الديمقراطية لإجراء عملية فرز داخل الحزب من أجل انتقاء أصلح العناصر للمناصب العليا ضمن سياسة عامة تستهدف فى مجملها إعادة إحياء وتنشيط هياكل الحزب . وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد أن نورد بعض الأسباب ، التى أعلنت عناصر قيادية أنها كانت وراء تبنى دعوة التغيير . فقد أشار بعض تلك العناصر إلى أن « كثيرا من القيادات فى عدة مواقع كانت حائلا دون ظهور قيادات جديدة فى العمل الحزبى ، وما أن وضعت تلك القيادات نفسها فى إختبار حقيقى مع الجماهير حتى سقطت » .

لذلك كانت من الضرورى إجراء الإنتخابات بغرض :

(١) إختيار قيادات تتمثل فيها القدوة والقدرة .

(٢) وضوح خريطة عضوية الحزب فى المواقع المختلفة حتى مستوى الوحدات لتدعيم خطة الحزب لاستقطاب عضوية جديدة فى المواقع التى تعانى من ضعف العضوية .

(٣) دعم شبكة الاتصال وتأكيد دورية الاجتماعية للمستويات المختلفة مما يسهل عملية المتابعة والتقييم .

(٤) القيادات المنتخبة يكون لها حرية التصرف وأكثر استعدادا للخلق والابداع لتحررها من الاحساس بالوصاية .

(٥) تفاعل الجماهير بشكل أكبر مع قيادتها الحزبية لاحساسها أنها كانت شريكة فى صنع القرار .

ومع بداية الاعلان عن الاتجاه للتغيير ، كشفت بعض القيادات عما أصاب الحزب بعد ١١ عاما من العمل السياسى ، حيث ألمحت إلى أن الحزب كاد يتحول لمؤسسة إدارية ملحقة بجهاز الدولة . وهو رأى صحيح إلى حد بعيد ، فالاعضاء ومثلهم القيادات ـ وهى فى المقام الأول كوادر سياسية تنفيذية ـ خلطت بشكل سافر بين الحزب وبين المؤسسات الادارية فى الدولة ، فكانت النتيجة تداخلا شديدا وخللا واضحا فى أداء الحزب ظهر خلال الإنتخابات الأخيرة .

من هذا المنطلق كانت دعوة الرئيس حسنى مبارك زعيم الحزب فى أوائل العام إلى إجراء دراسة عاجلة لاختيار قيادات الحزب فى المحافظات بالانتخاب بدلا من التعيين . واستند فى دعوته إلى أنه بات من الضرورى إجراء الانتخابات لاعادة البناء مع وضع كافة الضمانات التى تكفل ترشيح وانتخاب أصلح العناصر القادرة على التعبير عن مصالح الشعب وإحتياجاته والتى تتصف بالنزاهة وطهارة اليد .

كان من الواضح أيضا من خلال لقاءات مبارك مع قيادات الحزب مدى تصميمه على ضرورة التغيير الشامل وتصعيد عناصر شابه تدفع دماء جديدة فى الحزب بهدف القضاء على أوجه الخلل والقصور التى أصابت الحزب طوال الأحد عشر عاما الماضية . وقد يفسر ذلك استبعاد أحد المقترحات التى

دعت إلى الأخذ بسياسة تعيين بعض الشخصيات العامة ذات الكفاءة العالية إلى جانب الانتخابات .

وقد تردد أن قيادة الحزب كانت فى مجال المفاضلة بين مشروعين أولهما يركز على إعادة البناء على مستوى المحافظة عن طريق الانتخاب ، والثانى يدعوا إلى إعادة البناء الداخلى بشكل شامل بدأ من مستوى القرية ومرورا بأمناء الحزب على مختلف المستويات والمراكز والأقسام وهيئات مكاتب أمانات الحزب . وتم الاتفاق فى النهاية على أنتخاب لجان مؤقته لإدارة الإنتخابات والإشراف عليها ، وتتولى لجان الحزب بالمحافظات والتى تضم أعضاء مجلسى الشعب والشورى واللجنة الدائمة للمجلس المحلى انتخاب هذه اللجان المؤقتة على أن يتم إختيار أمناء الحزب على كافة المستويات (المحافظة والمركز والقرية) من أعضاء اللجنة المؤقتة ، ليكونوا أمناء مؤقتين لإدارة الانتخابات وأصبح من حق الأمين العام ترشيح نفسه فى الانتخابات ما لم ينتخب كعضو فى اللجنة المؤقتة . ويتولى أعضاء الأمانة العامة للحزب على المستوى المركزى الاشراف على جميع اللجان المؤقتة .

وبدأت بالفعل أولى مراحل عملية الإنتخابات فى شهر أكتوبر وتستمر لخمسة مراحل أخرى حتى موعد انعقاد المؤتمر العام للحزب لإنتخاب الرئيس .

وبصفة عامة يكشف سير الأحداث والتطورات التى شهدها الحزب خلال ١٩٩١ أن ثمة صراعا عنيفا ومكتوما كان يدور فى أروقة الحزب بين أجنحة وأطراف ، بعضها كان يشعر أنه المستهدف من الاتجاه نحو التغيير ، والبعض الآخر كان يحاول انتهاز الفرصة للوصول إلى مراكز قيادية ظلت طوال سنوات حكرا على شخصيات بعينها . وقد كشف ذلك من حدة النزاع والخلاف داخل الحزب ، حيث حاول كل طرف تحقيق مكاسب له من خلال شن حملات انتقاد للاطراف الأخرى .

وعلى سبيل المثال تباينت المواقف إزاء الاقتراح الخاص بفتح باب العضوية لمن يريد الانضمام للحزب ، والسماح بدخولهم الانتخابات حتى قبل مرور عام على العضوية - كما تشترط لائحة النظام ، فالبعض خشى من أن يؤدى ذلك إلى صعود « محترفى الانتخابات » للمناصب القيادية ودعوا إلى الاكتفاء بالعضوية الحالية للحزب ، وقصر حق الانتخابات والترشيح على الأعضاء القدامى فقط . بينما كانت هناك أجنحة أخرى ترى أنه من المفيد للحزب ضم أعضاء جدد والسماح بدخولهم الانتخابات لاستقطاب مزيد من الكفاءات لم تجد ما يشجعها على الانضمام للحزب فى الفترة السابقة .

وعلى أية حال ، فقد كانت هناك شكوك بشأن إمكانية أن تسفر الانتخابات عن تطبيق ديمقراطية حقيقية داخل الحزب تفرز قيادات منتخبة بالفعل ، وذلك بالنظر إلى استمرار كوادر ساهمت بدور كبير فى ترهل الحزب .

جـ - التماسك الداخلى :

كشفت عدة قضايا ، أثيرت داخل الحزب فى عام ١٩٩١ عن الانقسامات والخلافات فى صفوفه .

فعلى سبيل المثال ، أظهرت قضية التغيير والاتجاه نحو إجراء إنتخابات لإختيار قيادات جديدة ، مدى الخلاف القائم بين بعض أجنحة وتيارات الحزب حيث أبدى البعض وخاصة الشباب تأييدهم وترحيبهم بهذه المبادرة على أمل أن تتاح الفرصة أمام عناصر جديدة لتولى المناصب القيادية ، فى حين تحفظ آخرون واظهروا تخوفهم من ذلك نظرا لما سيمثله من إحتمال خروجهم من مواقع احتكروها منذ سنوات .

وبرغم اعلان جميع الاطراف ترحيبها وحماسها الشديد لإجراء الانتخابات الا أن صراعا مكتوما كان يدور فى الخفاء . وتكرر الانقسام والخلاف عندما اثيرت قضية الدكتور حمدى السيد الذى كسب طعنا انتخابيا كان قد تقدم به لاثبات حدوث تزوير فى فرز أصوات الدائرة السابعة بالنزهة أثناء الانتخابات الأخيرة مما أدى لفوز منافسة بمقعد الفئات بدون وجه حق وقد انقسم الاعضاء ما بين مؤيد لالغاء نتيجة الفرز ، ومعارض لهذا الاتجاه بدعوى أن الحل الأمثل هو تجاهل الحكم القضائى وعدم فتح الباب أمام ما وصف بتدخل القضاء فى شئون مجلس الشعب ، خاصة وأن هناك كثيرين من نواب الحزب فى المجلس يواجهون قضايا من هذا النوع .

الا أن كمال الشاذلى أمين التنظيم بالحزب وممثل الأغلبية داخل المجلس أعلن ترك الحرية للاعضاء فى إبداء رأيهم بهذا الشأن داخل المجلس ، كما أعرب فى إحدى الجلسات عن رفض الحزب بصفة عامة استمرار عضو مشكوك فى صحة فوزه بالأغلبية خاصة بعد صدور الحكم القضائى .

وقد تعمق الخلاف بصورة واضحة فيما بعد عندما تفجرت مسألة النواب المتهمين بتجارة المخدارات وبعضهم اعضاء بالحزب الوطنى ، حيث أعرب بعض الأعضاء عن إعتقادهم بضرورة قيام الحزب بطردهم من المجلس والحزب أيضا ، فى حين دعا آخرون إلى بقائهم وعدم إتخاذ أية إجراءات بشأنهم والدفاع عنهم ، رغم ما أكدته تقارير الأمن حول تورطهم فى تجارة وتهريب المخدرات وذلك

على أساس أن هذه التقارير « لا تقترن بدلائل ثابتة وأكيدة تدين النواب » .

وقد القت هذه القضية ظلالا كثيفة حول الحزب ، خاصة وان وزير الداخلية أعلن أنه تم تقديم تقارير أجهزة مكافحة المخدرات الخاصة بهؤلاء النواب للحزب بعد أن تم ترشيحهم ، وأن مسئولى الحزب تجاهلوها الأمر الذى أثار تساؤلات بعض الأعضاء عن الضوابط التى أعتمدت عليها قيادة الحزب عند إختيار المرشحين .

وقد حاول الحزب الوطنى الالتفاف حول آثار هذه القضية من خلال الاستفادة بها اعلاميا وسياسيا عن طريق الترويج لديمقراطية الحزب ، وأنه لا يتستر على الفساد ولا يحمى المفسدين ، وأنه يضع فى المقام الأول المصلحة العامة وليست المصالح الفردية . الا أن المعارضة استغلت القضية للهجوم على الحزب والانتقاض منه . وأخيرا ، تعرضت الحكومة للعديد من الانتقادات من جانب أعضاء الحزب سواء داخل مجلس الشعب أو فى لقاءات واجتماعات بعضها كان بحضور الرئيس حسنى مبارك .

٢ ـ الوفد والقوى الليبرالية :

لم يحدث فى الأداء السياسى لحزب الوفد عام ١٩٩١ ، ما يمكن معه القول بحدوث تغيرات كبيرة سواء فى ممارساته ومواقفه السياسية ، أو فى خطابه السياسى واستمرت نفس المقولات والمواقف الرئيسية للوفد والتى تطالب بالاصلاح السياسى واطلاق الحريات وتحرير الاقتصاد وسوف يقتصر هذا الجزء على عرض أهم الملامح لممارسات وخطاب الوفد عام ١٩٩١ ، وينقسم طبقا لما جرى عليه العمل فى التقرير ـ إلى ثلاثة أجزاء تتعلق بالتطورات التنظيمية والنشاط السياسى والخطاب الوفدى .

أ ـ التطور التنظيمى :

لم تشهد المستويات التنظيمية للوفد تغيرات تذكر ، بعد قرارات الفصل التى أصدرها الحزب بحق عدد من أعضائه فى العام الماضى نتيجة لمخالفتهم قرار الحزب بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب .

وقد اقتصرت التغييرات على بعض لجان الاقاليم وبعض اللجان النوعية ، حيث أعتمد رئيس الوفد نتائج الانتخابات التى أجريت لتشكيل اللجان الاقليمية فى الاسكندرية والسويس والدقهلية ، وكذلك لجان الشباب بمحافظات القاهرة وبورسعيد والغربية ، وفى بعض المراكز مثل كفر الدوار وايتاى البارود ، كما فتح باب الترشيح لعضوية اللجان النوعية المتخصصة التى شهدت نهوضا هذا العام والتى يصدر تشكيلها بقرار من رئيس الحزب طبقا للائحة النظام الداخلى .

وقد عقدت هذا العام عده اجتماعات للهيئة العليا برئاسة فؤاد سراج الدين كما شهد المقر الرئيسى للحزب عده اجتماعات لرؤساء اللجان العامة ، وكان يرأس هذه الاجتماعات رئيس الحزب أو السكرتير العام ، وذلك لمناقشة القضايا الداخلية والخارجية المثارة على الساحة ، وكذلك لبحث سبل تنشيط لجان الوفد ، واستكمال لجانه بالقرى والمراكز ، وربما يشير تزايد عدد الاجتماعات المعقودة هذا العام مقارنة بالعام السابق إلى رغبة القيادة الوفدية فى زيادة التواصل بين المستويات التنظيمية المختلفة للحزب ، وزيادة الترابط بينها ، تعويضا عن مقاطعة الحزب لمجلس الشعب ومن ثم فقدانه لنوابه الذين كانوا يمثلون حلقة اتصال قوية مع المحافظات والقواعد .

وقد حفلت صحيفة الوفد بأخبار ونشاطات اللجان العامة واللجان النوعية وبدا أن أكثر اللجان الاقليمية نشاطا كانت لجنة الاسكندرية ، كما أن لجان الشباب أبدت نشاطا فى عقد الندوات والمهرجانات ولقاءات الحوار مع رئيس الحزب ، وذلك فى الوقت الذى استمرت فيه اللجنة الطبية للوفد هى الأكثر نشاطا وانفتاحا على القطاعات العريضة من الجماهير ، ويلاحظ بشكل عام استمرار تركز نشاطات الحزب فى محافظات الوجه البحرى والقناة وتراجع أخبار ونشاطات الوجه القبلى .

ب ـ النشاط السياسى :

يشتمل هذا القسم على النشاط الجماهيرى لحزب الوفد ، ثم علاقة الوفد بكل من أحزاب المعارضة والحكومة .

(١) فيما يتعلق بالنشاط الجماهيرى ، عقد حزب الوفد عده ندوات بمقر الحزب بالعاصمة تحت عنوان « حوار الأجيال حول موضوعات الساعة » بالاضافة إلى الندوات التى عقدتها لجان الوفد بالاقاليم ، وقد دارت هذه الندوات حول محاور عدة من أبرزها المحور الاقتصادى (الحرية من أجل الخبز ، مشروع الألف يوم ، ضريبة المبيعات ، أزمة مصر الاقتصادية .. الخ)

كما تم التركيز أيضا على الموضوعات ذات الطابع السياسى القومى (أبعاد السياسة العربية والموقف العربى الراهن ، الوجودين الأجنبى والصهيونى بين الماضى والحاضر ، مستقبل العرب بعد مؤتمر السلام ، الصهيونية والفتنة الطائفية .. الخ) فضلا عن التركيز المعهود على مسألة الديمقراطية والاصلاح السياسى وحقوق الانسان .

بالاضافة إلى ذلك عقد حزب الوفد مؤتمرين شعبيين هذا العام أحدهما فى مدينة شرباص بمحافظة دمياط فى ٢٦ أبريل ، والثانى انعقد فى ١٣ نوفمبر فى مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية احتفالا بعيد الجهاد ، وهو المؤتمر الذى يحشد له حزب الوفد عاده كل إمكانياته ويلقى فيه رئيس الحزب خطابا يعبر فيه عن رؤىء الحزب ومواقفه .

كما قام الوفد هذا العام بإتباع أسلوب جديد فى النشاط الجماهيرى ، تمثل فى القوافل السياسية . وكان حزب الوفد قد وضع فى نهاية عام ١٩٩٠ - ابان مقاطعته لانتخابات مجلس الشعب - خطة لايفاد كوادره السياسية إلى المحافظات ، وذلك لشرح الاسباب التى بنى عليها الوفد قراره بالمقاطعة ، وتوضيح توجهات الحزب ومواقفه ، الا أن غياب الوفد عن مجلس الشعب ، ومن ثم فقدانه لواحدة من أهم قنوات التأثير والتواصل مع الجماهير ، سواء من خلال الممارسة النيابية أو من خلال الاعلام عن سياسات الحزب تجاه القضايا والقوانين المطروحة ، أدى إلى تطوير هذه القوافل باتجاه جعلها خدمية - سياسية فى نفس الوقت ، تهدف بالأساس إلى إيجاد نوع من التواجد أو التدعيم للحزب فى مختلف المناطق عبر تقديم بعض الخدمات التى قد تساهم فى إعطاء مزيد من الفعالية لنشاط الحزب . وقد تكونت هذه القوافل من قافلة طبية يشارك فيها بعض أساتذة كليات الطب من أعضاء الوفد ، تقوم بنوع من المسح لمنطقة وجودها وتقدم خدماتها بالمجان ، وتصاحبها قافلة سياسية يترأسها بعض قادة الحزب تقوم بعقد ندوات جماهيرية لمناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية وتوعية الناس بالقضايا التى يطرحها الحزب وقد تحركت هذه القوافل إلى المحلة الكبرى والتل الكبير وطنطا وبنها والعريش وسرابيوم والسويس وكفر الدوار ومدينة درين بالدقهلية .

ويمكن إدراج بعض الملاحظات العامة على النشاط الجماهيرى للوفد هذا العام فيما يلى :

أن الندوات التى عقدت هذا العام لم تتسع بالقدر الذى كان متوقعا خصوصا بعد مقاطعة الحزب لانتخابات مجلس الشعب ، وارتكاز نشاطه الجماهيرى على هذه الندوات كقناة أساسية . وقد برر قادة الحزب ذلك بالقيود المفروضة فى ظل نظام الطوارىء بالاضافة إلى احتلال حرب الخليج لحيز كبير من اهتمامات المجتمع بكل فئاته أثناء النصف الأول من العام ، وبالتالى تراجع القضايا الداخلية فى تلك الفترة . ورغم أن بعض التحليلات أشارت إلى وجود إتفاق ودى بين الوفد والجهات الحكومية يقضى بعدم إقامة تجمعات أثناء الحرب الا أن قادة الوفد نفوا هذا الأمر ، وفى الأغلب فإن الأسباب الحقيقية لذلك تكمن فى قصور الامكانيات الذى تعانى منه الأحزاب المصرية عموما .

أن قوافل الوفد السياسية والطبية تركزت فى الوجه البحرى ومحافظات القناة فقط ، مما يهمش وجود الحزب فى محافظات الوجه القبلى والصعيد التى يتسم تواجد الحزب فيها بالضعف أصلا ، الأمر الذى يشير بوضوح إلى حاجة الحزب لمعالجة هذه الفجوة .

يلاحظ هذا العام أيضا كثافة الحضور الشخصى لفؤاد سراج الدين رئيس الوفد فى ندوات الحزب وأنشطته حيث تحدث فى مؤتمرين جماهيريين فى شرباص والزقازيق ، كما حضر بعض ندوات الاثنين فى مقر الحزب فضلا عن تلبيته الدعوة لندوات أخرى لجهات من خارج الحزب مثل الجمعية العلمية الطبية ، وذلك فيما يبدو كمحاولة للاستفادة من موقع رئيس الوفد الذى ينظر إليه الحزب كقيادة كارزمية .

٢ - العلاقة مع أحزاب وقوى المعارضة الأخرى

اتسمت العلاقة مع أحزاب وقوى المعارضة الأخرى فى النصف الأول من العام بكثير من الفتور ، إذ تمحورت على الموقف من أزمة الخليج والتداعيات المترتبة عليها . فقد أختلف موقف الوفد من البداية عن مواقف باقى الأحزاب إذ أدان الغزو العراقى لتكويت واستمر على هذه الإدانه وحمل صدام حسين مسئولية الأزمة وما يترتب عليها . وعلى أثر اندلاع الحرب حدثت تحركات حزبية لمناقشة تطورات الأزمة ومحاولة إيجاد رأى موحد للقوى السياسية المصرية ، الا أن الوفد رفض المشاركة فى هذه المناقشات معلنا أن موقفه من الأزمة معلن ومعروف ، وبمناسبة قيام أحزاب المعارضة بعقد مؤتمر ومحاولة القيام بمسيره إلى القصر الجمهورى لتسليم مذكره تطالب بالوقف الفورى للقتال فى الخليج والسعى لإيجاد تسوية سلمية والتأكيد على أن الجهود السلمية « لم تأخذ فرصتها كاملة قبل الحرب » ، علق فؤاد سراج الدين بأن الأوضاع الأمنية فى البلاد لا تحتمل القيام بمسيرات أو مظاهرات ، وأن أسلوب المعارضة أسلوب غير عملى ، وطالب بضرورة توحيد المواقف المصرية من كل الاتجاهات لاشعار صدام حسين بأعماله غير المشروعه .

فى نفس السياق أشار رئيس حزب الوفد إلى أن الرئيس مبارك كان قد أبلغ رؤساء الأحزاب المعارضة فى مصر أنه ينوى أرسال قوات مصرية إلى السعودية للمساعدة فى الدفاع عنها وللمساهمة فى تحرير الكويت وأن رؤساء الأحزاب أيدوا هذا القرار الذى يتفق مع التزامات مصر العربية وقرارات مجلس الأمن .

ويمكن القول بشكل عام أن اختلاف المواقف حول أزمة الخليج أدى إلى إنهيار التعاون الذى نتج عن المقاطعة المشتركة للانتخابات ، وأدى إلى تمايز موقف الوفد عن

مواقف بعض القوى السياسية الموجودة على الساحة التى سعت إلى تحقيق حد أدنى من التنسيق بين مواقفها خاصة بعد استمرار القصف الجوى وتدمير منشآت العراق وبنيته الأساسية مما أدى إلى حدوث نوع من التململ لدى الرأى العام المصرى . وفى هذه الفترة ظهرت التصريحات الوفدية التى تعلن أن الوفد هو الحزب الذى انبثق عن ضمير الأمة وأنه يحتل الصداره فى الحياة السياسية بغض النظر عن اختلاف موقفه مع المواقف الحزبية الأخرى ، وأن وجود إتفاق مع المواقف الرسمى للنظام الحاكم إزاء أزمة الخليج لا يعنى التطابق مع الحكومة إذا أن الخلافات بشأن المطالب بتوسيع رقعه الممارسات الديمقراطية تظل قائمة .

وبعد توقف القتال فى الخليج بدأت بعض بوادر التحسن فى العلاقات بين الوفد وأحزاب المعارضة الأخرى . فقدم الوفد مع أحزاب العمل والتجمع والأحرار مذكرة للرئيس مبارك فى أوائل شهر أبريل تطالب بعدم تجديد قانون الطوارىء الذى كانت مدته - آنذاك - تنتهى فى ٣٠ أبريل ، وذلك على أساس أن قانون الطوارىء فى أصله ونشأته لم يشرع الا فى حالات استثنائية خاصة ومحدوده وأنه من الضرورى العودة إلى القوانين العادية والقضاء الطبيعى « إذا أرادت مصر ديمقراطية سليمة واستقراراً دائماً ومناخاً صالحاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تنشدهـا مصر » ، وفى نفس السياق إتفق الوفد فى مايو مع أحزاب المعارضة على تنظيم اعتصام رمزى احتجاجا على اقرار مجلس الشعب مدى العمل بقانون الطوارىء ، كما وقع رئيس الوفد فى يوليو بالاشتراك مع بقية الأحزاب والقوى السياسية بيان المطالبة بالاصلاح الدستورى ، وهو البيان الذى حظى بتغطية اعلامية واسعة من المعارضة ونص على عشر نقاط أساسية كمرتكزات للاصلاح المنشود . وقد امتد التعاون إلى بعض قضايا السياسية الخارجية ذات الصلة بأزمة الخليج حيث استنكر الوفد فى بيان مشترك مع بقية الأحزاب التهديدات الأمريكية بإستخدام القوة ضد العراق لتدمير مشروعاته للطاقة النووية فى الوقت الذى كانت فيه واشنطن تبدى كثيرا من عدم الاكتراث تجاه البرامج الإسرائيلية الأكثر خطوة فى هذا المجال .

ورغم أن عام ١٩٩١ شهد بالاضافة إلى ذلك مشاركة الوفد فى بعض اللقاءات الحزبية الأخرى ، ومشاركته للاحزاب الأخرى فى بعض الندوات أو المؤتمرات الا أنه يمكن القول أن التنسيق لم يكن على المستوى الذى شهده عام ١٩٩٠ إبان المقاطعة المشتركة للانتخابات ، وبقيت العلاقات بين الوفد وأحزاب المعارضة يشوبها نوع من الفتور . وحين وجه الوفد الدعوة هذا العام إلى رؤساء أحزاب المعارضة لحضور الأحتفال بعيد الجهاد الذى يعقده الحزب فى ١٣ نوفمبر من كل عام ، لم يحضر سوى أحمد الصباحى رئيس حزب الأمة .

أما عن علاقة حزب الوفد بالحكومة ، فإن التوافق بين موقف الوفد والموقف الرسمى تجاه أزمة الخليج لم يمنع حدوث توترات عديدة ، حتى بخصوص أزمة الخليج نفسها ، إذ انتقد الوفد عدم الاعلان عن عوده القوات المصرية فى حينها ، بالاضافة إلى عدم الافصاح عن الأسباب التى أدت إلى قرار عودة القوات ، وفيما يتعلق بالشئون الداخلية فقد شغل مجلس الشعب وجملة المسائل المتعلقة به مساحة كبيره من اهتمامات الوفد ، وشنت جريدة الوفد حملة انتقادات واسعة فيما عرف بقضية « نواب الكيف » وتسلل بعض تجار المخدرات إلى مجلس الشعب للاحتماء بالحصانة البرلمانية وكيفية ترشيحهم من قبل الحزب الوطنى رغم تقارير وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والشبهات المحيطة بهم ، وأحتفلت الجريدة على صفحاتها بحصولها على حكمين بالبراءة من تهمه القذف والتشهير فى هذا المجال ، كما انتقدت الصحيفة عدم وضوح المعايير فى الكيفية التى تمت بها معالجة قضية نواب المخدرات حيث أدانت لجنة القيم البعض منهم وبرأت البعض الأخر ، رغم وجود ظروف متشابهة .

وفى إطار الانتقادات الموجهة إلى مجلس الشعب أعتبر الوفد أن عدم أخذ المجلس بما انتهت إليه محكمة النقض من عدم صحة عضوية العديد من النواب إنما يعبر عن إستهانة بالقضاء وإهدار لاحكامه وعدم تنفيذها بحجة الحفاظ على استقلال السلطة التشريعية ، وأن هذا الصدام بين السلطتين التشريعية والقضائية يقوم دليلا على « عجز الدستور القائم عن الوفاء بمقتضيات التوافق بين السلطات واحترام سيادة القانون » .

وبشكل عام يمكن ملاحظة التركيز الشديد للوفد على عدم مشروعية المجلس من الناحية القانونية ، وعدم جدارته السياسية لما شاب سمعه العديد من أعضائه ، بالاضافة إلى قيام المجلس بإبرام العديد من القوانين فى عجاله لا تتيح لاعضائه الفرصة لدراسة مشروعات القوانين وهو ما يعود إلى أولوية الاصلاح السياسى فى قائمة اهتمامات الوفد ، بالاضافة إلى محاولة الحزب تعويض غيابه عن مجلس الشعب من خلال إثبات صحة المبررات التى قدمها من قبل للمقاطعة . وقد برز ذلك أيضا على مستوى آخر فى النقد المتزايد لممارسة الحكومة فى القضايا الداخلية التى تهم قطاعات واسعة من الشعب مثل إنتشار ظواهر الفساد السياسى ، وانعدام معايير الكفاءة فى إختيار مسئولى الحكم المحلى ، وعدم فعاليته فى تقديم الخدمات للمواطنين ، بالاضافة إلى التسيب الادارى وضعف أجهزة الرقابة ، وعدم كفاءة أجهزة الدولة فى مواجهة الكوارث التى حدثت

خلال العام الماضى مثل غرق العبارة « سالم اكسبريس » وانهيار بعض جسور الرى فى العامرية وادكو ، وتعدد الحرائق فى مخازن السكة الحديد ومبنى المعلومات فى رئاسة مجلس الوزراء ومبنى التليفزيون وحريق المعادى .

جـ ـ الخطاب السياسى :

أعاد الخطاب السياسى للوفد عام ١٩٩١ التأكيد على أهمية ومحورية الاصلاح السياسى بأعتباره قضية الوفد الأولى ، وحمل رئيس الوفد بشده وفى أكثر من مناسبة على ممارسات النظام الحاكم فى مصر ، وأعلن عن أسفه لاستمرار الاحكام العرفية طوال مدة حكم الرئيس مبارك وأن تمسك الرئيس مبارك برئاسة الحزب الوطنى هو سبب إهدار تكافؤ الفرص بين الأحزاب » وأن النظام يخلق مجلس الشعب ، والمجلس يؤيد رئيس النظام » .

وطالب الوفد بإنتخاب هيئة تأسيسية أو لجنة قومية من جميع الاحزاب والقوى السياسية لوضع دستور جديد يعرض على الشعب فى استفتاء عام ، وفى خطابه بمناسبة عيد الجهاد الذى القاه فى ١٣ نوفمبر إعاد فؤاد سراج الدين طرح المبادىء العشرة للاصلاح السياسى والتى قدمتها المعارضة فى بيان مشترك ، كأسس يجب أن يقوم عليها الدستور الجديد ، وحددها كما يلى :

١ ـ تقرير حقوق الانسان المصرى والحريات العامة المقررة بالشريعة الاسلامية والمواثيق الدولية بما يكفل الحفاظ على كرامة المواطن وعدم تعرضه للتعذيب ويضمن عدم تقييد حريته الشخصية أو دخول مسكنه ... وتقرير حق المواطنين فى عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المسيرات السلمية مما يقتضى الغاء كافة القوانين المقيدة لهذه الحقوق والحريات أو المتعارضة معها ..

٢ ـ وضع الضوابط للحالات التى تجيز اعلان حالة الطوارىء بعبارات دقيقة وعلى سبيل الحصر ... والغاء المادة ٧٤ من الدستور التى تعطى لرئيس الجمهورية الحق فى إتخاذ تدابير استثنائية فى حالة تعرض سلامة الوطن للخطر اكتفاء باعلان حالة الطوارىء .

٣ ـ النص على حرية تأسيس الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها بعد إخطار الجهة المعنية دون توقف على موافقه أية جهة من الجهات .

٤ ـ تقرير سلامة الانتخابات والاستفتاءات العامة وضمان نزاهتها وحريتها وعدم تدخل السلطة العامة فيها ، وأن يتولى القضاء إجراءها بناء على قواعد قانونية تكفل إدراج كافة الناخبين الحائزين للشروط المطلوبة دون غيرهم جداول الانتخابات .

٥ ـ الأخذ بنظام الحكم البرلمانى القائم على الفصل بين صلاحيات رئيس الجمهورية وبين اختصاصات السلطة التنفيذية التى تتولاها حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية وتكون مسئولية أمام ممثلى الشعب المنتخبين انتخابا حرا .

٦ ـ تقرير حق مجلس الشعب فى تعديل ميزانية الدولة واعطاء مجلس الشورى صلاحية التشريع والرقابة على أعمال الحكومة أو الغاؤه .

٧ ـ انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا عاما مباشرا من بين أكثر من مرشح وتحدد فترة رئاسته ولا تجدد الا مره واحدة مع التخلى عن صفته الحزبية ، كما تعاد هيئة كبار العلماء الملغاة ، وتتولى إختيار شيخ الأزهر من بين أعضائها وكذلك يتم انتخاب رؤساء الجامعات ونوابهم من بين اعضاء هيئة التدريس .

٨ ـ تنقية القوانين المعمول بها من كل ما يخالف الشريعة الاسلامية مع التأكيد على حقوق غير المسلمين .

٩ ـ تأكيد الولاية العامة للقضاء بالفصل فى لمنازاعات والخصومات كافة بما فى ذلك الطعون فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب والشورى ، والغاء جهاز المدعى العام الاشتراكى ومحاكم القيم وأمن الدولة .. الخ .

١٠ ـ تقرير حرية إصدار الصحف وملكيتها للمواطنين والأحزاب السياسية وغيرها من الاشخاص الاعتبارية ، والغاء قانون سلطة الصحافة .

ويلاحظ على هذه المبادىء العشرة أنها تمثل المطالب المشتركة لاحزاب المعارضة كأسس للدستور المقترح الذى تتباين اتجاهات الأحزاب بشأنه ، الا أن هذه المطالب تمثل خطوة متقدمة فى اتجاه دفع مشروع محدد للدستور الجديد يمكن أن يكون أرضية صالحة يدور حولها نقاش القوى والأحزاب السياسية .

وفى المجال الاقتصادى أكد الخطاب الوفدى أن الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها مصر ناتجة عن المناخ السياسى المضطرب وأن الركيزة الأولى هى الاصلاح السياسى ، ووضع سياسة اقتصادية مستقرة تقوم على النظام الاقتصادى الحر مع مواجهة عجز الميزانية والعمل على زيادة الانتاج وزيادة الموارد ومواجهة التضخم وخفض الانفـاق الحكومى ، كما هاجم الخطاب الوفدى القطاع العام بوضعه الحالى وأعتبر أنه أصبح عبئا على الموازنة ويقيد حركة الحكومة ويضعف قدرتها على تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى .

وفيما يتعلق بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى يرى حزب الوفد أنه طالب بكثير من الإجراءات المتعلقة بتحرير الاقتصادى على أن يكون ذلك بشكل تدريجى مع الغاء الدعم

العينى واستبداله بدعم نقدى لمراعاة الظروف الاجتماعية ، وأن الاتفاق مع الصندوق يمثل جرعة مكثفة وثقيلة على القطاع الأكبر من المواطنين .

ومن ناحية أخرى أهتم الخطاب الوفدى بقضايا السياسة الخارجية الرئيسية التى استجدت هذا العام ، حيث ربط الوفد بين الأمن القومى لمصر وأهمية أن يكون لمصر دور واضح فى الترتيبات الأمنية فى الخليج من منطلق أن الوجود المصرى يعد ضامنا أساسيا للبعد العربى فى هذه الترتيبات ، كما هاجم الوفد المحاولات الإيرانية الرامية إلى تقليص الدور المصرى فى الخليج .

ورغم الموقف الثابت للوفد من دخول القوات الأجنبية إلى الخليج ونشوب الحرب الا أن الحزب هاجم استمرار الولايات المتحدة والتحالف الدولى فى قصف المنشآت العراقية والبنية التحتيه للدولة العراقية ، وطالب بالحفاظ على وحده الأراضى العراقية وضرورة التفريق بين نظام صدام حسين والشعب العراقى .

وفى سياق الانتقادات التى وجهها الحزب إلى الولايات المتحدة فسر الحزب بقاء صدام حسين فى السلطة برغبة واشنطن فى الأستفادة داخليا واقليميا من ابقا ء صدام فى السلطه ، مما حمل فى طياته اتهاما للسياسة الأمريكية بالبراجمانية وعدم المبدئية .

وفى فترة ما بعد الحرب تزايدت الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح ، إذ أكدت صحيفة الوفد رفضها التركيز على القضاء على الامكانيات النووية العراقية وفى المقابل غض الطرف عن الترسانة النووية الإسرائيلية وأعتبار أن ذلك يمثل خللا استراتيجيا واضحا لصالح إسرائيل .

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تمحور موقف الوفد حول الدعوة إلى القبول بمبدأ التسوية السياسية على أساس الأرض مقابل السلام ، وحضت صحيفة الوفد المجلس الوطنى الفلسطينى أثناء انعقاد دورته فى الجزائر على قبول الخيار السلمى ، وعدم التمسك باستراتيجية التشدد والتصعيد لعدم امتلاك الادوات البديلة فى هذه المرحلة كما أن الحزب شجع المشاركة فى مؤتمر مدريد والحرص على استمرارية المفاوضات .

٣ ـ التحالف والقوى الاسلامية

أ ـ مقدمـــة :

مثلما درج عليه التقرير الاستراتيجى فى العامين السابقين ، يعالج هذا الجزء نشاط القوى السياسية الاسلامية ، سواء كانت تعمل فى إطار الشرعية أى ما عرف باسم « التحالف الاسلامى » الذى يضم حزبى العمل والاحرار والاخوان المسلمين ، أو تلك الخارجة عن الشرعية ، والتى تتمثل أساساً فى الجماعات « الراديكالية » التى تنتهج العنف بشكل عام . فى مجرى نشاطها وسوف ينصب التحليل فى الجزء الأول على « التحالف الاسلامى » تاركين الجزء الأخير لنشاط القوى الراديكالية .

ويمكن القول أنه رغم تشكيل التحالف الاسلامى فى عام ١٩٨٧ وخوض القوى المكونة له للانتخابات التشريعية فى نفس العام تحت لوائه الا أنه يصعب القول أن أية تغيرات عضوية أو بنائية قد جرت على حزبى العمل والأحرار ، كما أن دخول « الأخوان المسلمين » فى تحالف معهما لم يترتب عليه تخيلهم عن مطلبهم الأساسى فى تشكيل حزب سياسى مستقل لهم ، وهو ما يؤكد على الطبيعة الجزئية أو العملية لمثل هذا النوع من التحالفات والتى ترتبط فى الغالب بمبررات ودوافع وقتية تمليها طبيعة المرحلة ضعف تشهدها الحياة السياسية . وربما يمكن ملاحظة ضعف الحركة السياسية لقوى « التحالف الاسلامى » منذ قرار مقاطعة انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى نوفمبر ١٩٩٠ طبقا لقانون الانتخاب الفردى وليس وفقا لنظام القائمة الحزبية النسبية التى لنظام الانتخابات السابقة فى ظلها ، والتى أوجدت مبرراً كبيرا للتحالف بين بعض القوى السياسية وكانت مسئولة إلى حد كبير عن ظهور « التحالف الاسلامى » . ورغم حرص الأطراف الثلاثة المكونة لهذا التحالف على عدم الاعلان عن انتهائه الا أنه فى الواقع يمكن ملاحظة وجوده فقط على مستوى الخطاب السياسى ، حيث تتداخل اللغة السياسية لهذه القوى حول عدد من القضايا الهامة سواء كانت داخلية أم خارجية وفيما عدا ذلك فقد مارست هذه القوى نشاطها السياسى وتابعت تطورها التنظيمى كقوى مستقلة . وعلى هذا الأساس فقد احتفظ حزبا العمل والاحرار بهياكلهما التنظيمية المستقلة ، ولم يترتب على التحالف أى أرتباط عضوى بينهما . كذلك فقد تحرك الأخوان بنفس المنطق أى كقوى مستقلة بعيدا عن التحالف حيث كثفوا نشاطهم فى المؤسسات غير الحزبية كالنقابات ونوادى اعضاء هيئة التدريس وغيرها ، وهو ما يؤكد حرصهم على تأكيد نفوذهم السياسى من خلال التغلغل داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية دون أن يسقطوا مطلبهم

فى حق التنظيم المستقل . وربما هذا ما يجعل الأخوان يلتزمون فى النهاية بتوازن دقيق مع قوتى التحالف الأخريتين ، إذ أن منطقهم يقوم على تغيير هذين الحزبين من الداخل أو على الأقل ضمان تشكيل خطابهما السياسى بما يتفق والايديولوجية السياسية للاخوان أو بما لا يتعارض معها فى الحد الأدنى ، ولكن دون الانصهار العضوى فيهما حتى يظل للاخوان كيانهم المستقل .

وكعادة التقرير سوف تتم متابعة تطور القوى الثلاث « للتحالف الاسلامى » فى عام ١٩٩١ من خلال مستويات ثلاثة ، أى التطور التنظيمى ، والنشاط السياسى ثم الخطاب السياسى .

وإذا كانت المستويات الثلاث يمكن متابعتها لكل من حزبى العمل والاحرار الا أن فيما يتعلق بالأخوان فسيتم الاكتفاء بالمتابعة على المستويين الأخيرين فقط ويمكن القول إجمالا أن هذا العام لم يشهد تطورات جذرية على صعيد القوى الثلاث .

فقد اتسم موقف حزب العمل عام ١٩٩١ بالاستمرارية إزاء عدد من القضايا السياسية والاقتصادية المختلفة سواء الداخلية منها أو الخارجية . حيث كان لتصاعد أزمة الخليج ووقع الحرب ضد العراق مع بداية هذا العام ، وتصاعد الحركة الاسلامية فى بلاد المغرب وخاصة الجزائر ، والتهديدات الأمريكية لليبيا ، أثرها الواضح على الخطاب السياسى للحزب على مدار العام ، من خلال ربطه لهذه الأحداث بضرورة الاصلاح السياسى فى مصر لتلافى هذه التهديدات الخارجية منها والداخلية . وفى هذا الاطار جاء المشروع المقترح للدستور بهدف تعميق الممارسات السياسية بما يؤدى فى النهاية إلى قيام ديمقراطية حقيقية تسمح بإمكانية تبادل السلطة بين القوى السياسية المختلفة . مع انتقاد الحزب لضغوط صندوق النقد الدولى وإتفاق باريس وعدم دراسة الحكومة لبرنامجها الاقتصادى « فى ١٠٠٠ يوم » بشكل كاف .

ولم يحمل عام ١٩٩١ تطورات هامة بالنسبة لحزب الاحرار ، بل أن العام المذكور شهد استمرار نفس نقاط الضعف التى يعانى منها ، والمتمثلة أساسا فى العجز عن التكيف والتطور فى مواجهة الظروف والمستجدات القائمة ، علاوة على الافتقار إلى التكامل والتعدد التنظيمى والوظيفى للحزب وغلبة خاصية (الشخصنة) عليه إلى حد كبير ممثلة فى الهيمنة الكاملة لرئيس الحزب على كافة الأمور ، أضف إلى ذلك عجز الحزب عن تحقيق أدنى درجة من الاستقلالية فى المواقف السياسية حيال القضايا المطروحة على الساحة ، وأيضا فقدان التماسك الداخلى فى صفوف الحزب .

وعلى الرغم من أن حزب الاحرار أكد خلال العام على أنه يتبنى فكرا نابعا من الشريعة الاسلامية ، ويسعى إلى تطبيقه من خلال وضع القوانين فى البرلمان وطبقا للدستور المعمول به (والذى يطالب الحزب بتعديله) ، الا أن الافكار والحلول التى اشتمل عليها الخطاب السياسى للحزب خلال عام ١٩٩١ لم تكن مستمدة بالضرورة من هذا المنبع الفكرى ، بل كانت فى معظمها عبارة عن أفكار متناثرة لا ينتظمها خط عام ، ولا تؤلف فى مجملها برنامجا سياسيا متكاملا .

أما الأخوان المسلمون فقد تأثر نشاطهم السياسى بعد مقاطعتهم لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، إذ أدى عدم تمثيلهم تحت قبة البرلمان إلى انكماش ذلك النشاط ، وأن لم يحل دونه تماما ، فقد استطاع الأخوان التعبير عن مواقفهم وممارسة نشاطهم السياسى من خلال النقابات المهنية ونوادى أعضاء هيئات التدريس للجامعات التى يهيمن الأخوان على أغلب مجالسها لاسيما نقابات الأطباء والمهندسين والتجاريين ، ونادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة . فقد وفرت هذه القنوات الغطاء الرسمى لقيادات الأخوان للتعبير عن مواقفهم تجاه القضايا والأحداث الجارية بصوت مسموع لدى الرأى العام وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات التى أعدت لذلك .

كما عقد الأخوان المؤتمرات الجماهيرية الخاصة بهم وتحدث فيها بعض قياداتهم ولعبت العناصر الأخوانية فى الجامعات دورها فى توصيل موقف الأخوان إزاء القضايا الجارية لدى قطاع الطلاب بالجامعات وخاصة فى القاهرة كما كان للمساجد التابعة للاخوان دورها فى هذا الصدد من خلال الخطب وتنظيم الدروس ومجلات الحوائط .

ب ـ التطور التنظيمى :

شهد عام ١٩٩١ عدداً من التطورات التنظيمية فى صفوف حزب العمل ، يجىء فى مقدمتها انضمام ثمانية أعضاء جدد للجنة العليا (أعلى مستويات الحزب بعد المؤتمر) ومن الواضح انه كان لأزمة الخليج دوراً فى تصعيد معظم هؤلاء الأعضاء للجنة العليا خاصة ، لدورهم فى تأييد خط الحزب سواء من خلال صحيفته أو مؤتمراته الجماهيرية . كذلك يمكن القول أنهم فى معظمهم يميلون للخطاب الناصرى والاسلامى ، الأمر الذى يسعى الحزب لابرازه وتعميقه . كما انشأ الحزب مركزاً بحثيا للدراسات اسماه « المركز العربى الاسلامى للدراسات » برئاسة د . محمد حلمى مراد .

وشهد عام ١٩٩١ انتظاما لاجتماعات لجنتى الحزب التنفيذية والعليا ، تركزت هذه الاجتماعات حول محورين

أساسيين هما : الأول أزمة الخليج وانعكاساتها على الوطن العربى والعالم الاسلامى ، والثانى يتعلق بالقضايا الداخلية مثل الحريات السياسية والاوضاع الاقتصادية وتطوير العمل الحزبى ، وأن اكتسب المحور الأول حيزا أكبرا من النشاط الحزبى على مدار العام .

ويتضح مما سبق أن الحزب لم يتعرض هذا العام لأية مشاكل خاصة بالتنظيم بعد سكون أزمة المنشقين التى قادها أحمد مجاهد ، والتى كادت أن تعصف بالحزب ككل فى العام الماضى ، بسبب الخلاف حول موقف الحزب من أزمة الخليج .

واستقطبت التطورات التنظيمية حيزا رئيسيا من نشاط حزب الأحرار خلال عام ١٩٩١ ، وتمحورت تلك التطورات حول ثلاثة محاور رئيسية ، أولها هو العمل على استكمال الحزب لبنائه التنظيمى بشكل أفقى بهدف التوغل فى المزيد من المناطق فى محافظات البلاد ، وثانيها فيتمثل فى السعى إلى استكمال البناء التنظيمى بصورة رأسية بغرض استكمال التشكيلات القيادية فى الحزب ، وأخيرا نشط الحزب فى مجال أرساء قواعد تنظيمية لتسيير النشاط السياسى والاجتماعى به .

وبصفة إجمالية ، فإن التطورات سالفة الذكر عكست إدراك حزب الاحرار لحالة « الفراغ التنظيمى » التى يعانى منها على كافة المستويات ، الا أن الحزب مازال يعانى من الافتقار إلى التكامل والخبرة التنظيمية ، الأمر الذى يعكس نفسه فى النهاية فى حالة متفاقمة من الضعف المؤسسى لدى الحزب ، تتضح فى كافة مجالات التمويل ومصادر تجنيد الأعضاء واستكمال كوادر الحزب .

جـ - النشاط السياسى :

نشط حزب العمل خلال هذا العام باتجاه محاولة تحقيق الحشد الجماهيرى ، وذلك لتثبيت موقفه بعد ما تعرض له العام الماضى من انشقاقات فى صفوفه خاصة مع موقفه المعارض فى أزمة الخليج لموقف الحكومة والعديد من القوى السياسية الأخرى ، وقد برز ذلك من خلال المؤتمرات الجماهيرية والندوات الاسبوعية التى حضر معظمها رئيس الحزب بالاضافة للعديد من أعضاء اللجنة العليا من جانب والاجتماعات المشتركة مع قادة أحزاب المعارضة من جانب آخر . وأخيرا بيانات الحزب .

فقد شهد عام ١٩٩١ منذ بدايته توترا فى العلاقة بين النظام والحزب نتيجة لاستدعاء المدعى العام العسكرى لرئيس تحرير الجريدة بتهمة نشر أخبار عسكرية دون الحصول على أذن من المخابرات الحربية . بالاضافة للقبض على الامين العام المساعد لحزب العمل وأحد أعضاء اللجنة التنفيذية .

ورغم إنتهاء هذه القضايا قبل نهاية العام بالبراءة فى القضية الأولى واطلاق سراح المقبوض عليهم فى القضية الثانية ، الا أنها كانت سببا فى تكثيف نشاط الحزب لمهاجمة النظام ومخاطبة التجمعات الشعبية فضلا عن الطعن فى قرار الاحالة للقضاء العسكرى أمام القضاء الاداري .

أما التنسيق مع الاحزاب الأخرى ، فقد تركز حول قضيتين ، أولهما قضية الاصلاح السياسى ومعارضة مد العمل بقانون الطوارىء وهو ما تجلى فى المذكرة التى بعث بها رؤساء الأحزاب إلى رئيس الجمهورية فى أبريل بعد سلسلة الاجتماعات التى جمعت رؤساء أحزاب العمل ، والوفد ، والاحرار ، والتجمع . وكذلك البيان الخاص بالمطالبة بالاصلاح السياسى وتقديم أقتراح بوضع دستور جديد للبلاد يطرح فى استفتاء عام والذى وقع عليه الأخوان المسلمون والشيوعيون والناصريون بالاضافة لحزب العمل والتجمع والاحرار . وفى هذا الاطار قام حزب العمل بعد موافقة اللجنة التنفيذية بتوجيه انذار على يد محضر إلى وزير الداخلية وجميع مديرى الأمن بمحافظات الجمهورية (بصفتهم) وذلك لتنفيذ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمناسبة حلول موعد مراجعة جداول الانتخابات . حيث أشار الدكتور حلمى مراد (الأمين العام للحزب) إلى المخالفة القانونية والدستورية التى تقع من قبل وزارة الداخلية لعدة سنوات بشأن إعادة تنقيح جداول الانتخابات .

أما على المستوى الخارجى ، فقد شكلت أزمة الخليج وانعكاساتها محور التنسيق ، الذى ضم إلى جانب حزب العمل حزبى التجمع والاحرار والأخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الجديد والحزب العربى الاشتراكى الناصرى (تحت التأسيس) . وأكد بيان صدر عنهم على ضرورة وقف الحرب ضد العراق ووصفها بأنها حرب « صليبية » بالاضافة لاختيار إبراهيم شكرى متحدثا رسميا بأسمهم حيث عقد لقاءات مع سفراء الدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن وسفراء كل من السعودية وسوريا للتعبير عن موقفهم .

كما عقد الموسم الثقافى للحزب الذى أقيمت خلاله العديد من الندوات ، تركزت فى معظمها حول النتائج السلبية لأزمة الخليج ودور الولايات المتحدة فى السيطرة على المنطقة ومناصرة الحق الفلسطينى . بالاضافة لاحياء المناسبات الوطنية والدينية .

كذلك شكلت المؤتمرات الجماهيرية والندوات العامة ، مجالا حيويا للحزب وذلك لتنوع القضايا المطروحة فيها واتساع دائرتها . فقد شملت عدداً من محافظات الجمهورية : الدقهلية والقليوبية والشرقية وبنى سويف

والغربية والبحر الأحمر والجيزة والاسكندرية بالاضافة للعديد من مناطق القاهرة . ويمكن تحديد القضايا التى طرحت وموقف حزب العمل منها فى موقف التحالف الاسلامى من انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ ومقاطعته لها ، وإنتقادات سياسة الحكومة فى اصلاح هيكل الاقتصاد ، وشروط إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسية ثالثة ، والتشكيك فى قدرة الحكومة والحزب الوطنى على إدارة شئون البلاد ، والتنديد بشروط عقد مؤتمر مدريد ، والوجود الأمريكى فى المنطقة وتهديداته للأمن القومى العربى والمصرى .

أما جريدة الحزب فقد تناولت عدداً من القضايا الداخلية ، التى أفردت لها مساحات كبيرة على مدار العام مثل عدد من القضايا التى عالجتها تحت اسم قضايا « الفساد » ، وجاء فى مقدمتها أوضاع قطاع البترول والمطالبة بمحاكمة وزير البترول ـ السابق ـ بعد اقالته . وكذلك المطالبة بفتح ملفات نفق أحمد حمدى الذى ظهرت معه بعض العيوب . ومسألة أسناد أعمال هيئة قناة السويس لبيوت خبرة « مجهولة » ، كما طالبت الجريدة بمحاكمة وزير الزراعة « للهبوط الشديد فى صادرات القطن » .

وحظيت قضية تورط عدد من نواب مجلس الشعب (٣٦ نائبا) فى الاتجار فى المخدرات وقضايا الفساد والهرب من تنفيذ أحكام قضائية بنصيب كبير فى أهتمام الجريدة . مع أبراز مسألة رفض مجلس الشعب لتقارير محكمة النقض التى قضت ببطلان عضوية عدد من أعضاء المجلس كما أفردت الجريدة مساحات واسعة على مدار العام لقضية حقوق الانسان ومعارضة قانون الطوارىء . بالاضافة لابرازها دعوة إبراهيم شكرى رئيس الحزب للاحزاب والنقابات المهنية والتجمعات الشعبية إلى تنظيم اعتصامات رمزية ضد قانون الطوارىء فى مقارها .

كذلك كان لقانون قطاع الأعمال العام حيز من اهتمام الجريدة من خلال استعراضها للاراء المعارضة للقانون وأبراز ثغراته ، بالاضافة لاصدار أمانة العمل بالحزب لبيان ترفض فيه القانون لمساسه بحقوق العمال مع المطالبة بضرورة تمسك العمال بحقوقهم ومكتسباتهم . وكان لقضية الانتخابات العمالية أيضا نصيب كبير من اهتمام الجريدة لتشعبها بالنسبة للعديد من القضايا ، وقد أشارت الجريدة إلى « فوز العديد من مرشحى حزب العمل ومؤيديهم والتيار الاسلامى فى هذه الانتخابات » .

وفيما يتعلق بالنشاط السياسى لحزب الاحرار فقد شمل النشاط الحزبى الداخلى ، والنشاط الجماهيرى ، وشمل المستوى الأول كافة الانشطة والاجتماعات التى قامت بها الهيئات المكونة للحزب ، وكانت الانشطة الأكثر بروزا فى هذا الصدد ، هى أعمال مجلس رئاسة حزب الاحرار وأعمال أمانات الحزب فضلا عن عقد الندوات .

ووفقا لما أعلن ، فإن اجتماعات مجلس رئاسة حزب الاحرار تناولت كافة قضايا الساعة داخليا وخارجيا ، حيث كانت تعقد فى العادة برئاسة مصطفى كامل مراد رئيس الحزب ، وتناولت الأمور التنظيمية الخاصة بالحزب ، علاوة على إصدار التكليفات إلى أمانات الحزب ولجانه . أما عن أمانات الحزب فيبدو أن الأمانة العامة للشباب بينهم كانت الاكثر نشاطا فقد عقدت اجتماعاتها بصفة أسبوعية تقريبا ويبدو أن هذه الاجتماعات كانت تتناول جميع القضايا المطروحة على الساحة ، مع غلبة روح التشدد عند مناقشة هذه القضايا . الا أن الواضح أن الحزب حرص على الحيلولة دون أن تتسبب حرية الحركة المكفولة لامانة الشباب فى إفساد الصيغة المعتدلة التى يدير بها الحزب علاقاته مع الحكومة ، ويتضح ذلك مثلا فى وقف مقالات أمين الشباب (ووكيل الحزب فى نفس الوقت) فى الجريدة ووقف تغطية نشاط الأمانة العامة للشباب لفترة من الوقت .

وقد تناولت معظم الندوات التى نظمها الحزب خلال عام ١٩٩١ قضايا اقتصادية بالدرجة الأولى ، حيث دارت على سبيل المثال حول أزمة الاسكان وقانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى العقارات المبنية .. وغيرها .

أما النشاط الجماهيرى ، الذى يشمل الأعمال الرامية إلى التأثير فى مواقف الجماهير إزاء التوجهات السياسية والاقتصادية للحكومة ، فيبدو أن ثمة زيادة فى الوزن النسبى لهذه النوعية من النشاط لدى حزب الأحرار ، سواء بصورة فردية أو بالتعاون مع باقى أحزاب المعارضة ، واتخذ هذا النشاط فى الواقع صورتين رئيسيتين ، هما : المؤتمرات الشعبية ، اللجان الشعبية .

فقد قام حزب الاحرار خلال عام ١٩٩١ بتنظيم عدة مؤتمرات شعبية لاحزاب المعارضة فى الاسكندرية ، أهتم بعضها بالقضايا الدستورية وطالب بوضع دستور جديد للبلاد كبداية لحل مشاكل مصر ، فى حين أهتم البعض الآخر منها بقضايا السلام والأمن فى المنطقة . كما شارك رئيس حزب الاحرار فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى دعا اليه رؤساء أحزاب المعارضة فى منتصف شهر أغسطس ١٩٩١ ، ووجهوا خلاله بيانا إلى الشعب المصرى بشأن المطالبة بالاصلاح الدستورى ، على إعتبار أن الديمقراطية الحقيقية تمثل السبيل الوحيد لاصلاح النظام السياسى فى مصر . وفى نفس الوقت ، حرص رئيس حزب الاحرار على المشاركة فى جميع المؤتمرات الشعبية التى نظمتها الاحزاب السياسية الأخرى .

أما فيما يتعلق بالمشاركة فى اللجان الشعبية ، فقد اقتصرت على مشاركة حزب الاحرار فيما اطلق عليه

(اللجنة الشعبية لتنقية الأجواء العربية) التى ضمت أيضا العمل والتجمع والخضر والاخوان المسلمين وبعض المنظمات والاتحادات العمالية ومنظمة حقوق الانسان . وقد استهدفت أعمال هذه اللجنة الاسهام فى رأب الصدع فى العلاقات العربية ـ العربية من خلال الجهود الشعبية التى تتجنب الخلافات النظرية حول القضايا التفصيليـة . واستضاف حزب الاحرار عددا من اجتماعات اللجنة المذكورة ومؤتمراتها الصحفية ، وشارك فى إصدار بيانها التأسيسى .

ويحاول حزب الاحرار بالاضافة إلى ما سبق القيام بمجموعة من الأنشطة التى لا تندرج مباشرة فى سياق النشاط السياسى ، الا أنها تؤثر بصورة غير مباشرة على الدور السياسى للحزب ، وتتمثل فى تقديم خدمات عامة للجماهير لاكتساب المزيد من الجانبية والشعبية لديها الا أنه يلاحظ على هذه الانشطة ضيق نطاقها ، وعجزها عن تحقيق عائد ملموس للحزب .

ويمكن متابعة النشاط السياسى للاخوان على محورين الأول ، القضايا المحلية والآخر ، هو القضايا العربية . فيما يتعلق بالقضايا المحلية كرس الأخوان جل نشاطهم السياسى فى التنديد بمد العمل بقانون الطوارىء ، واتخذ ذلك صوراً مختلفة ، مثل إصدار بيانات التنديد والاشتراك فى الندوات والمؤتمرات التى عقدت لهذا الصدد . فقد شارك ممثلو الاخوان فى المؤتمرات التى عقدت بنقابات المهندسين بالزقازيق من أجل التنديد بالقانون وانتهاكات الحريات فى ظله ، وفى السياق ذاته شارك ممثل عن الاخوان فى المؤتمر الذى عقد بنقابة المهندسين الفرعية بالاسكندرية والذى شارك فيه التحالف الاسلامى ، كما شارك ممثل عن الاخوان فى الاعتصام الرمزى الذى عقد بمقر حزب العمل وشاركت فيه الأحزاب والفعاليات المعارضة الأخرى ... الخ

كما وجه الاخوان دعوة إلى الكتاب والمثقفين والنقابات المهنية للاحتجاج والتنديد بمد العمل بقانون الطوارىء وكان طبيعيا أن تستجيب النقابات المهندية التى يهيمن الاخوان على اغلب مجالسها . فقد أصدرت نقابات الأطباء والعلميين ونادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القا هرة ، بالاضافة إلى لجنة الحريات بنقابة الصحفيين التى يرأسها أحد المنتمين للاخوان بيانات كل على حدة للتنديد والاحتجاج على مد العمل بقانون الطوارىء .

بالاضافة إلى ذلك فقد استطاع الاخوان توظيف الاحتفال بالمناسبات الدينية فى توضيح مواقفهم إزاء الاوضاع الداخلية والعربية ، وتمثل ذلك فى المؤتمر الذى عقده الاخوان للاحتفال « بالهجرة النبوية » بمسجد الهدى بحلوان جنوب القاهرة وقد شارك فيه عدد كبير من الجماهير .

وتحدث فيه المرشد العام عن تقييد الحريات وانتهاكها من قبل السلطات وعدم السماح للاخوان بتأسيس حزب لهم وإصدار صحيفة تعبر عنهم . كما حدث ذلك أيضا فى الاحتفال بنفس المناسبة بنقابة الصيادلة وشارك فيه بعض قيادات الاخوان .

أما على الصعيد العربى ، فقد استحوذت قضية « التسوية السياسية للقضية الفلسطينية » على الجزء الأكبر من اهتمام ونشاط الاخوان إلى حد يمكن القول أنه كان أهم نشاط سياسى لهم خلال السنوات الأخيرة الماضية ، نظرا لمستوى التصعيد والنشاط الذى عبر به الاخوان عن معارضتهم ورفضهم التام للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية . وأن ظل نشاطهم فى هذا الصدد قاصرا على المستوى الاعلامى من خلال المساحات المتاحة لبعض قياداتهم بجريدة الشعب . كما نظم الاخوان مؤتمرا بمنطقة حلوان تحت اسم « أوقفوا بيع الأقصى » قبيل انعقاد مؤتمر مدريد وشارك أيضا ممثلون عن الاخوان فى المؤتمر الذى عقد بطهران ، وشاركت فيه الأحزاب والفعاليات العربية والاسلامية المعارضة للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية والذى تزامن انعقاده قبيل انعقاد مؤتمر مدريد بيومين فقط .

إلى جانب ذلك شاركت بعض قيادات من الاخوان فى المؤتمر الجماهيرى الذى عقد بنقابة الاطباء فى أوائل نوفمبر من هذا العام تحت شعار « الحق الضائع .. والسلام الزائف » . وتجدر الاشارة أيضا إلى « مظاهرة المساجد » التى نظمتها عناصر إخوانية عقب صلاة الجمعة التى واكبت انعقاد مؤتمر مدريد من المساجد الكبرى بالعاصمة وبصفة خاصة مسجد عمرو بن العاص والجامع الأزهر وقاد الطلاب المنتمون للاخوان ببعض الجامعات مظاهرات داخل الجامعات للتنديد باليهود والدول العربية الموافقة على التسوية السياسية ، وأكدوا على أن « الجهاد هو السبيل لتحرير فلسطين » ، وتمثل ذلك بصفة خاصة فى جامعات « القاهرة ، الزقازيق ، والاسكندرية ، وأسيوط » .

وفى هذا السياق قابل تصعيد الاخوان لنشاطهم السياسى بالصورة السابقة تصعيد مواز له من قبل السلطات المصرية تمثل فى اعتقال بعض قيادات الاخوان « عضوا مجلس شعب سابقين عن الاخوان » ، « ومدير تحرير مجلة لواء الاسلام » وعدد من الصف الثانى بالعاصمة وبعض الاقاليم الأخرى . وإن كانت هذه الاعتقالات لم تدم طويلا . وقد جاء هذا التصعيد بصفة خاصة بعد مشاركة الاخوان فى مؤتمر طهران للتنديد بالحكومات العربية المشاركة فى مؤتمر مدريد ، بالاضافة إلى محاولات استثارة الرأى العام .

ويبدو أن الأخوان قد حاولوا توظيف موقفهم إزاء هذه القضية بغية سحب البساط من تحت أقدام جماعات الاسلام الراديكالي ، وخاصة بعد مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية .

ومن ناحية أخرى حرص الاخوان على عدم تصعيد نشاطهم للمستوى الذى ينتهى بالصدام مع السلطات الأمنية خاصة بعد اعتقال بعض قياداتهم .

وتجدر الاشارة إلى أنه كان ثمة توحد ملموس فى موقف الاخوان مع التنظيمات « القطرية » لهم إزاء هذه القضية بل وربما مع كافة حركات الاسلام السياسى الأخرى فى العالم إذ تبنت جميعها الشعار الذى ترفعه حركة المقاومة الاسلامية « حماس » بالأراضى المحتلة وهو « أرض فلسطين وقف اسلامى » وبالتركيز على المنطلقات الشرعية العقيدية فى رفض التسوية بشكل أساسى ، حيث تعتبر حركة « حماس » فى الأراضى المحتلة امتدادا للاخوان المسلمين ، وفى هذا السياق تلقى الاخوان برقية من نظرائهم فى باكستان تقول « تهنئكم على موقفكم الجرىء حول مؤتمر السلام ونعتبر اعتقال أبناء الحركة يقوى من عزيمتها ويزيد من التفاف الشعب المسلم حول القيادة الاسلامية » .

وشغلت بعض التداعيات الناجمة عن أزمة الخليج اهتماما ملموساً لدى الاخوان تمثل بصفة أساسية فى رد فعلهم إزاء تجميد اخوان الكويت عضويتهم فى التنظيم العالمى للاخوان ، ومعارضتهم لموقف الولايات المتحدة والغرب للاصرار على تدمير أسلحة العراق من الدمار الشامل ، ومعارضة تقسيم العراق وتواجد القوات الغربية فى شمال العراق .

وقد حرص الاخوان على تجنب الحديث على المستوى الاعلامى حول اعلان اخوان الكويت عن تجميد عضويتهم فى التنظيم العالمى للاخوان احتجاجا على موقف الاخوان « المساند للعراق فى أزمة الخليج » . الا أنه يبدو أن محاولات الاخوان لتطبيق هذه المسألة داخل « البيت الاخوانى » وتجنب الحديث حول ذلك على المستوى الاعلامى قد باءت بالفشل أثر هجوم أحدى القيادات البارزة فى اخوان الكويت على الاخوان بمصر بصفة خاصة وعلى التنظيمات الاخوانية القطرية بصفة عامه ، وكشفه عن بعض الامور حول التنظيم الدولى خاصة ما يتعلق بالانشطة الاقتصادية والمالية التى تملكها ، وهيمنة الاخوان بمصر على التنظيم مما تسبب فى « ضعفه وفقدانه القدرة على الزام تنظيماته القطرية الفرعية بقراراته ومواقفه » . أما تطورات الاوضاع فى الجزائر فقد نالت قدرا ملحوظا من اهتمام الاخوان على المستوى الاعلامى ، وجاء اهتمامهم فى هذا الصدد بإصدار خمسة بيانات لتأييد الإضراب الذى دعت إليه جهة الانقاذ والذى أدى إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية واعتقال قادة الجبهة ، ودعا الاخوان إلى ضبط النفس من قبل الجبهة والسلطات الجزائرية ثم ذلك مناشدة الأخوان للرئيس بن جديد اطلاق سراح قادة جبهة الانقاذ ، ثم تهنئته على موقفه من نزاهة الجولة الأولى من الانتخابات ، وتهنئته جبهة الانقاذ بفوزها فى الجولة الأولى ، وأخيرا أصدر الاخوان بيانا يندد بالسلطات الجديدة فى الجزائر بسبب الغائها الجولة الثانية من الانتخابات .

إلى جانب ذلك شارك الاخوان فصائل الحركة الاسلامية الأخرى فى العالم بإصدار بيانين حول الاوضاع فى الجزائر ناشدوا فيهما الرئيس الجزائرى باطلاق سراح قادة الجبهة قبل الانتخابات . وبإستثناء ذلك لم يكن هناك نشاط آخر غير الندوة التى عقدت بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وشارك فيها بعض قيادات الاخوان ، حول مستقبل الاوضاع فى الجزائر بعد الغاء الجولة الثانية من الانتخابات .

وشارك الاخوان فى « المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى » الذى عقد بالخرطوم فى أواخر (٢٥ - ٢٨) أبريل من هذا العام والذى شاركت فيه أحزاب وفعاليات اسلامية وعربية من ٥٥ دولة ، على أن الاخوان لم يشاركوا فى اجتماع هذا المؤتمر فى أواخر أغسطس من نفس العام والذى انصبت أعماله على رفض ومعارضة التسوية السياسية للقضية الفلسطينية . وذلك على الرغم من مشاركة حزب العمل الذى يتحالف معه الاخوان وربما يعكس ذلك بصورة جلية حرص الاخوان على تمايز مواقفهم وحرصهم على تجنب الشكوك حول التنسيق مع الجبهة الاسلامية القومية التى تسيطر على مقاليد الحكم بالسودان ، ومن ثم عدم تصعيد موقفهم فى مواجهة السلطات المصرية . وإصدر الاخوان أيضا بيانا للتنديد بالتهديد الامريكى ضد ليبيا وأخيرا شهد عام ١٩٩١ تأجيل محكمة القضاء الادارى مرتين للدعوى المقدمة من المرشد العام للاخوان ضد قرار الحكومة بحل جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٥٤ ، وجاء التأجيل الأول فى أواخر سبتمبر ، أما التأجيل الثانى فقد كان فى ٢٨ نوفمبر وهو التأجيل رقم ٤٨ ، وقد رفضت المحكمة الدعوى المقدمة وذلك فى ٧ فبراير ١٩٩٢ ، فيما أشار الاخوان إلى أنهم سيطعنون فى الحكم أمام المحكمة الادارية العليا .

د - الخطاب السياسى :

أكد الخطاب السياسى لحزب العمل ١٩٩١ على عدد من القضايا الاساسية فى مقدمتها أولوية الاصلاح السياسى كمدخل أساسى لأى عملية اصلاح ، وخاصة فيما يختص بتغيير الدستور الحالى . وساد المطالبة على مدار العام بأخذ المشروع (المقترح) للدستور ووضعه أمام جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا حرا . ورغم عدم حداثة هذا المطلب الا أنه بدأ أكثر الحاحا هذا العام من خلال تقديم « اللجنة الشعبية للاصلاح الدستورى » ومقررها د . محمد حلمى مراد

مشروع دستور مقترح يرتكز إلى النظام البرلمانى والفصل التام بين السلطات الثلاث وانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب والغاء نظام المدعى الاشتراكى وكافة القوانين المعروفة « بالسيئة السمعة » مع تقنين عملية اعلان الطوارىء وضمان حرية الصحافة والاحزاب وكفالة استقلال الاذاعة والتليفزيون ، وفى المجال الاقتصادى إعطاء الحرية للقطاع الخاص وتركيز القطاع العام فى مجالات محددة .

ويعكس المشروع (المقترح) لغة الخطاب السياسى للحزب ورؤيته للممارسات الديمقراطية على أنها منقوصة . فهى تفتقد من وجهة نظره لامكانية تبادل الادوار بين القوى السياسية المختلفة . وأن الحكم فى الواقع قائم على نظام الحزب المسيطرة نتيجة لعملية تحجيم قوى المعارضة وسيطرة الحزب الحاكم على السلطة التنفيذية والتشريعية ومن هنا جاء التركيز على دور رئيس الجمهورية وضرورة تخلية عن صفته الحزبية .

وفى هذا السياق جاء تركيز الحزب على التشكيك فى مقدرة الحكومة على الخروج بالبلاد من مشاكلها الداخلية ، بالاضافة لتحميلها مسئولية ما اسماه تراجع دور مصر فى أزمة الخليج وفقدانها لموقع القلب من الأمة العربية والاسلامية . وأن لم يمنع ذلك رئيس الحزب من الاشادة بالايجابيات التى تحققت فى بداية حكم مبارك : من عودة صحف المعارضة واطلاق سراح قادة الرأى وترشيد الانفتاح الاقتصادى وتدخله فى بعض وقائع الفساد واتمام الجلاء عن سيناء ووقف الحملات الاعلامية ضد الدول العربية . وذلك خلال مناسبتين هما مرور ١٠ سنوات على حكم مبارك وحلول موعد العيد الثانى عشر لجريدة الشعب التى انتظمت فى الصدور منذ مايو ١٩٨٢ (فترة التوقف من ١٩٨١/٩/٥ - ١٩٨٢/٥/١) رغم ما تضمنته من انتقادات لآراء وسياسات رئيس الجمهورية .

وهو ما اعتبره رئيس الحزب نوعاً من الايجابية للنظام . وأن طالب بضرورة توسيع دائرة الحريات السياسية ووقف جميع أشكال انتهاكات حقوق الانسان حتى يمكن مواكبة التطورات الدولية . وفى هذا الاطار تعرض رئيس الجمهورية إلى سلسلة من الانتقادات على مدار العام سواء من خلال جريدة الحزب أو فى اللقاءات الجماهيرية . وتركزت هذه الانتقادات فى أغلبها على سياسة مصر تجاه أزمة الخليج واتفاق باريس وما اعطاه من سلطة للدائنين لمراقبة مسار الاقتصاد المصرى وزيارة الرئيس لبريطانيا يوم الاحتفال بثورة يوليو ومظاهر الاحتفال بعشر سنوات على حكم مبارك . وتصريحات الرئيس حول مؤتمر مدريد . وقد تركزت معظم هذه الانتقادات فى مقالات رئيس تحرير « الشعب » .

وإلى جانب ذلك ركز خطاب الحزب عام ١٩٩١ على عدد من القضايا الخارجية التى ربط بينها وبين حرية الممارسة الديمقراطية وانطلاق الدعوة الاسلامية العالمية . بشكل أو بأخر أهمها :

- موقف الحزب من أزمة الخليج ونقاط الخلاف مع الحكومة وقد أحتلت هذه القضية حيزا كبيرا من اجتماعات لجنتى الحزب التنفيذية والعليا . وربما يمثل بيان اللجنة العليا الذى صدر فى شهر مارس أبرز هذه البيانات حيث طرح الحزب أهدافا سبعة كأطار لحركة الأمة العربية والاسلامية فى الفترة القادمة وهى ضرورة تنقية الأجواء العربية والمحافظة على العراق شعبا وأرضا ، وانسحاب القوات الأجنبية ، ورفض أية ترتيبات أمنية أجنبية ورفض السيطرة على موارد البترول العراقية ورفع الحصار الاقتصادى عن العراق ومطالبة الأمم المتحدة بتنفيذ قرارتها بالنسبة للقضية الفلسطينية . كما ركز البيان على ربط حرب الخليج بمؤامرة أمريكية صهيونية تستهدف تدمير القوة العربية والاسلامية واستنزاف ثرواتها . وأخيرا طرح ضرورة نشر الوعى الصحيح لدى الجماهير وتوسيع المشاركة الديمقراطية وتجميع أدوات القوة من خلال تحالف التيارات الاسلامية والقوى الوطنية ، باعتباره الأمل لمواجهة ما سمى بإعداء الأمة .

- القضايا الاسلامية ، ويمكننا من البيان - السابق - تفهم طبيعة الدور الذى يحرص حزب العمل على تحقيقه من خلال عدد من القضايا فى الوطن العربى وخاصة تلك المتعلقة بالتيار الاسلامى فى الدول العربية . وشكلت الانتخابات الجزائرية وفوز الاسلاميين (فى المرحلة الأولى) بها ، وما اعقبها من تداعيات سلبية ، أبرز محاور تحرك الحزب نشاطا وذلك بالقاء المزيد من الضوء عليها من خلال جريدة الحزب أو من التصريحات والبيانات ، التى تؤكد أن المد الاسلامى يواجه بمقاومة شديدة من قوى أجنبية .

وانطلاقا من التوجه الاسلامى لحزب العمل شهد عام ١٩٩١ العديد من الخطوات التى تدعم هذا التوجه خارج النطاق المحلى ، من خلال تنسيق المواقف وتبادل الآراء مع القوى الاسلامية فى العديد من الاقطار العربية والاسلامية ، فيما يمكن أن نسميه « بالحركة الاسلامية العالمية » . وتمثلت أهم هذه الخطوات فى : تأكيد رئيس الحزب أمام المؤتمر الرابع للأمانة العامة « للقيادة الشعبية الاسلامية العالمية » ، الذى عقد فى طرابلس من ١٩ - ٢١ نوفمبر ، أن الهجوم الذى تتعرض له الجماهيرية الليبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقفها الرافض لمؤتمر مدريد ، يدخل فى إطار تهديد العالم الإسلامى من خلال اضعاف مركز هام من المراكز التى يرتبط بها مستقبل الأمة

العربية والاسلامية . كان هذا المؤتمر هو الثانى الذى يعقد بالجماهيرية هذا العام ، حيث سبقه مؤتمر فى شهر مايو لمناقشة مستقبل المنطقة بعد حرب الخليج وكذلك خطة العمل المستقبلية . وقد شارك فيه أيضا حزب العمل بوفد برئاسة إبراهيم شكرى .

ـ مطالبة رئيس الحزب فى « المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى » بالخرطوم بضرورة توحيد الصفوف ، لمواجهة الهجمات والتحديات . والعمل على حفظ مكانة مصر وعلاقاتها مع شقيقاتها العربيات . ودعا فى آخر كلمته إلى ضرورة توطيد العلاقات بين مصر وليبيا والسودان ، والعمل على أن يكون العالم العربى كتلة واحدة لأن طريقه واحد وهو طريق الايمان « برسالة الاسلام » وفق تعبيره .

أما فيما يتعلق بالخطاب السياسى لحزب الأحرار فإن السمة العامة له هى التضارب بين المواقف والمقولات التى ترفعها العناصر المكونة للحزب ، فهناك تيار يقترب موقفه من تأييد سياسات الحكومة والاتفاق معها بدرجة كبيرة ، وهناك تيار آخر يتخذ موقف الرفض الكامل لهذه السياسات والوقوف موقف المعارضة الشديدة لها . ويعبر التيار الأول عن نفسه على صفحات جريدة الاحرار ، فى حين يعرض التيار الثانى مواقفه على صفحات جريدتى النور والحقيقة ، وأيضا فى جريدة الاحرار على نطاق ضيق . ويتسم التيار الثانى بضآلة الوزن النسبى لاعضائه داخل الصفوف العليا للحزب ، ويستمد قوته الدافعة من حرص الحزب على صيغة توازنية تقوم على معادلة توزيع الأدوار بين عناصره ، بما يرسى علاقة إيجابية طيبة مع النظام الحاكم ، وبما يحول فى نفس الوقت دون تراجع الحزب بشكل تام عن أداء وظيفته الرقابية على الحكومة ، مع الأستناد على أسس ومبادىء دينية تتفق مع الخط الاسلامىّ للحزب . وتمثل هذه الصيغة التوازنية بحد ذاتها محاولة من جانب الحزب للتكيف مع المتغيرات السياسية التى سادت فى الساحة منذ بداية النصف الثانى من الثمانينات ، والتى اشتملت على عجز حزب الاحرار عن استكمال بنيته التنظيمية وعجزه عن تحقيق درجة عالية من التماسك الداخلى . وبالتالى ، عمل الحزب على تجاوز هذه الأزمة من خلال التحالف مع حزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين ، علاوة على إعطاء مسحة دينية اسلامية على توجهات الحزب . على أن هذه الصيغة انتجت حالة من عدم الاتساق داخل الخطاب السياسى الذى تعبر عنه صحف الحزب ، وهو ما يتضح فى معظم القضايا التى تناولتها تلك الصحف .

وقد أحتلت القضايا الاقتصادية المرتبة الأولى فى الخطاب السياسى للحزب ، وأتخذ حزب الاحرار موقف التأييد الكامل لسياسة (التخصيص) التى تتبناها الحكومة ، بل وتسعى صحف الحزب إلى التأكيد على أن هذه السياسة تمثل الحل الأمثل لكافة المشكلات التى تعانى منها البلاد ، لاسيما فى مجالات الزراعة والتعليم والتجارة والصناعة .. وغيرها ، ويمثل هذا الموقف امتدادا لمواقف الحزب السابقة المنبثقة من مبادئه . ودعا الحزب إلى تعديل الدستور بما يتلاءم مع اتجاه الدولة إلى تخصيص مشروعات القطاع العام واطلاق حرية القطاع الخاص ، انطلاقا من أن الدستور القائم يمثل اتجاها اشتراكيا ويحمى ملكية الدولة ويعطى حقوقا وامتيازات لفئات معينة ، وبالتالى فإن التطورات الراهنة تستدعى تعديل الدستور بما يتمشى مع متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية والاتجاه العالمى للاقتصاد والسياسة .

وفى حين حظيت قضية السلام بأسبقية متقدمة فى أولويات حزب الاحرار ، الا أنها شهدت انقساماً بشانها داخل الحزب . فمن ناحية ، تحدد الموقف الرسمى للحزب فى تأييد انعقاد مؤتمر السلام فى مدريد كخطوة هامة لاقرار السلام العادل والشامل والدائم وتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى الذى تسبب فى إهدار الكثير من الأرواح والأموال وإعاقة التنمية فى منطقة الشرق الأوسط ، الا أن الحزب أكد على ضرورة مشاركة الأحزاب السياسية فى إبداء الرأى بشأن موقف الوفد المصرى فى المؤتمر ، كما شدد على ضرورة تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وأعتبار المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية ، ووضع مدينة القدس على مائدة التفاوض .

ومن ناحية أخرى ، رفضت بعض العناصر الأخرى داخل الحزب جهود التسوية برمتها باعتبارها جزءا أساسيا مما تسميه بالمخطط الامبريالى لنهب ثروات الأمة العربية ، والهادف إلى إجبار العرب على الاستسلام ، كما نظروا إلى انعقاد مؤتمر السلام باعتباره دليلا على إقامة دولة إسرائيل الكبرى حسب البرنامج الزمنى المحدد لها .

وأخيرا ، ركز الخطاب السياسى لحزب الاحرار على قضايا الحريات العامة ، الا أن هذا التركيز كان ظرفيا فى معظم الأحوال ، بمعنى أن كان يثار عند وقوع حادثة معينة أو حلول مناسبة معينة ، مثل القاء القبض على أحد أعضاء الحزب أو وقف عرض مسرحية الفها رئيس تحرير جريدة الاحرار ... وغير ذلك ، الا أن الحزب وجه اهتماما كبيرا لادانة قانون الطوارىء المعمول به فى البلاد لعدم كفايته فى منع الجرائم العادية والجرائم السياسية ، علاوة على ما يتركه سريان هذا القانون من آثار سلبية على المناخ الاستثمارى فى البلاد ودوره فى إعاقة التطور الديمقراطى ، بالاضافة إلى رفض هذا القانون من جانب جميع القوى السياسية وعدم وجاهة الحجج التى تسوقها الحكومة لاستمرار العمل به .

أما بالنسبة للخطاب السياسى للاخوان ، فلعل أهم ما اتسم به خلال عام ١٩٩١ هو انكماش المساحة المخصصة للقضايا المحلية لحساب القضايا ذات الطابع العربى ، وربما ارتبط هذا بانكماش نشاط الاخوان بصفة عامة بعد مقاطعتهم للانتخابات فضلا عن طبيعة القضايا والمستجدات على الساحة العربية .

فيما يتعلق بالقضايا المحلية ، أولى الخطاب السياسى للاخوان اهتماما بارزا « بمد الحكومة العمل بقانون الطوارىء » حيث شغلت هذه القضية مساحة بارزة وجاءت فى المرتبة الأولى فى اهتمامات الخطاب بالنسبة للقضايا المحلية الأخرى ، إذ حاول الأخوان استغلال هذه المسألة لتصعيد حملتهم ضد القوانين الاستثنائية الأخرى وخاصة حرية تأسيس الأحزاب وإصدار الصحف . ففى البيان الصادر عن الأخوان بعنوان « بيان من الأخوان المسلمين بشأن مد العمل بقانون الطوارىء » (بتاريخ ١٩٩١/٥/١٩) جاء فيه « أول خطوة كانت تنتظرها الجماهير .. اطلاق الحريات المكبوتة والغاء القيود الاستبدادية » ... وإن النظام القائم حاليا ليس نظاما ديمقراطيا متكاملا ... إذ كان لابد من إزالة الغاء العقبات وأولها .. القوانين سيئة السمعة مثل قانون الأحزاب ... وكذا قانون الصحافة . وفى معرض الهجوم على مد العمل بقانون الطوارىء جاء فى البيان : ذلك القانون المجحف الغاشم الماحق للحريات المهين لكرامة الانسان .. هو آلة سياسية للعصف باحزاب المعارضة والتيارات السياسية المعارضة » . ويمكن القول أن الخطاب الأخوانى جاء متسقا مع سعى الاخوان لتأسيس حزب سياسى لهم ، وإصدار صحيفة خاصة بهم . بالاضافة إلى زعمهم المستمر بأن قانون الطوارىء لا يستخدم أساسا الا فى مواجهة التيار الاسلامى .

وأهتم خطاب الاخوان بتناول الكوارث التى تعرضت لها البلاد خلال عام ١٩٩١ وكان لها صدى اعلامى واسع خاصة الكارثة التى تعرضت لها منطقة زاوية « سيدى عبد القادر » بالاسكندرية ، وغرق السفينة « سالم اكسبريس » التى كان على متنها أكثر من ٢٥٠ مواطنا مصريا وذلك كمدخل إلى الهجوم على الحكومة « نظرا لعدم اهتمامها بكرامة الانسان المصرى » بعد أن « قيدت حريته من خلال قانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية » كما جاء فى مقال لاحد قيادات الاخوان بجريدة الشعب فى (١٩٩١/١٢/١٧) فى حين ربط البيان الصادر عن الاخوان بعنوان « الاخوان المسلمون يعلنون أسفهم وحزنهم لوقوع كارقة غرق السفينة سالم » فى ١٩٩١/١٢/١٦ بين الكوارث التى تعرضت لها البلاد وبين تزامن مهرجان القاهرة السينمائى والهجوم على المهرجان وعلى أن هذه الكوارث بمثابة « سخط عقاب الرحمن » نظرا لما تضمنه المهرجان من « زحم ضخم هائل وكم مذهل من أفلام الجنس والشذوذ والاباحية والفجور » .

وعندما وقعت أحداث « الفتنة الطائفية بإمبابة » فى شهر سبتمبر ، فسر الخطاب الأخوانى هذه الأحداث على أنها « مفتعلة من قبل السلطات لمنع الاخوان من تأسيس حزب سياسى ، وأنها تفتعل قبيل الانتخابات العامة فى العادة » وأتهم الخطاب بعض القوى الأجنبية بإثارة هذه الفتن ، وأشار إلى حرص الاخوان على « وحدة الأمة المصرية وإخماد الفتن » ، (كما جاء فى مقال نائب المرشد العام للاخوان بجريدة الشعب فى ١٩٩١/١٠/١) بعنوان « الاسلام يدعونا لوحدة الأمة المصرية » .

أما بالنسبة للقضايا العربية ، فقد استحوذت تسوية الفلسطينية على المساحة الأكبر فى خطاب الأخوان ، بدءاً « من إنتهاء أزمة الخليج والحديث عن التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى وحتى مؤتمر موسكو المتعدد الأطراف فمرورا بمؤتمر مدريد وبمباحثات واشنطن . وجاء ذلك فى عدد من المقالات لبعض قيادات الاخوان بجريدة الشعب وكذلك فى عدد البيانات الصادرة عن الاخوان أو التى شاركوا فى التوقيع عليها مع فعاليات أخرى . وقد اتسمت مفردات الخطاب الاخوانى فى هذا الصدد بشدة الهجوم على التسوية السياسية للقضية بصفة أساسية والرفض التام لذلك ويشير إلى ذلك عناوين ومفردات مقالات بعض قيادات الاخوان مثل « فلسطين قضيتنا ولن تنسى » ، « أمريكا تجمع الحكومات العربية لتشهد مؤتمر ذبح القضية الفلسطينية » ، « هذا التطبيع مع العدو الصهيونى .. مرفوض » ، « فلسطين .. التصفية النهائية » .

وقد انطلق الخطاب الاخوانى فى رفضه للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية من أسباب شرعية بصفة أساسية مثل أن « أرض فلسطين وقف اسلامى » لا يحق لاى عربى أو مسلم حتى الفلسطينيين أنفسهم التنازل عن أى شبر منها « لانهاملك لجميع المسلمين فى كل مكان وزمان » وقد جاء ذلك فى البيان الذى أصدره الاخوان فى ١٩٩١/٨/٦ بعنوان « بيان من المرشد العام للاخوان المسلمين حول طروحات التسوية للقضية الفلسطينية » وتضمن أيضا « لا ، وألف لا فإن المقدسات لا تباع » . كما ركز الخطاب على التأكيد على الطابع العقيدى للصراع « أن الصراع بيننا وبين اليهود صراع عقائدى وصراع وجود » ، كما جاء فى مقالات بعض الاقلام الاخوانية .

ومع بدء عقد مؤتمر مدريد احتدت لغة الخطاب إلى حد وصف المؤتمر بأنه « مؤتمر بيع فلسطين وبيت القدس » بالاضافة إلى التنديد والهجوم على حكومات الدول العربية المشاركة فى المؤتمر وبصفة خاصة منظمة التحرير

الفلسطينية ، وجاء ذلك فى البيان الذى وجهه الاخوان إلى « رؤساء الدول العربية والاسلامية والشعوب ومنظمة التحرير » وتجدر الاشارة إلى أن الخطاب الاخوانى كان قد دعا منظمة التحرير إلى رفض المشاركة فى التسوية السياسية ففى مقال لأحد قيادات الاخوان بجريدة الشعب فى ٨/١١ جاء « أننا نطالب الفلسطينيين بعدم المشاركة فى المؤتمر المزعوم لحل قضية فلسطين .. أن عدم مشاركة الفلسطينيين فى المؤتمر يجعله بين العدو الصهيونى والدول العربية وليس خاصا بقضية فلسطين » .

كما أولى الخطاب أهمية خاصة لمرور أربع سنوات على الانتفاضة ودعا إلى مواصلة « الجهاد ورفض الاستسلام » فى البيان الصادر بعنوان « الانتفاضة الفلسطينية المباركة تبدأ عامها الخامس » بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٠ .

وأحتلت أحداث الجزائر المرتبة التالية بعد التسوية السياسية لقضية فلسطين فى خطاب الاخوان . فقد راقب الاخوان هذه الاحداث عن كثب مع قرب الانتخابات التى كان مقررا لها أن تنعقد فى ٣٠ يونيو هذا العام ومع تأجيل الانتخابات واعتقال قادة جبهة الانقاذ الاسلامية دعا الخطاب الاسلاميين بالجزائر لالتزام الهدوء وناشد الرئيس الجزائرى بالافراج عن قادة الجبهة وأن « ينصاع الجميع للعدل والانصاف » كما فسر الخطاب هذه الأزمة على أساس « البعد عن منهج الله .. وانعدام الحريات والاستهانة بحقوق الانسان » وذلك فى البيان الذى أصدره الاخوان بعنوان « بيان من الاخوان المسلمين بخصوص ما يجرى فى الجزائر وتونس من أحداث » فى ١٩٩١/٧/٢ والبيان الموجه من الاخوان إلى الرئيس بن جديد فى (١٩٩١/٧/٤) لمناشدته « استئناف مسيرة الديمقراطية » .

وعقب الفوز الكبير الذى حققته جبهة الانقاذ الاسلامية فى الجولة الأولى من الانتخابات لم يستطع الاخوان إخفاء سعادتهم بذلك كما جاء فى رسالة التهنئة من المرشد العام إلى زعيم جبهة الأنقاذ « ابعث اليكم بأصدق التهانى القلبية للفوز الكبير ... وأدعو الله أن يؤكد الفوز فى المرحلة الأخيرة بذات الاكتساح الكبير والفوز الشامل .. وأن يجعل فوزكم بشارة فوز لكل الحركات الاسلامية فى جميع بلادنا » وذلك بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٨ كما حرص الخطاب على توجيه الشكر والتهنئة للرئيس الجزائرى بن جديد على نزاهة الانتخابات ومناشدته الاستمرار فى المسيرة بنزاهة الانتخابات فى المرحلة الأخيرة كما جاء فى الرسالة الموجهة من المرشد العام للاخوان إلى الرئيس الجزائرى فى ١٩٩١/١٢/٢٨ .

ومع مجىء السلطات الجديدة فى الجزائر والغائها الجولة الثانية من الانتخابات طغت على مفردات الخطاب اللهجة الشديدة فى الهجوم على هذه السلطات ووصفها بأنها « عصبة قليلة خارجة عن اجماع الشعب من المنتفعين » كما أتهم الخطاب أمريكا والغرب وإسرائيل بأنهم وراء ذلك ووصفهم بأنهم الاعداء المتربصون بالمد الاسلامى « لخوفهم على مصالحهم » كما جاء فى البيان الذى أصدره الاخوان بعنوان « بيان من الاخوان المسلمين بشأن أحداث الجزائر » فى ١٩٩١/١/١٥ . كما هاجم الخطاب بشدة ما اسماه « الصليبية الغربية .. التى تنفث سمومها فى أرض الاسلام فى افغانستان ، وفلسطين ، والسودان ، والعراق ، ثم أخيرا الجزائر » (كما جاء فى مقال نائب المرشد العام للاخوان ، جريدة الشعب ١٩٩٢/١/٢١) .

هذا وعلى حين دعا خطاب الاخوان الرسمى من خلال البيانات الصادرة أو مقالات بعض القيادات البارزة الاسلاميين إلى تجنب المواجهة مع الجيش وأراقه دماء الشعب الجزائرى بصفة عامة ، الا أن ذلك لم يمنع وجود عناصر تحريض للاسلاميين لمواجهة السلطات الجديدة بأى شكل من الاشكال ففى البيان الأول للأخوان فور الاعلان عن الغاء الانتخابات جاء « لابد للمؤمنين من مكافحة هذا التسلط ومعارضة مثل هذا الاستبداد والتكاتف لازاحته وإزالته » بل أن الخطاب تجاوز ذلك إلى حد دعوة المسلمين فى كل مكان إلى « معاضدة الشعب الجزائرى فى محنته وتأييده والتضحية فى سبيل ذلك فرض عين على كل مسلم ومسلمة .. أن الله اشترى من المؤمنين انفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » (بيان صادر عن الاخوان سابق ذكره فى ١٩٩٢/١/١٥) .

وفى هذا السياق يبدو أن ضمة اتجاهاً داخل الاخوان يمثله من تعود جذورهم إلى الجماعة الاسلامية فى الجامعات المصرية حتى أواخر السبعينيات ، يرتكز خطابه على فكرة أنه قد « حان وقت الجهاد لا الاجتهاد بالجزائر » بعبارة أخرى الدعوة الصريحة للاسلاميين إلى مواجهة السلطات الجديدة فور اعلانها الغاء الجولة الثانية من الانتخابات ، إذ أن المواجهة ستحدث حتما ، ومن ثم فتأجيلها الآن من قبل الاسلاميين قد لا يكون فى صالحهم .

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الخطاب غير معلن عنه بشكل رسمى ، الا أنه يجد قبولا لدى قطاع كبير داخل الاخوان خاصة الجيل الجديد ، بل أنه أكثر تماشيا مع مواقف بعض حركات الاسلام السياسى الأخرى فى بعض الدول العربية والاسلامية .

كذلك فقد شغلت بعض القضايا الجارية على الصعيد العربى بعض المساحات المختلفة نسبيا فى خطاب الاخوان وكان أبرز هذه القضايا تدهور أوضاع فى العراق و « الهيمنة الأمريكية على المنطقة » كما جاء فى البيان الذى يحمل عنوان « بيان من الاخوان المسلمين بشأن الاحداث

الجارية فى شمال العراق » فى ١٩٩١/٤/٢٧ ، كما استنكر الخطاب سلوك بعض الأكراد الذين يتجهون للانفصال عن العراق مع إحالة أسباب ذلك إلى حاكم العراق ، كما جاء فى البيان السابق « وإذا كنا نستنكر الحركات الانفصالية القائمة على أسس عرقية وقومية ، الا أننا ندين ونجرم بكل شدة الأساليب الوحشية وغير الانسانية من حاكم العراق البعثى » .

هاجم الخطاب اتجاه الولايات المتحدة من خلال المؤسسات الدولية إلى تدمير قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل مع اغماض الطرف عما لدى إسرائيل من أسلحة نووية .

أما فيما يتعلق بتجميد أخوان الكويت لعضويتهم بالتنظيم الدولى للاخوان ، فقد اقتصر الأمر على توجيه العتاب إلى اخوان الكويت أثر هجوم أحد القيادات البارزة بهم على التنظيم الدولى للاخوان وكشفه عن الأمور التى اعتبرها الخطاب بمثابة « طعم لاعداء الاخوان مرورا وراءه وراحوا يطعنون الجماعة ويهاجمونها » ، وتمثل ذلك بشكل خاص فى الكشف عن « بنك التقوى الذى يمتلكه التنظيم الدولى للاخوان » الا أن الخطاب كان حريصا على الدعوة إلى « طى هذا الموضوع » والاقتصاد على مناقشة « داخل البيت » وأتخذ الاخوان موقفا هجوميا ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تهديداتها ضد ليبيا حول اتهامها بتفجير طائرة أمريكية فى عام ١٩٨٨ .

٨ ـ جماعات العنف الاسلامية :

لا شك أن محاولة تتبع التطور التنظيمى لجماعات العنف الاسلامى تعترضها الكثير من الصعوبات نظرا لطابع السرية والغموض الذى يحيط باغلبها ، ولكن يمكن محاولة تحديد أهم هذه التطورات استنادا إلى الفعالية السياسية من ناحية ، وإلى تتبع نشاطها ومنشوراتها من ناحية أخرى .

وكما سبقت الاشارة فى التقارير السابقة ، فقد شهد عقد الثمانينات بروز بعض الجماعات الاسلامية الراديكالية التى كان لها دور ملحوظ فى أحداث العنف التى شهدها هذا العقد والتى يمكن تركيزها فى الجماعات التالية « الجماعة الاسلامية قبلى » بقيادة د . عمر عبد الرحمن ، جماعة « الجهاد الاسلامى » بقيادة عبود الزمر ، جماعة « التوقف والتبين » ، « الجماعة الاسلامية » فى بنى سويف (وهى جماعة منشقة عن الجماعة الاسلامية الأولى) . ثم بدأت تظهر جماعات أخرى صغيرة فى نهاية عقد الثمانينات مثل جماعة « الشوقيون » نسبة إلى مؤسسها شوقى الشيخ ، ومجموعة « أحمد الخولى » بالفيوم ، إلى جانب مجموعة أخرى تم القبض على أعضائها فى ١٩٨٨ تحت اسم « التنظيم الشيعى » .

ولا يختلف الواقع الحركى عام ١٩٩١ لجماعات العنف الاسلامية عن واقع الثمانينات فما زالت هذه الجماعات تكاد تحتكر ساحة العمل الاسلامى العنيف أو لعلها هى أبرز الجماعات الموجودة وأكثرها فاعلية .

فالجماعة الاسلامية (بقيادة عمر عبد الرحمن) والتى يطلق عليها الجماعة الاسلامية (قبلى) . ربما تكون من أكثر الجماعات التى تتخذ شكلا تنظيميا محددا حيث لها « أمير عام » يليه « امراء » للمحافظات ثم « امراء » للمناطق ، و « امراء » للمساجد والاحياء بالاضافة إلى وجود تقسيمات نوعية للامراء للاهتمام بالمجالات المختلفة مثل الاعلام ، التربية ، الدعوة وغيرها . ويتفق هذا التقسيم مع المنهج الحركى للجماعة والذى يعتمد على شق علنى وآخر سرى يضطلع بعمليات العنف التى تقوم بها الجماعة سواء فى مواجهة السلطة والأجهزة الأمنية بالتحديد أو فى مواجهة المجتمع حيث تتجه الجماعة بشكل مباشر إلى تغيير بعض مظاهر السلوك الاجتماعى بالقوة بدعوى تطبيق مبدأ « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » والذى يحتل مساحة هامة فى المنهج الفكرى للجماعة .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافى ، فيلاحظ أن التواجد الكثيف لهذه الجماعة يتركز فى محافظات الصعيد وهى بالترتيب أسيوط ، المنيا ، سوهاج . كما أن لها تواجداً كبيراً فى محافظة قنا . وقد بدأت عملية الانتشار لهذه الجماعة على مستوى المحافظات المختلفة تتسع فى أعقاب خروج أغلب أعضائها وقياداتها من السجن فى ١٩٨٤ والذين كان قد تم اعتقالهم ضمن قضية « الجهاد » فى ١٩٨١ ، واستطاعت خلال العامين التاليين (١٩٨٤ ـ ١٩٨٦) أن تعيد تنظيم نفسها وأن تخلق لها تواجدا ملحوظاً فى القاهرة خاصة فى بعض الأحياء الشعبية مثل إمبابة ، وعين شمس إلى جانب تواجدها فى مناطق العمرانية ، والهرم ، وشبرا . (يلاحظ أن هذه المناطق هى أكثر المناطق التى شهدت حوادث متتالية « للفتنة الطائفية ») .

كما أهتمت الجماعة فى وقت لاحق بالامتداد إلى محافظات الوجه البحرى ويرجع ذلك إلى النشاط المكثف الذى تقوم به قياداتها من خلال ما يسمى باللجان النوعية للدعوة والاعلام إلى جانب كثرة منشوراتها ومطبوعاتها . وتعمل هذه القيادات من خلال زياراتها المستمرة للمحافظات المختلفة على ربط المجموعات الجديدة التى يتم تجنيدها بالمركز القيادى للجماعة الذى ظل لفترة طويلة يتركز فى مدينة أسيوط حيث تقام معسكرات لإعداد القادة والدعاة ، كما تضم هذه المعسكرات وفودا من المحافظات المختلفة .

وقد شاركت الجماعة الاسلامية فى أهم أحداث العنف السياسى منذ بداية الثمانينات بدءا من مشاركتها فى عملية إغتيال الرئيس السابق أنور السادات فى ١٩٨١ ثم حوادث اسيوط التى وقعت فى نفس العام مرورا بمحاول اغتيال زكى بدر وزير الداخلية السابق، وأخيرا قيامها باغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق فى ١٩٩١. كما كانت الجماعة وراء العديد من حوادث الفتنة الطائفية التى شهدتها مصر طوال السنوات الماضية، فضلا عن حوادث الاعتداء والسرقة على بعض محلات الذهب.

أما جماعة «الجهاد الاسلامى»، فهى التى كانت قد اضطلعت بشكل رئيسى بعملية اغتيال الرئيس السادات فى ١٩٨١، وتتجه بشكل أساسى إلى عمليات العنف السياسى وليس الاجتماعى. كما أنها على عكس الجماعة الاسلامية لا تهتم بالشق العلنى والاعلامى، وانما تتخذ طابعا سريا نظرا لطبيعة منهجها الحركى الذى يتجه بشكل أساسى إلى المواجهة مع النظام السياسى باجهزته المختلفة، ولا تولى أهمية كبيرة لمسألة التربية والدعوة. ولا تلتزم هذه الجماعة بالشكل التنظيمى «الهيراركى» الذى تعرفه الجماعة الاسلامية. وقائدها هو المقدم / عبود الزمر الذى يقضى حكما بالسجن لمدة ٤٠ عاما لاتهامه فى قضيتى «الجهاد» و «اغتيال السادات»، ومازال يتمتع بنفس المكانة رغم تواجده فى السجن. وتؤمن هذه الجماعة - فى رؤيتها للتغيير - بمبدأ الثورة الشعبية على غرار نموذج الثورة الإيرانية. وتتركز هذه الجماعة جغرافيا فى القاهرة والشرقية، بالاضافة إلى وجود مجموعات أخرى صغيرة تابعة لها فى محافظات الوجه البحرى. ويكاد ينعدم وجودها إذا ما تجاوزنا محافظة بنى سويف حيث تكاد الجماعة الاسلامية تحتكر محافظات الصعيد. ويلاحظ أن أهم مناطق تواجدها فى القاهرة وتتركز فى المناطق التى يمكن أن يطلق عليها هوامش الحضر مثل منطقة بولاق الدكرور، ومنطقتى ناهيا وكرداسة بالهرم، فضلا عن تواجدها فى منطقة إمبابة، وشبرا.

أما الجماعة الاسلامية فى بنى سويف فهى تتميز بالاقليمية الشديدة حيث ينعدم وجودها خارج حدود محافظة بنى سويف وبعض القرى المجاورة لها. ويتزعمها كل من أحمد يوسف ومجدى كمال. وقد كانت الجماعة وراء العديد من أحداث العنف التى شهدتها مدينة بنى سويف طوال عام ١٩٩١. تأثرت الجماعة إلى حد كبير بمنهج جماعة «الجهاد الاسلامى» وأن كانت بخلاف الجماعة الأخيرة تتخذ طابعا شبه علنى فى عملها الحركى وهو ما يقربها من «الجماعة الاسلامية»، ويضعها فى موقع وسط بين الجماعتين. وهى من أكثر الجماعات التى شهدت مواجهات مع أجهزة الأمن بسبب طابعها الصدامى.

وتعرضت الجماعة إلى خلافات كثيرة بين اعضائها منذ عام ١٩٨٨ أدت إلى الانشقاق عليها وانتهى الأمر بقتل زعيم المنشقين. ولكن رغم هذا التصدع الذى اصابها، لم تختف الجماعة أو يتجمد نشاطها ويؤيد ذلك حوادث العنف المتوالية التى شهدتها مدينة بنى سويف والتى اضطلعت بها نفس الجماعة، فضلا عن قيامها بدور هام فى معاونة صفوت عبد الغنى - المتهم الأول فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب - على الهرب. وتعتبر جماعة «الشوقيون» جماعة صغيرة محدودة مقارنة بالجماعات السابقة ويقتصر تواجدها على مدينة الفيوم. وكانت وراء حوادث العنف التى شهدتها المدينة منذ عام ١٩٨٩ والتى أدت إلى مقتل زعيمها «شوقى الشيخ». وتتمحور هذه الجماعة حول أفكار «شوقى الشيخ»، والتى سميت «بالشوقيون» نسبة اليه. وتقترب هذه الأفكار من المنهج الفكرى «لجماعة التفكير والهجرة»، وأن أختلفت عنها فيما يتعلق بمبدأ «العزلة» حيث تتبع جماعة «الشوقيون» منهج المواجهة و «الجهاد». ولأن هذه الجماعة ارتبطت إلى حد كبير بمؤسسها، فقد غلب عليها طابع المحدودية وليس لها قاعدة كبيرة، فضلا عن ضعف البناء التنظيمى لها.

فضلا عن ذلك، يوجد عدد من المجموعات الصغيرة التى تعمل بشكل مستقل، ولكن يجمعها عامل واحد هو تبنيها لفكرة «الجهاد» أو العمل المسلح لتحقيق أهدافها ورؤيتها فى التغيير. وليس هناك ما يؤكد إنتماء هذه الجماعات إلى واحدة من الجماعات الكبيرة، إذ ليس لها منهج فكرى أو فقهى أو حركى واحد تلتزم به، وانما تنشأ فى الغالب لتحقيق هدف معين، وقد تنتهى بإنتهاء المهمة أو - كما حدث للبعض منها - بالانضمام إلى جماعة أكبر. ومن أمثله هذه الجماعات الصغيرة، جماعة «طه السماوى»، المجموعة التى أطلق عليها جماعة «الواثقون من النصر» والتى قامت بحوادث سرقة لمحلات الحلى فى مناطق شبرا وعين شمس وحلمية الزيتون بالقاهرة خلال عام ١٩٩١.

وتختلف هذه الجماعات كما يبدو حتى الآن عن المجموعات العنقودية التى قد تعمل بشكل مستقل الواحدة عن الأخرى لتحقيق هدف محدد، ولكن دون أن تفقد رابطتها الاساسية بالجماعة الكبيرة التى تنتمى إليها ودون أيضا أن تخرج عن إطار الخطة العامة للجماعة.

ومن واقع الجدول الخاص بحوادث العنف التى قامت بمعظمها جماعات العنف الاسلامية خلال عام ١٩٩١ يلاحظ أن قائمة العنف التى اضطلعت بها تلك الجماعات تكاد تخلو ذلك العام من الحوادث التى يمكن ادراجها تحت قائمة «العنف السياسى» فاغلب الحوادث التى وقعت عند هذا المستوى لا تخرج عن نطاق المواجهات المحدودة مع رجال الأمن إلى جانب بعض حوادث الشغب. وفى المقابل

تركزت أغلب حوادث العنف فيما يمكن تسميته بحوادث العنف « الاجتماعى » التى تعنى محاولة هذه الجماعات التدخل بالقوة لتغيير بعض مظاهر السلوك الاجتماعى والفردى بدعوى تطبيق قاعدة « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة فى ضوء الاعتبارات الأمنية التى سادت المواجهة بين النظام وجماعات العنف بعد اغتيال الدكتور رفعت المحجوب عام ١٩٩٠ والذى أدى إلى تكثيف عمليات الملاحقة الأمنية لقيادات وأعضاء هذه الجماعات وخاصة « الجماعة الاسلامية » التى قامت بعملية الاغتيال مما جعلها تكثف نشاطها على الصعيد الاجتماعى كرغبة فى إثبات التواجد .

كذلك شهد عام ١٩٩١ كثرة حوادث العنف الموجهة ضد المسيحيين والتى تعرف بحوادث « الفتنة الطائفية » مقارنة بالعام السابق وتضمن ذلك الاعتداء على الممتلكات ، وحرق عدد من الكنائس ، إلى جانب ما أدت إليه من اشتباكات بين الجانبين ، وقد تكررت هذه الحوادث فى أكثر من محافظة ومن ذلك ما وقع فى بنى سويف ، والمنيا ، ومنطقة إمبابة بالقاهرة . ويدل تكرار هذه الحوادث وانتشارها فى أكثر من محافظة على استمرار الظاهرة وليس تراجعها .

ويتضح من متابعة نشاط العنف للجماعات الاسلامية عام ١٩٩١ أيضا اتساع دور الجماعات المستقلة مقارنة بالاعوام السابقة ، وهو ما يدل على استمرار احتفاظ الحركة الاسلامية بقدرتها على توليد جماعات جديدة تنتهج العنف دون وجود رؤية فكرية صلبة تستند عليها أو قيادة موحدة تجمعها . وهى ظاهرة تعد من أخطر الظواهر حيث يصعب معها على المدى الطويل السيطرة على نزعة العنف لدى هذه الجماعات أو تحديد مجالاتها وأهدافها . وكما يتضح من الجدول . فقد قامت هذه الجماعات بأكثر من حادث يتعلق بسرقة محلات للذهب فى مناطق متفرقة مثل شبرا ، والزيتون ، وعين شمس ، قامت بها جماعة « الواثقون من النصر » إلى جانب حادث سرقة سيارة « ميكروباس » لاستخدامها فى أعمال عنف ، وكشف هذا الحادث عن وجود تنظيم جديد ضبط معه عدد كبير من الاسلحة والخرائط التى تخطط للقيام ببعض الاغتيالات ، فضلا عن اشتراك بعض هذه المجموعات الجديدة فى أحداث « الفتنة الطائفية » التى وقعت فى إمبابة .

ومن الناحية الاجتماعية يمكن القول أن هناك تواجداً ملحوظاً للجماعات العنف فى الأوساط الطلابية ، وهو ما يبدو من النشاط الذى قامت به هذه الجماعات داخل الجماعات ، فضلا عن تحريكها لأكثر من مظاهرة بداخلها . كما تستقطب هذه الجماعات بعض العناصر الحرفية ولكن الملاحظة الهامة أنها لم تستطع أن تخلق لها تواجداً فى الأوساط العمالية ، فنادرا ما ضمت فى عضويتها أحداً من العمال ، كما أن متابعة نشاط العنف الذى قامت به خلال العام (كما هو واضح من الجدول) ويؤكد ابتعاد هذا النشاط عن العمال .

ويلاحظ أيضا من الجدول امتداد نشاط عنف هذه الجماعات إلى محافظات جديدة مثل دمياط ، والسويس ، وبورسعيد حيث تم القبض على مجموعة فى دمياط أثارت بعض الحوادث التى تدخل فى اطار ما يسمى بالعنف الاجتماعى بدعوى تطبيق مبدأ « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » وتصاعد الأمر إلى حد المواجهة مع رجال الأمن أصيب فيها أحد الضباط . ولا شك أن اتساع المساحة الجغرافية لاعمال العنف يعطى مؤشرا على قدرة هذه الجماعات على الانتشار بعد ما كان تواجدها يتركز تقليديا فى صعيد مصر .

وأخيرا وفيما يتعلق بموقف هذه الجماعات من بعض القضايا الخارجية التى كانت دافعا لتحريك المظاهرات وإصدار البيانات والمنشورات ، أحتلت قضية الصراع العربى الإسرائيلى الاهتمام الأول لها خاصة مع انعقاد « مؤتمر مدريد للسلام » ، والذى اتخذت منه هذه الجماعات على اختلافها موقفا رافضا ، وقد بدا ذلك فى العديد من المنشورات التى قامت بتوزيعها فضلا عن عقدها لبعض المؤتمرات الجماهيرية التى نددت فيها بمحادثات السلام ، ولعل أهمها كان ذلك المؤتمر الذى عقدته بعض قيادات الجماعة الاسلامية فى مسجد « الاخلاص » فى إمبابة ووصفت فيه المؤتمر (بأنه نتيجة حتمية لحالة الذل التى يحياها المسلمون .. وأنه شكل الخطوة الثانية بعد حرب الخليج لفرض السيطرة على المسلمين) . ويأتى هذا الموقف متسقا مع موقف هذه الجماعات من الغرب بشكل عام والذى يصل إلى حد الخصومة والقطيعة الحضارية معه ، وربما لهذا السبب تماثل موقف الجماعات الاسلامية مع موقف الاخوان المسلمين الرافض لنفس المؤتمر ، وظهر ذلك من خلال اشتراك أعضاء الجماعات الأولى فيما سمى « بمسيرة الرفض » التى نظمها الاخوان داخل الجامعة .

٤ ـ التجمع وقوى اليسار :

تبرز أزمة اليسار كحقيقة لا يمكن تجاهلها عند رصد وتحليل أداء اليسار عام ١٩٩١ فالازمة بكل تجلياتها الفكرية السياسية والتنظيمية حاضرة عند كل أطرافه ، ومحاولات إدراك أبعاد الأزمة وتجاوزها من خلال التجديد الفكرى والعملى تجمع فرق وفصائل اليسار ، وإن اختلفت درجة

نجاح كل منها بحسب ظروفه التاريخية والسياسية ، وإمكانيات المتاحة وحظه من الشرعية والوجود الجماهيرى .

ويتناول التقرير كالمعتاد الأوضاع التنظيمية والنشاط السياسى والخطاب السياسى لحزب التجمع والتيار الناصرى والحركة الشيوعية بفصائلها المختلفة حيث تمثل القوى الثلاث ما أتفق على تسميته باليسار المصرى ، مع ملاحظة وجود قوى وجماعات متصارعة داخل كل منها ، إضافة إلى عناصر وحلقات يسارية مستقلة غير مرتبطة باطر حزبية ، ومع ذلك تؤدى إدوارا متباينة التأثير والفاعلية فى الساحة السياسية وبعض النقابات المهنية والعمالية وجمعيات النفع العام .

وترجع نشأة العناصر والحلقات اليسارية المستقلة إلى تفكك وانشطار أحزاب وتنظيمات يسارية صغيرة علاوة على بعض الانشقاقات ، وعادة ما تلعب العوامل الشخصية وأحيانا المصالح المادية والوظيفية دورا كبيرا فى ترابط وانسجام هذه الحلقات ، واستمرار دورها السياسى أو النقابى . وفى هذا المقام نشطت خلال عام ١٩٩١ بعض العناصر والحلقات التروتسكية نتيجة ما يراه البعض من انتعاش ومصداقية بعض المقولات التروتسكية حول مصير الاتحاد السوفيتى وبلدان شرق أوروبا ، لكن هذه الحلقات محدودة للغاية ومحصورة فى أوساط المثقفين والتجمعات الأدبية . من جهة أخرى نجحت عناصر وحلقات يسارية فى عقد تحالف بينها وبين حزب العمال الاشتراكى (الشيوعى سابقا) وعناصر من الناصريين وحزب الشعب الاشتراكى فى انتخابات مجلس إدارة إحدى جمعيات حقوق الانسان ، وفازت قائمة التحالف اليسارى التى استبعدت ممثلين للتيار الاسلامى والوفد وعددا من الرموز الليبرالية المهمة وقد كشف هذا النهج المتشدد عن احساس عمق بالحصار والأزمة لدى أطراف ذلك التحالف ، وضعف قدرتها على التجديد والانفتاح على التيارات الأخرى والعمل معها لتعميق الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ضمن منظمات لابد أن تكون بحكم التعريف جبهوية وديمقراطية ولا يتسع المجال لمتابعة نشاط تلك الحلقات والعناصر والمستقلة ، لذلك نعرض للاوضاع التنظيمية والأداء السياسى للتجمع والتيار الناصرى والحركة الشيوعية .

أ - الأوضاع التنظيمية :

(١) التجمــع :

اقتصرت الانشطة التنظيمية والتثقيفية للحزب خلال عام ١٩٩١ على الإعداد للمؤتمر العام الثالث للحزب ، ثم أنعقاد المؤتمر فى فبراير ١٩٩٢ .

وقد تطلب ذلك القيام بما يلى :

(أ) مناقشة وثائق المؤتمر العام الثالث

للعام الثالث على التوالى دارت آلية العمل الداخلى حول إعداد ومناقشة وثائق المؤتمر العام الثالث للحزب ، وتطوير بنيته التنظيمية وادواته فى العمل السياسى وكانت قيادة الحزب قد قررت تأجيل انعقاد المؤتمر غير مرة حتى يتسنى تحقيق المهام المطلوبة ، وشرعت مؤسسات الحزب فى وضع وتنفيذ برامج لتطوير الأداء الحزبى برزت فيها جهود أمانتى التثقيف والتنظيم واللجنة السياسية التى قامت بإعداد مشروع التقرير السياسى وطرحه للنقاش بين الأعضاء ودوائر أصدقاء الحزب وبعض المهتمين بالشأن العام من كافة الاتجاهات .

ورغم هذه الجهود الا أن مناخ الشك وعدم اليقين الناتج عن التحولات فى الدول الاشتراكية وأزمة الخليج وانشغال الحزب بالمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ عرقل برامج التطوير ومن ثم فرض التأجيل . وفى الوقت نفسه سيطرت هذه العوامل على وثائق المؤتمر والمناقشات التى دارت حولها . وناقش الأعضاء فى كافة المستويات الوثائق الثلاث ، إضافة إلى ورقة د . إسماعيل صبرى عبد الله عضو الأمانة العامة « مصر التى نريدها مشروع تقرير سياسى » وقد دارت المناقشات فى ظل مناخ ديمقراطى لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحزب حيث طرحت أفكار واجتهادات لم يكن مسموحا بها مثل جدوى الاشتراكية وطبيعتها ، بل وسقطت كل المراجع والاسيس الفكرية التى يجرى عادة الاحتكام إليها فى النقاش غير أن المناقشات لم تصل إلى رؤية واضحة ، كما لم تحسم كثيراً من الاشكاليات .

وعكست مناقشات مشروع التقرير السياسى شكوك البعض فى جدوى مشاركة الحزب فى انتخابات مجلس الشعب وفاعلية دور نوابه فى البرلمان ، وانتقد البعض مواقف نواب الحزب فى البرلمان ، وادعى أن الشارع وجماهير الحزب غير مقتنعة بدور التجمع فى تمثيل المعارضة داخل مجلس الشعب فى ظل هيمنه الحزب الوطنى .

وبرز اتجاه قوى يدعو إلى التجديد الفكرى وتطوير الخطاب السياسى لمواكبه التحولات الدولية ، وانتقد هذا الاتجاه قصور مشروع التقرير السياسى عن التجديد وعن الالمام بكافة جوانب التحولات الدولية وآثارها على عالم الجنوب والعالم العربى وأداء الحزب ومستقبله .

وعكست مناقشة التقرير السياسى أيضا وجود خلافات حول مؤتمر مدريد والديمقراطية داخل الحزب وعلاقة الحزب بالسلطة حيث حذرت بعض الأصوات من غياب

التمايز مع السلطة ، وأن عدم وجود حركة جماهيرية من شأنه أن يوظف الحزب لصالح الحكومة فى كثير من المواقف ، خاصة فى الموقف من الجماعات الدينية السياسية وظهرت بعض الأصوات تدعوا إلى الحوار والتنسيق مع بعض جماعات ورموز الاسلام السياسى فى القضايا الوطنية والديمقراطية ، لكن الأغلبية شددت على أن أى حوار أو تعاون ينبغى أن يسبقه التزام صريح من الجماعات الاسلامية بقواعد الممارسة الديمقراطية والدستور والمساواة بين المواطنين ورفض الدولة الدينية ونبذ العنف والارهاب .

على مستوى آخر طالبت بعض الأصوات بالاهتمام بالاسلام فى التقرير السياسى وبرنامج الحزب وتقديم قراءة مستنيرة للاسلام ، واقترح البعض استبدال كلمة اشتراكية بالعدالة الاجتماعية ، وذلك فى إطار تبسيط الخطاب السياسى للحزب لاسيما وأن كلمة الاشتراكية أصبحت ذات مدلولات سلبية لدى الجماهير . بينما طالب البعض بنبذ فكرة التغيير الثورى ورد الاعتبار إلى الطريق الاصلاحى ، والتأكيد على مبدأ تداول سلطة الدولة وليس تداول الدولة ذاتها .

ويبدو أن شمول وتنوع المناقشات وعدم حسم القضايا والاشكاليات النظرية والتنظيمية يرجع إلى طبيعة صيغة حزب التجمع بوصفه إطارا عاما لقوى وفصائل فكرية وسياسية عديدة لا يجمعها كما يقول التقرير السياسى للمؤتمر العام الثالث للحزب سوى الايمان بحتمية الحل الاشتراكى ، غير أن ضعف صداقية الاشتراكية ومشروعيتها التاريخية والمجتمعية على النطاق الدولى هز من قوة الرابطة التى توحد الحزب ، وسمح باختلاف وتباين الرؤى والتصورات عن الحاضر والمستقبل وظهور مجددين ومحافظين أو سلفيين على حد وصف أحد قيادات الحزب .

وفى محاولة لتجديد بعض المقولات الفكرية أشار التقرير إلى أن اليسار يعنى الانتماء إلى المصالح الأساسية للجماهير وأنه لابديل عن الاشتراكية لكنه لم يحدد المقصود بالاشتراكية على وجه التحديد ، إذ اكتفى التقرير بتعريفها على نحو سلبى فقال « ان الاشتراكية المنشوده مستقبلا لن تكون الاشتراكية كما وجدت وطبقت فى قرننا وشهدت تغيرات وتقلصات كبرى وأشار إلى أن الاشتراكية تعنى التغلب على شتى أشكال الاستغلال والقهر والقمع والاغتراب .

أما مناقشات مشروع التقرير التنظيمى فقد دارت حول تجديد الاشكال المعروفة للتنظيم الهرمى التى ثبت فشلها فى الاحزاب الشيوعية وحذر فريق كبير من أعضاء وقيادات الحزب من مخاطر ابتعاد الحزب عن الجماهير وتركز نشاطه بين صفوف المثقفين وفى مقار الحزب القاهرة وعواصم الاقاليم ، كما حذروا أيضا من مخاطر عدم انتظام العمل واعتماده على مواسم ومبادرات فردية وتعثر عمليات التثقيف التنظيمى وتجديد القيادة . وقد اعترف التقرير بمحدودية النشاط الجماهيرى وطرح توجهات لرؤية تنظيمية جديدة اتسمت بالعمومية والتجريد حيث ركزت على توسع الاطار الفكرى المشترك الذى يجمع أعضاء الحزب كشرط أساسى لتطوير الخطين الفكرى والتنظيمى وتنمية الديمقراطية الداخلية ، واقترح التقرير ادخال بعض التعديلات على قيادة الحزب ، وتشكيل هيئة استشارية تضم عدد من الشخصيات المرموقة فى الحزب .

وشهدت مناقشات تقرير الصحافة الحزبية استقطابا حادا بين مؤيدين ومعارضين للخط السياسى الذى تقدمه صحيفه الاهالى ومدى تعبيره عن توجهات الحزب وطموحه وعلاقته بالسلطة والجماهير . وقد جاء كثير من النقد للأهالى من أعضاء الحزب فى الأقاليم الذين اشتكوا كالعادة من توجه الاهالى للمثقفين وجمهور القاهرة وتركيزها على قضايا فكرية ونظرية لاتهم الجماهير ، فضلا عن عدم نشر ما يكتبه مراسلو الاقاليم ، فى هذا الاطار طالب البعض بتخصيص أكثر من صفحة للمناطق العمالية والفلاحية .

ويلاحظ أن المناقشات انصبت على الاهالى ولم تتطرق إلى بقية مطبوعات الحزب وهى : مجلة أدب ونقد وكتاب الأهالى ومجلة أوراق عمالية ، رغم تعثر الأخيرة وهبوط توزيعها وقرار مجلس الادارة بطبع ألفين نسخة فقط ، يتم توزيعها داخل المقرات الحزبية ، أى أنها تحولت إلى ما يشبه النشرة الداخلية .

ويبدو أن تعثر أوراق عمالية ليس نهاية المطاف ، فقد توقف التقرير عند مجموعة من التحديات التى تواجه صحافة الحزب الأمر الذى سبب نقصا فى إيرادات الاهالى بنسبة ٣٥٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ ، فى هذا السياق أوضح التقرير أسباب عدم تنفيذ قرارات سابقة بشأن إصدار الاهالى يومياً .

على مستوى آخر تراجعت مكانة ودور نشرات ومطبوعات الحزب الداخلية ، فلم تصدر نشرة « حوار » الداخلية سوى مرة واحدة خلال عام ١٩٩١ رغم أهمية الدور الذى كانت تقوم به كما انخفضت إعداد نشرات « التقدم » و « الاهالى » التى كانت تصدرها بعض المحافظات ، وقل انتظامها وعجزت أمانة الاعلام فى القيام بأى دور اعلامى حيث ما تزال تشكو من عدم وجود اختصاصات محددة أو ميزانية لعملها .

(ب) اجتماعات اللجنة المركزية :

فى إطار الإعداد للمؤتمر العام الثالث للحزب عقدت اللجنة المركزية ثلاثة اجتماعات لها خلال عام ١٩٩٠ ركزت على مناقشة الوثائق المقدمة للمؤتمر ، ومتابعة أنشطة الحزب خاصة فى الانتخابات العمالية ، وقد قررت اللجنة المركزية فى دورتها الثالثة والعشرين أن يكون عدد أعضاء اللجنة المركزية القادمة ٢٥٪ من مجموع أعضاء المؤتمر العام للحزب ، كما فوضت الأمانة العامة فى تحديد عدد رئاسة المؤتمر وممثلى إتحاد النساء التقدمى وإتحاد الشباب ، وكلفت اللجنة المركزية الأمانة العامة بالاشراف على الانتخابات .

وتميزت اجتماعات اللجنة المركزية بارتفاع نسبة الحضور ، والبحث عن حلول مواتيه لأزمة الحزب ، ولم تشهد اللجنة المركزية استقطابات حادة بين المختلفين فى الرأى إزاء قضايا العمل الحزبى .

(جـ) اجتماعات اللجان والاتحادات النوعية :

انتظمت إلى حد كبير اجتماعات اللجان والامانات النوعية مثل أمانة التنظيم والمتابعة واللجنة السياسية وأمانة التثقيف وأمانة الفلاحين وأمانة الاعلام المركزى ، وقد نشطت هذه اللجان فى التحضير للمؤتمر ، كما نشط اتحاد الشباب التقدمى ، واتحاد النساء التقدمى ، ومكتب العمل الفلاحين ، غير أن معظم أنشطة هذه الهيئات تركزت فى الإعداد للمؤتمر وإجراء انتخابات أو محاولة إثبات الوجود كما حدث بالنسبة لاتحاد النساء التقدمى الذى عقد مؤتمره العام الثانى وفتح باب عضويته لغير عضوات الحزب وانتخب أمانة جديدة ، وترك بعض المقاعد لاستكمال التشكيلات بباقى المحافظات ، أى أنه لا وجود للاتحاد فى بعض المحافظات علاوة على وجوده الورقى والمحدود فى محافظات أخرى وضعف إمكانياته المالية والاعلامية مما أدى إلى تعثر كثير من مشروعاته الخدمية وتوقف إصدار نشرة المرأة العاملة .

من ناحية أخرى عقد اتحاد الشباب التقدمى مؤتمره العام الثانى بحضوره ٨٥ مندوبا يمثلون إحدى عشرة محافظة ، وناقش المؤتمر وثيقة خاصة بالتوجهات الجديدة لانشطه الاتحاد فى ضوء خبرة الاتحاد فى الـ ١٥ عاما السابقة ، وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من ١١ عضوا من بينهم مسئول للطلائع ، وكان اتحاد النساء التقدمى قد طالب بإن يشارك اتحاد الشباب فى الاشراف على الطلائع .

(د) الانشطة التثقيفية :

واصلت أمانة التثقيف تنفيذ برامجها الطموحة فنظمت بالتنسيق مع أمانة التنظيم برنامجاً تثقيفياً للقيادات حول قضايا التنظيم الحزبى وقد تم هذا البرنامج من خلال ١٧ دورة بالمحافظات درس فيها (٢٥٠) دارساً من قيادات المراكز والمحافظات .

كما نظم اتحاد الشباب التقدمى دورة كادر تثقيفى بالمقر المركزى لمدة ثلاث أيام شارك فيها ٢٢ عضواً يمثلون ١٢ محافظة ، تخللها ٩ لقاءات مع قيادات للحزب تطرقت إلى كافة قضايا المجتمع والعمل الحزبى ، ويلاحظ أن مجمل الانشطة التثقيفية جاءت فى إطار الاستعداد لمؤتمر الحزب .

(هـ) انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب :

بدأ المؤتمر العام للحزب فى ١٦ فبراير ١٩٩٢ بحضور ٥٢٣ عضوا من أصل ٧٦٠ عضوا ، وقد افتتح الأمين العام خالد محى الدين أعمال المؤتمر بكلمة أوضح فيها أسباب تأجيل المؤتمر لمدة عامين ، وتعرض للتحولات الدولية والعربية والتحديات التى تواجه المجتمع المصرى ، وحدد سبع قضايا داخلية تحتل الأولوية فى نضال الحزب فى السنوات القادمة ، وهى معركة الاصلاح الديمقراطى وحماية حقوق الانسان ، والتصدى لتدهور الاوضاع الاجتماعية ، وانقاذ الزراعة وتطوير الصناعة والخدمات ومحاربة تفشى الفساد والحفاظ على الاستغلال الوطنى ، وأشار خالد محى الدين إلى أهمية الاستعداد لخوض الانتخابات المحلية وانتخابات التعاونيات والعديد من النقابات المهنية .

وقرر المؤتمر إعتبار كلمة خالد محيى الدين الافتتاحية إحدى وثائق المؤتمر ثم ناقش طريقة انتخاب اللجنة المركزية . حيث اقترح البعض أن تجرى الانتخابات بطريقة القوائم وبالاعتماد على التوفيق والتراضى بين المحافظات وفاعليات الحزب ، وقد رفضت الأغلبية هذا الاقتراح رغم أنه استخدم من قبل وقررت أن يكون الانتخاب بالاقتراع السرى المباشر وهو ما يتفق مع اللائحة الداخلية للحزب ، ويعكس درجة أعلى من التطور فى الممارسة الديمقراطية داخل الحزب .

ورشح ١٢٧ عضوا لانتخاب ٦٠ عضوا للجنة المركزية و ١٥ عضوا احتياطيا ، ثم انقسم المؤتمر إلى ثلاث لجان لمناقشة التقارير الثلاثة السياسى ، والتنظيمى ، والصحافة الحزبية ، وحظيت اللجنة السياسية بحضور ٢٣٩ عضوا ، بينما شارك فى أعمال لجنة التنظيم واللائحة والشئون المالية ١٠١ عضو فى ، ولجنة الصحافة الحزبية ٤٩ عضوا .

ويمكن القول أن مناقشات المؤتمر ولجانه كانت امتدادا للمناقشات التى جرت أثناء مرحلة الاعداد للمؤتمر ، من هنا لم تأت بجديد ، ولم تحدث مفاجأت ، اذ أن ممثلى الاتجاهات المختلفة التى ظهرت أثناء مرحلة الاعداد للمؤتمر قد عبروا عن أفكارهم ومواقفهم بنفس الكيفية والبراهين التى

استخدموها قبل انعقاد المؤتمر ، ومن الواضح أن طول فترة الاعداد وسرعة التحولات الدولية وعدم اكتمال التصورات النظرية للحزب قد أدت كما يقول البعض إلى حالة من الهدوء والعقلانية سادت أعمال المؤتمر وبينها وصفها فريق آخر بالرتابة وسيادة الطابع الاجرائى حيث لم تطرح أفكار جديدة وانشغل الاعضاء بالتعديلات فى تركيب القيادة والترشيحات والانتخابات .

وبغض النظر عن الاختلاف فى تقييم أعمال المؤتمر ومنجزاته فانه يمكن رصد المظاهر التالية :

ـ السماح لكافة الاتجاهات بالتعبير عن نفسها بحرية كاملة وإدارة جدل حول مجموعة من القضايا دون حدوث استقطاب أو صدام حاد بين أطراف الخلاف والذى دار حول العلاقة مع الحزب الحاكم ، وأداء نواب الحزب فى مجلس الشعب والموقف من جماعات الاسلام السياسى ، ومدى تمسك الحزب بالاشتراكية وصلاحيتها للمستقبل ، وكذلك الموقف من مدريد .

ـ الموافقة على التقارير المقدمة للمؤتمر مع إدخال تعديلات محدودة على التقريرين من السياسى والصحفى عبرت عن زيادة الاهتمام بالمسألة الزراعية ومشاكل الفلاحين بينما طالبت لجنة الصحافة الحزبية « الاهالى » بتوخى الدقة فى ترجمة الخط السياسى للاحزاب « تلافيا لاى مظنه للترويج للاوهام حول قدرة الحكم على الاصلاح » .

ـ أحداث تعديلات فى تركيب قيادة الحزب من خلال انتخاب وجوه جديدة فى اللجنة المركزية ، مع الحرص على تمثيل كافة اتجاهات وفصائل التجمع ، وإدخال تعديلات على لائحة الحزب تم ، بمقتضاها استحداث منصب رئيس الحزب ونوابه مع الابقاء على موقع الأمين العام وأمين اللجنة المركزية وأمناء الانشطة واللجان الرئيسية ، وقد فاز خالد محيى الدين الأمين العام للحزب منذ تأسيسه قبل ١٥ عاما بالاجماع حيث لم يرشح أحد ضده .

وشملت عملية تجديد القيادة انتخاب أمانة مركزية دخلها لأول مرة ١٤ عضوا جديدا وأمين عام للحزب ونائبين للرئيس اختارهم خالد محيى الدين ، كما استحدث منصب أمين العمال وأمين الفلاحين ، وخرج من الأمانة العامة إسماعيل صبرى عبد الله ولطفى واكد ، ومحمد سيد أحمد وحسين فهمى وأبو سيف يوسف وعبد الغفار شكر ، وكان الأخير قد استقال من الأمانة المركزية والأمانة العامة ومن المتفق عليه أن يقدم هؤلاء خبراتهم للحزب بعيدا عن المسئوليات التنظيمية الدورية .

ومن ناحية أخرى قررت الأمانى العامة الجديدة فى أول اجتماع لها تشكيل لجنتين الأولى لإعداد برنامج عمل للحزب فى المرحلة الجديدة والثانية لاعادة النظر فى البرنامج العام للحزب .

(٢) الناصريـون :

شهدت الأوضاع التنظيمية للناصريين خلال عام ١٩٩١ العديد من التطورات الا أنها لم تسفر عن تغير نوعى فى حالة الناصريين كتيار سياسى عريض يفتقر إلى الإدارة السياسية الموحدة ويعانى من الانقسام والصراع لكن الحكم القضائى غير المتوقع بشرعية الحزب الديمقراطى الناصرى فتح الطريق للناصريين للدخول فى مرحلة جديدة ويمكن حصر أهم الانشطة التنظيمية والتثقيفية للناصريين فى :

(أ) تقارب الجماعات الشبابية :

رصدنا فى الاعوام السابقة ضعف وتفكك الجماعات والحلقات الناصرية وتنافسها مع بعضها البعض من جهة ، وبينها وبين رجال الدولة الناصرية الذين اتفق على تسميتهم بجيل الحرس القديم من جهة ثانية .

وقد أدت هذه الأوضاع فضلا عن التحولات الفكرية والسياسية التى اجتاحت العالم إلى التشكيك فى جدوى تلك الجماعات لاسيما بعد أن فشلت فى تلبيه الاحتياجات التنظيمية والسياسية للتيار الناصرى من هنا انهارت بعض الجماعات وتعرضت لانقسامات حادة ، وتزايدت على نحو ملحوظ العناصر « المستقلة » .

غير أن عجز كل منها عن العمل المؤثر بشكل منفصل دفعها نحو الحوار والبحث عن صيغ مشتركة للعمل ، حيث دخل ممثلوها فى حوار فكرى خلال عام ١٩٩٠ وأثناء أزمة الخليج ، ثم تطور إلى مناقشة بعض القضايا الخاصة بالعمل الناصرى فى الجامعات والنقابات العمالية ، ومستقبل الحزب الاشتراكى العربى الناصرى خلال عام ١٩٩١ .

وقد اتفقت هذه المجموعات وعدد كبير من العناصر الشبابية المستقلة على أن قيادة الحزب الناصرى تتحمل مسئولية ركود عملية التأسيس وتآكل هياكل الحزب ، ومن ثم شرعت فى الدعوة لاستئناف عملية التأسيس من خلال تنشيط هياكل الحزب واستكمال وثائقه وانعقاد اللجنة العامة للمؤسسين والتى لم تجتمع منذ اجتماعها الأول فى فبراير ١٩٨٧ ، وقد لاقت هذه الدعوة قبولا واسعا ، كما رحبت قيادة الحزب بها ، لكن سرعان ما وقعت خلافات بين القيادة والجماعات الشبابية حول خطوات الإعداد لانعقاد اللجنة العامة وتبادل الطرفان الاتهامات ، مما دفع بالمجموعات الشبابية وعدد من العناصر المستقلة إلى إستخدام نص فى لائحة الحزب يجيز لـ ٢٥٪ من عضوية اللجنة العامة دعوتها للاجتماع ونجحت الجماعات الشبابية فى جمع توقعات تزيد عن النسبة المطلوبة ، وتردد أن أغلب عناصر الحرس القديم وقد وقفت إلى جانب هذه الدعوة ، ودعمت تحركات الشباب فى مواجهة فريد عبد الكريم وكيل المؤسسين والذى يعتبر

واحدا منهم ، خاصة بعد أن وقع إختيار الشباب على محمد فوزى وزير الحربية الاسبق ليحل محل فريد عبد الكريم فى رئاسة الحزب . وبعد ظهور الحزب الديمقراطى الناصرى بقيادة ضياء الدين داود قرر ممثلو هذه الجماعات وقف اجتماعاتهم الدورية وإنهاء التنسيق بينهم كافراد ، وممارسة العمل السياسى فى إطار قنوات الحزب إلا أن ذلك لم يحدث من الناحية العملية .

(ب) محاولة استكمال عملية التأسيس :

نظرا لتواضع أنشطة الحزب وعدم قدرته على تجاوز عقبه الوجود الشرعى أو استكمال عملية التأسيس ، فإن عدم الرضا دفعت (إلى جانب عوامل أخرى) إلى الالتفاف حول فكرة انعقاد اللجنة العامة للمؤسيسن لمناقشة أوضاع الحزب واستكمال مهام التأسيس ، وقد تركزت أغلب الانشطة التنظيمية للحزب وللجماعات الشبابية خلال عام ١٩٩١ على اتمام هذه الخطوة ، غير أنها واجهت مشكلات كثيرة ، وتختلف المصادر الناصرية فيما بينها اختلاف شديدا فى سرد الأحداث وتحديد المسئول عن هذه المشكلات ويمكن القول بوجود روايتين أساسيتين ، الأولى لفريد عبد الكريم وتدور حول أتهام الجماعات الشبابية بالابتعاد عن الحزب منذ عدة سنوات ، وعدم المشاركة فى أنشطة المختلفة والتآمر عليه بهدف تحويله من حزب لكل الناصريين إلى حزب لجماعات ضيقة من مثقفى القاهرة تمارس فيه صراعاتها الشخصية ، أما رواية الشباب فتتهم فريد عبد الكريم وبعض العناصر الملتفه حوله والتى تعرف بجماعة المقر بالمسئولية عن أزمة الحزب وتدهوره تنظيميا وسياسيا ، حيث وصل التدهور إلى حد أن الأمانة العامة على مدى السنوات الثلاث الماضية لم تعقد اجتماعا واحد مكتمل النصاب فضلا عن عدم دعوتها أصلا للانعقاد لفترات طويلة على الرغم من كونها المستوى المنوط به إدارة العجلة الحزبية وإتخاذ القرارات السياسية وأتهمت رواية الشباب فريد عبد الكريم بعرقلة انعقاد اللجنة العامة ، حيث تعمد عدم تحديد شكل ومهام اللجنة التحضيرية . وبغض النظر عن مدى صحة الرواتين فقد شهد الحزب خلال النصف الثانى من عام ١٩٩١ نشاطا ملحوظا حيث استأنفت لجنة البرنامج والاعلام انشطتها بعد غياب عدة سنوات وعقدتا عدة ندوات فكرية وسياسية واعيد تشكيل الحزب فى بعض المحافظات والمراكز ، وتكونت مكاتب للطلاب فى عدد من الجامعات والكليات ، ومكتب مركزى للطلاب وآخر للعمال ، كما واصلت لجنة شئون المؤسسين اجتماعاتها ومتابعتها لتشكيلات الحزب فى المحافظات ، كذلك نجحت المجموعات الشبابية فى توحيد صفوفها فى القاهرة وعدد من المحافظات ، ودخلت فى حوار وتعاون مع أهم عناصر « الحرس القديم » وتمكنت من جمع أكثر من ٢٥٪ من أعضاء اللجنة العامة وتنادت بضرورة انتخاب رئيس جديد للحزب مع الابقاء على الوضعية القانونية لفريد عبد الكريم وكيلا للمؤسسين . وإزاء هذه التطورات وفى مناخ من الاتهامات المتبادلة اجتمعت الأمانة العامة للحزب وقررت دعوة اللجنة العامة للاجتماع فى ١١ يونيو ١٩٩٢ الا أن الظهور غير المتوقع للحزب العربى الديمقراطى الناصرى وضع نهاية هادئة لأحداث كانت تنذر بصدامات صاخبة .

(جـ) ظهور الحزب الديمقراطى الناصرى :

فى السياق السابق بدأ حكم القضاء باجازة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى وكأنه حل لأزمة الناصريين وعجز الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، فهل ينجح الحزب الجديد الذى حاز الشرعية فى توحيد صفوف الناصريين وتحويلهم من مجرد تيار إلى حزب سياسى أم تحاصره مشاكل وصراعات المجموعات الناصرية المتصارعة والتحديات السياسية والفكرية التى فرضتها التحولات المتسارعة فى العالم ؟

من الصعب تقديم إجابة على هذه التساؤلات لأن الحزب لم يبدأ حتى كتابة هذه السطور فى ممارسة نشاطه لكن يمكن الاشارة إلى مشاعر التفاؤل التى سادت صفوف الناصريين فى أعقاب النطق بالحكم ، واعلان كل الجماعات الناصرية التفافها حول الحزب وأمينة المؤقت ضياء الدين داود الذى أعلن بدوره أن الحزب سيجمع كل الناصريين بكافة اجيالهم وفصائلهم ، وسيبدأ خطواته بارساء منهج ديمقراطى فى التعامل مع مختلف مكونات الحركة الناصرية . وكان كمال أحمد مؤسس الحزب الناصرى ـ التحالف ـ وفريد عبد الكريم قد ابديا استعدادهما للانضمام للحزب الديمقراطى الناصرى ، كما أعلنت الموقف ذاته كل الجماعات الشبابية بما فيها جماعتان كانتا ترفضان من حيث المبدأ التعددية الحزبية ومبدأ تداول السلطة عبر البرلمان .

وقد بدا حرص ضياء الدين على ديمقراطية الحزب كحل لابديل عنه للحفاظ على وحدة الناصريين من هنا فقد عمل على إجراء انتخابات بين الـ ٨٣ مؤسس لاختيار أمانة عامة ومكتب سياسى مؤقتين يتوليان القيادة وفتح باب العضوية خلال فترة انتقالية مدتها ٦ شهور تجرى بعدها انتخابات لتشكيل قيادة جديدة للحزب .

لكن مثل هذا السيناريو يفتح شهية كل الجماعات والفاعليات الناصرية للتنافس وربما للصراع والصدام فى محاولة السيطرة على الحزب أو الوصول للمناصب القيادية ولا شك أن الديمقراطية الحزبية تسمح بذلك ، لكن تطبيق هذا المبدأ فى ظل تركيب التيار الناصرى وافتقار بعض فاعلياته للرشاده السياسية قد يؤدى إلى كثير من المشكلات .

ولعل أول المشكلات التى واجهت ضياء الدين داود هى محاولة بعض العناصر القريبة الصلة من فريد عبد الكريم تصوير الحزب الديمقراطى وكأنه امتداد طبيعى للحزب الاشتراكى الناصرى ، والدعوة بالتالى إلى انتخاب فريد عبد الكريم كأمين للحزب الديمقراطى ، على أساس أن ضياء الدين داود كان من بين أعضاء وقيادات الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، وأنه أقدم على خطوة تأسيس الحزب الديمقراطى بالاتفاق والتنسيق مع فريد عبد الكريم وتقدم هذه لمشكلة نموذجا مبكرا للصراعات التى ستواجه الحزب الديمقراطى الناصرى ، وفى هذا السياق تجدر الاشارة إلى أن الجماعات الشبابية التى كانت تطالب بالاطاحة بفريد عبد الكريم فى قيادة الحزب الاشتراكى الناصرى وقفت بقوة إلى جانب ضياء الدين داود وأيدت مرشحه فى الانتخابات التى جرت بين المؤسسين لاختيار أمانة عامة مؤقته .

(٣) الحركة الشيوعية :

تراجعت الانشطة التنظيمية والتثقيفية لفصائل الحركة الشيوعية على نحو ملحوظ ، حيث ركز كل فصل على فهم واستيعاب أسباب انهيار وزوال الاتحاد السوفيتى وسقوط التجارب الاشتراكية فى أوروبا ، واهتزاز مصداقية الفكر الماركسى ومحاولة الاحتفاظ بعضويته ووجوده التنظيمى .

وتتكون الحركة الشيوعية من أربعة أحزاب أساسية هى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الموحد (الشيوعى سابقا) ، وحزب الشعب الاشتراكى ، والحزب الشيوعى الديمقراطى ، وقد عانت كلها وبلا استثناء من آثار سقوط الدول الاشتراكية ومن ثم إنسحبت إلى الداخل تحاول تقديم قراءة جديدة لما لديها من أفكار وبرامج وخطط للعمل . وبكلمات أخرى تلقت الحركة الشيوعية صدمة التحولات الدولية ودخلت فى مرحلة حرجة سقطت فيها المرجعيات النظرية والتطبيقية ، وبات من الضرورى الشك والبحث فى كل المقدسات والثوابت على نحو جديد غير مألوف بالنسبة لوعى وخبرة العناصر الشيوعية .

ومن الواضح أن هذا المناخ لا يسمح بضم أعضاء جدد ، بل على العكس بفتح المجال لخروج واستقاله بعض العناصر أو الكفاؤها على الذات وضعف حماسها . كما يسمح للعناصر المستقلة عن الاطر التنظيمية التقليدية بلعب دور أكبر إذ أنها ليست مقيدة بوقائق أو برامج محددة ، كذلك الحال بالنسبة للحلقات والجماعات الصغيرة التى رصدنا فى السنوات السابقة تنامى دورها فى اطار حركة اليسار وفى الساحة السياسية عامة .

ولعل من مظاهر أزمة الحركة الشيوعية المصرية انشغال الحزب الشيوعى المصرى (حشم) - أكبر فصائلها - خلال عام ١٩٩١ فى مناقشات تستهدف تطوير برنامجه والاتفاق على مشروع خط سياسى وتنظيمى للمرحلة المقبلة فى ضوء المتغيرات الدولية والتحولات التى شهدها التفكير والتجارب الاشتراكية فى العالم ، وحتى كتابه هذا التقرير لم يكن الحزب قد انهى هذه المهام . وقد امتدت هذه المناقشات إلى هوية الحزب ذاته ورؤيته للاشتراكية حيث وافقت اللجنة المركزية على أن الحزب يهتدى فى نضاله وأفكاره بالنظرية الماركسية اللينية كمنهج للتفكير وأداة للنضال من أجل التغيير ، ويلاحظ استخدام فعل « يهتدى » ، وكذلك استخدام أفعال « يسترشد » ، « ويستلهم » فضلا عن مفهوم الاشتراكية المصرية والفكر المصرى فى الصياغات البديلة التى طرحت للنقاش .

وتفيد مصادر الحزب أن المناقشات قد تركزت حول هوية الحزب والموقف من الدين ، وتفاصيل وترتيب قضايا البرنامج وخطوات العمل والحركة فى الواقع . وقد جرت المناقشات فى مناخ ديمقراطى وبدون تحفظات وساهم فيها أعضاء الحزب فى كافة المستويات التنظيمية وأصدقاء الحزب وحلفائه . ويمكن القول أن حالة النقاش والبحث الذى لم ينته قد استغرقت أعضاء الحزب وحالت دون أحداث أى تغيير أو نشاط تنظيمى باستثناء تنفيذ قرار بانسحاب نسبة من أعضاء الحزب من قيادة بعض المواقع القيادية فى التجمع وذلك لحل اشكاليات التدخل بين الحزبين . من جهة أخرى لم يستقر الحزب على توجه أو خطاب محدود حتى نهاية عام ١٩٩١ حيث ناقش (٧) مسودات للتعديلات فى برنامج الحزب ولا يزال النقاش والبحث مستمرا وقد خصصت اعداد « الوعى » النشرة الداخلية للحزب واجتماعات هيئات الحزب لمتابعة النقاش والحوار .

أما الحزب الشيوعى الديمقراطى فلم يقدم أوراق تاسيسه إلى لجنة الأحزاب كما سبق وأعلن قبل عامين ، كذلك لم يقدم على أى تحريك جديد لاستكمال برنامجه السياسى أو هيكله التنظيمى . وبالنسبة لحزب العمال الموحد وحزب الشعب الاشتراكى فقد رفضت مصادرهما الحديث عن الانشطة التنظيمية والتثقيفية باعتبارها من الشئون الداخلية المحظور الحديث عنها ، غير أن المعلومات المتوفرة تشير إلى ضيق قاعدة العضوية ومحدودية النشاط ، وانشغال الحزبين بمناقشة نظرية وتنظيمية ، وإجراء تعديلات واسعة فى برامجها .

وتجدر الاشارة إلى أن حزب العمال ما يزال يدعو إلى التأميم والتطبيق الاشتراكى عبر اصلاحات ديمقراطية عكس بقية فصائل الحركة الشيوعية التى ترى أن الاوضاع المحلية والعربية والدولية لا تسمح بتحقيق الاشتراكية بضربة واحدة أو عبر مراحل تاريخية قصيرة ومن ثم تطرح اجتهادات مختلفة حول خطوات الاصلاح الديمقراطى والاقتصادى

والاستغلال الوطنى التى توفّر الشروط الموضوعية لتطبيق الاشتراكية .

ب - النشاط السياسى :

يشمل هذا القسم نواب التجمع والناصريين فى مجلس الشعب ودور فصائل اليسار فى انتخابات النقابات العمالية والاتحادات الطلابية ، وموقفها من نتائج أزمة الخليج ومفاوضات مدريد وأزمة لوكربى ، فضلا عن العلاقات بين فصائل اليسار ، وبينها وبين الحكومة وأحزاب المعارضة .

رغم محدودية عدد نواب التجمع فى مجلس الشعب فقد اجتهدوا فى القيام بدور نشط فى المعارضة يتسم بقدر من الموضوعية والرشادة السياسية ، مع محاولة وضع تقاليد برلمانية جديدة مثل تشكيل مكتب برلمانى تابع للحزب يضم النواب وعدداً من القيادات وخبراء الحزب فى كافة المجالات لتقديم المشورة ودراسة مشروعات القوانين وتقديم المقترحات والاسئلة وطلبات الاحاطة ، كما سمح الحزب باشتراك النواب المعارضين المستقلين فى هيئته برلمانية .

وقد رفض نواب التجمع قرار رئيس الجمهورية بتمديد حالة الطوارىء ثلاثة سنوات واعترضوا على موازنة عام ٩٢/٩١ « لانها ستؤدى إلى زيادة العبء على محدودى الدخل وزيادة مشكلات البطالة والتضخم وانخفاض الانتاج » ، وطالبوا « بالعدالة بين المواطنين فى تحمل أعباء الاصلاح الاقتصادى » ، كما رفضوا قانون قطاع الأعمال « لانه يهدف إلى تصفيه القطاع العام » . وتقدم نواب التجمع بمشروع قانون يقضى بحق لجوْ العمال إلى الاضراب ، وبمشروع قانون آخر لتشكيل مجلس أعلى للأجور والاسعار يعمل على التوازن بينهما .

على مستوى آخر قدم نواب التجمع عددا من الاسئلة والاستجوابات ، كما شارك نواب التجمع وعدد من خبرائه فى مناقشات لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب حول تعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاسكان والأرضى الزراعية . وقد اتفق ممثلو التجمع مع ممثلى الحكومة على أن تحول العلاقة بين المالك والمستأجر إلى نظام المزارعة بموافقة الطرفين ، فاذا لم يقبل الطرفان يرفع الايجار إلى ٢٢ أمثال الضريبة ، وأن تخضع الأراضى الجديدة لحرية التعاقد وقد وصف خالد محيى الدين هذا الاتفاق بأنه انتصار للعقل وانجاز يحقق الاستقرار فى الريف المصرى . بينما انتقده بعض المتشددين داخل الحزب استنادا إلى أنه « يتيح للحكومة استخدام حزب التجمع فى تمرير ما تريده » .

وأهتم التجمع بالمشاركة فى انتخابات النقابات العمالية ودفع أعضاءه لخوض المعركة الانتخابية . وركز الحزب على قطاع الصناعة حيث يحظى بوجود ملحوظ نسبيا ، وفد فاز أعضاء الحزب بـ ٢٠٪ من إجمالى عدد الناجحين فى مجموع لجان المصانع ، وذلك حسب تقديرات مصادر الحزب التى تشير إلى أن مرشحى التجمع « دافعوا عن بقاء القطاع العام واكسبوا الانتخابات العمالية طابعا سياسياً » ، لكن يلاحظ محدودية عدد أعضاء الحزب الذين وصلوا إلى النقابات العامة وظهور انتقادات حادة لدور مكتب العمال فى الحزب حيث اتهم « بالتقصير واعطاء تقديرات مبالغ فيها عن قوة مرشحى الحزب » .

ونظم الحزب أو شارك مع أحزاب المعارضة عدد من المؤتمرات والندوات التى طالبت باصلاحات ديمقراطية والتضامن مع الشعبين العراقى والليبى فى مواجهة التهديدات الغربية وحالة الحصار المفروضة عليها . كما نظم الحزب « المؤتمر الثالث للفلاحين التعاونيين بدسوق » لمناقشة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحرير الزراعة ، وأهتم الحزب بمناقشة مفاوضات السلام التى بدأت ، فى مدريد خاصة بعد أن أدت مشاركة لطفى الخولى بصفته الشخصية فى الوفد المصرى إلى اثارة كثير من التساؤلات بين أعضاء الحزب ، ومع ذلك حدث نوع من التعايش والقبول بين مؤيدى ومعارضى مدريد ، وبقى لطفى الخولى فى قيادة الحزب وعقدت ندوة فى مقر الحزب تحدث فيها أعضاء من الوفد المصرى وهو ما يعكس مناخاً جديداً للتفكير والعمل داخل الحزب يسعى إلى احترام الرأى الآخر وقبول الاغلبية بفكرة إمكانية الحصول على حقوق الشعب الفلسطينى عبر المفاوضات المباشرة .

اما النشاط السياسى للناصريين فقد تراجع على نحو ملحوظ خلال عام ١٩٩١ حيث انشغلوا بمشاكلهم الداخلية وبمحاولة عقد اللجنة العامة لشئون المؤسسين واقتصر النشاط السياسى للحزب الاشتراكى العربى الناصرى على المشاركة فى عدد من المؤتمرات والندوات التى عقدت فى مقار الاحزاب وبعض النقابات للمطالبة باصلاحات ديمقراطية والتضامن مع الشعبين العراقى والليبى . وشكل الحزب كما يقول فريد عبد الكريم هيئة برلمانية من ١٣ نائبا قدموا عددا من الاسئلة وطلبات الاحاطة ، غير أن نائبا ناصريا يقدر عدد النواب الناصريين بأقل من ذلك ، ويؤكد ان التنسيق بين النواب الناصريين تم من خلال مبادرات فردية وبدون تنسيق مع الحزب .

وقد خاض الناصريون انتخابات النقابات العامة كما ساهموا فى الدفاع عن بقاء القطاع العام والتنديد بقانون قطاع الأعمال بينما قامت إحدى الجماعات الناصرية التى توقع بياناتها باسم « الناصريون » بالمشاركة فى تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن القطاع العام ، وتنازع تلك الجماعة الحزب الناصرى ادعاء السيطرة والإشراف على نشاط

الطلاب الناصريين فى الجامعات حيث تؤكد هذه الجماعة أن مجمل النشاط الطلابى الناصرى يتم من خلال علاقتها بأندية واسر الفكر الناصرى ، بينما تذهب قيادة الحزب الناصرى إلى أن مكاتب الطلاب التابعة للحزب تقوم بالجهد الاساسى وقد نظمت عدة لقاءات تثقيفية وسياسية لطلبة الجامعة بمقر الحزب وبغض النظر عن هذا الخلاف فمن الثابت أن الطلاب الناصريين (بما فى ذلك العناصر المتأثرة بأفكار عصمت سيف الدولة) قد لعبت دورا مهما فى التظاهرات الطلابية المحدودة ضد الحرب فى الخليج وللتضامن مع الشعب العراقى .

- أما الانشطة السياسية لفصائل الحركة الشيوعية فقد اقتصرت على المشاركة ببعض المرشحين فى انتخابات النقابات العمالية والمشاركة فى أنشطة التجمع وبعض الجمعيات الأهلية وإصدار بيانات ونشرات توزع على نطاق محدود وتحمل وجهة نظرها فى الأحداث الداخلية والعربية . ويذكر قيادى فى « حشم » أن الحزب شارك فى ملتقى الحوار الثورى العربى ، ولعب دورا كبيرا فى اجتماع الاحزاب الشيوعية العربية كما يقوم بدعم القوى الديمقراطية فى السودان .

فاذا انتقلنا إلى موقف قوى اليسار من الحكومة والاحزاب الأخرى وعلاقتها ببعضها نلحظ أن العلاقة بين التجمع والحكومة قد اتسمت بعدد من المظاهر الايجابية التى تقوم علي القبول بالتعايش والحوار وعدم الصدام واستخدام خطاب معتدل ، وذلك رغم وجود نقاط خلاف بين الطرفين . فهذه الاختلافات لم تمنع التجمع من الموافقة على مضمون الاصلاحات الاقتصادية ، مع المطالبة بالعدالة فى توزيع آثار التحرير على كافة الطبقات ، والمطالبة بمزيد من الاصلاحات الديمقراطية . كما توصل الطرفان إلى إتفاق حول التعديلات المقترحة فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وأعلن الحزب عن عزمه خوض انتخابات المحليات رغم مقاطعة حزبى العمل والاحرار ، وذلك بهدف الاتصال بالجماهير والمشاركة فى المؤسسات الدستورية . وتجدر الاشارة إلى أن كثيراً من المفردات المتشددة قد اختفت من الخطاب السياسى للتجمع الذى يحرض على أبراز حقيقة أن الحزب يسعى التى التغيير عبر صندوق الانتخاب ، ورفض كافة اشكال العنف والوقوف فى وجه جماعات الاسلام السياسى التى تدعو أو تعمل لإقامة حكومة دينية .

فى المقابل كادت أن تختفى من الخطاب الاعلامى الحكومى حملات الهجوم على حزب التجمع وبرامجه ، وتزايدت مظاهر الاعتراف بوجود وشرعيته على الصعيدين السياسى والاعلامى ، وشارك عدد من المسئولين الحكوميين فى بعض انشطة الحزب فى المحافظات ، وهى مظاهر جديدة لم تكن تحدث من قبل ، إضافة إلى عدم تعرض الحزب خلال عام ١٩٩١ لضربات أو مضايقات أمنية واسعة كما كان يحدث فى السنوات السابقة .

وشهدت علاقة التجمع باحزاب المعارضة تطورا ملحوظا فى محاولة لتجاوز الجفوة التى حدثت عندما رفض التجمع مقاطعة انتخابات مجلس الشعب كما فعلت بقية الأحزاب ، وقد شارك التجمع أحزاب المعارضة فى احتفال الطليعة الوفدية بذكرى رحيل النحاس فى سرادق كبير بميدان باب الشعرية ، كما شارك فى عدد من المؤتمرات والندوات التى نظمت للتضامن مع الشعبين العراقى والليبى ، والمطالبة باصلاحات ديمقراطية ، لكن من غير المحتمل أن تتطور علاقة التجمع باحزاب المعارضة أكثر من ذلك أما علاقة التجمع بفصائل اليسار فلم يطرأ عليها تغيير وأن تعرضت سياسته خلال عام ١٩٩١ لانتقادات حادة من تنظيمات الحركة الشيوعية التى تتهمه « بالانحراف اليمينى » .

وانشغل الناصريون بمشاكلهم الداخلية وتوقفت تماما اللقاءات التى كانت تعقد لتشكيل ما عرف بجبهة اليسار (التحالف الاشتراكى) ، ومن غير الواضح حتى الأن مصير فكرة جبهة اليسار وعلاقة التجمع بالناصريين فى ظل حصول الناصريين على حزب شرعى واحتمالات خروج عناصر ناصرية من التجمع للالتحاق بالحزب الناصرى .

وقد استمرت علاقة التقارب بين بعض الناصريين وبين حزب العمل وبعض جماعات الإسلام السياسى فى الجامعات ، غير أن انتهاء حرب الخليج قضى على التعاون والتنسيق الحركى الذى جمع بينهما أثناء المظاهرات الطلابية ، وشارك الحزب الناصرى أحزاب المعارضة فى بعض الاحتفالات والندوات العامة ، بينما تنفى قيادته وجود أى اتصال بينهما وبين الحكومة . وكان كمال أحمد مؤسس الحزب الناصرى (التحالف) قد رحب بدعوة الحزب الوطنى لرجال الحرس القديم الانضمام إليه وتوقع أن يحصلوا على بعض المناصب فى الحكومة ، إلا أن محمد فائق نفى ذلك وأكد عدم وجود أى اتصال أو حوار بين الطرفين من جهة أخرى انضم بعض الناصريين أو بعض المحسوبين منهم إلى حزب « مصر الفتاة » وعملوا فى صحيفته .

أما علاقة الناصريين بحزب العمل فقد حد منها نفوذ الاخوان المسلمين فيه ، وبصفة عامة فإن موقف العناصر الناصرية ، التى تعمل فى أحزاب المعارضة وربما الحزب الوطنى ، من الحزب الديمقراطى الناصرى ، قد يخلق مشكلات فى علاقة الناصريين باحزاب المعارضة بل

وبالحزب الديمقراطى الناصرى نفسه ، وذلك فى حالة انسحاب بعضهم وانضمامه للحزب الناصرى أو استمرارهم فى الاحزاب الأخرى خاصة وأن بعضهم وصل إلى مواقع قيادية قد يصعب عليه التخلى عنها .

أما الحركة الشيوعية فقد استمرت علاقات التنافس والصراع بينها ، ومن الغريب أن فصائل تلك الحركة تتبادل حتى الآن الاتهامات باليمينية والتطرف اليسارى والتحريفية رغم اهتزاز وسقوط كثير من معايير الحكم ومرجعيات الفكر والنضال الشيوعى وتفيد المعلومات المتوفرة أن التقارب والحوار بين حزب العمال وحزب الشعب الاشتراكى قد توقف تماما ولا تتوفر حاليا أى مؤشرات لاحتمال قيام فصائل الحركة الشيوعية أو حتى فصيلين منها بالحوار وتبادل الرأى إزاء التحولات الدولية .

وبالنسبة لعلاقة فصائل الحركة الشيوعية باحزاب المعارضة والحزب الحاكم فقد ظلت على حالها مع ملاحظة أن (حشم) قد قرر سحب بعض عناصره من التجمع ، كما أن أصواتا مؤثرة بداخلة تتهم التجمع « بالانحراف يمينا والارتماء فى احضان السلطة » وبصفة عامة سعت كل فصائل اليسار - عدا الحزب الشيوعى الديمقراطى - إلى العمل من خلال التجمع ، وحدث نوع من التقارب والتنسيق فى المؤتمر الثالث للتجمع وفى أنشطة بعض الجمعيات الاهلية بين بعض العناصر الناصرية ، وعناصر من حزبى العمال والشعب الاشتراكى ، ويدعى هؤلاء « الراديكالية » فى مواجهة كافة فصائل اليسار .

جـ - الخطاب السياسى :

يمكن الحديث بصفة عامة عن « خطاب يسارى » تتشابه مكوناته وأولويات قضاياه إزاء ثلاث قضايا رئيسية هى على الترتيب :

* الاصلاحات الديمقراطية .
* الدفاع عن القطاع العام ورفض الاتفاق مع صندوق النقد وإجراءات تحرير الاقتصاد ، خاصة إعادة النظر فى العلاقة بين المالك والمستأجر وارتفاع الاسعار .
* آثار وتداعيات حرب الخليج وأزمة لوكربى .

لكن هذا التشابه لا يرتب اتفاقا حول مضمون كل قضية والهدف من طرحها ، إذ توجد خلافات عديدة تصل إلى طبيعة اللغة المستخدمة ، وعلى سبيل المثال يميل الخطاب الناصرى نحو التشدد والمبالغة واستخدام آيات قرآنية وأحاديث نبوية ويعتمد خطاب حزبى العمال والشعب على التشدد وتضخيم الذات ، بينما يواصل التجمع ابتعاده عن التشدد اللفظى لصالح استخدام عبارات هادئة منطقية تخاطب العقل كما يقول خالد محى الدين ، وكان التجمع قد بدأ فى تغيير خطابه خاصة بعد اشتراكه فى انتخابات مجلس الشعب ، وتولى فيليب جلاب رئاسة تحرير الاهالى .

وتتميز رؤية خطاب التجمع للديمقراطية فى تسليمه بانها أداة للتغيير ، ومن ثم ينبغى أن يكون التغيير ديمقراطيا من خلال البرلمان وجميع وسائل التحرك الجماهيرى .

وفى هذا السياق يسعى التغيير المطلوب إلى تحقيق هدفين هما : « التخلص من السلطة الحالية وسياستها القائمة على التبعية والطفيلية والفساد وتقديم بديل يقوم على التنمية المستقلة والديمقراطية » أما الهدف الثانى فهو « عدم السماح للاتجاهات التى تنطوى سياستها على التعصب الدينى والفتنة الطائفية للوصلول للحكم » ، أى أن التمسك بالديمقراطية فى خطاب التجمع هو اداته للدفاع عن المنجزات الايجابية لثورة يوليو ، وممارسة معارضة الجماهير لآليات تحرير الاقتصاد .

ويأتى الدفاع عن القطاع العام ورفض قانون قطاع الأعمال وإجراءات التحرير الاقتصادى فى المرتبة الثانية حيث طالب بتحقيق توازن بين الأجور والاسعار وحماية مكاسب العمال وتشريع حقهم فى الاضراب وحذر من الآثار الاجتماعية الخطيرة المترتبة على الاذعان لمطالب صندوق النقد ورجال الأعمال ، وأكد رفض بيع شركات القطاع العام تحت دعوى الخصخصة أو السماح للملاك بطرد المستأجرين من الأرض الزراعية .

وبالنسبة لآثار حرب الخليج ركز خطاب التجمع على ضرورة مواجهة الهيمنة الأمريكية فى المنطقة ، وعدم السماح بتدمير ما تبقى من القوة العسكرية والاقتصادية للعراق ونزع سلاحه ، وترك الترسانة النووية الإسرائيلية . وقد أتهم التجمع قرارات مجلس الأمن بالظلم والكيل بمكيلين وطالب بوحدة الأراضى العراقية ورفع الحصار المضروب على أطفال العراق وعودة التضامن العربى ، كما ربط خطاب التجمع بين التهديدات الأمريكية لليبيا والمأزق الذى تعيشه الأمة العربية منذ أزمة الخليج ، وشدد على رفض أى عمل عسكرى ضد ليبيا .

وتأتى القضية الفلسطينية فى المرتبة الرابعة ضمن اهتمامات خطاب التجمع حيث دعا الحكومة المصرية إلى رفض قرار الأمم المتحدة برفض مساواة الصهيونية بالعنصرية وأكد دعمه للانتفاضة و م . ت . ف وأبدى التجمع موافقته على مدريد شرط التمسك بالقرار ٢٤٢ والتمسك بالدولة الفلسطينية وإيقاف بناء المستوطنات والغاء الشق الفلسطينى من كامب ديفيد . ودعا التجمع الوفود العربية المشاركة فى مدريد للتنسيق والاتفاق فيما بينها ، وطالب الحكومة إتخاذ موقف قوى حتى لا تسمح للطرف الأمريكى والإسرائيلى باستغلال التناقضات العربية .

ولا يختلف موقف حشم والناصريين إزاء القضايا السابقة من موقف التجمع باستثناء إنهما لم يحددا موقفها صراحةً من قضية التغيير عبر البرلمان وتداول السلطة ويلاحظ ضعف خطاب حشم مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب انشغاله بقضاياه الداخلية وتجديد وثائقه الفكرية ، وتصدق هذه الملاحظة أيضا على الناصريين حيث أصدر الحزب الاشتراكى العربى الناصرى والجماعة التى توقع باسم الناصريين عددا محدودا من البيانات قدمت خطابا اتسم بالتعاطف مع « شعب وجيش العراق المناضل ومع قيادته فى معركتها التاريخية التى اسقطت اقنعة الزيف عن أنظمة التبعية للغرب وتربيته إسرائيل » ، كما شدد على رفض سياسات الاصلاح الاقتصادى جملة وتفصيلا ودعا إلى دعم وتأييد الشعب الليبى فى مواجهة الحملة الغربية الصليبية ضد الأمة العربية وأكد رفضه لمفاوضات مدريد . وقد اتخذت الموقف ذاته بقية فصائل الحركة الشيوعية إذا أكد حزب العمال أن المؤتمر يستهدف « فرض تسوية نهائية للصراع العربى الإسرائيلى تكرس الاحتلال الإسرائيلى لإراضى فلسطين المحتلة ، وتوفر كافة الضمانات للأمن الإسرائيلى ، ومساعدة التحولات الرجعية فى مواقف مختلف الاطراف العربية وربط أطراف التحالف الغربى بشبكة من علاقات الصداقة والتعاون تحت الهيمنة الأمريكية » . وتميز خطاب العمال باهتمام واضح بمتابعة وتحليل السياسات الاقتصادية من منظور الرفض الكامل لخطوات تحرير الاقتصاد بوصفها مجرد تعميق للهيمنه الامبرالية ، كما تميز خطاب العمال بالدعوة للاصلاح الديمقراطى على طريق النضال لطرح البديل الاشتراكى واتهام النظام المصرى بالعمالة والتبعية للولايات المتحدة . وتتردد هذه الاتهامات أيضا فى خطاب حزب الشعب الاشتراكى الذى يطالب بفضح مظاهر « الدولة البوليسية » فى مصر » وفضح المشاريع الاستعمارية للسيطرة على المنطقة من ترتيبات أمنية ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية » وفضح دور النظام المصرى » فى الترويج والمشاركة فى هذه المشاريع » .

ثالثا : جماعات المصالح

كشف عام ١٩٩١ عن درجة من النضج اكبر نسبيا فى تعامل جماعات المصالح - على وجه العموم - مع الدولة ومع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وقد تبلور دور جماعات المصالح ازاء كل من ازمة المشاركة السياسية وازمة التوزيع ، كما تبلورت سياسات بديلة محددة تطرحها بعض الجماعات أمام صانعى القرار .

وقبل طرح الدلائل التى تشير الى ملامح التغير ، من المهم بداية أن نأخذ فى الاعتبار بعض الملاحظات :

- نحن امام احدى وعشرين نقابة مهنية ، بالاضافة إلى النقابات العمالية والغرف التجارية والصناعية فضلا عن الجمعيات القومية منها له سمات خاصة واطار قانونى واجتماعى وسياسى يحكم حركتة ، وحين تتناول ملامح التغير ، فإن اهتمامنا يتجه بالاساس نحو المؤشرات التى تمثل نقاط تحول فى طبيعة علاقة جماعات المصالح بالدولة ، أو فى الآليات التى تستند عليها ، أو ادراكها لذاتها كآلية ديمقراطية واجتماعية ، ودورها فى مواجهة مطالب الاعضاء ومشكلات المجتمع .

- يتحدد الدور الذى تلعبه الجماعات المهنية ، من خلال مجموعة معقدة متشابكة من الاعتبارات ، بعضها يتعلق بطبيعة القوى السياسية المهيمنة على الجماعة ، وبعضها الآخر يتعلق بحجم الجماعة ومدى تجانسها وتضامنها الاجتماعى من جهة ، وطبيعة المهنة التى تمثلها من جهة اخرى . يتفرع عن هذه الاعتبارات الاساسية عوامل أخرى مثل طبيعة المشكلات والمطالب الخاصة بتلك الجماعات ، وحجم الصراع أو التماسك الذى تشهده خاصة داخل مجالسها ، وشخصية النقيب وطبيعة علاقتة بالسلطة . ومن هنا - وبناء على كل هذه الاعتبارات معا - يتفاوت الدور الذى تلعبه الجماعات المهنية ، على وجه الخصوص ، فى مواجهة ازمة المشاركة السياسية والقضايا القومية المجتمعية .

- إن تحليل الدور السياسى لجماعات المصالح ، يتوزع على متصل يبدأ من الاندماج التام فى التحرك مع الدولة وينتهى بمعارضة واضحة لها . وفى هذا الاطار فإن عام ١٩٩١ شهد اربعة نماذج لهذا الدور السياسى : الاول هو النموذج المعارض ، والثانى النموذج المتردد ، والثالث النموذج بين مواقف المعارضة والتأييد ، والرابع هو النموذج المؤيد . وسوف تتضح هذه النماذج حين نتعرض لنشاط جماعات المصالح بشىء من التفصيل .

تقودنا الملاحظات السابقة إلى تناول اهم ملامح تحرك جماعات المصالح خلال عام ١٩٩١ .

- شهد عام ١٩٩١ أحداثا سياسية واقتصادية هامة على المستوى المحلى داخل مصر ، وعلى المستويين الاقليمى والدولى ، ومن اهم هذه الاحداث ، تبنى اجراءات الاصلاح الاقتصادى وسياسة التحرير فى مصر ، وحرب الخليج ، والاستعداد لعقد مؤتمر السلام ، وتسارع الاحداث فى منطقة اوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية ، وتغيرات النظام الدولى . وازاء كل ذلك نلحظ درجة عالية من التفاعل بين جماعات المصالح وهذه الاحداث اتخذت اشكالا مختلفة ومتعددة من ابرزها : المؤتمرات والندوات والبيانات ، ومخاطبة المسئولين وصانعى القرار . واللافت للنظر تجاوب بعض هذه الجماعات مع الاحداث الاقليمية والدولية ، بشكل لم يسبق له مثيل ، وتبنى آليات منظمة للتعبير عن مواقفها (تشكيل فرق للاغاثة ، فتح باب التبرعات فى مواجهة كوارث قومية ، تشكيل لجان جديدة لحقوق الانسان ..) الخ .

- السعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين اهتمام بعض النقابات بقضايا الحريات والديمقراطية ، والقضايا المجتمعية (التعليم والبطالة) ، وبين سعيها إلى حماية المهنة والدفاع عن مطالب الاعضاء .

- مطالبة بعض هذه الجماعات اعادة النظر فى الاطار القانونى والتشريعى الذى يحكم حركتها ، واعدادها بدائل محددة لتعديل القانون أو لائحة المهنة ، وفى بعض الحالات طرح مشروع قانون جديد . من امثلة ذلك القوانين الخاصة بنقابة المحامين ، ونقابة المعلمين والتجاريين ، وتعديل لائحة واداب مهنة الطب ، ومشروع قانون جديد للغرف التجارية . يضاف إلى ذلك اعادة النظر فى الاطار التشريعى للنقابات العمالية ، من خلال الاتحاد العام للعمال ، وكذلك اعادة النظر فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم عمل الجمعيات التطوعية .

إن النقطة السابقة على درجة عالية من الاهمية ، اذ انها تعكس ادارك جماعات المصالح « لعدم ملاءمة » الاطار التشريعى المنظم لها فى فترة هامة شهدت متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة ، ومن جانب آخر فهى تعكس ميل البعض منها « لفك الاتباط » بينها وبين الدولة ، والسعى نحو مزيد من الاستقلالية .

- أتجهت جماعات المصالح - على وجه العموم - ولفترة طويلة نحو السلطة التنفيذية ادراكا منها لطبيعة النظام السياسى المصرى الذى يرجح كفتها ، بينما فى عام ١٩٩١ نلمس ملامح للتوجه نحو السلطة التشريعية ، ممثلة فى مجلس الشعب ، تعكس درجة اكبر نسبيا من التفاعل بين الطرفين . من امثلة ذلك المشاركة فى جلسات خاصة بمجلس الشعب ، واللقاءات المشتركة ، واللجان المشتركة التى تضم ممثلى بعض جماعات المصالح واعضاء مجلس الشعب .

- شهدت بعض النقابات الفرعية نشاطا كبيرا يشير إلى تنامى دورها ، الذى انحصر من قبل فى النقابات العامة فى القاهرة . ارتبطت هذه الحيوية الجديدة بنقابات الاطباء والمهندسين والمحامين ، وفى محافظات متفرقة بالوجه البحرى والوجه القبلى . واللافت للاهتمام ارتباط هذا النشاط بالدور السياسى ، وعلى وجه الخصوص ازاء قضايا الديمقراطية والحريات (لجنة للدفاع عن حقوق الانسان بنقابة اطباء الاسكندرية ، ندوات تناقش حرب الخليج ببعض النقابات الفرعية للمحامين والمهندسين ، واخرى عن التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان) . وقد سجل التقرير فى العام الماضى بعض مظاهر هذا التغير فى دور النقابات الفرعية .

- شهد عام ١٩٩١ احالة مشروع قانون نقابة المهن الاذاعية إلى لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب (١٣ / ٦ / ١٩٩١) بعد محاولات مستمرة من جانب الاذاعيين ، منذ بداية السبعينات ، لانشاء كيان نقابى يعبر عنهم . ويأتى فى مقدمة الاهداف التى تسعى اليها النقابة المقترحة الارتفاع بمستوى المهن الاذاعية المرئية والمسموعة ، وضمان حرية الاذاعيين فى اداء رسالتهم وكفالة حقوقهم ، والمحافظة على اخلاقيات المهنة وتوطيدها ومحاسبة اعضاء النقابة على مدى الالتزام بها ، ورفع المستوى الفنى والعلمى للاعضاء(*) .

ويأتى هذا المطلب لانشاء نقابة للاذاعيين امرا ضروريا ، بعد أن تجاوز عدد العاملين بالمهن الاذاعية المختلفة ثلاثة آلاف ، وأصبحت هناك ملامح محددة متبلورة للمهن الاذاعية . كما يأتى ضرورة لمواجهة تحديات ومسئوليات ضخمة بعد التطور التقنى الجديد فى ميادين الاتصال التليفزيونى والاذاعى عبر الاقمار الصناعية والاستقبال المباشر لها . وهو ما يستلزم انشاء كيان نقابى لا طلاق الطاقات الخلاقة للاذاعيين وتطوير المهنة وحمايتها .

أن المؤشرات السابقة تشير إلى بعض ملامح التغير فى مؤسسات المجتمع المدنى ممثلة فى جماعات المصالح ، كما تشير إلى قدرات وطاقات كامنة داخلها تستطيع أن تلعب دورا هاما كآلية ديمقراطية وآلية اجتماعية فى نفس الوقت . ونتعرض فيما يلى بشىء من التفصيل لبعض هذه الجماعات وابرز احداث وتغيرات عام ١٩٩١ .

١ - جماعات رجال الأعمال :

يأتى برنامج الاصلاح الاقتصادى على قمة اهتمامات جماعات رجال الاعمال فى مصر ، ونلحظ بهذا الخصوص أن قيادات السلطة التنفيذية لم تكن وحدها محورا لتوجه هذه الجماعات ، وانما ايضا قيادات مجلس الشعب ومجلس الشورى . ففى نهاية شهر يناير من عام ١٩٩١ عقدت جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية (أو اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال) اجتماعات مع القيادات سابقة الذكر لمناقشة برنامج الاصلاح الاقتصادى . وقد طالبت الجمعية بتشكيل مجموعة من الخبراء المتخصصين لوضع برنامج عمل محدد للاصلاح الاقتصادى ، بهدف عرض هذا البرنامج على مجلسى الشعب والشورى لمناقشته واقراره . ويعكس ذلك ميلا من جانب هذه الجماعات لبلورة خطة تنفيذية معلنة من جانب الدولة ، وخلال فترة زمنية محددة ، لبرنامج الاصلاح ، وفى اطار التزام سياسى .

ولأن سياسة التحرير الاقتصادى من شأنها أن تؤثر على طبيعة علاقات اصحاب الاعمال بالعمال والتشريعات المنظمة لقواعد العمل ، عقدت أول جلسة مشتركة فى مجلس الشعب بين كبار رجال الاعمال واعضاء لجنة القوى العاملة بالمجلس لمناقشة ملامح التغير فى العلاقة بين

(*) مشروع قانون نقابة المهن الاذاعية ، المادة الثالثة

الطرفين . وقد اتفق على أن يعقب ذلك اجتماعات اخرى مشتركة بين اصحاب العمل والعمال ، خاصة وأن البيان المشترك الذى سبق أن صدر (عام ١٩٨٩) عن الطرفين اغفل كثير من النقاط التى يمكن ان يدور الخلاف حولها . الا أن الاعلان عن سياسة التحرير الاقتصادى ، وفى اطار برنامج الاصلاح ، يمكن ان يفجر الكثير من المشكلات . وبالتالى يصبح من المهم المناقشة الواضحة للقضية ، والحوار حول صيغة جديدة تتفق مع هذه المرحلة .

وفى هذا الاطار اجتمعت لجنة السياحة بجمعية رجال الاعمال المصريين مع اعضاء لجنة الثقافة والاعلام والسياحة بمجلس الشعب ، لمناقشة المصاعب التى تواجه شركات السياحة المصرية نتيجة حرب الخليج ، وكذلك الضرائب والرسوم الاضافية التى على هذه الشركات وتأثيراتها السلبية على السياحة . وقدمت جمعية رجال الاعمال مذكرة حول هذا الموضوع تضمنت مقترحاتها ، لعرضها على مجلس الوزراء . ومن اهم ما تضمنته هو مد الاعفاء الضريبى المقرر لبعض المشروعات السياحية إلى عشر سنوات ، ومد سنة اخرى كفترة سماح للشركات السياحية المقترضة مع تخفيض سعر الفائدة المقرر ، ومساعدة الشركات المتضررة من خلال صندوق حكومى لحين انتهاء الازمة .

ومن ناحية اخرى نشطت جماعات رجال الاعمال فى لقاءاتها مع قيادات وممثلى السلطة التنفيذية ، لبحث مؤشرات الخطة الخمسية ٩٢ / ١٩٩٧ ، ودور القطاع الخاص فى سياسة التحرير الاقتصادى . وقد طالب رجال الاعمال ان تلتزم الدولة بالخطة حتى يستطيع القطاع الخاص تحديد دوره واستثماراته المستقبلية ، واكدوا أن الظروف المحلية غير مهيأة لنمو القطاع الخاص فى بعض المجالات . وانتقد رجال الاعمال الدولة باعتبارها اكبر صاحب عمل وأكبر مستورد ـ اغفالها قطاع المقاولات المصرى واسناد اعمال المقاولات إلى شركات اجنبية ، بينما هناك طاقات فائضة فى القطاعين العام والخاص .

وحول قانون قطاع الاعمال ، طالبت جماعات رجال الاعمال ان يكون هناك قانون واحد يحكم القطاعين العام والخاص ، بدلا من اصدار قانون جديد ينظم القطاع العام . كما طالب رجال الاعمال بتحرير القطاع العام من تبعيته الحالية للحكومة ، ومن خضوعه للاجهزة الرقابية المتعددة ، وان تنفصل ميزانيته عن ميزانية الدولة .

واجتذبت ضريبة المبيعات اهتمام جماعات رجال الاعمال ، من حيث آثارها على النشاط الاقتصادى ، والمشاكل التى ترتبت عليها خاصة فى قطاعات التصدير والاستيراد والصناعة والمقاولات . وفى هذا السياق ، فإن اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية طالبت باعفاء الخامات والمواد الاولية من ضريبة المبيعات ، والاكتفاء بتطبيقها على المنتج النهائى فقط ، واعفاء المعدات الاستثمارية وقطع الغيار اللازمة لها من الضريبة .

وأخيرا ، شهد عام ١٩٩١ انشاء جمعية جديدة لرجال الاعمال المصريين والامريكيين فى نيويورك ، تهدف الى فتح الاسواق الامريكية للمنتجات والصادرات المصرية ، كما تم تأسيس جمعية اخرى جديدة لرجال الاعمال المصريين واللبنانيين فى القاهرة .

٢ ـ الغرف التجارية والصناعية :

من اهم احداث ١٩٩١ بالنسبة إلى الغرف التجارية هو الانتهاء من الاعداد مشروع قانون الغرف ، بعد تعثره عدة مرات من عام ١٩٧٦ إلى الفترة الحالية . مصدر هذه الاهمية هو النص على استقلالية الغرف التجارية والاتحاد العام عن وزارة التموين ، وان تتمتع الغرف بالشخصية الاعتبارية . يضاف إلى ذلك فى اتجاه مشروع القانون نحو انشاء جمعية عمومية لكل غرفة تضم جميع الاعضاء المقيدين فى جداول الشعب التجارية ، ويرأسها رئيس الغرفة . وقد تضمن المشروع سابق الذكر النص على ان يكون للغرف ميزانية مستقلة ، وعدم جواز التجديد فى عضوية مجلس الادارة لاكثر من مدتين .

وبخروج مشروع القانون هذا إلى حيز الاتفاق بين الاعضاء ، يمكن أن تنتقل الغرف إلى مرحلة جديدة فى عملها ، تتسم بفاعلية أكثر ، فأهم شروط هذه الفاعلية هو الاستقلال المالى والادارى عن الدولة ، وهو الامر الذى تفتقده الغرف منذ انشائها . وفى نفس الوقت فإن توافر هذا الاستقلال المالى والادارى لجماعات رجال الاعمال ـ بالاضافة إلى اعتبارات أخرى ـ وفر لها فاعلية كبيرة فى التعبير عن مصالح اعضائها . واذا كانت الاخيرة تضم عدة مئات من رجال الاعمال ، فإن الغرف تضم القاعدة العريضة منهم . وبالتالى فإن موافقة السلطة التشريعية على مشروع قانون الغرف ، والذى أتى بمبادرة من غرفة تجارة القاهرة ، سوف يرتبط « بنقلة نوعية » فى الدور الذى تلعبه ، وفى قدرتها على الضغط اتجاه حماية مصالح الاعضاء والتعبير عن مصالحهم .

ومن ناحية أخرى ـ وفى إتجاه تحقيق هذا الاستقلال المالى والادارى ـ طالبت اربعة غرف صناعية بالانفصال عن اتحاد الصناعات ماليا واداريا ، وهذه الغرف هى : الصناعات النسيجية ، والكيماوية ، والجلود والدباغة . ويشير كل ذلك إلى امرين أولهما التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، فى اطار سياسة التحرير

الاقتصادى ، وثانيهما ادراك هذه الجماعات لاهمية تمتعها بالاستقلال المالى والادارى عن الدولة ، حتى تتوفر لها حرية الحركة .

وقد اتجه اهتمام الغرف فى الفترة محل البحث إلى عدد من القضايا التى ارتبطت ايضا باجراءات الاصلاح الاقتصادى من اهمها ضريبة المبيعات على الاسعار ، ونسبة الربح التى يحصل عليها تجار التجزئة ، وكل مشاكل اعضاء الغرف مع مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الاجتماعية . وقد اعلن الاتحاد العام للغرف التجارية عن « ارتياحه » لمشروع اللائحة الجديدة للتصدير والاستيراد والتى انتهت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من اعدادها . وقد أتت هذه اللائحة تعبيرا عن مطالب الاتحاد العام للغرف التجارية ، وخطوة هامة لازالة القيود والعراقيل فى طريق التجارة الخارجية .

ومن الملامح الايجابية التى ارتبطت بأنشطة الغرف عام ١٩٩١ تجاوبها مع مطالبة ١٩ شعبة تضمها الغرف ، بسرعة التحرك لحل مشاكل حقوق المصدرين المصريين فى كل من الكويت والعراق بعد تصاعد احداث حرب الخليج . من هذه الملامح ايضا مبادرة الغرف التجارية فى بعض المحافظات (بورسعيد) لدعم الخدمات بالمحافظة من خلال التبرعات ، ومشاركة التجار فى تجميل وتخطيط المدينة .

٣ ـ النقابات العمالية :

فى مواجهة التغيرات الاقتصادية داخل مصر ، وتأثير التغيرات الاقليمية والدولية ، اكد تقرير الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (*)على ضرورة « اعادة النظر فى الاطار التشريعى للتنظيم النقابى بما يضمن له حرية الحركة والنشاط وقوة التأثير » . كما اكد التقرير فى مقدمته على ان التحول إلى اقتصاد السوق والاخذ باجراءات الاصلاح الاقتصادى يتطلب توفير كل الامكانات للتنظيم النقابى « لممارسة مسئوليته فى المفاوضة الجماعية وحماية حقوق العمال وظروف عملهم » .

وقد عقدت القيادات العمالية عدة لقاءات مع كبار المسئولين لمناقشة قانون قطاع الاعمال ، واوضاع العمال فى ظل القانون الجديد . وتركز الاهتمام فى حقوق العمال وسياسات برامج التدريب المهنى واعادة التدريب ، لضمان الاستقرار وتوفير فرص عمل جديدة .

واجتذب موضوع مستحقات العمال المصريين العائدين من العراق والكويت ، جانبا من اهتمام الاتحاد العام والذى توصل بعد مناقشته بمنظمة العمل الدولية ، إلى انشاء صندوق يتم تمويله من الاموال العراقية المصادرة ، بالاضافة إلى ١٠٪ من عائدات البترول العراقى .

٤ ـ النقابات المهنية :

فى بداية عام ١٩٩١ عقدت النقابات المهنية مؤتمرها الثانى ، والذى نظمته هذا العام نقابة المهندسين . وقد شارك فى هذا المؤتمر ٤٥٠ عضوا يمثلون ١٩ نقابة مهنية ، بالاضافة إلى اعضاء النقابات الفرعية بالمحافظات .

ولعل اهم ما ميز المؤتمر الثانى عن سابقه (الذى عقد ١٩٩٠ بمقر نقابة الاطباء) ، ارتفاع حجم المشاركة وحرص غالبية النقابات المهنية على المشاركة والمناقشة فى القضايا التى تصدى لها المؤتمر . جاءت قضية البطالة بين المهنيين فى قمة اهتمامات هذا اللقاء ، وهو ما يعد امتدادا للطرح الواسع لهذه القضية من جانب النقابات منذ منتصف الثمانينات تقريبا . وبهذا الخصوص اصدر المؤتمر عدة توصيات من اهمها تصحيح مناخ الاستثمار وتشجيعة وحشد المدخرات لتوفير فرص العمل ، والمطالبة بانشاء صندوق اعانة للبطالة بكل نقابة وهو اتجاه جديد لم يظهر من قبل كذلك أوصى المؤتمر بشأن قضية البطالة ، بانشاء مكتب أو وكالة لتشغيل اعضاء النقابات .

القضية الثانية التى اهتم بها المؤتمر الثانى للنقابات المهنية هى مشكلات المهنيين العائدين من الكويت . وفى واقع الامر فقد ابدت غالبية النقابات المهنية والنقابات العمالية والغرف التجارية والصناعية ، درجة عالية من الاهتمام بحل المشكلات التى ترتبت على عودة العمالة المصرية من منطقة الخليج بعد نشوب الازمة ، وضياع حقوق غالبيتهم أو ضياع استثماراتهم فى المنطقة . وقد شكلت هذه الجماعات لجانا خاصة لتسجيل اسماء المقيدين بها ممن تأثروا بأحداث الازمة ، ثم متابعة مستحقاتهم المفقودة من جراء تطور الاحداث . وقد أوصى المؤتمر الثانى للنقابات المهنية بالسير قدما فى حصول العائدين على حقوقهم كاملة مع اعادة النظر فى جمارك سياراتهم والضرائب المستحقة عليهم . كما اوصى بتيسير عودة العائدين لعملهم ، على ان تقوم الحكومة بالسعى الجاد للحصول على تعويضات عادلة للعائدين من الكويت .

المحور الثالث لاهتمام المؤتمر الثانى تمثل فى مشكلات العمل النقابى . وقد طرح المناقشون فى اللجنة الخاصة ببحث هذا الموضوع قضية تعميق الانتماء للنقابات وآليات

(*) تقرير الجمعية العمومية ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، القاهرة : ١٩٩١

العمل التى يمكن ان تحقق هذا الانتماء . كما طرح موضوع تنشيط النقابات الفرعية وطبيعة العلاقة بينها وبين النقابات العامة ، ثم الدور الذى يمكن ان تلعبه النقابات الفرعية فى حل مشكلات المجتمع المحلى .

واخيرا ، وليس اقلها اهمية ، فان الديمقراطية فى مصر مثلث المحور الرابع فى اهتمام هذا المؤتمر . وهو الامر الذى يأتى نتيجة طبيعة لعلاقة التفاعل بين المناخ الديمقراطى العام والممارسة الديمقراطية فى النقابات المهنية . وقد أكدت المناقشات على ضرورة مشاركة النقابات فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على مبدأ استقلالية النقابات واحترام قرارات جمعياتها العمومية . ودعا النقابيون إلى البدء الفورى فى الاصلاح الدستورى الشامل ، واطلاق حرية تكوين الاحزاب واصدار الصحف وانهاء حالة الطوارىء ، واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان .

وقد أدان المجتمعون الغزو العراقى للكويت وطالبوا بانسحاب العراق ، وايجاد حل سلمى للمشكلة ، وادانة التواجد الاجنبى . واكدوا على ان الازمة نشأت بسبب غياب الشورى والديمقراطية .

واذا كان مؤتمر النقابات المهنية الثانى والقضايا التى تصدى لها وحجم المشاركة فيه من جانب النقابات العامة والفرعية ، هو واحد من ابرز احداث ١٩٩١ ، على مستوى الجماعات ككل ، فإن مواقف النقابات المهنية من حرب الخليج هو ملمح آخر هام اتسم به ذلك العام .

فى عام ١٩٩٠ وعقب احداث الغزو العراقى للكويت اصدرت لجنة تنسيق العمل النقابى أو التجمع النقابى المهنى (الذى شهد مولده بعد المؤتمر الاول للنقابات المهنية) بيانا يعكس موقف عشر نقابات مهنية وقعت عليه ، يؤكد على عدة مبادىء . اولها ادانة الغزو العراقى للكويت احتراما للشرعية . ثانيها ضرورة اللجوء إلى الحلول السلمية فى معالجة المشكلات العربية . وثالثها رفض التدخل الاجنبى الامريكى والغربى فى الخليج العربى ، ورفض ارسال قوات عربية اسلامية تحت المظلة الامريكية . وقد طرح ذلك البيان (الصادر فى ١٥ / ٨ / ١٩٩٠) تصورا بديلا لمواجهة ازمة الخليج فى مرحلتها الاولى ، يتضمن تشكيل قوة عربية اسلامية تابعة لمجلس الدول العربية للاشراف على انسحاب القوات الاجنبية وانسحاب القوات العراقية من المنطقة ، والتوجه إلى صانع القرار المصرى لمطالبته « بمشاركة المؤسسات الشعبية الدستورية والنقابية لاقرار الامور الهامة والخطيرة كارسال قوات مصرية للتدخل فى منطقة الخليج » (*) .

ومع تطور الاحداث فى عام ١٩٩١ ، وبعد اعلان الحرب صدر بيان آخر عن لجنة تنسيق العمل النقابى (فى ٢٠ / ١ / ١٩٩١) وقع عليه ممثلو سبع نقابات فقط ، فقد انسحب من التجمع كل من التجاريين والعلميين والاجتماعيين والفنانين التشكيليين واضيف توقيع نقابة التمريض .

يشير ذلك إلى اهتزاز التضامن بين ممثلى النقابات المهنية داخل اللجنة المذكورة ، فقد صدر البيان بلهجة أكثر حدة فى معارضة توجهات الدولة ازاء حرب الخليج . كما تعرضت النقابات المهنية المشاركة فى التجمع المذكور إلى ضغوط سياسية من جانب مجالسها خاصة النقيب (الذى عادة ما يكون على صلة طيبة بالدولة) وتعرضت لضغوط اخرى من جانب القيادات السياسية وربما اجهزة الأمن .

البيان الثانى الذى صدر فى اعقاب اعلان الحرب تضمن نفس المبادىء السابقة ، ولكن تصدره « رفض العدوان الامريكى الغربى على العراق » ، واعلان تضامن النقابات المهنية مع الشعب العراقى » ، والمطالبة بالوقف الفورى للقصف الجوى للعراق » .

وقد سعت النقابات المشاركة فى هذا الموقف ، إلى نشر نص البيان كاعلان مدفوع الاجر فى الصحف المصرية ، ونشرته فقط جريدة الشعب ـ لسان حال حزب العمل ـ الذى تتفق توجهاته مع التجمع النقابى المذكور . أدى ذلك إلى تصعيد المواجهة بين الدولة والنقابات المهنية المشاركة ، التى يهيمن على مجالسها التيار الاسلامى . وفى هذا السياق حثت الدولة بعض القيادات النقابية للضغط على مجالس النقابات ، وابراز تأييدها للموقف الرسمى . كما تعرضت بعض قيادات النقابات المهنية المنتمية إلى الاخوان المسلمين للاعتقال . ثم عقد لقاء بين امين عام الحزب الوطنى ، وقيادات لجنة تنسيق العمل النقابى (اغلبهم من ممثلى التيار الاسلامى) للتوقف عن التحرك فى اتجاه مخالف لموقف الدولة .

اللافت للاهتمام ان النقابات المهنية ذات القيادات المعارضة ، اعتمدت على البيانات السياسية ، والمؤتمرات والندوات ووسائل الاعلام ، للتعبير عن وجهة نظر ما ،

(*) نص البيان عن التجمع النقابى ، بيان من النقابات المهنية إلى الشعب المصرى الاصيل ، (١٥ / ٨ / ١٩٩٠) . وقع على هذا البيان كل من : نقابة الأطباء البشريين ، والصيادلة ، واطباء الاسنان ، والاطباء البيطريين ، والمهندسين ، والمحاميين ، والاجتماعيين ، والعلميين ، والفنانين التشكيليين .

« ولم تلجأ إلى الاضراب أو الاعتصام ادراكا منها لأهمية التعبير عن الرأى من خلال الوسائل المشروعة والقنوات المتاحة لها » ، بهدف تجنب أى صدام مع الدولة ، ولخشيتها من أن تلجأ الاخيرة إلى أية اجراءات تحد من ممارستها الديمقراطية .

يتبقى ابداء بعض الملاحظات الهامة حول مواقف النقابات المهنية المتباينة من حرب الخليج :

ـ غياب اتفاق حول مواقف الاطراف من الازمة ، وان كانت تطورات هذه الازمة قد احدثت انشقاقا بين النقابات المهنية بعد ان وصلت إلى مرحلة معقولة لتنسيق خطواتها .

ـ غالبية النقابات المهنية التى شاركت فى التجمع النقابى يهيمن على مجالس نقاباتها التيار الاسلامى ، فيما عدا نقابة المحامين التى رفضت ان تنسحب من التجمع المذكور رغم وجود اتجاه قوى داخل مجلسها كان يؤيد الموقف المستقل للمحامين .

ـ يكشف تحليل مواقف النقابات المهنية من أزمة الخليج بوضوح عن النماذج الاربعة للنقابات التى سبق ذكرها فى المقدمة . فهناك نموذج مؤيد تماما للدولة مثل المعلمين والزراعيين ، ولا يكشف دوره السياسى عن أية اختلافات معها على مدى العقود الاربعة الاخيرة . وهناك نموذج معارض لتوجهات الدولة ، تبلور دوره السياسى ـ كمركز للمعارضة ـ منذ الثمانينات تقريبا (الاطباء والمهندسون ثم الصيادلة فى السنوات الاخيرة والتى يهيمن على مجالسها التيار الاسلامى ، بالاضافة إلى نقابة المحامين والتى لعبت تاريخيا دورا سياسيا هاما) . النموذج الثالث يسعى إلى مواقف متوازنة واحيانا مهادنة (نموذج نقابة الصحفيين) ، ثم هناك النموذج المتردد الذى يشهد تيارات سياسية مختلفة واحيانا متصارعة داخل مجلسه (نقابة التجاريين) .

واذا كان التناول السابق يلقى الضوء على النقابات المهنية ككل ، خلال عام ١٩٩١ ، اعتمادا على تحليل مؤتمر النقابات المهنية الثانى ، ثم مواقف النقابات من حرب الخليج ، فان النقطة التالية تتعرض لبعض هذه النقابات تفصيلا ، ودورها كآلية اجتماعية واقتصادية من جانب ، وآلية سياسية من جانب آخر .

نقابة المهندسين :

بلغ اجمالى عدد اعضاء نقابة المهندسين عام ١٩٩١ ، ١٩٢٥٥٠ مهندسا وتقدر نسبة البطالة بينهم بحوالى ١٥٪ ، بينما تقدر البطالة المقنعة بحوالى الثلث . ومن هنا فقد أولت النقابة اهتماما خاصا بهذه القضية ، تكامل معه اهتمامها بالوجه الآخر للعملة ، وقضية التعليم الهندسى . وفى هذا الاطار خصص مجلس نقابة المهندسين ١٠ ملايين جنيه كمرحلة اولى لمشروع الصناعات الصغيرة للمهندسين ، تزداد بعد ذلك إلى ٢٠ مليونا ثم إلى ٥٠ مليونا . ويمنح المهندس الراغب فى الاشتراك عشرة الاف جنيه ترتفع إلى ٢٠ ألفا على يتولى سداد الاقساط المستحقة بعد ستة اشهر . كما قامت النقابة بتنظيم معرض لبيع مستلزمات الصناعات الصغيرة لشباب المهندسين . مع اتاحة القروض لهم ، وتقسيط المبلغ على ٣٦ شهرا . وتهدف هذه التيسيرات جميعا إلى تشجيع صغار المستثمرين من اعضاء النقابة ومواجهة مشكلة البطالة بين المهندسين .

قامت النقابة ايضا باعداد اتفاق بينها وبين بعض المسئولين بدولة الكويت لتشغيل مهندسين مصريين من كافة التخصصات فى مشروعات التعمير ، مع اعطاء أولوية للمهندسين السابق عملهم بالكويت . وقد استمرت النقابة فى ضغوطها على صانعى السياسة التعليمية للحد من التوسع فى قبول الطلاب بكليات الهندسية ، والتوقف عن انشاء مزيد من هذه الكليات ، مع اعطاء اهمية اكبر لتطوير كفاءة العملية التعليمية بها وتطوير المناهج والمقررات الدراسية لكى تتفق مع التغيرات التكنولوجية والاحتياجات الاجتماعية .

وخلال عام ١٩٩١ نظمت النقابة العامة بالقاهرة ، وبعض النقابات الفرعية عددا من المؤتمرات والندوات تناولت موضوعات متنوعة من اهمها : المياه العربية ، والقضية الفلسطينية ومؤتمر السلام ، وتلوث البيئة فى العالم العربى ، والصناعات الصغيرة ، والتكافل الاجتماعى فى الاسلام .

سعت ايضا النقابة العامة للمهندسين إلى دعم مشروع العلاج الصحى للمهندسين واسرهم ، ونقله إلى النقابات العامة الفرعية ، مع رفع مواردها من حصة صندوق النقابة من الاشتراكات . وقد وصل عدد المهندسين المشتركين فى مشروع الرعاية الصحية عام ١٩٩١ إلى ٣٦,٥٠٠ مهندسا ، بعد أن كان عام ٨٩ (٢٤,٠٠٠) مهندسا . وفى اطار الرعاية الاجتماعية للمهندسين ، ارتفعت الاعانات والمعاشات التى تقررها النقابة للاعضاء ، كما نشطت لجنة الاسكان فى تخصيص أراضى ومشروعات جديدة لصالح شباب المهندسين .

ومن اهم احداث نقابة المهندسين عام ١٩٩١ ، اجراء انتخابات النقيب والاعضاء المكملين (٦ مقاعد) فى شهر مارس ، وقد شارك فى هذه الانتخابات ٢٥ ألف عضو بالنقابة من اجمالى ٤٨ ألفاً لهم حق التصويب . وهو ما يعتبر اعلى نسبة مشاركة فى انتخابات مجلس النقابة ، والتى لم تشهد أية طعون فى نتائج هذه الانتخابات . وقد تنافس على منصب النقيب المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان ، والمهندس عبد المحسن حمودة . وحصل الاول

على ١١ ألف صوت فى مقابل ٩٠٠ صوت فقط للاخير . كما فازت قائمة التيار الاسلامى (أو المتحالفين معه) بالمقاعد الستة لمجلس النقابة والتى أجريت حولها الانتخابات . وفى نفس الوقت فقد شهدت انتخابات النقابات الفرعية (فى ٢١ نقابة) استمرار نجاح التيار الاسلامى فى مقعد النقيب ومجالس النقابات الفرعية .

نقابة الأطبـاء :

اتسم نشاط نقابة الاطباء خلال عام ١٩٩١ بدرجة عالية من التوازن بين العمل السياسى من جهة ، وحماية المهنة وتوفير مطالب الاعضاء من جهة أخرى . والملاحظ على وجه العموم ان الجماعات المهنية النشطة سياسيا هى فى نفس الوقت نشطة فى مجال الرعاية الاجتماعية والصحية ، وتبذل جهدا متصاعدا لحماية المهنة ورفع مستواها .

وقد وصل عدد الاطباء المستفيدين من مشروع علاج الاطباء خلال عام ١٩٩١ حوالى ٢٥ ألف طبيب واسرهم . كما بلورت النقابة مشروعات محددة لدعم الاطباء الشبان ومساعدتهم من خلال قروض توفرها لهم ، لتمويل وتأسيس عياداتهم الطبية . وقام المجلس بزيادة اعانة الوفاة إلى ٢٥٠٠ جنيها (بدلا من ٢٥٠ جنيها) ، وخصصت موارد خاصة تبلغ ٢ مليون جنيه لتوفير هذه الاعانة .

وجهت نقابة الاطباء خلال عام ١٩٩١ ، اهتماما خاصا لتنشيط النقابات الفرعية ، كما هو الحال فى نقابة المهندسين ، بهدف زيادة مشاركة الاطباء وتعميق انتمائهم للنقابة ، خاصة مع تزايد عدد الاطباء إلى مائة ألف .

وفى اطار رفع المستوى المهنى للاطباء وخدمتهم علميا ، نظمت النقابة برنامجا للتعليم المستمر ، يعتمد على بعدين ، اولهما ، ربط الاطباء بأحدث الاصدارات العلمية من خلال مشروع الدوريات العلمية . وثانيها ، - وهو يرتبط بالاول - تنفيذ شبكة اتصال بالكومبيوتر بين النقابة والمراكز العلمية المتخصصة فى الداخل والخارج . كما عقدت مؤتمرا عن طب الطوارىء والحروق ، بهدف تدريب الاطباء من جهة وتعميم هذا الفرع فى الدراسات العليا بكليات الطب من جهة اخرى . واستمرت النقابة باشكال مختلفة تطالب بعدم انشاء كليات طب جديدة ، وتحديد عدد المقبولين بها ، والتركيز على اعداد الاخصائيين .

وقد وافقت الجمعية العمومية لنقابة الاطباء فى اجتماعها خلال شهر مارس ، الذى شهده ٢٥٣٦ طبيبا ، على تفويض مجلس النقابة بتعديل لائحة وآداب مهنة الطب وتعديل قانون اتحاد المهن الطبية . كما وافقت على انشاء جهاز للمنشآت الطبية يكون مقره النقابة العامة للاطباء لتنظيم تراخيص كافة المنشات الطبية والتفتيش الدورى عليها لمراعاة تطبيقها لآداب المهنة .

وفى اطار العمل على حماية المهنة ايضا ، قررت النقابة العامة للاطباء حظر الاعلان عن مراكز التلقيح الصناعى ، واحالة أى مركز مخالف إلى لجنة تأديبية . والجدير بالذكر ان عدد هذه المراكز قد بلغ ٤٠ مركزا ، بينما المسجل منها بالنقابة ١٠ فقط . وقد بادرت النقابة باعداد مشروع يحدد عمل هذه المراكز ويقضى على تجاوزاتها ، ويتيح لها العمل فى حدود الشروط والقواعد التى اقرها مجلس نقابة الاطباء معتمداً على ضوابط تشريعية واخلاقية ومهنية .

وفى مجال العمل السياسى كان لنقابة الاطباء دور واضح - مشابه لموقف نقابة المهندسين - ازاء حرب الخليج ، وبالاضافة إلى ماتعرضنا له فى اطار لجنة تنسيق العمل النقابى ، نظمت نقابة الاطباء مؤتمرا جماهيريا فى اعقاب الحرب ، « لوقف تدمير الشعب العراقى » . كما شكل مجلس النقابة فرقا للاغاثة الطبية العاجلة ، مع فتح باب التبرع بالاموال والادوية لصالح الشعب العراقى .

واصدرت النقابة العامة بيانا بشأن مؤتمر السلام ، رفضت فيه المؤتمر ، واعتبرته تهديدا خطيرا للعرب « ينذر باستقرار الوجود الصهيونى الذى تقوم سياسته على التوسع العدوانى » . كما عقدت مؤتمرا على مدى يومين تحت عنوان « الحق الضائع والسلام الزائف » فى نوفمبر ١٩٩١ ، لتأييد الانتفاضة الفلسطينية ومعارضة مؤتمر السلام .

نقابة المحاميـن :

امتدت الصراعات التى شهدهامجلس النقابة السنوات السابقة إلى عام ١٩٩١ ، وقد تمثل ذلك فى فشل المجلس فى الانعقاد عدة مرات ، واحتدام الصراع حول تشكيل مكتب المجلس بعد انتهاء مدة الامين العام (صبرى مبدى) . ومن جهة اخرى تجددت المنازعات التى ثارت بين الاعضاء منذ حوالى عامين بخصوص مبنى النقابة والذى تدخل فيه القضاء بعدة احكام ، واضطرت قوات الامن إلى التدخل والقاء القبض على بعض المحامين (سبتمبر ١٩٩١) . وقد عقد المجلس جلسة طارئة لمناقشة الاحداث الاخيرة فى تطور النزاع حول المبنى ، وشكل لجنة من الامين العام والوكيل وثلاثة اعضاء من مجلس النقابة لتقديم تقرير حول الاجراءات التى يجب اتخاذها طبقا للقانون وتقاليد المحاماه .

وكما سجل التقرير فى العام الماضى ، فان هذه الاحداث لم تؤثر على فاعلية النقابة والدور الذى لعبته خلال ١٩٩١ . فقد استمر المجلس على موقفه من حرب الخليج سواء داخل

لجنة تنسيق العمل النقابى التى لم ينسحب منها ، أو خارجها . كما عقد المجلس عدة اجتماعات مع ممثلى رابطة المحامين الكويتيين لضمان حقوق المصريين واموالهم وحياتهم فى الكويت . وقد تكلفت الرابطة سالفة الذكر ، بتقصى حقيقة ما يجرى لبعض المواطنين المصريين فى الكويت ، واتخاذ الاجراءات اللازمة فى حالة ثبوت أى اعتداء على المصريين هناك . فى الوقت ذاته اجرت النقابة عدة تحركات واتصالات سياسية مع القيادة المصرية لتحرى حقيقة الامر والدفاع عن حقوق المصريين المتهمين بالكويت ، وكذلك الذين الغيت عقود عملهم .

وفى اطار نشاط المحامين الشبان بالنقابة ، عقد المؤتمر الرابع اجتماعه خارج القاهرة (مدينة جمصة) وبحث عددا من الموضوعات التى تتعلق بتعميق وتنشيط دور النقابات الفرعية ، وهو نفس الاتجاه العام الذى لاحظناه من قبل فى كل من نقابة الاطباء والمهندسين . كما بحث المؤتمر بعض الامور التى تتعلق بالرعاية الاجتماعية والصحية للاعضاء ، من ذلك مد مظلة العلاج لشريحة من المحامين دون تقيد بشرط القيد فى الجداول الابتدائية ، وكذلك تعديل شرط السنوات العشر لتطبيق نظام المعاشات الحالى . والجدير بالذكر ان المؤتمرات الثلاثة السابقة نجحت فى خلق كتلة من شباب المحامين لهم وزنهم الاجتماعى والسياسى داخل النقابة ، وكان للمؤتمر السابق وتوصياته حول ازمة الخليج تأثير ملحوظ فى تبنى مجلس نقابة المحامين للدور الذى لعبته خلال الازمة .

يبرز ايضا خلال ١٩٩١ ، اهتمام مجلس نقابة المحامين بقانون قطاع الاعمال ، الذى ادخل عدة تعديلات على الادارات القانونية بشركات القطاع العام . فقد مس القانون المذكور اوضاع ٤٠ ألف محام ، اعلنوا احتجاجهم - من خلال اجتماعات واصدار بيانات - على الغاء الادارات القانونية فى « قانون القطاع العام الجديد » أو قانون قطاع الاعمال ، وبناء على ذلك عقد مجلس النقابة اجتماعات طارئا لمناقشة التعديلات التى تضمنها القانون الجديد ، والتقى نقيب المحامين مع رئيس الوزراء لمناقشة هذه القضية . كذلك اصدرت بعض النقابات الفرعية بيانات احتجاج ، وصف البعض منها ما جاء فى القانون بأنه « اعتداء صارخ على حقوق محامى القطاع العام وان القانون لم يعرض أو يناقش فى نقابات المحامين » . وقد دعت النقابة محامى الادارات القانونية بالشركات والهيئات ، إلى حضور مؤتمر عام لدراسة الموضوع .

واخيرا شهد عام ١٩٩١ اضراب أكثر من ٤٠ ألف محام بالقاهرة يوم ٩ نوفمبر ، احتجاجا على حالة الطوارىء واعتقال بعض المحامين الذين عبروا عن رأيهم - فى اطار القنوات الشرعية - ازاء عقد مؤتمر السلام . واللافت للانتباه ابداء قدر كبير من الاهمية من جانب نقابة المحامين (ومن قبل المهندسين) لقضية المياه العربية . وتحت عنوان « مياه العرب للعرب » عقدت النقابة ندوة قررت فيها تشكيل لجنة قومية للدفاع عن المياه العربية من مخاطر الاطماع الاسرائيلية ، على أن تزاول هذه اللجنة نشاطها - بشكل شعبى - بين مختلف الفئات .

نقابة التجاريين :

تعتبر نقابة التجاريين ثانى النقابات المهنية فى مصر من حيث الحجم (بعد نقابة المعلمين) ، اذ يبلغ عدد اعضائها ٣١٠ ألف عضوا ، الا أن الدور الذى تلعبه على المستوى السياسى القومى وعلى المستوى الاجتماعى الاقتصادى الذى يتفق ومصالح الاعضاء ، محدود إلى حد كبير . يعود ذلك إلى الصراع الذى شهده مجلس النقابة على مدى الخمس عشرة الاخيرة ، كما يعود إلى نقص التضامن بين اعضاء الجماعة كبيرة الحجم من ناحية ، والتيارات السياسية المختلفة داخل النقابة من ناحية اخرى . من هنا نلحظ ان نقابة التجاريين لم تستطع حتى الآن ان توفر المطالب الاساسية لاعضائها (تأمينات ومعاشات تتفق مع ما تقدمه النقابات المهنية الاخرى ، أو خدمات رعاية صحية ، وبرامج اسكان .. الخ) كما انها متعثرة فى واجبها ازاء حماية المهنة ورفع مستواها . وعلى المستوى السياسى لم تنجح النقابة فى بلورة دور له معالم واضحة ازاء القضايا السياسية والقومية ، وتتنازعها تيارات مختلفة (التيار الاسلامى ، والناصرى ، والتيار الموالى للدولة) .

وتشتد حدة الازمات التى تواجهها نقابة التجاريين فى فترات انتخابات التجديد النصفى ، وانتخابات النقيب . وفى عام ١٩٩١ ومع الاستعداد لانتخابات التجديد النصفى ، ثارت المنازعات مرة اخرى بين مرشحى التيار الاسلامى من جهة ومرشحى التيار الناصرى (أو التجمع الديمقراطى) ، ومرشحى الحزب الوطنى والتيار الموالى للدولة من جانب آخر . تأجلت الانتخابات لعدم استكمال النصاب القانونى - وهو مؤشر لمشاركة محدودة ولضعف الانتماء - وشهدت الانتخابات بعد ذلك اقبالا محدودا واتهامات متبادلة بين التيار الاسلامى والتيارات الاخرى . وواجهت النقابة مشاكل اخرى حين قررت فتح لجان انتخابية فى الاماكن التى يتجمع فيها التجاريون (مثل الضرائب وبنك التنمية وبعض الشركات) ، فقد رأى مرشحو التيار

الاسلامى ان هذه اللجان الانتخابية قد اتى اختيارها لصالح اعضاء مجلس النقابة الذين رشحوا انفسهم فى انتخابات ١٩٩١ ، وان هذا الاجراء قصد به استبعاد بعض المرشحين على القائمة الاسلامية . وبعد تأجيل الانتخابات ، توصلت النقابة إلى فتح لجان انتخابية فى المواقع التى يتواجد فيها على الاقل ١٠٠٠ عضو نقابى تجارى . وقد قامت نقابة التجاريين بالقاهرة (النقابة الفرعية) بالغاء نتائج الانتخابات بعد اتهام امن الدولة بالتدخل فيها (٢٤ ديسمبر) والكشف عن مخالفات لقانون ولائحة النقابة .

وهكذا استمرت النقابة فى صراعات مجلسها التى احتدمت كالسنوات الاخرى فى فترة الانتخابات ، ولم تتوفر أية دلائل تشير إلى انجازات الجماعة المهنية للتجاريين ، باستثناء مشروع قانون لتعديل موارد النقابة وزيادتها .

نقابة المعلمين :

وهى اكبر النقابات المهنية فى مصر (٧٥٠ ألف معلم) ، والتى انشغلت تاريخيا - ومنذ نشأتها عام ١٩٥٤ - بتحسين اوضاع المعلمين والتركيز على الاداء النقابى اليومى . وبالتالى فان دورها السياسى قد انحصر فى بيانات التأييد لمواقف القيادات السياسية ، كما أن دورها فى مواجهة السياسة التعليمية قد انحصر هو الآخر فى اوراق عمل أو تعبئة الاعضاء لدعم توجهات السياسة العامة وقراراتها .

وعلى خلاف نقابة التجاريين ، فان نقابة المعلمين لا تشهد أية صراعات سياسية أو تيارات فكرية مختلفة ، وبالتالى فإن انتخاباتها تمر هادئة كما حدث فى مايو ١٩٩١ . وانشغلت النقابة باعداد مشروع قانون لزيادة مواردها وتدعيم صندوق المعاشات للمعلمين ، وافق عليه مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٩١ . التعديل اذن للقانون الحالى لم يتوجه إلى مضمون الوظيفة النقابية للجماعة ، ولا إلى نظام الانتخابات الذى يعانى من سلبيات عديدة ، وانما تركز فى موارد النقابة وفرض رسوم اضافية من شأنها دعم معاشات المعلمين . ويعود بنا ذلك إلى ما سبق أن تناوله التقرير فى سنوات ماضية ، فى تفسيره لمحدودية دور نقابة المعلمين ، أى (افتقاد التجانس والتضامن داخل النقابة ، ادارة العمل النقابى كجزء من بيروقراطية وزارة التعليم ، طبيعة المهنة ذاتها والتشكيلة الاجتماعية لاعضاء النقابة ، والوضع الخاص للنقيب داخل المؤسسة التعليمية) .

نقابة الصيادلـة :

وهى من النقابات صغيرة العدد نسبيا (٣٠ ألف عضوا عام ١٩٩١) والتى نجحت بعد انتخابات التجديد النصفى عام ١٩٩٠ ، فى تحقيق درجة أكبر من الفاعلية على مستوى الدور السياسى والدور المهنى . فقد وفرت الانتخابات الاخيرة درجة أكبر من التضامن والتجانس بين اعضاء مجلسها ، انعكس على نشاطها فى الفترة محل البحث . والجديد بالذكر ان مجلس نقابة الصيادلة يضم ١٧ عضوا (من اجمالى ٢٥) ينتمون إلى قائمة التيار الاسلامى . وقد أدى ذلك إلى تنشيط دور الجماعة فى اطار اتحاد المهن الطبيعة (والتى يهيمن التيار الاسلامى على غالبية مقاعدة) وتنشيط دورها فى التجمع النقابى أو ما يطلق عليه لجنة تنسيق العمل النقابى من جهة اخرى . وقد برز ذلك بوضوح فى موقف مجلس نقابة الصيادلة من تطورات ازمة وحرب الخليج ، والذى جاء متفقا مع مواقف كل من نقابة الاطباء والمهندسين ، على النحو الذى أشرنا اليه من قبل .

من اهم مايمكن ان نشير اليه بخصوص نقابة الصيادلة عام ١٩٩١ ، البيان الذى اصدرته حول « الزيادة الاخيرة فى اسعار الدواء » . يتضمن البيان اعتراض مجلس النقابة العامة على هذه الزيادة والتى يرى انها « قد تمت بطريقة مجهولة الاسس لا تستند إلى اسس اقتصادية أو علمية صحيحة » . واللافت للاهتمام ان النقابة قد توجهت إلى رئيس الجمهورية تناشده بمراجعة الزيادة الاخيرة فى اسعار الدواء « التى اثقلت كاهل المرضى محدودى الدخل » ، بينما لم تتوجه إلى وزير الصحة أو رئيس الوزراء بهذا المطلب !! . وقد قام مجلس نقابة الصيادلة بتشكيل لجنة مشتركة من نقابتى الصيادلة والاطباء لدراسة اسعار الادوية وتكوين رأى عام مشترك لقائمة ادوية تكون اسعارها منافسة « للمريض المصرى المطحون » على حد تعبير البيان .

هذا الاهتمام من مجلس النقابة ، الذى اعقبه عقد عدة ندوات لدراسة وشرح هذه القائمة ، يثير نقطتين على درجة عالية من الاهمية :

أولاهما ، الدور المحدود الذى تلعبه النقابات المهنية على وجه العموم فى عملية صنع السياسات والقرارات ، خاصة فى مواجهة القرارات الهامة والتى يمكن فيها للنقابة ان تكون بمثابة مجلس خبرة أو جهة استشارية لصانع القرار .

والثانية ، تحرك النقابة للقيام بدور على المستوى القومى ، لحماية المواطن من بعض القرارات التى تؤثر عليه بالسلب .

وقد احتل برنامج التعليم الصيدلى المستمر مكانة أكثر جدية فى اهتمامات نقابة الصيادلة بحماية المهنة وتطويرها . فقد كان رفع المستوى العلمى والمهنى للصيادلة محورا لجانب كبير من قرارات مجلس النقابة العامة . وفى هذا السياق فان مجلس النقابة العامة للصيادلة وضع عدة اولويات مطلوب تحقيقها فى المرحلة القادمة من أهمها : الارتقاء

والمحافظة على كرامتها ورفع المستوى العلمى والمهنى والمساهمة فى توفير الدواء لجميع افراد الشعب ، والمساهمة فى دراسة خطة التنمية والمشروعات الصيدلية والدوائية المختلفة . ولهذا بدأت النقابة فى تنظيم دورات التعليم الصيدلى المستمر ، من خلال النقابة العامة والنقابات الفرعية ، وتنظيم سلسلة من الندوات والمؤتمرات (خلال ١٩٩١) حول تطوير العمل الصيدلى المهنى ، واقتصاديات انتاج الدواء ، واقتصاديات انتاج الخامات الدوائية ، ومؤتمر العلوم الصيدلية .

وقد توصلت النقابة ـ بعد نزاع عدة سنوات ـ إلى الاتفاق مع مصلحة الضرائب حول اجراء بعض التعديلات على اللائحة التنفيذية للنظام الضريبى للصيدليات ، بهدف وضع حد لمشاكل الصيدليات مع مصلحة الضرائب .

يكشف العرض السابق عن تنامى ملامح هامة ارتبطت بجماعات المصالح المهنيه على وجه العموم ، عام ١٩٩١ . صحيح ان البعض بها لازال يشهد صراعات حادة داخل مجالسه ، أو لا ذالت الرؤية الضيقة لمفهوم العمل النقابى حاكمة له ، الا ان هناك « بذورا جنينية » تسمح بالقول أن هذه الجماعات يمكن ان يكون لها دور هام فى المرحلة المقبلة . وهكذا الدور يتحدد ببعدين اساسيين : اولهما الارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مطالب الاعضاء . وثانيهما ، قيام هذه الجماعات بدورها ـ كمؤسسات للتجمع المدنى ـ لزيادة مساحة الديمقراطية والدفاع عن القضايا القومية .

ويتحدد مستقبل هذا الدور المزدوج بعدة عوامل ، من اهمها تحقيق انتماء العضو إلى الجماعة المهنية وبالتالى زيادة مشاركته فى أنشطتها سواء على المستوى العام أو على مستوى النقابات الفرعية ويصعب ان يتحقق هذا الهدف دون انجاز واضح للعمل النقابى ، يدرك من خلاله اعضاء الجماعة بقيمة انتمائهم لها ومشاركتهم فيها . ويتحدد مستقبل العمل النقابى ايضا بمدى توفر الاستقلالية (ماليا واداريا) لهذه الجماعات ، وبادراك الدولة ان الجماعات المهنية التى تضم صفوة الطبقة المتوسطة ، يمكنها ان تسهم فى حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لاعضائها (والذين يصل مجملهم إلى حوالى خمسة ملايين عضوا) وبالتالى فهى يمكنها ان تسهم فى الاستقرار الاجتماعى والسياسى للمجتمع ككل .

٥ ـ الجمعيات التطوعية :

بدأ اهتمام « التقرير الاستراتيجى العربى » بالجمعيات التطوعية فى مصر مع تقرير عام ١٩٨٨ الذى تناول العلاقة بين الجمعيات التطوعية والدولة من زاوية مفهوم السيطرة والاحتواء ، بالاضافة لدراسة آليات عملها وركز تقرير العام الماضى على « الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنه المحمدية » كنموذج للدور السياسى للجمعيات التطوعية ، ومدى قدرة الدولة على تطويع هذه الجمعيات لأهدافها فى تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى وسوف يسعى هذا التقرير إلى تقديم رؤية لتطور علاقة الجمعيات بكل من الدولة والمجتمع ، من خلال عدد من النماذج للجمعيات ذات الطابع التنموى والثقافى .

وقبل تناول تلك النماذج سوف نبدأ بتحليل الواقع الحالى للجمعيات التطوعية فى مصر خلال عام ١٩٩١ ، وهو ماتوضحه خريطة توزيع هذه الجمعيات فى المدن والحضر من ناحية وفى ميادين العمل الاجتماعى (١٤ ميدان) من ناحية أخرى .

ووفقا لاحصاءات وزراة الشئون الاجتماعية فقد بلغ عدد الجمعيات ١٤,٦٥٤ جمعية مع نهاية عام ١٩٩١ ، يتركز مايقرب من ٩٠ فى المائة منها فى ثلاثة ميادين هى الخدمات الثقافية والدينية والعملية ، وتنمية المجتمعات المحلية ، والمساعدات الاجتماعية . وبصفة عامة حدث تركز عبر الزمن للجمعيات فى هذه الميادين الثلاثة ، وان شهد عام ١٩٩١ ازدياد عدد الجمعيات فى مجال الخدمات الثقافية والدينية والعلمية حيث بلغت ٤٧١٥ جمعية وذلك على حساب كل من جمعيات تنمية المجتمعات المحليـة والمساعدات الاجتماعية (٤١٠٥,٤٤٤٠ على التوالى) . وعلى المستوى الاقل تأتى جمعيات رعاية المعوقين ورعاية الاسرة ورعاية الشيخوخة والاداره والتنظيم ورعاية الطفولة والامومة والنشاط الادبى وهى على التوالى (٣٢٥ ، ٢٦٥ ، ١٩٥ ، ١٦٦ ، ١٣٤ ، ١٠٠) أما الميادين التى تشهد تركيزا خفيفا للجمعيات فهى أصحاب المعاشات والصداقة بين الشعوب وتنظيم الاسرة ورعاية المسجونين والدفاع الاجتماعى وهى على التوالى (٥٤ ، ٤٦ ، ٤١ ، ٣٦ ، ٣٢) . (يمكن الرجوع لتقرير عام ١٩٨٩ لملاحظة تطور التباين فى توزيع الجمعيات حسب ميادين عملها بالاضافة لتطور اعداد الجمعيات ، ص ٤٦١) الامر الذى يوضح ازدياد عدد الجمعيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والتى تشكل نسبة ٧٤,٤ فى المائة ، فى حين النسبة الباقية تخص جمعيات التنمية الاجتماعية .

وبشأن معدلات نمو الجمعيات ـ مع الأخذ فى الاعتبار وجود بعض من عدم الوضوح فى اعداد الجمعيات فى الاحصاءات التى تصدر عن وزارة الشئون الاجتماعية ـ يظهر أنه وفقا لبيانات الاتحاد العام للجمعيات عام ١٩٨٣ وبيانات الادارة العامة للجمعيات بالوزارة عام ١٩٩١ ، أن معدل النمو خلال عشر سنوات (٨٠ ـ ١٩٩١) كان ٣٦,٥

فى المائة . كما أن التغير (خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠) فى عدد جمعيات الرعاية الاجتماعية كان بمتوسط ٢٧٣ جمعية بنسبة ٣,٣ فى المائة ، فى حين كان التغير فى عدد جمعيات التنمية (فى نفس الفترة) بمتوسط ٧٥ جمعية بنسبة ٣,٥ فى المائة . اما عن نطاق عمل هذه الجمعيات سواء الخاصة بالرعاية أو التنمية الاجتماعية ـ وفقا كتاب المؤشرات الاحصائية لوزارة الشئون لعام ٨٩ / ١٩٩٠ ـ فإن ٦٨,٣ فى المائة منها تعمل فى المدن والحضر و ٢٧,٨٣ فى المائة تعمل فى المجتمعات الريفية و ٣,٨٤ فى المائة تعمل فى المجتمعات الصحراوية والمستحدثه . وتستأثر محافظة القاهرة وحدها بـ ٣٢٦٨ جمعية تليها بفارق كبير محافظة الجيزة (٩٧١ جمعية) ومحافظة الاسكندرية ٩٠٧ جمعية والشرقية ٧٤٨ والمنيا والمنوفية مايزيد عن ٦٠٠ جمعية لكل منهما ويوجد فى محافظات القليوبية والدقهلية والبحيرة (٥٨٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٢ على التوالى) . وكل من اسوان واسيوط وسوهاج وبنى سويف وقنا (٣٩٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٣ ، ٣٤٦ ، ٣٢٢ على التوالى) . وكل من الفيوم وكفر الشيخ وبورسعيد (٢٨٦ ، ٢٧٠ ، ٢٠٩ على التوالى) وكل السويس ودمياط والاسماعيلية (١٩٣ ، ١٤٥٧ ، ١٤٦ على التوالى) وأخيرا شمال سيناء ومطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر وجنوب سيناء (٩٦ ، ٩٣ ، ٨٣ ، ٣٦ على التوالى) . ويعكس هذا التوزيع استمرار استحواز محافظة القاهرة على النصيب الاكبر من عدد الجمعيات بنسبة ٢٦,٨ فى المائة يليها الجيزة ٧,٥ فى المائة والاسكندرية ٧ فى المائة ، فى حين تنخفض هذه النسبة فى محافظة مطروح حيث تصل إلى ٠,٧ فى المائة وفى البحر الاحمر ٠٢, فى المائة .

ويمكن القول ايضا أنه رغم الزيادة فى معدلات نمو الجمعيات التطوعية فى مصر ، الا أنها تظل لاتتناسب والاحتياجات الفعلية للمجتمع ، وخاصة فى الميادين الخاصة برعاية الاسرة والطفولة والامومة . علاوة على استحواذ المدن والحضر على النصيب الاكبر من هذه الجمعيات الامر الذى يوحى بضرورة اعادة توزيع هذه الجمعيات بما يوفر نوعاً من التوازن بين المجتمعات الثلاث الحضرية والريفية والصحراوية ، مع التركيز اكثر بالنسبة للمجتمعين الاخيرين . كما أن هناك حاجة لمساعدة هذه الجمعيات فى مجالات التخطيط والادارة ، حتى يمكنها التغلب على اكثر مشاكلها الحاحا وهى التمويل . اذ تظل المعونة الحكومية ـ ٢٤ مليون جنية وفقا لاحصاء ١٩٨٩ ـ قاصرة على مواجهة احتياجات هذه الجمعيات للقيام بدورها ، والايقتصر الدور الحكومى على تطويع بعض هذه الجمعيات ضمن السياسات العامة للدولة ، كما هو الحال بالنسبة لجمعيات الاسر المنتجة .

وفى هذا الاطار سوف نتناول خمس نماذج من الجمعيات التطوعية ، تتباين فى مراحل تطورها مابين تحديدها لهويتها ولدورها فى المجتمع من ناحية وقدرتها على الاستمرار والتفاعل مع مجتمعها المحلى والوطنى من ناحية أخرى .

أ ـ الهيئة القبطية الانجلية للخدمات الاجتماعية (جمعية مركزية) :

أشهرت الهيئة رسميا عام ١٩٦٠ ، كمؤسسة اهلية ، تسعى إلى لعب دور تنموى فى المجتمع سواء من خلال المشاركة المباشرة أو غير المباشرة . وتوضح انشطة وبرامج عمل الهيئة الرغبة فى البعد عن الحياة السياسية بكافة أشكالها ، وان كانت فى مضمونها تعكس فكرة الوحدة الوطنية كاساس موضوعى لقيام أى تنمية حقيقية . فكانت البداية فى اوائل الخمسينات من خلال مشروع « المرشد » الداعى لمكافحة الامية فى بلدة « نزلة حرز » مركز ملوى ـ المنيا ـ وتم مع الزمن تطوير نشاط الهيئة ليشمل عددا من القطاعات مثل : مكافحة الامية والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية ، بحيث اصبحت الان تقدم خدمات إلى مايقرب من مليونى مواطن سنويا من المسلمين والمسحين فى ٦ محافظات ـ القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، المنيا ، أسيوط ، الاسكندرية ـ فى كافة برامج التنمية . ويتسع الهيئة ليشمل ٦ قطاعات خاصة بالمؤسسات الانسانية ودار الثقافة ومقررات التدريب والخدمات العامة والمشروعات الزراعية وبرامج التنمية الشاملة ، ويبرز القطاع الاخير كاكثر هذه القطاعات دينامية ونشاطا .

ومنذ البداية ركزت الهيئة على « التنمية بالمشاركة » من خلال التنسيق مع الاجهزة الحكومية والشعبية فى المحافظات التى تعمل بها ، وذلك بتكوين لجان تطوعية تسمى (لجنة البلده) تضم القيادات الشعبية والتنفيذية والدينية (اسلامية ومسيحية) لتحديد المشكلات التى تواجه مجتمعاتهم ، من خلال اسلوبين للعمل . اولهما : الاتصال المباشر من قبل موظفى الهيئة ومشرفيها مع افراد المجتمعات التى يعملون بها والاقامة معهم اقامة كاملة . وقد بلغ عدد هذه المجتمعات عام ١٩٩١ ثمانية مجتمعات إلى جانب ١١ مجتمعا فى مرحلة المتابعة (٢٥ مجتمعا فى مرحلة الاعتماد على الذات) اما الاسلوب الثانى فيتقصر على تقديم الخبرة والمشوره الفنية للمؤسسات التنموية التى تعمل داخلها . حيث تعتمد هذه المؤسسات على جهودها الذاتية وقد بلغت هذه المجتمعات والمؤسسات ٥٠ مجتمعا ، ويشكل مجالا التعليم والرعاية الصحية ابرز مجالات عمل الهيئة . ويتركز مجال التعليم فى برنامج مكافحة الامية ،

الذى أخذ منحنى متصاعداً منذ بدايته عام ١٩٥٢ وحتى الان ، ليشمل ٧٣ قرية وقرابة عشرين ألف متعلم إلى جانب مشروع التربية الاسرية الذى يشتمل على اربع جوانب خاصة بالمرآة والشباب والطفل والاقتصاد المنزلى . اما بالنسبة لمجال التنمية الصحية ، فبالاضافة لتوفير برامج علاجية وتأهيل للمعوقين من خلال مراكز خاصه فى القاهرة والمنيا وسمالوط ، تشارك الهيئة فى برنامج الاسرة فى ٧١ مجتمعا محليا إلى جانب توفير برامج التوعية والحوار من خلال الندوات واللقاءات المباشرة .

وكان من نتائج الخط التنموى الذى انتهجته الهيئة أن أصبح دور الجمعيات والمؤسسات الدينية غير مقصور على الوعظ ، بل امتد الى الممارسة العملية لتطوير المجتمع وتنميته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وفى هذا الاطار عقد ملتقى التنمية الاول فى اواخر عام ١٩٩١ بالتهاون بين الهيئة ومديريتى الاوقاف والازهر بمحافظة المنيا واتحاد الجمعيات الاسلامية الى جانب عدد من المتخصصين والمتهمين بتنمية المجتمع ومايقرب من ٥٠ من رجال الدين (المسلمين والمسحين) بهدف تعميق بعض المفاهيم والقيم المرتبطه بالتنمية بمفهومها الشامل مع الاهتمام بالانسان ، باعتباره حجز الزواية لاى اصلاح ، بالاضافة لتنسيق الجهود بين الجمعيات الاهلية واقامة المشروعات المشتركة .

ويمكن ارجاع قوة الدفع التى اكتسبتها مشروعات الهيئة منذ قيامها وحتى الان الى توافر الادارة الذاتية النشطة ، والقدرة المالية ، بالاضافة إلى درجة الاستجابة لاحتياجات ومشكلات المجتمع .

ولا شك أن تجربة الهيئة القبطية قد بلورت عدداً من القواعد الهامة لعمل الجمعيات التطوعية ، وخاصة تلك المتعلقة بوجود المشاركة الشعبية التطوعية من جانب وعدم اقتصارها على تقديم المساعدات المالية والعينية بشكل يجعلها اقرب للجمعيات الخيرية من جانب أخر . ومن جانب ثالث تعبر الهيئة عن شكل من العمل الوطنى جدير بالتشجيع من القيادات التنفيذية والشعبية وهو تحول الوحدة الوطنية لواقع عملى يخدم المجتمع وينميه .

ب - الفرع المصرى لمنظمة العفو الدولية (تحت التأسيس) :

بدأ نشاط منظمة العفو الدولية فى مصر عام ١٩٨٦ : حيث تكونت ثلاث مجموعات بالقاهرة ومجموعة بالمنصورة . الا ان نشاطها ظل محدوداً واقتصرت عضويتها على ٥٠ عضوا . ولكن مع منتصف عام ١٩٨٩ ، أعيد تكوين مجموعتين بالقاهرة من بقايا احدى المجموعات لتبدأ مرحلة جديدة من نشاط الفرع المصرى وصلت معه حتى عام ١٩٩١ ، إلى ٢٢ مجموعة على مستوى الجمهورية منها ثمانية معترف بها دوليا (اثنان فى كل من القاهرة والأقصر وواحدة فى كل من الاسكندرية والمنيا وقنا واسوان) وارتفع بذلك عدد عضوية المجموعات إلى مايزيد عن ٤٢٠ عضوا .

وفى نهاية عام ١٩٩١ وافقت وزارة الخارجية المصرية ممثلة فى ادارة شئون المنظمات الدولية على مشروع بروتوكول بانشاء الفرع على أن يكون مقره الاساسى فى القاهرة . والجديد بالذكر أن الفرع المصرى فى ظل الاعتراف الرسمى به لاينطبق عليه قانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولا يخضع لوزارة الشئون الاجتماعية ولكن لوزراة الخارجية ، نظرا لكون منظمة العفو الدولية هى حركة عالمية مستقلة ، وعضو مراقب فى منظمة الامم المتحدة ، وكان اللقاء بين الرئيس مبارك والسيد ايان مارتن الامين العام لمنظمة العفو الدولية ذا اثر واضح فى دفع بروتوكول انشاء الفرع ويمكن ربط هذا التطور فى موقف الحكومة المصرية بالأتجاه العام الاخذ فى التزايد على مستوى العالم ، والعالم الثالث بصفة خاصة للتوفيق بين احكام القوانين الدولية واحكام القوانين الوطنية خاصة فى مجال حقوق الانسان . وهو امر لا يقتصر على مصر فقط بل ربما على الدول العالم الثالث كله . وأهداف 'الفرع المصرى للمنظمة ، وفقا للقانون الاساسى للمنظمة المعدل فى اجتماع المجلس الدولى فى سبتمبر ١٩٩١ ، تتركز بالاساس فى المساهمه فى مراعاة حقوق الانسان فى شتى ارجاء العالم ، وتعزيز الوعى بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والتمسك به وتأكيد تكامل الحرية وعدم قابليتها للتجزئه ومعارضة الانتهاكات الخطيرة لحق كل شخص فى سلامة جسمه وعقله .

وتتميز عضوية منظمة العفو الدولية بالنشاط والانتشار الواسع فلديها مايقترب من ١,١٠٠ مليون من الاعضاء والمشتركين والمتبرعين فى اكثر من ١٥٠ دولة على مستوى العالم .

وهكذا فقد شهد عام ١٩٩١ اهتماما ملحوظا بموضوع حقوق الانسان على مستوى الفرع المصرى والجماهير ، حيث عقدت لاول مرة فى عدد من المدن المصرية (القاهرة - الاسكندرية - المنصورة) احتفالات خاصة بمناسبة مرور ٤٣ عاما على صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان ومرور ٣٠ عاما على انشاء منظمة العفو الدولية . كما شهد نفس العام تقدما ملحوظا فى نشاط المجموعات المصرية لمنظمة العفو الدولية ، وتمثل ذلك فى تضاعف عدد المجموعات وعقد دورات تدريبية فى القاهرة والاسكندرية حضرها اكثر من ١٢٠ عضواً ، ومشاركة

فريق التنظيم بالامانة الدولية . كما توسع الهيكل التنظيمى حيث لاول مرة تشكيل مجلس المجموعات وانتخاب لجنة تنفيذ به من سبعة اعضاء . وقد شارك الفرع المصرى (تحت التأسيس) فى اجتماع المجلس الدولى العشرين فى اليابان ، بالاضافة لوضع خطة عمل تهدف إلى زيادة عدد المجموعات المعترف بها دوليا وصقل تدريب المزيد من الاعضاء .

جـ - المنظمة المصرية لحقوق الانسان (تحت التأسيس) :

قامت المنظمة كفرع للمنظمة العربية لحقوق الانسان عام ١٩٨٥ ، ومنذ ذلك التاريخ تواجه المنظمتان مشكلات الاعتراف القانونى بهما من قبل السلطات المصرية ، أستنادا لقانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وان لم يمنعهما ذلك من ممارسة نشاطتهما ، فقد لجأت المنظمة المصرية لحقوق الانسان للطعن فى دستورية قانون الجمعيات وفى قرار وزارة الشئوون الاجتماعية الخاص برفض انشاء المنظمة . وقد استندت المنظمة فى هذا إلى الطعن توقف نشاط جمعية حقوق الانسان بالجيزة (التى انشئت عام ١٩٧٥) - حيث يشير قانون الجمعيات إلى ضرورة عدم تداخل أعمال الجمعيات فى نفس النطاق الجغرافى - بالاضافة للمساواة فى حقوق التنظيم والاجتماع السلمى والتى على اساسها وافقت وزارة الشئوون الاجتماعية على اشهار جمعية الجيزة . والجدير بالذكر أن هناك جمعيتان اخرتان لحقوق الانسان فى القاهرة والاسكندرية ، وأن اقتصر نشاطها على البعد الثقافى حيث يخطر قانون الجمعيات العمل السياسى .

ورغم عدم الاعتراف القانونى بهذه المنظمة ، فقد شهدت تكثيفا لحركتها فى اعقاب اجتماع الجمعية العمومية (التأسيسية) الثالثة فى مايو ١٩٨٩ ، ورفض اعضائها لحلها أو اندامجها فى جمعية أخرى لحقوق الانسان معترف بها ، ومطالبتهم باسباغ المشروعيه عليي وجود المنظمة وادائها لدوزها ، استنادا إلى المواثيق الدولية لحقوق الانسان التى صدقت عليها الحكومة المصرية . والجدير بالذكر أن عدد الاعضاء يبلغ حاليا ١٢٠٠ عضواً فى ١٨ مدينة على مستوى الجمهورية أهمها القاهرة والاسكندرية وأسوان والمنصورة ، معظمهم من الصحافيين والمحامين الذين يشكلوا نصف الاعضاء تقريبا بينما يشكل اساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء وطلاب الجماعات النصف الاخر . وللمنظمة فرعان احدهما فى أسوان والاخر فى الاسكندرية .

ويشير تقرير مجلس الأمناء خلال اجتماع الجمعية العمومية الرابعة فى مايو ١٩٩١ ، إلى عدد من ملامح تطور عمل المنظمة فى الفترة السابقة ، حددها فى القيام بعمل ميدانى لمراقبة عمليات تعطيل ضمانات حقوق الانسان سواء بحضور التحقيقات أو مراقبة المحاكمات ، والقيام بزيارات للمحتجزين فى السجون ، وتقديم ٢٣ بلاغا للنائب العام بعمليات التعذيب واساءة المعاملة . إلى جانب تقديم مذكرة لوزير الداخلية .

كذلك بدأت المنظمة فى اصدار اول تقرير سنوى عن حقوق الانسان فى مصر ، بالاضافة إلى عدد من التقارير النوعية عن انتهاكات حقوق الانسان (انتهاكات حقوق الانسان فى سجن طره ، الاختفاء القسرى فى مصر) فضلا على عدد من البيانات الصحفية الداعية للافراج عن بعض المعتقلين السياسين . كذلك سعت المنظمة إلى توسيع علاقتها الخارجية ، وربطها بالمنظمات الدولية لحقوق الانسان والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، وانضمت إلى شبكة منظمات المنظمة الدولية كما لمناهضة التعذيب منحت صفة مراقب فى اللجنة الافريقية لحقوق الانسان التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

وقد شهدت الجمعية العمومية الرابعة التى عقدت بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة فى مايو ١٩٩١ انتخاب مجلس امناء المنظمة - ١٥ عضواً (الذى انتخب بدوره محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية الاسبق رئيسا) وتشكيل المكتب التنفيذى للمنظمة . كما تم تشكيل عدد من اللجان الجديدة : فانون وأدباء لحقوق الانسان ، لجنة المرأة ، لجنة الصحة بالاضافة لموافقة لجنة العضوية - فى أول اجتماع لها بعد الانتخابات - على قبول ٣٧ عضوا جديدا بينهم ١١ صحفياً . غيران معركة الانتخابات الاخيرة لمجلس الامناء كشفت عن السعى المحموم من جانب عدد من العناصر الناصرية والشيوعية (أو اليسارية بصفة عامة) لاستبعاد أيه اتجاهات سياسية مخالفة (ليبر اليه أو اسلامية أو مستقلة) ، مما انعكس بوضوح فى تشكيل المجلس . ولا شك ان خطورة هذا التطور لم تكن فقط فى احتمال تحويل المنظمة إلى اداة سياسية لاتجاه بذاته ، عكس ما يفترض من طابع تعددى متسع لمنظمة من هذا النوع ، وانما أيضا - وذلك هو الأهم - إلى التأثير فى مصداقيتها لدى الرأى العام ، واضعافها - بالتالى - فى تعاملها مع الدولة . ولعل ذلك مايفسر حرص المنظمة مؤخراً على تأكيد استقلاليتها وحرصها على تعميق الآجماع الوطنى على مبادىء حقوق الانسان ، بصرف النظر عن المنطلقات الايديولوجية والعقائد الدينية .

د - الجمعية المركزية للحفاظ على البيئة (البيئة ومصر الخضراء)

هذه الجمعية واحدة من اربع جمعيات مركزية على

مستوى الجمهورية (ومن حوالى ١٥ جمعية خاصة بالبيئة فقط) تتخذ من قضية البيئة هدفا وحيداً واساساً لنشاطها ، وذلك انطلاقا من الاعتقاد - كما تؤكد على ذلك د . ليلا تكلا رئيسة الجمعية - بأن قضايا البيئة مع اهميتها وخطورتها قد توارت اولويتها بسبب مشاكل الحياة اليومية العادية من أسكان وتعليم وعلاج الامر الذى يؤكد أهمية وحيوية وجود جمعيات غير حكومية (تطوعية) تقوم بالتنبية لحيوية وخطورة تلك القضايا .

وقد اشهرت الجمعية المركزية للحفاظ على البيئة فى يوليو ١٩٨٩ ، بغرض تحقيق عدد من الاهداف المرتبطة بالحفاظ على البيئة ، من خلال الخدمات العلمية والثقافية المتعلقة بتوفير مقومات الحياة الصحية ، وتنمية الموارد الطبيعية وحمايتها ، والاقترحات التشريعية . ويشكل اعضاء الجمعية الذين يقتربون الآن من ٢٠٠ عضواً ، قوة دفع لاهداف الجمعية ونشاطها حيث تضم الجمعية عدداً من المثقفين واساتذة الجامعات ورجال الاعمال والأطباء البارزين فى مجالاتهم .

وقد انعكست اهداف الجمعية فى اختيار مشروعاتها مثل : مشروع حدائق المعادى (الذى يستهدف مساعدة العاملين فى مجال جمع وفرز القمامة فى تهئية حياة أدمئة لهم ، وفى نفس الوقت معالجة القمامة باسلوب لايضر بالبيئة) ومشروع لحماية البيئة فى شبرا الخيمة تقوم به الجمعية بالتعاون مع وكالة التنمية الالمانية والمؤسسة العلمية الثقافية بشبرا الخيمة كجهة منفذه . وقد تم عمل دراسة للمشروع الاخير بواسطة المركز القومى للبحوث والجدير بالذكر ان الجمعية لاتقوم بتنفيذ أى مشروعات وانما يقتصر دورها على التوعية المستوى الشعبى ، والبحث عن مصادر لتمويل مشروعات البيئة . وتطرح الجمعية حاليا عدداً من المشروعات للدراسة فى مقدمتها مشروع مشكلة ورد النيل ، ومشكلة الضوضاء ، ومشروع تنقية عوادم مصانـع الاسمنت ، إلى جانب توجيه الانظار نحو وسائل المحافظة على البيئة من خلال عقد الندوات الدورية . وقد حضر وزير البيئة الالمانى احد هذه الندوات التى عقدت عام ١٩٩١ .

ومن الواضح أن هذا النوع من الجمعيات يواجه بالاضافة لمجموعة العقبات والصعوبات العامة التى تعترض العمل التطوعى بشكل عام فى مصر - التمويل ، الاجراءات البيروقراطية ، الارتباط بالدولة - نوعاً آخر من الصعوبات ابرزها أنحصار الوعى البيئى فى فئة محدودة جداً من افراد المجتمع ، إلى جانب محدودية التطوع ، الامر الذى يؤثر مضمون المشاركة الشعبية التطوعية .

هـ - جمعية النداء الجديد :

تأسست الجمعية فى أغسطس ١٩٩١ بغرض بلورة فكر تنموى ليبرالى يتوافق والمتطلبات الراهنة لعملية التحول التى يشهدها المجتمع المصرى ، باتجاه التحرير الاقتصادى . وتنبع أهمية هذا الغرض فى نظر مؤسسة الجمعية من التفاوت الحادث بين الاوضاع الفكرية والايديولوجية فى مصر وبين واقع الحركة الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما يستوجب ضرورة التحرك باتجاه الفكر الليبرالى . وتهدف الجمعية من خلال اعضائها (اساتذة جماعات ، ورجال اعمال ، واعلاميون) إلى تعميق الفكر الليبرالى بمعانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

والجمعية بذلك تطرق احد ميادين العمل الاجتماعى ، الخاص بالجمعيات الثقافية ، التى لاتشكل الا جزء قليلاً من الجمعيات القائمة على مستوى الجمهورية ، وهو مايزيد من أهميتها خاصة وان الجمعية تهتم بمناقشة قضايا حية، وحيوية سواء بين النخبة أو الجماهير ، مثل الحرية الاقتصاديـة والتخصيصيـة ، والعدالـة الاجتماعيـة ، والديمقراطية وحقوق الانسان بالاضافة لعدد من القضايا ذات الابعاد الاجتماعية التنموية الخاصة بالزيادة السكانية ودور المرأة فى التنمية والوحدة الوطنية ، فضلاً عن كافة قضايا التنمية البشرية بشكل عام .

ويتضح من أهداف الجمعية ، أنها تسعى إلى طرح المبادرات وبلورة الافكار التى تخدم نموذج التنمية الليبرالى الذى تتبناه ، انطلاقا من الرغبة فى المشاركة فى حل قضايا المجتمع ، وان اقتصرت هذه المشاركة على الجانب الفكرى والنظرى من خلال عقد المحاضرات والبحوث والندوات ، إلى غير ذلك من الوسائل التى تلعب دورا فى تأصيل افكارها فى مواجهة الافكار الاخرى السائدة وفى هذا الأطار صدر الكتيب الاول للجمعية (رسائل النداء الجديد) تحت مسمى الليبرالية الجديدة ومستقبل التنمية فى مصر ، وفيه يتناول الدكتور سعيد النجار (رئيس الجمعية) مفهوم التحرر فى جوانبه الثلاثه الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، مع تحديد لمسيرة التحرر هذه ، فى خمس نقاط اولها : أن النظام الاقتصادى الكفؤ هو النظام القائم على المشروع الخاص والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية . وفى هذا السياق تساند الجمعية البرنامج الحكومى للأصلاح الاقتصادى . ثانيها : تطبيق العدالة الاجتماعية من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية بتنمية الموارد البشرية وتوفير شبكة للضمان الاجتماعى . اما ثالث هذه النقاط فتتعلق بتوازن عملية التنمية بشكل لاينعكس بالسلب على الاجيال المقبلة ويؤدى

لاستنزافها واضعاف الطاقة الانتاجية الكلية للمجتمع وهو ما يمكن تطبيقة على مشكلتين الزيادة السكانية وتلوث البيئة .

وفى حين تشكل مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان رابع هذه النقاط ، تركز الجمعية على أهمية الديمقراطية الممثلة فى ثلاثه مبادىء هى : مبدأ الشفافية ومبدأ المسألة ومبدأ المشاركة الشعبية ، وذلك بحكم ماتوجبه عملية التنمية المتكاملة من ضرورة توافر اطار عام من الديمقراطية وحقوق الانسان تتحقق من خلاله . واخيرا تطرح الجمعية مبدأ العقلانية كاسأس ضرورى لاى من التنظيمات الاجتماعية . التى تطمع لدخول القرن الواحد والعشرين .

والجمعية بهذا المعنى ، تكتسب فاعليتها من قدرتها على اداء عدد من الوظائف اولها : الانخراط فى مشاكل المجتمع وبلورة اجماع وطنى حول ماتطرحه من فكر . وثانيها : قدرة الجمعية على الاستفادة من قوة الدفع التى يوفرها توافق برنامجها مع السياسة المعلنه للدولة والداعبة لتشجيع وتدعيم القطاع الخاص وعملية التحرر الاقتصادى اما ثالث هذه الوظائف فيتعلق بما تقدمه الجمعية من نموذج للتنظيمات كمؤسسات مستقلة عن أجهزة الدولة .

وأخيراً ، توضح تجربة كل من الجمعيات الخمس السابقة عدد من النتائج التى يمكن استخلاصها ـ على الرغم من قصر فترة الممارسة العملية لبعضها اولا : أن المكانة الاجتماعية للافراد المتطوعين تشكل عاملاً حاسماً فى التأثير على كفاءة ونطاق نشاط الجمعيات التطوعية . وثانيا : ان هناك بعض القيود التشريعية التى يشكلها قانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وكذلك عدد من الاجراءات البيروقراطية ، تحد من النشاط الاهلى . وثالثا : أن الدور السياسى للجمعيات رغم ابتعاده عما يخطر الدستور ـ أن يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع او سريا او اذا طابع عسكرى ـ يعكس طبيعة أزمة المشاركة فى مصر . رابعا : محدودية التطوع فى أنشطة الجمعيات التطوعية . خامسا : أن الممارسة الديمقراطية داخل هذه الجمعيات ـ التى جرت بها انتخابات ـ قد اضافت عاملا أساسيا لنجاح عملها . سادسا : تزايد الاحساس بضرورة التركيز على التنمية البشرية ورفع مستوى المواطن اجتماعيا وصحيا ونفسيا واقتصاديا ، مع اعطاء الاولوية لرعاية الاسرة بكافة افرادها وبخاصة فى الريف فضلاً عن علاج مشاكل المجتمع الاجتماعية الكبرى مثل البطالة والادمان والتطرف .

رابعاً : اتجاهـات الصحافـة المصرية عام ١٩٩١

نقدم فى هذا الجزء من التقرير تحليلاً لاتجاهات الصحافة المصرية القومية والحزبيه نحو بعض القضايا الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شغلت الرأى العام المصرى طوال عام ١٩٩١ ، بالأضافة لتناول الوسط الصحفى فى نفس العام .

ولقد استطلعنا آراء بعض الخبراء المتخصصين فى المجالات المختلفه حول أهم القضايا التى اثارتها الصحافة عام ١٩٩١ . وكان هناك إجماع على أن أهم القضايا السياسية التى طرحتها الصحافة تمثلت فى الممارسة الديمقراطية ، اتجار بعض اعضاء مجلس الشعب فى المخدرات والتى عرفت بقضية « نواب الكيف » ، الآثار الداخلية لحرب الخليج ، تعديل الدستور ، فتح الحدود بين مصر وليبيا ، الفساد السياسى ، قانون الطوارىء ، الجماعات الدينيه المتطرفه ، واصلاحات الحزب الوطنى .

وتمثلت القضايا الاقتصادية التى أجمع عليها الخبراء هذا العام فى قضايا الغلاء وارتفاع الاسعار ، القطاع العام والقطاع الخاص ، شركات توظيف الاموال ، الاصلاح الاقتصادى ، العلاقة بين المالك والمستأجر ، السياسه المالية ، وصندوق النقد الدولى .

أما القضايا الاجتماعية فكانت : التعليم ، تلوث البيئة ، العنف والجريمة ، البطالة ، الادمان والمخدرات ، والزيادة السكانية .

وتركزت القضايا الثقافية فى التدهور الثقافى ، الآثار ، القراءة للجميع ، وجوائز الدولة .

ولقد اعتمد هذا التحليل على اسلوب تحليل المضمون الكيفى للمعالجات الصحفية التى تنحصر فى المقال الافتتاحى ، مقال الرأى ، العمود الثابت ، التحقيق ، والحديث والتى وردت فى الصحف القومية (الاهرام - الاخبار - الجمهورية) والصحف الحزبية (مايو ، الوفد ، الشعب ، الاهالى ، والاحرار) بصدد القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى اجمع عليها الخبراء .

ولقد تم حصر المعالجات الصحفية حصراً كميا شاملا فى الفترة من اول يناير وحتى آخر ديسمبر عام ١٩٩١ . وذلك ماتوضحه الجداول (ارقام ٩, ١٠, ١١, ١٢) المتعلقة بعدد المعالجات الصحفيه للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التوالى .

١ - القضايا السياسية

جاءت القضايا السياسية فى مقدمة القضايا التى تناولتها الصحافة بالبحث والتحليل عام ١٩٩١ . فلقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولت هذه القضايا ٦٦٦ معالجة ، وذلك بالمقارنة بـ ٤٧٩ معالجة للقضايا الاقتصادية ، و ٣٥٠ معالجة للقضايا الاجتماعية ، و ٩٤ معالجة للقضايا الثقافية .

وسنعرض فيما يلى لأهم الاتجاهات الصحفية التى وردت فى الصحافة المصرية بصدد القضايا السياسية .

أ - الممارسة الديمقراطية :

استمر تفوق الصحف الحزبية المعارضة وخاصة « الوفد » على الصحف القوميه بشأن ابراز قضية الممارسة الديمقراطية فى مصر. فمن واقع نتائج الحصر الشامل لمعالجات الرأى التى تناولت قضية الممارسة الديمقراطية ، بلغت ١٧٦ معالجة ، منها ١٣٣ معالجة فى جريدة الوفد وحدها . واعتمادا على التحليل الكيفى لمضمون هذه المعالجات تظهر وجهتا نظر أساسيتان ، الاولى تمثلها

جدول رقم (٩)

يوضح عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا السياسية عام ١٩٩١

القضية / الصحفية	الممارسة الديمقراطية	نواب الكيف	الآثار الداخلية لحرب الخليج	تعديل الدستور	فتح الحدود بين مصر وليبيا	الفساد السياسى	قانون الطوارىء	الجماعات الدينية	اصلاحات الحزب الوطنى
الاهرام	٢	٩	١٢	١	-	١	-	٥	٥
الاخبار	١٤	٢٣	٦٥	٥	١٦	٣	-	١	٥
الجمهورية	٦	١٢	-	١	٥	-	-	٢	٦
مايو	-	١	٢	١	٣	-	-	-	٣
الوفد	١٣٣	٦٥	٢٤	٤٨	١٣	٤٠	٢٤	١٣	٥
الشعب	١٢	١٨	٧	٣	٣	١	٤	٥	١
الاهالى	٤	٢	١	١	٣	-	٤	٥	٣
الاحرار	٥	٤	-	-	٤	١	-	١	-
المجموع	١٧٦	١٣٤	١١١	٦٠	٤٧	٤٦	٣٢	٣٢	٢٨
النسب المئوية	٢٦	٢٠	١٧	٩	٧	٧	٥	٥	٤

الصحف القومية والثانية تمثلها الصحف الحزبيه المعارضة . فبالنسبة للصحف القومية : فقد أشادت بموقف رئيس الجمهورية الثابت من قضية حرية الصحافة والالتزام بالتعددية الفكرية والسياسية . واشادت الاخبار بمناقشات مجلس الشعب التى يتبارى فيها الاعضاء فى مناقشة الحكومة دون فرق بين مؤيد ومعارض لسياساتها ، وبسرعة النظر فى الاستجوابات المقدمة ضد الوزراء فى مجلس الشعب . وطالبت بعض المعالجات فى جريدة الاخبار بضرورة استكمال مسيرة الديمقراطية ، بتوفير حق انتخاب المحافظين ومساعديهم ورؤساء المدن والاحياء والقرى للشعب . إلى جانب عرض مختلف القضايا على الشعب ، وبالغاء قانون الطوارىء وتعديل قانون العقوبات ، والغاء قانون الصحافة والمدعى الاشتراكى ومحاكم امن الدولة والقوانين الاستثنائيه ، وتوحيد القضاء ، والمساواة بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات . بينما تناولت الجمهورية الحوار السياسى بين الحكومة والمعارضة ، وأدانت المتطرفين الذين اختاروا العنف بدلا من الديمقراطية . ونادت المعارضة والحكومة بالالتزام بالديمقراطيـة . وابرزت الاهرام ضرورة التزام الصحفيين بالقيم والقوانين وان لايفهموا ان الديمقراطية هى الفوضوية والغوغائية .

أما الصحف الحزبية المعارضه ، فقد اكدت ان هناك غياباً للديمقراطية الصحيحة . فورد فى جريدة الوفد أن هناك خلطا بين حرية التعبير وحرية العمل السياسى . وأن الديمقراطية ليست حرية تعبير فقط ، وانما هى المشاركة فى اتخاذ القرار . وأدانت الوفد الممارسة فى مجلس الشعب ، وعدم فاعلية المؤسسات الدستورية ، وتزوير الانتخابات ، واهدار بعض احكام القضاء فى القضايا السياسية ومنها عدم تنفيذ السلطة التشريعية للاحكام الصادرة عن محكمة النقض بشأن صحة عضويةبعض الأعضاء فى مجلس الشعب . واكدت الوفد ان مصر تعيش هامشاً ديمقراطياً يرجع إلى القضاء المصرى . واشادت باطلاق رئيس الجمهورية لسراح المعتقلين فى أول فترة حكمه للبلاد . ووضعت مبادىء اساسية من شأن توافرها أن تحقق الديمقراطية فى مصر . وهي : تغيير الدستور وعدم احتكار الحزب الوطنى للسلطة ، وأن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب لا بالاستفتاء واعطاء الحق بتكوين أحزاب لأى تيار سياسى ، والغاء قانون الطوارىء .

واكدت جريدة الشعب ان النظام يتحكم فى كل شىء ويسير بمفهوم النظام الشمولى . وان سيادة القانون لم تعد هى اساس الحكم فى مصر . وادانت حملة الاعتقالات العشوائية والتعذيب للمعتقلين فى سجن طره ، وتزييف الانتخابات ، ونادت بضرورة اكتمال الديمقراطية عن طريق حرية انشاء الاحزاب واصدار الصحف وحرية انتخاب رئيس الجمهورية وممثلى الشعب . كما ادانت جريدة

الاحرار قرار مد العمل بقانون الطوارىء على أساس انه ضد الديمقراطية . ونادت بأن الديمقراطية هى سيادة القانون العادل وكفالة الحرية الحزبية ، وان يختار الشعب نوابه دون تزوير . وادانت جريدة الأهالى التعذيب والاعتقالات وكذا العديد من القوانين المقيدة للحريات العامة ولحرية الفكر على نحو خاص كقانونى الصحافة والاحزاب ، والرقابة على السينما والمسرح . واكدت ان الديمقراطية فى مصر مازالت قاصرة ، وأن القوى السياسية الأساسية فى مصر عاجزة عن تشكيل أحزابها الخاصة .

ب - اتهام بعض اعضاء مجلس الشعب بالاتجار فى المخدرات .

فجرت الصحافة المصرية قضية اتهام بعض نواب مجلس الشعب بالاتجار فى المخدرات واسمتهم نواب الكيف . وقد ظهر هذا واضحا فى طريقة عرض وتناول كل الصحف محل البحث ، قومية وحزبية لهذه القضية .

رصدت الاهرام فى البداية التطور الكبير الذى طرأ على اداء مجلس الشعب من خلال توالى طلبات الاحاطة والاسئلة والاستجوابات واحتداد المناقشات وعدم اقتصارها على نواب المعارضه والمستقلين ، وخاصة فى قضية المخدرات . ثم تعرضت الاهرام للقضيه الخاصة بوجود عشرة من نواب مجلس الشعب حامت حولهم شبهات تجارة المخدرات ، وقد تجاهل المجلس هذه الشبهات إلى ان تزايدت الضغوط واحيل الموضوع للمدعى الاشتراكى الذى ادان البعض وبرأ البعض الآخر ، وتساءلت من الذى يتحمل المسئوليه القانونية والسياسية لترشيح هؤلاء النواب ، واكدت الاهرام ان هذه القضية لاتعيب مجلس الشعب ولاتطعن فى شرعيته مادام المجلس قد استطاع أن يستخدم مالديه من اداوت قانونية ودستورية استخداما صحيحا يطهر سمعة المجلس ، ورأت أنه لابد من الاسلوب الديمقراطى لمعالجة هذه البقعة فى ثوب المجلس . ورأت ان اسقاط عضوية هؤلاء الاعضاء يؤكد ان مجلس الشعب قادر على تصحيح أخطاء بعض الذين انتسبوا اليه .

وعملت صحيفة الاخبار على ابراز القضية وخطورتها ودعت الى سرعة تناول المجلس لها دون ابطاء . وتساءلت كيف يشترط حسن السمعة فيمن يشغل وظيفة فراش فى مجلس الشعب ولاتشترط فيمن يمثل الأمة ؟ ورأت الاخبار ان المسئولية تقع على ثلاثة أطراف : ادارة مكافحة المخدرات بعجزها عن الحصول على الأدلة الكافية لاثبات التهم والحزب الوطنى الذى سمح بأن يتقدم باسمه هؤلاء المشبوهون ثم الناخبون الذين لابد أنهم يعرفون حقيقة هؤلاء النواب .

اما صحيفة الجمهورية فلقد رأت فى البداية ان الاتهامات التى احاطت ببعض أعضاء مجلس الشعب مجرد اشاعات وحذرت من توجيه السهام بغير علم لمجلس الشعب . ولكنها رأت ان الطعن فى عضوية الاعضاء والفصل فى هذه الطعون هو دليل صحة وتعميق للمارسات الديمقراطية وحكم القانون .

واكدت صحيفة مايو ان اقتراح تحويل الأعضاء العشرة إلى المدعى الاشتراكى جاء استجابة لضغوط الراى العام الذى اهتم بالقضية لارتباطها بالقيم والمثل العليا . ورأت ضرورة ان يبادر الاعضاء العشرة باتخاذ موقف ايجابى يجنب الجميع الحرج .

اما صحف المعارضه فقد اتفقت على القاء تبعة دخول هؤلاء النواب مجلس الشعب على الحزب الوطنى . فلقد رأت صحيفة الوفد ان الحزب الوطنى كان على علم بأمر المرشحين ، وطالبت الوفد الحزب الوطنى باعلان اسباب اقتراف هذه الجريمه واكدت الوفد ان ثورة يوليو هى التى أرست قاعدة ترشيح المشبوهين للوظائف السياسية العامة . فعندما تخلصت الثورة من كافة القوى السياسية الوطنية فى مصر لم يبق لديها من عناصر تستخدمها فى الحياة النيابية سوى تلك النماذج .

ونوهت صحفية الشعب أن قانون الطوارىء لم يمنع دخول تجار المخدرات مجلس الشعب ورأت انحياز رئيسة لجنة الشئون الدستورية إلى الحزب الحاكم لأنه يكفى الشبهة لاسقاط العضوية عن النواب المتهمين . واتهمت الحزب الوطنى بالمراوغه والتسويف فى موقفه من القضية .

وأشارت الاهالى إلى الهجوم على قيادات الحزب الوطنى المسئولة عن ترشيح النواب المشبوهين . اما صحيفة الاحرار فنوهت إلى ان الحزب الوطنى يجب الا يضع رأسه فى الرمال لانه ليس من العيب ان تحدث اخطاء ولكن العيب رفض اصلاح هذه الاخطاء .

جـ - الآثار الداخلية لأزمة الخليج .

اهتمت صحيفة الاهرام فى تحقيقاتها الصحفية بعرض وجهة نظر الشارع المصرى فى أحداث الخليج ونوهت بمكاشفة الرئيس للشعب بأبعاد الازمة وبالأضرار التى ألحقتها بالقضية الفلسطينية . وحذرت الأهرام من الافكار المتطرفة التى تدعو إلى العزلة والانانية والتقوقع على الذات ، وطالبت بالسعى الجاد لتجنيب مصر هذه الافكار وتجاوز هذه المرحلة السلبية . وأشارت إلى زيادة العبء على الاقتصاد المصرى بانخفاض موارد النقد الأجنبى وضرورة مساعدة الدول الصناعية لمصر لدعم الاستقرار

الاستراتيجى فى المنطقة . وحذرت الصحيفة من تحريك مليون مصرى إلى ليبيا للاستيطان والزراعة واعتبرت ذلك محاولة لامتصاص ازمة النزوح المصرى العائد من الخليج والعراق وتحت ضغط الانفجار السكانى ورأت أن هذا التهجير يحتاج إلى دراسة متأنية وتخطيط هادىء خوفا من تكرار المأساة .

أما صحيفة الأخبار فقد توقعت تصدير الارهاب المؤيد للعراق إلى مصر واشارت إلى رفض خروج مظاهرات الجامعة إلى الشارع رغم عدم قلقها من هذه المظاهرات ، كما اشارت إلى سؤ معاملة السلطات الاردنية للمصريين العائدين وعدم مساعدة هذه السلطات لهم سوى بالامداد بالماء وتساءلت الصحيفة عن موقف مجلس الشعب خاصة أن الموقف فى الخليج يؤثر مباشرة على الاقتصاد المصرى ، رغم عدم تعرض مصر لخطر مباشر للمعارك عدا ابنائها فى الكويت . واستبعدت تنفيذ اعمال ارهابية فى مصر ثم ركزت الصحيفة على خسائر قطاع السياحة والطيران فى موسميه الصيفى والشتوى وتحويلات العاملين فى الخليج وموارد قناة السويس ، والصادرات التقليدية والسينما وطالبت بضرورة تعويض ذلك من الدول الصناعية لاسقاط الديون والحصول على قروض دولية وعربية .

وحذرت الاخبار ايضا من تدهور العلاقات التجارية مع الدول العربية ، وضرورة تشجيع قطاع السياحة لتعويض خسائره فى فترة الأزمة والحرب والمطالبة بتعويضات مجزية من العراق ، وحماية حكومة مصر لمواطنيها وحقوقهم والذين يتعرضون لاعمال النصب رغم نفى امير الكويت بنفسه أى تهديد المصريين فى دولته . كما ابرزت الصحيفه تميز السوريين فى الكويت عن نظرائهم المصريين فيها ورفض سفارة الكويت منحهم تأشيرات وقتية لتسوية مستحقاتهم هناك بعد الحرب . ونوهت الصحيفة بالتزام المواطن المصرى قبل واثناء الأزمة وعدم تسابقه على شراء وتخزين المواد التموينية وان التزاحم على الخبز لم يدم طويلا ، كما أن الشعب المصرى لم يأخذ تهديدات الرئيس العراقى مأخذ الجد .

أما صحيفة مايو فقد ركزت على اثر الازمة على السياحة ، واقترحت تثبيت اسعار الخدمات السياحية فى فترة ما بعد انتهاء الحرب ، وطالبت بمعاملة رعايا الدول التى اسقطت جزءاً أو كل ديون مصر معاملة خاصة من حيث اعطائهم بعض التسهيلات أو التخفيضات على الخدمات السياحية . وبشرت مايو بأن موقف مصر من أزمة الخليج سينعكس على ازدهار السياحة . وعند مناقشتها للدور المصرى فى اعادة تعمير الكويت ، نفت مايو مايقال عن تقلص هذا الدورعلى اساس حصول مصر على مشروعات قيمتها مليار جنيه من بين ٤ مليارات جنيه هى قيمة الاعمال التى اعلن عنها لاعمار الكويت .

اما صحيفة الوفد فقد طالبت الحكومة بالتدخل للاتفاق مع الكويت على اعادة التعمير بما لديها من خبرات وامكانيات واوضحت ان اسقاط الديون العسكرية فقد قيمته بمعاودة الاقتراض . وانتقدت الوفد الحكومة لا نشغالها عن القضايا الداخلية نتيجة الاهتمام الشديد بازمة الخليج . كما هاجمت اصرار الحكومة على الاقتصار على شركات القطاع العام فى تعمير الكويت . واخذت على العائدين تسرعهم قبل استكمال المرافق وطالبت الوفد حكومة الكويت باولوية الصرف للمصريين وكذبت مايقال عن اساءة معاملة المصريين هناك رغم ضرورة ضمانات لحقوقهم . واكدت الوفد ان قطع العلاقات مع العراق لا يمنع من متابعة ورعاية المصريين هناك خاصة بعد اهمالها فى اعادتهم قبل الحرب كما انها لم تبذل اى مجهود تجاه المفقودين .

اما صحيفة الشعب فقد اتهمت الاعلام المصرى بشن حملة ضد شعب العراق واشارت إلى غليان الشارع المصرى ضد الهجمة الصهيونية الصليبيـة الشرسة ضد الاسلام ، وضرورة تعديل السياسة الرسمية المصرية للمطالبة بوقف القتال إذ أن ما حدث هو تنفيذ لمخطط امريكى لصالح اسرائيل .

اما صحيفة الأهالى فقد توقعت زيادة معدلات البطالة نتيجة تراخى الحكومة فى تشغيل العائدين والافتقار إلى القدرات التكنولوجية الوطنية ، وتآكل الرقعة الزراعية .

د ـ تعديل الدستور :

لحقت بالمجتمع المصرى تغيرات كبيرة أهمها التعددية السياسية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وانعكس ذلك على القيم السائدة والاتجاهات والسلوك الاجتماعى فى وقتنا الراهن . من هنا تصاعدت الدعوات لتعديل الدستور حتى يستطيع ان يوائم المجتمع المصرى فى ظروفه الجديدة .

ومن واقع التحليل الكيفى لمضمون الرأى ، اتضح ان هناك اتفاقات على وجوب تعديل الدستور . وان كان هناك بعض الاختلافات الطفيفه فى جوهر التعديل بين مختلف التيارات . الا أن جريدة الأهالى بتوجهاتها الاشتراكية قد ورد بها دفاع مغاير ، حيث طالبت بتعديل الدستور مع الحفاظ على التوجه الاشتراكى ، من حيث الابقاء على مجانيه التعليم ونسبة الـ ٥٠٪ لتمثيل العمال والفلاحين فى كافة المجالس المنتخبة .

واتضح من التحليل أن الآراء التى نشرت بالصحف القومية تؤيد تعديل الدستور والغاء الاستثناءات المتعلقة بنسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس المنتخبه .

وورد نقد الدستور الحالى الذى وضع فى ظروف وجود الاتحاد الاشتراكى ، ولم يوضح حقيقة وطبيعة العلاقة بين السلطات . وطرحت بعض الآراء فى الأخبار عن تصورات ينبغى ان يتضمنها الدستور الجديد ، منها حرية تأسيس الاحزاب ، وحرية اصدار الصحف ، واستقلال الاذاعة والتليفزيون ، ومحاكم امن الدولة والمدعى الاشتراكى ، والأخذ بنظام الحكم البرلمانى ، وانتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا ، وانتخاب المحافظين وشيخ الأزهر ، وتقرير حق مجلس الشعب فى تعديل ميزانية الدولة وسحب الثقة من الحكومة ، واعطاء مجلس الشورى صلاحية التشريع والرقابة على الحكومة .

اما الصحف الحزبية ، فقد وافقت جريدة مايو - صحيفة الحزب الحاكم - على الدستور الحالى . وطالبت الداعين لتغيير الدستور بالتقدم بطلباتهم لمجلس الشعب . مؤكدة أن الاغلبية لا تؤيد المطالبين بهذا التغيير .

وورد فى جريدة الشعب أن الدستور الحالى يعطى صلاحيات لاحد لها لرئيس الجمهورية . وأيدت التعديل الخاص بأن تقتصر مجانية التعليم على الطلاب المتفوقين غير القادرين ، مؤكدة ان الدستور الحالى لا يعبر عن علاقات الانتاج فى مصر أما جريدة الوفد ، فقد كان لها الاهتمام الاكبر بمعالجة هذه القضية إلى حد أنها طالبت بتغيير الدستور وليس تعديله ، وطرحت الكثير من مثالب الدستور الحالى . فعددتها فى انه يضع جميع السلطات فى يد رئيس الدولة والحكومة مما يتعارض مع التعددية السياسية ، ويسلب مجلس الشعب حقوقه فى مراقبة الحكومة ، وبه احكام تحد من حقوق المواطن وحريته مثل قوانين الطوارىء والصحافة والمدعى الاشتراكى ، وحددت جريدة الوفد مبادىء اساسية ترى وجوب تضمينها فى الدستور الجديد ، تتمثل هذه المبادىء فى ان يكون دستورا ديمقراطيا ، أن يكفل للشعب حرية الاختيار ، والحد من سلطة رئيس الجمهورية وأن يأخذ بنظام الحكم البرلمانى ،بدلا من الرئاسى ، وانتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا لا بالاستفتاء .

هـ - فتح الحدود بين مصر وليبيا :

أكدت بعض المعالجات فى الأخبار ان العواطف تحكمت فى عودة العلاقات بين مصر وليبيا اكثر مما تحكم فيها العقل ، كما أن قرار فتح الحدود كان مفاجأة لانه صدر دون ان تسبقة أية مناقشات أو تمهيد . ورأت ان هناك ضمانات يجب توافرها أولها الضمانات الأمنية ، وثانيها ضمانات متعلقة بسلامة المصريين المتوقع سفرهم للعمل فى ليبيا .

كما أيدت صحيفة الاخبار اقامة مشروعات مشتركة بين مصر وليبيا ولكنها رأت أنه يجب عدم التسرع وأن هناك من القضايا مايحتاج إلى الدراسة والبحث المتأنى .

وقالت الاخبار أنه مع فتح الحدود بين مصر وليبيا يخشى أن يسافر الكثيرون بطريقة عشوائية تسىء إلى سمعة مصر . كما أن وضع الضوابط والقيود امام السفر يفتح ابواب الرشاوى والانحرافات والاستثناءات ورأت الاخبار ان الحل يتحقق عن طريق التوعية والاعلام .

ورأت صحيفة الجمهورية أيضا ان فتح الحدود يجب ان يكون منظما ، ومن حق كل وزير أن يعرض وجهة نظره وأن القذافى يطبق الوحدة بالبلدوزر وتساءلت هل على هذا الاساس تقوم الوحدة ؟

ورحبت صحيفة مايو بقرار فتح الحدود بين مصر وليبيا واعتبرته انجازا تاريخيا . وانتقدت ايضا الزحف على اسواق العمل الليبية دون روابط ولاقيود ، ورأت انه يجب اعطاء الاولوية لتقصى وبحث الوجود المصرى الليبى المتبادل وذلك قبل ان تستفحل الأمور .

واعتبرت صحيفة الوفد ان القرار خطوة على الطريق الصحيح نحو الوحدة الشامله . ولكن يجب تنظيم عمليات فتح الحدود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ونصحت بالاستماع جيدا الى الآراء التى تحذر من بعض الاثار السلبية التى قد تنجم عن اطلاق حرية العبور بين مصر وليبيا خاصة وان القيادة السياسية لم تستشر المعارضه فى الترتيبات التى تجرى على مستوى القمة .

اما صحيفة الشعب فقد اعتبرت ان فتح الحدود والغاء الجمارك بين ليبيا ومصر انجاز تاريخى صحح اخطاء الماضى ، الا انها رأت ان « الطابور الخامس » فى مصر وليبيا لن يتوقف عن مؤامراته لضرب التقارب بين البلدين . ودعت إلى عدم استغلال بعض الحوادث التى وقعت ضد المصريين فى ليبيا للاساءه لليبيا ، واشارت الى شكوى الليبين من بعض التجاوزات التى تحدث ضدهم فى مصر .

وتعرضت صحيفة الاهالى ايضا لمشكلة العمالة المصرية التى لاتعرف احتياجات السوق الليبى ، وطالبت بضرورة تنظيم السفر واتخاذ الاجراءات التى تحمى الصناعة الوطنية فى البلدين .

ورحبت صحيفة الاحرار بقرار فتح الحدود واعتبرت أن الوحدة والتكامل بين مصر وليبيا أقوى سلاح فى وجه كل المتآمرين على الوطن العربى .

و - الفساد السياسى :

ظهرت قضية الفساد السياسى بوضوح فى معالجات

الرأى الصحفى خلال عام ١٩٩١ ، فى حين لم تحظ بالاهتمام نفسه فى الأعوام (١٩٨٨ - ٨٩ و ١٩٩٠) . فقد اوضحت معالجات جريدتى الأهرام والأخبار ان مظاهر الفساد السياسى هى النهب العام وسرقة كبار الموظفين لأموال الدولة وانتشار الرشاوى والاختلاس والنصب والاتجار فى المخدرات واتفقت جريدتا الاحرار والشعب على أن الفساد قد بلغ ذروته وازدادت حدته ، وان مظاهره هى وصول تجار المخدرات والفاسدين إلى السلطة التشريعية . واهتمت جريدة الوفد بابراز المظاهر المتعددة للفساد السياسى فى مصر مثل تفشى الفساد فى مجلس الشعب عام ١٩٩١ (بانضمام نواب صدرت ضدهم احكام قضائية واخرون مارسوا تجارة العملة والتزوير واصدار شيكات دون رصيد) والعبث بأموال الشعب والاسراف السفهى بشراء سيارة لرئيس المجلس بمليون جنيه ، وشيوع الانحراف وجرائم استيلاء بعض المسئولين على المال العام .

وفيما يتعلق بالاسباب الكامنه وراء انتشار الفساد السياسى ، فقد جاء فى معالجات الاهرام والاخبار أن السبب يرجع إلى عجز أجهزة الرقابة على الكسب غير المشروع ومعاناتها من الروتين ، والتستر على نهب اموال الدولة . أما معالجات الرأى فى جريدة الوفد ، فقد ابرزت العديد من الأسباب المتمثله فى : غياب قانون لمحاكمة المنحرفين ، وعدم مساءلة الوزراء والمسئولين - عن قضية تحويل الطلبة المقيدين بجامعات فى الخارج إلى الجامعات المصرية مثلا - وتأخر التحقيق فى المخالفات والانحرافات واحتفاظ النظام السياسى بمؤسسات لايجوز للاجهزة الرقابية الاقتراب منها وعدم توافر سلطات مباشرة لمجلس الشعب على المجالس المحلية بحيث يحق له مساءلتها بشكل مباشر وان البرلمان لا يستطيع مراقبة ميزانية الدولة مراقبة فعلية ، وسؤ اختيار الشخصيات العامة وسؤ الادارة ، إلى جانب أن المنادين بالتمسك بمكاسب ثورة يوليو هم السبب وراء عدم مقاومة الفساد السياسى فى القطاع الحكومى والتعليم والعلاقة بين المالك والمستأجر .

وبالنسبة للحلول التى طرحت فى معالجات الرأى الصحفى لمواجهة مظاهر الفساد السياسى ، فقد اتفقت الاخبار والشعب والوفد على ضرورة الحرص على حرية الصحافة والنشر لنقل مختلف صور الفساد بالأرقام والاسماء . أما المعالجة التى نشرتها الأهرام فقد نادت بضرورة تطهير المجتمع من عناصر الفساد وتطبيق قانون من أين لك هذا ؟ واكدت جريدة الوفد أن مفتاح الاصلاح فى يد رئيس الجمهورية . وان مسئولية التغيير الشامل تقع على عاتق الدولة أولا ، ثم على جميع ابناء الشعب لمحاربة الفساد بكل أنواعه . وذلك بتعديل الدستور والممارسة الديمقراطية وحرية التعبير وتكوين الاحزاب لاكتشاف الفساد .

ز - قانون الطوارىء :

اهتمت الصحف الحزبيه المعارضة بمعالجة قضية قانون الطوارىء . واتفقت على أنه قانون باطل دستوريا ، وان الاحكام التى تصدرها محاكم أمن الدولة باطلة ، وانه من المستحيل تحقيق الديمقراطية فى ظل قانون الطوارىء .

وفيما يتعلق بالمبررات التى تستند اليها الحكومة للاستمرار بالعمل بقانون الطوارىء والاسباب الحقيقية وراء ذلك ، فقد ابرزت جريدتا الشعب والاهالى ان الحكومة تبرر استمرار حالة الطوارىء فى مصر لمجابهة الارهاب ، فى حين أن السبب هو لمواجهة غضب الشعب الذى يمكن أن ينتج عن الأزمة الاقتصادية . أما جريدة الوفد ، فقد ورد بها ان الحكومة تدعى انها تريد قانون الطوارىء لمقاومة الارهاب وبخاصه التطرف الدينى وتجارة المخدرات بينما السنوات العشر التى طبق فيها هذا القانون شهدت نمو الارهاب والعنف المضاد من قبل الجماعات المتطرفه وانتشار الجرائم والمخدرات .

واتفقت جرائد الوفد والاهالى والشعب على ان هناك آثار سلبيه نتجت عن الاستمرار فى العمل بقانون الطوارىء فى مصر ، وحصرتها فى اعتقال واهانة المصريين وضرب الحريات واباحة كل المحرمات وانتهاك حقوق الانسان ، واعطاء سلطات هائلة لضباط الشرطه ادت إلى شعورهم بالتعالى على المواطن والتطبيق التعسفى لقانون الطوارىء .

حـ - الجماعات الدينية المتطرفة .

تناولت صحيفة الأهرام هذه القضية بالتركيز على « أحداث امبابة » واكدت ان الدين الاسلامى هو دين السماحه وان الجماعات الاسلامية الشارده وأمراءها الصغار لم يقرأوا التاريخ الاسلامى ونبهت إلى خطورة وجود كتب على الارصفه فى كل مكان تحمل فكر الارهاب والتطرف ، وتكرر أقوال فرق ظهرت فى مراحل معينه من التاريخ الاسلامى وكانت مرفوضه من عامة رجال العلوم الشرعية الموثوق بهم .

واكدت الأخبار ان الوصول للحكم لايتم عن طريق العنف والاغتيال بل يتم عن طريق العمل السياسى .

وركزت الجمهورية على جرائم العنف والسطو المسلح التى تقوم بها الجماعات الاسلامية المتطرفة حتى يحصلوا على التمويل اللازم لممارسة أنشطتهم .

وارجعت صحيفة الوفد اسباب التطرف إلى التخلف الثقافى والاجتماعى بالاضافة إلى سوء الاحـوال الاقتصادية ، والبطالة التى تشجع على العنف والفساد الذى

تتجلى مظاهره فى الرشوة والمحسوبية وفقدان العدالة الاجتماعية . ورغم ادراك الوفد ان من ينتمى للتيار الدينى المتطرف هو مجرم سياسى ويهدف إلى اسقاط النظام واحلال نظام فاشى محله ، الا ان ذلك لايبيح ماتقوم به وزارة الداخلية من تعذيب لهؤلاء المجرمين . ودعت الوفد شباب الأمه إلى ممارسة النشاط السياسى من خلال القنوات الشرعية .

وتناولت صحيفة الشعب حوادث العنف ورأت ان أحداث الاشتباكات بين المسلمين والاقباط فى امبابه يبدو فيها الافتعال ، فالتاريخ يسجل انه لم يحدث اضطهاد للاقباط فى مصر وان الاخوان كانوا دائما عنصر أمن وكانوا يعاونون على اخماد الفتن .

ورات صحيفة الأهالى ان مايقوم به المتطرفون من أحداث عنف قد كشف عن تطور تنظيمى فى جماعة الجهاد حيث توجد فرق متخصصه فى الاغتيالات والسرقة والدعاية . ودعت الأهالى إلى تشكيل لجنة من عقلاء الأمه لمواجهة الفتنة الطائفية .

أما صحيفة الاحرار فقد تساءلت لماذا تحاول الحكومة تكتم مايفعله المتطرفون وآخره احداث امبابه عن الشعب ، ورأت ان الشعب يجب ان يعرف مايفعله هؤلاء الارهابيون لانه القوة الوحيدة القادرة على مواجهة التطرف .

ط ـ الاصلاحات الحزبيه فى الحزب الوطنى .

رأت صحيفة الأهرام ان دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى انتخاب اعضاء الحزب الوطنى بانتخابات مباشرة من القاعدة للقمة هى خطوه هامه لانها تؤكد الرغبة فى تصحيح الممارسات الحزبية الخاطئه التى ساعدت على افراز عناصر ماكان ينبغى لها ان توضع موضع الاعتبار والنظر اثناء عملية ترشيح الحزب لممثليه فى انتخابات عامه .

وورد فى معالجات صحيفة الأخبار أنه رغم ان عمر الحزب الوطنى اكثر من ١٥ عاما فهو لايزال غائبا عن الجماهير ولولا ان رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب لأصبح حاله مثل احزاب الأقليه . ورأت ان من عيوبه انه جرى تكوينه بالتعيين ولهذا فإن التغييرات التى يشهدها ضرورة أساسية ، لان بناء الحزب ديمقراطيا لابد أن ينعكس على المجتمع .

أما صحيفة الجمهورية فقد اتفقت ايضا على ان الحزب الوطنى منذ قيامه لم يحاول كسب ثقة الجماهير ، ولذا فهو فى حاجة إلى تجديد فى القيادات وإلى دماء جديدة وخبرات افضل وعقول اكثر حماسا .

أما صحيفة مايو فاكدت ان دعوة مبارك لاعادة بناء الحزب الوطنى جاءت استجابة لرغبة شعبية . فالحزب بكونه تعبيرا عن الاغلبيه ، يجب ان يكون قدوه فى الممارسة الحزبية الديمقراطية . وطالبت مايو بانتخابات حقيقية لأن ما نتحدث عنه من تغييرات حزبيه هى جواز سفر لاغنى عنه للعبور للنظام العالمى الجديد .

وكان راى صحيفة الوفد المعارضة انه نتيجة لتفشى الفساد والفوضى داخل الحزب الوطنى ، فقد امر الرئيس مبارك باعادة تشكيل الحزب بالانتخاب المباشر . ورأت الوفد ان الانتخابات الحزبية لن تصلح الحال وأنه لاينتظر من هذا الحزب ان يصلح من نفسه .

ونوهت صحيفة الشعب على أن انتخابات الحزب الوطنى تشهد تصفية حسابات وتقارير كيديه ترفع من كل الاطراف ضد بعضها .

اما صحيفة الأهالى فرأت ان الانتخابات فى الحزب الوطنى خطوة للأمام وستسفر عن ازاحة بعض الوجوه كما أن هذه الانتخابات تعد أول خطوه ديمقراطية داخل الحزب الوطنى .

٢ ـ القضايا الاقتصادية :

اعتمادا على استفتاء رأى الخبراء حول أهم القضايا الاقتصادية التى عنيت الصحافة المصرية بمعالجتها طوال عام ١٩٩١ ، قمنا بعمل حصر شامل لكافة معالجات الرأى الصحفى على مستوى الصحف القومية والصحف الحزبية بلغت المعالجات التى تناولت هذه القضايا الاقتصادية ٤٧٨ معالجة صحفية . تمثلت القضية الاولى فى ارتفاع الاسعار ، حيث بلغت ١٢٩ معالجة أى بنسبة ٢٧٪ مقارنة باهتمام الصحف بمعالجة القضايا الاقتصادية الاخرى . ثم وردت قضية القطاع العام والقطاع الخاص فى ١٠٤ معالجة بنسبة ٢٢٪ . ثم وردت قضية شركات توظيف الاموال فى ٦٢ معالجة بنسبة ١٣٪ ثم الاصلاح الاقتصادى فى ٤٩ معالجة بنسبة ١٠٪ ووردت على التوالى قضايا العلاقة بين المالك والمستأجر فى ٤٦ معالجة بنسبة ٩,٥٪ والسياسه المالية والائتمانيه ٤٥ معالجة بنسبة ٩,٥٪ وصندوق النقد والديون فى ٤٣ معالجة بنسبة ٩٪ وهو مايوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١٠)

يوضح عدد المعالجات الصحفية المتعلقه بالقضايا الاقتصادية عام ١٩٩١

القضية الصحيفة	ارتفاع الاسعار	القطاع العام والقطاع الخاص	شركات توظيف الاموال	الاصلاح الاقتصادى	العلاقه بين المالك والمستأجر	السياسة المالية والائتمانيه	صندوق النقد والديون
الأهرام	٩	٧	١٢	٤١	٣	٥	٨
الأخبار	٣٠	٢٤	٣٠	-	١٠	١٥	٥
الجمهورية	٨	١٧	٤	٣	٢	١	٢
الوفد	٦٤	٢٩	٧	٢	١٨	١٨	٢٢
مايو	١	٣	-	-	٢	١	-
الأحرار	٤	٣	٤	-	١	٣	١
الشعب	٦	٦	٣	١	٢	١	٢
الاهالى	٧	١٥	٢	٣	٨	١	٣
المجموع	١٢٩	١٠٤	٦٢	٤٩	٤٦	٤٥	٤٣
النسبة المئوية	٢٧٪	٢٢٪	١٣٪	١٠٪	٩,٥٪	٩,٥٪	٩٪

أ - ارتفاع الاسعار :

برزت قضية ارتفاع الاسعار فى الصحافة طوال ١٩٩١ حيث صارت هى القضية الاقتصادية الاولى التى انشغلت بها .

وتبين من نتائج التحليل أن هناك اتفاقا بين كافة الصحف على أن ارتفاع الأسعار صار مشكلة قومية تشكل عبئا شهريا على الأسر المصرية محدودة الدخل والمرتفعه على السواء . وأن الزيادة السرية فى اسعار كافة السلع والخدمات قد شملت الماء والغذاء والدواء والكهرباء والغاز والمواصلات . وقد أكدت صحف المعارضه الحزبية انها تتوقع استمرار ازدياد الاسعار مع عدم تناسب الاسعار والاجور مما يعجز المواطنين عن توفير احتياجاتهم الاساسية .

كما اتفقت الصحف القوميه والصحف الحزبية المعارضه على أن المستفيد الاول من ضريبة المبيعات وسوء تطبيق هذه الضريبة ، هم التجار . بينما تحمل المستهلك النتائج السيئة . واكدت الصحف القومية أن الاسلم كان فى فرض هذه الضريبه على السلع عند الانتاج . بينما ورد فى صحف المعارضه الاثار السيئة لتطبيق هذه الضريبه من حيث ارتفاع الاسعار بشكل حاد وحدوث فوضى فى السوق وقلق لدى التجار والمستهلكين .

اهتمت كافة الصحف بمعالجة اسباب ارتفاع الاسعار ، فأكدت جريدة الاهرام أن الأسباب ترجع إلى غياب التنسيق بين الاجهزة ، وضريبة المبيعات ، وجشع التجار . وابرزت جريدة الاخبار الاسباب التى ترجع إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى وضريبة المبيعات وجشع التجار وزيادة السكان وسلوكيات الشعب نحو التظاهر والاسراف الأحمق الى جانب اسباب تكمن فى الحروب والمغامرات السياسية التى وقعت فى الخمسينيات والستينيات بينما اكدت الجمهورية ان السبب الاساسى لارتفاع الاسعار هو ضريبة المبيعات . وأما الصحف الحزبية المعارضة ، فقد ابرزت اساسا ان السبب يرجع إلى ضريبة المبيعات والاتفاق مع صندوق النقد الدولى وارتفاع اسعار الدولار . كما ارجعت جريدة الاهالى ارتفاع الاسعار إلى اوجة الانفاق الترفى الذى تنفقه الحكومه من موارد الدولة وورد فى الوفد ان هناك اسباباً متعددة إلى جانب الاسباب المذكورة منها ضعف القوانين المعمول بها وتقاعس الرقابة وعدم استجابة التجار للتسعيرة الجبرية وتدخل الدولة بقطاعاتها غير المنتجة . بالاضافة إلى قانون الاصلاح الزراعى الذى تسبب فى سوء الانتاج الزراعى وقلته ، والقطاع العام الخاسر ، والقوات المسلحة التى تستهلك اكثر من نصف الميزانيه ، ووضع العقبات امام القطاع الخاص ، والتقديرات العشوائية فى مجال الضرائب ، وغياب الديمقراطية .

ب ـ القطاع العام والقطاع الخاص

اهتمت الصحافة المصرية اهتماما جليا بمعالجة قضية القطاع العام والقطاع الخاص ، وقد اتضح من التحليل الكيفى اتجاهاً يرى ان الحكومه تحمى القطاع العام لاسباب غير اقتصادية ولا تشجع القطاع الخاص . واتجاه آخر يرى ان الحكومه تصفى القطاع العام وتبيعه لرأس المال الاجنبى ، وتوسع ملكية القطاع الخاص على حساب القطاع العام .

فبالنسبة للصحف القومية : الاخبار والجمهورية والأهرام ،فقد اتفقت اتجاهاتها . حيث اكدت على ضرورة تشجيع القطاع الخاص واغلاق القطاع العام أو تحسين أوضاعه . الا أنه فى معالجة واحدة بالجمهورية ومعالجتين بالاخبار ، اشير إلى تصفية القطاع العام باستثناء المصانع الاستراتيجيه ومشروعات الخدمات مثل خطوط السكك الحديدية . كما ابرزت فى هجومها على القطاع العام ، ان القطاع يتسم بسوء الاداره وانحرافها وسلبيتها ، وان حرص الحكومه على وجود القطاع العام يرجع إلى اغراض سياسة وليست اقتصادية كما ان قانون قطاع الاعمال هو دعوة لاصلاح القطاع العام وايجاد انضباط اقتصادى بين القطاعات العام والخاص والتعاونى ، والتخلص من سيطرة الوزرات . الا ان هذه الصحف القومية قد أشارت فى معالجات قليلة إلى أن قانون قطاع الأعمال يحتفظ بالادارة والسلطة للحكومة ، حيث أن اغلبية مجلس الادارة من الحكوميين . واوضحت خشيتها من سيطرة الخواطر التى ترافق اختيار القيادات ووضع اللوائح . وورد فى الأهرام ان قانون قطاع الاعمال هو اعداد للقطاع العام ليعمل طبقا لآليات السوق بدلا من أسلوب التخطيط المركزى . الا أنه ينبغى أن تتضمن اللائحه التنفيذيه لهذا القانون نصوصا صريحه على الاستثمارات والتعاقد على شراء الخامات ، وتحديد واضح لمسئوليات مجالس الادارة .

وبالنسبة للصحف الحزبيه ، فقد ورد فى جريدة مايو ـ جريدة الحزب الحاكم ـ انها ترفض بيع المشروعات الاستراتيجيه مثل قناة السويس ، والمشروعات ذات المنفعة العامة ، والمشروعات الرابحه التى تمارس نشاطها تحت قواعد السوق الحر . واشارت إلى ان القطاع العام ليس فقط مجموعة الشركات الخاسرة والصغيرة أو بعض الفنادق دون المستوى بل هو الجامعات والمدارس الحكومية والمتاحف ومترو الانفاق والنيل . وأن قانون قطاع الاعمال سيحول ٣٦٠ شركة قطاع عام إلى شركات قابضة . وان العيوب التى تشوبه ، تتعلق بأساليب الرقابة حيث حجم دور الرقابة الادارية وجعل من الجهاز المركزى وخده الرقيب على أعمال الشركات . وورد فى جريدة الاحرار انه فى الوقت الذى يلغى فيه العالم القطاع العام ، فان الحكومه تحميه وتغيره إلى قطاع الاعمال العام بحجة تطويره وان مُيزة القانون الجديد انه قلل من حجم البيروقراطيه . واشارت جريدة الاحرار أيضا إلى أنه يمكن تطوير القطاع العام فى حالة توحيد اجهزة الرقابه على القطاع العام ، واعتبار الشركات القابضه هى السلطه النهائية بالنسبة للشركات التابعه لها .

أما جريدة الوفد ، فقد اكدت على ان بيع القطاع العام هو ضرورة وطنيه ينبغى ان تتم فى اسرع وقت ، وذلك لفشله وعجزه عن تقديم المنافع وبلوغ ديونه ٤٥ مليارا بينما ارباحه لاتتجاوز ٣٪ وان شركات القطاع العام تحقق خسائر فادحه بسبب العماله الزائدة والاهمال والفساد والبيروقراطيه . وان يقصر البيع على المصريين مع استبعاد الاجانب . كما اشارت الوفد إلى المعوقات التى تضعها الحكومه امام نمو القطاع الخاص مما أدى إلى كثير من المشكلات مع المستثمرين . وان تحرير القطاع العام وانطلاق القطاع الخاص لن يتحقق بمجرد تغيير الاسم بآخر يطلق عليه الشركات القابضه ، وهى شركات يتم تكوينها على أساس غير تكاملى ولن تقضى على مشكلات القطاع العام وان قانون قطاع الاعمال العام اهمل ديون القطاع العام ومشكلات الاداره والانتاج والعمال وامكانية بيع الشركات الخاسره والمتعثره مما سيؤدى إلى المزيد من الخسائر ومضاعفة الديون .

وتمثل الاتجاه المعارض لتصفية القطاع العام فى جريدتى الأهالى والشعب . فقد ورد فى الاهالى ان القطاع العام ضرورة لتصحيح مسار القطاع الخاص ، وكضمان اقتصادى لمحدودى الدخل . ورفضت قانون قطاع الاعمال الذى صدر سريعا ويفرضه صندوق النقد الدولى . وورد بها ايضا ان قانون الشركات القابضه يستبعد العمال عن التمثيل بمجلس الادارة . كما ان جريدة الشعب رفضت بيع القطاع العام وتصفيته على اساس ان ذلك يخالف الدستور . وهاجمت بيعه للاجانب من اليهود والاوروبيين . وحذرت من سيطرة راس المال الاجنبى وورد بها ان الهدف من قانون قطاع الاعمال هو الغاء الرقابه على المال العام ، مما سيحمى الاختلال ويدمر الاستقرار الاجتماعى وينشر الفقر والبطالة ويسمح لاصحاب النفوذ بالسيطرة على ادارة الشركات .

جـ ـ شركات توظيف الأموال :

اتفقت جميع الصحف القوميه والحزبيه على ان قضية شركات توظيف الأموال من القضايا الخطيرة التى تزداد تعقيدا يوما بعد يوم . وابرزت مسئولية الحكومة ودورها

المطلوب لانهاء القضية والعمل للصالح العام . فقد اوضحت جريدة الأخبار معارضتها لموقف الحكومة من هذه القضية . حيث انها كانت مسئولة بشكل او بآخر عن احداث كارثة توظيف الاموال . واشارت فى معالجة واحدة إلى مسئولية المودعين عن هذه الكارثه لوضعهم أموالهم فى هذه الشركات كما ابرزت جريدة الأهرام ان القضية ليست قضية قانونية يفصل فيها القضاء لكنها قضية سياسية اجتماعية تستدعى تدخلا من الدولة حيث ان استمرارها دون حل يؤدى إلى إحجام الناس عن استثمار اموالهم ومدخراتهم فى المشروعات ذات المال الخاص وطالبت جريدة الأهرام بضرورة الاسراع لحل هذه المشكله لرفع المعاناة عن كاهل المواطنين . واستخلصت الدروس من هذه التجربه ، وفى مقدمتها انه يجب الاحتياط عند استثمار الاموال ، وان اسلوب ادارة أزمة الريان والسعد فى حاجة إلى تطوير يعهد به إلى اصحاب الاختصاص الاصيل فى التنظيم القانونى للقطاعات الاقتصادية لظهور قصور فى القانون فى مرحلة تصفية الشركات . كما أن قانون تلقى الأموال فى حاجة إلى تطوير فى الاتجاه للأخذ باصول التنظيمات الحديثه للاستثمار الجماعى للأموال التى يحيطها القانون بسياج من القواعد يحمى أموال المشتركين فيها وناشدت جريدة الجمهورية الحكومة ، أن تتخذ موقف حازما لانهاء مأساة شركات توظيف الاموال . واعتبرت الحكومة المسئولة الاولى عن المأساة . واتفقت الصحف الحزبية المعارضه على ادانة المسئولين الحكوميين ، ووقفت ضد قانون توظيف الاموال وهيئة سوق المال وطالبت الحكومة بالتدخل لوضع حد لهذه المأساة فقد ورد فى جريدة الوفد ان الدولة بعد ما شجعت شركات الاموال قامت بمحاربتها ، مما أدى إلى ضياع أموال المودعين . وأن توجية التهم لأصحاب الشركات لا يفيد المودعين شىء وان على الحكومة أن تصرف حقوق المودعين باعتبارها المسئولة عن الكارثة وان حماية الشعب من النصابين هى مهمة الحكومة . واكدت جريدة الاهالى ان الوقائع تشير إلى الشك فى نزاهة عدد من كبار المسئولين فى الدولة وطالبت باجراء تحقيق فى الاتهامات الموجهة لهم واشارت إلى ان الريان كان مجرد إفراز لسياسات اقتصادية خاطئة ومنحازه وعاجزه عن ادارة الاقتصاد الوطنى . ونادت جريدة الشعب بضرورة اتخاذ موقف حاسم من المسئولين المتورطين فى كشوف البركة . واشارت إلى أن قانون توظيف الاموال لم يحل مشكلات المودعين ، وأن من شأنه الاضرار بالاستثمار فى مصر . واظهرت الاحرار ان المودعين وقعوا ضحية عملية نصب أبطالها شركات توظيف الاموال وهيئة سوق المال وقانون تلقى الاموال الذى لم يحم حقوقهم .

د ـ الاصلاح الاقتصادى :

ابرزت جريدة الأهرام ان القضية فى المرحلة الراهنه هى الالتزام المصرى الجاد ببرنامج الاصلاح وانه لاخيار الا باتمام التحول من النظام الاشتراكى الذى انتهى عالميا إلى نظام الاقتصاد الحر وانهاء سياسة المسكنات والمهدئات وطرحت عدة شروط لتحقيق الاصلاح الاقتصادى هى : ضرورة الالتزام الكامل بتوفير الحرية والامان لرأس المال الخاص ، وضع دور واضح للدولة لاقامة المشروعات الكبرى وتمليكها للأفراد وبيع اسهمها ، وتنفيذ برنامج شامل لاعداد الانسان لكى يكون منتجا من خلال نظام تعليمى متقدم ، وتنفيذ برنامج لنقل التكنولوجيا فى الزراعة والصناعة ، ومشاركة جميع المواطنين فى تحقيق قدر من التقدم بالجهود الذاتية . وتؤكد الأهرام ان الاشكاليه ليست فى التخصيص بقدر ما هى ادماج اقتصاد مصر فى الاقتصاد العالمى . وورد بالاهرام ان تغير السلوكيات وتجديد القيم الاجتماعية ومحاولة غرس اساليب جديدة فى التعامل والانفاق والمحافظة على المال العام ، يجب ان تبدأ من قمة السلم الوظيفى والاجتماعى ، وان تبدأ الحكومة سلسلة من الاجراءات الجادة والحازمة وليس بمطالبة المواطن العادى بتغيير نمط حياته واستهلاكه فقط .

أما جريدة الجمهورية ، فقد ورد بها ان الاصلاح الاقتصادى يتطلب الانضباط وانهاء الاستثناءات واصلاح نظام الانتخابات لاختيار العناصر الأفضل . وبينت أن الاصلاح له جوانب أساسية هى تصفية القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص ، وخفض الانفاق الحكومى وتوازن الاسعار .

بينما أوضحت جريدة الوفد ان السياسه الاقتصادية تحولت إلى لغز غير مفهوم ومعقد . حيث لم يظهر شىء ايجابى للمواطن بعد اعلان برامج للاصلاح ، فالركود يسود كل مجالات الاقتصاد فى مصر . ومضى على خطة الألف يوم للاصلاح الاقتصادى التى اعلنها رئيس الجمهورية ، فترة ١٢٠ يوما دون حدوث أية تغيرات ملموسه . وأن الاصلاح الاقتصادى فى مصر يتطلب فكرا اقتصاديا سليما . وورد فى جريدة الشعب ان مشروع الألف يوم هو مجرد شعار لتنفيذ أوامر الصندوق والبنك الدوليين والقوى التى تحكم اقتصاد مصر ، وأن تحرير الاقتصاد المصرى يقصد به فى الواقع تحرير القطاع الخاص وتصفية القطاع العام ورفع الدعم . واتفقت جريدة الاهالى كذلك على ان مشروع الالف يوم هو لتصفية القطاع العام والغاء الدعم نحو مزيد من الغلاء . وان تحرير الاقتصاد لن يؤد إلى تنمية حقيقيه .

هـ ـ العلاقة بين المالك والمستأجر :

شغلت قضية العلاقة بين المالك والمستأجر سواء فى الاراضى الزراعية أو العقارات مكانا فى المعالجات الصحفية كقضية حان الوقت لوضع الحلول العادله لها .

بالنسبة للصحف القومية فقد عالجت جريدة الاخبار قضية العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية فى ٥ معالجات وفى العقارات فى ٥ معالجات أخرى . وورد فى الاخبار بخصوص العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعيةأن الحكومة تراعى المستأجرين اكثر من الملاك على اساس ان عددهم اكثر ، ونتيجة طبيعية للتشويه المستمر لصورة المالك طوال الستينيات . واوضحت الاخبار ان المستأجر اصبح هو المالك الفعلى للأراضى الزراعية ، والقانون الحالى الذى يحكم العلاقة بين المالك والمستأجر قد تم وضعه فى فترة تاريخية مضت لحماية المستأجر من الاقطاعى ، أما الان فان الوقت قد تغير ، واصبح المالك هو الذى يحتاج للحماية والعدل مما جعل من الاهميه بمكان إن يكون هناك قانون جديد يحكم العلاقه بين المالك والمستأجر .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المالك والمستأجر فى مجال الاسكان ورد فى الاخبار ان المشكلة اكثر تعقيدا لوجود الكثير من القوانين التى تنظمها لذا يجب أن يسبق اصدار القانون اجراء مسح شامل للاسكان فى مصر واشارت الاخبار إلى ان جهات كثيرة قد تقدمت بمشرايع قوانين لايجاد حل لازمة الاسكان وايجاد علاقة متوازنه بين المالك والمستأجر وان المشروع المقترح لقانون الاسكان الجديد يجب ان يراعى هدفين رئيسين اولهما : تشجيع المستثمرين على خوض مجال الاسكان . وثانيهما : فك الاشتباك بين المالك والمستأجرين ، وهو مالم يحققه هذا المشروع .

وورد فى جريدة الأهرام ان مبادرة الحكومة بعرض مشروع قانون العلاقة بين المالك والمستأجر على مجلس الشعب تلقى القبول . ومن المهم أن يحكم المناقشات اتجاه لانصاف المالك والمستأجر معا اى لصالح المجتمع وليس مصلحة النائب الذاتيه . وذلك بهدف تحقيق الاستقرار فى المجتمع وتحقيق العدالة . واوضحت أن مشكلة المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية مشكلة متعددة الجوانب وتتطلب عودة التوازن الدقيق بين مصالح المـالك والمستأجر ، مع المحافظة على حماية الملاك الصغار ورفع القيمه الايجاريه للارض .

بينما اوضحت جريدة الجمهورية فى اطار مستأجرى وملاك الاراضى الزراعية ، ان المستأجرين متمسكون بحقوقهم ويرفضون اى حقوق جديدة للملاك . فى حين ان الملاك يطالبون بتعديلات أوسع لرفع الظلم الواقع عليهم . وان افضل صياغة لقانون العلاقة الايجاريه هى تلك التى تعمل على الوصول إلى اكبر مساحة مستأجرة ممكنه .

وورد فى جريدة مايو أن العلاقة بين المالك والمستأجر سواء فى الاراضى الزراعية أو العقارات هى مطلب جماهيرى وقضية عادله يجب حلها .

أما جريدة الوفد ، فقد ورد بها أن الحكومة تتحدث عن تعديل القانون الذى يحدد العلاقه بين المالك والمستأجر ، ثم تتهرب من اصداره وتماطل بارسال القوانين المطروحه إلى الاحزاب . وأن مناخ الاستثمار فى مصر لن يتحقق طالما ان هناك قوانين باليه كقانون العلاقة الحالى . وفى اطار الاراضى الزراعية ، ورد فى الوفد ان صياغه قانون من مادة واحدة تنص على انه يخير المالك بين نظام الايجار النقدى والايجار بالمزارعة مع تعديل الضريبة كل سنتين يحل جوانب المشكلة . وورد بها ايضا انه ينبغى الأ يورث عقد الايجار على ان يقوم المالك بتعويض الورثه بـ ١٥ مثل الضريبة العقارية . وان يتم التغيير تدريجيا حتى لاتحدث أثار سلبيه على التنمية الزراعية . وان تتبع سياسه الاقتصاد الحر والعرض والطلب فى العملية الزراعية . مع وضع ضوابط تمنع تسلط فئه على الأخرى . وان تعديل القانون كما تراه جريدة الوفد ، لا يمثل ردة على قوانين الاصلاح الزراعى ، وليس هناك توقع لحدوث غضب من الفلاحين المستأجرين لأن القانون الجديد يراعى حقوق المستأجر . وبشأن هذه العلاقة فى مجال الاسكان ، فقد ورد فى الوفد ان القانون جاء بمواد فى صالح المستأجر وأخرى فى صالح المالك حيث زادت القيمه الايجاريه ، ولكن بزيادات هزيله . وذكرت العيوب الوارده فى القانون المقترح ومنها عدم تحقيقه التوازن فى العلاقه . الا أن صدوره به بعض العيوب أفضل من عدم صدوره على الاطلاق . واقترحت احاله القضية برمتها إلى مجلس الدولة لتقدم مشروعها متكاملا بحيث ينتهى الصراع . وتساءلت الاحرار حول ما اذا كان قانون الاسكان الجديد قادرا على فض الاشتباك بين المالك والمستأجر . وورد فى جريدة الشعب ان القانون القديم للعلاقة بين المالك والمستأجر قد تسبب فى خفض الانتاج وتفتيت الملكية . لذا يلزم تغييره وأن نظام المزارعة يكفل العدالة والتعاون بين طرفى العلاقه . أنه قد ورد فى جريدة الشعب فيما يتعلق بمجال الاسكان أن الغاء دور الدولة فى الاسكان يفتح الباب امام عواقب اجتماعية وخيمة ويلحق الضرر بمحدودى الدخل . واكدت جريدة الاهالى ان اخطر ثغرات قانون الاسكان الجديد هو هدم المساكن وتبديد الثروة العقاريه . وان الزيادات المقترحة على الايجارات القديمه

ستمثل عبئا على اصحاب الدخول الثابته . وايدت ان يتحمل المستأجر وحده اعباء الصيانه والترميم .

اما فى مجال الاراضى الزراعية ، فقد ابرزت جريدة الاهالى ان الريف المصرى يرفض تعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وان مشروع رفع القيمة الايجارية غير دستورى وأن الارض لمن يزرعها مع مراعاة حقوق المالك .

و ـ السياسة المالية والائتمانية :

انشغلت جريدة الأخبار بكشف قضايا المعاملات المصرفية ، واوضحت ان مصر بدأت تعرف القيود على معاملات النقد الأجنبى منذ عام ١٩٤٧ ثم ازدادت القيود ، واصبح هناك العديد من أسعار صرف العملات الاجنبية غير الواقعية مما استلزم حسم القضية والتعامل مع الواقع . لذا الغت الحكومة ولأول مرة منذ ٤٤ عاما كافة القيود على التعامل فى النقد الاجنبى فى مصر واتبعت سياسة تحرير سوق النقد الاجنبى . وأيدت الأخبار القرارات الجديدة ، وابرزت اتفاق رجال الاقتصاد وخبراء البنوك حول صحة هذه القرارات . واوضحت ان تحديد سقوف الائتمان له جوانب ايجابية واخرى سلبية . وابرزت الوفد ان بنك الاعتماد والتجارة الذى أنشىء فى القاهرة هو بنك مصرى يخضع لرقابة الجهاز المصرفى الأساسى لذا استحق تدخل رئيس الجمهورية بضرورة حل مشكلات المودعين . وطرحت الأخبار عدة حلول ، منها أن يتضمن القانون الجديد للبنوك نوعين من الاجراءات ، الاولى وقائية مثل النصح والانذار والجزاءات والثانيه ، اجراءات علاجية مثل انشاء صندوق تأمين على الودائع وادماج البنوك الصغيرة فى بعضها البعض . كما يجب تعزيز البنك المركزى ودوره فى الرقابه باعطائه حق التدخل المباشر والاشراف على البنوك الخاصه والقطاع العام .

وناقشت جريدة الأهرام قضية انشاء سوق اخرى ثانويه إلى جانب السوق المصرفية الحالية . ووجهت عدة انتقادات من اهمها ان وجود سعرين او سوقين للسلعة الواحدة يعد مبررا لتوسع احداهما على حساب الاخرى ، ويؤدى حتما إلى ظهور سوق سوداء جديدة تؤدى إلى ارتفاع اسعار النقد الاجنبى . وان الحل هو الرقابه الكاملة او التحرير الكامل لأن التوسط بينهما لا يصلح فى نطاق النقد الاجنبى . واهتمت الأهرام باستعراض مشكلة بنك الاعتماد والتجارة والمخالفات والانحرافات الواقعه به . وابرزت محاولات الحكومة لانقاذ البنك حتى لايترسب فى نفوس المواطنين ان التعامل مع البنوك لايقل مخاطرة عن التعامل مع شركات توظيف الاموال . وأيدت جريدة الجمهورية موقف الحكومة من بنك الاعتماد والتجارة . ونادت باتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية حقوق المودعين ومراجعة سجلات البنك منذ انشائه وتقييم اوضاعه الحالية .

واوضحت جريدة الوفد ان سياسه البنوك المصرية النقدية تؤدى إلى هروب العملاء من التعامل معها وانه من الضرورى ان تكون قيمة الجنيه المصرى فى السوق هى القيمه الفعليه . وعارضت السوق الائتمانية مبرزه ان الخطأ يكمن فى ان اقرارها جاء مفاجئا دون تدرج ، وان خفض الحدود الائتمانية القصوى انما يعنى انخفاض ايرادات البنوك من عمولات وفوائد تحصل عليها من عملائها وبالتالى انخفاض الارباح التى تعود على العاملين . بالاضافة إلى توقف البنوك عن تقديم قروض للمشروعات ، وبالتالى حدوث اضرار كبيرة بالاستثمار . واقترحت الوفد ضرورة استئصال الخلل والفساد فى قطاع البنوك قبل أن تطلب بعض الهيئات المعنية الدوليه التدخل بصورة أو أخرى فى قضية مراجعة حسابات الجهاز المصرفى . واكدت على ضرورة وجود رقابة حقيقية من البنك المركزى على نشاط البنوك .

وورد فى جريدة مايو ان بنك الاعتماد والتجارة بنك مصرى يضم أفضل شباب المصرفيين فى مصر . وأنه يجب على البنك المركزى التدخل لمؤازرة هذا البنك .

وبرزت رؤية جريدة الاحرار فى ان قانون الائتمان وقانون البنك المركزى هما من قبل تأميم البنوك بطرق ملتويه ، تؤدى إلى انهيار النظام المصرفى للبلاد . وان اتجاه الحكومة لتقييد الائتمان الذى وضعته الحكومة يهدف لاصابة القطاع الخاص بالشلل .

أما جريدة الشعب ، فقد ورد بها ان اصلاح الاوضاع فى معاملات البنوك لايتحقق الا باصدار قانون يلزمها باتباع الشريعه الاسلاميه كاملة وتحقق النظام الاقتصادى الاسلامى . وعارضت جريدة الاهالى قانون الحسابات السريه الذى ادى إلى اضطراب البنوك والمودعين والمستثمرين لان بنود القانون تميل إلى حماية أموال غير مشروعه كالمخدرات مثلا .

ز ـ صندوق النقد والديون :

اشادت جريدة الأهرام بجهود الحكومة التى اثنت عليها بعثة صندوق النقد الدولى فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى . وورد بها ان الاقتصاد المصرى يتحسن ويتقدم بخطى ثابته وبمعدلات فاقت التوقعات ، واكدت ضرورة التعامل مع الاتفاق الذى وقع مع صندوق النقد بمنطق الحقائق والوقائع واوصت بضرورة رفع الكفاءات الانتاجية للاسراع بتصحيح الاقتصاد المصرى . وان الدولة يجب ان

تأخذ بزمام الاصلاح لتخفيف اعباء التكلفه الاجتماعية ، واستيراد مستلزمات الانتاج ، وان يحتوى اتفاق القرض على سعر فائدة ثابت مهما تذبذب سعر الفائدة العالمى .

واظهرت جريدة الاخبار ان الاتفاق مع صندوق النقد الدولى هو بداية الطريق الصعب لاصلاح اوضاع الاقتصاد المصرى ، وأن واجب الحكومة هو مصارحة الشعب . ولضمان فاعلية هذا البرنامج ينبغى العمل على زيادة الانتاج وتنظيم الاسرة وخفض الاستهلاك والواردات .

واكدت الجمهورية ان الاتفاق مع الصندوق هو فى مصلحة مصر . وان الحلول الجذريه اذا كانت صعبة احيانا فان نتائجها مطمئنة .

أما الصحف الحزبية المعارضة ، فقد اظهرت جريدة الاحرار ان مواجهة الديون تكون باصلاح الاوضاع السياسه ووضع دستور جديد . بالاضافه إلى ضغط الانفاق العام ، واعادة جدولة الديون الخارجية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، وقصر القروض الداخلية على المشروعات الانتاجية ، وتخفيض الاستثمار العام .

وجاء فى جريدة الشعب أن مصر بصدد مرحلة جديدة من ارتفاع الاسعار بسبب الرضوخ لشروط صندوق النقد . واشارت جريدة الاهالى إلى ان الحكومة تقوم بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولى ، وفى مقدمتها تصفية القطاع العام سواء الشركات الخاسرة أو الناجحه . وطالبت بسياسة تقشف لاتمس الانفاق على الخدمات الاجتماعية وضرورة مكافحة التهرب الضريبى .

واكدت جريدة الوفد أن كل مايعانيه الاقتصاد المصرى يرجع إلى العجز عن سداد الدين العام . واستنكرت التفاخر باسقاط الديون لأنه يقابلها ازدياد الاسعار وتحجيم الأجور . وبينت ان الحكومة ستلجأ إلى ديون جديدة بهدف تغطية عجز الميزانية وخسائر شركات القطاع العام وتغطية نفقات الدعم . وذكرت انه ينبغى ان تعيش مصر فى حدود مواردها السيادية . وان تكون هناك سياسه اقتصادية واضحة بدلا من النموذج المشوه غير الاشتراكى غير الرأسمالى .

٣ ـ القضايا الاجتماعية

كانت أهم القضايا الاجتماعية التى اتفق المحكمون عليها هى التعليم ، تلوث البيئه ، العنف والجريمه ، البطالة ، الادمان والمخدرات ، وزيادة السكان . وتكشف بيانات الجدول رقم (١١) الخاص بالمعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية ان قضية التعليم تصدرت القضايا الاجتماعية التى اهتمت الصحافة بتناولها بالبحث والتحليل ،

جـدول رقـم (١١)

يوضح عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية عام ١٩٩١

القضية الصحيفة	التعليم	العنف الجريمة	تلوث البيئة	البطالة	الادمان والمخدرات	الزيادة السكانية
الأهرام	١٩	١	٦	١٢	١	—
الأخبار	٧٤	١٢	٢٠	٥	٦	٧
الجمهورية	١٤	١	٢	١	—	١
مايو	٥	١	٢	١	—	٢
الوفد	٤٨	٣٥	١٩	٨	١٨	٨
الشعب	—	—	—	—	—	—
الأهالى	١٣	١	—	—	—	—
الأحرار	٦	—	—	١	—	—
المجموع	١٧٩	٥١	٤٩	٢٨	٢٥	١٨
النسب المئوية	٥١	١٥	١٤	٨	٧	٥

فلقد بلغ عدد المعالجات الصحفية ١٧٩ معالجة بنسبة ٥١٪ بالمقارنة ببقية القضايا مثل قضية العنف والجريمه التى جاءت فى المرتبه الثانيه وتم تناولها فى ٥١ معالجة صحفية بنسبة ١٥٪ وجاءت قضية تلوث البيئة فى المرتبة الثالثه هذا العام بنسبة ١٤٪ يليها البطالة فى المرتبة الرابعة (٨٪) ، ثم قضية الادمان والمخدرات (٧٪) ، واخيرا قضية الزيادة السكانيه والتى تم تناولها فى ١٨ معالجة صحفية بنسبة ٥٪ من مجموع المعالجات الصحفية لكل القضايا الاجتماعية .

أ - التعليم :

رأت الأهرام أن التعليم هو من أهم دعائم الأمن القومى ولذا لابد من وجود رؤية وفلسفة واضحة المعالم ولابد أيضا من معرفة ما نريده من التعليم . ونوهت الأهرام عن دعوة الرئيس مبارك لاصلاح التعليم وأكدت أن استراتيجية التعليم بوسائلها وأهدافها لابد أن تتطور وأرجعت الأهرام أسباب المشكلة إلى الادارة البيروقراطية للمدرسة وعدم وجود نظم تربوية ديمقراطية لا تعتمد على التلقين والحفظ ، كما أن زيادة اعداد الطلبة فى المدارس جاء على حساب المستوى الذى أصبح عليه الخريجون .

وأكدت الأهرام أن التوسع فى القبول بالجامعات كان نتاجا لقصور فى السياسات التعليمية التى لم توائم بين خطط التنمية والتعليم . وركزت فى تحقيقاتها الصحفية على مشروع مبارك - كول للتعليم الفنى حيث تدعم المانيا التعليم الفنى فى مصر بمنحة لا ترد تزيد عن المائه مليون مارك .

وأعربت الأهرام عن اهتمامها بمشروع قانون محو الأمية وتعليم الكبار وتناولت التعليم الجامعى فأبرزت تهاوى القيم الجامعية وانتشار المشكلات والقضايا المتفرعة عن خيانة الأمانة العلمية ، حيث أصبحت المصالح الشخصية أهم معايير الحكم على بحوث الأساتذة . وتعرضت الأهرام لمشكلة التعليم من وجهة نظر المعلمين فأظهرت أن مرتب مدرس الحكومة أقل من مرتب عامل بشركة استثمار . وأكدت الأهرام أن أقامة جامعة أهلية بمصروفات تخدم فى المقام الأول ضعاف المجموع وأقوياء الثروة والأفضل هو تحسين الاداء فى الجامعات المقامة حاليا .

وتناولت الأخبار بعض مظاهر الفساد فى التعليم مثل الاستثناءات والمحسوبيات والأبحاث العلمية المسروقة ورسائل الماجستير والدكتوراه المغشوشة ، والتميز الصارخ لابناء الأساتذة والتسيب فى التصحيح فى الدراسات العليا ، والعبث فى الكونترول والدروس الخصوصية فى الجامعات ، وتناولت الأخبار أيضا استنزاف المدارس الخاصة لأولياء الأمور ، واستمرار جمع التبرعات من الطلاب فى بعض كليات التربية النوعية والتى اعتبرتها الأخبار نبتا شيطانيا ظهر على السطح دون سابق تخطيط أو إعداد ، فلا مناهج واضحة ولا هيئة تدريس مستمرة ولا عمداء متفرغون ، ورأت الأخبار إما إصلاح هذه الكليات وإما إغلاقها اذا تعذر العلاج . واستمرت الأخبار فى اعتراضها على خفض التعليم الأساسى إلى خمس سنوات .

واستنكرت الأخبار رفض قبول عدد من الطلبة المتفوقين من حاملى الدبلومات الفنية بالجامعات رغم توافر شروط القبول المطلوبة ، وذلك بسبب نسبة الـ ١٠٪ المخصصة لهم . وتعرضت الأخبار أيضا لمشكلة كلية الاعلام وتشتت طلابها واساتذتها فى أكثر من مكان ، وقادت الأخبار حملة لانشاء جامعة أهلية فى مدينة السادات يشارك الشعب فى بنائها ويكرر بذلك فى سنة ١٩٩٢ ما حدث سنة ١٩٠٦ عندما انشئت جامعة القاهرة . ورأت الأخبار فى هذا الصدد أن انشاء الجامعة الأهلية فى مصر خدمة جليلة لابناء الوطن العربى قبل أن تكون خدمة لمصر . وتعرضت الاخبار أيضا للمشروع القومى لمحو الأمية وأسلوب تنفيذه . وأيدت الاخبار مبدأ انتخاب عمداء الكليات ودعت إلى أن تكون كل القيادات الجامعية بالانتخاب . واقترحت الاخبار ، انشاء مجلس أعلى للتعليم يضم عددا من علماء ومفكرى الأمة بصرف النظر عن مواقفهم السياسية ومبادئهم الحزبية .

وفى معالجتها لقضية التعليم ركزت صحيفة الجمهورية على بعض السلبيات ومنها أن المدرسة تحولت إلى مكان يتلقى فيه المدرسون المصروفات من التلاميذ عن طريق الدروس الخصوصية فقط . وفى نفس الوقت رأت الجمهورية أن اصلاح التعليم ليس بالحرب على الدروس الخصوصية فقط ، بل لابد أن يبدأ من مرحلة الروضة إلى الجامعة وأقترحت تكوين لجنة خبراء يمثل فيها أولياء الأمور محدودو الدخل . وحذرت الجمهورية من أن الضغوط الاقتصادية وسوء الادارة بالجامعة سوف يؤدى إلى كارثة ان لم يتم التغلب عليها . وطالبت الجمهورية بترشيد المجانية وليس الغائها أو الابقاء عليها ، حتى نحد من فيضان المتعلمين العاطلين . وتعرضت الجمهورية لتطوير التعليم الفنى فى مصر بالاشتراك مع المانيا ورأت أن هذا البرنامج يقوم على تأهيل الطلبة بما يتمشى وروح تكنولوجيا العصر .

أما صحيفة مايو الحزبية فلقد أكدت أن استراتيجية تطوير التعليم سياسة ثابتة للدولة وأنه يجرى الآن تنقية المناهج من

الحشو وأن العام القادم سيشهد ثورة فى تعميم النشاط الرياضى فى كافة مدارس الجمهورية وأن الحكومة تعمل على تحسين وضع المعلم .

وتعرضت مايو للجامعة المفتوحة وأوضحت أن القوى العاملة لن تكون مسئولة عن تعيين الخريجيين من هذه الجامعة وأبرزت شكوى بعض الطلاب من غـلاء مصاريفها .

ورأت الوفد أن يبدأ اصلاح التعليم بثلاث سياسات : اصلاح العملية التعليمية فلسفة وتدريب وممارسة ، واعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم ، ومضاعفة مرتبات المعلمين .

وعن مجانية التعليم رأت أن تكون للجميع فى التعليم الاساسى ، على أن تكون للمتفوقين فقط فى المراحل الأخرى . وشجعت الوفد الاهتمام بالتعليم الصناعى والفنى لتوفير احتياجات سوق العمل . واتفقت الوفد مع الأخبار فى ضرورة مراعاة حقوق الطلاب المتفوقين فى التعليم الفنى والذين يرغبون دخول الجامعة وهم حاصلين على المجموع الذى نصت عليه شروط القبول .

ورأت الوفد ضرورة انشاء جامعات اهلية تمنع تسرب الملايين من العملات الصعبة إلى الخارج . ودعت إلى تشجيع دور القطاع الخاص فى التعليم .

أما صحيفة الاهالى فلقد هاجمت اصحاب المدارس الخاصة لتحايلهم على القانون واشارت إلى مظاهرات الطلاب ومطالبتهم جامعة القاهرة بالغاء لائحة ٧٩ التى تقيد النشاط الطلابى . وهاجمت المناهج المقررة لكثرة التكرار فيها ، وتخفيض السلم التعليمى دون حساب دقيق ، وعدم اعتداد الوزارة بآراء المتخصصين ، وزيادة التبرعات الاجبارية ومصاريف المدارس ، ودعت الاهالى إلى التمسك بمجانية التعليم ، وهاجمت انشاء الجامعة الأهلية ومحاولة تسويف قضية الطلاب المحولين للجامعة بالمخالفة .

وهاجمت صحيفة الأحرار التصريحات الحكومية بالغاء الدروس الخصوصية واعتبرتها تصريحات كاذبة ومضللة . وطالبت برفع مرتبات المدرسين لتختفى الـدروس الخصوصية . وأوضحت الاحرار أن مجانية التعليم ليست السبب فى تدهور التعليم لأن المجانية لم تمنع الشعب الانجليزى من التمتع بأفضل نظام تعليمى فى العالم .

ب - العنف والجريمة

تناولت الأهرام مسار العنف السياسى والاجرامى فى مصر خلال فترة الأزمة الاقتصادية حيث أكدت وقوع عدد من الحوادث المثيرة التى حظيت بدوى اعلامى كبير وتميزت بدقة التنفيذ والتخطيط ومع ذلك سقط مرتكبوها فى قبضة القانون . ورأت أن أداء جهاز الأمن قد أصبح أكثر قدرة وعصرية .

وتساءلت الأخبار عن أسباب انتشار الجرائم وازدياد ظاهرة العنف ورأت أنها قضية تحتاج لفتح ملف الجريمة فى مصر والتعرف على تحليل أساتذة البحث الجنائى والطب النفسى وعلم الاجتماع . وتناولت جرائم السطو المسلح والقتل ورأت أن أسلوب ارتكاب الجرائم قد تقدم بشكل ملفت للنظر أما الشرطة فقد تراجعت اساليبها أو أن أساليبها فى مواجهة الجريمة هى نفس أساليب الماضى .

ورأت الأخبار أن السبب الرئيسى لكثرة حوادث الاغتصاب هو الادمان ، وأننا عندما نقاوم المخدرات نقاوم الاغتصاب . ورغم كل ذلك ما زالت الأخبار ترى أن الأغلبية الساحقة من شباب مصر بخير ولكن أقلية هى التى تلوث الصورة وتهدم السمعة .

وأرجعت صحيفة الجمهورية انتشار الجريمة المنظمة فى مصر وتطورها إلى سوء الحالة الاقتصادية وكثرة الشباب المتعطل وانتشار ظاهرة المجرم الذكى .

أما صحيفة مايو فتساءلت : هل هى الازمة الاقتصادية وراء ذلك الانتشار للجريمة ؟ أم هى حصاد سنوات تم فيها تشويه كل قيم المجتمع ؟ ام هى وسائل الاعلام والسينما وما تعرضه من عنف ؟ ولضرورة الحفاظ على أمن المجتمع من المفيد أن تقوم الجامعات والجمعيات ومراكز البحوث وعلماء الاجتماع وغيرهم بدورهم فى هذا المجال . ويأتى بعد ذلك دور أجهزة الأمن وضرورة تشديد العقوبة .

وركزت صحيفة الوفد على عجز أجهزة الأمن عن تحقيق الأمان للمواطنين واتهمت الشرطة بأنها توجه اهتمامها إلى قضايا أمن الدولة وتهمل أوجه الأمن الأخرى .

وأشارت الوفد إلى احصاءات اليونيسيف التى تؤكد أن هناك نصف مليون طفل مصرى وقعوا فى دائرة الاجرام ، فمصر لم تنفذ بنود اتفاقية الطفل الصادرة من الأمم المتحدة والتى تنص على التزام الدولة بتقديم المساعدة الملائمة

للوالدين والأوصياء للقيام بواجبهم فى تربية الطفل .

وتعرضت الوفد أيضا للجرائم التى لم تكن موجودة من قبل كالاغتصاب والسطو المسلح والسرقة بالاكراه والتى يشارك فيها الخريجون وابناء الطبقات الراقية . وارجعت الوفد أسباب معظم هذه الجرائم إلى انتشار المخدرات والبطالة والتفكك الأسرى وعدم وجود القدوة وأفلام العنف ورأت الوفد أن الظاهرة الأكثر خطورة هى سلبية رجل الشارع الذى لم يعد يهتم بالتصدى لهذه الجرائم .

أما صحيفة الأهالى فأرجعت أسباب الجريمة إلى اختفاء القيم العليا من المجتمع وافتقاده القدوة والبطولة . وطالبت الأهالى بضرورة اعادة النظر فى سياسات الحكومة الاجتماعية ، والاهتمام بسلم القيم الاجتماعية ، وضرورة أن تكف الحكومة عن أن تكون حكومة أمن دولة .

جـ - تلوث البيئة

فى تناولها لقضية تلوث البيئة أوضحت الأهرام أن نسبة الأتربة المتساقطة والعالقة والغازات السامة فى مدينة القاهرة ، بلغت أضعاف النسبة العالمية ، هذا بالاضافة إلى ارتفاع نسبة التلوث فى الخضروات المصرية نتيجة لاستخدام مخلفات الصرف الصحى فى رى بعض المناطق الزراعية فى مصر . وتناولت الأهرام أيضا مشكلة الماء الملوث فى القاهرة وتأكيد المسئولين على نظافة المياه وأن التلوث قد يحدث فى بعض الأعمال التى تعتمد على الجهود الذاتية لتوصيل المياه ، من خزانات المنازل . وعالجت الأهرام أيضا تلوث بحيرة المنزلة وانعاكسات ذلك على الثروة السمكية ومن ثم الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

أما صحيفة الاخبار فقد ارجعت ما نراه من تلوث للبيئة إلى غياب التشريع ، وذلك أدى إلى الاضرار بنا داخليا وخارجيا ، فلقد اتاح للدولة المصدرة للسيارات مثلا ارسال السيارات بدون فلتر لمنع التلوث وهو ما تلتزم به مع بقية الدول . وطالبت كل من يعلن اهتمامه بالبيئة أن يقدم ما لديه من أفكار وجهد لخدمة قضية البيئة فى مصر .

وشنت الأخبار حملة ضد استخدام المبيدات فى القضاء على ورد النيل ، ولم ينف وزير الرى استخدام مصر للمبيدات ولكنه أكد أن الامكانيات المتاحة لا تسمح باستخدام الميكنة فى المقاومة بنسبة ١٠٠٪ ورأت الاخبار أن هذا الموضوع يجب أن يكون القضية الأولى لحزب الخضر ، وطالبت الحكومة بسرعة توفير الامكانيات اللازمة ولو على حساب ضرورات أخرى .

ورأت صحيفة الجمهورية أنه للوصول إلى بيئة نظيفة يجب توثيق التعاون الدولى فى مجال البيئة والأخذ بأسلوب التنمية الشاملة والحد من عوامل التلوث .

أما صحيفة مايو فقد تناولت قضية تلوث البحيرات الشمالية وارجعته إلى التلوث الصناعى والصحى ونمو الحشائش والنباتات وعجز التمويل وطالبت بوقف استخدام المبيدات فى القضاء على ورد النيل .

وتناولت صحيفة الوفد جميع اشكال التلوث التى تتعرض لها مصر ، فتحدثت عن الكوارث التى تجتاح البحيرات مثل بحيرات المنزلة وقارون والبرلس وتلوث مياه النيل وشواطىء البحار والتلوث البصرى والسمعى والغذائى والجوى وتحدثت عن الدور الغائب للدولة فى حماية البيئة ورأت أنه اذا كانت الحكومة مسئولة عن هذا التلوث فإن صمت الهيئات الشعبية من أحزاب ونقابات وجمعيات حماية البيئة يساهم فى استمرار الاخطار التى يسببها هذا التلوث .

د - البطالة

حددت صحيفة الاهرام السبب الرئيسى لمشكلة البطالة والتى جاءت نتيجة لتراكمات طويلة المدى منذ أن التزمت الدولة بتعيين جميع خريجى المؤسسات التعليمية بالحكومة والقطاع العام فى وظائف ليست فى حاجة اليهم وفى أعمال تبعد تماما عن تخصصاتهم . وتحدثت الأهرام عن نوع آخر من البطالة وهى البطالة السافرة ورأت ضرورة دراسة آثار هذا النوع من البطالة على المجتمع نظرا لأهميته وغفلة المجتمع عنه . وأكدت الأهرام حرص القيادة السياسية على وضع مشكلة البطالة فى مكانها الصحيح على قمة الاولويات التى يجب أن يتجه اليها برنامج التحرر الاقتصادى لارتباطها الوثيق بمشكلة الانفجار السكانى ولآثارها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة . ونوهت الاهرام أيضا عن اقدام وزارة التنمية الادارية على مواجهة ازمة البطالة من خلال وضع خطة لتدريب ٢٥ ألف خريج فى خلال خمس سنوات قادمة فى مجالى نظم المعلومات والكمبيوتر . ورأت الأهرام أن التحدى الاكبر الذى يواجه الحكومة هو تغيير فلسفة تشغيل الخريجين تحت مظلة الحكومة ، وحل القضايا المتراكمة منذ سنوات طويلة .

وعالجت الاخبار مشكلة البطالة واعتبرتها من أخطر المشاكل التى تواجهنا ، وارجعتها إلى قلة فرص العمل لأسباب اقتصادية وتشريعية وللزيادة السكانية ولسوء سياسة التعليم التى لا تربط بين المناهج وحاجة المجتمع . كما وصفت الاخبار هذه المشكلة بأنها قنبلة موقوتة تهدد أمن المجتمع . وتناولت الآثار السلبية للبطالة مشيرة إلى أن معظم الجرائم التى يشهدها الشارع المصرى يرتكبها عاطلون . واقترحت الاخبار عقد مؤتمر قومى يدعى إليه المفكرون والاقتصاديون والاجتماعيون ليقولوا رأيهم فى هذه المشكلة . وناشدت الاخبار القطاع الخاص أن يفتح ذراعيه لاستيعاب أعداد أكثر من الشباب وطالبت بدور أكثر إيجابية للاحزاب السياسية .

واتفقت صحيفة الجمهورية مع الأهرام فى الدعوة لانشاء صندوق التأمين والتكافل ضد البطالة كضمان اجتماعى يمتص حدة الموقف الناجم عن البطالة . وأكدت صحيفة مايو على ضرورة إيجاد حل لمشكلة البطالة لانها قضية جيل بأكمله .

ورأت صحيفة الوفد أنه رغم ما يقال عن سعى الدولة لحل المشكلة الا أنه من الواضح عدم ارتفاع مستوى الجهود المبذولة للتخفيف من حدتها . وتناولت الوفد أسباب المشكلة من وجهات نظر متعددة ، فرأت أن البعض يرى أن المشكلة ترجع إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الستينيات ، وآخرون يرون أن البطالة حصاد للانفتاح ، ورأى ثالث يرجع المشكلة إلى قصور خطة الدولة فى الثمانينات وأن التعليم اصبح يستفيد منه من يستحق ومن لا يستحق مما أدى إلى البطالة السافرة والمقنعة ، وأن تشجيع الدولة للقطاع الخاص لم يؤد إلى زيادة التشغيل .

ورأت الوفد أن الاجراءات التى تتبعها الدولة منذ السبعينات لمواجهة المشكلة والتى أهمها تشجيع العمالة على السفر لم تكن سوى حلول مؤقتة ، ثبت فشلها مع عودة هذه العمالة . وفى هذا الصدد رأت الوفد ضرورة عدم اعتبار الهجرة أحد البدائل لمواجهة مشكلة البطالة ، ودعت إلى إيجاد حلول أخرى بديلة لأن الشباب العاطل يعد مخزونا استراتيجيا للانحراف والتطرف . واعتبرت الوفد أن المشروعات الصغيرة شعار يفتقد الجدية واقترحت منح اعانات بطالة للعاطلين تصرف حسب مؤهلاتهم بشرط الا تزيد عن ٥٠ جنيه .

وناقشت صحيفة الاحرار دور صندوق التنمية الاجتماعية وتساءلت هل يضع نهاية للبطالة بين الشباب ام يتحول إلى بنك استثمارى ؟ وطالبت الاحرار بضرورة تحديد نوعية الشباب الذى يمكن أن يستفيد من قروض هذا الصندوق وماهية الضمانات .

هـ - الادمان والمخدرات

فى معالجتها لهذه القضية تناولت صحيفة الأهرام دور الأدب والفن فى مكافحة الادمان وذلك من خلال فهم الطبيعة الانسانية ولفت الأنظار إلى نماذج الانحراف وكيفية مواجهتها وقيام الأبوين والمدرسة والجامعة والنادى بدورهم فى المجتمع .

أما صحيفة الأخبار فأكدت على أن تعاطى المخدرات والاتجار فيها من المشكلات التى تجتاح العالم ، وتعرضت الاخبار لتعاون ادارة مكافحة المخدرات المصرية وادارات مكافحة المخدرات فى العالم ونتيجة هذا التعاون فى إحباط الكثير من محاولات التهريب ، ثم انتقلت إلى دور الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات .

وتناولت صحيفةالوفد المخطط الاسرائيلى لاغراق مصر بالمخدرات فبينت أن هناك ٤ آلاف قضية مخدرات المتهم فيها إسرائيليون .

ودعت إلى مراعاة الظروف الانسانية للمرضى عن طريق علاجهم بدلا من زجهم فى السجون . وطالبت الوفد بتنفيذ عقوبة الاعدام فى التاجر وكذلك فى المدمن اذا عاد للادمان بعد شفائه . وفى تناولها لطريق العلاج أشادت الوفد إلى الاسلام كأحد أهم وسائل العلاج باعتراف منظمة الصحة العالمية . وكذلك اقترحت الوفد اقامة مستوطنات علاجية فى صحراء مصر يتم فيها علاج هؤلاء المدمنين . وفى هذا الصدد طالبت الوفد بضرورة اختيار الضباط العاملين فى هذا المجال ممن تتوفر فيهم شروط الأمانة والنزاهة ، وضرورة العناية بتدريبهم التدريب الكامل . ولأن مشكلة المخدرات تعد من أهم المشكلات الاجتماعية لما لها من أسوأ الآثار الاقتصادية والأمنية والسياسية التى تمتص طاقة المجتمع المصرى طرحت الوفد ضرورة اقامة مركز تدريب قومى لمكافحة الادمان ودعت إلى مشاركة جميع أبناء الشعب فى البحث عن حلول لهذه المشكلة .

و - الزيادة السكانية

أبرزت الأهرام من خلال تحقيقاتها الصحفية أن الناس يستمعون إلى برامج تنظيم الأسرة فى التليفزيون ولا يذهبون

إلى المراكز لأنهم ما زالوا غير مقتنعين ولأنهم لم يتلقوا التوعية الكافية ولا يثقون فى الخدمات التى تقدمها جمعيات تنظيم الأسرة .

واتفقت الأخبار أيضا على أن الحملات التليفزيونية لتنظيم الأسرة غير مؤثرة وطالبت بتشريعات جديدة تعالج المشكلة السكانية وأقترحت مثلا أن يصدر قانون يجعل الحد الأدنى للزواج ٢٠ سنة للذكور و١٨ سنة للأناث ، أو حرمان الأسرة من بعض المميزات اذا انجبت أكثر من طفلين . وطالبت بعمل تقييم شامل لتكاليف وعوائد الأجهزة المعنية بتنظيم الأسرة ، وأن يقوم بهذه المهمة جهة علمية أو مركز دراسات وبحوث متخصص .

أما صحيفة الجمهورية فلقد نوهت إلى أن الدولة تحاول محاصرة الزيادة المروعة فى السكان وأنشأت لها العديد من المجالس والجمعيات والهيئات ، ولكن يجب الاعتراف بأن المستهدف ليس متوازنا مع الجهد والانفاق ولابد من دراسة العوامل المعوقة للوصول للهدف .

أما صحيفة مايو فأكدت أنه لولا برامج تنظيم الأسرة لزدنا ٢٠ مليون نسمة ودعت إلى اعادة توزيع السكان باقامة مجتمعات عمرانية جديدة تستوعب ١٥٪ من السكان حتى عام ٢٠٠٠ كما رأت ضرورة القيام بحملة قومية وتعلن عن « عام السكان كيفاً لا كماً » .

واشارت الوفد أيضا إلى محاولات الدولة للتصدى لمشكلة زيادة السكان ولكنها رأت أنها لم تأت بنتيجة ، وهو ما يقتضى اعادة دراسة الاساليب التى اتبعت من أجل الحد من السكان كمحاولة لايجاد الاسلوب المناسب لحل المشكلة .

ورأت الوفد أن الزيادة السكانية ثروة اذا أحسن استخدامها وتوجيهها وكان يجب على الدول استثمار هذه الثروة البشرية فى تنمية الصحراء وأقامة المشروعات . ونوهت إلى أن جهاز تنظيم الأسرة له ميزانية فلكية بفضل اسهام الولايات المتحدة فى هذا المجال ، وتساءلت عما اذا كان من الأفضل أن تنفق هذه الملايين على مستعمرات عمرانية جديدة فى صحارى مصر لتستوعب ملايين البشر .

٤ ـ القضايا الثقافية

جاءت القضايا الثقافية فى المرتبة الرابعة من حيث أهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . وكانت أهم هذه القضايا والتى اجمع عليها المحكمون هى بالترتيب : التدهور الثقافى ، الآثار المصرية ، القراءة للجميع ، وجوائز الدولة . وتكشف قراءة بيانات الجدول رقم (١٢) أن قضية التدهور الثقافى تصدرت هذه القضايا اذ بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولتها ٤٢ معالجة بنسبة ٤٥٪ يليها على التوالى قضية الآثار المصرية (٣١٪) ، القراءة للجميع (١٥٪) ثم جوائز الدولة (٩٪) .

جدول رقم (١٢)
يوضح عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الثقافية عام ١٩٩١

القضية / الصحيفة	التدهور الثقافى	الآثار المصرية	القراءة للجميع	جوائز الدولة
الأهرام	٢	٥	٥	
الأخبار	١٣	١٠	٣	١
الجمهورية	—	١	١	—
مايو	٢	١	—	١
الوفد	٢٣	١٠	٥	٧
الشعب	٢	٢	—	—
الأهالى	—	—	—	—
الأحرار	—	—	—	—
المجموع	٤٢	٢٩	١٤	٩
النسبة المئوية	٤٥	٣١	١٥	٩

أ ـ التدهور الثقافى

تعرضت صحيفة الأهرام لمشكلة تدهور الكتاب المصرى وتردى مستواه الثقافى فضلا عن ارتفاع سعره وقيام العديد من المزورين بتزوير الكتب . ورأت أن من أسباب التدهور الثقافى عدم وجود مجموعات تعاونية تشترك فى شراء الكتب والتحاور حولها . وأكدت الأهرام أن حل مشاكل تصدير الكتاب المصرى ضرورة لاسترداد مكانته العالمية .

وتناولت الأهرام العلاقة بين الأجيال الثقافية القديمة والحديثة فأشارت إلى الحوارات بين المثقفين التى بلغت من الحدة درجة تزعج الحياة الثقافية بكاملها وتوشك أن تزلزل اركانها ورأت الأهرام أنه من غير اللائق أن يحدث هذا على مستوى القيادة العقلية والروحية التى تفخر بها مصر . وارجعت الأهرام أسباب المشكلة إلى مغالاة البعض فى محاولته اصلاح الآخرين وردعهم وإيقافهم عند الحدود ، بالاضافة إلى الفراغ الذى يعيش فيه عدد غير قليل من المثقفين مما يؤدى إلى فراغ إبداعى ونفسى . واقترحت الأهرام على المثقفين أن يقبلوا على الابداع وأن يؤمنوا بالديمقراطية وحرية النقد والرأى الآخر .

وتساءلت صحيفة الأخبار هل يوجد مثقفون فى مصر ، مع ملاحظة أن هذا التساؤل ينطبق على الجيل الجديد لأن الأجيال السابقة كانت محتشدة بأساتذة كثيرين أما الآن فمن الصعب العثور على مثقفين بالمعنى الحقيقى . ونوهت الأخبار عن فشل المسرح والتليفزيون ، وحاجة الموسيقى إلى أسس علمية تفتقدها ، وألمحت إلى أهمال التراث وعدم إعتماد التجديد عليه .

وأوضحت تجاهل المسرحيات العالمية وخلو الانتاج السينمائى من الروائع واقترحت مراجعة الأخطاء . واشادت الأخبار بالنشاط الثقافى لمعرض الكتاب الا أنها اخذت على الحكومة المغالاة فى الضرائب الجمركية وتعقيدات التصدير وانحسار الكتاب المصرى عن السوق العربية وكثرة الأخطاء .

أما صحيفة مايو فقد اشارت إلى تحول المسرح إلى ملهى وابتذال السينما فى المخدرات والعنف والجنس . ورأت ضرورة أن نبدأ فى صد هذا قبل أن يتحول ما نشاهده إلى داخل بيوتنا .

أما صحيفة الوفد فقد أشارت إلى تدنى مستوى الفيلم المصرى وانحساره إلى مشاهد العنف والسباب والجنس واساءته إلى مصر فى الخارج وضعف الرقابة وتعاطفها مع المنتجين الذين يهدفون إلى الربح فقط بجانب تدهور المنافسة التليفزيونية بمسلسلات متدنية ، هذا إلى جانب ارتفاع أجور الممثلين والتكاليف وأزمة التوزيع الخارجى وأن تأميم السينما كان سببا رئيسيا لتدهورها .

واشارت الوفد إلى تدهور الأغنية وأن الروتين والبيروقراطية قد قتلا مسرح الدولة وحرماه من إمكانيات القطاع الخاص . واشارت إلى تدهور الحركة النقدية وهجرة شباب المسرح وخلو الساحة من المسرحيات السياسية واقتصارها على الابتذال والسخرية غير الفنية . كما اشارت إلى اختفاء الشعر المسرحى خوفا من الملاحقة الأمنية وكذلك الكوميديا الجادة .

وأخذت الصحيفة على هبوط المستوى الثقافى وخلو المدن المصرية من المكتبات وهجر قصور الثقافة وافتقار أجهزة وزارة الثقافة إلى التنسيق وتأثير البطالة والفقر فى رواج ثقافة التطرف ، وضرورة التخلص من سيطرة الدولة على النشاط الثقافى .

أما صحيفة الشعب فقد اتهمت السينما بتشويه وعى ووجدان الشعب باعتمادها على أفلام العنف والاثارة والمخدرات . وطالبت برقابة حازمة وبمنع التليفزيون من الاعلان عن المسرح الهابط .

ب ـ قضية الآثار المصرية

تساءلت صحيفة الأهرام عن إهمال المسئولين عن السياحة والآثار والحكم المحلى وسكوتهم على الخطأ فى البر الغربى لمدينة الأقصر حتى وصلت إلى كارثة تهدد ثروة مصر الأثرية والسياحة ، حيث انتشرت المساكن العشوائية وأوضحت أن أداء الأجهزة الحكومية تجاه هذه الأزمة كشف عن قصور واهمال كبيرين . كما أبرزت تعدد السرقات الخاصة بالآثار المصرية .

كما تحدثت الأهرام عن تآكل تمثال أبى الهول ورأت ضرورة الاستعانة بالمختصين ، كما أخذت على وزارة الرى اعاقة سير الملاحة السياحية بين الأقصر وأسوان .

وتناولت صحيفة الأخبار أيضا تكرار سرقة الآثار بالمتحف المصرى واحتمال حدوثها فى المتاحف الأخرى وعدم جدوى التفتيش الشكلى والافتقار إلى نظم أمن متطورة ضد السرقة والحريق .

كما أشارت إلى فضائح تدهور الآثار المصرية فى الصحافة الفرنسية ، وتعرضها للرطوبة والتلوث من ازدحام السياح ووسائل نقلها والاسكان العشوائى حولها وارتفاع منسوب المياه الجوفية . كما ركزت الصحيفة أيضا على تسرب آثار وحلى إلى أجانب يعرضونها لحسابهم فى متاحف أوروبا وضربت مثلا لذلك بآثار واحة سيوة . وطالبت بضرورة توزيع القطع الأثرية على متاحف كثيرة تشمل معظم مدن مصر للمحافظة عليها وتنشيط السياحة بها . ولم تعترض الصحيفة على فكرة معارض الآثار المصرية بالخارج ، إلا أنها تحفظت على اشتراك القطع النادرة .

أما صحيفة الجمهورية فاكتفت بالمطالبة بضرورة وقف بناء مساكن للمحامين بجوار المنطقة الأثرية بعين شمس . كما رأت أن الأدباء والفنانين يؤيدونها فى وقف مذبحة الآثار .

كشفت صحيفة الوفد بدائية وسائل الأمن فى المتحف المصرى وفوضى عملية عرض وتخزين القطع الأثرية وتضارب المسئولية وكذلك سرقة إسرائيل لآثار سيناء ، وطالبت باعادتها أو دفع تعويضات عنها ، كما انتقدت الصحيفة فكرة نسخ القطع الأثرية وحذرت من انتشار ذلك أذ أنه يهدم رهبة التاريخ .

أما صحيفة الشعب فقد اشارت إلى رفض منظمة اليونسكو مشروع هضبة الأهرام ، وإدانة مجلس الشعب له . كما اعتبرت رحلة مومياء رمسيس الثانى إلى فرنسا دعاية سياسية يهودية ، ولمعرفة هل هو فرعون موسى أم لا ؟ ولم تكن للعلاج ، وأخذت على هيئة الآثار اهمال علاج المومياء .

جـ - القراءة للجميع

أكدت الأهرام على أن الدعوة إلى القراءة لا تقل أهمية عن الدعوة إلى اعادة بناء مصر حيث أن القراءة هى الوسيلة الوحيدة للمعرفة وأن ندرة المكتبات وارتفاع سعر الكتاب قد حال دون انتشار الدعوة للقراءة . وفى هذا الصدد أقترحت الأهرام اشراك الشركات الكبرى فى العملية الثقافية على سبيل الدعاية لها .

وطالبت الأخبار بضرورة تخطيط جديد للمواد المدرسية بحيث تكون مفيدة وواضحة تحبب الأطفال فى القراءة . ودعت إلى الأهتمام بكتاب القرية فى محو الأمية وحفظ القرآن وتفسيره وأن يكون لوسائل الاعلام والمؤسسات التعليمية والأسرة دور فى تشجيع القراءة .

رأت صحيفة الوفد أن البحث عن لقمة العيش لا يعطى الجائع وقتا ليقرأ وأن نسبة الأمية فى مصر تصل إلى ٧٠٪ هذا بالاضافة إلى أن القراءة تجعل للمواطن رأيا فى قضايا بلاده ولكن ذلك لا يكون فى بلد تنعدم فيه الديمقراطية . ودعت الوفد إلى ضرورة توفير أماكن تستطيع جذب الأطفال عن طريق انشاء المكتبات العصرية التى تجذب الطفل بحيث يكون هناك مكتبه للطفل فى كل حى ، كما يمكن تطبيق فكرة الأوتوبيس المكتبة فى الأحياء والتجمعات الشعبية ، وهى فكرة يمكن تمويلها بالتبرعات الذاتية ، كما يمكن تحويل بعض الأوتوبيسات الخردة إلى مكتبات بدلا من ترك هياكلها للصدأ .

د - جوائز الدولة

تساءلت صحيفة الأخبار عن هذا العدد الضخم من الجوائز التشجيعية المحجوبة هذا العام ، وهل صحيح أن النظام الحالى للجوائز أدى إلى حصول البعض على الجائزة التقديرية قبل الأوان . وترى الأخبار أن كثيراً من المشكلات المتعلقة بالجوائز تكمن فى أن قرارات اللجان يستأثر بها عدد ضئيل جدا من الأعضاء حيث يعتذر الكثيرون . وأوصت الأخبار بتكليف لجنة لدراسة هذه المشكلة .

أما صحيفة مايو فترى أن ترشيح القضاة لجوائز الدولة التقديرية بدعة خطيرة وذلك لأن استقلال القضاء يأبى أن تتدخل السلطة التنفيذية ومنها المجلس الأعلى للثقافة بتقدير أى من رجال القضاء أو النيابة .

ورأت صحيفة الوفد أن الجوائز أصبحت سيئة السمعة لما يحيط بأمور منحها والترشيح لها ، فالجوائز يتحكم فى منحها ضغوط البعض ولا تصل إلى الكثيرين الذين هم أهل لها . كما أن الجوائز أصبحت تمنح نتيجة لاعتبارات سياسية وأمنية وشخصية ، ولم تعد تعتمد على الابداع والتأثير على الحياة الثقافية المصرية . وطالبت الوفد بعمل ثورة فى الجوائز ابتداء من طريقة الترشيح حتى التصويت .

٥ - الوسط الصحفى عام ١٩٩١ :

- باستثناء تحويل بعض الصحفيين المعارضين للمحاكم

العسكرية فأنه يمكننا القول بأن الصحافة المصرية استمرت في مسيرتها المزدهرة خلال عام ١٩٩١ ، فرغم استمرارية سيطرة القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ على أوضاع الصحافة في مصر ذلك القانون الذى آثار ويثير الكثير من الجدل لما يتضمنه من قيود من شأنها عرقلة حرية الصحافة فأنه لا يمكننا اغفال التطور الكمى والكيفى الذى شهدته الصحافة المصرية عام ١٩٩١ .

فمن حيث الكم يمكننا رصد الأحداث التالية :

- صدرت في عام ١٩٩١ صحيفة « الأهرام ويكلى » عن مؤسسة الأهرام لتكون اضافة في مجال الصحف العربية الصادرة باللغة الانجليزية .

- كذلك وافق المجلس الأعلى للصحافة فى ١٩٩١/١١/٦ على اصدار ٤٨ صحيفة جديدة منها خمس صحف قومية ، وأربع صحف حزبية ، وسبع عشرة صحيفة علمية ، وست صحف للنقابات وصحيفتان للاتحادات وصحيفة مجالس شعبية وصحيفة اقليمية وصحيفة أدبية وأخرى ثقافية .

- ومن حيث الكيف نجد أن الصحافة قد حققت نصرا كبيرا لصالح الديمقراطية وهو نجاحها في كشف ما عرف بقضية « نواب الكيف » وما حققته من نجاح في هذا المجال تبلور في اسقاط عضوية أثنين منهما واجبار الثالث على الاستقالة ، لتكون سابقة تضاف إلى سوابق الصحافة في مجال كشف الفساد .

- إلا أنه بالرغم من تلك النجاحات فإنه لا يزال يعاب على الصحافة ما يسميه السيد يسين بالغوغائية والتبريرية . فهى غوغائية حينما تتناول بعض صحافة المعارضة إحدى القضايا الخلافية وتقوم بمعالجتها دونما موضوعية . وهى تبريرية حينما تحاول بعض كتابات الصحف القومية تبرير سياسات النظام الحاكم .

بالاضافة لذلك فإنه يمكننا إيجاز بعض الاحداث التى شهدتها الساحة الصحفية عام ١٩٩١ فيما يلى :

- شهد عام ١٩٩١ انتخابات جديدة في نقابة الصحفيين اسفرت عن اعادة انتخاب مكرم محمد أحمد نقيبا للصحفيين .

- أيضا أعيد في عام ١٩٩١ تشكيل المجلس الأعلى للصحافه ، وقد ضم المجلس ٢٦ عضوا بحكم مناصبهم ، ٢٧ عضوا من الشخصيات العامة . وذلك برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى بصفته رئيسا لمجلس الشورى .

- شهد عام ١٩٩١ انعقاد المؤتمر العام الثانى للصحفيين ، ولقد أوصى المؤتمر بضرورة اطلاق حرية اصدار الصحف كذلك اعادة الصحف والمطبوعات الصادرة أو الملغاة أو المعطلة .

- وفي مجال المواجهات التى خاضها الصحفيون ونقابتهم عام ١٩٩١ نجد أن أكثر من ٥٠٠ صحفى طالبوا نقابة الصحفيين بالتدخل الفورى لوقف الاتجاه داخل الصحف القومية بمنع الصحفيين العاملين بها من العمل بأى صحيفة أخرى ، ولقد اجتمعت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين وقررت القيام بحركة توقيعات لإيقاف اصدار مثل هذا القرار .

- وعلى صعيد آخر شهدت نهايات عام ١٩٩١ مواجهة بين الصحفيين ومجلس الشعب نتيجة لتصريحات الدكتورة رئيسة اللجنة التشريعية بالمجلس والخاصة بطريقة معالجة الصحافة لما عرف بقضية « نواب الكيف » .. واصدرت النقابة بيانا ترد فيه على الاتهامات الموجهة للصحفيين مؤكدة فيه على أن انتقاد بعض البرلمانيين لا يعنى المساس بمجلس الشعب ، كذلك أكد البيان حق الصحافة المصرية في حرية الرأى والنقد الموضوعى لأنه لا أحد فوق المساءلة .

- كذلك شهد عام ١٩٩١ أحد الانقسامات الداخلية الخطيرة داخل نقابة الصحفيين . حيث جمد أربعة من أعضاء مجلس النقابة عضويتهم بها وذلك احتجاجا على ما أسموه بالمناورات التى تجرى لتمرير محاولات بعض الصحفيين لتفتيت وحدة النقابة بانشاء جمعيات مستقلة بالمخالفة لقانون النقابة ، وكذلك لاستخدام ختم النقابة دون علم المجلس على أوراق خاصة بانشاء جمعية الصحفيين الاقتصاديين .

خامساً : أحداث العنف السياسى فى مصر سنة ١٩٩١

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسى
يناير	- أضراب/اعتصام/نحو ٣٠٠ عامل بمصنع أسمنت بورتلاند بحلوان أمام مبنى الإدارة لعدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - أضراب/اعتصام/العديد من الصحفيين المصريين بنقابة الصحفيين احتجاجا على/ الحرب فى منطقة الخليج . - أضراب/اعتصام/عمال شركات أسمنت بورتلاند حلوان والقومية للأسمنت وأسمنت طره إحتجاجا على عدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - أضراب / بعض سائقى السرفيس بالزقازيق عن العمل احتجاجا على عدم إعداد الموقف الجديد الذى نقلوا اليه .	- مظاهرة/بعض المواطنين بالحامول بمحافظة كفر الشيخ احتجاجا على تصرفات رئيس المدينة ، وقد تدخلت الشرطة وسيطرت على الموقف بالمدينة . - مظاهرة/عمال شركتى مصر حلوان للغزل والنسيج والنصر للصباغة والتجهيز بالمحلة ، احتجاجا على سوء الإدارة وحجب بعض المستحقات المالية .		- القبض على العديد من الأشخاص ،غير محددى الجنسية، بسبب الاشتباه فى محاولة احداث بعض الأعمال التخريبية فى مصر . - ضبط ١٣ هاربا من أعضاء الجماعات الاسلامية بسبب أتهامهم بارتكاب بعض الأعمال . - القبض على ضابط مصرى متقاعد واردنى بحوزتهما شريط فيديو للتدريب على بعض الأعمال العسكرية . - القبض على مجدى أحمد حسين العضو القيادى بحزب العمل بتهمة توزيع بيانات مثيرة للشعب والتجمهر لرفض الحرب فى منطقة الخليج . - أعتقال أثنين من الأطباء لرفضهما الحرب فى منطقة الخليج . - ضبط خمسة آلاف منشور لأحدى الجماعات الاسلامية ببنى سويف لجماعة أحمد يوسف معدة للتوزيع فى هذه المحافظة تدعو للإنتقام من ثلاثة ضباط أمن دولة . - القبض على عضو بالجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتمى لجماعة الشوقيين ، هارب من بعض الأحكام . - القبض على ثلاثة أعضاء من المنتمين لتنظيم الجهاد بالزقازيق ، ابان محاولتهم توزيع بعض المعلومات المناوئة لنظام الحكم . - القبض على ثلاثة أعضاء بالجماعة الإسلامية كانوا قد هربوا منذ عدة أيام واختفوا باسيوط .	

جـدول (١٣)

الشهـر	اضـرابـات	مظاهـرات	أحـداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقـال	محاولات أغتيال سـياسـى
فبرايـر	ـ أضراب/اعتصام/بـعض طلاب جامعة القاهـرة احتجاجا على القصف الأمريكى وقصف القوات المتحالفة فى الخليج لدولة العراق . ـ أضراب/اعتصام/مئـات الطلبة بجامعة القاهـرة احتجاجا على مقتل طالب واحد على الأقل على يد الشرطة ابان مظاهـرة مناوئة للسياسة المصرية والامريكية ازاء أزمـة الخليج . ـ أضراب/اعتصام : بـعض أعضاء ومؤيـدى حـزب التجمـع بالاسماعيليـة أحتجاجا علـى القصف الأمريكـى الموجـه ضد الشعب العراقى . ـ أضراب/اعتصام/نحـو ٧٠٠ عامل وموظف بشركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضى ، لعـدم صرف مستحقاتهم المالية . ـ ـ أضراب/بعض موظفى هيئة الاستثمار عن العمل احتجاجا علـى توقـف الترقيات بالهيئة منذ عام ١٩٨٠ . ـ أضراب/عمـال مصنـع ٨١ الحربـى بالهايكستـيب احتجاجا على تأخر صرف بعض مستحقاتهم المالية . ـ أضراب/اعتصام/بـعض العاملين بشركة الترسانة البحريـة بالاسكندريـة احتجاجا على عدم صرف وجباتهم الغذائية .	ـ مظاهرات فى جامعات عين شمس والقاهـرة والزقازيـق والمنصورة والمنيـا احتجاجـا علـى العدوان الامريكى علـى العـراق ، والتداعيـات اليومية لهذا العدوان .. وقد تدخل الأمن لقمع المظاهرات فى جامعة القاهرة مما أدى إلى مقتل طالب واحد وجرح العشرات . ـ مظاهرة/طلاب جامعـة القاهرة احتجاجـا علـى مصرع أحد الطلاب ابان التظاهـر ضد السيـاسة الامريكية ازاء العراق . ـ مظاهرة/بـعض طـلاب جامعة أسيوط وأعضاء من هيئة التدريس بها للتنديد بالرئيس الأمريكى جورج بوش والرئيس العراقـى صدام حسين . ـ مظاهرة/بـعض طـلاب جامعة أسيوط الذين ينتمون للجماعة الاسلامية احتجاجا على السياسة المصرية ازاء أزمة الخليج وقرار الهجوم الأمريكى البرى على العراق رغم موافقة الأخير على الانسحاب من الكويت . ـ مظاهرة : بعض طـلاب جامعة الزقازيق احتجاجا على الهجوم الأمريكى البرى على العراق .. تدخل قوات الأمن . ـ مظاهرة/بـعض طـلاب جامعة الاسكندرية احتجاجا على أستمرار الحرب فى منطقة الخليج .		أعتقال عدد من الأشخاص ينتمى بعضهم لتنظيمـات سياسيـة وحزبية مختلفة وبينهم عدد من الطلبة ، بسبب معارضة الحرب فى منطقة الخليج ، بأساليب مختلفة منها التظاهر وتوزيع المنشورات . وقـد أعـربت المنظمـة المصريـة لحقـوق الانسان عن خشيتها من تعرض بعض من هؤلاء للتعذيب . ـ القبض على أفراد بـعض الجماعات الدينية بالاسكندرية بتهمة الشروع فى ترويج بعض المنشورات المعادية لنظـام الحكم . ـ أعتقال بعض أعضاء «الجماعة الاسلامية» بمحافظتى الفيـوم وأسوان ، وتعرضهم للتعذيب بتهمة اتلاف بعض الممتلكات الخاصة فى الفيوم . وتوزيع منشورات معادية لجهاز الشرطة فى أسوان . ـ القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية بمحافظة بنى سويف ابان قيامهم بلصق بعض المنشورات المنـاهضة لنظام الحكم .. إصابة ضابط شرطة . ـ القبض على ٧ أعضاء من الجماعـات الاسلاميـة ببنـى سويف ينتمون لجماعة أحمد يوسف ، وذلك بعد اتهامهم بأحراق بعض أعمال التى يملكها مسيحيون ببنى سويف . ـ ضبط بعض أعضاء الجماعات الاسلامية الذين ينتمون لجماعة أحمد يوسف ببنى سويـف ، حاولوا أشعال النار فى بعض المحال والشقق السكنية .	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسى
		ـ مظاهرة بعض المواطنين بضاحية بولاق بالقاهرة ، أحتجاجا على السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج . ـ مظاهرة بعض طلاب المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة أحتجاجا على سياسة التعليم وارتفاع نفقات العملية التعليمية .		ـ القبض على أعضاء تنظيم سرى بمحافظة الشرقية ، كان يعد منشورات مناهضة لنظام الحكم . ـ أعتقال أحد امراء الجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتمى لجماعة أحمد يوسف بيد أن النيابة أخلت سبيله . ـ القبض على طالب بالفيوم بحوزته بعض المنشورات المناهضة لنظام الحكم والمنسوبة لاحد التنظيمات الاسلامية . ـ ضبط ١٠ أفراد من الجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتمون لجماعة أحمد يوسف أثاروا الذعر بين ركاب قطار بنى سويف والفيوم لمنع غير المحجبات من ركوب القطار مستخدمين الجنازير .. وتتكون هذه الجماعة من ٧ موظفين وطالبين وحرفى . ـ قيام مجموعة مستقلة تعتنق فكر التكفير والهجرة بقتل سيدة عجوز فى شقتها وسرقة أجهزة كهربائية بدعوة أن ابنها مرشد فى وزارة الداخلية .	
مارس	ـ أضراب/ بعض طلاب جامعة القاهرة عن الطعام احتجاجا على مقتل طالب واحد على الأقل على يد قوات الأمن ، ابان مظاهرات الجامعة للاحتجاج على الحرب فى منطقة الخليج . ـ أضراب/ أعضاء تنظيم الجهاد المحكوم عليهم فى قضيتى أغتيال السادات وتنظيم الجهاد عن الطعام	ـ مظاهرات/ بعض طلاب جامعة الزقازيق احتجاجا على مقتل طالب بجامعة القاهرة على يد قوات الأمن ، بعد الاحتجاج على الحرب فى منطقة الخليج . مظاهرات بعض مواطنى قرى محافظة البحيرة ، احتجاجا على انقطاع مياه الشرب وصدور قرارات بإزالة بعض المنازل .	ـ مشاجرة بالايدى والعصى بين الشرطة وبعض المعتقلين من أعضاء الجماعات الاسلامية ،الجماعة الاسلامية +مجموعات مستقلة بعض أعتراض هؤلاء على ترحيلهم الى المعتقل .. إصابة بعض	ـ أعتقال الشاعر عفيفى مطر وعدد من طلبة جامعة المنصورة بسبب معارضة الحرب فى منطقة الخليج .. وقد أكدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى زارت بعض المعتقلين فى السجون ، تعرض الشاعر للتعذيب الشديد . ـ أعتقال الصحفى حمدين صباحى بعد مطاردة مع الشرطة فى أحد شوارع القاهرة بسبب معارضته للحرب فى منطقة الخليج .	ـ مقتل طالب ثانوى على أيدى خمسة من أعضاء الجماعات الاسلامية بأسيوط بسبب ماتردد عن علاقته بنشاط إحدى الطوائف الأهلية

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسي
مارس	بليمان طره أحتجاجا على سوء المعاملة . ـ أضراب/ أعتصام/ نحو ٢٠٠ مهندس بنقابة المهن الزراعية أحتجاجا على قطع التيار الكهربائي والمغالاة في حساب مقابل أستغلال الكهرباء وقطع المياه عن الأراضي الزراعية بمديرية التحرير . ـ أضراب/ أعتصام/ مدير شئون الأفراد ومدير عام المراجعة بشركة دقهلتكس بالدقهلية عن الطعام أحتجاجا علي قرار نقلهما . ـ أضراب/ مرشح سابق لمجلس الشعب عن الطعام احتجاجا علي تعرضه للاضطهاد وفصله بعد سقوطه في الانتخابات . ـ أضراب/ بعض موظفى هيئة النقل العام بالقاهرة عن العمل ، احتجاجا على عدم صرف بعض مستحقاتهم المالية .	ـ مظاهرة/ نحو ١٠٠٠ عامل وموظف بإحدي شركات القطاع الخارجي للمقاولات أمام قسم مدينة نصر بالقاهرة للمطالبة بصرف بعض المستحقات المالية . ـ مظاهرات متفرقة بمدينة السويس أحتجاجا على الاتجاه لرفع قيمة تعاقدات الأهالي علي شقق المحافظة . ـ مظاهرة/ بعض مواطنى محافظة بورسعيد أحتجاجا على سوء المرافق والخدمات .	الأشخاص من الطرفين . ـ مشاجرة بين ثلاثة طلاب من أعضاء الجماعة الاسلامية بأسيوط وطالب مسيحى تدخل قوات الشرطة	ـ القبض علي عدد من المصريين بتهمة السعى للقيام بأعمال عنف فى مصر بتحريض من العراق . ـ القبض على أحد المتهمين بقتل رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب بضاحية شبرا بالقاهرة . وينتمى هذا الشخص للجماعة الاسلامية . ـ القبض على أحد قيادات الجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتمى لجماعة أحمد يوسف ، وكانت بحوزته كميات كبيرة من المتفجرات وعبوات مملوءة بمواد سريعة الاشتعال . ـ ضبط ٦٠٠ ألف جنيه مع أثنين من الملتحين داخل سيارة ، وتخص هذه الأموال محمد الشرقاوى أحد أعضاء تنظيم الجهاد ، الذى أشتهر بتجارة العملة .	
أبريل	ـ أضراب/ أعتصام/ عمال المخابز بشبين الكوم عن الطعام وذلك بمقر الغرفة التجارية ، أحتجاجا علي فرض رسم مقابل الحصول على دقيق الأفران . ـ أضراب/ أعتصام/ بعض الطلاب المصابين فى أحداث جامعة القاهرة فى فبراير ١٩٩١ أحتجاجا على عدم إتخاذ اجراءات علاجهم بالخارج .	ـ مظاهرة/ نحو ٢٠٠٠ من مواطنى مدينة نصر بسبب ألقطاع الكهرباء والمياه .. مصرع شخص وإصابة العديد من الأشخاص . ـ مظاهرة/ بعض الفلاحين فى بنى سويف أحتجاجا على مشروع القانون الجديد لتقنين العلاقة بين المالك والمستأجر .. تدخل الشرطة وأعتقال بعض المتظاهرين .		ـ القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية في منطقة الخالكة ، وذلك ضمن حملة تمشيط دورية لتعقب نشاط هذه الجماعات . ـ ضبط عضو ينتمى لأحدى الجماعات الإسلامية يدير مصنعا لتصنيع البنادق فى القليوبية لتمويل احتياجات أعضاء التنظيم من الأسلحة . ـ القبض علي عضوين بالجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتميان لجماعة أحمد يوسف لاشتراكهما فى أحداث عنف سابقة . ـ القبض على عضو بارز بالجماعات الاسلامية ببني سويف	ـ مقتل عضو من الجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتمى لجماعة أحمد يوسف على يد زميل له .

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسى
أبريل				متهم فى عدة قضايا . - القبض على نحو ٩ أشخاص من أعضاء جماعات إسلامية مختلفة بمنطقة الشرابية بالقاهرة ، وذلك ضمن حملة تمشيط للبحث عن صفوت عبد الغنى المتهم الهارب فى قضية أغتيال رئيس مجلس الشعب السابق . - القبض على بعض أفراد الجماعة الإسلامية بمحافظة المنيا ، وذلك ضمن حملة تمشيط بحثاً عن صفوت عبد الغنى أحد المتهمين فى قضية أغتيال رئيس مجلس الشعب . - ضبط أكثر من ٥٠٠ شخص من أعضاء بعض الجماعات الاسلامية المستقلة المشتبه فيهم ، وذلك فى حملة تمشيط بمنطقتى الزيتون وعين شمس بالقاهرة بحثا عن مرتكبى حادث سرقة بعض محلات الحلى بالقاهرة . - القبض على نحو ٥٠ شخصا من أعضاء الجماعات الاسلامية بأسيوط ، وذلك ضمن حملة تمشيط بحثا عن مرتكبى حادث السطو على بعض محلات الحلى بالقاهرة . - القبض على نحو ١٧ من أعضاء الجماعة الاسلامية المتهمين بسرقة بعض محال الحلى بالقاهرة ، وقد أشارت صحف المعارضة فى وقت لاحق لتعرض هؤلاء للتعذيب . - القبض على أثنين من أعضاء الجماعة الاسلامية بالمنيا بتهمة قيامهم وزملاء لهم بأشعال النار فى محل تصفيف للشعر . - القبض على عدد من المصريين والسوريين والعراقيين وآخرين من جلسيات أخرى ، بتهمة السعى للقيام بأعمال عنف بمصر بتحريض من العراق .	

جـدول (١٣)

الشـهـر	اضـرابـــــــــــات	مظـاهـــــــــــرات	أحـــداث شغب	ملاحقة ــ ضبط ــ أعتقـــال	محاولات أغتيال سـياســى
مايـــــو	ـ أضراب/ أعتصام/ العديد من ممثلى كافة التنظيمات السياسيـــة المصريـــــة المعارضة والنقابية ، فى بـعض مقـــار الاحـــزاب والنقابات وذلك أحتجاجـا على مد العمل بقانــون الطوارىء . ـ أضراب/ أعتصام/ نحـو ٣٠٠٠ عامل بمقر شركـة أسمنت طره احتجاجا على سؤ أحوال الشركة والعاملين بها . ـ أضراب/ بـعض عمـــال مصانع حلوان لعدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . ـ أضراب/أعتصام/ أكثر من ٧٠٠ عـــامل بشركـــــة البتروكيماويات بالاسكندرية عن الطعام احتجاجا على صدور بعض الاجـراءات الادارية بحق بعض العاملين بالشركة . ـ أضراب/أعـتصام/ بـــعض أعضاء مجــــالس الشعب والشورى والمحليات عن دائرة شربيـن وطلخـا بمحافظـة الدقهلية أحتجاجا على أسلوب ادارة رئيس المجلس المحلى بالدقهلية للمجلس ابان دراسة احدى المشكلات . ـ أضراب معيدى أحد أقسام كلية الزراعة بالفيوم وعامل بنفس القسم عن الطعام ، أحتجاجا على سؤ معاملة رئيس القسم لهم . ـ أضراب/أعـتصام/ الصحفـى حمدى الشامى بنقابة الصحفيين الفرعية بالاسكندرية احتجاجا على بعض الاجراءات الادارية المتخذة ضده من قبل رئيس وكالة أنباء الشرق الأوسط .	ـ تجمهر/ بعض مستأجـرى الأراضى الزراعية أمام ديوان عام محافظة بنى سويـف ، أحتجاجا على محاولات تعديل قانون العلاقة بين المـالك والمستأجـر فـى الأراضى الزراعية .. تدخل الشرطـة وألقاء القبض على بـعض الأشخاص . ـ مظاهرة/ بعض عمال مصنع ٩٩ الحربى بحلوان أحتجاجا على قرار الادارة بخصم بعض الحوافز .		ألقاء القبض على بعض الأعضاء من جماعات اسلامية مستقلـة بمحافظة الاسماعيلية بتهمة الشجار مع آخرين واحداث بعض الاصابات بهم . ـ القـبض علـى أحـد أعضاء الجماعـات الاسلاميـة ينتمـــون لجماعة أحمد يوسف ، وذلك بتهمة ألقاء قنبلة حارقة على مبنى مباحث أمن الدولة فى بنى سويف . ـ القـبض علـى أحــد أعضاء الجماعـات الاسلاميــة البارزيـــن بالاسكندرية لتنفيذ الحكم الصادر ضده بتهمة التحريض على قتل مخبر سرى . ـ القبض على عدة أشخاص من أعضاء الجماعة الاسلامية بمحافظة قنا بتهمة الشروع فى أحراق بعض المحال واحراز أسلحة بـدون ترخيص . ـ أعتقال شقيق صفوت عبد الغنى «الجماعة الاسلامية» بعد الأفراج عنه عقب ألقاء القبض عليه الشهر الماضى بمحافظة المنيا ضمن حملة تمشيط بحثا عن شقيقه المتهم بالاشتراك فى أغتيال رئيس مجلس الشعب السابق . ـ ألقاء القبض على أعضاء من جماعات اسلامية مستقلة ببنها وبمحافظة الدقهلية بتهمة الأعتداء على أمام وخطيب أحد المساجد . ـ القبض علـى حوالـى ٤٧ مـــن أعضاء الجماعة الاسلامية بقرى أسيوط بحثا عن المتهمين بقتل رئيس مجلس الشعب السابق . ـ القبض على أمين عام مساعد نقابة المهندسين بتهمـة حيازة منشوارات تحث على كراهية نظام الحكم . ـ أعتقال أحد اساتذة جامعة القاهرة ابان حملة تمشيط للمناطق التى يتركز فيها الاصوليون . ـ القبض على بعض أعضاء من	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسى
مايو				جماعات اسلامية مستقلة بالاسكندرية ضمن حملة تمشيط بحثا عن بعض أعضاء هذه الجماعات المتهمين بأحراق بعض المحلات . ـ القبض على شخصين من أعضاء الجماعة الاسلامية حاولا الاعتداء على ضابط شرطة بأرمنت بمحافظة قنا ابان حملة تمشيط . ـ القبض على ٤ أعضاء من جماعات اسلامية مستقلة بضاحية المطرية بالقاهرة بحوزتهم بعض الأسلحة والمنشورات . ـ القبض على ٤ أعضاء من جماعات اسلامية مستقلة بضاحيتى الزاوية الحمراء والخانكة ، وذلك ضمن حملة تمشيط لتعقب باقى المتهمين فى سرقة بعض محال بيع الحلى .	
يونية	ـ أضراب/أعتصام/ بعض أعضاء مجلس النقابة والادارة فى شركة بورسعيد احتجاجاً على عدم صرف بعض المستحقات المالية . ـ أضراب/ بعض أطباء الامتياز بجامعة القاهرة عن العمل أحتجاجا على قيام المواطنين بالاعتداء على بعض زملائهم فى أحد المستشفيات . ـ أضراب/أعتصام/ بعض عمال مصنع ٩٩ الحربى لعدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . ـ أضراب/ بعض عمال مصنع الحديد والصلب عن صرف الرواتب بسبب عدم صرف حوافزهم بصورة كاملة . ـ أضراب/أعتصام/ بعض		ـ أشتباكات عنيفة بين قوات الشرطة وبعض المواطنين من أعضاء الجماعات الاسلامية المنتمين لجماعة أحمد يوسف فى مدينة ببا بمحافظة بنى سويف بسبب الخلاف على أسلوب الأحتفال بعيد الأضحى المبارك ، وقد أدت الاشتباكات لمقتل أحد المواطنين من أعضاء هذه الجماعات وإصابة العديد من الطرفين والقبض على بعض الأشخاص .	ـ القبض على ثلاثة أشخاص ومصرع رابع من أعضاء الجماعات الاسلامية ، المنتمين لجماعة أحمد يوسف وإصابة بعض أفراد الشرطة ، ابان أشتباك بين قوات الأمن وأعضاء هذه الجماعة ببنى سويف . ـ القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية بضاحية البساتين بالقاهرة بتهمة أقتحام مسجد والاعتداء على أمامه . ـ القبض على بعض أعضاء الجماعة الاسلامية بمحافظة قنا بتهمة الاشتراك فى قتل صيدلى وشقيقه لدعوتهما تنظيم النسل بالوسائل الطبية . ـ القبض على أحد أعضاء الجماعة الاسلامية وهرب ثلاثة أخرين ومقتل خامس ، ابان	مصرع شخص من أعضاء الجماعة الاسلامية وأحد المتهمين بأغتيال رئيس مجلس الشعب ابان القبض عليه . فى ضحية الهرم بالقاهرة . ـ مصرع أحد أعضاء الجماعات الاسلامية وينتمى لجماعة أحمد يوسف بمدينة بنى سويف بعد أشتباك مع الشرطة . ـ مصرع أحد أعضاء الجماعة

جـدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسى
يونية	عمال شركة طنطا للدخان بسبب عدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - أضراب/أعتصام/ أحد أعضاء اللجنة النقابية بالشركة الأهلية للغزل بالاسكندرية عن الطعام احتجاجا على قرار ادارى بنقله وحرمانه من بعض مستحقاته المالية . أضراب/ أحد المديرين السابقين بهيئة النقل العام بالاسكندرية عن الطعام مما أدى لوفاته ، أحتجاجا على طرده وأسرته من مسكن ادارى .			محاولة القبض على بعض المتهمين بأغتيال رئيس مجلس الشعب السابق بضاحية الهرم . - القبض على صيدلى بمدينة طنطا أشتبهت الشرطة فى أنه صفوت عبد الغنى أحد المتهمين بأغتيال رئيس مجلس الشعب السابق والمنتمى للجماعة الاسلامية وقد أفرج عن الصيدلى بعد يومين .	الاسلامية بقنا ، ضمن المتهمين بأغتيال صيدلى وشقيقه ، وذلك أثر اصابته بجراح ابان محاولة الهرب من القبض عليه .
يولية	- أضراب/ السجناء المتهمين بالانتماء لتنظيم الجهاد وأغتيال الرئيس السادات بليمان طره أحتجاجا على سؤ المعاملة . - أضراب/ أحد موظفى الرى بالقليوبية أحتجاجا على عدم بحث شكواه المقدمة للمسئولين . - أضراب/ بعض العاملين بالشركة العربية للكابلات والادوات الكهربائية بالعاشر من رمضان عن العمل ، أحتجاجا على عدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - أضراب بعض الفلسطينين فى ليمان ابى زعبل أحتجاجا على سوء أوضاعهم المعيشية وعدم توافر الضمانات القانونية لهم . - أضراب/أعتصام/بعض عمال الشركة المصرية الألمانية للمنتجات الكهربائية (اجيماك) أحتجاجا على عدم صرف بعض المستحقات المالية . - ضراب/أعتصام أحد عمال شركة مساهمة البحيرة عن الطعام ، أحتجاجا على اضطهاده من قبل رؤساؤه .	- مظاهرة مئات الفلاحين بكفر الشيخ أحتجاجا على رفض ادارة مصنع سكر البنجر أستلام محصول البنجر .. تدخل قوات الأمن . - مظاهرة/ بعض مؤيدى حزب العمل بسوهاج تأييدا لسياسة رئيس الحزب المناهضة للتهديد الأمريكى للعراق ومحاولة الهجوم عليه مرة أخرى .	- مصادمات محدودة بين أهالى عزبة أبو حشيش والشرطة أمام قسم شرطة بالقاهرة ، الوايلى بالقاهرة ، بعد تجمهر الأهالى أمام القسم بعد شائعة عن وفاة أحد أقاربهم نتيجة التعذيب .. وقد ألقت الشرطة القبض على بعض الأشخاص .	- أعتقال بعض شباب جماعة الأخوان المسلمين ببورسعيد . - القبض على صفوت عبد الغنى أحد المتهمين بأغتيال رئيس مجلس الشعب السابق وأربعة من رفاقه بضاحية روض الفرج بالقاهرة . - القبض على أحد أعضاء الجماعات ينتمى لجماعة أحمد يوسف الأسلامية عقب هروبه من مركز شرطة ببا ببنى سويف ، وذلك بمحافظة الجيزة . - ضبط أثنين من المنتمين للجماعات الاسلامية من جماعة أحمد يوسف ببنى سويف عقب هروبهما فى شهر فبراير ١٩٩١ . - القبض على عضوين بأحد التنظيمات الاسلامية بتهمة الشروع فى قتل زميل لهم . - ضبط مطبعة لطبع المنشورات السرية لصالح أحد أعضاء الجماعات الاسلامية المستقلة ، وذلك بشقة مدير مركز شباب الصفا بالهرم .	- مقتل شخص وإصابة آخر أشتبه الأمن خطأ بسؤ نيتهما ابان مرورهما أمام منزل وزير الداخلية المصرى بدراجة بخارية .

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسى
أغسطس	- أضراب/أعتصام/ مهندس بالنقابة العامة للمهندسين أحتجاجا على فصله من عمله . - أضراب/أعتصام/ نحو ٥٠ طبيبا بمقر نقابة الأطباء بسبب مماطلة إحدى شركات الأسكان فى تسليم شققهم . - أضراب/ نحو ٤٠ طبيبا بمستشفى المنصورة الجامعى عن العمل بسبب أعتداء أحد العمال على زميل لهم .		أشتباكات محدودة بين رجال الشرطة من ناحية وبعض المحامين وأهالى بعض المتهمين فى قضية أغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق من ناحية أخرى ، وذلك ابان جلسة المحاكمة .	أعتقال بعض أفراد الجماعات الاسلامية فى بعض المحافظات بسبب اتجاهاتهم الدينية . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية بتهمة صناعة وأحراز واستخدام مفرقعات ، وذلك عقب انفجار عبوة ناسفة بقرية سيزو بالفيوم . - أعتقال عضو قيادى بالجماعات الاسلامية بأسيوط . - أعتقال نحو ٥٠ مواطنا وأصابة البعض بكفر صقر بمحافظة الشرقية ، ابان مهاجمة الشرطة لأحدى القرى لانتزاع قطعة أرض لتخصيصها لبناء مركز للشباب . - أعتقال طبيب ببورسعيد . - ألقاء القبض على بعض العناصر المنتمية للجماعات الاسلامية بتهمة أشعال النار فى محلين بمحافظة قنا بسبب عرضهما تماثيل وملابس داخلية . - القبض على أحد أعضاء الجماعات الاسلامية بالفيوم ينتمى لجماعة الشوقيين ابان قيامه باختبار قنبلة يدوية بأحد الحقول .	- طعن ضابط شرطة بسكين أثناء القبض على أحد المنتمين للجماعات الاسلامية . - ألقاء قنبلة على أمين شرطة فى ضاحية بولاق الدكرور وذلك من قبل بعض المنتمين لتنظيم الجهاد .
سبتمبر	- أضراب/أعتصام/ نحو ٨٠٠ عامل بشركة السعد للألومنيوم بمسطرد للمطالبة بأستكمال وانتظام صرف مستحقاتهم المالية . - أضراب/ مواطن عن الطعام أحتجاجا على إزالة زراعات ومنشآت بقرية طيبه بسمالوط بالمنيا . - أضراب/ أعتصام/ أكثر من ١٠٠ محام بنقابتهم	- مظاهرة/ بعض الطلاب الحاصلين على الشهادة الأعدادية أمام مديرية تعليم الجيزة للمطالبة بتوفير أماكن لهم بالمدارس الثانوية .. تدخل الشرطة لفض المظاهرة .	- تعرض أعضاء من حزب الأحرار للاعتداء من قبل أجهزة الأمن خلال مؤتمر عقد بمقر الحزب بالقاهرة ، وذلك ابان فض مشاجرة بين المؤتمرين وبعض الصحفيين	- أعتقال أحد أعضاء المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، وقد أحتجت المنظمة بشدة على هذا الاجراء وطالبت بالافراج الفورى عن هذا العضو . - القبض على بعض الطلاب المنتمين للجماعة الاسلامية بالفيوم ، بسبب قيامهم بتوزيع منشورات تدعو لكراهية نظام الحكم . - القبض على أثنين من أعضاء	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسى
سبتمبر	بالاسماعيلية تضامنا مع زميل لهم اعتدى عليه بالضرب والقذف من قبل أحد رجال الشرطة . - أضراب عمال وسائقى أتوبيس وسط الدلتا عن العمل وصرف الرواتب بسبب خصم بعض مستحقاتهم المالية . - أضراب/ أعتصام/ أحد مرشحى عضوية مجلس ادارة الشركة المصرية للجباسات «جيمكو» بسبب عدم صرف بعض مستحقاتهم المالية . - أضراب/ مدرس بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية عن الطعم والشراب بسبب اضطهاده من قبل مديرية . - أضراب/ موظف بشركة غزل المحلة عن الطعام بسبب رفض الادارة مد اجازته بدون مرتب .		وقد اتهمت بعض صحف المعارضة أجهزة الأمن بالسعى لأفساد المؤتمر الذى يتعلق بانتهاكات الأمن لحقوق الانسان . - وقوع أحداث شغب بين بعض المسلمين المنتمين لجماعات اسلامية مختلفة وبعض المسيحيين فى ضاحية أمبابة بالجيزة بسبب خلافات دينية .. تدخل الشرطة وأعتقال بعض الأشخاص .	الجماعات الاسلامية ببنى سويف ينتميان لجماعة أحمد يوسف ، هددا مدرسة بحرق المحل الذى تمتلكه . - القبض على أفراد أحد التنظيمات الخارجية المسلحة ، بتهمة الشروع فى تدبير عمليات أرهابية فى مصر . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية فى ضواحى أمبابة وشبرا وبولاق الدكرور بالقاهرة ، لأسباب مختلفة منها تكوين تنظيم مسلح ، وكذلك للاحتجاز كرهائن لحين القبض على الأعضاء الهاربين . - أعتقال بعض أعضاء الجماعات الاسلامية بمدينة المنيا . - ضبط مجموعة من الجماعات الاسلامية المنتمية لجماعة الشوقيين ، وذلك ابان تجربتهم متفجرات مصنعة يدويا .	
أكتوبر	- أضراب المحامين بالسويس عن العمل احتجاجا على موقف الشرطة ازاء احد زملائهم وازاء نقابتهم . - أضراب/أعتصام/ طلاب المعهد العالى للعلاج الطبيعى عن الدراسة للمطالبة بتحويل المعهد إلى كلية وانشاء مبنى خاص مزوداً بعيادة خارجية . - أضراب/أعتصام/ بعض أولياء أمور إحدى مدارس جنوب القاهرة احتجاجا على عدم تمكن ابنائهم من الالتحاق باحدى المدارس بعد نقلهم اليها رسميا .	- مظاهرات عديدة واحتجاجات فى جامعات أسيوط والزقازيق والمنيا وطنطا والاسكندرية ومسيرات فى جامعة القاهرة والكليات الكائنة فى مدينة سوهاج ، احتجاجا على عقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط . - تجمهر/ بعض طلاب بيروت أمام بعض كليات جامعة الاسكندرية احتجاجا على منع تحويل طلاب الجامعة للكليات المناظرة بالجامعات المصرية . - مظاهرة/ بعض طلاب جامعة طنطا احتجاجا على	- أحداث شغب محدودة بمدينة أسوان ، حيث وقعت بعض المصادمات الدامية بين بعض المنتمين للجماعات الاسلامية وبعض المسيحيين مما أسفر عن مقتل وإصابة بعض الأشخاص .. وقد تدخلت قوات الشرطة .	- حملة أعتقالات واسعة لقيادات وشباب بعض الجماعات الاسلامية النشطة . وبعض الطلاب فى محافظات وجامعات مختلفة ، بسبب المعارضة التى أبدوها لمؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط ، وكذلك بسبب الاساءة لدولة اسرائيل . وقد قدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان عدد المعتقلين بأكثر من ٢٠٠ معتقل . - أعتقال الصحفى صلاح عبد المقصود .	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسى
أكتوبر	ـ أضراب أحد مزارعى طهطا عن الطعام أحتجاجا على قيام أحد أعضاء مجلس الشعب بالاستيلاء على أرضه . ـ أضراب/ أعتصام/ نحو ٤٠٠ عامل من عمال محطة حاويات بورسعيد أحتجاجا على استيلاء نائب حزب التجمع بمجلس الشعب عن بورسعيد على مجلس النقابة عبر انتخابات غير نزيهة .	تصرفات عميد كلية الطب بعد أن أهان طالبا وعددا من أعضاء هيئة التدريس بالكلية .			
نوفمبر	ـ أضراب/أعتصام/ بعض طلاب جامعة المنوفية .. تدخل قوات الأمن . ـ أضراب/أعتصام/ بعض طلاب جامعة المنوفية ، أحتجاجا على أعتقال الأمن بعض طلاب الجامعة ، وبسبب التدخل فى الانتخابات الطلابية . ـ أضراب/أعتصام/ نحو ١٦ عضوا من أعضاء اللجنة النقابية بالحديد والصلب فى مقر النقابة العامة للصناعات الهندسية أحتجاجا على رفض رئيس النقابة قبول ايداع نتائج انتخابات الحديد والصلب . ـ أضراب/ نحو ٦٠٠ طالب بمعهد العلاج الطبيعى عن الدراسة أحتجاجا على عدم توفر القاعات بالمعهد ، وللمطالبة بتنفيذ قرار تحويل المعهد إلى كلية . ـ أضراب/ نحو ٤٠ ألف محام بالقاهرة عن العمل أحتجاجا على أعتداءات الأمن على حريات المواطنين .	ـ مظاهرة/ بعض طلاب جامعة قناة السويس بالاسماعيلية ، أحتجاجا على تدخل ادارة الجامعة فى انتخابات الاتحادات الطلابية . ـ مظاهرة/ بعض طلاب كلية طب قصر العينى بجامعة القاهرة أحتجاجا على أعتقال زملائهم . ـ مظاهرة/ طلاب جامعة الاسكندرية ، أحتجاجا على تدخل الأمن فى الانتخابات الطلابية . ـ مظاهرة/ طلاب شعبة التعليم بالابتدائى بكلية التربية بالفيوم ، للمطالبة بتغيير اللائحة الداخلية للتعليم الاساسى . ـ مظاهرة/ بعض طلاب كليات الزراعة والاداب والتجارة والتربية بمدينة دمنهور أحتجاجا على تدخل الأمن فى الانتخابات الطلابية .. تدخل الأمن واستخدام القوة لفض المظاهرات . ـ مظاهرة بعض المصلين		ـ أعتقال رئيس نادى هيئة تدريس جامعة الاسكندرية ، بسبب قيام النادى بأصدار بيان يندد بمعاملة بعض الطلاب . ـ القبض على بعض طلبة جامعة الاسكندرية وقد برر صحف المعارضة ذلك بمحاولة إجهاض أى احتمال بفوز التيار الاسلامى فى انتخابات الاتحادات الطلابية . ـ أعتقال عبد الفتاح خيال الصحفى بمجلتى المختار ولواء الاسلام . ـ ضبط عضو بأحد التنظيمات الاسلامية ببنى سويف ، ينتمى لجماعة أحمد يوسف لقيامه بطعن شرطى سرى . ـ القبض على عدد كبير من الأشخاص المنتمين للجماعة الاسلامية أمام مسجد الرحمة بقليوب بعد مسيرة مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطينى ، قاموا بها من مدينة طنطا باتجاه القاهرة سيرا على الأقدام . ـ القبض على نحو ١٦ شخصا من الجماعة الاسلامية بأسيوط ، بتهمة محاولة أقتحام قسم شرطة أبو تيج التابع لمحافظة أسيوط .	

جدول (١٣)

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة ـ ضبط ـ أعتقال	محاولات أغتيال سياسي
نوفمبر	ـ أضراب/ طلاب شعبة التعليم الابتدائي بكلية التربية بالفيوم عن حضور المحاضرات . للمطالبة بمساواتهم بطلاب شعبة التعليم الأساسي بكلية التربية جامعة عين شمس . ـ أضراب/أعتصام/ نحو ٢٥٠ طالب وطالبة من مختلف كليات جامعة المنوفية داخل مبنى كلية التربية بشبين الكوم ، أحتجاجا على فصل عدد كبير من زملائهم وشطب آخرين من كشوف الانتخابات .	بالجامع الأزهر الشريف أحتجاجا على مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط . ـ مظاهرات/ طلبة جامعة عين شمس أحتجاجا على التعذيب والأعتقال وأرتفاع الأسعار والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي . ـ مظاهرة/ الطلبة أعضاء الجماعات الاسلامية في جامعة عين شمس ، أحتجاجا على مؤتمر مدريد . ـ مظاهرة/ بعض طلاب كلية التجارة بجامعة الأزهر ، أحتجاجا .		القبض/ على ٧ أعضاء من الجماعات الاسلامية سرقوا بعض المحال بالاسكندرية .	
ديسمبر	ـ أضراب/أعتصام/ بعض الأطباء النواب المقيمين بمستشفى بني سويف العام بمقر النقابة الفرعية ، أحتجاجا على زيادة حجم العمل . ـ أضراب/أعتصام/ بعض عمال شركة أيديال بمدينة نصر ، أحتجاجا على عدم تثبيت الحوافز الشهرية . ـ أضراب/أعتصام/ أعضاء مجلس الادارة المنتخبين وبعض العمال بالشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني ، أحتجاجا على تجاهل مطالبهم التي تقدموا بها لمجلس الادارة . ـ أضراب/أعتصام/ نحو ١٥٠ طبيبا بمقر نقابة الأطباء ، أحتجاجا على رفض منحهم درجة أخصائي .	ـ تظاهر/ بعض أفراد عائلة عضو مجلس الشعب المفصول عايد سليمان في مدينة رأس سدر بجنوب سيناء ، أحتجاجا على أسقاط عضويته من المجلس . ـ تظاهر/بعض أهالي ضحايا العبارة الغارقة في البحر الأحمر سالم أكسبريس، أمام مقر محافظة البحر الأحمر ، أحتجاجا على بطء عمليات أنتشال الجثث . ـ مظاهرة/ بعض أعضاء الجماعات الاسلامية المتشددة بمدينة دمياط .. حيث تم مهاجمة بعض التجمعات التي كانت تشاهد مباريات كرة القدم عبر التليفزيون .		ـ القبض على ثلاثة من أعضاء الجماعة الاسلامية بالمنصورة بتهمة توزيع منشورات معادية لنظام الحكم . ـ أقتحام الشرطة لكلية التربية بشبين الكوم لفض أعتصام قام به بعض الطلاب .. ألقاء القبض على بعض الطلبة . ـ قيام قوات الشرطة بملاحقة أحد أعضاء الجماعات الاسلامية المستقلة الهاربين من أحدى قرى دمياط ، وقد أسفرت الملاحقة عن حدوث هجمات متبادلة أدت إلى مقتل ثلاثة أعضاء من هذه الجماعات وإصابة ضابط شرطة .	ـ مقتل ثلاثة أعضاء من جماعة اسلامية مستقلة بعد مصادمات مع الشرطة في محافظة دمياط .

* المصدر : الأهرام ـ الأهرام المسائي ـ الوفد ـ الأهالي ـ الشعب ـ بيانات المنظمة المصرية لحقوق الانسان

القسم الثانى :

السياسة الخارجية المصرية

- □ اتجاهات التطور فى السياسة الخارجية المصرية
- □ السلوك الخارجى المصرى
- □ القضايا الرئيسية فى السياسة الخارجية المصرية

تركت التحولات الهيكلية التى شهدتها البيئة الدولية والاقليمية خلال عام ١٩٩١ تأثيرات بالغة الأهمية على السياسة الخارجية المصرية ، كما حتمت أحداث تطويرات جذرية فى هيكل الجهاز الدبلوماسى المصرى ذاته للتكيف مع تلك التحولات .

وتستلزم هذه التطورات اعطاء درجة أكبر من الأهتمام بالتحليل الكلى للسياسة الخارجية المصرية ، بحيث يمكن الوقوف على الخصائص العامة التى ميزت هذه السياسة خلال عام ١٩٩١ جنبا إلى جنب مع التركيز فى التناول على السلوك الخارجى المصرى تجاه اقاليم ودول العالم المختلفة . وعلى هذا الاساس ، فإن هذا القسم سوف ينقسم إلى ثلاثة اجزاء :

الأول : اتجاهات التطور فى السياسة الخارجية المصرية

الثانى : السلوك الخارجى المصرى .

الثالث : قضايا رئيسية فى السياسة الخارجية المصرية .

أولا : اتجاهات التطور فى السياسة الخارجية المصرية

انصب تركيز السياسة الخارجية المصرية عام ١٩٩١ على تطوير الصيغ الملائمة للتأقلم مع المتغيرات القائمة فى البيئة الدولية والاقليمية . فقد كانت تطورات عام ١٩٩١ بمثابة انعطافة هائلة فى حركة التطور السياسى على المستويين الاقليمى والعالمى . وبطبيعة الحال ، تركت هذه التطورات انعكاسات بالغة الأهمية على السياسة الخارجية المصرية ، حيث تميزت هذه السياسة دوما بحساسية شديدة ازاء المستجدات الطارئة على هيكل المنظومة الدولية ، شأنها فى ذلك شأن معظم دول العالم الثالث ، طالما أن هذه المستجدات تنطوى بالضرورة على تأثير ما على قدرة الدولة على اجتناء الفرص أو مقاومة التهديدات الواقعة عليها . ومن ناحية أخرى ، أحداث الغزو العراقى للكويت وما تلاه من تداعيات انقلابا فى شبكة التفاعلات العربية - العربية ، وأثر على مجمل قواعد الممارسة السياسية فى المنطقة . ومن ثم ، فإن التحولات الجذرية فى البيئة الاقليمية احدثت تأثيرا مباشرا على السياسة الخارجية المصرية ، باعتبارها المحيط الطبيعى المباشر للحركة السياسية الخارجية لمصر .

فعلى مستوى النظام الدولى افاضت العديد من الدراسات والتقارير فى تناول انعكاسات التحول فيه على العالم العربى بصفة عامة ، وعلى مصر بصفة خاصة . وقد اتفقت كثير من الآراء على أن الانعكاسات السلبية لهذا التحول تفوق انعكاساته الايجابية ، كما اعرب وزير الخارجية المصرى عن اعتقاده أن التحول المذكور سوف يترك تأثيرات بالغة على الدول النامية ودول الجنوب ، ومن بينها مصر . وانصب التركيز الاساسى فى أغلب هذه الاراء على أن اختلال التوازن الدولى بفعل انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة قد قلل من قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة - ومن بينها مصر - على التحرك السياسى المستقل واضعف هامش المناورة المستقلة امامها ، وذلك فى ظل الدور المتميز للولايات المتحدة دوليا . والواقع أن مصر كانت ترتبط بالفعل بعلاقات وثيقة للغاية مع الولايات المتحدة منذ ما لا يقل عن عقد كامل من الزمن قبل نهاية الحرب الباردة فيما يعنى أن السياسة الخارجية المصرية قللت منذ ذلك الحين من محاولة المناورة على التناقضات القائمة بين القطبين ، واولت اهتماما كبيرا بتطوير علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة بصورة مستمرة ، وضمان الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية منها . ومن ثم ، فإن الجانب الذى يحتمل أن يتأثر بتحولات النظام الدولى فى

السياسة الخارجية المصرية يتمثل فى تلك العلاقات الخاصة القائمة بين مصر والولايات المتحدة ، ففى ظل هذه التحولات يصبح من المرجح إلى حد كبير أن تتراجع مكانة مصر فى السياسة الأمريكية ويضعف الاهتمام الأمريكى بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والعسكرية لمصر فى المدى القصير والمتوسط ، لا سيما وان التحولات الحادثة فى النظام الدولى تترافق مع تدهور متواصل فى الاداء الاقتصادى الأمريكى ، مع تصاعد الأصوات الأمريكية المطالبة باجراء مراجعة شاملة لسياسة المساعدات الخارجية التى تقدمها الولايات المتحدة إلى حلفائها واصدقائها ومن بينهم مصر .

أما على المستوى الاقليمى فقد أدت حرب الخليج إلى حدوث انقسام حاد فى مواقف الدول العربية ، واستمر هذا الانقسام قائما بدرجة كبيرة أو بأخرى عقب انتهاء الحرب ، بحيث كانت حركة التفاعلات العربية - العربية مشبعة بالتوتر والشكوك المتبادلة ، وقد حكمت هذه الوضيعة إلى حد كبير السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، لاسيما مع الدول التى كانت تؤيد الموقف العراقى فى الحرب . والحقيقة ، أن تبدل وتناقض الأولويات العربية ، علاوة على نشوُ نوع من الحرب الباردة على الساحة العربية قلل بالضرورة من امكانات تنقية الاجواء وفتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية - العربية .

وقد لعبت المتغيرات الدولية والاقليمية السابقة دورا بالغ الأهمية فى تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، حيث تبلورت فى ضوئها الأهداف والتوجهات التى حكمت السياسة الخارجية المصرية ، والتى استهدفت قدر الامكان تقليل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المتغيرات ، وتعظيم المكاسب الاقتصادية والسياسية التى يمكن الحصول عليها .

الأهداف والتوجهات الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية :

فى ضوء ما سبق ، يتضح أن السياسة الخارجية المصرية جابهت خلال عام ١٩٩١ اوضاعا معقدة وبالغة الحساسية على الصعيدين الدولى والاقليمى . وقد ظلت اهداف السياسة الخارجية المصرية فى مواجهة هذه الأوضاع متمثلة فى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية ، وذلك امتدادا لنفس الأهداف الموضوعة منذ فترة ليست بالقصيرة ، إلا أن التطور الملموس الذى شهدته السياسة الخارجية المصرية تمثل فى تطوير الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف . فقد تحركت هذه السياسة فى إطار ما يمكن وصفه بـ (استراتيجية التوازن) ، والتى استهدفت تحقيق أكبر قدر من التوازن فى العلاقات الدولية لمصر ، بحيث تزيد السياسة المصرية من كثافة تفاعلاتها مع القوى الدولية الأخرى ، لاسيما فى القارة الأوروبية ، جنبا إلى جنب مع الابقاء على الروابط القوية مع الولايات المتحدة فى شتى المجالات .

وفى هذا الاطار ، عملت السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ على بلورة رؤية متكاملة بشأن كيفية تشكيل وارساء دعائم نظام دولى جديد ، واعادة ترتيب اوضاع الأمن والسلم فى منطقة الشرق الأوسط ، وانطلاقا من أن هذا النظام ليس مسئولية دولة واحدة أو مجموعة واحدة من الدول ، بل هو مسئولية الجميع فى الشمال والجنوب ، وفى الشرق والغرب ، كما يجب أن يكون فى صالح الجميع ، محافظا على حقوق الجميع ، على حد تعبير السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى كلمته امام الأمم المتحدة فى ٢٩ سبتمبر . ومن هذا المنطلق ، تبلورت خلال عام ١٩٩١ رؤية مصرية تجاه كافة القضايا الدولية والاقليمية المعلقة على النحو التالى :

- على المستوى العالمى ، انطلقت السياسة المصرية من أن التطورات الدولية الجديدة تتطلب البحث عن صيغ جديدة على الجانبين السياسى والاقتصادى لضمان درجة أكبر من العدل والمساواة بين الدول فى ظل نظام دولى جديد ، لاسيما من خلال اجراء مراجعة شاملة للاوضاع الاقتصادية الدولية بروح الواقعية والحوار والمشاركة والجهد الجماعى ، بغرض التوصل إلى اطار عام للسياسات الاقتصادية الكلية تعيد للاقتصاد العالمى النمو المتوازن وتنعش التنمية فى الدول النامية . وقد حدد وزير الخارجية فى نفس المناسبة السابقة الاعتبارات التى يمكن أن تساعد فى تحقيق هذا الهدف فى : وضع حلول جادة لمواجهة الوضع الاقتصادى الخطير فى افريقيا معالجة أزمات الديون ونقص الموارد المالية والفنية واختلال الهياكل الاقتصادية والقصور فى معدلات التنمية واجحاف شروط التجارة الدولية بالنسبة للعالم الثالث باعتبار ذلك يزيد من ضعف الاقتصاد العالمى ككل فى وقت يزداد فيه التوجه نحو اقامة تجمعات اقتصادية فى الشمال والجنوب ، ضرورة الربط بين حقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاهتمام بكليهما فى أن واحد ، الاهتمام بايجاد حلول لمشاكل البيئة من خلال التعاون الدولى فى اطار متوازن يأخذ فى الاعتبار متطلبات

التنمية فى الدول النامية ، مع ضرورة أن تكفل أى اجراءات لحماية البيئة العالمية دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول ، علاوة على ضرورة التفاعل الوثيق بين العالم النامى والعالم المتقدم تفاعلا متوازنا ومتكافئا لتحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى .

ـ اعطاء الاولوية لأعمال تسوية المنازعات الدولية ، لا سيما فى اقاليم العالم الثالث ، بما يساعد على الانتقال بالعالم إلى مستويات جديدة من السلام والاستقرار والأمن المكفول للجميع ، وذلك من خلال كافة الأدوات المتاحة ، وفى مقدمتها منظمة الأمم المتحدة ، خاصة وان الظروف القائمة فى الساحة الدولية اصبحت تتيح ربما لأول مرة امكانية احكام تنفيذ الميثاق باستخدام آليات الأمن الجماعى لردع العدوان واستعادة السلم والأمن الدوليين ، مع ضرورة أن تترافق هذه المساعى مع ارساء مصالحات تاريخية بين الفرقاء على اسس من احترام مبادىء القانون الدولى والديمقراطية وحقوق الانسان ووفق الحوار والتفاوض والمواءمة واعتماد اساليب التسوية السلمية للمنازعات .

ـ تقديم الدعم الحقيقى والعملى لدور الأمم المتحدة فى العلاقات الدولية الجديدة من خلال زيادة فاعليتها التنفيذية وتطوير الياتها كجهاز لحفظ السلم والأمن الدوليين ووضع قراراتها المعبرة عن الشرعية الدولية موضع التنفيذ .

ـ على مستوى العالم الثالث ، احتلت قضاياه مكاناً هاما فى السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، فى اطار السعى إلى تحقيق أكبر قدر من التقارب فيما بينها للتحرك معا فى حركة واحدة لدول العالم الثالث فى المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولى ، التى تهدد بمزيد من تهميش العالم الثالث وأكد التحرك المصرى خلال عام ١٩٩١ على أهمية للاتفاق على آليات تنظيمية جديدة تتواءم مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وفى هذا الاطار حبذت مصر تدشين اطار أو محفل مشترك يضم حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعين ، بحيث تصبح الحركة أكثر تركيزا على الأبعاد الاقتصادية فى اعمالها بما يزيد قدرتها التفاوضية ووزنها النسبى عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الجديدة التى نشأت فى أوروبا وامريكا الشمالية .

وقد ارتكز الموقف المصرى فى هذا الشأن على أن الأزمة الاقتصادية التى تمر بها اغلب دول العالم الثالث ترجع فى الغالب إلى الاوضاع الراهنة التى لاتتيح فرصاً عادلة امام الدول النامية بفعل سيطرة الدول الصناعية الرأسمالية على مؤسسات التمويل الدولية وتدهور الدور السياسى والمعنوى لهذه المجموعة من الدول ، علاوة على فشل المنظمات الخاصة بها فى تحقيق بعض المكاسب فى علاقاتها مع دول الشمال ، الأمر الذى يلقى مزيدا من ظلال التخلف والتبعية على معظم بلدان العالم الثالث ، كما يعرضها للمزيد من التهميش فى النظام الاقتصادى العالمى .

وقد انصب التركيز المصرى على ايجاد اطار تنظيمى ـ فكرى يجمع بلدان العالم الثالث لتحويله إلى مجتمع مساهم ، وليس مجتمعا متلقيا للمنح والقروض . وان تشتمل هذه المساهمة على قيام دول العالم الثالث بدور فى العلاقات الدولية ، انطلاقا من أن الترتيبات الجديدة التى يجرى ارسائها لاينبغى أن تتحدد فقط بواسطة دول الشمال وحدها ، وانما ينبغى أن تدلى دول العالم الثالث برأيها فيها ، وقد اوضح وزير الخارجية هذه المنطلقات فى مناسبات عديدة خلال عام ١٩٩١ ، وفى هذا السياق ، اعطت الدبلوماسية المصرية اهتماما ملحوظا بالقارة الافريقية والعالم الإسلامى .

ـ على المستوى الاقليمى ، ولدت حرب الخليج تحولات جوهرية فى مجمل البيئة الاستراتيجية الاقليمية كما سبق أن اشرنا ، وامتدت هذه التحولات إلى كافة قضايا الأمن والسلم فى منطقة الشرق الأوسط . ومن ثم ، كان من الطبيعى أن تبلور السياسة المصرية مواقف محددة ازاء كافة تلك القضايا ، لاسيما قضايا التسوية السليمة للصراع العربى ـ الاسرائيلى والأمن الاقليمى والحد من التسلح . ففيما يتعلق بعملية التسوية السلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، انطلقت السياسة المصرية خلال عام ١٩٩١ من أن الشرعية الدولية التى وقفت ضد الغزو العراقى للكويت ينبغى أن تعمل ايضا على استيعاب باقى مكونات الموقف الاقليمى فى الشرق الأوسط بكل ابعاده ، وفى مقدمتها الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، حتى تضعه فى اطاره الصحيح فى سياق حركة العالم المعاصر تحقيقا للعدالة وارساء للشرعية . وفى نفس الوقت ، أكدت مصر على أن عملية احلال السلام فى الشرق الأوسط تستوجب وقفا فوريا لكافة الممارسات والسياسات العدائية والشروع فى اجراءات جادة لبناء الثقة المزعزعة لدى مختلف الاطراف حتى تقوم عملية السلام فى جو مناسب ، كما عملت مصر على حشد التأييد الدولى للموقف العربى فى عملية التسوية السلمية ، لاسيما فيما يتعلق بضرورة ارتكاز عملية التسوية على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وايضا على مبدأ الأرض مقابل السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والأمن للجميع . أما فيما يتعلق بالأمن ، وبعد أن حاولت مصر وسوريا ودول الخليج ارساء بنية جديدة للأمن عقب حرب الخليج ترتكز على التكافل .

الاقتصادى ، جنبا إلى جنب مع التكامل الأمنى من خلال اعلان دمشق ، أدت عوامل عديدة إلى شل هذا الاعلان فى النصف الثانى من عام ١٩٩١ ابرزها المعارضة الايرانية لهذه الصيغة الأمنية واتجاه دول الخليج ذاتها نحو اجراء مراجعة شاملة لمجمل علاقاتها العربية . وقد تفهمت السياسة المصرية الموقف الخليجى ، وقبلت ادخال تعديلات على بنود الاعلان ، ولا سيما فيما يتعلق بعدم الحاجة إلى الوجود العسكرى المصرى - السورى المقيم هناك . واخيرا ، اهتمت السياسة المصرية اهتماما واضحا ببلورة موقف متكامل ازاء عملية الحد من التسليح فى الشرق الأوسط ، لاسيما ازاء نزع اسلحة الدمار الشامل . وقد جرى التركيز فيه على ضرورة تبنى اطار متكامل وشامل ينطبق على الجميع دون استثناء ، بما يصحح الخلل ويزيل الفوارق التسليحية القائمة ، مع التأكيد على ضرورة اتمام اسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى واخضاع كافة منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة ، كخطوة حيوية فى أعمال بناء الثقة بين الأطراف المعنية فى المنطقة .

٢ - التطوير التنظيمى للجهاز الدبلوماسى المصرى :

كان من الطبيعى فى ضوء ما سبق أن يجرى الاهتمام بتطوير وتحديث الجهاز الدبلوماسى باعتباره الاداة الرئيسية فى صياغة وتنفيذ اهداف السياسة الخارجية المصرية ، حيث اعلن فى نوفمبر ١٩٩١ عن انتهاء وزارة الخارجية من وضع تنظيم جديد لهيكل الوزارة ، فيما جاء بمثابة نتاج لدراسات عديدة فى هذا الشأن بدأت مع تولى السيد عمرو موسى منصب وزير الخارجية . ويبو أن ذلك التنظيم الجديد هو على حد وصف بعض المصادر - اضخم عملية اعادة هيكلة للعمل الدبلوماسى المصرى منذ عهد نوبار باشا أول رئيس وزراء ووزير خارجية فى التاريخ المصرى الحديث . وقد استهدف التنظيم الجديد تحقيق مجموعة من الأغراض ، ابرزها :

- مواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية والاقليمية .
- الاسهام فى مواجهة التحديات التى تجابه المجتمع المصرى .
- تحقيق المزيد من التخصص فى العمل الدبلوماسى .
- الافادة من التطورات الحادثة فى مجال الاتصالات .
- ترشيد عملية صنع قرار السياسة الخارجية .
- زيادة قدرات الدبلوماسى المتخصص .

وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف ، تم استحداث ادارات يختص كل منها بالتعامل مع نوعية محددة من القضايا الجديدة والهامة التى اصبحت تدخل فى نسيج العلاقات الدولية فى المرحلة الراهنة ، بالاضافة إلى الاهتمام بفصل الادارات القائمة على اساس جغرافى دقيق ، وكذلك انشاء ادارات متخصصة لخدمة مصالح المواطن المصرى . كما برز اهتمام واضح بتحقيق درجة اكبر من التنسيق والترابط مع باقى اجهزة الدولة والمراكز المتخصصة والقيادات الاكاديمية والفكرية .

وقد اشتملت عملية اعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية على اربعة عناصر رئيسية تتمثل فى :-

(أ) انشاء ادارات جديدة تختص بقضايا: سباق التسلح ، البيئة ، الارهاب ، التنمية ، المديونية ، عدم الانحياز ، حقوق الانسان ، الأمم المتحدة ، المخدرات ، حيث خصصت ادارة لكل من هذه القضايا ، وفى حين يعكس هذا التنظيم الأهمية المتعاظمة لتلك القضايا على الصعيد الدولى الآن ، فأنه يعكس ايضا الرغبة فى المساهمة فى مواجهة التحديات التى اصبحت تواجه المجتمع المصرى (كما فى قضايا المخدرات) من خلال تعاون وزارة الخارجية مع باقى اجهزة الدولة فى مواجهتها . اضف إلى ذلك ، أن التنظيم الجديد لوزارة الخارجية اشتمل ايضا على امكانية انشاء ادارات مؤقته وفقا للحاجة اليها ، وبحجم ما تشغله قضية ما من اهمية من زاوية المصلحة الوطنية فى فترة زمنية محددة كما حدث خلال ازمة الخليج .

(ب) اضفاء المزيد من التخصص على الادارات القائمة المستندة اساسا إلى التقسيم الجغرافى فقسمت الادارة العربية إلى : ادارة المشرق العربى ، ادارة المغرب العربى ، ادارة مجلس التعاون الخليجى ، ادارة السودان وليبيا . ويعكس هذا التقسيم الأهمية الخاصة التى توليها السياسة المصرية لكل من السودان وليبيا ، بحيث يصبح هدف ادارة السودان وليبيا هو المتابعة الفورية واللصيقة لكافة التطورات الحادثة فى مسار العلاقات معهما . وفيما يتعلق بالدائرة الأوروبية ، جرى انشاء ادارة منفصلة للجماعة الأوروبية ، وذلك بعد أن كانت فيما سبق لادارة غرب اوروبا ، الأمر الذى يتواكب عمليا مع ازدياد ثقل الجماعة الأوروبية وتنامى دورها المستقل مع العالم الخارجى كوحدة منفصلة عن كل دولة اوروبية على حدة ، مع الابقاء فى نفس الوقت على ادارة غرب أوروبا للتركيز على التعامل مع الدول الأوروبية الغربية كدول منفردة ، وكذلك الوضع بالنسبة لادارة شرق اوروبا . أما بالنسبة للدائرة الافريقية ، فقد اصبح هناك فى التنظيم الجديد ادارة افريقية وادارة لشئون المنظمات

الافريقية . وبالاضافة إلى ما سبق ، تم ايضا انشاء ادارة خاصة بالمتحدث الرسمى للوزارة للتعامل المباشر مع الصحافة والاعلام الوطنى والاجنبى للرد بالسرعة اللازمة على اسئلة واستفسارات الرأى العام ازاء الموقف المصرى من الاحداث الجارية . وفى تطور لاحق ، جرى تجميع التخصصات فى إدارات تجمعها قطاعات متجانسة ، يشرف على كل منها مساعد لوزير الخارجية على أن يشرف على تنفيذ هذا النظام الجديد ثمانية مساعدين لوزير الخارجية وامين عام الوزارة . وتشتمل القطاعات المكونة للنظام الجديد على : التعاون الدولى ، الشئون القنصلية ، ومجلس الشعب والشورى ، الشئون الأمريكية ، الشئون الاسيوية ، الشئون الأوروبية ، الشئون المالية والادارية ، الشئون العربية والشرق الأوسط ، الشئون الافريقية .

(جـ) الاهتمام بتطوير قدرات الدبلوماسى المصرى ، فقد ادت التغيرات الدولية المتلاحقة إلى زيادة الطابع الفنى والمتخصص للقضايا التى يتعامل معها الدبلوماسى فى عالم اليوم ، مما يتطلب توافر عنصر التخصص والثقة وامتلاك المعلومات الدقيقة فى مجال التخصص . وعلى هذا الاساس ،اعطى التنظيم الجديد لوزارة الخارجية اهمية كبيرة لتطوير دور معهد الدراسات الدبلوماسية التابع للوزارة والمكلف اساسا باعداد الدبلوماسيين الجدد ، حيث جرى ادخال عدد من اللغات الحية إلى مواد الدراسة فى المعهد ، على أن يختار منها الدبلوماسى الشاب ما يرغب فى دراسته ، مع ادخال برامج دراسية للكمبيوتر ، وتنظيم ندوات سياسية واقتصادية وعلمية وادبية يحاضر فيها المتخصصون وخبراء فى كافة القضايا الراهنة لتكريس المتابعة والمعرفة الشاملة لدى الدبلوماسيين الجدد .

(د) تكثيف الروابط مع باقى اجهزة الدولة والمراكز المتخصصة بما يساعد على تضافر جهود الدبلوماسيين العاملين فى وزارة الخارجية مع الخبرات الفكرية والاكاديمية من خارج الوزارة . ولذلك اهتم التنظيم الجديد لوزارة الخارجية بايجاد عدد من الآليات لضمان استمرار العمل من خلال الجهد الجماعى ، واعطائه طابعا مؤسسيا . وقد اتخذت هذه الآليات المؤسسية ثلاثة اشكال محددة : المجلس الاستشارى ، اللجان ، التعاون مع مراكز الابحاث . ويضم المجلس الاستشارى لشئون السياسة الخارجية نخبة من الاكاديميين والدبلوماسيين السابقين وكبار الكتاب لتقديم المشورة إلى وزير الخارجية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية أو قضايا محددة يتم اتخاذ قرار بشأنها .

أما اللجان ، فإن التنظيم الجديد للوزارة يأخذ بها عند التعرض بصفة خاصة لبعض القضايا ذات الطابع المؤقت ، وتتشكل اللجان فى مثل هذه الحالات من المختصين سواء كانوا من داخل الوزارة أو خارجها . واخيرا ، فإن التنظيم الجديد للوزارة اهتم بفتح قنوات مباشرة للتعاون مع مراكز الابحاث المعنية بقضايا السياسة الخارجية والتعاون معها لترشيد عملية صنع القرار .

وبشكل عام ، فقد ترافق هذا التطوير التنظيمى مع بروز عدد من الدلائل على حدوث تطور فى القيم الحاكمة للعمل الدبلوماسى المصرى ، لاسيما فيما يتعلق بالعمل على الخلاص من الطابع البيروقراطى الجامد لعملية صنع وتنفيذ قرار السياسة الخارجية المصرية ، والنزوع للابتعاد عن المثالية السياسية والاستناد بدلا من ذلك على قدر أكبر من الواقعية والعملية فى السلوك الخارجى المصرى .

ثانيا : السلوك الخارجى المصرى

امتدادا لما جرى العمل به في التقرير الاستراتيجى العربى ، يهتم هذا الجزء برصد وتحليل التفاعلات المصرية الخارجية ، كتعبير عملى عن الاهداف والاستراتيجيات التى تحكم السياسة الخارجية المصرية .

١ - مصر والوطن العربى :

شكلت أزمة وحرب الخليج نقطة فاصلة فى حركة تطور العلاقات المصرية - العربية ، فقد خلقت هذه الأزمة حالة غير مسبوقة من الاستقطاب والعداء على امتداد الساحة العربية . وتركت هذه الحالة انعكاساتها من الناحية العملية فى صورة تعمق الانقسامات الرسمية والشعبية القائمة فى العالم العربى ، علاوة على ازدياد التعارض فيما بين الاولويات العربية . ومن ثم ، فان البيئة العربية التى تحركت فيها السياسة المصرية خلال عام ١٩٩١ حفلت فى معظمها بالتأثيرات والنتائج المباشرة وغير المباشرة لأزمة الخليج ، الأمر الذى ترك اثره القوى على سياسة مصر العربية . وعلى وجه العموم ، فإن السياسة المصرية عملت فى الساحة العربية على تحقيق مجموعة من الأهداف ، ابرزها : تنقية الاجواء العربية ، ارساء صيغة جديدة للعلاقات العربية - العربية ترتكز على منطق المصالح والاعتدال ، بلورة موقف عربى موحد ازاء عملية التسوية السلمية مع اسرائيل .

أ - الركائز الرئيسية لسياسة مصر العربية :-

منذ فترة وقف اطلاق النار فى الخليج ، أكدت العديد من المصادر المصرية المسئولة على ضرورة ارساء صيغة جديدة لتعامل مصر مع العالم العربى ، تجاوبا مع الدروس والدلالات العديدة التى افرزتها حرب الخليج . وقد تبلورت خلال عام ١٩٩١ . بعض الخطوط العريضة لهذه الصيغة ، كما عكستها التصريحات الصادرة عن المصادر المسئولة ، وايضا كما اتضحت من خلال التحركات التى قامت بها السياسة المصرية على الساحة العربية . وتتمثل هذه الخطوط العريضة فى :-

(١) صيانة مكانة مصر على خريطة العالم العربى ، حيث أكدت تصريحات بعض المسئولين على رفض الاستمرار فى حمل لواء التضحيات فى التعامل المصرى مع العالم العربى ، وايضا رفض الاستمرار فى نكران الذات فى مواجهة موجات من الجحود والنكران تهب على الدور المصرى فى العالم العربى ، الأمر الذى جعل العلاقات المصرية - العربية تسير لفترة طويلة فى طريق باتجاه واحد . ومن ثم ، يصبح من الضرورى اعادة النظر فى كافة الأمور والحقائق فى هذا الشأن .

(٢) التأكيد على قيمة المصارحة والالتزام فى العلاقات العربية - العربية . فقد ركزت تصريحات المسئولين على أن مبدأى المصارحة والالتزام ينبغى أن يمثلا الركيزة الرئيسية التى يمكن من خلالها بناء التضامن العربى باكمله ، وهو المعنى الذى عبر عنه عمرو موسى وزير الخارجية صراحة فى بيانه امام لجان الشئون الخارجية والأمن القومى بمجلس الشعب فى اوائل يونيو ١٩٩١ ، لاسيما وان الابتعاد عن هذين المبدئين أدى إلى سيادة نزعة نحو التحلل من الالتزامات العربية المشتركة ، والهروب بالخطابة والمجاملات الشفوية عن تنفيذ التعهدات .

(٣) العمل جديا على تنقية الاجواء العربية ، فعلى الرغم من أن السياسة المصرية أكدت عقب وقف اطلاق النار فى الخليج على أن تنقية الاجواء مع الدول التى ساندت صدام

حسين سوف تحتاج إلى بعض الوقت ، إلا أن تنقية الاجواء العربية استقطبت قدرا كبيرا من النشاط الدبلوماسى المصرى على كافة المستويات ، حيث عملت السياسة المصرية على الافادة من كافة الفرص لبدء حوار جاد مع كافة الأطراف العربية لرأب الصدع وتوحيد الجهود ووجهات النظر ازاء التحديات القائمة . وقد شكلت الاجتماعات الجارية داخل جامعة الدول العربية فرصة مناسبة لتحقيق هذا الغرض ، وبدأ ذلك منذ اواخر مارس ١٩٩١ مع اجتماع مجلس الجامعة بمشاركة كافة الدول العربية لأول مرة عقب وقف اطلاق النار فى الخليج ، كما قام الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية بجهود مكثفة فى هذا الاطار . وفى نفس الوقت حظيت هذه القضية بتركيز بالغ فى الأنشطة السياسية الداخلية ، سواء فى أنشطة الحكومة أو أحزاب المعارضة .

(٤) بلورة مفاهيم جديدة أكثر تكاملا للأمن والتعاون العربى ، بما يساعد مستقبلا على الحد من التفاعلات السلبية بين الدول العربية ، وبما يساعد ايضا على التفاعل بايجابية مع التوازنات الدولية الجديدة . وقد شكل اعلان دمشق التطبيق العملى لهذا المبدأ والذى استهدف تطبيق صيغة واقعية للتعاون الشامل بين دول الخليج ومصر وسوريا ، إلا أن صعوبات عديدة جابهت اعمال التنفيذ الفعلى لهذا الاعلان عقب وقف اطلاق النار فى الخليج .

وقد شكلت هذه الركائز المنطلقات الرئيسية لسياسة مصر العربية خلال عام ١٩٩١ ، بحيث عملت على الترويج لها فى الدائرة العربية ، إلا أن مناخ السيولة والفوضى والشكوك العميقة المتبادلة التى تركتها حرب الخليج حال فى بعض الحالات دون تحقيق العائد المطلوب ، وان كانت جهود تنقية الأجواء العربية بصفة خاصة قد حظيت بقدر أكبر من التجاوب والترحيب من جانب الكثير من الدول العربية .

ب ـ العمل العربى المشترك :ـ

بذلت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩١ جهدا ملحوظا فى اتجاه دفع العمل العربى المشترك إلى الأمام فى اعقاب حرب الخليج ، وساعدها فى ذلك عودة الجامعة العربية إلى القاهرة وتعيين الدكتور عصمت عبد المجيد امينا عاما للجامعة ، بالاضافة إلى عودة الكثير من المنظمات العربية المتخصصة إلى القاهرة مثل منظمة العمل العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربى للتنمية الصحية .. وغيرها .

والواقع أن تداعيات حرب الخليج قد عززت المنحى الوظيفى فى تسيير دفة العمل العربى المشترك ، حيث بدا واضحا خلال عام ١٩٩١ أن هناك تركيزا على القضايا الاقتصادية والأمنية . فعلى الصعيد الاقتصادى ، اكدت مصر فى اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التى انعقدت فى اوائل شهر سبتمبر بالقاهرة على ضرورة اتخاذ موقف عربى موحد تجاه التطورات الاقتصادية العالمية الحالية والتنسيق لبناء نظام اقتصادى عربى متكامل ووضع تخطيط متكامل للتنمية فى العالم العربى . وفى هذا الاطار ، نشطت مصر ـ عقب عودة مجلس الوحدة الاقتصادية اليها ـ فى تقييم اعمال المجلس ورسم سياسة مستقبلية للتعاون الاقتصادى العربى تستهدف ازالة اوجه القصور فى بناء التكامل الاقتصادى العربى . وتقوم هذه السياسة على ثلاثة عناصر رئيسية هى : الاهتمام بصيغة المشروعات العربية المشتركة باعتبارها انسب الصيغ لتدفق الأموال العربية ، ودعوة كافة الاتحادات العربية النوعية التى انشأها مجلس الوحدة الاقتصادية للاجتماع لمناقشة خطط العمل والميزانية ، والعمل على زيادة عدد الاعضاء المنضمين لاتفاقية الوحدة الاقتصادية .

أما على المستوى الأمنى ، فقد بدأت مصر عقب وقف اطلاق النار فى الخليج اجراء مشاورات عربية مكثفة لبحث اطار الأمن العربى المناسب واعداد تصور متكامل لهذا النظام الأمنى على المستوى الاقليمى ، وحرصت مصر على أن تتوافق كافة التحركات الجارية فى هذا الشأن مع اتفاقية الدفاع العربى المشترك من أجل الحفاظ على أمن الأمة العربية على حد قول الرئيس مبارك .

جـ ـ اعلان دمشق :ـ

استهدف اعلان دمشق ارساء صيغة جديدة للتعاون العربى فى كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية خلال مرحلة مابعد حرب الخليج ، وذلك بين دول الخليج ومصر وسوريا ، إلا أن الأعمال المجزاه فى هذا الصدد شهدت خلال عام ١٩٩١ العديد من منحنيات الصعود والهبوط . فقد بدأت المباحثات بين وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج فى ١٥ فبراير لمناقشة ترتيبات التعاون الاقتصادى والأمن فى المنطقة من منظور عربى بعد انتهاء الحرب ، وقدمت لهذا الغرض ورقة عمل أعدتها مصر وسوريا والسعودية ، بالاضافة إلى عدد من المقترحات المقدمة من بعض الدول الأخرى حول هاتين القضيتين . وقد انتهت اعمال هذا الاجتماع إلى الاتفاق على

ست نقاط كاطار للتعاون المستقبلى بين الدول المعنية هى :-

- الاستناد على مبادىء واهداف ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، بين دول الجامعة .

- النظر إلى مفهوم الأمن القومى العربى نظرة شاملة متعددة الابعاد ، واعتبار أمن واستقرار الدول المعنية جزءا لايتجزأ من الأمن والاستقرار العربى والدولى .

- أن التعاون والتنسيق بين الأطراف المشاركة سوف يكون متاحا لكافة الدول الأجنبية التى قد ترغب فى الاشتراك ، على أن تلتزم بالمبادىء والأهداف المعلنة .

- تنشيط دور الجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربى المشترك .

- احداث انطلاقة ملموسة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية .

- احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

وقد اقر وزراء الخارجية خلال هذا الاجتماع وثيقة للتعاون والتنسيق بين دولهم ، إلا انهم رأوا عدم اعلان هذه الوثيقة لحين اقرارها من جانب رؤساء الدول والحكومات ، لاسيما وان الوثيقة تتضمن الترتيبات الأمنية فى المنطقة مستقبلا ، الامر الذى كان يتطلب ارجاء توقيت اصدار الوثيقة إلى ما بعد انتهاء حرب الخليج .

وبالفعل ، وقع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج بالاحرف الأولى على اعلان دمشق بعد وقف حرب الخليج . وقد اشار نص الاعلان إلى أن الاطراف المشاركة اعتبرت القوات المصرية والسورية على ارض المملكة العربية السعودية والخليج بمثابة نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى الخليج ، وايضا باعتبارها نموذجا يحقق ضمان فاعلية النظام الأمنى العربى الدفاعى الشامل . ومن ناحية أخرى ، أكد الاعلان على تعزيز قواعد التعاون الاقتصادى وتبنى سياسات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لاقامة تجمع اقتصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن اقامة تجمعات اقتصادية كبرى فى العالم . وقد جرى التوقيع على هذا الاعلان فى ٦ مارس بدمشق ، واعتبر فى حينه انطلاقة هائلة للعمل العربى الجديد .

والحقيقة ، أن هذا الاعلان قوبل بارتياح واسع النطاق فى معظم العواصم الرئيسية فى العالم ، كما شرع وزراء خارجية الدول الثمانية فى القيام بتحركات جماعية خلال لقاءاتهم مع وزراء خارجية الترويكا الأوروبية ، وايضا مع وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر ، اثناء زيارتهم للمنطقة فى شهر مارس ، بهدف تحقيق اكبر قدر من التنسيق والتحرك الجماعى ، لاسيما حيال السلام فى المنطقة .

وفى اعقاب ذلك ، عقد وزراء خارجية الدول الثمانية عددا من الاجتماعات التى استهدفت وضع بنود اعلان دمشق موضع التنفيذ ، إلا أن العديد من العقبات بدأت تظهر امام الاعلان بصورة تدريجية فى المجالين العسكرى والاقتصادى . فقد بدأت بعض دول الخليج تطالب منذ شهر يونيو بادخال بعض التعديلات على الاعلان ، بحيث ينص صراحة على ان اعلان دمشق ليس اتفاقية أو معاهدة عسكرية ، وان القوات الأمنية التى تتشكل بمقتضى الاعلان هى قوات مؤقته وليست دائمة . وبالتالى ، فإن ترتيبات الأمن ككل مؤقته ، ويمكن لأى من الدول الموقعة على الاعلان أن تبرم اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الكبرى أو الاقليمية بشرط عدم تناقضها مع نص اعلان دمشق . وفى نفس الوقت ، طالبت بعض الدول الخليجية الأخرى بتشكيل قوة خليجية موحدة قوامها ١٠٠ ألف جندى من الدول الست لها هيئة اركان مشتركة ، وذلك فى اطار الاعتماد على الذات فى الحفاظ على أمن المنطقة ، على أن يتم التعاون العسكرى والدفاعى بين تلك الدول ومصر وسوريا على اساس ثنائى ، وفى ضوء احتياجات كل دولة خليجية على حده . وقد تفاقمت الخلافات حول هذه القضايا ، ثم قامت مصر وسوريا بسحب قواتهما من الكويت والسعودية ، ثم جرى التباحث حول وضع القوات المصرية والسورية المساعدة لدول الخليج بالتفصيل فى اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق الذى عقد فى الكويت فى منتصف يوليو ، حيث اتفق على أن تبقى القوات المصرية والسورية متمركزة فى بلادها ، مع امكانية الاعتماد عليها وقت الحاجة ، وفى ظل وجود خطر خارجى . وقد اعتبر هذا التعديل بمثابة اعادة صياغة لبعض النقاط فى اطار الفهم المشترك ، دون أن يعنى الاخلال بالمبادىء الاساسية للاعلان .

وفى هذا الاطار ، جاء التعديل الرئيسى فى الصيغة النهائية لإعلان دمشق التى صدرت عقب اجتماع الكويت فى ١٩ يوليو ١٩٩١ منصبا فى الاشارة إلى حق أى دولة من دول الخليج فى الاستعانة بقوات مصرية وسورية على اراضيها إذا رغبت فى ذلك . وقد عقد وزراء خارجية دول اعلان دمشق اجتماعين فى القاهرة اولهما فى منتصف سبتمبر ، وثانيهما فى ١١ نوفمبر ، للتشاور فى كيفية تنفيذ مبادىء اعلان دمشق ، كما ركز الاجتماع الثانى على

التطورات فى عملية السلام ونتائج مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط ، إلا أن الأطراف المعنية لم تتفق على كيفية تنفيذ الاعلان ، وجرى تأجيل ذلك إلى ابريل ١٩٩٢ ، كما شهد اجتماع نوفمبر تضاربا فى التصريحات حول دور ايران فى ترتيبات الأمن فى الخليج . وعقب ذلك ، استمرت المشاورات والمباحثات الثنائية بين رؤساء وملوك دول اعلان دمشق ، إلا أن انجازا ما لم يتحقق على صعيد تطبيق الاعلان ووضعه موضع التنفيذ .

د ـ العلاقات الثنائية :ـ

تركت أزمة الخليج انعكاسات بالغة الأهمية على العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية ، حيث تركت الأزمة فتورا واضحا فى العلاقات مع الدول التى كانت تؤيد الموقف العراقى ، لاسيما السودان ودول المغرب العربى . وقد اعربت مصر منذ فترة ماقبل توقف حرب الخليج عن ترحيبها بأى جهد عربى لتنقية اجواء العلاقات مع تلك الدول ، بل أن هذه القضية كانت موضوعا لنقاش مكثف بين مصر وليبيا ، بهدف احتواء الخلافات والتوسط بين الدول العربية ذات المواقف المتعارضة ، كما أكد العقيد معمر القذافى خلال زيارته للقاهرة فى منتصف فبراير استعداده للقيام بهذه الوساطة وتكثيف الاتصالات بين الأطراف المعنية لتقريب وجهات النظر فيما بينها . وقد نجحت هذه الجهود فى تحقيق انفراج مؤقت فى علاقات مصر مع كل من السودان والاردن واليمن ، ووصل الأمر إلى درجة الاعلان فى اواخر يوليو عن قيام الرئيس مبارك بتوجيه دعوة رسمية إلى قادة تلك الدول لزيارة القاهرة لتبادل وجهات النظر بشأن العمل العربى المشترك ، كما اعلن وقتذاك أنه سوف يجرى تحديد مواعيد تلك الزيارات عبر القنوات الدبلوماسية ، ثم تصدرت هذه القضية قائمة المحادثات التى اجريت بين الرئيس مبارك والعقيد القذافى خلال زيارة الأخير للاسكندرية فى أول يوليو ، حيث جرى التركيز فيها على تطورات العلاقات العربية ، لاسيما الاوضاع القائمة بين مصر والسودان ، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن تقدم ملحوظ فى العلاقات بين مصر والأطراف العربية التى كانت تؤيد الموقف العراقى ، وظلت هذه العلاقات تشهد منحنيات متلاحقة من الصعود والهبوط .

ففيما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ السودانية ، عمل الجانبان منذ البداية عام ١٩٩١ على تجاوز الاجواء العدائية المتبادلة التى خيمت على علاقاتهما بفعل تباين موقفيهما من الغزو العراقى للكويت ، حيث اعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة فى السودان فى بداية العام ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة ، وان أى تهديد لأمن مصر من السودان امر مستحيل ولايمكن حدوثه ، وفى نفس الوقت ، قام وزير الاقتصاد والتجارة المصرى بزيارة الخرطوم قبْل اندلاع الحرب فى الخليج بثلاثة ايام ، وتباحث مع الفريق عمر البشير فى سبل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، إلا انه بمجرد نشوب حرب الخليج تظاهر عدد كبير من السودانيين تحت رعاية قوات الأمن والسلطات السودانية ضد القيادة المصرية ، وترددت انباء عن مطالبتهم بضرب السد العالى ، كما احرقوا العلم المصرى . الامر الذى دعا السفير المصرى فى الخرطوم حسن جاد الحق إلى اصدار قرار باغلاق جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم ومدارس البعثة التعليمية المصرية فى السودان ومكتب مصر للطيران فى الخرطوم إلى أجل غير مسمى ، علاوة على تأجيل افتتاح معرض الكتاب المصرى هناك .

وقد حاولت الحكومة السودانية من جانبها الحيلولة دون توسيع دائرة الخلاف مع مصر ، فنفى وزير الاعلام السودانى فى فبراير ماردته بعض الاذاعات الغربية عن وجود صواريخ وطائرات عراقية فى شمال وشرق السودان ، كما سارع مجلس الوزراء السودانى فى نفس الفترة إلى البدء فى تنفيذ البنود العامة لبروتوكول التعاون التجارى بين مصر والسودان للعام الحالى . وفى شهر ابريل ، شاركت كل من السودان ومصر وسوريا وليبيا فى انشاء هيئة عربية للانتاج الزراعى براسمال قدره ٢٠٠٠ مليون دولار ، يكون مقرها القاهرة ، إلا أن توترات عديدة سرعان ما طرأت على علاقات الدولتين فى شهر يوليو ، حينما عاد إلى القاهرة ٨٤ مصريا من الخرطوم منعتهم السلطات السودانية من الدخول بدعوى اسباب امنية ، فقامت السلطات المصرية فى مطار القاهرة بدورها بمنع ٢٠ مواطنا سودانيا من دخول البلاد ، ثم منعت بعد ذلك ٨٨ راكبا سودانيا من دخول البلاد لاسباب أمنية ، وتم ترحيلهم إلى الخرطوم على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية السودانية ، كما اتهم الرئيس حسنى مبارك الجبهة القومية الاسلامية فى السودان بزعامة حسن الترابى بانها تقف وراء أعمال تعكير العلاقات بين البلدين ، وحذر مبارك فى حديث ادلى به لمجلة المانية فى منتصف شهر يوليو من محاولة اللعب بمياه النيل من جانب اية اطراف سودانية .

وفى أعقاب ذلك ، استمرت اعمال الترحيل ومنع مواطنى الدولة الأخرى من الدخول إلى أن اصدرت الحكومة

السودانية توجيهاتها إلى سلطات مطار الخرطوم بالسماح للمصريين بدخول السودان بمجرد ابرازهم جواز السفر الخاص بهم . وقد آثارت هذه التطورات ردود فعل غاضبة فى السودان تجاه سياسة الحكومة السودانية إزاء مصر ، لاسيما لدى حزب الأمة السودانى الذى استنكر محاولات الجبهة الاسلامية الاضرار بالعلاقات مع مصر وإثارة المشكلات مع مصر .

وبالمثل ، استمرت حالة الفتور فى تطبيع علاقات مصر مع كل من الاردن واليمن ، ولكن بصورة أقل حدة بكثير من الوضع مع السودان ، علاوة على أن هذه الحالة لم تتخذ طابعا عدائيا ظاهرا على نحو ما شهدته العلاقات المصرية - السودانية ، بل أن علاقات مصر مع الاردن واليمن شهدت محاولات جادة لفتح صفحة جديدة فى العلاقات . ففى اعقاب التوتر الذى سيطر على حركة العلاقات اثناء حرب الخليج ، اظهرت الدول الثلاث استعدادها لتجاوز الخلافات السابقة . فقد اعلن الملك حسين عاهل الاردن فى مارس ١٩٩١ ضرورة فتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية مبنية على الثقة المتبادلة بعد أزمة الخليج ، التى وصفها بانها كانت كارثة قومية على الاردن . كما ارسل الملك حسين رسالة إلى الرئيس مبارك فى شهر يوليو حملها السيد زايد بن شاكر رئيس الديوان الملكى الاردنى ، تناولت عملية السلام فى المنطقة وجهود تنقية الاجواء العربية ، واعقب ذلك سلسلة زيارات اردنية للعاصمة المصرية ، منها زيارة وزير الخارجية الاردنى فى أواخر شهر نوفمبر ، ثم قام الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية بزيارة للعاصمة الاردنية فى ٢ ديسمبر سلم خلالها رسالة إلى الملك حسين الذى استقبله فور وصوله إلى عمان وقد تردد فى اعقاب ذلك أن الملك حسين سوف يقوم بزيارة للقاهرة لأول مرة منذ اغسطس ١٩٩٠ ، إلا أن الزيارة لم تتم فيما تبقى من عام ١٩٩١ . وعلى نفس هذا النحو ، شهدت العلاقات المصرية - اليمنية قدرا من التوتر فى ظل حرب الخليج ، إلا أن الجانب اليمنى بادر بمحاولة احتواء الخلافات مع مصر عقب انتهاء الحرب ، حيث قام الدكتور عبد الكريم الاريانى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمنى بزيارة القاهرة مرتين ، الأولى فى شهر مايو ، والثانية فى شهر اغسطس نقل خلالهما رسالتين من الرئيس اليمنى على عبد الله صالح إلى الرئيس مبارك حول المستجدات فى المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين .

أما العلاقات المصرية - الفلسطينية ، فقد تطورت بوتيرة اسرع واكثر ايجابية خلال عام ١٩٩١ ، ونبع هذا التطور بالدرجة الأولى من حاجة الطرفين إلى بلورة قدر أكبر من التنسيق والتوافق حيال عملية التسوية فى المنطقة ، الأمر الذى ساعد الطرفين فى نهاية المطاف على تجاوز الخلافات التى كانت قائمة فيما بينهما حول أزمة الخليج . وقد بدأت التطورات فى هذا الاتجاه مع وصول وفد فلسطينى إلى القاهرة فى ٦ اغسطس ، يضم محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكم بلعاوى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، لاجراء مباحثات مع عدد من المسئولين المصريين حول جهود السلام . وعقب ذلك ازدادت كثافة المشاورات والاتصالات الثنائية بين الجانبين بشأن كافة قضايا وجوانب عملية التسوية ، كما قام الرئيس مبارك فى ٩ اكتوبر بتهنئة السيد ياسر عرفات باعادة انتخابه رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، واستمر فى تبادل الرسائل حول مفاوضات السلام . وتتويجا لهذه الجهود والاتصالات ، وصل الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات إلى القاهرة فى أول ديسمبر ، حيث بحث مع الرئيس مبارك عمليات التفاوض مع اسرائيل ، والتشاور بشأن سبل التنسيق العربى قبل المباحثات متعددة الأطراف .

وقد شهدت العلاقات المصرية - العراقية تدهورا متواصلا خلال عام ١٩٩١ ، حيث اعلن العراق فى شهر فبراير انه قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر والسعودية والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا ، وكانت هذه الدول قد سحبت بعثاتها الدبلوماسية من بغداد . وردا على هذا القرار ، طلبت الخارجية المصرية من السفير العراقى واعضاء السفارة المصرية والمكاتب التابعة لها مغادرة البلاد على ضوء ما اعلنه العراق من قطع العلاقات ، كما كشف وزير الداخلية المصرى عن مخطط لاشعال الجبهة المصرية - الاسرائيلية واغتيال مسئولين كبار ، ويشرف عليه الرئيس العراقى صدام حسين واجهزة مخابراته بالتعاون مع مجموعة أبو نضال والجهاد الاسلامية .

كما قدم اتحاد عمال مصر فى مارس شكوى إلى منظمة العمل الدولية حول الممارسات والتعسف اللا انسانى الذى قامت به السلطات العراقية ضد العمال المصريين فى الكويت والعراق . وكان وزير الداخلية المصرى قد اعلن انه تم اعتقال ٦ مخربين يتلقون تعليماتهم من بغداد للقيام بعمليات ارهابية فى مصر ، وهم اعضاء فى حزب البعث المصرى . وفى منتصف العام ، حرصت السياسة المصرية على اعلان عدم استعدادها للمشاركة فى توجيه ضربة عسكرية جديدة

للعراق ، حينما رفضت القيادة العراقية نداءات المجتمع الدولى بخصوص التفتيش على منشآته النووية طبقا للقرارات الصادرة فى هذا الشأن ، إلا أن الرئيس مبارك وجه رسالة إلى الرئيس العراقى صدام حسين عن طريق طرف ثالث ، ينبهه فيها إلى خطورة الموقف القائم وقتذاك ، والذى قد يعرض العراق إلى احتمال شن هجوم آخر من قوات التحالف لتدمير بعض الاهداف الاستراتيجية داخل البلاد .

وعلى العكس مما سبق ، فإن علاقات مصر مع دول الخليج العربى شهدت خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ قوة دفع ملحوظة فى كافة المجالات الثنائية ، بفعل التقارب الشديد فى المواقف والسياسات الذى تبلور اثناء ازمة الخليج ، إلا أن الخلافات التى نشأت حول اعلان دمشق تركت انعكاساتها بالضرورة على العلاقات الثنائية بين مصر وبعض هذه الدول .

وقد ازدادت خلال النصف الثانى من العام لقاءات القمة المصرية ـ الخليجية فقد وصل الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت إلى القاهرة فى ١٨ سبتمبر ، واجرى مع الرئيس مبارك مباحثات تناولت الاجراءات الخاصة بالامن فى المنطقة وجهود تحريك قضية السلام والعلاقات الثنائية . كما وصل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى القاهرة خلال نفس الفترة تقريبا ، حيث تباحث حول نفس القضايا السالفة الذكر . وقد قام الرئيس مبارك من ناحيته بزيارة المملكة العربية السعودية يومى ٢ ـ ٣ اكتوبر ، للتشاور مع الملك فهد بشأن الوضع فى الخليج وعملية السلام فى المنطقة والعلاقات الثنائية ، واسفرت هذه المباحثات عن تقديم السعودية لمصر ٥٠٠ مليون دولار منحة لاترد لتمويل المشروعات المصرية العاجلة . وفى اواخر شهر ديسمبر ، قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثان امير دولة قطر بزيارة القاهرة ، واجرى مع الرئيس مبارك مباحثات حول تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط وتطورات الاوضاع فى منطقة الخليج ونتائج قمة مجلس التعاون الخليجى التى كانت قد انتهت مؤخرا . وبالاضافة إلى ما سبق فان المباحثات والمشاورات المصرية ـ الخليجية استمرت ايضا من خلال القنوات الدبلوماسية المتعددة ، وعلى مختلف المستويات .

وهكذا ، فإن العلاقات المصرية ـ الخليجية اتسمت على وجه العموم بغلبة طابع المجاملات الدبلوماسية والمساومات الثنائية ، عوضا عن حالة الجمود التى اصابت صيغة العمل المشترك التى عبر عنها اعلان دمشق .

وكانت العلاقات المصرية ـ السورية خلال عام ١٩٩١ بمثابة العلاقات الاكبر كثافة وايجابية على صعيد التفاعلات العربية لمصر ، حيث تعددت اشكال التنسيق السياسى بين البلدين على كافة المستويات وبالنسبة لطائفة واسعة من القضايا ، فيما جاء بمثابة امتداد للطفرة الكبرى التى بدأت علاقات الدولتين تشهدها منذ عام ١٩٩٠ .

وتبدو هذه الخاصية واضحة بصفة خاصة فى لقاءات القمة المصرية ـ السورية المتعددة ، فقد قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة دمشق فى شهر مايو ، واجرى محادثات مع الرئيس حافظ الاسد حول الوضع فى الخليج وعملية السلام . ثم قام الرئيس حافظ الاسد بزيارة القاهرة فى شهر يونيو للتشاور مع الرئيس مبارك حول عملية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى واكد الرئيسان فى نهاية محادثاتهما على ضرورة بدء عملية السلام باسرع ما يمكن . وفى شهر يوليو ، زار الرئيس مبارك دمشق لاجراء محادثات مع الرئيس الاسد بهدف التنسيق بين البلدين فيما يتعلق بجهود السلام ، وصرحا خلال تلك الزيارة على أن التوصل إلى سلام عادل رهن بتمثيل فلسطينى حقيقى وواقعى فى مباحثات السلام ، كما أكدا على أن مصر وسوريا لاتريدان وجودا دائما لهما فى الخليج ، ولكنهما مستعدتان للمساهمة فى عملية الدفاع عن المنطقة إذا ماطلب منهما ذلك ، كما عقدت فى نفس الفترة أعمال اللجان العليا المصرية ـ السورية المشتركة برئاسة رئيس وزراء الدولتين . وقد استأنف الرئيسان لقاءاتهما فى شهر اكتوبر ، حيث وصل الرئيس الاسد إلى القاهرة فى ١٢ من هذا الشهر ، قبل وصول وزير الخارجية الأمريكى بيوم واحد إلى القاهرة . وذلك لاجراء تقييم شامل مع الرئيس مبارك حول الموقف العربى وكافة وجهات النظر المطروحة ، وفى ٢٥ نوفمبر ، اجرى الرئيس مبارك محادثات مكثفة مع الرئيس الاسد فى دمشق حول خطوات التنسيق بين مصر وسوريا بشأن المفاوضات الثنائية وطرق تنفيذ اعلان دمشق ووسائل دعم العلاقات المصرية ـ السورية فى كافة المجالات . يشير ما سبق إلى أن عام ١٩٩١ شهد المزيد من قوة الدفع فى العلاقات المصرية ـ السورية ، وتبلور ذلك على وجه الخصوص فى اعمال التنسيق السياسى ازاء القضايا ذات الاهتمام المشترك ، لاسيما قضية التسوية والأمن فى الخليج ، علاوة على الاهتمام بدفع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين إلى الامام .

٢ ـ مصر واسرائيل

شهدت العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية خلال عام ١٩٩١ تفاعلات سياسية واقتصادية مكثفة ، إلا أن أغلب التفاعلات السياسية تعلق بعملية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وسوف يجرى التعرض لها تفصيلا فى اطار تناول السياسة المصرية تجاه عملية التسوية . ومن ثم ، فإن هذا الجزء سوف يتناول بعض القضايا السياسية بين البلدين ، على أن يجرى التعرض بعد ذلك للعلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل ، لاسيما فى مجالات التجارة والسياحة التى تعتبر بمثابة أهم مجالات التعامل بين الطرفين ، علاوة على قضية المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل .

أ ـ العلاقات السياسية :

حفلت العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية خلال عام ١٩٩١ بعدد من التوترات التى نجمت فى معظمها عن الموقف الاسرائيلى المتشدد حيال عملية التسوية ، وقد بدأت هذه الازمات خلال العام المذكور مع قيام مصر فى شهر يونيو بتوجيه دعوة رسمية إلى حزب العمل الاسرائيلى لزيارة القاهرة لاجراء مباحثات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وحضر الوفد بالفعل برئاسة حاييم رامون رئيس كتلة العمل فى الكنيست والتقى بوزير الخارجية وعدد من كبارالمسئولين ، إلا أن الزيارة احدثت ضجة سياسية فى اسرائيل ، حيث انتقد متحدث باسم الحكومة الاسرائيلية الزيارة لانها تضعف موقف الحكومة ، وتمس المسيرة السياسية ، على حد قوله ، فى حين نظر حزب العمل اليها باعتبارها يمكن أن تخلق رأى عام ضاغط على تكتل الليكود من اجل قبول الاشتراك فى مؤتمر السلام ، علاوة على انها قد تؤدى إلى تشجيع الحوار بين مصر واسرائيل .

وفى نفس الوقت ، تبادل الجانبان المصرى والاسرائيلى الانتقادات بشأن بعض القضايا فانتقد موشى ارينز وزير الدفاع الاسرائيلى فى اواخر شهر يونيو عودة الجامعة العربية إلى القاهرة وانتخاب د . عصمت عبد المجيد امينا عاما لها ، كما انتقد اريل شارون وزير الاسكان الاسرائيلى مصر فى اواخر شهر اغسطس متهما اياها بالمشاركة فى سباق التسليح فى الشرق الأوسط ، والذى يمس اسرائيل . اضف إلى ذلك أن مصادر فى الحكومة الاسرائيلية انتقدت ما أسمته محاولات مصر التدخل فى السياسة الداخلية الاسرائيلية ، ودعت بدلا من ذلك إلى التعاون بين حكومتى البلدين . وعلى الجانب الآخر ، كثفت مصر انتقاداتها للسياسة الاسرائيلية خلال عام ١٩٩١ ، لاسيما ضد المواقف المتشددة لرئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير ، مما دعا وزير الخارجية الاسرائيلى فى ٨ يوليو إلى تقديم احتجاج رسمى إلى السفير المصرى فى تل ابيب على هذه الانتقادات باعتبارها (اهانة وطنية لاسرائيل) .

وقد شكلت الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة للمياة الاقليمية المصرية مصدرا اضافيا للتوتر فى العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ، حيث القت السلطات المصرية فى ٣ يوليو القبض على افراد بعثة للبحث العلمى من جامعة تل ابيب كانوا يجمعون الشعاب المرجانية والاحياء المائية فى المياة المصرية ، ثم افرج عنهم بعد ذلك بيوم واحد بكفالة مالية ، إلا أن السلطات المصرية قامت بعدها باتخاذ الاجراءات القانونية لمقاضاة الدارسين الاسرائيليين للحصول على تعويضات مالية مساوية لقيمة الخسائر الناتجة عن اتلاف مساحة ٢٥٠ مترا من الشعاب المرجانية والنباتات المائية النادرة فى محمية رأس محمد بشرم الشيخ .

على أن الجانب المصرى عمل منذ اواخر شهر اغسطس على ابداء قدر اكبر من المرونة ، وقد ارتبط هذا التوجه بحدوث تطور ملحوظ فى الموقف الاسرائيلى من عملية التسوية . وفى هذا الاطار ، وجهت مصر دعوة رسمية إلى وفد من شباب اعضاء كتلة الليكود الحاكم لزيارة القاهرة للالتقاء مع كبار مسئولى وزارة الخارجية ومجلس الشعب والشورى ، بهدف شرح وجهة النظر العربية تجاه جهود احلال السلام فى الشرق الأوسط وانهاء الصراع العربى ـ الاسرائيلى وتسوية القضية الفلسطينية ، واستقبلت القاهرة ايضا وزير الخارجية الاسرائيلى ديفيد ليفى للتباحث حول عملية السلام والقضايا ذات الاهتمام المشترك ، كما قام وفد من الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة د . مصطفى خليل بزيارة اسرائيل خلال الفترة ١٨ ـ ٢٢ نوفمبر ، التقى خلالها مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الاسرائيلى وحضر المؤتمر العام لحزب العمل الاسرائيلى الذى جرت خلاله صياغة السياسة العامة للحزب واجراء انتخابات على رئاسة الحزب .

ب ـ العلاقات الاقتصادية :

تتركز الصادرات المصرية لاسرائيل فى النفط الذى شكل نحو ١٩ ٪ من تلك الصادرات خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩١ . ونظرا لسيطرة النفط على قائمة الصادرات المصرية لاسرائيل ، فإن قيمة تلك الصادرات كانت تتذبذب صعودا وهبوطا للتغير فى أسعار النفط ـ راجع الجدول .

ومن الجدير بالذكر أن اسرائيل كانت قد طلبت من مصر

تجديد اتفاق النفط المبرم بين البلدين فى اطار اتفاقيات السلام بين الدولتين . كما طلبت اسرائيل رفع حجم الاتفاق من مليونى طن إلى ٤,٥ مليون طن سنويا . وقد وافقت مصر على تجديد اتفاق النفط مع اسرائيل ، لكنها لم توافق على رفع حجمه نظرا لرغبة الحكومة المصرية فى عدم تركيز الصادرات النفطية المصرية فى سوق واحد حتى لا تتعرض تلك الصادرات لمشاكل كبرى إذا توقف هذا السوق لاى سبب عن استيراد النفط المصرى . ويبدو أن هذا الموقف المصرى كان له ما يبرره تماما لان اسرائيل تعمدت فى عام ١٩٩٠ أن تخفض وارداتها النفطية من مصر بنحو ٧٥ ٪ فلم تتجاوز تلك الواردات نصف مليون طن بلغت قيمتها حوالى ٧٠ مليون دولار . وان كانت اسرائيل قد عادت فى عام ١٩٩١ واستوردت نفس كميات النفط التى كانت تستوردها من مصر قبل عام ١٩٩٠ . وقد بلغت قيمة صادرات مصر إلى اسرائيل نحو ٣٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ وهى فى مجملها تقريبا صادرات نفطية .

وعلى صعيد آخر ، اعربت اسرائيل منذ عام ١٩٨٦ عن رغبتها فى استيراد ما قيمته ٧٠ مليون دولار من الغاز الطبيعى المصرى ، إلا أن مصر رفضت ذلك الطلب فى حينه ، ورفضته بعد ذلك عند ما كررته اسرائيل مرة أخرى . وقد جاء الرفض المصرى لطلب اسرائيل باستيراد الغاز الطبيعى على أساس ان الانتاج المخزون المصرى من الغاز الطبيعى لايسمح بتصدير الكميات التى طلبتها اسرائيل .

وفضلا عن الصادرات النفطية المصرية لاسرائيل ، فإن مصر تصدر غزل القطن وبعض مواد البناء والتوابل والاغذية المعلبة إلى اسرائيل . وقد بلغت قيمة صادرات مصر من هذه السلع نحو ٦ ملايين دولار عام ١٩٩٠ .

أما الواردات المصرية من اسرائيل فقد انخفضت بشكل كبير فى عام ١٩٩٠ ولم يتجاوز قيمتها نحو ٥ ملايين دولار بعد أن بلغت قيمتها نحو ٤٣,٧ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، وبعد أن كانت تدور حول رقم ٧٠ مليون دولار منذ بداية الثمانينات وحتى عام ١٩٨٧ . وقد عادت الواردات المصرية من اسرائيل إلى التراجع فى عام ١٩٩١ ، حيث بلغت قيمتها نحو ٤,٣ مليون دولار .

وتتشكل الواردات المصرية من اسرائيل بصورة أساسية من معدات وأدوات الزراعية والرى وبعض مدخلات الانتاج والمبيدات والبذور والدجاج ، مما يوضح أن كل واردات مصر من اسرائيل مرتبطة بقطاع الزراعة .

ويبدو أن انخفاض الواردات المصرية من اسرائيل بما يقارب ٩٠ ٪ فى عام ١٩٩٠ ، ثم انخفاضها بنسبة ١٤ ٪ عام ١٩٩١ ... قد ارتبط بالانتقادات العنيفة التى وجهتها المعارضة المصرية للعلاقات بين مصر واسرائيل فى مجال الزراعة ، حيث اتهمت اسرائيل بنقل بعض امراض النبات والحيوان والتربة إلى مصر ، كما ذكر أن واردات بعض الجهات الزراعية المصرية من اسرائيل من منشطات النمو النباتى ضارة صحيا ، وكذلك المواد التى تؤدى لاكساب الفواكه الألوان لتساعد على تسويقها .

ويسفر الميزان التجارى المصرى مع اسرائيل عن فائض كبير فى صالح مصر إذا احتسبنا اجمالى التجارة بين البلدين بما فيها النفط ، أما إذا استبعدنا النفط ،الذى يمثل نحو ٩٩ ٪ من صادرات مصر إلى اسرائيل ، فإن الميزان التجارى بين الدولتين يصبح فى صالح اسرائيل . وقد بلغ الفائض التجارى المصرى مع اسرائيل نحو ٣٦٨,٢ مليون دولار عام ١٩٩١ .

وتعد السياحة مجالا هاما للعلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل ، وتتدفق اعدادا كبيرة من السياح الاسرائيليين على مصر سنويا وبخاصة إلى المناطق الساحلية فى جنوب سيناء . وقد بلغ متوسط عدد السياح الاسرائيليين الذين زاروا مصر منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن نحو ٩٠ ألفا فى العام . وبلغ عدد السياح الاسرائيليين لمصر مستوى الذروة فى عام ١٩٨٨ عندما وصل ١٥٠ ألف قبل أن يتعرض لتراجع كبير ، بعد ذلك ربما بسبب بعض الحوادث التى تعرض لها السياح الاسرائيليين فى مصر .

وتجدر الاشارة إلى أنه مع بدء مفاوضات تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى فى مدريد فى نهاية اكتوبر من عام ١٩٩١ ، طرح الاسرائيليون مشروعات للتعامل مع العرب فى مجال السياحة ترمى للاستفادة من الامكانيات السياحية للدول العربية ، وتضمنت تلك المشروعات فكرة اقامة تعاون مصرى - اردنى - سعودى - اسرائيلى لانعاش السياحة فى خليج العقبة لصالح الدول الثلاث .

وعلى الجانب الآخر تعد السياحة المصرية فى اسرائيل محدودة جدا وتنحصر تقريبا فى الزيارات الرسمية وشبه الرسمية وفى رحلات الفلسطينيين المقيمين فى مصر لذويهم فى فلسطين المحتلة .

واخيراً ، مثلت قضية المقاطعة العربية لاسرائيل مجالا هاما للتفاعل بين القاهرة وتل ابيب فى عام ١٩٩١ ، وقبل التعرض لهذه التفاعلات تجدر الاشارة إلى أن المقاطعة العربية لاسرائيل تنقسم إلى ثلاثة مستويات ، أولها هو مقاطعة دولة اسرائيل وشركائها ، وثانيها هو مقاطعة الشركات المتعاملة بصورة مباشرة مع اسرائيل ، وثالثها هو مقاطعة الشركات التى تتعامل مع الشركات المتعاملة مع اسرائيل . وقد التزمت مصر رسميا بوقف كل اشكال المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل منذ اتفاقية السلام . ورغم ذلك فمن الناحية الفعلية لاتفضل الشركات المصرية العامة

والخاصة الدخول فى علاقات مع شركات اسرائيلية . ولم يحدث استثناء واضح لهذا الأمر إلا فى قطاع الزراعة . أما بالنسبة لمقاطعة الشركات المتعاملة مع اسرائيل ، ومقاطعة الشركات المتعاملة مع تلك الشركات المتعاملة مع اسرائيل ، فإن الشركات المصرية العامة والخاصة لاتلتزم بهذين المستويين من المقاطعة .

أما فيما يتعلق بالتفاعلات المصرية ـ الاسرائيلية حول قضية المقاطعة العربية لاسرائيل فى عام ١٩٩١ فقد بدأت بعد انتهاء حرب الخليج مع تكثيف الولايات المتحدة الأمريكية لجهودها لبدء عملية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وقد قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط شديدة على الدول العربية لانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، كما قامت بضغوط مماثلة على الشركات اليابانية وعلى شركات الدول الصناعية المتقدمة لدفعها إلى انهاء التزامها بمقاطعة اسرائيل . وقد طرحت الولايات المتحدة من خلال وزير خارجيتها جيمس بيكر على الدول العربية أن توقف مقاطعتها لاسرائيل مقابل تجميد الاخيرة للعمليات الجديدة للاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

وعلى الرغم من عدم كفاية الاقتراح الأمريكى بايقاف المقاطعة العربية مقابل تجميد المستوطنات لاسرائيل ، إلا أن القيادة المصرية تبنت هذا الاقتراح كبادرة على المرونة وحسن النوايا تجاه اسرائيل . واعلن الرئيس مبارك تبنيه لهذا الاقتراح فى صورة مبادرة وجهها إلى اسرائيل وقد ايدت دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية هذه المبادرة . لكن اسرائيل رفضت المبادرة بشكل قاطع ، واعلن اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى عام ١٩٩١ أنه لايمكن منع أى اسرائيلى من الاستيطان فى أى مكان من ارض اسرائيل التى تضم وفقا لتصوره الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة . وامعانا فى التحدى اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن بناء عدد من المستوطنات الجديدة كرفض عملى لمبادرة الرئيس المصرى والاقتراح الأمريكى بصدد هذه القضية . وازاء التحدى الاسرائيلى للموقف الأمريكى اقدمت الادارة الأمريكية على ربط تقديم ضمانات لقروض ضخمة قيمتها ١٠ مليارات دولار طلبتها اسرائيل من الولايات المتحدة بقيام اسرائيل بايقاف الاستيطان ، وقبول مبادرة ايقاف المقاطعة العربية لاسرائيل مقابل قيامها بتجميد الاستيطان . وقد تناولنا التفاعلات الاسرائيلية ـ الأمريكية حول هذه القضية فى القسم الدولى من التقرير .

جدول رقم (١٤)

تطوير التجارة المصرية مع إسرائيل

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
صادرات مصر لإسرائيل	٣٩١,٦	٣٦٩	٤٦٢	٣٠٥	٤٥٢,٣	٢٢٠,٥	٢٧٣,٨	٧٦	٣٧٢,٥
واردات مصر من إسرائيل	٦٨,١	٦٣,٧	١٥	٦٧,٦	٧٠,٧	٥١,٣	٤٣,٧	٥	٤,٣
الميزان التجارى المصرى مع إسرائيل	٣٢٣,٥+	٣٠٥,٣+	٤٤٧+	٢٣٧,٤+	٣٨١,٦	١٦٩,٢	٢٣٠,١	٧١+	٣٦٨,٢+

المصدر : I.M.F Direction of Trade, Statistics Yearbook

٣ ـ مصر وافريقيا

شهد عام ١٩٩١ نشاطاً ملحوظاً للدبلوماسية المصرية تجاه القارة الافريقية ودعما متناميا لاواصر التعاون فى مختلف المجالات ، الأمر الذى يعكس تميز واستقرار السياسة الخارجية المصرية ازاء افريقيا منذ أكثر من عقد من الزمان . وسوف نعرض لتطورات السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا فى عام ١٩٩١ من خلال خمسة محاور أساسية هم :

- قضايا العمل الافريقى المشترك .
- التنسيق السياسى الاقليمى متعدد الأطراف .
- قضايا التنمية فى افريقيا .
- جهود الوساطة لحل المنازعات الافريقية .
- التنسيق السياسى على المستوى الثنائى .

أ ـ مصر وقضايا العمل الافريقى المشترك :ـ

استمرت جهود الدبلوماسية المصرية عام ١٩٩١ فى دعم العمل الافريقى المشترك من خلال منظمة الوحدة الافريقية التى تحرص مصر على تأكيد ايمانها وتمسكها بها كأطار نموذجى للعمل الافريقى المشترك من أجل مواجهة المشاكل الافريقية والعمل على مد جسور التعاون والترابط بين الدول الافريقية جميعها فى كافة المجالات من أجل صالح شعوب القارة بأسرها .

تعد القمة الافريقية السابعة والعشرين والتى عقدت فى يونيو ١٩٩١ بمدينة ابوجا عاصمة نيجيريا الجديدة خطوة حاسمة على طريق العمل الافريقى المشترك ، إذ وقع رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية والتى تهدف إلى تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة خلال اربعين عاما كحد اقصى . وقد قام الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ، ورئيس الوفد المصرى لدى القمة انذاك بالتوقيع على المعاهدة نيابة عن السيد رئيس الجمهورية وتفويض منه .

وقد تم تشكيل اجهزة الجماعة الاقتصادية الافريقية على النحوَ التالى :ـ

(١) جمعية الرؤساء :ـ

وتعتبر الجهاز الاعلى للجماعة ، وتتكون من رؤساء الدول والحكومات . وتكون مهمتها آقرار السياسات العامة والتنسيق فيما بين سياسات الجماعة بوجه عام .

(٢) مجلس الوزراء :ـ

ومهمته رفع التوصيات لجمعية الرؤساء والاشراف على الاجهزة والتنسيق فيما بينها .

(٣) برلمان افريقيا :ـ

تقرر أن يتم اقرار برتوكول بشأنه فى مرحلة لاحقة .

(٤) محكمة العدل الافريقية :ـ

وتهتم بحل النزاعات بين اقاليم الجماعة وتلك التى يحيلها اليها جمعية الرؤساء وتكون احكامها ملزمة للدول الاعضاء بالجماعة .

(٥) السكرتارية العامة .

(٦) اللجان الفنية المتخصصة :

وعددها سبع لجان يمكن زيادتها فيما بعد . وتتكون من الوزراء المعينين فى كل تخصص ، ومهمتها الاساسية اقتصادية ، وترفع توصيتها للمجلس الوزارى للجماعة .

وشهدت القمة الافريقية فى ابوجا تشكيل لجنة تضم رؤساء مصر وزامبيا والتوجو وتنزانيا وموزمبيق وزائير لاختيار أفضل المرشحين الافارقة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة . وقد قامت مصر بترشيح الدكتور بطرس غالى ليكون أحد المرشحين الافارقة لهذا المنصب الدبلوماسى الدولى الرفيع . وقد جاء ترشيح مصر للدكتور بطرس غالى لما له من اسهامات نشطة فى جميع ميادين الدراسات الدولية الاكاديمية فضلا عن ممارساته الدبلوماسية الواسعة ومعرفته الميدانية بتطورات العلاقات الدولية ، لتزيد فرص القارة

الافريقية فى حصول أحد مرشحيها على هذا المنصب الدولى الرفيع . وقد تقدمت منظمة الوحدة الافريقية بستة مرشحين أنحصرت المنافسة بين اثنين منهم هم الدكتور بطرس غالى من مصر ، والدكتور شيد زيرو من زيمبابوى . وقد فاز الدكتور غالى المرشح المصرى الافريقى بهذا المنصب الدبلوماسى الدولى الرفيع ليكون أول أفريقى وعربى يتقلد هذا المنصب منذ نشأة المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ .

وعلى صعيد أخر فى مجالات العمل الافريقى المشترك ، استضافت القاهرة في الفترة من ٧ ـ ١٠ يناير ١٩٩١ المؤتمر الافريقى ـ الأمريكى الحادى والعشرين والذى عقد بالتعاون بين المعهد الدبلوماسى المصرى والمعهد الافريقى الأمريكى فى نيويورك بهدف دعم التنمية فى افريقيا . وقد شارك فى هذا المؤتمر عدد كبير من الشخصيات الهامة الافريقية والأمريكية ، من بينهم سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، والسكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، ووزراء خارجية مجموعة من الدول الافريقية . ومن الجانب الامريكى ، حضرت مجموعة من اعضاء الكونجرس الأمريكى ومساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الافريقية . وتناول المؤتمر عدة قضايا هامة منها افريقيا والنظام العالمى الجديد ، والنزاعات الاقليمية والحروب الاهلية والقرن الافريقى ، وافريقيا فى الاطار الاقتصادى العالمى ، بالاضافة إلى التنمية الاقتصادية والتعاون الاقليمى فى أفريقيا ، وأخيرا التعاون الثنائى الافريقى الامريكى.

وفى شهر يوليو ١٩٩١ استضافت القاهرة الاجتماع التحضيرى الأول لاعداد الموقف الموحد لافريقيا فى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والمقرر عقده فى زيودى جانيرو بالبرازيل فى يونيو ١٩٩٢ . وفى نوفمبر ١٩٩١ شاركت مصر فى المؤتمر التحضيرى الثانى الذى عقد بابيدجان ، والذى انتهى بصياغة موقف افريقى موحد يؤكد على ضرورة مراعاة الرابطة الالزامية بين البيئة والتنمية عند صياغة وتنفيذ خطط التنمية الافريقية ، كما أكد الموقف الافريقى على مسئولية المجتمع الدولى والدول المتقدمة عن تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا فى افريقيا .

وشهدت مصر أكبر تجمع شبابى افريقى حيث أستضافت القاهرة دورة الالعاب الافريقية الخامسة فى الفترة من ٢٠ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ١٩٩١ ، حيث شارك اكثر من ٣٨٠٠ لاعب ولاعبة افارقة تنافسوا فى ١٨ لعبة رياضية مختلفة ، ويمثلوا ٤٦ دولة أفريقية وقد شارك فى افتتاح الدورة الرئيس النيجيرى ابراهيم بابا نيجيدا بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية انذاك . وقد أسهمت هذه الدورة فى تقوية الصلات الافريقية وتعزيز الاواصر بين شعوب القارة .

وعلى صعيد النشاط الدبلوماسى المصرى في افريقيا أستقبل الرئيس مبارك بالقاهرة خلال عام ١٩٩١ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مرتين احداهما فى يناير والأخرى فى سبتمبر ، وتم خلال اللقاءات مناقشة القضايا التى تواجه افريقيا والوضع فى القارة والمنازعات التى تهددها .

وقد شاركت مصر فى المؤتمر البرلمانى الافريقية الذى عقد بمدينة ابيدجان فى مايو ١٩٩١ . وفى يولية ١٩٩١ ، عقدت بالقاهرة الندوة الافريقية لحقوق الانسان بمناسبة مرور عشر سنوات على اقرار رؤساء الدول والحكومات الافريقية للميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب .

ب ـ مصر والتنسيق السياسى الاقليمى متعدد الأطراف :ـ

وفى هذا المجال ، شهد عام ١٩٩١ نشاطا دبلوماسيا مصريا ملحوظا على ثلاثة ابعاد : الأول هو استضافة القاهرة للاجتماع الثانى لوزراء الكهرباء والطاقة لدول مجموعة اندوجو خلال الفترة من ٢٠ ـ ٢١ ابريل ، حيث شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب ، وتعد المشاركة الاثيوبية الثانية فى اطار اجتماعات الاندوجو . وقد شاركت أيضا فى الاجتماعات كل من تشاد وكينيا وتنزانيا بصفة مراقب . وحضر الاجتماعات ممثلون عن بنك التنمية الافريقى ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة التجارة التفضيلية ، والوكالة الحكومية للجفاف والتنمية . وقد أكد الوزراء فى اجتماعهم على أن التنمية السريعة فى مجال الطاقة تعد عاملا هاما فى تعزيز التعاون التجارى والاقتصادى بين البلاد الافريقية فى كفاحها من اجل تحقيق الاعتماد الذاتى الجماعى . كما تمت مناقشة دراسة الجدوى الخاصة لخط ربط الكهربائى متعدد القوميات أنجا ـ اسوان بين زائير وجمهورية افريقيا الوسطى والسودان وتشاد ومصر . أما البعد الثانى فكان مشاركة مصر فى اجتماعات الدورة الخامسة لرابطة الأحزاب الافريقية الاشتراكية الديمقراطية ، والتى عقدت بمدينة هرارى فى أغسطس ١٩٩١ .

ويتمثل البعد الثالث فى مشاركة مصر فى أعمال مؤتمرات الفرنكوفونية ، إذ احتفلت مصر يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ مع مختلف الشعوب الافريقية الناطقة بالفرنسية ، والذى يوافق مرور عشرين عام على انشاء منظمة الفرانكوفونية . وقد شاركت مصر فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية والذى عقد بباريس فى سبتمبر ١٩٩١ . وأخيرا حضرت مصر مؤتمر قمة الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية (الفرانكونية) والذى عقد بباريس أيضا فى نوفمبر ١٩٩١ .

ج ـ مصر وقضايا التنمية فى افريقيا :ـ

تعد مشاركة مصر فى التوقيع على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية تتويجا لجهود الدبلوماسية المصرية واهتمامها بقضايا التنمية الأفريقية . وتهدف تلك المعاهدة إلى تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة من خلال ٦ مراحل ، تبدأ بأزالة العوائق غير الجمركية كالقيود الكمية والنوعية على الواردات بين البلدان الافريقية وتثبيت التعريفه الجمركية داخل كل دولة . ثم أنشاء منطقة للتجارة الحرة داخل كل اقليم ، ويأتى بعد ذلك اقامة الاتحادات الجمركية على المستوى القارى ، واخيرا تحقيق الاتحاد النقدى على المستوى القارى .

وعلى صعيد آخر ، وتأكيدا لاهتمام مصر بقضايا التنمية الافريقية ، اعدت الخارجية المصرية أعلانا أقرته القمة الافريقية المنعقدة بمدينة ابو جا ، حول المشاركة الافريقية فى جولة ارجواى للمفاوضات التجارية التجارية متعددة الأطراف ، والدائرة تحت مظلة الجات ، ويستمد الاعلان أهميته من كونه رسالة افريقية موجهة إلى دول العالم لوضح المصالح الافريقية فى الاعتبار عند اقرار النظام التجارى الدولى الجديد .

وفى اطار عمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد ومساعدة التعاون بين رجال الأعمال الافارقة لتبادل الخبرات ، وتكريس المعرفة التكنولوجية من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، عقد بالقاهرة فى مايو ١٩٩١ ، ندوة عن دور القطاع الخاص فى تنمية الاقتصاد الافريقى ، قام بتنظيمها اتحاد الصناعات المصرية ، بالتعاون مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى فى افريقيا ، واتخاذ أصحاب الاعمال الافارقة .

د ـ جهود الوساطة المصرية لحل النزاعات :ـ

واصلت الدبلوماسية المصرية جهودها خلال عام ١٩٩١ لحل المنازعات الافريقية بالطرق السلمية ، وتخفيف حدة التوتر فى مناطق الصراعات الافريقية ، إذ شاركت مصر فى قمة لجنة الجنوب الافريقى ، والتى عقدت بمدينة هرارى فى فبراير ١٩٩١ ، لوضع استراتيجية العلاقات الافريقية مع جنوب افريقيا ، بما يتوافق مع التطورات السياسية الأخيرة فى جنوب افريقيا .

وعلى صعيد الموقف فى منطقة القرن الافريقى ، حظيت التطورات المتلاحقة بالمنطقة بالاهتمام والمتابعة من الدبلوماسية المصرية . فقد بذلت الخارجية المصرية جهودا مكثفة منذ عام ١٩٩٠ بالتعاون مع ايطاليا لعقد مؤتمر بالقاهرة فى ديسمبر من نفس العام ، يضم المنظمات الصومالية المعارضة وممثلى الحكومة الصومالية ، لتحقيق الوفاق الوطنى فى الصومال ، ولكن التطورات السياسية المتلاحقة هناك حالت دون انعقاده . وفى يولية ١٩٩١ ، توجه وفد من الخارجية المصرية إلى منطقة القرن الافريقى لمتابعة الموقف المتدهور فى المنطقة وخاصة فى الصومال ، وقد شارك الوفد المصرى فى المؤتمر الأول للمصالحة الوطنية فى الصومال والذى انعقد فى جيبوتى ، وقد ايدت مصر ما انتهى اليه هذا المؤتمر ، الذى تقرر فيه اطلاق النار بين الجبهات الصومالية ، والتأكيد على قدسية الوحدة الوطنية ووحدة التراب الصومالى .

وعلى صعيد آخر ، وافقت مصر على المشاركة بمراقبين عسكريين ضمن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من وقف اطلاق النار فى انجولا ، وللأشراف على الاستفتاء فى الصحراء الغربية .

هـ ـ مصر والتنسيق السياسى على المستوى الثنائى :ـ

أستمرت الدبلوماسية المصرية فى سياستها نحو تدعيم التنسيق السياسى على المستوى الثنائى من خلال أدائها المختلفة ، إذ شهد عام ١٩٩١ أستمرار الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا فى سياسته التى تهدف إلى دعم

الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا من خلال تقديم المعونات الفنية والمنح التدريبية إلى بلدان القارة ، فقد أوفد الصندوق خلال العام المالى ١٩٩٠ / ١٩٩١ عدد ٤١١ خبيرا مصريا إلى البلدان الافريقية ، فضلا على عشر دورات تدريبية ، فى مجال الشرطة ومكافحة الجريمة شارك فيها ١٧٤ ضابط شرطة من البلدان الافريقية المختلفة ، ودورتين فى مجال النقل الجوى والاتصالات حضرها ٣٥ متدربا أفريقيا ، ودورة فى مجال التمريض حضرتها ٢٠ ممرضة افريقية ، ودورتين فى مجال التنمية الدبلوماسية حضرها ٧٥ دبلوماسيا افريقيا . وقد نظمت الخارجية المصرية بمناسبة مرور عشر سنوات على انشاء الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا مؤتمرا دبلوماسيا فى فبراير ١٩٩١ بمدينة نيروبى ، ضم سفراء مصر فى دول حوض النيل والجنوب الافريقى ، لتقييم اداء الصندوق خلال العشر سنوات التى انقضت مع المرحلة القادمة بما فيها من متغيرات سياسية وعملية ، فى ضوء انتهاء الحرب الباردة ، ووجود جنوب افريقيا على المسرح الافريقى ، وأوروبا الموحدة فى ديسمبر عام ١٩٩٢ . وابرز المؤتمر اهمية الاعلام عن المعونات الفنية التى تقدمها مصر كدولة نامية من خلال الصندوق لافريقيا ، كما دعا المؤتمر إلى الاهتمام بالاتصال بالدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة لتوجيه مزيد من الاهتمام للمشروعات المشتركة .

كما شهد عام ١٩٩١ انتظام عمل اللجان المشتركة ، إذ عقدت فى مارس الدورة الأولى للجنة المشتركة المصرية السنغالية ، فضلا عن انعقاد دورات اللجان المشتركة بين مصر وكل من توجو وبنين وزائير والكونغو .

وعلى مستوى لقاءات القمة ، استقبلت القاهرة خلال عام ١٩٩١ رؤساء كل من أوغندا وزيمبابوى فى مايو ، ونيجيريا فى سبتمبر وموزمبيق فى اكتوبر ، وتشاد فى نوفمبر .

وفيما يتعلق ببعض المستجدات على الساحة الافريقية ، أبدت مصر اهتماما بتطورات الاوضاع فى اثيوبيا خاصة على ضوء تنامى حركات المعارضة العسكرية ضد نظام حكم الرئيس السابق منجستو . ومع سقوط النظام ، عبرت الدبلوماسية المصرية عن اهتمامها بوحدة كيان واراضى اثيوبيا ، ومن هنا اتخذت مصر موقف متحفظا حيال استقلال ارتيريا ، والتأكيد مرارا على وحدة الأراضى الاثيوبية . ويمكن القول أن الموقف المصرى من اريتريا تطور عبر مرحلتين ، الأولى رفض الاعتراف باستقلال اريتريا نظرا لتأثيراته على وحدة الآراضى الاثيوبية وخوفا من انفراط عقد باقى الدول الافريقية . ومن هنا جاء رفض اسياسى أفورقى - أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا - تسليم الصيادين المصريين المحتجزين بارتيريا نتيجة أختراق القوارب المصرية للمياة الدولية لاريتريا فى يونيو وعددهم ١٦ قاربا و ١٩٢ صيادا ثم اتهامه للموقف المصرى بتأمره على بلاده وزعزعة الاستقرار فى اثيوبيا . المرحلة الثانية جاءت بعد تأكد السياسة المصرية من أن استقلال اريتريا بدأ يأخذ شكلا دستوريا بموافقة الجبهات الحاكمة فى أديس ابابا ، بدأت الدبلوماسية المصرية فى تعديل موقفها من الجبهة الشعبية لتحرير آريتريا واجرت اتصالات معها ، ثم وافقت مصر على فتح مكتب اعلامى لاريتريا بالقاهرة . وفى اكتوبر شهدت العلاقات بين مصر واريتريا انفراجا واضحا اثر قيام مستشار بوزارة الخارجية المصرية بزيارة لاريتريا اتفق خلالها مع المسئولين هناك على رفع مستوى تمثيل الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا فى القاهرة من مكتب اعلامى إلى تمثيل دبلوماسى ، فيما وافقت اريتريا على فتح مكتب تمثيل دبلوماسى مصرى فى اسمرا لمتابعة العلاقات . ثم جاءت زيارت أسياسى أفورقى - فى ديسمبر - لتنهى التوتر الذى ساد العلاقات بين الطرفين ويتم التوصل إلى اتفاق بشأن اطلاق سراح القوارب والصيادين المصريين .

ويتضح من العرض السابق ، أن السياسة الخارجية المصرية مباشرة تجاه افريقيا شهدت استمرارية لاهتمام مصر بمشاكل القارة سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى . إذ كانت مصر ومازالت تبذل كل العون والتأييد لكفاح الشعوب الافريقية ضد الاستعمار والتمييز العنصرى ، كما أولت الدبلوماسية المصرية اهتماما خاصا للجهود المبذولة لمساعدة افريقيا على العبور فوق ازمتها الاقتصادية الطاحنة ، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية اقتصادية شاملة تحقق المزيد من التعاون بين البلدين الافريقية بعضها البعض ، مع توجيه موارد افريقيا المادية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . أن اهتمام السياسة الخارجية المصرية بأفريقيا يتأتى من وعى مصر بحقيقة موقعها الاستراتيجى الفريد ، وامتداد امنها بمفهومة القومى الواسع إلى افريقيا .

٤ ـ مصر والعالم الثالث

تكثفت العلاقات المصرية مع دول العالم الثالث خلال عام ١٩٩١ ، وذلك فى أطار المساعى المصرية الرامية إلى بلورة أكبر قدر ممكن من التقارب فى المواقف مع تلك المجموعة من الدول فى مواجهة التحولات العاصفة الحادثة فى هيكل النظام الدولى ، وما صاحبها من محاولات لا عادة ترتيب مجمل الاوضاع على امتداد الساحة الدولية . والواضح بصفة عامة أن السياسة المصرية فى هذه الدائرة ارتأت أن احداث التغيرات المطلوبة فى النمط القائم للعلاقات الدولية يستلزم فى البداية ارساء ارضية مشتركة من التلاقى السياسى والمصلحى داخل دائرة العالم الثالث ، بما يمكن أن يولد قوة ضغط مناسبة فى اتجاه تحقيق الاهداف المطلوبة ، لا سيما فيما يتعلق بالعمل على الحد من عملية تهميش العالم الثالث فى ظل التحولات الدولية الحادثة .

أ ـ على مستوى العلاقات الثنائية :

سعت السياسة المصرية تجاه العديد من بلدان العالم الثالث إلى توسيع نطاق تفاعلاتها السياسية والاقتصادية والفنية سواء مع الدول الآسيوية أو دول أمريكا اللاتينية ،إلا أن هذه التفاعلات تباينت داخل المنطقة الواحدة ، لاسيما فيما يتعلق بعلاقة مصر بالدول الآسيوية :ـ

١ ـ مصر وآسيا :

شهد الاهتمام المصرى بدول القارة الاسيوية خلال عام ١٩٩١ ، نوعا من التنامى الملحوظ ، وذلك فى أطار الحرص المصرى التقليدى على توسيع المصالح الاقتصادية مع الدول الرئيسية فى هذه القارة ، الا أن مستوى هذه العلاقات ظل غير متناسب مع الاهمية المتزايدة للقوى الاسيوية الرئيسية فى الاقتصاد العالمى .

فعلى صعيد التحرك المصرى على مستوى القارة ككل ، كما يتضح من سلسلة اللقاءات التى تمت بين مسؤولى الخارجية المصرية وسفراء هذه الدول المعتمدين فى القاهرة ، تركزت المناقشات حول عدد من القضايا الهامة مثل : علاقة الجنوب ـ الجنوب ، ومستقبل حركة عدم الإنحياز ، والقضية الفلسطينية ، ومستقبل منطقة الشرق الاوسط فى ضوء أزمة الخليج ، ومبادرة مصر بجعلها منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ، بالإضافة للعلاقات الثنائية بين مصر وهذه الدول . واستكمالا للقاءات الجماعية ، استضافت مصر الدورة الثلاثين اللجنه القانونية الاستشارية للدول الافرواسيوية التى شاركت فيها ٤٢ دولة تناولت عددا من الموضوعات الخاصة بالدول النامية ابرزها : عبء الديون وحقوق المرأة والطفل واللاجئين والاقليات ، بالإضافة إلى تنمية البلدان الافرواسيوية وقضية النفايات وكيفية التخلص منها ، علاوة على تنظيم العلاقات الدولية فى نطاق قانون البحار ، وقد طرحت مصر فى هذا الصدد مشروعها الخاص بقانون التحكيم لقانون التجارة الدولى .

أما على صعيد العلاقات المصرية مع كل دولة اسيوية على حدة ، فقد اتسمت بالتباين الشديد ، حيث تراوحت بين تعزيز التعاون بكافة اشكاله وبين المحافظة على مستوى محدود من العلاقة .

ففيما يتعلق بالعلاقات المصرية الصينية شهد عام ١٩٩١ العديد من الزيارات المتبادلة كدليل على استمرار النمو المطرد فى العلاقات الثنائية ، وهو ما بدأ من خلال اتفاق الجانبين فى شهر يناير على اعادة الصفقات المتكافئة بينهما ، بحيث يزداد حجم التبادل التجارى وترتفع الصادرات المصرية للصين ، علاوة على الاتفاق على تعديل نظام التعامل بالدولار الحر ، كما اجريت مجموعة من الاتصالات الثنائية على مستوى عال فى مختلف المجالات السياسية والثقافية والقضائية والرياضية . فقد حمل د . فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ود . بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية رسالتين من الرئيس مبارك إلى رئيس الوزراء الصينى فى شهرى ابريل وأغسطس على التوالى ، كما زار العاصمة الصينية بكين كل من سعد الدين وهبه رئيس اتحاد النقابات الفنية ووفد من

اساتذة الجامعات المصرية فى شهر ابريل ، وعبد المنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة فى شهر نوفمبر .وفى المقابل ، زار رئيس الوزراء الصينى فى يوليو القاهرة وتباحث مع الرئيس مبارك وعدد من الوزراء ، واسفرت المباحثات عن تأييد الصين للاقتراح المصرى بجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، والموافقة على انشاء فندق سياحى ملحـق بقاعـة المؤتمـرات التـى اقامتهـا الصيـن بتكلفة ٢٦٠ مليون فرنك ، كما تم بحث اوجه التعاون فى المجالات القانونية والقضائية بين البلدين خلال المحادثات التى قام بها النائب العام الصينى اثناء زيارته للقاهرة فى شهر اكتوبر . وقد شهد هذا الشهر إيضا تسيير أول خط جوى مباشر بين بكين والقاهرة ، وذلك بعد الاتفاق الذى تم بين وفد هيئة الطيران المدنى الصينى ووزير السياحة والطيران المدنى المصرى . ويمكن القول أن التطورات الايجابية فى العلاقات الثنائية المصرية الصينية قد تجسدت خلال عام ١٩٩١ فى عدد من النواحى : ابرزها ، تأييد الصين لترشيح د . بطرس غالى لمنصب السكرتير العام للامم المتحدة ، تطور التبادل التجارى الذى جاء نتيجة لاعطاء تسهيلات أكبر للموردين فى البلدين بالآضافة لدعم الصين للافكار المصرية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ومستقبل المنطقة .

أما العلاقات المصرية اليابانية ، فقد شهدت نشاطا بارزا خلال عام ١٩٩١ ، وخاصة فيما يتعلق بتمويل العديد من المشروعات فى مصر من خلال المنح والقروض الميسرة . ففى شهر يناير ، جرى توقيع ثلاثة خطابات متبادلة بين البلدين بخصوص منح ترد تبلغ ١٣ مليون دولار بهدف تطوير ميناء صيد عتاقة وتحسين مراكز تخزين الارز بالوجه البحرى وتطوير المعهد العالى للتمريض بجامعة القاهرة ، بالآضافة إلى قرض آخر فى شهر مارس قيمته ١٧٦ مليون دولار يسدد على ٣٠ سنة وبفترة سماح ١٠ سنوات وبفائدة ١ فى المائة بهدف استيراد السلع الاساسية وخاصة القمح والسكر . وفى يونيو تم الاتفاق على تقديم الحكومة اليابانية منحة مقدارها ١٩ مليون دولار إلى مصر لاقامة محطات جديدة للرى .

كما تم فى سبتمبر توقيع الاتفاق بين وزارة الزراعة المصرية والوكالة الدولية الزراعية اليابانية لمدة العمل بانفاقية التعاون بين البلدين لمدة ٥ سنوات أخرى . وقد أعلن السفير اليابانى فى القاهرة خلال العام أن بلاده تقدم سنويا منحة لمصر قدرها ٥٠ مليون دولار تستخدم فى تمويل مشروعات البنية الاساسية ، بالآضافة إلى القروض التى تبلغ قيمتها مليار دولار منها ٦٠٠ مليون دولار تم تخصيصها ، ولكنها لم تستغل لعدم تحديد المشروعات المطلوب تمويلها . وكان وفد مصرى برئاسة د . كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط قد زار طوكيو فى شهر يونيو بهدف التوصل إلى ضمان انسياب التمويل من قروض ومنح خلال المرحلة القادمة لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى ، لا سيما وأن الميزان التجارى يميل لصالح اليابان بشدة ، بالرغم من الزيادة التى حققتها الصادرات المصرية فى النصف الأول عام ١٩٩١ ، والتى بلغت ٥٤,٢ فى المائة عما كانت عليه فى النصف الأول من عام ١٩٩٠ . وقد ادت هذه الزيادة الملموسة إلى نقص قدره ١٠ فى المائة من قيمة الواردات ، علاوة على انخفاض قيمة العجز المستمر فى الميزان التجارى إلى نسبة ١٧,٨ فى المائة .

• كما شهد عام ١٩٩١ عددا من الزيادات المتبادلة بين البلدين ، حيث زار طوكيو فى شهر يونيو الدكتور / اسامه الباز للمشاركة فى الندوة الخاصة « بنتائج حرب الخليج » فضلا عن زيارة رئيس هيئة الاثار المصرية فى أغسطس لالقاء مجموعة من المحاضرات عن الآثار المصرية ، وذلك بمناسبة معرض « اثار كنوز الفراعنة » الذى طاف العديد من المدن اليابانية . وفى شهر سبتمبر ، كانت اليابان أحدى محطات الوفد المصرى برئاسة رئيس هيئة القطن لتسويق مليون قنطار من القطن المصرى . وفى المقابل ، شهدت القاهرة زيارات العديد من المسئولين اليابانيين ، والتى بدأت فى يناير من خلال الوفد البرلمانى اليابانى ونائب وزير الخارجية اليابانى فى اواخر فبراير ، كما تلقى الرئيس مبارك دعوة لزيارة اليابان خلال استقباله لوزير الخارجية اليابانى فى شهر مايو . وفى يوليو زار القاهرة مجموعة خبراء للبدء فى تطبيق الدراسات الخاصة بمشروعات تنمية الموارد المائية بجنوب سيناء ، كما تم بحث علاقات التعاون العسكرى بين البلدين خلال لقاء الفريق صلاح حلبى رئيس الاركان ونائب وزير الدفاع اليابانى (فى أغسطس) ، فضلا عن التوقيع فى ديسمبر على اتفاقية تآخى بين محافظتى القاهرة وطوكيو . اضف إلى ذلك ، أن الحكومة

اليابانية ساندت مصر فى عملية اسقاط الديون الخارجية وزيادة عمليات التمويل للمشروعات المصرية فيما جاء بمثابة نقطة تطور بارزة فى العلاقات الثنائية خلال عام ١٩٩١ .

وقد جاء التحرك المصرى تجاه الهند خلال عام ١٩٩١ متسقا مع ما تتسم به هذه العلاقة من تاريخ طويل وتعاون مستمر فى المحافل الدولية . فقد ارسل الرئيس مبارك برقيتين إلى رئيس جمهورية الهند ، الأولى فى يناير للتهنئة بمناسبة الاحتفال بذكرى اعلان الجمهورية ، والثانية فى مايو للمواساة فى اغتيال راجيف غاندى . كما تولت الهند منذ شهر فبراير رعاية المصالح المصرية فى العراق (والعكس) ، بعد قرار العراق بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر . وقد شهدت القاهرة فى سبتمبر ندوة العلاقات التاريخية والثقافية بين مصر والهند عبر العصور « شارك فيها ٢٤ باحثا من اساتذة الجامعات المصرية والهندية وذلك فى اطار الا سبوع الثقافى بين البلدين » ، ومن الابحاث التى قدمت بحث لوزير الخارجية عمرو موسى حمل عنوان « مسئولية الهند ومصر فى قيادة نضال العالم الثالث » ، واشتملت على عرض الرؤية المصرية لسبل التنسيق مع البلدان الرئيسية فى العالم الثالث وعلى رأسها الهند . وفى هذا الاطار ، زار د . بطرس غالى الهند فى أغسطس لتنسيق المواقف قبل انعقاد مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز وقمة مجموعة ال ١٥ . أما عن العلاقات بين مصر وكوريا الشمالية ، ففى شهر ابريل مثل د . فتحى سرور مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى الخامس والثمانين الذى حضرته وفود من ١١٩ دولة ، والذى قدم الوفد المصرى خلاله عدة دراسات واراء حول الموضوعات المطروحة على المؤتمر ومشروعى قرارين . الأول : حول منع انتشار الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل . والثانى : حول انتهاج سياسات لوضع حد للعنف الموجه ضد الاطفال والنساء ودعوة كافة الحكومات البرلمانات إلى التصديق على اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل ، كما التقى د . سرور بالرئيس الكورى وسلمه رسالة من الرئيس مبارك . وقد شاركت مصر فى احتفالات عيد ميلاد الرئيس الكورى بوفد فنى فى المهرجان الفنى الدولى لربيع الصداقة . كما شهد عام ١٩٩١ بداية المشاورات المصرية الكورية لتوسيع تبادل السلع وتعديل نظام الحسابات الذى يطبق وفقا للاتفاق التجارى الموقع عام ١٩٦٤ ، حيث كان التبادل يتم على اساس المقايضة .

من ناحية أخرى ، شهد عام ١٩٩١ بداية قوية للتعاون بين مصر وكوريا الجنوبية ، حيث شهد هذا العام افتتاح قنصلية عامة مصرية فى سول ، ويعد ذلك استكمالا للدفعة القوية التى اخذتها العلاقات الثنائية فى السنوات الاربع الاخيرة .

وقد ركز الجانبان على مجال التعاون الصناعى ، ففى فبراير تم انشاء شركة مصرية كورية مشتركة لانتاج المكونات الالكترونية برأسمال ١٢ مليون جنيه ، كما تم الاتفاق على تشغيل خط جوى جديد للطيران بين القاهرة وسول ، بالاضافة لتوقيع مذكرة تفاهم فى أكتوبر تقدم بمقتضاها كوريا لمصر منحة سلعية بمبلغ ٨ ملايين دولار تخصص لتمويل توريد معدات مهنية لمراكز التدريب التابعة لوزارة القوى العاملة ومعدات طبية للمستشفيات ومعدات الكترونية للمدارس الفنية وسيارات اطفاء حريق وسيارات شرطة . وعلى الرغم من قوة الدفع التى اكتسبتها العلاقات الثنائية ، الا انها تظل محدودة المستوى بفعل غياب العلاقات الدبلوماسية الكاملة وعدم معرفة المستثمرين الكوريين بالسوق المصرى .

أما بالنسبة للتفاعلات المصرية الباكستانية خلال عام١٩٩١ ، فقد اتسمت بالمحدودية واقتصرت على لقاء الرئيس مبارك برئيس وزراء باكستان نواز شريف فى يناير بالقاهرة حيث دارت المباحثات حول الحلول المطروحة لازمة الخليج ، بالاضافة إلى زيارة واحدة قام بها مساعد وزير الخارجية المصرى ضمن جولة اسيوية شملت ايضا اليابان وماليزيا واندونيسيا ، بهدف توضيح الموقف المصرى الخاص بمشكلة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية .

(٢) مصر وامريكا اللاتينية :

تحرص الدبلوماسية المصرية على مداومة الاتصال مع دول امريكا اللاتينية ، بحكم الانتماء إلى العالم الثالث والرغبة فى التعاون بين دول الجنوب .

فعلى صعيد العلاقات المصرية ـ الارجنتينية ، ازدادت كثافة الزيارات الارجنتينية للقاهرة حيث وصل فى شهر سبتمبر إلى القاهرة وكيل وزارة الاقتصاد الارجنتينى على رأس وفد لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى بين مصر والارجنتين لبحث تطوير العلاقات التجارية بين البلدين . وقد تم توقيع برنامج تنفيذى لاتفاق التعاون الفنى والثقافى ، وذلك بهدف تنشيط الصادرات المصرية إلى السوق الارجنتينية واقامة

مشروعات تخزين فى المناطق الحرة بمصر ، وتعتبر هذه الاجتماعات الأولى من نوعها للجنة المشتركة بين البلدين بعد توقف عن العمل دام ١٣ سنة . وعلى المستوى العسكرى ، التقى وزيرا الدفاع المصرى والارجنتينى فى مارس بالقاهرة لبحث سبل دعم العلاقات العسكرية فى مجالات تبادل الخبرات وتأهيل الكوادر والتدريب . كما شهد شهر أكتوبر زيارة سريعة للرئيس الارجنتينى كارلوس منعم للقاهرة تم خلالها نقل رسالة من القيادة الإسرائيلية تتعلق بمؤتمر السلام والتشاور بخصوص الدور الارجنتينى الساعى لعقد المؤتمر على اراضيها .

وبالنسبة العلاقات المصرية البرازيلية ، شهد عام ١٩٩١ زيارة كل من وفد المركز القومى للبحوث بالبرازيل ووزير الخارجية البرازيلى للقاهرة فى شهرى سبتمبر ونوفمبر على التوالى ، وقد اسفرت هاتان الزيارتان عن اعداد جدول اعمال اللجنه المصرية البرازيلية المشتركة التى تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقات التعاون بين البلدين فى المجالات الزراعية والتعدينية وانشاء مركز لرجال الاعمال المصريين والبرازيليين . بالإضافة إلى تنسيق المواقف تجاه جهود السلام فى الشرق الاوسط والاعداد لقمة مجموعة الـ ١٥ ، كما تسلم الرئيس مبارك دعوة رئيس البرازيل لحضور مؤتمر القمة للتنمية والبيئة الذى سيعقد فى يونيو ١٩٩٢ بالبرازيل .

أما التحرك المصرى تجاه المكسيك خلال عام ١٩٩١ ، فقد اقتصر على حضور مصر الدورة السادسة للحوار الافريقى اللاتينى ، والذى اوضح فيه د . بطرس غالى دور مصر فى التنبيه على ضرورة فتح قنوات الحوار مع الشمال وحذر من تهمش دول العالم الثالث ، مع الدعوة لعقد الدورة القادمة للحوار بالقاهرة فى العام القادم . وكان د . غالى قد التقى برئيس المكسيك حيث سلمه رسالة من الرئيس مبارك ، كما وقع اثناء زيارته اتفاقا للتعاون السياحى بين البلدين . وكان مجلس الاكاديمية المكسيكية للقانون الدولى ، قد منح عضوية الاكاديمية ودرجة الدكتوراه الفخرية فى القانون الدولى للرئيس مبارك تقديرا لسياسته الحكيمة فى شهر مارس .

ومن الملاحظ أن جهود الدبلوماسية المصرية ازاء تطوير العلاقات مع دول امريكا اللاتينية ، رغم جديتها ، الا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب ، حيث انحصرت فى نطاق محدود ودول معينة رغم التقاء الطرفين حول عدد من القضايا ذات الاهمية الخاصة كالمديونية والتنمية .

ب ـ مصر والمنظمات الدولية :

شهد عام ١٩٩١ نشاطا دبلوماسيا مصريا واسعا فى كافة المنظمات والتجمعات الدولية الخاصة بالعالم الثالث ، وذلك انطلاقا من الحرص المصرى على التواجد الفعلى فى المحافل الدولية لأهميتها المتزايدة فى تحقيق اهداف بلدان العالم الثالث سواء فى منظمة المؤتمر الاسلامى أو حركة عدم الانحياز أو الحركة الدولية الاشتراكية .

(١) مصر والعالم الاسلامى :

تمثل الرابطة الاسلامية مع سائر بالدان العالم الاسلامى واحدة من ركائز القوة التى تستند اليها الدبلوماسية المصرية على الصعيد الدولى ، لما تعكسه هذه الرابطة من ابعاد تتخطى البعد الدينى إلى ابعاد اخرى سياسية واقتصادية وثقافية . ويتضح ذلك من الاهتمام المصرى بمنظمة المؤتمر الاسلامى الذى شهد قفزة حقيقية عام ١٩٩٠ باستضافة مصر للدورة التاسعة عشرة لوزراء خارجية المنظمة . والتى انعقدت تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » . واستمرار لهذا الاهتمام المصرى ، جاء لقاء الرئيس مبارك مع وزراء خارجية ورؤساء وفود ١٠ دول اسلامية فى فبراير ١٩٩١ يمثلون هيئتى مكتب القمة الاسلامية الرابعة والمكتب الوزارى للدورة التاسعة عشر قبل اجتماعهم فى القاهرة لمناقشة ورقة العمل المقدمة من الامين العام للمنظمة والتى شارك فى اعدادها د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية السابق ، باعتباره رئيس هيئة المكتب . وقد اسفرت هذه المناقشات عن التأكيد على ضرورة انهاء الغزو العراقى للكويت والانسحاب غير المشروط وعودة الشرعية .

كما برز الدور المصرى خلال مؤتمر القمة الاسلامى السادس الذى عقد فى الفترة من ٩ ـ ١٢ ديسمبر فى السنغال ، بالرغم مما أثير حول غياب الرئيس مبارك عن القمة التى كان مقررا أن يحضرها ، الأمر الذى أسف له الرئيس السنغالى وجعله يعتب على العديد من القيادات العربية التى لم تحضر المؤتمر ومن بينها مصر ، وتتضح فاعلية الدور المصرى فى مشاركته الفعاله فى المؤتمر وطرحه لورقة عمل عن الامن الغذائى فى العالم الاسلامى ، وحتمية التنسيق بين دوله فى مجالات سياسات انتاج وتسويق وتجارة الغذاء ، بالاضافة لمشروع ميثاق يتضمن منع اعتداء دولة عضو فى المنظمة على دولة أخرى ، مع ايجاد الآليات الملائمة لتحقيق ذلك فى ضوء احداث غزو العراق للكويت ،

علاوة على التأكيد على عدد من القضايا الاساسية منها ضرورة تحقيق التقارب الاقتصادى بين الدول الاسلامية وتأييد جهود السلام لانهاء الصراع العربى ـ الإسرائيلى والقضية الفلسطينية وانهاء الصراع الداخلى فى الصومال وتأييد انضمام جمهوريات اذربيجان للمنظمة وكازاخستان كمراقب .

(٢) مصر وحركة عدم الانحياز :

اكد عام ١٩٩١ حرص مصر على استمرار حركة عدم الانحياز وتطوير ادائها بما يتواكب مع المتغيرات الدولية . على الرغم مما تتعرض له الحركة من عقبات تعترض استمرارها ، وذلك انطلاقا من رؤية مصرية مؤداها أن الحركة لم تستنفذ نفسها بعد ، وأن مستقبلها مرتبط باعادة ترتيب اولوياتها فى ضوء الحاجات المتغيرة للدول الاعضاء فيها (١٠٢ دولة) . وفى هذا الصدد ، شهد عام ١٩٩١ مشاركة مصر فى اعمال الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية الحركة الذى انعقد فى فبراير لبحث صياغة موقف مشترك لحل الأزمة الناجمة عن غزو العراق للكويت . ورغم فشل هذا الاجتماع فى الخروج بمبادرة شاملة لتسوية الازمة واقتصاره على صياغة مجموعة من المقترحات ، الا انه عكس نوعا من الحرص من جانب الحركة على المشاركة فى الاحداث الدولية . كما شاركت مصر فى مؤتمر وزراء الخارجية الذى عقد فى « اكرا » عاصمة غانا فى الفترة من ٤ ـ ٨ سبتمبر وقدمت تصورها لعدد من القضايا يأتى فى مقدمتها : اسلحة الدمار الشامل والبيئة ومكافحة المخدرات وديون العالم الثالث ودور حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية . ولعل اهم المقترحات المصرية المقدمة كانت تتعلق بالمطالبة بصياغة جديدة لدور حركة عدم الانحياز فى ضوء انهيار نظام القطبية الثنائية فى العالم واختلاف التحديات . وفى هذا الاطار ، تضمن المقترح المصرى فكرة دمج حركة عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ ، بحيث تكون هناك حركة عالمية تمثل دول العالم الثالث ، وتجعل منه مجتمعا مساهما فى النظام الدولى ذا فاعلية وليس مجتمعا متلقيا سلبيا . وقد تم الاتفاق خلال مؤتمر الحركة على تشكيل مجلس يجمع بين جناحى العالم الثالث (حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧) ، على أن يكون الباب مفتوحا لانضمام دول العالم الثالث الاخرى إلى المجلس ويقدر عددها بـ ٢٥ دولة .

وقد برز الاهتمام المصرى بحوار الجنوب ـ الجنوب من خلال حضورها المؤتمر الوزارى لمجموعة ال ٧٧ الذى عقد فى الفترة من ١٨ ـ ٢٤ نوفمبر بايران ، تمهيدا لمؤتمر الاونكتاد فى اورجواى العام التالى ، وذلك بالرغم من استمرار حالة الجمود فى العلاقات المصرية الايرانية . وقد شاركت مصر بوفد برئاسة مندوب مصر الدائم لدى المقر الاوربى فى جنيف تأكيدا لاهمية المرحلة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، الامر الذى بدا واضحا فى البيان المشترك حيث اكدت الدول النامية استعدادها للدخول فى حوار شامل حول كافة القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية .

وقد شارك د . بطرس غالى فى لقاء قمة مجموعة الـ ١٥ فى نوفمبر بكراكاس ، ومن المعروف أن المجموعة تضم ٥ دول افريقية و ٣ أسيوية و ٥ دول من امريكا اللاتينية ويوغوسلافيا . وقد خرج هذا المؤتمر بعدد من القرارات كان اهمها العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى لدول العالم الثالث وزيادة التعاون التجارى والتكنولوجى وأقامة سكرتارية دائمة لتنمية الاتصالات التجارية وعقد اجتماعات سنوية على مستوى رؤساء الدول ، بالإضافة إلى الدعوة إلى جدولة الديون ومطالبة الدول المتقدمة بالمساهمة للمحافظة على الثروات الطبيعية فى الدول النامية .

(٣) مصر والدولية الاشتراكية :

تبدى مصر اهتماما ملحوظا بالمشاركة فى أعمال الحركة منذ انضمام الحزب الوطنى الديمقراطى اليها فى يونيو ١٩٨٩ ، وكان لاجتماع مجلس الحركة فى القاهرة العام الماضى أثره فى دعم الموقف المصرى من المشاركة فى الحركة التى تضم ٧١ حزبا من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية المنتمية إلى ٤٦ دولة . وتسعى السياسة المصرية من خلالها إلى أرساء قواعد العدالة الاجتماعية والقضاء على كافة اشكال القهر الاجتماعى والسياسى التى تزداد أهميتها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة .

وقد حضر د . بطرس غالى الاجتماع الطارىء لهيئة رئاسة الدولية الاشتراكية فى فبراير بفيينا ، تأكيدا على الحرص المصرى على التواجد النشط فى كافة المحافل الدولية . وعلى هامش الاجتماع التقى د . غالى مع كل من شيمون بيريز رئيس حزب العمل الإسرائيلى وممثل المجموعة الاوروبية . وقد شاركت مصر كذلك فى مؤتمر قادة الاشتراكية الدولية الذى عقد فى مارس باستراليا لمناقشة الوضع فى الشرق الاوسط بعد التطورات التى اعقبت تحرير الكويت . كما ادانت لجنة الشرق الاوسط التابعة للدولية الاشتراكية فى أجتماعها بالقاهرة فى شهر مايو السياسة الإسرائيلية غير المرنة ، وطالبت الامم المتحدة القيام بدور مباشر فى تسوية النزاع العربى ـ الإسرائيلى واعادة الاستقرار للبنان .

٥ ـ مصر واوربا

استقطبت الدائرة الأوروبية حيزا محوريا من اهتمامات وانشطة السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ . والواقع ، أن هذا الاهتمام الملحوظ استمد قوته الدافعة بالدرجة الأولى من أن حركة التفاعلات الدولية والاقليمية قد عززت التوجه المصرى نحو الافادة من قدرات وأمكانات القوى الاوربية كطرف مكمل وموازن جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية . وفى هذا السياق ، أكدت تطورات عام ١٩٩١ أن السياسة المصرية كثفت جهودها الخارجية فى أتجاه تحقيق قدر أكبر من المرونة والمناورة على الساحة الدولية عبر تنفيذ ما مكن تسميته بـ « استراتيجية التنويع » القائمه على توسيع وتكثيف شبكة تفاعلاتها السياسية واقتصادية مع اطراف دولية مختلفة ، فى مقدمتها الاطراف الاوربية بهدف تعبئة وتنمية مساندة اقتصادية ومالية وسياسية اضافية تحقيقا لتخفيف الاعتماد على الولايات المتحدة ، على الرغم من أن هذه الاخيرة تبقى مع ذلك مصدرا رئيسيا للدعم والمساعدة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة بالنسبه لمصر . وقد ارتكزت اعمال تنفيذ هذه الاستراتيجية على معادلة دقيقة للغاية من جانب السياسة الخارجية المصرية أخذت فى اعتبارها القيود والمحاذير العديدة القائمة ، والتى تتمثل اساسا فى أن الازمة الاقتصادية التى تمربها الولايات المتحدة تطرح بقوة امكانية اعادة النظر فى برنامج المساعدات الامريكية لمصر ، بينما لاتبدو القوى الاوربية قادرة على أن تلعب دور البديل عن الولايات المتحدة بالنسبة لمصر فى هذا المضمار ، الامر الذى اقتضى من جانب السياسة المصرية النظر إلى الدور الذى يمكن أن تقوم به القوى الاوربية سياسيا واقتصاديا باعتباره دورا مساعدا إلى جانب الولايات المتحدة .

وقد استهدفت هذه الاستراتيجية من الناحية العملية الافادة من الدور الاوربى فى مساندة الموقف العربى من عملية تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، علاوة على دعم جهود التنمية الاقتصادية فى مصر من خلال المنح والفروض والمساعدات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة أو من خلال تعزيز مركز مصر التفاوضى مع المؤسسات الاقتصادية الدولية . وقد ارتكزت هذه الجهود من ناحية أخرى على أن القوى الاوربية ذاتها أظهرت اهتماما ملحوظا بمنطقة الشرق الاوسط بصفة عامة بحكم اعتبارات الجوار الجغرافى ، الامر الذى يخلق ارتباطا حقيقيا بين الامن الاوربى والامن فى الشرق الاوسط ، علاوة على أن المنطقة مازالت تمثل مصدرا هاما للنفط بالنسبة لاوربا ، كما تعتبر سوقا رئيسية لمنتجاتها .

وعلى هذا الاساس ، استحوذت الدائرة الاوربية على حصة عالية من التوزيع الاجمالى لاهمتامات السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ . فقد قام الرئيس مبارك بثلاث جولات خلال عام ١٩٩١ إلى دول اوروبا الغربية ، كانت أولها فى مايو ١٩٩١ ، وشملت ايطاليا وبلجيكا وفرنسا وتركيا ، واسفرت عن موافقة فرنسا على تخفيض ديونها المستحقة على مصر بنسبة ٥٠ فى المائه ، كما وافقت ايطاليا إيضا على تخفيض ديونها المستحقة على مصر بنفس النسبه دفعة واحدة ، علاوة على المساهمة فى صندوق التنمية الاجتماعية المصرى ومشروعات تطوير التعليم ومواصلة الحوار حول مؤتمر حوض البحر المتوسط . أما الجولة الثانية ، فقد جرت فى يوليو ، وشملت بريطانيا وفرنسا ، حيث زار الرئيس مبارك بريطانيا للمرة الأولى فى تاريخ العلاقات بين الدولتين زيارة رسمية ، واسفرت الزيارة عن قيام بريطانيا باسقاط ٥٥٠مليون دولار من ديونها المستحقة على مصر طبقا لاتفاق نادى باريس ، ثم قام الرئيس مبارك بزيارة خاطفة فى طريق عودته إلى القاهرة .

وفى نوفمبر ١٩٩١ ، قام الرئيس مبارك بجولة ثالثة فى أوربا الغربية شملت فرنسا وايطاليا ، علاوة علـى لوكسمبورج حيث يوجد مقر البرلمان الاوربى . وفى نفس الفترة استقبلت القاهرة زيارات عديدة من جانب وزراء الخارجية الاوربيين وغيرهم من المسئولين فى الكثير من غرب أوربا ، علاوة على بعض مسئولى الجماعة الاوربية .

أ ـ عملية التسوية فى الشرق الاوسط :

تتبنى الدول الاوربية بشكل تقليدى موقفا يتقارب مع الموقف العربى ازاء عملية تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، الامر الذى دعا الدبلوماسية المصرية إلى العمل خلال عام ١٩٩١ على حشد التأييد الاوربى للموقف العربى والتأكيد على ضرورة مشاركة الدول الاوربية بصورة فاعلة فى جهود التسوية . وقد ابدت الدول الاوربية تجاوبا ملحوظا مع هذه المساعى ، حيث أظهرت فرنسا وايطاليا خلال المباحثات التى اجراها الرئيس مبارك فيهما تأييدا كاملا لمشاركة الجماعة الاوربية فى محادثات السلام ، بل أن فرنسا عاودت التأكيد خلال تلك الزيارة على تأييدها الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى أقامه دولته المستقلة ، كما أيدت ايطاليا اقتراح الرئيس

مبارك بشأن الغاء المقاطعة العربية لإسرائيل شريطة أن تلتزم إسرائيل من جانبها بوقف بناء مستوطنات جديدة فى الأراضى العربية المحتله ، ووصف وزير خارجيتها جيانى دى ميكليس الاقتراح فى يوليو بأنه ايجابى ، ويثبت جدية العرب فى التوصل إلى سلام شامل وعادل ، كما اقترحت ايطاليا ضم إسرائيل إلى عملية التكامل الاقتصادى الاوربى على غرار السوق المفتوحة مع دول (الافتا) ، مما يمنح اسرائيل نوعا من الاستقرار الاقتصادى يمكن أن يمثل اداة للضغط غير المباشر عليها يمكن استثماره فى دفع جهود السلام . وقد عبرت الجماعة الاوربية عن مجمل موقفها ازاء عملية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى فى كلمه هانز فان دين بروك ممثل الجماعة الاوربية فى مؤتمر مدريد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ فيما يلى :.

- التنفيذ الكامل لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .
- ضرورة ارتكاز المفاوضات على مبدأ الارض مقابل السلام .
- الاعتراف بحق جميع دول المنطقة بالعيش فى حدود امنة ومعترف بها بما فى ذلك إسرائيل .
- ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير .

وفى نفس هذا السياق ، حظيت قضية اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل بدرجة كبيرة من التركيز فى حركة التفاعلات المصرية ـ الاوربية ، حيث دعا الرئيس مبارك فى كلمته امام البرلمان الاوربى فى نوفمبر الدول الاوربية إلى تأكيد مساندتها للمبادرة المصرية لاقناع دول المنطقة بدون استثناء بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، كما دعا إلى تنظيم منتدى البحر المتوسط ، على أن يضم فى عضويته كافة دول أوربا والبحر المتوسط من أجل المساهمة فى السلام والاستقرار . وقد جرت مناقشة هذا الاقتراح ايضا خلال زيارة وزير الخارجية عمرو موسى إلى ايطاليا فى ديسمبر من نفس العام .

ب ـ ترشيح الدكتور بطرس غالى امينا عاما للامم المتحدة :.

كان موضوع ترشيح د . بطرس غالى لمنصب الامين العام للامم المتحدة احد الموضوعات التى تناولها المسئولون المصريون مع زعماء الدول الاوربية عام ٩١ . لاسيما وأن هناك دولتين اوروبيتين ـ بريطانيا وفرنسا ـ عضوان دائمان فى مجلس الامن الدولى . وتمكنت مصر من الحصول على تأييد فرنسا لترشيح د . غالى . وقد أعلن قصر الرئاسة الفرنسى فى نوفمبر أن الرئيس الفرنسى ميتران كلف مستشاره الخاص بالسفر إلى نيويورك لمتابعة عملية ترشيح د . غالى ووضع ثقل فرنسا ونفوذها لتأييده .. كما نجحت مصر فى تحييد بريطانيا وعدم استخدامها حق الفيتو للاعتراض على ترشيح د . غالى .

ورغم أن التصويت الذى اجراه مجلس الامن كان سريا ولم يعلن بشكل رسمى عن مواقف الدول التى شاركت فى التصويت ، الا أن الكثير من المراقبين اشاروا إلى أن الدول التى امتنعت عن التصويت بتأييد اختيار د . غالى . كانت بريطانيا ورومانيا وزيمبابوى وكوبا بينما أيده الاعضاء الاحد عشر الباقون ، فقد فضلت بريطانيا ترشيح وزير مالية زيمبابوى لكنها وافقت على عدم استخدام الفيتو ضد ترشيح د . غالى .

ج ـ قضية لوكوربى :

برزت على الساحة الدولية مرة أخرى خلال عام ١٩٩١ قضية الارهاب ، حيث اتهمت واشنطن ولندن وباريس الجماهيرية الليبية بتدبير حادث انفجار طائرة بان امريكان فوق الأراضى الاسكتلاندية عام ١٩٨٩ ، مما أدى إلى مصرع جميع ركابها . وطالبت هذه العواصم ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها لمحاكمتهم فى واشنطن يعتقد أنهما متورطان فى الحادث وهددت بامكانية استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا اذا لم تسلم المواطنين .. وكان هذا الموضوع ضمن الموضوعات التى أدرجت على جدول أعمال زيارة الرئيس مبارك إلى العواصم الاوروبية فى نوفمبر وتم تناوله من زاويتين :

- رفض جميع اشكال وممارسات الارهاب .
- عدم ارتكاب عدوان من جانب الاطراف المدعية ضد ليبيا يكون من شأنه أضاعة فرص السلام فى الشرق الاوسط .

وصدر نداء من روما عقب مباحثات الرئيس مبارك مع الباب يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان ، ورئيس الوزراء اندريوتى ناشد الولايات المتحدة التحلى بالهدوء وحل المشكلة مع ليبيا وفقا لقواعد القانون الدولى .

د ـ القضايا الاقتصادية :

مثلت القضايا الاقتصادية محور التفاعلات بين مصر واوروبا الغربية عام ١٩٩١ ، ويمكن القول بصورة اجمالية أن جميع الزيارات المتبادلة بين مصر واوروبا خلال عام ١٩٩١ كان هدفها الأول اعادة جدولة الديون الاوروبية المستحقة على مصر ، والغاء جزء منها وتعزيز مركز مصر فى مباحثاتها مع صندوق النقد الدولى . وعلى خلاف

الاعوام السابقة ، فقد أبدت الدول الغربية تعاطفا ملحوظا مع برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى ، وقدمت بشكل ثنائى وجماعى المعونات والقروض لمساعدة مصر على تجاوز ازمتها الاقتصادية .

ففى مايو ١٩٩١ توصلت مصر إلى اتفاق نموذجى مع الدول الدائنة الاعضاء فى نادى باريس ، ووقع على الاتفاق ١٤ دولة اوروبية دائنة ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان وكندا .

ووافقت هذه الدول على اسقاط ١٠,٢ مليار دولار تمثل ٥٠ ٪ من اجمالى الديون المستحقة على مصر لها . واسقاط هذا المبلغ سيتم على ثلاث مراحل ، الأولى بدأت فى يوليو ١٩٩١ وتم فيها اسقاط ١٥ ٪ . وفى حالة مواصلة عملية الاصلاح الاقتصادى وفقا للبرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى سيتم اسقاط ١٥ ٪ اخرى خلال ١٨ شهرا ، ومع بداية عام ١٩٩٤ سيتم اسقاط النسبة الباقية ٢٠ ٪ . وتعتبر فرنسا ثانى الدول الدائنه لمصر بعد الولايات المتحدة ، حيث بلغ حجم ديونها ٦ مليار دولار ، ويليها المانيا ٣,٧ مليار دولار . ثم ايطاليا وبريطانيا وحجم ديون كل منها اقل من مليار دولار - ٨٨٥ مليونا لايطاليا ، ٨٠٠ مليون دولار لبريطانيا .

ويلاحظ أن دول نادى باريس رأت أنه من الأهمية اسقاط الديون على مراحل مع استمرار برنامج الاصلاح الاقتصادى ، لاسيما وأن مصر لم تلتزم ببرامج الاصلاح السابقة التى اتفقت عليها مع صندوق النقد وكان آخرها عام ١٩٨٧ .

وفى يوليو ١٩٩١ توصلت مصر إلى اتفاق المجموعة الاستشارية الدولية التى ضمت دول اوروبا الغربية ، واليابان ، وكندا بالإضافة إلى العديد من الدول الاخرى ، والمؤسسات الدولية والاوروبية والنقدية . وبمقتضى الاتفاق تلتزم المجموعة بتقديم ما يقرب من ٤ مليارات دولار لمصر فى الفترة مابين عامى ٩١ / ١٩٩٣ فى شكل منح لاترد ، ٢ مليار دولار قروض بشروط ميسرة تسدد على آجال طويلة ، ومليار دولار فى صورة قروض لشروط تجارية . كما وافقت على تسديد اجزاء من الديون بالجنيه المصرى اذا تم تخصيصها لمشروعات البيئة بحد أقصى ١٠ ٪ للديون الخارجية وبدون حد أقصى للديون الحكومية .

وعلى صعيد العلاقات المباشرة بين مصر والمجموعة الاوروبية ، وقعت مصر فى فبراير ١٩٩١ على اتفاقية منحة لاترد بلغت قيمتها ٢٤٠ مليون دولار لمساعدة مصر على تحمل آثار ازمة الخليج . وفى يوليو ١٩٩١ ، وقعت مصر مع المجموعة الاوروبية البروتوكول الخامس بلغت قيمتة ٦٨٢ مليون دولار منها ٢٤٦ مليون دولار منحة ، ٣٧٢ مليونا فى شكل قروض من بنك الاستثمار الاوروبى ، وفى أغسطس ١٩٩١ وقعت مصر والمجموعة اتفاقية منحة قيمتها ١٥٠ مليون دولار تخصص لاغراض الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر .

ونذكر هنا اسقاط المانيا فى أكتوبر لنحو ٥ مليار مارك ديون مستحقة على مصر ضمن اطار نادى باريس ، كما وافقت على تقديم قرض قيمته ٢٠٠ مليون مارك المانى بفائدة ٠,٧٥ ٪ تسدد على ٤٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح ، بالإضافة إلى الافراج عن ١,١٣ مليار مارك كانت مجمدة بسبب عدم قدرة مصر على السداد ،كما وافقت وزارة التعاون الاقتصادى الهولندية فى سبتمبر على الغاء متأخرات قروض التنمية المستحقة على مصر عام١٩٩١ بما فى ذلك خدمة الدين والتى تبلغ قيمتها ٣٤,٣ مليون فلورين هولندى (٢٠ مليون دولار) ، كما وافقت فرنسا وبريطانيا وايطاليا على خفض ديونها لمصر وفقا لاطار نادى باريس .

والاتجاه لدى دول غرب اوروبا هو تقديم المساعدات من خلال المجموعة الاوروبية وليس بشكل ثنائى ، ومن هنا فمن الضرورى وضع استراتيجية جديدة لتنظيم علاقة مصر بالمجموعة كمؤسسة ، لاسيما بعد الاتفاق بين المجموعة ودول « الافتا » بشكل مبدئى على انشاء « منطقة للتجارة الحرة فى اوروبا » . ويجدر بالاشارة هنا أن المجموعة الاوروبية فى طريقها إلى فرض « رسم لمكافحة الاغراق » على بعض الصادرات اليها مثل الغزل والنسيج وهى سلعه أساسية لمصر ويجب على مصر أن تحصل من المجموعة على امتياز اعفائها من هذا الرسم .

٦ - مصر والولايات المتحدة

حفلت العلاقات المصرية - الامريكية خلال عام ١٩٩١ بالعديد من القضايا ، بما يعكس الاهمية الملحوظة التى توليها الدولتان لعلاقاتهما الثنائية . وقد ادت التطورات الاقليمية والدولية إلى تكثيف هذه العلاقات ، واكسابها المزيد من قوة الدفع ، لاسيما على الصعيدين السياسى والعسكرى ، حيث عززت هذه التطورات موقع مصر فى المنطقة باعتبارها ركيزة اساسية من ركائز الامن والتوازن الاقليمى فى الشرق الاوسط ، بالاضافة إلى التاكيد على امكانية قيام السياسة المصرية بدور (الوسيط الاقليمى) فى القضايا الشائكة فى

المنطقة ، وفى مقدمتها الصراع العربى - الاسرائيلى . وعلى هذه الاسس ، ازدات كثافة المشاورات والتفاعلات المصرية - الامريكية على كافة المستويات ، السياسية والاقتصادية والعسكرية .

أ - القضايا السياسية :-

شهدت العلاقات المصرية - الامريكية تركيزا واضحا خلال الشهرين الاوليين من السنة على أزمة الخليج ، امتدادا للتركيز المماثل الذى كان يطبع علاقات الجانبين خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ . وقد بدأ هذا التركيز واضحا خلال شهرى يناير وفبراير فى الزيارات المتبادلة والمشاورات بين الجانبين ، بل ان المباحثات التى اجريت فى تلك الفترة اتسعت بحيث لم تعد قاصرة على تطورات الموقف العسكرى فى الخليج ، وانما امتدت إلى تبادل الاراء والافكار حول الترتيبات التى ينبغى القيام بها عقب انتهاء حرب الخليج لاقرار الامن والسلم فى المنطقة وتحقيق الاستقرار لكافة الدول بها . ومع انتهاء حرب الخليج ، تغيرت الاوزان النسبية للقضايا السياسية التى انطوت عليها منظومة التفاعلات المصرية - الامريكية ، واصبحت تشتمل بصفة رئيسية على القضيتين التاليتين :

(١) التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى ، حيث جرى التركيز على هذه القضية بكثافة ملحوظة عقب فترة قصيرة من انتهاء حرب الخليج . فقد زار وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر القاهرة فى شهر مارس وتباحث مع الرئيس مبارك حول السلام فى الشرق الاوسط وتطورات الاوضاع فى المنطقة بعد تحرير الكويت واعمال اقرار الامن والسلام فى الشرق الاوسط . وقد أجريت جولة ثانية من المباحثات خلال زيارة بيكر للقاهرة فى أوائل شهر ابريل ، تركزت على بحث ترتيبات الامن فى المنطقة وامكان دفع جهود السلام بين اسرائيل والدول العربية ، كما تناولت المباحثات ايضا فكرة عقد مؤتمر اقليمى للسلام يضم الدول العربية واسرائيل والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على اساس اقتراح الرئيس الامريكى جورج بوش القائم على مبدأ الارض مقابل السلام ، ثم اختتمت هذه الجولة باجتماع ثلاثى بين وزراء خارجية كل من مصر والسعودية والولايات المتحدة للتباحث حول ترتيبات الامن فى الخليج وجهود دفع عملية السلام فى المنطقة ونتائج المفاوضات التى اجراها بيكر فى اسرائيل حول عقد مؤتمر اقليمى للسلام فى المنطقة ، الا أن المباحثات انتهت إلى التأكيد على صعوبة اصدار حكم نهائى على مدى امكانية تنفيذ فكرة المؤتمر الاقليمى عمليا .

وقد استمرت المشاورات بين القاهرة ووشنطون فى الفترة اللاحقة حول هذه القضية ، مع التركيز على مناقشة فكرة عقد مؤتمر للسلام تحضره جميع الاطراف المعنيه لفتح الباب امام اجراء المفاوضات الجادة حول مبادى التسوية . وفى هذا الاطار ، تركزت المباحثات المصرية - الامريكية على جانبين محددين ، اولهما الموقف السورى من مؤتمر السلام المقترح ، ثانيهما كيفية التغلب على العقبات التى تعترض عقد المؤتمر ، لاسيما التصلب الاسرائيلى . وقد توالت اللقاءات المصرية - الامريكية خلال جولات جيمس بيكر فى المنطقة ، وابدت السياسه المصرية خلالها تجاوبا كبيرا مع الجهود الامريكية ، بل ان مصر ابلغت الولايات المتحدة فى اواخر شهر اكتوبر انها تضع كل امكانياتها وقدراتها وتجربتها لكى يحقق مؤتمر السلام نتائجة الايجابية ، وكان هذا التوافق المصرى - الامريكى واحدا من المتغيرات التى ساعدت إلى حد كبير على عقد مؤتمر مدريد فى الفترة ٣٠ أكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٩١ .

وفى اعقاب ذلك ، استمرت مصر والولايات المتحدة فى مشاوراتهما السياسية لتفيذ المراحل اللاحقة التى تمخضت عن مؤتمر مدريد للسلام ، ولاسيما إجراءات المفاوضات الثنائية المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل . وقد اجرى عمرو موسى فى شهر ديسمبر محادثات مع جيمس بيكر فى بروكسل حول جهود السلام فى الشرق الاوسط ونتائج المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية والاسرائيلية ، وتبادل الطرفان خلالها وجهات النظر حول كيفية دعم جهود السلام فى مختلف المراحل ، إلا أن القاهرة رفضت خلال تلك الفترة الطلب الاسرائيلى - الذى جرى تقديمه من خلال القنوات الدبلوماسية الامريكية - والقاضى بعقد قمة بين الرئيس حسنى مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق شامير للاتفاق على المكان النهائى والدائم للمحادثات الثنائية بين الاطراف العربية واسرائيل ، وكذلك المحادثات المتعددة الاطراف . وارتكز الرفض المصرى لهذا الطلب على أن مسألة تحديد المكان الدائم للمفاوضات تندرج فى اطار مسئوليات الاطراف المشاركة فى المفاوضات ، مع التأكيد على ان القاهرة ترى ضرورة ان تهتم اسرائيل ببحث المسائل الجوهرية لعملية السلام ، بدلا من استنفاذ الوقت حول هذه القضايا الاجرائية الثانوية .

(٢) الحد من التسلح ، استقطبت هذه القضية اهتماما متزايدا فى حركة التفاعلات المصرية - الامريكية ، لاسيما بعدما اعلن الرئيس الامريكى جورج بوش فى شهر مايو مبادرته لتخليص الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل ، وذلك من خلال فرض القيود على اعمال استيراد وتصدير هذه الأسلحة إلى الشرق الاوسط . وقد اعلنت مصر ترحيبها بهذه المبادرة شريطة ان تلتزم بذلك جميع دول المنطقة ، فيما جاء بمثابة اشارة واضحة لاسرائيل باعتبارها الدولة

الوحيدة المالكة للسلاح النووى فى الشرق الاوسط . وفى اعقاب ذلك ، حظيت هذه القضية بحيز كبير من الاهتمام خلال زيارة ريتشارد تشينى للقاهرة ، حيث تعرف بصفة خاصة على الموقف المصرى من المبادرة ، والذى أنطوى على الاعراب عن القلق من احتفاظ اسرائيل بالاسلحة النووية . وفى شهر اغسطس ، تقدمت مصر من ناحيتها بمبادرة تقضى باعتبار الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، واجريت عقب ذلك مباحثات مصرية - امريكية فى واشنطون لمناقشة هذه المبادرة ، كما ابلغت مصر الولايات المتحدة فى منتصف اغسطس رسميا ضرورة تطبيق معيار واحد للحد من التسلح فى منطقة الشرق الاوسط ، بمعنى معاملة جميع دول المنطقة نفس المعاملة ، وان تنطبق هذه المبادىء على جميع نظم التسليح ، مع التأكيد على الاهمية الحيوية لانضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

ب - القضايا الاقتصادية :-

استقطبت قضيتا المديونية والمساعدات الاقتصادية الحيز الاعظم فى العلاقات الاقتصادية المصرية - الامريكية . والواقع ، ان ازمة الخليج وتداعياتها وفرت ظرفا مناسبا امام الاتفاق على اجراءات هامة فى هذا الاتجاه ، بل وفى دفع **الولايات المتحدة نحو محاولة تعويض مصر جزئيا عن** خسائرها فى هذه الازمة . وقد بعث وزير الخارجية الامريكى فى شهر مارس عددا من الرسائل إلى الدول الرئيسية الدائنة لمصر يدعوها فيها إلى تخفيض عبء الديون عنها والعمل على اسقاط الديون العسكرية عن مصر ، **والعمل على اسقاط جزء من الديون المدنية . كما جرى فى** اواخر شهر يوليو التوقيع على الاتفاق الثنائى بين مصر والولايات المتحدة ، والذى تقوم الحكومة الامريكية بمقتضاه **باعادة جدولة ديونها على مصر فى أطار ما أتفق عليه فى** نادى باريس ، ثم جرى خلال نفس الفترة التوصل إلى اتفاق بين الجانبين لتنظيم عملية سداد الديون المدنية الامريكية على مصر ، والتى تبلغ حوالى ٥ مليارت دولار . واشتمل هذا الاتفاق الاخير على سداد القرض خلال ٢٠ عاما ، مع **إعفاء مصر من السداد خلال السنوات الأربع القادمة ، على ألا تزيد الفائدة خلال فترة السداد عما يتراوح بين ٨ , ٢ - ٣ فى المائة .**

وقد التزمت مصر فى المقابل بعدم التراجع عن سقوف الائتمان الجديدة ، وعدم استثناء اى قطاع انتاجى أو توزيعى أو خدمى منها ، علاوة على الاسراع باصدار قانون جديد لتنظيم عمل البنك المركزى المصرى والبنوك التجارية بما يتمشى مع مقتضيات تحرير اسعار الفائدة وسعر الصرف وتقليص سلطات البنك المركزى ، فضلا عن التزام الحكومة المصرية بزيادة رأس مال البنوك حتى ١٠٠ مليون جنيه وتفويضها فى شراء اسهم الشركات العامة واطلاق حرية تداولها بما يسمح ببيعها لاى مشتر ، مع السماح بانشاء بنوك نوعية فى البلاد .

اما فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر ، فقد قدمت المصادر الامريكية المسئولة خلال عام ١٩٩١ تنظيمات عديدة إلى المسئولين المصريين حول عدم اتجاه النية نحو خفض المعونات الاقتصادية التى تحصل عليها مصر ، ويصل مجموعها إلى حوالى ٢,١ مليار دولار سنويا ، لاسيما بعدما تزايدت المخاوف المصرية فى هذا الشأن فى ظل الأزمة الاقتصادية الحادة فى الولايات المتحدة . وقد وقعت مصر والولايات المتحدة اتفاقات فى أواخر شهر فبراير يقضى بتقديم منحة مقدارها ١٥٠ مليون دولار لتوفير احتياجات القطاع الخاص فى مصر من المواد الخام وقطع الغيار والسلع المعمرة ، وذلك فى اطار (البرنامج السلعى) ، كما وقع الجانبان فى نهاية مارس اتفاقا حصلت مصر بمقتضاه على قرض قيمته ١٥٠ مليون دولار لاستيراد القمح والدقيق من فائض الحاصلات الزراعية بفترة سماح ٧ سنوات بفائدة ٢ فى المائة ، على ان يسدد على ٢٤ سنة . وقد تسلمت مصر من الولايات المتحدة فى اواخر شهر مايو مبلغ ١١٥ مليون دولار تحويلات نقدية لدعم ميزان المدفوعات ومساعدة الحكومة المصرية فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى . وجرى التوقيع ايضا خلال نفس الفترة على اتفاقية منحة توفر مبلغ ٣ ملايين دولار لمشروع تنمية الهيئات التطوعية الخاصة ، بهدف تطوير ودعم المنظمات التطوعية لمساعداتها فى اداء رسالتها فى مجال تقديم الخدمات الصحية والغذائية . ثم التوقيع فى شهر سبتمبر على اتفاقية مع هيئة المعونة الامريكية لتقديم منحة قدرها ١٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع محطة توليد كهرباء فى الكريمات ، والذى تبلغ تكلفته حوالى ٨٧٥ مليون دولار (مكون اجنبى) إلى جانب مايعادل ٢٠٠ مليون جنيه مصرى . اضف إلى ذلك ، ان الجانبين المصرى والامريكى وقعا على عدة اتفاقيات اخرى لاستكمال بعض المشروعات الاخرى ، علاوة على تمويل واردات مصر من القمح والدقيق .

بالاضافة إلى ماسبق ، اهتمت الغرفة التجارية الامريكية بالقاهرة منذ بداية العام بشرح موقف مصر الاقتصادى وتنشيط الاستثمارات الامريكية فى مصر ، وذلك من خلال الالتقاء مع اعضاء الكونجرس والمستثمرين الامريكيين وممثلى الشركات الامريكية الكبرى ومسئولى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، إلا ان هذه الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة .

جـ - القضايا العسكرية :-

احتلت القضايا العسكرية حيزا رئيسيا من التفاعلات المصرية - الامريكية . بل ان هذه القضايا اكتسبت خلال عام ١٩٩١ المزيد من قوة الدفع بفعل تزايد الادراك الامريكى باهمية الدور الذى يمكن ان تقوم به مصر فى تأمين المنطقة . وقد عبرت تصريحات المسئولين الامريكيين فى اعقاب حرب الخليج عن ضرورة الحاجة إلى تدعيم وتقوية العلاقات العسكرية بين البلدين بعدما أثبتت هذه العلاقات انها ذات أهمية بالغة لكليهما . ومن الممكن بشكل عام التمييز بين ثلاثة عناصر رئيسية انطوت عليها منظومة التفاعلات العسكرية المصرية - الامريكية خلال عام ١٩٩١ ، تتمثل فى :-

(١) **مبيعات السلاح** : وتمثل هذه المبيعات فى معظمها تنفيذا لتعاقدات سابقة بين البلدين ويجرى تمويلها بصفة اساسية من خلال برنامج المساعدات العسكرية الامريكية لمصر ، واشتملت برامج المبيعات العسكرية الامريكية لمصر عام ١٩٩١ على طائرات قتالية وصواريخ مضادة للطائرات ومعدات اتصال عسكرية وذخائر جوية ، علاوة على استمرار العمل فى البرنامج المشترك لتجميع الدبابة الامريكية المتطورة (أم - ١ ابرامز) فى مصر .

وقد اعلنت الادارة الامريكية فى شهر مارس اعتزامها ابرام صفقة عسكرية قيمتها ١,٦ مليار دولار مع مصر ، وتتضمن تزويد القوات المسلحة المصرية بـ ٤٦ طائرة مقاتلة من طراز (اف - ١٦) ، و ٨٠ صاروخا جو - ارض من طراز (مافريك) ، و ٢٤٠ قنبلة عنقودية و ٤٨ قنبلة من طراز (سمارت) . وبالفعل ، بدأ توريد الطائرات (اف - ١٦) إلى مصر فى اواخر شهر اكتوبر ، وبلغ عدد الطائرات التى وصلت ثلاث طائرات ، فيما جاء بمثابة الدفعة الاولى من الصفقة الثالثة التى تتسلمها القوات الجوية المصرية .

وفى نفس الوقت ، جرى التباحث بين الجانبين المصرى والامريكى حول تزويد مصر بمساعدات من الاسلحة والمعدات الامريكية الموجودة فى مسرح العمليات العسكرية فى منطقة الخليج ، والتى لاتريد الولايات المتحدة اعادة شحنها . وقد جرت مناقشة هذا الامر خلال زيادة قام بها وفد عسكرى مصرى رفيع المستوى إلى واشنطون فى شهر ابريل ، كما ناقش هذا الوفد ايضا احتياجات مصر العسكرية مع وزارة الدفاع والكونجرس والامن القومى والخارجية ، وذلك فى ضوء المتغيرات الجديدة فى المنطقة . وفى هذا الاطار ، زار وزير الدولة المصرى للانتاج الحربى واشنطون فى شهر يوليو للتباحث فى سبل دعم المشروعات القائمة بين البلدين فى مجال الانتاج الحربى ، كما استقبلت القاهرة فى اوائل شهر اكتوبر الجنرال جوزيف هور رئيس اللجنة العسكرية للتباحث مع المسئولين المصريين حول دعم التعاون العسكرى بين الجانبيين .

وقد استحوذت اسلحة ومعدات الدفاع الجوى على حصة هامة من اجمالى الاتفاقات التسليحية بين مصر والولايات المتحدة خلال ماتبقى من العام ، حيث اعلنت وزارة الدفاع الامريكية فى شهر يوليو اعتزامها بيع مصر معدات لبطاريات الصواريخ الامريكية المضادة للطائرات من طراز (هوك) العاملة فى صفوف قوات الدفاع الجوى المصرية ، بالاضافة إلى حوالى ١٢ صاروخا جديدا من هذا الطراز ، تبلغ قيمتها ١٤٦ مليون دولار . ثم اعلنت وزارة الدفاع الامريكية فى اواخر شهر سبتمبر اعتزامها بيع معدات اتصال عسكرية وتدريب لنظام الدفاع الجوى المصرى تبلغ قيمتها ٧٠ مليون دولار .

(٢) **الترتيبات الامنية** : ابدت الولايات المتحدة اهتماما بالغا باعمال اعادة ترتيب اوضاع الامن فى الخليج العربى بصفة خاصة ، وفى الشرق الاوسط بصفة عامة ، فى اعقاب وقف اطلاق النار فى الخليج . وقد عبرت الادارة الامريكية فى هذا الاطار عن اهتمامها بمشاركة مصر فى تأمين المنطقة وفى هذا الصدد ، اكد وزير الدفاع الامريكى فى يونيو ١٩٩١ خلال زيادته للقاهرة ضرورة قيام مصر بدور حيوى فى اية اجراءات امنية مستقبلية فى المنطقة ، إلا انه اعرب وقتذاك عن صعوبة تحديد شكل العلاقة التى يمكن ان تتبلور بين مصر والدول المعينة بتلك القضية . وقد احتلت هذه القضية حيزا كبيرا فى المحادثات التى جرت بين المسئولين المصريين والامريكيين خلال النصف الثانى من العام ، الا انه لم يجر التوصل إلى شكل محدد لها ، وانما استمرت التأكيدات الشفوية على اهمية وحيوية العلاقات الثنائية بالنسبة للدولتين فى كافة المجالات .

(٣) **الديون العسكرية** : اسقطت الولايات المتحدة الامريكية فى شهر يناير ديونها العسكرية على مصر ، فيما جاء تنفيذا عمليا للاتفاقات والتعهدات الامريكية لمصر منذ عام ١٩٩٠ . ويمثل هذا التطور محاولة جزئية من جانب الولايات المتحدة لتعويض مصر عن خسائرها فى ازمة الخليج ، لاسيما الخسائر الناجمة عن نقص مواردها من العملات الصعبة من دخل قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين فى الخارج وعودة اعداد ضخمة من العاملين فى العراق والكويت . وقد تنازلت الولايات المتحدة بصورة رسمية ونهائية عن ٧,١ مليار دولار من ديونها على مصر فى اواخر ابريل ، الامر الذى ادى بالتالى إلى اعفاء مصر من دفع مليار دولار سنويا كانت تتكبدها لسداد هذه الديون .

٧ ـ مصر والاتحاد السوفيتى

تركت التطورات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى انعكاسات بالغة الاهمية على العلاقات المصرية ـ السوفيتيه ، حيث ادت هذه التطورات إلى اعادة صياغة توجهات واهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية للدول المستقلة التى نشأت عقب انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه رسميا فى آواخر عام ١٩٩١ ومع ذلك ، فان حركة التفاعلات المصرية ـ السوفيتية خلال فترة ماقبل الانهيار كانت فى معظمها بمثابة امتداد للاتجاة الرامى إلى تكثيف وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ، والذى كان قد بدأ منذ عدة سنوات ، واشتمل هذا الاتجاه خلال عام ١٩٩١ على تكثيف اعمال التنسيق السياسى والتعاون الاقتصادى بين الدولتين ، كما يتضح بالفعل من استعراض كافة بنود العلاقات الثنائية .

أ ـ السياسة المصرية والتطورات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى :ـ

تابعت مصر باهتمام مكثف منذ بداية العام التحولات الداخلية الجارية فى الاتحاد السوفيتى ، إلا أن الموقف المصرى اتصف على وجه العموم بالتحفظ والترقب الحذر ازاء كافة هذه التحولات . وقد انطلقت السياسه المصرية فى هذا الشأن من أن التحولات المذكورة تبقى فى النهاية شأنا داخليا يخص الشعب السوفيتى وحده ، مع الاعراب عن الامل فى أن تؤدى هذه التطورات إلى تحقيق الاستقرار والامن والتعاون فى تلك المنطقة الحيوية من العالم ، بما ينعكس حتما على كافة الاقاليم والمناطق الاخرى .

ومن هذا المنطلق ، اتخذت السياسة المصرية موقفا متحفظا من محاولة الانقلاب الفاشله التى جرت خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ أغسطس فى الاتحاد السوفيتى ، وان بدأ هذا الموقف ـ برغم تحفظه ـ اقرب إلى موقف الادانه والرفض الضمنى للانقلاب .

وفى أعقاب فشل الانقلاب ، بادر الرئيس مبارك إلى الاتصال بجوربا تشوف وهنأه بثقة الشعب السوفيتى وعودته إلى موقعه كرئيس للاتحاد السوفيتى لكى « يواصل مسيره الحرية والتقدم ، ويحقق السلام العالمى » ، ثم قام الرئيس مبارك فى اواخر شهر سبتمبر بزيارة الاتحاد السوفيتى ، حيث أجرى مباحثات مع الرئيس جوربا تشوف بهدف تبادل وجهات النظر بشأن القضايا الدولية والاقليمية التى تهم البلدين ، وفى مقدمتها الشرق الاوسط والامن فى الخليج ، لاسيما وان مؤتمر السلام كان قد اوشك على الانعقاد ، مما كان يتطلب بحث ومناقشة دور الاتحاد السوفيتى فى تحقيق السلام فى الشرق الاوسط . وبالاضافة إلى ماسبق ، فأن هذه الزيارة شكلت محاولة ضمنية من جانب الدبلوماسية المصرية لدعم ومساندة الرئيس جورباتشوف فى الداخل والاعراب من خلالها ايضا عن تأييد مصر لصلاحيات جورباتشوف واصلاحاته الدستورية ونهجه فى ترسيخ الديمقراطية ، .

وقد ايدت السياسه المصرية جهود التحول السلمى الداخلى فى الاتحاد السوفيتى التى افضت فى النهاية إلى اقامة رابطة الدول المستقلة وانهاء الوجود القانونى لما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى سابقا ، حيث ارتكز الموقف المصرى على أن هذه التطورات اتخذت طابعا سلميا يعبر عن ارادة ورغبة الاطراف الداخلية المعنية بصورة كاملة . وعلى هذا الاساس ، أعلنت مصر فى شهر سبتمبر اعترافها باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا ، ليتوانيا ، لاتفيا) عن الاتحاد السوفيتى ، على اعتبار ان هذا الاستقلال يرسخ حق جميع الشعوب فى تقرير مصيرها وتحديد مستقبلها ، فضلا عن أن هذه الخطوة يمكن أن تؤدى إلى تعزيز الاستقرار وتثبيت سياسه حسن الجوار والتعاون فى تلك المنطقة الحيوية من القارة الاوروبية وتدعيم اوضاع الامن والسلم فيها . وقد اتخذت السياسه المصرية نفس هذا الموقف فى نهاية شهر ديسمبر ازاء قرار لجمهوريات السوفيتيه اقامة رابطة الجمهوريات المستقلة ذات السيادة ، واعرب السيد عمرو موسى وزير الخارجية وقتذاك ان مصر سوف تعترف بهذه الجمهوريات وفقا للظروف الخاصة بكل منها وعقب اجراء الاتصالات اللازمة لذلك .

والواقع ان الخارجية المصرية اولت اهتماما ملحوظا لهذه التطورات عقب صدور بيان انشاء الكومنولث الجديد (بيان ألماآتا) ، حيث عملت على متابعة وتقييم التطورات السريعة والمتلاحقة فى دول الكومنولث والنتائج التى يمكن تنجم عن هذه التطورات ، كما جرى تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين فى شئون الاتحاد السوفيتى فى الخارجية المصرية لدراسة مختلف الاحتمالات القائمة وتقديم مقترحات دعم التعاون مع دول الكومنولث ، إلا ان هذا الاهتمام لم يتمخض عن نتائج عملية ملموسة بحكم أن الاحداث الداخلية فى الاتحاد السوفيتى القديم جرت على نحو متسارع للغايه ، يصعب التنبؤ به ، كما يصعب التعامل معه بصورة فورية .

ب ـ عملية التسوية :ـ

استقطبت عملية التسوية حيزا رئيسيا فى العلاقات المصرية ـ السوفيتية خلال عام ١٩٩١ ، على اعتبار أن الاتحاد السوفيتى شريك كامل فى عملية السلام فى الشرق الاوسط ، ويرتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة والدول المعنيه فى الشرق الاوسط . اضف إلى ذلك ، ان الاتحاد السوفيتى كان ينظر إلى عملية السلام فى المنطقة باعتبارها ركيزة هامة فى عملية خلق عالم جديد ، وبدء عصر جديد ، على حد قول الرئيس ميخائيل جورباتشوف امام مؤتمر

مدريد ، الامر الذى ساعد فى خلق اهتمام مصرى - سوفيتى مشترك بهذه القضية فى علاقتهما الثنائية .

وفى هذا الاطار ، تركزت مباحثات الجانبين حول هذه القضية على اعمال التشاور وتنسيق المواقف ، حيث بدأت المشاورات المصريه - السوفيتية بشأن عملية السلام فى الشرق الاوسط عقب وقف اطلاق النار فى الخليج مباشرة . ففى شهر مارس ، بعث الرئيس حسنى مبارك رسالة خطيه إلى الرئيس جورباتشوف تتعلق بتطورات الموقف فى المنطقه بعد تحرير الكويت ، كما استقبلت القاهرة فى شهر مايو وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ لبحث الجوانب العملية لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الاوسط . وبشكل عام ، بدا من خلال هذا المشاورات أن الجانبين المصرى والسوفيتى اتفقا على النقاط الرئيسيه التاليه :-

(١) إن الأوضاع والمتغيرات القائمه فى المنطقه عقب وقف اطلاق النار الخليج توفر فرصة مناسبة امام مواصلة جهود احلال السلام فى المنطقه وتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وحل القضيه الفلسطينية حلا عادلا وشاملا .

(٢) أن من الضرورى التركيز على الجوانب العملية فى عملية السلام ، وعدم التوقف طويلا امام الجوانب الاجرائيه ، مع الاهتمام بتحقيق قدر اكبر من التقارب بين مواقف الأطراف المعنية ، لا سيما من خلال الوساطة السوفيتيه .

وقد اهتمت السياسة السوفيتية فى نفس هذا الاطار بابلاغ مصر بنتائج الاتصالات السوفيتية - الامريكية بشأن عملية السلام ، علاوه على الموقف السوفيتى من التطورات المتعاقبه فى جهود التسوية . وخلال الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك إلى الاتحاد السوفيتى فى اواخر شهر سبتمبر ، جرى التركيز فى المباحثات على تبادل وجهات النظر تجاه القضايا الدولية والاقليمية التى تهم البلدين ، وفى مقدمتها قضية الشرق الاوسط وقضية الامن فى الخليج ودور الاتحاد السوفيتى فى تحقيق السلام فى الشرق الاوسط .

وفى فترة أنعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الاوسط خلال الفترة ٣٠ أكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٩١ استمرت المشاورات المصرية - السوفيتية ، باعتبارهما يحتفظان بقنوات اتصال مفتوحه مع كافة الاطراف . ثم واصل الطرفان اعمال التنسيق بعد ذلك بشأن المفاوضات الثنائية ، إلا أن التطورات الداخلية المتتاليه فى الاتحاد السوفيتى فى شهر ديسمبر ادت إلى احداث تحولات جوهرية فى قائمة اهتمامات الطرفين خلال ماتبقى من العام ، وتراجعت بالتالى مشاوراتهما الثنائية حول قضية التسوية فى الشرق الاوسط .

جـ - التعاون الاقتصادى :-

على الرغم من ضآله الحجم الاجمالى للتعاملات التجارية المصرية - السوفيتية ، إلا ان هناك تنوعا ملحوظا فى مجالات وانشطة التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين الجانبين ، بل ان هذه المجالات استقطبت الحيز الاكبر من توزيع الاهتمامات الثنائيه لهما خلال عام ١٩٩١ . والملاحظ بشكل عام ان هناك ثلاثه مجالات رئيسية للعلاقات الاقتصادية المصرية - السوفيتية خلال العام المذكور تتمثل فى :-

(١) المباحثات بشأن البروتوكول التجارى طويل الاجل بين مصر والاتحاد السوفيتى ، حيث بدأت المباحثات فى هذا الشأن منذ شهر يناير بين المسئولين المصريين فى قطاع التمثيل والتجاره الخارجيه فى وزارة الاقتصاد ووفد اقتصادى سوفيتى رفيع المستوى ، ويقدر حجم البروتوكول بحوالى مليار جنيه استرلينى حسابى سنويا . وقد تركزت المباحثات على أسعار صرف العملات الحسابية والسلع التى سوف يجرى تصديرها بمقتضى البروتوكول بين الجانبين . وكانت مصر والاتحاد السوفيتى قد ابتدءا التعامل فى يناير ١٩٨٩ بسعر صرف على أساس ان الجنيه الاسترلينى الحسابى يعادل ثلاثه جنيهات مصرية . وطالبت مصر خلال المباحثات المذكورة بتعديل سعر الصرف للعملات الحسابية والساريه على التعاملات الثنائية ، بحيث يعادل سعر الصرف للجنيه الحسابى ٢,٥ روبل ، مقابل ٢,٤٢ روبل بسعر صرف الجنيه الاسترلينى ، وقد استجابت الحكومة السوفيتية لهذا المطلب فى اواخر شهر نوفمبر .

(٢) التعاون الصناعى والذى يحتل اهمية واضحة فى العلاقات الاقتصادية المصرية - السوفيتية ، بحكم ان كثيرا من مكونات القاعدة الصناعية فى البلاد كانت قد انشئت بمساعدة سوفيتية خلال الستينات . ولذلك استقبلت القاهرة فى نهاية شهر فبراير السيد ايكورورف رئيس هيئة التصنيع السوفيتية على رأس وفد صناعى تجارى ، حيث أجرى مباحثات مع المسئولين بهيئة التصنيع المصرية وشركة الحديد والصلب بهدف دعم التعاون الصناعى بين البلدين ، خاصة فى مجال الصناعات المعدنية ، بالاضافة إلى التباحث حول اجراءات توريد المهمات والالات الخاصة بمشروع زيادة الطاقة الانتاجية لشركة الحديد والصلب بحلوان من مليون و ١٠٠ الف طن إلى ١,٥ طن سنويا . ومن ناحية اخرى ، وافق الاتحاد السوفيتى فى منتصف مايو على المساهمة بما قيمته ١٠٠ مليون دولار لاقامة ثلاثه مصانع جديدة بسيناء كمجمع صناعى كبير متكامل لانتاج سبائك السيلكو منجنيز بطاقة ١٥ الف طن سنويا ، والفيرونيتانيوم بطاقة ١٠ الاف طن ، والمنجنيز عالى الدرجة بطاقة ١٦٠

الف طن لاول مرة فى مصر ، وذلك باستغلال خامات مناجم المنجنيز والالمونيت الموجودة فى سيناء بشكل اقتصادى كبير . ثم قام الجانبان المصرى والسوفيتى فى شهر يوليو بالتوقيع على اتفاق صناعى تبلغ قيمته اكثر من الف مليون جنيه ، ويتضمن الاتفاق مساهمة الاتحاد السوفيتى فى تنفيذ مشروعين صناعيين كبيرين يقاما فى مصر للمرة الاولى ، المشروع الاول يتضمن مساهمة الجانب السوفيتى فى تنفيذ مشروع فوسفات أبو طرطور بالوادى الجديد ، والمشروع الثانى يتضمن انشاء مصنع لانتاج ورق الكرامنت بمدينة السويس . وبالاضافة إلى ماسبق ، شارك الاتحاد السوفيتى فى منتصف شهر نوفمبر فى اعمال تركيبات خلايا التطوير فى شركة مصر للالومنيوم لزيادة انتاج الالومنيوم من ١٨٠ إلى ٢٣٠ الف طن سنويا بنفس الطاقة الكهربائية المتاحة .

(٣) النشاط الاستخراجى ، حيث بحث الجانبان المصرى والسوفيتى خلال عام ١٩٩١ تدعيم الجهود المصرية فى مجال استخراج الخامات . فقد وقع الجانبان فى نهاية شهر فبراير بالاحرف الاولى على اتفاقية تنفيذ المرحلة الثالثة لمشروع فوسفات ابو طرطور الذى تصل تكلفته إلى ٤٥ مليون جنيه . كما وصل إلى القاهرة خلال شهر مايو وفد صناعى سوفيتى رفيع المستوى برئاسة عميد معهد موسكو للمناجم للتوقيع على اتفاق صناعى بين معهد التبين للدراسات المعدنية ومعهد موسكو السوفيتى لاجراء دراسات مبدئية فى مجال التنقيب عن المعادن بالصحراء الشرقية والغربية وسيناء ، علاوة على بحث امكانية مساهمة الجانب السوفيتى فى تنفيذ وتمويل عدد من المشروعات واستغلال مناجم الحديد والفوسفات والمنجنيز واحجار الزينة .

وقد بدأت لجنة التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى فى شهر ابريل فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ البروتوكول التجارى ، كما بدأت فى تلقى التعاقدات على الصادرات المصرية للسلع الصناعية وغير التقليدية . ومع حلول شهر أغسطس ، كانت مصر قد اوفت بحوالى ٧٠ فى المائة من التزاماتها ، الامر الذى ادى إلى وجود فائض لصالح مصر فى الميزان قدرة ٢٠٠٠ مليون جنيه ، بينما لم يكن الاتحاد السوفيتى قد اوفى بنسبة كبيرة من التزاماته التى يمليها البروتوكول .

وفى اعقاب تطور الاوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ، اهتمت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعرف على انعكاسات هذه التطورات على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ، وارسلت مصر لذلك وفدا تجاريا من كبار المسئولين فى نهاية شهر ديسمبر ، كما قرر مجلس الوزراء تشكيل عدد من اللجان المتخصصه لدراسة مايترتب على قيام الكومنولث الجديد فى كافة المجالات ، ومنها المجال الاقتصادى . وخلال الربع الاخير من عام ١٩٩١ ، تركت التطورات المذكورة انعكاساتها على العلاقات الاقتصادية المصرية ـ السوفيتية فى المجالين التاليين :ـ

(أ) بدء التعامل تجاريا مع الجمهوريات السوفيتية كل على حدة من جانب مصر ، قبل انهيار الاتحاد السوفيتى بعدة شهور ، إلى جانب الحفاظ على التعاملات القائمة مع الحكومة المركزية حتى انهيارها . وفى هذا الاطار قامت وزارة الاقتصاد المصرية بتوقيع عقد تجارى مع جمهورية روسيا الاتحادية ، فضلا على التوقيع على اتفاقية لتأسيس أول بنك مصرى ـ انربيجانى مشترك فى باكو عاصمة انربيجان فى أواخر شهر أكتوبر .

(ب) اعلان البنك المركزى المصرى وقف تعاملات القطاعين العام والخاص مع الاتحاد السوفيتى ، وحثهما على عدم تصدير اية سلع أو منتجات إلى الاسواق السوفيتية ، حتى يتم الوفاء بمديونية الاتحاد السوفيتى القديم المستحقة للبنك المركزى ، البالغة حوالى مليار جنيه ، والتى كان البنك المركزى قام بتسديدها للمصدرين السوفييت دون الحصول على مايقابلها من العملات أو المبادلات التجارية من الاتحاد السوفيتى ، فيما كان يعنى انهيار العديد من المبادلات التجارية والصفقات المتكافئه بين البلدين فى ظل الانهيار السوفيتى .

د ـ مصر والاتحاد السوفيتى فيما بعد الانهيار :ـ

ولد انهيار الاتحاد السوفيتى انعكاسات عديدة مباشرة وغير مباشرة على العلاقات المصرية ـ السوفيتية . وبخلاف الانعكاسات الناتجه عما احدثه هذا الانهيار من اختلال فى التوازن الدولى ، فأن هناك انعكاسات محددة وواضحة بدت على العلاقات المصرية ـ السوفيتية تتمثل فى :ـ

(١) ان الوريث الرئيسى للاتحاد السوفيتى القديم (روسيا الاتحادية) اظهر منذ اواخر عام ١٩٩١ رغبة عارمة فى الابتعاد شبه الكامل عن اتخاذ اية مواقف تجاه القضايا العربية بشكل عام قد تفسر على انها ميراث الماضى السوفيتى ، فى مقابل الحرص على تقوية العلاقات الروسية ـ الاسرائيلية . وقد ترك هذا التوجه انعكاساته على مجمل حركة التفاعلات الروسية ـ العربية ، ومنها التفاعلات مع مصر ، إلا أن المجال الاكثر وضوحا الذى تأثر بهذا الانقلاب يتمثل فى قضية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، حيث كانت السياسة السوفيتية فى عهد جوربا تشوف تركز على كفالة حق تقرير المصير للفلسطينين وضرورة استعادة الاراضى العربية المحتلة ، إلا أن السياسه الروسية خلال فترة مابعد تفكك الاتحاد السوفيتى شهدت تراجعا كبيرا يتمثل فى الاقتصار على الدعوة إلى التوصل إلى حل وسط تاريخى بين العرب واسرائيل والرقابة على التسلح فى الشرق الاوسط ، مع التأكيد صراحة على أن

الدور الروسى مجرد دور مساعد للدور الامريكى ، الامر الذى برز بصفة خاصة فى حالة العداء الروسى الشديد للعرب .

(٢) التركيز الشديد على على الجوانب الاقتصادية فى علاقات دول الكومنولث مع باقى دول العالم ، بل ان الاعتبارات الاقتصادية اصبحت تحتل المنزلة الرئيسية فى اهتمامات رابطة الكومنولث . وقد انطوى هذا التوجه على فتح الابواب امام كافة المساعدات الفنية والاقتصادية من دول العالم دون استثناء ، علاوة على تعديل شروط التعامل الاقتصادى مع دول العالم . ويشتمل هذا التعديل على رفض الاستمرار فى اتباع اسلوب المقايضة فى العلاقات التجارية (الصفقات المتكافئة) ، والاتجاه بدلا من ذلك نحو ادخال الاقتصاد الروسى إلى السوق العالمية كجزء من التقسيم الدولى للعمل والاهتمام بانتاج السلع ذات الميزة النسبية والتى يمكن تصديرها إلى الخارج ، مع التعامل بالعملات الحرة ، ووفقا لشروط التجارة الدولية الطبيعية .

ويعنى هذان الانعكاسان انه لم يعد من المنتظر ان تتخذ دول الكومنولث ، وفى مقدمتها روسيا الاتحادية ، مواقف سياسية ايجابية تجاه القضايا العربية من تلقاء نفسها مثلما كان الحال فى السابق ، علاوة على ضرورة قيام مصر باعادة النظر فى شكل وطبيعةالتعاون الاقتصادى المستقبلى مع تلك الدول . فقد سارت العلاقات الاقتصادية المصرية ـ السوفيتية زمنا طويلا وفقا لنظام الصفقات المتكافئة ، واصبح من الضرورى فى ظل المستجدات القائمة ان تبحث مصر عن صيغة جديدة للتعاون الاقتصادى المشترك يبرز فيها دور اكبر لقطاع الاعمال ، ويقل فيها دور البيروقراطية الادارية ، ويسير التعاون بمقتضاها وفقا لقواعد وقوانين السوق ، وبشروط التجارة الدولية الطبيعية ، بما يؤدى إلى تبادل المنافع الاقتصادية بين الجانبين .

ثالثـــا : قضايا رئيسية فى السياســة الخارجيــة المصريـــة

انبثقت القضايا الرئيسية فى السياسة الخارجية المصرية عام ١٩٩١ من طبيعة المتغيرات السائدة على الساحتين الدولية والاقليمية . ومن ثم ، فان القضايا المذكورة اتسمت إلى حد كبير بغلبة الطابع السياسى ـ الامنى ، واشتملت هذه القضايا على تحركات قامت بها السياسه المصريه ، بحيث استقطبت بشكل عام الحيز الاكبر من توزيع اهتمامات التحرك الدبلوماسى المصرى . والملاحظ أن القضيتين الأكثر بروزا فى السياسة الخارجية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، تمثلتا فى عملية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى والعلاقات مع ليبيا .

١ ـ السياسة المصرية وعملية التسوية

احتلت عملية التسوية موقع الصدارة فى قائمة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية خلال فترة ما بعد وقف اطلاق النار فى حرب الخليج الثانية ، بل أن السياسة المصرية كانت قد بدأت التمهيد لجهود التسوية منذ فترة ما قبل وقف اطلاق النار ، حيث دعت فى تلك الفترة إلى ضرورة معالجة القضية الفلسطينية فور انتهاء حرب الخليج ، كما طالبت بضرورة تطبيق مبادىء الشرعية الدولية على هذه القضية مثلما جرى تطبيقها فى حالة الغزو العراقى للكويت .

والحقيقة ، ان الاهمية المعطاة لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى قد زادت مع الظروف والمعطيات الجديدة التى افرزتها ازمة الخليج . فقد أدت هذه الظروف والمعطيات الجديدة إلى تكثيف ومضاعفة الجهد الدولى المبذول لتحقيق هذه التسوية ، بصورة لم يشهدها تاريخ الصراع من قبل . وفى ظل هذا الوضع ، انطلقت السياسة المصرية من ان المتغيرات الدولية والاقليمية السائدة اصبحت تتيح فرصة تاريخية ليس فقط لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وانما لفتح اقاق التعاون والاعتراف المتبادل بين جميع الاطراف . ولذلك ، ابدت السياسة المصرية قدرا ملحوظا من المرونة والتجاوب مع الطروحات الامريكية لمعالجة المشكلات الاجرائية المعقدة التى برزت فى مواجهة جهود التسوية ، أملا فى دفع هذه الجهود إلى الامام وتحقيق انطلاقة حقيقية فى عملية التسوية .

ومن هذا المنطلق ، اعطت السياسة اهتماما بالجوانب المتعلقة بمضمون التسوية أكثر من اهتمامها بالقضايا الاجرائية . وسوف يعالج هذا الجزء السياسة المصرية تجاه عملية التسوية فى اربعة اجزاء ، أولها عن محددات السياسة المصرية تجاه عملية التسوية وثانيها عن ركائز الموقف المصرى من عملية التسوية ، وثالثها عن السلوك السياسى المصرى فى اطار عملية التسوية ، ورابعها عن مواقف واتجاهات القوى السياسية والحزبية فى مصر تجاه عملية التسوية .

أ ـ محددات السياسة المصرية تجاه عملية التسوية :

تأثرت السياسة المصرية تجاه عملية التسوية بمجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات القائمة فى البيئة الداخلية والخارجية التى تعمل فيها . والواقع ، ان من الممكن التمييز بين اربعة متغيرات متداخلة اثرت إلى حد كبير فى بلورة وتشكيل السياسة المصرية ازاء عملية التسوية ، تتمثل فى :

- التحولات الجارية فى هيكل المنظومة الدولية .
- افرازات ازمة الخليج .
- المصالح المصرية المباشرة ازاء عملية التسوية .
- طبيعة الدور المصرى الممكن القيام به فى اطار عملية التسوية .

وتتسم العلاقة بين هذه المتغيرات الأربعة بطبيعة تداخلية بارزة ، بحيث يمكن القول أن التحليل المتكامل لمحددات السياسة المصرية تجاه عملية التسوية لابد أن يأخذ فى اعتباره ترابط وتكامل هذه المتغيرات فى اطار دينامى

شامل . فقد أدت التحولات الجارية فى هيكل المنظومة الدولية إلى اقامة هيكل جديد للقوة وعلاقات القوة فى النظام الدولى ، كما أدت إلى انهاء الاستقطاب الايديولوجى فى العلاقات الدولية ، وذلك فى اعقاب فشل الكتلة السوفيتية فى كافة مجالات التنافس العسكرى والاقتصادى والمذهبى ، وتفكك اوروبا الشرقية ، بل وانهيار الاتحاد السوفيتى ذاته ، ثم محاولة اعضاء الكتلة الشرقية السابقة الانخراط فى هياكل ومؤسسات المنظومة الرأسمالية العالمية . وقد رأت السياسة المصرية أن هذه التحولات التاريخية فى العلاقات الدولية تفتح الباب امام مشاركة كافة القوى الدولية فى جهد مشترك للوصول إلى تسوية ما للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، بعد أن تسببت ظروف الحرب الباردة والتنافس الامريكى ـ السوفيتى فى اعاقة الوصول إلى مثل هذه التسوية طيلة العقود الاربعة الماضية .

وقد بدت هذه الامكانية واضحة بصفة خاصة فى أعقاب حرب الخليج الثانية ، والتى أحدثت نقلات نوعية بارزة فى مسار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، بحيث باتت هناك فرص أكبر للتسوية بالمقارنة مع أى فترة مضت . وتحدد بعض الدراسات تفصيلا تأثير هذه الحرب على الصراع العربى ـ الاسرائيلى فى اربعة انعكاسات رئيسية ، أولها أن الحرب أكدت انتهاء عصر الحروب العربية ـ الاسرائيلية الشاملة فى أطار تغير المضمون التاريخى للصراع الذى تحول من صراع بين العرب واسرائيل إلى مجموعة من النزاعات المتعددة التى تظل مرتبطة مع ذلك ببعضها البعض بصورة تزداد ضعفا ، وثانيها أن الحرب أكدت التراجع النسبى لأهمية اسرائيل الاستراتيجية فى المنطقة ، بعد أن عجزت اسرائيل عن تقديم المساعدة للولايات المتحدة فى أزمة خطيرة تمس مصالحها الحيوية ، الامر الذى يطرح امكانية ممارسة الولايات المتحدة لقدر من النفوذ على اسرائيل لتعديل بعض جوانب موقفها من عملية التسوية . وثالثها أن الحرب قد زادت التطلعات العربية لتطبيق الشرعية الدولية بدرجة أو بأخرى على الصراع العربى ـ الاسرائيلى انطلاقا من خبرة التعامل الامريكى ـ العالمى مع الغزو العراقى للكويت . ورابعها ، ان الحرب قد زادت فى ظل الانقسام العربى وتحطيم القوة العسكرية العراقية ، من خلل ميزان القوى العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل ، بما افضى إلى مزيد من المرونة العربية فى جهود التسوية .

وهكذا ، وجدت السياسة المصرية أن مجمل هذه الظروف والمتغيرات من شأنها أن تتيح فرصة تاريخية ـ قد لا تتكرر ـ لتسوية الصراع الغربى ـ الاسرائيلى ، بل أن السياسة المصرية راهنت على هذه المتغيرات الدولية باعتبارها عنصر قوة للطرف العربى فى عملية التسوية ، نظرا لانها يمكن أن تلعب دورا ضاغطا فى اتجاه الدفع نحو ايجاد تسوية للصراع العربى ـ الاسرائيلى بوصفة المصدر الرئيسى للتوتر وعدم الاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط .

وفى نفس الوقت ، تجد مصر لنفسها مصلحة مباشرة واساسية فى اتمام عملية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، ذلك أن السياسة المصرية اكدت مرارا رغبتها فى انهاء هذا الصراع والالتفات إلى المشاكل والقضايا الداخلية ، لاسيما المشاكل الاقتصادية الناتجة عن اختلال ميزان المدفوعات وازدياد اعباء الديون والبطالة . ومن ثم ، فان السياسة المصرية تتحرك من منطلق الرغبة فى تهيئة اجواء السلام ، بما يسمح باتاحة ظروف أفضل لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية المزمنة ودفع جهود التنمية الاقتصادية . أضف إلى ذلك ، أن احلال السلام فى المنطقة سوف يوفر لمصر احساسا أكبر بالامن والاستقرار فى حالة زوال التهديد الاسرائيلى للعرب ، لاسيما اذا اشتملت عملية التسوية على الحد من التسلح فى المنطقة ، خاصة اسلحة الدمار الشامل . ولذلك ، يحتل هذا الجانب حيزا رئيسيا من الخطاب السياسى المصرى تجاه عملية التسوية ، على اعتبار أن الحد من التسلح التقليدى وفوق التقليدى والنووى يعتبر واحدا من أهم وسائل تسوية الصراع وتحقيق الامن لجميع الاطراف .

ويرتبط بما سبق ، أن بدء عملية التسوية سوف يتيح للسياسة المصرية دورا بالغ الاهمية للتقريب بين وجهات نظر ومواقف اطراف الصراع ، عن طريق استغلال علاقاتها وروابطها مع جميع الاطراف المعنية ، ويتيح هذا الدور لمصر توظيفا مثاليا لمكانتها العربية ولعلاقاتها مع اسرائيل فى آن واحد . وبصفة خاصة ، فان انطلاق عملية التسوية يمكن أن يتيح للسياسة المصرية قدرا أكبر من الحركة فى الدائرة العربية ، ليس فقط بحكم علاقتها مع اسرائيل ، ولكن أيضا لامتلاكها رصيدا لابأس به من الخبرات التفاوضية المكتسبة خلال محادثات السلام المصرية ـ الاسرائيلية . اذ ان العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية المباشرة تتيح لمصر ميزة الاتصال المباشرة مع اسرائيل ، علاوة على أن الخبرات التفاوضية المتاحة لدى مصر يمكن أن تساعد فى تعزيز وتعضيد الموقف العربى داخل المفاوضات الثنائية والاقليمية . وهكذا ، فان السياسة المصرية تجاه عملية التسوية انطلقت من ادراك أن هناك منظومة متكاملة من القيود والفرص التى تطرحها هذه التسوية ، الامر الذى يتطلب تجاوبا حذرا ومدروسا ، بما يعزز ويدعم الفرص المتاحة ، ويقلل اثار القيود القائمة إلى ادنى الحدود .

ب - ركائز الموقف المصرى تجاه عملية التسوية :

اشتملت عملية التسوية بطبيعة الحال على العديد من المكونات الرئيسية والفرعية ، التى تغطى فى جوهرها جميع الجوانب السياسية والامنية ، علاوة على الجوانب الخاصة بالتعاون الاقليمى . وبالطبع ، فقد اهتمت السياسة المصرية بصياغة وبلورة مواقف محددة ازاء جميع هذه المكونات ، على النحو التالى :

١ - الاطار العام للتسوية :

تمثل الرؤية المصرية للاطار العام للتسوية نقطة مناسبة للبدء فى تناول مجمل الموقف المصرى تجاه كافة قضايا التسوية ، حيث تعكس هذه الرؤية فى جوهرها الادراك المصرى لطبيعة الظروف والمتغيرات القائمة على الساحتين الدولية والاقليمية ، ومدى ماتتيحه هذه الظروف من امكانات الحركة والمناورة امام الجانب العربى ، علاوة على انها تعكس التصور المصرى للاهداف المراد الوصول اليها عربيا من خلال عملية التسوية ، وهى الاهداف التى ابدت السياسة المصرية استعدادها لعدم الوقوف طويلاً أمام القضايا الاجرائية فى سبيل تحقيقها .

وكما ذكرنا من قبل فان الرؤية المصرية انطلقت من الاقتناع بان المتغيرات القائمة فى الوقت الراهن توفر فرصا مثالية إمام العالم اجمع لتحقيق السلام فى المنطقة ، ذلك أنها تتيح امكانية حقيقية للوصول إلى سلام عادل وشامل بين جميع الاطراف المتصارعة فى الشرق الاوسط . وتنبع هذه الفرصة من أن هناك قوة حقيقية نشأت فى اعقاب حرب الخليج الثانية لتطبيق اسس الشرعية الدولية عند التعامل مع الصراع العربى - الاسرائيلى ، على نحو ما حدث فى الخليج ، فيما يمكن أن يوفر فرصة لمضاعفة الجهود لتحريك مسيرة السلام فى الشرق الاوسط .

وقد حددت مصر موقفها من عملية السلام فى الشرق الأوسط ، كما عبر عنها وزير الخارجية فى خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة ، فى أربعة مبادىء رئيسية ، تتمثل فى : تأييد مبدأ الارض مقابل السلام كاساس لعملية التسوية ، واجراء مفاوضات مباشرة على اساس قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بما فى ذلك حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير واقامة دولته على ترابه الوطنى ، وتحقيق الامن لجميع الاطراف ، وضرورة وقف بناء المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة باعتبار ذلك خرقا للقانون وتكريسا لأمر واقع غير مشروع .

وهكذا ، فان الموقف المصرى لاطار عملية التسوية ارتكز على ضرورة الالتزام بقواعد الشرعية الدولية ممثلة فى قرارى مجلس الامن ، بما ينطوى عليه ذلك من رفض الاعتراف بموازين القوة كاساس للتسوية ، على اعتبار (ان موازين القوة لم تكن ابدا موازين ثابتة ، بل هى تتبدل ، كما انها تنهار فى انساق متباينة فى الزمان والمكان . والقوة لم تحسم ولن تحسم صراعا مثل صراع الشرق الاوسط ، لانه صراع حول الحقوق والدعاوى المضادة) ، على حد قول وزير الخارجية فى مؤتمر مدريد . ومن ثم ، فان الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ يمثل - وفقا لهذه الرؤية - المدخل الصحيح لاقرار سلام حقيقى على اساس العدالة والكرامة . وفى هذا السياق ، تحتل القضية الفلسطينية مكانا محوريا ، باعتبارها جوهر الصراع العربى - الاسرائيلى . ولذا ، فان الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى يعتبر الضمان الاول للتعايش السلمى بين الاسرائيليين والعرب فى جميع اوطانهم ، جنبا إلى جنب مع ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى السورية التى جرى احتلالها عام ١٩٦٧ وانسحاب اسرائيل إلى حدود سوريا الدولية ، وكذلك من جنوب لبنان تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ .

وفى ضوء ما سبق ، حددت السياسة المصرية عددا من المتطلبات الاساسية الواجب توفيرها واحترامها وصولا إلى التسوية الشاملة والدائمة ، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلى :-

- ان الوضع القانونى للشعب الفلسطينى لايقبل الطعن . فالشعب الفلسطينى ليس مجرد سكان أو قاطنين فى أرض مفتوحة ، بل شعب تاريخ وحضارة وشخصية قومية متميزة لها كل خصائص الشعوب الاخرى .
- ان الضفة الغربية وغزة والجولان السورية اراض عربية محتلة تخضع للتطبيق الكامل لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وهى ايضا ليست اراض مفتوحة ، ولا هى أراضى موعودة لشعوب أخرى ، بل أن لها اصحابها الشرعيين ، كما أن الدعاوى القائمة على غير مبادىء الشرعية والقانون الدولى لا مكان لها فى عالم اليوم .
- ان المستوطنات التى تقام فى الاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس هى مستوطنات غير مشروعة ، والمزيد من المستوطنات يصادر أى تقدم ممكن نحو سلام حقيقى ، يلقى بظلال من الشك على مصداقية العملية ذاتها ، ولابد من ايقافها حتى لاتعرقل مسيرة السلام وتقوض أساس المفاوضات حول المستقبل النهائى للاراضى المحتلة وتفتت ارادة التعايش .
- ان مدينة القدس لها وضعها الخاص ، حيث تعتبر مصر القدس الشرقية جزءا من الارضى المحتلة ، وانها من بين موضوعات التفاوض ، مع رفض القرار الفردى الذى اتخذته اسرائيل بضم القدس الشرقية . وأكدت

مصر أنه يتعين أن تظل مدينة القدس حرة مفتوحة ومقدسة لكل الديانات السماوية والا تمارس قوات الاحتلال الاسرائيلية اى احتكار أو سيادة غير مشروعة على المدينة ، وانما يتقرر وضعها بالاتفاق فى اطار الشرعية التى صاغتها قرارات المجتمع الدولى .

وتعكس هذه المبادىء درجة واضحة من الثبات النسبى فى الموقف المصرى من قضايا التسوية ، على خلاف المرونة التى ابداها ازاء القضايا الاجرائية لعملية التسوية . فقد نظرت السياسة المصرية إلى هذه المبادىء بوصفها تعكس الحد الادنى من المطالب والحقوق العربية ، ومن ثم يصعب التنازل عنها ، والا اصبح ذلك هدرا حقيقيا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى خاصة ، وللدول العربية عامة ، الامر الذى يستحيل معه الوصول إلى احلال تسوية مستقرة وفاعلة ونافذة للصراع العربى - الاسرائيلى ، طالما أن هذه التسوية سوف تفتقر بالضرورة إلى القبول والرضا من جانب الاطراف المعنية نظرا لعجزها عن تلبية الحد الادنى من المصالح العربية والفلسطينية . ولهذا ، ركزت السياسة المصرية على هذه المبادىء والمتطلبات وصولا إلى التسوية الشاملة والدائمة ، مع التحذير من أن الاخلال بهذه المبادىء سوف يزيد معدلات التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة ، كما أنه سوف يهدر فرصة حقيقية لاحلال السلام بما قد لايتكرر مرة ثانية .

(٢) القضايا الاجرائية :

اثارت القضايا الاجرائية قدرا كبيرا من الخلاف والجدل بين اطراف الصراع العربى الاسرائيلى ، لاسيما خلال جولات وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر فى المنطقة وتتعلق هذه القضايا بـ : طبيعية مؤتمر السلام وسلطاته ، التمثيل الفلسطينى ، دور الامم المتحدة ، بالاضافة إلى العديد من القضايا الاخرى التى اثيرت اثناء الاعداد لمؤتمر السلام . وبطبيعة الحال ، فقد كان مطلوبا من السياسة المصرية أن تتخذ موقفا من جميع هذه القضايا ، باعتبار مصر طرفا هاما فى عملية التسوية . والملاحظ بصفة عامة أن السياسة المصرية أبدت قدرا واضحا من المرونة حيال هذه القضايا ، انطلاقا من أن مصر مستعدة للتجاوب مع أية افكار أو مقترحات تؤدى إلى الوصول إلى الحل الشامل والعادل للصراع العربى - الاسرائيلى .

ففيما يتعلق بطبيعة المؤتمر ، كانت مصر تتمسك فى البداية بالصيغة الدولية لمؤتمر السلام ، مع التأكيد على ضرورة مشاركة الامم المتحدة مشاركة كاملة فى هذا المؤتمر ، استنادا إلى أن المؤتمر الدولى يعتبر الاطار السياسى المناسب لحل الصراع ، بل أن هذا المبدأ كان يمثل ركيزة محورية فى التحرك الدبلوماسى المصرى المكثف لدعم جهود السلام فى المنطقة ، كما كان يحتل موقعا بارزا فى الخطاب السياسى المصرى ازاء هذه العملية . وفى نفس هذا الاطار ، تمسكت مصر بضرورة توفير صلاحيات كاملة للمؤتمر الدولى ، أى أن تكون لديه سلطات كاملة فى التوصل إلى الحلول ، علاوة على فرضها ، مع رفض ما يطرحه الجانب الاسرائيلى بشأن اجراء محادثات اسرائيلية مع دولة عربية على حدة . على أن السياسة المصرية بدأت منذ شهر ابريل تعيد تقييم أولوياتها ازاء الجوانب الاجرائية لعملية التسوية ، حيث اصبح التركيز منصبا على السعى إلى المضى نحو الامام للتوصل إلى حل لمشكلة الشرق الاوسط وايجاد تقدم حقيقى ذى معنى نحو التصالح والسلام ، دون أن يعنى ذلك أن مصر تتراجع عن موقفها على حد قول د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية فى ذلك الوقت .

وقد أنطوى التحول فى الموقف المصرى على قبول فكرة المؤتمر الاقليمى بصفة (مظلة) وجاء ذلك فى أعقاب المباحثات المكثفة مع الجانب الامريكى . وارتكز هذا التحول على أن هناك تقاربا بين المؤتمر الاقليمى والمؤتمر الدولى ، حيث ان هناك قاسما مشتركا هو صفة (مؤتمر) مع العمل على توظيف هذا المؤتمر الاقليمى كاداة للتوصل إلى مايصبوا اليه الجانب العربى . أما قضية الاشراف على المؤتمر ، فقد أكد المسئولون المصريون على أنها تأتى فى المرتبة الثانية ، علاوة على التنويه بان مصر لم تكن تسعى فى الأصل إلى اشراك جميع اعضاء مجلس الامن للاشراف على المؤتمر الدولى ، وانما يمكنها الاكتفاء بالحصول على الوجود الدولى ، الامر الذى يعنى منطقيا ان هذا المؤتمر سوف يكون تحت اشراف دولى .

وفى ضوء ما سبق ، كان من الطبيعى أن يؤدى التحول فى الموقف المصرى من طبيعة المؤتمر وصلاحياته ، إلى احداث تحول مماثل فى ادوار الاطراف الدولية المختلفة المشاركة فى المؤتمر ، وبصفة خاصة الامم المتحدة والجماعة الاوربية . فقد كان الموقف المصرى يركز أولا على ضرورة مشاركة الامم المتحدة بصورة فاعلة فى المفاوضات ، ليس فقط لان هذه المفاوضات سوف تنعقد على اساس القرارات التى سبق أن اصدرها مجلس الامن حول الصراع العربى - الاسرائيلى ، ولكن ايضا لان الامم المتحدة تعتبر اكثر الفعاليات الدولية المؤهلة لمتابعة تنفيذ التسوية التى يمكن التوصل اليها عبر هذه المفاوضات . ومن هذا المنظور ، أكدت السياسة المصرية مرارا على الدور المحورى للامم المتحدة فى عملية تنظيم وتنفيذ التسوية ، الا ان مصر بدأت تدرك مع تطور جهود احلال السلام فى المنطقة ان الامم المتحدة اصبحت عاجزة عن القيام بدور الوساطة فى هذه الجهود بفعل الرفض الاسرائيلى المتواصل لدورها . ولذلك ، فان قبول فكرة المؤتمر الاقليمى كاساس

لمفاوضات بدلا من صيغة المؤتمر الدولى قد جعل مشاركة الامم المتحدة قاصرة على كونها رمزا للشرعية الدولية . بالاضافة إلى التأكيد على أن قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ سوف يمثلان اساس عملية التفاوض ،، فضلا عن أن مبادىء ميثاق الامم المتحدة ستظل بمثابة الاطار الحاكم لعملية التسوية بين الاطراف المتصارعة .

ومن نفس هذا المنظور ، قامت مصر باعادة تكييف تصورها للدور الاوربى فى عملية السلام . فقد أكدت مصر مرارا على ضرورة مشاركة الجماعة الاوروبية فى المفاوضات نظرا لقربها من منطقة الشرق الاوسط وتأثرها بما يجرى فيه ، مما يرتب علاقة خاصة بين الطرفين تقوم على الجوار الجغرافى والمصالح المشتركة ، بل أن الرئيس حسنى مبارك كرر هذه الدعوة خلال الجولة الاوروبية التى قام بها فى شهر مايو ، والتى شملت كلا من ايطاليا وفرنسا ولوكسمبورج وتركيا ، إلا أن الكيفية التى جرى بها بدء عملية التسوية لاحقا قد جعلت التصور المصرى لدور أوروبا فى هذه العملية يقتصر على النظر اليه بوصفه « ضمانا أضافيا ثمينا ومطلوباً » على حد تعبير الرئيس حسنى مبارك .

أما قضية التمثيل الفلسطينى ، فقد كانت قضية شائكة منذ بداية جهود احلال السلام عقب انتهاء حرب الخليج الثانية . وكانت الخيارات المطروحة لهذا التمثيل تتمثل فى : وفد فلسطينى مستقل ، تمثيل الفلسطينيين داخل وفد عربى موحد ، تمثيل الفلسطينيين داخل وفد اردنى - فلسطينى مشترك . وقد تبنت مصر منذ البداية موقفا قوامه أن من الضرورى ان يتولى الفلسطينيون بانفسهم وبمفردهم اختيار من يمثلهم فى المفاوضات ، وان يكون لهم الحق فى الاعتراض على أية قرارات تصدر بشأن المشكلة الفلسطينية خلال هذه المفاوضات .

وهكذا ، فان الموقف المصرى شهد قدرا واضحا من التطور بشأن العديد من القضايا الاجرائية القائمة فى مسار عملية التسوية . وكان هذا التطور مدفوعا بشكل عام من الخشية من نفاذ الوقت والرغبة فى انتهاز الفرصة التى سنحت فى أعقاب حرب الخليج لاحلال السلام فى المنطقة ، علاوة على الحرص على تفويت السعى الاسرائيلى الرامى إلى تفويت وإضاعة هذه الفرصة من خلال المماطلة وافتعال الخلافات الجانبية . ومن ثم ، عملت مصر على التجاوز عن الخلافات الاجرائية بغرض السير قدما بعملية التسوية إلى الامام ، على أن يجرى التركيز فى عملية التفاوض ذاتها على استرداد الحقوق العربية المغتصبة قدر الامكان .

(٣) الاستيطــان :

استقطبت قضية الاستيطان حيزا رئيسيا من اهتمامات السياسة المصرية تجاه عملية التسوية ، وجرى التأكيد على أن هذه القضية تمثل اخطر القضايا الماثلة امام جهود تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ، علاوة على النظر إلى الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة باعتباره أهم عقبة فى مسيرة السلام فى المنطقة . والحقيقة ، أن السياسة المصرية استمرت خلال عام ١٩٩١ فى اتخاذ موقف الادانه الكاملة لاعمال الاستيطان الاسرائيلى المذكورة ، إلا ان هذه السياسة شهدت قدرا من التنوع والتطور الذى ارتبط بطبيعة المستجدات التى طرأت على الساحة خلال العام ، بحيث يمكن القول على وجه العموم أن التعامل السياسى المصرى مع قضية الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة ارتكز فى الواقع على منظومة متكاملة من أعمال الترهيب والترغيب مع اسرائيل .

وقد اشتملت اعمال الترهيب المتبعة حيال قضية الاستيطان على مجموعة من المرتكزات القانونية والسياسية ، التى يمكن حصرها على النحو التالى :

(أ) التأكيد المتواصل على عدم مشروعية الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة ، حيث انتهزت السياسة المصرية جميع المناسبات لمعاودة التأكيد على تنديدها باعمال الاستيطان الاسرائيلى ، لاسيما من حيث تعارض هذه الاعمال مع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ واتفاقيات جنيف التى تمنع أى دولة تحتل أراضى الغير من التصرف فى الاراضى الواقعة تحت احتلالها ، مع رفض ادعاءات اسرائيل بان لها الحق فى الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة ، والتشديد بدلا من ذلك على أن الاستيطان الاسرائيلى يمثل تكريسا لأمر واقع غير مشروع ، وان هذه الاعمال لن تحظى بالقبول والتسليم من المجتمع الدولى تحت أى ظروف من الظروف .

(ب) رفض النوايا الاستيطانية الاسرائيلية المعلنة خلال العام ، لاسيما تلك التى وردت على لسان وزير الاسكان الاسرائيلى ، والتى ذهب فيها إلى أن وزارة الاسكان الاسرائيلية سوف تقوم بتكثيف الاستيطان فى المناطق العربية المحتلة ، وايضا فى القطاع العربى من القدس ، كما انتهزت الخارجية المصرية مثل هذه التصريحات لمطالبة كافة الاطراف الدولية ان تعبر بوضوح لا لبس فيه عن رفضها وادانتها للسياسة الاستيطانية الاسرائيلية .

(جـ) تحميل اسرائيل مسئولية فشل المفاوضات من خلال تكثيف اعمال الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة ، وذلك انطلاقا من ان هذه الاعمال تهدد بعرقلة جهود السلام وتعمق فقدان الثقة فى جدية الحكومة الاسرائيلية من هذه الجهود ، بل جرى النظر إلى مجمل هذه الاعمال بوصفها تستهدف اجهاض الجهود الحالية الرامية إلى دفع عملية التسوية السلمية فى الشرق الاوسط والتوصل

إلى حل عادل للقضية الفلسطينية . وقد ارتكز التحرك المصرى فى هذا الصدد على أن التوسع الاستيطانى الاسرائيلى فى الارضى العربية يهدد سلبا جهود السلام ، من حيث انها لن تترك ما يمكن التفاوض بشأنه ، ولن تتيح شيئا يمكن للعرب الوصول اليه من خلال جهود التسوية .

اما جهود الترغيب التى قامت بها السياسة المصرية للتعامل مع قضية الاستيطان ، فقد اشتملت على محاولة اغراء اسرائيل على اتخاذ الاجراءات المناسبة لاعداد المناخ المواتى لبدء المفاوضات من خلال وقف او تجميد اعمال الاستيطان ومعاملة سكان الاراضى العربية المحتلة معاملة افضل تتفق مع القوانين الدولية . ومن ابرز المقترحات المصرية فى هذا الصدد الدعوة إلى أن توقف اسرائيل بناء المستوطنات فى الاراضى المحتلة ، فى مقابل ان توقف الدول العربية من جانبها المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل كخطوة موازية ضمن اطار عملية بناء الثقة بين الجانبين ، بحيث يوفر ذلك المزيد من قوة الدفع لانجاح عملية السلام .

وقد طرح الرئيس حسنى مبارك هذه الدعوة فى اعقاب اجتماعه مع وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر فى ١٩ يوليو ، واستهدف من ورائها اتاحة الفرصة لجهود السلام أن تتحرك فى مناخ بعيد عن الاستفزاز والتحدى ، واستمرت السياسة الخارجية المصرية فى تبنى هذه الدعوة فى كافة المحافل الدولية ، إلا ان اسرائيل رفضت هذا العرض ، بل ودعت إلى وقف المقاطعة العربية لاسرائيل ، دون التزام هذه الاخيرة بوقف اعمال الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة .

والحقيقة ان الرفض الاسرائيلى لهذه الدعوة قد ارتكز على حسابات دقيقة للمكاسب والخسائر الناتجة عنها . فعلى الرغم من ان الدعوة المذكورة كانت يمكن ان تزيل عقبة هامة امام النمو الطبيعى للاقتصاد الاسرائيلى من خلال اتاحة الفرصة له لتحقيق المزيد من النمو الموجه للتصدير ، علاوة على تمكينه من الحصول على طائفة متنوعة من الموارد الحيوية المتاحة فى البيئة الاقليمية واتاحة السبيل امام الشركات الدولية للتعامل مع اسرائيل دون الخشية من المقاطعة العربية ، إلا ان هذه المقاطعة باتت تشهد المزيد من التضعضع خلال الفترة الحالية دون الحاجة إلى تقديم مقابل اسرائيلى لانهائها ، لاسيما فى ظل تزايد الثغرات القائمة فى جدار المقاطعة العربية فى اعقاب حرب الخليج الثانية ، فضلا عن ان المتغيرات السائدة فى حقل التجارة الدولية تدفع ايضا فى نفس هذا الاتجاه ، خاصة فى ظل تزايد الحديث عن حرية التجارة وضرورة ضمان تدفق السلع والخدمات دون عوائق فيما بين الدول . هذا ، فى الوقت الذى يمثل الاستيطان فيه أداة محورية للسياسة الاسرائيلية لتحقيق المزيد من التوسع الديموجرافى واستيعاب الهجرة ، علاوة على انه يتيح مساحة واسعة للمناورة أمام المفاوض الاسرائيلى فى مباحثات السلام[1] . وهكذا فان الرفض الاسرائيلى لدعوة واقف الاستيطان فى مقابل وقف المقاطعة لم يتح أمام السياسة المصرية سوى العمل على بناء اجماع دولى مضاد لأعمال الاستيطان الاسرائيلى فى الأاضى العربية المحتلة .

(٤) الحد من التسلح :

نظرت السياسة المصرية إلى قضية الحد من التسلح فى المنطقة على أنها من أهم أسس توفير الامن فى منطقة الشرق الاوسط ، وارتكزت هذه السياسة على مناهضة المناهج الداعية إلى تنفيذ برامج الحد من التسلح على اساس انتقائى ، اى الاقتصار على فرض تلك البرامج ضد الدول التى تصنف باعتبارها خطرا اساسيا على الامن والاستقرار فى المنطقة ، وانما شددت السياسة المصرية على ضرورة ارتكاز الجهود المبذولة فى هذا الشأن على عنصرى الشمول والمساواة بالنسبة لجميع الدول .

ومن هذا المنطلق ، ارتكزت السياسة المصرية على النظر إلى قضية الحد من التسلح فى الشرق الاوسط بوصفها عملية مكملة لمجمل جهود احلال السلام فى المنطقة ، لانه فى اطار السلام سوف تصبح العلاقات طبيعية بين مختلف دول المنطقة بما يلغى اسباب سباق التسلح ويعنى ذلك منطقيا من وجهة النظر المصرية انه اذا توافرت الرغبة الجادة فى تحقيق السلام ، فان ذلك سوف يؤدى بطبيعة الحال إلى الحد من التسلح ونزع اسلحة الدمار الشامل . ومن الناحية الاجرائية ، أكد الموقف المصرى على ضرورة الاتفاق على مجموعة من الاسس العملية التى تكفل لجهود الحد من التسلح قدرا معقولا من النفاذ والاستقرار ، حيث يركز اولا على أهمية انطلاق مجمل جهود تحقيق الامن والسلام فى المنطقة من الاقتناع الكامل لدى جميع الاطراف بان الامن يجب ان يتحقق عن طريق الحوار والترتيبات السياسية بدلا من قوة السلاح ، على ان يشكل هذا الاقتناع الارضية الحقيقية لباقى الجهود . وفى نفس الوقت ، ينبغى ان تهدف اعمال الحد من التسلح من وجهة النظر المصرية إلى تحقيق التطابق الكيفى والكمى للقدرات العسكرية لدول المنطقة ، طالما ان عدم التطابق الحاد القائم حاليا لا يصبح منطقيا فى منطقة تسعى إلى السلام العادل والشامل .

وقد استحوذت قضية الحد من التسلح على وزن نسبى هام فى حركة وأنشطة السياسة الخارجية المصرية ، لاسيما فى سياق التفاعلات الحادثة داخل المحافل الدولية . وقد طرح وزير الخارجية تصورا مصريا متكاملا حول هذه القضية فى مؤتمر صحفى عقده فى أوائل يوليو أكد فيه على ضرورة اشتمال جهود الحد من التسلح فى منطقة الشرق الاوسط على مجموعة من الركائز القانونية الرامية إلى ضمان توفير مبدأ

المساواة الكاملة لهذه الجهود بالنسبة لجميع الدول ، بما يضمن لها القبول والرضا من جميع الدول المعنية ، علاوة على تمكينها من امتلاك عنصر الشمول بحيث تسرى على جميع الدول وعلى جميع منظومات السلاح . وفى هذا الصدد ، جرى التأكيد على عدد من الخطوات الهامة لتحقيق وانفاذ برامج الحد من التسلح ، اولها ضرورة توفير حقوق ومسئوليات والتزامات متساوية قانونا لمختلف دول المنطقة فى مجال نزع السلاح ، على ان يسرى مقياس موحد على جميع دول المنطقة فى هذا الشأن . وثانيها دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح ، وخاصة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، جنبا إلى جنب مع اسرائيل وايران والدول العربية ، لايداع تعهدات محددة لدى مجلس الامن تتضمن تأييدا محددا وصريحا وغير مشروط لاعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ، مع الالتزام بعدم اتخاذ خطوات تعرقل تحقيق هذا الهدف . وثالثها الدعوة إلى تكثيف الجهود لضمان انضمام مختلف دول الشرق الاوسط ، التى لم تنضم حتى الان إلى معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية بوصفها خطوة بالغة الاهمية والالحاح . ورابعها دعوة جميع الدول فى المنطقة إلى اعلان تعهدها بعدم استخدام أو انتاج أو السعى للحصول على اسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية أو مواد نووية صالحة للاستخدام العسكرى ، وان تعلن هذه الدول قبولها لنظام التفتيش الدولى على مختلف مرافقها النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وخامسها دعوة جميع دول المنطقة إلى اعلان تعهدها بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى واتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ فى موعد اقصاه انتهاء مفاوضات حظر الاسلحة الكيميائية . واخيرا ، المطالبة باعطاء احدى المنظمات التابعة للامم المتحدة دورا يتفق عليه مستقبلا للتحقق من التسلح ونزع السلاح ، بما فى ذلك الاسلحة التقليدية .

(٤) التعاون الاقليمى :

منذ البداية ، اعربت السياسة المصرية عن موافقتها بشكل عام على المنهج الامريكى فى ادارة عملية التسوية فى الشرق الاوسط ، والقائم بصفة اساسية على فكرة (الطريق المزدوج) كوسيلة لبدء المفاوضات لتحقيق السلام بين الدول العربية واسرائيل من ناحية ، وللشروع فى حوار بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية اخرى ، على أن يشتمل هذا المنهج على تنظيم مفاوضات اقليمية بين دول المنطقة للتباحث بشأن قضايا التعاون الاقليمى (القضايا الاقتصادية ، المياه ، التسليح ، البيئة) ، بهدف الوصول إلى اتفاق ينهى الصراع حولها .

وفى اطار الجدل الشديد الذى احتدم بين اطراف الصراع حول توقيت بدء المفاوضات المتعددة الأطراف المعنية بالتباحث فى قضايا التعاون الاقليمى ، اكدت مصر ان هناك ارتباطا وثيقا بين المباحثات الثنائية والمفاوضات المتعددة الاطراف ، بمعنى ان احراز تقدم فى احداهما سوف يمثل حافزا لاطراف الصراع على التوصل إلى تحقيق تقدم مماثل فى الاخرى ، والعكس صحيح ، إلا ان السياسة المصرية نظرت إلى المباحثات الثنائية باعتبارها الركيزة الجوهرية فى هذا السياق ، ذلك ان احراز تقدم فى هذه المباحثات سوف يمثل المقدمة الضرورية لتحقيق تقدم مماثل فى المفاوضات متعددة الاطراف . وقد عبرالرئيس حسنى مبارك عن هذا المعنى صراحة فى ٢٧ اكتوبر ، حيث اشار إلى ان عملية التسوية تعتبر عملية متكاملة ، ولن يكون من الممكن تحقيق ادنى تقدم فى قضايا التعاون الاقليمى طالما ظل الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية قائما . ومن هذا المنظور ، رفضت السياسة المصرية الدعوات العربية المطالبة بأن يكون بدء المفاوضات الاقليمية فى مرحلة تالية لاحراز تقدم ملموس فى المباحثات الثنائية ، وانما نظرت إلى قضية توقيت هذه المفاوضات باعتبارها مسألة شكلية ، مع التأكيد اساسا على ان تحقيق التقدم فى المباحثات الثنائية يمثل اجراء ضروريا لبناء الثقة بين الاطراف المعنية ، بما يساعد فى تحقيق التقدم فى المفاوضات المتعددة .

وقد اولت السياسة المصرية اهتماما واضحا بالاعداد لقضايا التعاون فى المفاوضات المتعددة الاطراف ، لاسيما قضايا نزع اسلحة الدمار الشامل والمياه والتعاون البيئى . وقد اشتمل هذا الاهتمام على اعداد دراسات تفصيلية حول هذه القضايا ، بحيث تصلح اساسا للموقف المصرى فى المفاوضات . وقد طرحت هذه الدراسات امكانات التعاون الاقليمى من اجل الاستخدام الامثل للموارد المائية فى المنطقة ، علاوة على طرح امكانات التعاون البيئى ، خاصة وان التلوث البيئى لا يقف عند الحدود بين المنطقة ، بل ان وزارة الخارجية انشأت ادارة جديدة ضمن اداراتها خاصة بالبيئة للتعاون الدولى فى هذا المجال .

(ج) السلوك السياسى المصرى تجاه عملية التسوية :

كانت المواقف المصرية السالفة تجاه كافة قضايا التسوية بمثابة الركيزة الاساسية التى انطلق منها السلوك الخارجى الفعلى الذى قامت عليه السياسة المصرية . ويعنى ذلك منطقيا ان هناك ارتباطا وثيقا بين الاثنين ، بما يصل إلى حد التداخل . فعلى الرغم من ان المواقف المذكورة لعبت دورا حاكما فى توجية حركة التفاعلات السياسية المصرية ازاء هذه القضية ، إلا أن تطورات السلوك الفعلى ساهمت إلى حد كبير فى تعديل وتغيير هذه المواقف .

والواقع ، ان من الممكن التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية للسلوك السياسى المصرى تجاه عملية التسوية ، تبدأ المرحلة الاولى منذ فترة ما بعد وقف اطلاق النار الخليج فى أواخر شهر فبراير ١٩٩١ وتمتد حتى منتصف شهر ابريل تقريبا . أما المرحلة الثانية ، فتبدأ مع منتصف شهر ابريل حتى انعقاد مؤتمر السلام فى مدريد فى اواخر اكتوبر ١٩٩١ . واخيرا كانت مرحلة انعقاد مؤتمر مدريد وما اعقبها بمثابة مرحلة متميزة فى السلوك السياسى المصرى تجاه عملية التسوية .

ففى اعقاب انتهاء حرب تحرير الكويت ، عملت السياسة المصرية جاهدة على دفع القضية الفلسطينية إلى بؤرة الاهتمام الدولى . وقد ارتكز ذلك على محاولة الافادة من قوة الدفع التى تولدت فى ظل ازمة الخليج ، والتى ادت إلى تزايد التطلعات العربية لتطبيق الشرعية الدولية على الصراع العربى - الاسرائيلى انطلاقا من خبرة التعامل الامريكى - العالمى مع ازمة الخليج . وفى هذا الصدد ، بادرت مصر منذ الايام الاخيرة فى حرب الخليج بتشكيل لجنة مختصة من الخارجية والوزارات الاخرى ، بالتشاور مع سفراء مصر فى عدة دول لاعداد خطة متكاملة تعالج كافة قضايا النزاع العربى - الاسرائيلى . كما نشطت السياسة الخارجية المصرية خلال هذه المرحلة بهدف الوصول إلى بلورة وصياغة رؤية عربية موحدة للسلام فى الشرق الاوسط على اساس اوسع واشمل لخطة السلام العربية فى فاس بالمغرب عام ١٩٨٢ . وفى نفس هذا الصدد ، عملت السياسة المصرية على تشجيع كافة المبادرات والتحركات الدولية الاخرى المبذولة لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ، لاسيما المبادرات الامريكية ، حيث رحبت رئاسة الجمهورية بما جاء على لسان الرئيس الامريكى جورج بوش فى أول خطاب له أمام الكونجرس عقب حرب الخليج ، والذى أكد فيه التزام الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق تسوية شاملة وعادلة لمشاكل الشرق الاوسط ، وفى مقدمتها المشكلة الفلسطينية ، كما رحبت مصر باعلان الولايات المتحدة التزامها بالعمل على تحقيق تسوية شاملة لمشاكلها وضبط التسلح فيها . ونظرت مصر إلى هذا الالتزام بوصفة يثبت صدق التعهدات الامريكية فى هذا الشأن ويعزز الأمل فى فتحة صفحة جديدة فى تاريخ المنطقة يحل فيها السلام والاستقرار محل الحرب والعنف والدمار .

أما المرحلة الثانية ، فقد بدأت مع تبلور الاتفاق على العديد من القضايا الاجرائية المحيطة بعملية التسوية من خلال المقترحات الامريكية التى طرحها جيمس بيكر اثناء جولاته المتعاقبة فى المنطقة . وقد استهدف التحرك السياسى المصرى خلال هذه المرحلة فتح باب الحوار مع كافة الاطراف المعنية بالصراع العربى - الاسرائيلى بهدف التوصل إلى بدء عملية التسوية بناء على المقترحات الامريكية ، علاوة على ايلاء أهمية بالغة لعملية بناء موقف عربى موحد فى اطار عملية التسوية . ومن هذا المنطلق ، نشطت السياسة المصرية فى العمل على تكثيف الاتصالات مع كافة الاطراف الدولية والعربية والاسرائيلية .

فقد كانت قضية التسوية موضوعا رئيسيا فى منظومة التفاعلات الدولية لمصر ، حيث احتلت هذه القضيةحيزا رئيسيا فى المباحثات التى اجراها الرئيس حسنى مبارك مع عدد من القادة الاوروبيين خلال جولته التى قام بها فى اواخر شهر يوليو ، وعمل خلالها على تكتيل الدعم الاوروبى للموقف العربى من عملية التسوية . كما ابدت القيادة المصرية تجاوبا ملحوظا مع الموقف الامريكى ، لاسيما من خلال الجولات المتعددة التى قام بها وزير الخارجية الامريكى إلى المنطقة . وقد وصل هذا التجارب إلى درجة التجاوز عن كافة الخلافات حول توقيت انعقاد المؤتمر ومكانه واطاره ، والتركيز فقط على اهمية انعقاد المؤتمر ، كما بدأ واضحا من تصريح الرئيس مبارك فى اعقاب اجتماعه مع جيمس بيكر فى ٢٠ يوليو . وفى نفس الوقت ، اهتمت السياسة المصرية بالحصول على الدعم والمساندة الدوليين فى المنظمات الدولية ، خاصة الامم المتحدة والمؤتمر الاسلامى .

ففى المؤتمر العشرين لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامى فى اسطنبول فى ٤ أغسطس ، دعا وزير الخارجية إلى مضاعفة الجهود لتحريك عملية السلام فى الشرق الاوسط مع التركيز على أن السلام فى الشرق الاوسط لن يكتب له الاستمرار إلا اذا كان مبنيا على أسس ودعائم تساهم فى ازالة أسباب الخوف وانعدام الثقة المتبادلة وتحقيق الأمن لكافة دول وشعوب المنطقة دون استثناء ، على أت يكون السلام كلا لا يتجزأ ، وهو حق للجميع ولا تستأثر به فئة دون فئة . ومن ناحية أحرى ، جرى التركيز ايضا على قضية التسوية فى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى أوائل شهر سبتمبر ، والذى حدد فيه وزير الخارجية دور مصر على أنه يتمثل فى (محاولة ايجاد مخرج عن طريق فتح حوار بين جميع الاطراف المعنية بالصراع ، لاسيما وان مصر لديها قنوات للمناقشة مع جميع هذه الاطراف) .

وفى نفس هذا السياق ، كانت دورة الجمعية العامة للامم المتحدة فى أول اكتوبر فرصة مثالية امام السياسة المصرية لتكثيف اتصالاتها من أجل التعجيل بانعقاد مؤتمر السلام حيث اجتمع وزير الخارجية مع اغلب ممثلى الدول المعنية بالصراع ، كما تباحث مع الامين العام للامم المتحدة حول دور المنظمة الدولية فى المؤتمر ، وفى العمل على وقف بناء المستوطنات التى حاولت اسرائيل من خلالها عرقلة المؤتمر . ودعت مصر فى كلمتها أمام الجمعية العامة المجتمع الدولى إلى تأييد عقد مؤتمر السلام فى الشرق

الأوسط ، ودعته أيضا إلى دعم مبدأ الأرض مقابل السلام وحق المصير للشعب الفلسطيني والأمن للجميع .

وقد عملت السياسة المصرية ايضا في اطار المنظمات الدولية على اضفاء المزيد من الواقعية والمرونة على السلوك العربي الجماعي حيال قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وبدا ذلك واضحا بصفة خاصة في حرص مصر علىّ اسقاط الدعوة التقليدية إلى الجهاد لتحرير القدس من البيان الختامي لمؤتمر الاسلامي المنعقد في العاصمة السنغالية بغرض توفير المناخ الملائم لانجاح عملية السلام والحيلولة دون اتاحة الفرصة امام اسرائيل للامساك باية ذرائع لعرقلة العملية السلمية .

وعلى نفس هذا النحو ، حرصت السياسة المصرية على توظيف علاقاتها الثنائية مع القوى الكبرى لدفع عملية التسوية وتنشيطها ، حيث دعت مصر الاتحاد السوفيتي القديم إلى جعل عملية استئناف العلاقات السوفيتية مع اسرائيل مرهونة بمشاركتها في مؤتمر السلام . وقد ابدى المسئولون السوفييت بالفعل تجاوبا واضحا مع هذه الدعوة خلال الاعداد لعملية السلام ، الامر الذي انعكس في تصريحات يفجيني بريماكوف المبعوث الشخص للرئيس جورباتشوف خلال جولته في المنطقة في منتصف شهر سبتمبر ، كما انعكس ذلك ايضا في المباحثات التي اجراها الرئيس حسني مبارك مع الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في اعقاب فشل انقلاب اغسطس ، إلا أن التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي ـ والتي أدت إلى تفكك البلاد إلى جمهوريات مستقلة ـ قد احدثت لاحقا تغييرا جذريا في مجمل التوجهات السياسية الخارجية للبلاد تجاه الشرق الاوسط ، لاسيما فيما يختص بتنامي النزعة الروسية نحو التحلل من اية سياسات يمكن يفهم انها ميراث للسياسة السوفيتية القديمة في الشرق الاوسط .

أما على الصعيد العربي ، فقد قامت السياسة المصرية خلال هذه المرحلة بتحرك مكثف مع الاطراف العربية لاتخاذ موقف موحد تجاه عملية السلام . وبصورة أكثر تفصيلا يمكن القول ان الاتصالات المصرية ـ العربية استهدفت الوصول إلى تنسيق عربي رباعي قبيل بدء مفاوضات السلام بين مصر وسوريا والفلسطينين والاردن . فقد تبادل الجانبان المصري والسوري زيارات مكثفة للتباحث بشأن عملية السلام ، كما شكلا لجنة من وزارتي خارجية البلدين لمتابعة التنسيق والتشاور حول كافة تطورات عملية السلام بدءا من شهر يونية . ثم ازدادت كثافة المباحثات المصرية ـ السورية في اعقاب الرد الايجابي لسوريا على مقترحات الرئيس الامريكي جورج بوش شهر يوليو ، واستهدفت هذه المباحثات بلورة اتفاق مشترك على كافة قضايا التسوية ، حتى (نثبت للعالم ان مصر وسوريا تريدان السلام بعد ما اصبحت الكرة في الملعبين الاسرائيلي والامريكي) على حد قول الرئيس حسني مبارك اثناء زيارته إلى سوريا في ١٧ يوليو ، بحيث يمكن العمل معا على اجبار اسرائيل على الرضوخ للشرعية الدولية والتوجه إلى مؤتمر السلام .

كما شهدت هذه المرحلة اتصالات مصرية ـ فلسطينية مكثفة للتباحث حول العديد من القضايا التفصيلية الخاصة باستكمال العناصر الاساسية لعملية التسوية . وفي هذا السياق ابدت السياسة المصرية تجاوبا ملحوظا مع الطلب الفلسطيني بالا يقتصر الدور المصري على مجرد دور الوساطة ، وانما ينطلق هذا الدور من ان مصر دولة عربية وجزء من الموقف العربي . وقد اثيرت هذه النقطة خلال المباحثات التي اجراها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في القاهرة مع الرئيس حسني مبارك في ٢١ أكتوبر ، والتي أكد وزير الخارجية عمرو موسى في اعقابها ان مصر ليست وسيطا ، ولكنها دولة عربية ، إلا انها تمتلك ميزة الاتصال مع جميع الاطراف .

وقد عملت مصر بالفعل منذ البداية على الافادة من هذه الميزة في الاتصال مع اسرائيل بهدف الاسهام في بدء عملية السلام ، والملاحظ في السلوك السياسي المصري تجاه اسرائيل انه استهدف محاولة ممارسة قدر من الضغط على اسرائيل لدفع عملية السلام وبناء الثقة بين الطرفين العربي الاسرائيلي . وارتكز هذا الضغط على التنديد بجميع الاجراءات الاسرائيلية الرامية إلى عرقلة السلام في المنطقة ، بدءا من تكثيف اعمال الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة وصولا إلى التفجير المتواصل لقضايا اجرائية ثانوية ، مع تحميل اسرائيل تبعات فشل جهود التسوية . وخلال زيارة ديفيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي إلى القاهرة في أول اغسطس ، اتفق الجانبان على عدم التدخل في مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام ، لاسيما وان مصر طالبت مرارا بالغاء اية اشتراطات اسرائيلية قبل بدء عملية السلام . والواقع انه على الرغم من كافة الجهود المبذولة في هذا الاتجاه ، فان مساحة واسعة من الاختلاف ظلت قائمة في المواقف المصرية والاسرائيلية تجاه عملية التسوية ، الامر الذي دفع السياسة المصرية إلى التحذير مرارا من عملية السلام لن تستطيع ان تحل المشاكل الرئيسية في الشرق الاوسط ما لم تتخذ اسرائيل موقفا أقل تشددا ازاء كافة القضايا الاجرائية والموضوعية الخاصة بالتسوية .

وخلال هذه المرحلة ، اثيرت بالحاح قضية طبيعة الدور المصري في عملية التسوية إلا ان طرح هذه القضية اختلف في مضمونه حسب مراحل تطور عملية التسوية . فقد ارتكز الدور المصري منذ البداية على محاولة الافادة من وجود

علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، الامر الذى يتيح للدبلوماسية المصرية امتلاك القدرة على الاتصال والتحدث مع جميع الاطراف . وفى ضوء هذه الوضعية ، كان الدور المتصور للسياسة المصرية فى عملية التسوية منذ فترة ما قبل مؤتمر مدريد يتخذ شكلا من اشكال الوساطة ، انطلاقا من ان مثل هذا الدور يصبح مطلوبا سواء فى فترة الاعداد للمؤتمر ذاتها بفعل افتقار الاطراف المعنية لقنوات الاتصال المباشر ، أو فى فترة التفاوض نظرا لتعدد وتباين تفسيرات هذه الاطراف لقرار ٢٤٢ الذى يمثل اساس عملية التسوية ذاتها . على ان التطبيق الفعلى لهذا الدور شهد اختلافا واضحا فيما بين اجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية ، حيث صرح الرئيس حسنى مبارك فى ١٩ أكتوبر ان الدور المصرى سوف يكون دور المراقب المحايد فى المباحثات ، بينما أكد وزير الخارجية عمرو موسى فى نفس اليوم ان دور مصر لا يمكن ان يكون دور المراقب المحايد ، انما مصر دولة عربية وجزء من الموقف العربى ، اى انها شريك غير محايد . وفى توقيت لاحق ، أكد الرئيس مبارك ضمنيا فى تصريحاته على انحياز مصر الكامل إلى الجانب العربى ، بل واستعدادها لتقديم خبرتها فى التفاوض مع اسرائيل إلى الوفود العربية ، علاوة على التأكيد بأن الهدف من المشاركة المصرية فى عملية السلام هو المساعدة فى احقاق الحق .

والواقع ، ان هذه الحالة يمكن ارجاعها بالدرجة الاولى إلى مسار عملية التسوية ذاتها ، والتى شهدت العديد من المنعطفات والمنحنيات ، بصورة كان يصعب معها بلورة رؤية متكاملة لهذه العملية من كافة الجوانب . وبالتالى ، صعوبة تحديد طبيعة الدور المصرى فى ظل هذا الوضع ، اى أن هذا الغموض فى الدور المصرى يرجع إلى التعقيدات الاجرائية والتنظيمية التى صاحبت عملية التسوية . ولذلك ، فانه مع اتضاح طبيعة المؤتمر واساس عملية التفاوض ، بات من الممكن بلورة الدور المصرى حسب تنظيم هذه العملية على النحو التالى :

- فى مرحلة المؤتمر ، تلعب مصر دور الشريك الكامل بحكم انها احدى الدول الداعية لفكرة المؤتمر الدولى .
- فى المباحثات الثنائية ، تلعب مصر دور المراقب ، وتتدخل فقط عندما تتوقف المباحثات اعتمادا على علاقاتها المفتوحة مع جميع الاطراف لايجاد ارضية مشتركة لاعادة واستمرار التباحث ، مع الحرص على دعم المواقف والحقوق العربية .
- فى المفاوضات متعددة الاطراف ، فأن مصر شريك كامل استنادا إلى أن هذه المفاوضات تعنى ببحث مشاكل المنطقة ككل ، وبالذات فى قضايا المياه والامن والبيئة والتعاون الاقتصادى .

وهكذا ، فأن الدور المصرى فى جميع هذه المراحل كان محتفظا بعض سمات وخصائص دور الوساطة فى عملية التسوية ، نظرا لتمتع مصر بكونها الطرف الوحيد القادر على التحدث مع جميع الاطراف داخل القاعة وخارجها ، إلا ان هذا الدور كان يعانى منذ البداية من اشكالية الفاعلية والمصداقية . فقد جابه دور مصر الوسيط فى عملية التسوية فجوة الفاعلية نظرا لعدم امتلاكه القدرة على الضغط على الاطراف المتفاوضة بغية الوصول إلى تأسيس ارضية مشتركة فيما بينها تقوم على المرونة وقبول الحلول الوسط . ومن ناحية أخرى . عانى هذا الدور ايضا من فجوة المصداقية ، لاسيما حال التعامل مع الجانب الاسرائيلى ، حيث اعلنت مصر انحيازها الكامل للحقوق والمواقف العربية ، وبالتالى كان يصعب اعتبارها وسيطا محايدا من جانب اسرائيل .

أما المرحلة الثالثة ، فهى تبدأ مع قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى القديم فى ١٨ أكتوبر بتوجيه الدعوة إلى جميع الاطراف المعنية بالصراع العربى - الاسرائيلى لحضور مؤتمر مدريد فى أيام ٣٠ ، ١ نوفمبر ١٩٩١ . وقد حددت الدبلوماسية المصرية هدفها - كما جاء على لسان الوزير عمرو موسى - بانه يتمثل فى العمل على انجاح مؤتمر السلام والالتزام بالموقف العربى القائم على المطالبة بالحق والاستعداد لتحمل المسئوليات والالتزامات ، مع الاحتفاظ بعلاقات سلمية مع اسرائيل لصالح التوصل إلى تسوية متوازنة وعادلة للصراع .

وقد عكس تشكيل الوفد المصرى إلى مؤتمر مدريد توليفة متنوعة من الشخصيات ، والتى تمثل عناصر من مؤسسة السياسة الخارجية والمفكرين وعناصر نشطة فى الحياة العامة ، بحيث جاء هذا التشكيل مشتملا على قطاع كبير من المشتغلين فى الفكر والممارسة السياسية فى مصر . وقد رأس الوفد السيد عمرو موسى وزير الخارجية . وضم كلا من : السفير / علاء الدين بركات سفير مصر فى اسبانيا ، والسفير / محمود ابو النصر مساعد وزير الخارجية الاسبق ، والدكتور / رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق ، والدكتور / يونان لبيب رزق استاذ التاريخ ، والدكتور / قدرى حفنى استاذ علم النفس ، والدكتور / صلاح عامر استاذ القانون الدولى ، والدكتور / على الدين هلال استاذ العلوم السياسية ، واللواء متقاعد / أحمد فخر المستشار السابق لرئيس الوزراء للشئون العسكرية ، والوزير المفوض / وجيه حمدى مدير ادارة المشرق العربى بالخارجية ، والوزير المفوض / رضا شحاته مدير ادارة الهيئات الدولية ، والوزير المفوض / أحمد أبو الغيط مدير مكتب وزير الخارجية ، والمستشار نبيل فهمى مستشار وزير الخارجية ، والاستاذ لطفى الخولى الكاتب الصحفى ،

كما عين المستشار ناجى الغطريف متحدثا رسميا باسم الوفد المصرى فى مدريد ، وايضا المستشارين عبد الرحمن صلاح وأشرف موافى مستشارين للوفد .

وخلال مرحلة ما قبل انعقاد المؤتمر ، بذلت الدبلوماسية المصرية جهودا مكثفة فى الاعداد للمؤتمر ، كما عقد الرئيس مبارك اجتماعا موسعا مع الوفد المصرى قبيل سفره إلى مدريد . وقد حدد وزير الخارجية عمرو موسى عددا من المبادىء اللازمة لنجاح المؤتمر تتمثل فى .

ـ الاتفاق على مبدأ الاراضى مقابل السلام باعتباره المبدأ الحاكم للمفاوضات ولكل ما سيتم فى اطار مؤتمر السلام ، حيث أن هذا المبدأ يمثل التطبيق العملى المتعارف عليه دوليا للقرار ٢٤٢ .

ـ ضرورة سيادة روح التعاون بين كافة الاطراف المعنية ، لانه سوف يكون من الصعب التوصل بدون ذلك إلى تحقيق نجاح قريب أو بعيد .

ـ الالتزام بالواقعية والمعقولية فى المواقف ، لانه لا يمكن الوصول إلى تسوية يأخذ فيها طرف ولا يعطى ، بالاضافة إلى أن المطالب غير المعقولة سوف تكون مرفوضة .

وفى نفس هذا السياق ، حاول وزير الخارجية التخفيف من خطورة الاختلال الجسيم القائم فى الموازين العسكرية والامنية لمصلحة اسرائيل ، والذى بالغ الكثيرون فى تقدير نتائجه واعتبروه يجعل اسرائيل فى موقع الطرف الاقوى ، بل والمهيمن على مناخ المفاوضات . وبدلا من ذلك ، أكد الوزير أن المفاوض العربى ايضا يجد فى جانبه العديد من عناصر القوة ، ابرزها : عنصر الحق ، والتحديد المنطقى للامور المتمثل فى وضوح ركائز واسس الموقف العربى ، علاوة على أن مواقف الكثير من القوى الدولية من عملية التسوية تمثل بحد ذاتها دعما للمفاوض العربى . وقد أعرب وزير الخارجية عن قناعته بأن عملية التفاوض لن تكون سهلة على الاطلاق ، ومن الخطأ التعجل وتوقع نتائج سريعة ، لان المطلوب هو تأصيل الامور والتفاهم حول الحقوق والامن والواجبات .

والحقيقة ، ان من الممكن توصيف الدور المصرى فى مؤتمر مدريد بانه كان أقرب إلى أحد رعاة المؤتمر ، حيث قام الوفد المصرى بانشطة دبلوماسية واعلامية مكثفة خلال المؤتمر ، حرص فى اطارها على الالتقاء بمعظم الشخصيات البارزة والوفود الممثلة فيه بقصد التشاور وتبادل وجهات النظر والعمل على تذليل العقبات والصعاب القائمة ، فضلا عن محاولة التقريب بين مواقف الاطراف المعنية .

وقد عكست كلمة مصر فى المؤتمر جميع المبادىء المعلنة من جانبها تجاه عملية التسوية ، لاسيما من حيث التأكيد على ضرورة ارتكاز مجمل جهود السلام على صيغة الارض مقابل السلام ، مطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية والجولان وكذا الانسحاب من جنوب لبنان ، مع التأكيد على عدم استعداد الجانب العربى اطلاقا للتنازل عن حقوقه التى حظيت بالقبول والاقرار والتأييد فى ظل قواعد القانون الدولى ومبادىء العدالة وميثاق الامم المتحدة وقراراتها . وفى نفس الوقت ، ركزت كلمة مصر على مجموعة من المتطلبات الاساسية اللازمة لاحلال السلام ، وتتمثل فى : الاعتراف بالوضع القانونى للشعب الفلسطينى ، الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة بموجب القرار ٢٤٢ ، عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، التسليم بالوضعية الخاصة لمدينة القدس .

ومن خلال أعمال المؤتمر ، بدا واضحا ان عملية التسوية لا تقف امام طريق مسدود كما كان معتقدا على نطاق واسع قبيل انعقاد المؤتمر ، بل اتضح داخل المؤتمر أن هناك امكانية للتوصل إلى تحقيق تسوية ما قد لا ترقى إلى مستوى الحل الكامل للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، الا انها قد تضع المدخل نحو توفير كافة عناصر الحل الكامل من خلال توسيع دائرة الحوار الذى يرسى اساسا قويا للثقة المتبادلة يمكن البناء عليها والانطلاق منها نحو توفير اركان التسوية الكاملة . ومن ثم ، فأن تقييم السياسة المصرية للمرحلة الاولى من المؤتمر قد ارتكز على ان التطور البارز الذى تبلور خلال المؤتمر ينصب اساسا فى ازالة الجدار النفسى السميك من الخصومة والعداء الذى كان يفصل بين الاطراف العربية واسرائيل ، ولكنه لم ينجح فى ارساء اساس للثقة المتبادلة بينهما بصورة كاملة . وفى ضوء هذا التوصيف ، ارتأت السياسة المصرية ان الهدف الرئيسى لمرحلة ما بعد مؤتمر مدريد ينبغى أن يتمثل فى الاتفاق على الاسس الموضوعية التى تنمى الثقة بين الاطراف المعنية ، على نحو يشجع الجانبين العربى والاسرائيلى على التعاون وصولا إلى الحل الكامل .

وفى هذا الصدد ، اعربت مصر عن استعدادها الكامل للمساهمة والمشاركة فى المفاوضات الثنائية ، وذلك بوضع خبرتها التى اكتسبتها عقب التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد ، خصوصا فى مجال التطبيع . وفيما يتعلق باجتماع التعاون الاقليمى المتعددة الاطراف ، ابدت مصر تفهما كاملا لموقف سوريا الداعى إلى ربط انعقاد هذا الاجتماع باحراز نتائج ملموسة فى المباحثات الثنائية ، إلا أنها ارتأت مع ذلك أن بدء المفاوضات المتعددة الاطراف بالتوازى مع المباحثات الثنائية يمكن أن يخلق مناخا من الثقة وحسن النوايا ، واكدت ان نجاح تلك المفاوضات سوف يتوقف على قدرتها على الحفاظ على الحقوق المشروعة الثابتة للاطراف

والحاجات المتوقعة والاستخدامات المستقبلية لموارد المنطقة المائية والاقتصادية ، علاوة على مدى مراعاتها للمصالح المشتركة القائمة حاليا أو التى يمكن اقامتها مستقبلا .

وقد حاولت السياسة المصرية تطبيق هذا المنهج بالفعل خلال فترة انعقاد المباحثات الثنائية فى بداية النصف الثانى من شهر ديسمبر ، حيث شكلت مصر مجموعة عمل تابعت المباحثات ، واجرت اتصالات بكل الاطراف لضمان عدم توقفها . كما دعا وزير الخارجية الاطراف المتفاوضة إلى الدخول فى القضايا الجوهرية ، وعدم اضاعة الوقت فى مسائل فرعية لن يكون لها وزن فى المفاوضات ، مع ضرورة اقامة اجراءات بناء الثقة ، وفى مقدمتها وقف بناء المستوطنات الاسرائيلية فى الارض المحتلة ووقف الاجراءات الاستفزازية الاسرائيلية . وفى نفس الوقت ، حذرت مصر الاطراف المعنية انه ما لم تتحرك عملية التسوية فى الشرق الاوسط بسرعة لتواكب الاحداث المتلاحقة والمغيرات العالمية ، فأن حدة التوتر سوف تتزايد فى المنطقة بما يلحق الضرر بمصالح جميع الاطراف .

د ـ القوى السياسية المصرية وعملية التسوية :

احدثت تطورات عملية التسوية خلال عام ١٩٩١ اختلافا واضحا فى مواقف القوى والتيارات السياسية المصرية تجاهها ، سواء فيما يتعلق بالموقف المصرى منها أو بالنسبة لمجمل الترتيبات الجارية . على ان الملاحظ بصفة خاصة ان قدرا ملحوظا من الاتفاق قد جمع بين الموقف الرسمى ومواقف بعض القوى الحزبية ، بحيث ان القوى التى عارضت الموقف المصرى الرسمى كانت ذات وزن ضيئل نسبيا .

ومن الممكن القول أن عملية تصنيف مواقف القوى السياسية والحزبية فى مصر تجاه عملية التسوية تدفع إلى استخلاص ثلاثة مواقف متمايزة ، الاول يتفق تماما مع السياسة الرسميةالمصرية ، والثانى يرفضها ويتخذ موقفا مناهضا لمجمل عملية التسوية الجارية فى المنطقة . أما الموقف الثالث ، فيتخذ موقفا وسطا يتفق مع الخطوط العامة للموقف المصرى الرسمى ، الا أنه يضع مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها لنجاح عملية التسوية .

لقد كان حزب الوفد اكثر احزاب المعارضة اتفاقا مع الموقف الرسمى تجاه عملية التسوية ، بل ان رئيس الحزب صرح فى احد المؤتمرات السياسية ان سياسة الحزب تتفق مع السياسة الخارجية للحكومة ، الا أن متابعة الكتابات المنشورة والتصريحات المعلنة لمسئولى الحزب تفصح عن ان الموقف من عملية التسوية قد تطور حسب حركة التطور فى جهود التسوية ذاتها ، بحيث يمكن القول أن هناك ثلاث مراحل رئيسية لموقف حزب الوفد من عملية التسوية :

ـ المرحلة الاولى تشمل فترة ما قبل الاتفاق على انعقاد مؤتمر مدريد ، واتسمت بالتشكيك الحاد فى جدية وموضوعية الجهود الامريكية المبذولة لاحلال السلام فى الشرق الاوسط ، إلى درجة اعتبار هذه الجهود تعكس (خديعة كبرى) للشعوب العربية بعد ما تبين ان جولات وزير الخارجية الامريكى فى المنطقة ليست اكثر من قناع زائف للتغرير بالدول العربية حتى تستكين لاسرائيل ، بينما تستغل هذه الاخيرة الوقت فى تغيير الطبيعة الديموجرافية للاراضى العربية المحتلة ، يساعدها فى ذلك موقف امريكى متهاون . وقد خلص بعض مسئولى الحزب إلى ان هذا المنهج سوف يؤدى إلى هدر مبدأ الارض مقابل السلام ، الذى سوف يصبح غير ذى مغزى لان الارض اصبحت مصطبغة بصبغة صهيونية بحتة وتم تبديدها نهائيا بمباركة اقوى واعتى دولة فى العالم . وبصفة عامة ، جرى النظر إلى السلوك الامريكى خلال هذه المرحلة على أنه ينطوى على ازدواجية صارخة فى التعامل مع قضايا العدل والشرعية فى منطقة الشرق الاوسط .

ـ المرحلة الثانية ، تمتد منذ طرح فكرة مؤتمر السلام وحتى انعقاد مدريد وقد رحب فيها الخطاب السياسى للحزب بانعقاد المؤتمر باعتباره بارقة أمل للحفاظ على ما تبقى من الحقوق الفلسطينية . كما جرى التأكيد على ضرورة تحقيق وحدة الفصائل الفلسطينية ، بل والنظر إلى الخلافات التى شهدها المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعه الذى عقد فى الجزائر فى أواخر شهر سبتمبر باعتبارها خلافات لا محل لها ، لان كل فلسطينى هو رمز الوجود الفعلى أيا كانت هويته ، وأيا كانت اقامته ، وأيا كانت طبيعة المنظمة التى ينتمى اليها . فهو فى النهاية يمثل شعبا له حقوق ومطالب يستطيع أن يتشبث بها داخل المؤتمر .

ـ المرحلة الثالثة ، وجاءت مع انعقاد مؤتمر مدريد . وجرى خلالها التنديد بالموقف الاسرائيلى المتعنت فى المؤتمر ، حيث كشف خطاب شامير عن عقلية يهودية متحجرة تتغذى على الاساطير والأوهام ، وتريد اعادة عجلة الزمن إلى الوراء ، ولاتعترف بالمتغيرات العالمية التى لاتعرف السكون او الثبات . وقد اكدت بعض الكتابات المعبرة عن موقف الحزب ان الجانب الاسرائيلى سوف يضطر فى النهاية إلى التوقيع على اتفاقات السلام مع سوريا والاردن ولبنان ، فضلا عن الاعتراف بحق الفلسطينين فى اقامة دولتهم المستقلة لان المناخ العالمى يسير فى اتجاه السلام ونبذ الحرب واحترام الشرعية الدولية ورفض احتلال اراضى الغير ، فى الوقت الذى اكد فيه العرب استيعابهم لهذه المتغيرات وحرصهم على التعامل معها حتى لا تفلت الفرصة . ولذلك ، دعا الحزب إلى ضرورة التذرع بالصبر والثقة بالنفس والشجاعة فى التمسك بالحق ، حتى يحصل العرب على حقوقهم كاملة غير منقوصة .

أما بالنسبة لحزب التجمع ، فقد حدث انقسام داخلى بين الاعضاء ازاء عملية التسوية ، حيث دعا البعض إلى اعلان رفض الحزب لمؤتمر السلام والمفاوضات لتناقضهما مع الوثائق الاساسية للحزب ، بل أن بعض الاعضاء ابدى اعتراضه على مشاركة السيد لطفى الخولى فى الوفد المصرى ، وهو احد القيادات الاساسية فى الحزب . على أن البيانات الصادرة عن الامانة المركزية للحزب اكدت من حيث المبدأ قبول مبدأ التفاوض من أجل احلال السلام فى الشرق الاوسط ، شريطة ان يكون قرار ٢٤٢ بمثابة المرجع فى التوصل إلى تسوية وفقا لمبدأ الارض مقابل السلام ، مع التشديد على أن يكون انهاء احتلال الاسرائيلى للاراضى العربية المحتلة هو القضية المحورية التى يجب ان تكون محل اهتمام مؤتمر مدريد ، بل ومجمل عمليات التفاوض . وقد طالبت البيانات الصادرة عن الحزب بضرورة تدخل المفاوض المصرى لدى الادارة الامريكية لحسم حق الشعب الفلسطينى فى ممارسة حق تقرير المصير بكل ما يعنيه من صلاحيات ، علاوة على التحذير من محاولة اسرائيل الزام الجانب الامريكى بمعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة ، ورفض تنصيب الطرف الاسرائيلى نفسه وصيا على الشعب الفلسطينى فى تقرير من هو أهل بتمثيله فى مفاوضات السلام . كما دعا الحزب مرات عديدة إلى ابطال مفعول الشق الفلسطينى من كامب ديفيد رسميا ، ومعاملة القدس كجزء من الاراضى العربية المحتلة ، وضرورة مواجهة التعنت الاسرائيلى عن طريق دعم الانتفاضة الفلسطينية فى الارض المحتلة ، والمطالبة بجعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل .

وفى نفس الوقت ، رفض رئيس الحزب الدعوات المطالبة باعلان الحزب رفضه لمؤتمر السلام والمفاوضات الجارية ، باعتبار ذلك نوعا من المزايدة على قيادة الشعب الفلسطينى ، وعلى ما تقرره . بالاضافة إلى التأكيد على ان مشاركة السيد لطفى الخولى فى الوفد المصرى جاءت بصفته الشخصية للاستفادة من خبراته الدولية والعربية الواسعة ، ولم يكن لذلك أدنى ارتباط بانتماءاته السياسية والحزبية .

وكان موقف حزب الاحرار قريبا بشكل عام من الموقف الرسمى حيال عملية التسوية ، حيث نظر إلى انعقاد مؤتمر السلام فى مدريد بوصفة ينطوى على اهمية قصوى ليس فقط بالنسبة للمنطقة العربية ، ولكن بالنسبة للسلام العالمى ايضا . وقد دعا الحزب ـ على لسان رئيسه ـ إلى ضرورة حضور ملوك ورؤساء مصر والاردن وسوريا ولبنان لزيادة فرص نجاح المؤتمر وجعل المفاوضات تأخذ طابعا واقعيا ، لعل ذلك يساعد فى التوصل إلى حلول عملية يخرج بها المؤتمر ، لاسيما وان اهمية المؤتمر دفعت اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل إلى الذهاب بنفسه إلى مدريد ، كما دعا الحزب فى أحد بياناته إلى اعطاء الفرصة للقوى السياسية والحزبية والشعبية فى مصر لبلورة وصياغة الموقف الرسمى فى عملية التسوية . وعلى الرغم من ان الحزب نظر إلى الموقف الاسرائيلى باعتباره مخيبا للامال ، ولا يشير من قريب أو بعيد إلى استعداد اسرائيل للتوصل إلى سلام حقيقى مع العرب ، الا أنه دعا مع ذلك إلى عدم التشاؤم ، خاصة وان الولايات المتحدة والجماعة الدولية كلها سوف تبذل أقصى مافى وسعها لتنفيذ قرارات الامم المتحدة .

واخيرا ، فان حزب العمل كان اكثر الاحزاب عنفا وحدة فى رفضه لمجمل الترتيبات السلمية الجارية ، انطلاقا من ان الظروف القائمة لا يمكن ان تساعد على الوصول إلى نتائج لصالح العرب عامة والشعب الفلسطينى خاصة من مؤتمر السلام ، حيث عبر الحزب فى أحد بياناته عن اعتقاده ان التحركات الامريكية اوضحت ان هناك محاولة لاستغلال اختلال موازين القوى بعد ماحدث من تدمير للقوة العسكرية العراقية وتخريب للعراق والكويت واستنزاف الموارد المالية للدول العربية النفطية وقيود الديون الخارجية على من بقى من الدول العربية . ووصل رفض الحزب لهذه التحركات إلى درجة الاختلاف ايضا مع نتائج الدورة العشرين للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وذلك على الرغم من تقدير الحزب لحجم الضغوط الواقعة على منظمة التحرير الفلسطينية . وبالتالى ، فقد نظر الحزب إلى انعقاد مؤتمر مدريد على انه منعطف خطير للقضية لم يسبق لها ان دخلت فيه ، وأن هذا المؤتمر يعد تجاوزا خطيرا لحقوق الشعب الفلسطينى واعترافا ضمنيا باسرائيل ، مع التأكيد على أنه ليس من حق أى طرف التفريط فى الارض الفلسطينية والتنازل عن الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين وبيع مقد ساته . كما رفض الحزب الموقف المصرى الرسمى من عملية التسوية ، ودعا بدلا من ذلك إلى دعم الانتفاضة وتصعيد المواجهة فى الاراضى العربية المحتلة ضد القوات الاسرائيلية ، علاوة على الدعوة إلى اعتبار الجهاد بمثابة الطريق الوحيد لتحرير فلسطين . ومن هذه الارضية ، نظم الحزب عدة مؤتمرات شعبية فى محافظات الجمهورية لاعلان رفضه للمؤتمر ، دعا خلالها ممثلى بعض القوى السياسية الاخرى .

وهكذا ، يصعب القول ان عملية التسوية قد احدثت انقساما داخل النخبة السياسية المصرية ، وانما كانت هناك مساحة واسعة من الاتفاق بين معظم القوى السياسية ، بل أن وجهات النظر المعارضة كانت تنطلق فى الواقع من تقدير مبالغ فيه للتعقيدات والاشكاليات الماثلة امام جهود التسوية . وبدلا من البحث فى السبل المناسبة لتسيير عملية السلام ،

فانها ارتأت اعلان الرفض الكامل للترتيبات الجارية ، ولم يكن ذلك احتجاجا على السياسة المصرية ، بقدر ما كان رفضا لمجمل الواقع العربى والدولى القائم .

٢ ـ العلاقات المصرية ـ الليبية

منذ أن استئونفت العلاقات المصرية ـ الليبية فى مايو سنة ١٩٨٩ ، شهدت تلك العلاقات نموا مضطردا ، خلال عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ . ولعل أهم مايميز هذا النمو هو اتسامه بالتركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتعاون ، وحرص الدولتين على الا يؤثر الاختلاف فى السياسات الخارجية على المسيرة العامة لتلك العلاقات ويعكس هذا النمو المصالح المؤكدة للدولتين فى حماية مسيرة العلاقات بينهما . فمن ناحية ليبيا كان استئناف علاقاتها بمصر بمثابة محاولة للخروج من العزلة النسبية التى فرضت عليها فى أعقاب العدوان الامريكى ـ البريطانى عليها سنة ١٩٨٦ ، وتوظيف الدور المصرى لتهدئه التوتر فى العلاقات الليبية ـ الامريكية وانهاء المقاطعة الامريكية لليبيا ، فضلا عن انه محاولة لاعطاء مصداقية رمزية للفكر الوحدوى الليبى ، اذ لايتصور ان تنادى ليبيا بالوحدة العربية فى ظل حالة القطيعة مع اكبر قوة بشرية عربية تقع على حدودها . ناهيك عن أن انهيار جدار المقاطعة العربية والاسلامية بعودة مصر إلى استئناف عضويتها فى منظمة المؤتمر الاسلامى سنة ١٩٨٤ وجامعة الدول العربية سنة ١٩٨٩ ، مع تمسك ليبيا بتلك المقاطعة كان يعنى ، فى الواقع ، عزلة ليبيا . من ناحية مصر ، فان استئناف العلاقات مع ليبيا ، كان جزء من محاولة كسر آخر حلقات الرفض العربى المعلن منذ سنة ١٩٧٩ ، فضلا عن أنه يعنى فتح افاق جديدة للعمالة المصرية ، خاصه بعد نهاية الحرب العراقية ـ الايرانية وبدء عودة العمالة المصرية فى العراق فيما بدا انه سياسة عراقية مرسومة ، كما يعنى استعادة الحقوق المالية للعمال المصريين الذين قامت السلطات الليبية بطردهم سنة ١٩٨٥ دون سداد مستحقاتهم المالية .

أ ـ دبلوماسية القمة المصرية الليبية :ـ

ومن ثم حرصت الدولتان على تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما بشكل مكثف ، وعلى الفصل بين قضايا الخلاف السياسى وقضايا التعاون الاقتصادى والاجتماعى مع وضع حدود عليا لمدى الخلاف السياسى بينهما ، على الاقل على المستوى المعلن ، مع التركيز على دبلوماسية القمة لحسم وتفادى مصادر سؤ الفهم المحتمل .

فقد تعددت لقاءات القمة المصرية الليبية بين الرئيس مبارك والعقيد القذافى بشكل غير مسبوق فى العلاقات بين الدولتين وفى العلاقات بين كل من الدولتين وأى دولة أخرى ، ربما باستثناء سوريا ، بل وفى العلاقات بين الدول عموما ، وقد بلغت تلك اللقاءات منذ استئناف العلاقات بين الدولتين فى مايو سنة ١٩٨٩ وحتى نهاية سنة ١٩٩١ سبعة عشر لقاء قمة ، عشر منها خلال سنة ١٩٩١ وحدها ، وذلك على النحو التالى :ـ

ـ القمة الاولى فى ٦ اكتوبر سنة ١٩٨٩	فى مطروح
ـ القمة الثانية فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٨٩	فى طبرق
ـ القمة الثالثة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٩	فى سرت
ـ القمة الرابعة فى ١٨ فبراير سنة ١٩٩٠	فى أسوان
ـ القمة الخامسة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٩٠	فى طبرق
ـ القمة السادسة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٩٠	فى القاهرة
ـ القمة السابعة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩٠	فى سرت
ـ القمة الثامنة فى ٣ يناير سنة ١٩٩١	فى مصراته
ـ القمة التاسعة فى ٣٠ يناير سنة ١٩٩١	فى طرابلس
ـ القمة العاشرة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٩١	فى القاهرة
ـ القمة الحادية عشرة فى ١٩ ابريل سنة ١٩٩١	فى طرابلس
ـ القمة الثانية عشرة فى ١٨ مايو سنة ١٩٩١	فى القاهرة
ـ القمة الثالثة عشرة فى ٢ يوليو سنة ١٩٩١	فى الاسكندرية
ـ القمة الرابعة عشرة فى ٤ أغسطس سنة ١٩٩١	فى طرابلس
ـ القمة الخامسة عشرة فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٩١	فى طرابلس
ـ القمة السادسة عشرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٩١	فى القاهرة
ـ القمة السابعة عشرة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩١	فى الاسكندرية

ان هذا التكرار الملحوظ للقاءات القمة المصرية الليبية يعكس ادراك الرئيس مبارك والعقيد القذافى لأهمية الاتصال المباشر كأداء لازالة مصادر سوء الفهم التى حدثت فى الماضى ، وللدور السياسى الذى ربما قد تلعبه الاطراف الثالثه . وقد عبر الرئيس مبارك عن هذا الادراك فى مؤتمر قمة الدار البيضاء فى مايو سنة ١٩٨٩ حيث صرح اثر اتخاذ قرار استئناف العلاقات المصرية الليبية بأنه سيتولى والقذافى ملف العلاقات بين البلدين بعد أن تبين له ان الوسطاء والمبعوثون كانوا يقولون أشياء لاتمثلنا ، واضاف انه اتفق مع العقيد القذافى على الاتصال المباشر وعدم السماح للوسطاء . كما صرح العقيد القذافى فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٩٠ لجريدة الاهرام ، بأن « القطعية لن تعود ابدا بين مصر وليبيا . وقد علمتنا الأيام أن القطيعة لا يستفيد منها شعبانا وأن المستفيد الوحيد منها هم اعداؤنا ، اننا الان فى مرحلة لدينا فيها الكثير من الدروس المستفادة . تشبعنا من التجارب والتقلبات ، لقد كبرنا ونضجنا .

ب - محاصرة الازمات السياسية والمساعى الحميدة المصرية :-

أسفرت لقاءات القمة عن تفادى بعض مصادر التوتر المحتمل فى العلاقات والناشئة خارج اطار العلاقات بين الدولتين ، وهى المصادر التى كان يمكن أن تؤدى فى السياق العادى للعلاقات إلى انكماش العلاقات بين الدولتين فمنذ استئناف العلاقات بين مصر وليبيا شهدت تلك العلاقات ثلاث ازمات ناشئه خارج الاطار الثنائى لعلاقات الدولتين .

أما الازمة الاولى فكانت ازمة الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ . فقد اتبعت مصر وليبيا سياسات متفاوته تجاه الازمة . فبينما طالبت مصر بانسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية السياسية الكويتيه ، كما شاركت فى قوات التحالف الدولى المناهض للعراق ، فان ليبيا نادت بقبول الكويت مبدأ دفع تعويضات للعراق وتاجير جزيرتى وربه وبوبيان للعراق ، وأن تتمركز قوات ليبية - فلسطينية فى الكويت بعد الانسحاب العراقى منها ، كما أنها شجبت الوجود الغربى فى الخليج ورفضت المشاركة فى قوات التحالف الدولى . كذلك فقد صوتت ليبيا ضد مشروعات قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء الذى انعقد فى القاهرة فى ٩ - ١٠ أغسطس سنة ١٩٩٠ وهى المشروعات التى لعبت مصر دورا اساسيا فى صياغتها . بيد أن تواجد مصر وليبيا على طرفى نقيض من ازمة الغزو العراقى للكويت ، لم يؤثر بشكل واضح على مسيرة العلاقات بينهما . بل أن ليبيا عارضت ، ابان الازمة ، محاولة العراق الغاء قرار اعادة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة . وأعلن العقيد القذافى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٩٠ التزام ليبيا بقرار اعادة المقر ، بل واضاف انه يرغب أن يكون الامين العام للجامعة مصرى الجنسية . كما قامت مصر ، ابان الغزو ، وبالتحديد فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ، بتعيين الفريق مصطفى الشاذلى كرئيس مكتب المتابعة المصرى فى ليبيا بدرجة سفير .

جاءت الازمة الثانية فى سياق بدء المفاوضات العربية - الاسرائيلية الموسعة فى مدريد سنة ١٩٩١ فقد شاركت مصر فى التمهيد لعقد تلك المفاوضات ، واشتركت فى اعمال المؤتمر ، ولكن ليبيا شجبت انعقاد مؤتمر مدريد ، واعتبرته ايذانا باستسلام عربى للمطالب الأمريكية والاسرائيلية . بيد أن مصر وليبيا حرصتا على الا يؤدى هذا التناقض فى موقفهما من مؤتمر مدريد إلى المساس بالعلاقات بينهما .

أما الازمة السياسية الثالثة التى شهدتها العلاقات المصرية الليبية ، فكانت أزمة مطالبة الولايات المتحدة وبريطانيا تسليم المتهمين الليبين باسقاط طائرة امريكية فوق أسكتلندا وهى الازمة المعروفة باسم ازمة « لوكربى » نسبة إلى المدينة الاسكتلندية التى سقطت فوقها الطائرة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٨ .

كانت العلاقات الليبية الامريكية قد شهدت بعض التحسن خلال عام ١٩٩٠ حينما سمحت الولايات المتحدة لاول مرة فى ابريل سنة ١٩٩٠ لخبراء امريكيين بالسفر إلى ليبيا لمساعدتها فى القضاء على الذبابة الحلزونية القاتلة . وقد لعبت مصر دورا فى حث الولايات المتحدة على الموافقه . ولكن الولايات المتحدة استمرت فى التأكيد بان ليبيا مازالت تدعم الارهاب الدولى ، وصرح وزير خارجية ليبيا عزوز الطلحى فى اول يوليو سنة ١٩٩٠ أن وساطة مصر لم تنجح فى اسقاط هذا الاتهام .

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ اثيرت ازمة لوكربى لاول مرة حينما اتهمت صحيفة بريطانية ليبيا بالتورط فى تفجير الطائرة الامريكية ، وفى ١٨ ديسمبر كررت اذاعة صوت امريكا الاتهام ذاته ، وفى ٢٥ يونيو سنة ١٩٩١ اعادت صحيفة لوس انجلوس تايمز تأكيد الاتهام الموجه إلى ليبيا .

وقد أدت هذه الاتهامات ، فضلا عن الاتهامات الامريكية السابقة لليبيا بصنع اسلحة كيماوية فى مصنع الرابطة ، بالاضافة إلى الانتقادات الليبية لمؤتمر مدريد للسلام الذى عقد برعاية أمريكية - سوفيتيه ، إلى توتر العلاقات بين ليبيا من ناحية وبريطانيا والولايات المتحدة من ناحية اخرى . وحاولت مصر تهدئة هذا التوتر من خلال اقتراحها عقد لقاءات دبلوماسية بين ليبيا والولايات المتحدة . وقد رحب الرئيس الليبى بالجهود المصرية ، كما أعلنت مصر ان مساعيها الحميده قد ادت إلى وقف التوتر ، واقناع الولايات المتحدة باغلاق ملف مصنع الرابطة الليبى .

بيد أن أزمة « كربى » انفجرت رسميا فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٩١ ، باعلان بريطانيا والولايات المتحدة اتهاما رسميا لليبيا بانها ضالعه فى مخطط اسقاط طائرة بان امريكان ، وطالبت الدولتان ليبيا بتسليم متهمين ليبين لمحاكمتها .

وقد تركزت الجهود المصرية ازاء تلك الازمة فى محاولة ايجاد حل سلمى للازمة مقبول لكل الاطراف والسعى لدى الولايات المتحدة لعدم توجيه ضربة عسكرية إلى ليبيا وهذا ماأعلنه الرئيس فى ١٨ نوفمبر اثناء زيارته لايطاليا وفى اول تعليق رسمى له على الازمة ، ولكن الولايات المتحدة وبريطانية صعدتا الازمة فى ٢٧ / ١١ / ١٩٩١ وذلك بتوجية انذار مشترك إلى ليبيا يقضى بتسليم المتهمين الليبين . وقد رد وزير خارجية مصر عمرو موسى على الانذار الانجلو ـ أمريكى فى أول ديسمبر بأن دعا كافة الاطراف إلى التروى وإلى اجراء اتصالات ومشاورات هادئه ، مع اعطاء هيئات التحقيق الدولية الفرصة لبحث الاتهام الامريكى ـ البريطانى إلى ليبيا مضيفا ان مصر تدين الارهاب بكل اشكاله والوانه وكان القذافى قد زار الاسكندرية فى ٢٨ نوفمبر ٩١ لاقناع مبارك بالتوسط لدى الولايات المتحدة بعدم مهاجمة ليبيا .

وفى ٧ ديسمبر صرح الرئيس مبارك بأن مصر تحاول ايجاد حلول لازمة الطائرة الامريكية ، واعلن أنه يعتقد أن الولايات المتحدة لن تضرب ليبيا . كما ردت الاهرام بشكل رسمى على خبر نشرته صخيفة اسرائيلية مفاده أن مصر وبريطانيا قد اتفقتا على استعمال القوة العسكرية ضد ليبيا ، وذلك بنفى الخبر وتأكيد السياسه التى اعلنها الرئيس مبارك وهى « اقناع جميع الاطراف الدولية بعدم استخدام القوة لحل الازمات السياسية » . وتعقيبا على ذلك اعربت وزارة العدل الليبية فى ١٧ ديسمبر عن تقديرها لموقف مصر والتهديدات الامريكية ـ البريطانية ، واضافت ان هذا الموقف يتفق والتوجهات القومية للسياسة المصرية فى عهد مبارك .

وقد استمرت مصر فى بذل مساعيها الحميدة لتسوية الأزمة بالطرق السلمية حتى صدر قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا ، وقد اعلنت مصر التزامها بقرار مجلس الامن مما أدى إلى دخول العلاقات المصرية الليبية فى منعطف جديد خلال سنة ١٩٩٢ .

والواقع ان الدور المصرى فى ازمة لوكربى بين ليبيا والغرب لم تكن المرة الاولى التى حاولت مصر فيها ان تبذل مساعيها الحميدة بين الطرفين منذ استئناف العلاقات ، فقد سبق ان لعبت مصر دور اساسيا فى ازمة حريق مصنع الرابطة الليبى الذى زعمت الولايات المتحدة انه ينتج اسلحة كيمائية . فقد اتهمت ليبيا الولايات المتحدة بانها ضالعة فى الحادث . وقام الرئيس مبارك بالحصول على تأكيد من الرئيس بوش بأن الولايات المتحدة لم تشارك فى الحادث ، ونقل هذا التأكيد إلى الرئيس الليبى .

جـ ـ التركيز على التعاون الفنى :

اذا كانت العلاقات المصرية الليبية قد اتسمت على المستوى السياسى بمحاولة وضع حدود عليا لمدى الخلاف السياسى ، والمحافظة على الحد الادنى الممكن للتعاون السياسى ، فان تلك العلاقات شهدت على المستوى غير السياسى طفرات قوية ، فضلا عن انها تشكل ، كما سنرى ، المصدر الرئيسى لمعظم المشكلات التى تواجه العلاقات المصرية الليبية . والواقع ان التركيز على الجوانب الاقتصادية للعلاقات يمثل توجها مقصودا فى تلك العلاقات باعتبار ان القضايا الفنية أقل حساسية من غيرها من القضايا . وقد عبر العقد القذافى عن هذا التوجه المقصود فى ٢٣ فبراير ١٩٩٠ بقوله « نحن بادئون بجمع جهودنا الاقتصادية للعمل المشترك بعيدا عن السياسة والعسكرية » . ولهذا نلاحظ ان القضايا العسكرية لم تثر تقريبا فى العلاقات المصرية الليبية باستثناء التوقيع على بروتوكول للتعاون فى التصنيع الحربى لبعض المحركات والمعدات الصغيرة فى نوفمبر سنة ١٩٩٠ واجراء محادثات عسكرية مصرية ـ ليبية فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٩١ لم تسفر عن مجالات محددة للتعاون . وأخيرا ، نلاحظ ان المبادرة باثارة قضايا التعاون الاقتصادى كانت تاتى ، فى معظم الحالات ، من الجانب الليبى ، كما أن الجانب الليبى كان يتخذ قرارات منفردة لتوسيع افاق التعاون يتلوها اتفاق مصرى ـ ليبى حول تلك القرارات ، كما حدث فى قرار فتح الحدود ، وقرار الغاء الرسوم الجمركية .

(د) الاتفاقات العشر وقرار فتح الحدود :

فى هذا الاطار يمكن القول ان أهم علامات تطور العلاقات المصرية الليبية على المستوى الفنى ، هى توقيع الاتفاقات العشر للتعاون وقرار فتح الحدود .

(١) الاتفاقات العشر للتعاون المصرى ـ الليبى

فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وقع الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء المصرى ، والسيد / أبو زيد عمر أمين اللجنة الشعبية العامة فى ليبيا عشر اتفاقيات للتعاون المصرى الليبى . وهذه الاتفاقيات هى : اتفاقية التكامل الاقتصادى واتفاقية النقل والاقامة والعمل ، واتفاقية التملك وحرية النشاط الاقتصادى ، والاتفاقية التجارية والجمركية واتفاقية التأمين واعادة التأمين ، واتفاقية تسهيل مرور السيارات بين الدولتين ، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبى على الدخل ، والاتفاقية الثقافية ، واتفاقية حرية تملك العقارات والاراضى الزراعية ، واتفاقية الاستثمارات .

ولعل اهم هذه الاتفاقات هى الاتفاقات الثانية السابعة والتاسعة . فقد نصت اتفاقية التنقل والاقامة والعمل على حق مواطنى الدولتين فى التنقل بينهما والدخول والخروج بالبطاقة الشخصية وحق مواطنى كل دولة فى العمل فى الدولة الاخرى ومزاولة النشاط الاقتصادى . كذلك نصت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى على محاسبة الافراد والشركات العاملة فى الدولة الاخرى ضريبيا مرة واحدة وفى دولة واحدة وتحصيل الضريبة على ارباح الاسهم فى الدولة المسجلة فيها الشركة . واخيرا ، فأن اتفاقية حرية تملك العقارات والاراضى الزراعية اكدت على تمتع مواطنى الدولتين لدى الدولة الاخرى بحق التملك والانتفاع بالعقارات والاراضى الزراعية على أن تطبق عليهم الاحكام المعمول بها فى كل من الدولتين ، كمانصت على اقامة تجمعات أو مشروعات استيطانية أى من الدولتين فى الدولة الأخرى بموجب اتفاقيات خاصة .

وقد صادق مجلس الشعب المصرى والمؤتمر الشعبى العام الليبى على الاتفاقيات العشر واصبحت ملزمة للدولتين من الناحية الدستورية .

(٢) فتح الحدود المصرية ـ الليبية .

فى ٢٨ مارس سنة ١٩٩١ اعلن العقيد معمر القذافى قرارا بفتح الحدود الليبية امام كافة القادمين من مصر ، والغاء اية اجراءات جمركية او نظم للجوازات وتوجه الرئيس اليبى بذاته إلى بوابة الحدود الليبية فى مساعد واستقل بولدوزر وقام بهدم جزء من البوابة وعاد إلى داخل ليبيا وبصحبته ١٥٠ سيارة مصرية كانت السلطات الليبية قد احتجزتها لاسباب جمركية واستيرادية .

ويبدو أن مصر قد فوجئت بالقرار الليبى الذى اتخذ دون تشاور مع الجانب المصرى ، بل ربما دون اتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة فى ليبيا لتنفيذه ، ذلك ان رئيس جوازات مدينة السلوم المصرية على الحدود الليبية اعلن على الفور أن القرار الليبى لايؤثر على نظام العمل فى جوازات السلوم . كذلك ، فان السلطات الليبية فى مساعد رفضت السماح للسيارات المصرية التى حاولت عبور الحدود فور اعلان القرار بالمرور ، وطلبت من اصحابها احترام النظام الجمركى الليبى الذى يقضى بان يكون المستورد ليبى الجنسية وان يسلم المصدر المصرى بضاعته على الحدود . ولذلك عادت السيارات المصرية بحمولاتها رغم أنه لم يمضى على القرار الليبى أكثر من ٤٨ ساعة .

بيد أن القرار المشترك بفتح الحدود على جانبى البلدين أتى أثناء زيارة الرئيس مبارك لليبيا فى ٤ أغسطس سنة ١٩٩١ . فقد اتفق الجانبات على فتح الحدود المصرية ـ الليبية ويشمل ذلك الغاء الجمارك بين الدولتين والسماح للركاب القادمين والمغادرين بحمل مختلف البضائع دون تحديد اى كميات ودون اجراءات جمركية ، وأن يعامل المواطن الليبى فى مصر معاملة المواطن المصرى ، ويعامل المواطن المصرى فى ليبيا معاملة المواطن الليبى . وفى ٦ أغسطس اصدر مجلس الوزراء الليبى قرارا بفتح الحدود المصرية ورفع نقاط المرور والتفتيش والجمارك والجوازات والغاء نظام تسجيل المواطنين القادمن لدى اقسام الشرطة واعفائهم من شرط تحديد مدة الاقامة .

ويشمل قرار فتح الحدود الجوانب التالية :

ـ بالنسبة للأفراد يسمح بدخولهم بالبطاقة الشخصية أو جواز السفر ، على أن يقتصر ذلك على المصريين والليبين العابرين للحدود . وتكون لهم بوابة مستقلة يعبرون منها دوون جوازات او اجراءات جمركية . اما بالنسبة لغير المصريين والليبين فتنطبق عليهم الاجراءات الجمركية ونظم الجوازات المعتادة .

ـ بالنسبة للبضائع فان جميع السلع والبضائع التى صنعت فى مصر وليبيا معفاة من الجمارك ، ويلزم لدخولها أى من الدولتين شهادة منشأ موضح بها أن هذه البضائع مصرية أو ليبية الصنع . اما البضائع الاجنبية المنشأ ، فانها تعامل جمركيا وفقا لقواعد التعريفة الجمركية وقواعد الاستيراد والتصدير المعتاده .

ـ وبالنسبة للسيارات : يسمح بدخول جميع أنواع السيارات من ليبيا إلى مصر وبالعكس بدون أى اجراءات وبدون تغيير اللوحات وتبقى السيارات الليبية فى مصر ٦ شهور قابلة للتجديد عن طريق جمارك السيارات .

وتسرى القواعد السابقة على جميع المنافذ الجمركية فى الدولتين اى جميع المطارات والموانىء البرية والبحرية .

هـ ـ قضايا العلاقات المصرية ـ الليبية :

من ناحية اخرى يمكن القول ان هناك ثلاث قضايا اساسية سيطرت على العلاقات المصرية الليبية وهى قضية تسوية مستحقات العمال المصريين المطرودين من ليبيا سنة ١٩٨٥ ، وقضية توطين المزارعين المصريين فى جنوب ليبيا ، وقضية تدفق العمالة المصرية على ليبيا .

(١) قضية تسوية مستحقات العمال المصريين المطرودين من ليبيا سنة ١٩٨٥ :

كانت ليبيا قد قامت سنة ١٩٨٥ ابان مرحلة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بطرد اعداد ضخمة من العمال المصريين العاملين بها دون سداد مستحقاتهم والتى قدرتها مصر بـ ٦ مليون دولار . وقد طالبت مصر بسداد هذه المستحقات من خلال منظمة العمل الدولية ، كما انها وضعتها على قمة اجندة العلاقات المصرية ـ الليبية بعد

استئناف تلك العلاقات فى مايو سنة ١٩٨٩ . وقد تمت تسوية تلك القضية على مرحلتين ، ففى يناير سنة ١٩٩٠ حولت ليبيا ٢ مليون دولار من اجمال المستحقات كدفعة اولى . وفى ٢ يوليو سنة ١٩٩١ واثناء زيارة لمصر ، اصدر العقيد القذافى تعليمات إلى البنك المركزى الليبى بتحويل باقى المستحقات خلال ٤٨ ساعة ، وقد تم التحويل بالفعل فى ١٠ يوليو حيث حول البنك المركزى الليبى ٤ مليون دولار . وبذلك حولت ليبيا مستحقات العمال المصريين ، اذ لم تبق الا ان تقوم السلطات المصرية بسداد المستحقات للعمال المصريين ، وهو الامر الذى توقع سفير مصر لدى ليبيا فى تصريحه فى ٢٠ سبتمبر ، ان يتم فى اوائل سنة ١٩٩٢ .

(٢) قضية توطين المزارعين المصريين جنوبى ليبيا :

أثيرت قضية توطين المزارعين المصريين جنوبى الصحراء الليبية فى يناير سنة ١٩٩٠ حينا اعلن محمد لطفى فرحات أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط فى ليبيا ، انه قد تم الاتفاق بين مصر وليبيا على توطين المزارعين المصريين فى الوديان الجنوبية بليبيا على مساحة ٢ مليون هكتار . وجاءت اتفاقية التملك والانتفاع بالعقارات والاراضى الزراعية الموقعة ضمن الاتفاقات العشر المشار اليها سالفا لتنص على اقامة مشروعات استيطانية لمواطنى احدى الدولتين فى الدولة الاخرى بموجب اتفاقات خاصه ، فى اشارة واضحة إلى مشروع توطين المزارعين المصريين فى ليبيا .

ويبدو من تصريحات المسئولين المصريين أنهم قد قابلوا مشروع التوطين بتحفظ شديدة خاصة أن المشروع قد أثير فى اعقاب فشل مشروع مماثل فى العراق . فقد طالب المسئولون المصريون بوضع ضوابط وضمانات محددة لعملية التوطين واجراء دراسات مسبقة لجدواها . وبناء عليه تم فى يوليو سنة ١٩٩٠ تشكيل لجنة عليا دائمة تسمى « اللجنة العربية المصرية الليبية للتوطين » لمتابعة المشروع ، وتقرر ان تقوم لجنة مصرية بدراسة ميدانية لمناطق التوطين وان تقوم شركات مصرية باعداد البنية الاساسية لمناطق التوطين . وقد قامت اللجنة المصرية بدارسة المناطق المقترحة للتوطين ، وهى تقع فى منطقة الويغ ، على الحدود الليبية مع الجزائر والنيجر . وحينما اجتمعت اللجنة العربية للتوطين فى أغسطس سنة ١٩٩١ ، بدا واضحا اختلاف وجهات النظر المصرية - الليبية حول مشروع التوطين . فقد اشترط الجانب المصرى ان يكون التوطين للاسر المصرية والليبية معا ، والا يكون مقصورا على المصريين كما طالب اجراء دراسات جدوى لمشروع التوطين . أما الجانب الليبى ، فقد كان اكثر حماسا للمشروع ، وتوقع بدء عملية التوطين مع نهاية سنة ١٩٩١ ، وهو الامر الذى لم يتم بالفعل ، اذ انه مع بروز ازمة لوكربى ضعف الاهتمام بمشروع التوطين . وفى فبراير سنة ١٩٩٢ صرح مصطفى الشاذلى ، سفير مصر لدى ليبيا ، بان التوطين سيبدأ عقب الانتهاء من المرافق ، وبعد الاعداد الكافى لهذا المشروع (الاهالى ، ٢٦ فبراير) . كما صرح فى الشهر التالى ، انه لن يتم اى مصرى للعمل فى الاراضى الزراعية بغرض التوطين ، الا بعد استكمال مستلزمات البنية الاساسية للاراضى المستصلحة . (الاهرام ٢ / ٣) والواقع ان النخبة السياسية (سواء فى الحكومة أو المعارضة) لم تتحمس لمشروع التوطين لانه أتى فى اعقاب فشل مشروع مشابه فى العراق . وقد شككت المعارضة المصرية فى ان المناطق المقترحة للتوطين لاتصلح اصلا للزراعة او الحياة ، وان الغرض من التوطين هو انشاء حاجز دفاعى بشرى على الحدود الليبية . وعلى اى حال ، فمع نهاية سنة ١٩٩١ لم تكن هناك بوادر جادة على احتمال دخول المشروع حيز التنفيذ .

٣ - العمالة المصرية فى ليبيا :

على أثر استئناف العلاقات المصرية - الليبية اعلنت ليبيا انها ستعطى الاولوية المطلقة للعمالة المصرية للعمل فى اراضيها ، وذلك على لسان رئيس البنك المركزى الليبى فى ١٦ فبراير سنة ١٩٩٠ . ونتيجة لفتح الحدود وقرار اعطاء الاولوية للعمالة المصرية ، تدفقت العمالة المصرية على ليبيا بكميات هائلة . مما ادى إلى زيادة اعداد العمالة المصرية فى ليبيا من حوالى ٤٠٠ ألف نسمة فى اوائل سنة ١٩٩٠ إلى حوالى ١,٥ مليون نسمه فى نهاية سنة ١٩٩١ حسب تقدير وزير الخارجية الليبى (المصور ٢٤ يوليو سنة ١٩٩٢) وسفير مصر لدى ليبيا (الاهرام ٢٥ فبراير سنة ١٩٩٢) . والواقع ان رقم العمالة المصرية فى ليبيا كان قد وصل إلى حوالى ٢ مليون نسمه مع منتصف سنة ١٩٩١ ، ولكنه هبط إلى حوالى ١,٥ مليون بعد اتضاح محدودية فرص العمالة فى ليبيا . ويعمل حوالى ١٥٠ الف مصرى فى القطاع الحكومى الليبى (تقدير امين اللجنة الشعبية الليبية للتعاون المصرى - الليبى فى المصور ٢٤ يوليو سنة ١٩٩٢) وقد اعطى لهم حق تحويل نسبة من مرتباتهم الى مصر بالعملة الحرة . اما الباقى ، فيعملون فى القطاع الخاص ، ولا يحق لهم تحويل اى نسبة من اجورهم او مرتباتهم . ويتركز معظمهم فى قطاع البناء والتشييد ، ثم القطاع الزراعى . فضلا عن ذلك ، فان المصدر الاساسى لمشكلات العمالة المصرية فى ليبيا يأتى من هذا القسم .

وفى خلال سنة ١٩٩١ وقعت مجموعة من الاتفاقات

النوعية بين مصر وليبيا التى تعطى الأولوية للعمالة المصرية مثال الاتفاق بين نقابة الصيادلة المصرية ونظيرتها الليبية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٩١ والذى يقضى باعطاء الأولوية للعمل فى ليبيا للصيادلة المصريين ، مع السماح لهم بافتتاح صيدليات خاصة . وفى ١٣ أغسطس اتفقت وزارتا المواصلات فى الدولتين على أن تتولى الخبرات المصرية تنفيذ الأعمال الفنية الخاصة بتركيب السنترالات التى تنتجها مصر فى عدد من المناطق الصحراوية فى ليبيا . وكذلك الاتفاق بين وزارة القوى العاملة فى مصر وأمانة اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهنى فى ليبيا فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٩١ والذى يقضى بقيام المتخصصين المصريين بتأليف الكتب الدراسية المقررة فى مراكز التدريب المهنى المتوسط فى ليبيا . وكانت الوزارة والأمانة قد اتفقتا فى ١٠ سبتمبر على تنظيم استخدام العمالة المصرية فى القطاعات الحكومية الليبية ، بحيث يتم ذلك عن طريق وزارة القوى العاملة المصرية ، وأن تقوم الوزارة بانشاء جهاز للتفتيش العمالى فى ليبيا أسوة بما يتبع فى مصر .

و - مجالات التعاون الفنى بين مصر وليبيا :

يمكن حصر أهم مجالات التعاون الفنى بين مصر وليبيا فيما يلى :

(١) العلاقات التجارية :

خلال سنة ١٩٩٠ ، وقعت مجموعة من الاتفاقات التجارية بين مصر وليبيا كان لها أثرها فى تنمية العلاقات التجارية بينهما ففى ١٧ مارس سنة ١٩٩٠ أعلنت ليبيا من جانب واحد الغاء الرسوم الجمركية على البضائع المصرية القادمة عبر منفذ السلوم والبرى . وفى ٢٧ يونيو ، وقعت الدولتان إتفاقية صفقة مكتافئة قيمتها ١٠٠ مليون دولار مناصفة بينهما . وفى ٤ ديسمبر تم الاتفاق على اطلاق حرية التجارة بين الدولتين وعدم تحديد صفقات متكافئة ، عملا على زيادة التبادل التجارى . وقد رأينا أن الاتفاقية التجارية والجمركية الموقعة فى اليوم ذاته قد نصت على إعفاء البضائع والمنتجات المصدرة من إحدى الدولتين إلى الدولة الأخرى من الضرائب والرسوم الجمركية . وفى ٤ أغسطس ١٩٩١ ، وأثناء زيارة الرئيس مبارك إلى ليبيا ، أتفق مع الرئيس الليبى على الغاء الجمارك بين مصر وليبيا والسماح للركاب القادمين والمغادرين بحمل مختلف البضائع دون تحديد الكميات ودون إجراءات التفتيش الجمركية فى المطارات والموانىء البحرية والبرية ، فلم تعد تحصل جمارك على البضائع الواردة ذات المنشأ الليبى بصحبة مواطنى الدولتين .

نتيجة لذلك ارتفع حجم التبادل التجارى بين مصر وليبيا من ٢١٤ ألف جنيه سنة ١٩٨٨ (تشمل ٩٠ ألف جنيه صادرات مصرية) إلى ١٥,١٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٩ (تشمل ١٢,٣ مليون جنيه صادرات مصرية) إلى ١٥٠,٢ مليون جنيه سنة ١٩٩٠ منها ١١٧,٣ مليون جنيه صادرات مصرية) إلى ٢٩٠ مليون جنيه سنة ١٩٩١ (منها ٢٢٨ مليون جنيه صادرات مصرية) . ولا تشمل هذه الأرقام المبادلات التجارية التى تتم عن طريق القطاع الخاص والبضائع التى يحملها المواطنون معهم أثناء عبورهم والتى لا تسجل فى قوائم الصادرات والواردات ويلاحظ من هذه الأرقام أن الميزان التجارى منذ استئناف العلاقات كان لصالح مصر فى جميع السنوات .

وقد شهد عام ١٩٩١ تطورات هامة فى العلاقات التجارية المصرية - الليبية على النحو التالى :

(أ) أثناء زيارته لليبيا ، قرر الرئيس مبارك فى ٣ يناير استيراد ٥٠ ألف طن من حديد التسليح الليبى يسدد جزء من ثمنها بنظام التبادل السلعى ، والجزء الآخر بالنقد الأجنبى .

(ب) فى ٣ مارس سنة ١٩٩١ تم تسليم ١٥٠ سيارة ركوب ، ١٠٥ أوتوبيس مصرى إلى ليبيا تبلغ قيمتها ٧,٨ مليون دولار .

(ج) وقعت إتفاقية تقوم بموجبها مصر بتصدير ١٠ آلاف من سبائك الفيرو منجينيز سنويا إلى ليبيا لتغطية إحتياجات مجمع الحديد والصلب الليبى .

(د) فى ٢٤ أغسطس تم الاتفاق على تصدير عدد من المراجل البخارية لبعض مصانع الغزل والنسيج الليبية .

(هـ) فى ٢٧ أغسطس أفتتح الرئيسان المصرى والليبى معرض الصناعات المصرية فى بنى غازى .

(و) فى ٢٨ نوفمبر أتفقت الغرف التجارية المصرية والليبية على إنشاء غرف تجارية مشتركة لتعزيز التعاون التجارى .

(٢) الاستثمارات الليبية فى مصر :

ليس من المعروف على وجه الدقة حجم الاستثمارات الليبية فى مصر ، ولا الزيادات التى طرأت على تلك الاستثمارات خلال سنة ١٩٩١ . ولكن من المؤكد أن حجم الاستثمارات الليبية الخاصة يفوق حجم الاستثمارات الحكومية ، وأن الاستثمارات الخاصة تصل إلى حوالى مليار دولار غالبيتها مسجلة بإسماء الزوجات المصريات لليبين . وتقدر اللجنة الشعبية للتعاون المصرى الليبى أن هذه الاستثمارات زادت إلى حوالى ٢٥٠ مليون دولار (الأهرام

٩٢/٣/٧) . أما عن الاستثمارات الحكومية ، فقد قدرها المصدر السابق بحوالى ٥٠٠ مليون دولار موزعة فى مجالات السياحة والفنادق بصفة أساسية ، بينما قدرها مصدر مصرى بحوالى ٢٧ مليون جنيه مصرى تمثل أسهام ليبيا فى المصرف العربى الدولى ، والذى يمثل ٢٨,٨٪ من إجمالى رأس مال المصرف (الأهرام ، ١٩٩٢/٤/٢٥) .

(٣) التعاون الصناعى :

تطور التعاون الصناعى بين مصر وليبيا خلال سنة ١٩٩١ بشكل ملحوظ ، ففى فبراير سنة ١٩٩١ سافر ٢٠٠ فنى ومهندس مصرى للمساهمة فى تنفيذ التوسعات الجديدة فى مصانع الحديد والصلب الليبية . وفى ١٧ فبراير تم توقيع إتفاقية صفقة متكافئة قيمتها مائة مليون دولار لمقايضة المستلزمات والمنتجات الصناعية بين مصر وليبيا . وبموجب اتفاقية تستورد مصر حديد صلب ليبى قيمته ٥٠ مليون دولار ، وتصدر مصر أجهزة كهربائية ومنتجات غزل ونسيج قيمتها ٥ مليون بدولار أيضا .

وفى ١١ أبريل تم الاتفاق على قيام ترسانه الاسكندرية بتصنيع ألف حاوية لنقل البضائع وبناء سفن كبيرة متعددة الأغراض لحساب الشركة الليبية العامة للنقل البحرى . وفى ١٠ يونيو أعلن نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع فى مصر أنه تقرر إنشاء شركة صناعية قابضة بتمويل مصرى - ليبى لتنفيذ المشروعات الصناعية المشتركة .. وفى أول أغسطس وقعت ثلاث اتفاقيات للتعاون والتكامل الصناعى وبروتوكولا للتعاون الفنى فى مجال الكهرباء والطاقة . وتتضمن الاتفاقيات تبادل المكونات فى الصناعات الاليكترونية ، وإقامة شركة مصرية ليبية قابضة وتساهم فى تنفيذ عدة مشروعات صناعية . وفى ١٦ أغسطس بدأت ليبيا الاستعانة بأول حفار مصرى للتنقيب عن البترول بحقول سرت الليبية .

(٤) التعاون الزراعى :

فى يناير ١٩٩٠ أتفقت مصر وليبيا على إسناد أعمال استصلاح الأراضى وحفر الآبار وإقامة السدود فى الأراضى الليبية إلى ٣ شركات مصرية ، بحيث تبلغ قيمة تلك الأعمال حوالى ١٠٠ مليون دينار ليبى ، كما اتفقنا على إقامة ٣ شركات إستثمارية فى مجال إنتاج وتصدير وإستيراد الخضروات والفواكه بين الدولتين .

وقد تم تنفيذ الجزء الأكبر من الاتفاقيتين خلال سنة ١٩٩١ حيث تعاقدت ليبيا مع شركات مصرية فى مجال استصلاح الأراضى بما قيمته ٦٥ مليون دينار ليبى ، وفى ١٩٩١/٧/٨ تقرر إنشاء هيئة عربية مشتركة لإنتاج الحبوب وهيئتين مشتركتين للبحوث الزراعية ومكافحة الآفات ووقاية النباتات .

(٥) التعاون فى مجال الاتصالات والمواصلات :

فى أول يناير سنة ١٩٩٠ بدأ تشغيل أول مشروع للربط الهاتفى والتليفزيونى بين مصر وليبيا لخدمة حركة الاتصالات مع كافة دول الشرق العربى من خلال ١٨ قناة للاتصال .

وفى اليوم التالى ، بدأ تشغيل شبكة الميكروويف التى تربط مصر بليبيا خلال قناة هاتفية وثلاث قنوات إذاعية لخدمة حركة اتصالات مصر مع دول المغرب العربى . وفى ٣٠ ديسمبر من السنة ذاتها تم الاتفاق على مد خط سكة حديد بين السلوم وطبرق وطريق برى بين سيوه وجغبوب ، وأن تقوم الشركات المصرية بإنشاء خط السكة الحديد ، بما فيه الجزء الواقع داخل الأراضى الليبية .

فى عام ١٩٩١ نما التعاون المصرى الليبى فى مجال الاتصالات والمواصلات على النحو التالى :

- فى ٢٩ مارس قررت شركة مصر للطيران تسيير ٤ رحلات أسبوعيا إلى ليبيا .
- فى ٢٢ يوليو أعلن وزير النقل والمواصلات المصرى قرار فتح الاعتمادات الخاصة لإنشاء الطريق البرى بين سيوه وجغبوب .
- فى ٢٨ يوليو إتفقت مصر وليبيا على تنفيذ مشروع للربط الكهربائى بين الدولتين قبل نهاية سنة ١٩٩٥ وفى ٦ أكتوبر أعاد وزير الكهرباء المصرى تأكيد الاتفاق ذاته مع وضع برنامج زمنى للإنتهاء منه خلال ١٨ شهرا .
- أثناء زيارة الرئيس مبارك إلى ليبيا فى ٤ أغسطس تم الاتفاق على سرعة تنفيذ خط سكة حديد السلوم - طبرق بتكاليف تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه .
- فى ١١ أغسطس أتفقت هيئة الطيران المدنى المصرية ونظيرتها الليبية على أن تقوم الهيئتان بتسهيل استصدار تصاريح العبور والهبوط للرحلات العارضة ودعم التكامل بينهما فى مجالات التشغيل والصيانة والتدريب .
- فى ٢٨ أغسطس تقرر الغاء دفاتر المرور الدولية لاصحاب السيارات المصرية والليبية التى يعبر أصحابها الحدود ، وأن يستبدل الدفتر بشهادة تسيير داخل الدولتين سارية لمدة ٩٠ يوما وقابلة للتجديد .
- فى ٨ ديسمبر وافقت مصر وليبيا على استئناف خط سير بواخر الركاب بين موانىء الاسكندرية وطرابلس وبنى غازى .

(٦) التعاون العلمى والثقافى والرياضى :

لم يرد هذا التعاون العلمى والثقافى والرياضى بين مصر وليبيا إلا فى سنة ١٩٩١ ، فلا يكاد المرء يجد نماذج للتعاون فى تلك المجالات خلال سنة ١٩٩٠ ، باستثناء الاتفاق

الموقع فى ٢٤ فبراير على إنشاء صندوق مصرى ـ ليبيى مشترك لتمويل البحوث المشتركة وتقديم الاستشارات والدراسات الفنية ، ونهاية مقاطعة الفرق الرياضية الليبية للعب مع الفرق الرياضية المصرية ، حيث تم أول لقاء رسمى بين كرة القدم الليبية وكرة القدم المصرية بمبادرة رسمية بين النادى الأهلى المصرى ونادى الأتحاد الليبى فى إطار بطولة الأندية الأفريقية أبطال الدورى .

أما فى سنة ١٩٩١ فأننا نجد الحالات التالية :

ـ فى ٢٨ مايو تم توقيع إتفاق ثقافى بين وزير التعليم المصرى وأمين اللجنة الشعبية للتعليم العالى فى ليبيا ويقضى الاتفاق بتيسير إجراءات قبول طلاب الدراسات العليا الليبين بالجامعات المصرية .

ـ فى ٤ يونيو وقع وزير الاعلام المصرى ، وأمين اللجنة الشعبية للثقافة والاعلام فى ليبيا بروتوكول التعاون الاعلامى بين الدولتين . يتضمن البرتوكول التعاون فى مجال الإنتاج المشترك والهندسة الزراعية ووكالات الأنباء والرسائل الاذاعية وتسهيل وصول القناة الفضائية المصرية ودخول الصحف الصادرة فى كل دولة إلى الدولة الأخرى .

ـ فى ٢٠ أغسطس أفتتحت الدورة الكشفية للجامعات المصرية والليبية فى جامعة المنوفية .

ـ فى ٢٥ أغسطس تم توقيع إتفاقية تتضمن قيام مصر بتدريب ٩٠ طالبا ليبيا فى مختلف التخصصات فى الطيران المدنى مقابل ٤٠٠ ألف دولار أمريكى .

ـ فى ٢٧ أغسطس وقعت جامعة السابع من أبريل الليبية اتفاقا للتعاون العلمى والثقافى مع بعض معاهد الخدمة الاجتماعية فى مصر .

ـ فى ٢ نوفمبر وقع المركز القومى للسينما فى ليبيا إتفاقية مع نظيره المصرى للتعاون المشترك فى المجالات الثقافية والسينمائية ومجال السينما التعليمية .

ز ـ مشكلات وعقبات أمام تطور العلاقات المصرية ـ الليبية

أنتج التطور المكثف والمفاجىء للعلاقات المصرية الليبية بعض المشكلات التى هددت ، فى مرحلة معينة ، احتمالات تطور تلك العلاقات . ولعل أهم تلك المشكلات هى المشكلات التى ثارت نتيجة قرار فتح الحدود ، فقد أتخذ القرار دون تصور مسبق عن آثاره المحتملة ودون تمهيد مسبق لكيفية مواجهة تلك الآثار . فقد استغل بعض التجار فى الدولتين فرصة فتح الحدود لتهريب سلع أجنبية إلى مصر وليبيا ، مما هدد المنتجات الوطنية ، كما ظهرت فئة من التجار الذين يشترون السلع الغذائية والمواد المصنعة الليبية ويبيعونها فى مصر باسعار أعلى لتحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد الليبى ، مما أدى إلى فرض ليبيا رقابة على خروج السلع الغذائية والمصنعة . وقد تفاقمت تلك المشكلة نتيجة عدم قدرة التجار المصريين على مبادلة الدينار الليبى بالجنيه المصرى رسميا فضلا عن أن القانون الليبى يمنع خروج أى مبالغ بالعملات الحرة من ليبيا . وبالتالى ، لجأ التجار إلى مقايضة السلع والبضائع التى يصدرونها إلى ليبيا بسلع وبضائع ليبية ، إذ يجرى بيع السلع فى السوق الليبية وتقاضى ثمنها بالدينار الليبى ، ثم بيعه فى مصرف السوق السوداء بالمخالفة للقوانين الليبية والمصرية ، مما خلق سوقا للمضاربة فى الدينار الليبى يرتبط بذلك ظهور مشكلة تهريب السيارات الليبية إلى مصر نظرا لأن أسعار السيارات فى ليبيا أقل من أسعارها فى مصر ، فقد لجأ البعض إلى شراء سيارات من السوق الليبية وقيادتها فى مصر بتوكيلات من أصحابها ، مما يفوت على الخزينة المصرية فرصة الحصول على جمارك تلك السيارات .

ومن ناحية أخرى ، فإنه نتيجة لقرار فتح الحدود تدفقت على السوق الليبية إعداد هائلة من المصريين ، وصل عددها فى بعض الفترات إلى حوالى ٢ مليون عامل بحثا عن فرصة عمل مما أدى إلى تزايد عرض العمل فى مقابل محدودية الطلب على القوى العاملة وبالتالى انخفضت الأجور والمرتبات إلى مستويات تقل عن حد الكفاف . هذا فضلا عن تدفق أعداد من المجرمين والمتسولين إلى السوق الليبية مما أساء إلى سمعه العامل المصرى ، وخلق حزازات اجتماعية مصرية ـ ليبية . وعلى سبيل المثال ، فإنه فى أواخر شهر أكتوبر وأوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٩٢ حدثت مصادمات بين بعض المصريين والليبيين فى المناطق الحدودية الليبية ، حين منعت السلطات الليبية خروج المواد الغذائية وحديد التسليح بصحبة بعض المصريين المغادرين وصادرت ما كانوا يحملونه منها ، كما تعرضت سيارات النقل المصرية للقذف بالحجارة من بعض الليبين . وقد حاولت الحكومتان المصرية والليبية إحتواء الأزمة ، وصرح أحمد قذاف الدم فى ٩١/١١/٢ منسق العلاقات المصرية والليبية ، بأن هذه المصادمات حوادث « فردية » ، وتخضع للقانون العادى والتحقيق ، كما أكد محافظ طبرق فى ١٩٩١/١١/٣ أنه لارجعه فى القرارات التى إتخذت بها طريقة الوحدة مهما كان حجم الطابور الخامس أو ذوى النفوس المريضة . وأعلن وزير الداخلية المصرى فى ٩١/١١/٤ أن ما تعرض له المصريين على الحدود هو تصرفات فردية وراءها مغرضون لهم مصلحة فى افساد العلاقات بين الدولتين ، وتعكس التصريحات السابقة تصورا لدى المسئولين فى الدولتين بوجود فئات اجتماعية تحاول تعطيل مسيرة العلاقات المصرية ـ الليبية . والواقع أنه نتيجة للتدفق الكثيف من السلع والبضائع المصرية على السوق الليبية اضيرت مصالح بعض الفئات العربية ، وبالذات موظفى

المؤسسات الاستهلاكية الحكومية الذين كانوا يقومون بعقد إتفاقات مع الدول الأوروبية لاستيراد المواد الغذائية وفى السلع المصنفه التى حلت محلها المنتجات المصرية ، وكذلك أصحاب المصانع الصغيرة التى تأثرت مبيعاتها بتدفق السلع المصرية وأصحاب توكيلات السلع الأجنبية الصنع . وقد لجأ هؤلاء إلى مقاومة عملية التدفق السلعى المصرى سواء باطلاق الاشاعات عن أن المصريين يبيعون سلعا إسرائيلية الصنع ، أو سلعا رديئة الصنع ، وساعد على ذلك تدفق بعض السلع ناقصة الجودة على السوق الليبية من خلال تجار الشنطة وتجار الصفقة الواحدة . كذلك ، فقد تضررت فئات اجتماعية أوسع فى ليبيا نتيجة نقص المعروض من السلع الغذائية المدعومة ومواد البناء المدعومة وبالتالى ارتفاع أسعارها نتيجة شراء بعض التجار المصريين لتلك السلع والمواد . أما لكثرة المنتجات التى باعوها فى السوق الليبية أو لبيعها بسعر أقل فى السوق المصرية . لقد أدى ذلك كله إلى مصادمات اجتماعية بين بعض المصريين والليبين فى المناطق الحدودية ، كما قلنا ، واقترح أمين لجنة العدل الليبية على وزير الداخلية المصرى تشكيل دوريات أمنية مشتركة بين الدولتين لمواجهة تلك المصادمات .

تلك هى أهم المشكلات التى ثارت فى سنة ١٩٩١ نتيجة قرار فتح الحدود . بيد أن تلك المشكلات ما لبثت أن اتجهت نحو الحل في المدى المتوسط نتيجة آليات التصحيح التوازنية ، فالآثار السلبية الناشئة عن تدفق العمالة المصرية المفاجىء بدأت فى التراجع نتيجة عودة العاملين المصريين الذين عجزوا عن إيجاد فرص عمل فى السوق الليبية ، كما أن قيام ليبيا بربط السلع الغذائية المدعومة على البطاقات التموينية من المؤسسات الاستهلاكية ورفع الدعم عن السلع المعروضة والسوق الحرة أدى إلى تراجع ظاهرة شراء تلك السلع وبيعها فى السوق المصرية . كذلك ، فقد منعت مصر قيادة السيارات ذات اللوحات الليبية فى مصر بتوكيلات من أصحابها الليبين ، مما حد من ظاهرة التهرب الجمركى .

ومع ذلك ، مازالت هناك بعض المشكلات التى تعطل نمو العلاقات المصرية الليبية . ولعل أول تلك المشكلات هى مشكلة عدم تحديد سعر صرف للجنيه المصرى مقدرا بالدينار الليبى وبالعكس وعدم سماح الدولتين بالتعامل بعمله الدولة الأخرى فى أراضيها بشكل رسمى ، ويؤدى هذا الوضع إلى تعطيل نمو العلاقات التجارية بالذات على مستوى المعاملات الفردية ، فضلا عن أنه يؤدى إلى ضياع عائد عمل العاملين المصريين في القطاع الليبى الخاص ، حيث أنه لا يسمح لهم بتحويل أى جزء من دخولهم إلى مصر . أما المشكلة الثانية فهى مشكلة التمويل ، وتعنى بذلك تمويل مشروعات التكامل المصرى - الليبى . فمن الواضح أن كثيراً من مشروعات التكامل قد أتفق عليه دون حساب مسبق للاحتياجات التمويلية لتلك المشروعات . وقد تفاقمت مشكلة التمويل بعد أن صعدت الولايات المتحدة من سياسة المقاطعة والحصار الاقتصادى على ليبيا . وقد فسر الرئيس الليبى فى ١٩٩١/١٢/٦ عدم تنفيذ مشروع خط سكة حديد السلوم - طبرق فى ضوء المشكلة التموينية الناشئه عن الحصار الأمريكى .

أما المشكلة الثالثة فهى مشكلة تباين السياسات الاقتصادية فى مصر وليبيا ، فبينما تواجه مصر مشكلة تمويلية تدفعها إلى التركيز على الموارد الجمركية لتغطية عجز الموازنة ، فإن الموارد الجمركية لا تشكل إلا نسبة محدوده من موارد الخزينة الليبية . وكذلك ، فإن الخزينة المصرية اضيرت من قرار الغاء الجمارك أكثر مما اضيرت الخزانة الليبية ، مما دعى الحكومة المصرية إلى التراجع تدريجيا عن قرار الغاء الجمارك . فقد بدأت مصر بفرض ضريبة مبيعات على السلع ذات للمنشأ الليبى الواردة إلى مصر ، أسوه بالسلع ذات المنشأ المصرى ، ثم اتجهت إلى إعادة فرض رسوم جمركية على السلع ذات المنشأ الليبى .

ومن ناحية أخرى فإن تأمل إدراكات النخب السياسية والثقافية المصرية للعلاقات المصرية - الليبية توضح أن هناك تخوفا دفينا من احتمال حدوث انقلاب مفاجى فى مسيرة تلك العلاقات كما حدث فى الماضى . وهو احتمال قائم فى ظل وجود عوامل تعمل فى الاتجاه المضاد لنمو تلك العلاقات وينبغى أن نشير قبل الاستطراد فى تحديد تلك العوامل أن القيادة الليبية حرصت على تأكيد نفى احتمال حدوث هذا الانقلاب المفاجىء فى مناسبات متعددة ، موضحة أن ما حدث فى الماضى لن يتكرر . لعل أول العوامل التى تعمل فى الاتجاه المضاد أن العلاقات المصرية الليبية ما زالت تفتقر إلى المقومات البنائية والمؤسسية الكفيلة بنمو تلك العلاقات بصرف النظر عن الأشخاص فقد نمت العلاقات المصرية الليبية نموا هائلا فى فترة زمنية وجيزة (مقارنة بما كان عليه الحال قبل استئناف العلاقات) دون إعداد تمهيد مسبق . فقد اتخذت قرارات مفاجئة وجذرية للتكامل دون حساب التكاليف النسبية التى ستتحملها كل دولة نتيجة تلك القرارات ، مما أدى إلى تراجع فعلى عن بعض هذه القرارات وثانى تلك العوامل هو اختلاف مفهوم القيادة السياسية فى الولتين للهدف النهائى من نمو العلاقات .

فبينما ترى القيادة الليبية أن الهدف النهائى هو إقامة وحدة اندماجية مصرية ليبية فى أقرب وقت ، فان القيادة المصرية ترى أنه من الأفضل التركيز على التعاون المشترك وان الوحدة يجب أن تنبع من القواعد الشعبية . وقد أعلن أحمد قذاف الدم فى ٤ أبريل سنة ١٩٩١ أن الرئيس القذافى مستعد للتنازل عن الرئاسة مقابل إتمام الوحدة مع مصر . وأن ليبيا

مصممة على استمرار خطوات هذه الوحدة وإقامة حوار سياسى شامل مع مصر لإعداد جدول زمنى للوحدة بين الدولتين وأكد الرئيس القذافى فى ٣ يوليو سنة ١٩٩١ فى حديثه فى جامعة الاسكندرية مطالبته بالوحدة الفورية بين مصر وليبيا وأن تكون القاهرة عاصمة الأمة العربية ، وباقى العواصم ضواحى للقاهرة . أما الرئيس مبارك فقد أشار إلى التكامل المصرى الليبى فى ٨ أغسطس مؤكدا أن الاندماج بين الدولتين ينبع من القاعدة الشعبية ، وأن اندماج الشعوب يأتى عن طريق اندماج المصالح المشتركة والتعاون فى كافة المجالات وقد سبق أن أشرنا إلى أن الدولتين قد حققتا خلال سنة ١٩٩١ نموا فى علاقاتها الاقتصادية رغم اختلاف الرؤى السياسية ولكن من المحتمل إلى حد كبير أن يصبح ذلك الاختلاف قيدا على نمو العلاقات الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى الا يحتمل اختلاف الرؤى السياسية بين الدولتين نموا إضافيا للعلاقات الاقتصادية بينهما ، ولهذا نلاحظ تباطؤا واضحا فى إتمام مشروع التوطين إذ أنه يترتب عليه ارتباطات طويلة الأمد ربما لا تحتملها الرؤى السياسية المتفاوتة الراهنة .

وأخيرا فإنه طبيعة علاقات مصر وليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية تشكل قيدا آخر على نمو العلاقات المصرية الليبية . فالدولتان تقفان على طرفى نقيض فى علاقاتهما بالولايات المتحدة ، سواء من حيث المعونة الأمريكية المعطاه أو السياسة الخارجية . ومع تزايد النفوذ الأمريكى فى العالم ، فإنه من الوارد إلى حد كبير أن تضغط الولايات المتحدة لتحجيم العلاقات المصرية ـ الليبية .

بيد أنه يمكن القول من ناحية ثانية أن هناك عوامل أخرى تدفع فى اتجاه استقرار العلاقات المصرية عند وضع التعامل العادى بين الدول . ولعل أول تلك العوامل هو أن العلاقات المصرية ـ الليبية هى علاقات بلا قضية مركزية خلافية فرغم التجاور الجغرافى بين الدولتين ، إلا أنه لا توجد بينهما مشكلات حدودية ، أو مطالب إقليمية . والقضية الخلافية الوحيدة فى العلاقات المصرية ـ الليبية هى قضية أسلوب التعامل مع الصراع العربى ـ الإسرائيلى . ومع التحول فى طبيعة النظام الدولى ، واتجاه الطرف الفلسطينى إلى قبول التسوية السلمية ، فقد بدأت النظم العربية تتعايش مع خلافاتها حول أسلوب التعامل مع هذا الصراع . أما ثانى تلك العوامل فهو المصالح المشتركة للدولتين فى استقرار التعامل بينهما كما أشرنا فى مقدمة هذا القسم .

القسم الثالث

الدفـاع والقـوة العسـكرية

- ☐ السياسة الدفاعية المصرية .
- ☐ سياسة التسليح المصرية .
- ☐ النشاط التدريبى .
- ☐ سياسة الخدمة الوطنية .

أولاً : السياســة الدفاعيــة المصريــة ..

١ - التطورات الهامة :

أ - شهدت السياسة الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩١ تطورين لم تشهد مثلهما منذ عدة حقب مضت ، حيث شاركت تشكيلات مصرية ميكانيكية ومدرعة (قوات عروبة ٩٠) فى الحرب البرية لتحرير الكويت وأتمت مهمتها بنجاح كبير بالتعاون مع القوات العربية والقوات الأجنبية والمتحالفة ، أما التطور الثانى فكان سحب هذه القوات بمبادرة مصرية بعد أن رأت القيادة السياسية أن هذه القوات قد أتمت مهمتها وأدت واجبها وأن الظروف لم تعد تستلزم أستمرار وجود هذه القوات فى منطقة الخليج على الأقل من وجهة النظر المصرية .

ب - أحدث القرار الخاص بسحب القوات المصرية التى شاركت فى حرب الخليج وأتمام عملية السحب بالفعل فى زمن قصير (أعلن رئيس الجمهورية عن قرار سحب القوات المصرية من منطقة الخليج فى ٨ مايو ١٩٩١ وأتمت جميع القوات عمليات العودة إلى قواعدها فى مصر بحلول منتصف أكتوبر ١٩٩١ تقريبا) ردود فعل عميقة على المستوى الداخلى حيث تصور البعض حدوث خلافات بين مصر ودول الخليج ، وشكك البعض الآخر فى إمكانية أشتراك مصر فى أى ترتيبات أمنية فى الخليج ، ومما ساعد على ذلك تصاعد الزخم الاعلامى حول المعاهدات الدفاعية الثنائية بين الولايات المتحدة والكويت ، وتراجع الحماس عن مشاركة أطراف عربية غير خليجية فى ترتيبات الأمن فى الخليج .

جـ - خلال عام ١٩٩١ أرتكزت السياسة الدفاعية المصرية على الأسس الآتية :

(١) الحرص على أن يكون الأشتراك فى الصراع الدائر نابعا من هدف مشروع أقليميا وعالميا .

(٢) ضرورة تهيئة وحشد الرأى العام العالمى والاقليمى والمحلى للعمل العسكرى .

(٣)ضرورة استنفاذ كافة الوسائل والطرق السلمية لحل النزاع قبل الشروع فى اللجوء إلى القوة العسكرية .

(٤)أن يتماشى الهدف الاستراتيجى مع الظروف السياسية الدولية والمحلية .

(٥) أن تتكاتف قوى الدولة فى تنسيق كامل مع ملاحظة أن عدم الأهتمام بأحد عناصر القوى الشاملة قد يعيق الهدف الاستراتيجى إذ أنه سوف يؤثر على واحد أو أكثر من عناصر القوى الأخرى .

د - تأخذ السياسة الدفاعية المصرية فى أعتبارها ان الأمن القومى المصرى مرتبط بالامن القومى العربى ، ويستلزم ذلك الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية وقادرة على حماية الدولة ضد أى تهديد ، والأستعداد لتقديم الدعم العسكرى فى أطار العمل العربى المشترك وتحت مظلة الجامعة العربية .

٢ - الشروط التى روعيت عند تطبيق السياسة الدفاعية المصرية عام ١٩٩١ :

أ - الالتزام الكامل بتطبيق مبادىء الحرب أثناء التخطيط .

ب - المرونة فى التنفيذ خاصة فيما يتعلق بمبدأى المفاجأة والمبادأة وأعمال الحشد والتعاون والسيطرة حيث كان أشتراك القوات المصرية (عروبة ٩٠) فى حرب تحرير الكويت فى أطار أكبر شمل أبعاد استراتيجية لا تتصل بالقوات المصرية وحدها .

جـ - عدم إغفال الجانب المعنوى والنفسى من منطلق أن الحروب يتم تحقيق النصر فيها فى قلوب المقاتلين أولا قبل الالتحام الفعلى فى ميدان المعركة .

د - التنسيق الكامل بين الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لتنفيذ عمليات النقل والحشد والحماية .

هـ - استخدام الامكانيات القتالية للافرع الرئيسية طبقا لقدراتها على تنفيذ مهامها فى أطار العمليات المشتركة الحديثة . وبناء على ذلك لم يتم أستخدام القوات الجوية المصرية فى حرب تحرير الكويت مراعاة لخواصها ونظراً لوجود قوات جوية كافية فى مسرح عمليات الكويت .

و - مراعاة التوازن الدقيق فى مسارح العمليات ، حيث لم يؤد أفراز قوة مصرية للعمل فى اتجاه مسرح عمليات الخليج إلى حدوث خلل فى التوازن الاستراتيجى على حساب اتجاهات التهديد التقليدى والأخرى فى مسرح عمليات جمهورية مصر العربية .

ز - كشف أشتراك القوات المصرية فى حرب تحرير الكويت عن بعض نواحى القصور والضعف فى بعض المجالات :

(١) تواضع إمكانيات النقل الاستراتيجى والبحرى والجوى .

(٢) عدم توافر نظام دفاع جوى صاروخى استراتيجى مضاد للصواريخ البالستيكية .

(٣) عدم أرتباط مصر بشبكة معلومات استراتيجية (أقمار صناعية على سبيل المثال) .

٣ - الاستراتيجية العسكرية المصرية خلال عام ١٩٩١ :

أ - تقوم الاستراتيجية العسكرية المصرية عموما على أسس وقواعد ثابتة مستمدة من استراتيجية الدولة التى تهدف إلى حماية الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى .

ب - رغم ثبات الاستراتيجية العسكرية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، فأنها شهدت مرونة فى أستخدام أساليب التنفيذ والوسائل المؤدية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثابتة ، وانطلاقا من تلك المرونة تم أرسال جزء له وزنه وقيمته الكبرى (فرقة مشاة ميكانيكية وفرقة مدرعة تملكان حوالى ٤٠٠ دبابة) من القوات المسلحة المصرية إلى مسرح عمليات الخليج لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية والمساهمة فى تحرير دولة الكويت واستعادة الشرعية .

جـ - لم يكن هذا العمل بمثابة تغيير فى الاستراتيجية العسكرية المصرية ، وإنما كان انطلاقا من مبدأ المرونة فى أستخدام الوسائل لتحقيق الأهداف الآتية :

(١) تأمين السلام والاستقرار لمصر .

(٢) تأمين السلام والاستقرار للمنطقة العربية .

(٣) حماية الأمن القومى المصرى والعربى .

٤ - الاستراتيجية العسكرية فى تأمين المصادر المائية خلال عام ١٩٩١ :

أ - شهد عام ١٩٩١ تصعيدا جديدا فى أزمة المياه فى منطقة الشرق الأوسط وهى المشكلة التى بدأت تتفاقم خلال الثمانينات وأصبحت تنذر بالخطر .

ب - زدا من تفاقم مشكلة المياه الافراط غير المبرر فى أستخدام الموارد المائية المتوفرة وزيادة نسبة الفاقد مع تضاعف أعداد السكان وأعمال التهجير وجلب أعداد جديدة من البشر إلى المنطقة .

جـ - سعت مصر خلال عام ١٩٩١ بكل السبل لوضع سياسة مائية تحقق التوازن الديناميكى بين الموارد المتاحة ومطالب الاعاشة والتنمية فى ظل ما يحدث فى المنطقة من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية .

د - وبالرغم من عدم ظهور مشكلة المياه حتى نهاية عام ١٩٩١ بشكل حاد ، (ربما يرجع ذلك إلى كثرة وقوع المشاكل فى المجالات الأخرى فى المنطقة) ، إلا أن الصراع القادم يحتمل أن يشتمل أحد اسبابه صراع من أجل المياه .

هـ - خلال عام ١٩٩١ عبرت الاستراتيجية المصرية عن أعتبارها أن أى محاولة للتحكم فى مصادر المياه الحيوية لمصر أو التأثير عليها يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومى .

و - لم يحدث خلال عام ١٩٩١ أى تهديد مباشر من الدول المستفيدة من مياه النيل ، وإن كانت هناك محاولات من بعض الاطراف التنصل من اتفاقيات تنظيم أستغلال المياه أو عرقلة المشروعات والجهود التى تبذل للتقليل من الفاقد وتنمية ايراد مياه النهر .

ز - الارتباط الوثيق بين مصالح مصر فى نهر النيل وأمنها القومى حتم عليها وضع استراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات ومحاولات السيطرة على حصة مصر من مياه النيل ، وحتى نهاية عام ١٩٩١ أعتمدت الاستراتيجية العسكرية المصرية اساليب التفاوض والاتفاق لحل جميع المشاكل .

حـ - تضع الاستراتيجية المصرية فى أعتبارها أن الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى يضم نهر النيل الذى يعد شريان الحياة لمصر . ولذلك فأنها لم تغفل أحتمالات اللجوء إلى تنفيذ بعض أعمال الردع ، بعد استنفاذ كافة الطرق السلمية فى حالة محاولة أحد الاطراف السيطرة على نهر النيل أو التحكم فى مياهه ومحاولة فرض أى نوع من أنواع الأمر الواقع .

٥ ـ المهمة الرئيسية للقوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٩١ :

أ ـ المحافظة على الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى .

ب ـ تأكيد سيادة الدولة على أراضيها ومياهها الأقليمية وما يعلوها من فضاء .

جـ ـ الاستعداد لتقديم العون للدول العربية الشقيقة .

د ـ العمل على دعم الكفاءة القتالية للقوات المسلحة .

هـ ـ تطوير القوات المسلحة بما يتماشى ومتطلبات العصر اعدادا وتسليحا مع الاستفادة بخبرات القتال المكتسبة وبأحدث المفاهيم العلمية .

و ـ المساهمة فى تحقيق الرفاهية للشعب المصرى بتنفيذ بعض المشروعات للقطاعات المدنية لتخفيف العبء عن كاهل الاقتصاد الوطنى ، وتنفيذ بعض المشروعات الانتاجية والخدمية لتحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة مع ملاحظة أن ذلك يدخل فى عداد الاضافة المتوازنة للمهمة الرئيسية للقوات المسلحة ولا تعد بدلا عنها .

٦ ـ موقف السياسة الدفاعية المصرية من قضايا الحد من التسلح :

أ ـ شهد عام ١٩٩١ نشاطا زائدا فى مجال محاولات الحد من التسلح ، وقد رحبت مصر بهذه المبادرات على أساس أنها تمثل خطوة على سبيل تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة ، شريطة أن تشمل المبادرة جميع دول المنطقة وجميع أسلحة الدمار الشامل وشريطة أن تعتمد على الاعتبارات الآتية :

(١) أن يكون ضبط التسلح فى المنطقة ضمن أطار حل شامل يهدف إلى تسوية جميع المشاكل السياسية وعلى رأسها الصراع العربى الاسرائيلى كأسلوب أمثل يسبق اجراءات السيطرة على التسلح أو يتزامن معها على الأقل ، ويتيح قدرا من حسن النوايا والاستقرار بما يمكن من المضى قدما فى جهود الحد من التسلح .

(٢) أن يشمل جميع دول المنطقة ، وجميع أنواع التسلح بما فيها أسلحة الدمار الشامل .

(٣) أن يراعى قدرات تصنيع الاسلحة الذاتية .

(٤) أن يراعى التوازنات فى المنطقة والا يحدث خللا فى هذه التوازنات لصالح طرف ما على حساب أطراف أخرى .

(٥) أن تضع هذه الجهود فى أعتبارها الحقائق الاساسية الخاصة بتسليح جميع الاطراف فى الوقت الحالى .

(٦) هناك محددات تحكم دور حركة كل طرف من الاطراف الفاعلة فى المنطقة ، ومن الضرورى مراعاة هذه المحددات حتى تثمر جهود الحد من التسلح ثمارا ايجابية .

ب ـ واصلت مصر خلال عام ١٩٩١ الدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

جـ ـ رحبت مصر بجميع المبادرات التى تقدمت بها القوى الكبرى فى العالم للحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها مبادرة بوش (٣٠ يوليو ١٩٩١) ، ومبادرة الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى (٩ أغسطس ١٩٩١) ، ومبادرة رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور فى نفس التوقيت . وأعلنت أن مساعيها لتحقيق الحد من التسلح تعتمد ذات الأسس التى سبق وأن أعلنتها ، وأكدت أن استمرار أمتلاك اسرائيل للأسلحة النووية يمثل العقبة الأولى (والأكثر أهمية) على سبيل التوصل إلى حالة متوازنة من التسلح فى الشرق الأوسط .

٧ ـ سياسة التجنيد والتعبئة للقوات المسلحة المصرية :

أ ـ أستمرت القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ فى الاعتماد على نظام التجنيد فى ظل أرتفاع بعض الأصوات المطالبة بالتحول إلى نظام التطوع تدريجيا للأسباب الآتية :

(١) لا تستطيع ميزانية الدولة أن تتحمل تكاليف التحول إلى نظام التطوع .

(٢) تظل القوات المسلحة محافظة على نظام التجنيد لأنه يوفر للقطاعات المدنية الكوادر المدربة على التخصصات الحيوية اللازمة لها .

(٣) تفيد القوات المسلحة فى ظل نظام التطوع من خريجى الجامعات فى التخصصات المختلفة وتستغل كفاءاتهم فى مهام لها حساسيتها فى القوات المسلحة .

ب ـ واصلت القوات المسلحة المصرية تحسين نسب الاداء الكيفى خلال عام ١٩٩١ على حساب الكم سعيا إلى الوصول إلى الحجم الأمثل الذى يجعلها قادرة على تنفيذ مهامها الاستراتيجية فى وقت السلم وفى هذا المجال رصد قيام القوات المسلحة بالاجراءات الآتية :

(١) تطوير العملية التجنيدية من خلال نظام علمى لتقويم وتوصيف الوظائف لتحقيق مبدأ الفرد المناسب فى المكان المناسب طبقا لكفاءته ومهاراته التى يتمتع بها قبل التجنيد .

(٢) تقويم نظام تعبئة متطور يعتمد عي الآلية ويؤمنه وجود بنية أساسية مناسبة من وسائل الاتصال والمواصلات .

جـ - كان للخبرات المستفادة من حرب الخليج أن تدرك مصر ضرورة المواءمة بين الاحتفاظ بحجم معقول من الافراد وقت السلم يستكمل وقت الحرب عن طريق نظام تعبئة متطور حتى لا تكون القوات المسلحة مترهلة .

٨ - اوضاع التعاون العسكرى المصرى العربى :

أ - فرض الوضع الاستراتيجي للدول العربية فى عام ١٩٩١ أن تتلاحم أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الحيوية حفاظا على مكاسبها القومية وتحقيقا للأمن القومى العربى .

ب - حددت الاستراتيجية المصرية المفهوم الشامل للأمن العربى خلال عام ١٩٩١ بأنه : **«شعور كافة شعوب ودول المجتمع العربى بالطمأنينة الناجمة عن غياب الخطر سواء أكان عسكريا أم اقتصاديا أم اجتماعيا ، وسواء مس هذا الخطر معتقدات أو ثروات جماعة أو شعب أو قطر أو مجموعة أقطار عربية أو شملهم جميعا ، وسواء كان منبع الخطر داخل الوطن العربى نفسه أو من خارجه»** .

جـ - من مفهوم الأمن القومى المصرى وارتباطه بالأمن القومى العربى وضعت السياسة الدفاعية المصرية على أساس الاحتفاظ بقوات مسلحة قادرة على حماية الدولة ضد أى تهديد برا أو بحرا أو جوا فى أى وقت من الاوقات مع الاستعداد لتقديم الدعم العسكرى للدول الشقيقة ، بناء على قرار القيادة السياسية وفى أطار العمل العربى المشترك ، وتحت مظلة الجامعة العربية ، وبشرط أن يوجه الطلب رسميا إلى جمهورية مصر العربية من الدولة التى تطلب الدعم .

د - برغم ما أثبته أشتراك القوات المسلحة المصرية فى عمليات تحرير الكويت فى الربع الأول من عام ١٩٩١ من أهمية تطوير ودعم التعاون العسكرى العربى فى كافة المجالات مع التركيز على نواحى التصنيع الحربى والتدريب المشترك وتبادل الخبرات ، إلا أن معدل التقدم فى التعاون العسكرى فى الفترة بعد أنتهاء عمليات تحرير الكويت شهدت جمودا أن لم يكن تراجعا فى الجزء الباقى من عام ١٩٩١ .

٩ - سياسة الترشيد فى السياسة الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩١ :

أ - من خلال مفهوم الترشيد الذى تبنته القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ ، وهو **«تحقيق أقصى عائد بأقل استهلاك»** . تم تخطيط وتنفيذ واتباع سياسة دقيقة للترشيد بهدف تحسين الآداء أعتمادا على منظومة متكاملة من الحاسبات الآلية .

ب - فى أطار سياسة الترشيد قامت القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ بمواصلة ادخال كل ما هو جديد وحديث فى مجال وسائل التدريب والمقلدات (طبقا للامكانيات الاقتصادية) لتحقيق أعلى ناتج وبأقل تكلفة ممكنة ، الأمر الذى يوفر أستهلاك الاسلحة والمعدات خصوصا تلك ذات التكلفة المرتفعة والعمر القصير افتراضيا ، وشمل ذلك ما يأتى :

(١) أستخدام مقلدات التدريب للقوات البحرية .

(٢) أستخدام أجهزة محاكات الطيران والمعارك الجوية .

(٣) أستخدام التدريب على أطلاق الصواريخ والاشتباك الجوى .

جـ - تابعت القوات المسلحة خلال عام ١٩٩١ عمليات ترشيد أسلوب ايواء الجنود من خلال التوسع فى أقامة المدن العسكرية بالجهود الذاتية . مع ترشيد نظم نقل وتداول واستهلاك مواد الاعاشة لتقليل الفاقد وبالتالى زيادة نصيب الفرد من هذه المواد .

١٠ - السياسة الدفاعية المصرية ونظام الأمن العربى خلال عام ١٩٩١ :

أ - طرح العراق بعدوانه على الكويت فى عام ١٩٩٠ وسعيه لألغاء كيانها وأعلانه ضمها للعراق تحديا غير مسبوق أمام المجتمع العربى والمجتمع الاقليمى والمجتمع الدولى أستمر خلال عام ١٩٩١ .

ب - على الرغم من أن الاداة العسكرية كانت أقل الادوات استخداما فى الصراعات العربية/العربية منذ نشأة النظام العربى بعد عام ١٩٤٥ (الاداة الاعلامية هى أعلى الادوات) ، إلا أن هذا الحدث - الغزو العراقى - كان فرصة أمام المجتمع الدولى لاعادة أكتشاف وتأكيد الشرعية الدولية من خلال العودة إلى مبادىء القانون الدولى وضمان احترامها بكل الوسائل التى كفلها ميثاق الامم المتحدة ، وتبلور ذلك - ربما لأول مرة فى تاريخ المجتمع الدولى - إلى ارادة سياسية عالمية موحدة تجاه هذا التحدى .

جـ - كان هذا الأمر مختلفا بعض الشىء بالنسبة للعالم العربى ، حيث كان الغزو العراقى مفاجأة فاقت قدرة النظام العربى ومؤسساته على مواجهته ، وبدلا من أن تتبلور ارادة سياسية عربية موحدة لمعالجة هذا الموقف ، تعددت الارادات ، واختلفت الرؤى والتصورات خلال عام ١٩٩١ .

د - كشفت الأزمة عن الحاجة الملحة لنظام جديد للأمن العربى بمفهوم شامل ينبع من دول المنطقة ، ويحقق لها أهدافها وغاياتها بعيدا عن أى تيارات أو توجيهات خارجية

على حساب المصالح العربية بحيث يكون نطاقا شاملا بأبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

هـ ـ جاء أعلان دمشق فى الثالث من مارس ١٩٩١ بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية بمثابة بداية مناسبة للترتيبات الأمنية فى المنطقة حيث حدد مبادى للتنسيق والتعاون من أهمها :

(١) العمل بالمواثيق الدولية وقرارات جامعة الدول العربية لتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار واحترام وحدة الاراضى والسلامة الاقليمية للاقطار العربية ، مع عدم جواز أكتساب الاراضى بالقوة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

(٢) العمل على بناء نظام عربى جديد من أجل تعزيز العمل العربى المشترك .

(٣) العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة أمكاناتها للعمل على الوقوف فى وجه التحديات التى يتعرض لها الاستقرار والأمن فى المنطقة ، ولتحقيق حل شامل وعادل للصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية على أساس ميثاق الأمم المتحدة .

(٤) أحترام مبدأ سيادة كل دولة على مواردها الاقتصادية .

و ـ من خلال هذه النظرة الدولية والعربية التى بلورها أعلان دمشق بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى وسوريا كان يمكن أن تلعب مصر مع شقيقاتها العربيات دوراً مؤثرا فى الترتيبات الأمنية المطلوبة لاستقرار المنطقة استنادا على العوامل الآتية :

(١) الخبرة المصرية الكبيرة فى مجالات العمل العسكرى .

(٢) الثقل السياسى والعسكرى على المستوى المحلى والدولى الذى يمكن تطويعه لصالح الأمة العربية .

(٣) توافر الامكانيات المطلوبة للمشاركة فى عمليات أعادة انشاء وتنظيم أطار النظام الأمنى .

(٤) الخط السياسى المعتدل والثابت لمصر فى مساندة الحق والعدل دون النظر لأى أعتبارات أخرى .

(٥) الموقع الجغرافى المتميز الذى يحقق لمصر والقدرة على التعاون من أى دولة عربية فى المشرق أو فى المغرب العربى .

ز ـ جاءت عملية تعديل ميثاق دمشق فى أجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى (١٥ ـ ١٦ يوليو ١٩٩١) فى مدينة الكويت العاصمة ، لكى تلقى بظلال كثيفة على احتمالات مشاركة مصرية ايجابية فى الترتيبات الأمنية فى الخليج ، فى الوقت الذى تزايدت فيه أبعاد الدور الايجابى لايران ، واستقرت الترتيبات الأمنية لصالح الولايات المتحدة خلال عام ١٩٩١ .

ثانياً : سياسة التسليح المصرية

١ ـ الطابع العام :

كان عام ١٩٩١ عاما مجدبا بالنسبة للسياسة التسليحية المصرية ، لاسيما فى مجالى الاستيراد والتصنيع الحربى الوطنى . وقد عكست هذه الحالة ذاتها على تصريحات المسئولين العسكريين الرسميين فى صورة تراجع الاشارة إلى قضايا التسليح ، والتركيز بدلا من ذلك على قضايا التدريب والتنظيم والتأمين الفني والادارى ، علاوة على تزايد التركيز على قضايا الأمن القومى المصرى فى خطوطها العريضة . وبشكل عام ، يمكن تحديد المؤشرات الدالة على جوهر أزمة السياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩١ فيما يلى :

أ ـ تباطؤ عمليات توريد الأسلحة والمعدات إلى القوات المسلحة المصرية .

ب ـ غموض الموقف بالنسبة لبعض برامج التصنيع الحربى الوطنى .

جـ ـ انخفاض الأهتمام وقوة الدفع فى الصناعة الحربية والوطنية عموما .

د ـ تضاؤل وانكماش مصادر توريد الاسلحة والمعدات بفعل التطورات الحادثة فى النظام الدولى .

ويعتبر تباطؤ عمليات التوريد بمثابة السمة البارزة للسياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩١ ، ويتضح هذا التباطؤ مثلا فى إنعدام وصول أية قطعة من قطع السلاح الرئيسية إلى مصر ، باستثناء ثلاث مقاتلات من طراز (أف ـ ١٦) تمثل الدفعة الأولى من الصفقة الثالثة المبرمة بين مصر والولايات المتحدة . ويمتد هذا الوضع ليشمل أيضا حتى تلك الأسلحة والمعدات المتعاقد عليها مع أطراف خارجية ، وكان يفترض وصولها إلى مصر خلال العام المذكور .

وفى نفس الوقت ، سادت خلال عام ١٩٩١ حالة من الغموض بشأن العديد من برامج التصنيع الحربى الوطنى ، وفى مقدمتها برنامج تجميع دبابة القتال الرئيسية المتطورة (أم ١ ـ ايه ؟ ابرامز) ، والتى كان يفترض الانتهاء خلال عام ١٩٩١ من أعمال البنية الأساسية اللازمة لبدء عملية التجميع الخاصة بها ، وتنبع حالة الغموض هنا من أن الجانبين المصرى والأمريكى امتنعا تماما عن الادلاء بأية تصريحات حول هذا البرنامج برمته . اضف إلى ذلك أن الصناعة الحربية المصرية كانت قد أظهرت خلال عام ١٩٩٠ عدداً من المؤشرات بصدد قرب البدء فى عمليات انتاج ناقلات الجنود المدرعة وقطع المدفعية ، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث خلال عام ١٩٩١ ، الأمر الذى يطرح تساؤلات كبيرة حول مصير البرامج الموضوعة الرامية إلى تحقيق التكامل فى الانتاج المصرى من المدرعات .

ويتكامل ما سبق مع شيوع حالة عامة من تقلص الاهتمام بالصناعة الحربية الوطنية خلال عام ١٩٩١ ، سواء بفعل قصور موارد التمويل المحلى اللازمة أو نتيجة لانتكاس الأعمال التى كانت مطروحة خلال العام الماضى بشأن امكانية انهاض صناعة سلاح عربية مشتركة تساهم فيها مصر وبلدان الخليج العربى بصفة خاصة ، وقد أدى هذا الوضع تلقائيا إلى اجهاض ـ ولو بصورة مرحلية ـ كافة الخطط الطموحة التى كانت تدعو اليها المصادر المصرية المسئولة فى هذا المجال ، ومما زاد من تفاقم هذا الوضع ، أن مصادر التوريد الأجنبية ذاتها قد أظهرت على ما يبدو عزوفا عن التجاوب مع المطالب التسليحية المصرية ، لاسيما فرنسا التى كانت مصر تطمح فى مواصلة التعاون التسليحى معها بعد أتفاق الجانبين المصرى والفرنسى خلال عام ١٩٩٠ على شطب جانب هام من إجمالى الديون العسكرية المستحقة لفرنسا على مصر .

يضاف إلى ما سبق تضاؤل مصادر توريد الأسلحة والمعدات بفعل التطورات الحادثة فى النظام الدولى . فقد تركت هذه التطورات تأثيراتها السلبية من زاويتين ، الأولى أنها أخرجت الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوربا من دائرة الدول الموردة للسلاح إلى مصر ، والثانية أنها أدت إلى تضييق نطاق السوق الدولى للسلاح نتيجة لاحتكار عدد قليل للغاية من الدول المتقدمة لملكية التكنولوجيات العسكرية المتطورة ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة . ولكل زاوية من هاتين الزاويتين خطورتها على السياسة التسليحية المصرية ، حيث أن خروج الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا من دائرة الدول الموردة للسلاح إلى مصر يعنى حرمان هذه الأخيرة من مصدر حيوى لقطع الغيار والمساعدات الفنية اللازمة للاسلحة والمعدات الشرقية العاملة فى صفوف القوات المسلحة المصرية ، والتى ما زالت تمثل نسبة هامة من إجمالى رصيد القوات المسلحة من الاسلحة والمعدات . أما ضيق نطاق السوق الدولى للسلاح بفعل تأثيرات الثورة الصناعية الثالثة ، فإن النتيجة الأكثر خطورة الناجمة عنه تتمثل فى تضاؤل قدرة مصر على الحصول من احتياجاتها التسليحية سوى من الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا العسكرية المتطورة ، ووفقا لشروطها .

وفى ضوء هذا التحليل الأخير ، ربما يكون من الممكن فهم الدوافع الكامنة وراء تباطوء عمليات توريد الاسلحة والمعدات إلى مصر ، وغموض الموقف بالنسبة لبعض برامج التصنيع الحربى الوطنى بها . وذلك أن التطورات الحادثة فى قمة النظام الدولى تشتمل ضمن ما تشمل على اتفاق القوى الكبرى على فرض برامج للحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط ، ليس فقط بالنسبة لمنظومات الاسلحة الصاروخية والنووية والكيماوية والبيولوجية ، ولكن أيضا حتى بالنسبة لأسلحة القتال الرئيسية التقليدية (الدبابات/طائرات القتال/القطع البحرية الحربية) . ومن ثم ، ربما يفسر هذا التحليل أسباب مماطلة الولايات المتحدة فى توريد الأسلحة والمعدات المتعاقد عليها مع مصر ، وأيضا توقفها عن متابعة تنفيذ برنامج تجميع دبابة القتال الرئيسية المتطورة (أم ١ ـ اية ١ ارامز) فى مصر ، على الرغم من أن المسئولين الامريكيين لم يتوقفوا خلال العام المذكور عن التأكيد على أعتزام الولايات المتحدة مواصلة دعم قدرات مصر التسليحية باعتبارها عنصرا داعما للاستقرار والأمن فى منطقة الشرق الأوسط .

وعلى هذا الأساس ، وجدت السياسة التسليحية المصرية نفسها مضطرة خلال عام ١٩٩١ إلى التركيز بالدرجة الأولى على أنشطة وأعمال ثانوية و هامشية ، تنحصر فى أعمال تطوير وتحديث الأسلحة والمعدات العاملة فى الخدمة بالاضافة إلى مواصلة تنفيذ أعمال التأمين الفنى الروتينية للأسلحة والمعدات . وتستهدف هذه الأعمال بطبيعة الحال الحفاظ على قدرات الأسلحة والمعدات الموجودة فى حوزة القوات المسلحة المصرية ، علاوة على محاولة تطويرها فى ضوء القدرات المتاحة لدى تلك القوات .

٢ ـ تطـورات التسـليح :

أ ـ القوات البرية :

تتسم أعمال التسليح الحادثة في صفوف القوات البرية بكثافة تقليدية ملحوظة ، تنبع فى الأساس من تعدد المكونات والاسلحة القتالية والاسلحة المتخصصة التى تشتمل عليها تلك القوات ، بحيث يصبح من الطبيعى أن تكون التطورات التسليحية بها متناسبة مع مستويات التعدد والتنوع الموجود لديها . ومن ناحية أخرى ، فإن كثافة أعمال التسليح في هذه القوات تعتبر نتيجة منطقية لتعدد المصادر التى تتولى أعمال تطوير التسليح بها ، حيث أنها لاتقتصر فقط على أعمال الاستيراد الخارجى التى تقوم بها وزارة الدفاع وأجهزة القيادة العامة ، ولكنها تشتمل أيضا على أعمال التطوير التى تتولاها الورش التابعة لكل سلاح على حدة . وعلى وجه العموم ، كانت قوات المدرعات والمشاه والمدفعية من أكثر عناصر القوات البرية من حيث كثافة أعمال التسليح بها .

فقد أستمرت الصناعة الحربية المصرية خلال عام ١٩٩١ فى مواصلة العمل فى مشروع تجميع الدبابة الأمريكية المتطورة (ام ١ ـ اية ١ ابرامز) ، الا أن المصادر العسكرية المسئولة لم تعلن شيئا خلال العام المذكور عن هذا المشروع ، وذلك بالرغم من أنه كان يفترض الانتهاء خلال هذا العام من الأعمال الانشائية وإدخال الآلات الأساسية للمشروع فى شهر سبتمبر . ومن ثم ، ربما يكون عدم الاعلان عائداً إلى عدم الإنتهاء من الأعمال المذكورة فى التوقيتات المحددة ، أو على الأقل عدم نجاح الجانبين المصرى والأمريكى فى التغلب على العراقيل الماثلة أمام المشروع ، والتى كان التقرير الاستراتيجى العربى قد أشار إليها تفصيلا فى الإعداد السابقة .

أما فيما يتعلق بالعربات المدرعة ، فقد شهد عام ١٩٩١ تطورات هامة فى مجال تحديث الموجود منها فى صفوف القوات المسلحة المصرية ، حيث أعلن أن الهيئة العربية للتصنيع انتهت من إنتاج العربة المدرعة (فهد ـ ٣٠) ، وتتمتع هذه العربة بمواصفات فنية متميزة دفعت المصادر المسئولة إلى وصفها بإنها تكاد تعتبر دبابة ، وليست مجرد عربة مدرعة . فهى تتميز بالسرعة كمركبة قتال ، ويمكنها الاشتباك مع الطائرات والهليكوبترات والعربات المدرعة ،

وتحمل قوات مشاه مترجلة ، كما يمكن تجهيزها بوسائل مقاومة الحرب الكيماوية ، علاوة على تسليحها بمدفع عيار ٣٠ مم . سرعة عالية وقاذف صواريخ موجهة مضادة للدبابات (AT-5) وقد أعلنت الهيئة العربية للتصنيع فى أواخر عام ١٩٩١ إنها سوف تنتهى من إنتاج أول كتيبة من المدرعة (فهد - ٣٠) فى أوائل عام ١٩٩٢ ، وذلك بعد أن تم الانتهاء فعلا من إجراء إختبار كامل لهذه المدرعة تحت ظروف شديدة القسوة ، ونجاحها فى إثبات كفاءتها التامة . ومن ناحية أخرى ، أهدت المانيا لمصر خلال عام ١٩٩١ حوالى ٣٠ مركبة مدرعة من طراز (بيردم) المخصصة لعمليات الاستطلاع الكيماوى والاستكشاف المبكر للغازات السامة . ويمكن لهذه التطورات الحادثة فى مجال العربات المدرعة أن تؤدى إلى تعزيز جهود ميكنة القوات البرية المصرية ، علاوة على زيادة قدرات الصناعة الحربية المصرية ، وتعظيم قدرتها على توفير الاحتياجات الوطنية من الاسلحة والمعدات .

وفى نفس هذا السياق ، أهتمت القوات المسلحة المصرية بتطوير قدرات دبابات القتال الرئيسية الموجودة بالفعل فى الخدمة العاملة . وقد جرى التركيز بصفة خاصة على زيادة كفاءة أجهزة الرؤية والملاحة العاملة فى تلك الدبابات ، حيث جرى تطوير أجهزة رؤية ليلية متطورة لقادة وسائقى الدبابات ، بالتعاون بين إدارة المدرعات والشركة العربية العالمية للبصريات . كما قامت القوات المسلحة بتركيب جهاز مسار (مجنافوكس) فى المركبة (أم - ١١٣) لاستخدامه فى إجراء المسير الطويل ليلا ونهارا بدقة ملاحية عالية تساهم فى تحقي امكانيات المناورة وسرعة تحقيق المهام للوحدات والتشكيلات المدرعة . أضف إلى ذلك ، أن القوات المسلحة قامت بتطوير ذخائر جديدة لدبابات القتال المزودة بمدافع ١٠٥ مم ، لاسيما النوعين (سابو - ١٠٥) و (١٠٥ - ش/ف) ، واللذين تعاونت إدارة المدرعات مع الجهات المختصة فى القوات المسلحة لإنتاج هذه الطلقات بالمواصفات المطلوبة وبكفاءة عالية .

أما فى مجال المدفعية ، فقد أستهدفت جهود التطوير والتحديث الجارية فى صفوفها مسايرة الفكر العالمى فى كافة تخصصات المدفعية ، بما يضاعف فاعلية وكفاءة وحدات المدفعية باعتبارها أحدى المصادر الرئيسية للنيران فى القوات المسلحة المصرية . وفى هذا الاطار ، جرى الأهتمام بأسلحة الضرب المباشر والضرب غير المباشر ، حيث تم إنتاج العينة الأولية للقاذف (ب . م - ٢٣) المحمل على الجرار (اية تى سى - ٥٩) الخاص بأغراض الضرب غير المباشر ، واعداده للعمل مع الوحدات والتشكيلات المدرعة والميكانيكية . كما تم الانتهاء من كافة الدراسات اللازمة لتحميل المدفع ١٣٠ مم على شاسيهات مجنزرة بنظام البرج الدائرى ٣٦٠ درجة . كذلك قامت قوات المدفعية بالانتهاء من البحوث الفنية اللازمة لتطوير الرؤوس الحربية للصواريخ المضادة للدبابات طراز (مالوتيكا) و (سوينج فاير) و (تو) ، بالاضافة لأحدث أجهزة الرؤية الليلية لاستخدامها مع الانظمة الصاروخية . ومن ناحية أخرى ، أهتمت هذه القوات بتطوير ذخائر المدفعية بهدف إطالة مداها ، سواء بتحسين الشكل البالستيكى أو بأستخدام القوة الدافعة أو الاثنين معا . أما فى مجال تطوير المركبات الحاملة لقطع المدفعية ، فقد أنتهت القوات المسلحة من تجهيز العينة الأولية للقاذف (الأهرام) على العربة (واى . جى . ل) بفكر وتصميم جديد يحقق إمكانية استخدام القاذف بكفاءة عالية ، كما تم تجهيز العينة الأولية لمركز الملاحظة المحمل على المركبة (ام - ١١٣) للعمل مع قادة كتائب المدفعية بالوحدات والتشكيلات المدرعة والميكانيكية .

وقد نجحت القوات المسلحة فى تطوير نظام صاروخى لفتح الثغرات فى حقول الالغام أطلق عليه (فاتح) وهو النظام الذى حقق نتائج طيبة عند استخدامه من جانب القوات المسلحة المصرية فى حرب الخليج . وكانت التجارب الأولية لهذا النظام قد أنتهت عام ١٩٨٩ ، ويهدف هذا النظام إلى التعامل مع حقول الالغام المضادة للافراد ، وبدأ الانتاج الكمى له منذ ذلك العام بالتعاون بين الهيئة العربية للتصنيع وادارة المهندسين العسكرية وهيئة التسليح ، ويجرى تداول هذا النظام بواسطة فردين . وقد أدى نجاح هذا النظام إلى شيوع استخدامه فى خمس دول عربية وهى : المملكة العربية السعودية وقطر والامارات والبحرين .

وفى نفس هذا الاتجاه ، استقطبت أعمال تطوير عناصر الحرب الاليكترونية أهتماما متزايدا من جانب القوات المسلحة المصرية ، كامتداد للأهتمام التقليدى بها منذ فترات طويلة سابقة ، حيث جرى التوسع فى مجال استخدام انظمة الحرب الاليكترونية المحمولة جوا ، كما أستمرت أعمال تحديث مركز القيادة والسيطرة الآلية لتتلائم مع التكنولوجيا الحديثة فى مجال الحاسب الآلى ، علاوة على مواصلة جهود تحديث أنظمة المعلومات الرقمية الفورية لدعم قدرات مراكز القيادة والسيطرة ، بالاضافة إلى التوسع فى ميكنة أنظمة الحرب الاليكترونية لتقديم الدعم الاليكترونى الفورى للقوات المسلحة وتطوير قدرات القطع البحرية فى مجال الاعاقة الرادارية ضد الصواريخ الموجهة راداريا .

ب - القوات البحرية :

واصلت القوات البحرية خلال عام ١٩٩١ السير فى خطة التحديث والتطوير التى تعمل بها ، والتى تستهدف من خلالها اعادة ترتيب منظومة التسليح لديها بما يتواكب مع التطورات الحادثة فى مجال التكنولوجيا البحرية فى العالم وفقا لأسس وحسابات رشيدة تأخذ فى أعتبارها احتياجات القوات البحرية والظروف الفعلية أو المحتملة التى تواجهها

من ناحية ، كما تأخذ فى أعتبارها ضرورة عدم تحميل ميزانية الدولة بأعباء كبيرة من ناحية أخرى .

وتشتمل جهود القوات البحرية فى مجال تحديث وتطوير القطع العاملة بها ، على الحصول على صائدات الغام ولنشات المسح الهيدروجرافى ولنشات مسح الممرات ، بالاضافة إلى العمل على تطوير الغواصات الصينية العاملة فى صفوف القوات البحرية ، وايضا تطوير القراويط والطوربيدات ، علاوة على الأهتمام برفع كفاءة منشآت البنية الاساسية فى القوات البحرية ، لاسيما الورش الرئيسية وروافع السفن .

وقد اشارت المصادر المسئولة فى القوات البحرية خلال عام ١٩٩١ إلى أن العمل ما زال مستمراً فى خطة تطوير القوات البحرية على المستويين الرأسى والافقى ، والتأكيد بصفة خاصة على أستمرار أعمال تطوير الغواصات المصرية والعمل على استيراد غواصات جديدة ، مع دراسة إمكانية قيام مصر بتصنيع بعض قطع البحرية للاستفادة من المنح الامريكية .

وعلى هذا الاساس ، فإن القوات البحرية المصرية لم تشهد للعام الثانى على التوالى دخول أى قطع رئيسية إلى صفوفها ، وقد ناقشنا الاسباب المؤدية إلى هذا الوضع بصورة تفصيلية فى الأعداد السابقة من التقرير الاستراتيجى العربى ، إلا أن تطورات عام ١٩٩١ القت مزيدا من الضوء على أسباب هذا الوضع المذكور حيث يمكن الاستدلال من تصريحات القيادات المسئولة فى القوات البحرية أن هناك عددا من العوامل الكامنة وراء تأخر عملية الاحلال والتجديد فى القطع العاملة فى صفوف تلك القوات ، سواء قطع السطح أو قطع ما تحت السطح . ويأتى فى مقدمة هذه العوامل طول المدى الزمنى اللازم لبناء القطع البحرية المطلوبة ، لاسيما حال اشتمالها على مواصفات معينة ومميزة ، ذلك أن أعمال بناء وتطوير القطع البحرية تختلف عن أعمال بناء وتطوير أسلحة ومعدات الأفرع الرئيسية الأخرى فى القوات المسلحة المصرية ، ولهذا السبب بالتحديد تزداد الفترات اللازمة لتطوير واصلاح الغواصات الصينية بمعرفة الشركات الأمريكية ، ولذلك ايضا تزداد فترة تنفيذ أعمال بناء وتطوير كاسحات الالغام التى تعاقدت عليها القوات البحرية مع الشركات الاجنبية . أما العامل الثانى الكامن وراء صعوبة تنفيذ أعمال الاحلال والتجديد فى القوات البحرية ، فيرجع فى الاساس إلى ظروف الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد ، وتترك انعكاساتها بدرجات متفاوتة على جميع أفرع القوات المسلحة ، وفى مقدمتها القوات البحرية ، وتفرض هذه الأزمة قيودا كبيرة بطبيعة الحال على القوات البحرية المصرية ، حيث يصبح من المتوجب عليها أن تقوم بتنفيذ خطة التطوير فى أطار من الترشيد حتى لا يتحمل الاقتصاد القومى أعباء اضافية .

ويرتبط العامل الثالث إلى حد كبير بهذه الأزمة الاقتصادية ، ونقصد به ضآلة مصادر التوريد الخارجى ، حيث أنه يمثل نتاجا موضوعيا لظروف الأزمة الاقتصادية . فعلى الرغم من أن سوق السلاح الدولى يعتبر فى القوت الراهن سوق مشترين فى أغلب أسلحة ومعدات القتال ، لاسيما فى مجال القطع البحرية ، بمعنى أن المزايا الاقتصادية النسبية باتت من نصيب الدول المستوردة بفعل ازدياد نطاق العرض عن الطلب فى السوق الدولى ، إلا أن ضعف القدرات التمويلية المصرية فى مجال التسليح أدى تلقائيا إلى اجبار السياسة التسليحية المصرية عموما على الاعتماد على برنامج المساعدات العسكرية السنوية الامريكية لمصر فى الحصول على أغلب احتياجاتها التسليحية . ولذلك تتنافس الأفرع الرئيسية فى القوات المسلحة المصرية فى الحصول على احتياجاتها عبر هذا المنفذ شبه الوحيد ، وتضطر كل منها فى هذا السياق إلى قبول تأجيل بعض مطالبها الملحة . وأخيرا ، هناك الطبيعة المتغيرة للتخطيط الاستراتيجى البحرى المصرى ، حيث يتسم هذا التخطيط بحساسية بالغة ازاء التطورات والتغيرات الحادثة فى مجال التكنولوجيا البحرية على المستوى العالمى ، وكذلك ازاء التهديدات الموجهة للأمن القومى المصرى والعربى فى البحر المتوسط والبحر الأحمر . وفى الكثير من الأحيان ، أدت هذه الطبيعة المتغيرة إلى تعديل الأسس والحسابات التى تقوم عليها خطط التطوير البحرى المصرى ، انطلاقا من الرغبة فى أخذ الظروف والمتغيرات المحيطة بمصر فى الحسبان ، وأيضا انطلاقا من الرغبة فى تعديل الخطط تحسبا للتحولات المتوقعة فى الأمد المنظور .

وعلى أية حال فقد أكدت تطورات عام ١٩٩١ على أستمرار قوة الدفع فى أعمال تسليح وتطوير القوات البحرية المصرية ، لاسيما فى مجال كسح الالغام وحرب مكافحة الغواصات ، فمن ناحية ، ذكرت المصادر البحرية المصرية خلال العام المذكور أن صائدات الالغام الحديثة المتعاقد عليها سوف تصل إلى مصر فى التوقيتات المحددة ، مع التأكيد على أن تطوير قوة كاسحات الالغام فى البحرية المصرية لا يعنى الاستغناء عن وجود صائدات الالغام لأن لكل منها دورها . بالاضافة إلى التأكيد على أهمية أعمال تحديث الطائرات الهليكوبتر (سى كينج) التى استهدفت زيادة قدراتها على مواكبة التطورات العالمية ومهام القوات البحرية المصرية . وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة فى تزويدها بالطوربيدات الموجهة لمكافحة الغواصات . كما حصلت القوات البحرية خلال العام المذكور على صواريخ صينية من طراز (سانيو) مضادة للسفن ، وتعتبر هذه الصواريخ متطورة جدا ، بما يشابه الصواريخ (ستايكس) من حيث المواصفات الفنية لكليهما .

جـ - القـــوات الجـــوية :

أمتدادا للأهتمام التقليدى بها ، كانت أعمال التطوير والتحديث الجارية فى صفوف القوات الجوية خلال عام ١٩٩١ الأكثر كثافة وتركيزا من نوعها بالمقارنة مع باقى الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة . وقد تركزت هذه الأعمال فى مجالات الاستيراد من الخارج والتطوير المحلى للاسلحة والمعدات الجوية الموجودة فى الخدمة ، بالاضافة إلى التصنيع الوطنى لبعض المعدات الجوية .

فمن حيث الاستيراد من الخارج ، أتفقت مصر مع الولايات المتحدة على الحصول على صفقة متكاملة من الأسلحة والمعدات الجوية تبلغ قيمتها ١,٦ مليار دولار ، تشتمل على ٤٦ طائرة (اف - ١٦) من طرازى (سى) و (دى) المتطورين ، وثمانية محركات طائرات كقطع غيار لها ، بالاضافة إلى التسليح الجوى الخاص بالطائرة ، ويضم ٨٠ صاروخا جو/أرض من طراز (مافريك) ، علاوة على أعداد كبيرة من القنابل منها ٤٨ قنبلة انزلاقية (سمارت) ، ٢٤٠ قنبلة خدمة عمومية ... ونوعيات أخرى من القنابل . وقد نص العقد الأصلى المبرم بين الجانبين المصرى والامريكى فى هذا الصدد على ضرورة حصول مصر على دفعات من أحدث طراز من هذه الطائرة ، على أن تقوم الولايات المتحدة ومصر بالتعاون لتعديل الطائرات (أف - ١٦) الاقدم الموجودة لدى مصر ، والبالغ عددها ٦٧ طائرة لتصبح طرازات معدلة من حيث التجهيزات الفنية والأسلحة واجهزة الاتصال وقيادة النيران . وقد أحتفلت القوات الجوية المصرية بالفعل فى منتصف شهر أكتوبر ١٩٩١ بوصول ٣ طائرات من هذه الدفعة ، وسوف تحصل مصر على ٤ طائرات شهريا من هذا الطراز حتى يكتمل وصول جميع الطائرات من هذه الصفقة فى أواخر عام ١٩٩٣ . ولتنظيم عملية توريد هذه الصفقة ، جرى الاتفاق بين مصر وتركيا وشركة جنرال داياميكس المنتجة الأصلية للطائـرة (أف - ١٦) على قيام الصناعات العسكرية التركية بانتاج الطائرات المتعاقد عليها ، حيث تتولى تصنيع ٧٥٪ من مكونات الطائرة محليا ، فى حين يتم الحصول على النسبة المتبقية من المكونات من الشركة الأصلية . وقد تم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة المعنية على أنه بمجرد توقيع الجانبين المصرى والأمريكى على التعاقد الاصلى ، تقوم الولايات المتحدة فورا باعطاء أمر بيع إلى تركيا لتوريد الطائرات المتعاقد عليها إلى مصر ، على أن تستخدم مصر فى ذلك الاعتمادات المالية التى تحصل عليها من الولايات المتحدة لتمويل الصفقة ، وسوف تؤدى هذه الصفقة إلى رفع اجمالى المقاتلات (اف - ١٦) العاملة فى صفوف السلاح الجوى المصرى إلى حوالى ١١٣ طائرة . وبمجرد انتهاء تسليم الصفقة الثالثة من هذه الطائرات فى أواخر عام ١٩٩٣ ، سوف يبدأ تسليم الصفقة الرابعة منها عام ١٩٩٤ ، وهى الصفقة التى كان الجانبان المصرى والامريكى قد اتفقا مبدئيا عليها فى عام ١٩٩٠ . وقد تزايدت قيمة هذه المقاتلات بصفة عامة فى أعقاب حرب الخليج ، بعدما أظهرت تفوقا ملحوظا فى هذه الحرب نظراً لما تتميز به من تجهيزات الحرب الاليكترونية وتجهيزات القتال الجوى . ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة ، أكدت المصادر المصرية المسئولة خلال عام ١٩٩١ رغبتها فى تصنيع بعض أجزاء هذه الطائرة فى مصر ، وجرى الاعلان فعلا فى أواخر العام عن قرب توقيع عقد مع شركة جنرال داياميكس لتصنيع أجزاء من المقاتلة المذكورة فى مصانع الهيئة العربية للتصنيع ، فيما يمثل بالضرورة خطوة هامة للصناعة الحربية المصرية .

ومن ناحية أخرى عملت القوات الجوية خلال عام ١٩٩١ على الاستفادة من مصادر التوريد الاجنبية فى تطوير طائرات الهليكوبتر العاملة لديها ، حيث جرى التعاقد مع شركة (C. A. E.) الكندية لتطوير وبناء جهاز تدريب على المهام القتالية لطائرات الهليكوبتر (اباتشى - ٦٤) العاملة فى صفوف السلاح الجوى المصرى ، وسوف يؤدى هذا الجهاز وظائف أحدث نموذج من هذه الطائرة وسوف يحتوى بصفة خاصة على نظام الرؤية باستخدام الألياف البصرية . وفى نفس هذا السياق ، كانت القوات الجوية قد تعاقدت على شراء نظام التدريب على القتال الجوى (ACMI) ، وهو نظام لتسجيل نتائج القذف الجوى التكتيكى بمختلف انواع التسليح للطائرات ، ويعتبر أحدث نظام للرصد الاليكترونى للرمى الجوى فى العالم . ومن شأن مجمل هذه التطورات أن تؤدى إلى زيادة فاعلية التدريب على الطائرات العاملة فى صفوف القوات الجوية ، علاوة على أنها سوف تؤدى بطبيعة الحال إلى خفض معدلات اهتلاك طائرات القتال فى النشاط التدريبى .

أما فيما يتعلق بأعمال تطوير وتحديث المعدات العاملة فى الخدمة الفعلية ، فقد أستمرت القوات الجوية فى العمل على رفع الكفاءة القتالية للمعدات الجوية من خلال التحديث بالجهود الذاتية . وجرى التركيز بصفة خاصة على تطوير وتحديث الطائرة الشرقية العاملة فى الخدمة ، لاسيما فيما يتعلق باضافة (عناصر مضاعفة للقوة) ، ليس فقط بهدف الحفاظ على كفاءتها القتالية ، ولكن أيضا بما يضمن الوصول بقدراتها إلى مستوى طائرات القتال الحديثة والمتطورة . فى هذا الصدد ، جرى الاهتمام بتطوير نظم الملاحة والقيادة فى الطائرات الشرقية ، حيث تم تصميم وتنفيذ جهاز أختبار متكامل لتنفيذ الاختبارات الاساسية على وحدات نظام البوصلة الكهربائية المركب على الطائرة (ميج - ٢١) بأنواعها المختلفة كما جرى أستخدام تكنولوجيا اللواصق

الغربية بالطائرة (ميج - ٢١) ، وبالتحديد فى أجهزة دورة القيادة . ومن ناحية أخرى ، تم الأهتمام ايضا بتطوير نظم الحركة فى الطائرة الشرقية ، لاسيما من حيث تصميم وتنفيذ ضفائر كهربائية معدلة يتم تركيبها على جميع محركات الطائرة (ميج - ٢١) . وجرى أيضا تجهيز الطائرات الشرقية بكاميرات تصوير فيديو ، كذلك أهتمت القوات الجوية بتطوير حاسبات الهجوم الجوى ونظم عرض البيانات العلوية فى الطائرات الشرقية لتلائم الاسلحة الأمريكية التى تم تركيبها على تلك الطائرات . وعلى الرغم من جميع هذه التطورات ، فإن بعض التقارير العسكرية الغربية تذكر أن معظم الأسلحة والمعدات الجوية الشرقية الموجودة لدى مصر تحفظ حاليا فى المخازن ، ولا يقل عدد هذه الطائرات عن ٩٤ طائرة ، منها ٨٣ طائرة مقاتلة من طراز (ميج - ٢١) ، علاوة على ١٤ طائرة استطلاع من طراز (ميج - ٢١) . وعلى أية حال ، فإن المصادر المسئولة فى السلاح الجوى المصرى أكدت مرارا على أهمية استمرار عمل هذه الطائرات الشرقية فى صفوف القوات الجوية ، حتى يجرى احلال طائرات أكثر تطورا وتقدما محلها ، وبما لا يؤثر على الكفاءة القتالية لهذه القوات .

وفى هذا المجال ، لم تقتصر أعمال التحديث والتطوير على الطائرات الشرقية ، وانما امتدت إلى الطائرات الغربية أيضا ، حيث جرى الأهتمام بتطوير نظم النيران والحركة الموجودة فى بعض طرازات هذه الطائرات . فقد تم تصميم وتصنيع جهاز لاختبار الدوائر الكهربائية لمدفع الطائرة (ميراج) ، كما جرى تطوير الطائرات الفرنسية بأستخدام القنابل الأمريكية عليها ، ويبلغ عدد هذه الطائرات حوالى ٨٤ طائرة تتراوح طرازاتها ما بين (ميراج - ٢٠٠٠) و (ميراج - ٥) و (الفاجيت) . وفى نفس هذا السياق ، أهتمت جهود التطوير والتحديث بزيادة مدى الطيران للطائرات الهليكوبتر (سيكورسكى) من خلال تصميم وتركيب دورة وقود اضافية بها . وتم أيضا تصميم وتصنيع جهاز اختبار متكامل بالجهود الذاتية لاختبار نظم المناورة اللاسلكية المركب على الطائرة (أف - ١٦) . وتؤدى هذه التطورات الثانوية عموما إلى مضاعفة قدرات الطائرة فى كافة مجالات الحركة والقدرة النارية والاتصال والتجهيزات الفنية ، بما يؤدى فى النهاية إلى زيادة قدراتها القتالية فى ظروف القتال الجوى الفعلى .

وأخيرا ، واصلت القوات الجوية جهودها فى مجال التصنيع المحلى للمعدات الجوية . ويأتى فى مقدمة الجهود المبذولة خلال عام ١٩٩١ فى هذا الاتجاه ، نجاح الهيئة العربية للتصنيع فى انتاج وتصنيع أول طائرة مصرية خفيفة . ويبلغ مدى هذه الطائرة حوالى ٦٥٠ كيلومترا وسرعتها ١٢٠ كيلومترا ، ويمكنها الطيران شراعيا وبدون استخدام المحرك . وقد شارك فى تصميم وتنفيذ هذه الطائرة الخفيفة مهندسى الهيئة ، ويمكن استخدامها فى أعمال التصوير الجوى والرش الزراعى وحراسة الحدود وخدمة شركات البترول ، وفى مجال الاستخدامات العسكرية ، أثبتت هذه الطائرة بالفعل قدرتها على آداء أغراض الحرب الاليكترونية والاستطلاع الجوى ، وتتميز هذه الطائرة بانخفاض سعرها ، علاوة على وجود مواصفات عسكرية وعوامل أمان بها . وتشير تصريحات المصادر المسئولة فى الهيئة العربية للتصنيع إلى أن الطائرة جرى تصنيعها من مواد مركبة لتقليل تكلفتها وتخفيض وزنها ، بالاضافة إلى أنها تستطيع الطيران شراعياً كما أشرنا . وقد أمكن تصنيعها محليا عدا المحرك الذى يتم استيراده من الخارج ، وإن كانت هناك إمكانية لتصنيعه محليا فى مرحلة الانتاج الكمى طبقا لاحتياجات السوق المحلية والعالمية . وواقع الأمر ، أن تصنيع هذه الطائرة سوف يساعد على توفير بعض احتياجات القوات الجوية من الطائرات الخفيفة ، إلا أن القيمة الفعلية لهذا التصنيع تتمثل بالدرجة الأولى فى زيادة قدرة الصناعة الحربية المصرية على الدخول تدريجيا فى مجالات الانتاج الجوى المختلفة ، بحيث يمكن الوصول من خلال ذلك إلى مراحل الانتاج الأكثر تعقيدا فى أوقات لاحقة ، بما يؤدى إلى زيادة قدرة الصناعة الحربية المصرية على الأعتماد المتزايد على النفس .

وفى هذا الاتجاه ايضا ، قامت القوات الجوية بالاشتراك مع الهيئة العربية للتصنيع بانتاج خزانات الوقود المختلفة للطائرات (الالفاجيت) و (الميراج - ٢٠٠٠) و (أف - ١٦) ، كما جرى أتمام العمرات الخاصة لبعض أنواع من الطائرات المختلفة على مستوى ورش القوات الجوية لاسيما طائرات (ميج - ٢١) و (سى - ١٣٠) وطائرات الهليكوبتر ، وأنتهت القوات الجوية أيضا من تطبيق المرحلة الثانية للسيطرة الآلية على القواعدة الجوية لعمليات الامداد بقطع الغيار .

د - الدفـاع الجـوى :

كانت أعمال تسليح قوات الدفاع الجوى خلال عام ١٩٩١ بمثابة أستكمال للخطط والبرامج الموضوعة بالفعل منذ فترات سابقة ، والتى كان قد جرى وضعها العام الماضى فى صيغة نهائية متكاملة من خلال خطة تطوير الدفاع الجوى حتى عام ٢٠٠٠ . وتشتمل هذه الخطة على تحديد مجالات العمل المختلفة اللازمة لتخطيط وتطوير وتحديث معدات الدفاع الجوى وأنشطتها التدريبية وأساليب قتالها ، بهدف مجابهة العدائيات المختلفة المتوقعة ومسايرة التطورات الهائلة الحادثة فى نوعيات التسليح المستقبلية ، وترتكز الخطة المذكورة على ثلاث مراحل تضم مطالب

التطوير الفنى ، ومطالب التسليح ، والتطوير . وقد تنوعت أعمال التسليح الجارية في صفوف تلك القوات ، بحيث أشتملت على مواصلة أعمال التحديث والتطوير فى الصواريخ المضادة للطائرات والمدفعية المضادة للطائرات ووحدات المراقبة بالنظر وعناصر القيادة والسيطرة الآلية .

وقد جرى البدء خلال عام ١٩٩١ فى التطبيق الكامل لنظام القيادة والسيطرة الآلية على وحدات الدفاع الجوى ، إذ كانت قوات الدفاع الجوى قد أنتهت في عام ١٩٩٠ من اجراء الاختبارات الخاصة بالمرحلة الأولى التى تسبق الاستخدام الفعلى لنظام القيادة والسيطرة ، كما تم الانتهاء من كافة مراحل التصميم والانتاج للمعدات والبرامج لجميع المراحل ، بالاضافة إلى الانتهاء من احلال واقامة معدات مراكز القيادة الثابتة الرئيسية للمحطة الأولى (مركز قيادة القطاع - مركز تطوير البرامج) ، وكذا كافة مراكز القيادة المتحركة ، والانتهاء من اختبارات القبول المبدئى لها . وقد أجرت قوات الدفاع الجوى فى شهر يونيو ١٩٩١ بيانا عمليا على استخدام بعض نظم القيادة والسيطرة المتكاملة التى يتم التعامل بها فى النظام المذكور ، وذلك تأكيدا لبدء التطبيق الكامل لهذا النظام ، وقد جاء هذا البيان العملى فى سياق احتفالات قوات الدفاع الجوى بعيدها السنوى .

ومن ناحية أخرى أكدت تصريحات المصادر المسئولة فى قوات الدفاع الجوى خلال عام ١٩٩١ على أستمرار الاهتمام بالاسلحة والصواريخ الشرقية العاملة فى صفوف تلك القوات . وواقع الأمر ، أن اهمية هذه الصواريخ ينبع بالدرجة الأولى من ضخامة الأعداد الموجودة منها فى صفوف قوات الدفاع الجوى ، والتى تقدرها بعض المصادر الغربية بحوالى ٦٦٠ صاروخا مضاداً للطائرات من طرازات مختلفة ، تنتظم فى حوالى ٦٠ كتيبة دفاع جوى . ولذلك ، تمثل هذه الصواريخ مكونا رئيسيا من مكونات الدفاع الجوى المصرى لا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها بسهولة ، وتعمل مصر على اجراء التعديلات والتطويرات عليها بما يتلائم مع العقيدة القتالية المصرية . وفى هذا السياق ، تحرص قوات الدفاع الجوى بصفة دورية على اجراء العمرات الخاصة بالاسلحة والمعدات الشرقية العاملة لديها للحفاظ على كفاءتها القتالية وتطوير قدرتها بصورة مستمرة .

وفى نفس الوقت ، أبدت قوات الدفاع الجوى حرصاً مماثلاً على مواصلة تطوير نظم المدفعية والصواريخ الأخرى العاملة لديها ، حيث جرى تطوير النظام الصاروخى (أمون - ٢ب) نتيجة للخبرة المكتسبة من واقع الاستخدام العملى للنظام ، عن طريق اضافة المزيد من التعديلات والتطويرات التى شملت المدفع والقواذف ومحطة القيادة والتحكم . كما أهتمت أيضا بتطوير النظام الصاروخى (هوك) عن طريق تزويده بكاميرات تليفزيونية للوقاية من الصواريخ المضادة للرادار ، وتزويدها بالنظام الحرارى ، علاوة على توفير امكانات العمل تحت ظروف الاعاقة الحرارية . أما فى مجال أعمال تطوير مدفعية الدفاع الجوى ، فقد أستمر التركيز على تطوير المدفع ٢٣ مم ، بالاضافة إلى الاهتمام برفع كفاءة المدفع ٥٧ مم ذاتى الحركة بغرض الاستفادة من أعيرته المختلفة فى التعامل مع الطائرات الهليكوبتر المضادة للدبابات .

وعلى صعيد آخر ، أهتمت قوات الدفاع الجوى بمواصلة أعمال تطوير نظام الكشف الرادارى وتمييز الطائرات ، حيث أعلن خلال عام ١٩٩١ أن مصر نجحت فى تصنيع الرادار الأمريكى ثنائى الأبعاد (تى بى اس - ٦٣) ، والذى كان قد جرى التعاقد على تصنيعه منذ عدة سنوات ، وعملت قوات الدفاع الجوى على تطويره عن طريق تقليل الفصوص الجانبية والهوائى الخاص به ، كما تم تزويده بامكانية تراجع التردد بهدف التغلب على أعمال الاعاقة والتداخل . وواصلت قوات الدفاع الجوى أيضا اجراء العمرات الخاصة بأجهزة الرادار الشرقية والغربية لرفع كفاءتها ، علاوة على نجاح هذه القوات فى تطوير انظمة حديثة لتمييز الطائرات الصديقة والمعادية ، تم تصنيعها بالخبرات المصرية ، وجرى تزويد كافة معدات الدفاع الجوى التى حصلت عليها مصر بهذه الأجهزة الجديدة سوا كانت شرقية أو غربية ، للعمل فى منظومة الجهاز الآلى الجديد للقيادة والسيطرة على العمليات الجوية وعمليات الدفاع الجوى .

٣ - تقويم السياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩١ :

يتضح من التحليل السابق ، أن السياسة التسليحية المصرية تجابه وضعا بالغ التعقيد ، فهى تعانى من ضعف القدرات التمويلية الوطنية ، بالاضافة إلى انها تتعرض على ما يبدو لبرامج الحد من التسلح المفروضة على المنطقة ككل باستثناء اسرائيل من ناحية ، فى الوقت الذى ما زالت فيه العديد من مصادر التهديد ماثلة أمام السياسة الدفاعية المصرية ككل ، لاسيما تلك التهديدات النابعة من ازدياد التفوق الاستراتيجى الاسرائيلى واتساع الفجوة التكنولوجية التى تفصل بين اسرائيل والعالم العربى من ناحية أخرى . ويفرض هذا الوضع بطبيعة الحال على السياسة التسليحية المصرية نوعين رئيسيين من التهديدات يتمثلا فى :

١ - الحد من قدرة القوات المسلحة على السير فى عملية التحديث ، أو على الأقل اطالة المدى الزمنى اللازم لتنفيذها .

٢ - اتساع الخلل فى التوازن لصالح اسرائيل .

وينطوى كل تحد من هذين التحديين على مخاطر كبيرة

بالنسبة للسياسة التسليحية المصرية . فالحد من قدرة القوات المسلحة على السير فى عملية التحديث يعنى بصفة اساسية أضعاف قدرة هذه القوات على مواكبة التطورات الحادثة فى مجالات التسليح والتكنولوجيا العسكرية سواء على المستوى العالمى أو على المستوى الأقليمى ، وتتضح خطورة هذا التحدى بالنظر إلى أن التحديث والتطوير يعتبران بلامنازع الهدف الأول فى خطط جميع الأفرع الرئيسية والاسلحة القتالية العاملة فى صفوف القوات المسلحة . وفى أحسن الأحوال ، يمكن أن تؤدى الأزمة الهيكلية الراهنة التى تواجهها السياسة التسليحية المصرية إلى اطالة المدى الزمنى اللازم لتنفيذ خطط تحديث الاسلحة والمعدات العاملة ، بحيث تستغرق فترة أطول بكثير من تلك التى كانت قد خطط لها فى الأصل . وفى كلتا الحالتين ، تكاد النتيجة تكون متقاربة إلى حد كبير ، بمعنى أن القوات المسلحة سوف تجد فى حوزتها أسلحة ومعدات متقدمة لاتضارع فى قدراتها تلك الموجودة لدى الدول التى تمثل مصدراً فعليا أو محتملا لتهديد الأمن القومى المصرى .

أما التحدى المتمثل فى اتساع الخلل فى التوازن العسكرى لصالح اسرائيل ، فهو يمثل نتيجة منطقية للتحدى السابق ، وسوف يؤدى إلى تمكين اسرائيل من تعزيز وتكريس تفوقها الاستراتيجى العسكرى ، سواء فى مواجهة العالم العربى بصفة عامة أو مصر بصفة خاصة . والخلاصة أن السياسة التسليحية المصرية غير قادرة الآن على تحقيق استراتيجية التوازن أو حتى استراتيجية التعادل فى مواجهة التهديدات القادمة من الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى ، كما تجد نفسها مضطرة إلى التركيز فقط على مجالات التسليح الثانوى .

ثالثاً : النشـاط التـدريبى

يعتبر تدريب القوات المسلحة للدفاع عن الدولة أحد المتطلبات الأساسية والملحة فى سياق المهام التى تقوم بها أى دولة عموما لتنظيم وبناء قواتها المسلحة واعدادها بشكل مناسب للتصدى للعدائيات الفعلية أو المحتملة التى تجابهها . وعلى هذا الاساس ، تعتبر العملية التدريبية عملية مستمرة لا تتوقف سلما أو حربا . فضلا عن أنها تحتل مكانة خاصة فى المهام الموكلة إلى القوات المسلحة لتدريب الافراد تدريبا رفيع المستوى على استيعاب المعدات وادارة أعمال القتال والوصول بالتشكيلات والوحدات إلى أرقى درجات المهارة القتالية . وبالتالى ، فإن النشاط التدريبى فى القوات المسلحة المصرية يتحدد بصفة عامة فى أطار المهام الرئيسية الملقاة على عاتق تلك القوات ، والتى تتحدد بدورها فى أطار الاستراتيجية القومية التى تنتهجها الدولة ، كما يرتبط بظروف حالة السلم التى تعيشها البلاد منذ توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ ، وأيضا يتأثر بالاوضاع الاقتصادية للدولة ، وأخيرا يرتبط التدريب بالاتجاهات المعلنة التى تتبناها القوات المسلحة وتوجهاتها والاولويات التى تضعها نصب أعينها فى ظل الاخطار المحتملة والعدائيات المتوقعة سواء فى المستقبل القريب أو البعيد ... هذه المجموعة من الاعتبارات تشكل معا المنظومة التى تحكم عملية تخطيط وتنفيذ التدريب فى القوات المسلحة المصرية .

وخلال عام ١٩٩١ ، ادت ظروف حرب الخليج إلى تقليص الأعلام عن النشاط التدريبى للقوات المسلحة ، بحيث كان مجمل ما أعلن عنه خلال هذا العام أقل بكثير مما يعلن عنه فى العادة ، وإن كان ذلك لاينفى أن القوات المسلحة لم تكن من الاصل تنشر كل المعلومات عن تدريبها ، وانما تكتفى بنشر جزء ضئيل فقط ، ينحصر أغلبه فى التدريبات التى تجرى على المستوى الاستراتيجى .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن عمليات تخطيط وتنفيذ التدريب فى القوات المسلحة المصرية تتم وفق مبادىء وقواعد ثابتة لا تتغير حسب تغير المواقف والظروف السياسية والاقتصادية التى تعمل هذه القوات فى اطارها ، أى أن القوات المسلحة تعمل على ضوء هذه المبادىء والقواعد سواء أعلن عن ذلك أم لا . فمن ناحية ، يمثل تخطيط التدريب فى القوات المسلحة الاطار العام الذى يحكم الانشطة التدريبية لهذه القوات بغرض الوصول إلى مستويات كفاءة عالية تضمن الحفاظ على درجة قصوى من الاستعداد القتالى لتنفيذ المهام التى قد تكلف بها تلك القوات . ويبدأ تخطيط التدريب القتالى للعام التدريبى قبل انتهاء العام التدريبى الذى يسبقه حتى تتاح فترة كافية تسمح بدراسة جوانب القوة واوجه القصور فى العمليات الحربية أو المشروعات التدريبية السابقة بأنواعها ، وحتى يمكن مناقشة كافة المقترحات الخاصة بالتدريب فى المستويات العليا . وبشكل عام ، فإن تخطيط التدريب القتالى فى القوات المسلحة يرمى إلى تحقيق مجموعة من الأغراض الحيوية فى أطار الحفاظ على الكفاءة القتالية ، يأتى فى مقدمتها رفع الروح المعنوية للافراد وتنمية روح القتال لديهم ، علاوة على المحافظة على الاستعداد القتالى للقوات والتدريب على كل ما هو ضرورى للحرب ، بالاضافة إلى دراسة العدو المحتمل دراسة دقيقة ومتأنية من خلال التدريب ، وتتخذ هذه الأغراض شكلها التطبيقى الفعلى من خلال مجموعة من الآليات والأسس ، أولها الأمر التدريبى الصادر عن وزير الدفاع ويتضمن برامج التدريب المستهدفة والمنبثقة عن التخطيط الاستراتيجى للدولة ، وثانيها تخطيط التدريب بما يخدم خطط العمليات المقبلة ، وثالثها تنفيذ التدريب للاستفادة من الخبرات والدروس المكتسبة من العمليات الحربية والمشروعات بأنواعها خلال العام التدريبى ، ورابعها استغلال الامكانات والوسائل المتاحة بأقصى طاقة ممكنة مع الحفاظ على ما فى ايدى الجنود من الاسلحة والمعدات بكفاءة عالية . وفى ضوء هذه الأسس والمنطلقات ، تتدرج العملية التدريبية فى القوات المسلحة من مستوى الفرد حتى مستوى

التشكيل وتنفيذ المشروعات التكتيكية بمستوياتها المختلفة لضمان تدريب جميع الافراد مرورا بجميع المستويات .

١ ـ تطـورات التـدريـب :

بشكل عام ، تتحرك التطورات التدريبية فى القوات المسلحة المصرية فى ضوء الخطوط العامة للمهام الرئيسية للقوات . وبناء على ذلك ، ليست هناك مهام تدريبية عامة خاصة بكافة تشكيلات ووحدات القوات البرية والجوية والبحرية ، وانما تختلف المهام التدريبية حسب الاتجاه الاستراتيجى الذى تتمركز فيه تلك التشكيلات والوحدات ، وايضا وفقا لدور هذه القوات فى العمليات العسكرية المحتملة . وخلال عام ١٩٩١ ، انحصرت التدريبات الرئيسية للقوات المسلحة التى أعلن عنها على المجالات الاربعة التالية :

أ ـ المشـروعـات التـدريبـية :

تركزت المشروعات التدريبية المعلن عنها فى عام ١٩٩١ فى القوات المسلحة المصرية ، فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى . وتعتبر المشروعات عموما من أرقى وسائل التدريب القتالى للقادة والقيادات والقوات ، وهى قد تكون ذات جانبين أو ذات جانب واحد ، وتقع المسئولية فيها على القائد الأعلى مستويين ، وتعاونه هيئة أدارية ومحكمون .

ويبلغ عدد المشروعات التدريبية المعلن عنها ثلاثة مشروعات ، قام الجيش الثالث باجراء اثنين منها ، فى حين قام الجيش الثانى باجراء المشروع الثالث . وقد جاء المشروع التدريبى الذى قامت به أحدى وحدات الجيش الثانى فى نهاية العام التدريبى ٩٠ ـ ١٩٩١ ، حيث أجرئ خلال الفترة ٧ ـ ١١ فبراير ١٩٩١ ، واستهدف اجراء تدريب عملى على تنفيذ جزء من العملية الدفاعية للجيش الميدانى . أما المشروعان التدريبيان اللذان جرتهما وحدات الجيش الثالث ، فقد جاءا فى اطار انشطة العام التدريبى ٩١ ـ ١٩٩١ ، حيث أجرى أولهما خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩١ ، وقامت به احدى فرق الجيش الثالث الميدانى بالاشتراك مع القوات الجوية ووحدات المظلات ، وكان الهدف منه استعادة مضيق جبلى استولت عليه قوات الابرار الجوى للجانب الآخر . أما المشروع الثانى ، فقد أجرى خلال الفترة ٢٨ ـ ٣١ أكتوبر ١٩٩١ ، وقامت به ايضا احدى فرق الجيش الثالث ، أستهدف التعامل مع موقف تكتيكى طارىء ، بالاضافة إلى ابرار قوات المشاة بالهيلكوبتر بدلا من قوات المظلات ، كانت جميع هذه المشروعات التدريبية تجرى بالذخيرة الحية .

ويلاحظ من تحليل المشروعات سالفة الذكر ، انها تندرج فى أطار المهام التقليدية للاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى ، والتى ترمى عموما إلى صقل مهارة وقدرة قادة التشكيلات والوحدات وقياداتهم على التحضير والتنظيم وادارة المعركة الدفاعية ـ الهجومية ، علاوة على الاهتمام برفع مستوى القوات فى تنفيذ المعارك الدفاعية النشطة والتحول للعمليات الهجومية ليلا ونهارا بالتعاون مع القوات المسقطة جوا ، بالاضافة إلى العمل على زيادة قدرة وكفاءة القوات على التحضير وادارة المعركة الهجومية بالتحرك من العمق ، وتحت ظروف تفوق العدو جوا . كما يلاحظ أيضا أن هناك أهتماما بزيادة قدرة عناصر المشاة على آداء أعمال الابرار والاسقاط الجوى ، سواء بهدف الاستيلاء على المناطق الحيوية فى عمق دفاعات العدو أو بهدف تنظيم كمائن على طرق تقدم مفارز العدو المتقدمة لتعطيلها وتهيئة أنسب الظروف للقوات لاتخاذ أوضاعها الدفاعية أو لتحقيق مهامها ، وذلك تحت ظروف نشاط العدو الجـوى والاليكترونى .

ب ـ البيـانـات العمليـة :

تقوم القوات المسلحة المصرية باجراء البيانات العملية لابراز كل ما هو جديد من نظريات قتال مستحدثة أو أساليب استخدام أسلحة ومعدات جديدة أو مطورة . وبهذا المعنى ، يعتبر البيان العملى من أفضل طرق التدريب القتالى التى تقوم بها القوات ، حيث أنها تقوم بأبراز الموضوع التدريبى بطريقة نموذجية ، لاسيما من حيث أنها تساعد على توحيد المفاهيم لمشاكل تكتيكية معينة ، علاوة على أنها تعمل على وضع الدارسين المعنيين فى الصورة من حيث الوقت اللازم لتنفيذ موضوع البيان عند التدريب مستقبلا . وعلى أية حال ، فأن مجمل هذه الخصائص تجعل البيانات العملية غير مرتبطة بتوقيتات محددة عند اجرائها . وقد حدث ذلك بالفعل خلال عام ١٩٩١ ، حيث أعلن اجراء بيانين عمليين ، كان أولهما خاص بمعالجة التطور فى أساليب التدريب ونظريات القتال ، أما ثانيهما فقد أختص باظهار درجة التطور فى معدات الدفاع الجوى .

وقد أطلق على البيان العملى الأول أسم (الفاروق عمر) ، وتم اجراؤه فى الثالث من مايو لمدة يوم واحد ، وقامت به كتيبة دبابات ولواء ميكانيكى للعمل كمفرزة متقدمة للاستيلاء على مضيق جبلى بالتعاون مع عناصر من الصاعقة والمظلات والابرار الجوى ، وكان الهدف منه تطبيق الدروس المستفادة من حرب أكتوبر وحرب تحرير الكويت . أما البيان الثانى ، فقد كان عبارة عن بيان عملى على القيادة والسيطرة الآلية على وحدات مختلفة من أسلحة ومعدات الدفاع الجوى ، وتم اجراؤه بمناسبة الاحتفال بيوم الدفاع الجوى فى ٣٠ يونيو ، وكان الهدف منه نقل صورة

الموقف الجوى من مصادر انذار متنوعة . وفى كلتا الحالتين ، أستهدفت البيانات العملية تحقيق الواقعية فى التدريب عن طريق التعايش فى الظروف الحقيقية للقتال وفى جو المعركة ، علاوة على محاولة الاستفادة من الخبرات الوطنية والعالمية المكتسبة من العمليات الحربية ، بالاضافة إلى التأكيد على فهم واستيعاب أساليب عمل الأسلحة والمعدات المتاحة بأقصى طاقة ممكنة مع الحفاظ عليها بكفاءة عالية .

جـ - المنــــاورات :

تعتبر المناورات أرقى وأفضل صور التدريب على الاطلاق ، وتأتى تالية لمراحل تدريبية أخرى سابقة عليها ، ويجرى فيها تمثيل جانبى القوات المتحاربة وفقا للعمليات الحربية المحتمل اندلاعها ، وفى ضوء نظم التسليح والعقائد القتالية المحتمل تطبيقها خلالها . وفى عام ١٩٩١ ، انحصرت المناورات المعلن عنها من جانب القوات المسلحة المصرية على مناورة ليلية واحدة بالذخيرة الحية ، قامت بها القوات الجوية ليلة ١١ - ١٢ نوفمبر ١٩٩١ وشاركت فيها ٢٣١ طائرة قتال من جميع عناصر وتشكيلات القوات الجوية المصرية ، وقد أهتمت المناورة بالتدريب على أعمال تنظيم التعاون بين الافرع الرئيسية للقوات المسلحة وتدريبها على العمل القتالى المشترك . واشتمل موضوع التدريب على قيام قواتنا باسترداد قاعدة جوية كانت قوات الخصم قد أستولت عليها . وبالتالى ، كان هدف هذه المناورة يتمثل فى تدريب القوات على ظروف القتال فى حالة امتلاك الخصم لنظم تسليحية مماثلة لما تمتلكه ، ورفع الكفاءة القتالية لقواتنا وتطوير أساليب تدريبها بما يمكنها من سرعة وسهولة أستيعاب الطائرات والاسلحة والمعدات الحديثة المتوفرة . يضاف إلى ذلك كله ، أن المناورة حرصت على تحقيق هدف حيوى يتمثل فى تنمية روح التعاون والفهم المتبادل بين الاطقم الجوية والقوات البرية .

د - التــدريبــات المشــتركــة :

تهتم القوات المسلحة المصرية أهتماما كبيرا باجراء التدريبات المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة ، لاسيما تلك الدول المتقدمة فى فنون القتال ونظم التسليح ، بهدف تبادل الخبرات بين الجانبين . وقد كانت نسبة كبيرة من التدريبات المشتركة التى قامت بها القوات المسلحة المصرية ، من نصيب الولايات المتحدة وبريطانيا . وفى عام ١٩٩١ ، اقتصرت التدريبات المشتركة على تدريب بحرى مشترك (مصرى/بريطانى) بالذخيرة الحية ، شاركت فيه القوات البحرية المصرية وعناصر من البحرية البريطانية ، وتم اجراؤه خلال الفترة ١٨ - ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ ، أى لمدة خمسة أيام . واشتمل التدريب على تنفيذ أشكال مختلفة من القصف الصاروخى والمدفعى من القطع البحرية وطائرات القتال ، حيث جرى تنفيذ هجوم بالطوربيدات من الغواصات على أهداف سطحية وهجوم بقذائف الاعماق الصاروخية ضد سفن مكافحة الغواصات ورماية بالمدفعية المضادة للطائرات واطلاق صواريخ مضادة للسفن ، علاوة على مشاركة طائرات القتال فى تنفيذ أعمال القذف جو/سطح من الطائرات ضد أهداف بحرية .

وقد أكدت المصادر المسئولة فى القوات البحرية أن هذا التدريب المشترك يأتى فى أطار أعمال تبادل الخبرات ، مع الاشارة إلى أن هذه القوات مستعدة لأجراء تدريبات مشتركة مع أى دولة فى العالم لتحقيق استفادة متبادلة ، إلا أن هذه المصادر أكدت أن القوات البحرية تلتزم فى المقابل بقواعد وتعليمات مشددة حيال اجراء المناورات المشتركة ، والتى لا يمكن اجراؤها سوى مع الدول الحليفة فقط .

وهكذا ، فإن هذا النشاط التدريبى للقوات البحرية ينبثق عموما من السياسة المسماه (سياسة التوسع الرأسى) ، والتى تسعى القوات البحرية من خلالها إلى زيادة الكفاءة القتالية للاطقم البحرية والحفاظ على استعدادها القتالى ، علاوة على الأهتمام بصيانة الأسلحة والمعدات والمحافظة على قدراتها من خلال الالتزام بخطط الاستخدام الموضوعة لها .

٢ - ملاحظات على النشاط التدريبى فى القوات المسلحة :

تؤكد تصريحات المسئولين العسكريين أن الانشطة التدريبية المجراة تحقق النتائج المستهدفة منها ، وأن القوات المسلحة وصلت إلى مستوى عال من التدريب . وفى حين أن هذه التصريحات تتسم بدرجة كبيرة من الصحة ، إلا أنه من الثابت بالفعل أن النشاط التدريبى فى القوات المسلحة المصرية يعانى من بعض المعضلات الناتجة عن ظروف الأزمة الاقتصادية وأوضاع حالة السلم التى تعيشها مصر ، وتترك هذه المعضلات بطبيعة الحال آثارها السلبية على النشاط التدريبى المذكور .

وبصورة أكثر تحديدا ، فإن النشاط التدريبى فى القوات المسلحة يتأثر بعدد من العوامل التى تؤدى عموما إلى صعوبة تحقيق الأهداف التدريبية الموضوعة بالكامل وتتمثل هذه العوامل فى :

- انخفاض نسب الاستكمال الحالية .
- الضعف النسبى فى المستوى الثقافى .
- مشكلات الحالة الادارية للوحدات .

- انخفاض معدلات تحديث الوسائل التدريبية فى القوات المسلحة .

وتؤدى هذه العناصر معا إلى صعوبة تنفيذ الالتزامات التدريبية بالاسلوب السليم . فمن ناحية ، يؤدى انخفاض نسب الاستكمال حاليا فى القوات المسلحة المصرية إلى عدم تواجد الاطقم الكاملة ونقص أعداد الضباط والكوادر الأخرى وانخفاض الاجهزة والعناصر الفنية . وينبع هذا الوضع فى الاساس من استحالة تكوين قوات مسلحة مستكملة بنسبة ١٠٠٪ طبقا للمهام المطلوبة منها ، نظرا لما يتضمنه ذلك حتماً من المساس بالمصالح الأخرى للدولة ، ولما يتطلبه أيضا من تكاليف باهظة قد تتسبب فى مشاكل اقتصادية تؤثر على حركة التنمية فى كافة المجالات . ولذلك تلجأ القوات المسلحة إلى تقليل نسب الاستكمال فى التشكيلات والوحدات إلى نسب معينة ، على أن تقوم برفعها إلى النسب المطلوبة خلال وقت العمليات عن طريق أعمال التعبئة . وعلى هذا الاساس ، تهدف نسب الاستكمال المخفضة إلى تحقيق المرونة والتوفير فى البناء التنظيمى للقوات والاقتصاد فى القوى البشرية مع الحفاظ على الكفاءة القتالية للتشكيلات والوحدات ، إلا أن هذا الوضع يولد فى نفس الوقت سلبيات عديدة فى مواجهة الالتزامات التدريبية ، أبرزها التأثير سلبا على سير وانتظام كفاءة التدريب نظرا لنقص الضباط وضباط الصف والجنود ، بالاضافة إلى انشغال القادة معظم الوقت عن التدريب بحل المشاكل الادارية الناجمة عن عدم استكمال العناصر الادارية بالوحدة . وفوق ذلك ، فإن فترة تدريب الاحتياط بعد استدعائهم غالبا ما تكون غير كافية لاستيعاب التطور فى الاسلحة والمعدات .

ومن ناحية أخرى ، فإن التدريب عبارة عن خطة وبرامج تعليمية ، وتتأثر هذه الخطط والبرامج بطبيعة الحال بالمستوى الثقافى للافراد ، لأن أرتفاع المستوى الثقافى للافراد يساعد على سرعة استيعاب البرنامج التدريبى ، وعلى العكس فإن انخفاض المستوى الثقافى يؤثر سلبا على التدريب وإمكانية نجاحه . ومن ثم ، فإن الارتفاع الملموس فى إعداد غير المؤهلين من المجندين فى القوات المسلحة لابد أن يتسبب فى بعض الاحيان فى إعاقة تنفيذ ونجاح التدريب ، خاصة فى ظل التطور الكبير والمستمر للأسلحة والماعدات فى الفترة الحالية .

وفى نفس الوقت ، فإن الأزمة الاقتصادية التى تعيشها البلاد تتسبب فى أحد جوانبها فى صعوبة التجاوب مع مطالب تحسين الأوضاع المعيشية والادارية فى الوحدات ، الأمر الذى يؤثر على الالتزامات التدريبية من ناحيتين ، أولهما انشغال هذه الوحدات بتوفير مطالبها من خلال امكاناتها الذاتية على حساب العملية التدريبية بها ، وثانيها أنه حتى فى حالة تنفيذ التدريب ، فإن سوء الحالة الادارية للافراد يؤثر سلبا على الروح المعنوية مما يؤثر بدوره على التدريب .

وأخيرا ، فإن انخفاض معدلات تحديث الوسائل التدريبية فى القوات المسلحة يؤدى منطقيا إلى الحد من امكانية الاستفادة من الاتجاهات الفكرية الحديثة لتدريب جيوش الدول المتقدمة ، مما يحول بالتالى دون تحقيق أكفأ استيعاب ممكن لقدرات الأسلحة والمعدات . ومبعث ذلك ، أنه على الرغم من اتجاه القوات المسلحة المصرية منذ أوائل الثمانينات نحو العمل على الأخذ بالاساليب الحديثة فى التدريب القتالى ، إلا أن الظروف الاقتصادية ادت إلى تقليص هذا الاتجاه ، ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة فى ضعف معدلات استخدام المقلدات فى تدريب القوات المسلحة ، وكذلك التأخر فى ادخال الحاسبات الاليكترونية إلى مجال التدريب القتالى على نطاق واسع فى القوات المسلحة .

وهكذا ، فإن مجمل المتغيرات السابقة لابد أن تترك تأثيراتها السلبية على المهام التدريبية فى القوات المسلحة ، على أن ذلك لا يعنى على الاطلاق أن هذه المشكلات تؤدى إلى تبديد ناتج الجهود التدريبية المبذولة لدى تلك القوات ، وانما المقصود فقط أن المشكلات المذكورة تلعب دورا فى الحيلولة دون النجاح بصورة كاملة فى تحقيق الأهداف التدريبية الموضوعة . وفى ظل هذا الوضع ، فإن من الضرورى العمل على الحد من تأثير هذه المشكلات على الكفاءة القتالية لقوات ، وعلى قدرتها على تنفيذ المهام الموضوعة لها ، وذلك من خلال صيغة متكاملة تأخذ فى أعتبارها احتياجات القوات المسلحة والظروف الاقتصادية للبلاد ، ومتغيرات البيئة الاستراتيجية الاقليمية والعالمية المحيطة بمصر .

جدول رقم (١٥)
التدريبات الرئيسية للقوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٩١

التاريخ	نوع التدريب	القوات المشتركة فى التدريب	مدة التدريب / المناورة	أهم الأهداف
١١ / ٢ / ١٩٩١	مشروع تدريبى بالذخيرة الحية .	فرقة / الجيش الثانى الميدانى	٧ - ١١/٢/١٩٩١ (٤ يوم)	تدريب عملى على تنفيذ جزء من العملية الدفاعية للجيش الميدانى .
٣/ ٥/ ١٩٩١	بيان عملى (الفاروق عمر)	كتيبة دبابات / لواء ميكانيكى للعمل كمفرزة متقدمة للاستيلاء على مضيق جبلى بالتعاون مع عناصر من الصاعقة والمظلات والابرار الجوى .	٣ /٥ /١٩٩١ (يوم واحد)	تطبيق الدروس المستفادة من حرب أكتوبر وحرب تحرير الكويت .
٢١ / ٥ / ١٩٩١	مشروع تدريبى بالذخيرة الحية .	فرقة / الجيش الثالث الميدانى بالاشتراك مع القوات الجوية ووحدات المظلات .	١٩ - ٢١ / ١١ / ١٩٩١ (٤ يوم)	استعادة مضيق جبلى استولت عليه قوات الابرار الجوى للجانب الآخر .
٣٠ / ٦ / ١٩٩١	بيان عملى على القيادة والسيطرة الآلية .	وحدات مختلفة ومتنوعة فى مناسبة الاحتفال بيوم الدفاع الجوى	٦ / ٦ / ١٩٩١ (يوم واحد)	نقل صورة الموقف الجوى من مصادر انذار جوى طائر .
١٨ / ١٠ / ١٩٩١	تدريب بحرى مشترك بالذخيرة الحية (مصرى / بريطانى)		١٨ - ٢٢ / ١٠ / ١٩٩١ (٥ يوم)	•هجوم بالطوربيدات من الغواصات على أهداف سطحية . • هجوم بقذائف الأعماق الصاروخية ضد سفن مكافحة الغواصات . • رماية بالمدفعية المضادة للطائرات . • رماية جو/سطح من الطائرات ضد أهداف بحرية . • أطلاق صواريخ مضادة للسفن .
٣١ / ١٠ / ١٩٩١	مشروع تدريبى بالذخيرة الحية .	فرقة / الجيش الثالث الميدانى	٢٨ - ٣١ / ٤ / ١٩٩١ (٤ يوم)	• ابرار قوات المشاة بالهيلكوبتر بدلا من قوات المظلات . • فرض موقف تكتيكى طارىء .
١٢ / ١١ / ١٩٩١	مناورة ليلية بالذخيرة الحية .	٢٣١ طائرة من أنواع مختلفة من جميع عناصر وتشكيلات القوات الجوية المصرية .	ليلة ١١ - ١٢/١١/١٩٩١ (ليلة واحدة)	• التدريب على العمل القتالى المشترك . • التعاون مع عناصر أخرى من القوات المسلحة . • استرداد قاعدة جوية كانت قوات الخصم قد أستولت عليها .

رابعاً : سياسة الخدمة الوطنية

تنبع أهمية التعرض لجهود الخدمة الوطنية التى تقوم بها القوات المسلحة ، من أنها تعكس الدور الحيوى والفعال الذى تضطلع به تلك القوات سواء لخدمة باقى أجهزة الدولة أو لصالح المجتمع ككل . وكان التقرير الاستراتيجى العربى قد تعرض لهذه الجهود فى عدديه الأول (١٩٨٥) والثانى (١٩٨٦) ، على أن ضآلة الاعلان عن نشاط القوات المسلحة فى هذا المجال قد حال دون الاستمرار فى تناول الجهود المذكورة . ومن ثم فإن التحليل الوارد فى هذا الجزء يغطى مجمل الفترة ٨٧ ـ ١٩٩١ ، حيث جرى الاستفادة من النشاط المعلن خلال هذه الفترة لرصد الاتجاهات العامة لسياسة الخدمة الوطنية المعمول بها من جانب القوات المسلحة ، علاوة على التعرض بشكل تفصيلى لنشاط وحدات وقطاعات وشركات الخدمة الوطنية .

١ ـ تطور سياسة الخدمة الوطنية :

برزت فكرة اشتراك القوات المسلحة فى نشاط لصالح بعض أجهزة الدولة فى أعقاب توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول ، انطلاقا من أن ما تميز به أداء القوات المسلحة فى حرب ١٩٧٣ يشجع على الاستفادة بهذا التميز فى أداء مهام وطنية أخرى . وقد تدعم هذا الاتجاه فى أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، إذ جرى انشاء جهاز الخدمة الوطنية لتنسيق نشاط القوات المسلحة فى خدمة باقى أجهزة الدولة ، ثم تضاعف اشتراك هذه القوات فى المشروعات الوطنية منذ ذلك التاريخ ، وبدأت منذ أوائل الثمانينات فى القيام بدور مخطط لتحقيق أهداف محددة .

وقد أستهدفت جهود الخدمة الوطنية بشكل عام الاستفادة من القوات المسلحة باعتبارها المؤسسة الأكثر عصرية فى الدولة ، وبالتالى هى الأقدر على دفع التنمية إلى الأمام ، وذلك لما تتميز به من خصائص وسمات فريدة لا تتوفر لغيرها من قطاعات المجتمع ، يأتى فى مقدمتها تميز القوات المسلحة عن غيرها من قطاعات المجتمع بالتحديث التكنولوجى والتنظيمى والفنى ، لاسيما من حيث أن التطور التكنولوجى العسكرى العالمى ينعكس على القوات المسلحة بدرجة أكثر بروزا عن غيرها من قطاعات المجتمع . أضف إلى ذلك ، أن القوات المسلحة تتميز بالتكامل المهنى ، نتيجة لاحتوائها على مختلف المهن والتخصصات . وفى هذا الاطار ، جرى النظر إلى مشاركة القوات المسلحة فى وضع وتنفيذ خطة التنمية باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق تنمية سريعة للمجتمع من خلال التكامل بين القوات المسلحة وباقى أجهزة الدولة ، بما يضمن حشد مختلف الطاقات والدراسة الواقعية والتخطيط العلمى واستخدام التكنولوجيا المتطورة فى استغلال الموارد الطبيعية .

وعلى هذا الأساس ، تسعى سياسة الخدمة الوطنية التى تقوم بها القوات المسلحة إلى تقديم مساهمة فعالة فى جهود التنمية الاقتصادية للدولة . ولذلك ، حرص جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة على تصويب وتعديل المسار الذى ينتهجه بوصفه أحد أجهزة وزارة الدفاع ذات الطبيعة الاقتصادية الخاصة ، حيث أصبح أكثر حرصاً على التركيز فى نشاطه على القيام بالمشروعات ذات الصبغة القومية ، والتى تنأى بالقوات المسلحة عن منافسة القطاعات المدنية ، علاوة على المشروعات التى تتقدم بها الوزارات والهيئات ثقة منها فى دقة التنفيذ ومستوى الاداء .

ومن هذه الخطوط العريضة ، انبثقت مجموعة من الأهداف التى تحكم سياسة الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ، وتتمثل فى :

ـ أشتراك القوات المسلحة فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ـ أستثمار المواد والخامات الأولية وتنفيذ المشروعات والأعمال فى المناطق النائية والتى تحجم القطاعات الأخرى بالدولة عن تنفيذها .

- أقامة صناعات تكميلية أو تجميعية تخدم العملية الانتاجية .
- اجراء عمليات الاحلال والتجديد لمعدات القوات المسلحة وتمويل مشروعات وأنشطة أخرى تكون فى حاجة أليها .
- تحقيق الأكتفاء الذاتى للقوات المسلحة من السلع الغذائية .
- خلق الكوادر الفنية ذات المهارات العالية فى مختلف التخصصات والمجالات .

وواقع الأمر ، ينبغى قبل التعرض تفصيلا لهذه الأهداف الاشارة إلى أنه بالرغم من أن كل هدف من هذه الأهداف يعتبر قائما بذاته من الناحية النظرية ، إلا أنها تتسم بالتكامل بين بعضها البعض من الناحية العملية . فعلى سبيل المثال ، تمثل معظم هذه الاهداف تطبيقا عمليا للهدف الأول المتمثل فى أشتراك القوات المسلحة فى عملية التنمية ، فضلا عن ان هدف خلق الكوادر الفنية ذات المهارات العالية لا يمكن أن يتحقق سوى من خلال تنفيذ جميع الأهداف الأخرى .. وهكذا .

وينطوى هدف اشراك القوات المسلحة فى عملية التنمية على فوائد متبادلة للقطاعين العسكرى والمدنى فى الدولة ، ذلك أن القوات المسلحة تستطيع بأعتبارها قطاعاً حيوياً وفعالا من قطاعات الدولة أن تشارك فى تنمية المجتمع من خلال إستثمار مواردها البشرية والفنية والطبيعية الفائضة بما يزيد الناتج والدخل القومى من ناحية ، وبما يساعد ايضا على تطوير القوات المسلحة وكسابها قدرات متزايدة من ناحية أخرى .

أما هدف أستثمار الموارد والخامات الأولية وتنفيذ المشروعات بالمناطق النائية التى تحجم القطاعات الأخرى بالدولة عن تنفيذها ، فهو ينبع من أن هذه المشروعات تتسم بارتفاع تكلفة العملية الانتاجية بها ، لاسيما عنصرى العمل ورأس المال ، علاوة على أنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا قبل أستكمال دورة رأس المال فيها . ولذلك ، وجدت القوات المسلحة أن اضطلاعها بهذه المشروعات سوف يقدم خدمة قومية ملموسة لاستغلال الموارد الطبيعية فى البلاد ، وبما لايثقل على كاهل القوات المسلحة التى تحتفظ بالفعل بنقاط تواجد بالقرب من مواقع هذه المشروعات . أضف إلى ذلك أن ، المشروعات التى قامت بها القوات المسلحة فى هذا السياق كانت تنصب بالدرجة الأولى فى مجال استخراج خامات طبيعية ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للقطاعين العسكرى والمدنى فى الدولة على حد سواء .

من ناحية أخرى ، يتصف هدف إقامة صناعات تكميلية وتجميعية تخدم العملية الانتاجية ، بأهمية محورية فى أطار سياسة الخدمة الوطنية ، حيث أن هذه الصناعات تتركز فى المجالات التى تتمتع فيها القوات المسلحة بميزة نسبية بالمقارنة مع القطاع الخاص لاسيما فى مجال الكوادر البشرية والفنية والتنظيمية . ولتحقيق هذا الهدف ، جرى التركيز على المنتجات الصناعية ذات الاستخدام المزدوج ، خاصة صناعة البصريات والكيماويات .

ويعتبر هدفا اجراء عمليات الاحلال والتجديد لمعدات القوات المسلحة ولتحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات من السلع الغذائية ، بمثابة الفوائد المباشرة التى تكتسبها تلك القوات من وراء جهود الخدمة الوطنية . فالقوات المسلحة تستطيع الاستفادة من العائدات المتحصلة من وراء تلك الجهود فى تمويل أنشطة ومشروعات أخرى خاصة بها تكون فى حاجة اليها ، بالاضافة إلى أن الكثير من المشروعات المجراة فى سياق سياسة الخدمة الوطنية تخدم فى نفس الوقت أنشطة واحتياجات القوات المسلحة ، بما يتيح درجة أكبر من حرية الحركة للقوات فى توفير احتياجاتها ويخفض الضغط على الأسواق المدنية ، الأمر الذى يساعد بالضرورة فى تخفيض الضغوط التضخمية الواقعة على كاهل الاقتصاد القومى .

وأخيرا ، فأن هدف خلق الكوادر الفنية ذات المهارات العالية من مختلف التخصصات والمجالات يتحقق بصفة أساسية من خلال المشاركة فى جهود الخدمة الوطنية ، فى مختلف القطاعات والوحدات والشركات ، الأمر الذى يعوض النقص فى بعض هذه الكوادر فى السوق المدنى ، ويقدم أسهاما مباشرا فى تنمية المهارات البشرية والفنية فى الوعاء الاقتصادى والاجتماعى للدولة .

وتتحقق سياسة الخدمة الوطنية من خلال ثلاثة عناصر رئيسية متكاملة تتمثل فى :

أ - جهاز الخدمة الوطنية ، ويتألف من عدد من الشركات والقطاعات ، تضم شركة النصر للكيماويات الوسيطة والشركة العربية العالمية للبصريات وشركة النصر للخدمات والصيانة وقطاع الأمن الغذائى وقطاع التعدين .

ب - وحدات الخدمة الوطنية المتخصصة ، وقد شكلت أساساً بغرض العمل فى المجالات المختلف للخدمة الوطنية .

جـ - فائض الامكانات الفنية والبشرية والعملية للقوات المسلحة ، والذى يجرى توظيفه لخدمة المشروعات القومية بالدولة عن طريق التنسيق مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، وبما لايخل بالواجبات الاساسية المكلف بها وحدات القوات المسلحة ، وبهدف دعم خطة التنمية للدولة ، وتعميق العملية التدريبية للقوات المسلحة باضافة ساعات تدريب عملى حقيقى للوحدات دون أعباء مالية على القوات المسلحة .

٢ - أنشطة القوات المسلحة فى مجال الخدمة الوطنية :

تقوم الجهات الثلاث سالفة الذكر بوظائف متكاملة ومترابطة فى اطار سياسة الخدمة الوطنية ، على أن

الملاحظ من استعراض هذه الوظائف أن هناك زيادة ملحوظة فى الوزن النسبى للجهودالمتحققة من خلال استغلال فائض الامكانات الفنية والبشرية والعلمية للقوات المسلحة ، ومع ذلك فأن جميع الجهود التى تقوم بها مختلف الجهات تجرى أساسا من خلال التنسيق الكامل مع جهاز الخدمة الوطنية ، حتى بالنسبة للجهات التى لا تتبعه تبعية مباشرة .

أ - جهاز الخدمة الوطنية :

تغطى أنشطة هذا الجهاز العديد من المجالات ، تشمل تحديدا على انتاج الكيماويات الوسيطة والبصريات والأمن الغذائى والتعدين وأعمال الصيانة والخدمات . وتتولى شركة النصر للكيماويات الوسيطة انتاج العديد من المواد الكيماوية المستخدمة فى الصناعات المختلفة ، كما تنتج المبيدات الحشرية المنزلية والمخصبات الزراعية والغازات الصناعية والاقراص الطاردة للبعوض والكلور ومشتقاته . وقد أنتهت الشركة من أعمال تجديد خط انتاج الكلور بأحدث التكنولوجيا العالمية ، بحيث أصبح يمكن مضاعفة انتاجه من الكلور ليصل إلى ١٥ طن/يوم . كما تعطى الشركة أهمية فائقة لأعمال البحث والتطوير ، وتمكنت بذلك من تخليق منتجات جديدة تم انتاجها وتسويقها للاستفادة منها فى المجالات الزراعية والصناعية . وتقوم الشركة بتصدير منتجاتها إلى بعض الدول العربية والأجنبية ، كما تقوم بانشاء مصنع كلور لخدمة مرفق مياه القاهرة الكبرى ، وتعمل حاليا على تنفيذ خطة الاستثمارات والاحلال والتجديد بالشركة .

أما الشركة العربية العالمية للبصريات ، فقد تأسست فى مايو ١٩٨٢ كشركة مساهمة بين جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وشركة U. S. H. الانجليزية . وتعمل الشركة فى مجال تصنيع وتجميع وتسويق الأجهزة والمعدات البصرية والكهروبصرية ، مع العمل على تطويرها باستمرار بما يساعد على تلبية المطالب الاستراتيجية للقوات المسلحة ، وكذا مطالب التصدير لتلبية احتياجات الدول الصديقة . وقد حرصت الشركة على زيادة مساهمة المنتج المحلى فى الانتاج ، حيث وصل إلى ٩٠٪ من الاجزاء الميكانيكية لبعض الأجهزة ، كما قامت بتطوير وتحديث أقسام التجميع الاليكترونى بها عن طريق بناء الدوائر الاليكترونية المستخدمة فى أجهزة تقدير المسافة بالليزر . وفى الوقت الراهن ، تبحث الشركة الدخول فى مجال تصنيع أجهزة الرؤية بالاشعاع الحرارى والحاسبات الآلية والعدسات الطبية وشنابر النظارات الطبية المعدنية .

وتغطى شركة النصر للخدمات والصيانة مجالا مختلفا من النشاط ، حيث تعمل فى مجال الخدمات المختلفة مثل الأمن والحراسات ، والنظافة ، وصيانة المعدات والمنشآت والمرافق ، والخدمات البحرية ، وادارة الفنادق ... وغيرها . وقد تأسست فى يوليو ١٩٨٨ كشركة مساهمة بين جهاز الخدمة الوطنية والضباط المتقاعدين بهدف تكوين أنشطة لجذب مدخرات الضباط المتقاعدين وتوفير فرص عمل لذوى الكفاءة منهم .

ويعمل قطاع الأمن الغذائى فى مجال الانتاج الزراعى بهدف توفير جزء من احتياجات القوات المسلحة من المنتجات الغذائية ، وايضا توفير بعض السلع الزائدة عن حاجة القوات المسلحة لبيعها إلى افراد القوات المسلحة من خلال جهاز الخدمات العامة . وقد انضم هذا القطاع إلى جهاز الخدمة الوطنية عام ١٩٨٣ ، ويتولى انتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والالبان الطازجة والمحاصيل الزراعية والفواكه والبقول والخضروات .

وأخيرا ، يشارك فرع التعدين مشاركة فعالة فى عمليات التعدين بالدولة عن طريق فتح مجالات تعدينية جديدة فى مناطق نائية أحجم عنها المستثمر . وقد أنشىء هذا الفرع فى عام ١٩٨٨ كمشروع خدمة وطنية بتمويل كامل من الجهاز ، وباشر عمله من رئاسة الجهاز . وقام باستخراج وتسويق خام الالبايت من محاجر جنوب سيناء ، والذى يعتبر من الخامات الاستراتيجية ذات النقاوة العالية ، ويستخدم فى تصنيع السيراميك الصحى والبورسلين وصناعة الزجاج ... والعديد من الاستخدامات الصناعية الأخرى ، ويتباحث هذا الفرع حاليا مع الشركات الدولية المتخصصة لفتح أسواق تصدير أمام هذا الخام فى الخارج .

ب - فائض أمكانات القوات المسلحة :

تشارك معظم أسلحة وهيئات وادارات القوات المسلحة فى جهود الخدمة الوطنية ، عن طريق استغلال فائض امكاناتها ، لاسيما الهيئة الهندسية والقوات البحرية وسلاح المركبات وادارة نظم المعلومات وحرس الحدود وسلاح الاشارة وهيئة التسليح .

فقد قامت الهيئة الهندسية بتنفيذ الآف الوحدات السكنية للضباط والنقابات المهنية والمحلات التجارية والأسواق التجارية فى القاهرة والاسكندرية وأسوان ، كما تولت القيام بالعديد من عمليات انشاء الطرق وتركيب الكبارى والمنشآت فى الكثير من محافظات الجمهورية ، وقامت بمد خطوط المياه وتجديد محطة مياه الاسماعيلية ، واصدرت العديد من المطبوعات فى مجال المساحة المدنية ، علاوة على تطهير الآف الهكتارات من الألغام ومخلفات الحروب السابقة فى خليج السويس والاسماعيلية والدخيلة ورأس سدر لصالح

مشروعات التنقيب عن البترول والمشروعات السياحية .

كما قامت القوات البحرية باستغلال أرصفة المرحلة الأولى لميناء أبى قير البحرى فى أعمال الخدمة الوطنية ، وذلك بتأجير الارصفة والمسطحات لشركات البترول العاملة بالمنطقة ، بالاضافة إلى تنفيذ أعمال الانزال والقطر والاصلاح للسفن المصرية والعربية والأجنبية ، وتقديم خدمات بحرية للشركات الملاحية المختلفة فى القطاعين العام والخاص فى مجالات الغطس والكشف والاصلاح تحت الماء وأصلاح واختبار معدات الاطفاء على السفن التجارية ، علاوة على القيام بأعمال المسح البحرى وانتاج الخرائط البحرية للعديد من الموانىء ، وكذلك القيام بأعمال الانقاذ فى ظروف الكوارث البحرية .

وقد قامت ادارة المركبات بدورها بتخصيص جانب هام من أعمال الورش الرئيسية التابعة لها لانتاج وتجديد قطع الغيار الخاصة بعربات المطافىء ومينى باصات الركوب ، كما قامت بتصنيع الآف الشكمانات والرادياتيرات وقطع غيار الاوتوبيسات ، وأفتتحت ورش خدمة وطنية لاصلاح العربات لضباط القوات المسلحة ، وكذلك أصلاح الأجهزة الكهربائية .

أما ادارة نظم المعلومات فقد قدمت خدمات للعديد من أجهزة الدولة الأخرى ، حيث قامت بتنفيذ مشروع التسجيل الميكروفيلمى لمصلحة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية ، وتولت أيضا مشروع تسجيل بيانات المصدرين والمستوردين لصالح مركز معلومات مجلس الوزراء ، وتنفيذ مشروعات التسجيل الميكروفيلمى لشركة بنها للصناعات الاليكترونية ، بالاضافة إلى تنظيم دورات التدريب على الحاسبات الآلية ، علاوة على تقديم المعلومات للباحثين ومتخذى القرار فى القطاعين المدنى والعسكرى بواسطة بنك المعلومات باستخدام قواعد البيانات العالمية .

وعلى الرغم من أن الوظيفة الرئيسية لقوات حرس الحدود تتمثل فى تأمين حدود الدولة من مختلف النواحى ، إلا أنها تشارك أيضا فى جهود الخدمة الوطنية عن طريق تقديم خدمات نابعة من طبيعة وظيفتها المذكورة ، حيث تقوم بالتعاون المستمر مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية للحفاظ على الثروة السمكية واتخاذ الاجراءات الأمنية حيال العائمات عند دخولها المياه الأقليمية . كما تساهم قوات حرس الحدود فى تأمين رحلات الطيران العاملة مع شركات البترول بواسطة عناصر مخابرات حرس الحدود وتأمين السباقات العالمية المجراة على أراضى البلاد مثل رالى الفراعنة ، بالاضافة إلى تبادل المعلومات والمعرفة مع أجهزة مكافحة المخدرات فى مصر والدول الشقيقة والصديقة .

وقد تولت عناصر سلاح الاشارة تنفيذ مشروعات أنشاء الشبكات التليفونية لسنترالات شبرا الخيمة والنزهة الجديدة وسيدى جابر ، والتوسعات الارضية لسنترالات الفتح وجليم ومحرم بك ، وكذلك الأعمال المدنية لشبكة التليفونات المدنية - العسكرية ، والقيام بصيانة شبكات السنترالات الأمريكية . أما ادارة الاسلحة والذخيرة ، فقد شاركت بدور كبير فى مشروعات الخدمة الوطنية ، حيث تتولى تصنيع العديد من الأجهزة والمعدات لأغراض مختلفة لاسيما تصنيع أقراص بؤرية لأجهزة الرؤية الليلية لصالح الشركة العربية العالمية للبصريات .

جـ - وحدات الخدمة الوطنية المتخصصة :

شكلت هذه الوحدات لتنفيذ أعمال الانشاءات المدنية والبنية الأساسية ، شاركت هذه الوحدات فى أعمال تنفيذ العديد من مشروعات المواصلات السلكية واللاسلكية وأعمال صيانة خطوط السكك الحديدية فى المناطق النائية والمنعزلة فى ظروف صعبة ، كما تتولى انتاج الخبز لصالح وزارة التموين من خلال سبعة مجمعات لانتاج الخبز فى القاهرة والجيزة والاسكندرية .

٣ - نظرة عامة على سياسة الخدمة الوطنية :

نجحت سياسة الخدمة الوطنية إلى حد كبير فى تقديم مساهمة متميزة من جانب القوات المسلحة فى عملية التنمية بمفهومها الشامل ، ويتضح هذا التميز بصفة عامة حال ملاحظة ما تشتمل عليه جهود وانشطة الخدمة الوطنية من ضخامة الحجم وتنوع الأعمال . كما يلاحظ بصفة خاصة أن سياسة الخدمة الوطنية كانت موفقة للغاية فى تركيز أغلب نشاطها على المشروعات القومية ، والتى لا تتضمن منافسة القطاعات المدنية فى الدولة ، ، بما يضمن تلقائيا درجة أكبر من التكامل فى الجهود المبذولة على الجانبين .

ومع ذلك ، يلاحظ أن سياسة الخدمة الوطنية المعمول بها تجابه بعض المشكلات ، فضلا عن كونها تنطوى على بعض الانشطة موضع التحفظ ، ويترتب على هذين المتغيرين عموما الحيلولة دون وصول العائد النهائى لهذه السياسة إلى المستويات المأمولة . فمن ناحية ، تنبع المشكلات التى تواجهها سياسة الخدمة الوطنية من ظروف الأزمة التى يعانى منها الاقتصاد القومى ، وينجم عنها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض معدلات الإنتاج وتزايد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك . وتترك هذه الظروف بطبيعة الحال انعكاساتها على جهود الخدمة الوطنية ، شأنها

فى ذلك شأن باقى أجهزة الدولة . وتتعدد هذه الانعكاسات ، فهى تؤدى إلى زيادة الأعباء الملقاه على عاتق القوات المسلحة للمشاركة فى جهود التنمية الاقتصادية ، فى حين أنها تواجه فى ذات الوقت قصورا فى الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ هذه الأعباء المتزايدة ، بل أن هذا القصور التمويلى يمس أيضا المخصصات اللازمة للاستمرار عمل الانشطة القائمة . وفى ضوء ماسبق ، يمكننا مثلا فهم الأسباب الكامنة وراء ضيق نطاق الصناعات التكميلية والتجمعية التى يتولاها جهاز الخدمة الوطنية ، والتى تتركز حتى الآن فى مجال صناعة البصريات والكيماويات الوسيطة فقط ، حيث يمكن ارجاع ذلك إلى نقص التمويل بالدرجة الأولى ، الأمر الذى يعنى أن ظروف الأزمة الاقتصادية تؤدى تدريجيا إلى توليد دائرة حلزونية من المشكلات فى مواجهة سياسة الخدمة الوطنية .

على الجانب الآخر ، يلاحظ أن سياسة الخدمة الوطنية قد انطوت على بعض الانشطة التى تثير تساؤلات جوهرية حول مدى انطباقها مع مفهوم الخدمة الوطنية ، علاوة على وجود أنشطة أخرى تثير التساؤل بشأن رشادة الأسلوب الذى تداربه . فمن ناحية ، يثير مشروع شركة النصر للخدمات والصيانة على وجه التحديد قدرا من التحفظ فى ظل دخوله فى دائرة أنشطة الخدمة الوطنية ، ومبعث ذلك أن هذا المشروع قد يتعارض مع فلسفة الخدمة الوطنية ، فهو عبارة عن مشروع استثمارى يشارك فيه جهاز الخدمة الوطنية والضباط المتقاعدين ، أى أنه يخدم مصالح شريحة ضيقة ومحدودة من المنتفعين ، بما ينفى عنه الصفة القومية ، فضلا عن أن طبيعة النشاط نفسه الذى وجهت إليه الاستثمارات لا تخدم جهود التنمية الاقتصادية بشكل ملموس ، بالاضافة إلى أنه يتنافس فى الخدمات التى يقدمها مع القطاعات المدنية العاملة فى هذا المجال .

وفى نفس الوقت ، مازال نشاط قطاع التعدين دون المستوى المأمول له ، حيث أنه ما زال قاصراً على مشروع واحد تقريبا ، هو مشروع إستخراج خام الالبايت من جنوب سيناء . وعلى أية حال ، فان ضيق نطاق عمل هذا القطاع يدعو أساسا إلى البحث عن صيغة توازنية ملائمة ، تأخذ فى أعتبارها مثلا عدم تحميل جهاز الخدمة الوطنية مسئولية القيام بعملية الاستخراج والتسويق معا ، وانما يمكن اسناد مراحل معينة من عملية الاستخراج إلى الجهاز ، على أن يقوم بعد ذلك باعطاء المشروع إلى القطاعات المدنية بعد تطوير العمل فى المناجم والمحاجر ، مع حفظ حقوق الجهاز كاملة فى هذا النشاط ، الأمر الذى يساعده على ادخار جهوده للقيام بانشطة أخرى ، بالاضافة إلى الحصول على عائدات مالية معينة نظير قيامها بمراحل الانتاج الأولى .

وهكذا فإن من الضرورى مواصلة اعمال التصويب والتعديل فى سياسة الخدمة الوطنية ، حتى يمكن زيادة فاعليتها وتمكينها من تحقيق اهدافها الاصلية الموضوعة بكفاءة عالية ، لاسيما هدف اجراء عمليات الاحلال والتجديد لمعدات القوات المسلحة وتمويل مشروعات وانشطة أخرى تكون فى حاجة اليها ، حيث أن زيادة فاعلية جهاز الخدمة الوطنية يمكن أن تفتح مصدرا متجددا للتمويل الذاتى للقوات المسلحة ، بما ينعكس فى صورة امكانية توفير بعض احتياجات القوات المسلحة عبر هذا المصدر التمويلى من ناحية ، وبما يمكن أن ينعكس ايضا مرة أخرى على الجهاز نفسه وتمكينه من آداء انشطته بكفاءة أعلى فى كافة المجالات .

القسم الرابع

الاقتصـــاد القومـى

- برنامج الاصلاح الليبرالى .
- الموازنة العامة للدولة .
- قطاع الأعمال العام .

تمهيد :

شهد عام ١٩٩١ اعلان انعطاف استراتيجى فى مجرى تطور الاقتصاد المصرى .وحددت اتفاقية المساندة STAND-BY ARRANGEMENT بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى (للفترة من مايو ١٩٩١ حتى نوفمبر ١٩٩٢) اطار ومضمون هذا الانعطاف ، ويكشف خطاب نوايا الحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولى فى أبريل ١٩٩١ عن غايات وسياسات واجراءات الاصلاح الاقتصادى الليبرالى للاجل المتوسط بدءا من فترة الاتفاقية المذكورة .

وفى رصد تطورات ومتابعة قضايا الاقتصاد المصرى خلال عام ١٩٩١ ، نركز فى هذا القسم من التقرير على تحليل اشكاليات الاصلاح الاقتصادى الليبرالى فى اطار ما وصفناه باعلان انعطاف استراتيجى فى مجرى تطور اقتصاد مصر .

ويتلخص جوهر هذا الانعطاف فى جذرية التحولات الاقتصادية الليبراليه ، التى سجل عام ١٩٩١بداياتها ، فى اتجاهات ثلاثه ، هى : اطلاق آليات السوق فى تسيير الاقتصاد وتخصيص الموارد وتحديد الأسعار ، وتنفيذ برنامج واسع للتخصيصية PRIVITIZATION فى قطاع الاعمال العام ، وتحرير القطاع الخارجى وخاصة باطلاق حريةالاستيراد وتعويم الجنيه المصرى .

★ ★ ★

أن اجراءات الاصلاح وتطورات الاقتصاد خلال عام ١٩٩١ لاتسمح لنا بأكثر من الحديث عن « اعلان » و « بدايات » و « اتجاهات » ما اسميناه انعطافا استراتيجيا على طريق التحول اقتصادى الليبرالى فى مصر . بيد أن هذا الاستنتاج نرى صحته فى تقديرنا أن أوضاع الاقتصاد المصرى والمتغيرات العالمية والإقليمية لانترك فرصة بديلة أو تفرض ثمنا باهظا ، للتهرب من التوجه الاساسى نحو تنفيذ برنامج هذا التحول .

ولذا ، فان بؤرة الاهتمام هنا ، هى تحليل أهم أشكاليات التحول فى اتجاه الهدف الأساسى لبرنامج الاصلاح الليبرالى كما حددته وثيقة هامة لصندوق النقد الدولى مؤرخة ٢٦ أبريل ١٩٩١ حول اتفاقية المساندة مع الحكومة المصرية ، وهذا الهدف ـ كما لخصته الوثيقة ـ هو « اقامة اقتصاد سوق حرة ذى توجه خارجى خلال الأجل المتوسط ، يشجع فيه نشاط القطاع الخاص بتوفير بيئة حرة ، تنافسية ، مستقرة ، مع نشاط لقطاع عام متقلص يعمل فى بيئة تنافسية ومستقل عن التدخل الحكومى » .

★ ★ ★

وفى ضوء ماسبق ، يركز هذا القسم من التقرير **على ثلاث** محاور أساسية :

الأول . برنامج الاصلاح الاقتصادى . وتناقش مقدمات وضرورات ، واتجاهات وغايات ، ثم سياسات واجراءات ، هذا البرنامج . ونركز هنا على التحليل الموضوعى النقدى لاتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولى ، والتى تتكامل مع اتفاقيات قروض التصحيح الهيكلى STRUCTURAL ADJUSTMENT مع البنك الدولى ، فى ضوء الوثيقه المذكورة للصندوق .

والثانى . الموازنة العامة للدولة . ونحلل أهم تطوراتها من منظور ابعاد وأسباب وعواقب عجز الموازنة واتجاهات سياسة الاصلاح المالى وخاصة اصدار اذون الخزانة مع بداية عام ١٩٩١ . ونبحث تأثيرات خفض الاستثمار والانفاق العام عبر السياسات المالية والنقدية ، التى تهدف إلى تقليص جذرى لعجز الموازنة باعتبار هذا الهدف مركز الاهتمام فى علاج الاختلال بالموازنة .

والثالث . قطاع الاعمال العام . ونحدد الجديد الذى اتى به قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . ونأخذ بعين الاعتبار الجدال الذى اثاره اصدار القانون حول قضايا : فصل الملكية عن الادارة ، وادارة القطاع فى اقتصاد سوق ، وتنفيذ برنامج التخصيصية ، واوضاع العاملين فى هذا القطاع . ونولى اهتماما خاصا بالقطاع العام الصناعى من منظور تأثيرات هذا القانون ، ومجمل برنامج الاصلاح ، على مصيره .

★ ★ ★

أولاً : برنامج الاصلاح الاقتصادى

١ ـ مقدمات وضرورات الاصلاح :

لاجدال أن التحول الاقتصادى الليبرالى لم يبدأ بتوقيع اتفاقية المساندة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩١ . إذ رغم تدرج وجزئية وتعثر التحولات الاقتصادية الليبرالية حتى بداية التسعينات فقد أعلنت هذه التحولات سياسة رسمية منذ اوائل السبعينات . بل إن الضرورات الاقتصادية الموضوعية فرضت البدايات الجنينية لهذه التحولات منذ منتصف الستينات ، ازاء تفاقم مصاعب تمويل التنمية ومشاكل اقتصاد الأوامر . ودفعت أعباء هزيمة يونيو ١٩٦٧ إلى مزيد من رضوخ السياسة الاقتصادية لمقتضيات تخفيف الاعباء الاقتصادية للدولة وتشجيع القطاع الخاص . وهكذا ، استمرت السياسة الاقتصادية التقشفية طوال النصف الثانى من الستينات رغم معاودة السياسة التوسعية للاستثمار العام فترة قصيرة مع مطلع السبعينات . واستجابت الدولة ـ جزئيا ـ لمطالب قيادات قطاع الاعمال العام ، منذ مؤتمر الانتاج عام ١٩٦٥ ، وبتوسيع استقلالية ادارة النشاط الجارى لشركات القطاع العام . ورفع النظام سقف الملكية الزراعية وفق القانون الثالث للاصلاح الزراعى فى نهاية الستينات مقارنة بالتوجه المعلن فى بداية الستينات . كما أقر النظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، وشجع صادرات القطاع الخاص .. الخ .

● وبين مقدمات الانعطاف الراهن المعلن نحوتحول اقتصادى ليبرالى ، شامل ومتسارع وجذرى ، نرصد نقطتى انطلاق تتسمان بالأهمية فى فهم خصوصية هذا الانعطاف .

الأولى : أنه رغم خصوصية ما سمى بالتطبيق العربى للاشتراكية فى مصر ، فقد تطور الاقتصاد المصرى خلال الستينات على صورة اقتصادات التخطيط المركزى « سوفيتية الطراز » . اذ أضحى اقتصاد الأوامر المركزى هو الوجه الرئيسى للبناء والنشاط الاقتصادى ، انطلاقا من سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية . وتعاظم الدور الاقتصادى للدولة سواء عبر سيطرة الدولة فى نشاط الاعمال الكبير ، أو توسيع دور الدولة بتعظيم الانفاق والاستثمار العام ، فضلا عن التدخل بادوات السياسة الاقتصادية الكلية لرأسمالية الدولة النامية .

ولعل أهم الاسباب الموضوعية التى تفسر صعود السيطرة الاقتصادية للدولة ، هى غياب أو ضعف البديل القومى لتعظيم التراكم واستكمال التصنيع وتسريع التنمية . اضف إلى هذا ، ما فرضته معركة الاستقلال الوطنى ومحاولة التنمية المستقلة من تأميم وتمصير رؤوس الاموال الأجنبية التى مثلت نحو ثلاثة ارباع رؤوس الأموال المساهمة التى سيطرت فى اقتصاد مصر الحديث حتى بداية الخمسينات . وفى اتجاه الاقتصاد السلطوى دفعت مقضيات الاصلاح الاجتماعى فى لحظة . وتداعيات الصراع السياسى فى لحظة تاليه .

وأيا كانت الدوافع ، فان الدور الاقتصادى للدولة تجاوز الحدود اللازمة لتحقيق المزج الامثل بين ضرورات الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدل الاجتماعى ومقتضيات التخصص الدولى . وساهمت فى هذا ، الرؤى الايديولوجية للسلطة الناصرية التى تأثرت بالنموذج السوفيتى شأن العديد من النظم الوطنية فى البلدان النامية التى تحررت من الاستعمار وتطلعت إلى التنمية المستقلة . كما دفعت فى ذات الاتجاه ظروف الصراع السياسى الداخلى ، ومعارك تأكيد السيادة الوطنية ، وحصار الغرب لمحاولات التنمية المستقلة ، ودعم الكتلة السوفيتية للتوجة الاشتراكى الذى اعتبرت مصر الناصرية مثالة الرائد .

ورغم الانجازات التاريخية الهامة للتنمية والتصنيع فى حقبة صعود قطاع الدولة ، فقد أضحى اقتصاد الاوامر بعد استنفاد مبرراته عقبه امام التنمية والتقدم . وتجلى هذا فى اصطدام أزمة تمويل التنمية ، وتدهور مؤشرات اداء القطاع العام ، واستشراء جذور مختلف الاختلالات الاقتصادية ، الداخلية والخارجية ، الانتاجية والنقدية . وكرست سياسة الانفتاح مأزق اقتصاد الاوامر متمثلا فى انتهاك قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية ، أى تجاهل ضرورات تعظيم ربحية المشروعات العامة وتشجيع الاستثمار الخارجى الانتاجى ، من جهة ، وغياب قيود الرقابة الديمقراطية على النخبة البيروقراطية - التكنوقراطية التى احتكرت صناعة وتنفيذ القرار الاقتصادى والسياسى ، من جهة أخرى .

والثانية : أن فترة « التحول الاشتراكى » فى مصر لم تشهد - عكس نموذج الاشتراكية السوفيتية - تصفية شاملة للقطاع الخاص ، رغم الاطاحة « بنخبة » الرأسمالية الكبيرة فى مصر . فقد بقيت السيادة للملكية الفردية للارض الزراعية ، واستمر نشاط الاعمال الخاص الصغير والمتوسط فى الصناعة ، وتوسيع نشاط الاعمال الخاص فى مجالات التجارة والمقاولات والخدمات . بيد أن السياسة الاقتصادية للدولة الشمولية قامت بتحويل واسع للفائض الاقتصادى المتولد فى الزراعة وغيرها من مجالات المشروع الخاص إلى الموازنة العامة والقطاع العام . وحالت القيود الثقيلة ، السياسية والاقتصادية والايديولوجية والتشريعية ، دون تطور التراكم الرأسمالى الخاص فى قطاعات الانتاج السلعى الرئيسية ، أى الصناعة والزراعة . وقد عانى الاقتصاد المصرى ولا يزال من آثار توجيه ضربة قاصمة إلى رواد الصناعة الرأسمالية المصرية ، ومن تشوية التطور الرأسمالى ووأد عملية التراكم الخاص الانتاجى . ولعل مثالا صارخا للخطيئة التاريخية فى تصفية الرأسمالية الصناعية الوطنية فى مصر يتجسد فى تأميم الشركات الصناعية لبنك مصر رغم استجابتها للسياسة الاقتصادية والصناعية لثورة يوليو .

والأمر ، أنه رغم الدور الهام للدولة فى عملية التنمية ، فقد خلق الاقتصاد السلطوى عقبات جديدة أمام هذه العملية . وبوجه خاص ، فقد خنقت منافذ الاستثمار الانتاجى للثروات النقدية الفردية التى تراكمت بوسائل مشروعة وغير مشروعة . وتمكن النشاط الاقتصادى الخاص ، فى المجالات الريعية والتوزيعية التى نجت من مقصلة التأميم ، من معظم ارباحه عبر ترف الملكية العامة ، التى بدت بلا صاحب تعانى الفساد والتسيب فى مصر كما فى كل مكان .

ولم تؤد سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد اعلانها فى بداية السبعينات إلى تغيير جذرى لأسباب تشوه بنية الرأسمالية المصرية . وتمثلت ابرز مظاهر التشوه فى أن النخبة المالية الريعية التى افادت من الانفتاح فى معظم حصتها من الثروة النقدية للأمة فضلت توظيفها أو تأمينها خارج مصر . واستنزفت نشاطات الاستيراد فى التوزيع أو الاستهلاك البذخى والاكناز العقارى والايداع المصرفى جانبا آخر من الثروة المتاحة للاستثمار الانتاجى ، وخاصة مع استمرار حصار الرأسمالية الصناعية بواسطة بيروقراطية الدولة وغيرها من القيود .

★ ★ ★

● وقد تضافر عدد منن الضرورات وفرض حتمية تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادى الجذرى والشامل مع بداية التسعينات . وفى مقدمة هذه الضرورات نرصد مأزق الاصلاح التدريجى والجزئى ، من جهه ، وتفاقم الازمة الاقتصادية ، من جهة أخرى .

ونلاحظ **أولاً** : أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد اثمرت انهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى والنشاط المصرفى ، لكن هيمنة الدولة استمرت فى هذه المجالات . ونالت هيئات قطاع الاعمال العام درجات متزايدة من الاستقلالية الادارية والمالية وخاصة بتخفيف القيود تدريجيا وجزئيا على اتسعير والتوظيف والانتاج ، ولكن بقيت القبضة المركزية البيروقراطية تمسك بالقطاع . تعددت التشريعات والاجراءات لتشجيع رأس المال الخاص ، المحلى والاجنبى ، على الاستثمار فى مختلف النشاطات الاقتصادية ، ولكن فى دائرة مركزها الدولة المسيطرة فى الاقتصاد القومى سواء بالملكية المباشرة أو بالسيطرة البيروقراطية .

أضف إلى هذا ، أن الدور التنموى للدولة قد تراجع مع تقليص الاستثمار والانفاق العام ، وتركيز الاستثمار العام الجديد فى تطوير البنية الأساسية . واشتد مأزق عدم تناسب الاستثمار فى الانتاج السلعى مع الاستثمار فى القطاعات غير السلعية فى ظل قصور الاستثمار الخاص الانتاجى وضعف تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر فضلا عن اختلال بنية الاستثمار العام . وبذلك فان الدور التنموى للقطاع الخاص لم يكن - كما ونوعا - عند المستوى الازمة لتعويض غياب الدور التنموى للدولة .

وقد فشلت محاولة السادات « الاصلاح بالصدمة » بالاتفاق مع الصندوق نتيجة « مظاهرات الخبز » فى يناير ١٩٧٧ . لكنه رغم تعثر « التحول الليبرالى » فقد استمرت السياسة الاقتصادية تدفع تدريجياً فى الثمانينات نحو : تحرير جزئى لاسعار السلع والفائدة المصرفية والصرف الاجنبى فضلا عن اسعار الحاصلات والمستلزمات الزراعية ، وخفض الاستثمار العام وتركيز على البنية الأساسية والاحلال والتجديد إلى جانب تقليص

معدلات نمو العمالة فى القطاع العام والادارة الحكومية ، ..الخ .

وفى عام ١٩٨٧ . عقدت الحكومة اتفاقا جديدا مع صندوق النقد الدولى لمواجهة التأثيرات السلبية لانهيار اسعار الصادرات البترولية فى عام ١٩٨٦ ، ولمساندة جهود الحكومة للتغلب على تفاقم الاختلال الداخلية والخارجية . الا أن محاولة تعميق وتوسيع الاصلاحات الاقتصادية الليبرالية وفق شروط الصندوق للتصحيح الهيكلى والاستقرار الاقتصادى قد تعثرت . ولعل فى مقدمة اسباب تعثر الاصلاح ، وما اعقبة من تفاقم للخلاف بين الحكومة المصرية وصندوق النقد ، مخاوف النظام من الاخطار السياسية الاجتماعية للاستجابة لشروط الصندوق ، وقصور التمويل الخارجى المساند للاصلاح وذلك لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى . وربما بسبب قصور وتباطؤ الاصلاح - كما يؤكد الصندوق - لم تسهم اجراءات التصحيح الجزئى المتدرج فى تجاوز الاختلالات المالية والتموينية ، الداخلية والخارجية .

وثانيا : أن ازمة الركود التضخمى قد تفاقمت ، واتسعت ابعاد الاختلالات فى ميزان المدفوعات وموازنة الدولة خلال النصف الثانى من الثمانينات ، كما هبط معدل النمو الاقتصادى إلى ما يقرب الركود . وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى ، فان معدل النمو الحقيقى هبط من نحو ٥,٠٪ سنويا فى النصف الاول من الثمانينات إلى ما يقرب الركود فى نصفها الثانى ، بينا استمر معدل التضخم يتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪ . وبسبب الغاء نظام تعيين الخريجين بالقطاع العام ، وتراجع معدل نمو العمالة فى الادارة الحكومية المدنية (٥,٤٪ فى عام ٨٥ / ١٩٨٦ ، إلى ٣,٤٪ فى عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، ثم إلى ٢,٠٪ فقط فى عام ٨٩ / ١٩٩٠) ، وبسبب قصور الاستثمار الخاص ، المحلى والاجنبى ، فضلا عن ضعف التوظيف الجديد فى قطاع الاعمال العام ، فقد ارتفع معدل البطالة . ووفقا للتقديرات المصرية الرسمية ، كانو هذا المعدل قد زاد من ٦,٦٪ فى عام ١٩٨٣ إلى ١٤,٩٪ فى عام ١٩٨٦ . وتشير بعض التقديرات المصرية - الرسمية وغير الرسمية - إلى استقرار معدل البطالة عند هذا المستوى المرتفع خلال سنوات النصف الثانى من الثمانينات . بيد أنه قفز إلى نحو ٢٠٪ وفق تقدير لمنظمة العمل الدولية فى مطلع التسعينات .

ويسجل صندوق النقد الدولى أنه رغم الانجاز المشجع للسياحة ، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج ، وتحسن حساب الخدمات ، وسياسة تقييد الواردات ، فان النمو الهزيل للصادرات وتدهور عائدات تصدير البترول دفع إلى ازدياد عجز ميزان المعاملات الجارية . وبلغ متوسط هذا العجز ما يزيد على ٣ مليارات دولار ، أو حوالى ١١٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و٨٩ / ١٩٩٠ . وفى ذات الوقت تدهور صافى تدفقات رؤوس الاموال والمنح من الخارج ، مما ادى إلى عجز كلى كبير فى ميزان المدفوعات . وقد تم تمويل هذا العجز ، بالاساس ، عن طريق التأخر فى سداد الدين الخارجى الذى تضاعفت أعباؤه ، رغم اعادة جدولة جانب من هذا الدين فى اطار نادى باريس عقب توقيع اتفاقية ١٩٨٧ مع صندوق النقد .

وقد بلغ معدل خدمة الدين ، شاملا الفوائد المتأخرة ٤٦٪من المتحصلات الجارية ، ومثلت التزامات سداد فوائد الديون الخارجية حوالى ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وبلغت المتأخرات فى السداد نحو ١١,٤ مليارات دولار فى يونيو ١٩٩٠ . وواجه الاقتصاد المصرى أخطار عدم القدرة على تمويل الواردات الغذائية ، والعجز عن الوفاء بالتزامات خدمة الديون الخارجية ، وتوقف المساعدات الخارجية .

★ ★ ★

وقد جاءت أزمة الخليج الثانية ، التى تفجرت بغزو العراق للكويت ، بآثار مزدوجه على الاقتصاد المصرى ، سلبية وايجابية ، مثلت فى الحالين المقدمة المباشرة للانعطاف نحو تنفيذ برنامج شامل ومتسارع للاصلاح الاقتصادى الليبرالى . وكما اشرنا فى التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠ فان تلك الازمة قد الحقت اضرارا مباشرة بالاقتصاد المصرى . وبوجه خاص فقد تراجعت المتحصلات الخارجية بسبب تدهور ايرادات السياحة وتحويلات العمالة فضلا عن انخفاض حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس . كما ادت ازمة الخليج وما ترتب عليها من عودة واسعة ، اجبارية ، وغير مسبوقة من حيث السرعة والحجم ، إلى زيادة البطالة السافرة . وقد فاقت هذه وغيرها من العواقب السلبيه للازمة ما ترتب عليها من ارتفاع فى اسعار وعائدات تصدير البترول المصرى . وازاء احتمالات المزيد من تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية ، اتخذت الحكومة المزيد من الاجراءات التى استهدفت تحجيم وأبعاد ونتائج هذه الاختلالات .

بيد أن المتغير الأهم - فى تقديرنا - الذى دفع إلى الاقدام على تنفيذ برنامج للاصلاح الشامل والمتسارع ، هو أن هذا الاقدام بدا مخاطرة محسوبة ازاء ما ترتب على موقف مصر ضد الغزو العراقى ومع الدول الخليجية وضمن التحالف الدولى ، من مساندة مالية خارجية هامة . ولا تقل أهمية فى الدفع فى ذات الاتجاه ، مشروطية الدعم الاقتصادى الاضافى الذى تقرر لمساندة عملية التحول الاقتصاى الليبرالى فى مصر ، طالما أن هذه المشروطية جعلت من الصعب اهدار فرصة خفض ، ربما لامثيل له ، فى الدين العام الخارجى لمصر .

فقد توافر شروط مواتى للتقدم صوب ذلك الاصلاح ، اذ تدفقت مساعدات خارجية إلى مصر ، أغلبها منح ، قدرت بنحو ٣,٩ مليارات دولار فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . والغت الولايات المتحدة والدول الخليجية العربية حوالى ١٢,٩ مليارات دولار من ديون مصر لهذه الدول ، شاملة الديون العسكرية للولايات المتحدة باعبائها الباهظة . وترتب على الغاء هذه الديون خفض التزامات خدمة الدين العام الخارجي لمصر بنحو ١,٣ مليارات دولار فى عام ٩٠ / ١٩٩١ .

وجدير بالاشارة أن تقديرات ميزان المدفوعات المصرى قبل تفجير أزمة الخليج ، كانت تشير - كما يؤكد خبراء صندوق النقد الدولى - إلى انه حتى فى حال تطبيق برنامج حاسم للاصلاح الاقتصادى ، وتقديم دائنى مصر افضل شروط اعادة الجدولة فى اطار نادى باريس ، فان فجوة التمويل الخارجى كانت ستبلغ نحو ١,٧ - ٢,٠ مليار دولار فى الاجل المتوسط وكان هذا بدورة دافعا اضافيا للتوصل إلى اتفاقات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على برنامج للاصلاح .

اضف إلى هذا ، أن توقيع وتنفيذ اتفاقيات المساندة بين صندوق النقد والحكومة المصرية ، بدءا من أول مايو ١٩٩١ ، كانت شروطا لبدء الغاء تدريجى لحوالى ٥٠٪ من الدين العام الخارجى لمصر فى اطار نادى بالريس . والأمر ، أن الدول الصناعية الدائنة قد قررت هذا الخفض لديونها على مصر تقديرا لدورها الإقليمى وخاصة ضد غزو العراق للكويت ومع حرب تحرير الكويت . بيد أنه إلى جانب المقابل السياسى لهذا القرار غير المسبوق للدول المدينة ذات الوضع المماثل لمصر ، فقد ربطت هذه الدول تنفيذ هذا القرار بتقدم مصر على طريق التحول الاقتصادى الليبرالى ، الشامل والمتسارع ، عبر سلسلة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولى .

وهكذا ، قررت الدول الدائنة اسقاط ١٥٪ من الديون المصرية مع تنفيذ اولى تلك الاتفاقيات (مايو ١٩٩١ - أكتوبر ١٩٩٢) . كما اعلنت عزمها على اسقاط ١٥٪ أخرى مع توقيع وتنفيذ اتفاقية ثانية (نوفمبر ١٩٩٢ - أبريل ١٩٩٣) . واسقاط الـ ٢٠٪ المتبقية من الخفض الاجمالى المقرر مع تنفيذ الاتفاقية الثالثة (مايو ١٩٩٣ - نوفمبر ١٩٩٤) . وبدوره فان صندوق النقد الدولى وافق على تقديم تمويل إلى مصر يبلغ ٦٠٪ من حصتها بالصندوق فى اطار الاتفاقية الأولى . بيد أنه وفقا لقواعد المشروطية فى تمويلة ، قرر تقديم هذا التمويل على ست دفعات مشروطة بتقدم الحكومة المصرية فى تنفيذ سياسات الاصلاح الليبرالى وحاجات ميزان المدفوعات وذلك على اساس تقارير الانجاز التى يعدها خبراء الصندوق . أضف إلى هذا ، أن مساندة الصندوق قد أشترطت ايضا بتنفيذ اجراءات التكليف الهيكلى فى اطار الاتفاقات الواجبة مع البنك الدولى .

٢ - سياسات واجراءات الاصلاح :

إن التوجه الاستراتيجى لبرنامج الاصلاح الليبرالى قد حدد مضمون اتجاهات واجراءات السياسة الاقتصادية ، وكما أشرنا ، فان هذا التوجه يتلخص فى : اقامة اقتصاد سوق حرة ، وتحرير وتقليص القطاع العام ، وتحرير الواردات والمدفوعات الخارجية . ومن اجل بلوغ هذه الغايات ، فان سياسات واجراءات البرنامج المتفق عليه ، وما يتكون من برامج ، تسعى إلى تحقيق عدد من الاهداف الفرعية حتى منتصف التسعينات . وجاءت اجراءات برنامج الاصلاح الليبرالى خلال عام ١٩٩١ منسجمة مع مقتضيات التقدم على طريق التوجه الاستراتيجى الذى أو جزناه .

بيد أن اجراءات الاصلاح فى هذا العام كشفت القيود التى تعوقه ، وأكدت المخاوف من تداعياته السلبية ، وأثارت الشكوك حول امكانية تحقيق الاهداف التنموية للاصلاح . وقد امتدت معارضة اجراءاتة من الرأسمالية الصناعية التى تخشى نيران المافسه غير المتكافئة مع تحرير التجارة ، إلى النقابات العمالية التى تعارض اضرار بأوضاع العاملين بالقطاع العام .

وبينما وجهت الانتقادات إلى البرنامج بدعوى تدرجة وعدم جذريته ، اتهم البرنامج بالاستجابة لوصفات المؤسسات المالية الدولية بغير مراعاة لخصوصية الاقتصاد والمجتمع فى مصر . وفى الحالين توقع نقاد البرنامج قصوره وربما فشلة فى التغلب على الاسباب الجذرية للاختلالات الاقتصادية الهيكلية وتحقيق الثمار المنشودة للاصلاح وخاصة تعظيم الانتاج والكفاءة والرفاهية .

- أن تركيز برنامج الاصلاح ينصب على الاعتماد على قوى السوق فى تخصيص الموارد وازاله القيود على النشاط الاقتصادى والاستثمار ، واصلاح قطاع الاعمال العام بما ذلك عبر التخصيصية ، والتحول من التسعير الادارى ألى أسعار السوق الحرة ، وتحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف الاجنبى والفائدة المصرفية .

ويسعى البرنامج ، مع منتصف عام ١٩٩٣ ، إلى الغاء جميع القيود السعرية على المحاصيل والمدخرات الزراعية ، وبيع ٩٠٪ من منتجات الصناعة بأسعار السوق الحرة ، رفع اسعار الطاقة والنقل إلى ٨٠٪ من مستوياتها الاقتصادية . ومع منتصف التسعينات ، سينخفض الوزن النسبى لدعم السلع الاستهلاكية ، وسيلغى دعم السلع الوسيطه ويتولى القطاع الخاص توزيعها . ويستكمل تحرير

الاسعار ، وتلغى القيود الادارية فى مجال زراعة القطن وترتفع اسعاره إلى معادلها العالمى . وستصل أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعى إلى معادلها العالمى ، وأسعار الكهرباء إلى التكلفة الحدية طويلة الأجل . وسترفع جميع القيود على الاستثمار الخارجى ، وتلغى القيود غير التعريفية على التجارة الخارجية .

ويتطلع البرنامج إلى خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٠,٩٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ إلى ٣,٥٪ فى عام ٩٥ / ١٩٩٦ ، ويؤكد على ضرورة تحديد سقوف الائتمان وخفض التوسع النقدى . ويستهدف البرنامج خفض نسبة عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٪ إلى ٧٪ بين عامى المقارنة وذلك على اساس زيادة الصادرات غير البتروليه والخدمية (خاصة السياحة) والتحويلات الخاصة ، كما يتوقع البرنامج توازن حساب المعاملات الرأسمالية بالنظر إلى اسقاط الديون . ويفترض البرنامج زيادة معدل الادخار القومى إلى الناتج القومى الاجمالى من نحو ٩٪ إلى نحو ١٧٪ بين عامى المقارنة بفضل اجراءات التصحيح المالى ، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج ، فضلا عن زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر . وبين ذات العاملين يتوقع البرنامج ارتفاع معدل الاستثمار إلى الناتج القومى الاجمالى من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ بالارتكاز اساسا إلى استثمارات قطاع خاص كفء .

وفيما يتعلق بقطاع الاعمال العام ، يتبين برنامج الاصلاح سياسة تسعى إلى تحقيق الاستقلال الادارى والمالى لشركاته ، واخضاع نشاطه لذات القواعد التى يخضع لها القطاع الخاص ، وتنفيذ برنامج للتخصيصية ينقل معظم مشروعاته تدريجيا إلى القطاع الخاص .

وخلال السنوات الاولى للبرنامج ، يتوقع أن يزداد تدهور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى قبل أن يتحسن تدريجيا ، ويستند البرنامج إلى انشاء صندوق اجتماعى للحد من الآثار السلبيه والمعارضه المحتمله للاصلاح . وبوجه خاص ، بتوقيع استمرار حدة البطالة فى معظم سنوات البرنامج ، فضلا عن ارتفاع معدل التضخم فى بداية الاصلاح نتيجة تصحيح الاسعار ، حيث تقدر زيادة اسعار المستهلك بنحو ٣٠٪ فى عام ٩١ / ١٩٩٢ . وفى الأجل المتوسط ، سيبقى ميزان المدفوعات منكشفا ، ويتوقع أن يتجاوز معدل الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى ١٢٠٪ ، وأن يبقى معدل خدمة هذا الدين إلى الناتج المحلى الاجمالى عند ٣٠٪ ، ومدفوعات فوائدة إلى ذات الناتج ٩٪ وهى معدلات - كما يؤكد صندوق النقد الدولى - عالية بكل المقاييس . وستبقى فجوة ميزان المدفوعات عقبة أساسية بوجه إعادة الثقة لنشاط الاعمال وأمام زيادة الاستثمار الخارجى والنمو الاقتصادى ، مالم توفر الدول المانحة تمويلا خارجيا اضافيا .

وحتى نهاية عام ١٩٩١ ، حدد صندوق النقد الدولى عددا من المؤشرات الكمية لتقييم أداء الحكومة المصرية فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى . وبين هذه المؤشرات خفض صافى الاصول المحلية للجهاز المصرفى ومطلوبات هذا الجهاز من القطاع العام غيز المالى ومن الحكومة والمحليات ، وتحقيق الحد الادنى من الاحتياطيات الدولية الصافية لدى البنك المركزى . اضف إلى هذا ، تقييد الدين الخارجى قصير الأجل للقطاع العام باستثناء التمويل العادى للواردات ، وتقييد عقد قروض حكومية أو مضمونه من الحكومة بشروط غير ميسرة طويلة أو متوسطة الأجل ، وتصفيه جميع متأخرات السداد حتى ديسمبر ١٩٩١ على اساس اعادة الجدولة وتجنب متأخرات جديدة . كما أكد الصندوق على ضرورة ، الالتزام بشروط الاتفاق معه بما فى ذلك بصدد إنهاء تعدد أسعار الصرف ، وقيود التجارة والمدفوعات ، والاتفاقيات الثنائيه للدفع .

● وقد عرض بيان الحكومة إلى مجلس الشعب مع نهاية عام ١٩٩١ ، أهم اجراءات الاصلاح الاقتصادى التى نفذت خلال العام فى اطار تنفيذ البرنامج الذى أوجزنا أهم اتجاهاته وسياساته ومؤشراته . وبين هذه الاجراءات نشير هنا إلى أهم القرارات فى مجال السياسات المالية والنقدية والائتمانية ، وفى مجال اعادة تنظيم قطاع الأعمال العام والتخصيصية .

● ● وهكذا ، فى مجال السياسة المالية ، بدأت الحكومة منذ يناير ١٩٩١ اصدار أذون الخزانة بهدف تمويل جانب من عجز الموازنة عن طريق موارد حقيقية بدلا من التمويل التضخمى باصدار البنكنوت . وفى أبريل ١٩٩١ اقر مجلس الشعب تطوير ضريبة الاستهلاك إلى ضريبة عامه على المبيعات لزيادة ايرادات الموازنة . كما التزمت الحكومة بفصل استثمارات قطاع الأعمال العام عن الاستثمارات الحكومية بحيث يعتمد ذلك القطاع على تمويله الذاتى وما يتاح له من قروض محلية وخارجية .

وفى مجال السياسة الائتمانية قرر البنك المركزى بدءا من يناير ١٩٩١اطلاق حرية البنوك فى تحديد اسعار الفائدة الدائنة والمدينة لمختلف الآجال ، على أن تلتزم بحد ادنى لسعر الفائدة على الودائع . ووضع سقوف للائتمان بغية الحد من توسعه ، وخاصة للحكومة والقطاع العام . وفى تحديد اسعار الخصم لدى اقراض البنك المركزى للبنوك الاخرى عندما تعوزها السيولة تقرر الاسترشاد باسعار الفائدة على اذون الخزانه التى تتحدد بدورها اسبوعيا حسب العرض والطلب فى السوق النقدية .

وفى مجال سياسة الصرف الأجنبى ، سمح لأول مرة فى مايو ١٩٩١ بان تتعامل وحدات غير مصرفية (شركات الصرافة) فى البنكنوت الأجنبى والشيكات السياحيةوالحسابات الحرة . واعتبارا من أكتوبر ١٩٩١ تم دمج السوقين الاولية والحرة للنقد الأجنبى ، وبذلك أنهى تعدد أسواق واسعار الصرف الأجنبى ، وتم تعويم الجنية المصرى قبل التاريخ الذى حدده الاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وتم توفير احتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى يستخدمه لمواجهة التقلبات غير المبررة وتقرر تعيين حد أقصى لرصيد التشغيل لمنع المضاربات .

● ● وأما فيما يتعلق بنشاط الاعمال ، فقد اعلنت فى يونيو ١٩٩١ قائمة سلبية تقرر أن يعاد النظر فيها سنويا ، وعداها أطلقت حرية الاستثمار للقطاع الخاص فى جميع النشاطات الاقتصادية . والاهم أن مجلس الشعب وافق فى ذات التاريخ على قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ثم صدرت لائحتة التنفيذية في نوفمبر من ذات العام . وأعاد القانون تنظيم القطاع فى اطار شركات قابضة على اساس مبدأ فصل الملكية عن الادارة ، وتضمن أحكاما تسمح بدخول القطاع الخاص مساهما فى الشركات القطاع العام ، كما دفع فى اتجاه توحيد قواعد المعاملة للشركات العامة والخاصة .

ومع نهاية عام ١٩٩١ ، أكد بيان الحكومة ، أنه فى اطار برنامج التخصيصية تم نقل ١٦٧٣ مشروعا مملوكا للمحليات إلى القطاع الخاص والتعاونى ، وهي مشروعات صغيرة فى معظمها . وبين مشروعات المحليات ، تم أيضا التصرف فى ٥٣ مشروعا تزيد القيمة الدفترية لكل منها على مائة ألف جنية ، وتبقى ١٩٢ مشروعا كبيراً قسمت إلى سبع مجموعات حسب مجالات النشاط للتصرف فيها بالبيع أو الايجار . كما اسندت إلى القطاع الخاص ادارة أو ايجار بعض فنادق القطاع العام . وبالإضافة إلى ماقرره قانون قطاع الأعمال العام من السماح - لأول مرة - بتداول اسهم شركات هذا القطاع فى سوق الاوراق المالية بما يسمح ببيعها . تقرر بيع حصص الحكومة والقطاع العام فى المشروعات المشتركة إلى القطاع الخاص بعد تصحيح اوضاع الشركات الخاسرة .

ثانيا : الموازنة العامة للدولة :

١ ـ عجز الموازنة العامة :

إلى جانب مؤشرات الركود والبطالة والمديونيه وغيرها من مؤشرات الأداء السلبى والاختلال المتعاظم ، فان ضرورات الاصلاح الاقتصادى تظهر بوضوح من قراءة مؤشرات الاختلال فى موازنة الدولة ، وبادىء ذى بدء ، فان أبعاد الدور الاقتصادى للدولة فى مصر ، تظهر بوضوح من القراءة وتحليل تطور الموازنة العامة ، فى جانبى النفقات والايرادات على السواء . وتتكشف مصاعب مواصلة هذا الدور ، رغم التقليص المتواصل للانفاق والاستثمار العام ، برصد العجز الكبير المزمن فى هذه الموازنة . وقبل العرض التحليلى النقدى لأهم مؤشرات الموازنة خلال الأعوام المالية الثلاثة السابقة لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى فى منتصف ١٩٩١ ، نتحفظ ، بأن أرقام الحسابات الختامية المتاحة تكشف أن الاختلالات المالية بالموازنة أوسع من تقديرات مشروعات الموازنة .

ونرصد أولا : أن حجم وعبء الدور الاقتصادى للدولة يظهر من وزن نفقات وايرادات الموازنة فى السنوات السابقة مباشرة لتطبيق السياسه الماليه لبرنامج الاصلاح الاقتصادى . فقد زاد الانفاق العام إلى الناتج القومى الاجمالى من حوالى ٦٣٪ خلال عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٨١,٧٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . وفى ذات الفترة ، فان نسبة الايرادات العامة إلى الناتج القومى الاجمالى كانت أدنى وتراوحت بين ٤٧,٢٪ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ و ٦٤,٤٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . وترتب على زيادة النفقات العامة بمعدلات تفوق زيادة الايرادات العامة ، اتساع فجوة تغطية الايرادات للنفقات ، وزيادة نسبة العجز الاجمالى إلى الانفاق العام . ووفقا لبيانات الموازنة ، فان نسبة العجز الكلى للموازنة إلى الناتج المحلى قد زادت من ١٥,٨٪ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى ١٧,٣٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . وأما نسبة العجز الصافى ـ أى العجز المتبقى بعد استنفاد مصادر التمويل الحقيقية الداخلية والخارجية ـ وهوما يمثل التمويل بالعجز أو الاصدار النقدى الضخمى ، فقد زادت من ٩,٣٪ إلى ٣٧,٥٪ من العجز الاجمالى ، ومن ١,٥٪ إلى ٦,٥٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عامى المقارنة .

وثانيا : أن الموازنة العامة للدولة ـ كما توضح دراسة للبنك الأهلى المصرى ـ تتسم بالتفاوت الكبير بين تقديرات الموازنة والحسابات الختامية ولاتكشف الأبعاد الحقيقية للعجز . وعلى سبيل المثال . قدرت الموازنة العامة لعام ٨٦ / ١٩٨٧ العجز الكلى بنحو ٤,٨ مليارات جنيه بينما تشير ارقام الحسابات الختاميه إلى بلوغ هذا العجز نحو ٩,١ مليارات جنيه . وفى عام ٨٧ / ١٩٨٨ كان الرقم التقديرى ٤,٩ مليارات جنيه ، بينما بلغ الرقم الختامى ٧,٢ مليارات جنيه . وفى عام ٨٨ / ١٩٨٩ كان الرقمان ٧,٢ مليارات جنيه و ٨,٢ مليارات جنيه على الترتيب . وأما العجز الصافى فقد بلغ فى ربط الموازنة حوالى ثلاثة اضعاف الرقم فى مشروع الموازنة خلال عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، وكان هذا العجز فى ربط الموازنة أكثر من ضعف رقم مشروع الموازنة .

وثالثا : أن الاختلال والعجز فى الموازنة العامة للدولة قد عكس الاختلالات الحقيقية فى الاقتصاد المصرى . ولعل أخطر هذه الاختلالات هو الاعتماد الكبير على موارد ريعية غير ثابتة تتسم بدرجة عالية من الحساسية للمتغيرات الدولية . وهكذا ، مثلا ، فقد تأثرت الموازنة سلبا بتدهور ايرادات الدولة من البترول وقناة السويس إلى ١٠,٥٪ فقط من الايرادات الجارية الاجمالية فى عام ٩٠ / ١٩٩١ مقابل ٥٥,٠٪ فى عام ٨٥ / ١٩٨٦ . كما ارتبط الاختلال والعجز فى الموازنة بتزايد أعباء خدمة الدين العام المحلى والخارجى فى الموازنة . فقد زادت خدمة الدين العام الداخلى من ٢,٧ مليارات جنيه فى موازنة ٨٧ / ١٩٨٨ إلى

٧,٣ مليارات جنيه في موازنة ٩٠ / ١٩٩١ . كما زادت أعباء خدمة الدين العام الخارجي من ١,٩ مليارات جنيه إلى ٥,٣ مليارات جنيه في عامي المقارنة ، رغم متأخرات سداده واعادة الجدولة كما أشرنا . وتفاقمت الآثار التضخمية لعجز الموازنة العامة للدولة في ظل تراجع التمويل من الأوعية الادخارية المحلية الذى هبطت نسبته إلى العجز الكلى من ٦١٪ إلى ٣٥,٥٪ بين عامي ٨٧ / ١٩٨٨ و ٩٠ / ١٩٩١ ، بينما زاد التمويل من الجهاز المصرفي من ١٣,٨٪ إلى ٣٧,٥٪ في عامي المقارنة . وفي ذات الوقت ، فان نسبة التمويل بالقروض الخارجية المتاحة لم تتعد حوالى ٣,٦٪ بين العامين المذكورين ، عدا عام ٨٨ / ١٩٨٩ حين بلغت هذه النسبة ٩,٤٪ .

● ● ●

وتتأكد الاستنتاجات التى لخصناها ، وتتضح دلالات المؤشرات التى عرضناها ، بالتحليل المقارن مع الدور الاقتصادى للدولة في بلدان أخرى في ضوء مؤشرات نفقات وايرادات وعجز الموازنات الحكومية . ونستند في المقارنة إلى البيانات المتاحة عن سنوات متقاربه في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من تقرير صندوق النقد الدولى عن الاحصاءات المالية الحكومية لعام ١٩٩٠ . ونلاحظ ، من جانب ، أنه بالمقارنة مع نفقات الحكومة المركزية ، فان نسبة الايرادات الخارجية كانت اقل من ٧٦,٠٪ في مصر . وتقل هذه النسبة عن مقابلها في المغرب وتونس اللتين واجهتا مصاعب مماثلة دفعت إلى تبنى برامج للاستقرار الاقتصادى والتصحيح الهيكلى بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية . وعلى حين أن هذه النسبة بلغت اكثر من ٩٤٪ في كوريا الجنوبية ونحو ٩٩٪ في المانيا الغربية . وبينما كانت اجمالى الايرادات والمنح إلى نفقات الحكومة المركزية نحو ٨٧٪ في مصر ، بلغت النسبة المماثلة أكثر من ٩٦٪ في كوريا الجنوبية وأكثر من ٩٩٪ في المانيا الغربية ، وكانت أعلى في كل من سوريا وتونس .

وأما مصاعب زيادة الايرادات العامة بالاعتماد على موارد حقيقية فتظهر من أن نسبة الايرادات الضريبية إلى النفقات العامة لم تتجاوز ٤٨٪ في مصر . وفي المقابل كانت هذه النسبة أكثر من ٧٥٪ في المغرب ومايقرب من ٦٥٪ في تونس ونحو ٥٤٪ في سوريا . وزادت هذه النسبة على ٨٣٪ في كوريا الجنوبية ومثلت نحو ٧٦٪ في الأرجنتين بينما زادت على ٩٣٪ في المانيا الغربية . وعلى حين لم تتعد نسبة المنح إلى الانفاق العام نحو ٥,٣٪ في مصر ، بلغت هذه النسبة نحو ١٠,٨٪ في سوريا واكثر من ١٤,٠٪ في تونس واكثر من ١٨,٥٪ في الاردن . وعلى حين بلغت نسبة التمويل من السلطات النقديه إلى نفقات الحكومة المركزية أكثر من ١٣٪ في مصر ، كانت هذه النسبة اقل من ٠,٥٪ في تونس ، ونحو ١,٦٪ في كوريا الجنوبية وسالبة في المانيا الغربية .

ولقد تراجع الدور التنموى للموازنة العامة رغم ارتفاع الانفاق الحكومي وعجز الموازنة ، اذ لم يتعد الانفاق على أهم النشاطات الاقتصادية إلى اجمالى الانفاق العام نحو ٨٪ في مصر وفي المقابل كانت أكثر من ١٦,٥ في سوريا ، وزادت على ٢٠,٠٪ في المغرب ، واقتربت من ١٩,٠٪ في الارجنتين و ٢٧,٠٪ في نيجيريا . بل ان هذه النسبة بلغت نحو ١٠,٠٪ في كوريا الجنوبية ونحو ١٦,٠٪ في تركيا . وقد كانت نسب الانفاق على النشاطات الاقتصادية بين البنيه الاساسية (الطاقة والنقل والمواصلات) والانتاج السلعى (الزراعة والصناعة والتعدين) إلى الانفاق العام متساويه تقريبا في مصر . وفي المقابل فان نسبة الانفاق على البنيه الاساسية كانت اقل من ١,٣٪ بينما بلغت هذه النسبة للانتاج السلعى (اساسا الزراعة) أكثر من ٨,٦٪ في كوريا الجنوبية . واخيرا ، فاننا نلاحظ ايضا ، ان نسبة عجز الموازنة العامة إلى الانفاق العام زادت على - ١٢,٨٪ في مصر ، بينما كانت اقل من ٤,٠٠٪ في كوريا الجنوبية . وكان أقل من ٠,٧٪ في المانيا الغربية .

ولاشك أن هذا التراجع نسبى ، تماما كما ان المؤشرات المقارنة نسبية الدلالة . والأمر أن تطوير الدولة للانتاج السلعى وخاصة الصناعى قد ضعف نسبيا مع التحولات الاقتصادية الليبرالية منذ اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى . بيد أن فترة الانفتاح شهدت توجيه قسم هأم من الاستثمار العام لمشروعات الاحلال والتجديد والتوسع في قطاع الاعمال العام . والى جانب هذا الاستثمار الانتاجي ، جرى في الثمانينات ، وخاصة فترة الخطه الخمسية الأولى (١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) ، توجيه استثمارات عامه واسعة لتطوير البنية الاساسية الانتاجية .

لقد استثمر ٦٩ مليار جنيه في الثمانينات في تطوير البنيه الاساسية . وفي المحصلة ، زاد انتاج الكهرباء بنحو ٢٢ مليار كيلووات ساعة مع بداية التسعينات ، أى تضاعف الانتاج بالمقارنة مع بداية الثمانينات . وفي ذات الفترة ، زاد عدد الخطوط التليفونية من ٥١٠ ألف خط إلى ٢,٣ ملايين خط ، أى زاد إلى أربعة امثاله . وتضاعف طول شبكة الطرق إلى ١٧ ألف كيلومتر مقابل ٨٣٦٥ كيلومتر ، وتم تجديد ٢١٤٥ كيلومتر من السكك الحديدية . أضف إلى هذا ، توسيع وانشاء سنترالات الاتصالات الدولية ، وتشغيل المرحلة الاولى من مترو الانفاق . واقامة ١١٦ كوبرى . وفي مجال التوسع العمراني والحضرى وتطوير المرافق البلدية تم استكمال وانشاء ١٤ مدينة جديدة بدأت الحياة في ٧ مدن منها . وانجزت مراحل هامة في مشروعات مياه

الشرب ، وتجديد شبكة الصرف الصحى . وفى قطاع الزراعة تم تنفيذ البنيه الاساسية لحوالى ١,١ ملايين فدان ، نفذ الاستصلاح الداخلى لأكثر من ٨٥٠ الف فدان منها . وذلك طبقا لبيان الحكومة إلى مجلس الشعب مع نهاية عام ١٩٩١ .

بيدأ أن هذه الارقام لاتخفى الطابع الاستهلاكى الغالب للانفاق الحكومى ، والتكلفة الاقتصادية لعدم التناسب فى بنية الاستثمار العام والاستثمار القومى بين الاستثمار فى تطوير الخدمات الانتاجية وتوسيع الانتاج السلعى . اضف إلى هذا ، ان اعباء الدين العام ، الخارجى والداخلى ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، يصعب فصلها عن هذا الاختلال فى هيكل الانفاق والاستثمار العام . وهو ماأشرنا إلى بعض جوانبه فى الاعداد السابقة من التقرير الاستراتيجى العربى . ولايعنى هذا انكارنا لحقيقية أن تطوير البنيه الاساسية يمكن ان يكون نقطة انطلاق هامة للاستثمار الانتاجى اذا ما توافرت شروطه الضرورية .

● ● ●

والواقع ان تضخم الدور الاقتصادى للدولة لايعنى بالضرورة دورا فعالا لها فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ودون تجاهل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى افرزت وكرست الدور الاقتصادى المركزى للدولة فى مصر وغيرها ، فان التحليل الموضوعى النقدى للموازنة العامة فى مصر يقودنا إلى استنتاجات هامة . إن اقتصاد الأوامر لايساوى تحقيق الهدف المفترض للاقتصاد المخطط ، أى الاستخدام الأكثر رشادة وكفاءه للموارد ، ويصحح الاختلالات وأوجه عدم التناسب التى تولد الاختناقات فى عملية التنمية . وإن الأثار السلبية قد تفوق المكاسب المنشودة ، فى حال نهوض الدولة بدون اقتصادى بتجاوز قدرتها على تعبئة موارد حقيقية لتغطية الاستثمار والانفاق العام . لكننا نتحفظ ونقول ان تصحيح العجز المالى بآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية ، لابد وأن يتم بحساب يأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لعدم النهوض بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التى تنهض بها الموازنة العامة .

٢ ـ اتجاهات السياسة المالية :

خلال الفترة بين عامى ٨٧ / ١٩٨٨ و ٩٠ / ١٩٩١ ، أسفرت الموازنة الاستثمارية عادة عن عجز تمت تغطيته عن طريق الاقتراض . كما حققت الموازنة الرأسماليه بدورها عجزا تمت تغطية أيضا عن طريق الاقتراض والتمويل باصدار البنكنوت . واما فائض الموازنة الجارية ، فقد كاد يتلاشى اذا اخذنا بعين الاعتبار أن تمويل العجز الجارى للهيئات العامة الاقتصادية رغم طبيعته كاستخدامات جاريه يحسب ضمن التحويلات الرأسمالية . وقد أشرنا إلى ابعاد العجز الكلى والصافى . ورغم هذا ، فان الموازنة العامة بدت غير قادرة على تحمل الاعباء الاجتماعية والاقتصادية التى تحاول النهوض بها .

ولاجدال ان ابعاد اختلالات الموازنة العامة لدولة تفرض ضرورة علاج جذرى لها . والواقع أنه رغم محاولات السياسة المالية ، قبل بدء برنامج الاصلاح الأخير ، زيادة الايرادات وضغط النفقات ، فقد اخفقت فى علاج تلك الاختلالات . بل اتسمت اتجاهات مواجهة عجز الموازنة باوجه قصور جوهرية ، أهمها الاتجاه إلى تغطية العجز المتزايد عن طريق التمويل التضخمى باصدار البنكنوت ، فضلا عن مواصلة الاقتراض من الخارج وتعظيم اعباء واخطار المديونية الخارجية ، واستنزاف نسب كبيرة ومتزايدة من المدخرات المحلية اللازمة للاستثمار الانتاجى .

ونرى ان التشخيص الدقيق لاسباب الاختلالات ، والتقدير الموضوعى لعواقب استمرارها وتفاقمها ، فضلا عن التحديد الصائب لأوجه قصور السياسه المالية والاقتصادية ، يمثل المقدمه الضرورية للعلاج الجذرى المنشود . بيد أننا نشدد على ضرورة ألا يكون العلاج على حساب غايات التنمية والكفاءة والرفاهة ، وان يستند إلى تحليل موضوعى للتكلفة والعائد من منظور اقتصادى واجتماعى لايغفل بالقطع ضرورات الأمن القومى .

وقبل التحليل الموضوعى النقدى لاتجاهات السياسه المالية لبرنامج الاصلاح ، يتوجب تحديد مساهمة العوامل المختلفة المولدة للعجز ، سواء بدورها فى زيادة اعباء نفقات الموازنة ، أو بتأثيرها على ضعف ايرادات الموازنة . ونركز ـ استناداً إلى البيانات المقامه عن موازنات السنوات الاربع السابقة مباشرة لبدء برنامج الاصلاح الاقتصادى ـ على تحديد دور وتأثير القطاع العام ، سواء الهيئات الاقتصادية العامة أو قطاع الاعمال العام . كما نعرض لأهم اتجاهات التطور فى الموازنة الجارية ، والموازنة الرأسمالية ، ثم الموازنة الاستثمارية ، لتعيين أهم اسباب العجز فى هذه الموازنات . ثم نشير إلى اتجاهات ومبررات التطور فى الايرادات الاجمالية للموازنة العامة للدولة .

ونلاحظ أولا : أن الفائض المحول إلى الخزانه العامة من الهيئات العامة الاقتصادية وشركات قطاع الاعمال العام قد تجاوز النفقات الجارية والتحويلات الرأسماليه التى تدفقت من الموازنة العامة إلى القطاع العام . بيد أننا لاحظنا أنه باضافة تمويل استثمارات القطاع العام من الموازنة العامة ،

فان اجمالى اعباء الموازنة يفوق الفائض المحول اليها من القطاع . بل وتراجعت نسبة تغطية الفائض للاعباء ، وذلك خلال سنوات الخطه الخمسية الاولى وعلى اساس الحسابات الختامية للموازنة ، كما اشرنا فى التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩ . وبعد فصل موازنة قطاع الاعمال العام عن الموازنة العامة بدءا من العام المالى ٨٩ / ١٩٩٠ ، فان تمويل العجز الجارى للهيئات العامة الاقتصادية تضاعف فى عام ٩٠ / ١٩٩١ مقارنة بعام ٨٧ / ١٩٨٨ واستوعب ٩٧,٢٪ من فائض الموازنة الجارية وتركز العجز فى هيئات السكك الحديدة والتعمير ومياه الشرب والصرف الصحى والموانى إلى جانب الاذاعة والتليفزيون . وارتبط العجز بسياسة الاسعار الرخيصة ، والتسيب وانخفاض الانتاجية ، والتخصيص غير الرشيد للاستثمارات العامة ، وغير ذلك من العوامل التنظيمية والمرتبطة بالسياسات . كما انخفضت مساهمة الهيئات الاقتصادية العامة (عدا البترول وقناة السويس والبنك المركزى) فى الفائض المحول إلى الموازنة . بين أننا نرصد أيضا انخفاض حصة الهيئه العامة للبترول فى تلك الارباح ، بسبب التطورات السلبية فى سوق البترول العالمى بين عامى المقارنة .

ثانيا : ان **الموازنة الاستثمارية** تكشف عن ضعف نسبى للانفاق الاستثمارى ، حيث لم يتعد ١٦,٣٪ من اجمالى استخدامات الموازنة واتجه للانخفاض ولم يتجاوز نصيب قطاع الأعمال العام منه نحو الثلث ، بينما استوعب القطاع الحكومى والخدمى بقية النسبة . وبعد فصل موازنة قطاع الاعمال العام عن الموازنة العامة فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ انخفضت الاستخدامات الاستثمارية للموازنة بنسبة ـ ١٩,٣٪ بالمقارنة مع عام ٨٨ / ١٩٨٩ . ورغم هذا فقد زاد عجز الموازنة الاستثمارية من نحو ٤,١ مليارات جنيه إلى نحو ٤,٦ مليارات جنيه بين العامين المذكورين . وارتبط هذا العجز بانخفاض الايرادات المتاحة للاستثمار من المنح والقروض الخارجية . بيد أننا نلاحظ ان العجز يزيد إلى نحو ٧,٩ مليارات جنيه بافتراض عدم فصل استثمارات شركات وهيئات قطاع الاعمال العام عن الموازنة الاستثمارية للدولة .

وفى **الموازنة الجارية** إلى جانب انخفاض حصته الاجور إلى الاستخدامات الجارية تراجعت نسبة الدعم إلى الايرادات الجارية فضلا عن هبوط قيمته الحقيقية . وقد تراجعت بقية بنود الانفاق الجارى . وفى المقابل ارتفعت حصة سداد فوائد الدين العام ، المحلى والخارجى ، من ١٣,٣٪ إلى ٢١,٩٪ بين عامى ٨٩ / ٩٠ و ٩٠ / ١٩٩١ . وأما **فى الموازنة الرأسمالية** فقد زادت حصة اقساط الدين العام ، المحلى والخارجى ، من ٤٨,٩٪ إلى ٦٣,٩٪ من اجمالى التحويلات الرأسمالية بين عامى المقارنة . وزادت نسبة عجز تحويلات الهيئات العامة الاقتصادية من ٢٣,٢٪ إلى ٣٨,٩٪ بين عامى ٨٧ / ١٩٨٨ و ٨٩ / ١٩٩٠ ، وقدرت بنحو ٢٤,٧ ٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ على حين انخفضت بقية الالتزامات الرأسمالية بداية ونهاية فترة المقارنة .

وثالثا : ان تطور اجمالى ايرادات الموازنة العامة يكشف عن تراجع مساهمة الايرادات السيادية بما فيها الضرائب من ٦٧,٣٪ إلى ٦٢,٨٪ ، وذلك مقابل ارتفاع مساهمة فائض القطاع العام المحول إلى الموازنة من ٣٢,٧٪ إلى ٣٧,٢٪ من اجمالى الايرادات بين عامى ٨٧ / ١٩٨٨ و ٩٠ / ١٩٩١ ويعزى جزء من زيادة الفائض إلى تغير اسعار الصرف فى تقدير الارباح المحولة من هيئتى البترول وقناة السويس . وفى فائض القطاع العام ساهمت شركات وهيئات قطاع الاعمال العام بنسبة ٣٩,١٪ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، ثم تراجعت المساهمة وقدرت بنحو ١٥,٥٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ بعد فصل موازنة هذا القطاع . وتضاعفت مساهمة فائض البنك المركزى بين بداية ونهاية فترة المقارنة . ونلاحظ ، أن اجمالى فائض القطاع العام قد توزع بين الارباح المحوله للحكومة بنسبة ٤٧٪ والتمويل الذاتى بنسبة ٥٣,٠٪ فى ذات الفترة .

● ● ●

ان التوجه الرئيسى للسياسة المالية للحكومة فى سعيها إلى الاصلاح المالى على اساس اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولى يتلخص فى تقليص حاسم للعجز الكلى والتمويل التضخمى ، ويسعى إلى جعل الايرادات أكثر استجابة لتطورات النشاط الاقتصادى ، وجعل النفقات اقل ارتباطا بمستويات التضخم . وينطلق هذا التوجه الرئيس للسياسة المالية الجديدة من تشخيص يفسر عدم نجاح اجراءات خفض عجز المزانة بعاملين . أولهما : انخفاض مرونة وضعف حصيلة الايرادات ، نتيجة القيود السعرية ومن ثم انخفاض ضرائب الدخل والارباح من نشاط الاعمال . وثانيهما : تزايد الانفاق على الاجور والمعاشات ودعم السلع الأساسية والوسيطه مع ارتفاع مستويات التضخم ، فضلا عن تنامى أعباء خدمة الدين العام .

وعلى أساس هذا التشخيص ، فانه من اجل زيادة مرونة وحصيلة الايرادات العامة شهد عام ١٩٩١ تطبيقاً لسياسة الاصلاح المالى ، تطبيق الضريبه العامة على المبيعات لتحل محل ضرائب الاستهلاك المقررة على دائرة واسعة من السلع والخدمات . وزادت ضرائب الاستهلاك على سلع مثل السجائر ، ورفعت اسعار البنزين والسولار والبوتاجاز ، كما تقررت زيادة لاسعار الموصلات العامة . وجرت مضاعفة اسعار الاسمدة والمبيدات . كما رفعت اسعار مياه

الشرب وشمل الرفع نسبة مقابل خدمات الصرف الصحى . ورفعت اسعار مختلف شرائح استهلاك الكهرباء . كما تقرر خفض وزن ورفع سعر الدقيق الفاخر ومنتجاته من الخبز والمكرونه . وترتب على تحديد اسعار منتجات القطاع العام الصناعى ارتفاع اسعار الاجهزه الكهربائية والسلع المنزلية المعمرة والاقمشة والملابس وغيرها . وفى ذات الوقت سجل تقرير للغرفة التجارية ارتفاعات كبيرة فى اسعار السلع الغذائية . وبطبيعة الحال ، فان الضريبة العامة على المبيعات زادت بنفس معدلها على الاقل اسعار جميع السلع والخدمات التى فرضت عليها خلال العام . وفى ذات الاتجاه دفعت قرارات رفع الرسوم الجمركية بنحو ٣٠٪ . وبايجاز ، فان تحرير الاسعار ، وتقليص دعم السلع التموينية والمستلزمات الزراعية ، وزيادة اسعار الطاقة لتقترب من المستويات العالمية ، وزيادة الضرائب غير المباشرة مثلت أهم اتجاهات السياسه المالية لخفض عجز الموازنة . أضف إلى هذا ، خفض خدمة الدين العام الخارجى نتيجة قرارات اسقاط قسم هام من المديونية الخارجية قد ساهم فى تخفيض اعباء الموازنة العامة خلال عام ١٩٩١ ، إلى جانب منح تعويض تأجيل تنفيذ بعض قرارات الاصلاح وتوظيف العمالة العائدة فى ظروف أزمة الخليج .

● ● ●

وقد ثار الجدل حول اصدار اذون الخزانه منذ يناير عام ١٩٩١ ، فى اطار برنامج الاصلاح المالى المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى ، وبهدف تغطية العجز الصافى بموارد حقيقية بدلا من اصدار البنكنوت ومن ثم احتواء التضخم . وقد تمايزت وجهتا نظر ، مؤيدة ومعارضه لهذا الاجراء بوجه خاص ، والسياسة المالية للاصلاح بوجه عام . وقد أكد المؤيدون ، ان القضية المطروحة ليست قضية السياسة المالية ، ولكنها قضية الاختيار بين بدائل مختلفة لكل منها مزاياها وعيوبها . وانه لايكاد يوجد بلد نام لايعانى مشكلة عجز الموازنة الحكومية ، ليس فقط نتيجة سوء الادارة المالية والتسيب ، وانما ايضا بسبب جمود النظام الضريبى وظروف التضخم . وعلى حين ان الايرادات العامة غير مرنة فى الاتجاهين الصعودى والنزولى ، فان النفقات العامة مرنة فى الاتجاه الصعودى وغير مرنة فى الاتجاه النزولى . وأنه يمكن اتباع السياسات المالية السليمة التى تؤدى إلى ابقاء العجز فى الحدود المعقولة المأمونة ، وان برنامج الاصلاح فى مصر - فيما يبدو - يفترض تمويلا للعجز بالاصدار النقدى فى حدود ٣٪ .

وأبرزت وجهة النظر المؤيدة تكاليف وعواقب تمويل عجز الموازنة العامة فى مصر عن طريق الاقتراض بتكلفة غير حقيقية من الاوعية الادخارية المحلية على حساب المستفيدين من المؤسسات العامة الدائنة مثل صناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، فضلا عن الأثر السلبى على سوق المال . كما تؤكد على أخطار التبعيه وتهديد استقلالية القرار بسبب الاعتماد على الاقتراض الخارجى وخاصة المعونة الثنائية الامريكية ، فضلا عن تعاظم التكلفة الاقتصادية لخدمة الديون . واخيرا ، فان تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدى الجديد يمثل مصدرا رئيسيا للتضخم ، بأثاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وبينها الفساد والتسيب فى الجهاز الحكومى نتيجة تدهور الدخول الحقيقية للموظف العام ، وتوليد موجة التطرف الدينى حيث يزداد الاغنياء غنى والفقراء فقرا ، إلى جانب آثار التضخم السلبيه على ميزان التجارة ونمط الاستثمارات والعملة الوطنية وتدفقات رأس المال إلى ومن الخارج . وفى هذا السياق أكدت وجهة النظر هذه ان اصدار اذون الخزانة هو افضل البدائل .

وقد سلمت وجهة النظر المؤيدة بأن اصدار اذون الخزانة يؤدى إلى تراكم الدين العام المحلى ، يوجه المدخرات القوميه إلى تمويل النفقات العامة الاستهلاكية بدلا من الاستثمارات المنتجة . وعلى أساس تقدير عجز الموازنة العامة بنحو ١٤ مليار جنيه فى عام ٩١ / ١٩٩٢ ، وهو مايعنى انخفاضا محدودا إلى ١٦,٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، مقابل ١٧,٣٪ من ذات الناتج فى موازنة عام ٩٠ / ١٩٩١ . وبافتراض ان الفائدة على أذون الخزانة تبلغ نحو ٢٠٪ ، فان عبء فوائد الدين فى حال تمويل العجز عن طريق اصدار هذه الاذون يصل إلى ٢,٨ مليار جنيه . وفى حال استمرار العجز ، فان خدمة ديون اذون الخزانة تلتهم نسبة عاليه من الايرادات العامة وتقضى إلى تكريس العجز والتضخم . ومن ثم فان الادارة الحكيمه لاصدار اذون الخزانة ، بحيث تبقى فى حدود تتناسب مع القدرة على الوفاء . ونجاح الاصلاح الاقتصادى ، ومن ثم خفض العجز والتضخم وزيادة الناتج هو أساس الخفض اللاحق لأعباء اذون الخزانة والحاجة إلى اصدارها .

● ● ●

وسوف نعرض فيما بعد لآثار السياسة المالية واصدار اذون الخزانة على الاستثمار وسوف المال والتضخم وغير ذلك من مؤشرات الاداء الاقتصادى . ونكتفى هنا - فى ضوء العرض السابق - بالاشارة إلى عواقب التركيز أحادى الجانب على هدف تقليص الاستثمار والانفاق العام ، وذلك من منظور مقتضيات التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

وبايجاز ، فان التوجه إلى خفض الاستثمار العام عبر الموازنة العامة لابد وان يأخذ بعين الاعتبار انخفاضه بالفعل ، فضلا عن تركيزه على تطوير البنيه الاساسية الانتاجية . ولا بديل عن دور الدولة فى هذا المجال . وبوجه

عام ، فان فلسفة الاصلاح ، التى تنهض على اساس الدور الاقتصادى للدولة ، كما يظهر فى الاستثمار العام ، لابد وان تنطلق من حقيقة ان استثمارات الموازنة العامة بالاضافة إلى استثمارات قطاع الاعمال العام قد مثلت نحو ٦٢٪ من اجمالى استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . واذا أخذ نابعين الاعتبار حاجات التنمية الاقتصادية فى مصر ، فان المزيد من تراجع النمو الاقتصادى وفرض العمل ، هو النتيجة المنطقية لتقليص الاستثمار العام دون تعويض من الاستثمار الخاص ، وهو ما يواجه بدوره عوائق عديدة بينها آثار الاصلاح الاقتصادى نفسه وان فى المدى المتوسط ، ومنها ارتفاع اسعار الفائدة ، واضعاف الحماية الجمركية ، وتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين ، وتوجيه المدخرات إلى اذون الخزانة والودائع المصرفية وغيرها بعيدا عن الاستثمار الانتاجى . ويصبح التدرج فى عملية الانتقال من الاقتصاد السلطوى إلى اقتصاد السوق ، رغم محاذير التدرج ، امرا واجبا لتجنب المزيد من الركود والبطاله .

وتتضح العواقب الوخيمة لاتجاهات خفض الانفاق والاستثمار العام على التعليم والصحه وغيرها من مجالات التنمية الاجتماعية ، ركيزة وغاية التنمية الاقتصادية . ويكفى ان نشير هنا إلى بعض مؤشرات التنمية البشرية فى مصر فى ضوء بيانات تقرير الامم المتحدة عن التنمية البشرية فى العالم لعام ١٩٩٢ ، وبالمقارنة مع كوريا الجنوبية . ان العمر المتوقع عند الميلاد فى عام ١٩٩٠ لم يقد ٦٠,٣ سنوات فى مصر مقابل ٧٠,١ سنوات فى كوريا الجنوبية . ولم يتجاوز معدل القراءة والكتابه بين الكبار ٤٨,٤٪ فى مصر مقابل ٩٦,٣٪ فى كوريا الجنوبية فى ذات العام . وبينما كانت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مرافق الصرف الصحى ٦٥٪ فى مصر ، بلغت هذه النسبة ٩٩٪ فى كوريا الجنوبية ، وذلك بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ . وعلى حين تدنت نسبة المقيدين فى المدارس الابتدائية والثانوية ٤٨٪ فى مصر بلغت هذه النسبة ٩٦٪ فى كوريا الجنوبية فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . و لم يتجاوز معدل العلمين والفنين العاملين فى مجالات البحث والتطوير ٥,٤ لكل عشرة آلاف نسمة فى مصر فى الفترة بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، بلغت هذه النسبة ٢١,٦ فى كوريا الجنوبية . وبينما بلغت نسبة المقيدين بالتعليم العالى ٢٠٪ فى مصر بلغت هذه النسبة ٣٩٪ فى كوريا الجنوبية فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ . ومحصلة لهذه وغيرها من المؤشرات شغلت مصر المرتبه ١١٠ بين ١٦٠ دولة شملها التقرير المذكور على حين شغلت كوريا الجنوبية المرتبة ٣٤ . ورغم تقديرنا لضرورات ترشيد الانفاق العام ، فانه من منظور ضرورات وغايات التنمية والكفاءة والأمن ، ومن زاوية الهدف القومى المشروع باللحاق بالدول الصناعية الجديدة يصعب تجاهل دلالات ماعرضناه وغيره من مؤشرات التنمية البشرية وخاصة التعلمية والصحية .

● ● ●

ثالثا : قطاع الاعمال العام

١ ـ قانون قطاع الاعمال العام :

سجل عام ١٩٩١ انعطافا استراتيجيا على طريق تطور القطاع العام . وكان اصدار قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، واخضاع شركات قطاع الاعمال العام لقواعد السوق التنافسية ، واعلان برنامج واسع للتخصيصية ، أبرز علامات ذلك الانعطاف . واستندت هذه الاجراءات والتوجهات ، التى تدفع بقطاع الاعمال العام إلى وضع جديد نوعيا ، إلى استنتاج أوضحه برنامج الاصلاح الليبرالى بأن كفاءة اداء هذا القطاع قد تأثرت سلبا بقصور الاستغلال الادارى والقيود على قرارات التسعير والتوظيف والاستثمار والانتاج وغيرها فضلا عن غياب البيئة التنافسية .

ومن ثم أكد برنامج تطوير القطاع على هدف مباشر يتمثل فى توسيع الاستقلال الادارى والمالى للقطاع واخضاعه لذات لقواعد التى يخضع لها القطاع الخاص . وبغية تحقيق هذا الهدف جاء القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تمهيدا لاصدار قانون موحد للاستثمار مع نهاية عام ١٩٩٣ تخضع له شركات الاعمال العامة والخاصة ، المحلية والأجنبية . واتجه القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . إلى اعادة تنظيم شركات القطاع فى اطار شركات قابضة تحاسب بنتائج الاداء وتستقل عن الوزارات وتتابع اداء الشركات التابعه فضلا عن اتخاذ قرارات اعادة الهيكله وبيع الاصول . وإلى جانب ما تقرر قبل البرنامج من فصلٍ لموازنة هذا القطاع عن الموازنة العامة كما اوضحنا فيما سبق ، اصبح امام الشركات التابعه ان تقترض من البنوك على اسس تجارية وبغير ضمانات من الحكومة او الشركات القابضة الا فى حدود ضيقة واستثنائيه . وكقاعدة عامة ، تقرر عدم السماح بالدعم الصريح أو الضمنى لهذه الشركات الا فى حالات محدودة ، عبر التحويلات الداخلية فى اطار الشركات القابضة او عبر دعم الحكومة فى اطار هدف مالى .

وأما الهدف الابعد ، فيتلخص ـ كما اشرنا ـ فى تحويل معظم مشروعات قطاع الاعمال العام إلى القطاع الخاص فى الاجل المتوسط . وعلى طريق تحقيق هذا الهدف ، اعدت الحكومة برنامجا للتخصيصية يباع على اساسه خلال العامين الماليين ٩١ / ١٩٩٢ و ٩٢ / ١٩٩٣ أكثر من ٢٠٠٠ مشروع اقتصادى صغير مملوك للمحافظات والمحليات . وتقرر السماح للمساهمين من القطاع العام فى المشروعات المشتركة ببيع حصصهم إلى القطاع الخاص ، فضلا عن توسيع حصة الأخير فى ملكية الشركات المساهمة المختلطة الرابحه . ويسمح البرنامج ببيع بعض شركات القطاع العام للاصول الهامشية بالنسبة لنشاطها الرئيسى ونقل الطاقات غير المستغلة إلى القطاع الخاص .

● ● ●

وجوهر الجديد المتمايز فى قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، مقارنة بالقانون السابق ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، يظهر فى معالجة قضايا الفصل بين الملكية والادارة ، وبيع الأسهم والاصول إلى القطاع الخاص ، وخضوع قطاع الاعمال العام مع قطاع الاعمال الخاص لذات القواعد ، وأوضاع العاملين فى شركات قطاع الاعمال العام . وبين ذلك الجديد المتمايز فى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، استناداً إلى دراسة تحليلية قانونية مقارنة نشرتها « الأهرام الاقتصادى » ، نرصد مايأتى :

أولا : فيما يتعلق بالفصل بين الملكية والادارة ، اصبحت الشركات القابضة التى تعتبر من اشخاص القانون الخاص كأى شركة مساهمة هى الجهات المشرفه على شركات قطاع الاعمال العام ، وذلك بدلا من الهيئات العامة التى تعد من أشخاص القانون العام أى وحدات فى الجهاز الادارى للدولة ، تنشأ بقرار جمهورى . واضحت مجالس ادارات الشركات القابضة تنشأ بقرارات من جمعياتها العمومية ،

ويعتبر رؤساؤها وأعضاؤها وكلاء عن اصحاب رأس المال فى ادارتها ومن غير العاملين بالشركات ، بدلا من تعيينهم بقرار جمهورى واختيار اغلبهم من رؤساء الشركات التابعة أو شاغلى الوظائف العليا بالهيئات المشرفة . وبذلك رجع القانون الجديد إلى القواعد العامة المقررة فى القانون التجارى ، وقانون شركات المساهمة ، فى شأن التكييف القانونى للادارة العليا للشركات المساهمة . وعلى حين لم تكن للهيئات العامة جمعيات عمومية لكونها لا تعد شركات مساهمة وانما مصالح حكومية ، نص القانون الجديد على تكوين جمعيات عمومية للشركات القابضة يرأسها الوزير المختص ، وبين اختصاصاتها بيع كل أو بعض اسهم الشركة التابعة . وبدلا من اعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة المعينين من شاغلى الوظائف العليا بها وبحكم اقدميائهم ، اضحوا يختارون من ذوى الخبرة الممثلين للجهات المساهمة فى الشركات وبدلا من تعينهم بقرار من رئيس مجلس الوزراء اصبح تعينهم بقرارات من الجمعيات العمومية . كما تلافى القانون الجديد عيوب القانون السابق فى شأن تنحية مجالس ادارات الشركات التابعة ، واشترط ان يكون قرار التنحية مسببا ومن الجمعية العمومية للشركة القابضة بدلا من انفراد الوزير بالقرار من قبل .

وثانيا : فيما يتصل ببيع الاسهم والاصول إلى القطاع الخاص ، فقد اجاز القانون الجديد ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التصرف بالبيع فى الاسهم المملوكة للقطاع العام ولو ترتب على ذلك انقاص نسبة الملكية العامة عن ٥١٪ ، أى فقد معيار اعتبار الشركة التابعة كاحدى شركات قطاع الاعمال العام . وفى المقابل كان القانون السابق ينص بوضوح على انه لايجوز للاشخاص العامة أو شركات وبنوك القطاع العام ان تتصرف فى أسهم القطاع العام المملوكة لها الا فيما بينها وطبقا للائحة التنفيذية وفى حالة التصرف يجب الا تتأثر نسبة الملكية العامة فى الشركة . وبعد أن كان تداول الاسهم مباحا فى البورصة فيما يتصل بالاسهم المملوكة للقطاع الخاص فى الشركات المختلطة ، نص القانون الجديد على ان تكون اسهم الشركة التابعة قابلة للتداول فى البورصة دون قصر الحكم على الاسهم المملوكة للقطاع الخاص . وبذلك فان « قانون برنامج الاصلاح » ، رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، يمكن اعتباره بمثابة حجر الأساس التشريعى لسياسة التخصيصية .

وثالثا : وفى اتجاه المساواة فى قواعد المعاملة بين قطاعى الاعمال ، العام والخاص ، أتى القانون الجديد بالعديد من الاحكام التى تعارض نظرة القانون السابق إلى شركات قطاع الاعمال العام . وهكذا ، فيما يتعلق بنظام توزيع الارباح ، انطلق القانون الجديد من النظر إلى تلك الشركات باعتبارها وحدات اقتصادية تسعى إلى الربح ، وتعمل وفقا لآليات السوق ، وتعتمد على نفسها فى تدبير التمويل اللازم للنشاط والتوسع الاستثمارى . واستعار المشروع فى القانون الجديد احكام توزيع الارباح فى قانون الشركات المساهمة والمطبقه ايضا على شركات قانون الاستثمار ، حيث نص على ان تحدد الارباح الصافيه للشركة (القابضة) ويتم توزيعها بقرار من الجمعية العامة ، ويؤول نصب الدولة فى هذه الارباح إلى الخزانة العامة . وبذلك لم تعد شركات قطاع الاعمال العام ملزمة بالخصومات الاجبارية التى كان ينص عليها القانون السابق وتبلغ نحو ١٧,٥٪ من صافى الارباح (٢,٠٪ حصة بنك ناصر ، ٠,٥٪ لتمويل المجلس الاعلى للشباب والرياضه ، ٥,٠٪ لشراء سندات حكومية ، ١٠,٠٪ حصته الاشراف والادارة للهيئة العامة المشرفه على الشركة) . كما تحررت الشركات من الالتزام بنسب اجبارية للاحتياطيات بغض النظر عن مصلحة الشركات . وبذلك لم تعد شركات القطاع العام مصدرا لتمويل نفقات اجتماعية .

ونص القانون الجديد على اسباب ووسائل تصفية الشركات الخاسرة ، وهو عكس نص القانون السابق بعدم جواز اشهار افلاس الشركات الخاضعة له . ولم يعد من حق شركات قطاع الاعمال العام التابعة ان تقترض من أو بضمان الشركات القابضه ، عكس القانون السابق الذى سمح بالافتراض بضمان الهيئات العامة فضلا عن القروض والاعانات من الخزانة العامة ، واضحت الشركات وفق القانون الجديد خاضعة لقواعد الائتمان العادية شأن غيرها من عملاء البنوك . وأكد القانون الجديد على عدم حرمان الشركات الخاضعه لاحكامه من أية مزايا أو تحميلها أية اعباء تخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، بما فى ذلك مايتعلق بضرائب الدخل والرسوم الجمركية .

ورابعا : وفيما يتعلق بأوضاع العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام ، أصبح لكل شركة ، سواء قابضة أو تابعة ، أن تضع - بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة - لوائح نظام العاملين بما يتفق مع طابع نشاطها وأهدافها . ولم تعد الشركات خاضعة لنظام موحد مفروض ، وتحررت من القواعد الوظيفية الحكومية الجامدة ، بعد ان كان العاملون خاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وعدا العاملين بالشركات القابضه ، فان بقية العاملين فى الشركات التابعة اضحوا خاضعين فيما يتعلق بنظام التأديب لقانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ شأن غيرهم من العاملين بشركات القطاع الخاص . بيد أن القانون الجديد نص على ان يكون ممثلوا العاملين المنتجين إلى مجالس ادارات الشركات التابعة مساويا لمجموع عدد الأعضاء ممثلى القطاع العام والقطاع الخاص معا ، وهو

مايتفق مع نص القانون السابق . وفى توزيع الارباح قرر القانون الجديد المساواة بين العاملين فى شركات الاعمال ، العامة والخاصة ، بافتراض تحقيق ارباح فعليه قابله للتوزيع ، ورفع الحد الاقصى السنوى للارباح بان جعله مساويا لمرتب سنة .

● ● ●

وبصدور قانون قطاع الاعمال العام ، اتسع نطاق الحوار القومى حول مضمون القانون ، ومصير القطاع والعاملين فيه . وعلى حين ايد البعض فلسفة ومضمون القانون مع ابداء انتقادات لاتمس الجوهر ، عارض آخرون القانون من موقعين متناقضين حول قضية التخصيصية بالذات . وأكد المعارضون من موقع الرأسمالية الليبرالية على مسئولية القطاع العام عما يعانيه الاقتصاد المصرى من مشكلات التضخم والبطالة والمديونية وانخفاض النمو وضعف الصادرات وغيرها ، وذلك انطلاق من وزن هذا القطاع فى المراكز الرئيسية الاقتصاد وتدنى مستوى الكفاءة الانتاجية فيه . واكدوا على ان مواجهة مشكلة القطاع العام تمثل حجر الزاوية فى اصلاح الاقتصاد الحقيقى ، وهو ما تسعى اليه الاتفاقية مع البنك الدولى ، التى تستهدف تصحيح الاختلالات فى النظام الانتاجى وعلى رأسها الاختلال الناشىء عن سيطرة القطاع العام وضعف كفاءته الانتاجية . بل ان هذا الاصلاح يمثل شرط نجاح الاصلاح النقدى ، الذى تسعى اليه الاتفاقية مع صندوق النقد الدولى ، والهادف إلى تصحيح الاختلالات النقدية والمالية وخاصة عجز الموازنة وأسعار الصرف والفائدة المصرفية . وبينما يركز صندوق النقد على جانب الطلب الكلى ويهدف إلى تصفية فائض الطلب الناشىء عن التوسع النقدى ، يركز البنك الدولى على جانب العرض الكلى ويسعى إلى زيادته بتصحيح الهياكل والحوافز الانتاجية .

ويتلخص منطق معارضة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ من هذا الموقع ، فى الحكم بأن هدف رفع مستوى الكفاءة وهدف التخصيصية كليا أو جزئيا ، مترابطين ويقود أولهما إلى الآخر والعكس . وانه طالما ان النظام الاقتصادى يسير دائما على قاعدة أن من يملك يحكم ، فان محاولة فصل الملكية عن الادارة قد فشلت فى مصر وغيرها من البلاد ، طالما ان الدولة باعتبارها مالكة لابد تحتفظ بالرأى الاخير فى القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار أو التصفيه مثلا ، وان تركت لغيرها الادارة اليومية . وتتفق وجهة النظر هذه مع خبراء صندوق النقد الدولى فى ان التخصيصية الشاملة والتوجه صوب انهاء دور الدولة باعتبارها صاحب عمل هو الحل الجذرى » لمشكلة القطاع العام « .

وأما المدافعون ، من موقع تأييد قطاع الاعمال العام فى وضعه ودوره الجديد ، فقد أكدوا على أن القانون قد أخرج الحكومة نهائيا من مستوى الشركات التابعة ، لتبقى فقط فى مستوى الشركة ممثلة فى رئيس الجمعية العامة ، وبذلك حقق القانون هدف الفصل بين الملكية والادارة . واما تشكيل الجمعيات العمومية للشركات القابضه من الخبراء ، بما فى ذلك الاستعانة بموظفين عمومين بصفتهم خبراء وليس بصفتهم الادارية ، فانه ينهى التدخل الادارى للحكومة والطابع البيروقراطى الشكلى لقرارات الجمعيات العمومية . وان القانون قد أكد على ضرورة المساواة فى الخضوع لقواعد وظروف اللعبه ، بعدم تقيد القطاع العام فى السوق ، واخضاع نشاطه لآليات السوق التنافسية شأن القطاع الخاص . وان نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سوف يحتاج إلى وقت ، وتوافر المال للمشترين ، ورفع الكفاءة والربحيه للشركات التى تطرح اسهمها للبيع ، وإلى ان يحدث هذا لابد وان يدار القطاع العام بمنطق القطاع الخاص . وحول المخاوف الاستغناء عن فائض العمالة فى شركات قطاع الاعمال العام اكد المدافعون عن القانون أنه لايوجد بها عمالة زائدة تماثل الوضع فى الادارة الحكومية ، وان كانت ثمة ضرورة لاعادة التأهيل والتدريب ، وأن المنطق يفرض خضوع عمال القطاع العام لقانون العمل شأنهم شأن عمال القطاع الخاص . وأكدت وجهة النظر المؤيدة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ انه مرحلة ونهايته هى القانون الموحد للشركات المستهدف اصداره ، وأنه أحد ادوات التخصيصية لكنه ليس قانون للتخصيصية وتصفية القطاع العام ، وأن حصيلة بيع الاسهم ستخدم لاصلاح الهياكل المالية المختلة للشركات . ويعترف المؤيدون للقانون بأن اصلاح القطاع العام يتم فى ظروف صعبه بسبب الاثر السلبى للسقوف الائتمانية وانون الخزانة على التمويل والاستثمار ، فضلا عن ارتفاع اسعار الطاقه وغيرها من المدخلات . واكدوا على ان تصفية القطاع العام غيرفة لافى برنامج الاصلاح الاقتصادى ولافى النظام الاقتصادى المصرى ، الذى يقوم على المنافسة ، وان التخصيصية اداة لتنمية قطاع الاعمال العامة وليست اداة لتصفيته . وأخيرا أن زيادة الانتاج والكفاءة لاتشترط تغيير شكل الملكية وتقليص طاقات الانتاج ، وأن القانون إلى جانب توسيع الملكية الخاصة ، فان معيارا لنجاحه هو زيادة حجم قطاع الاعمال العام ذاته دون تقييد بنشاط اقتصادى دون آخر .

وقد تناول التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩ ، قضية تحرير قطاع الاعمال العام والتخصيصية ، من منظور ركز على ابراز ضرورات التحرير والعمل فى بيئة تنافسية وعلى اسس اقتصادية . كما ابرز التقرير محاذير وقيود عملية التخصيصية اذا انطلقت من موقع يتجاهل

خصوصية الاقتصاد المصرى وحاجات التنمية الاقتصادية ومقتضيات العدل الاجتماعى . وهنا ، على اساس العرض السابق ، وفى القانون الجديد ، نكتفى بعرض بعض الملاحظات والمحددات حول القانون والمستقبل .

ونلاحظ أولا : ان قانون قطاع الاعمال العام الجديد سوف يطبق على ٢٧٨ شركة منها ١١٧ شركة صناعية . وان اصول جميع هذه الشركات تقدر بنحو ٧٧ مليار جنيه . ويمثل القطاع العام الصناعى حوالى ٣٥٪ من اجمالى هذه الاصول ، كما يضم ٤٣,٠٪ من قيمة الآلات ، ٤٦,٠٪ من المخزون السلعى ، ويملك ٣٤,٠٪ من رؤوس الاموال المملوكة ، ٣٩,٠٪ من الاحتياطيات ، وتبلغ حصته من اجمالى « السحب على المكشوف » فى الديون المستحقه نحو ٤٢,٠٪ ، ونحو ٤٦,٠٪ من اجمالى الديون طويلة الاجل . وذلك طبقا لبيانات اعلنها وزير الصناعة . وفى نهاية عام ١٩٩٠ ، فان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، قد خضعت له ٣٧٢ شركة ، شامله الشركات التى امتلكت الدولة نسبة تقل عن ٥١٪ من رؤوس أموالها . وقد اضحى معيار التصنيف ضمن شركات هذا القطاع ملكية الدولة ٥١٪ أو أكثر من رؤوس اموالها طبقا للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . وربما بسبب اختلاف مدى شمول القانون ، او تباين معايير تقويم الاصول ، فقد قدرت القيمة الدفترية لاصول الشركات التى خضعت للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بنحو ١٤٠ مليار جنيه ، وقدرت القيمة السوقيه لها بنحو ٣٦٥ مليار جنيه . اضف إلى هذا ، حصة القطاع العام فى مشروعات قانون الاستثمار والتى قدرت بنحو ١,٩ مليار جنيه او نحو ٧٥٪ من اجمالى رؤوس أموالها ، وملكية الدولة لرؤوس اموال المشروعات التابعة للمحليات والتى قدرت بنحو ٤٠٠ مليون جنيه .

وأياً كانت تقديرات أصول قطاع الاعمال العام ، فان الوزن النسبى لهذا القطاع ، والقيود الموضوعية على عملية تخصيصية شاملة ، فى حال التسليم بمبرراتها الاقتصادية ، وتوافر شروطها الاجتماعية والسياسية ، تظهر بالمقارنة مع استثمارات القطاع الخاص فى نشاط الاعمال الكبير المنظم . والأمر ، أنه فى ذات التاريخ ، نهاية عام ١٩٩٠ ، لم يتعد رأس المال المصدر فى الشركات الخاضعة لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، شاملة شركات المساهمة والتوصية البسيطة وذات المسئولية المحدودة ، لم تتعد نحو ١,٥ مليار جنيه . ولم تتجاوز رؤوس اموال المشروعات التى بدأت النشاط فى اطار قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ حوالى ٥,٩ مليارات جنيه . أى ان اجمالى رؤوس اموال الشركات الخاصه الخاضعة لقانون الشركات او قانون الاستثمار لم تتعد ٥,٣٪ من القيمة الدفترية لاصول قطاع الاعمال العام الخاضع للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

وأيا كانت القيود على عملية التخصيصية ، ولتسريع التنمية واستكمال التصنيع قد اضحى ضرورة تؤكدها معطيات الاقتصاد المصرى فضلا عن المتغيرات الاقتصادية العالمية . ونكتفى هنا بالاشارة إلى أمرين .

الاول : ان قطاع الاعمال العام ، كما توضح دراسة حالة القطاع العام الصناعى ، يعانى العديد من مشاكل الاداء . وتعزى هذه المشاكل إلى عوامل تتصل بالوضع التنظيمى والادارى والمالى ، وتتعلق باخضاعه لاعتبارات سياسيه واجتماعية لهذا الاولويات الاقتصادية ، وترتبط بغياب البيئة التنافسية والحماية المفرطه ، ولا تنفصل عن التسيب والفساد .. الخ . وقد يؤكد المدافعون أو المنتفعون ، بدوافع وطنيه أو نفعيه ، ان ضعف الاداء والمشكلات فى قطاع الاعمال العام يرجع إلى انتهاك مبادىء الاقتصاد ونصوص القانون . وقد يبرهن هؤلاء على ان العديد من مؤشرات تدهور الاداء وتفاقم المشكلات لايخص هذا القطاع وحده ، وانما تشمل ايضا قطاع الاعمال الخاص . ولاجدال ، ان كلا من القطاعين يعانى عدم احترام قواعد اللعبه الاقتصادية والتشريعية ويتأثر سلبا بالمشكلات والسياسات الاقتصادية القومية فضلا عن المتغيرات الاقتصادية الخارجية السلبية . بيد ان هذا كله لاينبغى ان يخفى حقيقة ضعف اداء قطاع الاعمال العام ، الصناعى وغير الصناعى ، وانعكاس تدنى الانتاجية وانخفاض العائد وضعف الاستثمار فى صورة تفاقم الاختلالات الماليه والانتاجية ، ومشكلات عجز الموازنة والمديونية الخارجية ، فضلا عن البطاله والتضخم والركود وغيرها من مشاكل الاقتصاد المصرى .

والثانى : ان التفسيرات التآمرية لاتجدى فى فهم الضرورات الموضوعية للتوجه إلى اقتصاد السوق أو حتمية دفع تكاليف الاصلاح ، وضرورة اعادة بناء القطاع العام . بيد أنه - كما أشارت « لجنة الجنوب » فى تقريرها حول « التحدى أمام الجنوب » - فان التساؤل الجوهرى فى التوجه نحو تقليص كم وتغيير نوع الدور الاقتصادى للدولة ، يتلخص فى : ما هو النشاط الاقتصادى الذى يحسن أن يترك للقطاع الخاص ؟ وما هو النشاط الاقتصادى الذى يحسن ان تتولاه الدولة ؟ . وفى الاجابة على هذا التساؤل ، يؤكد التقرير المذكور بحق ، ان الاعتماد المفرط على قوى السوق يمكن ان يقود إلى تركيز للقوة الاقتصاديه ، وتفاوت اوسع فى الدخل والثروة ، واستغلال اقل للموارد ، وإلى بطالة وتبديد للمدخرات القوميه ، ومن ثم إلى تباطؤ التنمية والتقدم . وان الادوار التى تقوم بها الدولة والسوق سوف تتباين بالضرورة ، بين بلدان لاتزال فى مراحل ما قبل التصنيع وأخرى صناعية أو قطعت شوطا هاما على طريق التصنيع ، وبين بلدان تطور فيها القطاع الخاص واضحى

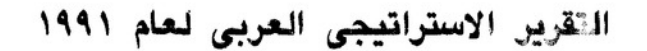
بمقدوره قيادة عملية التنمية واخرى يتوجب استمرار دور الدولة فيها بنشاط الاعمال للتعجيل بالتنمية . بيد أنه فى كل الاحوال - كما يؤكد التقرير المذكور ايضا - فان دور الدولة كمنظم للاعمال ينبغى ان يكون من الأن أكثر انتقائية وتميزا وكفاءة . وان تعمل المشروعات المملوكة للدولة على اساس المبادىء الاقتصادية لضمان كفاءة الاداء . كما ينبغى التسليم بان التخصيصية لا تقدم حلا شاملا ، وان الحاجة تدعو الى بحث دقيق - فى كل حالة - لتكلفة السياسات البديلة ، والدور الاجتماعى للمشروعات العامة ، وقدرات المشروعات الخاصه .. الخ .

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٢ / ٧٦٣٨

I.S.B.N
977 — 13 — 0056 — 3



التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩١

ليس هناك من شك فى انه يمكن تلخيص الثورة السياسية التى تجتاح العالم فى مجال النظم السياسية ، فى عبارة واحدة مجناها انها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية الى الديمقراطية . والديمقراطية الحديثة التى تبلورت فى القرن الثامن عشر ، وطبقت جزئيا فى عدد صغير من الاقطار ، ظهر وكانه قد تم اغتيالها فى القرن العشرين . لقد ظهرت النازية والفاشية ، وهى مذاهب سياسية وممارسة فى نفس الوقت قضت على القيم والممارسات الديمقراطية ، كما ان الشيوعية التى قامت على اسسها نظم شمولية ادت ايضا الى الاضعاف الشديد للتيار الديمقراطى فى العالم .

غير انه ، فجاة ، وحوالى منتصف الثمانينات ، حدث تحول ملحوظ لصالح الديمقراطية ، فى مجال الافكار وفى مجال الوقائع على السواء ، فى سياق الحساسيات الشعبية ، وكذلك فى نظر المفكرين والقادة السياسيين .

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة : كيف ولماذا حدث التغير ؟ وهل مقدر له الدوام ، وهل سيتاح له ان يعمق تيار الديمقراطية فى العالم ؟ وهل هو يستند الى مفاهيم واضحة ، وهل ستطبق بجدية ونزاهة ، ام ان الديمقراطية ترتكز على افكار غامضة ، غير متماسكة وزائفة ، ليس من شانها ان تكون سوى خدعة جديدة من شانها ان توقع الانسانية فى حبائل عبودية من نوع جديد ؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون ، وهم يرصدون اتساع نطاق الديمقراطية فى العالم ، ليس فقط فى بلاد اوروبا الشرقية ، والتى كانت ترزح تحت وطاة النظم الشمولية ، وتحررت منها تماما ، ولكن ايضا فى بلاد العالم الثالث ، والتي شرعت فى الانتقال من السلطوية الى الديمقراطية بخطوات متدرجة ومن بين القضايا الهامة التى تثار فى هذا الصدد هى : هل يمكن تصدير الديمقراطية ؟ ان بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن مازالوا يعتقدون ـ تحت تاثير افكار المركزية الاوروبية ـ ان الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة ، ويمكن تصديرها الى مختلف الشعوب ، يقعون فى خطا جسيم . ذلك انه ليست هناك نظرية وحيدة للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلى .

ولكن اذا اتفقنا على ان هناك مثال ديمقراطى ينهض على مجموعة من القيم ، اهمها سيادة القانون ، واحترام حقوق الانسان . وحرية الفكر ، وحرية التعبير ، وحرية التفكير ، وحرية تكوين الاحزاب السياسية فى اطار التعددية ، والانتخابات الدورية كاساس للمشاركة الجماهيرية فى اختيار ممثلى الشعب ، وتداول السلطة ، فان هذا المثال بما يتضمنه من قيم ، سيختلف تطبيقه من قطر الى اخر ، وضعا فى الاعتبار التاريخ الاجتماعى ، والثقافة السياسية ، ونوعية الطبقات الاجتماعية ، واتجاهات النخبة السياسية .

(من المقدمة)

سعر النسخة داخل مصر ... جنيها مصريا
سعر النسخة خارج مصر ٢٠ دولارا

يطلب من وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء ـ القاهرة ت : ٥٧٤٧٠٦٩